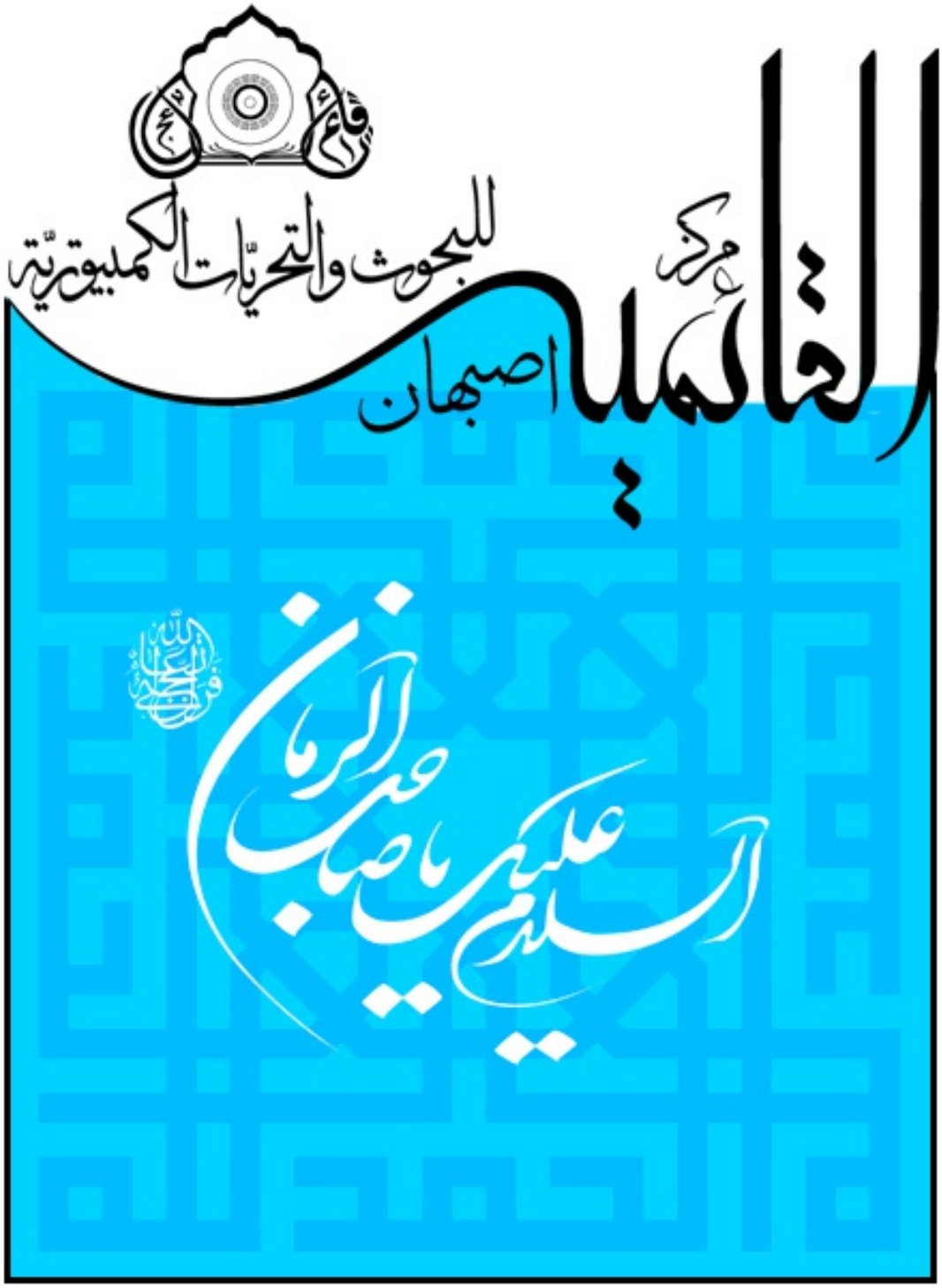

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

شرح

طيبة النشر

في القراءات العشر

تأليف

الإمام شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد

ابن الجزري الدمشقي

المتوفى نحو سنة ٨٣٣ هـ

ضبطه وعلق عليه

الشيخ أنس مهرة

دار الكتب العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح طيبة النشر فى القراءات(ابن الجزرى)

كاتب:

ابو الخير محمد بن محمد بن الجزرى

نشرت فى الطباعة:

دارالكتب العلمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
شرح طیبة النشر فی القرات المجلد ۱ ----- ۲۷
اشارة ----- ۲۷
[مقدمات التحقیق] ----- ۲۷
[مقدمة المحقق] ----- ۲۷
اشارة ----- ۲۷
علم القراءات: ----- ۲۸
ترجمة الإمام النویری صاحب الکتاب ----- ۳۷
وصف النسخ ----- ۳۸
مقدمة [المؤلف] ----- ۳۹
اشارة ----- ۳۹
الفصل الأول فی ذکر شیء من أحوال الناظم ----- ۴۶
الفصل الثانی [فیما یتعلق بطالب العلم فی نفسه و مع شیخه] «۱» ----- ۴۹
اشارة ----- ۴۹
فائدة ----- ۵۵
الفصل الثالث فی حد القراءات «۱» و المقرئ و القارئ ----- ۶۴
الفصل الرابع فی شرط «۱» المقرئ و ما یجب علیه ----- ۶۵
الفصل الخامس فیما ینبغی للمقرئ أن یفعله ----- ۶۹
الفصل السادس فی قدر ما یسمع و ما ینتهی إلیه سماعه ----- ۷۱
الفصل السابع فیما یقرئ «۱» به ----- ۷۳
الفصل الثامن فی الإقراء و القراءة فی الطریق ----- ۷۵
الفصل التاسع فی حکم الأجرة علی الإقراء و قبول هدیة القارئ ----- ۷۶
الفصل العاشر فی أمور تتعلق بالقصیدة «۱» من عروض و إعراب و غیرها ----- ۷۹

شرح القصیدة ----- ۸۹
اشارة ----- ۸۹
[المقدمة] ----- ۸۹
ص: ----- ۸۹
ص: ----- ۹۱
ص: ----- ۹۵
ص: ----- ۹۸
ص: ----- ۱۰۱
ص: ----- ۱۰۳
ص: ----- ۱۰۷
ص: ----- ۱۰۷
ص: ----- ۱۰۸
ص: ----- ۱۰۹
ص: ----- ۱۰۹
ص: ----- ۱۱۰
ص: ----- ۱۱۳
ص: ----- ۱۱۳
ص: ----- ۱۱۴
ص: ----- ۱۱۴
اشارة ----- ۱۱۴
تنبیه: ----- ۱۱۹
فصل فی حصر المتواتر «۳» [فی العشر] «۴» ----- ۱۳۶
فصل فی تحریم القراءة بالشواذ ----- ۱۳۸
فصل: فی صحة الصلاة بها ----- ۱۴۱

اشارة ----- ۱۴۱
تنبیه: ----- ۱۴۸
ص: ----- ۱۴۹
ص: ----- ۱۵۰
ص: ----- ۱۵۱
اشارة ----- ۱۵۱
و الکلام علیه من عشرة أوجه: ----- ۱۵۶
الأول- فی سبب وروده علی سبعة [أحرف] «۷»: ----- ۱۵۶
الثانی «۱» فی معنی الأحرف: ----- ۱۵۸
الثالث: ما المقصود بهذه السبعة؟ ----- ۱۵۹
الرابع- فی تحدیدها بسبعة دون غیرها: ----- ۱۶۴
الخامس فی أن «۲» اختلاف «۳» هذه السبعة علی أی وجه یتوجه؟ ----- ۱۶۶
السادس فی هذه الأحرف علی کم معنی تشتمل ----- ۱۶۷
السابع فی أن هذه السبعة «۳» متفرقة فی القرآن: ----- ۱۶۷
الثامن- فی أن المصاحف العثمانیة اشتملت علی جمیع الأحرف السبعة: ----- ۱۶۸
التاسع- فی أن القراءات التی یقرأ بها [الیوم] «۳» فی کل الأمصار جمیع الأحرف السبعة أو بعضها: ----- ۱۶۹
العاشر فی حقیقة اختلاف هذه السبعة المذکورة فی «۲» الحدیث و فائدته «۳»: ----- ۱۷۵
ص: ----- ۱۷۷
ص: ----- ۱۸۵
ص: ----- ۱۸۶
ص: ----- ۱۸۶
ص: ----- ۱۸۶
ص: ----- ۱۸۹
ص: ----- ۱۹۲

ص: ۱۹۴
ص: ۱۹۶
ص: ۱۹۸
ص: ۲۰۱
ص: ۲۰۲
ص: ۲۰۴
ص: ۲۰۶
ص: ۲۰۷
اشارة ۲۰۷
تنبیه: ۲۰۸
ص: ۲۰۸
ص: ۲۱۹
ص: ۲۱۹
ص: ۲۲۰
اشارة ۲۲۰
فائدة: ۲۲۰
قاعدة: ۲۲۲
ص: ۲۲۲
ص: ۲۲۳
ص: ۲۲۵
ص: ۲۲۵
ص: ۲۲۶
ص: ۲۲۶
ص: ۲۲۶

ص: ۲۲۶
ص: ۲۲۷
ص: ۲۲۷
اشارة ۲۲۷
تنبیه: ۲۲۷
ص: ۲۲۸
ص: ۲۲۹
ص: ۲۳۰
ص: ۲۳۱
ص: ۲۳۲
ص: ۲۳۳
ص: ۲۳۴
ص: ۲۳۶
ص: ۲۳۷
ص: ۲۳۷
ص: ۲۳۷
مخارج الحروف و صفاتها ۲۳۸
مخارج الحروف «۱۳»: ۲۳۸
ص: ۲۳۹
اشارة ۲۳۹
فائدة: تبین مخرج الحرف بأن تنطق «۸» قبله بهمزة و تسکنه «۹»، و الله تعالی أعلم. ۲۴۰
ص: ۲۴۱
ص: ۲۴۳
ص: ۲۴۳

ص: ۲۴۴
ص: ۲۴۶
ص: ۲۴۷
ص: ۲۴۸
ص: ۲۴۹
ص: ۲۴۹
اشارة ۲۴۹
تنبیه: ۲۵۰
[صفاتها] ۲۵۱
ص: ۲۵۱
ص: ۲۵۳
ص: ۲۵۴
ص: ۲۵۶
ص: ۲۵۷
ص: ۲۵۹
ص: ۲۵۹
ص: ۲۶۰
ص: ۲۶۱
ص: ۲۶۴
ص: ۲۶۸
ص: ۲۷۰
ص: ۲۷۱
ص: ۲۷۲
ص: ۲۷۳

ص: ۲۷۳
ص: ۲۷۴
ص: ۲۷۴
ص: ۲۷۵
اشارة ۲۷۵
تنبیه: ۲۷۶
ص: ۲۷۷
ص: ۲۷۸
ص: ۲۸۰
ص: ۲۸۱
ص: ۲۸۳
اشارة ۲۸۳
تنبیهات: ۲۸۵
ص: ۲۸۸
ص: ۲۸۹
ص: ۲۹۱
باب الاستعاذة ۲۹۲
اشارة ۲۹۲
ص: ۲۹۳
اشارة ۲۹۳
الأول: فی محلها. ۲۹۵
الثانی: فی صفتها. ۲۹۶
الثالث: فی الجهر «۵» بها و الإخفاء «۶». ۲۹۸
اشارة ۲۹۸

تنبیه: ----- ۲۹۹
ص: ----- ۳۰۰
ص: ----- ۳۰۲
اشارة ----- ۳۰۲
تنبیه: ----- ۳۰۳
ص: ----- ۳۰۳
اشارة ----- ۳۰۳
فائدتان: ----- ۳۰۴
باب البسملة ----- ۳۰۵
اشارة ----- ۳۰۵
ص: ----- ۳۰۵
ص: ----- ۳۰۷
ص: ----- ۳۰۸
اشارة ----- ۳۰۸
تنبیه: ----- ۳۱۱
ص: ----- ۳۱۲
اشارة ----- ۳۱۲
[تتمات] ----- ۳۱۳
خاتمة: ----- ۳۱۴
سورة أم القرآن ----- ۳۱۵
اشارة ----- ۳۱۵
فائدة: ----- ۳۱۷
مهمة ----- ۳۱۷
ص: ----- ۳۱۸

اشارة ----- ۳۱۸
مقدمة: ----- ۳۲۰
تنبیه: ----- ۳۲۱
ص: ----- ۳۲۲
اشارة ----- ۳۲۲
تنبیه: ----- ۳۲۳
فائدة لغویة: ----- ۳۲۴
تنبیه: ----- ۳۲۴
ص: ----- ۳۲۵
ص: ----- ۳۲۵
ص: ----- ۳۲۷
اشارة ----- ۳۲۷
فائدة «۴» ----- ۳۲۷
ص: ----- ۳۲۷
ص: ----- ۳۲۸
ص: ----- ۳۲۸
اشارة ----- ۳۲۸
تنبیه: ----- ۳۲۹
ص: ----- ۳۲۹
اشارة ----- ۳۲۹
تفریع: ----- ۳۳۰
ص: ----- ۳۳۰
اشارة ----- ۳۳۰
خاتمة: ----- ۳۳۱

باب الإدغام الكبير «۱» ----- ۳۳۲
اشارة ----- ۳۳۲
ص: ----- ۳۳۲
ص: ----- ۳۳۴
ص: ----- ۳۴۰
اشارة ----- ۳۴۰
تنبيهان «۹» ----- ۳۴۰
ص: ----- ۳۴۱
ص: ----- ۳۴۱
ص: ----- ۳۴۳
اشارة ----- ۳۴۳
تنبيه: ----- ۳۴۵
ص: ----- ۳۴۶
ص: ----- ۳۴۷
ص: ----- ۳۴۸
ص: ----- ۳۵۱
ص: ----- ۳۵۱
ص: ----- ۳۵۵
اشارة ----- ۳۵۵
تنبيه: ----- ۳۵۶
ص: ----- ۳۵۶
اشارة ----- ۳۵۶
تنبيه: ----- ۳۵۷
ص: ----- ۳۵۸

ص: ۳۵۹
اشارة ۳۵۹
تنبیه: ۳۶۰
ص: ۳۶۱
ص: ۳۶۲
اشارة ۳۶۲
تنبیه: ۳۶۲
ص: ۳۶۲
ص: ۳۶۴
اشارة ۳۶۴
تنبیه: ۳۶۵
تحقیق: ۳۶۶
تنبیه: ۳۶۷
ص: ۳۶۸
اشارة ۳۶۸
تنبیه: ۳۶۸
ص: ۳۶۸
ص: ۳۶۹
ص: ۳۶۹
ص: ۳۷۰
اشارة ۳۷۰
تنبیه: ۳۷۱
ص: ۳۷۱
ص: ۳۷۲

باب هاء الكناية ----- ۳۷۳
اشارة ----- ۳۷۳
ص: ----- ۳۷۴
اشارة ----- ۳۷۴
تنبيه: ----- ۳۷۵
ص: ----- ۳۷۶
اشارة ----- ۳۷۶
تنبيه: ----- ۳۷۷
ص: ----- ۳۷۷
ص: ----- ۳۷۸
ص: ----- ۳۸۰
ص: ----- ۳۸۳
ص: ----- ۳۸۴
ص: ----- ۳۸۵
ص: ----- ۳۸۶
ص: ----- ۳۸۶
باب المد و القصر ----- ۳۸۸
اشارة ----- ۳۸۸
ص: ----- ۳۹۱
ص: ----- ۳۹۱
ص: ----- ۳۹۲
اشارة ----- ۳۹۲
انعطاف إلى كلام المصنف ----- ۳۹۸
ص: ----- ۴۰۱

اشارة ----- ۴۰۱
تنبیه: ----- ۴۰۳
تنبیه: ----- ۴۰۳
ص: ----- ۴۰۴
اشارة ----- ۴۰۴
تنبیه: ----- ۴۰۵
ص: ----- ۴۰۵
اشارة ----- ۴۰۵
تنبیه: ----- ۴۰۷
ص: ----- ۴۰۸
ص: ----- ۴۰۸
اشارة ----- ۴۰۸
تنبیه: ----- ۴۰۹
ص: ----- ۴۱۲
ص: ----- ۴۱۳
ص: ----- ۴۱۶
اشارة ----- ۴۱۶
تنبیه: ----- ۴۱۸
ص: ----- ۴۲۳
باب الهمزتین من کلمة ----- ۴۲۸
اشارة ----- ۴۲۸
ص: ----- ۴۳۱
اشارة ----- ۴۳۱
تنبیه: ----- ۴۳۲

ص: ۴۳۳
ص: ۴۳۳
ص: ۴۳۵
ص: ۴۳۶
ص: ۴۳۶
ص: ۴۳۹
ص: ۴۳۹
ص: ۴۴۰
ص: ۴۴۰
ص: ۴۴۰
ص: ۴۴۰
ص: ۴۴۳
ص: ۴۴۵
ص: ۴۴۶
ص: ۴۴۷
اشارة ۴۴۷
تنبیه: ۴۴۹
ص: ۴۴۹
باب الهمزتین من کلمتین ۴۵۱
اشارة ۴۵۱
ص: ۴۵۱
ص: ۴۵۲
ص: ۴۵۴
ص: ۴۵۵

ص: ۴۵۷

باب الهمز المفرد ۴۵۸

اشارة ۴۵۸

ص: ۴۵۹

ص: ۴۶۰

ص: ۴۶۲

ص: ۴۶۲

ص: ۴۶۳

ص: ۴۶۳

ص: ۴۶۴

ص: ۴۶۵

ص: ۴۶۵

ص: ۴۶۶

ص: ۴۶۷

ص: ۴۶۷

ص: ۴۶۷

ص: ۴۶۸

ص: ۴۶۸

ص: ۴۶۹

ص: ۴۶۹

ص: ۴۶۹

ص: ۴۷۰

ص: ۴۷۱

ص: ۴۷۴

اشارة ----- ۴۷۴
تنبیه: ----- ۴۷۵
ص: ----- ۴۷۶
ص: ----- ۴۷۷
ص: ----- ۴۷۸
اشارة ----- ۴۷۸
تنبیهات: ----- ۴۷۹
باب نقل حرکة الهمزة إلی الساکن قبلها ----- ۴۸۰
اشارة ----- ۴۸۰
ص: ----- ۴۸۰
ص: ----- ۴۸۲
اشارة ----- ۴۸۲
تنبیه: ----- ۴۸۲
ص: ----- ۴۸۳
ص: ----- ۴۸۳
ص: ----- ۴۸۴
اشارة ----- ۴۸۴
قاعدة: ----- ۴۸۵
ص: ----- ۴۸۶
اشارة ----- ۴۸۶
قاعدة: ----- ۴۸۷
باب السکت علی الساکن قبل الهمزة و غیره ----- ۴۸۹
اشارة ----- ۴۸۹
ص: ----- ۴۸۹

ص: ۴۸۹
ص: ۴۹۲
ص: ۴۹۳
ص: ۴۹۴
اشارة ۴۹۴
تنبیه: ۴۹۶
باب وقف حمزة و هشام علی الهمز ۴۹۷
اشارة ۴۹۷
قاعدة: ۴۹۷
ص: ۴۹۸
ص: ۴۹۹
ص: ۵۰۱
اشارة ۵۰۱
تتمة: ۵۰۲
ص: ۵۰۳
ص: ۵۰۳
ص: ۵۰۴
ص: ۵۰۶
ص: ۵۰۸
اشارة ۵۰۸
تنبیه: ۵۰۹
ص: ۵۱۱
ص: ۵۱۴
ص: ۵۱۷

ص: ۵۲۰
ص: ۵۲۲
ص: ۵۲۳
اشارة ۵۲۳
[خاتمة: فی مسائل یذکر فیها ما تنطبق علیه القواعد المذکورة] «۵» ۵۲۴
اشارة ۵۲۴
القسم الأول: [و هو] «۷» الساکن. ۵۲۴
اشارة ۵۲۴
فصل ۵۲۶
القسم الثانی: و هو المتحرک. ۵۲۶
اشارة ۵۲۶
فصل ۵۲۸
فصل ۵۳۰
باب الإدغام الصغیر ۵۳۷
اشارة ۵۳۷
فصل ذال «إذ» ۵۳۷
اشارة ۵۳۷
ص: ۵۳۷
ص: ۵۳۷
فصل دال قد ۵۳۸
اشارة ۵۳۸
ص: ۵۳۸
ص: ۵۳۹
ص: ۵۳۹

فصل تاء التأنيث ----- ۵۴۲
اشارة ----- ۵۴۲
ص: ----- ۵۴۲
ص: ----- ۵۴۲
ص: ----- ۵۴۲
فصل لام «هل»، و «بل» ----- ۵۴۵
اشارة ----- ۵۴۵
ص: ----- ۵۴۵
ص: ----- ۵۴۵
ص: ----- ۵۴۵
باب حروف قربت مخارجها ----- ۵۴۹
اشارة ----- ۵۴۹
ص: ----- ۵۴۹
ص: ----- ۵۵۰
ص: ----- ۵۵۲
ص: ----- ۵۵۳
ص: ----- ۵۵۳
ص: ----- ۵۵۴
ص: ----- ۵۵۵
ص: ----- ۵۵۶
باب أحكام النون الساكنة و التنوين ----- ۵۵۸
اشارة ----- ۵۵۸
ص: ----- ۵۵۸
ص: ----- ۵۵۹

ص: ۵۶۰
ص: ۵۶۱
ص: ۵۶۲
اشارة ۵۶۲
تحقیقات ۵۶۳
باب الفتح و الإمالة و بین اللفظین ۵۶۵
اشارة ۵۶۵
ص: ۵۶۸
ص: ۵۷۰
ص: ۵۷۱
اشارة ۵۷۱
بحثان ۵۷۱
ص: ۵۷۶
ص: ۵۷۷
ص: ۵۷۸
ص: ۵۸۱
اشارة ۵۸۱
تنبیه: ۵۸۱
ص: ۵۸۲
ص: ۵۸۲
ص: ۵۸۳
اشارة ۵۸۳
تنبیه: ۵۸۴
ص: ۵۸۴

اشارة ----- ۵۸۴
تنبیه: ----- ۵۸۵
ص: ----- ۵۸۶
ص: ----- ۵۸۷
ص: ----- ۵۸۸
ص: ----- ۵۸۹
ص: ----- ۵۸۹
ص: ----- ۵۹۱
ص: ----- ۵۹۳
اشارة ----- ۵۹۳
تنبیهات ----- ۵۹۴
ص: ----- ۵۹۶
ص: ----- ۵۹۷
ص: ----- ۵۹۸
ص: ----- ۵۹۸
ص: ----- ۵۹۹
ص: ----- ۶۰۳
ص: ----- ۶۰۴
ص: ----- ۶۰۶
ص: ----- ۶۰۷
ص: ----- ۶۰۸
ص: ----- ۶۱۰
ص: ----- ۶۱۱
ص: ----- ۶۱۱

ص: ۶۱۴
ص: ۶۱۴
ص: ۶۱۶
ص: ۶۱۷
ص: ۶۱۹
ص: ۶۲۰
ص: ۶۲۱
ص: ۶۲۲
ص: ۶۲۳
ص: ۶۲۶
ص: ۶۲۶
ص: ۶۲۷
ص: ۶۲۷
ص: ۶۲۹
ص: ۶۳۲
اشارة ۶۳۲
تنبیهات ۶۳۲
فهرس الموضوعات ۶۳۴
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ۶۳۵

شرح طيبة النشر فى القرات المجلد ۱

اشارة

شماره بازيابى : ۵-۱۶۲۶۴

امانت : امانت داده مى شود

عنوان و نام پديدآور : شرح طيبه‌النشر فى قراءت‌العشر[نسخه خطى]/نويسنده متن محمدبن‌محمد جزرى

آغاز ، انجام ، انجامه : آغاز:افتاده:...العالم من‌العدم الى‌الوجود و هو...لصفات‌الكمال...

انجام:افتاده:...ان‌الاسرها عن كل‌القراءالوقف من ذا...

مشخصات ظاهرى : ۱۶۹برگ،۲۰سطر،اندازه سطور:۱۲۰×۱۹۸؛قطع:۱۹۰×۲۵۰

يادداشت مشخصات ظاهرى : نوع و درجه خط:نستعليق

نوع كاغذ:فرنگى نخودى

تزئينات متن:خط بالاى متن به شنگرف.

نوع و تز ئينات جلد:مقوا،عطف و سجاف تيماج عنابى،اندرون جلد آستر كاغذى.

خصوصيات نسخه موجود : حواشى اوراق:نسخه در حاشيه تصحيح شده است.

معرفى نسخه : شرحى است بر كتاب" طيبه‌النشر فى قراءت‌العشر "شمس‌الدين‌محمد جزرى.براى توضيحات بيشتر به شماره ۱۸۱۵۶-۵ مراجعه كنيد.

توضيحات نسخه : نسخه بررسى شده .آذر۱۳۹۰.اول و آخر نسخه افتاده،اوراق ابتداى نسخه موريانه خورده و چند برگ اول وصالى شده است.

يادداشت كلى : زبان:عربى

موضوع : جزرى، محمد بن محمد، ۷۵۱-۸۳۳ق. . النشر فى‌القراءات‌العشر -- نقد و تفسير

موضوع : قرآن -- قرائت

قرآن -- تجويد

شناسه افزوده : جزرى، محمد بن محمد، ۷۵۱-۸۳۳ق. . النشر فى‌القراءات‌العشر. شرح.

[مقدمات التحقيق]

[مقدمة المحقق]

اشارة

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم الحمد للّه الذى أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا، و جعله قيما لا عوج فيه مستقيما، و دعا إلى اتباعه، و السير على منهاجه.

و أشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، القائل: وَ نُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ ما هُوَ شِفاءٌ وَ رَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ [الإسراء: ۸۲].

و أشهد أن محمدا عبد اللّه و رسوله، و صفيه من خلقه و حبيبه، بلغ الرسالة و أدى الأمانة، و علم الأمة القرآن، و قال: «خيركم من تعلم القرآن و علمه»، فصلوات اللّه و سلامه عليه و على آله و صحبه الطيبين الطاهرين، و بعد:

فالقراءات من أجل العلوم قدرا، و أعلاها شرفا و ذكرا، و أعظمها أجرا، و أسناها منقبة، إذ هى تتعلق بكتاب الله تعالى الذى لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت: ۴۲]. و بعد:

لما دخل العجم فى الإسلام رأى جماعة من القراء أن يتجردوا للاعتناء بهذه القراءات و ضبطها، حتى يستطيع العجمى قراءة القرآن قراءة صحيحة، و حتى لا تتأثر قراءة القرآن باللكنة العجمية، و من ثم عنى المسلمون منذ مطلع القرن الثالث الهجرى حتى الآن بتدوين العلوم و جمع مسائلها و ترتيب أبوابها، و اتسعت دائرة اهتمامهم العلمى لتشمل إلى جانب العلوم الدينية العلوم العقلية و كان من بين هذه العلوم:

علم القراءات:

فالقراءات: جمع قراءة، و هى فى اللغة: مصدر سماعى ل «قرأ»، و فى الاصطلاح:

مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره فى النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات و الطرق عنه، سواء أ كانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئتها.

و نستطيع أن نقول: إن الدافع وراء اهتمام المسلمين بهذا العلم و التصنيف فيه خشية جماعة القراء من أن تتأثر قراءة القرآن باللكنة الأعجمية لا سيما بعد دخول الفرس فى الإسلام أفواجا، و من ثم اهتم هؤلاء بضبط القراءات القرآنية و جعلوها علما كسائر العلوم.

و برز فى علم القراءات رجال كثيرون، من أشهرهم:

۱- عبد الله بن عامر بدمشق، توفى ۱۱۸ ه.

۲- عبد الله بن كثير بمكة، توفى: ۱۲۰ ه.

۳- أبو بكر عاصم بن أبى النجود بالكوفة، توفى ۱۲۸ ه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴

۴- حمزة بن حبيب الزيات بالكوفة، توفى ۱۵۶ ه.

۵- أبو عمرو بن العلاء المازنى بالبصرة، توفى: ۱۶۴ ه.

۶- نافع بن أبى نعيم بالمدينة، توفى ۱۶۷ ه و أخذ عنه أبو سعيد عثمان بن سعيد المصرى الملقب بورش، توفى ۱۹۷ ه.

۷- أبو الحسن على بن حمزة الكسائى بالكوفة، توفى ۱۸۹ ه.

و هؤلاء هم المعروفون بالقراء السبعة الذين فاقوا غيرهم فى الإتقان و الضبط، و يليهم فى الشهرة:

۸- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى، توفى ۱۳۰ ه.

۹- يعقوب بن إسحاق الحضرمى، توفى ۲۰۵ ه.

۱۰- خلف بن هشام البزار توفى ۲۲۹ ه.

و قراءات ما عدا هؤلاء العشرة قراءات شاذة.

و الحق أن أول من تتبع وجوه القراءات، و تقصى أنواع الشاذ منها، و بحث أسانيدها و ميز فيها الصحيح من الموضوع هارون بن موسى القارى، توفى ۱۷۹ ه. أما أول من صنف فى القراءات فهو أبو عبيد القاسم بن سلام، توفى ۲۴۴ ه.

و خليق بنا أن نسجل فى هذا المقام أبرز المصنفات فى علم القراءات:

منها:

احتجاج القراء فى القراءة- للشيخ شمس الدين محمد بن السرى المعروف بابن السراج النحوى المصرى المتوفى سنة (۳۱۶ ه) ست عشرة و ثلاثمائة، و للشيخ ابن مقسم محمد ابن حسن بن يعقوب بن مقسم البغدادى النحوى المتوفى سنة (۳۴۱ ه) إحدى و أربعين و

ثلاثمائة و للإمام حسين بن محمد الراغب الأصفهانى.

* الاختيار فيما اعتبر من قراءات الأبرار- للشيخ جمال الدين حسين بن على الحصنى ألفه سنة (۹۵۴ ه) أربع و خمسين و تسعمائة.

* إرادة الطالب و إفادة الواهب- و هو فرش القصيدة المنجدة فى القراءات لسبط الخياط عبد اللّه بن على بن محمد المقرى المتوفى سنة ۵۴۱ ه.

* إرشاد المبتدى و تذكرة المنتهى- فى القراءات العشر، للشيخ أبى العز محمد ابن الحسين بن بندار القلانسى الواسطى المتوفى سنة إحدى و عشرين و خمسمائة، و لأبى الطيب عبد المنعم بن محمد بن غلبون الحلبى المتوفى سنة تسع و ثمانين و ثلاثمائة.

* الإشارة فى القراءات العشر- للشيخ أبى نصر منصور بن أحمد العراقى المتوفى سنة

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵

۴۶۵ ه، كان من مشايخ القرن الرابع.

الإفصاح و غاية الإشراح فى القراءات السبع- للشيخ علم الدين على بن محمد السخاوى المقرى المتوفى سنة ثلاث و أربعين و ستمائة.

* الإقناع فى القراءات السبع لأبى جعفر أحمد بن على بن باذش النحوى المتوفى ۵۴۰ ه.

* الإقناع فى القراءات الشاذة- لأبى على حسن بن على الأهوازى المتوفى سنة ۴۶۶ ه، و ذكر الجعبرى أنه لأبى العز.

* الإيضاح فى الوقف و الابتداء- للإمام أبى بكر محمد بن القاسم بن الأنبارى المتوفى سنة ۳۲۸ ه، قال الجعبرى: و فيه إغلاق من حيث إنه نحا نحو إضمار الكوفيين.

* إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز- فى القراءات الأربعة عشر، لشمس الدين محمد ابن خليل بن القباقبى الحلبى المتوفى سنة ۸۴۹ ه و له نظمه.

* الإيضاح فى القراءات- لأبى على الحسن بن على الأهوازى المقرى المتوفى سنة ست و أربعين و أربعمائة، قيل هو الاتضاح- بالتاء- من الافتعال.

* البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة- لسراج الدين عمر بن قاسم الأنصارى المصرى الشهير بالنشار، و هو فى مجلد ذكر فيه أنه أورد كل مسألة فى محلها لتسهل مطالعته.

* البستان فى القراءات الثلاث عشرة- للشيخ سيف الدين أبى بكر عبد الله المعروف بابن الجندى المتوفى سنة (۷۶۹ ه) تسع و ستين و سبعمائة.

التذكار فى القراءات العشر للشيخ أبى الفتح عبد الواحد بن حسين بن شيطا البغدادى المتوفى سنة (۴۴۵ ه) خمس و أربعين و أربعمائة ذكر فيه رواية جمع نحو مائة طريق.

* التلخيص فى القراءات- لأبى معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبرانى المتوفى ۴۷۸ ه و لأبى على حسن بن خلف القيروانى المتوفى ۵۱۴ ه.

* تلخيص العبرات فى القراءات- للشيخ أبى على حسن بن خلف الهوارى نزيل الإسكندرية المتوفى بها سنة (۵۱۴ ه) أربع عشرة و خمسمائة.

* التيسير فى القراءات السبع- للإمام أبى عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدانى المتوفى سنة (۴۴۴ ه) أربع و أربعين و أربعمائة، و هو مختصر مشتمل على مذاهب القراء السبعة بالأمصار- و ما اشتهر و انتشر من الروايات، و الطرق عند التالين، و صح و ثبت لدى الأئمة المتقدمين، فذكر عن كل واحد من القراء روايتين، و عليه شرح لأبى محمد عبد الواحد بن محمد الباهلى المتوفى سنة (۷۵۰ ه) خمسين و سبعمائة، و شرح آخر لعمر

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶

ابن القاسم الأنصارى المشهور بالنشار سماه «البدر المنير»، ثم إن الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى الشافعى المتوفى سنة (۸۳۳ ه) ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة أضاف إليه القراءات الثلاث فى كتاب و سماه «تحبير التيسير» ذكر أنه صنفه بعد ما فرغ من نظم «الطيبة»، و قال: لما كان «التيسير» من أصح كتب القراءات، و كان من أعظم أسباب شهرته دون باقى المختصرات نظمه الشاطبى فى قصيدته.

* حرز الأمانى و وجه التهانى فى القراءات السبع للسبع المثانى، و هى القصيدة المشهورة بالشاطبية للشيخ أبى محمد القاسم بن فيرة الشاطبى الضرير المتوفى بالقاهرة سنة (۵۹۰ ه) تسعين و خمسمائة نظم فيه «التيسير»، و أبياته ألف و مائة و ثلاثة و سبعون بيتا أبدع فيه كل الإبداع فصار عمدة الفن، و له شروح كثيرة، أحسنها و أدقها شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبرى المتوفى سنة (۷۳۲ ه) اثنتين و ثلاثين و سبعمائة، و هو شرح مفيد مشهور سماه «كنز المعانى»، فرغ من تأليفه فى سلخ شعبان سنة (۶۹۱ ه) إحدى و تسعين و ستمائة و عليه تعليقة لشمس الدين أحمد بن إسماعيل الكورانى مات سنة (۸۹۳ ه) ثلاث و تسعين و ثمانمائة.

و حاشية للمولى شمس الدين محمد بن حمزة الفنارى المتوفى سنة (۸۳۴ ه) أربع و ثلاثين و ثمانمائة.

و منها شرح علم الدين أبى الحسن على بن محمد السخاوى المصرى المتوفى سنة (۶۴۳ ه) ثلاث و أربعين و ستمائة، و هو أول من شرحه و سماه «فتح الوصيد فى شرح القصيد».

و شرح الشيخ أبى شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقى المتوفى سنة (۶۶۵ ه) خمس و ستين و ستمائة سماه «إبراز المعانى من حرز الأمانى» و هو تأليف متوسط لا بأس به ثم اختصره.

و شرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن أحمد المعروف ب «شعلة» الموصلى الحنبلى المتوفى سنة (۶۵۶ ه) ست و خمسين و ستمائة، و سماه «كنز المعانى».

و شرح الشيخ الإمام علاء الدين على بن عثمان بن محمد المعروف بابن القاصح العذرى البغدادى المتوفى سنة (۸۰۱ ه) إحدى و ثمانمائة، سماه «سراج القارى».

و شرح الشيخ المحقق أبى عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسى المقرى المتوفى سنة (۶۷۲ ه) اثنتين و سبعين و ستمائة، و هو شرح وسط سماه: «اللآلى الفريدة»، و فرغ منه فى صفر سنة (۶۷۲ ه) اثنتين و سبعين و ستمائة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷

و شرح الشيخ جمال الدين حسين بن على الحصنى و هو شرح كبير فى مجلدين سماه «الغاية» ألفه سنة (۹۶۰ ه) ستين و تسعمائة.

و شرح الشيخ أبى العباس أحمد بن محمد القسطلانى المصرى المتوفى سنة (۹۲۳ ه) ثلاث و عشرين و تسعمائة زاد فيه زيادات الجزرى مع فوائد كثيرة و سماه «فتح الدانى فى شرح حرز الأمانى».

و شرح أبى العباس أحمد بن على الأندلسى المتوفى تقريبا سنة (۶۴۰ ه) أربعين و ستمائة و شرح تقى الدين عبد الرحمن بن أحمد الواسطى المتوفى سنة (۷۸۱ ه) إحدى و ثمانين و سبعمائة.

و شرح الشيخ تقى الدين يعقوب بن بدران الدمشقى المعروف ب «الجرائدى المتوفى سنة (۶۸۸ ه) ثمان و ثمانين و ستمائة، اقتصر فيه على حل مشكلاته و سماه كشف الرموز».

و شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف ب «السمين الحلبى» المتوفى سنة (۷۵۶ ه) ست و خمسين و سبعمائة، أوله: الحمد لله الذى تفضل على العباد فى المبدأ و المعاد ... إلخ، ذكر فيه أن الحرز المذكور أحسن ما وضع فى الفن، و أحسن شروحه شرحا الشيخين الفاسى و أبى شامة، غير أن كلا منهما أهمل ما عنى به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة، فشرحه بما يوفى المقصود، و اجتهد فى بيان فك الرموز، و إعراب الأبيات، و جعل «الشين» علامة لأبى شامة، و «العين» لأبى عبد الله الفاسى و سماه «العقد النضيد فى شرح القصيد».

و شرح شهاب الدين أحمد بن محمد بن جبارة المقدسى المتوفى سنة (۷۲۸ ه) ثمان و عشرين، و سبعمائة و هو شرح كبير حشاه بالاحتمالات البعيدة.

و شرح محب الدين أبى عبد الله محمد بن محمود بن النجار البغدادى المتوفى سنة (۶۴۳ ه) ثلاث و أربعين و ستمائة، و هو شرح كبير.

و شرح علاء الدين على بن أحمد المتوفى سنة (۷۰۶ ه) ست و سبعمائة.

و شرح شيخ مشايخ القراء بمصر أبى بكر بن أيدغدى بن عبد الله الشمسى الشهير ب «ابن الجندى» المتوفى سنة (۷۶۹ ه) تسع و ستين و سبعمائة و سماه «الجوهر النضيد فى شرح القصيد» و هو شرح حافل، قال بن الجزرى: كان شرحه يتضمن إيضاح شرح الجعبرى.

و شرح أبى القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البارزى المتوفى سنة (۷۳۸ ه) ثمان و ثلاثين و سبعمائة.

و شرح يوسف بن أبى بكر المتوفى سنة (۷۲۵ ه) خمس و عشرين و سبعمائة و هو فى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸

مجلدين ضخمين.

و شرح علم الدين قاسم بن أحمد اللورقى الأندلسى المتوفى سنة (۶۶۱ ه) إحدى و ستين و ستمائة سماه «المفيد فى شرح القصيد».

و شرح منتخب الدين حسين بن أبى العز بن رشيد الهمدانى المتوفى سنة (۶۴۳ ه) ثلاث و أربعين و ستمائة، و هو شرح كبير سماه «الدرة الفريدة فى شرح القصيدة».

و شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (۹۱۱ ه) إحدى عشرة و تسعمائة.

و شرح الإمام بدر الدين حسن بن القاسم المعروف ب «ابن أم قاسم» المرادى المصرى المتوفى سنة (۷۴۹ ه) تسع و أربعين و سبعمائة.

و شرح الشيخ أبى عبد الله المغربى محمد بن الحسن بن محمد الفاسى النحوى المتوفى سنة (۶۵۶ ه) سماه «الفريدة البارزية فى حل القصيدة الشاطبية».

و شرح السيد عبد الله بن محمد الحسينى المتوفى سنة (۷۷۶ ه) ست و سبعين و سبعمائة.

و من شروح حرز الأمانى: «الوجيز»، و «المحصى»، و «جامع الفوائد»، و «تبصرة المستفيد»، فيه نقول عن الجعبرى، و شرح منسوب إلى مصنف مصطلح الإشارات، و على الشاطبية نكت للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركى المقرى الشافعى المتوفى سنة (۸۹۳ ه) ثلاث و تسعين و ثمانمائة.

و للشاطبية مختصرات:

منها: مختصر جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى المتوفى سنة (۶۷۲ ه) اثنتين و سبعين و ستمائة سماه «حوز المعانى فى اختصار حرز الأمانى» و هو مختصر فى بحره و قافيته.

و مختصر عبد الصمد بن التبريزى المتوفى سنة (۷۶۵ ه) خمس و ستين و سبعمائة، و هو فى خمسمائة و عشرين بيتا.

و مختصر مولانا بلال الرومى و هو قصيدة لامية يقال لها «البلالية».

و مختصر أمين الدين عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقى الحنفى المتوفى سنة (۷۶۸ ه) ثمان و ستين و سبعمائة سماه «نظم در الجلا فى قراءة السبعة الملا» و هى دون الخمسمائة.

و للشاطبية تتمات، منها:

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹

«التكملة المفيدة لحافظ القصيدة» نظم الإمام المقرى أبى الحسن على بن إبراهيم الكنانى القيجاطى المتوفى سنة (۷۲۰ ه) عشرين و سبعمائة، و هى قصيدة محكمة النظم فى وزنها و رويها فى مائة بيت نظم فيها ما زاد عليها من «التبصرة» و «الكفاية» و «الوجيز».

و منها تكملة فى القراءات الثلاث للشيخ المقرى شهاب الدين أحمد بن محمد بن سعيد اليمنى الشرعبى، توفى سنة (۸۳۹ ه) زادها بين أبيات الشاطبية فى مواضعها بحيث امتزجت بها فصارا كأنهما لشخص واحد.

و تكملة لمحمد بن يعقوب بن إسماعيل الأسدى المقدسى الشافعى سماها «الدر النضيد فى زوائد القصيد»، ذكر فيه: أنه طالع ما زاد عليه من كتب القراءات السبع فوجد أشياء زائدة على ما فى «حرز الأمانى» فأوردها.

طيبة النشر فى القراءات العشر- منظومة للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزرى، و هى ألفية أتمها بالروم فى شعبان سنة (۷۹۹ ه) تسع و تسعين و سبعمائة، و توفى سنة (۸۳۳ ه) ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة.

و صنف أحمد ابنه شرحا لها، و شرحها الشيخ أبو القاسم محمد النويرى المالكى المتوفى سنة (۸۵۷ ه) سبع و خمسين و ثمانمائة، و هو الذى نحن بصدد تحقيقه.

و شرحها الشيخ زين الدين عبد الدائم الأزهرى.

* عقد اللآلى فى القراءات السبع العوالى- منظومة كالشاطبية فى الأوزان و القافية، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة (۷۴۵ ه) خمس و أربعين و سبعمائة، لم يأت فيها برمز و زاد فيها على «التيسير» كثيرا.

* العنوان فى القراءة- لأبى طاهر إسماعيل بن خلف المقرى الأنصارى الأندلسى المتوفى سنة (۴۵۵ ه) خمس و خمسين و أربعمائة، قال بن خلكان: و هو عمدة فى هذا الشأن، ذكر فيه ما اختلف فيه القراء السبعة بإيجاز و اختصار؛ ليقرب على المتحفظين دون الأغمار المبتدئين و الغلمان، إذ جعل كتابه المترجم بالاكتفاء كافيا للمنتهى و المبتدى، و بسطه بسطا لا يشكل على ذى لب سوى، فجعل هذا المختصر كالعنوان له و الترجمة، شرحه عبد الظاهر بن نشوان بن عبد الظاهر المقرى الجذامى المصرى الرومى المتوفى سنة (۶۴۹ ه) تسع و أربعين و ستمائة، ذكر فيه أن شيخه أبا الجود غياث الدين بن فارس كان كثيرا ما يعول عليه، فشرحه لذلك، و أضاف إليه من القراءات المشهورة و الروايات المأثورة، و علل كل قراءة و ذكر الأئمة و رواتهم.

* العين فى الفتح و الإمالة بين اللفظين- لابن القاصح أبى البقاء على بن عثمان المقرى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰

المتوفى سنة (۸۰۱ ه) إحدى و ثمانمائة، اختصره القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة (۹۲۶ ه) ست و عشرين و تسعمائة.

* غاية الاختصار فى القراءات العشر لأئمة الأمصار- لأبى العلاء حسن بن أحمد العطار الهمذانى المتوفى سنة (۵۶۹ ه) تسع و ستين و خمسمائة، اقتصر فيه على الأشهر من الطرق و الروايات بشروط الأحرف السبعة، و جرده من الشاذة مطلقا، و قدم أبا جعفر على الكل، و قدم يعقوب على الكوفيين.

* الغاية فى القراءات العشر لأبى بكر بن مهران أحمد بن الحسين النيسابورى الدينورى المقرى المصرى المتوفى سنة (۳۸۱ ه) إحدى و ثمانين و ثلاثمائة، شرحه أبو المعالى الفضل بن طاهر بن سهل الحلبى المتوفى سنة (۵۴۸ ه).

* الغاية فى القراءات الإحدى عشرة- لأبى حاتم السجستانى، كذا قال أبو شامة.

* غاية الاختصار فى أصول قراءة أبى عمرو- منظومة فى ثلاثة و ستين بيتا، للقاضى أمين الدين عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقى المتوفى سنة (۷۶۸ ه) ثمان و ستين و سبعمائة.

* غاية المطلوب فى قراءة خلف، و أبى جعفر، و يعقوب- لابن عياش عبد الرحمن الدمشقى المكى، نظمها الشيخ زين الدين عبد الباسط بن أحمد المكى المتوفى سنة (۸۵۳ ه) ثلاث و خمسين و ثمانمائة.

* غاية المطلوب فى قراءة يعقوب- نظم الشيخ أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة (۷۴۵ ه) خمس و أربعين و سبعمائة.

* الغاية فى القراءة على طريقة بن مهران- لأبى جعفر أحمد بن على المقرى المعروف بابن الباذش المتوفى سنة (۵۴۰ ه) أربعين و

خمسمائة.

* غاية المهرة فى الزيادة على العشرة- منظومة للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزرى المتوفى سنة (۸۳۳ ه) ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة.

القاصد فى القراءة- لأبى القاسم عبد الرحمن بن حسن الخزرجى المتوفى سنة (۴۴۶ ه) ست و أربعين و أربعمائة.

* قراءة ابن محيصن- للشيخ الإمام أبى على الحسن بن محمد الأهوازى المتوفى سنة (۴۴۶ ه) ست و أربعين و أربعمائة.

* قراءة أبى عمرو- قصيدة للشيخ الإمام شهاب الدين أحمد بن وهبان أحمد ابن عبد الرحمن بن وهبان المعروف بابن أفضل الزمان، توفى بمكة سنة (۵۸۵ ه)،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱

شرحها الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن سعيد بن طاهر البجائى، و شرحها محمد ابن على المعروف بالمغربى، و سماه «النكت الفريدة».

القراءة الثلاثة فى الأئمة الثلاثة- قصيدة طويلة لمحمد العمرى العدوى نظمها فى بحر الحرز للشاطبى و قافيته على أنها تتمة، ثم شرحها و أتم الشرح فى ذى الحجة سنة (۹۲۰ ه) عشرين و تسعمائة.

* قراءة الحسن البصرى، و يعقوب- للأهوازى أيضا.

* القراءات السبع لابن مجاهد و هو أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن مجاهد، و كتاب السبع، لأبى بكر محمد بن الحسن الموصلى المعروف بالنقاش.

و أول ما صنف من الكتب المعتبرة: كتاب القراءات، لأبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (۲۲۴ ه) أربع و عشرين و مائتين، و جعلهم خمسة و عشرين قارئا مع السبعة.

ثم أحمد بن جبير بن محمد الكوفى نزيل أنطاكية المتوفى سنة (۲۵۸ ه) ثمان و خمسين و مائتين، جمع كتابا فى القراءات الخمس من كل مصر واحد.

و القاضى إسماعيل بن إسحاق المالكى صاحب قالون المتوفى سنة (۲۸۲ ه) اثنتين و ثمانين و مائتين، ألف كتابا فى القراءات جمع فيه قراءات عشرين إماما، منهم السبعة.

ثم أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جمع كتابا حافلا سماه «الجامع»، فيه نيف و عشرون قراءة، و توفى سنة (۳۱۰ ه) عشر و ثلاثمائة، و بعده أبو بكر محمد بن أحمد الداجونى جمع كتابا فى القراءات، و أدخل معهم أبا جعفر، أحد العشرة، و توفى سنة (۳۲۴ ه) أربع و عشرين و ثلاثمائة ثم ابن مجاهد.

و صنف الأئمة المتقدمون فى إعراب حروف القرآن و شاذه و معانيه و أسندوها حرفا حرفا إلى الصحابة و التابعين: كعباس بن الفضل، و ابن سعدان، و أبى الربيع الزهرانى، و يحيى ابن آدم، و نصر بن على الجهضمى، و أبى هشام الرفاعى، و ابن مجاهد و غيرهم.

* القراءات الشاذة- نظمها شمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة (۸۳۳ ه) ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة كالشاطبية، و أتمه فى رمضان سنة (۷۹۷ ه) سبع و تسعين و سبعمائة.

* القصيدة الطاهرية، فى القراءات العشر على روى الشاطبية، للشيخ الإمام العامل طاهر بن عربشاه الأصبهانى المتوفى سنة (۷۸۶ ه) ست و ثمانين و سبعمائة.

* القطر المصرى فى قراءة أبى عمرو بن العلاء البصرى- للشيخ عمر بن قاسم ابن محمد بن على النشار.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲

* الكافى فى القراءات السبع- لأبى محمد إسماعيل بن أحمد السرخسى الهروى المتوفى سنة (۴۱۴ ه) أربع عشرة و أربعمائة، قال ابن الصلاح: رأيته و هو فى عدة مجلدات، و هو كتاب ممتع يشتمل على علم كثير فى مجلدات.

و لأبى عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعينى الإشبيلى المتوفى سنة (۴۷۶ ه) ست و سبعين و أربعمائة.

* الكامل فى القراءات الخمسين- لأبى القاسم يوسف بن على بن عبادة الهذلى المغربى المتوفى سنة (۴۶۵ ه) خمس و ستين و أربعمائة، و هو مشتمل على خمسين قراءة، قال: لقيت ثلاثمائة و خمسة و خمسين إماما من أرباب الاختيارات الذين بلغوا رتبتها، أى السبعة، و العشرة فذكر فيه العشرة ثم الخمسين، فإنه رجل سافر من المغرب إلى المشرق و طاف البلاد، و قرأ بغزنة و غيرها حتى انتهى إلى ما وراء النهر، و لقب كتابه «الكامل» و جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة من ألف و أربعمائة و تسعة و خمسين رواية و طريقا.

* كتاب القراءات- لأبى الحسن على بن عمر الدار قطنى المتوفى سنة (۳۸۵ ه) خمس و ثمانين و ثلاثمائة، جمع الأصول فى أبواب عقدها أول الكتاب، و صار القراء بعده يسلكون طريقته فى التأليف.

و لأبى حاتم سهل بن محمد السجستانى المتوفى سنة (۲۴۸ ه) ثمان و أربعين و مائتين و لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

و لابن خالويه حسين بن عبد الله النحوى المتوفى سنة (۳۷۰ ه) سبعين و ثلاثمائة.

و من كتب القراءات: «كتاب القراءة»، للفضل بن العباس الأنصارى، و لأبى عبيد القاسم بن سلام، و لأبى معاذ الفضل بن خالد النحوى، و لمحمد بن يحيى القطيعى.

* كشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار- لأبى العباس أحمد بن إسماعيل الكورانى المتوفى سنة (۸۹۳ ه) ثلاث و تسعين و ثمانمائة، و هو شرح على نظم الجزرى، و هو نظم فى غاية الإشكال يشتمل على قراءة ابن محيصن، و الأعمش، و الحسن البصرى و هو زيادة على العشر فرغ منه فى ربيع الأول سنة (۸۹ ه) تسعين و ثمانمائة، و أبياته أربعة و خمسون.

* الكشف عن أحكام الهمزة فى الوقف لهشام و حمزة للشيخ جمال الدين حسين بن على الحصنى ألفه فى الروم سنة (۹۶۳ ه) ثلاث و ستين و تسعمائة.

* الكشف فى نكت المعانى و الإعراب، و علل القراءات المروية عن الأئمة السبعة- مجلد للشيخ نور الدين أبى الحسن على بن الحسين بن على الباقولى المعروف بالجامع النحوى المتوفى سنة (۵۴۳ ه) ثلاث و أربعين و خمسمائة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳

* الكفاية فى القراءة- للامام البغوى، و فى الست لسبط الخياط أبى محمد عبد الله بن على البغدادى المتوفى سنة (۵۴۱ ه) إحدى و أربعين و خمسمائة، و فى العشر نظم اسمه «تحفة البررة فى القراءات العشرة» للشيخ أبى محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطى المتوفى سنة (۷۴۰ ه) أربعين و سبعمائة على وزن الشاطبية و رويها.

* كفاية القارى- للشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى المتوفى سنة (۸۸۵ ه) خمس و ثمانين و ثمانمائة فى رواية أبى عمرو.

* الكفاية المحررة فى نظم القراءات العشرة- لتقى الدين حسين بن على الحصنى جمع فيه الشاطبية، و الدرة، و خالف الشاطبى فى بعض المواضع، ثم التمس منه بعض الطلاب أن يجعله نثرا لسهولة الأخذ فنثره و سماه «تحفة البررة» و فرغ فى ذى الحجة سنة (۹۵۹ ه) تسع و خمسين و تسعمائة.

* الكنز فى القراءات العشر- لأبى محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطى المتوفى سنة (۷۴۰ ه) أربعين و سبعمائة، جمع فيه بين الإرشاد للقلانسى، و التيسير للدانى، و زاده فوائد.

الكنز فى وقف حمزة و هشام على الهمزة، للشيخ أبى العباس أحمد بن محمد القسطلانى المصرى المتوفى سنة (۹۲۳ ه) ثلاث و عشرين و تسعمائة.

* اللامية فى القراءات- نظم أبى حيان محمد بن يوسف بن على الأندلسى النحوى المتوفى سنة (۷۴۵ ه) خمس و أربعين و سبعمائة

عارض بها الشاطبية و حذف رموزها فأبرز الأسماء فى النظم.

* لذات السمع فى القراءات السبع- لأبى جعفر أحمد بن الحسن المالقى النحوى المتوفى سنة (۷۲۸ ه) ثمان و عشرين و سبعمائة.

* لطائف الإشارات فى فنون القراءات- للشيخ الإمام أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلانى المتوفى سنة (۹۲۳ ه) ثلاث و عشرين و تسعمائة و هو كتاب عظيم النفع لا يغادر صغيرة و لا كبيرة فى فنون القرآن إلا أحصاها.

* اللطائف فى جمع همز المصاحف- لابن مقسم محمد بن الحسن النحوى المتوفى سنة (۳۵۵ ه) خمس و خمسين و ثلاثمائة.

* المبسوط فى القراءات السبع و المضبوط- فارسى للشريف محمد بن محمود بن محمد بن أحمد السمرقندى سبط الإمام ناصر الدين جعله على ثلاثة كتب، الأول: فى أصول القراءات، الثانى: فى تشجيرها المسمى كتاب التسخير على طرائق التشجير،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴

الثالث: فى أصول القراءات مجدولا.

* المبهج فى القراءات الثمان، و قراءة الأعمش، و ابن محيصن و اختيار خلف، و اليزيدى- للشيخ أبى محمد عبد الله بن على بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادى المتوفى سنة (۵۴۱ ه) إحدى و أربعين و خمسمائة.

* المبهرة فى القراءات العشرة- للشيخ أبى المكارم أحمد بن دلة المتوفى سنة (۶۵۳ ه) ثلاث و خمسين و ستمائة، و له نظم أيضا فى القراءات العشرة المسمى بالجمهرة و هو من بحر الرجز.

* المجتبى فى القراءة- لأبى القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسين الطرطوسى توفى سنة (۴۰ ه) أربعين و أربعمائة.

* المحتسب فى إعراب الشواذ- لأبى الفتح عثمان بن جنى النحوى المتوفى سنة (۳۹۲ ه) اثنتين و تسعين و ثلاثمائة.

* المحتوى فى القراءات الشواذ- لأبى عمرو الدانى المذكور فى «التيسير».

* المرشد فى الوقف و الابتداء- للإمام الحافظ العمانى المتوفى فى حدود سنة (۴۰۰ ه).

* المستنير فى القراءات العشر البواهر- لأبى طاهر بن سوار أحمد بن على المقرى البغدادى المتوفى سنة (۴۹۹ ه) تسع و تسعين و أربعمائة، جمع الروايات المذكورة فيه عن الأئمة قال: و قد صنف أشياخنا كتبا فى اختلاف القراءات العشر عارية عن الآثار و السنن مما تدعو الحاجة إليها، و أحببت أن أجمع كتابا أذكر فيه ما قرأت به على شيوخى الذين أدركتهم من القراءات تلاوة دون ما سمعته، و أذكر فيه نبذة من السنن و الآثار، و فضائل القرآن، و الحث على حفظه، و الإقراء، و تعلم العربية التى بها يتوصل إلى البحث على المعانى الدقيقة، و كل حرف قرأ به أحد الأئمة العشرة على ما أداه إلى خلفنا سلفهم المتصلة أسانيد قراءاتهم برسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

* المصباح الزاهر فى القراءات العشر البواهر- لأبى الكرم مبارك بن الحسن الشهرزورى المتوفى سنة (۵۵۰ ه) خمسين و خمسمائة ببغداد.

* مصباح الواقف على رسوم المصاحف- لجمال الدين أحمد بن محمد الواسطى المتوفى سنة (۶۵۳ ه).

* المفيد فى القراءات العشر- لأبى نصر أحمد بن مسرور البغدادى المتوفى سنة (۴۴۲ ه) اثنتين و أربعين و أربعمائة، و فى الثمانى لأبى عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمى اليمنى المتوفى فى حدود سنة (۵۶۰ ه) ستين و خمسمائة، و هو كتاب مفيد كاسمه اختصر

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵

فيه كتاب «التلخيص» للطبرى و زاده فوائد.

* المنتهى فى القراءات العشر- لأبى الفضل محمد بن جعفر الخزاعى المتوفى سنة (۴۰۸ ه) ثمانية و أربعمائة، جمع فيه ما لم يجمع قبله.

* منشأ القراءات فى القراءات الثمانى- لفارس بن أحمد الحمصى المتوفى سنة (۴۰۱ ه) إحدى و أربعمائة.

* منظومة فى قراءة يعقوب- لمحمد بن محمد بن عرفة الورغمى التونسى المالكى المتوفى سنة (۸۲۳ ه) ثلاث و ثمانمائة.

* منهاج التوقيف فى القراءة- للشيخ علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى الكبير.

* الموجز فى القراءات- لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى المقرى توفى سنة (۴۳۷ ه)، و للأهوازى و هو أبو منصور سعيد بن أحمد بن عمرو الجزيرى.

* الموجز فى الوقف و الابتداء- للإمام أبى عبد الله محمد السجاوندى، ذكره الجعبرى.

* الموضح فى العشر- لابن رضوان، ذكره الجعبرى فى «الشواذ».

* الموضح فى الفتح و الإمالة- لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى المقرى المتوفى سنة (۴۴۴ ه) أربع و أربعين و أربعمائة.

* الموضح فى القراءات العشر- لأبى منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون البغدادى الدباس المتوفى سنة (۵۳۹ ه) تسع و ثلاثين و خمسمائة، و للإمام أبى عبد الله نصر بن على بن محمد الشيرازى أتمه سنة (۵۶۲ ه).

* المهذب فى القراءات العشرة- لأبى منصور الإمام الزاهد محمد بن أحمد بن على الخياط البغدادى المتوفى سنة (۴۹۹ ه) تسع و تسعين و أربعمائة.

* النجوم الزاهرة فى السبعة المتواترة- لأبى عبد الله محمد بن سليمان المقدسى الحكرى الشافعى المتوفى سنة (۸۷۱ ه) إحدى و ثمانين و سبعمائة، فرغ من تأليفه سنة (۷۵۶ ه) ست و خمسين و سبعمائة.

* النشر فى القراءات العشر- للشيخ شمس الدين أبى الخير محمد بن محمد الجزرى المتوفى سنة (۸۳۳ ه) اختصره و سماه «التقريب»، و هو الجامع لجميع طرق العشرة لم يسبق إلى مثله، و اختصره أيضا القاضى أبو الفضل محمد بن محمد بن الشحنة الحلبى المتوفى سنة (۸۳۳ ه) ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة، و اختصره الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۶

الإزميرى المتوفى سنة (۱۱۵۵ ه) خمس و خمسين و مائة و ألف فى نحو النصف.

* نظم القراءات الثلاث الزائدة على السبع- للشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين الرملى المقدسى المتوفى سنة (۸۴۴ ه) أربع و أربعين و ثمانمائة، و له نظم القراءات الزائدة على العشرة.

* نهج الدماثة فى نظم القراءات الثلاثة- للشيخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبرى المتوفى سنة (۷۳۲ ه) اثنتين و ثلاثين و سبعمائة قال: إنى نظمت القراءات الثلاث فى نهج عجيب لمن حفظ كتاب «حرز الأمانى» و أراد ضم الثلاثة إليه ليكمل العشرة إذ هى عند حذاق القراء داخلة فى الأحرف السبعة كما برهنت عليه فى كتابى «النزهة»، و لما كان مكملا للحرز نظمته على بحره و رويه، ثم شرحه و سماه «خلاصة الأبحاث فى شرح نهج القراءات الثلاث».

* الموجز فى الوقف و الابتداء- للإمام أبى عبد الله محمد السجاوندى، ذكره الجعبرى.

* الوجيز فى القراءات الثمانية- لأبى على الحسن بن على بن إبراهيم الأهوازى نزيل دمشق المتوفى سنة (۴۴۶ ه) ست و أربعين و أربعمائة.

* ورقات المهرة فى تتمة قراءات الأئمة العشرة- لشهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد المعروف بابن العياش القارى المتوفى سنة (۶۲۸ ه).

* الهادى إلى معرفة المقاطع و المبادى- فى رسم المصحف، و هو كتاب كبير مجلدات فى فضائل القرآن و وقوفه للشيخ أبى العلاء الحسن بن أحمد بن حسن بن العطار الهمذانى المتوفى سنة (۵۶۹ ه) تسع و ستين و خمسمائة، و هو فى وقوف القرآن.

* الهادى فى القراءات السبع- لأبى عبد الله محمد بن سفيان القيروانى المكى المتوفى فى صفر سنة (۴۱۵ ه) خمس عشرة و أربعمائة.

* الهداية فى القراءة- لأبى العباس أحمد بن عمار المهدوى المتوفى بعد سنة (۴۳۰ ه) ثلاثين و أربعمائة.

* الهداية فى الوقف على «كلا»- لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى المتوفى سنة (۴۳۷ ه) سبع و ثلاثين و أربعمائة.

* هداية المهرة فى ذكر الأئمة العشرة المشتهرة- لشمس الدين محمد بن محمد الجزرى الشافعى المتوفى سنة (۷۳۳ ه) و غير ذلك من إسهامات علماء الأمة الإسلامية فى حفاظها على دستورها و هو القرآن الكريم تصديقا لقوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ [الحجر: ۹].

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۷

ترجمة الإمام النويرى صاحب الكتاب

هو محمد بن محمد بن محمد بن على بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، المحب أبو القاسم بن الفاضل، الشمس النويرى، الميمونى، القاهرى، المالكى، يعرف بأبى القاسم النويرى «۱».

و نويرة: قرية من صعيد مصر الأدنى و هى تتبع محافظة بنى سويف.

ولد- كما بخط والده- فى رجب سنة إحدى و ثمانمائة بالميمون، قرية أقرب من النويرة إلى مصر.

و قدم القاهرة فحفظ القرآن، و مختصر ابن الحاجب، و ألفية ابن مالك و الشاطبيتين، و عرضها على حفيد ابن مرزوق التلمسانى، و محمد بن محمد بن محمد بن يفتح الله، و الولى العراقى، و العز بن جماعة، و أجازوه.

و تلا بالعشر على غير واحد أجلهم ابن الجزرى، لقيه بمكة فى رجب سنة ثمان و عشرين حين مجاورتهما، و أجاز له هو و الزين بن عياش و غيرهما، و من شيوخه فيها أيضا الزراتيتى.

و لازم البساطى فى الفقه و غيره من العلوم العقلية، و أذن له فى الإفتاء و التدريس، و أخذ العربية و الفقه أيضا عن الشهاب الصنهاجى، و الفقه فقط عن الجمال الأقفهسى، و حضر عند الزين عبادة مجلسا واحدا، و العربية و غيرها عن الشمس الشطنوفى، و أخذ عن الهروى فى قدمته الثانية.

و قرأ على شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى شرحه للنخبة و أذن له فى إفادتها، و كذا أخذ عنه فى شرح الألفية، و قرأ عليه الموطأ و غيره. و على الزين الزركشى صحيح مسلم، و على البدر حسين البوصيرى فى الدار قطنى، و لم يكثر من ذلك.

و ناب فى القضاء عن شيخه البساطى ثم ترك، و لم يزل يدأب فى التحصيل حتى برع فى الفقه، و الأصلين، و النحو، و الصرف، و العروض، مع زيادات و شرحها فى نحو عشرين كراسا، و له أيضا مقدمة فى النحو لطيفة الحجم، و منظومة سماها: الغياث فى القراءات الثلاث الزائدة على السبعة، و هى لأبى جعفر و يعقوب و خلف و شرحها، و نظم النزهة لابن الهائم فى أرجوزة نحو مائتى بيت و شرحها فى كراريس، و عمل قصيدة دون ثلاثين بيتا فى علم الفلك و شرحها، و له شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لشيخه ابن الجزرى فى مجلدين و هو الذى نحن بصدده، و القول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، و كراسة تكلم فيها على

---

(۱) تنظر ترجمته فى: الضوء اللامع (۹/ ۲۴۶)، الكتبخانه (۴/ ۷۶)، الإعلام (۷/ ۴۸).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸

قوله تعالى: إِنَّما يَعْمُرُ مَساجِدَ اللَّهِ [التوبة: ۱۸]، و أخرى فيها أجوبة عن إشكالات معقولية و نحوها، و أخرى من نظمه فيها أشياء فقهية و غيرها و غير ذلك.

و حج مرارا و جاور فى بعضها، و أقام بغزة و القدس و دمشق و غيرها من البلاد، و انتفع به فى غالب هذه النواحى، مع أنه لو استقر بموطن واحد كان أبلغ فى الانتفاع به و كذا انتفعوا به فى الفتاوى.

و كان إماما عالما علامة متفننا فصيحا مفوها بحاثا ذكيا، آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر، صحيح العقيدة شهما مترفعا على بنى الدنيا

و نحوهم، مغلظا لهم فى القول، متواضعا مع الطلبة و الفقراء، و ربما يفرط فى ذلك و فى الانبساط معهم كبيرهم و صغيرهم، عالى الهمة باذلا جاهه مع من يقصده فى مهمة، ذا كرم بالمال و الإطعام، يتكسب بالتجارة بنفسه و بغيره مستغنيا بذلك عن وظائف الفقهاء؛ و لذا قيل: إنه عرض عليه قضاء المقدس فامتنع، بل قيل:

إنه طلب لقضاء مصر فأبى، و لكن قيل أيضا إنه ولى قضاء الشام فلم يتم، قال السخاوى فى «الضوء اللامع»: و حكى لى البدر السعدى قاضى الحنابلة أنه بينما هو عنده فى درسه إذ حضر إليه الشرف الأنصارى بمربعة بمرتب العينى فى الجوالى بعد موته، و هو فى كل يوم دينار، فردها و قال: إن جقمق يروم يستعبدنى فى موافقته بهذا المرتب، أو كما قال.

و ابتنى بالخانقاه السرياقوسية مدرسة و وقف عليها ما كان فى حوزته من أملاك و جعل فائضها لأولاده.

و كان ابن حجر شيخ الإسلام العسقلانى كثير الإجلال و التبجيل له معتمدا عليه فى مذهبه.

قال السخاوى: سمعت العز قاضى الحنابلة يقول: إنه لم يخلف بعده فى مجموعه مثله، و قد اجتمعت به مرارا بالقاهرة و مكة و سمعت من فوائده و علقت من نظمه أشياء و من ذلك قوله:

و أفضل خلق الله بعد نبيناعتيق ففاروق فعثمان مع على

و سعد سعيد و ابن عوف و طلحةعبيدة منهم و الزبير فتم لى كذا قال: عبيدة، و إنما هو أبو عبيدة.

و كانت فيه حدة مفرطة و استحالة فى أحواله و طرقه.

مات بمكة فى ضحى يوم الاثنين رابع جمادى الأولى سنة سبع و خمسين، و صلى عليه بعد العصر عند باب الكعبة، و نودى عليه من أعلى قبة زمزم و دفن بالمعلاة بمقبرة بنى النويرى، و كانت جنازته حافلة، رحمه الله و إيانا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹

وصف النسخ

نسخ الكتاب كالآتى:

النسخة الأولى: تقع فى أربعمائة و أربع و ستين ورقة، و تبلغ مسطرة كل ورقة ثلاثة و عشرين سطرا، نسخها الشيخ عبد الله العجلونى القلينى الشافعى- رحمه الله تعالى- و قد اعتنى فيها رحمه اللّه بالدقة التامة و الخط الجميل، فجاءت من أدق النسخ و أجملها خطّا. و يرجع زمن نسخها إلى عام ألف و مائة و عشرة من الهجرة، كما أشار إلى ذلك ناسخها- رحمه الله- فقال فى خاتمتها: «و كان الفراغ من هذه النسخة الشريفة صبيحة الأحد تاسع شهر المحرم سنة ۱۱۱۰ ه».

و هذه النسخة محفوظة تحت رقم (۱۷۹ قراءات) بدار الكتب المصرية، و قد رمزنا لها بالرمز «د».

النسخة الثانية: تقع فى مائتين و أربع و عشرين ورقة، و تبلغ مسطرة كل ورقة ثلاثة و ثلاثين سطرا، و هى من أقدم النسخ، حيث يرجع زمن نسخها إلى سنة ثمانمائة و أربع و ثلاثين من الهجرة، أى: أنها قد نسخت فى حياة النويرى نفسه- رحمه الله تعالى- و قد ظهرت عليها آثار القدم من أكل الأرضة و خلافه. و هى نسخة كثيرة التعليقات و الحواشى.

و هذه النسخة محفوظة تحت رقم (۲۶۶۱۰ قراءات) بمكتبة الأزهر الشريف، و قد رمزنا لها بالرمز «ز».

النسخة الثالثة: تقع فى ثلاثمائة و خمسين ورقة، و يبلغ عدد مسطرتها ثلاثة و عشرين سطرا، و يرجع زمن نسخها إلى عام ألف و مائتين و خمسة و تسعين من الهجرة، و ناسخها يدعى مصطفى العشماوى، و قد نسخها- رحمه الله- بخط جميل، و هى نسخة كثيرة التعليقات كسابقتها.

و هذه النسخة محفوظة تحت رقم (۳۲۸۳۸ قراءات) بمكتبة الأزهر الشريف، و قد رمزنا لها بالرمز «ص».

النسخة الرابعة: تقع فى ثلاثمائة و ست و ثلاثين ورقة، و يبلغ عدد مسطرتها خمسة و عشرين سطرا، و يرجع زمن نسخها إلى عام ألف

و مائتين و ست و أربعين من الهجرة، و ناسخها يدعى محمد بن محمد بن إبراهيم الشافعى.

و هى محفوظة تحت رقم (۱۶۱۹۴ قراءات) بمكتبة الأزهر الشريف، و قد رمزنا لها بالرمز «م».

النسخة الخامسة: المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (۲۲۲ قراءات طلعت)،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰

مسطرة كل صفحة ثلاثة و ثلاثين سطرا.

النسخة السادسة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، منها نسخة بدار الكتب المصرية (۵۳۰۶۴) مسطرة كل صفحة ثلاثة و ثلاثين سطرا.

و بجوار هذه النسخ الخطية قد اعتمدنا أيضا على نسخة مطبوعة، بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف تحت إشراف لجنة إحياء التراث الإسلامى، و قد قام المشرفون على إخراجها بجهد مشكور و اعتنوا بها عناية كبيرة، فجزاهم الله أحسن الجزاء، و بالرغم من ذلك وقع فى هذه النسخة الكثير من التصحيفات و التحريفات، التى أضفت على النص فى كثير من الأحيان غير قليل من الغموض، و غير ذلك من الهنات التى عملنا على تلافيها فى تحقيقنا لهذا السفر الجليل.

منهج التحقيق على النحو التالى:

- إثبات فروق النسخ و إثبات ما كان صوابا فى النص و قد أغفلت كثيرا الفروق التى لا فائدة منها.
- ضبط النص و سد ما فيه من خلل.
- تخريج الأحاديث النبوية.
- تخريج الآثار و عزوها إلى مظانها.
- توثيق الأقوال و النقول الواردة فى الكتاب.
- تراجم الأعلام الواردة فى الكتاب مع توثيق الترجمة بمصدرين أو ثلاثة.
- عمل فهارس للكتاب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

مقدمة [المؤلف]

اشارة

«اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا، و أنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا» «۱».

الحمد للّه الذى شرح صدورنا لطيبة نشر كتابه، و حفظنا بحفظ أمانيه عن الأوهام فى مشكل خطابه «۲»، و أنعم علينا بتلاوته، و نسأله «۳» أن يظلنا بظل جنابه و يؤهلنا للوصول إلى دار ثوابه «۴». و نشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، شهادة من اعتمد عليه و التجأ «۵» به، و نشهد أن محمدا عبده و رسوله القائل: «إنّ القرآن يشفع يوم القيامة فى أصحابه» «۶» فصلى «۷» اللّه و سلم عليه و على آله و صحابته، الذين حازوا قصب السبق فى تجويده و إتقانه و أحكامه و أسبابه، و رضى اللّه تعالى عن أئمة القرآن و متقنيه و طلابه، خصوصا [القراء] «۸» العشرة الذين جرّد كل منهم نفسه للفحص «۹» عن خبايا زوايا أبوابه، و رتله كما أنزل، و سار من الغير أدرى به، و رحم «۱۰» اللّه المشايخ الذين أسهروا «۱۱» ليلهم فى جمع حروفه

(۱) ورد هذا عن أنس بن مالك مرفوعا- أخرجه ابن حبان (۲۴۲۷- موارد) و ابن السنى فى عمل اليوم و الليلة (۳۵۳) و ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة (۱۷۶) و العجلونى فى كشف الخفا (۱/ ۲۱۶) و قال: رواه ابن حبان و البيهقى و الحاكم و الديلمى و ابن السنى و العدنى عن أنس رفعه و كذا رواه القعنبى عن حماد بن سلمة لكنه لم يذكر أنسا و لفظه «و أنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا» و لا يؤثر فى وصله و كذا رواه الضياء فى المختارة و صححه غيره.

(۲) فى ز: كلامه.

(۳) فى م: و أسأله.

(۴) فى ز، م، ص: إلى داره و أبوابه.

(۵) فى ز: فالتجأ.

(۶) فى د، ص: لأصحابه. و الحديث أخرجه مسلم (۱/ ۵۵۳) كتاب صلاة المسافرين باب فضل قراءة القرآن (۲۵۲/ ۸۰۴) و أحمد (۵/ ۲۴۹، ۲۵۷، ۲۵۴) و الطبرانى فى الكبير (۸/ ۱۳۸- ۱۳۹) (۷۵۴۲، ۷۵۴۳، ۷۵۴۴) و البيهقى فى السنن الكبرى (۲/ ۳۹۵) من طريق أبى سلام قال حدثنى أبو أمامة الباهلى قال سمعت رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلم يقول:

«اقرءوا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شفيعا لأصحابه ...» فذكره مطولا.

و أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (۳/ ۳۶۵- ۳۶۶) (۵۹۹۱) و أحمد (۵/ ۲۵۱) و الطبرانى فى الكبير (۸/ ۳۴۹- ۳۵۰) (۸۱۱۸) من طريق أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى أمامة قال قال رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلم:

«تعلموا القرآن فإنه شافع يوم القيامة ...» فذكره مطولا.

و أخرجه ابن عدى فى الكامل (۴/ ۹۷) من طريق الضحاك بن نبراس عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعا:

«تعلموا القرآن فإنه يشفع لأصحابه يوم القيامة ...» فذكره قلت: ذكر ابن عدى هذا الحديث فى ترجمة الضحاك بن نبراس و نقل عن يحيى بن معين قوله: ليس بشىء، و عن النسائى متروك الحديث و لم يتكلم عن إسناده.

(۷) فى م، ص، د: صلى.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى د: ليفحص.

(۱۰) فى ز: رحم.

(۱۱) فى ص: سهروا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸

و رواياته و طرقه و أوجهه و مفرداته و تركيباته «۱»، و جمع بيننا و بينهم فى عليين فى دار إحسانه مع أحبابه، و كذلك من نظر فى هذا الكتاب و دعا لمؤلفه بحسن الخاتمة و الرضا به.

أما بعد: «۲» فيقول العبد الفقير، المعترف بالعجز و التقصير، الملتجئ إلى جناب ربه السامع للنجوى، المنكسر خاطره لقلة العمل و التقوى، الراجى عفو ربه الممجد «۳»، محمد ابن محمد [بن محمد] «۴» العقيلى نسبا و النويرى شهرة «۵»، و المالكى مذهبا: [إنه] «۶» لما كان يوم الاثنين ثامن عشر شهر رجب «۷» [الفرد] «۸» سنة ثمان و عشرين و ثمانمائة منّ اللّه تعالى علىّ بالرحلة إلى مكة المشرفة- زادها اللّه تشريفا و تكريما- و المجاورة بها «۹»، فاجتمعت «۱۰» هناك بإمام «۱۱» الزمان و فاكهة الأوان، و ملحق الأصاغر بالأكابر، و المسوّى بين الأسافل و أرباب المنابر، حافظ «۱۲» وقته، و متقن عصره، [و] «۱۳» الحبر الصالح، و الخلّ الناصح [الأستاذ] «۱۴» محمد بن محمد بن محمد الجزرى، أطال اللّه فى مدته، و أسكنه بحبوحة جنته، فقرأت «۱۵» عليه جزءا من القرآن بمقتضى كتبه الثلاثة «۱۶»: [و هى] «۱۷» «النشر» و «التقريب» و «الطيبة»، و أجازنى بما بقى منه.

ثم بعد ذلك رحلت إلى المدينة المحروسة- صرف الله عنها نوائب الزمان، و حرسها من طوارق «۱۸» الحدثان- لزيارة سيد ولد عدنان، عليه أفضل الصلاة [و أكمل] «۱۹» السلام.

فلما قضيت منها الوطر عزمت «۲۰» إذ ذاك على السفر، قاصدا [زيارة] «۲۱» خليل الله

---

(۱) فى م: و مركباته.

(۲) فى ز، ص: و بعد.

(۳) فى م: المجيد.

(۴) سقط فى ص.

(۵) فى ص: النويرى شهرة، العقيلى نسبا.

(۶) زيادة من م.

(۷) فى د: و هو الثامن عشر من شهر رجب.

(۸) زيادة من ص.

(۹) زاد فى ص: و فى هذا اليوم أو قريبا من هذا الشهر سنة إحدى و ثمانمائة كان مولدى بالميمونة، و فى د: و فى هذا اليوم أو قريب منه فى هذا الشهر من سنة إحدى و ثمانمائة كان مولدى بالميمونة.

(۱۰) فى م: اجتمعت، و فى ص: و اجتمعت.

(۱۱) فى د: بمقرئ.

(۱۲) فى م: و أحفظ.

(۱۳) سقط فى م، ص، د.

(۱۴) زيادة من م.

(۱۵) فى د: و قرأت.

(۱۶) فى م: الثلاث.

(۱۷) زيادة من ص، د.

(۱۸) فى ص: من طرائق.

(۱۹) زيادة من ص، د.

(۲۰) فى د: و عزمت.

(۲۱) زيادة من ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹

المكرم، و بيت المقدس [المشرف] «۱» المعظم، و ما حوله «۲» من البقاع؛ لما اشتهر من بركتها و ذاع، فاجتمع بى هناك جماعة من الحذاق «۳»، قد حازوا من علم القراءات «۴» قصب السباق «۵»: فشمروا إذ ذاك عن ساق «۶» الجد و التحصيل، و جدوا جد اللبيب النبيل، فصرفت معهم «۷» من الزمان شطرا، إلى الفحص عن دقائقه، فكشف الله [لهم] «۸» عن بعضها [لى] «۹» سترا، فالتمسوا منى أن أشرح [لهم] «۱۰» كتاب «طيبة النشر فى القراءات العشر» للإمام العلامة «۱۱» شمس الدين [ابن] [الجزرى] «۱۲» المذكور؛ لأنهم بمقتضاها [قد] «۱۳» قرءوا و على فهمها ما اجترءوا «۱۴»، و إن «۱۵» تركت هى و سبيلها لم يقدروا على تحصيلها، و اجتمعوا علىّ من كل فج، و ادّعوا أنه تعيّن كالحج، فالتفتّ إليه فوجدته بكرا لا يستطاع، و لا يتعلق بذيله «۱۶» الأطماع، جامعا لفروع «۱۷» هذا الفن و

قواعـده، حاويـا لنكت مسائله و فوائـده، مائلا عن غايـة «۱۸» الإطنـاب إلى نهايـة الإيجـاز، لائحا عليه مخايل السـحر و دلائل الإعجاز، بحيث إنه «۱۹» من شدة الإيجاز كاد يعد «۲۰» من الألغاز [و هو ما قيل] «۲۱».

ففى كلّ لفظ منه روض من المنى و فى كلّ سطر «۲۲» منه عقد من الدّرّ فأجبتهم بأن العاقل من عمل لما «۲۳» بعد الموت، و جدّ فيما ينفعه عند الله قبل الفوت، فالزمان «۲۴» عن هذا المطلب قصير، و الاشتغال به [غير] «۲۵» يسير، و الأعمال لغير «۲۶» وجه الله قد صارت مسنونة «۲۷»، و الصدور من داء الحسد غير مصونة، و بأن هذا خطب «۲۸»

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: و ما حواه.

(۳) فى م: فاجتمعت بمدينة غزة، و فى ص، د: فاجتمعت فى مدينة غزة بجماعة.

(۴) فى م: فى القراءة، و فى ص، د: من علم القراءة.

(۵) فى م: السبق.

(۶) فى م: ساعد.

(۷) فى د: عنهم.

(۸) زيادة من ص، د.

(۹) زيادة من م.

(۱۰) سقط فى د.

(۱۱) فى ص: الإمام العالم.

(۱۲) سقط فى ص.

(۱۳) زيادة من م.

(۱۴) فى م: أجبروا.

(۱۵) فى م: و إذا.

(۱۶) فى م: بذكره، و فى د: بذيل.

(۱۷) فى ز: لأصول.

(۱۸) فى د: عيبة.

(۱۹) فى م: أنها.

(۲۰) فى م: كانت تعد.

(۲۱) فى د، ز، ص: شعر.

(۲۲) فى د: شطر، و فى م: نظم.

(۲۳) فى د: إلى ما.

(۲۴) فى ز، ص، د: و الزمان.

(۲۵) سقط فى م.

(۲۶) فى ز: بغير.

(۲۷) فى ز، د: مشوبة، فى ع: مشئونة.

(۲۸) فى م: الخطب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰

عسير علىّ، و أمر عظيم لدىّ؛ لأنى لم أسبق بمن نسج «۱» على هذا المنوال، و لا أزال «۲» عنه ما هو أمثال الجبال، و بأن البضاعة قليلة، و الأذهان كليلة، و بأن هذا الزمان قد عطّلت فيه مشاهد هذا العلم و معاهده، و سدّت مصادره «۳» و مواردة، و خلت «۴» دياره و مراسمه، و عفت أطلاله و معالمه؛ حتى أشرفت «۵» شموس الفضل على الأفول، و استوطن الأفاضل «۶» زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم و القضايا، و يتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء و الأفاضل، فأعرضوا عن هذا الكلام صفحا، و تكاثروا و ألحوا «۷» على لحّا، فأخليت «۸» لها مجلسا أفردتها فيه النظر، و رميت بنفسى فى هذا الخطر، فإذا هى غريبة فى منزعها النبيل، بديعة إذا تأملها أولو التحصيل، ثم رمتها فما امتنعت، و كلفتها وضع القناع فوضعت، فتتبعتها لزوال الإشكال، و رضتها «۹» فذلّت أىّ إذلال، فربّ خبىء «۱۰» لديها أظهرته فبرز بعد كمونه، و أسير [من] «۱۱» المعانى فى [يديها] «۱۲» فككت عنه قيود الرمز فصار طليقا لحينه، مع كونى غريبا فى هذا الطريق، فريدا ليس لى فيه [من] «۱۳» رفيق، لم يمش قبلى أحد عليه «۱۴» فأستدل «۱۵» بأثره، و لم أشارك وقت «۱۶» الشروع عارفا أسأل منه عن «۱۷» خبره، و ربما كان ترد «۱۸» على حال فأترك هذا النداء «۱۹» و أشتغل «۲۰» بذكر أو غيره مما وضح فيه الهدى، فألهم الرجوع [إليه] «۲۱» لكشف «۲۲» القناع، فأرجع مرغوم الأنف و المؤمن رجّاع، و لو لا تطاول أعناق الإخوان إليه و طلبه «۲۳» منهم التعطف عليه لما تفوهت «۲۴» يوما بأخباره، و لا ساعدتهم على إشهاره «۲۵»، فإن كان ما وضعته «۲۶» صوابا فمن فضل ربى الناصر، و إن كان «۲۷» خطأ فمن فهمى [الفاتر] «۲۸»

---

(۱) فى د: بناسج.

(۲) فى ص: و لا زال.

(۳) فى م، د: و هدمت مصادره، و فى ص: و سدت مصائده.

(۴) فى ص: و جلت.

(۵) فى ز: أشفقت.

(۶) فى ز، ص، د: الفاضل.

(۷) فى د، ص، م: و لحوا.

(۸) فى د: فأطلت.

(۹) فى د: و روضتها.

(۱۰) فى م: جنى، فى ص: خفى.

(۱۱) سقط فى د.

(۱۲) سقط فى ص.

(۱۳) سقط فى ص.

(۱۴) فى ص: أحد قبلى عليه، و فى ز، م: قبلى أحد.

(۱۵) فى ز: أستدل.

(۱۶) فى م: قبل.

(۱۷) فى د: على.

(۱۸) فى م، ص: يرد.

(۱۹) فى م، ص: أبدأ.

(۲۰) فى د: أو أشتغل.

(۲۱) سقط فى د.

(۲۲) فى م: كشف.

(۲۳) فى د: و طلبته.

(۲۴) فى د: توهمته.

(۲۵) فى د: اشتهاره.

(۲۶) فى د: فإن كل ما كان وضعته، و فى ز: فإن كان ما وضعت.

(۲۷) فى ص، د: و ما كان.

(۲۸) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱

القاصر، و إن كان [هذا] «۱» الزمان قد راجت فيه بضاعة هذا التصنيف «۲» فقد انقرض العلم و جاء التحريف، و لكن أوجب هذا موت العلماء الأخيار و قوله صلى اللّه عليه و سلم: «من تعلّم علما و كتمه من النّاس ألجمه الله بلجام من نار» «۳».

و سؤالى لكل من وقف [عليه] «۴» و رأى [فيه] «۵» ما يعاب أن ينظر بعين الرضا

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) فى م: التأليف.

(۳) أخرجه أحمد (۲/ ۲۶۳، ۳۰۵، ۳۴۴، ۳۵۳، ۴۹۹، ۵۰۸) و الطيالسى (۲۵۳۴) و أبو داود (۲/ ۳۴۵) كتاب العلم باب كراهية منع العلم (۳۶۵۸) و الترمذى (۴/ ۳۸۷) كتاب العلم باب ما جاء فى كتمان العلم (۲۶۴۹) و ابن ماجة (۱/ ۲۴۰) فى المقدمة باب من سئل عن علم فكتمه (۲۶۱) و ابن حبان (۹۵) و الطبرانى فى الصغير (۱۶۰، ۳۱۵، ۴۵۲) و فى الأوسط (۲۳۱۱، ۲۳۴۶، ۳۵۵۳) و الحاكم (۱/ ۱۰۱) و الخطيب فى تاريخه (۲/ ۲۶۸) و ابن عبد البر فى التمهيد (۱/ ۴، ۵) و ابن الجوزى فى العلل (۱/ ۱۰۲) من طريق عطاء بن أبى رباح عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم «من سئل عن علم علمه ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

و أخرجه ابن ماجة (۲۶۴) من طريق يوسف بن إبراهيم عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى اللّه عليه و سلم يقول: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» و ذكره البوصيرى فى الزوائد (۱/ ۱۱۷) و قال:

هذا إسناد ضعيف فيه يوسف بن إبراهيم قال ابن حبان: روى عن أنس ما ليس من حديثه لا تحل الرواية عنه، و قال البخارى: صاحب غرائب. انتهى.

و أخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية (۱/ ۱۰۱) من ثلاث طرق ضعفها جميعا.

و أخرجه ابن حبان (۹۶) و الحاكم (۱/ ۱۰۲) و الخطيب فى تاريخه (۵/ ۳۸- ۳۹) و ابن الجوزى فى العلل المتناهية (۱/ ۹۹) من طريق عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش عن أبيه عن أبى عبد الرحمن الحبلى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم قال: «من كتم علما ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة».

قال الحاكم: هذا إسناد صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين و ليس له علة. و وافقه الذهبى على تصحيحه.

قلت: و لا يلتفت إلى قول ابن الجوزى: أن فى إسناده عبد الله بن وهب الفسوى قال ابن حبان دجال يضع الحديث لأن عبد الله بن وهب المذكور فى هذا الإسناد و هو القرشى و ليس الفسوى كما قال، و القرشى ثقة حافظ، و الحديث صحيح على شرط الشيخين

كما مر.

و أخرجه ابن ماجة (۲۶۵) و ابن الجوزى فى العلل المتناهية (۱/ ۹۹- ۱۰۰) من طريق محمد ابن داب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلم: «من كتم علما مما ينفع الله به فى أمر الناس، أمر الدين ألجمه الله يوم القيامة بلجام من النار».

و ذكره البوصيرى فى الزوائد (۱/ ۱۱۸) و قال: هذا إسناد ضعيف فيه محمد بن داب كذبه أبو زرعة و غيره و نسب إلى وضع الحديث.

و الحديث له طريق آخر عند ابن الجوزى و لكن فى إسناده يحيى بن العلاء قال أحمد عنه: كذاب يضع الحديث.

و فى الباب عن غير ما ذكرت: عبد الله بن مسعود و ابن عباس و ابن عمر و جابر و عمرو بن عبسة و طلق بن على.

انظرها جميعا فى العلل المتناهية لابن الجوزى (۱/ ۹۶- ۱۰۷).

(۴) سقط فى د.

(۵) زيادة من ص، د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲

و الصواب، قاصدا للجزاء و الثواب، فما كان من نقص كمّله، أو «۱» من خطأ أصلحه، فقلما يخلو «۲» مصنف من «۳» الهفوات، أو ينجو مؤلف من العثرات، [و كان ابتدائى فى هذا التعليق فى سنة ثلاثين و ثمانمائة، و الفراغ فى شهر ربيع الأول سنة اثنتين و ثلاثين] «۴».

و هذه مقدمة ذكرها مهم قبل الخوض فى النظم، و هى مرتبة على عشرة فصول «۵»:

الفصل الأول: فى ذكر شىء من أحوال الناظم- أثابه الله تعالى- و مولده و وفاته.

الفصل الثانى: فيما يتعلق بطالب العلم فى نفسه و مع شيخه.

الفصل الثالث: فى حد القراءات «۶» و المقرئ و القارئ.

الفصل الرابع: فى شرط المقرئ «۷» و ما يجب عليه.

الفصل الخامس: فيما ينبغى للمقرئ أن يفعله «۸».

الفصل السادس: فى قدر ما يسمع و ما ينتهى إليه سماعه.

الفصل السابع: فيما يقرأ به المقرئ من قراءة و إجازة.

الفصل الثامن: فى الإقراء و القراءة فى الطريق.

الفصل التاسع: فى حكم [أخذ] «۹» الأجرة على الإقراء و قبول هدية القارئ.

الفصل العاشر: فى أمور تتعلق بالقصيدة «۱۰» من عروض و إعراب و غيرهما.

---

(۱) فى ز، ص، م: و.

(۲) فى د، ز، ص: يخلص.

(۳) فى م، د: عن.

(۴) زيادة من ص.

(۵) فى ص: قواعد و فصول.

(۶) فى م: القراءة.

(۷) فى م: فى شروط القارئ.

(۸) فى م: أن يقوله.

(۹) زيادة من ز.

(۱۰) فى ز، م، ص: بالقصد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳

الفصل الأول فى ذكر شىء من أحوال الناظم

«۱» هو [الشيخ] «۲» [الفاضل] «۳» [العالم] «۴» [العامل] «۵» العلامة أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى- نسبة «۶» إلى جزيرة ابن عمر ببلاد ديار بكر «۷» بالقرب من «۸» الموصل- الشافعى الدمشقى، ولد بها سنة إحدى و خمسين و سبعمائة.

سمع الحديث من [الشيخ الصالح العلامة: صلاح الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الله المقدسى الحنبلى، و من الشيخ أبى حفص عمر بن مزيد بن أميلة المراغى «۹»، و من المحب ابن عبد الله، كل عن الفخر بن البخارى] «۱۰» و غيرهم.

و اعتنى [بعلوم القراءات و الحديث] «۱۱» فأتقنها و بهر فيها [حتى برع فيها و مهر، وفاق غالب أهل عصره، و تفقه على الشيخ عماد الدين بن كثير، و هو أول من أذن له فى الفنون و التدريس. و ولى مشيخة الصالحية ببيت المقدس مدة] «۱۲»، و قدم القاهرة مرارا

---

(۱) فى د: المصنف و فى ص: الناظم المصنف أثابه الله تعالى، و فى م: الناظم و مولده.

(۲) زيادة من ص.

(۳) زيادة من م.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى ص.

(۶) فى ز: نسبته.

(۷) فى م: بديار بكر، و فى ص: بالعراق ببلاد بكر.

(۸) فى ز: قرب، و فى م: تقرب من.

(۹) قال ابن الجزرى: هو عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة بن جمعة أبو حفص المراغى الأصل الحلبى المحتد الدمشقى المزى المولد رحلة زمانه فى علو الإسناد، ولد فيما كان يخبرنا به فى شعبان سنة ثمانين و ستمائة ثم وجدنا حضوره فى صفر منها فعلمنا أنه قبل سنة ثمانين بيقين، قرأت عليه كثيرا من كتب القراءات بإجازته من شيخيه ابن البخارى و الفاروثى من ذلك كتاب الإرشاد و كتاب الكفاية لأبى العز القلانسى بإجازته منهما و كذلك كتاب الغاية لابن مهران و قرأت عليه كتاب السبعة لابن مجاهد عن ابن البخارى عن الكندى و كتاب المصباح لأبى الكرم عن ابن البخارى عن شيوخه عن المؤلف سماعا و تلاوة و أخبرنا أنه قرأ الفاتحة على الفاروثى فقرأناها عليه، و كان خيرا دينا ثقة صالحا انفرد بأكثر مسموعاته و توفى فى يوم الاثنين ثامن ربيع الآخر سنة ثمان و سبعين و سبعمائة و دفن بالمزة ظاهر دمشق. ينظر غاية النهاية فى طبقات القراء (۱/ ۵۹۰).

(۱۰) فى ز: أصحاب الفخر. و هو أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد المقدسى فخر الدين و يعرف بابن البخارى (۵۹۶- ۶۹۰ ه) كان فقيها. من آثاره أسنى المقاصد و أعذب الموارد فى تراجم شيوخه. ينظر كشف الظنون (۹۰، ۱۶۹۶) و هدية العارفين (۱/ ۷۱۴) و معجم المؤلفين (۷/ ۱۹).

(۱۱) فى ز: بالقراءات، و فى د: و اشتغل بعلوم القرآن و الحديث.

(۱۲) زيادة من ص، د، و فى م: حتى برع فى ذلك و مهر وفاق غالب أهل عصره. و هو إسماعيل بن كثير ابن ضوء بن كثير بن ذرع القرشى البصروى الدمشقى. ولد سنة إحدى و سبعمائة صاهر الحافظ أبا الحجاج المزى توفى سنة أربع و ستين و سبعمائة ينظر قاضى شهبة (۳/ ۸۵) (۶۳۸).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴

و سمع من المسندين «۱» بها و بنى بدمشق دارا للقرآن «۲»، و عين لقضاء الشافعية [بدمشق] «۳» فقيل: فلم يتم «۴» له ذلك.

ثم ارتحل إلى بلاد الروم سنة سبع و تسعين و استمر بها إلى أن طرق تمرلنك تلك البلاد سنة أربع و ثمانمائة، فانتقل «۵» إلى بلاد فارس و تولى بها قضاء شيراز و غيرها، و انتفع [به] «۶» أهل تلك الناحية فى الحديث و القرآن «۷».

و حج سنة ثلاث و عشرين، [ثم قدم] «۸» القاهرة سنة سبع و عشرين، و حج منها «۹»، ثم حج سنة ثمان [و عشرين و ثمانمائة] أيضا بعد أن حدّث بالقاهرة، و هو ممتّع بسمعه و بصره و عقله ينظم الشعر [و يرد على كل ذى خطأ خطأه] «۱۰»، ثم رجع إلى القاهرة فى أول سنة تسع، ثم سافر «۱۱» إلى شيراز فى ربيع «۱۲» الآخر منها.

و سمع أيضا الحديث من الإسنوى «۱۳» و ابن عساكر و ابن أبى عمر «۱۴».

و له مصنفات [بديعة] «۱۵» كثيرة منها فى علم القراءات «۱۶»: «النشر» و «التقريب» و «الطيبة»، ثلاثتها «۱۷» فى القراءات العشر «۱۸»، و «الدرة [المضية] «۱۹» فى القراءات الثلاث» [و «التحبير على التيسير» زاد فيه القراءات الثلاثة عليه و ميزه بالحمرة فيه بقوله: قلت، فى أول كل لفظة فيها فلان و فى آخرها، و الله أعلم. و له «الوقف و الابتداء» و «التمهيد فى علم

---

(۱) فى م: المحدثين.

(۲) فى م: للقراءة.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى ص: فقيل فلم يتم له بذلك، و قيل مكث قاضيها يومين، و فى د: قاضيا.

(۵) فى ز، م: و انتقل.

(۶) سقط فى م، ز.

(۷) فى م: فى القرآن و الحديث.

(۸) فى م: و قدم.

(۹) فى د: فيها.

(۱۰) فى ز: و يبحث.

(۱۱) فى ص، ز: و سافر.

(۱۲) فى ز، ص، د: لربيع.

(۱۳) هو عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر الإمام جمال الدين أبو محمد القرشى الأموى الإسنوى المصرى ولد بإسنا فى رجب سنة أربع و سبعمائة، أخذ الفقه عن الزنكلونى و السنباطى و السبكى و غيرهم و أخذ النحو عن أبى حيان و قرأ عليه التسهيل و تصدى للأشغال و التصنيف، و صار أحد مشايخ القاهرة المشار إليهم، و قال ابن الملقن: شيخ الشافعية، و مفتيهم، و مصنفهم، و مدرسهم، ذو الفنون: الأصول و الفقه و العربية و غير ذلك. توفى فجأة فى جمادى الآخرة سنة اثنتين و سبعين و سبعمائة. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (۳/ ۹۸) و الدرر الكامنة (۲/ ۳۵۴) و شذرات الذهب (۶/ ۲۲۴).

(۱۴) فى م: و ابن أبى عمرو، و فى د: و ابن أبى عمرة.

(۱۵) سقط فى ز.

(۱۶) فى د، ز: القرآن.

(۱۷) فى م: ثلاثها.

(۱۸) فى م، د: العشرة.

(۱۹) زيادة من ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵

التجويد» و كتاب فى مخارج الحروف] «۱»، [و له] «۲» كتاب [فى] «۳» أسماء رجال القراءات، و كتاب «منجد المقرئين»، و مقدمة منظومة فى التجويد [و له كتاب فى علم الرسم، و كتاب فى طبقات القراء] «۴»، و له أيضا [فى حديث النبى صلى اللّه عليه و سلم] «۵» «الحصن الحصين»، و «عدة الحصن»، و «المسند الأحمد «۶» على مسند أحمد»، و «الأولوية «۷» فى الأحاديث الأولية»، [و له أيضا] «۸» «أسنى المطالب فى مناقب على بن أبى طالب»، [و له أيضا تكملة على تاريخ الشيخ عماد الدين بن كثير و هو من حين وفاته إلى قبيل الثمانمائة، و كتاب «الكاشف فى أسماء الرجال الكتب الستة» و له كتاب فى فقه الشافعى رحمه الله تعالى سماه ب «المختار» بقدر «وجيز الغزالى»، ذكر فيه المفتى به عندهم، و له ثلاث موالد ما بين نثر و نظم ألفها بمكة، و له كتاب فى الطب على حروف المعجم و له فى أسماء شيوخه معجمات، و له فى غالب العلوم مؤلفات مثل التصوف و غيره] «۹» و له فى النظم قصائد كثيرة، [منها قصيدة خمسمائة بيت على بحر الرجز فى اصطلاح الحديث كافية للطالب، و مقدمة منظومة فى النحو نافعة و قصيدة رائية يمتدح بها النبى صلى اللّه عليه و سلم] «۱۰» أولها:

لطيبة بتّ طول اللّيل أسرىلعلّ بها يكون فكاك أسرى و من أبيات هذه القصيدة «۱۱»:

إلهى سوّد الوجه الخطاياو بيّضت السّنون سواد شعرى

و ما بعد النّقا إلا المصلّىو ما بعد المصلّى غير قبرى و أنشد «۱۲» [بعضهم يمدحه و يشير إلى مصنفاته الثلاثة الأول] «۱۳»:

---

(۱) زيادة من ص، د، و فى ز: و الوقف و الابتداء.

(۲) زيادة من م.

(۳) زيادة من ص، د.

(۴) سقط فى ز.

(۵) سقط فى ز.

(۶) فى ص: و جنة الحصن الحصين، و مسند أحمد، و فى م: و السند لأحمد.

(۷) فى د: و الأولية.

(۸) زيادة من ص، د.

(۹) سقط فى ز.

(۱۰) سقط فى ز و فيها: قصيدة نبوية.

(۱۱) فى م، د: و منها.

(۱۲) و فى م، ص، د: و منها ما أنشده عند ما قرئ عليه الحديث المسلسل بالأولية مضمنا له:

تجنب الظلم عن كل الخلائق فى كل الأمور فيا ويل الذى ظلما

و ارحم بقلبك خلق الله و ارعهموفإنما رحم الرحمن من رحما و من شعره رحمه الله ما أنشده عند ما ختم عليه شمائل النبى صلى اللّه عليه و سلم للترمذى قوله:

أخلاى إن شط الحبيب ذريعةو عز تلاقيه و ناءت مطالبه

و فاتكمو أن تبصروه بعينكمفما فاتكم بالسمع يغنى شمائله و من نظمه رحمه الله فى مدينة النبى صلى اللّه عليه و سلم:

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶ أيا شمس علم بالقراءات أشرقتو حقّك قد منّ الإله على مصر

و ها هى بالتّقريب منك تضوّعت«۱» عبيرا و أضحت «۲» و هى طيّبة النّشر [و توفى- رحمه الله تعالى- بشيراز فى شهر ربيع الأول سنة ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة أحسن الله عاقبته.

و اعلم أنى لم أضع هذه الترجمة إلا بعد موته رحمه الله، و بعد أن كان هذا التعليق فى حياته، رحمه الله و أسكنه بحبوحة جنته، و ختم لنا أجمعين بخير] «۳».

_____مدينة خير الخلق تحلو لناظرىو لا تعذلونى إن فنيت بها عشقا

و قد قيل فى زرق العيون شآمةو عندى أن اليمن فى عينها الزرقا و من نظمه رحمه الله فيما يتعلق بمكة:

أخلاى إن رمتم زيارة مكةو وافيتموا من بعد حج بعمرة

فعوجوا على جعرانة و اسألن لىو أوفوا بعهدى لا تكونوا كالتى و لما قدم مصر امتدحه شعراؤها و كذلك فى كثير من البلاد التى كان رحمه الله تعالى يحل بها.

زيادة من ز.

(۱) تضوّع الريح الطيبة، أى نفحتها، و فى الحديث «جاء العباس فجلس على الباب و هو يتضوع من رسول الله صلى اللّه عليه و سلم رائحة لم يجد مثلها. و تضوع الريح: تفرقها و انتشارها و سطوعها؛ قال الشاعر:

إذا التفتت نحوى تضوع ريحهانسيم الصبا جاءت بريا القرنفل و ضاع المسك و تضوع و تضيع أى تحرك فانتشرت رائحته؛ قال عبد الله بن نمير الثقفى:

تضوع مسكا بطن نعمان أن مشتبه زينب فى نسوة عطرات و يروى: خفرات.

و من العرب من يستعمل التضوع فى الرائحة المصنّة. و حكى ابن الأعرابى: تضوع النتن؛ و أنشد:

يتضوعن لو تضمخن بالمسكصماحا كأنه ريح مرق و الصماح: الريح المنتن، المرق: صوف العجاف و المرضى، و قال الأزهرى: هو الإهاب الذى عطن فأنتن. ينظر لسان العرب (۴/ ۲۶۲۰).

(۲) فى م، د: فأضحت.

(۳) سقط فى ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷

الفصل الثانى [فيما يتعلق بطالب العلم فى نفسه و مع شيخه] «۱»

اشارة

ينبغى لطالب العلم أن يلزم مع شيخه «۲» الوقار و التأدب و التعظيم، فقد قالوا: بقدر إجلال الطالب العالم ينتفع «۳» الطالب بما يستفيد من علمه «۴».

و إن ناظره «۵» فى علم فبالسكينة و الوقار و ترك «۶» الاستعلاء «۷».

و ينبغى أن يعتقد أهليته و رجحانه، فهو أقرب إلى انتفاعه به، و رسوخ ما يسمعه منه فى ذهنه «۸»، و قد قالت الصوفية «۹»: من لم ير خطأ شيخه خيرا من صواب نفسه لم ينتفع «۱۰» به.

و قد كان بعضهم إذا ذهب إلى [شيخه] «۱۱» تصدق بشيء، و قال: اللهم استر عيب معلّمى عنى، و لا تذهب بركة علمه منى.

و قال الشافعى «۱۲»- رحمه الله تعالى-: كنت أتصفح الورقة بين يدى مالك «۱۳»-

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) فى ز: شيوخه.

(۳) فى م: يستفيد من علمه أى ينتفع.

(۴) فى م: من ذلك.

(۵) أى ناقشه فى مسألة ما، و ليس المقصود بها البحث و المناظرة.

(۶) فى ص، د: الاتضاع.

(۷) فلا ينبغى لطالب العلم أن يتكبر على المعلم بوجه من الوجوه بل يتملق له و يتواضع بمخالفته للنفس و الهوى فى ذلك.

(۸) و لذا فليكن المتعلم لمعلمه أى بين يديه كالريشة الملقاة فى الفلاة تقلبها الرياح كيف شاءت أو كأرض ميتة جدبة نالت مطرا غزيرا فشربته بجميع أجزائها و عروقها و انقادت بالكلية لقبوله و هذا يستدعى فراغ ذهنه عما يخالفه.

(۹) فى ص، د: السادة الصوفية.

(۱۰) قال الغزالى فى الإحياء و شرحه (۱/ ۳۱۶): و ليدع رأيه و إن كان صوابا فإن خطأ مرشده على الفرض و التقدير أنفع له من صوابه فى نفسه بحسب الظاهر.

(۱۱) سقط فى د.

(۱۲) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد المطلبى، أبو عبد الله، الشافعى الإمام العلم، عن: مالك و إبراهيم بن سعد و ابن عيينة و محمد بن على ابن شافع و خلق، و عنه: أبو بكر الحميدى و أحمد بن حنبل و البويطى و أبو ثور و حرملة و طائفة، حفظ القرآن و هو ابن سبع سنين، و الموطأ و هو ابن عشر سنين، قال الربيع: كان الشافعى يختم القرآن ستين مرة فى صلاة رمضان، و قال ابن مهدى: كان الشافعى شابا ملهما. و قال أحمد: ستة أدعو لهم سحرا أحدهم الشافعى. و قال: إن الشافعى للناس كالشمس للعالم. و قال أبو عبيد: ما رأيت أعقل من الشافعى.

و قال قتيبة: الشافعى إمام ولد سنة خمسين و مائة و توفى فى آخر يوم من رجب سنة أربع و مائتين، رضى الله عنه.

ينظر: تهذيب التهذيب (۹/ ۲۵)، و الخلاصة (۲/ ۳۷۷- ۳۷۸)، و سير أعلام النبلاء (۱۰/ ۵).

(۱۳) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحى، أبو عبد الله المدنى، أحد

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸

رحمه الله تعالى- تصفحا رقيقا؛ هيبة له لئلا يسمع وقعها «۱».

و قال الربيع «۲»: و الله ما اجترأت أن أشرب الماء و [الإمام] «۳» الشافعى ينظر إلى هيبة له.

و عن الإمام على بن أبى طالب «۴»- رضى الله عنه-: من حق المتعلم أن يسلم على المعلم «۵» خاصة، و يخصه بالتحية، و أن يجلس أمامه، و لا يشيرنّ عنده بيده، و لا يغمزنّ بعينه غيره، و لا يقولن له: قال فلان خلاف قولك، و لا يغتابن «۶» عنده أحدا «۷»، و لا يسارر فى [مجلسه] «۸»، و لا يأخذ بثوبه، و لا يلح عليه إذا كسل، و لا يشبع من [طول] «۹»

أعلام الإسلام، و إمام دار الهجرة.

عن نافع و المقبرى و نعيم بن عبد الله و ابن المنكدر و محمد بن يحيى بن حبان و إسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة و أيوب و زيد بن أسلم و خلق. و عنه من شيوخه: الزهرى و يحيى الأنصارى.

قال الشافعى: مالك حجة الله تعالى على خلقه. قال ابن مهدى: ما رأيت أحدا أتم عقلا و لا أشد تقوى من مالك. و قال ابن المدينى: له نحو ألف حديث قال البخارى: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. ولد مالك سنة ثلاث و تسعين، و حمل به ثلاث سنين. و توفى سنة تسع و سبعين و مائة، و دفن بالبقيع.

ينظر: تهذيب التهذيب (۱۰/ ۵)، و الجرح و التعديل (۱/ ۱۱)، و سير أعلام النبلاء (۸/ ۴۸).

(۱) فى ص: رفعها.

(۲) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى، مولاهم أبو محمد المصرى المؤذن. صاحب الشافعى و خادمه، و راوية كتبه الجديدة. قال الشيخ أبو إسحاق: و هو الذى يروى كتب الشافعى، قال الشافعى: الربيع راويتى. قال الذهبى: كان الربيع أعرف من المزنى بالحديث، و كان المزنى أعرف بالفقه منه بكثير، حتى كأن هذا لا يعرف إلا الحديث و هذا لا يعرف إلا الفقه. ولد سنة ثلاث أو أربع و سبعين و مائة، و توفى فى شوال سنة سبعة و مائتين، و قد قال الشافعى فيه: إنه أحفظ أصحابى. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (۱/ ۶۵) و وفيات الأعيان (۲/ ۵۲) و شذرات الذهب (۲/ ۱۵۹).

(۳) سقط فى: د.

(۴) هو على بن أبى طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمى، أبو الحسن، ابن عم النبى صلى اللّه عليه و سلم و ختنه على بنته، أمير المؤمنين، يكنى أبا تراب، و أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، و هى أول هاشمية ولدت هاشميّا. له خمسمائة حديث و ستة و ثمانون حديثا، اتفق البخارى و مسلم على عشرين، و انفرد البخارى بتسعة، و مسلم بخمسة عشر، شهد بدرا و المشاهد كلها. روى عنه أولاده الحسن و الحسين و محمد و فاطمة و عمر و ابن عباس و الأحنف و أمم. قال أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، و هو أول من أسلم من الصبيان؛ جمعا بين الأقوال. قال له النبى صلى اللّه عليه و سلم: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، و فضائله كثيرة. استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، و هو حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: تهذيب التهذيب (۷/ ۳۳۴) (۵۶۵)، و تاريخ بغداد (۱/ ۱۳۳).

(۵) فى د: العالم.

(۶) فى م: و لا يغتاب.

(۷) أى فى مجلسه سواء كان الخطاب له، أو لغيره ممن فى مجلسه لا تصريحا و لا تعريضا.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹

صحبته.

و قال بعضهم: كنت عند شريك «۱»- رحمه الله تعالى- فأتاه بعض أولاد المهدى «۲»، فاستند إلى الحائط و سأله عن حديث، فلم يلتفت إليه و أقبل «۳» إلينا، ثم عاد، فعاد بمثل «۴» ذلك، فقال: أ تستخف بأولاد الخلفاء؟ قال: [لا] «۵»، و لكن العلم أجلّ عند الله أن أضعه «۶». فجثا على ركبتيه، فقال شريك: هكذا يطلب العلم.

قالوا: من آداب المتعلم أن يتحرى رضا المعلّم و إن خالف «۷» رضا نفسه، و لا يفشى له سرّا، و أن يرد غيبته إذا سمعها، فإن عجز فارق ذلك المجلس، و ألا يدخل عليه بغير إذن، و إن دخل جماعة قدموا «۸» أفضلهم و أسنّهم، و أن يدخل كامل الهيئة، فارغ القلب

من الشواغل، متطهرا متنظفا بسواك و قصّ «۹» شارب و ظفر، و إزالة كريه رائحة، و يسلم على الحاضرين كلهم بصوت يسمعهم إسماعا محققا، و يخص الشيخ بزيادة إكرام، و كذلك يسلم إذا انصرف، ففى الحديث الأمر بذلك «۱۰».

---

(۱) هو شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى أبو عبد الله الكوفى قاضيها و قاضى الأهواز عن زياد ابن علاقة و زبيد و سلمة بن كهيل و سماك و خلق. و عنه هشيم و عباد بن العوام و ابن المبارك، و على ابن حجر و لوين و أمم قال أحمد: هو فى أبى إسحاق أثبت من زهير. و قال ابن معين: ثقة يغلط.

و قال العجلى: ثقة. قال يعقوب بن سفيان: ثقة سيئ الحفظ. قال الخطيب: حدث عنه أبان بن تغلب و عباد الرواجنى و بين وفاتيهما أكثر من مائة سنة. قال أحمد: مات سنة سبع و سبعين و مائة. له فى الجامع فرد حديث. ينظر خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (۱/ ۴۴۸).

(۲) هو محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن على العباسى، أبو عبد الله، المهدى بالله: من خلفاء الدولة العباسية فى العراق.

ولد بإيذج من كور الأهواز و ولى بعد وفاة أبيه و بعهد منه سنة ۱۵۸ ه و أقام فى الخلافة عشر سنين و شهرا، و مات فى ما سبذان سنة ۱۶۹ ه، صريعا عن دابته فى الصيد، و قيل مسموما. كان محمود العهد و السيرة، محببا إلى الرعية، حسن الخلق و الخلق، جوادا، يقال: إنه أجاز شاعرا بخمسين ألف دينار؟ و كان يجلس للمظالم و يقول: أدخلوا على القضاة فلو لم يكن ردى للمظالم إلا حياء منهم لكفى. و هو أول من مشى بين يديه بالسيوف المصلتة و القسى و النشاب و العمد، و أول من لعب بالصوالجة فى الإسلام. و هو الذى بنى جامع الرصافة، و تربته بها، و انمحى أثر الجامع و التربة بعد ذلك. ينظر الأعلام (۶/ ۲۲۱) و فوات الوفيات (۲/ ۲۲۵) و دول الإسلام للذهبى (۱/ ۸۶).

(۳) فى د: فأقبل.

(۴) فى م، د: مثل.

(۵) سقط فى ص.

(۶) فى م: أضيعه.

(۷) فى د: يخالف.

(۸) فى م: قدم.

(۹) فى م: و قصر.

(۱۰) قد أشار النووى فى مقدمة المجموع إلى أن هناك من ينكر الأمر بذلك، إلا أنه قال: «و لا التفات إلى من أنكره» و أشار- رحمه الله- إلى أنه قد أوضح هذه المسألة فى كتاب الأذكار. ينظر: المجموع (۱/ ۶۷).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰

و لا يتخطى رقاب الناس، و يجلس حيث انتهى «۱» به المجلس، إلا أن يصرح له الشيخ و الحاضرون بالتقدم «۲» و التخطى، أو يعلم من حالهم إيثار ذلك، و لا يقيم «۳» أحدا من مجلسه، فإن آثره غيره بمجلسه لم يأخذه إلا أن يكون فى ذلك مصلحة للحاضرين؛ بأن يقرب [من الشيخ] «۴» و يذاكره فينتفع الحاضرون بذلك «۵»، و لا يجلس وسط الحلقة إلا لضرورة، و لا بين صاحبين إلا برضاهما، و إذا فسح له قعد و ضم نفسه، و يحرص «۶» على القرب من الشيخ ليفهم كلامه فهما كاملا بلا مشقة، و هذا بشرط ألا يرتفع فى المجلس على أفضل منه، و يتأدب مع رفيقه و حاضرى المجلس؛ فإن التأدب معهم تأدب مع الشيخ «۷» و احترام لمجلسه.

و يقعد قعدة المتعلمين لا قعدة المعلّمين؛ و ذلك بأن «۸» يجثو على ركبتيه كالمتشهد، غير أنه لا يضع يديه على فخذيه، و ليحذر من جعل يده اليسرى خلف ظهره معتمدا عليها؛ ففى الحديث: «إنّها قعدة المغضوب عليهم» رواه أبو داود فى سننه «۹»، و لا يرفع صوته

رفعا بليغا، و لا يكثر الكلام، و لا يلتفت بلا حاجة، بل يقبل على «۱۰» الشيخ مصغيا له «۱۱» فقد جاء: «حدّث النّاس ما رمقوك «۱۲» بأبصارهم» أو نحوه.

و لا يسبقه إلى شرح مسألة أو جواب سؤال، إلا إن علم «۱۳» من حال الشيخ إيثار ذلك ليستدل به على فضيلة المتعلم، و لا يقرأ عند اشتغال قلب الشيخ، و لا يسأله عن شيء فى غير موضعه، إلا إن علم من حاله أنه لا يكرهه، و لا يلح فى السؤال إلحاحا مضجرا، و إذا مشى معه كان عن يمين الشيخ، و لا يسأله فى الطريق، و إذا وصل الشيخ إلى منزله فلا يقف قبالة بابه؛ كراهة «۱۴» أن يصادف خروج من يكره الشيخ اطلاعه عليه، و ليغتنم «۱۵» سؤاله

---

(۱) فى م: ينتهى.

(۲) فى م: بالتقديم.

(۳) فى ز: يقم.

(۴) سقط من م.

(۵) فى م: بها.

(۶) فى ص، د، ز: يحترص.

(۷) فى د، ز، ص: للشيخ.

(۸) فى م، ز: و ذلك أن.

(۹) أخرجه أحمد (۴/ ۳۸۸) و أبو داود (۲/ ۶۷۹) كتاب الأدب باب فى الجلسة المكروهة (۴۸۴۸) و ابن حبان (۱۹۵۶- موارد) و الطبرانى فى الكبير (۷/ ۳۷۸) (۷۲۴۲، ۷۲۴۳) و الحاكم (۴/ ۲۶۹) من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال: مر بى رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و أنا جالس هكذا و قد وضعت يدى اليسرى خلف ظهرى و اتكأت على ألية يدى فقال: «أ تقعد قعدة المغضوب عليهم» و قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

و وافقه الذهبى.

(۱۰) فى د: إلى.

(۱۱) فى م: إليه.

(۱۲) فى د، ز، ص: ما رموك.

(۱۳) زاد فى د: أن.

(۱۴) فى م: كرهة.

(۱۵) فى د: و يغتنم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱

عند «۱» طيب «۲» نفسه و فراغه، و يلطف فى سؤاله، و يحسن خطابه، و لا يستحى من السؤال عما أشكل عليه، بل يستوضحه أكمل استيضاح، فقد قيل: من رق وجهه عند السؤال، ظهر نقصه عند اجتماع الرجال.

و عن الخليل بن أحمد «۳»: «منزلة الجهل «۴» بين الحياء و الأنفة».

و ينبغى له إذا سمع الشيخ يقول مسألة أو يحكى حكاية، و هو يحفظها، أن يصغى إليها إصغاء من لا يحفظها، إلا إذا علم من الشيخ إشارة «۵» بأن المتعلم حافظ.

و ينبغى أن يكون حريصا على التعلم مواظبا عليه فى جميع أوقاته ليلا و نهارا، و قد «۶» قال الشافعى- رحمه الله تعالى- فى رسالته:

حق على طلبة العلم بلوغ نهاية جهدهم فى الاستكثار من العلم، و الصبر «۷» على كل عارض، و إخلاص النية لله تعالى، و الرغبة إلى الله تعالى فى العون عليه. و فى صحيح مسلم: «لا يستطاع العلم براحة الجسم» «۸».

---

(۱) فى م، ص، د: عن. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۴۱ الفصل الثانى[فيما يتعلق بطالب العلم فى نفسه و مع شيخه] ..... ص : ۳۷

(۲) فى م: تطييب.

(۳) صاحب العربية، و منشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، أحد الأعلام. ولد سنة مائة.

حدث عن: أيوب السختيانى، و عاصم الأحول، و العوام بن حوشب، و غالب القطان.

أخذ عنه سيبويه النحو، و النضر بن شميل، و هارون بن موسى النحوى، و وهب ابن جرير، و الأصمعى، و آخرون.

و كان رأسا فى لسان العرب، دينا، و رعا، قانعا، متواضعا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علما لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، و له كتاب: العين، فى اللغة.

وثقه ابن حبان. و قيل: كان متقشفا متعبدا. مات سنة بضع و ستين و مائة، و قيل: بقى إلى سنة سبعين و مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (۷/ ۴۲۹- ۴۳۱)، و طبقات النحويين للزبيدى (۴۷- ۵۱)، و معجم الأدباء (۱۱/ ۷۲- ۷۷)، و الكامل لابن الأثير (۶/ ۵۰).

(۴) فى م: الجاهل.

(۵) فى د، ز، م: إيثاره.

(۶) فى ص، د: فقد.

(۷) فى د: و نصبر.

(۸) ذكر النووى جل هذه الآداب فى مقدمته للمجموع و زاد عليها: أنه ينبغى لطالب العلم أن يكون حريصا على التعلم، مواظبا عليه فى جميع أوقاته ليلا و نهارا، حضرا أو سفرا، و لا يذهب من أوقاته شيئا فى غير العلم، إلا بقدر الضرورة؛ لأكل و نوم قدرا لا بد منه، و نحوهما كاستراحة يسيرة لإزالة الملل، و شبه ذلك من الضروريات، و ليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم فوتها، و قد قال الشافعى- رحمه الله- فى رسالته: حق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم فى الاستكثار من علمه، و الصبر على كل عارض دون طلبه، و إخلاص النية لله- تعالى- فى إدراك علمه نصا و استنباطا، و الرغبة إلى الله تعالى فى العون عليه. و فى صحيح مسلم عن يحيى بن أبى كثير، قال: لا يستطاع العلم براحة الجسم. ذكره فى أوائل مواقيت الصلاة.

و من آدابه: الحلم و الأناة، و أن يكون همته عالية، فلا يرضى باليسير مع إمكان الكثير، و ألا يسوف فى اشتغاله، و لا يؤخر تحصيل فائدة و إن قلت إذا تمكن منها، و إن أمن حصولها بعد ساعة؛ لأن للتأخير آفات، و لأنه فى الزمن الثانى يحصل غيرها، و عن الربيع قال: لم أر الشافعى آكلا بنهار، و لا نائما بليل، لاهتمامه بالتصنيف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲

و لا يحمل نفسه ما لا تطيق مخافة الملل، و هذا يختلف باختلاف الناس.

و إذا جاء مجلس الشيخ فلم يجده انتظره و لا يفوت درسه إلا أن يخاف كراهة الشيخ لذلك، بأن يعلم من حاله الإقراء فى وقت بعينه فلا يشق عليه بطلب القراءة فى غيره. قال الخطيب: و إذا وجده نائما لا يستأذن عليه، بل يصبر حتى يستيقظ أو ينصرف و الاختيار الصبر، كما كان ابن عباس و السلف يفعلون.

و إذا بحث المختصرات، انتقل إلى بحث أكبر منها مع المطالعة المتقنة، و العناية الدائمة المحكمة، و تعليق ما يراه من النفائس و

الغرائب و حل المشكلات مما يراه فى المطالعة أو يسمعه من الشيخ. و لا يحتقرن فائدة يراها أو يسمعها فى أى فن كانت؛ بل يبادر إلى كتابتها ثم يواظب على مطالعة ما كتبه، و ليلازم حلقة الشيخ، و ليعتن بكل الدروس، و يعلق عليها ما أمكن، فإن عجز اعتنى بالأهم، و لا يؤثر بنوبته، فإن الإيثار بالقرب مكروه، فإن رأى الشيخ المصلحة فى ذلك فى وقت فأشار به امتثل أمره.

و ينبغى أن يرشد رفقته و غيرهم من الطلبة إلى مواطن الاشتغال و الفائدة، و يذكر لهم ما استفاده على جهة النصيحة و المذاكرة، بإرشادهم يبارك له فى علمه، و يستنير قلبه، و تتأكد المسائل معه، مع جزيل ثواب الله- عز و جل- و متى بخل بذلك كان بضده، فلا يثبت معه، و إن ثبت لم يثمر، و لا يحسد أحدا و لا يحتقره، و لا يعجب بفهمه.

و ينبغى أن يطهر قلبه من الأدناس ليصلح بقبول العلم و حفظه و استثماره، ففى الصحيحين عن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «إنّ فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كلّه، و إذا فسدت فسد الجسد كلّه، ألا و هى القلب».

و قالوا: تطيب القلب للعلم كتطيب الأرض للزراعة و ينبغى أن يقطع العلائق الشاغلة عن كمال الاجتهاد فى التحصيل، و يرضى باليسير من القوت، و يصبر على ضيق العيش.

قال الشافعى- رحمه الله تعالى-: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك و عز النفس فيفلح، و لكن من طلبه بذل النفس، و ضيق العيش، و خدمة العلماء أفلح. و قال- أيضا-: لا يدرك العلم إلا بالصبر على الذل. و قال- أيضا-: لا يصلح طلب العلم إلا لمفلس، فقيل: و لا الغنى المكفى؟ فقال: و لا الغنى المكفى.

و قال مالك بن أنس- رحمه الله-: لا يبلغ أحد من هذا العلم ما يريد حتى يضر به الفقر، و يؤثره على كل شىء.

و قال أبو حنيفة- رحمه الله-: يستعان على الفقه بجمع الهمم، و يستعان على حذف العلائق بأخذ اليسير عند الحاجة و لا يزيد.

و قال إبراهيم الآجرى: من طلب العلم بالفاقة ورث الفهم. و قال الخطيب البغدادى فى كتابه:

الجامع لآداب الراوى و السامع: يستحب للطالب أن يكون عزبا ما أمكنه؛ لئلا يقطعه الاشتغال بحقوق الزوجة، و الاهتمام بالمعيشة، عن إكمال طلب العلم، و احتج بحديث: «خيركم بعد المائتين خفيف الحاذ»، و هو الذى لا أهل له و لا ولد. و عن إبراهيم بن أدهم- رحمه الله-:

من تعود أفخاذ النساء لم يفلح، يعنى: اشتغل بهن. و هذا فى غالب الناس لا الخواص. و عن سفيان الثورى: إذا تزوج الفقيه فقد ركب البحر، فإن ولد له فقد كسر به. و قال سفيان لرجل:

تزوجت؟ فقال: لا، قال: ما تدرى ما أنت فيه من العافية. و عن بشر الحافى- رحمه الله-:

«من لم يحتج إلى النساء فليتق الله و لا يألف أفخاذهن».

قلت: هذا كله موافق لمذهبنا، فإن مذهبنا أن من لم يحتج إلى النكاح استحب له تركه، و كذا إن

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۴۳

فائدة

: قال الخطيب البغدادى «۱»: أجود أوقات الحفظ الأسحار، ثم نصف النهار، ثم الغداة، و حفظ الليل أنفع من حفظ النهار، و وقت الجوع أنفع من وقت الشبع، و أجود أماكن الحفظ كل موضع بعد عن الملهيات «۲»، و ليس الحفظ بمحمود بحضرة النبات و الخضرة و الأنهار و قوارع الطرق؛ لأنها تمنع خلو القلب.

و ينبغى أن يصبر على حدة «۳» شيخه و سوء خلقه، و لا يصده «۴» ذلك عن ملازمته و اعتقاد كماله «۵»، و يتأول لأفعاله «۶» التى ظاهرها الفساد تأويلات [حسنة] «۷» صحيحة.

و إذا جفاه الشيخ ابتدأ هو «۸» بالاعتذار «۹» و أظهر «۱۰» الذنب له، و المعتب «۱۱» عليه، و قد قالوا: «من لم «۱۲» يصبر [على] [جفاء

شيخه] «۱۳» و ذل التعليم، بقى عمره فى عماية الجهل «۱۴»، و من [صبر] «۱۵» عليه آل أمره إلى عز الآخرة و الدنيا».

و عن أنس «۱۶»- رضى الله تعالى عنه-: «ذللت طالبا فعززت مطلوبا».

احتاج و عجز عن مؤنته، و فى الصحيحين عن أسامة بن زيد- رضى الله عنهما- عن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال:

«ما تركت بعدى فتنة هى أضرّ على الرّجال من النّساء» و فى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى- رضى الله عنه- عن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «إنّ الدّنيا حلوة خضرة، و إنّ اللّه مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون، فاتّقوا الدّنيا، و اتّقوا النّساء، فإنّ أوّل فتنة بنى إسرائيل كانت فى النّساء».

و ينبغى له أن يتواضع للعلم و المعلم، فبتواضعه يناله، و قد أمرنا بالتواضع مطلقا، فهنا أولى، و قد قالوا: العلم حرب للمتعالى، كالسيل حرب للمكان العالى، و ينقاد لمعلمه، و يشاوره فى أموره، و يأتمر بأمره، كما ينقاد المريض لطبيب حاذق ناصح، و هذا أولى لتفاوت مرتبتهما، قالوا: و لا يأخذ العلم إلا ممن كملت أهليته، و ظهرت ديانته، و تحققت معرفته، و اشتهرت صيانته و سيادته؛ فقد قال ابن سيرين، و مالك، و خلائق من السلف: «هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». ينظر المجموع (۱/ ۶۵: ۷۰).

(۱) هو أحمد بن على بن ثابت البغدادى أبو بكر المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين.

مولده فى «غزية»- بصيغة التصغير- منتصف الطريق بين الكوفة و مكة، و منشأة و وفاته ببغداد. رحل إلى مكة و سمع بالبصرة و الدينور و الكوفة و غيرها. ينظر الأعلام (۱/ ۱۷۲) (۹۰۵).

(۲) فى ز: المنهيات.

(۳) فى ز، ص، م: جفوة.

(۴) فى د: و لا يمنعه.

(۵) فى ص: كلامه.

(۶) فى د: أفعاله.

(۷) سقط فى ز.

(۸) فى د: ابتدأه.

(۹) فى د: بالأعذار.

(۱۰) فى د: و إظهار.

(۱۱) فى م، ص: و العيب.

(۱۲) فى ص: من لا.

(۱۳) زيادة من م.

(۱۴) فى د، ص: الجهالة.

(۱۵) بياض فى ص.

(۱۶) فى م: أبى ذر. و أنس هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصارى النجارى، خدم النبى صلى اللّه عليه و سلم عشر سنين. و ذكر ابن سعد أنه شهد بدرا، له ألف و مائتا حديث و ستة و ثمانون حديثا. و روى عن طائفة من الصحابة. و عنه بنوه موسى و النضر و أبو بكر و الحسن البصرى و ثابت

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴

[و ما أحسن قول القائل:

إنّ المعلّم و الطّبيب، كلاهمالا ينصحان إذا هما لم يكرما

فاصبر لدائك إن جهلت طبيبهو اصبر لجهلك إن جفوت معلّما] «۱» و ينبغى أن يغتنم التحصيل فى وقت الفراغ و الشباب و قوة البدن و نباهة الخاطر و قلة الشواغل قبل عوارض البطالة و ارتفاع المنزلة؛ فقد روى عن عمر [بن الخطاب] «۲»- رضى الله تعالى عنه-: «تفقهوا قبل أن تسوّدوا».

و قال الشافعى- رضى الله تعالى عنه-: «تفقه قبل أن ترأس، فإذا رأست فلا سبيل [لك] «۳» إلى التفقه».

و ليكتب «۴» كل ما سمعه، ثم يواظب [على] حلقة الشيخ، و يعتنى بكل الدروس «۵»، فإن عجز اعتنى بالأهم، و ينبغى أن يرشد رفقته و غيرهم إلى مواطن الاشتغال و الفائدة، و يذكر لهم ما استفاده على جهة النصيحة و المذاكرة، و بإرشادهم يبارك له فى علمه «۶»، و تتأكد المسائل [معه] «۷» مع جزيل ثواب الله تعالى، و من فعل ضد ذلك كان بضده.

فإذا تكاملت أهليته و اشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف، و جد فى الجمع و التأليف، و الله الموفق «۸».

و ينبغى ألاـ يترك وظيفته لعروض «۹» مرض خفيف و نحوه مما يمكن معه الجمع بينهما، و لا يسأل تعنتا «۱۰» و تعجيزا فلا يستحقّ جوابا، و من أهم أحواله «۱۱» أن يحصّل الكتاب بشراء «۱۲» أو غيره و لاـ يشتغل بنسخ كتاب أصلا، فإن آفاته ضياع الأوقات فى صناعة أجنبية

البنانى و سليمان التيمى و خلق لا يحصون. مات سنة تسعين أو بعدها و قد جاوز المائة، و هو آخر من مات بالبصرة من الصحابة رضى الله عنهم. ينظر الخلاصة (۱/ ۱۰۵).

(۱) زيادة من ص.

(۲) زيادة من ص، د و هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى العدوى أبو حفص المدنى، أحد فقهاء الصحابة، ثانى الخلفاء الراشدين، و أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، و أول من سمى أمير المؤمنين شهد بدرا، و المشاهد إلا تبوك. و ولى أمر الأمة بعد أبى بكر رضى الله عنهما. و فتح فى أيامه عدة أمصار. أسلم بعد أربعين رجلا. عن ابن عمر مرفوعا: «إن الله جعل الحق على لسان عمر و قلبه»، و لما دفن قال ابن مسعود: ذهب اليوم بتسعة أعشار العلم. استشهد فى آخر سنة ثلاث و عشرين، و دفن فى أول سنة أربع و عشرين، و هو ابن ثلاث و ستين، و صلى عليه صهيب، و دفن فى الحجرة النبوية، و مناقبه جمة. ينظر الخلاصة (۲/ ۲۶۸).

(۳) زيادة من د.

(۴) فى د: و يكتب.

(۵) فى م، ز: الدرس.

(۶) فى م: يبارك له فى عمله.

(۷) سقطت فى ز.

(۸) فى ز: أعلم.

(۹) فى ص: بعروض.

(۱۰) فى ص: عنتا.

(۱۱) فى د، م، ز: حاله.

(۱۲) فى ز: نثرا، و فى م: نشرا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵

عن تحصيل العلم، و ركون النفس لها «۱» أكثر من ركونها لتحصيله، و قد «۲» قال بعض أهل الفضل: «أود لو قطعت يد الطالب إذا

نسخ، فأما شيء يسير فلا بأس به»، و كذا «۳» إذا دعاه إلى ذلك قلة ما بيده من الدنيا.

و ينبغى ألا يمنع عارية كتاب لأهله؛ فقد «۴» ذمه «۵» السلف و الخلف ذمّا كثيرا.

قال الزهرى «۶»: «إياك و غلول الكتب» «۷» و هو حبسها عن أصحابها، و عن الفضيل «۸»:

«ليس من أهل الورع و لا من أفعال «۹» الحكماء أن يأخذ سماع رجل و كتابه «۱۰» فيحبسه عنه».

و قال رجل لأبى العتاهية «۱۱»: أعرنى كتابك فقال: إنى أكره ذلك؛ فقال: أما علمت أن المكارم موصولة بالمكاره؟ فأعاره «۱۲».

---

(۱) فى ص: لهذا.

(۲) فى م، ز: به.

(۳) فى م: و كذلك.

(۴) فى د، ص: و قد.

(۵) فى م: قال.

(۶) فى د: الزبيرى. و الزهرى هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب. من بنى زهرة، من قريش.

تابعى من كبار الحفاظ و الفقهاء. مدنى سكن الشام. هو أول من دون الأحاديث النبوية. و دون معها فقه الصحابة. قال أبو داود: جميع حديث الزهرى مائتان و ألفا حديث. أخذ عن بعض الصحابة.

و أخذ عنه مالك بن أنس و طبقته. توفى سنة ۱۲۴ ه. ينظر تهذيب التهذيب (۹/ ۴۴۵- ۴۵۱)، و تذكرة الحفاظ (۱/ ۱۰۲)، و الوفيات (۱/ ۴۵۱)، و الأعلام للزركلى (۷/ ۳۱۷).

(۷) أخرجه الخطيب فى الجامع (۱/ ۳۷۳).

(۸) هو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمى اليربوعى، أبو على، شيخ الحرم المكى، من أكابر العباد الصلحاء كان ثقة فى الحديث، أخذ عنه خلق منهم: الإمام الشافعى. ولد فى سمرقند و نشأ بأبيورد و دخل الكوفة و أصله منها ثم سكن و توفى بها. ينظر الأعلام (۵/ ۱۵۳).

(۹) فى ز: فعال.

(۱۰) فى م: أو كتابه.

(۱۱) فى م: من أصحاب أبى العتاهية. و هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العينى، العنزى- من قبيلة عنزة- بالولاء، أبو إسحاق الشهير بأبى العتاهية: شاعر مكثر، سريع الخاطر، فى شعره إبداع. كان ينظم المائة و المائة و الخمسين بيتا فى اليوم، حتى لم يكن للإحاطة بجميع شعره من سبيل. و هو يعد من مقدمى المولدين، من طبقة بشار و أبى نواس و أمثالهما. جمع الإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبى ما وجد من زهدياته و شعره فى الحكمة و العظة، و ما جرى مجرى الأمثال، فى مجلد، منه مخطوطة حديثة فى دار الكتب بمصر، اطلع عليها أحد الآباء اليسوعيين فنسخها و رتبها على الحروف و شرح بعض مفرداتها، و سماها «الأنوار الزاهية فى ديوان أبى العتاهية- ط» و كان يجيد القول فى الزهد و المديح و أكثر أنواع الشعر فى عصره. ولد فى «عين التمر» بقرب الكوفة، و نشأ فى الكوفة، و سكن بغداد. و كان فى بدء أمره يبيع الجرار فقيل له «الجرار» ثم اتصل بالخلفاء و علت مكانته عندهم. و هجر الشعر مدة، فبلغ ذلك المهدى العباسى، فسجنه ثم أحضره إليه و هدده بالقتل أو يقول الشعر! فعاد إلى نظمه، فأطلقه. و أخباره كثيرة. توفى فى بغداد سنة ۲۱۱ ه. ينظر الأعلام (۱/ ۳۲۱) و الأغانى (۴/ ۱) و تاريخ بغداد (۶/ ۲۵۰) و وفيات الأعيان (۱/ ۷۱).

(۱۲) قال النووى فى المجموع (۱/ ۷۱): و قد جاء فى ذم الإبطاء برد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة

فهذه نبذة من الآداب لمن اشتغل بهذا «۱» الطريق لا يستغنى عن تذكرها؛ لتكون معينة على تحصيل المرام و الخروج إلى النور «۲» من الظلام، و الله تعالى هو المنان ذو الجود و الإكرام «۳».

- نثرا و نظما، و رويناها فى كتاب الخطيب: الجامع لأخلاق الراوى و السامع منها عن الزهرى: إياك و غلول الكتب؛ و هو حبسها عن أصحابها، و عن الفضيل: ليس من أفعال أهل الورع و لا- من أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل و كتابه، فيحبسه عنه، و من فعل ذلك فقد ظلم نفسه. و قال الخطيب:

و بسبب حبسها امتنع غير واحد من إعارتها، ثم روى فى ذلك جملا عن السلف، و أنشد فيه أشياء كثيرة.

و المختار استحباب الإعارة لمن لا ضرر عليه فى ذلك؛ لأنه إعانة على العلم مع ما فى مطلق العارية من الفضل، و روينا عن وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب. و عن سفيان الثورى: من بخل بالعلم ابتلى بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت و لا ينتفع به، أو تذهب كتبه.

(۱) فى م، ص: بهذه.

(۲) فى م: و الدخول فى النور.

(۳) اقتصر المصنف رحمه الله تعالى فى هذا الفصل على بيان ما يتعلق بطالب العلم من آداب. و إكمالا للفائدة نذكر فيما يلى ما يتعلق بالمعلم نفسه من آداب، و قد عقد النووى فى مقدمة المجموع بابا خاصّا بذلك جاء فيه ما نصه: هذا الباب واسع جدّا، و قد جمعت فيه نفائس كثيرة لا يحتمل هذا الكتاب عشرها، فأذكر فيه- إن شاء اللّه تعالى- نبذا منه، فمن آدابه: أدبه فى نفسه، و ذلك فى أمور:

منها أن يقصد بتعليمه وجه اللّه تعالى، و لا يقصد توصلا إلى غرض دنيوى: كتحصيل مال، أو جاه، أو شهرة، أو سمعة، أو تميز عن الأنداد، أو تكثر بالمشتغلين عليه، أو المختلفين إليه، أو نحو ذلك، و لا يشين علمه و تعليمه بشىء من الطمع فى رفق يحصل له من مشتغل عليه من خدمة، أو مال، أو نحوهما، و إن قل، و لو كان على صورة الهدية التى لو لا اشتغاله عليه لما أهداها إليه.

و قد صح عن الشافعى- رحمه اللّه تعالى- أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على ألا ينسب إلى حرف منه و قال- رحمه اللّه تعالى-: ما ناظرت أحدا قط على الغلبة، وددت إذا ناظرت أحدا أن يظهر الحق على يديه و قال: ما كلمت أحدا قط إلا وددت أن يوفق، و يسدد، و يعان، و يكون عليه رعاية من اللّه و حفظ. و عن أبى يوسف- رحمه اللّه تعالى- قال: يا قوم أريدوا بعلمكم اللّه فإنى لم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أتواضع إلا- لم أقم حتى أعلوهم، و لم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أعلوهم إلا- لم أقم حتى أفتضح.

و منها: أن يتخلق بالمحاسن التى ورد الشرع بها، و حث عليها، و الخلال الحميدة، و الشيم المرضية التى أرشد إليها من التزهد فى الدنيا، و التقلل منها، و عدم المبالاة بفواتها، و السخاء، و الجود، و مكارم الأخلاق، و طلاقة الوجه من غير خروج إلى حد الخلاعة، و الحلم، و الصبر، و التنزه عن دنىء الاكتساب، و ملازمة الورع، و الخشوع، و السكينة، و الوقار، و التواضع، و الخضوع، و اجتناب الضحك و الإكثار من المزاح، و ملازمة الآداب الشرعية الظاهرة و الخفية:

كالتنظيف بإزالة الأوساخ، و تنظيف الإبط، و إزالة الروائح الكريهة، و اجتناب الروائح المكروهة، و تسريح اللحية.

و منها: الحذر من الحسد، و الرياء، و الإعجاب، و احتقار الناس و إن كانوا دونه بدرجات، و هذه أدواء و أمراض يبتلى بها كثيرون من أصحاب الأنفس الخسيسات، و طريقه فى نفى الحسد أن يعلم أن حكمة اللّه- تعالى- اقتضت جعل هذا الفضل فى هذا الإنسان؛ فلا يعترض، و لا يكره ما اقتضته

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷

الحكمة بذم اللّه [إياه] احترازا من المعاصى. و طريقه فى نفى الرياء: أن يعلم أن الخلق لا ينفعونه و لا يضرونه حقيقة؛ فلا يتشاغل بمراعاتهم فيتعب نفسه، و يضر دينه، و يحبط عمله، و يرتكب ما يجلب سخط اللّه، و يفوت رضاه. و طريقه فى نفى الإعجاب: أن يعلم أن العلم فضل من اللّه- تعالى- و منة عارية فإن للّه- تعالى- ما أخذ، و له ما أعطى، و كل شىء عنده بأجل مسمى، فينبغى ألا يعجب بشىء لم يخترعه، و ليس مالكا له، و لا على يقين من دوامه. و طريقه فى نفى الاحتقار: التأدب بما أدبنا اللّه تعالى، قال اللّه تعالى فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقى [النجم: ۳۲]. و قال تعالى: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ [الحجرات: ۱۳]، فربما كان هذا الذى يراه دونه أتقى للّه- تعالى- و أطهر قلبا، و أخلص نية، و أزكى عملا ثم إنه لا يعلم ما ذا يختم له به، ففى الصحيح: «إنّ أحدكم يعمل بعمل أهل الجنّة ...» الحديث، نسأل اللّه العافية من كل داء.

و منها: استعماله أحاديث التسبيح، و التهليل، و نحوهما من الأذكار و الدعوات و سائر الآداب الشرعيات.

و منها: دوام مراقبته للّه تعالى فى علانيته و سره، محافظا على قراءة القرآن، و نوافل الصلوات، و الصوم، و غيرها؛ معولا على اللّه- تعالى- فى كل أمره معتمدا عليه، مفوضا فى كل الأحوال أمره إليه.

و منها- و هو من أهمها-: ألا يذل العلم، و لا يذهب به إلى مكان ينتسب إلى من يتعلمه منه، و إن كان المتعلم كبير القدر، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف، و أخبارهم فى هذا كثيرة مشهورة مع الخلفاء و غيرهم. فإن دعت إليه ضرورة أو اقتضت مصلحة راجحة على مفسدة ابتذاله- رجونا أنه لا بأس به ما دامت الحالة هذه، و على هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف فى هذا.

و منها: أنه إذا فعل فعلا صحيحا جائزا فى نفس الأمر، و لكن ظاهره أنه حرام أو مكروه، أو مخل بالمروءة، و نحو ذلك، فينبغى له أن يخبر أصحابه، و من يراه يفعل ذلك بحقيقة ذلك الفعل؛ لينتفعوا؛ و لئلا يأثموا بظنهم الباطل؛ و لئلا ينفروا عنه، و يمتنع الانتفاع بعلمه، و من هذا الحديث الصحيح: «إنها صفية».

و من آدابه فى درسه و اشتغاله أنه ينبغى ألا يزال مجتهدا فى الاشتغال بالعلم قراءة و إقراء، و مطالعة و تعليقا، و مباحثة و مذاكرة و تصنيفا، و لا يستنكف من التعلم ممن هو دونه فى سن أو نسب أو شهرة أو دين، أو فى علم آخر، بل يحرص على الفائدة ممن كانت عنده، و إن كان دونه فى جميع هذا، و لا يستحى من السؤال عما لم يعلم.

فقد روينا عن عمر و ابنه- قالا: من رق وجهه رق علمه. و عن مجاهد لا يتعلم العلم مستح و لا مستكبر. و فى الصحيح عن عائشة- رضى اللّه عنها- قالت: نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين. و قال سعيد بن جبير: لا يزال الرجل عالما ما تعلم، فإذا ترك العلم و ظن أنه قد استغنى و اكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون.

و ينبغى ألا يمنعه ارتفاع منصبه و شهرته من استفادة ما لا يعرفه، فقد كان كثيرون من السلف يستفيدون من تلامذتهم ما ليس عندهم، و قد ثبت فى الصحيح رواية جماعة من الصحابة عن التابعين، و روى جماعات من التابعين عن تابعى التابعين، و هذا عمرو بن شعيب ليس تابعيا، و روى عنه أكثر من سبعين من التابعين. و ثبت فى الصحيحين أنّ رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلم: قرأ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا [البينة: ۱]، على أبى بن كعب- رضى اللّه عنه- و قال: «أمرنى اللّه أن أقرأ عليك». فاستنبط العلماء من هذا فوائد، منها: بيان التواضع، و أن الفاضل لا يمتنع من القراءة

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸

على المفضول، و ينبغى أن تكون ملازمة الاشتغال بالعلم هى مطلوبه و رأس ماله فلا يشتغل بغيره، فإن اضطر إلى غيره فى وقت، فعل ذلك الغير بعد تحصيل وظيفته من العلم. و ينبغى أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فبه يطلع على حقائق العلم و دقائقه، و يثبت معه؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش و المطالعة، و التحقيق و المراجعة، و الاطلاع على مختلف كلام الأئمة، و متفقه و واضحه من مشكله، و صحيحه من ضعيفه، و جزله من ركيكه، و ما لا اعتراض عليه من غيره، و به يتصف المحقق بصفة المجتهد.

و ليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره فى دينه و علمه و عرضه، و ليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه، و ترداد نظره فيه و تكريره، و ليحرص على إيضاح العبارة و إيجازها، فلا يوضح إيضاحا ينتهى إلى الركاكة، و لا يوجز إيجازا يفضى إلى المحق و الاستغلاق، و ينبغى أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر.

و المراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه فى جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأساليب. و ليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به، و يكثر الاحتياج إليه، و ليعتن بعلم المذهب، فإنه من أعظم الأنواع نفعا، و به يتسلط المتمكن على المعظم من باقى العلوم.

و من آدابه و آداب تعليمه: اعلم أن التعليم هو الأصل الذى به قوام الدين، و به يؤمن امّحاق العلم، فهو من أهم أمور الدين، و أعظم العبادات، و آكد فروض الكفايات.

قال الله- تعالى-: وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَ لا تَكْتُمُونَهُ [آل عمران: ۱۸۷]، و قال- تعالى-: إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ما أَنْزَلْنا ... الآية [البقرة: ۱۵۹]. و فى الصحيح من طرق: أن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «ليبلّغ الشّاهد منكم الغائب»، و الأحاديث بمعناه كثيرة، و الإجماع منعقد عليه.

و يجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى لما سبق، و ألا يجعله وسيلة إلى غرض دنيوى، فيستحضر المعلم فى ذهنه كون التعليم آكد العبادات؛ لكون ذلك حاثا له على تصحيح النية، و محرضا له على صيانته من مكدراته و من مكروهاته؛ مخافة فوات هذا الفضل العظيم، و الخير الجسيم.

قالوا: و ينبغى ألا يمتنع من تعليم أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يرجى له حسن النية، و ربما عسر فى كثير من المبتدئين بالاشتغال تصحيح النية لضعف نفوسهم، و قلة أنسهم بموجبات تصحيحها، فالامتناع من تعليمهم يؤدى إلى تفويت كثير من العلم مع أنه يرجى ببركة العلم تصحيحها إذا أنس بالعلم.

و قد قالوا: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله، معناه: كانت عاقبته أن صار لله، و ينبغى أن يؤدب المتعلم على التدريج بالآداب السنية، و الشيم المرضية، و رياضة نفسه بالآداب و الدقائق الخفية، و يعوده الصيانة فى جميع أموره الكامنة و الجلية.

فأول ذلك: أن يحرضه بأقواله و أحواله المتكررات على الإخلاص و الصدق و حسن النيات، و مراقبة الله- تعالى- فى جميع اللحظات، و أن يكون دائما على ذلك حتى الممات، و يعرفه أن بذلك تنفتح عليه أبواب المعارف، و ينشرح صدره و تنفجر من قلبه ينابيع الحكم و اللطائف، و يبارك له فى حاله و علمه، و يوفق للإصابة فى قوله و فعله و حكمه، و يزهده فى الدنيا، و يصرفه عن التعلق بها، و الركون إليها، و الاغترار بها، و يذكره أنها فانية، و الآخرة آتية باقية، و التأهب للباقى، و الإعراض عن الفانى هو طريق الحازمين، و دأب عباد الله الصالحين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹

و ينبغى أن يرغبه فى العلم و يذكره بفضائله و فضائل العلماء، و أنهم ورثة الأنبياء، صلوات الله و سلامه عليهم، و لا رتبة فى الوجوه أعلى من هذه.

و ينبغى أن يحنو عليه و يعتنى بمصالحه كاعتنائه بمصالح نفسه و ولده، و يجريه مجرى ولده فى الشفقة عليه، و الاهتمام بمصالحه، و الصبر على جفائه و سوء أدبه، و يعذره فى سوء أدب، و جفوة تعرض منه فى بعض الأحيان، فإن الإنسان معرض للنقائص.

و ينبغى أن يحب له ما يحب لنفسه من الخير، و يكره له ما يكرهه لنفسه من الشر؛ ففى الصحيحين: «لا يؤمن أحدكم حتّى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه». و عن ابن عباس- رضى الله عنهما- قال: أكرم الناس على، جليسى الذى يتخطى الناس، حتى يجلس إلى، لو استطعت ألا يقع الذباب على وجهه لفعلت و فى رواية: إن الذباب يقع عليه فيؤذينى.

و ينبغى أن يكون سمحا يبذل ما حصله من العلم سهلا بإلقائه إلى مبتغيه، متلطفا فى إفادته طالبيه، مع رفق و نصيحة و إرشاد إلى المهمات، و تحريض على حفظ ما يبذله لهم من الفوائد النفيسات، و لا يدخر عنهم من أنواع العلم شيئا يحتاجون إليه إذا كان الطالب أهلا لذلك، و لا يلقى إليه شيئا لم يتأهل له؛ لئلا يفسد عليه حاله، فلو سأله المتعلم عن ذلك لم يجبه، و يعرفه أن ذلك يضره و لا ينفعه، و أنه لم يمنعه ذلك شحا، بل شفقة و لطفا.

و ينبغى ألا يتعظم على المتعلمين، بل يلين لهم و يتواضع، فقد أمر بالتواضع لآحاد الناس، قال الله- تعالى-: وَ اخْفِضْ جَناحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ [الحجر: ۸۸]، و عن عياض بن حمار- رضى الله عنه- قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم «إنّ اللّه أوحى إلى أن تواضعوا». رواه مسلم، و عن أبى هريرة- رضى الله عنه- أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم قال: «ما نقصت صدقة من مال، و ما زاد اللّه عبدا بعفو إلّا عزّا، و ما تواضع أحد للّه إلّا رفعه اللّه». رواه مسلم. فهذا فى التواضع لمطلق الناس، فكيف بهؤلاء الذين هم كأولاده مع ما هم عليه من الملازمة لطلب العلم، و مع ما لهم عليه من حق الصحبة، و ترددهم إليه، و اعتمادهم عليه؟ و فى الحديث عن النبى صلى اللّه عليه و سلم «لينوا لمن تعلمون و لمن تتعلّمون منه». و عن الفضيل ابن عياض- رحمه الله-: إن الله- عز و جل- يحب العالم المتواضع، و يبغض العالم الجبار، و من تواضع لله- تعالى- ورثه الحكمة.

و ينبغى أن يكون حريصا على تعليمهم، مهتما به مؤثرا له على حوائج نفسه و مصالحه ما لم تكن ضرورة، و يرحب بهم عند إقبالهم إليه، لحديث أبى سعيد السابق، و يظهر لهم البشر و طلاقة الوجه، و يحسن إليهم بعلمه و ماله و جاهه بحسب التيسير، و لا يخاطب الفاضل منهم باسمه بل بكنيته و نحوها؛ ففى الحديث عن عائشة- رضى الله عنها-: «كان رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلم يكنّى أصحابه إكراما لهم و تسنية لأمورهم».

و ينبغى أن يتفقدهم، و يسأل عمن غاب منهم.

و ينبغى أن يكون باذلا وسعه فى تفهيمهم، و تقريب الفائدة إلى أذهانهم، حريصا على هدايتهم، و يفهم كل واحد بحسب فهمه و حفظه فلا يعطيه ما لا يحتمله، و لا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة، و يخاطب كل واحد على قدر درجته، و بحسب فهمه و همته، فيكتفى بالإشارة لمن يفهمها فهما محققا، و يوضح العبارة لغيره، و يكررها لمن لا يحفظها إلا بتكرار، و يذكر الأحكام موضحة بالأمثلة من غير دليل لمن لا يحفظ له الدليل، فإن جهل دليل بعضها ذكره له، و يذكر الدلائل لمحتملها، و يذكر: هذا ما يبنى، على هذه المسألة و ما يشبهها، و حكمه حكمها و ما يقاربها، و هو مخالف لها، و يذكر الفرق بينهما، و يذكر ما يرد عليها و جوابه إن أمكنه. و يبين الدليل الضعيف؛ لئلا يغتر به فيقول: استدلوا بكذا، و هو ضعيف لكذا، و يبين الدليل المعتمد ليعتمد،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰

و يبين له ما يتعلق بها من الأصول و الأمثال و الأشعار و اللغات، و ينبههم على غلط من غلط فيها من المصنفين، فيقول مثلا: هذا هو الصواب، و أما ما ذكره فلان فغلط أو فضعيف، قاصدا النصيحة؛ لئلا يغتر به، لا لتنقص للمصنف ...

و يبين له جملا من أسماء المشهورين من الصحابة- رضى الله عن جميعهم- فمن بعدهم من العلماء الأخيار، و أنسابهم و كناهم، و أعصارهم، و طرف حكاياتهم و نوادرهم، و ضبط المشكل من أنسابهم و صفاتهم، و تمييز المشتبه من ذلك، و جملا من الألفاظ اللغوية و العرفية المتكررة، ضابطا لمشكلها و خفى معانيها، فيقول: هى مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، مخففة أو مشددة مهموزة أو لا عربية، أو عجمية، أو معربة، و هى التى أصلها عجمى و تكلمت بها العرب، مصروفة أو غيرها، مشتقة أم لا، مشتركة أم لا، مترادفة أم لا، و أن المهموز و المشدد يخففان أم لا، و أن فيها لغة أخرى أم لا.

و يبين ما ينضبط من قواعد التصريف، كقولنا: ما كان على فعل بفتح الفاء و كسر العين فمضارعه: يفعل- بفتح العين- إلا أحرفا جاء فيهن الفتح و الكسر من الصحيح و المعتل، فالصحيح دون عشرة أحرف، كنعم و بئس و حسب، و المعتل: ك «وتر و وبق و ورم و

ورى الزند»، و غيرهن.

و أن ما كان من الأسماء و الأفعال على فعل- بكسر العين- جاز فيه أيضا إسكانها مع فتح الفاء و كسرها، فإن كان الثانى أو الثالث حرف حلق جاز فيه وجه رابع فعل بكسر الفاء و العين.

و إذا وقعت مسألة غريبة لطيفة، أو مما يسأل عنها فى المعاياة، نبهه عليها، و عرفه حالها فى كل ذلك، و يكون تعليمه إياهم كل ذلك تدريجا شيئا فشيئا، لتجتمع لهم مع طول الزمان جمل كثيرات.

و ينبغى أن يحرضهم على الاشتغال فى كل وقت، و يطالبهم فى أوقات بإعادة محفوظاتهم، و يسألهم عما ذكره لهم من المهمات، فمن وجده حافظا مراعيا له أكرمه و أثنى عليه، و أشاع ذلك، ما لم يخف فساد حاله بإعجاب و نحوه، و من وجده مقصرا عنفه إلا أن يخاف تنفيره، و يعيده له حتى يحفظه حفظا راسخا، و ينصفهم فى البحث فيعترف بفائدة يقولها بعضهم و إن كان صغيرا، و لا يحسد أحدا منهم لكثرة تحصيله، فالحسد حرام للأجانب، و هنا أشد، فإنه بمنزلة الوالد، و فضيلته يعود إلى معلمه منها نصيب وافر، فإنه مربيه، و له فى تعليمه و تخريجه فى الآخرة الثواب الجزيل، و فى الدنيا الدعاء المستمر و الثناء الجميل.

و ينبغى أن يقدم فى تعليمهم إذا ازدحموا الأسبق فالأسبق؛ لا يقدمه فى أكثر من درس إلا برضا الباقين، و إذا ذكر لهم درسا تحرى تفهيمهم بأيسر الطرق، و يذكره مترسلا مبينا واضحا، و يكرر ما يشكل من معانيه و ألفاظه، إلا إذا وثق بأن جميع الحاضرين يفهمون بدون ذلك، و إذا لم يصل البيان إلا بالتصريح بعبارة يستحى فى العادة من ذكرها فليذكرها بصريح اسمها، و لا يمنعه الحياء و مراعاة الآداب من ذلك، فإن إيضاحها أهم من ذلك. و إنما تستحب الكناية فى مثل هذا إذا علم بها المقصود علما جليا، و على هذا التفصيل يحمل ما ورد فى الأحاديث من التصريح فى وقت، و الكناية فى وقت، و يؤخر ما ينبغى تأخيره، و يقدم ما ينبغى تقديمه، و يقف فى موضع الوقف، و يصل فى موضع الوصل.

و إذا وصل موضع الدرس صلى ركعتين، فإن كان مسجدا تأكد الحث على الصلاة، و يقعد مستقبلا القبلة على طهارة، متربعا إن شاء، و إن شاء محتبيا، و غير ذلك، و يجلس بوقار، و ثيابه نظيفة بيض، و لا يعتنى بفاخر الثياب، و لا يقتصر على خلق ينسب صاحبه إلى قلة المروءة، و يحسن خلقه مع جلسائه، و يوقر فاضلهم بعلم أو سن أو شرف أو صلاح و نحو ذلك، و يتلطف

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱

بالباقين، و يرفع مجلس الفضلاء، و يكرمهم بالقيام لهم على سبيل الاحترام، و قد ينكر القيام من لا تحقيق عنده، و قد جمعت جزءا فيه الترخيص فيه و دلائله، و الجواب عما يوهم كراهته.

و ينبغى أن يصون يديه عن العبث، و عينيه عن تفريق النظر بلا حاجة، و يلتفت إلى الحاضرين التفاتا قصدا بحسب الحاجة للخطاب، و يجلس فى موضع يبرز فيه وجهه لكلهم، و يقدم على الدرس تلاوة ما تيسر من القرآن، ثم يبسمل، و يحمد الله تعالى، و يصلى و يسلم على النبى صلى اللّه عليه و سلم و على آله ثم يدعو للعلماء الماضين و مشايخه، و والديه، و الحاضرين، و سائر المسلمين، و يقول: حسبنا الله و نعم الوكيل، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم، اللهم إنى أعوذ بك من أن أضلّ أو أضلّ أو أزلّ أو أزلّ أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل على ...

و لا يذكر الدرس و به ما يزعجه كمرض، أو جوع، أو مدافعة الحدث، أو شدة فرح و غم و لا يطول مجلسه تطويلا يملهم أو يمنعهم فهم بعض الدرس أو ضبطه؛ لأن المقصود إفادتهم و ضبطهم، فإذا صاروا إلى هذه الحالة فاته المقصود.

و ليكن مجلسه واسعا و لا يرفع صوته زيادة على الحاجة، و لا يخفضه خفضا يمنع بعضهم كمال فهمه، و يصون مجلسه من اللغط، و الحاضرين عن سوء الأدب فى المباحثة، و إذا ظهر من أحدهم شىء من مبادئ ذلك تلطف فى دفعه قبل انتشاره، و يذكرهم أن اجتماعنا ينبغى أن يكون لله تعالى، فلا يليق بنا المنافسة و المشاحنة، بل شأننا الرفق و الصفاء، و استفادة بعضنا من بعض، و اجتماع

قلوبنا على ظهور الحق، و حصول الفائدة.

و إذا سأل سائل عن أعجوبة فلا يسخرون منه، و إذا سئل عن شيء لا يعرفه، أو عرض فى الدرس ما لا يعرفه، فليقل: لا أعرفه أو لا أتحققه، و لا يستنكف عن ذلك، فمن علم العالم أن يقول فيما لا يعلم: لا أعلم، أو الله أعلم، فقد قال ابن مسعود- رضى الله عنه-: يأيها الناس، من علم شيئا فليقل به، و من لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم، قال الله تعالى لنبيه صلى اللّه عليه و سلم: قُلْ ما أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَ ما أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ [ص:

۸۶]، رواه البخارى، و قال عمر بن الخطاب- رضى الله عنه-: نهينا عن التكلف. رواه البخارى و قالوا: ينبغى للعالم أن يورث أصحابه لا أدرى. معناه: يكثر منها، و ليعلم أن معتقد المحققين أن قول العالم: لا أدرى لا يضع منزلته، بل هو دليل على عظم محله، و تقواه، و كمال معرفته؛ لأن المتمكن لا يضره عدم معرفته مسائل معدودة، بل يستدل بقوله: لا أدرى على تقواه، و أنه لا يجازف فى فتواه، و إنما يمتنع من: لا أدرى من قل علمه، و قصرت معرفته، و ضعفت تقواه؛ لأنه يخاف لقصوره أن يسقط من أعين الحاضرين، و هو جهالة منه، فإنه بإقدامه على الجواب فيما لا يعلمه يبوء بالإثم العظيم، و لا يرفعه ذلك عما عرف له من القصور، بل يستدل به على قصوره؛ لأنا إذا رأينا المحققين يقولون فى كثير من الأوقات: لا أدرى، و هذا القاصر لا يقولها أبدا علمنا أنهم يتورعون لعلمهم و تقواهم، و أنه يجازف لجهله، و قلة دينه، فوقع فيما فر منه، و اتصف بما احترز منه، لفساد نيته و سوء طويته، و فى الصحيح عن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «المتشبّع بما لم يعط كلابس ثوبى زور».

فصل: و ينبغى للمعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه من مستفاد المسائل، و يختبر بذلك أفهامهم و يظهر فضل الفاضل، و يثنى عليه بذلك، ترغيبا له و للباقين فى الاشتغال و الفكر فى العلم، و ليتدربوا بذلك و يعتادوه، و لا يعنف من غلط منهم فى كل ذلك إلا أن يرى تعنيفه مصلحة له، و إذا فرغ من تعليمهم أو إلقاء درس عليهم أمرهم بإعادته، ليرسخ حفظهم له، فإن أشكل عليهم منه شيء ما، عاودوا الشيخ فى إيضاحه.

فصل: و من أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره، و هذه مصيبة يبتلى بها

جهلة المعلمين لغباوتهم، و فساد نيتهم، و هو من الدلائل الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله تعالى الكريم، و قد قدمنا عن على- رضى الله عنه- الإغلاظ فى ذلك، و التأكيد فى التحذير منه. و هذا إذا كان المعلم الآخر أهلا، فإن كان فاسقا أو مبتدعا أو كثير الغلط و نحو ذلك، فليحذر من الاغترار به. و بالله التوفيق. ينظر: المجموع (۱/ ۵۴).

الفصل الثالث فى حد القراءات «۱» و المقرئ و القارئ

القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن و اختلافها معزوّا لناقله «۲».

و المقرئ: من علم بها أداء و رواها «۳» مشافهة، فلو حفظ كتابا امتنع إقراؤه بما فيه إن لم يشافهه ممن يسوقه «۴» مسلسلا.

و القارئ المبتدئ: من أفرد إلى ثلاث روايات، و المنتهى: من نقل أكثرها.

---

(۱) فى ص، د: فالقراءات.

(۲) و إيضاح ذلك: أنه علم يبحث فيه عن صور و نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلاف المتواترة و مباديه مقدمات تواترية، و له أيضا استمداد من العلوم العربية.

و الغرض منه تحصيل ملكة ضبط الاختلافات المتواترة.

و فائدته صون كلام الله تعالى عن تطرق التحريف و التغيير و قد يبحث أيضا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات غير المتواترة الواصلة إلى حد الشهرة.

و مباديه مقدمات مشهورة أو مروية عن الآحاد الموثوق بهم. ذكره صاحب مفتاح السعادة و مثله فى مدينة العلوم. ينظر أبجد العلوم (۲/ ۴۲۸).

(۳) فى د: و رواية.

(۴) فى ز: سوقه، و فى د: من شوفه، و فى ص: من شوقه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴

الفصل الرابع فى شرط «۱» المقرئ و ما يجب عليه

و شرطه «۲» أن يكون [عالما] «۳» عاقلا [حرّا] «۴» مسلما مكلفا، ثقة مأمونا ضابطا، خاليا من أسباب الفسق و مسقطات المروءة، أما إذا كان مستورا فهو ظاهر العدالة و لم تعرف عدالته الباطنة فيحتمل أنه يضره كالشهادة. قال المصنف: و الظاهر أنه لا يضره؛ لأن العدالة الباطنة تعتبر «۵» معرفتها على غير الحكام، ففى اشتراطها حرج على [غير] «۶» الطلبة و العوام.

و يجب عليه أن يخلص النية لله تعالى فى كل عمل يقربه إليه «۷»، و علامة المخلص ما قاله ذو النون المصرى «۸»- رحمه الله تعالى-: أن «۹» يستوى عنده المدح و الذم من العامة، و نسيان رؤية الأعمال فى الأعمال، و اقتضاء «۱۰» ثواب الأعمال فى الآخرة.

و ليحذر كل الحذر من الرياء و الحسد و الحقد و احتقار غيره و إن كان دونه، و العجب، و قلّ من يسلم منها، فقد روى عن الكسائى أنه قال: صليت بالرشيد «۱۱» فأعجبتنى قراءتى،

---

(۱) فى م، د: شروط.

(۲) فى م، ز: شرطه.

(۳) زيادة من ص.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى م، ص، د: تعسر. و العدل من الناس: هو المرضى قوله و حكمه، و رجل عدل: بين العدل، و العدالة وصف بالمصدر معناه: ذو عدل.

و العدل يطلق على الواحد و الاثنين و الجمع، يجوز أن يطابق فى التثنية و الجمع فيقال: عدلان، و عدول، و فى المؤنثة: عدلة.

و العدالة: صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة فى الظاهر.

و العدل فى اصطلاح الفقهاء: من تكون حسناته غالبة على سيئاته. و هو ذو المروءة غير المتهم.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى د: إلى الله تعالى، و فى م، ص: إلى الله.

(۸) هو ثوبان بن إبراهيم الإخميمى المصرى، أبو الفياض، أو أبو الفيض: أحد الزهاد العباد المشهورين، من أهل مصر. نوبى الأصل من الموالى. كانت له فصاحة و حكمة و شعر. و هو أول من تكلم بمصر فى ترتيب الأحوال و مقامات أهل الولاية فأنكر عليه عبد الله بن عبد الحكم. و اتهمه المتوكل العباسى بالزندقة، فاستحضره إليه و سمع كلامه، ثم أطلقه، فعاد إلى مصر. و توفى بجيزتها سنة ۲۴۵ ه. ينظر الأعلام (۲/ ۱۰۲) و وفيات الأعيان (۱/ ۱۰۱) و ميزان الاعتدال (۱/ ۳۳۱) و تاريخ بغداد (۸/ ۳۹۳).

(۹) فى م: أنه.

(۱۰) فى د: و اقتضائه.

(۱۱) هو هارون الرشيد بن محمد المهدى بن المنصور العباسى، أبو جعفر: خامس خلفاء الدولة العباسية فى العراق، و أشهرهم. ولد بالرى، لما كان أبوه أميرا عليها و على خراسان. و نشأ فى دار الخلافة ببغداد. و ولاه أبوه غزو الروم فى القسطنطينية، فصالحته الملكة إيرينى و افتدت منه مملكتها بسبعين

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵

فغلطت فى آية ما أخطأ فيها صبى قط، [أردت أن] «۱» أقول: لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ [الروم: ۴۱] فقلت «۲»: «لعلهم يرجعين» قال: فو الله ما اجترأ هارون أن يقول لى أخطأت، و لكنه «۳» لما سلمت قال: يا كسائى أى لغة هذه؟ قلت: يا أمير المؤمنين: قد يعثر الجواد قال: أمّا فنعم.

و من هذا ما قاله الشيخ محيى الدين النواوى «۴»- رحمه الله تعالى-: و ليحذر من كراهة قراءة أصحابه على غيره ممن ينتفع به، و هذه مصيبة يبتلى «۵» بها بعض المعلمين الجاهلين، و هى دلالة بينة من صاحبها على سوء نيته و فساد طويته، بل هى حجة قاطعة على عدم إرادته وجه الله تعالى، و إلا لماكره ذلك و قال لنفسه: أنا أردت «۶» الطاعة و قد حصلت.

و يجب عليه قبل أن ينصب [نفسه] «۷» للاشتغال فى القراءة «۸» أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه، و تندب «۹» الزيادة، حتى يرشد جماعته «۱۰» فى وقوع أشياء من أمر دينهم.

و يعلم من الأصول [قدر] «۱۱» ما يدفع به شبهة طاعن فى قراءة «۱۲».

ألف دينار تبعث بها إلى خزانة الخليفة فى كل عام. و بويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادى سنة ۱۷۰ ه فقام بأعبائها، و ازدهرت الدولة فى أيامه. و كان الرشيد عالما بالأدب و أخبار العرب و الحديث و الفقه، فصيحا، له شعر أورد صاحب «الديارات» نماذج منه، و له محاضرات مع علماء عصره، شجاعا كثير الغزوات، يلقب بجبار بنى العباس، حازما كريما متواضعا، يحج سنة و يغزو سنة، لم ير خليفة أجود منه، و لم يجتمع على باب خليفة ما اجتمع على بابه من العلماء و الشعراء و الكتاب و الندماء. و كان يطوف أكثر الليالى متنكرا. قال ابن دحية: و فى أيامه كملت الخلافة بكرمه و عدله و تواضعه و زيارته العلماء فى ديارهم.

و هو أول خليفة لعب بالكرة و الصولجان. له وقائع كثيرة مع ملوك الروم، و لم تزل جزيتهم تحمل إليه من القسطنطينية طول حياته. و هو صاحب وقعة البرامكة، و هم من أصل فارسى، و كانوا قد استولوا على شئون الدولة، فقلق من تحكمهم، فأوقع بهم فى ليلة واحدة. و أخباره كثيرة جدّا. ولايته ۲۳ سنة و شهران و أيام. توفى فى «سناباذ» من قرى طوس، و بها قبره. ينظر الأعلام (۸/ ۶۲) و البداية و النهاية (۱۰/ ۲۱۳) و الذهب المسبوك للمقريزى (۴۷- ۵۸).

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م: قلت.

(۳) فى ص: و لكن.

(۴) هو يحيى بن شرف بن مرى بن حسن، النووى (أو النواوى) أبو زكريا، محيى الدين. من أهل نوى من قرى حوران جنوبى دمشق. علامة فى الفقه الشافعى و الحديث و اللغة، تعلم فى دمشق، و أقام بها زمنا.

من تصانيفه: «المجموع شرح المهذب» لم يكمله، و «روضة الطالبين»، و «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج». ينظر طبقات الشافعية للسبكى (۵/ ۱۶۵)، و الأعلام للزركلى (۹/ ۱۸۵)، و النجوم الزاهرة (۷/ ۲۷۸).

(۵) فى د: ابتلى.

(۶) فى م: إنا أردنا.

(۷) سقطت فى ص.

(۸) فى د: بالقراءة.

(۹) فى م: و ينبغى.

(۱۰) فى م: جماعة.

(۱۱) سقطت فى د.

(۱۲) فى م: قراءته.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶

و من النحو و الصرف طرفا لتوجيه ما يحتاج إليه، بل هما أهم ما يحتاج إليه المقرئ، و إلا فخطؤه أكثر من إصابته، و ما أحسن قول الإمام الحصرى «۱» فيه:

لقد يدّعى علم القراءات «۲» معشرو باعهم فى النّحو أقصر من شبر

فإن قيل ما إعراب هذا و وجههرأيت طويل الباع يقصر عن فتر «۳» و يعلم من التفسير و اللغة «۴» طرفا صالحا.

و أما معرفة الناسخ و المنسوخ فمن لوازم «۵» المجتهدين فلا يلزم المقرئ، خلافا للجعبرى «۶» و يلزمه حفظ كتاب يشتمل على القراءة التى يقرأ بها، و إلا داخله «۷» الوهم و الغلط فى الأشياء «۸»، و إن قرأ بكتاب و هو غير حافظ فلا بد أن يكون ذاكرا كيفية «۹» تلاوته به حال تلقيه من شيخه، فإن شك فليسأل رفيقه أو غيره ممن قرأ بذلك الكتاب حتى يتحقق، و إلا فلينبه على ذلك فى الإجازة، فأما «۱۰» من نسى أو ترك فلا يقرأ عليه إلا لضرورة، مثل أن ينفرد بسند عال أو طريق لا يوجد «۱۱» عند غيره، فحينئذ إن كان القارئ

---

(۱) هو على بن عبد الغنى أبو الحسن الفهرى القيروانى الحصرى أستاذ ماهر أديب حاذق صاحب القصيدة الرائية فى قراءة نافع. قرأ على عبد العزيز بن محمد صاحب ابن سفيان و على أبى على بن حمدون الجلولى و الشيخ أبى بكر القصرى تلا عليه السبع تسعين ختمة، قرأ عليه أبو داود سليمان بن يحيى المعافرى و روى عنه أبو القاسم بن الصواف قصيدته و أقرأ الناس بسبتة و غيرها، توفى بطنجة سنة ثمان و ستين و أربعمائة، قال ابن خلكان و هو ابن خالة أبى إسحاق إبراهيم الحصرى صاحب زهر الآداب و من نظمه القصيدة المشهورة:

يا ليل الصب متى غدهأ قيام الساعة موعده

رقد السمار فأرّقهأسف للبين يردده ينظر: غاية النهاية (۱/ ۵۵۰).

(۲) فى م، ص: القراءة.

(۳) فى م: طوال.

(۴) فى ص، د: من اللغة و التفسير.

(۵) فى م: علوم.

(۶) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبى العباس العلامة الأستاذ أبو محمد الربعى الجعبرى السلفى بفتحتين نسبة إلى طريقة السلف محقق حاذق ثقة كبير، شرح الشاطبية و الرائية و ألف التصانيف فى أنواع العلوم، ولد سنة أربعين و ستمائة أو قبلها تقريبا بربض قلعة جعبر، و قرأ للسبعة على أبى الحسن على الوجوهى صاحب الفخر الموصلى و للعشرة على المنتجب حسين بن حسن التكريتى صاحب ابن كدى بكتاب در الأفكار و من ثم لم تقع له بالتلاوة عن كل من العشر إلا رواية واحدة، و روى القراءات بالإجازة عن الشريف الداعى و روى الشاطبية بالإجازة عن عبد الله ابن إبراهيم بن محمود الجزرى، و استوطن بلد الخليل عليه أفضل

الصلاة و السلام حتى توفى فى ثالث عشر من شهر رمضان سنة اثنتين و ثلاثين و سبعمائة. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۲۱).

(۷) فى ص: دخله.

(۸) فى ص، م، ز: أشياء.

(۹) فى د: لكيفية.

(۱۰) فى ص: و أما.

(۱۱) فى م: لا توجد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۷

عليه ذاكرا عالما بما يقرأ عليه جاز الأخذ عنه و إلا حرم.

و ليحذر الإقراء بما يحسن رأيا أو وجها أو لغة دون رواية، و لقد أوضح ابن مجاهد «۱» غاية الإيضاح حيث قال: لا تغتر بكل مقرئ؛ إذ الناس طبقات، فمنهم من حفظ الآية و الآيتين و السورة و السورتين و لا علم له غير ذلك، فلا تؤخذ «۲» عنه القراءة «۳»، و لا تنقل «۴» عنه الرواية، و منهم من حفظ الروايات و لم يعلم معانيها و لا استنباطها من لغات «۵» العرب [و نحوها] «۶»، فلا يؤخذ عنه؛ لأنه ربما يصحف، و منهم من علم العربية و لا يتبع المشايخ و الأثر فلا تنقل «۷» عنه الرواية، و منهم من فهم التلاوة و علم الرواية و أخذ حظّا من الدراية من النحو و اللغة فتؤخذ «۸» عنه الرواية و يقصد للقراءة، و ليس الشرط أن يجتمع فيه جميع العلوم؛ إذ الشريعة واسعة و العمر قصير. انتهى [مختصرا] «۹».

و يتأكد فى حقه تحصيل طرف صالح من أحوال الرجال و الأسانيد، و هو من أهم ما يحتاج إليه، و قد وهم كثير لذلك فأسقطوا رجالا و سمّوا آخرين بغير أسمائهم و صحفوا أسماء رجال.

و يتأكد أيضا ألا يخلى نفسه من الخلال «۱۰» الحميدة: من التقلل من الدنيا و الزهد فيها، و عدم المبالاة بها و بأهلها، و السخاء و الصبر و الحلم و مكارم الأخلاق، و طلاقة الوجه، لكن لا يخرج إلى حد الخلاعة، و ملازمة الورع و السكينة و التواضع.

---

(۱) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمى الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادى شيخ الصنعة و أول من سبع السبعة، ولد سنة خمس و أربعين و مائتين بسوق العطش ببغداد، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة و على قنبل المكى و عبد الله بن كثير المؤدب صاحب أبى أيوب الخياط صاحب اليزيدى، و روى الحروف سماعا عن إسحاق بن أحمد الخزاعى و محمد ابن عبد الرحيم الأصفهانى و محمد بن إسحاق أبى ربيعة و محمد بن يحيى الكسائى الصغير و أحمد ابن يحيى بن ثعلب و موسى بن إسحاق الأنصارى و أحمد بن فرح و محمد بن الفرج الحرانى. و بعد صيته و اشتهر أمره، وفاق نظراءه مع الدين و الحفظ و الخير و لا أعلم أحدا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه و لا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه حكى ابن الأخرم أنه وصل إلى بغداد فرأى فى حلقة ابن مجاهد نحوا من ثلاثمائة مصدر، و قال على بن عمر المقرئ: كان ابن مجاهد له فى حلقته أربعة و ثمانون خليفة يأخذون على الناس، توفى يوم الأربعاء وقت الظهر فى العشرين من شعبان سنة أربع و عشرين و ثلاثمائة رحمه الله تعالى. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۲).

(۲) فى ز: فلا يؤخذ.

(۳) فى ص: القراءة عنه.

(۴) فى ز: و لا ينقل.

(۵) فى م: لغة.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى ز: فلا ينقل.

(۸) فى م، ز: فيؤخذ.

(۹) زيادة من د، و سقط فى م.

(۱۰) فى م، د: الخصال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۸

الفصل الخامس فيما ينبغى للمقرئ أن يفعله

ينبغى له تحسين «۱» الزى دائما لقوله عليه السلام: «إنّ الله جميل يحبّ الجمال» «۲» و ترك الملابس المكروهة و غير ذلك مما لا يليق به.

و ينبغى له ألا يقصد بذلك توصلا إلى غرض من أغراض الدنيا: من مال أو رئاسة «۳» أو وجاهة أو ثناء عند الناس أو صرف «۴» وجوههم إليه، أو نحو ذلك.

و ينبغى إذا جلس أن يستقبل «۵» القبلة على طهارة كاملة، و أن يكون جاثيا على ركبتيه، و أن يصون عينيه حال الإقراء عن تفريق نظرهما «۶» من غير حاجة، و يديه عن العبث، إلا أن يشير للقارئ إلى المد، و الوصل، و الوقف [و غير ذلك] «۷» مما مضى عليه السلف.

و أن يوسع مجلسه ليتمكن جلساؤه فيه؛ كما روى أبو داود من حديث أبى سعيد الخدرى «۸»- رضى الله عنه- أن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «خير المجالس أوسعها» «۹».

---

(۱) فى ص: يحسن.

(۲) أخرجه مسلم (۱/ ۹۳) كتاب الإيمان باب تحريم الكبر و بيانه (۱۴۷/ ۹۱) و أحمد (۱/ ۴۱۲، ۴۱۶، ۴۵۱) و أبو داود (۲/ ۴۵۷) كتاب اللباس باب ما جاء فى الكبر (۴۰۹۱) و الترمذى (۳/ ۵۳۳- ۵۳۴) كتاب البر و الصلة باب ما جاء فى الكبر (۱۹۹۸، ۱۹۹۹) و ابن ماجة (۱/ ۸۴- ۸۵) فى المقدمة باب فى الإيمان (۵۹) و فى (۴۱۷۳) و أبو يعلى (۵۰۶۶، ۵۲۸۹) و ابن خزيمة فى التوحيد (۳۸۴) و أبو عوانة (۱/ ۳۱) و الطحاوى فى شرح المشكل (۵۵۵۱، ۵۵۵۲) و ابن حبان (۲۴۴، ۵۴۶۶) و الطبرانى فى الكبير (۱۰۰۰۰، ۱۰۰۰۱) و الحاكم (۴/ ۱۸۱) و البيهقى فى الآداب (۵۹۱) من طريق إبراهيم النخعى عن علقمة عن ابن مسعود عن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «لا يدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا و نعله حسنة قال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق و غمط الناس». و أخرجه أحمد (۱/ ۳۹۹) من طريق يحيى ابن جعدة عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «لا يدخل النار من كان فى قلبه مثقال حبة من إيمان و لا يدخل الجنة من كان فى قلبة مثقال حبة من كبر ... إن الله جميل يحب الجمال و لكن الكبر من سفه الحق و ازدرى الناس».

(۳) فى د: و رئاسة.

(۴) فى م: و صرف.

(۵) فى ص، د: أن يكون مستقبل.

(۶) فى ص: نظيرهما.

(۷) فى ز، ص، د: و غيره.

(۸) هو سعد بن مالك بن سنان- بنونين- ابن عبد بن ثعلبة بن عبيد بن خدرة- بضم المعجمة- الخدرى، أبو سعيد، بايع تحت

الشجرة، و شهد ما بعد أحد، و كان من علماء الصحابة، له ألف و مائة حديث و سبعون حديثا، اتفقا على ثلاثة و أربعين، و انفرد البخارى بستة و عشرين، و مسلم باثنين و خمسين و عنه طارق بن شهاب، و ابن المسيب، و الشعبى، و نافع و خلق، قال الواقدى: مات سنة أربع و سبعين.

ينظر: الخلاصة (۱/ ۳۷۱) (۲۳۹۷)، تهذيب التهذيب (۳/ ۴۷۹)، الإصابة (۳/ ۷۸).

(۹) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد (۱۱۳۶) و أبو داود (۲/ ۶۷۳) كتاب الأدب باب فى سعة المجالس

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۹

و أن يقدم الأول فالأول، فإن أسقط الأول حقه لغيره قدمه، هذا ما عليه الناس.

و روى أن حمزة كان يقدم الفقهاء، فأول من يقرأ عليه سفيان الثورى «۱»، و كان السلمى «۲» و عاصم يبدآن بأهل المعايش؛ لئلا يحتبسوا «۳» عن معايشهم «۴»، و الظاهر أنهما ما كانا يفعلان «۵» ذلك إلا فى حق جماعة يجتمعون للصلاة «۶» بالمسجد لا يسبق بعضهم بعضا، و إلا فالحق للسابق لا للشيخ.

و أن يسوى بين الطلبة بحسبهم، إلا أن يكون أحدهم مسافرا أو يتفرس فيه النجابة «۷» أو غير ذلك.

(۴۸۲۰) عن أبى سعيد الخدرى و صححه العلامة الألبانى فى الصحيحة (۸۳۲).

(۱) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة و قيل: هو من ثور همدان قيل:

روى عنه عشرون ألفا. توفى بالبصرة سنة إحدى و ستين و مائة. ينظر الخلاصة (۱/ ۳۹۶).

(۲) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمى الضرير مقرئ الكوفة، ولد فى حياة النبى صلى اللّه عليه و سلم و لأبيه صحبة إليه انتهت القراءة تجويدا و ضبطا، أخذ القراءة عرضا عن عثمان بن عفان و على بن أبى طالب و عبد الله بن مسعود و زيد بن ثابت و أبى بن كعب رضى الله عنهم، أخذ القراءة عنه عرضا عاصم و عطاء بن السائب و أبو إسحاق السبيعى و يحيى بن وثاب و عبد الله بن عيسى بن أبى ليلى و محمد بن أبى أيوب و أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفى و عامر الشعبى و إسماعيل بن أبى خالد و الحسن و الحسين رضى الله عنهما، و قال السبيعى كان أبو عبد الرحمن يقرئ الناس فى المسجد الأعظم أربعين سنة، و روى حماد بن زيد و غيره عن عطاء بن السائب أن أبا عبد الرحمن السلمى قال أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الأخر حتى يعلموا ما فيهن فكنا نتعلم القرآن و العمل به و إنه سيرث القرآن بعدنا قوم يشربونه شرب الماء لا يجاوز تراقيهم بل لا يجاوز هاهنا و وضع يده على حلقه. و لا زال يقرئ الناس من زمن عثمان إلى أن توفى سنة أربع و سبعين و قيل سنة ثلاث و سبعين قال أبو عبد الله الحافظ و أما قول ابن قانع مات سنة خمس و مائة فغلط فاحش، و قول حجاج عن شعبة إن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان ليس بشىء فإنه ثبت لقيه لعثمان و كان ثقة كبير القدر و حديثه مخرج فى الكتب الستة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۱۳، ۴۱۴).

(۳) فى ص: يحبسوا.

(۴) فى ص: معاشهم.

(۵) فى ص: كانا لا يفعلان.

(۶) فى ص: لصلاة.

(۷) فى ص: النجاة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۰

الفصل السادس فى قدر ما يسمع و ما ينتهى إليه سماعه

الأصل أن هذا طاعة، فالطلبة فيه بحسب وسعهم، و أما ما روى عن السلف أنهم كانوا يقرءون ثلاثا ثلاثا و خمسا خمسا «١» و عشرا عشرا لا يزيدون على ذلك، فهذه حالة التلقين، و بلغت قراءة ابن مسعود «٢» على النبى صلى اللّه عليه و سلم من أول النساء إلى قوله تعالى: وَ جِئْنا بِكَ عَلى هؤُلاءِ شَهِيداً [النساء: ٤١] و سمع نافع لورش القرآن [كله] «٣» فى خمسين يوما.

و قرأ «٤» الشيخ نجم الدين «٥»- مؤلّف «الكنز»- القرآن كله جميعا «٦» على الشيخ تقى الدين [بن] «٧» الصائغ «٨» لما رحل إليه بمصر «٩» سبعة عشر يوما.

---

(١) فى م: أو.

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بمعجمة ثم فاء مكسورة بعد الألف ابن حبيب بن شمخ بفتح المعجمة الأولى و سكون الميم ابن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل الهذلى أبو عبد الرحمن الكوفى، أحد السابقين الأولين و صاحب النعلين، شهد بدرا و المشاهد، و روى ثمانمائة حديث و ثمانية و أربعين حديثا، تلقن من النبى صلى اللّه عليه و سلم سبعين سورة، قال علقمة: كان يشبه النبى صلى اللّه عليه و سلم فى هديه و دله و سمته. قال أبو نعيم: مات بالمدينة سنة اثنتين و ثلاثين عن بضع و ستين سنة.

ينظر الخلاصة (٢/ ٩٩).

(٣) زيادة من ص، د.

(٤) فى ص: و قيده.

(٥) هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين أبو محمد الواسطى الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور كان شيخ العراق فى زمانه، ولد سنة إحدى و سبعين و ستمائة، و قرأ بالكثير على الشيوخ فبواسط على أحمد و محمد ابنى غزال بن مظفر و أحمد بن محمد بن أحمد بن المحروق و إلى آخر الأنفال على على بن عبد الكريم خريم ثم قدم دمشق و بادر إلى إدراك التقى الصائغ بمصر فقرأ عليه ختمة بمضمن عدة كتب فى سبعة عشر يوما، و طاف البلاد على طريق التجارة. و ألف كتاب الكنز فى القراءات العشر جمع فيه للسبعة بين الشاطبية و الإرشاد ثم نظمه فى كتاب سماه الكفاية على طريق الشاطبية و كان قد نظم قبل ذلك كتاب الإرشاد و سماه روضة الأزهار و له غير ذلك من نظم و نثر، و كان دينا خيرا صالحا ضابطا اعتنى بهذا الشأن أتم عناية و قرأ بما لم يقرأ به غيره فى زمانه فلو قرئ عليه بما قرأ أو على صاحبه الشيخ على الديوانى الواسطى لاتصلت أكثر الكتب المنقطعة و لكن قصور الهمم أوجب العدم فلا قوة إلا بالله، توفى رحمه الله تعالى ببغداد فى العشرين من شوال أو ذى القعدة سنة أربعين و سبعمائة.

ينظر غاية النهاية (١/ ٤٢٩، ٤٣٠).

(٦) فى ز: جمعا.

(٧) سقط فى م.

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن على بن سالم بن مكى الشيخ تقى الدين أبو عبد الله الصائغ المصرى الشافعى مسند عصره و رحلة وقته و شيخ زمانه و إمام أوانه، ولد ثامن عشر جمادى الأولى سنة ست و ثلاثين و ستمائة، و قرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس جمعا بالقراءات الاثنتى عشرة ختمتين الأولى فى جماعة و الأخرى بمفرده و كان مع ذلك حسن الصوت طيب القراءة، و حكايته فى قراءته فى صلاة الفجر وَ تَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقالَ ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ [النمل: ٢٧] مشهورة. توفى ثامن عشر صفر سنة خمس و عشرين و سبعمائة بمصر رحمه الله. ينظر

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱

و قرأ شيخنا الشيخ شمس الدين [بن] «۱» الجزرى على الشيخ شمس الدين بن الصائغ «۲» من أول النحل ليلة الجمعة، و ختم ليلة الخميس فى ذلك الأسبوع- جمعا للقراء السبع «۳» ب «الشاطبية» و «التيسير» و «العنوان».

قال: و آخر مجلس ابتدأت فيه من أول الواقعة، و لم أزل حتى ختمت.

قال: و قدم رجل «۴» من حلب فختم لابن كثير فى خمسة أيام، و للكسائى فى [سبعة] «۵» أيام.

و قرأ الشيخ شهاب الدين بن الطحان «۶» على الشيخ أبى العباس بن نحلة «۷» ختمة

غاية النهاية (۲/ ۶۵، ۶۷).

فى ص، د: لمصر.

(۱) سقط فى د.

(۲) هو محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الإمام العلامة شمس الدين بن الصائغ الحنفى، قرأ القراءات إفرادا و جمعا للسبعة و العشرة على الشيخ تقى الدين محمد بن أحمد الصائغ بعد أن كان يقرؤها على الشيخ محمد المصرى ثم العربية على الشيخ أبى حيان و أخذ المعانى و البيان عن الشيخ علاء الدين القونوى و القاضى جلال الدين القزوينى و أخذ الفقه عن القاضى برهان الدين إبراهيم ابن عبد الحق و مهر فى العلوم و دقق و تقدم فى الأدب و بالجملة لم يكن فى زمنه حنفى أجمع للعلوم منه و لا أحسن ذهنا و تدقيقا و فهما و تقريرا و أدبا. توفى فى ثالث عشر شعبان سنة ست و سبعين و سبعمائة و لم يخلف بعده مثله و درس فى عدة أماكن و ولى إفتاء دار العدل ثم قضاء العسكر. ينظر غاية النهاية (۲/ ۱۶۳، ۱۶۴).

(۳) فى م: السبعة.

(۴) فى ص، د، م: و قدم على رجل.

(۵) زيادة من د.

(۶) هو أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود بن محمد المنبجى بن الطحان و كان الطحان الذى نسب إليه زوج أمه فإن أباه كان إسكافا و مات و هو صغير فرباه زوج أمه فنسب إليه ولد أحمد هذا فى محرم سنة ثلاثة و سبعمائة و سمع البرزالى و ابن السلعوس و غيرهما و أخذ القراءات عن الذهبى و غيره و كان حسن الصوت بالقرآن و كان الناس يقصدونه لسماع صوته بالتنكزية و كان إمامها و توفى بدمشق فى صفر و من نظمه:

طالب الدنيا كظامٍلم يجد إلا أجاجا

فإذا أمعن فيهزاده وردا و هاجا ينظر: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب (۶/ ۲۷۳).

(۷) هو أحمد بن محمد بن يحيى بن نحلة بحاء مهملة المعروف بسبط السلعوس أبو العباس النابلسى ثم الدمشقى أستاذ ماهر ورع صالح، ولد سنة سبع و ثمانين و ستمائة، و قرأ بدمشق على ابن بضحان و محمد بن أحمد بن ظاهر البالسى ثم رحل إلى القاهرة و قرأ بها على أبى حيان لعاصم ثم على الصائغ بمضمن كتب ثم قرأ القراءات على الجعبرى بالخليل و على ابن جبارة بالقدس ثم العشر على ابن مؤمن، فقدم دمشق و كتب و حصل و قرأ بالجامع الأموى احتسابا قرأ عليه محمد بن أحمد ابن اللبان و أحمد بن إبراهيم بن الطحان و النصير محمد بن محمد بن إبراهيم الجزرى و انتفع به خلق كثيرون و هو أحد الاثنين اللذين أجازهما ابن بضحان بإقراء القراءات، مات فى رجب سنة اثنتين و ثلاثين و سبعمائة بدمشق و شيعه خلق رحمه الله. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۳۳).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲

لأبى عمرو من روايتيه فى يوم واحد، و لما ختم قال للشيخ: هل رأيت أحدا يقرأ هذه القراءة؟ فقال: لا تقل هكذا «۱»، و لكن قل: هل

رأيت شيخا يسمع هذا السماع؟

و أعظم ما سمعت «۲» فى هذا الباب أن الشيخ مكين الدين الأسمر «۳» دخل إلى الجامع بالإسكندرية، فوجد شخصا ينظر إلى أبواب الجامع، فوقع فى نفس المكين أنه رجل صالح و أنه يعزم على الرواح «۴» إلى جهته ليسلم عليه، ففعل ذلك، و إذا به [الشيخ] «۵» ابن وثيق «۶»: و لم يكن لأحدهما معرفة بالآخر و لا رؤية، فلما سلم عليه قال للمكين «۷»:

أنت عبد الله بن منصور؟ قال: نعم، قال: ما جئت من [بلاد] «۸» الغرب إلا بسببك؛ لأقرئك «۹» القراءات فابتدأ عليه المكين فى تلك الليلة القرآن من أوله جمعا للسبع، و عند طلوع الشمس إذا به يقول: مِنَ الْجِنَّةِ وَ النَّاسِ [الناس: ۶] فختم عليه القرآن للسبع فى ليلة واحدة «۱۰».

---

(۱) فى ص: كذا.

(۲) فى ص: ما سمع.

(۳) هو عبد الله بن منصور بن على بن منصور أبو محمد بن أبى على بن أبى الحسن بن أبى منصور اللخمى الإسكندرى المالكى الشاذلى المعروف بالمكين الأسمر أستاذ محقق، كان مقرئ الإسكندرية بل الديار المصرية فى زمانه ثقة صالح زاهد، قرأ القراءات الكثيرة على أبى القاسم الصفراوى و إبراهيم بن وثيق، قرأ عليه محمد بن محمد بن السراج الكاتب و محمد بن عبد النصير ابن الشواء، ولد سنة إحدى عشرة و ستمائة و مات فى غرة ذى القعدة سنة اثنتين و تسعين و ستمائة بالإسكندرية. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۶۰).

(۴) فى د: إلى الرواح، و فى ص: على السير.

(۵) زيادة من م.

(۶) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق الإمام أبو القاسم الأندلسى الإشبيلى إمام مشهور مجود محقق، قرأ على حبيب بن محمد سبط شريح و عبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللخمى و أحمد ابن مقدام الرعينى و أبى الحسن خالص و قرأ أيضا على أحمد بن أبى هارون التميمى و نجبة بن يحيى و أحمد بن منذر و قاسم بن محمد و عبد الرحمن بن عبد الله بن حفظ الله و أبى الحسن محمد ابن محمد بن زرقون أصحاب شريح و غيره، ولد سنة سبع و ستين و خمسمائة بإشبيلية و توفى بالإسكندرية فى يوم الاثنين رابع ربيع الآخر سنة أربع و خمسين و ستمائة و دفن بين الميناوين على سيف البحر. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۴، ۲۵).

(۷) فى م: المكين.

(۸) زيادة من ص.

(۹) فى م: إلا بسبيل أن أقرئك.

(۱۰) فى م: فى الليلة الواحدة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳

الفصل السابع فيما يقرئ «۱» به

لا- يجوز له أن يقرئ «۲» إلا بما قرأ «۳» أو سمع؛ فإن قرأ نفس الحروف المختلف فيها خاصة، أو سمعها، أو ترك «۴» ما اتفق عليه، جاز إقراؤه القرآن بها اتفاقا بالشرط.

و هو أن يكون ذاكرا ... إلى آخره كما «۵» تقدم.

لكن لا يجوز له أن «۶» يقول: قرأت بها القرآن كله.

و أجاز ابن مجاهد و غيره أن يقول المقرئ: قرأت برواية فلان القرآن، من غير تأكيد، إذا كان قرأ بعض القرآن. و هو قول لا يعول

عليه؛ لأنه تدليس فاحش يلزم منه مفاسد كثيرة.

و هل يجوز [له] «۷» أن يقرئ بما أجيز له «۸» على أنواع الإجازة؟

جوزه «۹» الجعبرى مطلقا، و الظاهر أنه إن تلا «۱۰» بذلك على غير ذلك الشيخ، أو سمعه، ثم أراد أن يعلى سنده بذلك الشيخ أو يكثر طرقه- جاز و حسن «۱۱»؛ لأنه جعلها متابعة. [و قد فعل ذلك أبو حيان ب «التجريد» و غيره عن ابن البخارى و غيره متابعة] «۱۲» و كذا فعل الشيخ تقى الدين [ابن] «۱۳» الصائغ ب «المستنير» عن الشيخ كمال الدين الضرير «۱۴» عن

---

(۱) فى م: يقرأ.

(۲) فى م: يقرأ.

(۳) فى م: قراءة.

(۴) فى م، د: و ترك.

(۵) فى م: لما.

(۶) فى د: أنه.

(۷) زيادة من م، ص.

(۸) فى ص: به.

(۹) فى م: جوز.

(۱۰) فى م: امتلى.

(۱۱) فى م: و جنس.

(۱۲) من قوله: «و قد فعل»، إلى قوله: «و غيره متابعة» سقط من م.

و أبو حيان هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان، أبو حيان، الغرناطى الأندلسى.

مفسر، محدث، أديب، مؤرخ، نحوى، لغوى. أخذ القراءات عن أبى جعفر بن الطباع، و العربية عن أبى الحسن الأبذى و ابن الصائغ و غيرهما.

و سمع الحديث بالأندلس و إفريقية و الإسكندرية و القاهرة و الحجاز من نحو أربعمائة و خمسين شيخا، و تولى تدريس التفسير بالمنصورية، و الإقراء بجماع الأقمر.

من تصانيفه: «البحر المحيط» فى تفسير القرآن، و «تحفة الأريب»، فى غريب القرآن، و «عقد اللآلى فى القراءات السبع العوالى»، و «الإعلان بأركان الإسلام». ينظر شذرات الذهب (۶/ ۱۴۵) و معجم المؤلفين (۱۲/ ۱۳۰) و الأعلام (۸/ ۲۶).

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) هو على بن شجاع بن سالم بن على بن موسى بن حسان بن طوق بن سند بن على بن الفضل ابن على ابن عبد الرحمن بن على بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله ابن عباس ابن عبد المطلب بن هاشم كمال الدين أبو الحسن بن أبى الفوارس الهاشمى العباسى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۴

السّلفى «۱»، و قد قرأ بالإجازة أبو معشر الطبرى «۲»، و تبعه الجعبرى و غيره، و فى النفس منه شىء، و لا بد مع ذلك من اشتراط الأهلية.

الضرير المصرى الشافعى صهر الشاطبى الإمام الكبير النقال الكامل شيخ الإقراء بالديار المصرية، ولد فى شعبان سنة اثنتين و سبعين و خمسمائة، و قرأ القراءات السبع سوى رواية أبى الحارث فى تسع عشرة ختمة على الشاطبى ثم قرأ عليه بالجمع للسبعة، و كان أحد الأئمة المشاركين فى فنون من العلم حسن الأخلاق تام المروءة كثير التواضع مليح التودد وافر المحاسن انتهت إليه رئاسة الإقراء و ازدحم عليه القراء، و كان من الأئمة الصالحين و عباد الله العاملين. مات فى سابع الحجة سنة إحدى و ستين و ستمائة رحمه الله. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۴۴- ۵۴۶).

(۱) فى ص: العقلى. و الصواب السلفى و هو أحمد بن محمد بن سلفة (بكسر السين و فتح اللام) الأصبهانى، صدر الدين، أبو طاهر السلفى: حافظ مكثر، من أهل أصبهان. رحل فى طلب الحديث، و كتب تعاليق و أمالى كثيرة، و بنى له الأمير العادل وزير الظافر العبيدى مدرسة فى الإسكندرية، سنة ۵۴۶ ه، فأقام إلى أن توفى فيها. له «معجم مشيخة أصبهان» و «معجم شيوخ بغداد- خ» و «معجم السفر- خ» نشرت منه نسخة كثيرة النقص باسم «أخبار و تراجم أندلسية» و له الفضائل الباهرة فى مصر و القاهرة- خ) فى الخزانة الحميدية بالآستانة، الرقم (۳۶۳ تاريخ) كما فى «المختار من المخطوطات العربية فى الأستانة، ص ۵۰ و فى خزانة الرباط (۱۰۴۶ د) رسالة فى ترجمته. و للمعاصر محمد محمود زيتون، الإسكندرى، كتاب «الحافظ السلفى أشهر علماء الزمان- ط» فى سيرته. ينظر الأعلام (۱/ ۲۱۵) و وفيات الأعيان (۱/ ۳۱).

(۲) هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن على بن محمد أبو معشر الطبرى القطان الشافعى شيخ أهل مكة إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح. ألف كتاب التلخيص فى القراءات الثمانى و كتاب سوق العروس فيه ألف و خمسمائة رواية و طريق و كتاب الدرر فى التفسير و كتاب الرشاد فى شرح القراءات الشاذة و كتاب عنوان المسائل و كتاب طبقات القراء و كتاب العدد و كتابا فى اللغة و روى كتاب تفسير النقاش عن شيخه الزيدى و تفسير الثعلبى عن مؤلفه، توفى بمكة سنة ثمان و سبعين و أربعمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۰۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۵

الفصل الثامن فى الإقراء و القراءة فى الطريق

قال الإمام مالك- رحمه الله تعالى-: ما أعلم القراءة تكون فى الطريق.

و روى عن عمر بن عبد العزيز «۱» أنه أذن فيها.

و قال الشيخ محيى الدين النووى- رحمه الله تعالى-: و أما القراءة فى الطريق فالمختار: أنها جائزة غير مكروهة إذا لم يلته «۲» صاحبها، فإن التهى «۳» عنها كرهت، كما كره النبى صلى اللّه عليه و سلم القراءة للناعس مخافة «۴» من الغلط «۵».

قال شيخنا: و قرأت على ابن الصائغ فى الطريق غير مرة، تارة «۶» نكون ماشيين، و تارة يكون راكبا و أنا ماش.

و أخبرنى غير واحد «۷» أنهم كانوا يستبشرون بيوم يخرج فيه لجنازة.

قال القاضى محب الدين الحلبى «۸»: كثيرا ما كان يأخذنى فى خدمته، فكنت أقرأ عليه

---

(۱) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم. قرشى من بنى أمية. الخليفة الصالح. ربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين لعدله و حزمه. معدود من كبار التابعين. ولد و نشأ بالمدينة. و ولى إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك و ولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ۹۹ ه فبسط العدل، و سكّن الفتن. ينظر: الأعلام للزركلى (۵/ ۲۰۹)، و «سيرة عمر بن عبد العزيز» لابن الجوزى، و «الخليفة الزاهد» لعبد العزيز سيد الأهل.

(۲) فى م: ينته.

(۳) فى م: نهى.

(۴) فى ص: كراهة مخافة.

(۵) ورد معناه فى حديث عن أبى هريرة أخرجه مسلم (۱/ ۵۴۳) كتاب صلاة المسافرين باب أمر من نعس فى صلاته أو استعجم عليه القرآن (۲۲۳/ ۷۸۷) و أحمد (۲/ ۳۱۸) و أبو داود (۱/ ۴۱۹) كتاب الصلاة باب النعاس فى الصلاة (۱۳۱۱) و النسائى فى الكبرى (۵/ ۲۰) كتاب فضائل القرآن باب من استعجم القرآن على لسانه من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم:

«إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع».

و أخرجه ابن ماجة (۲/ ۴۹۶) كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها باب ما جاء فى المصلى إذا نعس (۱۳۷۲) من طريق أبى بكر بن يحيى بن النضر عن أبيه عن أبى هريرة ... فذكره بنفس اللفظ السابق.

(۶) فى م: فتارة.

(۷) فى ص: واحد منهم.

(۸) هو أبو الطيب بن غلبون عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبى المقرئ الشافعى صاحب الكتب فى القراءات قرأ على جماعة كثيرة و روى الحديث و كان ثقة محققا بعيد الصيت توفى بمصر فى جمادى الأولى و له ثمانون سنة و أخذ عنه خلق كثير قال السيوطى فى «حسن المحاضرة»: قرأ على إبراهيم ابن عبد الرزاق و قرأ عليه ولده و بكر بن أبى طالب و أبو عمر الطلمنكى و كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف و نسك و فضل و حسن تصنيف ولد فى رجب سنة تسع و ثلاثين و مات بمصر فى جمادى الأولى. انتهى. ينظر: شذرات الذهب (۳/ ۱۳۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۶

فى الطريق.

قال عطاء بن السائب «۱»: كنا نقرأ على أبى عبد الرحمن السلمى و هو يمشى.

قال السخاوى «۲»: و قد عاب علينا قوم الإقراء فى الطريق. و لنا فى أبى عبد الرحمن السلمى أسوة حسنة، و قد «۳» كان لمن هو خير منه قدوة.

---

(۱) عطاء بن السائب الثقفى أبو محمد الكوفى، أحد الأئمة. روى عن أنس، و ابن أبى أوفى و عمرو ابن حريث. و عن ذر المرهبى و خلق. و روى عنه شعبة و السفيانان و الحمادان، و يحيى القطان. قال ابن مهدى: كان يختم كل ليلة. و اختلط عطاء، فسمع منه شعبة فى الاختلاط حديثين، و جرير ابن عبد الحميد، و عبد الواحد بن زيد و أبو عوانة، و هشيم، و خالد بن عبد الله. قال ابن سعد مات سنة ست و ثلاثين و مائة. ينظر: الخلاصة (۲/ ۲۳۰).

(۲) هو على بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن، السخاوى، الشافعى. عالم بالقراءات و الأصول و اللغة و التفسير، أصله من سخا بمصر سكن دمشق، و توفى فيها سنة ۶۴۳ ه. من تصانيفه: «جمال القراء و كمال الإقراء»، و «هداية المرتاب»، و «الكوكب الوقاد» فى أصول الدين، و «الجواهر المكللة» فى الحديث. ينظر: الأعلام (۵/ ۱۵۴)، و معجم المؤلفين (۷/ ۲۰۹)، و كشف الظنون (۱/ ۵۹۳).

(۳) فى م: و لقد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۷

الفصل التاسع فى حكم الأجرة على الإقراء و قبول هدية القارئ

أما الأجرة: فمنعها أبو حنيفة «۱» و الزهرى و جماعة؛ لقوله عليه السلام: «اقرءوا القرآن و لا تأكلوا به» «۲».

و لأن حصول العلم متوقف على معنى «۳» من قبل المتعلم [فيكون ملتزما بما] «۴» لا يقدر على تسليمه؛ فلا يصح.

قال فى «الهداية»: و بعض المشايخ «۵» استحسن الإيجار على تعليم القرآن اليوم؛ لأنه قد ظهر التوانى فى الأمور الدينية، و فى الامتناع من ذلك تضييع حفظ القرآن، فأجازها «۶» الحسن «۷» و ابن سيرين «۸» و الشعبى «۹» إذا لم يشترط.

---

(۱) هو النعمان بن ثابت بن كاوس بن هرمز. ينتسب إلى تيم بالولاء. الفقيه المجتهد المحقق الإمام، أحد أئمة المذاهب الأربعة، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد و نشأ بالكوفة. كان يبيع الخز و يطلب العلم، ثم انقطع للدرس و الإفتاء. قال فيه الإمام مالك «رأيت رجلا لو كلمته فى هذه السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته»، و عن الإمام الشافعى أنه قال: «الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة». له «مسند» فى الحديث، و «المخارج» فى الفقه، و تنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر» فى الاعتقاد، و رسالة «العالم و المتعلم». ينظر: الأعلام للزركلى (۹/ ۴)، و الجواهر المضية (۱/ ۲۶)، و «أبو حنيفة» لمحمد أبى زهرة، و الانتقاء لابن عبد البر (۱۲۲- ۱۷۱)، و تاريخ بغداد (۱۳/ ۳۲۳- ۴۳۳).

(۲) أخرجه الطبرانى فى الأوسط (۸/ ۳۴۴) (۸۸۲۳) عن أبى هريرة بلفظ: «اقرءوا القرآن و لا تأكلوا به و لا تستكثروا به و لا تغلوا فيه و لا تجفوا عنه تعلموا القرآن ...» الحديث و ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۷۱) و قال: رواه الطبرانى فى الأوسط عن شيخه المقدام بن داود و هو ضعيف و له شاهد من حديث عبد الرحمن بن شبل الأنصارى. أخرجه أحمد (۳/ ۴۲۸، ۴۴۴) و لفظه: «اقرءوا القرآن و لا تغلوا فيه و لا- تجفوا عنه و لا- تأكلوا به و لا تستكثروا به ...» الحديث. و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۷۰، ۱۷۱): رواه أحمد و البزار بنحوه و رجال أحمد ثقات.

(۳) فى م: معين.

(۴) سقط فى ز، م.

(۵) فى ص: الأشياخ.

(۶) فى د: و أجازوها.

(۷) هو الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد. تابعى، كان أبوه يسار من سبى ميسان، و مولى لبعض الأنصار. ولد بالمدينة و كانت أمه ترضع لأم سلمة. رأى بعض الصحابة، و سمع من قليل منهم.

كان شجاعا، جميلا، ناسكا، فصيحا، عالما، شهد له أنس بن مالك و غيره. و كان إمام أهل البصرة. كان أولا كاتبا للربيع بن سليمان والى خراسان، ولى القضاء بالبصرة أيام عمر ابن عبد العزيز. ثم استعفى. نقل عنه أنه قال بقول القدرية، و ينقل أنه رجع عن ذلك، و قال: الخير و الشر بقدر. ينظر: تهذيب التهذيب (۲/ ۲۶۳- ۲۷۱)، و الأعلام للزركلى (۲/ ۲۴۲)، و «الحسن البصرى» لإحسان عباس.

(۸) هو محمد بن سيرين الأنصارى مولاهم أبو بكر البصرى إمام وقته. روى عن مولاه أنس و زيد بن ثابت و عمران بن حصين و أبى هريرة و عائشة و طائفة من كبار التابعين. و روى عنه الشعبى و ثابت، و قتادة و أيوب و مالك بن دينار و سليمان التيمى و خالد الحذاء و الأوزاعى و خلق كثير قال أحمد: لم يسمع من ابن عباس. و قال خالد الحذاء: كل شىء يقول نبئت عن ابن عباس إنما سمعه من عكرمة أيام

و أجازها مالك مطلقا سواء اشترط المعلم قدرا فى كل شهر، أو جمعة، أو يوم، أو غيرها، أو شرط «۱» على كل [جزء] «۲» من القرآن كذا، أو لم يشترط «۳» شيئا من ذلك و دخل على الجهالة من الجانبين، هذا هو المعول عليه.

و قال ابن الجلاب «۴» من المالكية: «لا يجوز إلا مشاهرة و نحوها».

و مذهب مالك: أنه لا يقضى للمعلم بهدية الأعياد و الجمع.

و هل يقضى بالحذقة- و هى الصرافة «۵»- إذا جرى بها العرف، أو لا؟ قولان، الصحيح: نعم. قال سحنون «۶»: و ليس فيها شيء معلوم، و هى على قدر حال الأب.

المختار قال ابن سعد: كان ثقة مأمونا عاليا رفيعا فقيها إماما كثير العلم. و قال أبو عوانة: رأيت ابن سيرين فى السوق فما رآه أحد إلا ذكر الله تعالى و قال بكر المزنى: و الله ما أدركنا من هو أورع منه و روى أنه اشترى بيتا، فأشرف فيه على ثمانين ألف دينار، فعرض فى قلبه منه شيء فتركه. و قال جرير بن حازم: سمعت محمدا يقول رأيت الرجل الأسود ثم قال: أستغفر الله ما أرانا إلا قد اغتبناه. و روى أنه كان يصوم يوما و يفطر يوما قال حمّاد بن زيد: مات سنة عشر و مائة. ينظر:

الخلاصة (۲/ ۴۱۲- ۴۱۳).

هو عامر بن شراحيل الشعبى. أصله من حمير. منسوب إلى الشعب (شعب همدان) ولد و نشأ بالكوفة. و هو راوية فقيه، من كبار التابعين. اشتهر بحفظه. كان ضئيل الجسم. أخذ عنه أبو حنيفة و غيره. و هو ثقة عند أهل الحديث. اتصل بعبد الملك بن مروان. فكان نديمه و سميره.

أرسله سفيرا فى سفارة إلى ملك الروم. خرج مع ابن الأشعث فلما قدر عليه الحجاج عفا عنه فى قصة مشهورة. ينظر: تذكرة الحفاظ (۱/ ۷۴- ۸۰)، و الأعلام للزركلى (۴/ ۱۹)، و الوفيات (۱/ ۲۴۴)، و البداية و النهاية (۹/ ۴۹)، و تهذيب التهذيب (۵/ ۶۹).

(۱) فى م: أو اشترط.

(۲) سقط فى ص.

(۳) فى د: يشرط.

(۴) فى م: ابن الجلال، و هو عبيد الله بن الحسن بن الجلاب، أبو القاسم، فقيه، أصولى حافظ، تفقه بأبى بكر الأبهرى و غيره، و تفقه به القاضى عبد الوهاب و غيره من الأئمة، و كان أفقه المالكية فى زمانه بعد الأبهرى و ما خلف ببغداد فى المذهب مثله، و سماه بعض العلماء بالقاضى عياض. من تصانيفه: «كتاب مسائل الخلاف»، و «كتاب التفريع فى المذهب». ينظر: شجرة النور الزكية (ص ۹۲)، و سير أعلام النبلاء (۱۶/ ۳۸۳)، و العبر (۳/ ۱۰)، و شذرات الذهب (۳/ ۹۳)، و النجوم الزاهرة (۴/ ۱۵۴).

(۵) فى ز، ص، د: إلا صرافة.

(۶) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب، أبو سعيد، التنوخى القيروانى. و سحنون لقبه. من العرب صليبة. أصله شامى من حمص. فقيه مالكى، شيخ عصره و عالم وقته. كان ثقة حافظا للعلم، رحل فى طلب العلم و هو ابن ثمانية عشر عاما أو تسعة عشر. و لم يلاق مالكا و إنما أخذ عن أئمة أصحابه كابن القاسم و أشهب. و الرواة عنه نحو ۷۰۰، انتهت إليه الرئاسة فى العلم، و كان عليه المعول فى المشكلات و إليه الرحلة. راوده محمد بن الأغلب حولا كاملا على القضاء، ثم قبل منه على شرط ألا يرتزق له شيئا على القضاء، و أن ينفذ الحقوق على وجهها فى الأمير و أهل بيته. و كانت ولايته سنة ۲۳۴ ه، و مات و هو يتولى القضاء سنة ۲۴۰ ه. من مصنفاته: «المدونة» جمع فيها فقه مالك.

ينظر: شجرة النور الزكية ص (۶۹)، و الديباج ص (۱۶۰)، و مرآة الجنان (۲/ ۱۳۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۹

قالوا: و إذا بلغ الصبى ثلاثة أرباع القرآن لم يكن لأبيه إخراجه، و وجبت الختمة، و توقف «۱» فى الثّلثين.

فرع: «۲» هل يقضى على القارئ بإعطاء شيء إذا قرأ رواية؟ و لم أر فيها عند المالكية نصّا.

و الظاهر «۳» أن حكمها حكم الحذقة «۴».

و مذهب الشافعى جواز أخذ الأجرة إذا شارطه و استأجره إجارة صحيحة.

قال الأصفونى «۵» فى «مختصر الروضة»: و لو استأجره لتعليم قرآن عيّن السورة و الآيات، و لا يكفى أحدهما على الأصح.

و فى التقدير بالمدة وجهان، [أصحهما: يكفى] «۶».

و الأصح: أنه لا يجب تعيين قراءة نافع أو غيره، و أنه لو كان يتعلم و ينسى يرجع فى وجوب إعادته إلى العرف، و يشترط كون المتعلم مسلما أو يرجى إسلامه. انتهى.

و أما قبول الهدية فامتنع منه «۷» جماعة من السلف و الخلف، تورعا و خوفا من أن يكون بسبب القراءة.

و قال النووى- رحمه الله-: و لا يشين المقرئ طمع فى رفق يحصل له من بعض من يقرأ عليه، سواء كان الرفق مالا أو خدمة، و إن قل، و لو كان على صورة الهدية التى لو لا قراءته [عليه] «۸» لما أهداها إليه.

---

(۱) فى د، ز، ص: و وقف.

(۲) زاد فى د: انظر.

(۳) فى ص: و العلم.

(۴) فى ص: الحذاقة.

(۵) هو عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم بن على، العلامة، نجم الدين، أبو القاسم، و يقال أبو محمد الأصفونى، ولد سنة سبع و سبعين و ستمائة، قال الإسنوى: برع فى الفقه و غيره و كان صالحا سليم الصدر يتبرك به من يراه من أهل السنة و البدعة. اختصر الروضة. توفى بمنى فى ثانى عيد الأضحى سنة خمسين و سبعمائة. ينظر: طبقات الشافعية (۳/ ۲۹- ۳۰).

(۶) زيادة من ص، د.

(۷) فى م: منها.

(۸) سقط فى م.

الفصل العاشر فى أمور تتعلق بالقصيدة «۱» من عروض و إعراب و غيرها

اعلم أن هذه القصيدة من الرجز «۲»، و وزنه: مستفعلن، ست مرات، من أول أعاريضه و هو التام.

و له ضربان: تام «۳»، و هو الذى لم يتغير وتده «۴».

و مقطوع: و هو ما حذف آخر و تده و سكن ما قبله.

و هما واقعان فى القصيدة، إلا أن بعض الأبيات يقع عروضه مقطوعا، كقوله:

و امنع يؤاخذ و بعادا الاولى ... ...

[و ما علمت له وجها] «۵» و كثيرا ما وقع «۶» فى ألفية ابن مالك «۷» و ابن معط «۸»، [و لم أر

---

(۱) فى ص: بالقصيد.

(۲) هو أحد بحور الشعر الستة عشر التى ذكرها العروضيون و مفتاح هذا البحر أو ضابطه- كما نص عليه بعضهم- هو:

فى أبحر الأرجاز بحر يسهل‌مستفعلن مستفعلن مستفعل

(۳) زاد فى ز: ناقص.

(۴) الأوتاد فى الشعر على ضربين: أحدهما حرفان متحركان و الثالث ساكن نحو «فعو و علن» و هذا الذى يسميه العروضيون المقرون؛ لأن الحركة قد قرنت الحرفين، و الآخر ثلاثة أحرف متحرك ثم ساكن ثم متحرك، و ذلك «لات» من مفعولات و هو الذى يسميه العروضيون المفروق؛ لأن الحرف قد فرق بين المتحركين. ينظر: لسان العرب (۶/ ۴۷۵۷).

و قد بنى العروضيون تقطيع الشعر على الأوتاد و الأسباب، و قد ذكرنا المراد بالأوتاد، و أما الأسباب، فهى جمع سبب، و هو حرف متحرك و حرف ساكن، و هو على ضربين: سببان مقرونان، و سببان مفروقان؛ فالمقرونان ما توالت فيه ثلاث حركات بعدها ساكن، نحو «متفا» من «متفاعلن»، و «علتن» من «مفاعلتن»، فحركة التاء من «متفا»، قد قرنت السببين، و كذلك حركة اللام من «علتن»، قد قرنت السببين أيضا، و المفروقان هما اللذان يقوم كل واحد منها بنفسه، أى يكون حرف متحرك و حرف ساكن، و يتلوه حرف متحرك، نحو «مستف» من «مستفعلن»، و نحو «عيلن» من «مفاعيلن». ينظر: لسان العرب (۳/ ۱۹۱۱).

(۵) سقط فى د.

(۶) فى ص: ما يقع.

(۷) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائى الجيّانى الشافعى النحوى نزيل دمشق، إمام النحاة و حافظ اللغة. قال الذهبى: ولد سنة ستمائة، أو إحدى و ستمائة، و سمع بدمشق من السخاوى و الحسن بن الصباح و جماعة، و كان إماما فى القراءات و عللها. و أما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها. و أما النحو و التصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى، و حبرا لا يبارى. توفى ابن مالك ثانى عشر شعبان سنة اثنتين و سبعين و ستمائة. ينظر بغية الوعاة (۱/ ۱۳۰- ۱۳۴).

(۸) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى كان إماما

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷۱

من العروضيين من ذكر ذلك مع كثرة الفحص عنه إلا فى كلام الشيخ العلامة بدر الدين الدمامينى «۱»- رحمه الله- فى شرحه للخزرجية؛ فإنه قال: استدرك بعضهم للرجز عروضا مقطوعا ذات ضرب مقطوع، و أنشد على ذلك:

لأطرقنّ حصنهم صباحاو أبركنّ مبرك النّعامة] «۲» و يدخل فى هذا البحر من الزحاف «۳»، الخبن: و هو حذف سين «مستفعلن» فينقل إلى متفعلن، و الطى: و هو حذف فائه، فإنه ينقل «۴» إلى مستعلن.

و الخبل: و هو اجتماع الخبن و الطى، فينتقل «۵» إلى: فعلتن.

و عروض هذا البحر و ضربه يدخلهما من الزحاف ما يدخل الحشو، إلا «۶» هذا الضرب المقطوع فيدخله الخبن خاصة.

و اعلم أن المصنف- أثابه الله تعالى- بالغ فى اختصار هذه القصيدة [جدّا] «۷» حتى حوت

مبرزا فى العربية، شاعرا محسنا، قرأ على الجزولى، و سمع من ابن عساكر، و أقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر، و تصدر بالجامع العتيق، و حمل الناس عنه. و صنف الألفية فى النحو، الفصول له. ولد سنة أربع و ستين و خمسمائة، و مات فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان و عشرين و ستمائة. و له: العقود و القوانين فى النحو، و كتاب حواش على أصول ابن السراج فى النحو، و كتاب شرح الجمل فى النحو، و كتاب شرح أبيات سيبويه نظم، و كتاب ديوان خطب. و له قصيدة فى القراءات السبع، و نظم كتاب الصحاح للجوهرى فى اللغة، و لم يكمل، و نظم كتاب الجمهرة لابن دريد فى اللغة، و نظم كتابا فى العروض، و له كتاب المثلث. ينظر: بغية الوعاة (۲/ ۳۴۴).

(۱) هو محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشى المخزومى الإسكندرانى بدر الدين المعروف بابن الدّمامينى المالكى النحوى الأديب. ولد بالإسكندرية سنة ثلاث و ستين و سبعمائة، و تفقه و عانى الآداب، ففاق فى النحو و النظم و النثر و الخط و معرفة الشروط، و شارك فى الفقه و غيره، و ناب فى الحكم، و درّس بعدة مدارس، و تقدم و مهر، و اشتهر ذكره، و تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الإسكندرية، و استمر يقرئ بها، و يحكم و يتكسب بالتجارة ثم قدم القاهرة،

و عين للقضاء فلم يتفق له. و له من التصانيف: تحفة الغريب فى حاشية مغنى اللبيب، و شرح البخارى، و شرح التسهيل، و شرح الخزرجية، و جواهر البحور فى العروض، و الفواكه البدرية، من نظمه، و مقاطع الشرب، و نزول الغيث. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٦٦- ٦٧).

(٢) بدل ما بين المعقوفين فى ز: و غيرهما.

(٣) الزحاف: هو نوع من التغيير فى تفعيلات البحور الشعرية بحذف حركة أو تسكينها، و ذكر فى لسان العرب (٣/ ١٨١٨) أنه سمى بذلك لثقله، و أنه تخص به الأسباب دون الأوتاد إلا القطع فإنه يكون فى أوتاد الأعاريض و الضروب، و ذلك أنه سقط ما بين الحرفين حرف فزحف أحدهما إلى الآخر.

ينظر: لسان العرب (٣/ ١٨١٨).

(٤) فى م، ص، د: فينقل.

(٥) فى م، ص، د: فينقل.

(٦) فى م: إلى. و عروض البحر الشعرى: هى آخر تفعيلة فى الشطر الأول من البيت، و ضربه هو آخر تفعيلة من الشطر الثانى، أما حشوه فهو ما سوى العروض و الضرب من التفعيلات.

(٧) سقط فى ز، م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٧٢

على صغر «١» حجمها عشر قراءات من طرق كثيرة، و مخارج الحروف، و نبذة من التجويد، و من الوقف و الابتداء، و غير ذلك مما هو مذكور فيها، فلذلك دعته الضرورة إلى ارتكاب أشياء مخالفة للأصل، تارة من جهة العروض، [و تارة من جهة العربية، و تارة من جهة القافية] «٢»، لكن كلها وقعت لغيره من فصحاء العرب «٣».

---

(١) فى ز، س: قلة.

(٢) العبارة التى بين المعقوفين وردت فى د، مع تقديم و تأخير.

(٣) اعلم أنه يجوز فى الشعر و ما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز فى الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر.

و أنواعها منحصرة فى الزيادة، و النقص، و التقديم، و التأخير، و البدل:

فالزيادة تنحصر فى زيادة حرف، نحو تنوين الاسم غير المنصرف، إذا لم يكن آخره ألفا، رد إلى أصله من الانصراف؛ نحو قوله تعالى: قَوارِيرَا قَوارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوها تَقْدِيراً [الإنسان:

١٥، ١٦] فى قراءة من صرف الأول منهما، و نحو قول أمية بن أبى الصلت:

فأتاها أحيمر كأخى السهم بعضب فقال: كونى عقيرا فإن كان آخره ألفا، نحو: حبلى، لم يصرف.

و زيادة حركة، نحو تحريك العين الساكنة اتباعا لما قبلها، و تشبيها بتحريكها إذا نقلت إليها الحركة مما بعدها، فى الوقف، نحو قولك: قام عمرو، و من ذلك قوله:

إذا تحرك نوح قامتا معهضربا أليما بسبت يلعج الجلدا يريد: الجلد.

و زيادة كلمة؛ نحو: زيادة «أن» بعد كاف التشبيه؛ تشبيها لها بزيادتها بعد «لما»؛ نحو قوله:

و يوما توافينا بوجه مقسمكأن ظبية تعطو إلى وارق السلم أى: كظبية و النقص منحصر فى نقص حرف؛ نحو حذف صلة هاء الضمير فى الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف، و من ذلك قوله:

أو معبر الظهر ينبى عن وليتهما حج ربه فى الدنيا و لا اعتمرا و الأحسن إذا حذفت الصلة، أن تسكن الهاء، حتى تكون قد أجريت

الوصل مجرى الوقف إجراء كاملا؛ نحو قوله:

و أشرب الماء ما بى نحوه عطش‌إلا لأن عيونه سيل واديها و نقص حركة، نحو حذف حركة الباء من: أشرب، فى قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب‌إثما من الله و لا واغل تشبيها للمنفصل بالمتصل؛ أ لا ترى أن «ربغ» بمنزلة عضد، فكما تسكن الضاد من: عضد؛ فكذلك سكنت الباء.

و نقص كلمة؛ نحو حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه، و ليس فى الكلام ما يدل عليه؛ نحو قوله:

عشية فر الحارثيون، بعد ماقضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٧٣

أما الأول فكثيرا ما يستعمل الزحافات المتقدمة «١».

و أما الثانى «٢» فكثيرا ما يحذف من اللفظ شيئا، إما حركة أو حرفا «٣» أو أكثر «۴» منه، فالحركة؛ كقوله فى الإدغام:

حجّتك بذل قثم فلذا «۵» سكنت الكاف «۶»، [و هو كثير فى كلامه] «٧»، و هذا «٨» كثير فى كلامهم؛ كقوله:

... ... و قد بدا هنك من المئزر «٩»

يريد: ابن هوبر.

و التقديم و التأخير منحصر فى تقديم حرف على حرف، نحو: شواعى، فى شوائع.

و فى تقديم بعض الكلام على بعض، و إن كان لا يجوز ذلك فى الكلام؛ تشبيها بما يجوز ذلك فيه، نحو قوله:

لها مقلتا أدماء طل خميلةمن الوحش ما تنفك ترعى عرارها التقدير: لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها.

و البدل: منحصر فى إبدال حرف من حرف، نحو إبدال الياء من الباء فى: أرانب، جمع أرنب؛ تشبيها لها بالحروف التى يجوز ذلك فيها.

و فى إبدال حركة من حركة، نحو إبدال الكسرة التى قبل ياء المتكلم فى غير النداء؛ تشبيها بالنداء، نحو قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوىإلى أما و يروينى النقيع يريد: إلى أمى.

و إبدال كلمة من كلمة، نحو قوله:

و ذات هدم عار نواشرهاتصمت بالماء تولبا جدعا فأوقع التولب، و هو ولد الحمار على الطفل؛ تشبيها له به.

ينظر: المقرب ص (۵۵۶).

(١) فى د: الزحاف المتقدم.

(٢) فى د: و أما القافية.

(٣) فى ص: إما حرفا أو حركة.

(۴) فى ص: أو أكبر.

(۵) فى م: فلذلك.

(۶) فى د: فسكن الكاف، و فى ص: فأسكنت الكاف.

(٧) ما بين المعقوفين سقط فى ص، د.

(٨) فى م: و هكذا، و فى ص: و هو.

(٩) عجز بيت و صدره:

رحت و فى رجليك عقالة... ... ... و هو ثلث أبيات للأقيشر الأسدى قال صاحب الأغانى و غيره: سكر الأقيشر يوما فسقط، فبدت

عورته و امرأته تنظر إليه، فضحكت منه و أقبلت عليه تلومه و تقول له: أما تستحى يا شيخ من أن تبلغ بنفسك هذه الحالة! فرفع رأسه إليها و أنشأ يقول:

تقول: يا شيخ أما تستحى‌من شربك الخمر على المكبر

فقلت: لو باكرت مشمولةصهبا كلون الفرس الأشقر و استشهد به على أن تسكين «هن» فى الإضافة للضرورة، و ليس بلغة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷۴

و قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب... ... ... «۱»

و أورده سيبويه فى باب الإشباع فى الجر و الرفع و غير الإشباع قال: و قد يجوز أن يسكنوا الحرف المجرور و المرفوع فى الشعر، شبهوا ذلك بكسر فخذ حيث حذفوا فقالوا فخذ، و بضمة عضد حيث حذفوا فقالوا: عضد؛ لأن الرفعة ضمة و الجرة كسرة. ثم أنشد هذا البيت.

و مثله فى الضرورة قول جرير:

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكمو نهر تيرى و لا تعرفكم العرب و من أبيات الكتاب أيضا:

فاليوم أشرب غير مستحقبإثما من الله و لا واغل قال ابن جنى «فى المحتسب»: و أما اعتراض أبى العباس المبرد هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، و لا يمكن فى الوزن أيضا غيره. و قول أبى العباس: إنما الرواية: فاليوم فاشرب، فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب و لم تسمع ما حكيته عنهم. و إذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كلفة القول معه. و كذلك إنكاره عليه أيضا قوله الشاعر:

... ...و قد بدا هنك من المئزر فقال: إنما الرواية:

... ...و قد بدا ذاك من المئزر انتهى. و قال بعض من كتب على شواهد سيبويه: مر سكران بسكة بنى فزارة، فجلس يريق الماء، و مرّ به نسوة فقالت امرأة منهن: هذا نشوان قليل الحياء، أما تستحى يا شيخ من شربك الخمر؟ فقال ذلك. و قال ابن الشجرى فى «أماليه»: مر الفرزدق بامرأة و هو سكران يتواقع، فسخرت منه، فقال هذه الأبيات. انتهى، و الصواب الأول.

ينظر: ديوانه ص ۴۳، و خزانة الأدب (۴/ ۴۸۴، ۴۸۵، ۸/ ۳۵۱)، و الدرر (۱/ ۱۷۴)، و شرح أبيات سيبويه (۲/ ۳۹۱)، و المقاصد النحوية (۴/ ۵۱۶)، و للفرزدق فى الشعر و الشعراء (۱/ ۱۰۶)، و بلا نسبة فى الأشباه و النظائر (۱/ ۶۵، ۲/ ۳۱)، و تخليص الشواهد ص (۶۳)، و الخصائص (۱/ ۷۴، ۳/ ۹۵، ۳۱۷)، و رصف المبانى ص (۳۲۷)، و شرح المفصل (۱/ ۴۸)، و الكتاب (۴/ ۲۰۳)، و لسان العرب (وأل)، (هنا)، و همع الهوامع (۱/ ۵۴).

(۱) صدر البيت من قصيدة لامرئ القيس. قال عبد الرحمن السعدى فى كتاب «مساوى الخمر»:

غزا امرؤ القيس بنى أسد ثائرا بأبيه، و قد جمع جموعا من حمير و غيرهم من ذؤبان العرب و صعاليكها، و هرب بنو أسد من بين يديه حتى أنضوا الإبل و حسروا الخيل، و لحقهم فظفر بهم، و قتل بهم مقتلة عظيمة، و أبار حلمة بن أسد، و مثل فى عمرو و كاهل ابنى أسد.

و ذكر الكلبى عن شيوخ كندة أنه جعل يسمل أعينهم، و يحمى الدروع فيلبسهم إياها.

و روى أبو سعيد السكرى مثل ذلك، و أنه ذبحهم على الجبل، و مزج الماء بدمائهم إلى أن بلغ الحضيض، و أصاب قوما من جذام كانوا فى بنى أسد. و استشهد به على أنه يقدر فى الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما فى أشرب فإن الباء حرف صحيح و قد حذف الضمة منه للضرورة.

قال سيبويه: و قد يسكن بعضهم فى الشعر و يشم، و ذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب .... البيت. ا ه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷۵

و وقع فى نسخ الكامل للمبرد:

فاليوم أسقى غير مستحقب فلا شاهد فيه على هذا. و رواه أبو زيد فى نوادره كرواية المبرد: (فاليوم فاشرب) قال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على نوادره: الرواية الجيدة (فاليوم فاشرب) و (اليوم أسقى). و أما رواية من روى (فاليوم أشرب) فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، و إن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا. ا ه.

و هو فى هذا تابع للمبرد.

و أورده ابن عصفور (فى كتاب الضرائر) مع أبيات مثله و قال:

و من الضرورة حذف علامتى الإعراب: الضمة و الكسرة، من الحرف الصحيح تخفيفا، إجراء للوصل مجرى الوقف، أو تشبيها للضمة بالضمة من عضد و للكسرة من فخذ و إبل، نحو قول امرئ القيس فى إحدى الروايتين:

فاليوم أشرب غير مستحقب إلى أن قال: و أنكر المبرد و الزجاج التسكين فى جميع ذلك؛ لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، و هى لمعنى، و رويا موضع «فاليوم أشرب»: فاليوم فاشرب. و الصحيح أن ذلك جائز سماعا و قياسا.

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف فى ذلك أحد منهم. و قد قرأت القراء: ما لَكَ لا تَأْمَنَّا [يوسف: ۱۱] بالإدغام، و خط فى المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك أحد من النحويين. فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغى ألا ينكر ذهابها للتخفيف.

و أما السماع فثبوت التخفيف فى الأبيات التى تقدمت، و روايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح فى رواية غيرهما. و أيضا فإن ابن محارب قرأ: وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ [البقرة:

۲۲۸] بإسكان التاء. و كذلك قرأ الحسن: وَ ما يَعِدُهُمُ الشَّيْطانُ [النساء: ۱۲۰] بإسكان الدال.

و قرأ أيضا مسلمة و محارب: وَ إِذْ يَعِدُكُمُ [الأنفال: ۷] بإسكان الدال. و كأن الذى حسن مجيء هذا التخفيف فى حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع فى كلمة واحدة. و التخفيف الواقع فى الكلمة نحو عضد فى عضد سائغ فى حال السعة، لأنه لغة لقبائل ربيعة، بخلاف ما شبه به من المنفصل، فإنه لا يجوز إلا فى الشعر.

فإن كانت الضمة و الكسرة اللتان فى آخر الكلمة علامتى بناء اتفق النحويون على جواز حذفهما فى الشعر تخفيفا. انتهى.

و ما نقله عن الزجاج مذكور فى تفسيره عند قوله تعالى: فَتُوبُوا إِلى بارِئِكُمْ من سورة البقرة [۵۴] قال: و الاختيار ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ: إِلى بارِئِكُمْ بإسكان الهمزة. و هذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، و أحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبى عمرو. و الإعراب أشبه بالرواية عن أبى عمرو، و لأن حذف الكسر فى مثل هذا و حذف الضم إنما يأتى باضطرار من الشعر. و أنشد سيبويه و زعم أنه مما يجوز فى الشعر خاصة:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم بإسكان الباء. و أنشد أيضا:

فاليوم أشرب غير مستحقب فالكلام الصحيح أن يقول: يا صاحب أقبل، أو يا صاحب أقبل، و لا وجه للإسكان. و كذلك:

اليوم أشرب يا هذا. و روى غير سيبويه هذه الأبيات على الاستقامة، و ما ينبغى أن يجوز فى الكلام و الشعر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷۶

و قوله:

... ... فلا تعرفكم العرب «۱» و الحرف أنواع، منها واو العطف؛ كقوله:

صفاتها جهر و رخو مستفل‌منفتح مصمتة و الضّدّ قل و قوله:

و صاد ضاد طاء ظاء مطبقة و قوله:

كهمز الحمد أعوذ اهدنا و هى «۲» مسألة خلاف «۳» اختار ابن مالك و الفارسى «۴» و ابن عصفور «۵» جوازه، قالوا:

رووا هذا البيت على ضربين:

فاليوم أسقى غير مستحقب و رووا:

إذا اعوججن قلت صاح قوم و لم يكن سيبويه ليروى إلا ما سمع، إلا أن الذى سمعه هؤلاء هو الثابت فى اللغة. و قد ذكر سيبويه أن القياس غير الذى روى. اه.

ينظر: خزانة الأدب: (۸/ ۳۵۰- ۳۵۴)، و إصلاح المنطق ص (۲۴۵، ۳۲۲)، و الأصمعيات ص (۱۳۰)، و جمهرة اللغة ص (۹۶۲)، و حماسة البحترى ص (۳۶)، و خزانة الأدب (۴/ ۱۰۶، ۸/ ۳۵۰، ۳۵۴، ۳۵۵)، و الدرر (۱/ ۱۷۵)، و رصف المبانى (ص ۳۲۷)، و شرح التصريح (۱/ ۸۸)، و شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ۶۱۲، ۱۱۷۶)، و شرح شذور الذهب ص (۲۷۶)، و شرح شواهد الإيضاح ص (۲۵۶)، و شرح المفصل (۱/ ۴۸)، و الشعر و الشعراء (۱/ ۱۲۲)، و الكتاب (۴/ ۲۰۴)، و لسان العرب (حقب)، (دلك)، (و غل)، و المحتسب (۱/ ۱۵، ۱۱۰)، و بلا نسبة فى الأشباه و النظائر (۱/ ۶۶)، و الاشتقاق ص (۳۳۷)، و خزانة الأدب (۱/ ۱۵۲، ۳/ ۴۶۳، ۴/ ۴۸۴، ۸/ ۳۳۹)، و الخصائص (۱/ ۷۴) (۲/ ۳۱۷، ۳۴۰، ۳/ ۹۶)، و المقرب (۲/ ۲۰۵)، و همع الهوامع (۱/ ۵۴).

(۱) جزء من عجز بيت و تمام البيت:

سيروا بنى العم بالأهواز منزلكمو نهر تيرى ... ... و هو لجرير فى ديوانه ص (۴۴۱)، و الأغانى (۳/ ۲۵۳)، و جمهرة اللغة ص (۹۶۲)، و خزانة الأدب (۴/ ۴۸۴)، و الخصائص (۱/ ۷۴)، و سمط اللآلى ص (۵۲۷)، و لسان العرب (شتت)، (عبد)، و معجم البلدان (۵/ ۳۱۹) (نهر تيرى)، و المعرب ص (۳۸)، و بلا نسبة فى الخصائص (۲/ ۳۱۷). و الشاهد فيه قوله: «تعرفكم» حيث سكن الفاء للضرورة الشعرية، و يروى «فلم تعرفكم»، و لا شاهد فى هذه الرواية.

(۲) فى ز: و هذه.

(۳) فى د: اختلاف. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۷۶ الفصل العاشر فى أمور تتعلق بالقصيدة من عروض و إعراب و غيرها ..... ص : ۷۰

(۴) هو إمام النحو، أبو على، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الفسوى، صاحب التصانيف.

حدث بجزء من حديث إسحاق بن راهويه، سمعه من على بن الحسين بن معدان، تفرد به.

و عنه: عبيد الله الأزهرى، و أبو القاسم التنوخى، و أبو محمد الجوهرى، و جماعة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷۷

لقوله صلى اللّه عليه و سلم: «تصدّق رجل من دينار، من درهمه، من صاع برّه» «۱» أى: و من، و كقول «۲» الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت ممّايزرع الودّ «۳» فى فؤاد الكريم «۴» و منها حذف الهمز «۵» من آخر كلمة ممدودة، و هو المعبر عنه بقصر الممدود؛ كقوله:

و الرّا يدانيه لظهر أدخل و قوله «۶»:

و الطّاء و الدّال و تا منه و من «۷» و قوله:

فالفا مع «۸» اطراف الثّنايا المشرفة و هذا جائز مطلقا؛ لضرورة الشعر عند الجمهور؛ كقوله:

لا بدّ «٩» من صنعا و إن طال السّفر «١٠»

قدم بغداد شابّا، و تخرج بالزجاج و بمبرمان، و أبى بكر السراج، و سكن طرابلس مدة ثم حلب، و اتصل بسيف الدولة. و تخرج به أئمة.

و من تلامذته: أبو الفتح بن جنى، و على بن عيسى الربعى.

و مصنفاته كثيرة نافعة. و كان فيه اعتزال. عاش تسعا و ثمانين سنة.

مات ببغداد فى ربيع الأول سنة سبع و سبعين و ثلاثمائة.

و له كتاب (الحجة) فى علل القراءات، و كتابا (الإيضاح) و (التكملة)، و أشياء.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٩، ٣٨٠)، و غاية النهاية (١/ ٢٠٦- ٢٠٧)، و الوافى بالوفيات (١١/ ٣٧٦- ٣٧٩).

ينظر: تفسير الفخر الرازى: (٤/ ١٨٢).

(١) فى م: من متاع. و الحديث هو طرف من حديث جرير بن عبد الله أخرجه مسلم (٢/ ٧٠٤- ٧٠٦) كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة (٦٩/ ١٠١٧) و أحمد (٤/ ٣٥٧، ٣٥٩) و النسائى (٥/ ٧٥) كتاب الزكاة باب التحريض على الصدقة، و ابن ماجة (١/ ١٩٩) فى المقدمة باب من سن سنة حسنة أو سيئة (٢٠٣) و الترمذى (٤/ ٤٠٧) كتاب العلم باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى (٢٦٧٥).

(٢) فى ص: كقول.

(٣) فى د: زرع الود.

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه و النظائر (٨/ ١٣٤)، و الخصائص (١/ ٢٩٠) (٢/ ٢٨٠)، و الدرر (٦/ ١٥٥)، و ديوان المعانى (٢/ ٢٢٥)، و رصف المبانى ص (٤١٤)، و شرح الأشمونى (٢/ ٤٣١)، و شرح عمدة الحافظ ص (٦٤١)، و همع الهوامع (٢/ ١٤٠).

و الشاهد فيه قوله: «كيف أصبحت كيف أمسيت» حيث حذف واو العطف بدون معطوفها، و التقدير: كيف أصبحت و كيف أمسيت، و هذا جائز عند بعض النحاة، و غير جائز عند بعضهم الآخر.

(٥) فى ص: الهمزة.

(٦) فى ص: و كقوله.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: من.

(٩) فى ص: و لا بد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٧٨

و قال الفراء «١»: لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير «٢» فى الصحيح، فلا يجوز «٣» قصر «حمراء» و «أنبياء» «٤»؛ لأن مؤنث «أفعل» لم يأت إلا ممدودا، و «أنبياء» يؤدى قصره إلى وزن لا يكون عليه الجمع.

و منها حذفه من أولها؛ كحذف همزة القطع، كهمزة «٥» «أطراف» فى الشطر المتقدم، و هو كالذى قبله «٦».

و منها حذف التنوين؛ كحذفه من «صاد» و «طاء» فى الشطر المتقدم، و من الجيم «٧» فى قوله:

أسفل و الوسط فجيم الشّين يا... ... ...

و هو جائز كقراءة [غير] «٨» عاصم، و الكسائى: عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ [التوبة: ٣٠] و رواية «٩» أبى هارون «١٠» عن أبى عمرو: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ [الإخلاص: ١، ٢]، و قول الشاعر:

تذهل «١١» الشّيخ عن بنيه و تبدى‌عن خدام «١٢» العقيلة العذراء و الزائد على الحرف؛ كقوله:

و الكلّ أولاها و ثانى العنكبا أى: العنكبوت.

الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (۴/ ۲۹۶)، و الدرر (۶/ ۲۱۹)، و شرح الأشمونى (۳/ ۶۵۷)، و شرح التصريح (۲/ ۲۹۳)، و المقاصد النحوية (۴/ ۱۱)، و همع الهوامع (۲/ ۱۵۶).

و الشاهد فيه قوله: «صنعا» حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن، و أصله: صنعاء.

(۱) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى، أبو زكريا المعروف بالفراء. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى، أخذ عنه و عليه اعتمد، و أخذ عن يونس ابن حبيب من البصريين. مات بطريق مكة سنة سبع و مائتين، عن سبع و ستين سنة. انظر مراتب النحويين ۸۶، و الفهرست ۱۰۴، و طبقات النحويين و اللغويين ۱۳۱، و نزهة الألباء ۶۵، و وفيات الأعيان (۶/ ۱۷۶) و بغية الوعاة (۲/ ۳۳۳).

(۲) فى د: مثال.

(۳) فى ص، د: فلا يجيز.

(۴) فى م: همزة أنبيا.

(۵) فى م: كهمز، و فى ص: كحذف همزة.

(۶) فى د: و قراءة ورش و غيره.

(۷) فى م: فيما تقدم.

(۸) زيادة من د، ز.

(۹) فى د: و كرواية.

(۱۰) فى م: أبى هريرة. و هو خطأ و الصواب ما أثبتناه و هو هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكى البصرى الأزدى مولاهم علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدرى و عاصم بن أبى النجود و عبد الله بن كثير و ابن محيصن و حميد بن قيس، و روى عن ثابت و أنس ابن سيرين و شعيب بن الحبحاب. مات هارون قبل المائتين. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۳۴۸).

(۱۱) فى أ: تنهل.

(۱۲) فى ص، د: جذام. و البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص (۹۶)، و الأغانى (۵/ ۶۹)، و خزانة الأدب (۷/ ۲۸۷، ۱۱/ ۳۷۷)، و سر صناعة الإعراب ص (۵۳۵)، و شرح المفصل (۹/

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۷۹

و قوله:

و ليتلطّف و على الله و لا الض أى: و لا الضّالّين.

و هو جائز فى الشعر؛ كقوله «۱»:

ذمّ المنا بمتالع «۲» فأبانا أى: ذمّ المنازل، و الله أعلم.

و أما الثالث «۳»: فكثيرا ما يقع له فى [القافية] «۴» سناد «۵» التوجيه، و التوجيه: [هو] «۶» حركة ما قبل الروىّ المقيد «۷»، و سناد التوجيه: اختلاف تلك الحركة؛ بأن تكون قبل الروى المقيد فتحة [مع ضمة أو كسرة] «۸»؛ كقول «۹» الناظم:

... قالوا وهم ثم قال:

... ... قل «۱۰» نعم و قوله:

و همز وصل من كآلله أذن... ... ...

ثم قال:

... ... و اقصرن ... ...

و قوله:

.. .. و من يمدّقصّر [سوآت] «١١» و بعض خصّ مدّ

---

٣٧)، و لسان العرب (شعا)، و المنصف (٢/ ٢٣١)، و لمحمد بن الجهم بن هارون فى معجم الشعراء ص (٤٥٠)، و بلا نسبة فى الإنصاف ص (٦٦١)، و تذكرة النحاة ص (٤٤٤)، و لسان العرب (خدم)، و مجالس ثعلب ص (١٥٠).

أراد: و تبدى العقيلة العذراء لها عن خدام- و الخدام: الخلخال- أى ترفع المرأة الكريمة ثوبها للهرب فيبدو خلخالها. و الجملة التى هى «تبدى العقيلة» موضعها رفع بالعطف على جملة تذهل الواقعة نعتا لغارة، و العائد إلى الموصوف من الجملة المعطوفة محذوف، تقديره: و تبدى العقيلة العذراء لها عن خدام، أى لأجلها.

(١) فى م: و منه.

(٢) فى م: بمسالع.

(٣) فى د: و أما القافية.

(٤) سقط فى د.

(٥) فى م: إسناد.

(٦) زيادة من م.

(٧) ورد فى د عبارة: و الروى هو الحرف الذى تنسب إليه القصيدة.

(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٩) فى م: و هو كقول.

(١٠) فى ص: و قل.

(١١) سقط فى د، و جاء مكانها: ثم قال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٨٠

و اختلف فى سناد التوجيه؛ فقال الخليل: تجوز الضمة مع الكسرة، و تمنع الفتحة مع أحدهما.

و قال الأخفش «١»: ليس بعيب «٢»؛ و لذا سمى «٣» بالتوجيه؛ لأن الشاعر له أن يوجهه «٤» إلى أى جهة شاء من الحركات.

و هذا اختيار ابن القطاع «٥» و ابن الحاجب «٦» [و غيرهما] «٧»، و هو الصحيح.

و قيل: يمنع مطلقا. و الله تعالى أعلم. [و هذا أو ان الشروع فى المقصود] «٨».

---

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الأكبر، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين. كان إماما فى العربية قديما، لقى الأعراب و أخذ عنهم، و أخذ عن أبى عمرو بن العلاء و طبقته، و أخذ عن سيبويه، و الكسائى، و يونس، و أبى عبيدة. و كان دينا ورعا ثقة. انظر مراتب النحويين (٢٣)، و طبقات النحويين (٤٠)، و نزهة الألباء (٢٨)، و إنباه الرواة (٢/ ١٥٧).

(٢) فى د: عيب لكثرته فى أشعار العرب.

(٣) فى د: و سمى.

(٤) فى ص: يوجه.

(٥) على بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد بن زيادة الله بن محمد ابن الأغلب السعدى بن إبراهيم بن

الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبد الله بن عباد ابن محارم بن سعد بن حزام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان السعدى المعروف بابن القطاع الصقلى.

قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر فى علم العربية، و فنون الأدب. صنف: الأفعال، أبنية الأسماء، حواشى الصحاح، تاريخ صقلية، الدرة الخطيرة فى شعراء الجزيرة، و غير ذلك.

ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث و ثلاثين و أربعمائة، و مات فى صفر سنة خمس عشرة- و قيل أربع عشرة- و خمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (۲/ ۱۵۳- ۱۵۴).

(۶) هو عثمان بن عمر أبى بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب- أبو عمرو، جمال الدين- كردى الأصل. ولد فى إسنا. و نشأ فى القاهرة. و درس بدمشق و تخرج به بعض المالكية. ثم رجع إلى مصر فاستوطنها. كان من كبار العلماء بالعربية، و فقيها من فقهاء المالكية، بارعا فى العلوم الأصولية، متقنا لمذهب مالك بن أنس. و كان ثقة حجة متواضعا عفيفا. من تصانيفه: «مختصر الفقه»، و «منتهى السول و الأمل فى علمى الأصول و الجدل» فى أصول الفقه، و «جامع الأمهات» فى فقه المالكية. ينظر: الديباج المذهب ص (۱۸۹)، و معجم المؤلفين (۶/ ۲۶۵).

(۷) زيادة من د.

(۸) زيادة من د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸۱

شرح القصيدة

اشارة

[قال الناظم- أثابه الله تعالى-] «۱»:

[المقدمة]

ص:

قال محمّد هو ابن الجزرى‌يا ذا الجلال ارحمه و استر و اغفر

ش: (قال): فعل ماض [واوى العين] «۲» ثلاثى، ناصب لمفعولين عند بنى سليم بعد استيفاء فاعله، و لواحد عند الجمهور، ثم إن كان مفردا [سواء كان معناه] «۳» مفردا أو مركبا؛ نحو: قال زيد كلمة و شعرا- نصب لفظه، و إن كان جملة نصب محله، و حكى لفظ الجملة بلا تغيير، و محكى القول هنا: (الحمد لله)، إلى آخر الكتاب، فجملة «۴» (يا ذا الجلال) معترضة لا محل لها من الإعراب، و ربما تحتمل «۵» الدخول فى الحكاية، و عليه أيضا فلا محل لها؛ لأن نسبتها إلى مفعول القول كنسبة الزاى من «زيد» إليه، لا يقال: إن كل جملة صدق عليها أنها محكية؛ لأنه يلزم منه تقدير القول، و تقدير [القول] «۶» (عاطف كلاهما) فى كل جملة، و عدم الحكم على شىء من جمل الكتاب كله بأنها فى محل رفع أو جر أو نصب بغير القول و الله تعالى أعلم.

و «محمد»: فاعله، و «هو ابن الجزرى» جملة معترضة لا محل لها «۷» من الإعراب، و [قال بعضهم] «۸» ربما يؤخذ من كلام ابن مالك فى باب الفصل من «التسهيل» جواز وقوع ضمير الفصل بين الموصوف و صفته، فعلى هذا يجوز إعراب «هو» ضمير فصل، و «ابن الجزرى» صفة «۹».

قلت: و لا وجود له فى كلامهم «۱۰»، [و الله أعلم] «۱۱».

و (ذا الجلال): منادى مضاف «١٢»، و (ارحمه) طلبيـة، و كـذا تاليتاها، و مفعول (استر) محذوف؛ لأنه منصوب، و كذا متعلق (اغفر) و هو (له)؛ لأنه ملحق بالفضلات.

فإن قلت: كان المناسب التعبير بالمستقبل فلم عدل عنه؟

قلت: يحتمل أنه أخر وضع هـذا البيت إلى أن فرغ من الكتاب، و حينئـذ فلا يرد السؤال، و يحتمل أنه قـدمه و المسـتقبل المحقق «١٣» الوقوع يعبر عنه بالماضى كقوله تعالى:

أَتى أَمْرُ اللَّهِ [النحل: ١]، فيكون الناظم نزّل هذا الكتاب منزلة المحقّق «١۴» الوقوع؛

---

(١) فى م: قال المصنف رحمه الله. و العبارة سقط فى ز.

(٢) سقط فى ز، ص، م.

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) فى م: و قوله.

(۵) فى د، م، ز: يحتمل.

(۶) زيادة من م.

(٧) فى م: إلخ.

(٨) زيادة من ص، د.

(٩) فى م، ز: صفته.

(١٠) فى د، ز، ص: كلامه.

(١١) زيادة من ص، د.

(١٢) فى ز: موصوف، و فى ص، د: منصوب.

(١٣) فى م: محقق.

(١۴) فى م: محقق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٨٢

لكونه قادرا بنفسه على فعله لاجتماع أسبابه و ارتفاع موانعه.

فإن قلت: هل يجاب بأنه عبر بالماضى عن المستقبل؟

قلت: فيه بعد، و الظاهر عدمه؛ لأنه مجاز.

فإن قلت: الجواب الثانى أيضا فيه مجاز.

قلت: هو أكثر و أشهر، بل صار حقيقة عرفية؛ فهو مقدم.

فإن قلت: الجزرى صفة جده لا أبيه.

قلت: الجد أيضا أب، كقوله «١» تعالى: وَ لا تَنْكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ ... الآية [النساء: ٢٢]، أو نسب نفسه له لشهرته به.

فإن قلت: ما الحكمة فى الإتيان بالشطر الثانى؟

قلت: الإشـارة إلى أن هـذا النظم الـذى هو من أعمـاله و إن كـان عملا صالحا، و كـذلك جميع الأعمال، [ليس] «٢» هو موجبا للفوز الأخروى، و أنه [غير] «٣» ناظر إليه و [لا] «۴» معتمد عليه، و أن الفوز إنما يحصل برحمة الله تعالى.

[و من رحمـة الله تعالى] «۵» أن ييسـر للعبـد فى الـدنيا أفعال الخير و لذلك خص الدعاء بالرحمة إشارة إلى قوله «۶» صلى اللّه عليه و

سلم: «لن يدخل أحد الجنّة بعمله» «۷» قالوا: و لا أنت يا رسول الله قال: «و لا أنا، إلّا أن يتغمّدنى الله برحمته».

و أكد طلب الرحمة ثانيا بقوله: (استر) و هو من ذكر الخاص بعد العام؛ لأنه إذا ستره غفر له ذلك الذنب الذى ستره منه، و الستر أيضا ضرب من الرحمة، ثم أكد طلب الرحمة ثالثا بطلب المغفرة التى هى أهم «۸» أنواع الرحمة فى حقه، و هو ترتيب حسن جدّا،

---

(۱) فى م، د: لقوله.

(۲) سقط فى ص.

(۳) سقط فى د.

(۴) سقط فى ز، ص، د.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى د، و فى م: و من رحمته.

(۶) فى م: لقوله.

(۷) فى م: الجنة أحد. و الحديث أخرجه البخارى (۱۱/ ۲۶۹) كتاب المرضى باب تمنى المريض الموت (۵۶۷۳) و مسلم (۴/ ۲۱۷۰) كتاب صفات المنافقين و أحكامهم باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (۷۵/ ۲۸۱۶) و أحمد (۲/ ۲۶۴) من طريق أبى عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم «لن يدخل أحدا منكم عمله الجنة قالوا و لا أنت يا رسول الله قال و لا أنا إلا أن يتغمدنى الله منه بفضل و رحمة».

و أخرجه البخارى (۱۳/ ۸۳) كتاب الرقاق باب القصد و المداومة على العمل (۶۴۶۳) و فى الأدب المفرد له (۴۶۱) و أحمد (۲/ ۵۱۴، ۵۳۷) عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ لن ينجى أحدا منكم عمله قالوا و لا أنت يا رسول الله قال: «و لا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمة سددوا و قاربوا و اغدوا و روحوا و شىء من الدّلجة و القصد القصد تبلغوا» و فى الباب عن جابر و عائشة.

(۸) فى د، ص، م: أعم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸۳

و الله أعلم.

ص:

الحمد للّه على ما يسّرهمن نشر منقول حروف العشرة

ش: (الحمد لله): اسمية «۱»، و فى خبرها الخلاف المشهور: هل الجار و المجرور أو متعلّقه و هو الأصح؟ و هل المتعلّق اسم، و هو الأصح، أو فعل؟ و هل ضمير المتعلّق انتقل إلى المتعلّق و هو الأصح أو على حاله؟

و إنما عدل إلى الرفع فى (الحمد [لله)] «۲» ليدل على عمومه و ثبوته له دون تجدده و حدوثه، و هو من المصادر التى تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها، و التعريف فيه للجنس، و معناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد، أو للاستغراق «۳»؛ إذ الحمد فى الحقيقة كله لله، إذ ما من خير إلا و هو موليه بواسطة أو بغير واسطة، [كما] «۴» قال تعالى: وَ ما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ [النحل: ۵۳] و منه إشعار بأن الله تعالى حى قادر مريد عالم، إذ الحمد لا يستحقه إلا من هذا شأنه.

و الحمد: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل.

و الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما، سواء كان قولا باللسان أو عملا بالأركان أو اعتقادا أو محبة بالجنان «۵»؛ فعلى هذا لا يكون مورد الحمد إلا اللسان، و متعلقه تارة يكون نعمة و تارة غيرها «۶»، و متعلق الشكر لا يكون إلا النعمة، و مورده يكون اللسان و غيره «۷».

فالحمد على هذا [يكون] «۸» أعمّ من الشكر باعتبار المتعلّق و أخصّ باعتبار المورد، و الشكر أعم باعتبار المورد و أخص باعتبار المتعلق: فبينهما عموم و خصوص من وجه، فالثناء باللسان فى مقابلة الفواضل يصدقان عليه، و فى مقابلة الفضائل حمد، و الثناء بالجنان أو الأركان شكر «۹».

---

(۱) فى م: جملة ابتدائية.

(۲) زيادة من ص.

(۳) فى م: و الاستغراق. و كون الألف و اللام فى الحمد لتعريف الجنس هو اختيار الزمخشرى. و منع الزمخشرى كونها للاستغراق، و لم يبين وجهة ذلك قال ابن عادل الحنبلى: و يشبه أن يقال: إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد، لا الإخبار به، و حينئذ يستحيل كونها للاستغراق؛ إذ لا يمكن العبد أن ينشئ جميع المحامد منه و من غيره، بخلاف كونها للجنس.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص، د: و محبة، و م: و اعتقادا بالجنان.

(۶) فى ص: يكون غيرهما.

(۷) فى م: أو غيره.

(۸) سقط فى ص.

(۹) و توضيح ذلك: أن الحمد هو الثناء على الجميل سواء كانت نعمة مبتدأة إلى أحد أم لا. يقال:

حمدت الرجل على ما أنعم به، و حمدته على شجاعته، و يكون باللسان وحده، دون عمل الجوارح، إذ لا يقال: حمدت زيدا أى: عملت له بيدى عملا حسنا، بخلاف الشكر؛ فإنه لا يكون إلا على نعمة مبتدأة إلى الغير.

يقال: شكرته على ما أعطانى، و لا يقال: شكرته على شجاعته، و يكون بالقلب، و اللسان، و الجوارح؛ قال الله تعالى: اعْمَلُوا آلَ داوُدَ شُكْراً [سبأ: ۱۳] و قال الشاعر:

أفادتكم النعماء منى ثلاثة يدى و لسانى و الضمير المحجبا فيكون بين الحمد و الشكر عموم و خصوص من وجه ذكره ابن عادل الحنبلى، ثم قال: و قيل:

الحمد هو الشكر؛ بدليل قولهم: «الحمد لله شكرا».

و قيل: بينهما عموم و خصوص مطلق، و الحمد أعم من الشكر.

و قيل: الحمد: الثناء عليه تعالى بأوصافه، و الشكر: الثناء عليه بأفعاله، فالحامد قسمان: شاكر و مثن بالصفات الجميلة.

و قيل: الحمد مقلوب من المدح، و ليس بسديد- و إن كان منقولا عن ثعلب؛ لأن المقلوب أقل استعمالا من المقلوب منه، و هذان مستويان فى الاستعمال، فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين. و أيضا فإنه يمتنع إطلاق المدح حيث يجوز إطلاق الحمد، فإنه يقال: حمدت الله- تعالى- و لا يقال: مدحته، و لو كان مقلوبا لما امتنع ذلك.

و لقائل أن يقول: منع من ذلك مانع، و هو عدم الإذن فى ذلك.

و قال الراغب: «الحمد لله»: الثناء بالفضيلة، و هو أخص من المدح، و أعم من الشكر، فإن المدح يقال فيما يكون من الإنسان باختياره، و ما يكون منه بغير اختيار، فقد يمدح الإنسان بطول قامته، و صباحة وجهه، كما يمدح ببذل ماله و شجاعته و علمه، و الحمد يكون فى الثانى دون الأول.

قال ابن الخطيب- رحمه الله تعالى-: الفرق بين الحمد و المدح من وجوه:

أحدها: أن المدح قد يحصل للحى، و لغير الحى، أ لا ترى أن من رأى لؤلؤة فى غاية الحسن، فإنه يمدحها؟ فثبت أن المدح أعم من الحمد.

الثانى: أن المدح قد يكون قبل الإحسان، و قد يكون بعده، أما الحمد فإنه لا يكون إلا بعد الإحسان.

الثالث: أن المدح قد يكون منهيّا عنه؛ قال عليه الصلاة و السلام: «احثوا التراب فى وجوه المداحين». أما الحمد فإنه مأمور به مطلقا؛ قال- عليه الصلاة و السلام-: «من لم يحمد الناس لم يحمد الله».

الرابع: أن المدح عبارة عن القول الدال على كونه مختصّا بنوع من أنواع الفضائل.

و أما الحمد فهو القول الدال على كونه مختصّا بفضيلة معينة، و هى فضيلة الإنعام و الإحسان، فثبت أن المدح أعم من الحمد.

و أما الفرق بين الحمد و الشكر، فهو أن الحمد يعم إذا وصل ذلك الإنعام إليك أو إلى غيرك، و أما الشكر، فهو مختص بالإنعام الواصل إليك.

و قال الراغب- رحمه الله-: و الشكر لا يقال إلا فى مقابلة نعمة، فكل شكر حمد، و ليس كل حمد شكرا، و كل حمد مدح، و ليس كل مدح حمدا.

و يقال: فلان محمود إذا حمد، و محمد وجد محمودا، و محمد كثرت خصاله المحمودة.

و أحمد أى: أنه يفوق غيره فى الحمد ينظر اللباب (۱/ ۱۶۸- ۱۷۰).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸۵

و الله: اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد «۱».

---

(۱) قال ابن الخطيب- رحمة الله تعالى عليه و قد أطبق جميع الخلق على أن قولنا: «الله» مخصوص بالله تبارك و تعالى، و كذلك قولنا: «الإله» مخصوص به سبحانه و تعالى.

و أما الذين كانوا يطلقون اسم الإله على غير الله- تعالى- فإنما كانوا يذكرونه بالإضافة كما يقال: «إله كذا»، أو ينكرونه كما قال- تبارك و تعالى- عن قوم موسى- عليه السلام-: اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ [الأعراف: ۱۳۸].

قال ابن الخطيب- رحمه الله تعالى-: «اعلم أن هذا الاسم مخصوص بخواص لا توجد فى سائر أسماء الله تعالى.

فالأولى: أنك إذا حذفت الألف من قولك: «الله» بقى الباقى على صورة «لله»، و هو مختص به سبحانه و تعالى، كما فى قوله تعالى: وَ لِلَّهِ مُلْكُ السَّماواتِ وَ الْأَرْضِ [آل عمران: ۱۸۹]، و إن حذفت من هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة «له»؛ كما فى قوله تبارك و تعالى:

لَهُ مَقالِيدُ السَّماواتِ وَ الْأَرْضِ [الشورى: ۱۲]، و قوله تعالى: لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ [التغابن:

۱]، و إن حذفت اللام الباقية كانت البقية «هو» و هو- أيضا- يدل عليه سبحانه و تعالى؛ كما فى قوله تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [الإخلاص: ۱]، و قوله: لا إِلهَ إِلَّا هُوَ [البقرة:

۲۵۵] و الواو زائدة؛ بدليل سقوطها فى التثنية و الجمع فإنك تقول: هما، و هم، و لا تبقى الواو فيهما، فهذه الخاصية موجودة فى لفظ «الله»- تعالى- غير موجودة فى سائر الأسماء، و كما حصلت هذه الخاصية بحسب اللفظ فقد حصلت- أيضا- بحسب المعنى، فإنك إذا دعوت الله- تبارك و تعالى- بالرحيم فقد وصفته بالرحمة، و ما وصفته بالقهر، و إذا دعوته بالعليم، فقد وصفته بالعلم، و ما وصفته بالقدرة.

و أما إذا قلت: «يا الله»، فقد وصفته بجميع الصفات؛ لأن الإله لا يكون إلها إلا إذا كان موصوفا بجميع هذه الصفات، فثبت أن قولنا:

«الله» قد حصلت له هذه الخاصية التى لم تحصل لسائر الأسماء.

الخاصية الثانية: أن كلمة الشهادة، هى الكلمة التى بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإيمان، و لو لم يكن فيها هذا الاسم، لم يحصل الإيمان، فلو قال الكافر: أشهد أن لا إله إلا الرحيم، أو إلا الملك، أو إلا القدوس، لم يخرج من الكفر، و لم يدخل فى الإسلام.

أما إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فإنه يخرج من الكفر، و يدخل فى الإسلام، و ذلك يدل على اختصاص هذا الاسم بهذه الخاصية الشريفة. قال ابن عادل الحنبلى: و فى هذا نظر؛ لأنا لا نسلم هذا فى الأسماء المختصة بالله- سبحانه و تعالى- مثل: القدوس و الرحمن.

و قد كتبوا لفظة «الله» بلامين، و كتبوا لفظة «الذى» بلام واحدة، مع استوائهما فى اللفظ، و فى أكثر الدوران على الألسنة، و فى لزوم التعريف، و الفرق من وجوه:

الأول: أن قولنا: «الله» اسم معرب متصرف تصرف الأسماء، فأبقوا كتابته على الأصل.

أما قولنا «الذى» فهو مبنى من أجل أنه ناقص، مع أنه لا يفيد إلا مع صلته، فهو كبعض الكلمة، و معلوم أن بعض الكلمة يكون مبنيا، فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، أ لا ترى أنهم كتبوا قوله- تعالى- «اللذان» بلامين؛ لأن التثنية أخرجته عن مشابهة الحروف؛ لأن الحرف لا يثنى.

الثانى: أن قولنا: «الله» لو كتب بلام واحدة لالتبس بقوله: «إله»، و هذا الالتباس غير حاصل فى قولنا: «الذى».

الثالث: أن تفخيم ذكر الله- تعالى- فى اللفظ واجب، هكذا فى الخط، و الحذف ينافى التفخيم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸۶

فإن قلت: ما الحكمة فى تقديم الحمد؟ قلت: الاهتمام به لكون المقام مقام الحمد، و كذا قال فى الكشاف فى قوله تعالى: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ [العلق: ۱] و إن كان ذكر الله تعالى أهم باعتبار ذاته، لكن اعتبار المقام مقدم.

و الصحيح أن الاسم الكريم عربى.

و قال البلخى: سريانى معرب.

و اختلف فى اشتقاقه:

فقال سيبويه «۱» و الإمام الشافعى: هو جامد، و هو أحد قولى الخليل.

و قال غيرهم: مشتق من «أله الرجل»: فزع [إليه] «۲»، إلها «۳»: فعالا، بمعنى:

مفعول، أو من «ولهه»: أحبه، فأبدلت الواو همزة، أو من «لاه»: احتجب، ثم زيدت «أل» عهدية أو جنسية، [و حذفت الهمزة على الأولين] «۴» و نقلت «۵»، و فخم «۶» للمعبود الحق «۷»، و لزمت اللام للعلمية.

و (على ما يسره): متعلّق «۸» بمتعلق الخبر، و «ما»: موصول اسمى أو حرفى، و (يسره): صلته، و (من نشر ...) [إلخ] «۹» جار و مجرور و مضافات «۱۰»، و (من): بيان ل (ما) و أراد ب (نشر) منقول كتابه المسمى ب «النشر».

حمد الله تعالى أولا لا لأجل شىء بل لكونه مستحقّا للحمد بذاته و هو أبلغ. و ثانيا:

لكونه منعما و متفضلا.

و أما قولنا: «الذى» فلا تفخيم له فى المعنى، فتركوا- أيضا- تفخيمه فى الخط.

قال ابن الخطيب- رحمة الله تعالى عليه-: «إنما حذفوا الألف قبل الهاء من قولنا: «الله» فى الخط؛ لكراهة اجتماع الحروف المتشابهة فى الصورة، و هو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المقابلة فى اللفظ عند القراءة ينظر اللباب (۱/ ۱۴۳- ۱۴۵).

(۱) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد فى البيضاء قرب شيراز، و قدم إلى البصرة و هو غلام، و نشأ بها، و أخذ عن الخليل و يونس و أبى الخطاب الأخفش و عيسى بن عمر. و مات بالأهواز عن نيف و أربعين سنة، و قيل عن ثلاث و ثلاثين سنة، و ذلك سنة

١٨٠ ه. ينظر: مراتب النحويين، (٦٥)، و أخبار النحويين البصريين (٦٣) و طبقات النحويين و اللغويين (٦٦)، و نزهة الألباء (٣٨)، و أنباه الرواة (٢/ ٣٤٦)،.

(٢) سقط فى د.

(٣) فى ص: بياض.

(٤) زيادة من ز.

(٥) فى ص، د: ثم نقلت.

(٦) فى م: و فخمت، و فى ص، د: ثم نقلت حركة الهمزة على الأولين فحذفت الهمزة ثم سكنت اللام الأولى للإدغام، ثم أدغمت و فخم للمعبود.

(٧) فى م: بحق، و فى ع: بالحق.

(٨) فى م، د: يتعلق.

(٩) سقط فى م.

(١٠) فى م: و مضافان.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٨٧

و افتتح كتابه بالحمد تأسيا بما هو متعلق به و هو القرآن، و لما أخرجه «١» أبو داود من حديث أبى هريرة «٢»- رضى الله عنه- أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم قال: «كلّ أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم» «٣» و يروى: [«كلّ كلام»] «٤»، و يروى: «بذكر الله» و يروى: «فهو أقطع» و هى مفسرة «٥» ل «أجذم» «٦»، أى: مقطوع عن الخير و البركة.

و فى هذا البيت من أنواع البديع: براعة الاستهلال.

و لما افتتح بالحمد ثنّى بالصلاة على النبى «٧» صلى اللّه عليه و سلم فقال:

ص:

ثمّ الصّلاة و السّلام السّرمدىعلى النّبىّ المصطفى محمّد

ش: (ثم): حرف عطف يقتضى التشريك و الترتيب و المهلة على الأصح فى [الثلاثة] «٨»، و (الصلاة) مبتدأ، و (السلام): معطوف،

---

(١) فى ز: خرجه.

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر. من قبيلة دوس و قيل فى اسمه غير ذلك. صحابى. رواية الإسلام. أكثر الصحابة رواية. أسلم ٧ ه و هاجر إلى المدينة. و لزم صحبة النبى صلى اللّه عليه و سلم. فروى عنه أكثر من خمسة آلاف حديث. ولاه أمير المؤمنين عمر البحرين، ثم عزله للين عريكته. و ولى المدينة سنوات فى خلافة بنى أمية.

ينظر: الأعلام للزركلى (٤/ ٨٠)، و «أبو هريرة» لعبد المنعم صالح العلى.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٩) و أبو داود (٢/ ٦٧٧) كتاب الأدب باب الهدى فى الكلام (٤٨٤٠) و ابن ماجة (٣/ ٣٣٧) كتاب النكاح باب خطبة النكاح (١٨٩٤) و اختلف فى وصله و إرساله فرجح النسائى و الدار قطنى الإرسال قاله الحافظ فى التلخيص (٣/ ٣١٥).

(٤) سقط فى ص.

(٥) فى د: و هو مفسر.

(٦) فى ص: الأجذم.

(۷) فى ص: رسول الله.

(۸) سقط فى م. و ذكر اللغويون ل «ثم» خمسة معان:

أحدها: التشريك فى الحكم مع الترتيب و المهلة نحو: جاء زيد ثم عمرو. و هى موضوعة لهذه الثلاثة المعانى و فى كل منها خلاف.

الثانى: التشريك و الترتيب مع تخلف المهلة فتكون كالفاء الناسقة، ذكره الفراء، قال الشاعر:

كهزّ الردينى تحت العجاججرى فى الأنابيب ثم اضطرب لأن الهز متى جرى فى الأنابيب يعقبه الاضطراب و لم يتراخ عنه.

الثالث: التشريك مع تخلف الترتيب الذى هو أصل وضعها فيكون معناها كمعنى الواو، زعمه قوم كالفراء و الأخفش، و احتجوا بقول الله سبحانه: خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها [الزمر: ۶]، و قوله تعالى: وَ بَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ ماءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَ نَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ [السجدة: ۷- ۹]، و قوله تعالى: ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ [الأنعام: ۱۵۳- ۱۵۴]، و قوله تعالى: فَإِلَيْنا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ [يونس: ۴۶] و قوله تعالى: ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا بَيانَهُ [القيامة: ۱۹] و قوله تعالى: خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضى أَجَلًا [الأنعام: ۲] و قال الشاعر:

سألت ربيعة: من خيرهاأبا ثم أمّا؟ فقالت: لمه

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸۸

و (السرمدى) [الدائم] «۱»: صفته «۲»، و (على النبى): خبر، و فيه ما فى (الحمد [لله]) «۳»، و (المصطفى): صفته، و (محمد): بدل أو بيان، و فيه عطف «۴» جملة [على] «۵» أخرى و لا محل لها، كالمعطوف عليها.

و الصلاة لغة: الدعاء [بخير] «۶»، و منه قوله تعالى: وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ [التوبة: ۱۰۳]، و قوله صلى اللّه عليه و سلم: «اللّهمّ صلّ على فلان» «۷» و هى من الله الرحمة، و من الملائكة الاستغفار، و من الناس الدعاء.

و عرفها بلام الجنس أو الاستغراق؛ لتفيد الشمول، و جعل الجملة اسمية؛ لتفيد «۸» الثبوت و الدوام.

و لا حجة لهم فى ذلك فعنه جوابات لأهل العلم يطول ذكرها و لنذكر منها جوابا واحدا يعم الآيات و الأبيات و ذلك: «أن ثم هنا لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم» و المعنى: «أخبركم أنى خلقتكم من نفس واحدة، ثم أخبركم أنى جعلت منها زوجها، و أخبركم أنى خلقت الإنسان من طين ثم أخبركم أنى جعلت نسله من سلالة من ماء مهين، و أخبركم أنى خلقته من طين ثم أخبركم أنى قضيت الأجل، كما تقول: كلمتك اليوم ثم كلمتك أمس فى هذا الأمر، و وافقوا على القول باقتضائها الترتيب فى الأسماء المفردة و فى الأفعال و فى ذلك دليل على وضعيتها للترتيب كما قاله الجمهور.

الرابع: تكون زائدة فيتخلف التشريك قاله الأخفش و الكوفيون و حملوا عليه قوله تعالى: حَتَّى إِذا ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ وَ ضاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَ ظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا [التوبة: ۱۱۸].

و قول زهير:

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوىفثم إذا أمسيت أمسيت عاديا و خالفهم الباقون و أجابوا عن الآية بأن ذلك «على تقدير الجواب، و عن البيت بزيادة الفاء».

الخامس: تكون بمعنى التعجب فتتخلف عن التشريك أيضا. ذكره بعضهم كقوله تعالى: ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ [الأنعام: ۱]، و بقوله تعالى: ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا [المدثر: ۱۵- ۱۶].

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) فى م: صفة.

(۳) سقط فى ص.

(۴) فى ص: ما فى عطف.

(۵) سقط فى ص.

(۶) سقط فى ز، م.

(۷) أخرجه البخارى (۱۲/ ۴۲۱) كتاب الدعوات باب قول الله تعالى «و صلّ عليهم» (۶۳۳۲) و مسلم (۲/ ۷۵۶- ۷۵۷) كتاب الزكاة باب الدعاء لمن أتى بصدقته (۱۷۶/ ۱۰۷۸) و أحمد (۴/ ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۸۱، ۳۸۳) و النسائى (۵/ ۳۱) كتاب الزكاة باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة و ابن ماجة (۳/ ۲۶۱) كتاب الزكاة باب ما يقال عند إخراج الزكاة (۱۷۹۶) و أبو داود (۱/ ۴۹۹) كتاب الزكاة باب دعاء المصدق لأهل الصدقة (۱۵۹۰) من طريق عمرو بن مرة عن عبد الله ابن أبى أوفى قال: كان النبى صلى اللّه عليه و سلم إذا أتاه رجل بصدقة قال: «اللهم صل على آل فلان» فأتاه أبى فقال: «اللهم صل على آل أبى أوفى».

(۸) فى د، ص: ليفيد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۸۹

و أصل الدعاء: أن يكون بصيغة الأمر؛ كقوله تعالى: وَ اعْفُ عَنَّا وَ اغْفِرْ لَنا وَ ارْحَمْنا [البقرة: ۲۸۶] و أتى به الناظم بلفظ الخبر تفاؤلا بالإجابة، و عطف (السلام) عليها؛ لما سيأتى.

و السرمدى: [الدائم] «۱»، و النبى: بشر نزل عليه الملك بوحى من عند الله، و هل هو مرادف للرسول [قال التفتازانى] «۲»: و هو الأصح، أو الرسول أخص؟ فيقال: الرسول:

من أرسل إلى غيره، و النبى: من أوحى إليه، و هو رأى جماعة.

و المصطفى: المختار، مأخوذ من الصفوة: و هو «۳» الخالص «۴» من الكدر.

و أصله «مصتفى» قلبت التاء طاء؛ لمجاورتها حرف الإطباق.

و «محمد» علم منقول «۵» من الوصف.

أردف الحمد بالصلاة على النبى صلى اللّه عليه و سلم؛ لأن الله تعالى قرن اسمه باسمه نحو [قوله تعالى] «۶» وَ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ [النساء: ۱۳] و لقوله تعالى: صَلُّوا عَلَيْهِ [الأحزاب: ۵۶]، و قال بعضهم فى قوله تعالى: وَ رَفَعْنا لَكَ ذِكْرَكَ [الانشراح: ۴]: لا أذكر «۷» إلا ذكرت معى، قاله القاضى عياض «۸» فى «الشفاء»، و [فى] «۹» الحديث:

«أما يرضيك يا محمّد ألّا يصلّى عليك أحد من أمّتك إلّا صلّيت عليه عشرا، و لا يسلّم عليك

---

(۱) سقط فى ص.

(۲) زيادة من ص، د. و هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين. نسبته إلى «تفتازان» من بلاد خراسان. فقيه و أصولى. قيل هو حنفى و قيل شافعى. كان أيضا مفسرا و متكلما و محدثا و أديبا.

من تصانيفه: «التلويح فى كشف حقائق التنقيح» و حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب و كلاهما فى الأصول. ينظر: الدرر الكامنة (۴/ ۳۵۰)، و الفتح المبين فى طبقات الأصوليين (۲/ ۲۰۶)، و معجم المؤلفين (۱۲/ ۲۲۸)، و الأعلام للزركلى (۸/ ۱۱۳).

(۳) فى ص، م، ز: و هى.

(۴) فى ص: الخلاص.

(۵) فى م، ز: نقل.

(۶) زيادة من م، ز.

(۷) فى ص: أى: لا أذكر.

(۸) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبى السبتى، أبو الفضل. أصله من الأندلس ثم انتقل آخر أجداده إلى مدينة فاس، ثم من فاس إلى سبتة. أحد عظماء المالكية. كان إماما حافظا محدثا فقيها متبحرا.

من تصانيفه: «التنبيهات المستنبطة فى شرح مشكلات المدونة» فى فروع الفقه المالكى، و «الشفا فى حقوق المصطفى»، و «إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم»، و «كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام».

و هو غير القاضى عياض بن محمد بن أبى الفضل، أبى الفضل (المتوفى ۶۳۰ ه) من الفقهاء الفضلاء الأعلام كما فى شجرة النور ص (۱۷۹). ينظر: شجرة النور الزكية ص (۱۴۰)، و النجوم الزاهرة (۵/ ۲۸۵)، و معجم المؤلفين (۸/ ۱۶).

(۹) زيادة من ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۰

إلّا سلّمت عشرا؟» «۱» و لهذا الحديث عطف (السلام) على (الصلاة)، و لاقترانه به فى الأمر بقوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيماً [الأحزاب: ۵۶].

و عن أبى سعيد: «ما من قوم يقعدون ثمّ يقومون و لا يصلّون على النّبىّ صلى اللّه عليه و سلم، إلّا كان عليهم حسرة يوم القيامة» «۲».

ثم عطف فقال:

ص:

و آله و صحبه و من تلاكتاب ربّنا على ما أنزلا

ش: (و آله) عطف على النبى صلى اللّه عليه و سلم، و أصله: أهل، أو: أول «۳» و سيأتى تصريفه،

---

(۱) أخرجه أحمد (۴/ ۳۰) و النسائى (۳/ ۴۴) كتاب السهو باب فضل التسليم على النبى صلى اللّه عليه و سلم عن عبد الله ابن أبى طلحة عن أبيه أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم جاء ذات يوم و البشر فى وجهه فقلنا إنا لنرى البشر فى وجهك فقال: إنه أتانى الملك فقال: يا محمد إن ربك يقول ...» فذكره.

(۲) أخرجه أحمد (۲/ ۴۴۶، ۴۵۳، ۴۸۱، ۴۸۴، ۴۹۵) و الترمذى (۵/ ۳۹۱) كتاب الدعوات باب فى القوم يجلسون و لا يذكرون الله (۳۳۸۰) و ابن حبان (۸۵۳) و الطبرانى فى الدعاء (۱۹۲۳، ۱۹۲۴، ۱۹۲۵) و أبو نعيم فى الحلية (۸/ ۱۳۰) و ابن السنى فى عمل اليوم و الليلة (۴۵۱) و الحاكم (۱/ ۴۹۶) و البيهقى (۳/ ۲۱۰) و فى الشعب (۱۵۶۹) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله فيه و لم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم ترة فإن شاء عذبهم و إن شاء غفر لهم».

و فى الباب عن أبى أمامة و عبد الله بن عمرو و عبد الله بن مغفل و غيرهم.

(۳) فى ص: و أصل أهل: أول. قلت: قال ابن منظور فى اللسان: و آل الله و آل رسوله أوليأؤه أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزة فصارت فى التقدير أأل فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا كما قالوا آدم و آخر و فى الفعل آمن و آزر فإن قيل و لم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد و ما أنكرت من أن يكون قلبوا الهاء ألفا فى أول الحال فالجواب أن الهاء لم تقلب ألفا فى غير هذا الموضع فيقاس هذا عليه فعلى هذا أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت الهمزة ألفا و أيضا فإن الألف لو كانت منقلبة عن غير الهمزة المنقلبة عن الهاء كما قدمناه لجاز أن يستعمل آل فى كل موضع يستعمل فيه أهل و لو كانت ألف آل بدلا من أهل لقيل انصرف إلى آلك كما يقال انصرف إلى أهلك و آلك و الليل كما يقال أهلك و الليل فلما كانوا يخصون بالآل الأشرف الأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا فى نحو قولهم القراء آل الله و قولهم اللهم صل على محمد و على آل محمد و وَ قالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ [غافر: ۲۸] و كذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق:

نجوت و لم يمنن عليك طلاقةسوى ربة التقريب من آل أعوجا لأن أعوج فيهم فرس مشهور عند العرب فلذلك قال آل أعوجا كما يقال أهل الإسكاف دل على أن الألف ليست فيه بدلا من الأصل و إنما هى بدل من الأصل فجرت فى ذلك مجرى التاء فى القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه و الواو فيه بدل من الباء فلما كانت التاء فيه بدلا من بدل و كانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء و أشهرها و هو اسم الله فلذلك لم يقل تزيد و لا تلبيت كما لم يقل آل الإسكاف و لا آل الخياط فإن قلت فقد قال بشر:

لعمرك ما يطلبن من آل نعمةو لكنما يطلبن قيسا و يشكرا فقد أضافه إلى نعمة و هى نكرة غير مخصوصة و لا مشرفة فإن هذا بيت شاذ قال ابن سيده هذا كله قول ابن جنى قال و الذى العمل عليه ما قدمناه و هو رأى الأخفش قال فإن قال أ لست تزعم أن الواو فى وا بدل من الباء فى با و أنت لو أضمرت لم تقل و ه كما تقول به لأفعلن فقد تجد أيضا بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه فى كل موضع فما ننكر أيضا أن تكون الألف فى آل بدلا من الهاء و إن كان لا

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۱

خصّ «۱» استعماله فى الأشراف و أولى الحظوة «۲».

و آل النبى صلى اللّه عليه و سلم: قيل: أتباعه.

و قيل: أمته، و اختاره الأزهرى «۳» و غيره من المحققين.

و قيل: أهل بيته «۴» و ذريته.

و قيل: أتباعه من رهطه و عشيرته.

يقع جميع مواقع أهل- فالجواب أن الفرق بينهما أن الواو لم يمتنع من وقوعها فى جميع مواقع الباء من حيث امتنع من وقوع آل فى جميع مواقع أهل و ذلك أن الإضمار يرد الأسماء إلى أصولها فى كثير من المواضع أ لا ترى أن من قال أعطيتكم درهما قد حذف الواو التى كانت بعد الميم و أسكن الميم فإنه إذا أضمر للدرهم قال أعطيتكموه فرد الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمر فأما ما حكاه يونس من قول بعضهم أعطيتكمه فشاذ لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا فلذلك جاز أن تقول بهم لأقعدن و بك لأنطلقن و لم يجز أن تقول وك و لا وه بل كان هذا فى الواو أحرى لأنها حرف منفرد فضعفت عن القوة و عن تصرف الباء التى هى أصل أنشدنا أبو على قال أنشدنا أبو زيد:

رأى برقا فأوضع فوق بكرفلا بك ما أسال و لا أغاما قال و أنشدنا أيضا عنه:

ألا نادت أمامة باحتمال.ليحزننى فلا بك ما أبالى قال و أنت ممتنع من استعمال الآل فى غير الأشهر الأخص و سواء فى ذلك أضفته إلى مظهر أو أضفته إلى مضمر قال ابن سيده فإن قيل أ لست تزعم أن التاء فى تولج بدل من واو و أن أصله و ولج لأنه فوعل من الولوج ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا دولج و أنت مع ذلك قد تقول دولج فى جميع هذه المواضع التى تقول فيها تولج و إن كانت الدال مع ذلك بدلا من التاء التى هى بدل من الواو- فالجواب عن ذلك أن هذه مغالطة من السائل و ذلك أنه إنما كان يطرد هذا له لو كانوا يقولون و ولج و دولج و يستعملون دولجا فى جميع أماكن و ولج فهذا لو كان كذا لكان له به تعلق و كانت تحتسب زيادة فأما و هم لا يقولون و ولج البتة كراهية اجتماع الواوين فى أول الكلمة و إنما قالوا تولج ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا دولج فإنما استعملوا الدال مكان التاء التى هى فى المرتبة قبلها تليها و لم يستعملوا الدال موضع الواو التى هى الأصل فصار إبدال الدال من التاء فى هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو فى نحو أقتت و أجوه لقربها منها و لأنه لا منزلة بينهما واسطة و كذلك لو عارض معارض بهنيهة تصغير هنة فقال أ لست تزعم أن أصلها هنيوة ثم صارت هنية ثم صارت هنيهة و أنت قد تقول هنيهة فى كل موضع قد تقول فيه هنية- كان الجواب واحدا كالذى قبله أ لا ترى أن هنيوة الذى هو أصل لا ينطق به و لا يستعمل البتة فجرى ذلك مجرى و ولج فى رفضه و ترك استعماله فهذا كله يؤكد عندك أن امتناعه من استعمال آل فى جميع

مواقع أهل إنما هو لأن فيه بدلا من بدل كما كانت التاء فى القسم بدلا من بدل. ينظر: لسان العرب (١/ ١٦٤- ١٦٥).

(١) فى د: رخص.

(٢) فى ص، د: و أولى الخطر.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى أبو منصور أحد الأئمة فى اللغة و الأدب، مولده و وفاته بهراة. نسبته إلى جده الأزهر. عنى بالفقه فاشتهر به أولا. ثم غلب عليه التبحر فى العربية فرحل فى طلبها و قصد القبائل و توسع فى أخبارها وقع فى إسار القرامطة. من مصنفاته: تهذيب اللغة و الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى التى أودعها المزنى فى مختصره توفى سنة ٣٧٠ ه. ينظر طبقات السبكى (٢/ ١٠٦) و الوفيات (١/ ٥٠١).

(٤) فى د: ابنته، و فى ص: أمته.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٩٢

و قيل: آل الرجل: نفسه؛ و لهذا كان الحسن يقول: اللهم صل على آل محمد. و فى الحديث: «اللّهم صلّ على آل إبراهيم» «١».

و (صحبه): معطوف أيضا، و هو اسم جمع ل «صاحب»، ك «ركب و راكب».

و قال الجوهرى «٢»: هما جمعان.

و الصحابى: من لقى النبى صلى اللّه عليه و سلم مؤمنا به و مات على الإسلام و لو تخللت ردة، على «٣» الأصح.

و المراد باللقاء- ما هو أعم من المجالسة و المماشاة و وصول أحدهما إلى الآخر و إن لم يكلمه.

و (من): موضوعة للعقلاء، و هى هنا «٤» موصولة وصلتها (تلا)، و وحّد مرفوع (تلا) «٥» باعتبار لفظ (من).

و (كتاب): مفعول (تلا) و هو: الكلام المنزل للإعجاز.

و (ربنا): مضاف إليه و مضاف باعتبارين.

و الرب: المالك، و هو فى الأصل بمعنى التربية، و هى «٦»: تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا، ثم وصف به للمبالغة، كالصوم و العدل، و قيل: هو نعت من: ربّه يربّه فهو ربّ، سمى به المالك؛ لأنه يحفظ ما يملكه و يربيه، و لا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدا؛ كقوله تعالى: ارْجِعِي إِلى رَبِّكِ [الفجر: ٢٨].

و (على): متعلق «٧» ب (تلا)، و (ما): موضوعة لما لا يعقل، و هى هنا موصولة، أى:

---

(١) هو طرف من حديث كعب بن عجزة أخرجه البخارى (٨/ ٣٩٢) كتاب التفسير باب «إن الله و ملائكته يصلون ...» (٤٧٩٧) و مسلم (١/ ٣٠٥) كتاب الصلاة باب الصلاة على النبى صلى اللّه عليه و سلم (٦٦/ ٤٠٦) و الترمذى (٢/ ٣٥٢) أبواب الصلاة باب ما جاء فى صفة الصلاة على النبى صلى اللّه عليه و سلم (٤٨٣) و النسائى (٣/ ٤٧- ٤٨) كتاب السهو باب نوع آخر و ابن ماجة (١/ ٢٩٢- ٢٩٣) كتاب إقامة الصلاة باب الصلاة على النبى صلى اللّه عليه و سلم (٩٠٤) و لفظه: خرج علينا رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلى عليك قال: «قولوا اللهم صلّ على محمد و على آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ...» الحديث.

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهرى، أبو نصر: أول من حاول «الطيران» و مات فى سبيله، لغوى من الأئمة. و خطه يذكر مع خط ابن مقلة. أصله من فاراب، و دخل العراق صغيرا، و سافر إلى الحجاز فطاف بالبادية، و عاد إلى خراسان، ثم أقام فى نيسابور، و صنع جناحين من خشب، و صعد داره، فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلا. من أشهر كتبه: «الصحاح». انظر معجم الأدباء (٢/ ٣٦٩)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧)، نزهة الألباء (٤١٨)، الأعلام (١/ ٣١٣).

(٣) فى د، م، ز: فى.

(۴) فى د: هاهنا.

(۵) فى ص: تلاه.

(۶) فى ص: و هو.

(۷) فى د: يتعلق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۳

على الوجه الذى أنزل [الكتاب] «۱» عليه، و العائد المجرور ب «على» حذف لكون الموصول جرّ بمثله.

و أتبع «۲» الآل بالأصحاب «۳»؛ لقوله «۴» صلى اللّه عليه و سلم: «قولوا: اللّهم صلّ على محمّد و على آل محمد»، و يصدق «۵» «الآل» على «الصحب» فى قول «۶»، و أتبع التالين؛ لقوله تعالى:

وَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسانٍ [التوبة: ۱۰۰]، و لقوله تعالى: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا وَ لِإِخْوانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونا بِالْإِيمانِ [الحشر: ۱۰].

ثم استأنف فقال:

ص:

و بعد فالإنسان ليس يشرف إلّا بما يحفظه و يعرف

ش: (بعد): ظرف مكان مبهم، و تعيّنه الإضافة، فإذا حذف مضافه منويّا «۷» بنى و ضمّ توفية للمقتضى «۸»، و العامل فيه «أمّا» مقدرة «۹»؛ لنيابتها عن الفعل، و الأصل: مهما يكن من شىء [ف] بعد الحمد و الثناء، و «مهما» هنا مبتدأ، و الاسمية لازمة للمبتدإ، و «يكن»: شرط، و الفاء لازمة «۱۰» له غالبا، فحين تضمنت «أما» معنى الابتداء و الشرط لزمتها، و لصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم و إبقاء لأثره فى الجملة، و (الإنسان): مبتدأ، و (ليس) و معمولاها: خبره، و (إلا بما يحفظه و يعرف) «۱۱»: استثناء مفرغ.

و ابتداء الناظم- رضى الله عنه- المقصود ب «أما [بعد]» «۱۲»، تيمّنا و اقتداء بالنبى صلى اللّه عليه و سلم؛ لأنه «۱۳» كان يبتدئ بها خطبه «۱۴»، و قد عقد البخارى لذلك بابا فى صحيحه «۱۵»، و ذكر فيه جملة أحاديث، قيل: و أول «۱۶» من تكلم بها داود عليه السلام.

و قيل: يعرب بن قحطان.

و قيل: قسّ بن ساعدة.

---

(۱) زيادة من ص، د.

(۲) فى ص: اتبع.

(۳) فى ص: و الأصحاب.

(۴) فى ز: كقوله.

(۵) فى ص: و تصدق.

(۶) فى ص: قوله.

(۷) فى د: و نوى معناه.

(۸) فى د، ز: توفيرا لمقتضاه.

(۹) فى م: المقدرة.

(۱۰) فى د، ز، ص: لازم.

(۱۱) فى د، ز: و يعرفه.

(۱۲) سقط فى ص.

(۱۳) فى ص: لأنها.

(۱۴) فى د، ز: خطبته.

(۱۵) انظر صحيح البخارى (۳/ ۶۵) كتاب الجمعة باب من قال فى الخطبة بعد الثناء أما بعد رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبى صلى اللّه عليه و سلم.

(۱۶) فى م: أول.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۴

و قال بعض المفسرين: إنه فصل الخطاب الذى أوتيه داود.

و المحققون على أنه فصل «۱» بين الحق و الباطل، أى: أما بعد الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فهذه جملة فى فضل قارئ القرآن.

ثم مهد قبل ذلك قاعدة، و هى أن كل إنسان لا يفضل و يشرف إلا بما يحفظ و يعرف، و لا يكبر و لا ينجب إلا بمن «۲» يقارن «۳» و يصحب «۴»، و من هذا قوله عليه الصلاة و السلام «۵» «يحشر المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من «۶» يخالل» «۷»؛ و لذلك قال عليه الصلاة و السلام: «لو كنت متّخذا خليلا غير ربّى ...» الحديث «۸».

و منه قول ابن حزم «۹»:

عليك بأرباب الصّدور فمن غداجليسا «۱۰» لأرباب الصّدور تصدّرا

و إيّاك أن ترضى بصحبة «۱۱» ناقص‌فتنحطّ «۱۲» قدرا من علاك و تحقرا

فرفع أبو من ثمّ خفض مزمّل‌يبيّن قولى مغريا «۱۳» و محذّرا و فى الحديث: «الجليس الصّالح كصاحب المسك إن لم يصبك منه أصابك من ريحه،

---

(۱) فى ص: قال و المحققون، و فى ز: أنه الفصل.

(۲) فى م: بما.

(۳) فى ص: يقارب.

(۴) فى ص: أو يصحب.

(۵) فى م: قول النبى صلى اللّه عليه و سلم، و فى د: قوله صلى اللّه عليه و سلم.

(۶) فى ص: إلى من.

(۷) أخرجه أحمد (۲/ ۳۰۳، ۳۳۴) و أبو داود (۲/ ۶۷۵) كتاب الأدب باب من يؤمر أن يجالس (۴۸۳۳) و الترمذى (۴/ ۱۸۷) كتاب الزهد (۲۳۷۸) و عبد بن حميد (۱۴۳۱) و الخطيب فى تاريخه (۴/ ۱۱۵) عن أبى هريرة بلفظ: «الرجل على دين خليله ...» الحديث.

(۸) أخرجه البخارى (۷/ ۲۱) كتاب فضائل الصحابة باب قول النبى صلى اللّه عليه و سلم (۳۶۵۶) و مسلم (۴/ ۱۸۵۴) كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبى بكر (۱/ ۲۳۸۱) عن ابن مسعود بلفظ: «لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ...» الحديث.

(۹) فى ص، د: بعض الفضلاء و هو ابن حزم. قلت: هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى.

أبو محمد. عالم الأندلس فى عصره. أصله من الفرس. أول من أسلم من أسلافه جدّ له كان يدعى يزيد مولى ليزيد بن أبى سفيان رضى الله عنه. كانت لابن حزم الوزارة و تدبير المملكة، فانصرف عنها إلى التأليف و العلم. كان فقيها حافظا يستنبط الأحكام من

الكتاب و السنة على طريقة أهل الظاهر، بعيدا عن المصانعة حتى شبه لسانه بسيف الحجاج. طارده الملوك حتى توفى مبعدا عن بلده. كثير التآليف. مزقت بعض كتبه بسبب معاداة كثير من الفقهاء له. من تصانيفه: «المحلى» فى الفقه، و «الإحكام فى أصول الأحكام» فى أصول الفقه، و «طوق الحمامة» فى الأدب. توفى سنة ۴۵۶ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۵/ ۵۹)، و ابن حزم الأندلسى لسعيد الأفغانى، و المغرب فى حلى المغرب ص (۳۶۴).

(۱۰) فى ز: مضافا.

(۱۱) فى ز: صحابة.

(۱۲) فى ز: فينحط.

(۱۳) فى م، ص: معربا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۵

و الجليس السّوء كصاحب الكير إن لم يصبك من سواده أصابك من دخانه» «۱» أخرجه أبو داود.

و إذا كان الجليس له هذا التعدى وجب على كل عاقل فى وقتنا هذا أن يعتزل الناس و يتخذ الله جليسا و القرآن ذكرا؛ فقد ورد «أنا جليس من ذكرنى» «۲» «و أهل القرآن هم أهل الله و خاصّته» «۳».

و خاصة الملك: جلساؤه فى أغلب «۴» أحوالهم، فمن كان الحقّ جليسه فهو أنيسه؛ فلا بد أن ينال من مكارم خلقه [على] «۵» قدر زمان مجالسته، و من جلس إلى «۶» قوم يذكرون الله فإن الله يدخله معهم فى رحمته؛ فإنهم القوم الذين لا يشقى [بهم] «۷» جليسهم، فكيف يشقى من كان الحق جليسه؟ و هذا على سبيل الاستطراد و الله تعالى أعلم «۸».

ص:

لذاك كان حاملو القرآن أشراف الامّة أولى الإحسان

ش: اللام تعليلية، و (ذاك): اسم إشارة للبعيد «۹».

فإن قلت: كان الأولى «۱۰» التعبير ب «الذى» للقريب [و هو (ذا)] «۱۱».

قلت: لما كانت الأصحاب الرفيعة و الأقران الغير الشنيعة يحصل للنفس منهما كلّ

---

(۱) أخرجه البخارى (۵/ ۴۹) كتاب البيوع باب فى العطار و بيع المسك (۲۱۰۱) و مسلم (۴/ ۲۰۲۶) كتاب البر و الصلة و الآداب باب استحباب مجالسة الصالحين (۱۴۶/ ۲۶۲۸) و أحمد (۴/ ۴۰۴) و الحميدى (۷۷۰) عن أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه قال قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «مثل الجليس الصالح و الجليس السوء كمثل صاحب المسك و كير الحداد لا يعدمك من صاحب المسك إما تشتريه أو تجد ريحه و كير الحداد يحرق بدنك أو ثوبك أو تجد منه ريحا خبيثة».

و له شاهد من حديث أنس أخرجه أبو داود (۴۸۳۱) و لفظه: «مثل الجليس الصالح مثل العطار إن لم يصبك من عطره أو قال يعطيك من عطره أصبت من ريحه و مثل الجليس السوء مثل القين إن لم يحرق ثوبك أصابك من ريحه».

(۲) أخرجه البخارى فى كتاب التوحيد (۱۳/ ۳۹۵) باب قول الله تعالى: «و يحذركم الله نفسه» (۷۴۰۵) و انظر (۷۵۰۵، ۷۵۳۶، ۷۵۳۷) و مسلم فى الذكر و الدعاء (۴/ ۲۰۶۱) باب الحث على ذكر الله (۲۶۷۵) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «يقول الله عز و جل أنا عند ظن عبدى بى و أنا معه حين يذكرنى إن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ...» الحديث.

(۳) أخرجه أحمد (۳/ ۱۲۷، ۲۴۲)، و ابن ماجة (۱/ ۲۰۶- ۲۰۷) فى المقدمة باب فضل من تعلم القرآن و علمه (۲۱۵) و الدارمى (۲/ ۴۳۳) و الحاكم (۱/ ۵۵۶) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «إن لله أهلين من الناس قالوا يا رسول الله من

هم قال هم أهل القرآن أهل الله و خاصته».

(۴) فى م: غالب.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: مع.

(۷) سقط فى ص.

(۸) فى م، د: و الله أعلم، و فى ص: و الله سبحانه أعلم.

(۹) فى ز: لبعيد.

(۱۰) فى د: الواجب.

(۱۱) سقط فى ز، ص، م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۶

و تعب و قلق و ملال و نصب، بحيث صارت [تأبى القرب منهما] «۱» و لا تنقاد للرد لديهما «۲» بل عنهما- نزّل المذكور لهذا «۳» منزلة البعيد فلم يعبر عنه بما يعتبر به منك قريبا.

و (حاملو) جمع: حامل، أصله: حاملون، حذف نونه للإضافة إلى (القرآن)، و هو اسم (كان) و خبرها (أشراف الأمة) و هو جمع: شريف، و (أولى «۴» الإحسان): خبر ثان «۵»، [أى: لما كان الإنسان بسبب الجليس] «۶» يكمل، و كان القرآن أعظم كتاب أنزل، كان المنزّل عليه أفضل نبى أرسل؛ فكانت أمته من العرب و العجم أفضل أمة أخرجت للناس، خير الأمم، و كانت حملته أشرف هذه الأمة، و قراؤه و مقرءوه أفضل هذه الملة، و الدليل على هذا ما أخرجه «۷» الطبرانى فى «المعجم الكبير» من حديث الجرجانى عن كامل أبى عبد الله الراسبى عن الضحاك «۸» عن ابن عباس «۹»- رضى الله عنه- قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «أشراف أمّتى حملة القرآن» «۱۰» و فى رواية البيهقى «۱۱»: «أشرف «۱۲» أمّتى» و هو الصحيح.

و روى البيهقى عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «ثلاثة لا يكترثون للحساب و لا تفزعهم الصّيحة و لا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن يؤدّيه إلى الله تعالى، يقدم على ربّه سيّدا شريفا حتّى يرافق المرسلين، و من أذّن سبع سنين لا يأخذ على أذانه طعما، و عبد

---

(۱) فى م: تأتى بهذا القرب منها، و فى ص: تأتى العرب منهما.

(۲) فى م: إليها.

(۳) فى م: لها، و فى ص: آنفا لهذا.

(۴) فى م: و أولو.

(۵) فى ز: خبر كان.

(۶) فى د: لأجل أن الإنسان لا يشرف إلا بما يحفظه و يعرفه.

(۷) فى ز: ما خرجه.

(۸) هو الضحاك بن مزاحم البلخى الخراسانى، مفسر، كان يؤدب الأطفال، و يقال: كان فى مدرسته ثلاثة آلاف صبى، قال الذهبى: يطوف عليهم على حمار، ذكره ابن حبيب تحت عنوان أشراف المعلمين و فقهاؤهم له كتاب فى التفسير توفى ۱۰۵ ه. ينظر: ميزان الاعتدال (۴۷۱)، المحبر (۴۷۵)، العبر للذهبى (۱/ ۱۲۲۴)، تاريخ الخميس (۲/ ۳۱۸)، الأعلام (۳/ ۲۱۵).

(۹) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب. قرشى هاشمى. حبر الأمة و ترجمان القرآن. أسلم صغيرا و لازم النبى صلى اللّه عليه و سلم

بعد الفتح و روى عنه. كان الخلفاء يجلّونه. شهد مع على الجمل و صفين. و كف بصره فى آخر عمره. كان يجلس للعلم، فيجعل يوما للفقه، و يوما للتأويل، و يوما للمغازى، و يوما للشعر، و يوما لوقائع العرب. توفى بالطائف سنة ۶۸ ه. ينظر: الإصابة (۴/ ۱۲۱)، نسب قريش ص (۲۶).

(۱۰) أخرجه الطبرانى فى الكبير (۱۲/ ۱۲۵) (۱۲۶۶۲) و البيهقى فى الشعب (۲۷۰۳) و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۶۴) و فيه سعد بن سعيد الجرجانى و هو ضعيف.

(۱۱) فى م: للبيهقى. و انظر تاريخ دمشق لابن عساكر (۲/ ۴۳۳).

(۱۲) فى م، د: أشراف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۷

مملوك أدّى حقّ الله تعالى من نفسه و حقّ مواليه» «۱».

و روى [أيضا] «۲» الطبرانى بإسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «خيركم من قرأ القرآن و أقرأه» «۳».

و روى البخارى و الترمذى و أبو داود عن عثمان «۴» قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «خيركم من تعلّم القرآن و علّمه» «۵».

و كان الإمام أبو عبد الرحمن السّلمى «۶» يقول لما يروى هذا الحديث «۷»: «أقعدنى مقعدى «۸» هذا» يشير إلى جلوسه بمسجد الكوفة يقرئ القرآن، مع جلالة قدره و كثرة علمه، أربعين سنة.

و عليه قرأ الحسن «۹» و الحسين «۱۰»؛ و لذلك كان الأولون لا يعدلون بإقراء القرآن شيئا،

---

(۱) أخرجه البيهقى فى الشعب (۲۷۰۲) و العقيلى فى الضعفاء الكبير (۲/ ۱۱۸) و ضعفه بسعد بن سعيد الجرجانى عن نهشل عن الضحاك عن ابن عباس ... الحديث. و قال: و لا يصح حديثه قلت: و فيه أيضا نهشل بن سعيد و هو متروك و كذبه إسحاق بن راهويه.

(۲) سقط فى ص، و فى م: الطبرانى أيضا.

(۳) أخرجه الطبرانى فى الكبير (۱۰/ ۲۰۰) (۱۰۳۲۵) و الخطيب فى التاريخ (۲/ ۹۶) و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۶۹): رواه الطبرانى فى الكبير و الأوسط و إسناده فيه شريك و عاصم و كلاهما ثقة و فيهما ضعف.

و ضعفه العلامة الألبانى فى السلسلة الصحيحة (۳/ ۱۶۹).

(۴) عثمان بن عفان بن أبى العاص. قرشى أموى. أمير المؤمنين، و ثالث الخلفاء الراشدين، و أحد العشرة المبشرين بالجنة من السابقين إلى الإسلام. كان غنيّا شريفا فى الجاهلية، و بذل من ماله فى نصرة الإسلام. زوجه النبى صلى اللّه عليه و سلم بنته رقية، فلما ماتت زوجه بنته الأخرى أم كلثوم، فسمى ذا النورين. بويع بالخلافة بعد أمير المؤمنين عمر. و اتسعت رقعة الفتوح فى أيامه. أتم جمع القرآن.

و أحرق ما عدا نسخ المصحف الإمام. نقم عليه بعض الناس تقديم بعض أقاربه فى الولايات. قتله بعض الخارجين عليه بداره يوم الأضحى و هو يقرأ القرآن سنة ۳۵ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۴/ ۳۷۱)، و «عثمان بن عفان» لصادق إبراهيم عرجون، و البدء و التاريخ (۵/ ۷۹).

(۵) أخرجه البخارى (۸/ ۶۹۲) فى كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن و علمه (۵۰۲۷، ۵۰۲۸) و أبو داود (۱/ ۴۶۰) كتاب الصلاة باب فى ثواب قراءة القرآن (۱۴۵۲) و الترمذى (۵/ ۳۰- ۳۱) كتاب فضائل القرآن باب ما جاء فى تعليم القرآن (۲۹۰۷، ۲۹۰۸) و ابن ماجة (۱/ ۲۰۴) فى المقدمة باب فضل من تعلم القرآن و علمه (۲۱۱، ۲۱۲) و أحمد (۱/ ۵۷، ۵۸، ۶۹) و الدارمى (۲/

۴۳۷) و البزار (۳۹۶، ۳۹۷) و ابن حبان (۱۱۸) و أبو نعيم فى الحلية (۴/ ۱۹۳) و البيهقى فى الشعب (۲۲۰۵) و الخطيب فى تاريخه (۱۱/ ۳۵) و غيرهم.

(۶) فى م: الباجى، و فى ص، د: التابعى.

(۷) فى م: هذا الذى، و فى ص: هذا الحديث مكروه.

(۸) فى م: أقعدنى هاهنا.

(۹) الحسن بن على بن أبى طالب الهاشمى أبو محمد المدنى سبط رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و ريحانته. روى عن جده صلى اللّه عليه و سلم له ثلاثة عشر حديثا، و أبيه و خاله هند. و روى عنه ابنه الحسن، و أبو الحوراء ربيعة

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۸

فقد قيل لابن مسعود: إنك تقلّ الصوم! قال: إنى إذا صمت ضعفت عن القرآن «۱»، و تلاوة القرآن أحب إلى.

و فى جامع الترمذى من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: يقول الله عز و جل: «من شغله القرآن عن ذكرى و مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السّائلين» «۲».

و فى بعض طرق هذا الحديث: «من شغله قراءة القرآن فى أن يتعلّمه أو يعلّمه عن دعائى و مسألتى».

أخرج البيهقى: «أفضل عبادة أمّتى قراءة القرآن» «۳».

و قال ابن عباس: «من قرأ القرآن لم يردّ «۴» إلى أرذل «۵» العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئا».

و عن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم أنه قال: «من قرأ القرآن و رأى أنّ أحدا أوتى أفضل ممّا أوتى فقد استصغر ما عظّمه الله» «۶».

و عنه عليه الصلاة و السلام أنه قال: «من جمع القرآن فقد أدرجت النّبوّة بين كتفيه إلّا أنّه لا يوحى إليه» «۷».

و أبو وائل و ابن سيرين. ولد سنة ثلاث فى رمضان. قال أنس: كان أشبههما برسول الله صلى اللّه عليه و سلم. و قال النبى صلى اللّه عليه و سلم: «الحسن و الحسين سيدا شباب أهل الجنة». مات رضى الله عنه مسموما سنة تسع و أربعين أو سنة خمسين أو بعدها. ينظر الخلاصة (۱/ ۲۱۶).

هو الحسين بن على بن أبى طالب، أبو عبد الله، الهاشمى، سبط رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و ريحانته من الدنيا و أحد سيدى شباب أهل الجنة. ولد بالمدينة و كانت إقامته بها إلى أن خرج مع أبيه إلى الكوفة، فشهد معه الجمل ثم صفين ثم قتال الخوارج و بقى معه إلى أن قتل، ثم مع أخيه إلى أن سلم الأمر إلى معاوية فتحول مع أخيه إلى المدينة. روى عن جده و أبيه و أمه و خاله هند بن أبى هالة و عمر بن الخطاب. روى عنه أخوه الحسن و بنوه على زين العابدين و فاطمة و حفيده الباقر و الشعبى و آخرون. أخرج له أصحاب السنن أحاديث يسيرة. كان فاضلا عابدا. قتل بالعراق بعد خروجه أيام يزيد بن معاوية سنة ۶۱ ه. ينظر: الإصابة (۱/ ۳۳۲)، و أسعد الغابة (۲/ ۱۸) و تهذيب التهذيب (۲/ ۳۴۵)، صفة الصفوة (۱/ ۳۲۱)، و الأعلام للزركلى (۲/ ۲۶۳).

(۱) فى م: عن القراءة.

(۲) أخرجه الترمذى (۵/ ۴۵) فى فضائل القرآن (۲۹۲۶) و الدارمى (۲/ ۴۴۱) و العقيلى (۴/ ۴۹) و ابن نصر فى قيام الليل ص (۷۱) و البيهقى فى الأسماء و الصفات (۱/ ۳۷۲) عن أبى سعيد الخدرى و انظر السلسلة الضعيفة للعلامة الألبانى (۱۳۳۵).

(۳) أخرجه البيهقى فى الشعب عن النعمان بن بشير كما فى كنز العمال (۲۲۶۴) و ذكر له شواهد برقم (۲۲۶۳، ۲۲۶۵).

(۴) فى م: لم يرد به.

(۵) فى ص: أذل.

(۶) أخرجه الطبرانى عن عبد الله بن عمرو كما فى مجمع الزوائد للهيثمى (۷/ ۱۶۲) و قال: و فيه إسماعيل بن رافع و هو متروك.

(۷) انظر الحديث السابق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۹۹

و الأحاديث فى هذا المعنى كثيرة، و المراد الاختصار [و الإيجاز] «۱».

ثم عطف فقال:

ص:

و إنّهم فى النّاس أهل اللهو إنّ ربّنا بهم يباهى

ش: ([إنهم] «۲» أهل الله): اسمية مؤكدة، و (فى الناس): [جار و مجرور] «۳» محله النصب على الحال من اسم «إن» فيتعلق بمحذوف.

(و إن ربنا يباهى): اسمية، و (بهم) «۴» متعلق ب (يباهى).

أشار بهذا إلى ما أخرجه «۵» ابن ماجة و أحمد و الدارمى من حديث أنس قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «إنّ للّه أهلين من النّاس» قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «أهل القرآن هم أهل الله [و خاصّته]» «۶».

و قوله: (و إن ربنا [بهم يباهى] «۷» يمكن أن يريد به ما أخرجه «۸» مسلم «۹» عن أبى هريرة- رضى الله عنه- أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم قال: «ما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله تعالى، يتلون كتاب الله تعالى و يتدارسونه بينهم، إلّا نزلت عليهم السّكينة، و غشيتهم الرّحمة، و حفّتهم الملائكة، و ذكرهم الله فيمن عنده» «۱۰».

ثم عطفه فقال «۱۱»:

ص:

و قال فى القرآن عنهم و كفى بأنّه أورثه من اصطفى

ش: (قال): فعلية، و (فى القرآن) و (عنهم): يتعلق ب (قال)، و مفعوله محذوف، أى:

قال فى القرآن فيهم أوصافا كثيرة، و (كفى) فاعله: المصدر المنسبك من (أن) و معمولها «۱۲»، و الباء زائدة مثل: كفى «۱۳» بالله، فهى جملة معطوفة على ما لا محل له

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى ز: و لهم.

(۵) فى ز: ما خرجه.

(۶) سقط فى م. و الحديث تقدم.

(۷) سقط فى ز، م.

(۸) فى ص، ز: ما خرجه.

(۹) فى ز، م: أبو داود.

(۱۰) أخرجه مسلم (۴/ ۲۰۷۴) كتاب الذكر و الدعاء باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (۳۸/ ۲۶۹۹) و أحمد (۲/ ۲۵۲، ۲۷۴، ۳۲۵) و الترمذى (۳/ ۹۵- ۹۶) كتاب الحدود باب ما جاء فى الستر على المسلم (۱۴۲۵) و فى (۲۶۴۶، ۲۹۴۵) و أبو داود (۲/ ۳۴۲)

كتاب العلم باب الحث على طلب العلم (۳۶۴۳، ۴۹۴۶) و ابن ماجة (۱/ ۲۱۵) فى المقدمة باب فضل العلماء و الحث على طلب العلم (۲۲۵) و فى (۲۴۱۷، ۲۵۴۴). و أخرجه مسلم (۳۹/ ۲۷۰۰) عن أبى هريرة و أبى سعيد معا.

(۱۱) فى م: ثم قال.

(۱۲) فى م: و منصوبها.

(۱۳) فى م: ككفى، و فى ص، د: و كفى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۰

[من الإعراب] «۱»؛ فلا محل لها، و (أورثه): خبر (أنّ)، و (من): موصول «۲»، مفعول (أورثه)؛ لأنه يتعدى لاثنين، و (اصطفى): صلة الموصول.

أى: قال الله تعالى فى القرآن [عنهم] «۳» أوصافا [كثيرة] «۴» تتعلق بحامليه «۵» من الخير و الثواب، و ما أعد لهم فى العقبى و المآب، و لو لم يكن فى [القرآن] «۶» فى حقهم إلا ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ ... الآية [فاطر: ۳۲] لكان فى ذلك كفاية [لهم] «۷».

ص:

و هو فى الاخرى شافع مشفّعفيه و قوله عليه يسمع

ش: (و هو شافع): اسمية، (و فى الأخرى) يتعلق «۸» ب (شافع)، و لا يتزن البيت إلا مع نقل حركة همزة (الأخرى)، و (مشفع): خبر ثان أو معطوف لمحذوف «۹»، و (فيه):

يتعلق بأحدهما [و يقدر مثله فى الآخر] «۱۰»، و (قوله يسمع): اسمية و (عليه): يتعلق ب (يسمع).

أى: أن القرآن يشفع فى قارئه يوم القيامة و يشفعه الله تعالى فيه و يسمع ما يقول فى حقه كما سيأتى، و أشار بهذا إلى ما فى «صحيح مسلم» عن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «اقرءوا القرآن فإنّه يجىء يوم القيامة شفيعا لأصحابه».

و روى «۱۱»: «من شفع «۱۲» له القرآن يوم القيامة، يجىء القرآن شفيعا مشفّعا و شهدا «۱۳» مصدّقا، و ينادى يوم القيامة: يا مادح الله قم فادخل الجنّة، فلا يقوم إلّا من كان يكثر قراءة قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [الإخلاص: ۱]».

و قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «ما من شفيع أعظم منزلة عند الله تعالى يوم القيامة من القرآن، لا نبىّ و لا ملك و لا غيره» «۱۴».

---

(۱) زيادة من م.

(۲) فى د: موصولة.

(۳) زيادة من د.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: بما عليه.

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى م: متعلق.

(۹) فى م، د: بمحذوف.

(۱۰) فى م: و يقدر للآخر مثله، و فى د، ص: فى الأخرى.

(۱۱) فى م: و يروى.

(۱۲) فى ز، ص: يشفع.

(۱۳) فى د: و صادق. و الحديث أخرج طرفا منه الطبرانى عن ابن مسعود كما فى مجمع الزوائد (۷/ ۱۶۷) و فيه الربيع بن بدر و هو متروك و أخرج طرفه الأخير الطبرانى فى الأوسط و الصغير عن جابر كما فى مجمع الزوائد أيضا (۷/ ۱۴۹) و قال الهيثمى: فيه يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبى و لم أعرفه و بقية رجاله ثقات.

(۱۴) انظر المغنى عن حمل الأسفار للعراقى (۱/ ۲۷۳) و إتحاف السادة المتقين للزبيدى (۴/ ۴۶۳).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۱

ثم شرع فى أوصاف قارئه و ما يعطاه «۱» هو و والداه «۲» فقال:

ص:

يعطى به الملك مع الخلد إذاتوّجه تاج الكرامة كذا

ش: (يعطى): فعل مجهول الفاعل، و نائبه: المستتر، و (الملك): ثانى المفعولين، و (مع الخلد): حال من (الملك)، و (به): سببية «۳» تتعلق «۴» ب (يعطى)، و (إذا): ظرف ل (يعطى) أيضا، و (توجه) فى محل جر بالإضافة، [و (تاج الكرامة)] «۵»: إما مفعول ثان أو منصوب بنزع الخافض، و (كذا): معطوف بمحذوف «۶».

ثم كمّل فقال:

ص:

يقرا و يرقى درج الجنانو أبواه منه يكسيان

ش: (يقرا): مضارع مهموز الآخر، حذف همزه ضرورة على غير قياس، و (يرقى) مضارع (رقى) [و هو] «۷» معطوف على (يقرا)، و (درج الجنان) مفعول (يرقى)، و (أبواه يكسيان) اسمية لا محل لها.

أشار بهذين البيتين إلى ما أخرجه «۸» ابن أبى شيبة عن بريدة قال: كنت عند النبى صلى اللّه عليه و سلم فسمعته يقول: «إنّ القرآن يلقى صاحبه يوم القيامة حين ينشقّ عنه القبر، كالرّجل الشّاحب «۹»، يقول له: هل تعرفنى؟ فيقول [له] «۱۰»: ما أعرفك، فيقول: أنا صاحبك الّذى أظمأتك فى الهواجر و أسهرت ليلك، و إنّ كلّ تاجر من وراء تجارته «۱۱»، و إنّك اليوم من وراء كلّ تجارة «۱۲»، [قال] «۱۳»: فيعطى الملك بيمينه و الخلد بشماله، و يوضع على رأسه تاج الوقار، و يكسى والداه «۱۴» حلّتين «۱۵» لا تقوم لهما الدّنيا «۱۶»، فيقولان: بم كسينا هذا؟ فيقال لهما: بأخذ ولدكما القرآن، ثمّ يقال: اقرأ و اصعد فى درج الجنّة و غرفها، [فهو] «۱۷» فى صعود ما دام يقرأ، حدرا كان أو ترتيلا» «۱۸».

---

(۱) فى م: و ما أعطيه.

(۲) فى ز: و والده، و فى م: و والديه.

(۳) فى م، د: و به بسببه، و فى ص: و به الباء سببية.

(۴) فى د، ص، م: يتعلق.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ص: محذوف.

(۷) زيادة من م.

(۸) فى ز، ص، د: ما خرجه.

(۹) الشاحب: المتغير اللون و الجسم العارض من العوارض، كمرض، أو سفر، أو نحوهما.

(۱۰) زيادة من م.

(۱۱) فى ص: تجارتك.

(۱۲) فى م: من وراء تجارتى، و فى د: من وراء تجارتك.

(۱۳) سقط فى ز.

(۱۴) فى ص: والده.

(۱۵) فى ص، م، ز: حلتان.

(۱۶) فى د، ز، ص: لا يقوم لهما أهل الدنيا.

(۱۷) سقط فى ص.

(۱۸) أخرجه أحمد (۵/ ۳۴۸، ۳۵۲، ۳۶۱) و ابن ماجة (۵/ ۳۲۴) كتاب الأدب باب ثواب القرآن

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۲

و أخرج الترمذى عن أبى هريرة- رضى الله عنه- عن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «يجىء صاحب القرآن يوم القيامة فيقول: يا ربّ حلّه، فيلبس تاج الكرامة، ثمّ يقال: يا ربّ زده، فيلبس حلّة الكرامة، ثمّ يقال: يا ربّ ارض عنه، فيرضى عنه، فيقال: اقرأ و ارق، و يزداد بكلّ آية حسنة» «۱».

و قال عليه الصلاة و السلام: «من قرأ القرآن و عمل بما فيه، ألبس والداه تاجا ضوؤه أشدّ من ضوء الشّمس سبع مرّات، فما ظنّكم بمن عمل بهذا» «۲».

و قال عليه الصلاة و السلام: «إنّ [عدد] «۳» درج الجنّة على عدد آيات القرآن، يقال «۴» لقارئ القرآن يوم القيامة: اقرأ و ارق و رتّل كما كنت ترتّل فى دار الدّنيا، فإنّ منزلتك «۵» عند آخر آية [كنت] «۶» تقرؤها» «۷».

ثم رتّب على ما ذكره [شيئا] «۸» فقال:

ص:

فليحرص السّعيد فى تحصيلهو لا يملّ قطّ من ترتيله

ش: الفاء سببية، و اللام: للأمر، و (يحرص): مجزوم باللام «۹»، و (السعيد):

فاعل «۱۰»، و (فى تحصيله): يتعلق ب (يحرص)، و (لا يمل): عطف على (يحرص)، و (يمل) «۱۱»: مجزوم ب (لا) و فتحه أفصح من ضمه، و (قط) هنا: ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، و هى بفتح القاف و تشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات «۱۲»،

(۳۷۸۱) و الحاكم (۱/ ۲۵۶) و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۶۲): روى ابن ماجة منه طرفا- رواه أحمد و رجاله رجال الصحيح.

(۱) أخرجه الترمذى فى فضائل القرآن (۵/ ۳۶) (۲۹۱۵) و قال حسن. و الحاكم (۱/ ۵۵۲) و أبو نعيم (۷/ ۲۰۶) من طريق أبى صالح عن أبى هريرة، و أخرجه أحمد (۲/ ۴۷۱) من طريق أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد، و انظر صحيح الترمذى للعلامة الألبانى (۲۳۲۹).

(۲) أخرجه أبو داود (۱/ ۴۶۰) كتاب الصلاة باب فى ثواب قراءة القرآن (۱۴۵۳) عن معاذ بن أنس، و قال الهيثمى فى المجمع (۷/

۱۶۴- ۱۶۵): روى أبو داود بعضه، رواه أحمد و فيه زبان بن فائد و هو ضعيف.

(۳) زيادة من ص.

(۴) فى ص، د: فيقال.

(۵) فى ص: منزلك عند الله.

(۶) سقط فى م.

(۷) أخرج طرفه الأول ابن مردويه عن عائشة كما فى كنز العمال (۲۴۲۴).

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: بها.

(۱۰) فى ص: فاعله.

(۱۱) زاد فى ص: و هو.

(۱۲) قال ابن سيده: ما رأيته قطّ، و قطّ و قط، مرفوعة خفيفة محذوفة منها، إذا كانت بمعنى الدهر ففيها ثلاث لغات، و إذا كانت فى معنى حسب فهى مفتوحة القاف ساكنة الطاء.

قال بعض النحويين: أما قولهم قط، بالتشديد، فإنما كانت قطط، و كان ينبغى لها أن تسكن، فلما سكن الحرف الثانى جعل الآخر متحركا إلى إعرابه، و لو قيل فيه بالخفض و النصب لكان وجها فى العربية. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۱۰۳ ص: فليحرص السعيد فى تحصيله و لا يمل قط من ترتيله ..... ص : ۱۰۲

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۳

و تختص بالمضىّ؛ تقول «۱»: ما فعلته قط، و العامة تقول: لا أفعله قط، و كذا استعملها الناظم، ففيه نظر. و (من ترتيله): يتعلق ب (يمل). [أى] «۲»: فبسبب «۳» ما تقدم ينبغى أن يحرص السعيد على تحصيل القرآن، و لا يملّ من ترتيله فى وقت من الأوقات؛ فهو أفضل ما اشتغل به أهل الإيمان، و أولى ما عمّرت به الأوقات و الأزمان، و مذاكرته «۴» زيادة فى «۵» الإفادة و الاستفادة، و تجويده فرض واجب، و التبحر فى علومه هو أسنى المناقب و أعلى المراتب، و فى فضله من الأخبار المأثورة و الآثار المشهورة ما يعجز المتصدى لجمعها «۶» عن الاستيعاب، و يقصر عن ضبطها ذوو الإطناب و الإسهاب.

و أخرج «۷» الترمذى من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة، و الحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: الم حرف، و لكن: ألف حرف، و لام حرف، و ميم حرف» «۸».

و أما الذين رفعوا أوله و آخره فهو كقولك مدّ يا هذا.

و أما الذين خففوه فإنهم جعلوه أداة، ثم بنوه على أصله فأثبتوا الرفعة التى كانت تكون فى قط و هى مشددة؛ و كان أجود من ذلك أن يجزموا فيقولوا ما رأيته قط، مجزومة ساكنة الطاء، وجهة رفعه كقولهم لم أره مذ يومان، و هى قليلة، كله تعليل كوفى، و لذلك وضعوا لفظ الإعراب موضع لفظ البناء، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، و أما إذا كانت بمعنى حسب، و هو الاكتفاء، فقد قال سيبويه: قط ساكنة الطاء، معناها الاكتفاء، و قد يقال قط و قطى؛ و قال: قط معناها الانتهاء، و بنيت على الضم كحسب. و حكى ابن الأعرابى: ما رأيته قط، مكسورة مشددة، و قال بعضهم: قط زيدا درهم، أى كفاه، و زادوا النون فى قط فقالوا قطنى، لم يريدوا أن يكسروا الطاء لئلا يجعلوها بمنزلة الأسماء المتمكنة، نحو يدى و هنى.

و قال بعضهم: قطنى كلمة موضوعة لا زيادة فيها كحسبى؛ قال الراجز:

امتلأ الحوض و قال: قطنى‌سلا رويدا قد ملأت بطنى و إنما دخلت النون ليسلم السكون الذى يبنى الاسم عليه، و هذه النون لا تدخل

الأسماء، و إنما تدخل الفعل الماضى إذا دخلته ياء المتكلم، كقولك ضربنى و كلمنى، لتسلم الفتحة التى بنى الفعل عليها، و لتكون وقاية للفعل من الجر؛ و إنما أدخلوها فى أسماء مخصوصة قليلة، نحو قطنى و قدنى و عنّى و منّى و لدنّى، لا يقاس عليها، فلو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا قطنك، و هذا غير معلوم.

و قال ابن برى: عنّى و منّى و قطنى و لدنى على القياس؛ لأن نون الوقاية تدخل الأفعال لتقيها الجر و تبقى على فتحها، و كذلك هذه التى تقدمت دخلت النون عليها لتقيها الجر فتبقى على سكونها ينظر لسان العرب (۵/ ۳۶۷۳).

(۱) فى ص: فنقول، و فى د: فيقول.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م، د: بسبب.

(۴) فى م: و لذاكره.

(۵) فى م، ص: من.

(۶) فى ص: بجمعها.

(۷) فى ز، ص، د: و خرج.

(۸) أخرجه الترمذى (۲۹۱۰) و البخارى فى التاريخ الكبير (۱/ ۶۷۹) من طريق محمد بن كعب القرظى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۴

و خرج أيضا من حديث على بن أبى طالب قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «من قرأ القرآن و استظهره، فأحلّ حلاله و حرّم حرامه، أدخله الله به الجنّة، و شفّعه فى عشرة من أهل بيته كلّهم قد وجبت لهم النّار» «۱».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «إنّ البيت الّذى يقرأ فيه القرآن اتّسع بأهله «۲»، و كثر خيره، و حضرته الملائكة، و خرجت منه الشّياطين، و إنّ البيت الّذى لا يتلى فيه كتاب الله تعالى ضاق «۳» بأهله، و قلّ خيره، و خرجت منه الملائكة، و حضرته الشّياطين» «۴».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «من مات و هو يعلّم القرآن حجّت الملائكة إلى قبره كما يزار البيت العتيق».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «لو كان القرآن فى إهاب و ألقى فى النّار ما احترق» «۵» يعنى نار الآخرة، و هذا أولى من غيره توقيفا «۶».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «إنّ القلوب تصدأ «۷» كما يصدأ الحديد. قيل: يا رسول الله ما جلاؤها؟

قال: تلاوة القرآن» «۸».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «لن ترجعوا «۹» إلى الله بشىء أحبّ إليه ممّا خرج منه» «۱۰» يعنى: القرآن.

عن ابن مسعود مرفوعا و أخرجه الحاكم (۱/ ۵۵۵، ۵۵۶) و الخطيب فى تاريخه (۱/ ۲۸۵) من طريق أبى الأحوص عن ابن مسعود مرفوعا و انظر الصحيحة للعلامة الألبانى (۶۶۰)، و أخرجه ابن المبارك فى الزهد (۸۰۸) و عبد الرزاق (۶۰۱۷) و الطبرانى فى الكبير (۸۶۴۸، ۸۶۴۹) من طريق أبى الأحوص عن ابن مسعود موقوفا و أخرجه عبد الرزاق (۵۹۹۳) و الطبرانى فى الكبير (۸۶۴۷) من طريق أبى عبيدة عن ابن مسعود موقوفا.

(۱) أخرجه الترمذى (۵/ ۲۸) فى فضائل القرآن باب ما جاء فى فضل قارئ القرآن (۲۹۰۵) و ابن ماجة (۱/ ۲۰۷) فى المقدمة باب فضل من تعلم القرآن و علمه (۲۱۶) و عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند (۱/ ۱۴۸، ۱۴۹) و الطبرانى فى الأوسط (۵۱۲۶) و انظر ضعيف الترمذى (۵۵۳) و ضعيف ابن ماجة (۳۸) للعلامة الألبانى.

(۲) فى م: على أهله.

(۳) فى م: يضاف.

(۴) أخرجه البزار عن أنس مختصرا كما فى مجمع الزوائد للهيثمى (۷/ ۱۷۴) و قال: فيه عمر بن نبهان و هو ضعيف.

(۵) أخرجه أحمد و أبو يعلى و الطبرانى عن عقبة بن عامر، و فيه ابن لهيعة و فيه خلاف و أخرجه الطبرانى عن عصمة بن مالك، و فيه الفضل بن المختار و هو ضعيف، و أخرجه الطبرانى عن سهل بن سعد و فيه عبد الوهاب بن الضحاك و هو متروك كما فى مجمع الزوائد (۷/ ۱۶۱).

(۶) فى م، ص: توفيقا.

(۷) فى ز: يصدأ.

(۸) أخرجه ابن شاهين فى الترغيب فى الذكر عن عبد الله بن عمرو و زاد «و كثرة الذكر لله عز و جل».

و أخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية (۲/ ۸۳۲) عن عبد الله بن عمرو بلفظ «... قال: كثرة ذكر الله»، و فى إسناده إبراهيم بن عبد السلام قال عنه ابن عدى كان يحدث بالمناكير، و قال ابن الجوزى: كان يسرق الحديث.

(۹) فى ز، ص: يرجعوا.

(۱۰) أخرجه الترمذى (۲۹۱۲) عن جبير بن نفير مرسلا و أخرجه الحاكم (۱/ ۵۵۵) و البيهقى فى الأسماء

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۵

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «القرآن غنى لا فقر بعده، و لا غنى دونه» «۱».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «أغنى النّاس حملة القرآن» «۲».

و قال صلى اللّه عليه و سلم: «من جمع القرآن متّعه الله بعقله حتّى يموت» «۳».

و فضائل القرآن و أهله كثيرة، جعلنا الله تعالى من أهله بمنه و فضله «۴».

ص:

و ليجتهد فيه و فى تصحيحه‌على الّذى نقل من صحيحه

ش: (و ليجتهد): عطف على (فليحرص)، و (فيه) و (فى تصحيحه): يتعلقان ب (يجتهد)، و (على): يتعلق ب (تصحيحه)، و (من صحيحه): بيان للوجه «۵» الذى [نقل] «۶»، أى ينبغى أن يجتهد القارئ فى حفظ القرآن و العمل به و إتقانه و ضبطه و تصحيحه على أكمل الوجوه، و هو الوجه الصحيح المنقول إلينا عن النبى صلى اللّه عليه و سلم.

و فى هذا البيت تمهيد قاعدة للذى بعده مع تعلقه بما قبله.

و لما ذكر الوجه الصحيح بينه فقال «۷»:

ص:

فكلّ ما وافق وجه نحوو كان للرّسم احتمالا يحوى

ش: (كل): مبتدأ مضاف إلى (ما)، و هى نكرة موصوفة، و (وافق): صفتها، و الرابط: الفاعل المستتر، و (وجه نحو): مفعول، و (كان ... يحوى): فعلية معطوفة على (وافق)، و (للرسم): يتعلق ب (يحوى)، و (احتمالا): يحتمل الحالية من (الرسم) و تفهم «۸» موافقته للرسم الصريح من باب أولى، و يحتمل خبر (كان) محذوفة، تقديره «۹»:

و لو كان اشتماله على الرسم احتمالا.

ثم كمل الشروط فقال:

ص:

و صحّ إسنادا هو القرآنفهذه الثّلاثة الأركان

و الصفات (۲۳۶) من حديث أبى ذر مرفوعا.

(۱) أخرجه الطبرانى فى الكبير (۱/ ۲۵۵) (۷۳۸) عن أنس و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۶۱): رواه أبو يعلى و فيه يزيد بن أبان و هو ضعيف، و ذكره أيضا الهيثمى من حديث أبى هريرة أخرجه عنه الطبرانى و قال: و فيه يزيد الرقاشى و هو ضعيف.

(۲) أخرجه ابن عساكر فى تاريخ دمشق عن أنس و أبى ذر كما فى كشف الخفا للعجلونى (۱/ ۱۶۸) و زاد فى حديث أبى ذر: «من جعله الله فى جوفه».

(۳) أخرجه ابن عدى و من طريقه ابن الجوزى فى العلل (۱/ ۱۱۵) عن أنس، و قال ابن عدى: لا يرويه عن جرير غير رشدين، و قال يحيى: رشدين ليس بشىء و قال النسائى متروك و كاتب الليث ليس بثقة.

(۴) فى ص، م: و كرمه و فضله، و فى د: و فضله و كرمه.

(۵) فى م: الوجه.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: بقوله.

(۸) فى م، ص، د: و يفهم.

(۹) فى م: و تقديره، و فى ص: و تقدره.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۶

ش: (و صح) «۱»: عطف على (وافق)، و (إسنادا): تمييز، و (هو القرآن): صغرى خبر (كل) «۲»، (فهذه) مبتدأ و (الثلاثة) صفته، و (الأركان) خبره [و هى مفيدة] «۳» للحصر، أى: هذه الثلاثة هى الأركان لا غيرها.

ثم عطف فقال:

ص:

اشارة

و حيثما يختلّ ركن أثبتشذوذه لو انّه فى السّبعة

ش: (حيثما): اسم شرط، و «يختل ركن»: جملة الشرط، و (أثبت شذوذه): جملة الجواب، و (لو انّه): عطف على مقدر، أى: [و لو ثبت أنه فى السبعة] «۴»، و (أنه) فاعل عند سيبويه و مبتدأ عند غيره، و خبره محذوف، أى: و لو كونه «۵» فى السبعة حاصل، و قيل: لا خبر له لطوله. و الله تعالى أعلم.

اعلم- وفقنى الله تعالى و إياك- أن الاعتماد فى نقل القرآن على حفظ القلوب و الصدور [لا- على] «۶» حفظ «۷» المصاحف و الكتب، و هذا من الله تعالى غاية المنة على هذه الأمة، ففى صحيح مسلم أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم قال: [«قال الله تعالى «۸» لى: قم فى قريش فأنذرهم، فقلت:

يا ربّ إذا يثلغوا رأسى حتّى يدعوه خبزة، فقال: إنّى مبتليك و مبتل بك، و منزل عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما و يقظان» «۹» فأخبر الله تعالى أن القرآن لا- يحتاج فى حفظه إلى صحيفة تغسل «۱۰» بالماء، بل يقرؤه فى كل حال، كما جاء فى صفة أمته: «أنا

جيلهم فى صدورهم» بخلاف أهل الكتاب الذين لا يقرءونه كله إلا نظرا.

و لما خص الله تعالى بحفظه من اختاره من أهله، أقام له أئمة متقنين تجردوا لتصحيحه راحلين و مستوطنين، و بذلوا جهدهم فى ضبطه و إتقانه، و تلقوه من النبى صلى اللّه عليه و سلم حرفا حرفا «۱۱» فى أوانه، و كان منهم من حفظه كله، و منهم من لم يبق عليه منه إلا أقله، و سيأتى كل ذلك، و أذكر عددهم هنالك.

---

(۱) فى د: صح.

(۲) فى م: كان.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى م: إن لم يثبت أنه فى السبعة.

(۵) فى م: و كونه.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى م، د: حط.

(۸) فى ص: قال تعالى. و العبارة سقط فى ز.

(۹) هو طرف من حديث طويل عن عياض بن حمار المجاشعى، أخرجه مسلم (۴/ ۲۱۹۷) كتاب الجنة و صفة نعيمها و أهلها باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل الجنة (۶۳/ ۲۸۶۵) و أحمد (۴/ ۱۶۲، ۲۶۶) و البخارى فى خلق أفعال العباد (۴۸) و ابن ماجة (۵/ ۵۹۸) كتاب الزهد باب البراءة من الكبر و التواضع (۴۱۷۹) و أبو نعيم فى الحلية (۲/ ۱۷). و زاد فى ص، م: «فابعث جندا أبعث مثلهم (أى من الملائكة) و قاتل بمن أطاعك من عصاك و أنفق ينفق عليك».

(۱۰) فى ز: يغسل.

(۱۱) فى م: بحرف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۷

و لما توفى رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و قام بالأمر بعده أحق الناس به، أبو بكر «۱» المعلّم و المعلّم، و قاتل «۲» هو و الصحابة مسيلمة الكذاب «۳»، أشير عليه «۴» أن يجمع القرآن فى مصحف واحد؛ رجاء الثواب و خشية أن يذهب بذهاب قرائه «۵»، توقف من حيث إنه صلى اللّه عليه و سلم لم يشر عليهم فيه برأى من آرائه، ثم اجتمع رأيه و رأى الصحابة على ذلك، فأمر «۶» زيد بن ثابت أن يتتبعه من صدور أولئك، قال زيد «۷»: و الله لو كلفونى نقل «۸» الجبال لكان أيسر على من ذلك. قال: فجعلت أتتبع القرآن من صدور الرجال و الرقاع- و هى قطع الأدم- و الأكتاف- و هى عظام الكتف المنبسط كاللوح و الأضلاع- و العسب- سعف «۹» النخل- و اللخاف- الأحجار العريضة البيض- و ذلك لعدم الورق حينئذ. قال زيد: فذكرت آية كنت [قد] «۱۰» سمعتها من رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و هى: لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ [التوبة:

۱۲۸] فلم أجدها إلا عند خزيمة بن ثابت «۱۱».

---

(۱) هو عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر. من تيم قريش. أول الخلفاء الراشدين، و أول من آمن برسول الله صلى اللّه عليه و سلم. من أعاظم الرجال، و خير هذه الأمة بعد نبيها. ولد بمكة، و نشأ فى قريش سيدا، موسرا، عالما بأنساب القبائل حرم على نفسه الخمر فى الجاهلية، و كان مألفا لقريش، أسلم بدعوته كثير من السابقين. صحب رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فى هجرته، و كان له معه المواقف المشهورة. ولى الخلافة بمبايعة الصحابة له. فحارب المرتدين، و رسخ قواعد الإسلام. وجه الجيوش إلى الشام و العراق ففتح

قسم منها فى أيامه توفى سنة ۱۳ ه. ينظر: الإصابة، و منهاج السنة (۳/ ۱۱۸)، و «أبو بكر الصديق» للشيخ على الطنطاوى.

(۲) فى ز: قابل.

(۳) هو أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفى الوائلى متنبئ، من المعمرين، ولد و نشأ ب «اليمامة» بوادى حنيفة، فى نجد، تلقب فى الجاهلية ب «الرحمن»، و عرف ب «رحمان اليمامة»، و قد أكثر مسيلمة من وضع أسجاع يضاهى بها القرآن، و كان مسيلمة ضئيل الجسم، قالوا فى وصفه:

كان رويجلا، أصيغر، أخينس، و يقال: كان اسمه «مسلمة»، و صغره المسلمون تحقيرا له. قتل سنة ۱۲ ه فى معركة قادها خالد بن الوليد- فى عهد أبى بكر الصديق- للقضاء على فتنته. ينظر ابن هشام: (۳/ ۸۴)، و الروض الأنف (۲/ ۳۴۰)، و الكامل لابن الأثير (۲/ ۱۳۷).

(۴) فى د: إليه.

(۵) فى م: قراءة.

(۶) فى م: فأمروا. و هو زيد بن ثابت بن الضحاك من الأنصار، ثم من الخزرج. من أكابر الصحابة. كان كاتب الوحى. ولد فى المدينة، و نشأ بمكة، و هاجر مع النبى صلى اللّه عليه و سلم و عمره (۱۱) سنة. تفقه فى الدين فكان رأسا فى القضاء و الفتيا و القراءة و الفرائض. و كان أحد الذين جمعوا القرآن فى عهد النبى صلى اللّه عليه و سلم و عرضه عليه. كتب المصحف لأبى بكر، ثم لعثمان حين جهز المصاحف إلى الأمصار توفى سنة ۴۵ ه. ينظر: الأعلام للزركلى، و تهذيب التهذيب (۳/ ۳۹۸)، و غاية النهاية (۱/ ۲۹۶).

(۷) زاد فى ص، م، د: ابن ثابت.

(۸) فى م: أنقل.

(۹) فى ص، ز: سغف.

(۱۰) زيادة من ز.

(۱۱) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة بن عمار الأنصارى الخطمى ذو الشهادتين، شهد بدرا و أحدا، له ثمانية و ثلاثون حديثا. تفرد له مسلم بحديث. روى عنه ابنه عمارة و إبراهيم بن سعد

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۰۸

و قال أيضا: فقدت آية كنت أسمعها «۱» [من رسول الله صلى اللّه عليه و سلم] «۲» ما وجدتها «۳» إلا عند رجل من الأنصار، و هى: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ ... الآية [الأحزاب: ۲۳].

فإن قيل: ما الداعى لتتبعه من الناس و قد «۴» كان حافظه و قارئه؟ و كيف يحصل التواتر بالذى عند رجل؟

فالجواب: أن العلم الحاصل من يقينين «۵» أقوى من واحد.

و أيضا فلاستكماله «۶» وجوه قراءته ممن يجد «۷» عنده «۸» ما لا يعرفه هو، و كان المكتوب المتفرق أو أكثره إنما كتب بين يدى النبى صلى اللّه عليه و سلم «۹».

و أيضا فلأجل أن يضع خطه على وفق الرسم المكتوب؛ لأنه أبلغ فى الصحة.

و معنى قوله: (تذكرت) «۱۰» أى: قرأت «۱۱». و فقدت «۱۲» آية: لم أجدها مكتوبة، و لذلك «۱۳» قال: عند رجل، و سيأتى أن الحفاظ جاوزوا عدد التواتر حينئذ.

و مفهوم سياق [كلام] «۱۴» أبى بكر و زيد: أن زيدا كتب القرآن كله بجميع أحرفه و وجوهه المعبّر عنها «۱۵» بالأحرف السبعة؛ لأنه أمره «۱۶» بكتب كل القرآن، و كل حرف منه بعض منه، و تتبعه ظاهر فى طلب الظفر بمتفقه و مختلفه، و لم يقع فى كلام أبى بكر و زيد تصريح بذلك، فلما تمت الصحف أخذها أبو بكر عنده حتى أتاه الموت، ثم عمر- رضى الله عنه- فلما مات أخذتها حفصة

«۱۷»، رضى الله عنها.

و لما كان «۱۸» سنة ثلاثين فى خلافة عثمان حضر حذيفة «۱۹» فتح أرمينية و أذربيجان،

ابن أبى وقاص. قتل مع على بصفين ينظر الخلاصة (۱/ ۲۸۹) (۱۸۳۶).

(۱) فى م، د: سمعتها.

(۲) فى م: منه.

(۳) فى م: فلم أجدها.

(۴) فى م: فقد.

(۵) فى م: اثنين، و فى د: نفسين.

(۶) فى ز: فلاستكمال.

(۷) فى م: يوجد.

(۸) فى م: عن.

(۹) فى م، ص: رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

(۱۰) فى د، ص: فذكرت.

(۱۱) فى ز: قرأه.

(۱۲) فى م: و معنى فقدت.

(۱۳) فى د: و كذلك.

(۱۴) سقط فى م، ص.

(۱۵) فى م: عنه.

(۱۶) فى م: أمر.

(۱۷) هى حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين رضى الله عنهما. صحابية جليلة صالحة، من أزواج النبى صلى اللّه عليه و سلم، ولدت بمكة، و تزوجها خنيس بن حذافة السهمى، فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام، فأسلما.

و هاجرت معه إلى المدينة فمات عنها. فخطبها رسول الله صلى اللّه عليه و سلم إلى أبيها، فزوجه إياها. و استمرت فى المدينة بعد وفاة النبى صلى اللّه عليه و سلم إلى أن توفيت بها. روى لها البخارى و مسلم فى الصحيحين ستين حديثا توفيت سنة ۴۵ ه. ينظر: الإصابة (۴/ ۲۷۳)، و أسد الغابة (۵/ ۴۲۵)، و الأعلام (۲/ ۲۹۲).

(۱۸) فى م: كانت.

(۱۹) هو حذيفة بن اليمان و اليمان لقبه و اسمه: حسيل و يقال حسل أبو عبد الله العبسى. من كبار الصحابة، و صاحب سر رسول الله صلى اللّه عليه و سلم. أسلم هو و أبوه و أرادا شهود بدر فصدهما المشركون،

و رأى اختلاف الناس فى القرآن و بعضهم يقول: قراءتى أصح من قراءتك و أقوم لسانا «۱» فزع «۲» من ذلك، و قدم على عثمان كالهالك، و قال: أدرك هذه الأمة قبل اختلافهم كالخارجين عن الملة؛ فأرسل عثمان إلى حفصة يطلب منها الصحف «۳»، و أمر زيد بن ثابت و عبد الله بن الزبير «۴» و سعيد بن العاص «۵» و عبد الرحمن «۶» بن الحارث بنسخها فى المصاحف، و يردّون لحفصة الصحف «۷»، و قال: إذا اختلفتم فى شىء فاكتبوه بلسان قريش؛ لأن القرآن به نزل، فكتب منها عدة، فوجّه إلى كل من البصرة و

الكوفة و الشام و مكة، و اليمن، و البحرين مصحفا، على اختلاف فى مكة، و البحرين، و اليمن، و أمسك لنفسه مصحفا، و هو الذى يقال له: «الإمام»، و ترك بالمدينة واحدا.

و إنما أمرهم بالنسخ من الصحف «۸»؛ ليستند «۹» مصحفه إلى أصل أبى بكر المستند «۱۰» إلى أصل النبى «۱۱» صلى اللّه عليه و سلم، و عين زيدا لاعتماد أبى بكر و عمر عليه، و ضم إليه جماعة مساعدة له، و لينضم العدد إلى العدالة، و كانوا هؤلاء؛ لاشتهار ضبطهم و معرفتهم.

و شهد أحدا فاستشهد اليمان بها. شهد حذيفة الخندق و ما بعدها، كما شهد فتوح العراق، و له بها آثار شهيرة. خيره النبى صلى اللّه عليه و سلم بين الهجرة و النصرة فاختار النصرة. استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد بيعة على بأربعين يوما. روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم الكثير، و عن عمر، و روى عنه جابر و جندب و عبد الله بن يزيد و آخرون و فى سنة ۳۶ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۲/ ۲۱۹)، و الإصابة (۱/ ۳۱۷)، و تهذيب تاريخ ابن عساكر (۴/ ۹۳).

(۱) فى ص، م، د: لسان.

(۲) فى د: ففزع.

(۳) فى ص: المصحف.

(۴) هو عبد الله بن الزبير بن العوام من بنى أسد من قريش. فارس قريش فى زمنه. أمه أسماء بنت أبى بكر الصديق. أول مولود للمسلمين بعد الهجرة. شهد فتح إفريقية زمن عثمان، و بويع له بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية، فحكم مصر و الحجاز و اليمن و خراسان و العراق و بعض الشام.

و كانت إقامته بمكة. سير إليه عبد الملك بن مروان جيشا مع الحجاج بن يوسف، و انتهى حصار الحجاج لمكة بمقتل ابن الزبير. له فى الصحيحين ۳۳ حديثا. ينظر وفيات الأعيان (۱/ ۲۱۰)، ابن الأثير (۴/ ۱۳۵)، الأعلام للزركلى (۴/ ۲۱۸).

(۵) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموى صحابى صغير. روى عن عمر، و عثمان و عائشة. و روى عنه ابنه عمرو، و عروة. أقيمت عربية القرآن على لسانه. و كان شريفا سخيّا فصيحا، ولى الكوفة لعلى، و افتتح طبرستان. قال البخارى: مات سنة سبع أو ثمان و خمسين. و قال خليفة: سنة تسع ينظر الخلاصة (۱/ ۳۸۲) (۲۴۸۲).

(۶) فى م: عبد الله. و هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومى أبو محمد المدنى.

روى عن عمر و عثمان و على، و كان من كتاب المصحف. و روى عنه بنوه أبو بكر و عكرمة و المغيرة. قال ابن سعد: له رؤية. و وثقه العجلى. مات سنة ثلاث و أربعين.

(۷) فى ص: المصحف.

(۸) فى ز، ص، م: المصحف.

(۹) فى م: ليسند.

(۱۰) فى ص: المسند.

(۱۱) فى م: أصل من النبى صلى اللّه عليه و سلم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۰

و كتبوه مائة و أربعة عشر [سورة] «۱»، أولها «الحمد» و آخرها «الناس» على هذا الترتيب.

و أول كل «۲» سورة البسملة بقلم الوحى، إلا أول سورة براءة فجعلوا مكانها بياضا، و جرّدوا المصاحف [كلها] «۳» من [أسماء السور، و نسبتها، و عددها، و تجزئتها، و فواصلها تبعا لأبى بكر، و أجمعت «۴» الأمة على ما تضمنته هذه المصاحف، و ترك ما خالفها من

زيادة و نقص و إبدال كلمة بأخرى، مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم، و لم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنه من القرآن] «۵» و جردت «۶» هذه «۷» المصاحف كلها من النقط و الشكل ليحتملها «۸» ما صح نقله و ثبتت تلاوته «۹» عن النبى صلى اللّه عليه و سلم؛ لأن الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط.

تنبيه:

تقدم أن هذا الترتيب الواقع فى سور المصحف اليوم هو الذى فى المصحف العثمانى المنقول من صحف «۱۰» الصديق- رضى الله عنه- المنقولة «۱۱» مما كتب بين يدى رسول الله «۱۲» صلى اللّه عليه و سلم و هو قول القرّاء.

قلت: و فيه نظر؛ فقد ورد فى «صحيح مسلم» من حديث حذيفة- رضى الله عنه- قال: «صلّيت مع رسول الله صلّى الله عليه و سلّم ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثمّ مضى، فقلت: يصلّى بها فى ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثمّ افتتح سورة النّساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها ...» «۱۳» ثمّ ساق الحديث.

قال «۱۴» القاضى عياض: فيه دليل لمن يقول: [إن] «۱۵» ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف، و إنه لم يكن من ترتيب النبى صلى اللّه عليه و سلم، بل و كله «۱۶» إلى أمته

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) فى د: و كل.

(۳) زيادة من م.

(۴) فى ص: و اجتمعت.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) فى م: و جردوا.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: لتحملها.

(۹) فى ص: و ثبت روايته.

(۱۰) فى م، ص: مصحف.

(۱۱) فى م، ص: المنقول.

(۱۲) فى م: النبى.

(۱۳) أخرجه مسلم (۱/ ۵۳۶، ۵۳۷) كتاب صلاة المسافرين و قصرها باب استحباب تطويل القراءة (۲۰۳/ ۷۷۲) و أحمد (۵/ ۳۸۲، ۳۸۴، ۳۹۴، ۳۹۷) و أبو داود (۱/ ۲۹۲) كتاب الصلاة باب ما يقول الرجل فى ركوعه و سجوده (۸۷۱) و ابن ماجة (۲/ ۱۶۲) كتاب إقامة الصلاة باب ما يقول بين السجدتين (۸۹۷) و الترمذى (۱/ ۳۰۱) كتاب الصلاة باب ما جاء فى التسبيح (۲۶۲) و النسائى (۲/ ۱۷۶) كتاب الافتتاح باب تعوذ القارئ إذا مر بآية عذاب.

(۱۴) فى م: و قال.

(۱۵) سقط فى م.

(۱۶) فى م: و و كله.

بعده، و هذا قول مالك- رضى الله عنه- و جمهور العلماء، و اختاره «۱» [القاضى] «۲» أبو بكر [بن] «۳» الباقلانى «۴».

قال [ابن الباقلانى] «۵»: و هو أصح القولين مع احتمالهما.

قال: و الذى نقوله «۶»: إن ترتيب السور ليس بواجب فى الكتابة و لا فى الصلاة، و لا فى الدرس و التلقين «۷».

قال: و أما [عند] «۸» من يقول: إن ذلك بتوقيف «۹» من النبى صلى اللّه عليه و سلم، فيتأول ذلك على أنه تام قبل التوقيف، و كانت «۱۰» هاتان السورتان هكذا فى مصحف أبىّ.

قال: و لا خلاف أنه يجوز للمصلى أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة قبل التى قرأها فى الأولى، و إنما يكره ذلك فى ركعة «۱۱» و لمن يتلو فى غير صلاة «۱۲».

قال: و قد أباحه بعضهم، و تأول نهى السلف عن قراءة القرآن منكوسا على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها.

قال: و لا خلاف أن ترتيب [آيات] «۱۳» كل سورة بتوقيف من الله تعالى على ما هو عليه الآن فى المصاحف، و هكذا نقلته «۱۴» الأمة عن نبيها صلى اللّه عليه و سلم. انتهى كلام القاضى. و الله سبحانه و تعالى أعلم.

و إنما كتب «۱۵» عدة مصاحف؛ لأنه قصد إنفاذ ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد

---

(۱) فى م: و اختيار.

(۲) سقط فى م.

(۳) زيادة من ز، د.

(۴) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر. المعروف بالباقلانى- بكسر القاف- نسبته إلى بيع الباقلاء و يعرف أيضا بابن الباقلانى و بالقاضى أبى بكر. ولد بالبصرة. و سكن بغداد و توفى فيها.

و هو المتكلم المشهور الذى رد على الرافضة و المعتزلة و الجهمية و غيرهم. كان فى العقيدة على مذهب الأشعرى، و على مذهب مالك فى الفروع، و انتهت إليه رئاسة المذهب. ولى القضاء. أرسله عضد الدولة سفيرا إلى ملك الروم فأحسن السفارة و جرت له مناظرات مع علماء النصرانية بين يدى ملكها.

من تصانيفه: «إعجاز القرآن»، و «الإنصاف» و «البيان عن الفرق بين المعجزات و الكرامات»، و «التقريب و الإرشاد» فى أصول الفقه قال فيه الزركشى هو أجلّ كتاب فى هذا الفن مطلقا توفى سنة ۴۰۳ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۷/ ۴۶)، تاريخ بغداد (۵/ ۳۷۹)، و وفيات الأعيان (۱/ ۶۰۹)، و البحر المحيط فى الأصول للزركشى، المقدمة.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: يقول.

(۷) فى م: و التلقين فبتأول.

(۸) سقط فى ص.

(۹) فى ص: يتوقف.

(۱۰) فى ز: و كان.

(۱۱) فى د: الركعة.

(۱۲) فى م: الصلاة.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) فى ص: نقلت.

(۱۵) فى م: كتبت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۲

المسلمين و اشتهاره؛ و لذلك بعثه إلى أمرائه، و كتبها متفاوتة فى الإثبات و الحذف و البدل؛ لأنه قصد اشتمالها على الأحرف السبعة على رأى جماعة، و على لغة قريش على رأى آخرين، فجعل الكلمة التى تفهم أكثر من قراءة بصورة واحدة ك «يعلمون»، «جبريل» على حالها، و التى لا تفهم أكثر [من قراءة] «۱» بصورة فى البعض و بأخرى فى آخر؛ لأنها لا يمكن تكرارها فى مصحف «۲»؛ لئلا يتوهم «۳» نزولها كذلك، و لا كتابة بعض فى الأصل و بعض فى الحاشية؛ للتحكم «۴»، و الاعتماد فى نقل القرآن على الحفاظ؛ و لذلك أرسل كل مصحف مع من يوافق قراءته فى الأكثر، و ليس بلازم، و قرأ كل مصر بما فى مصحفهم، و تلقّوا «۵» ما فيه عن الصحابة الذين «۶» تلقوه عن النبى صلى اللّه عليه و سلم.

ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء قوم «۷» أسهروا «۸» ليلهم فى ضبطها، و أتعبوا نهارهم فى نقلها، حتى صاروا فى ذلك أئمة للاقتداء «۹» و أنجما للاهتداء، أجمع «۱۰» أهل بلدهم على قبول قراءتهم، و لم يختلف عليهم «۱۱» اثنان فى صحة روايتهم و درايتهم، و لتصديهم «۱۲» للقراءة نسبت إليهم، و كان المعوّل فيها عليهم.

ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا، و فى «۱۳» البلاد انتشروا «۱۴»، و خلفهم أمم بعد أمم، عرفت «۱۵» طبقاتهم «۱۶»، و اختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور «۱۷» بالرواية و الدراية، و منهم المحصّل لوصف واحد، و منهم الذى لأكثر من واحد، فكثر بينهم لذلك الاختلاف «۱۸»، و قل [منهم] «۱۹» الائتلاف؛ فقام عند ذلك جهابذة الأمة و صناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد بقدر الحاصل، و ميزوا بين الصحيح و الباطل، و جمعوا الحروف و القراءات، و عزوا الوجوه و الروايات، و بينوا الصحيح و الشاذ، و الكثير و الفاذّ، بأصول أصّلوها، و أركان فصّلوها «۲۰».

ثم إن المصنف- رضى الله عنه- أشار إلى تلك الأصول و الأركان بقوله:

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) فى ص: مصحفه.

(۳) فى ز، م: يوهم.

(۴) فى م: للحكم.

(۵) فى ص: و نقلوا.

(۶) فى ص، م: الذى.

(۷) فى ص: رجال.

(۸) فى ص: سهروا.

(۹) فى ز: الاقتداء.

(۱۰) فى ص: اجتمع.

(۱۱) فى م: عنهم.

(۱۲) فى ز: و لتهديهم.

(۱۳) فى م: فى بدون واو.

(۱۴) فى م: و انتشروا.

(۱۵) فى د، ص: و عرفت.

(۱۶) فى د: طباقهم.

(۱۷) فى ز: المشهورة.

(۱۸) فى م: الخلاف.

(۱۹) سقط فى م.

(۲۰) فى ص: و فصول و أركان.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۳

«فكلّ ما وافق وجه نحو ...» إلخ.

و أدرج هذه الأوصاف فى حد القرآن، و حاصل كلامه: «۱» القرآن كل كلام وافق وجها ما من أوجه النحو، و وافق الرسم و لو احتمالا، و صح سنده.

و فى هذا التعريف نظر؛ لأن موافقة الرسم و العربية لم يقل أحد بأنها جزء للحد، بل منهم من قال: هى لازمة للتواتر؛ فلا حاجة لذكرها، و هم المحققون، و منهم من قال:

هى شروط لا بد من ذكرها، و أيضا فإن الوصف الأعظم فى ثبوت القرآن هو التواتر «۲».

و الناظم تركه و اعتبر صحة سنده فقط، و هذا قول شاذ، و سيأتى كل ذلك.

و إذا اجتمعت الأركان [الثلاثة فى قراءة] «۳»، فلا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة [التى] «۴» نزل بها القرآن «۵»، و وجب على الناس قبولها، سواء نقلت عن السبعة أو العشرة «۶» أو غيرهم من الأئمة المقبولين، و متى اختل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عن أكثر منهم، هكذا قال الحافظ أبو عمرو الدانى «۷»، و الإمام أبو محمد مكى «۸»، و أبو العباس المهدوى «۹»، و أبو شامة، و هو

---

(۱) زاد فى م: أن.

(۲) فى ص: تواتر سنده.

(۳) سقط فى ص.

(۴) سقط فى ص.

(۵) قال السيوطى فى الإتقان: اختلف فى معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولا، ثم ساق ستة عشر قولا، و فيها ما لا يصح أن يكون قولا مستقلّا، و أتبعها بخمسة و ثلاثين قولا منقولة عن ابن حبان، و فيها ما هو داخل فى الأقوال الستة عشر، فمجموعها بعد حذف ما ذكر: ثمانية و أربعون، و هناك أقوال أخرى فى النشر و القرطبى و النيسابورى و غيرها تتم بها الأقوال ستين. ينظر: معنى الأحرف السبع ص (۴۲).

(۶) فى ص: أو عن العشرة.

(۷) هو عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الدانى الأموى المقرئ. أحد حفاظ الحديث، و من الأئمة فى علم القرآن و رواته و تفسيره. من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج و زار مصر، و عاد فتوفى فى بلده. له أكثر من مائة تصنيف.

و كان يقول: ما رأيت شيئا قط إلا كتبته، و لا كتبته إلا حفظته، و لا حفظته فنسيته. توفى سنة ۴۴۴. ينظر: شذرات الذهب (۳/ ۲۷۲)، و الديباج المذهب (۱۸۸)، و الأعلام (۴/ ۳۶۶).

(۸) هو مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسى القيروانى ثم الأندلسى القرطبى إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء و المجودين، ولد سنة خمس و خمسين و ثلاثمائة بالقيروان، كان من أهل التبحر فى علوم القرآن و العربية حسن الفهم و

الخلق جيد الدين و العقل كثير التأليف فى علوم القرآن محسنا مجودا عالما بمعانى القراءات و كان خيرا متدينا مشهورا بالصلاح و إجابة الدعوة و من تآليفه «التبصرة فى القراءات» و الكشف عليه و تفسيره الجليل و مشكل إعراب القرآن و الرعاية فى التجويد و الموجز فى القراءات و تواليفه تنيف عن ثمانين تأليفا، مات فى ثانى المحرم سنة سبع و ثلاثين و أربعمائة، ينظر: غاية النهاية (۲/ ۳۰۹).

(۹) هو أحمد بن عمار بن أبى العباس، أبو العباس المهدوى المغربى، نحوى، مفسر، لغوى، مقرئ، أصله من المهدية من بلاد إفريقية. روى عن الشيخ الصالح أبى الحسن القابسى. و قرأ على محمد

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۴

مذهب السلف الذى لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة: فلا ينبغى أن يغتر بكل قراءة [تعزى لأحد السبعة و يطلق] «۱» عليها لفظ الصحة إلا إن دخلت فى الضابط، و حينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، و لا يختص ذلك بنقلها عنهم «۲»، بل إن نقلت عن غير السبعة فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة و غيرهم منقسمة إلى المجمع عليه و الشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم، و كثرة الصحيح المجتمع «۳» عليه فى قراءتهم «۴»، تركن النفس لما نقل عنهم أكثر من غيرهم «۵».

و قول «۶» الناظم- رضى الله عنه-: «وافق وجه نحو ...» يريد أن القراءة الصحيحة هى التى توافق وجها ما من وجوه النحو، سواء كان أفصح أو «۷» فصيحا، مجمعا «۸» عليه أو مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، و هذا هو المختار عند المحققين من ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض النحاة أو كثير منهم و لم يعتبر إنكارهم، بل أجمع قدوة السلف على قبولها، كإسكان بارِئِكُمْ [البقرة: ۵۴] و نحوه، و سَبَإٍ و يا بُنَىَ [لقمان: ۱۳]، وَ مَكْرَ السَّيِّئِ [فاطر: ۴۳] و نُنْجِى «۹» الْمُؤْمِنِينَ بالأنبياء [۸۸].

و جمع البزى «۱۰» بين ساكنين فى تاءاته و مد أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ [إبراهيم: ۳۷].

ابن سفيان، و على جده لأمه مهدى بن إبراهيم، و أبى الحسن أحمد بن محمد و غيرهم. من تصانيفه: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، و «الهداية فى القراءات السبع» توفى سنة ۴۴۰ ه. ينظر:

إنباه الرواة (۱/ ۹۱- ۹۲)، و معجم الأدباء (۵/ ۳۹)، و بغية الوعاة (۱/ ۳۵۱)، و طبقات المفسرين (۱/ ۵۶)، و معجم المؤلفين (۲/ ۲۷).

(۱) فى م: تقرأ لأحد السبعة و أطلق.

(۲) فى ص: عن غيره.

(۳) فى ص: المجمع.

(۴) زاد فى م: فى المجمع عليه.

(۵) من قوله: «و إذا اجتمعت الأركان» إلى قوله ... «أكثر من غيرهم» سقط فى د.

(۶) فى د: فقول.

(۷) فى د، ص: أم.

(۸) فى ز: مجتمعا.

(۹) فى م: ننجى.

(۱۰) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة، و قال الأهوازى أبو بزة الذى ينسب إليه البزى، اسمه بشار، فارسى من أهل همذان، أسلم على يد السائب بن أبى السائب المخزومى، و البزة الشدة، و معنى أبو بزة، أبو شدة، قال ابن الجزرى: المعروف لغة أن البزة من قولهم: بزة بزة إذا سلبه مرة، و يقال إن نافعا هو أبو بزة الإمام أبو الحسن البزى المكى مقرئ مكة و مؤذن المسجد

الحرام، ولد سنة سبعين و مائة أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه و عبد الله بن زياد و عكرمة ابن سليمان و وهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعى و الحسن بن الحباب و أحمد ابن فرح و أبو عبد الرحمن عبد الله بن على و أبو جعفر محمد بن عبد الله اللهبيان و أبو العباس أحمد ابن محمد اللهبى فى قول الأهوازى و الرهاوى و أبو ربيعة محمد بن إسحاق، و روى عنه القراءة قنبل و حدث عنه أبو بكر أحمد بن عميد بن أبى عاصم النبيل و يحيى بن محمد بن صاعد و محمد بن على

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۵

قال الدانى بعد حكايته لإنكار سيبويه إسكان «بارئكم»: و الإسكان أصح فى النقل و أكثر فى الأداء، و أئمة القراءة لا تعمل فى شىء من حروف القراءات على الأفشى فى اللغة و الأقيس فى العربية، بل [على] «۱» الأثبت فى الأثر، و الأصح فى النقل و الرواية إذا ثبتت «۲» عنهم، لا يردها قياس عربية، و لا فشو لغة؛ لأن القراءة «۳» سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها.

و قوله: «و كان للرسم ...» إلخ، لا بد لهذا الشرط من مقدمة فأقول:

[اعلم] «۴» أن الرسم [هو] «۵» تصوير الكلمة بحروف «۶» هجائها بتقدير الابتداء بها و الوقف عليها، و العثمانى هو الذى رسم فى المصاحف العثمانية، و ينقسم إلى قياسى:

و هو ما وافق اللفظ، و هو معنى قولهم: «تحقيقا»، و إلى اصطلاحى: و هو ما خالف اللفظ، و هو معنى قولهم: «تقديرا»، و إلى احتمالى و سيأتى.

و مخالفة الرسم للفظ محصورة فى خمسة أقسام، و هى:

۱- الدلالة على البدل: نحو الصِّراطَ [الفاتحة: ۶].

۲- و على الزيادة: نحو مالِكِ [الفاتحة: ۴].

۳- و على الحذف: نحو لكِنَّا هُوَ [الكهف: ۳۸].

۴- و على الفصل: نحو فَما لِهؤُلاءِ [النساء: ۷۸].

۵- و على أن [الأصل] «۷» الوصل، [نحو] «۸» أَلَّا يَسْجُدُوا [النمل: ۲۵].

فقراءة الصاد، و الحذف و الإثبات، و الفصل و الوصل، خمستها وافقها الرسم تحقيقا، و غيرها تقديرا؛ لأن السين تبدل صادا قبل أربعة أحرف منها الطاء كما سيأتى، و ألف مالِكِ «۹» [الفاتحة: ۴] عند [المثبت] «۱۰» زائدة، و أصل لكِنَّا [الكهف: ۳۸] الإثبات، و أصل فَما لِ الفصل، و أصل أَلَّا يَسْجُدُوا [النمل: ۲۵] الوصل، و كل من الأقسام الخمسة فى حكم صاحبه، فالبدل فى حكم المبدل منه و كذا الباقى، و ذلك ليتحقق الوفاق التقديرى؛ لأن اختلاف القراءتين إن كان يتغاير دون تضاد و لا تناقض فهو فى حكم

ابن زيد الصائغ و أحمد بن محمد بن مقاتل. توفى البزى سنة خمسين و مائتين عن ثمانين سنة. ينظر:

غاية النهاية (۱/ ۱۱۹، ۱۲۰).

(۱) سقط فى م.

(۲) فى ص: ثبت.

(۳) فى م: القرآن.

(۴) سقط فى ص.

(۵) زيادة من د، ص.

(۶) فى ص: بحرف.

(۷) سقط فى م.

(۸) سقط فى ز.

(۹) فى م: مالك بعد الميم.

(۱۰) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۶

الموافق، و إن كان [بتضاد أو تناقض] «۱» ففى حكم المخالف، و الواقع: الأول فقط، و هو الذى لا يلزم من صحة أحد الوجهين [فيه] بطلان الآخر، و تحقيقه أن اللفظ تارة يكون «۲» له جهة واحدة فيرسم على وفقها، فالرسم هنا «۳» حصر «۴» جهة اللفظ بمخالفة مناقض، و تارة يكون له جهات «۵» فيرسم على أحدها «۶» فلا يحصر «۷» جهة اللفظ، و اللافظ به موافق تحقيقا، و بغيره «۸» تقديرا؛ لأن البدل فى حكم المبدل منه، و كذا بقية «۹» [الخمسة] «۱۰» و الله أعلم.

و القسم الثالث: ما وافق الرسم احتمالا و يندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه «۱۱» بالحركة و السكون؛ نحو الْقُدُسِ [البقرة: ۸۷] و بالتخفيف و التشديد؛ نحو ينشركم «۱۲» بيونس [۲۲] و بالقطع و الوصل عنه بالشكل «۱۳» نحو أَدْخِلُوا بغافر [۴۰] و باختلاف الإعجام «۱۴» نحو «يعملون» «۱۵» و «يفتح» «۱۶»، و بالإعجام [و الإهمال] «۱۷» نحو نُنْشِزُها [البقرة: ۲۵۹]، و كذا المختلف فى كيفية لفظها، كالمدغم و المسهّل [و الممال] «۱۸» و المرقق و الممدود، فإن المصاحف العثمانية تحتمل هذه كلها؛ لتجردها عن أوصافها، فقول الناظم: «و كان للرسم احتمالا...» دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقا بطريق الأولى، و سواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر: قالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً [البقرة: ۱۱۶] و بالزبر و الكتاب [آل عمران: ۱۸۴] فإنه ثابت فى الشامى، و كابن كثير فى جَنَّاتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا بالتوبة [۱۰۰]: فإنه ثابت فى المكى، إلى غير ذلك.

و قوله: «احتمالا» يحتمل أن يكون جعله مقابلا للتحقيق؛ فتكون القسمة عنده ثنائية، [و هو] «۱۹» التحقيق الاحتمالى «۲۰»، و يكون قد أدخل التقديرى فى الاحتمالى، و هو الذى فعله فى «نشره».

و يحتمل أن يكون قد ثلّث القسمة و يكون حكم الأوّلين ثابتا بالأولوية، و لو لا تقدير

---

(۱) فى ز، م: يتضاد أو يتناقض.

(۲) فى د: تكون.

(۳) فى ز: هذا.

(۴) فى م: يحصر.

(۵) فى م، ص: جهتان.

(۶) فى م، ص: أحدهما.

(۷) فى م، د: تحصر.

(۸) فى م، ص: و لغيره.

(۹) فى م: البقية.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى م: فيه الاختلاف.

(۱۲) و هى قراءة فى يُسَيِّرُكُمْ. تنظر فى فرش الحروف فى سورة يونس.

(۱۳) فى م: بالتشكيل

(۱۴) فى م: الغيبة.

(۱۵) فى م: تعلمون.

(۱۶) فى د: و تفتح.

(۱۷) سقط فى ز.

(۱۸) سقط فى م.

(۱۹) سقط فى م.

(۲۰) فى م: تحقيق و احتمال، و فى د، ص: التحقيقى و الاحتمالى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۷

موافقة الرسم للزم الكل مخالفة الكل فى نحو: «السموت» و «الصلحات» و «الليل».

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقا و الأخرى تقديرا، نحو ملك [الفاتحة: ۴]، و بعضها يقع «۱» فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقا، نحو أَنْصارَ اللَّهِ [الصف: ۱۴] و فَنادَتْهُ الْمَلائِكَةُ [آل عمران: ۳۹]، وَ يَغْفِرْ لَكُمْ [آل عمران: ۳۱]، و هَيْتَ لَكَ [يوسف: ۲۳].

و اعلم أن مخالف «۲» صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل «۳» أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك، لا يعد مخالفا إذا أثبتت القراءة به و وردت مشهورة.

أ لا ترى أنهم لا يعدون إثبات ياءات الزوائد و حذف ياء تَسْئَلْنِى بالكهف [۷۰]، و قراءة و أكون من الصالحين [المنافقون: ۱۰] و نحو ذلك من مخالفة «۴» الرسم المعهود؛ لرجوعه لمعنى واحد، و تمشية صحة القراءة و شهرتها بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها و تقديمها و تأخيرها، حتى و لو كانت حرف معنى، فإن له حكم الكلمة، لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، و هذا هو الحد الفاصل فى حقيقة اتباع الرسم و مخالفته «۵».

و قوله: «و صح إسنادا» ظاهره أن «۶» القرآن يكتفى فى ثبوته «۷» مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط، و لا يحتاج إلى تواتر، و هذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء و المحدّثين و غيرهم، كما ستراه إن شاء الله تعالى. و لقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرءون أحرفا لا يصح لها سند أصلا، و يقولون: التواتر ليس بشرط «۸»، و إذا طولبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك، و لا بد لهذه المسألة من «۹» بعض بسط فأقول «۱۰»:

---

(۱) فى ز: تقع.

(۲) فى م: مخالفة.

(۳) فى م: مبدل أو مدغم.

(۴) فى د: مخالف.

(۵) اعلم أن الخط له قوانين و أصول يحتاج إلى معرفتها بحسب ما يثبت من الحروف و ما لا يثبت، و بحسب ما يكتب موصولا أو مفصولا، و بيان ذلك مستوفى فى أبواب الهجاء من كتب النحو و فى كتب الإملاء.

و اعلم أن أكثر خط المصحف موافق لتلك القوانين، و قد جاء فيه أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، و لا نتعدى، منها ما عرفنا سببه، و منها ما غاب عنا.

هذا و قد جاء فى باب الوقف على مرسوم الخط من شرح التيسير: أن الأصل أن يثبت القارئ فى لفظه من حروف الكلمة إذا وقف عليها ما يوافق خط المصحف و لا يخالفه إلا إذا وردت رواية عن أحد من الأئمة تخالف ذلك؛ فيتبع الرواية ... و ذكر الحافظ- رحمه

الله- أن الرواية تثبت عن نافع و أبى عمرو و الكوفيين باتباع المرسوم فى الوقف و أنه لم يرد فى ذلك شيء عن ابن كثير و ابن عامر. ينظر: شرح التيسير.

(۶) فى م: ظاهر فى أن.

(۷) فى م: فيه بثبوته.

(۸) فى ص: شرط.

(۹) فى د، ص: عن.

(۱۰) فى د: فلذلك لخصت فيها مذاهب القراء و الفقهاء الأربعة المشهورين و ما ذكر الأصوليون

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۸

[إن] «۱» القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة- منهم الغزالى «۲» و صدر الشريعة «۳» و موفق الدين المقدسى «۴» و ابن مفلح «۵» و الطوفى «۶»-: هو ما نقل بين دفتى

و المفسرون و غيرهم رضى الله تعالى عنهم أجمعين و ذكرت فى هذا التعليق المهم من ذلك لأنه لا يحتمل التطويل، و فى ص: فلذلك لخصت فيها رسالة مطولة ذكرت فيها مذاهب القراء ... إلخ.

(۱) زيادة من م.

(۲) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالى بتشديد الزاى. نسبته إلى الغزّال (بالتشديد) على طريقة أهل خوارزم و جرجان: ينسبون إلى العطّار عطّارى، و إلى القصّار قصّارى، و كان أبوه غزّالا، أو هو بتخفيف الزاى نسبة إلى «غزالة» قرية من قرى طوس. فقيه شافعى أصولى، متكلم، متصوف.

رحل إلى بغداد، فالحجاز، فالشام، فمصر و عاد إلى طوس.

من مصنفاته: «البسيط»، و «الوسيط»، و «الوجيز»، و «الخلاصة» و كلها فى الفقه، و «تهافت الفلاسفة»، و «إحياء علوم الدين» توفى سنة ۵۰۵ ه. ينظر: طبقات الشافعية (۴/ ۱۰۱- ۱۸۰)؛ و الأعلام للزركلى (۷/ ۲۴۷)، و الوافى بالوفيات (۱/ ۲۷۷).

(۳) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد، المحبوبى، الحنفى، صدر الشريعة الأصغر. فقيه، أصولى، جدلى، محدث، مفسر، نحوى، لغوى، أديب، بيانى، متكلم، منطقى.

أخذ العلم عن جده محمود و عن أبى جده أحمد صدر الشريعة و صاحب (تلقيح العقول فى الفروق) و عن شمس الأئمة الزرنجى و شمس الأئمة السرخسى و عن شمس الأئمة الحلوانى و غيرهم. من تصانيفه: «شرح الوقاية»، و «النقاية، مختصر الوقاية»، و «التنقيح»، و شرحه «التوضيح» فى أصول الفقه، و «تعديل العلوم» توفى سنة ۷۴۷ ه. ينظر: الفوائد البهية (ص ۱۰۹)، و معجم المؤلفين (۶/ ۲۴۶)، و الأعلام (۴/ ۳۵۴).

(۴) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة. من أهل جماعيل من قرى نابلس بفلسطين. خرج من بلده صغيرا مع عمه عند ما ابتليت بالصليبيين، و استقر بدمشق. و اشترك مع صلاح الدين فى محاربة الصليبيين. رحل فى طلب العلم إلى بغداد أربع سنين ثم عاد إلى دمشق. قال ابن غنيمة: «ما أعرف أحدا فى زمانى أدرك رتبة الاجتهاد إلا الموفق» و قال عز الدين بن عبد السلام «ما طابت نفسى بالإفتاء حتى صار عندى نسخة من المغنى للموفق و نسخة من المحلى لابن حزم».

من تصانيفه «المغنى فى الفقه شرح مختصر الخرقى» عشر مجلدات، و «الكافى»، و «المقنع» و «العمدة» و له فى الأصول «روضة الناظر». توفى سنة ۶۲۰ ه. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (ص ۱۳۳- ۱۴۶) و تقديم «كتاب المغنى» لمحمد رشيد رضا، و الأعلام للزركلى (۴/ ۱۹۱)، و البداية و النهاية لابن كثير فى حوادث سنة ۶۲۰ ه.

(۵) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، برهان الدين أبو إسحاق. من أهل قرية «رامين» من أعمال نابلس. دمشقى المنشأ و الوفاة. فقيه و أصولى حنبلى، كان حافظا مجتهدا و مرجع الفقهاء و الناس فى الأمور. ولى قضاء دمشق غير مرة.

من تصانيفه: «المبدع» و هو شرح المقنع فى فروع الحنابلة، فى أربعة أجزاء، «و المقصد الأرشد فى ترجمة أصحاب الإمام أحمد» توفى سنة ۸۸۴ ه. ينظر: الضوء اللامع (۱/ ۱۵۲)، و شذرات الذهب (۷/ ۳۳۸)، و معجم المؤلفين (۱/ ۱۰۰).

(۶) فى م: و الصولى. و الصواب ما أثبتناه. و هو سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم نجم الدين الطوفى الحنبلى، قال الصفدى: كان فقيها شاعرا أديبا، فاضلا قيما بالنحو و اللغة و التاريخ، مشاركا فى الأصول، شيعيّا يتظاهر بذلك، وجد بخطه هجو فى الشيخين، ففوض أمره إلى بعض القضاة، و شهد عليه بالرفض، فضرب و نفى إلى قوص، فلم ير منه بعد ذلك ما يشين. و لازم الاشتغال و قراءة

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۱۹

المصحف نقلا متواترا.

و قال غيرهم: هو الكلام المنزل على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم للإعجاز بسورة «۱» منه. و كل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله.

و القائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة؛ لأن التواتر عندهم جزء من الحد؛ فلا يتصور «۲» ماهية القرآن إلا به، و حينئذ فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة، و لم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، و صرح به جماعات «۳» لا يحصون:

كابن عبد البر «۴» و ابن عطية «۵» و ابن تيمية «۶» و التونسى فى تفسيره و النووى

الحديث.

و له من التصانيف: مختصر الروضة فى الأصول، شرحها، مختصر الترمذى، شرح المقامات، شرح الأربعين النووية، شرح التبريزى فى مذهب الشافعى، إزالة الإنكار فى مسألة كاد.

و قال فى الدرر: سمع الحديث من التقى سليمان و غيره، و قرأ العربية على محمد بن الحسين الموصلى. و كان قوى الحافظة، شديد الذكاء، مقتصدا فى لباسه و أحواله متقللا من الدنيا، و لم تكن له يد فى الحديث. ذكره ابن مكتوم فى تاريخ النحاة.

مات فى رجب سنة عشر و سبعمائة- و بخط ابن مكتوم- سنة إحدى عشرة.

قال: و هو منسوب إلى طوفى قرية من أعمال بغداد. ينظر: بغية الوعاة (۱/ ۵۹۹- ۶۰۰).

(۱) فى ص: سورة.

(۲) فى م، د: تتصور.

(۳) فى س: جماعة.

(۴) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى الحافظ، أبو عمر. ولد بقرطبة. من أجلّة المحدثين و الفقهاء، شيخ علماء الأندلس، مؤرخ أديب، مكثر من التصنيف. رحل رحلات طويلة و توفى بشاطبة سنة ۴۶۳ ه.

من تصانيفه (الاستذكار فى شرح مذاهب علماء الأمصار)، و (التمهيد لما فى الموطأ من المعانى و الأسانيد)، و (الكافى) فى الفقه.

ينظر: الشذرات (۳/ ۳۱۴)، و ترتيب المدارك (۴/ ۵۵۶)، (۸۰۸) ط دار الحياة، و شجرة النور ص (۱۱۹)، الأعلام (۹/ ۳۱۷)، و الديباج المذهب ص (۳۵۷) و سماه يوسف بن عمر، إلا أنه قال فى آخر الترجمة: و كان والد أبى عمر أبو محمد عبد الله بن محمد بن أهل العلم.

(۵) هو عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد المحاربى، من أهل غرناطة. أحد القضاة بالبلاد الأندلسية، كان فقيها جليلا، عارفا بالأحكام و الحديث و التفسير، نحويّا لغويّا أديبا، ضابطا، غاية فى توقد الذهن و حسن الفهم و جلالة التصرف. روى عن أبيه الحافظ

بن أبى بكر و أبى على الغسانى و آخرين. و روى عنه أبو القاسم بن حبيش و جماعة. ولى قضاء المرية، كان يتوخى الحق و العدل.

من تصانيفه: (المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز).

و ابن عطية هذا هو غير عبد الله بن عطية بن عبد الله أبى محمد، المقرئ المفسر الدمشقى المتوفى (۳۸۳ ه) صاحب تفسير (ابن عطية) و يميز هذا الأخير عن ابن عطية الأندلسى (عبد

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۰

و السبكى «۱» و الإسنوى و الأذرعى «۲» و الزركشى «۳» و الدميرى «۴» و الشيخ خليل «۵»

الحق بن غالب) بأن يقال لعبد الله بن عطية (المتقدم)، و لعبد الحق (المتأخر) توفى سنة ۵۴۲ ه.

ينظر: بغية الوعاة (۲/ ۷۳)، طبقات المفسرين ص (۱۵- ۱۶)، و تاريخ قضاة الأندلس ص (۱۰۹)؛ و الأعلام للزركلى (۴/ ۵۳، ۳/ ۲۳۹).

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّانى الدمشقى، تقى الدين. الإمام شيخ الإسلام.

حنبلى. ولد فى حرّان و انتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ و اشتهر. سجن بمصر مرتين من أجل فتاواه.

و توفى بقلعة دمشق معتقلا. كان داعية إصلاح فى الدين، آية فى التفسير و العقائد و الأصول، فصيح اللسان، مكثرا من التصنيف.

من تصانيفه «السياسة الشرعية»، و «منهاج السنة»، و طبعت «فتاواه» فى الرياض مؤخرا فى ۳۵ مجلدا. ينظر: الدرر الكامنة (۱/ ۱۴۴)؛ و البداية و النهاية (۱۴/ ۱۳۵).

(۱) هو عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن تمام السبكى، أبو نصر، تاج الدين، أنصارى، من كبار فقهاء الشافعية. ولد بالقاهرة. سمع بمصر و دمشق. تفقه على أبيه و على الذهبى. برع حتى فاق أقرانه. درس بمصر و الشام، و ولى القضاء بالشام، كما ولى بها خطابة الجامع الأموى. كان السبكى شديد الرأى، قوى البحث، يجادل المخالف فى تقرير المذهب، و يمتحن الموافق فى تحريره و توفى سنة ۷۷۱ ه.

من تصانيفه: «طبقات الشافعية الكبرى»، و «جمع الجوامع» فى أصول الفقه، و «ترشيح التوشيح و ترجيح التصحيح» فى الفقه. ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسينى (ص ۹۰) و شذرات الذهب (۶/ ۲۲۱)؛ و الأعلام (۴/ ۳۲۵).

(۲) هو أحمد بن حمدان بن عبد الواحد بن عبد الغنى الأذرعى، فقيه شافعى من تلاميذ الذهبى، ولد بأذرعات بالشام، و تولى القضاء بحلب، و راسل السبكى الكبير بالمسائل الحلبيات، و هى مجلد مشهور توفى سنة ۷۷۳ ه.

من تصانيفه: «التوسط و الفتح بين الروضة و الشرح» فى ۲۰ مجلدا، و «غنية المحتاج فى شرح المنهاج»، و «قوت المحتاج». ينظر: معجم المؤلفين (۱/ ۱۵۱)، و البدر الطالع (۱/ ۳۵).

(۳) هو محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين، الزركشى، فقيه شافعى أصولى، تركى الأصل، مصرى المولد و الوفاة، له تصانيف كثيرة فى عدة فنون توفى سنة ۷۹۴ ه.

من تصانيفه: (البحر المحيط) فى أصول الفقه، و (إعلام الساجد بأحكام المساجد)، و (الديباج فى توضيح المنهاج) فى الفقه، و (المنثور) يعرف بقواعد الزركشى.

ينظر: الأعلام (۶/ ۲۸۶)، و الدرر الكامنة (۳/ ۳۹۷).

(۴) هو محمد بن موسى بن عيسى بن على الكمال، أبو البقاء، الدميرى الأصل، القاهرى. فقيه شافعى، مفسر، أديب، نحوى، ناظم، مشارك فى غير ذلك. أخذ عن بهاء الدين أحمد السبكى، و جمال الدين الإسنوى، و كمال الدين النويرى المالكى، و غيرهم. قال الشوكانى: برع فى التفسير و الحديث و الفقه و أصوله و العربية و الأدب و غير ذلك. و تصدى للإقراء و الإفتاء و صنف مصنفات جيدة.

من تصانيفه: «النجم الوهاج شرح منهاج الطالبين»، و «الديباج شرح سنن ابن ماجة»، و «حياة الحيوان الكبرى»، و «شرح المعلقات السبع» توفى سنة ۸۰۸ ه. ينظر: شذرات الذهب (۷/ ۷۹)، و الضوء اللامع (۱۰/ ۵۹)، و البدر الطالع (۲/ ۲۷۲) و هدية العارفين (۲/ ۱۷۸).

(۵) هو خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين، الجندى. فقيه مالكى محقق. كان يلبس زى الجند.

تعلم فى القاهرة، و ولى الإفتاء على مذهب مالك. جاور بمكة. و توفى بالطاعون توفى سنة ۷۷۶ ه.

من تصانيفه: «المختصر» و هو عمدة المالكية فى الفقه و عليه تدور غالب شروحهم، و «شرح

و ابن الحاجب و ابن عرفة «۱» و غيرهم، رحمهم الله.

و أما القراء فأجمعوا فى أول الزمان على ذلك، و كذلك «۲» فى آخره، و لم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكى، و تبعه بعض المتأخرين و هذا كلامهم:

قال الإمام [العالم] «۳» العلامة برهان الدين الجعبرى فى «شرح الشاطبية»: ضابط كل قراءة تواتر نقلها، و وافقت «۴» العربية مطلقا، و رسم المصحف و لو تقديرا، فهى من الأحرف السبعة، و ما لا تجتمع «۵» فيه فشاذ.

و قال فى قول الشاطبى «۶»:

و مهما تصلها مع أواخر سورة... ... ...

و إذا تواترت القراءة علم كونها «۷» من الأحرف السبعة.

و قال أبو القاسم الصفراوى «۸» فى نهاية «الإعلان»: اعلم أن هذه السبعة أحرف «۹»

جامع الأمهات» شرح به مختصر ابن الحاجب، و سماه «التوضيح»، و «المناسك». ينظر: الديباج المذهب (ص ۱۱۵)، و الأعلام (۲/ ۳۶۴)، و الدرر الكامنة (۲/ ۸۶).

(۱) هو محمد بن محمد بن عرفة الورغمى، إمام تونس و عالمها و خطيبها و مفتيها، قدم للخطابة سنة ۷۷۲ ه و للفتوى ۷۷۳ ه، كان من كبار فقهاء المالكية، تصدى للدرس بجامع تونس و انتفع به خلق كثير توفى سنة ۸۰۳ ه.

من تصانيفه: «المبسوط» فى الفقه سبعة مجلدات، و «الحدود» فى التعريفات الفقهية. ينظر:

الديباج المذهب ص (۳۳۷)، و نيل الابتهاج (ص ۲۷۴).

(۲) فى م: و كذا.

(۳) زيادة من د، ص.

(۴) فى ص: و وافق.

(۵) فى ص، د، م: يجمع.

(۶) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد، أبو محمد، الشاطبى الرعينى الأندلسى. مقرئ، نحوى، مفسر، محدث، ناظم. ولد بشاطبة إحدى قرى شرقى الأندلس، و توفى بالقاهرة توفى سنة ۵۹۰ ه.

من تصانيفه: «حرز الأمانى و وجه التهانى فى القراءات السبع»، و «عقيلة القصائد فى أسنى المقاصد فى نظم المقنع للدانى»، و «ناظمة الزهر فى أعداد آيات السور»، و «تتمة الحرز من قراء أئمة الكنز». ينظر: شذرات الذهب (۴/ ۳۰۱)، و معجم المؤلفين (۸/ ۱۱۰) و الأعلام (۶/ ۱۴).

(۷) فى م: أنها.

(۸) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص أبو القاسم الصفراوى نسبة إلى وادى الصفراء بالحجاز ثم الإسكندرى الأستاذ المقرئ المكثر مؤلف كتاب الإعلان و غيره كان إماما كبيرا مفتيا على مذهب مالك انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، مولده أول سنة أربع و أربعين و خمسمائة، و قرأ الروايات على أحمد بن جعفر الغافقى و عبد الرحمن بن خلف الله و أبى الطيب عبد المنعم بن يحيى الغرناطى و اليسع بن عيسى بن حزم، مات فى ربيع الآخر سنة ست و ثلاثين و ستمائة. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۳۷۳).

(۹) فى ص، د: الأحرف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۲

و القراءات المشهورة نقلت تواترا، و هى التى جمعها عثمان فى المصاحف و بعث «۱» بها إلى الأمصار، و أسقط ما لم يقع الاتفاق على نقله و لم ينقل تواترا، و كان ذلك بإجماع من الصحابة «۲».

ثم قال: فهذه أصول و قواعد تستقل «۳» بالبرهان على إثبات القراءات السبعة، و الاعتماد

---

(۱) فى م: و بعثها.

(۲) اتفق الأكثرون على أن القراءات المشهورة منقولة بالتواتر، و فيه إشكال؛ و ذلك لأنا نقول: هذه القراءة إما أن تكون منقولة بالتواتر، أو لا.

فإن كان الأول، فحينئذ قد ثبت بالنقل المتواتر أن الله- تعالى- قد خير المكلفين بين هذه القراءات، و سوّى بينها فى الجواز.

و إذا كان كذلك، كان ترجيح بعضها على البعض واقعا على خلاف الحكم المتواتر؛ فواجب أن يكون الذاهبون إلى ترجيح البعض، مستوجبين للتفسيق إن لم يلزمهم التكفير، لكنا نرى أن كل واحد يختص بنوع معين من القراءة، و يحمل الناس عليها، و يمنعهم من غيرها، فوجب أن يلزم فى حقهم ما ذكرناه.

و إن قلنا: هذه القراءات ما ثبتت بالتواتر؛ بل بطريق الآحاد، فحينئذ يخرج القرآن عن كونه مفيدا للجزم، و القطع اليقين؛ و ذلك باطل بالإجماع، و لقائل أن يجيب عنه، فيقول: بعضها متواتر، و لا خلاف بين الأمة فيه، و تجويز القراءة بكل واحد منها، و بعضها من باب الآحاد، لا يقتضى كون القراءة بكليته خارجا عن كونه قطعيّا، و الله أعلم، ذكره ابن الخطيب.

و ذكر ابن عادل الحنبلى فى اللباب: أن من المتفق عليه عند العلماء و أرباب النظر: أن القرآن الكريم لا تجوز الرواية فيه بالمعنى، بل أجمعوا على وجوب روايته لفظة لفظة، و على أسلوبه و ترتيبه، و لهذا كان تواتره اللفظى لا يشك فيه أدنى عاقل، أو صاحب حس.

ثم إن التواتر عند جمهور العلماء يفيد العلم ضرورة، بينما خالف فى إفادته العلم مطلقا السّمنية و البراهمة.

و خالف فى إفادته العلم الضرورى الكعبى و أبو الحسين من المعتزلة، و إمام الحرمين من الشافعية، و قالوا: إنه يفيد العلم نظرا.

و ذهب المرتضى من الرافضة، و الآمدى من الشافعية إلى التوقف فى إفادته العلم، هل هو نظرى أو ضرورى؟

و قال الغزالى: إنه من قبيل القضايا التى قياساتها معها، فليس أوليّا، و ليس كسبيّا.

و احتج الجمهور أنه ثابت بالضرورة، و إنكاره مكابرة و تشكيك فى أمر ضرورى؛ فإنا نجد من أنفسنا العلم الضرورى بالبلدان البعيدة، و الأمم السالفة، كما نجد العلم بالمحسوسات لا فرق بينها فيما يعود إلى الجزم، و ما ذاك إلا بالإخبار قطعا و لو كان نظريّا لافتقر إلى توسط المقدمتين فى لإثباته و اللازم باطل؛ لأننا نعلم قطعا علمنا بالمتواترات من غير أن نفتقر إلى المقدمات و ترتيبها.

كما أنه لو كان نظريّا، لساغ الخلاف فيه ككل النظريات، و اللازم باطل.

فثبت مما تقدم أن المتواتر يفيد العلم، و أن العلم به ضرورى كسائر الضروريات.

ينظر: البحر المحيط للزركشى: (۴/ ۲۳۱)، و البرهان لإمام الحرمين: (۱/ ۵۶۶)، و الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى: (۲/ ۱۴)، و

نهاية السول للإسنوى: (۳/ ۵۴)، و منهاج العقول للبدخشى: (۲/ ۲۹۶)، و غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى: (۹۵)، و التحصيل من المحصول للأرموى: (۲/ ۹۵).

(۳) فى ص: يستقل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۳

عليها و الأخذ بها، و طرح «۱» ما سواها.

و قال الدانى- رحمه الله-: و إن القراء السبعة و نظائرهم من الأئمة متّبعون فى [جميع] «۲» قراءاتهم الثابتة عنهم التى لا شذوذ فيها، و معنى «لا شذوذ فيها» ما قاله «۳» الهذلى: ألا يخالف الإجماع.

و قال [الإمام أبو الحسن] «۴» السخاوى- رحمه الله- [إن] «۵» الشاذ مأخوذ من قولهم:

شذ الرجل يشذ، و يشذ، شذوذا، إذا انفرد عن القوم و اعتزل عن جماعتهم، و كفى بهذه التسمية تنبيها على انفراد الشاذ و خروجه عما عليه الجمهور، و الذى لم يزل «۶» عليه الأئمة الكبار [و] «۷» القدوة فى جميع الأمصار من الفقهاء و المحدّثين و أئمة العربية: توقير القرآن، و اتباع القراءة المشهورة، و لزوم الطرق المعروفة فى الصلاة و غيرها، و اجتناب الشواذ «۸»؛ لخروجها «۹» عن إجماع المسلمين، و عن الوجه الذى ثبت «۱۰» به القرآن و هو التواتر.

و قال ابن مهدى «۱۱»: لا يكون إماما فى العلم من أخذ بالشاذ.

و قال خلاد بن يزيد الباهلى «۱۲»: قلت ليحيى بن عبد الله بن أبى مليكة «۱۳»: إن نافعا حدثنى عن أبيك عن عائشة «۱۴»- رضى الله عنها- أنها كانت تقرأ تَلَقَّوْنَهُ [النور: ۱۵]

---

(۱) فى ز، م: و اطراح.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: كما قال.

(۴) سقط فى م.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: لم تزل.

(۷) زيادة من ص.

(۸) فى ز: الشاذ.

(۹) فى د، ز، ص: لخروجه.

(۱۰) فى م: يثبت.

(۱۱) فى م: محمد بن مهدى.

(۱۲) فى م، د: خلاد بن يزيد. قلت: هو خلاد بن يزيد أبو الهيثم الباهلى البصرى و قال الأهوازى فيه الكاهلى و ليس كذلك بل الكاهلى خالد بن يزيد، عرض على حمزة و روى عن الثورى و غيره، روى القراءة عنه عرضا محمد بن عيسى الأصبهانى و السرى بن يحيى و روى عنه الفلاس و غيره، و هو المعروف بالأرقط. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۷۵).

(۱۳) هو يحيى بن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة القرشى التيمى. روى عن أبيه و روى عنه يحيى ابن عثمان التميمى مولى أبى بكر. وثقه ابن حبان و قال: يعتبر بحديثه.

(۱۴) هى عائشة الصديقة بنت أبى بكر الصديق عبد الله بن عثمان، أم المؤمنين، و أفقه نساء المسلمين، كانت أديبة عالمة، كنيت بأم

عبد الله، لها خطب و مواقف، و كان أكابر الصحابة يراجعونها فى أمور الدين، و كان مسروق إذا روى عنها يقول: حدثتنى الصديقة بنت الصديق. نقمت على عثمان رضى الله عنه فى خلافته أشياء، ثم لما قتل غضبت لمقتله. و خرجت على على رضى الله عنه، و كان موقفها المعروف يوم الجمل ثم رجعت عن ذلك، و ردها على إلى بيتها معززة مكرمة.

للزركشى كتاب «الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة». ينظر: الإصابة (۴/ ۳۵۹)، و أعلام النساء (۲/ ۷۶۰)، و منهاج السنة (۲/ ۱۸۲- ۱۹۸).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۴

و تقول: إنما هو ولق الكذب، فقال يحيى: ما يضرك ألا تكون سمعته «۱» من عائشة، نافع ثقة على أبى، و أبى ثقة على عائشة، و ما يسرنى أنى قرأتها هكذا «۲» و لى كذا و كذا. قلت:

و لم و أنت تزعم «۳» أنها قالت؟ قال: لأنه «۴» غير قراءة الناس، و نحن لو وجدنا رجلا يقرأ بما ليس بين اللوحين ما كان «۵» بيننا و بينه إلا التوبة أو نضرب عنقه، نجىء «۶» به عن الأئمة عن الأمة عن النبى صلى اللّه عليه و سلم عن جبريل عن الله عز و جل و تقولون [أنتم] «۷»: حدثنا فلان الأعرج «۸» عن فلان الأعمى، ما أدرى ما ذا؟ و قال «۹» هارون: ذكرت ذلك لأبى عمرو- يعنى القراءة المعزوة إلى عائشة- فقال: قد سمعت قبل أن تولد، و لكنا لا نأخذ به «۱۰».

و قال محمد بن صالح «۱۱»: سمعت رجلا يقول لأبى عمرو: كيف تقرأ: لا يُعَذِّبُ عَذابَهُ أَحَدٌ وَ لا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ [الفجر: ۲۵، ۲۶]؟ قال: لا يُعَذِّبُ عَذابَهُ أَحَدٌ. فقال «۱۲» الرجل: كيف و قد جاء عن النبى صلى اللّه عليه و سلم لا يُعَذِّبُ عَذابَهُ أَحَدٌ فقال [له] «۱۳» أبو عمرو: و لو سمعت الرجل الذى قال: سمعت النبى صلى اللّه عليه و سلم، ما أخذته «۱۴» عنه، و تدرى لم ذلك «۱۵»؟

لأنى أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به الأمة.

فانظر هذا الإنكار العظيم من أبى عمرو شيخ وقته فى القراءة «۱۶» و الأدب، مع أن القراءة «۱۷» ثابتة أيضا بالتواتر، و قد يتواتر الخبر [أيضا] «۱۸» عند قوم دون قوم، و إنما أنكرها أبو عمرو؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر.

و قال أبو حاتم «۱۹» السجستانى «۲۰»: أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن و ألفها، و تتبع

---

(۱) فى ص: لا يكون سمعه.

(۲) فى م: كذا.

(۳) فى م: تزعم أنت.

(۴) فى ص: لأنها.

(۵) فى ص: لم يكن.

(۶) فى ز، ص: يجىء.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى ص: عن الأعرج.

(۹) فى م: ما ذا قال.

(۱۰) فى م: و لكن لا تأخذ به.

(۱۱) هو محمد بن صالح أبو إسحاق المرى البصرى الخياط، روى الحروف سماعا عن شبل بن عباد، روى القراءة عنه عرضا محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبى بزة و روى الحروف عنه روح ابن عبد المؤمن و إسحاق بن أبى إسرائيل، و روى عنه الدانى أنه قال سألت شبل بن عباد عن قراءة أهل مكة فيما اختلفوا فيه و فيما اتفقوا عليه فقال إذا لم أذكر ابن محيصن فهو المجتمع عليه و إذا ذكرت

ابن محيصن فقد اختلف هو و عبد الله بن كثير و ذكر القراءة. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۱۵۵- ۱۵۶).

(۱۲) فى ص: فقال له.

(۱۳) سقط فى د.

(۱۴) فى م: ما أخذت.

(۱۵) فى ص: ذاك.

(۱۶) فى م: ثقة فى القراءات.

(۱۷) فى ز: هذه.

(۱۸) زيادة من م.

(۱۹) فى م: أبو عمرو.

(۲۰) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى صاحب إعراب القرآن و غير ذلك،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۵

الشواذ «۱» منها [فبحث] «۲» عن إسنادها «۳»، هارون بن موسى الأعور، و كان من القراء، فكره الناس ذلك و قالوا: قد أساء «۴» حين ألفها؛ و ذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون و أمة [عن أفواه أمة] «۵»، و لا يلتفت منها إلى ما جاء من وراء ذلك «۶». و قال الأصمعى «۷» عن هارون المذكور: كان ثقة مأمونا.

فانظر يا أخى- رحمك الله تعالى- حرص المتقدمين على كتاب الله تعالى و التزام نقل الأمة، حتى يقول أبو عمرو: لو «۸» سمعت الرجل الذى يقول: سمعت رسول الله صلى اللّه عليه و سلم، ما أخذته «۹». و كان إجماعهم منعقدا على هذا حتى أنكروا كلهم [على] «۱۰» من ألفه مع اشتهار ثقته و عدالته، و أحبوا أن يضرب على ذلك، مع أنه جائز عند المتأخرين اتفاقا.

و أما أبو شامة فقال فى «شرحه للشاطبية»: «و ذكر المحققون من أهل العلم [بالقراءة] «۱۱» ضابطا حسنا فى تمييز ما يعتمد عليه من القراءات و ما يطرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خطّ المصحف، مع صحة النقل فيها، و مجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهى قراءة صحيحة معتبرة «۱۲»، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة ضعيفة «۱۳»، و أشار إلى ذلك الأئمة المتقدمون، و نص على ذلك أبو محمد مكى فى تصنيف له مرارا، و هو الحق الذى لا محيد عنه، على تفصيل فيه «۱۴» قد ذكرناه فى موضع غير هذا». انتهى.

و كلامه صريح كما ترى فى أنه لم يجد نصّا بذلك لغير أبى محمد مكى، و حينئذ يجوز أن يكون الإجماع انعقد قبله، بل هو الراجح؛ لما تقدم من اشتراط الأئمة ذلك كأبى عمرو

- توفى سنة خمسين- أو خمس و خمسين- أو أربع و خمسين أو ثمان و أربعين و مائتين، و قد قارب التسعين. ينظر البغية: (۱/ ۶۰۶- ۶۰۷).

(۱) فى د: الشاذ.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى ز: إسناده.

(۴) فى م: ساء.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د، ز: وراء وراء.

(٧) هو عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلى، أبو سعيد الأصمعى، راوية العرب و أحد أئمة العلم باللغة و الشعر و البلدان ولد ١٢٢ ه كان الرشد يسميه شيطان الشعر، قال الأخفش ما رأينا أحدا أعلم بالشعر من الأصمعى. و تصانيفه كثيرة منها: (الإبل) مطبوع، و (الأضداد) مخطوط، (خلق الإنسان) مطبوع، و غيرها توفى سنة ٢١۶ ه.

ينظر السيرافى (۵٨)، جمهرة الأنساب (٢٣۴)، ابن خلكان (١/ ٢٨٨)، تاريخ بغداد (١٠/ ۴١)، نزهة الألباب (١۵٠)، الأعلام (۴/ ١۶٢).

(٨) فى ز: و لو.

(٩) فى م: ما أخذت به.

(١٠) سقط فى د.

(١١) سقط فى م.

(١٢) فى د: معتمدة.

(١٣) فى م: و ضعيفة.

(١۴) فى م: و كلام الأئمة على تفصيل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٢۶

ابن العلاء و أعلى منه، بل [هو] «١» الحق الذى لا محيد عنه، و كلام الأئمة المتقدم ليس فيه إشارة إلى شىء من ذلك، إنما فيه «٢» التشديد العظيم؛ مثل قولهم: إنما هو و الله ضرب العنق أو التوبة «٣».

و لو سلم عدم انعقاد «۴» الإجماع فلا يدل على الاكتفاء بثقة [عن] «۵» ثقة فقط، بل كل من تبعه قيد «۶» كلامه بأنه لا بد مع ذلك أن «٧» تكون مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم، فعلى هذا لا يثبت القرآن «٨» [بمجرد صحة السند؛ لأنه مخالف لإجماع المتقدمين و المتأخرين] «٩».

فصل: إذا تقرر ما تقدم «١٠» علم أن الشاذ عند الجمهور: هو ما ليس بمتواتر، و عند مكى «١١» و من وافقه: هو «١٢» ما خالف «١٣» الرسم أو العربية «١۴»، و نقل و لو بثقة عن ثقة، أو وافقهما «١۵» و نقل «١۶» بغير ثقة، أو بثقة لكن لم يشتهر.

و أجمع الأصوليون و الفقهاء و القراء و غيرهم على القطع بأن الشاذ ليس بقرآن؛ لعدم صدق حد القرآن عليه بشرطه «١٧»: و هو التواتر، صرح بذلك الغزالى، و ابن الحاجب فى كتابيه «١٨»، و القاضى عضد الدين «١٩» و ابن الساعاتى «٢٠» و النووى، [و غيره ممن لا فائدة

---

(١) سقط فى م.

(٢) فى م: هو.

(٣) فى أ: و التوبة.

(۴) فى د: انعقاده.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: فيه.

(٧) فى د، ص، ز: بأن.

(٨) فى ص: لا تثبت القراءة.

(٩) فى م: بمجرد صحته حيث خالف إجماع المتقدمين.

(١٠) فى م: هذا.

(۱۱) فى م: خلاف مكى.

(۱۲) فى م: فعندهم.

(۱۳) فى ز، ص: ما خالفه.

(۱۴) فى م، ص: و العربية.

(۱۵) فى م: من وافقهما، و فى د: وافقها.

(۱۶) فى ص: و لو نقل.

(۱۷) فى د، ز، م: أو شرطه.

(۱۸) فى د: كتابيهما، و فى ص: كتابه، و العبارة سقط فى م.

(۱۹) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد عضد الدين الإيجى، الشيرازى الشافعى. ينسب إلى (إيج) بلدة بفارس من كورة دار أبجرد. عالم مشارك فى العلوم العقلية و المعانى و الفقه و علم الكلام. قاضى قضاة المشرق.

من تصانيفه: «المواقف» فى علم الكلام، و «شرح مختصر ابن الحاجب» فى أصول الفقه، و «الفوائد الغياثية»، و «جواهر الكلام» توفى سنة ۷۵۶ ه. ينظر: شذرات الذهب (۶/ ۱۷۴)، و الدرر الكامنة (۲/ ۳۲۳)، و البدر الطالع (۱/ ۳۲۶)، و الأعلام (۴/ ۶۶)، و اللباب (۱/ ۹۶).

(۲۰) أحمد بن على بن تغلب أبو ثغلب مظفر الدين ابن الساعاتى: عالم بفقه الحنفية. ولد فى بعلبك، و انتقل مع أبيه إلى بغداد فنشأ بها فى المدرسة المستنصرية و تولى تدريس الحنفية فى المستنصرية قال اليافعى: كان ممن يضرب به المثل فى الذكاء و الفصاحة و حسن الخط. له مصنفات منها «مجمع البحرين و ملتقى النيرين- مخطوط» فقه، و «شرح مجمع البحرين- مخطوط) مجلدان، و «بديع-

فى عده «۱» لكثرته، و كذلك] «۲» السخاوى فى «جمال القراء».

فصل فى حصر المتواتر «۳» [فى العشر] «۴»

أجمع «۵» الأصوليون و الفقهاء على أنه لم يتواتر شىء مما زاد على القراءات العشرة، و كذلك «۶» أجمع عليه القراء أيضا إلا من لا يعتد بخلافه.

قال الإمام [العلامة] «۷» شمس الدين بن الجزرى- رحمه الله- فى آخر الباب الثانى من «منجده»: فالذى «۸» وصل إلينا متواترا «۹» صحيحا «۱۰» [أو] «۱۱» مقطوعا به قراءة الأئمة العشرة و رواتهم المشهورين، هذا الذى تحرر من أقوال العلماء، و عليه الناس اليوم بالشام و العراق و مصر.

و قال فى أوله أيضا بعد أن قرر شروط القراءة: و الذى جمع فى زماننا الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة «۱۲» العشرة، التى «۱۳» أجمع الناس على تلقيها. ثم عدّدهم «۱۴»، ثم قال: و قول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها، إن أراد فى زماننا فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر «۱۵»، و إن أراد فى الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله تعالى.

و قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح «۱۶»: فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع «۱۷» أو

- النظام، الجامع بين كتابى البزدوى و الأحكام- مخطوط» فى أصول الفقه، و «الدر المنضود فى الرد على ابن كمونة فيلسوف اليهود» و «نهاية الوصول إلى علم الأصول» و كان أبوه ساعاتيا، قال صاحب الجواهر المضية: «و أبوه هو الذى عمل الساعات المشهورة على باب المستنصرية».

(۱) فى د: عدهم.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: حد التواتر.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: قال فى البحر.

(۶) فى م، د: و كذا.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: و الذى.

(۹) فى م: بالتواتر.

(۱۰) فى د: أو صحيحا، و فى ص: و صحيحا. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۱۲۷ فصل فى حصر المتواتر[فى العشر] ..... ص : ۱۲۷

(۱۱) سقط فى د، ص.

(۱۲) فى ز: أئمة.

(۱۳) فى د، ص: الذى.

(۱۴) فى م: عدهم.

(۱۵) فى م، د: العشرة.

(۱۶) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى تقى الدين، أبو عمرو المعروف بابن الصلاح. كردى الأصل من أهل شهرزور- كورة واسعة فى الجبال بين إربل و همذان، أهلها كلهم أكراد- من علماء الشافعية. إمام عصره فى الفقه و الحديث و علومه. و إذا أطلق الشيخ فى «علم الحديث» فالمراد هو.

كان عارفا بالتفسير و الأصول و النحو. تفقه أولا على والده الصلاح، ثم رحل إلى الموصل ثم رحل إلى الشام و درس فى عدة مدارس.

من تصانيفه «مشكل الوسيط» فى مجلد كبير، و «الفتاوى» و «علم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح توفى سنة ۶۴۳ ه. ينظر: شذرات الذهب (۵/ ۲۲۱)، و طبقات الشافعية لابن هداية (ص ۸۴)، و معجم المؤلفين (۶/ ۲۵۷).

(۱۷) فى د: السبعة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۸

كما عدا العشر «۱»، يشير «۲» إلى التواتر «۳» و ما معه.

و قال العلامة تاج الدين السبكى- رحمه الله تعالى-: و الصحيح أن الشاذ: ما وراء العشر «۴»، و مقابله أنه: ما وراء السبع، و هذا- أعنى حصر «۵» المتواتر «۶» فى السبع- هو الذى [عليه] «۷» أكثر الشافعية، صرح بذلك النواوى فى «فتاويه» [و غيرها] «۸»، و هو الذى اختاره «۹» [الشيخ] «۱۰» سراج الدين البلقينى «۱۱» و ولده «۱۲» جلال الدين، و هو الذى أفتى «۱۳» علماء العصر الحنفية [به] «۱۴»، و هو ظاهر «۱۵» كلام ابن عطية و القرطبى «۱۶»، فإنهما قالا: و مضت الأعصار و الأمصار على قراءة السبع، و بها يصلى؛ لأنها ثبتت

---

(۱) فى د: العشرة.

(۲) فى د: مشيرا.

(۳) فى م: المتواتر.

(۴) فى ص، د: العشرة.

(۵) فى ص: الحصر.

(۶) فى د: التواتر.

(۷) سقط فى د.

(۸) سقط فى ص.

(۹) فى م: اختيار.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) هو عمر بن رسلان بن نصير، البلقينى، الكنانى أبو حفص، سراج الدين. شيخ الإسلام. عسقلانى الأصل. ولد فى بلقينة بغربية مصر. أقدمه أبوه إلى القاهرة و هو ابن اثنتى عشرة سنة فاستوطنها، و اشتغل على علماء عصره. نال فى الفقه و أصوله الرتبة العليا، حتى انتهت إليه الرئاسة فى فقه الشافعية، و المشاركة فى غيره. كان مجتهدا حافظا للحديث. و تأهل للتدريس و القضاء و الفتيا، و ولى إفتاء دار العدل و قضاء دمشق.

من تصانيفه: «تصحيح المنهاج» فى الفقه ست مجلدات، و «حواش على الروضة» مجلدان، و شرحان على الترمذى توفى سنة ۸۰۵ ه. ينظر: الضوء اللامع (۶/ ۸۵)، و شذرات الذهب (۷/ ۵۱۱)، و معجم المؤلفين (۵/ ۲۰۵).

(۱۲) هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصر بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق، الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضى القضاة، جلال الدين أبو الفضل بن الإمام العلامة شيخ الإسلام بقية المجتهدين سراج الدين أبى حفص، الكنانى المصرى البلقينى. اشتهر بالفضل و قوة الحفظ. و كان فصيحا، بليغا، ذكيا، سريع الإدراك، قال الحافظ شهاب الدين ابن حجر: كان له بالقاهرة صيت لذكائه و عظمة والده فى النفوس. و كان من عجائب الدنيا فى سرعة الفهم، و جودة الحفظ. انتهى. و كان يكتب على الفتاوى كتابة مليحة بسرعة. و كان سليم الباطن، لا يعرف الخبث و لا المكر كوالده رحمهما الله تعالى. و كتب أشياء لم تشتهر. توفى فى شوال سنة أربع و عشرين و ثمانمائة. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (۴/ ۸۷، ۸۹).

(۱۳) فى ص، د، م: أفتى به.

(۱۴) زيادة من ز.

(۱۵) فى ص، م: و ظاهر.

(۱۶) هو محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح. أندلسى من أهل قرطبة أنصارى، من كبار المفسرين.

اشتهر بالصلاح و التعبد. رحل إلى المشرق و استقر بمنية ابن الخصيب (شمالى أسيوط- بمصر) و بها توفى.

من تصانيفه: (الجامع لأحكام القرآن)، و (التذكرة بأمور الآخرة)، و (الأسنى فى شرح الأسماء الحسنى) توفى سنة ۶۷۱ ه.

ينظر: الديباج المذهب ص (۳۱۷)، و الأعلام للزركلى (۶/ ۲۱۸).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۲۹

بالإجماع، و أما شاذ القراءة فلا يصلى به؛ و ذلك لأنه لم يجمع الناس عليه و الله أعلم.

و قال [الإمام] «۱» أبو شامة: و اعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها قد انتهت إلى القراء السبع، و اشتهر نقلها عنهم؛ لتصديهم لذلك، و إجماع الناس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر [فى كل علم] «۲» من الحديث و الفقه و العربية أئمة اقتدى بهم و عول فيها عليهم، و الله أعلم.

فصل فى تحريم القراءة بالشواذ

اعلم أن الذى استقرت عليه المذاهب و آراء العلماء أنه إن قرأ بها غير معتقد أنها قرآن، و لا موهم «۳» أحدا ذلك، بل لما فيها «۴» من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها أو [الأحكام] «۵» الأدبية «۶»- فلا كلام فى جواز قراءتها «۷»، [و على هذا يحمل] «۸» حال كل «۹» من [قرأ بها] «۱۰» من المتقدمين، و كذلك [أيضا] «۱۱» يجوز تدوينها فى الكتب و التكلم على ما فيها.

و إن قرأها باعتقاد «۱۲» قرآنيّتها [أو بإيهام قرآنيتها] «۱۳» حرم ذلك. و نقل ابن عبد البر فى «تمهيده» إجماع المسلمين عليه.

و قال الشيخ محيى الدين النووى- رحمه الله-: و لا تجوز القراءة فى الصلاة و لا غيرها بالقراءات «۱۴» الشاذة؛ لأنها ليست قراءة «۱۵»؛ لأن القرآن لا يثبت «۱۶» إلا بالتواتر [و كل «۱۷» واحدة ثابتة بالتواتر] «۱۸»، هذا هو الصواب الذى لا معدل «۱۹» عنه، و من قال غيره فغالط «۲۰» أو جاهل.

و أما الشاذة «۲۱» فليست «۲۲» متواترة، فلو «۲۳» خالف و قرأ بالشاذ «۲۴» أنكر عليه، سواء

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى م: يوهم.

(۴) فى م: فيه.

(۵) سقط فى ص.

(۶) فى م: العربية.

(۷) زاد فى م: ذلك.

(۸) فى م: و عليه فيحتمل.

(۹) فى د: كل حال.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى م: معتقدا.

(۱۳) سقط فى ص، م.

(۱۴) فى ص: بالقراءة، و فى م: لأن القراءة الشاذة ليست قرآنا.

(۱۵) فى ص: قرآنا.

(۱۶) فى م: إذ لا يثبت.

(۱۷) فى ص: فكل.

(۱۸) سقط فى م.

(۱۹) فى ص: لا يعدل.

(۲۰) فى م: و مخالف ذلك غالط.

(۲۱) فى د، ز: و الشاذة.

(۲۲) فى م: ليست.

(۲۳) فى م: فمن.

(۲۴) فى م: بها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۰

[قرأ بها] «۱» فى الصلاة «۲» أو غيرها، و قد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشاذ.

و نقل ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، و أنه لا يصلّى «۳» خلف من يقرأ «۴» بها، [و كذلك قال فى «الفتاوى» و «التبيان»] «۵».

[قال] «۶»: و قال العلماء: من قرأ بها: إن كان جاهلا- بالتحريم عرّف، فإن عاد عزر تعزيرا بليغا إلى «۷» أن ينتهى عن [ذلك] «۸»، و يجب على كل مسلم قادر على الإنكار أن ينكر عليه.

و قال الإمام فخر الدين «۹» فى [تفسيره] «۱۰»: اتفقوا على أنه لا يجوز فى الصلاة القراءة بالوجوه الشاذة.

و قال [أبو عمرو] «۱۱» بن الصلاح فى «فتاويه»: و هو ممنوع من القراءة بما زاد على العشر منع تحريم لا منع كراهة «۱۲»، فى الصلاة و خارجها، عرف المعنى أم لا- و يجب على كل أحد إنكاره، و من أصر عليه وجب منعه و تأثيمه و تعزيره بالحبس و غيره، و على المتمكن من ذلك ألا يهمله «۱۳».

و قال السبكى فى «جمع الجوامع»: و تحرم القراءة بالشاذ، و الصحيح «۱۴» أنه: ما وراء العشرة، و كذلك صرح بالتحريم النشائى «۱۵» فى «جامع المختصرات» و الإسنوى،

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: صلاة.

(۳) فى م: و لا يصلى.

(۴) فى م: قرأ.

(۵) فى م: و كذا أفتى به النووى كما فى التبيان.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: حتى.

(۸) سقط فى م.

(۹) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، الرازى، فخر الدين، أبو عبد الله، المعروف بابن الخطيب. من نسل أبى بكر الصديق رضى الله عنه. ولد بالرى و إليها نسبته، و أصله من طبرستان. فقيه و أصولى شافعى، متكلم، نظار، مفسر، أديب، و مشارك فى أنواع من العلوم. رحل إلى خوارزم بعد ما مهر فى العلوم، ثم قصد ما وراء النهر و خراسان. و استقر فى «هراة» و كان يلقب بها شيخ الإسلام. بنيت له المدارس ليلقى فيها دروسه و عظاته.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (۵/ ۳۳)؛ و الفتح المبين فى طبقات الأصوليين (۲/ ۴۷).

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى د: كراهية.

(۱۳) فى ص: لا يمهله.

(۱۴) فى م: الأصح. و هما من مصطلحات السادة الشافعية و هى اختلاف للأصحاب.

(۱۵) أحمد بن عمر بن أحمد بن مهدى المدلجى، أبو العباس، كمال الدين النشائى: فقيه شافعى مصرى:

نسبته إلى «نشا» و هى قريـة بريف مصـر. له «المنتقى» فى الفقه، خمس مجلدات، منها الثالث مخطوط فى شـستربتى (۳۷۶۰) و يسمى «منتقى الجوامع- مخطوط) فى ستة مجلدات، بدار الكتب، و «جامع المختصرات و مختصر الجوامع- مخطوط) فقه، و شرحه فى ثلاث مجلدات، و «الإبريز فى الجمع بين الحاوى و الوجيز» فقه. و عبارته فى مصنفاته مختصرة جدّا يعسر فهمها توفى بالقاهرة سنة ۷۵۷ ه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۱

و الأذرعى، و الزركشـى، و الدميرى، و غيرهم- رضـى الله تعالى عنهم أجمعين- و كذلك الشـيخ أبو عمر بن الحاجب قال فى جواب فتوى وردت عليه من بلاـد العجم: لاـ يجوز أن يقرأ بالشاذ فى صـلاة و لا غيرها، عالما كان «۱» بالعربيـة أو جاهلا، و إذا قرأ بها قارئ [فإن كان] «۲» جاهلاـ بـالتحريم عرّف به و أمر بتركها، و إن كان عالما أدّب بشـرطه، و إن أصـر «۳» على ذلك أدب على إصـراره و حبس إلى أن يرتدع «۴» عن ذلك.

و قال التونسى فى «تفسيره»: اتفقوا على منع القراءة بالشواذ.

و قال ابن عبـد البر فى أحرف من الشواذ: روى عن بعض المتقـدمين القراءة بها، و ذلك محمول عنـد أهل العلم اليوم على القراءة فى غير الصلاة على وجه التعليم، و الوقوف على ما روى من علم الخاصة، و الله أعلم.

[و كذلك أفتى علماء العصر من الحنفية بتحريم ما زاد على السبع و تعزير قارئها و الله أعلم] «۵».

فصل: فى صحة الصلاة بها

اشارة

أما الحنفية: فالذى أفتى به علماؤهم بطلان الصلاة إن غيّر المعنى، و صحتها إن لم يغير «۶».

و قال السرخسـى «۷» فى «أصوله»، بعـد أن قرر أن القرآن لا بـد من تواتره: و لهـذا قال الأئمـة «۸»: لو صـلى بكلمات تفرد «۹» بها ابن مسعود لم تجز صلاته؛ لأنه لم يوجد فيه النقل المتواتر، و بأن «۱۰» القرآن «۱۱» باب يقين «۱۲» و إحاطة؛ فلا يثبت بدون النقل المتواتر «۱۳» كونه قرآنا، و ما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته فى الصلاة كتلاوة خبر؛ فيكون مفسدا للصلاة.

---

(۱) فى م: كان عالما.

(۲) سقط فى م، و فى ص: و إن كان.

(۳) فى م: فإن أصر.

(۴) فى م: حتى يرجع.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ز: تغير.

(۷) هو محمد بن أحمد بن أبى سـهل، أبو بكر، السرخسـى من أهل (سرخس) بلدة فى خراسان. و يلقب بشمس الأئمة. كان إماما فى فقه الحنفية، علامة حجة متكلما ناظرا أصوليّا مجتهدا فى المسائل.

أخذ عن الحلوانى و غيره. سـجن فى جب بسبب نصحه لبعض الأمراء، و أملى كثيرا من كتبه على أصحابه و هو فى السجن، أملاها من حفظه.

من تصانيفه: «المبسوط» فى شـرح كتب ظاهر الروايـة، فى الفقه، «و الأصول» فى أصول الفقه، و «شـرح السـير الكبير» للإمام محمد بن الحسن. توفى سنة ۴۸۳ ه. ينظر: الفوائد البهية (ص ۱۵۸)، و الجواهر المضية (۲/ ۲۸)، و الأعلام للزركلى (۶/ ۲۰۸).

(۸) فى م، ص: قالت الحنفية. و فى د: قالت الأئمة الحنفية.

(۹) فى م: انفرد.

(۱۰) فى د: و لأن.

(۱۱) فى م: القراءة.

(۱۲) فى م: تعين.

(۱۳) فى م: المواتر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۱۳۲

و أما المالكية: فقال ابن عبد البر فى «تمهيده»: قال مالك: من قرأ بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة، مما يخالف «۱» المصحف، لم يصلّ وراءه، و علماء المسلمين مجمعون على ذلك، و قال مالك فى «المدونة»: من صلى بقراءة ابن مسعود أعاد أبدا.

قال «۲» الشيخ أبو بكر الأبهرى «۳»: لأنها نقلت نقل آحاد، [و نقل الآحاد] «۴» غير مقطوع به، و القرآن إنما يؤخذ بالنقل المقطوع، و على هذا فكل «۵» قراءة نقلت نقل آحاد تبطل بها الصلاة، و مثله قول ابن شاس «۶»: و من قرأ بالقراءة «۷» الشاذة لم يجزه «۸»، و من ائتم به أعاد أبدا، و قال ابن الحاجب: و لا يجزئ «۹» بالشاذ و يعيد أبدا.

و أما الشافعية: فقال النووى فى «الروضة»: و تصح بالقراءة الشاذة إن «۱۰» لم يكن فيها تغيير معنى و لا زيادة حرف و لا نقصانه، و هذا هو المعتمد «۱۱» و به الفتوى. و كذا ذكر «۱۲» فى «التحقيق» حيث قال: تجوز القراءة بالسبع دون الشواذ، فإن قرأ بالشاذ صحت صلاته إن لم يغير معنى و لا زاد حرفا و لا نقص.

و كذا قال «۱۳» الرويانى «۱۴» فى «بحره»: إن لم يكن فيها تغيير معنى لم تبطل، و إن كان

---

(۱) فى م: خالف.

(۲) فى م، ص: و قال.

(۳) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر، الأبهرى، المالكى. فقيه أصولى، محدث، مقرئ. قال ابن فرحون: كان ثقة أمينا مشهورا و انتهت إليه الرئاسة فى مذهب مالك. سكن بغداد و حدث بها عن أبى عروبة الحرانى و ابن أبى داود و أبى زيد المروزى و البغوى و غيرهم. و تفقه ببغداد على القاضى أبى عمر و ابنه أبى الحسين. و ذكره أبو عمرو الدانى فى طبقات المقرئين، و تفقه على الأبهرى عدد عظيم و خرج له جماعة من الأئمة بأقطار الأرض من العراق و خراسان و الجبل و بمصر و إفريقية. توفى سنة ۳۷۵ ه.

من تصانيفه: «شرح مختصر ابن الحكم»، و «الرد على المزنى» فى ثلاثين مسألة، و «كتاب فى أصول الفقه». و «شرح كتاب عبد الحكم الكبير». ينظر: الديباج (ص ۲۵۵)، و تاريخ بغداد (۵/ ۴۶۲)، و البداية (۱۱/ ۳۰۴)، و شذرات الذهب (۳/ ۸۵).

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د، ص: كل.

(۶) فى د: ابن عباس. و الصواب ما أثبتناه، و هو عبد الله بن محمد بن نجم بن شاس، نجم الدين، من أهل دمياط. شيخ المالكية فى عصره بمصر. كان من كبار الأئمة. أخذ عنه الحافظ المنذرى. توفى مجاهدا أثناء حصار الفرنج لدمياط.

من مصنفاته: «الجواهر الثمينة فى مذهب عالم المدينة» فى الفقه، اختصره ابن الحاجب. ينظر:

شجرة النور (ص ۱۶۵) و فيها: وفاته ۶۱۰ ه، و الأعلام للزركلى (۴/ ۲۶۹)، و شذرات الذهب (۵/ ۶۹).

(۷) فى م: القراءة.

(٨) فى م، ص: لم تجزه.

(٩) فى م، ص: و لا تجزئ.

(١٠) فى د: إذا.

(١١) زاد فى م: عندهم.

(١٢) فى ص: ذكره.

(١٣) فى م: كذا قال، و فى ص: و قال.

(١۴) هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن الرويانى. فقيه شافعى. درس-

فيها زيادة كلمة أو تغيير معنى فتلك القراءة تجرى مجرى أثر عن الصحابة أو خبر عن النبى صلى اللّه عليه و سلم، فإن كان عمدا بطلت صلاته، أو سهوا سجد للسهو.

قال الزركشى: و ينبغى أن يكون هذا التفصيل فى غير الفاتحة؛ و لهذا قال الجزرى فى «فتاويه»: إن كان فى الفاتحة فلا تجزئ؛ لأنا نقطع بأنها ليست من القرآن، و الواجب قراءة الفاتحة لا غيرها، بخلاف السورة. و اللّه أعلم.

فصل: لا بأس بذكر أجوبة بعض علماء العصر فى هذه المسألة «١»:

أجاب الإمام العلامة [حافظ العصر «٢» شهاب الدين] «٣» بن حجر «۴»: [الحمد للّه، اللهم اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك] «۵» نعم تحرم القراءة بالشواذ، و فى الصلاة أشد، و لا نعرف خلافا عن «۶» أئمة الشافعية فى تفسير الشاذ: أنه «٧» ما زاد على العشر، بل منهم من ضيق فقال: ما زاد على السبع.

و هو إطلاق الأكثر منهم، و لا ينبغى للحاكم- خصوصا إذا كان قاضى الشرع- أن يترك من يجعل ذلك ديدنه، بل يمنعه بما يليق به، فإن أصر فبما هو أشد من ذلك، كما

بنيسابور و ميافارقين و بخارى. أحد أئمة مذهب الشافعى، اشتهر بحفظ المذهب حتى يحكى عنه أنه قال «لو احترقت كتب الشافعى لأمليتها من حفظى»، و قيل فيه: «شافعى عصره». ولى قضاء طبرستان و رويان و قراها. قتله الملاحدة بوطن أهله «آمل» توفى سنة ٥٠٢ ه.

من تصانيفه: «البحر» و هو من أوسع كتب المذهب، و «الفروق»، و «الحلية»، و «حقيقة القولين». ينظر: طبقات الشافعية للسبكى (۴/ ٢۶۴)، و الأعلام للزركلى (۴/ ٣٢۴).

(١) فى م: أى القراءة بالشاذ.

(٢) فى ص: السنة.

(٣) سقط فى م.

(۴) فى د، ص: ابن حجر الشافعى. و هو أحمد بن على بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكنانى العسقلانى، المصرى المولد و المنشأ و الوفاة، الشهير بابن حجر- نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد و أرضهم قابس فى تونس- من كبار الشافعية. كان محدثا فقيها مؤرخا. انتهى إليه معرفة الرجال و استحضارهم، و معرفة العالى و النازل، و علل الأحاديث و غير ذلك. تفقه بالبلقينى و البرماوى و العز بن جماعة، ارتحل إلى بلاد الشام و غيرها. تصدى لنشر الحديث و قصر نفسه عليه مطالعة و إقراء و تصنيفا و إفتاء، و تفرد بذلك حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع. درس فى عدة أماكن و ولى مشيخة البيبرسية و نظرها، و الإفتاء بدار العدل، و الخطابة بجامع الأزهر، و تولى القضاء. زادت تصانيفه على مائة و خمسين مصنفا.

من تصانيفه: (فتح البارى شرح صحيح البخارى) خمسة عشر مجلدا، و (الدراية فى منتخب تخريج أحاديث الهداية)، و (تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير) توفى سنة ۸۵۲ ه.

ينظر: الضوء اللامع (۲/ ۳۶)، و البدر الطالع (۱/ ۸۷)، و شذرات الذهب (۷/ ۲۷۰)، و معجم المؤلفين (۲/ ۲۰).

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د: بين.

(۷) فى م: بأنه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۴

فعل السلف بالإمام أبى بكر بن شنبوذ «۱» مع جلالته؛ فإن الاسترسال فى ذلك غير مرضى و يثاب «۲» أولياء الأمور [أيدهم الله تعالى] «۳» على ذلك صيانة لكتاب الله عز و جل. و الله سبحانه و تعالى أعلم.

[و] «۴» كتبه أحمد بن على بن حجر، عفا الله تعالى عنه، آمين.

[ثم استفتى ثانيا بعد وقوع خبط كثير من أهل عصره؛ فكتب: الحمد لله، اللهم اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك. الذى أختاره فى ذلك ما قاله الشيخ تقى الدين السبكى؛ فإنه حقق المسألة و جمع بين كلام الأئمة، و أما ما قاله الشيخ تقى الدين بن تيمية فى ذلك فليس على إطلاقه، بل يعارضه نقل ابن عبد البر و غيره الإجماع على مقابله، و كلاهما إطلاق غير مرض، و قد أطبق أئمة الفقه و الأصول فى كتبهم عند ذكر الشواذ بأن فسروها بما زاد على القراءة السبع، و قليل من حذاق متأخريهم ضبطها بما زاد على العشر، و السبب فى قصرهم ذلك عليها: أنها لا توجد فيما رواها إلا النادر فاغتفر ذلك رعاية للضبط و حذرا من الدعوى، و من اقتصر من الشروط على ما يوافق رسم المصحف فقط فهو مخطئ؛ لأن الشرط الثانى و هو أن يوافق فصيحا فى العربية لا بد منه؛ لأن القرآن و إن كان لا يشترط فى كل فرد منه أفصح فلا بد من اشتراط الفصيح. و الشرط الثالث لا بد منه و هو أن يثبت النقل بذلك عن إمام من الأئمة الذين انتهت إليهم المعرفة بالقراءة، و إلا كان كل من سمع حرفا يقرأ به و يسميه قرآنا، و فى هذا اتساع غير مرض، و هذا وارد على إطلاق الهذلى «۵»: ما من قراءة ... إلى آخر كلامه، لكنه قيد كلامه بقيد حسن، و هو ألّا يخالف الإجماع و هذا لا بد منه، و النقل موجود عن الأئمة للرجوع إليهم فى ذلك بالذى قلته، فمنه ما قال أبو طالب-

---

(۱) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ و يقال ابن الصلت بن أيوب بن شنبوذ الإمام أبو الحسن البغدادى شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير أحد من جال فى البلاد فى طلب القراءات مع الثقة و الخير و الصلاح و العلم. توفى ابن شنبوذ فى صفر سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۵۲).

(۲) فى م: و تثاب.

(۳) سقط فى م.

(۴) زيادة من د.

(۵) هو يوسف بن على بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبو يوسف بن على القاسم الهذلى اليشكرى الأستاذ الكبير الرحال و العلم الشهير الجوال، ولد فى حدود التسعين و ثلاثمائة تخمينا و طاف البلاد فى طلب القراءات، قال ابن الجزرى: فلا أعلم أحدا فى هذه الأمة رحل فى القراءات رحلته و لا لقى من لقى من الشيوخ، قال فى كتابه الكامل: فجملة من لقيت فى هذا العلم ثلاثمائة و خمسة و ستون شيخا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا و شمالا و جبلا و بحرا. و كان مقدما فى النحو و الصرف و علل القراءات و كان يحضر مجلس أبى القاسم القشيرى و يأخذ منه الأصول و كان القشيرى يراجعه فى مسائل النحو و القراءات و يستفيد منه. مات الهذلى سنة خمس و ستين و أربعمائة. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۳۹۷، ۳۹۸، ۴۰۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۵

هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبى هاشم «۱» صاحب ابن مجاهد- فى أول كتابه «البيان عن اختلاف القراءة» و قد تبع تابع فى عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه فى العربية بحرف من القراءات يوافق خط المصحف، فقراءته به جائزة فى الصلاة و غيرها، فابتدع بدعة ضل بها ... إلى أن قال: و قد قام أبو بكر بن مجاهد على أبى بكر بن مقسم «۲» و أشهد عليه بترك ما ارتكبه و استوهب ذنبه من السلطان عند توبته. انتهى ملخصا.

و أشار بذلك إلى النحوى أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم؛ فإن قضيته بذلك مع ابن مجاهد مشهورة و ظن بعض المتأخرين أنه عنى بذلك أبا الحسن بن شنبوذ، و هو خطأ؛ فإن بن شنبوذ كان فيما أنكروه عليه من المخالفة قراءته بأشياء تخالف المصحف مثل (فامضوا) بدل فَاسْعَوْا [الجمعة: ۹]، و أما ابن مقسم فشرط موافقة رسم المصحف، لكن استجاز القراءة بما لم ينقل عمن تقدمه إذا جمع الأمرين اللذين ذكرهما فأخل ببعض الشروط فنسب إلى البدعة، و الشرط الذى أخل به يحتوى على شرطين، و هما: النقل المذكور، و أن يكون ثابتا إلى إمام مشهور بالقراءة.

فإذا تقرر هذا فالقراءة المنسوبة إلى الحسن البصرى مثلا إذا وجد فيها ما يوافق رسم المصحف و الفصيح من العربية، لا بد من صحة النقل عنه، و لا يكفى وجود نسبتها إليه فى كتاب ما على لسان شيخ ما، و كل ما كان من هذا القبيل فى حكم المنقطع؛ فلا يجوز أن يسمى قرآنا.

و قد اشتهر فى عصرنا الإقراء برواية منسوبة إلى الحسن البصرى، كان شيخنا فخر الدين

---

(۱) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبى هاشم أبو طاهر البغدادى البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوى العلم الثقة مؤلف كتاب البيان و الفصل. قال الحافظ أبو عمرو و لم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبى طاهر فى علمه و فهمه مع صدق لهجته و استقامة طريقته و كان ينتحل فى النحو مذهب الكوفيين و كان حسن الهيئة ضيق الخلق، و كان قد خالف جميع أصحابه فى إمالة النون من الناس فى موضع الخفض فى قراءة أبى عمرو فكانوا ينكرون ذلك عليه، و لما توفى ابن مجاهد رحمه الله أجمعوا على أن يقدموه فتصدر للإقراء فى مجلسه و قصده الأكابر. مات فى شوال سنة تسع و أربعين و ثلاثمائة و قد جاوز السبعين و هو والد محمد أبى عمر الزاهد غلام ثعلب. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷).

(۲) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله ابن مقسم و مقسم هذا هو صاحب ابن عباس أبو بكر البغدادى العطار الإمام المقرئ النحوى، ولد سنة خمس و ستين و مائتين. قال الدانى مشهور بالضبط و الإتقان عالم بالعربية حافظ للغة حسن التصنيف فى علوم القرآن، و قال الذهبى كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين و أعرفهم بالقراءات مشهورها و غريبها و شاذها. توفى فى ثامن ربيع الآخر سنة أربع و خمسين و ثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۶

البلبيسى «۱» إمام الجامع الأزهر- نضر الله وجهه- يسندها عن شيخه المجد الكفتى «۲» عن ابن نمير السراج «۳» بسنده إلى الحسن البصرى، مع أن فى إسناده المذكور الأهوازى «۴» و هو أبو على الحسن بن على الدمشقى أحد القراء المشهورين المكثرين لكنه متهم فى نقله عن جماعة عن الشيخ، و قد ذكر له ابن عساكر الحافظ فى تاريخه ترجمة كبيرة و نقل تكذيبه فيها عن جماعة، و من كان بهذه المثابة لا يحتج بما تفرد به، فضلا عن أنه يدعى أن مقطوع به، و من ادعى طريقا غير هذه إلى الحسن فليبرزها؛ فإن التجريح و التعديل مرجعه إلى أئمة النقل لا إلى غيرهم.

و قد وجد فيما نقل من هذه الطرق عن الحسن عدة أحرف أنكرها بعض من تقدم ممن جمع الحروف، كأبى عبيد و الطبرى.

(۱) هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الرحمن البلبيسى الشيخ فخر الدين الضرير إمام جامع الأزهر، شيخ الديار المصرية إمام كامل ناقل، قرأ القراءات الكثيرة على أبى بكر بن الجندى و إسماعيل الكفتى و حرمى بن عبد الله البلبيسى و بعضها على إبراهيم الحكرى و محمد بن السراج الكاتب و على بن يغمور الحلبى و المحب محمد بن يوسف ناظر الجيش و عرض عليه الشاطبية و موسى بن أيوب الضرير و روى الشاطبية عن القاضى سليمان بن سالم بن عبد الناصر قاضى الخليل سماعا، قرأ عليه الأوحدى و عثمان بن إبراهيم بن أحمد البرهاوى و محمد بن خليل المارعى و أحمد ابن عمر الجملانى، توفى يوم الأحد أذان العصر مستهل القعدة سنة أربع و ثمانمائة. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۵۰۶).

(۲) هو إسماعيل بن يوسف بن محمد بن يونس المصرى المعروف بالمجد الكفتى إمام مقرئ متصدر حاذق، قرأ العشر و غيرها على الصائغ و ابن السراج و ابن مؤمن الواسطى، و تصدر بالقاهرة و انتهت إليه المشيخة بها قرأ عليه عبد الرحمن بن أحمد البغدادى عيادة و الفخر عثمان بن عبد الرحمن الضرير إمام جامع الأزهر و يحيى بن أحمد بن أحمد المالقى و على بن عثمان القاصح، توفى بالقاهرة سنة أربع و ستين و سبعمائة. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۱۷۰).

(۳) هو محمد بن محمد بن نمير أبو عبد الله المصرى المعروف بابن السراج الكاتب المجود إمام مقرئ مصدر انتهت إليه الرئاسة فى تجويد الكتابة و إسناد القراءات بالديار المصرية، ولد سنة سبعين و ستمائة، قرأ على المكين أبى محمد عبد الله بن منصور الأسمر بمضمن الإعلان و برواية يعقوب و الحسن و على النور على بن ظهير بن شهاب بن الكفتى، و أخذ تجويد الكتابة عن ابن الشيرازى الكاتب و سمع من شامية بنت البكرى، و روى الشاطبية عن سبط ابن زيادة، قرأ عليه المجد إسماعيل ابن يوسف الكفتى. و انتفع به جماعة بالكتابة و آخرون بالقراءات و كان له فهم فى النحو و صدق فى النقل و هو صحيح القراءة و السماع، توفى فى طاعون سنة تسع و أربعين و سبعمائة بالقاهرة فى العشر الأخير من شعبان. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۲۵۶).

(۴) هو الحسن بن على بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو على الأهوازى صاحب المؤلفات شيخ القراء فى عصره و أعلى من بقى فى الدنيا إسنادا، إمام كبير محدث، ولد سنة اثنتين و ستين و ثلاثمائة بالأهواز، و قرأ بها و بتلك البلاد على شيوخ العصر. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبى و لقد تلقى الناس رواياته بالقبول و كان يقرئ بدمشق من بعد سنة أربعمائة و ذلك فى حياة بعض شيوخه. توفى رابع ذى الحجة سنة ست و أربعين و أربعمائة بدمشق. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۷

و بهذا التفصيل تبين عذر الأئمة فى عدهم الشاذ ما زاد على العشرة؛ لندور أن يكون فى الزائد عليها ما يجمع الشروط، و لا سيما إذا روعى قول الهذلى: ألا يخالف الإجماع، أى: لا يوجد عند أحد إلا عند ذلك القارئ.

و انظر قول الشيخ تقى الدين بن تيمية المبدّأ به حيث قيد جواز القراءة بقراءة الأعمش مثلا: أن تثبت عند القارئ كما تثبت عنده قراءة حمزة و الكسائى، فإن هذا الشرط الذى أشار إليه متعذر الوفاء؛ لأن قراءة حمزة و الكسائى قد رويتا من طرق متعددة إليهما لا تدانيهما فى ذلك القراءة المنسوبة إلى الأعمش، لا من حيث كثرة الطرق إليهما، و لا من حيث ما حصل لقراءتهما من التلقى بالقبول من بعد عصر الأئمة المجتهدين من أول القرن الرابع، و هلم جرّا.

و انظر تقييد الدانى بقوله: التى لا شذوذ فيها، فإنه ينبغى تفسيره بما أشار إليه الهذلى من مراعاة الإجماع، و العمدة فيما ذكرته إطباق أئمة الفقه و الأصول على أن الشاذ لا يجوز تسميته قرآنا، و الشاذ ما وراء العشرة على المختار، فهذا هو المعتمد؛ لأن الرجوع فى الجواز و عدم الجواز إنما هو حق لأئمة الفقه الذين يفتون فى الحلال و الحرام، ثم اقتضى التحقيق اعتبار الشروط فى المنقول عن العشرة بل و عن السبعة، و إلى ذلك يشير قول الشيخ تقى الدين السبكى فى آخر كلامه؛ فلذلك اخترت الاعتماد عليه، و قد ذكر الشيخ أبو شامة فى كتابه «المرشد»- و هو ممن كان اجتمع له التقدم فى الفقه و الحديث و القراءات- فصلا فى ذلك مبسوطا فى

شرح ما ذكرته و ما ذكره الشيخ تقى الدين السبكى، و هذا نصه:

فصل: و اعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها قد انتهت إلى القراء السبعة المتقدم ذكرهم، و اشتهر نقلها عنهم؛ لتصديهم لذلك و إجماع الناس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر فى كل علم من الحديث و الفقه و العربية أئمة اقتدى بهم و عول فيه عليهم، و نحن و إن قلنا: إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت و عنهم نقلت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ما روى عنهم يكون بهذه الصفة به، بل قد روى عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف؛ لخروجه عن الضابط باختلال بعض الأركان الثلاثة، و لا ينبغى أن يغترّ بكل قراءة نقلت تعزى إلى واحد من هؤلاء و يطلق عليها لفظ الصحة، إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط، و حينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره.

و الحاصل أن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة و غيرهم منقسمة إلى المجمع عليه و الشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم و كثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما تركن إلى ما ينقل عن غيرهم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۸

ثم ختم كلامه، بأن قال: و المأمور باجتنابه من ذلك، ما خالف الإجماع لا ما خالف شيئا من الكتب المشهورة، ثم نقل عن الشيخ أبى الحسن السخاوى أنه قال: لا تجوز القراءة بشىء مما خرج عن الإجماع، و لو كان موافقا للعربية و خط المصحف و إن كانت نقلته ثقات؛ لأنه جاء من طريق الآحاد، و تلك الطريق لا يثبت بها القرآن، و أما إن نقله من لا يعتد بنقله و لا يوثق بخبره، فهو مردود و لا يقبل، و لو وافق العربية.

فهذا كلام أئمة الفقه و القراءات لا يخالف بعضه بعضا، فمن خالف ما استقر عليه رأيهم منع و ردع بما يليق به و الله أعلم] «۱».

و كتب «۲» الشيخ العلامة [المحقق] «۳» سعد الدين [بن] «۴» الديرى «۵»:

الحمد لله الهادى للحق: لا يجوز اعتقاد القرآنية فى الشواذ التى لم تنقل بالشهرة و التواتر، و يحرم إيهام السامعين قرآنيتها لا سيما [إذا كان ذلك] «۶» فى الصلاة، و إنما يقرأ بالشواذ حيث لا يوهم أنها من القرآن، و لو قرأ [بها] «۷» [فى الصلاة] «۸» بما «۹» يوجب تغيير المعنى أوجب فساد الصلاة، و ما زاد على السبع فهو فى حكم الشاذ [فى هذا الحكم] «۱۰»، و إن تفاوتت طرق نقله و اختلف حكمه من وجه آخر، و إذا «۱۱» نهى عن أدائها مع إيهام أنها من القرآن فلم «۱۲» ينته وجب الإنكار عليه «۱۳» و مقابلته بما فيه له الازدجار.

و أطال فى ذلك، و كلامه و كلام غيره [من] «۱۴» العلماء مذكور فى كتابى [المسمى ب «القول الجاذ لمن قرأ بالشواذ» هذا تنبيه جليل لا يحققه إلا القليل] «۱۵».

---

(۱) ما بين المعقوفين من أول «ثم استفتى ثانيا بعد وقوع ...» إلى هنا: زيادة من د، ص.

(۲) فى د، ص: و أجاب.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د، ص: شمس الدين بن الديرى نفع الله تعالى به. و هو سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد ابن أبى بكر بن مصلح، أبو السعادات، المكنى سعد الدين، النابلسى الأصل، المقدسى الحنفى، نزيل القاهرة، المعروف بابن الديرى: جد الأسرة الخالدية بفلسطين. ولد فى القدس و نسبته إلى قرية الدير، فى مردا، بجبل نابلس و انتقل إلى مصر، فولى فيها قضاء الحنفية سنة ۸۴۲ ه، و استمر ۲۵ سنة. و ضعف بصره، فاعتزل القضاء. و توفى بمصر سنة ۸۶۷ ه. له كتاب «الحبس فى التهمة» و «السهام المارقة فى كبد الزنادقة» و «تكملة شرح الهداية للسروجى» ست مجلدات، و لم يكمله، و «شرح العقائد» المنسوبة للنسفى، و «النعمانية» منظومة طويلة، فيها فوائد نثرية، و غير ذلك. ينظر:

الأعلام (۳/ ۸۷)، الفوائد البهية (۷۸)، و الضوء اللامع (۳/ ۲۴۹).

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى ص.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: فيما.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى م: و لذا. و سقط فى ص.

(۱۲) فى م: فإن لم.

(۱۳) فى م: وجب عليه الانتظار.

(۱۴) سقط فى ص.

(۱۵) بياض فى ز، م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۳۹

تنبيه:

لا- يقال: فعلى اعتبار شرط التواتر تمتنع القراءة بالقياس؛ لأنا نقول: لما كان اعتماد القراء على نقل القراءة خاصة أجمعوا على منعها بالقياس المطلق: و هو الذى ليس له أصل فى القراءة يرجع إليه و لا ركن وثيق فى الأداء يعتمد عليه، كما روى عن عمر، و زيد، و ابن المنكدر «۱»، و عروة «۲»، و ابن عبد العزيز، و عامر الشعبى أنهم قالوا: القراءة سنة متبعة فاقرءوا كما علّمتموه.

و إن كان على إجماع «۳» انعقد أو أصل «۴» يعتمد، فيصار «۵» إليه عند عدم النص و غموض وجه الأداء؛ فإنه مما يسوغ «۶» قبوله و لا ينبغى رده، لا سيما إذا دعت الضرورة و مست الحاجة إليه «۷» [مما يقوى وجه الترجيح و يعين على وجه التصحيح] «۸»، [بل] «۹» لا يسمى ما كان كذلك قياسا على الوجه الاصطلاحى، [بل هو فى التحقيق] «۱۰» نسبة جزئى إلى كلى، [كمثل ما اختير] «۱۱» فى تخفيف «۱۲» بعض الهمزات [و إثبات البسملة و عدمها] «۱۳» و نقل كِتابِيَهْ إِنِّى [الحاقة: ۱۹- ۲۰]، و قياس إدغام قالَ رَجُلانِ [المائدة: ۲۳] و قالَ رَجُلٌ [غافر: ۲۸] على قُلْ رَبِ [المؤمنون: ۹۳] كما ذكره الدانى و غيره، و إليه «۱۴» أشار مكى فى «التبصرة» حيث قال: فجميع «۱۵» ما ذكرنا ينقسم ثلاثة أقسام:

---

(۱) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، أبو بكر، القرشى، التميمى.

أحد الأئمة الأعلام، زاهد، من رجال الحديث، أدرك بعض الصحابة و روى عنه: له نحو مائتى حديث، قال ابن عينية: ابن المنكدر من معادن الصدق و يجتمع إليه الصالحون و لم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه. قال ابن معين و أبو حاتم: ثقة، و ذكره ابن حيان فى الثقات، و قال العجلى:

مدنى تابعى ثقة توفى سنة ۱۳۰ ه.

ينظر تهذيب التهذيب (۹/ ۴۷۳- ۴۷۵)، و الأعلام (۷/ ۳۳۳).

(۲) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، و أمه أسماء بنت أبى بكر. من كبار التابعين، فقيه محدث، أخذ عن أبيه و أمه و خالته السيدة عائشة. و عنه خلق كثير. لم يدخل فى شىء من الفتن.

انتقل من المدينة إلى البصرة، ثم إلى مصر فأقام بها سبع سنين. و توفى بالمدينة. و بها (بئر عروة) تنسب إليه، معروفة الآن ينظر: تهذيب التهذيب (۷/ ۱۸۰).

(۳) فى ص: اجتماع.

(۴) فى م: و أصل.

(۵) فى د: فإنه يصار، و فى ص: فإنه يرجع.

(۶) فى ص: ما يسوغ.

(۷) فى د: و مست له الحاجة.

(۸) سقط فى د.

(۹) سقط فى ص.

(۱۰) فى د، ص: لأنه فى الحقيقة.

(۱۱) فى د، ص: كما اختير.

(۱۲) فى م: تحقيق.

(۱۳) فى م: البسملة.

(۱۴) فى ص: و إلى ذلك.

(۱۵) فى م: جميع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۰

قسم قرأت به و نقلته، و هو منصوص «۱» فى الكتب.

و قسم قرأت به و أخذته لفظا أو سماعا، و هو غير موجود فى الكتب.

و قسم لا قرأت به و لا وجدته فى الكتب، و لكن «۲» قسمته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية، و هو الأقل، [قال الجعبرى عند قول الشاطبى:

و ما لقياس فى القراءة مدخل فى باب «مذاهبهم فى الراءات»، مع قوله فى الإمالة: «و اقتس لتنضلا» أى: لتغلب، يقال: ناضلهم فنضلهم: إذا رماهم فغلبهم فى الرمى؛ فأمر به و نهى عنه، قال فى الجواب عنه: هذا من قبيل المأمور به المنهى عنه، و معناه: إذا عدم النص على عينه فيحمل على نظيره الممثل به فانظره.

قلت «۳»: و كذا الأوجه التى يقرأ بها بين السور و غيرها؛ فإنه قياس رجع الإجماع إليه حتى عاد أصلا يعتمد عليه، و هى موافقة للرسم و للوجه العربى و نقلت عن المتقدمين.

و الله أعلم] «۴».

قال المصنف: و قد زل بسبب ذلك قوم «۵» فأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روى، و ما له «۶» وجه ضعيف على [الوجه] «۷» القوى، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون و التنوين «۸».

و لا يسع «۹» هذا التعليق أكثر من هذا. و بالله التوفيق [و الهداية] «۱۰».

ثم عطف فقال:

ص:

فكن على نهج سبيل السّلف‌فى مجمع عليه أو مختلف

ش: الفاء سببية، و (على) و متعلّقه «۱۱» خبر (كان)، و (سبيل السلف): طريقهم، و (النهج): الطريق المستقيم، و إضافته للسبيل من إضافة الخاص للعام، و (فى مجمع) متعلق «۱۲» ب (نهج)، و (عليه) يتعلق ب (مجمع)، و (مختلف) عطف [على (مجمع)] «۱۳»،

(۱) فى م: منصوب.

(۲) فى ز: و لكنى.

(۳) أى: مكى صاحب «التبصرة».

(۴) زيادة من د.

(۵) فى ص: قوم بسبب ذلك.

(۶) فى ز: و لا ما له.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى د، ص: بعد النون الساكنة و التنوين، و فى م: بدل الميم الساكنة و التنوين و النون.

(۹) فى م: و لا يسمح.

(۱۰) زيادة من م.

(۱۱) فى م: على نهج، و فى ص: و على متعلق.

(۱۲) فى ص، م: يتعلق.

(۱۳) فى م: عليه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۱

أى: بسبب ما تقدم كن أيها القارئ على طريق «۱» السلف فى كل مقروء، سواء كان مجمعا عليه أو مختلفا فيه، و اعتقد ذلك و لا تخرج عنه تصادف رشدا.

ثم شرع فى سبب اختلاف القراء فى القراءة، فقال:

ص:

و أصل الاختلاف أنّ ربّناأنزله بسبعة مهوّنا

ش: الواو للاستئناف و (أصل) مبتدأ، و (الاختلاف) مضاف إليه، و الخبر (أنّ) و معمولاها، و (بسبعة) يتعلق ب (أنزل)، و (مهونا) حال من فاعل (أنزل) أو مفعوله.

أى: و أصل اختلاف القراء «۲» فى ألفاظ القرآن إنزال الله تعالى له على سبعة أحرف؛ طلبا للتخفيف و التهوين على الأمة، و هو المراد بقوله صلى اللّه عليه و سلم: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» كما سيأتى، ثم ذكر ما المراد بالأحرف فقال: و فى لفظ الترمذى عن أنس قال:

لقى جبريل عليه السلام رسول الله صلى اللّه عليه و سلم عند أحجار المراء «۳»، فقال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم لجبريل: «إنّى بعثت إلى أمة أمّيين فيهم الشّيخ الفانى، و العجوز «۴» الكبيرة، و الغلام. قال:

فمرهم فليقرءوا «۵» القرآن على سبعة أحرف» «۶»، و فى لفظ لأبى بكرة «۷»: «كلّ شاف، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب، و هو كقولك: هلم و تعال، و أقبل و أسرع، و اذهب و اعجل» «۸». و فى لفظ لعمرو بن العاص «۹»: «و أىّ ذلك قرأتم فقد أصبتم، و لا

(۱) فى م: سبيل، و فى ص: منهج سبيل.

(۲) فى م: الاختلاف بين القراء.

(۳) فى د: المروة.

(۴) فى م: العجوزة.

(۵) فى م: أن يقرءوا.

(۶) أخرجه الطيالسى (۵۴۳) و أحمد (۵/ ۱۳۲) و الترمذى (۵/ ۶۰) فى القراءات (۲۹۴۴) و ابن حبان (۷۳۹).

(۷) هو نفيع بن الحارث بن كلدة، أبو بكرة الثقفى. صحابى، من أهل الطائف. له ۱۳۲ حديثا، توفى بالبصرة. و إنما قيل له «أبو بكرة» لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبى صلى اللّه عليه و سلم. و هو ممن اعتزل الفتنة يوم «الجمل» و أيام «صفين». روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم و روى عنه أولاده توفى سنة ۵۲ ه. ينظر:

الإصابة (۳/ ۵۷۱)، و أسد الغابة (۵/ ۳۸)، و الأعلام (۹/ ۱۷).

(۸) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (۱/ ۴۰، ۴۷) و ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۴) و قال: رواه أحمد و الطبرانى بنحوه إلا أنه قال «و اذهب و أدبر» و فيه على بن زيد بن جدعان و هو سيئ الحفظ و قد توبع و بقية رجال أحمد رجال الصحيح.

(۹) هو عمرو بن العاص بن وائل، أبو عبد الله، السهمى القرشى، فاتح مصر، و أحد عظماء العرب و قادة الإسلام و ذكر الزبير بن بكار و الواقدى بسندين لهما أن إسلامه كان على يد النجاشى و هو بأرض الحبشة. و ولاه النبى صلى اللّه عليه و سلم إمرة جيش «ذات السلاسل» و أمده بأبى بكر و عمر رضى الله عنهما، ثم استعمله على عمان. ثم كان من أمراء الجيوش فى الجهاد بالشام فى زمن عمر و ولاه عمر فلسطين و مصر. و له فى كتب الحديث ۳۹ حديثا. توفى سنة ۴۳ ه. ينظر الإصابة (۳/ ۲)، و الاستيعاب (۳/ ۱۱۸۴)، و الأعلام (۵/ ۲۴۸).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۲

تماروا فيه؛ فإنّ المراء فيه كفر» «۱».

ص:

اشارة

و قيل فى المراد منها أوجهو كونه اختلاف لفظ أوجه

ش: (قيل): [فعل] «۲» مبنى للمفعول، و النائب: (أوجه)، و (كونه) مبتدأ مضاف إلى الاسم، و الخبر: (اختلاف لفظ)، و خبر المبتدأ: (أوجه).

اعلم- وفقنى الله و إياك- أن المصنف ذكر هنا «۳» الحديث الذى هو سبب اختلاف القراء، و هو حديث عظيم و حق له ذلك؛ لما يترتب عليه و يحتاج إلى ذكره، و الكلام عليه على وجه مختصر لأنه مقصودنا، فنقول: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» «۴» و هو متفق عليه، و هذا لفظ البخارى، و فى [لفظ] «۵» مسلم عن أبىّ أن النبى صلى اللّه عليه و سلم كان عند أضاة بنى غفار، فأتاه جبريل- عليه السلام- فقال: «إنّ اللّه يأمرك أن تقرئ أمّتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته و معونته، و إنّ أمّتى لا تطيق ذلك، ثمّ أتاه الثّانية على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثمّ أتاه الثّالثة مثل ذلك، فقال له مثل ذلك، ثمّ أتاه الرّابعة فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أمّتك القرآن على سبعة أحرف، فأيّما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا» «۶».

و قد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام «۷» على أن هذا الحديث متواتر عن النبى صلى اللّه عليه و سلم،

(۱) أخرجه أحمد كما فى مجمع الزوائد (۷/ ۱۵۳).

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: هذا.

(۴) أخرجه البخارى (۵/ ۷۳) فى كتاب الخصومات باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض (۲۴۱۹) و مسلم (۱/ ۵۶۰) فى صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (۲۷۰/ ۸۱۸) و مالك (۱/ ۲۰۱) فى القرآن باب ما جاء فى القرآن (۵) عن عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم بن حزام.

(۵) سقط فى م.

(۶) أخرجه مسلم (۱/ ۵۶۲- ۵۶۳) كتاب صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (۲۷۴/ ۸۲۱).

(۷) هو القاسم بن سلام. أبو عبيد. كان أبوه روميّا عبدا لرجل من هراة، ولد سنة ۱۵۷، أما هو فقد كان إماما فى اللغة و الفقه و الحديث. قال إسحاق بن راهويه: أبو عبيد أعلم منى و أفقه. قال الذهبى:

«كان حافظا للحديث و علله، عارفا بالفقه و الاختلاف، رأسا فى اللغة، إماما فى القراءات له فيها مصنف. ولى قضاء طرسوس. مولده و تعلمه بهراة، و رحل إلى مصر و بغداد، و حج فتوفى بمكة سنة ۲۲۴ ه. و كان يهدى كتبه إلى عبد الله بن طاهر، فكافأه بما استغنى به».

من تصانيفه: كتاب «الأموال»، و «الغريب المصنف»، و «الناسخ و المنسوخ»، و «الأمثال».

ينظر: تذكرة الحفاظ (۲/ ۵)، و تهذيب التهذيب (۷/ ۳۱۵)، و طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى (۱/ ۲۵۹).

قال الإمام محمد بن الجزرى فى النشر: قد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم ابن سلام رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبى صلى اللّه عليه و سلم اه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۳

و قال الإمام السيوطى فى الإتقان: «قد نص أبو عبيد على تواتره» اه.

و نقل الحافظ ابن كثير عبارة أبى عبيد فقال: «قال أبو عبيد قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا ما حدثنى عفان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: نزل القرآن على ثلاثة أحرف، قال أبو عبيد: و لا نرى المحفوظ إلا السبعة لأنها المشهورة» اه.

و أنت ترى كلام أبى عبيد ليس صريحا فى التواتر الاصطلاحى بل يكاد يكون صريحا فى التواتر اللغوى و هو التتابع فإنه قال: تواترت هذه الأحاديث كلها، و لو أراد التواتر الاصطلاحى لقال: تواتر هذا الحديث، أى رواه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جمع آخر كذلك إلى النبى صلى اللّه عليه و سلم، و عبارته يبعد حملها على هذا المعنى؛ فإن ظاهرها لو أريد التواتر الاصطلاحى أن كل حديث منها قد رواه جمع عن جمع، و معلوم أن كل حديث منها إنما هو عن صحابى واحد، و قد يرويه عنه آحاد و قد يرويه جمع؛ فالظاهر أن مراده أن هذه الأحاديث كلها تتابعت على معنى واحد، و هو إنزال القرآن على سبعة أحرف، سوى الرواية التى رواها عن سمرة و فيها ثلاثة أحرف فتكون شاذة لمخالفتها للمحفوظ المشهور.

و مما يؤيد ذلك أن أهل الحديث المتقدمين لا يذكرون المتواتر باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، و إنما ذكر ذلك الفقهاء و الأصوليون و بعض أهل الحديث المتأخرين.

قال ابن الصلاح: و أهل الحديث لا يذكرون المتواتر باسمه الخاص، المشعر بمعناه الخاص، و إن كان الخطيب البغدادى قد ذكره فى كتابه الكفاية، ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث. ا ه.

قال الحافظ زين الدين العراقى: قلت قد ذكره الحاكم و ابن حزم و ابن عبد البر و هو الخبر الذى ينقله عدد يحصل العلم بصدقهم

ضرورة، و عبر عنه غير واحد بقوله: عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب؛ و لا بد من وجود ذلك فى رواته من أوله إلى منتهاه. اه.

و لا شك أن الإمام أبا عبيد من المتقدمين الذين لا يذكرون المتواتر باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، و لكن الحاكم- و هو ممن يذكرون المتواتر بمعناه الخاص- قد نص على تواتره أيضا، كما فى نظم المتناثر، نقلا عن الزرقانى فى شرح الموطأ، و الذى ظهر لنا بالبحث أن هذا المعنى أطبقت عليه الأحاديث المذكورة، و هو إنزال القرآن على سبعة أحرف، متواترا بالمعنى الاصطلاحى و إليك البيان:

قال ابن الجزرى: تتبعت طرق هذا الحديث فى جزء مفرد جمعته فى ذلك، فروياه من حديث عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم بن حزام ... وعد الصحابة الأحد و العشرين، و كان بودنا لو عثرنا على هذا الجزء، أو بكتاب فضائل القرآن لأبى عبيد، لنستعين به على معرفة تواتر هذا الحديث بيسر.

و قد تتبعت- بالاستقراء الناقص- ما تيسر لى جمعه من طرق هذا الحديث، فوجدته مما يصح الحكم عليه بالتواتر، و إليك البيان:

قد روى هذا الحديث عن أكثر من عشرين صحابيّا كما تقدم، و روى عنهم من طرق متعددة تبلغ كل طبقة منها عدد التواتر إلى أن حفظ فى الجوامع و المسانيد و المعاجم و المصنفات المشهورة و سأكتفى ببيان الطبقات التى اطلعت على أسانيدها فأقول:

الطبقة الأولى: طبقة الصحابة:

قد جاء هذا الحديث عن أبى بن كعب، و حذيفة، و زيد بن أرقم، و سليمان بن صرد، و سمرة،

و ابن عباس، و ابن مسعود، و عمر بن الخطاب، و عمرو بن العاص، و أبى بكرة، و أبى جهيم، و أبى طلحة، و أبى هريرة، و أم أيوب فهؤلاء أربعة عشر صحابيّا.

الطبقة الثانية:

قد روى هذا الحديث عن أبى بن كعب خمسة و هم: أنس، و عبادة بن الصامت، و عبد الرحمن ابن أبى ليلى، و سليمان بن صرد، وزر بن حبيش.

و رواه عن حذيفة اثنان: ربعى بن خراش، وزر بن حبيش.

و رواه عن زيد بن أرقم: زيد القصار.

و رواه عن سليمان بن صرد: أبو إسحاق.

و رواه عن سمرة: الحسن البصرى.

و رواه عن ابن عباس: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

و رواه عن ابن مسعود ثلاثة و هم: فلفلة الجعفى، و أبو الأحوص، و أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف.

و رواه عن عمر بن الخطاب: المسور بن مخرمة، و عبد الرحمن بن عبد القارى.

و رواه عن عمرو بن العاص مولاه أبو قيس.

و رواه عن أبى بكرة ابنه عبد الرحمن.

و رواه عن أبى جهيم: بسر بن سعيد.

و رواه عن أبى طلحة: ابنه عبد الله.

و رواه عن أبى هريرة اثنان و هما: أبو سلمة، و المقبرى.

و رواه عن أم أيوب: أبو يزيد المكى.

فهؤلاء اثنان و عشرون راويا بعضهم من الصحابة و بعضهم من التابعين.

الطبقة الثالثة:

قد روى حديث أبى بن كعب من هذه الطبقة: حميد الطويل، و أنس، و عبيد الله بن عمر، و عبد الله بن عيسى، و مجاهد، و ستير العبدى، و يحيى بن يعمر و عاصم. و روى حديث حذيفة: إبراهيم بن مهاجر، و عاصم. و روى حديث زيد بن أرقم: عيسى بن قرطاس. و روى حديث سليمان بن صرد: شريك، و العوام بن حوشب. و روى حديث سمرة: قتادة. و روى حديث ابن عباس: محمد بن شهاب الزهرى. و روى حديث ابن مسعود: عثمان بن حيان العامرى. و إبراهيم الهجرى، و أبو عيسى، و سلمة بن أبى سلمة. و روى حديث عمر ابن الخطاب: عروة. و روى حديث عمرو بن العاص: بسر بن سعيد. و روى حديث أبى بكرة:

على بن زيد. و روى حديث أبى جهيم: يزيد ابن خصيفة. و روى حديث أبى طلحة: إسحاق ابن عبد الله. و روى حديث أبى هريرة: محمد ابن عمرو، و أبو حازم، و محمد بن عجلان.

و روى حديث أم أيوب: عبيد الله بن أبى يزيد.

فهؤلاء سبعة و عشرون بعضهم من الصحابة و بعضهم من التابعين و بعضهم من أتباع التابعين.

و قد رووا هذه الأحاديث بواسطة الطبقة الثانية السابق ذكرها.

الطبقة الرابعة:

روى حديث أبى بن كعب من هذه الطبقة: يحيى بن سعيد، و يزيد بن هارون، و ابن أبى عدى و محمد بن ميمون الزعفرانى، و يحيى بن أيوب، و حميد الطويل، و هشام بن سعد، و إسماعيل ابن أبى خالد، و الحكم، و أبو إسحاق، و قتادة، و زائدة. و روى حديث حذيفة: سفيان، و حماد.

و روى حديث زيد بن أرقم: عبيد الله بن موسى. و روى حديث سليمان بن صرد: إسماعيل

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۵

و قد رواه عمر و هشام «۱» و عبد الرحمن بن عوف «۲» و أبى بن كعب و ابن

ابن موسى السدى، و إسحاق الأزرق. و روى حديث سمرة حماد. و روى حديث ابن عباس: عقيل، و يونس بن يزيد، و عمر و روى حديث ابن مسعود: الوليد بن قيس و سفيان، و واصل بن حيان، و سليمان بن بلال، و عقيل بن خالد. و روى حديث عمر بن الخطاب: محمد ابن شهاب الزهرى. و روى حديث عمرو بن العاص: محمد بن إبراهيم. و روى حديث أبى بكرة: حماد بن سلمة و روى حديث أبى جهيم:

إسماعيل بن جعفر. و سليمان بن بلال. و روى حديث أبى طلحة: حرب بن ثابت. و روى حديث أبى هريرة: عبدة بن سليمان و أسباط ابن محمد، و أنس بن عياض، و سليمان بن بلال. و روى حديث أم أيوب: سفيان، و أبو الربيع السمال.

فهؤلاء أحد و ثلاثون بعضهم من التابعين و بعضهم من أتباع التابعين و بعضهم ممن يليهم و قد رووا هذه الأحاديث عن الصحابة المذكورين بواسطة الطبقتين السابقتين.

الطبقة الخامسة:

روى حديث أبى بن كعب من هذه الطبقة: أبو عبيد القاسم بن سلام و حماد، و ابن وهب و يحيى ابن سعيد، و عبد الله بن نمير و محمد بن بشر، و شعبة، و العوام، و حسين بن على الجعفى، و همام.

و روى حديث حذيفة: وكيع، و عبد الرحمن، و خالد، و هم من شيوخ الإمام أحمد. و روى حديث زيد بن أرقم: أبو كريب من شيوخ ابن جرير الطبرى. و روى حديث سليمان بن صرد: ابن جرير و عبد الرحمن بن محمد بن سلام أحد شيوخ النسائى. و روى

حديث سمرة: بهز و عفان من شيوخ الإمام أحمد. و روى حديث ابن مسعود: زهير و مهران و مغيرة و ابن وهب و حيوة بن شريح. وروى حديث ابن عباس: رشدين بن سعد، و الليث، و سليمان، و ابن وهب، و عبد الرزاق. و روى حديث عمر بن الخطاب: يونس، و عقيل، و مالك، و معمر. و روى حديث عمرو بن العاص: يزيد ابن الهاد. و روى حديث أبى بكرة: زيد بن الحباب، و عبد الرحمن بن مهدى أحد شيوخ الإمام أحمد و روى حديث أبى جهيم: أبو عبيد، و أبو سلمة الخزاعى أحد شيوخ الإمام أحمد، و ابن وهب و روى حديث أبى طلحة: عبد الصمد من شيوخ الإمام أحمد. و روى حديث أبى هريرة: أبو كريب، و عبيد بن أسباط و هما من شيوخ ابن جرير، و قتيبة أحد شيوخ النسائى، و رواه أيضا أحمد بن حنبل، و عبد الحميد بن عبد الله، و خلاد بن أسلم أحد شيوخ ابن جرير.

و روى حديث أم أيوب: أسد بن موسى و الإمام أحمد، و محمد بن عبد الله، و يونس عبد الأعلى و هما من شيوخ ابن جرير. فهؤلاء أحد و أربعون، رووا هذا الحديث عن الصحابة المذكورين بواسطة الطبقات الثلاث السابقة.

و إذا تواتر الحديث فى هذه الطبقات كلها فهو متواتر فى الطبقات التى تليها لأنه ما من راو من هذه الطبقة الأخيرة إلا و له تلامذة كثيرون يروون عنه مروياته إما بالسماع و إما بالإجازة و إما بغيرهما من طرق التحمل، و من راجع المؤلفات الحديثية المتعددة أمكنه أن يذكر فى كل طبقة رواة أكثر من رواة سابقتها، و بهذا ينطبق على الحديث المذكور ما قاله الحافظ بن حجر فى شرح النخبة: «و من أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة أن الكتب المشهورة المقطوع بصحتها و صحة نسبتها إلى مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث و تعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط المعتبرة فى التواتر أفاد العلم اليقينى بصحته و مثل ذلك كثير فى الكتب المشهورة». اه.

ينظر: رسالة: عبد التواب عبد الجليل: معنى الأحرف السبعة (۳۷- ۴۱).

(۱) هو هشام بن حكيم بن حزام الأسدى أسلم زمن الفتح. له أحاديث. و روى عنه جبير بن نفير و عروة.

قال مالك: كان يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر ينظر الخلاصة (۳/ ۱۱۳) (۷۶۷۲).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۶

مسعود «۱» و معاذ بن جبل «۲» و أبو هريرة «۳» و ابن عباس «۴» و أبو سعيد الخدرى «۵» و حذيفة «۶» و أبو بكرة «۷» و عمرو بن العاص «۸» و زيد بن أرقم «۹» و أنس «۱۰»

هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث، أبو محمد القرشى الزهرى. من كبار الصحابة، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة و أحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة فيهم. أسلم قديما، و هاجر الهجرتين، و شهد المشاهد. و كان ممن يفتى على عهد رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و ممن عرف برواية الحديث الشريف. توفى بالمدينة سنة ۲۲ ه و دفن بالبقيع.

ينظر: الإصابة (۲/ ۴۱۶)، و تهذيب التهذيب (۶/ ۳۴۴)، و الأعلام للزركلى (۴/ ۹۵).

(۱) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۵) و قال: رواه البزار و أبو يعلى ... و الطبرانى فى الأوسط باختصار آخره، و رجال أحدهما ثقات و رواية البزار عن محمد بن عجلان عن أبى إسحاق قال فى آخره: لم يرو محمد بن عجلان عن إبراهيم الهجرى غير هذا الحديث، قلت و محمد بن عجلان إنما روى عن أبى إسحاق السبيعى، فإن كان هو أبو إسحاق السبيعى فرجال البزار أيضا ثقات. و أخرجه البخارى (۲۴۱۰) و (۳۴۷۶) بنحوه.

(۲) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۷) و قال: رواه الطبرانى و رجاله ثقات.

و معاذ هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى، أبو عبد الرحمن. صحابى جليل. إمام الفقهاء. و أعلم الأمة بالحلال و الحرام. أسلم و عمره ثمانى عشرة سنة. شهد بيعة العقبة، ثم شهد بدرا و أحدا و المشاهد كلها مع رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

جمع القرآن على عهد الرسول صلى اللّه عليه و سلم، و كان من الذين يفتون فى ذلك العهد. بعثه النبى صلى اللّه عليه و سلم بعد

غزوة تبوك قاضيا و مرشدا لأهل اليمن، و فى طبقات ابن سعد أنه أرسل معه كتابا إليهم يقول فيه:

«إنى بعثت إليكم خير أهلى». قدم من اليمن إلى المدينة فى خلافة أبى بكر، ثم كان مع أبى عبيدة ابن الجراح فى غزو الشام. و لما أصيب أبو عبيدة فى طاعون عمواس، استخلف معاذا. و أقره عمر، فمات فى ذلك العام ۱۸ ه. ينظر: الإصابة فى تمييز الصحابة (۳/ ۴۲۶)، و أسد الغابة (۴/ ۳۷۶)، و حلية الأولياء (۱/ ۲۲۸)، و الأعلام (۸/ ۱۶۶).

(۳) أخرجه أحمد (۲/ ۳۰۰، ۳۳۲، ۴۴۰) و ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۴) و قال: رواه أحمد بإسنادين و رجال أحدهما رجال الصحيح و رواه البزار بنحوه.

(۴) أخرجه البخارى (۶/ ۴۴۹) كتاب بدء الخلق (۳۲۱۹) و مسلم (۱/ ۵۶۱) كتاب صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (۲۷۲/ ۸۱۹) و أحمد (۱/ ۲۶۳، ۲۹۹، ۳۱۳).

(۵) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۶) و قال: رواه الطبرانى فى الأوسط و فيه ميمون أبو حمزة و هو متروك.

(۶) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۳) و قال: رواه أحمد و البزار و الطبرانى و فيه عاصم بن بهدلة و هو ثقة، و فيه كلام لا يضر، و ذكر له طرقا أخرى.

(۷) تقدم.

(۸) تقدم.

(۹) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۶- ۱۵۷) و قال: رواه الطبرانى و فيه عيسى بن قرطاس و هو متروك، و زيد هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس، أبو عمر و قيل أبو عامر، الخزرجى الأنصارى، صحابى، غزا مع النبى صلى اللّه عليه و سلم سبع عشرة غزوة. روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم و عن على رضى الله عنه، و عنه أنس بن مالك كتابة و أبو إسحاق السبيعى و عبد الرحمن بن أبى ليلى، و أبو عمر الشيبانى و غيرهم، و هو الذى أنزل الله تصديقه فى سورة المنافقين. و له فى كتب الحديث ۸۰ حديثا توفى سنة ۶۸ ه. ينظر: الإصابة (۱/ ۵۶۰)، و أسد الغابة (۲/ ۲۱۹)، و تهذيب التهذيب (۳/ ۳۹۴)، و الأعلام (۳/ ۳۹۵).

(۱۰) تقدمت ترجمته.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۷

و سمرة «۱» و عمر بن أبى سلمة «۲» و أبو جهيم «۳» و أبو طلحة الأنصارى «۴» و أم أيوب الأنصارية «۵».

و روى أبو يعلى الموصلى أن عثمان قال يوما على المنبر:

أذكر بأن رجلا سمع النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «إنّ القرآن نزل ...» «۶» الحديث، فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أنه قاله، فقال عثمان: و أنا أشهد معكم.

و الكلام عليه من عشرة أوجه:

الأول- فى سبب وروده على سبعة [أحرف] «۷»:

و هو التخفيف على هذه الأمة، و إرادة [الله] «۸» اليسر بها، و إجابة لمقصد «۹» نبيها صلى اللّه عليه و سلم

---

(۱) أخرجه أحمد (۵/ ۱۶، ۲۲) و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۵): رواه أحمد و البزار و الطبرانى فى الثلاثة و رجال أحمد و أحد إسنادى الطبرانى و البزار رجال الصحيح، و سمرة هو سمرة بن جندب ابن هلال بن جريج الفزارى. صحابى، من الشجعان القادة. نشأ

فى المدينة و نزل البصرة. فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة. روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم و عن أبى عبيدة. و عنه ابناه سليمان و سعد، و عبد الله بن بريدة و غيرهم توفى سنة ۶۰ ه. ينظر: الإصابة (۲/ ۷۸)، و تهذيب التهذيب (۴/ ۲۳۶).

(۲) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۶) و قال: رواه الطبرانى و فيه عمار بن مطر و هو ضعيف جدّا و قد وثقه بعضهم و عمر هو عمر بن أبى سلمة، عبد الله بن عبد الأسد بن هلال المخزومى. صحابى له اثنا عشر حديثا، اتفقا على حديثين. و روى عنه ابنه محمد و عروة. ولد بالحبشة و مات سنة ثلاث و ثمانين. ينظر: الخلاصة (۲/ ۲۷۱).

(۳) أخرجه أحمد (۴/ ۱۶۹- ۱۷۰) و البغوى فى شرح السنة (۳/ ۴۳- ۴۴) و انظر كنز العمال للهندى (۳۰۹۹، ۳۱۰۴) و أبو جهيم بهاء مصغرا ابن الحارث بن الصمة الأنصارى الخزرجى. قيل اسمه عبد الله له أحاديث. اتفقا على حديثين. و روى عنه بشر بن سعيد و عبد الله بن يسار. ينظر:

الخلاصة (۳/ ۲۰۹).

(۴) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۳- ۱۵۴) و قال: رواه أحمد و رجاله ثقات و أبو طلحة زيد بن سهل ابن الأسود بن حرام بمهملة ابن عمرو النجارى أبو طلحة المدنى شهد بدرا و المشاهد، و كان من نقباء الأنصار. قيل: مات سنة أربع و ثلاثين و صلى عليه عثمان. و قال أنس: عاش بعد النبى صلى اللّه عليه و سلم أربعين سنة و هذا أثبت. ينظر: الخلاصة (۱/ ۳۵۲).

(۵) أخرجه الحميدى (۳۴۰) و أحمد (۶/ ۴۳۳، ۴۶۲) و قال الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۷): رواه الطبرانى و رجاله ثقات و أم أيوب هى أم أيوب الأنصارية، زوجة أبى أيوب الأنصارى. و هى ابنة قيس ابن سعيد بن قيس بن عمرو بن امرئ القيس، من الخزرج. روى الحميدى، عن ابن عيينة، عن عبيد الله بن أبى يزيد، عن أبيه أن أم أيوب الأنصارية أخبرته قالت: نزل علينا رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فتكلفنا له طعاما فيه بعض هذه البقول، فكرهه، و قال لأصحابه «كلوا، إنى لست كأحدكم، إنى أكره أن أوذى صاحبى». قال الحميدى: قال سفيان: و رأيت رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فى النوم فقلت: يا رسول الله، هذا الحديث الذى تحدث به أم أيوب عنك «إن الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم» قال: «حق». ينظر:

الاستيعاب (۴/ ۴۷۹) (۳۵۵۸).

(۶) ذكره الهيثمى فى المجمع (۷/ ۱۵۵) و قال رواه أبو يعلى و فيه راو لم يسم.

(۷) سقط فى ز.

(۸) زيادة من د.

(۹) فى د، ص، م: لقصد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۴۸

حيث قال: «أسأل الله معافاته» كما تقدم. و فى الصحيح أيضا: «إنّ ربّى أرسل إلىّ أن اقرءوا «۱» القرآن على حرف، فرددت عليه أن هوّن على أمّتى. و لم «۲» يزل يردد «۳» حتّى بلغ سبعة أحرف». كما ثبت أن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، و أن الكتاب الذى «۴» قبله كان ينزل «۵» من باب واحد على حرف واحد؛ و ذلك أن الأنبياء- عليهم السلام- كانوا يبعثون إلى قومهم و النبى صلى اللّه عليه و سلم بعث إلى جميع الخلق، و كانت لغة العرب الذين «۶» نزل القرآن بلغتهم مختلفة، و يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، بل من حرف إلى آخر و لو بالتعليم و العلاج، لا سيما الشيخ و المرأة و من لم يقرأ كتابا كما فى الحديث المتقدم.

و لذلك اختلفوا فى جواز القراءة بغير لغة العرب على أقوال، ثالثها: إن عجز عن العربى جاز و إلا فلا.

قال ابن قتيبة «۷»: من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى اللّه عليه و سلم بأن يقرئ «۸» كل أمة بلغتهم؛ فالهذلى يقرأ: عتى حين [المؤمنون: ۲۵]، و الأسدى تِعلمون و تِعلم/ و أ لم إعهد [يس: ۶۰] [و التميمى] «۹» يهمز، و القرشى لا يهمز، و الآخر [يقرأ] «۱۰» قِيلَ

لَهُمْ [البقرة: ۱۱]، وَ غِيضَ الْماءُ [هود: ۴۴] بإشمام الكسر و ما لَكَ لا تَأْمَنَّا [يوسف: ۱۱] بإشمام الضم. انتهى.

[و منهم من] «۱۱» يقرأ عليهمُ بالصلة، و غيره بالضم، و هذا ينقل، و هذا يميل، و هذا يلطّف، إلى غير ذلك، و لو أراد كل فريق أن ينتقل عما جرت عادته به «۱۲» لشق ذلك عليه؛

---

(۱) فى م، ص: اقرأ.

(۲) فى م: فلم.

(۳) سقط فى م، و الحديث فى صحيح مسلم (۲۷۳/ ۸۲۰).

(۴) فى م: الكتب التى.

(۵) فى م: كانت تنزل.

(۶) فى م: التى، و فى د: الذى.

(۷) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، الدينورى. من أئمة الأدب، و من المصنفين المكثرين، عالم مشارك فى أنواع من العلوم، كاللغة و النحو و غريب القرآن و معانيه و غريب الحديث و الشعر و الفقه و الأخبار و أيام الناس و غير ذلك. سكن بغداد و حدث بها و ولى قضاء دينور توفى سنة ۲۷۶ ه.

من تصانيفه: «تأويل مختلف الحديث»، «الإمامة و السياسة»، و «مشكل القرآن»، و «المسائل و الأجوبة»، و «المشتبه من الحديث و القرآن». ينظر: شذرات الذهب (۲/ ۱۶۹)، و النجوم الزاهرة (۳/ ۷۵)، و تذكرة الحفاظ (۲/ ۱۸۵)، و تهذيب الأسماء و اللغات (۲/ ۲۸۱)، و الأعلام (۴/ ۲۸۰).

(۸) فى ص: أن يقرأ.

(۹) سقط فى ص.

(۱۰) زيادة من م.

(۱۱) فى د، ز، ص: و منه أن هذا.

(۱۲) فى د: له، و سقط فى ص.

فأراد الله تعالى برحمته التوسعة لهم فى اللغات كتيسيره عليهم فى الدين.

الثانى «۱» فى معنى الأحرف:

قال أهل اللغة: حرف كل شيء: طرفه، و وجهه، و حافته، وحده، و ناحيته، و القطعة منه.

و الحرف أيضا: واحد حروف التهجى.

قال الدانى: تحتمل «۲» الأحرف هنا وجهين:

أحدهما: أن القرآن أنزل على سبعة أوجه «۳» من اللغات؛ لأن الحرف يراد به الوجه؛ كقوله تعالى: مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلى حَرْفٍ [الحج: ۱۱] أى: وجه مخصوص: و هو النعمة و الخير و غيرهما، فإذا استقامت له اطمأن و عبد الله، و إذا تغيرت عليه ترك العبادة.

و الثانى: أنه سمى القراءات «۴» أحرفا على طريق السعة «۵»، كعادة العرب فى تسميتهم الشيء باسم ما هو منه و ما قاربه و جاوره «۶»، فسمى القراءة «۷» حرفا، و إن كان كلاما «۸» كثيرا؛ من أجل [أن منها] «۹» حرفا قد غير نظمه، أو كسر، أو قلب إلى غيره، أو أميل

«۱۰»، أو زيد، أو نقص منه، على ما جاء فى المختلف فيه من القراءة، فسمى القراءة إذا كان ذلك الحرف منها حرفا.

قال الناظم: و الأول يحتمل «۱۱» احتمالا قويّا فى قوله صلى اللّه عليه و سلم: «سبعة أحرف» أى:

[سبعة] «۱۲» أوجه و أنحاء. و الثانى يحتمل «۱۳» [احتمالا] «۱۴» قويّا فى قول عمر: سمعت هشاما يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة، [أى على قراءات كثيرة] «۱۵»، و كذا قوله فى الرواية الأخرى: سمعته يقرأ فيها أحرفا «۱۶».

---

(۱) زاد فى م: من الوجوه العشرة.

(۲) فى د، ز: يحتمل.

(۳) فى م: أحرف.

(۴) فى م: القرآن.

(۵) فى ص: السبعة.

(۶) فى م: و ما جاوره.

(۷) فى م: القرآن، و فى ص: القراءات.

(۸) فى م: كاملا.

(۹) فى ز: أنها.

(۱۰) فى م: أو وصل.

(۱۱) فى ص، د: محتمل.

(۱۲) زيادة من ص.

(۱۳) فى ص، ز: متحمل.

(۱۴) زيادة من م، ص.

(۱۵) ما بين المعقوفين سقط فى م، ص.

(۱۶) الحرف من حروف الهجاء: معروف واحد حروف التهجى. و الحرف: الأداة التى تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم و الفعل بالفعل كعن و على و نحوهما، قال الأزهرى: كل كلمة بنيت أداة عارية فى الكلام لتفرقة المعانى فاسمها حرف، و إذا كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل حتى و هل و بل و لعل، و كل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفا، تقول: هذا فى حرف ابن مسعود أى فى قراءة ابن مسعود. قال ابن سيده: و الحرف: القراءة التى تقرأ على أوجه، و ما جاء فى الحديث

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۰

الثالث: ما المقصود بهذه السبعة؟

فأقول: أجمعوا أولا على أن المقصود ليس هو أن يقرأ الحرف الواحد على سبعة أوجه «۱»؛ إذ لا يوجد ذلك إلا فى كلمات يسيرة نحو أُفٍ [الإسراء: ۲۳] و لِجِبْرِيلَ [البقرة: ۹۷] و هَيْهاتَ [المؤمنون: ۳۶] و هَيْتَ [يوسف: ۲۳] و على أنه ليس المراد بالسبعة: هؤلاء المشهورين؛ لعدم وجودهم فى ذلك الوقت.

ثم اختلفوا فقال أكثرهم: هى لغات، ثم اختلفوا فى تعيينها:

فقال أبو عبيد: (قريش) و (هذيل) و (ثقيف) و (هوازن) و (كنانة) و (تميم) و (اليمن).

و قال غيره: خمس لغات فى أكناف هوازن: (سعد) و (ثقيف) و (كنانة) و (هذيل) و (قريش)، و لغتان على جميع ألسنة العرب.

من قوله عليه السلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»، أراد بالحرف اللغة.

قال أبو عبيد و أبو العباس: نزل على سبع لغات من لغات العرب.

قال: و ليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يسمع به، قال: و لكن يقول هذه اللغات متفرقة فى القرآن، فبعضه بلغة قريش، و بعضه بلغة أهل اليمن، و بعضه بلغة هوازن، و بعضه بلغة هذيل و كذلك سائر اللغات و معانيها فى هذا كله واحد.

و قال غيره: و ليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه، على أنه قد جاء فى القرآن ما قد قرئ بسبعة و عشرة نحو مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الفاتحة: ۴] و وَ عَبَدَ الطَّاغُوتَ [المائدة: ۶۰] و مما يبين ذلك قول ابن مسعود: إنى قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرءوا كما علمتم إنما هو كقول أحدكم هلم و تعال و أقبل.

قال ابن الأثير: و فيه أقوال غير ذلك، هذا أحسنها.

و الحرف فى الأصل: الطرف و الجانب، و به سمى الحرف من حروف الهجاء.

و روى الأزهرى عن أبى العباس أنه سئل عن قوله: نزل القرآن على سبعة أحرف فقال: ما هى إلا لغات.

قال الأزهرى: فأبو العباس النحوى، و هو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد و استصوبه.

قال: و هذه الأحرف السبعة التى معناها اللغات غير خارجة من الذى كتب فى مصاحف المسلمين التى اجتمع عليها السلف المرضيون و الخلف المتبعون. فمن قرأ بحرف لا يخالف المصحف بزيادة أو نقصان أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم، و قد قرأ به إمام من أئمة القراء المشتهرين فى الأمصار، فقد قرأ بحرف من الحروف السبعة التى نزل القرآن بها.

و من قرأ بحرف شاذ يخالف المصحف و خالف فى ذلك جمهور القراء المعروفين فهو غير مصيب، و هذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة و مذهب الراسخين فى علم القرآن قديما و حديثا، و إلى هذا أومأ أبو العباس النحوى و أبو بكر بن الأنبارى فى كتاب له ألفه فى اتباع ما فى المصحف الإمام، و وافقه على ذلك أبو بكر بن مجاهد مقرئ أهل العراق و غيره من الأثبات المتقنين، قال: و لا يجوز عندى غير ما قالوا، و الله تعالى يوفقنا للاتباع و يجنبنا الابتداع.

ينظر: لسان العرب (۲/ ۸۳۷- ۸۳۸).

(۱) فى م: أحرف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۱

و قال الهروى: سبع لغات من لغات العرب، أى: أنها متفرقة فى القرآن، فبعضه بلغة (قريش)، و بعضه بلغة (هذيل)، و بعضه بلغة (هوازن)، و بعضه بلغة (اليمن).

و فى هذه الأقوال كلها نظر؛ فإن عمر و هشاما اختلفا فى سورة الفرقان، و كلاهما قرشيان من لغة واحدة.

و قيل: المراد بها: معانى الأحكام كالحلال، و الحرام، و المحكم و المتشابه، و الأمثال، و الإنشاء، و الإخبار.

و قيل: الناسخ، و المنسوخ، و الخاص و العام، و المجمل، و المبين، و المفسر.

و قيل: الأمر، و النهى، و الطلب، و الدعاء و الخبر، و الاستخبار، و الزجر «۱».

و قيل: الوعد، و الوعيد، و المطلق و المقيد، و التفسير «۲»، و الإعراب، و التأويل.

و فى هذه الأقوال أيضا نظر؛ فإن سببه- و هو اختلاف عمر و هشام- لم يكن إلا فى قراءة حروفه، لا فى تفسيره و لا أحكامه.

فإن قلت «۳»: فما تقول فيما رواه الطبرانى «۴» من حديث عمر بن أبى سلمة «۵» المخزومى أن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال لابن مسعود: «إنّ الكتب كانت تنزل من السّماء من باب واحد «۶»، و إنّ القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلال، و حرام، و

متشابه، و ضرب أمثال، و أمر، و زجر «۷» ...» الحديث «۸».

فالجواب: إما بأن هذه السبعة غير السبعة التى فى تلك الأحاديث؛ لأنه فسرها، و قال فيه: فأحل حلاله، و حرم حرامه، ثم أكده بالأمر فقال فيه: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا [آل عمران: ۷]. أو بأن السبعة فيهما متحدان، و يكون قوله: «حلال و حرام» تفسيرا للسبعة الأبواب، أو بأن قوله: «حلال و حرام ...» إلخ، لا تعلق له بالسبعة، بل إخبار عن القرآن، أى: هو كذا و كذا، و اتفق كونه بصفات سبع كذلك «۹».

---

(۱) فى د: الرجز.

(۲) فى م: و التغير.

(۳) فى م: ما تقول.

(۴) فى ص: الطبرى.

(۵) فى م: عمرو بن سلمة، و فى ص: عمرو بن أبى سلمة.

(۶) فى م: على حرف واحد.

(۷) فى ز: آمر و زاجر، و فى ص: و أوامر و زجر.

(۸) تقدم.

(۹) و القائلون بهذا اختلفوا فى تعيين السبعة:

فقيل: زجر و أمر و حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال. حكاه ابن حبان عن بعض العلماء، و حكى السيوطى عن بعضهم مثله إلا أنه استبدل بالزجر النهى.

و قيل: حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال و إنشاء و إخبار.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۲

و قيل: ناسخ و منسوخ و خاص و عام و مجمل و مبين و مفسر.

و قيل: أمر و نهى و طلب و دعاء و خبر و استخبار و زجر.

و قيل: وعد و وعيد و مطلق و مقيد و تفسير و إعراب و تأويل. و هذه الأقوال الأربعة الأخيرة حكاها ابن الجزرى فى النشر.

و قيل: المطلق و المقيد، و العام و الخاص، و النص و المؤول، و الناسخ و المنسوخ، و المجمل و المفصل، و الاستثناء، و الأقسام. حكاه شيذلة عن الفقهاء.

و قيل: الحذف و الصلة و التقديم و التأخير، و الاستعارة و التكرار و الكناية و الحقيقة و المجاز، و المجمل و المفصل، و الظاهر و الغريب. حكاه شيذلة عن أهل اللغة.

و قيل: التذكير و التأنيث، و الشرط و الجزاء، و التصريف و الإعراب، و الأقسام و جوابها، و الجمع و الإفراد، و التصغير و التعظيم، و اختلاف الأدوات. حكاه عن النحاة.

و قيل: سبعة أنواع من المعاملات: الزهد و القناعة مع اليقين و الجزم، و الخدمة مع الحياء، و الكرم و الفتوة مع الفقر، و المجاهدة و المراقبة مع الخوف و الرجاء، و التذرع و الاستغفار مع الرضا، و الشكر و الصبر مع المحاسبة، و المحبة و الشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

و قيل: سبعة علوم: علم الإنشاء و الإيجاد، و علم التوحيد و التنزيه، و علم صفات الذات، و علم صفات الفعل، و علم صفات العفو و

العذاب، و علم الحشر و الحساب، و علم النبوات.

و حكى ابن حبان أقوالا و نقلها عنه السيوطى فى الإتقان ما يلى:

قيل: حلال و حرام و أمر و نهى و زجر و خبر ما هو كائن بعده و أمثال.

و قيل: وعد و وعيد و حلال و حرام و مواعظ و أمثال و احتجاج.

و قيل: أمر و نهى و بشارة و نذارة و أخبار و أمثال.

و قيل: محكم و متشابه و ناسخ و منسوخ و خصوص و عموم و قصص.

و قيل: أمر و زجر و ترغيب و ترهيب و جدل و قصص و مثل.

و قيل: أمر و نهى و حد و علم و سر و ظهر و بطن.

و قيل: ناسخ و منسوخ و وعد و وعيد و رغم و تأديب و إنذار.

و قيل: حلال و حرام و افتتاح و أخبار و فضائل و عقوبات.

و قيل: أوامر و زواجر و أمثال و أنباء و عتب و وعظ و قصص.

و قيل: حلال و حرام و أمثال و منصوص و قصص و إباحات.

و قيل: ظهر و بطن و فرض و ندب و خصوص و عموم و أمثال.

و قيل: أمر و نهى و وعد و وعيد و إباحة و إرشاد و اعتبار.

و قيل: مقدم و مؤخر و فرائض و حدود و مواعظ و متشابه و أمثال.

و قيل: مقيس و مجمل و مقضى و ندب و حتم و أمثال.

و قيل: أمر حتم، و أمر ندب و نهى حتم و نهى ندب و أخبار و إباحات.

و قيل: أمر فرض و نهى حتم و أمر ندب و نهى مرشد و وعد و وعيد و قصص.

و قيل: سبع جهات لا يتعداها الكلام: لفظ خاص أريد به الخاص و لفظ عام أريد به العام، و لفظ عام أريد به الخاص، و لفظ خاص أريد به العام، و لفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، و لفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء، و لفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون.

و قيل: إظهار الربوبية و إثبات الوحدانية و تعظيم الألوهية و التعبد لله و مجانبة الإشراك و الترغيب فى الثواب و الترهيب من العقاب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۳

و قيل: تصريف و مصادر و عروض و غريب و سجع و لغات مختلفة كلها فى شىء واحد.

و قيل: هى آية فى صفات الذات، و آية تفسيرها فى آية أخرى، و آية بيانها فى السنة الصحيحة، و آية فى قصة الأنبياء و الرسل، و آية فى خلق الأشياء، و آية فى وصف الجنة، و آية فى وصف النار و قيل: آية فى وصف الصانع، و آية فى إثبات الوحدانية له، و آية فى إثبات صفاته، و آية فى إثبات رسله، و آية فى إثبات كتبه، و آية فى إثبات الإسلام، و آية فى نفى الكفر.

و قيل: سبع جهات من صفات الذات التى لا يقع عليها التكييف.

و قيل: الإيمان بالله، و مجانبة الشرك و إثبات الأوامر و مجانبة الزواجر و الثبات على الإيمان و تحريم ما حرم الله و طاعة رسوله.

ثم هذه الأقوال كلها، لم تنسب لأحد من أهل العلم معين، و لم يذكر لها مستند إلا القول الأول منها فقد استدل قائلوه بما أخرجه الحاكم و البيهقى و غيرهما عن ابن مسعود عن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد و على حرف واحد و نزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجر و آمر و حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال ...» الحديث. و بما أخرجه الطبرانى من حديث عمر بن أبى سلمة المخزومى أن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال لابن مسعود: «إن الكتب كانت تنزل من

السماء من باب واحد و إن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف حلال و حرام و محكم و متشابه و ضرب أمثال و آمر و زاجر ...» الحديث.

و يناقش هذا الاستدلال بأنه معارض بالأحاديث الصحيحة الكثيرة التى يدل سياقها على أن المراد بالأحرف أن الكلمة تقرأ على وجهين و ثلاثة إلى سبعة تيسيرا و تهوينا. و الشيء الواحد لا يكون حلالا حراما فى آية واحدة.

قال ابن أبى عمران: تأويل الأحرف بالأصناف عندى فاسد لأن الحرف الذى أمر جبريل النبى صلى اللّه عليه و سلم أن يقرأ عليه محال أن يكون حراما لا ما سواه. أو يكون حلالا لا ما سواه لأنه لا يحتمل أن يقرأ القرآن على أنه حرام كله و لا أنه حلال كله. اه.

و قال ابن عطية: هذا القول ضعيف لأن الإجماع على أن التوسعة لم تقع فى تحريم حلال و لا تحليل حرام، و لا فى تغيير شيء من المعانى المذكورة. اه.

و قال الماوردى: هذا القول خطأ لأنه صلى اللّه عليه و سلم أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف، و إبدال حرف بحرف، و قد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام. اه.

و قال ابن جرير: معلوم أن تماريهم- يعنى الصحابة- فيما تماروا فيه لو كان تماريا و اختلافا فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل و التحريم و الوعد و الوعيد و ما أشبه ذلك لكان مستحيلا أن يصوب جميعهم صلى اللّه عليه و سلم، و يأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته فى ذلك على النحو الذى هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحا وجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شيء بعينه و فرضه فى تلاوة من دلت تلاوته على فرضه، و نهى عن فعل ذلك الشيء بعينه و زجر عنه فى تلاوة الذى دلت تلاوته على النهى و الزجر عنه، و أباح و أطلق فعل ذلك الشيء بعينه و جعل لمن شاء من عباده أن يفعله- فعله، و لمن شاء منهم أن يتركه- تركه؛ فى تلاوة من دلت تلاوته على التخيير، و ذلك من قائله- إن قاله- إثبات ما قد نفى الله جل ثناؤه عن تنزيله و حكم كتابه، فقال: أَ فَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَ لَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً [النساء: ۸۲] و فى نفى الله جل ثناؤه ذلك عن حكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد صلى اللّه عليه و سلم إلا بحكم واحد متفق فى جميع خلقه، لا بأحكام فيهم مختلفة؛ و فى صحة كون ذلك كذلك ما يبطل دعوى من ادعى أن الأحرف هى المعانى فى تأويل قول النبى صلى اللّه عليه و سلم أنزل القرآن على سبعة أحرف للذين تخاصموا إليه عند اختلافهم فى قراءتهم لأنه صلى اللّه عليه و سلم قد أمر جميعهم بالثبوت على قراءته، و رضى قراءة كل قارئ منهم على خلافها

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۴

قراءة خصومه و منازعيه فيها، و صوبها، و لو كان ذلك منه تصويبا فيما اختلفت فيه المعانى، و كان قوله صلى اللّه عليه و سلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» إعلاما منه لهم أنه نزل بسبعة أوجه مختلفة و سبعة معان مفترقة، كان ذلك إثباتا لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، و نفيا لما قد أوجب لهم من الائتلاف؛ مع أن فى قيام الحجة بأن النبى صلى اللّه عليه و سلم لم يقض فى شيء واحد فى وقت واحد بحكمين مختلفين؛ و لا أذن بذلك لأمته- ما يغنى عن الإكثار فى الدلالة على أن ذلك منفى عن كتاب الله. اه.

و بهذا يعلم أن الحديث المذكور مردود إن لم يمكن الجمع بينه و بين الأحاديث الكثيرة الصحيحة. و قد جمع بينهما العلماء بأوجه فقال البيهقى: المراد بالسبعة الأحرف هنا الأنواع التى نزل عليها و المراد بها فى تلك الأحاديث اللغات التى يقرأ بها. اه.

و قال القاضى ابن الطيب: ليست هذه هى التى أجاز لهم القراءة بها و إنما الحرف فى هذه بمعنى الجهة و الطريقة؛ و منه قوله تعالى: وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلى حَرْفٍ [الحج: ۱۱] فكذلك معنى هذا الحديث على سبع طرائق من تحليل و تحريم و غير ذلك. اه.

و قال أبو على الأهوازى، و أبو العلاء الهمدانى: قوله فى الحديث: «زاجر و آمر ..» إلخ استئناف كلام آخر: أى هو زاجر أى القرآن و لم يرد به تفسير الأحرف السبعة؛ و إنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق فى العدد؛ و يؤيده أنه جاء فى بعض طرقه: زاجرا و

آمرا ... إلخ. بالنصب: أى نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة. اه.

و قال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف أى هى سبعة أبواب من أبواب الكلام و أقسامه، و أنزله الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب. اه.

و قال ابن جرير: و أما معنى قوله صلى اللّه عليه و سلم: إن الكتاب الأول نزل من باب واحد، و نزل القرآن من سبعة أبواب فإنه صلى اللّه عليه و سلم عنى بقوله: «نزل الكتاب الأول من باب واحد» و الله أعلم: ما نزل من كتب الله على من أنزله من أنبيائه خاليا من الحدود و الأحكام و الحلال و الحرام، كزبور داود الذى إنما هو تذكير و مواعظ، و إنجيل عيسى الذى هو تمجيد و محامد و حض على الصفح و الإعراض دون غيرها من الأحكام و الشرائع، و ما أشبه ذلك من الكتب التى نزلت ببعض المعانى السبعة التى يحوى جميعها كتابنا الذى خص الله به نبينا محمدا صلى اللّه عليه و سلم و أمته. فلم يكن المتعبدون بإقامته يجدون لرضا الله- تعالى ذكره- مطلبا ينالون به الجنة و يستوجبون منه القربة إلا من الوجه الواحد الذى أنزل به كتابهم و ذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنة الذى نزل منه ذلك الكتاب و خص الله نبينا محمدا صلى اللّه عليه و سلم و أمته بأن أنزل عليهم كتابه على أوجه سبعة، من الوجوه التى ينالون بها رضوان الله، و يدركون بها الفوز بالجنة إذا أقاموها، فلكل وجه من أوجهه السبعة باب من أبواب الجنة الذى نزل منه القرآن، لأن العامل بكل وجه من أوجهه السبعة، عامل فى باب من أبواب الجنة، و طالب من قبله الفوز بها، و العمل بما أمر الله- جل ذكره- فى كتابه، باب من أبواب الجنة، و ترك ما نهى الله عنه فيه، باب آخر ثان من أبوابها، و تحليل ما أحل الله فيه، باب ثالث من أبوابها، و تحريم ما حرم الله فيه؛ باب رابع من أبوابها، و الإيمان بحكمه المبين؛ باب خامس من أبوابها، و التسليم لمتشابهه الذى استأثر الله بعلمه و حجب علمه عن خلقه و الإقرار بأن كل ذلك من عند ربه؛ باب سادس من أبوابها، و الاعتبار بأمثاله و الاتعاظ بعظاته، باب سابع من أبوابها. فجميع ما فى القرآن من حروفه السبعة، و أبوابه السبعة التى نزل منها، جعله الله لعباده إلى رضوانه هاديا، و لهم إلى الجنة قائدا، فذلك معنى قوله صلى اللّه عليه و سلم: «نزل القرآن من سبعة أبواب الجنة». اه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۵

الرابع- فى تحديدها بسبعة دون غيرها:

فقال «۱» الأكثرون: إن قبائل العرب تنتهى إلى سبعة، أو إن اللغات الفصحى سبعة، و فيهما نظر.

و قيل: ليس المراد حقيقة السبعة، بل عبر بها عن مطلق التيسير و السعة، و أنه لا حرج عليهم فى قراءته بما هو من لغات العرب، من حيث إن الله تعالى «۲» أذن لهم فى ذلك، و العرب يطلقون السبع «۳» و السبعين و السبعمائة، [و يريدون] «۴» به الكثرة و المبالغة من غير حصر.

و هذا جيد لو لا أن الحديث يأباه؛ فإنه ثبت «۵» فى الحديث من غير وجه: «أنّه لمّا أتاه

و قال الحافظ ابن حجر: و مما يوضح أن قوله: «زاجر و آمر ...» إلخ ليس تفسيرا للأحرف السبعة، ما وقع فى مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس: قال ابن شهاب بلغنى أن تلك الأحرف السبعة إنما هى فى الأمر الذى يكون واحدا لا يختلف فى حلال و لا حرام. اه.

و حاصل هذه الآراء الجمع بأحد أوجه ثلاثة ذكرها ابن الجزرى فى النشر فقال بعد الاستشكال بحديث الطبرانى السابق ما نصه:

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه السبعة غير السبعة الأحرف التى ذكرها النبى صلى اللّه عليه و سلم فى تلك الأحاديث، و ذلك من حيث فسرها فى

هـذا الحـديث فقال: «حلال و حرام ...» إلـخ، و أمر بإحلال حلاله و تحريم حرامه ... إلـخ، ثم أكـد ذلك بالأمر بقول: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا فدل على أن هذه غير تلك القراءات.

الثانى: أن السبعة الأحرف فى هذا الحديث هى هذه المذكورة فى الأحاديث الأخرى التى هى الأوجه و القراءات و يكون قوله: «حلال و حرام ...» إلخ: تفسيرا للسبعة الأبواب .. و الله أعلم.

الثالث: أن يكون قوله: «و حلال و حرام ...» إلخ لا تعلق له بالسبعة الأحرف، و لا بالسبعة الأبواب، بل إخبار عن القرآن: أى هو كذا و كذا، و اتفق كونه بصفات سبع كذلك. اه.

و المتأمل فى هذه الأجوبة يرى أن الجواب الأول و الثانى منها لا يصحان لأنهما يقتضيان أن الكتب الأخرى أنزلت على نوع واحد من الحلال و الحرام ... إلخ.

و هـذا مخالف للواقع، فإن التوراة فيها حلال و حرام، و أمر و زجر و أمثال، و غيرها، اللهم إلا أن يقال: إن المراد بالكتاب الأول بعض الكتب الأولى كـالزبور لا- كلها، كما تقـدم فى كلام ابن جرير، لكن هـذا بعيـد عن ظاهر الخبر، فالأقرب أن يراد بالأحرف و الأبواب القراءات و أن يكون قوله:

«حلال و حرام ...» إلخ، استئناف كلام كما هو الجواب الثالث.

على أن الحـديث المرفوع المروى عن ابن مسـعود منقطع كمـا تقـدم، و قـد روى موقوفـا عليه، و لا- حجـة فى الموقوف خصوصـا إذا عارض المرفوع الصحيح. و بهذا يعلم أن تفسير الأحرف السبعة بالأصناف لا يصح.

ينظر: رسالة: عبد التواب عبد الجليل: معنى الأحرف السبعة (۴۶- ۵۲).

(۱) فى م: قال.

(۲) فى م: سبحانه.

(۳) فى س: السبعة.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ز: يثبت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۶

جبريـل بحرف واحـد قال [له] «۱» ميكائيـل: اسـتزده. و أنـه سـأل الله تعـالى التهـوين على أمته، فأتـاه على حرفين، و أمره «۲» ميكائيل بالاستزادة، [و أنه] «۳» سأل الله تعالى التخفيف فأتاه بثلاثة و لم يزل كذلك حتى «۴» بلغ سبعة أحرف».

و فى حديث أبى بكرة: «فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنّه قد انتهت العدّة) فدل «۵» على إرادة حقيقة العدد و انحصاره.

قال المصنف: و لى نيف و ثلاثون سنة أمعن النظر فى هذا الحديث، حتى فتح الله على بشىء أرجو أن يكون هو الصواب «۶»، و ذلك أنى تتبعت القراءات كلها، فإذا اختلافها يرجع إلى سبعة أوجه خاصة:

إما فى الحركات بلا تغير فى المعنى و الصورة، نحو (البخل) بأربعة «۷» و (يحسب) بوجهين.

أو (بتغير) «۸» فى المعنى فقط، نحو: فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ [البقرة: ۳۷].

و إمـا فى الحروف [بتغير] «۹» فى المعنى لا- [فى] «۱۰» الصـورة، نحـو تَبْلُوا [يونس: ۳۰] تَتْلُوا [البقرة: ۱۰۲]. شـرح طيبة النشـر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۱۵۶ الرابع - فى تحديدها بسبعة دون غيرها: ..... ص : ۱۵۵

عكسه «۱۱» نحو الصِّراطَ و السراط [الفاتحة: ۶].

أو بتغييرهما نحو: أَشَدَّ مِنْكُمْ و مِنْهُمْ [غافر: ۲۱].

و إما فى التقديم و التأخير، نحو فَيَقْتُلُونَ وَ يُقْتَلُونَ [التوبة: ۱۱۱].

أو فى الزيادة و النقصان، نحو: وَ وَصَّى و أوصى «١٢» [البقرة: ١٣٢]، و الذَّكَرُ وَ لَهُ الْأُنْثى [النجم: ٢١].

و أما نحو اختلاف الإظهار، و الروم، و التفخيم «١٣»، و المد، و الإمالة، و الإبدال، و التحقيق: و النقل، و أضدادها، مما «١۴» يعبر عنه بالأصول- فليس من الخلاف الذى يتنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا.

---

(١) سقط فى م.

(٢) فى م، د: فأمره.

(٣) زيادة من م.

(۴) فى ص: إلى أن.

(۵) فى م: قال.

(۶) فى د: صوابا.

(٧) فى ص: البخل باثنين.

(٨) فى م: و يتغير.

(٩) سقط فى م.

(١٠) سقط فى م، ز.

(١١) فى م: و عكسه.

(١٢) فى ص: وَ سارِعُوا، سارِعُوا.

(١٣) فى م: التخفيف.

(١۴) فى ص: بما.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ١۵٧

ثم رأيت الإمام أبا الفضل الرازى «١» حاول ما ذكرته، و كذلك ابن قتيبة، و الله تعالى أعلم.

الخامس فى أن «٢» اختلاف «٣» هذه السبعة على أى وجه يتوجه؟

و هو يتوجه على أنحاء و وجوه مع السلامة من التضاد و التناقض:

فمنها «۴» ما يكون لبيان حكم مجمع عليه، كقراءة: وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ من أم [النساء: ١٢]، فإنها تثبت «۵» أن الأخوة للأمومة «۶»، و هو مجمع عليه.

و منها ما يكون مرجحا لحكم اختلف فيه، كقراءة: أو تحرير رقبة مؤمنة [المائدة: ٨٩] فى كفارة اليمين ففيها «٧» ترجيح غير مذهب أبى حنيفة عليه.

و منها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين، كقراءتى «٨»: يَطْهُرْنَ [البقرة: ٢٢٢]، فيجمع بينهما بأن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها و تطّهّر بالاغتسال.

و منها ما يكون لاختلاف حكمين كقراءتى: وَ أَرْجُلَكُمْ [المائدة: ۶] فجمع بينهما النبى صلى اللّه عليه و سلم بأن المسح فرض لابس الخف، و الغسل لغيره.

و منها ما يكون حجة لقول أو مرجحا إلى غير ذلك.

السادس فى هذه الأحرف على كم معنى تشتمل

: و هى راجعة إلى معنيين:

أحدهما: ما اختلف لفظه، و اتفق معناه؛ نحو: أرشدنا و اهْدِنَا* و كَالْعِهْنِ* و الصوف.

و الثانى: ما اختلفا معا؛ نحو: قالَ رَبِّى [الأنبياء: ۴] و قُلْ رَبِّ*.

و بقى ما اتحد لفظه و معناه مما يتنوع «۹» صفة النطق به، كالمدات،

---

(۱) هو عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن على بن سليمان، أبو الفضل، الرازى، العجلى، الإمام المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة، الورع، الكامل، مؤلف كتاب جامع الوقوف و غيره. قال عبد الغافر الفارسى فى تاريخه: كان ثقة جوالا إماما فى القراءات، أو حد فى طريقته، و كان لا ينزل الخوانق؛ بل يأوى إلى مسجد خراب فإذا عرف مكانه تركه، و إذا فتح عليه بشىء آثر به، و هو ثقة ورع، عارف بالقراءات و الروايات، عالم بالأدب و النحو، و هو أشهر من الشمس، و أضوأ من القمر، ذو فنون من العلم، ولد سنة إحدى و سبعين و ثلاثمائة، و له شعر رائق فى الزهد. مات فى جمادى الأولى سنة أربع و خمسين و أربعمائة عن أربع و ثمانين سنة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۶۱).

(۲) فى م: فى بيان.

(۳) فى ص: الاختلاف.

(۴) فى ص: منها.

(۵) فى ص: ثبتت الأخوة، و فى د: بينت.

(۶) فى م: للأم يرثون.

(۷) فى ز: فيها.

(۸) فى ص، م: كقراءة.

(۹) فى ز: سوغ.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۸

و تخفيف «۱» الهمزات، و غيرهما من الأصول، فهذا لا يتنوع به اللفظ و لا المعنى؛ لأن لفظه متحد و كذا معناه.

و هذا ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله: السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء. و هو واهم فى: تفرقته بين حالتى نقله، و قطعه بتواتر الاختلاف اللفظى دون الأدائى، بل هما فى نقلهما واحد، و إذا ثبت ذلك فتواتر هذا أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به، و نص على تواتر ذلك [كله] «۲» الباقلانى و غيره من الأصوليين، و لم يسبق ابن الحاجب بذلك.

السابع فى أن هذه السبعة «۳» متفرقة فى القرآن:

و لا شك فى ذلك، بل و فى كل رواية، باعتبار ما اختاره المصنف فى وجه كونها سبعة أحرف، فمن قرأ [و لو] «۴» بعض القرآن «۵» بقراءة معينة «۶» اشتملت على الأوجه المذكورة؛ فإنه [يكون قد] «۷» قرأ بالأوجه «۸» السبعة، دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

و أما قول الـدانى: «إن القارئ لروايۀ إنما قرأ ببعض السـبعۀ» فمبنى «۹» على قوله: «إن الأـحرف هى «۱۰» اللغات المختلفۀ»، و لا شك أن [كل] «۱۱» قارئ روايۀ لا يحرك «۱۲» الأحرف و يسكنه أو يرفعه أو ينصبه «۱۳» أو يقدمه أو يؤخره «۱۴» [لقارئ] «۱۵».

الثامن- فى أن المصاحف العثمانيۀ اشتملت على جميع الأحرف السبعۀ:

و هـذه مسألۀ عظيمۀ «۱۶»، فـذهب إلى ذلـك جماعـۀ من الفقهـاء و القراء و المتكلمين، قالوا: لأن الأمـۀ يحرم عليها إهمال شـىء من السبعۀ.

[و ذهب الجمهور إلى أنها مشتملۀ على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعۀ] «۱۷».

فقط، جامعۀ للعرضۀ الأخيرۀ، لم تترك منها حرفا «۱۸»، و هو الظاهر؛ لأن الأحاديث الصحيحۀ و الآثار المستفيضۀ تدل «۱۹» عليه.

---

(۱) فى م: و تحقيق.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: السبع.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: آيۀ.

(۶) فى ص: آيۀ معينۀ.

(۷) فى م: قد يكون.

(۸) فى م: الأوجه.

(۹) فى م: فبان على أن يكون قرأ.

(۱۰) فى م: فى.

(۱۱) زيادۀ من م.

(۱۲) فى ز: لا تحرك.

(۱۳) فى د، ز: و بنصبه.

(۱۴) فى د، ز، ص: و يؤخر.

(۱۵) سقط فى م.

(۱۶) فى م: مظلمۀ.

(۱۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۸) فى ز: لم يزل منها جزءا، و فى ص: لم يترك منها حرفا.

(۱۹) فى ز: يدل.

شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۵۹

و أجاب الطبرى عن الأول بأن قراءۀ الأحرف السـبعۀ غير واجبـۀ على الأمـۀ، و قد جعل لهم الخيار فى أى حرف «۱» قرءوا به، كما فى الأحاديث الصحيحۀ، [و المقصود الاختصار] «۲».

التاسع- فى أن القراءات التى يقرأ بها [اليوم] «۳» فى كل الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها:

و هذا ينبنى «۴» على ما تقدم، فعلى أنه «۵» [لا يجوز] «۶» للأمة ترك شىء [مما تقدم] «۷» من السبعة يدعى «۸» استمرارها بالتواتر إلى اليوم، و إلا فكل الأمة عصاة مخطئون، و أنت «۹» ترى ما فى هذا القول؛ فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة، و العشرة، أو الثلاثة عشر، بالنسبة لما «۱۰» كان مشهورا فى الأعصار الأول، كنقطة فى بحر؛ و ذلك أن القراء الذين أخذوا عن «۱۱» الأئمة المتقدمين لا يحصون و الذين أخذوا عنهم أيضا أكثر، و هلم جرّا.

فلما كانت المائة الثالثة، اتسع الخرق و قل الضبط، فتصدى بعضهم لضبط ما رواه من القراءات «۱۲»، فأول من جمع القراءات «۱۳» فى كتاب: القاسم بن سلام، و جعلهم خمسة و عشرين قارئا مع هؤلاء السبعة، و توفى سنة أربع و عشرين و مائتين، و كان بعده أحمد ابن جبير «۱۴»: جمع كتابا فى قراءة الخمسة من كل مصر واحد، و توفى سنة ثمان و خمسين و مائتين، و كان بعده القاضى إسماعيل المالكى «۱۵» صاحب قالون، جمع فى كتابه عشرين

---

(۱) فى م: قراءة حرف.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى ص: يبنى.

(۵) فى د: فإن من عنده أنه.

(۶) فى م: يجوز.

(۷) زيادة من د.

(۸) فى م: يرجى.

(۹) فى م: فأنت.

(۱۰) فى م: إلى.

(۱۱) فى م: على.

(۱۲) فى ص: القرآن.

(۱۳) فى ص: القرآن.

(۱۴) هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير أبو جعفر و قيل أبو بكر الكوفى نزيل أنطاكية، كان أصله من خراسان سافر إلى الحجاز و العراق و الشام و مصر ثم أقام بأنطاكية فنسب إليها كان من أئمة القراء، أخذ القراءة عرضا و سماعا عن الكسائى و عن سليم و عبيد الله بن موسى و كردم المغربى و إسحاق المسيبى صاحبى نافع و عبد الوهاب بن عطاء و اليزيدى، و عائذ بن أبى عائذ و حجاج بن محمد الأعور و الحسين بن عيسى و عمرو بن ميمون القناد. و عبد الرزاق بن الحسن و على بن يوسف و عبيد الله بن صدقة و موسى بن جمهور و محمد بن سنان الشيزرى، توفى سنة ثمان و خمسين و مائتين يوم التروية و دفن يوم عرفة بعد الظهر بباب الجنان. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۴۲).

(۱۵) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضى، أبو إسحاق. ولد فى البصرة و نشأ بها و استوطن بغداد، فقيه على مذهب مالك. كان إماما علامة فى سائر الفنون و المعارف، فقيها محصلا، على

قارئا منهم هؤلاء السبعة، و توفى سنة اثنتين و ثمانين، و كان بعده أبو جعفر بن جرير الطبرى، جمع فى كتابه نيفا و عشرين قراءة، و توفى سنة عشر و ثلاثمائة، و كان بعده الداجونى «١»، جمع كتابا فى القراءات و أدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، و توفى «٢» سنة أربع و عشرين «٣» أى: بعد ثلاثمائة، و كان بعده ابن مجاهد أول من اقتصر على هؤلاء السبعة، و ألف الناس فى زمانه و بعده كثيرا.

كل ذلك و لم يكن بالمغرب شىء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة، رحل منها جماعة، و فى الخمسمائة رحل الحافظ أبو عمرو الدانى، و توفى سنة أربع و أربعين و أربعمائة، و هذا «جامع البيان» له فيه أكثر من خمسمائة رواية و طريق، و فى هذه الحدود رحل من المغرب ابن جبارة الهذلى إلى المشرق، و طاف البلاد حتى انتهى إلى ما وراء النهر، و ألف كتابه: «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة و ألفا و أربعمائة و تسعا و خمسين رواية و طريقا، قال فيه: «فجملة من لقيت فى هذا العلم ثلاثمائة و خمسة و ستون شيخا، من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا و شمالا و جبلا و بحرا»، و توفى سنة خمس و ستين و أربعمائة.

درجة الاجتهاد، و حافظا معدودا فى طبقات القراء و أئمة اللغة. ينتسب إلى بيت تردد العلم فيه مدة تزيد على ثلاثمائة سنة. تفقه بابن المعدل، و تفقه به النسائى و ابن المنتاب و آخرون. شرح مذهب مالك و لخصه و احتج له. ولى قضاء بغداد، و أضيف له قضاء المدائن و النهروانات، ثم ولى قضاء القضاة إلى أن توفى فجأة ببغداد سنة ٢٨٤ أو ٢٨٣ ه.

من تصانيفه: (المبسوط) فى الفقه، و (الأموال و المغازى) و (الرد على أبى حنيفة)، و (الرد على الشافعى) فى بعض ما أفتيا به.

ينظر: الديباج المذهب ص (٩٢)، و شجرة النور الزكية ص (٦٥)، و الأعلام للزركلى (١/ ٣٠٥).

(١) هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملى، من رملة لد، يعرف بالداجونى الكبير، إمام كامل ناقل رحال مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضا و سماعا عن الأخفش ابن هارون و محمد بن موسى الصورى و ابن الحويرس و البيسانى و ابن ماموية و موسى بن جرير و عبد الله بن جبير و عبد الرزاق بن الحسن و عبد الله بن أحمد بن سليمان و العباس بن الفضل بن شاذان و أحمد بن عثمان بن شبيب و إسحاق الخزاعى و أبى ربيعة فيما ذكره الهذلى روى القراءة عنه عرضا و سماعا العباس بن محمد الرملى يعرف بالداجونى الصغير و هو ابن خالة أبى بكر هذا و به عرف و أحمد بن نصر الشذائى و زيد بن على بن أبى بلال و أحمد بن بلال و يوسف بن بشر بن آدم و أحمد العجلى و عبد الله بن محمد بن فورك و سمع منه الحروف أحمد بن محمد النحاس و الحسن بن رشيق و حدث عنه ابن مجاهد و حدث هو عن ابن مجاهد، و صنف كتابا فى القراءات، قال الدانى: إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط رحل إلى العراق و إلى الرى بعد سنة ثلاثمائة. مات فى رجب سنة أربع و عشرين و ثلاثمائة عن إحدى و خمسين سنة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٧٧).

(٢) فى د: توفى.

(٣) فى د: أربعة و عشرين، فى ز، م: و عشرين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٦١

و فى هذا العصر كان أبو معشر الطبرى بمكة مؤلف «التلخيص فى [القراءات] «١» الثمان» و «سوق العروس» فيه ألف و خمسمائة و خمسون رواية و طريقا، و توفى سنة ثمان و سبعين و أربعمائة. و لم يجمع أحد أكثر من هذين، إلا أبو القاسم الإسكندرانى «٢»؛ فإنه جمع فى كتابه «الجامع الأكبر و البحر الأزخر» سبعة آلاف رواية و طريقا، و توفى سنة تسع و عشرين و ستمائة.

و لم ينكر أحد على هؤلاء المصنفين، و لا زعم أنهم مخالفون لشىء من الأحرف السبعة، بل ما زالت علماء الأمة يكتبون خطوطهم و شهاداتهم فى الإجازات بمثل هذه الكتب و القراءات.

و قد ادعى بعض من لا علم عنده أن الأحرف السبعة هى قراءة «٣» هؤلاء [السبعة] «٤»، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هى التى فى «الشاطبية» و «التيسير»، و أنها «٥» هى المشار إليها فى الحديث، و كثير منهم يسمى ما عدا ما فى الكتابين شاذّا و

ربما كان كثير مما فى غيرهما عن «۶» غير هؤلاء السبعة أصح [من كثير مما فيهما] «۷» و سبب الاشتباه عليهم: اتفاق «۸» الكتابين مع الحديث على لفظ السبعة؛ و لذلك «۹» كره كثير اقتصار ابن مجاهد على سبعة، و قالوا: ليته زاد أو نقص؛ ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة.

قال أبو العباس المهدوى: و لقد فعل مسبع هؤلاء «۱۰» السبعة ما لا ينبغى له أن يفعل، و أشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله.

---

(۱) زيادة من م.

(۲) هو عيسى بن عبد العزيز بن عيسى بن عبد الواحد الموفق أبو القاسم بن الوجيه أبى محمد اللخمى، الشريشى الأصل ثم الإسكندرى المالكى، إمام فى القراءات كبير، جمع فأوعى، و لكنه خلط كثيرا، و أتى بشيوخ لا تعرف، و أسانيد لا توصف، فضعف بسبب ذلك و اتهم بالكذب. قال الحافظ أبو عمرو بن الحاجب: كان ابن عيسى لو رأى ما رأى قال هذا سماعى أولى من هذا الشيخ إجازة.

و يقول جمعت كتابا فى القراءات فيه أربعة آلاف رواية، و لم يكن أهل بلده يثنون عليه، و كان فاضلا مقرئا كيس الأخلاق، مكرما لأهل العلم، قلت أما هذا الكتاب فإنه سماه الجامع الأكبر و البحر الأزخر يحتوى على سبعة آلاف رواية و طريق. و قد بالغ الحافظ الذهبى فى قوله: «هذا رجل قليل الحياء مكابر الحس فأين السبعة آلاف رواية فالقراء كلهم الذين فى التواريخ ما أظنهم يبلغون ثلاثة آلاف رجل» انتهى. توفى فى جمادى الآخرة سنة تسع و عشرين و ستمائة بالإسكندرية رحمه الله تعالى. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۶۰۹).

(۳) فى م: قراءات.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: و إنما.

(۶) فى د: من.

(۷) فى م: مما فى كثير فيهما.

(۸) فى م: اتفاقهما.

(۹) فى د، ز: و كذلك.

(۱۰) فى م: هذه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۶۲

قال الإمام أبو محمد مكى: و قد ذكر الناس من الأئمة فى كتبهم أكثر من سبعين، [ممن هو أعلى] «۱» رتبة و أجل قدرا من هؤلاء السبعة، فترك «۲» أبو حاتم [ذكر] «۳» حمزة و الكسائى، و ابن عامر، و زاد نحو عشرين رجلا ممن [هو] «۴» فوق السبعة، و زاد الطبرى عليها نحو خمسة [عشر] «۵»، و كذلك إسماعيل القاضى، فكيف يظن عاقل أن قراءة كل من هذه السبعة أحد الحروف السبعة؟ هذا تخلف عظيم، أ كان ذلك يغض من الشارع أم كيف كان؟ و كيف ذلك و الكسائى إنما ألحق بالسبعة فى زمن المأمون «۶» و كان السابع يعقوب، فأثبتوا الكسائى عوضه.

قال الدانى: و إن القراء السبعة و نظائرهم متّبعون فى جميع قراءتهم الثابتة عنهم التى لا شذوذ فيها.

و قال الهذلى: و ليس لأحد أن يقول: لا تكثروا من الروايات، و يسمى ما لم يتصل إليه من القراءات شاذّا لأنه «۷» ما من قراءة قرئت و لا رواية إلا و هى صحيحة إذا وافقت رسم الإمام، و لم تخالف الإجماع.

و قال الإمام أبو بكر بن العربى «۸» فى «قبسه»: و ليست هذه الروايات بأصل

(١) فى م: من أعلى.

(٢) فى د، ص: و قد ترك جماعة ذكر بعض هؤلاء السبعة.

(٣) سقط فى م.

(۴) زيادة من م، د.

(۵) زيادة من د، ص.

(۶) هو عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدى بن أبى جعفر المنصور، أبو العباس: سابع الخلفاء من بنى العباس فى العراق؛ و أحد أعاظم الملوك، فى سيرته و علمه و سعة ملكه. نفذ أمره من إفريقية إلى أقصى خراسان و ما وراء النهر و السند. و عرفه المؤرخ ابن دحية بالإمام العالم المحدث النحوى اللغوى. ولى الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة ١٩٨ ه فتمم ما بدأ به جده المنصور من ترجمة كتب العلم و الفلسفة. و أتحف ملوك الروم بالهدايا سائلا أن يصلوه بما لديهم من كتب الفلاسفة، فبعثوا إليه بعدد كبير من كتب أفلاطون و أرسطاطاليس و أبقراط و جالينوس و إقليدس و بطليموس و غيرهم، فاختار لها مهرة التراجمة، فترجمت. و حض الناس على قراءتها، فقامت دولة الحكمة فى أيامه.

و قرب العلماء و الفقهاء و المحدثين و المتكلمين و أهل اللغة و الأخبار و المعرفة بالشعر و الأنساب.

و أطلق حرية الكلام للباحثين و أهل الجدل و الفلاسفة، لو لا المحنة بخلق القرآن، فى السنة الأخيرة من حياته. و كان فصيحا مفوها، واسع العلم، محبّا للعفو. و أخباره كثيرة جمع بعضها فى مجلد مطبوع صفحاته ٣٨۴ من «تاريخ بغداد» لابن أبى طيفور، و كتاب «عصر المأمون» لأحمد فريد الرفاعى. و له من التواقيع و الكلم ما يطول مدى الإشارة إليه. توفى فى «بذندون» و دفن فى طرسوس سنة ٢١٨ ه. ينظر: الأعلام (۴/ ١۴٢)، و تاريخ بغداد (١٠/ ١٨٣).

(٧) فى ص، د، ز: لأن.

(٨) هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربى. حافظ متبحر، و فقيه، من أئمة المالكية، بلغ رتبة الاجتهاد. رحل إلى المشرق، و أخذ عن الطرطوشى و الإمام أبى حامد الغزالى،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١۶٣

التعيين «١» بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها، كحرف أبى جعفر المدنى. و قال ابن حزم فى آخر «السيرة» كذلك، و قال البغوى «٢»: فما يوافق «٣» الخط مما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة و التابعين. ثم عدّد «۴» العشرة إلا خلفا.

و قال: قد «۵» كثرت قراءة هؤلاء؛ للاتفاق على جواز القراءة «۶» بها.

و قال الإمام أبو العلاء الهمذانى «٧» فى أول «تذكرته»: أما بعد، فهذه تذكرة فى اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءاتهم، و تمسكوا فيها بمذاهبهم.

و قال [إمام عصره] «٨» ابن تيمية: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة ليست قراءة «٩» السبعة، و لذلك «١٠» لم يتنازع «١١» العلماء فى أنه [لا] «١٢» يتعين أن يقرأ بهذه القراءات «١٣» المعينة، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش أو يعقوب «١۴» و نحوهما فله أن يقرأ بها بلا نزاع، بل أكثر العلماء الذين أدركوا قراءة حمزة- كسفيان بن عيينة «١۵»، و أحمد

ثم عاد إلى مراكش، و أخذ عنه القاضى عياض و غيره. أكثر من التأليف. و كتبه تدل على غزارة علم و بصر بالسنة.

من تصانيفه: «عارضة الأحوذى شرح الترمذى»، و «أحكام القرآن»، و «المحصول فى علم الأصول»، و «مشكل الكتاب و السنة» توفى سنة ۵۴٣ ه. ينظر: شجرة النور الزكية (ص ١٣۶)، و الأعلام للزركلى (٧/ ١٠۶)، و الديباج (ص ٢٨١).

(۱) فى م، د: للتعيين.

(۲) هو الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، البغوى، شافعى، فقيه، محدث، مفسر، نسبته إلى «بغشور» من قرى خراسان بين هراة و مرو.

من مصنفاته «التهذيب» فى فقه الشافعية، و «شرح السنة» فى الحديث، و «معالم التنزيل» فى التفسير توفى سنة ۵۱۰ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۲/ ۲۸۴)، و ابن الأثير (۶/ ۱۰۵).

(۳) فى م: فما وافق، و فى د: فيما يوافق.

(۴) فى م: عد.

(۵) فى د: و مد.

(۶) فى م: القراءات.

(۷) فى م: الهذلى. و هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل، الإمام الحافظ، الأستاذ، أبو العلاء الهمذانى العطار، شيخ همذان، و إمام العراقيين، و مؤلف كتاب الغاية فى القراءات العشر، و أحد حفاظ العصر، ثقة، دين، خير، كبير القدر، اعتنى بهذا الفن أتم عناية، و ألف فيه أحسن كتب، كالوقف و الابتداء و الماءات و التجويد، و أفرد قراءات الأئمة أيضا، كل مفردة فى مجلد، و ألف كتاب الانتصار فى معرفة قراء المدن و الأمصار، و من وقف على مؤلفاته علم جلالة قدره. توفى فى تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع و ستين و خمسمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۰۴).

(۸) سقط فى د.

(۹) فى م: قراءات.

(۱۰) فى ز: و كذلك.

(۱۱) فى ز، م: لم تتنازع.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى د: القراءة.

(۱۴) فى ص: و يعقوب.

(۱۵) هو سفيان بن عيينة بن أبى عمران، أبو محمد، الهلالى، الكوفى. سكن مكة، أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، و كان قوى الحفظ، و قال الشافعى: ما رأيت أحدا من

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۶۴

ابن حنبل، و بشر بن الحارث «۱» و غيرهم- يختارون قراءة أبى جعفر، و شيبة بن نصاح «۲»، و قراءة شيوخ يعقوب على قراءة حمزة. ثم أطال فى ذلك.

و قال أبو حيان الأندلسى: و هل هذه المختصرات، ك «التيسير» و «الشاطبية» و «العنوان» و غيرها، بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نزر من كثر، و قطرة من قطر؟

و أطال جدّا.

و قال الحافظ الذهبى «۳»: و ما رأينا أحدا أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب و أبى جعفر.

و قال الحافظ أبو عمرو: سمعت طاهر بن غلبون «۴» يقول: إمام جامع البصرة لا يقرأ إلا

الناس فيه جزالة العلم ما فى ابن عيينة، و ما رأيت أحدا فيه من الفتيا ما فيه و لا أكفّ عن الفتيا منه.

روى عن عبد الملك بن عمير و حميد الطويل و حميد بن قيس الأعرج و سليمان الأحول و غيرهم.

و روى عنه الأعمش و ابن جريج و شعبة و الثورى و محمد بن إدريس الشافعى و غيرهم توفى سنة ۱۹۸ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۴/ ۱۱۷)، و ميزان الاعتدال (۲/ ۱۷۰)، و شذرات الذهب (۱/ ۳۵۴).

(۱) هو بشر بن الحارث بن على بن عبد الرحمن المروزى، أبو نصر، المعروف بالحافى: من كبار الصالحين. له فى الزهد و الورع أخبار، و هو من ثقات رجال الحديث، من أهل «مرو» سكن بغداد و توفى بها. قال المأمون: لم يبق فى هذه الكورة أحد يستحى منه غير هذا الشيخ بشر بن الحارث توفى سنة ۲۲۷ ه. ينظر: الأعلام (۲/ ۵۴)، و تاريخ بغداد (۷/ ۶۷- ۸۰)، و وفيات الأعيان (۱/ ۹۰).

(۲) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبى جعفر و قاضيها و مولى أم سلمة رضى الله عنها مسحت على رأسه و دعت له بالخير، و قال الحافظ أبو العلاء هو من قراء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبى صلى اللّه عليه و سلم و أدرك أم المؤمنين عائشة و أم سلمة زوجى النبى صلى اللّه عليه و سلم و دعتا الله تعالى له أن يعلمه القرآن و كان ختن أبى جعفر على ابنته ميمونة. انتهى. و هو أول من ألف فى الوقوف و كتابه مشهور، مات سنة ثلاثين و مائة فى أيام مروان بن محمد و قيل سنة ثمان و ثلاثين و مائة فى أيام المنصور. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۳۲۹- ۳۳۰).

(۳) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله، شمس الدين الذهبى. تركمانى الأصل من أهل دمشق. شافعى. إمام حافظ مؤرخ، كان محدث عصره. سمع عن كثيرين بدمشق و بعلبك و مكة و نابلس. برع فى الحديث و علومه. و كان يرحل إليه من سائر البلاد. و كان فيه ميل إلى آراء الحنابلة، و يمتاز بأنه كان لا يتعدى حديثا يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو ظلام إسناد، أو طعن فى روايته.

من تصانيفه «الكبائر»، و «تاريخ الإسلام» فى واحد و عشرين مجلدا، و «تجريد الأصول فى أحاديث الرسول» توفى سنة ۷۴۸ ه. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (۵/ ۲۱۶)، و النجوم الزاهرة (۱۰/ ۱۸۳)، و معجم المؤلفين (۸/ ۲۸۹).

(۴) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبى، نزيل مصر، أستاذ عارف، و ثقة ضابط، و حجة محرر، شيخ الدانى، و مؤلف التذكرة فى القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضا عن أبيه و عبد العزيز بن على ثم رحل إلى العراق فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف ابن نهار الحرتكى و على بن محمد الهاشمى و على بن محمد بن خشنام المالكى و سمع الحروف مع أبيه من إبراهيم بن محمد بن مروان و عتيق بن ما شاء الله و عبد الله بن المبارك و عبد الله بن محمد

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۶۵

ليعقوب.

و قال الكواشى «۱» فى تفسيره: ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة فهو من الأحرف السبعة، سواء وردت عن سبعة أو سبعة آلاف.

و قال المصنف: كتبت للإمام العلامة السبكى استفتاء و صورته: ما «۲» تقول السادة العلماء أئمة الدين و علماء المسلمين فى القراءات العشر «۳» التى يقرأ بها اليوم، هل هى متواترة أم غير متواترة؟ و هل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ و إذا كانت متواترة فما يجب على من جحدها أو حرّفها «۴»؟

فأجابنى: الحمد لله، القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى، و الثلاثة «۵» التى هى قراءة أبى جعفر، [و يعقوب، و خلف] «۶»، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، و كل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل، و ليس تواتر شىء منها مقصورا على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله» و لو كان مع ذلك عاميّا «۷» جلفا لا يحفظ من القرآن حرفا، و لهذا تقرير طويل و برهان عريض لا يسع «۸» هذه الورقة شرحه.

و حظ كل مسلم و حقه أن يدين الله، و يجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون [إليه] «۹» و لا الارتياب إلى

شيء منه، و الله تعالى أعلم. [و هنا نمسك

ابن المفسر و أبى الفتح بن بدهن و سمع سبعة ابن مجاهد من أبى الحسن على بن محمد بن إسحاق الحلبى المعدل عنه، روى القراءات عنه عرضا و سماعا الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد و إبراهيم ابن ثابت الإقليسى، و أحمد بن بابشاذ الجوهرى، و أبو الفضل عبد الرحمن الرازى، و أبو عبد الله محمد بن أحمد القزوينى، قال الدانى: لم ير فى وقته مثله فى فهمه و علمه مع فضله و صدق لهجته.

توفى بمصر لعشر مضين من شوال سنة تسع و تسعين و ثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٣٩).

(١) هو أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع، الإمام أبو العباس الكواشى الموصلى المفسر، عالم زاهد كبير القدر، ولد سنة تسعين و خمسمائة، و قرأ على والده، و روى والده الحروف عن عبد المحسن ابن خطيب الموصل، بسماعه من يحيى بن سعدون القرطبى، و قدم دمشق و أخذ عن السخاوى، و سمع تفسيره و القراءات منه: محمد بن على بن خروف الموصلى، و أبو بكر المقصاتى- سوى من الفجر إلى آخره- توفى سابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمانين و ستمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٥١).

(٢) فى ص: ما ذا.

(٣) فى م: العشرة.

(٤) فى م: و حرفها.

(٥) فى م: أو الثلاثة.

(٦) زيادة من ز.

(٧) فى م: عاصيا.

(٨) فى ز: لا يتسع، و فى ص: و لا يسع.

(٩) زيادة من د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٦٦

العنان، فقد خرجنا عن الإيجاز] «١».

العاشر فى حقيقة اختلاف هذه السبعة المذكورة فى «٢» الحديث و فائدته «٣»:

فأما «٤» الاختلاف: فلا نزاع أنه اختلاف تنوع «٥» و تغاير، لا اختلاف تضاد و تناقض؛ فإنه محال فى كتاب «٦» الله تعالى، و قد استقرئ فوجد لا يخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: اختلاف اللفظ دون المعنى، كالاختلاف فى «الصراط» و «عليهم» و «القدس» و «يحسب» و نحوه مما هو لغات.

ثانيها: اختلافهما مع جواز اجتماعهما، نحو: مالِكِ و ملك «٧» [الفاتحة: ٤]؛ لأن المراد هو الله سبحانه و تعالى؛ لأنه مالك و ملك «٨».

ثالثها: اختلافهما مع امتناع اجتماعهما فى شيء واحد، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضى التضاد، نحو: وَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا [يوسف: ١١٠]، وَ إِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ [إبراهيم: ٤٦]، و مِنْ بَعْدِ ما فُتِنُوا [النحل: ١١٠].

فالمعنى على التشديد: و تيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، و على التخفيف: و توهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فالظن «٩» فى الأولى تيقن، و الضمائر الثلاثة للرسل، و فى الثانية شك، و الثلاثة للمرسل إليهم.

و المعنى على رفع «لتزول» أن «إن» مخففة «١٠» من الثقيلة، أى: و إن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع «١١» منه الجبال الراسيات من

مواضعها، و على نصبه «١٢» جعلها نافية، أى: ما كان مكرهم و إن تعاظم ليزول «١٣» منه أمر محمد صلى اللّه عليه و سلم و دين الإسلام. ففى الأولى «١٤» [الجبال] «١٥» حقيقة، و فى الثانية مجاز «١٦».

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٢) زاد فى م: هذا.

(٣) فى ص: و فائدتها.

(٤) فى ص: أما.

(٥) فى د: نوع.

(٦) فى د، ص: كلام.

(٧) فى د، ص، م: ملك و مالك.

(٨) فى د، ص، م: ملك و مالك.

(٩) فى م: و الظن.

(١٠) فى م، د: المخففة.

(١١) فى م: تقلع، و فى د: يقتلع.

(١٢) فى د: نصبها.

(١٣) فى ز: لتزول.

(١٤) فى ص: الأول.

(١٥) سقط فى م.

(١٦) قرأ العامة بكسر لام «لتزول» الأولى، و الكسائى بفتحها فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نافية، و اللام بعدها لام الجحود؛ لأنها بعد كون منفى، و فى «كان» حينئذ قولان:

أحدهما: أنها تامة، و المعنى، تحقير مكرهم، و أنه ما كان لتزول منه الشرائع التى كالجبال فى ثبوتها و قوتها.

و يؤيد كونها نافية قراءة عبد الله: و ما كان مكرهم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٦٧

و على بناء «فتنوا» للمفعول، يعود الضمير للذين هاجروا، و فى الثانية «١» إلى الأخسرين.

و أما فائدة اختلاف القراءات فكثير غير ما تقدم:

منها ما فى ذلك من نهاية البلاغة، و كمال الإعجاز، و غاية الاختصار؛ إذ كل قراءة بمنزلة آية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة يقوم «٢» مقام آيات، و لو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان فى ذلك من التطويل.

و منها ما فى ذلك من عظيم البرهان و واضح «٣» الدلالة؛ إذ هو مع كثرة [هذا الاختلاف] «٤» لم يتطرق إليه تضاد و لا تناقض، بل كله «٥» يصدق بعضه بعضا، و يبينه و يشهد له.

القول الثانى: أنها ناقصة، و فى خبرها القولان المشهوران بين البصريين و الكوفيين، هل هو محذوف، و اللام متعلقة به و إليه ذهب البصريون؟ أو هو اللام، و ما جرته كما هو مذهب الكوفيين؟

الوجه الثانى: أن تكون المخففة من الثقيلة.

قال الزمخشرى: «و إن عظم مكرهم و تبالغ فى الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه و شدته، أى: و إن كان مكرهم معدّا لذلك».

و قال ابن عطية: «و يحتمل عندى أن يكون معنى هذه القراءة: تعظيم مكرهم، أى: و إن كان شديدا إنما يفعل ليذهب به عظام الأمور»، فمفهوم هذين الكلامين أنها مخففة؛ لأنه إثبات.

و الثالث: أنها شرطية، و جوابها محذوف، أى: و إن كان مكرهم مقدرا لإزالة أشباه الجبال الرواسى، و هى المعجزات و الآيات، فالله مجازيهم بمكرهم، و أعظم منه.

و قد رجح الوجهان الأخيران على الأول، و هو: أنها نافية؛ لأن فيه معارضة لقراءة الكسائى فى ذلك؛ لأن قراءته تؤذن بالإثبات، و قراءة غيره تؤذن بالنفى.

و قد أجاب بعضهم عن ذلك: بأن الجبال فى قراءة الكسائى مشار بها إلى أمور عظام غير الإسلام و معجزاته، لمكرهم صلاحية إزالتها، و فى قراءة الجماعة مشار بها إلى ما جاء به النبى المختار- صلوات الله و سلامه عليه- من الدين الحق، فلا تعارض إذ لم يتواردا على معنى واحد نفيا، و إثباتا.

و أما قراءة الكسائى ففى: «إن» وجهان:

مذهب البصريين أنها المخففة و اللام فارقة، و مذهب الكوفيين أنها نافية، و اللام بمعنى: «إلا» و قد تقدم تحقيق المذهبين.

و قرأ عمر، و على، و عبد الله، و زيد بن على، و أبو سلمة و جماعة- رضى الله عنهم- و إن كاد مكرهم لتزول كقراءة الكسائى، إلا أنهم جعلوا مكان نون: «كان» دالا، فعل مقاربة، و تخريجها كما تقدم، و لكن الزوال غير واقع.

و قرئ: لِتَزُولَ بفتح اللامين، و تخريجها على إشكالها أنها جاءت على لغة من لا يفتح لام كى. ينظر اللباب (۱۱/ ۴۱۲، ۴۱۳).

(۱) فى د، ز، ص: التسمية.

(۲) فى م: تقوم.

(۳) فى م: و أوضح.

(۴) فى م: الخلاف.

(۵) فى د: كل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۶۸

و منها سهولة حفظه و تيسير نقله؛ فإن حفظ كلمة ذات أوجه أسهل و أقرب من حفظ كلمات «۱» تؤدى معانى «۲» تلك القراءات، لا سيما ما اتفق خطه «۳» فإنه أسهل حفظا و أيسر لفظا.

و منها غير ذلك «۴»، و ليس هذا محل التطويل، و بالله التوفيق «۵».

ص:

قام بها أئمّة القرآنو محرزو التّحقيق و الإتقان

ش: (قام أئمة القرآن) فعلية لا محل لها، و (بها) يتعلق ب (قام) و (محرزو) عطف على (أئمة)، و (التحقيق) مضاف إليه، (و الإتقان) عطف [على (التحقيق)] «۶». أى: قام بالقراءات و الروايات و غيرها، أو قام بالقراءة أئمة القرآن الضابطون «۷» له، و الذين أحرزوا- أى: ضموا و جمعوا «۸»- تحقيق هذا العلم و إتقانه، و الذين نقل عنهم وجوه القراءات كثير فى كل عصر، لا يكادون يحصون:

فمنهم من الصحابة المهاجرين: أبو بكر، و عمر، و عثمان، و على، و طلحة «۹»، و سعد «۱۰»، و ابن مسعود، و حذيفة، و سالم مولى أبى حذيفة «۱۱»، و أبو هريرة، و ابن عمر،

(۱) فى م: لكلمات.

(۲) فى م: إلى معانى.

(۳) فى م: لفظه.

(۴) زاد فى م: مما يطول.

(۵) فى ص: و بالله المستعان و التوفيق.

(۶) فى م: عليه.

(۷) فى ز: الضابطين.

(۸) فى م: أو جمعوا.

(۹) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشى رضى الله عنه، أبو محمد، صحابى، شجاع. و هو أحد العشرة المبشرين، و أحد الستة أصحاب الشورى، و أحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، و يقال له «طلحة الجود» و «طلحة الخير» و «طلحة الفياض» و كل ذلك لقبه به رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فى مناسبات مختلفة.

شهد أحدا و ثبت مع رسول الله صلى اللّه عليه و سلم، و بايعه على الموت، فأصيب بأربعة و عشرين جرحا، و وقى النبى صلى اللّه عليه و سلم بنفسه و اتقى النبل عنه بيده حتى شلت إصبعه، شهد الخندق و سائر المشاهد، و كانت له تجارة وافرة مع العراق. روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم و عن أبى بكر و عمر رضى الله عنهما و غيرهم. و عنه أولاده: محمد و موسى و يحيى و عمران و عائشة و مالك بن أوس بن الحدثان و غيرهم توفى سنة ۳۶ ه. ينظر: الإصابة (۲/ ۲۲۹)، و الاستيعاب (۲/ ۷۶۴)، و تهذيب التهذيب (۵/ ۲۰)، و الأعلام (۳/ ۳۳۱).

(۱۰) هو سعد بن مالك، و اسم مالك أهيب بن عبد مناف بن زهرة، أبو إسحاق، قرشى. من كبار الصحابة. أسلم قديما و هاجر، و كان أول من رمى بسهم فى سبيل الله. و هو أحد الستة أهل الشورى. و كان مجاب الدعوة. تولى قتال جيوش الفرس و فتح الله على يديه العراق. اعتزل الفتنة أيام على و معاوية. توفى بالمدينة سنة ۵۵ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۳/ ۴۸۴).

(۱۱) هو سالم مولى أبى حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس. أحد السابقين الأولين.

قال البخارى: مولاته امرأة من الأنصار. ينظر: الإصابة فى تمييز الصحابة (۳/ ۱۱)، أسد الغابة ت (۱۸۹۲)، الاستيعاب ت (۸۸۶).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۶۹

و ابن عباس، و عمرو بن العاص و ابنه عبد الله، و معاذ، و ابن الزبير، و عبد الله ابن السائب «۱»، و عائشة، و حفصة، و أم سلمة.

و من الأنصار: أبى بن كعب «۲»، و معاذ بن جبل، و زيد بن ثابت، و أبو الدرداء «۳»، و أبو زيد «۴»، و مجمّع بن حارثة «۵»، و أنس بن مالك.

فهؤلاء كلهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

و من التابعين بمكة: عبيد بن عمير «۶»، و عطاء «۷»، و طاوس «۸»،

(۱) هو عبد الله بن السائب بن أبى السائب صيفى بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومى القارئ، توفى بمكة قبل ابن الزبير. ينظر: الخلاصة (۲/ ۵۹).

(۲) هو أبى بن كعب بن قيس بن عبيد، أبو المنذر، من بنى النجار، من الخزرج، صحابى، أنصارى كان من كتاب الوحى، و شهد بدرا و أحدا و الخندق و المشاهد كلها مع رسول الله صلى اللّه عليه و سلم، و كان يفتى على عهده، و شهد مع عمر بن الخطاب رضى الله

عنه وقعة الجابية، و أمره عثمان رضى الله عنه بجمع القرآن، فاشترك فى جمعه. و له فى الصحيحين و غيرهما ۱۶۴ حديثا و آخى النبى صلى اللّه عليه و سلم بين أبى بن كعب و طلحة بن عبيد الله رضى الله عنهما، و عن أنس بن مالك عن النبى صلى اللّه عليه و سلم، قال: «أقرأ أمتى أبى بن كعب» توفى سنة ۲۱ ه. ينظر: الاستيعاب (۱/ ۶۵)، و الإصابة (۱/ ۱۹)، و أسد الغابة (۱/ ۴۹) و طبقات ابن سعد (۳/ ۴۹۸)، و الأعلام (۱/ ۷۸).

(۳) هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية، أبو الدرداء الأنصارى. من بنى الخزرج صحابى، كان قبل البعثة تاجرا فى المدينة، و لما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة و النسك. ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه، و هو أول قاض بها. قال ابن الجزرى: كان من العلماء الحكماء.

و هو أحد الذين جمعوا القرآن حفظا على عهد النبى صلى اللّه عليه و سلم بلا خلاف. مات بالشام سنة ۳۲ ه، له فى كتب الحديث ۱۷۹ حديثا. ينظر: الاستيعاب: (۳/ ۱۲۲۷)، و الإصابة (۳/ ۴۵)، و أسد الغابة (۴/ ۱۵۹)، و الأعلام (۵/ ۲۸۱).

(۴) هو عمرو بن أخطب بن رفاعة الأنصارى أبو زيد البصرى. له أحاديث. انفرد له مسلم بحديث. و عنه علباء بن أحمر و أبو قلابة. ينظر تهذيب الكمال (۲/ ۲۸۰).

(۵) هو مجمع بن جارية بن عامر بن مجمع بن العطاف، الأوسى الأنصارى، صحابى. هو أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى اللّه عليه و سلم إلا يسيرا منه. روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم. و عنه ابنه يعقوب، و ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، و أبو الطفيل عامر بن واثلة. و يقال: إن عمر رضى الله عنه بعثه أيام خلافته إلى أهل الكوفة يعلمهم القرآن توفى نحو ۵۰ ه. ينظر: الإصابة (۳/ ۳۶۶)، و أسد الغابة (۴/ ۲۹۰)، و تهذيب التهذيب (۱۰/ ۴۷)، و الأعلام (۶/ ۱۶۶).

(۶) هو عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد بن عامر بن جندع بن ليث الليثى ثم الجندعى أبو عاصم المكى قاص أهل مكة. روى عن أبيه و له صحبة و عمر و على و أبى بن كعب و أبى موسى الأشعرى و أبى هريرة و أبى سعيد و عائشة و أم سلمة و ابن عمر و ابن عمرو و ابن عباس و عبد الله بن حبشى.

و عنه ابنه عبد الله، و قيل إنه لم يسمع منه و عطاء و مجاهد و عبد العزيز بن رفيع و عمرو بن دينار و أبو الزبير و معاوية بن قرة و وهب بن كيسان و عبد الله و أبو بكر ابنا أبى مليكة و عبد الحميد بن سنان و غيرهم. قال ابن معين و أبو زرعة: ثقة. و قال ابن حبان فى الثقات: مات سنة (۶۸) و قال العجلى:

مكى تابعى ثقة من كبار التابعين. ينظر: تهذيب التهذيب (۷/ ۷۱).

(۷) هو عطاء بن أسلم أبى رباح. يكنى أبا محمد. من خيار التابعين. من مولدى الجند باليمن، كان أسود

و مجاهد «۱»، و عكرمة «۲»، و ابن أبى مليكة «۳». و بالمدينة: ابن المسيب «۴»، و عروة، و سالم «۵»، و عمر بن عبد العزيز، و سليمان «۶»، و عطاء بن يسار «۷»، و معاذ

مفلفل الشعر. معدود فى المكّيين. سمع عائشة، و أبا هريرة، و ابن عباس، و أم سلمة، و أبا سعيد.

و ممن أخذ عنه الأوزاعى و أبو حنيفة رضى الله عنهم جميعا. و كان مفتى مكة. شهد له ابن عباس و ابن عمر و غيرهما بالفتيا، و حثوا أهل مكة على الأخذ عنه. مات بمكة سنة ۱۱۴ ه. ينظر: تذكرة الحفاظ (۱/ ۹۲)، و الأعلام للزركلى (۵/ ۲۹)، و التهذيب (۷/ ۱۹۹).

هو طاوس بن كيسان الخولانى الهمدانى بالولاء، أبو عبد الرحمن. أصله من الفرس، و مولده و منشؤه فى اليمن. من كبار التابعين فى الفقه و رواية الحديث. كان ذا جرأة على وعظ الخلفاء و الملوك.

توفى حاجّا بالمزدلفة أو منى سنة ۱۰۶ ه. و صلى عليه أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك. ينظر:

الأعلام للزركلى، و تهذيب التهذيب (۵/ ۸)، و ابن خلكان (۱/ ۲۳۳).

(۱) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج مولى قيس بن السائب المخزومى. شيخ المفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس. قال: «قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت و كيف كانت». كان ثقة فقيها ورعا عابدا متقنا. اتهم بالتدليس فى الرواية عن على و غيره. و أجمعت الأمة على إمامته توفى سنة ۱۰۴ ه. مؤلفه «تفسير مجاهد» طبع مؤخرا ينظر: تهذيب التهذيب (۱۰/ ۴۴)، و الأعلام للزركلى (۶/ ۱۶۱).

(۲) هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس. و قيل لم يزل عبدا حتى مات ابن عباس و أعتق بعده.

تابعى مفسر محدث. أمره ابن عباس بإفتاء الناس. أتى نجدة الحرورى و أخذ عنه رأى الخوارج، و نشره بإفريقية. ثم عاد إلى المدينة. فطلبه أميرها، فاختفى حتى مات. و اتهمه ابن عمر و غيره بالكذب على ابن عباس. و ردوا عليه كثيرا من فتاواه. و وثقه آخرون توفى سنة ۱۰۵ ه. ينظر:

التهذيب (۷/ ۲۶۳- ۲۷۳)، و الأعلام للزركلى (۵/ ۴۳)، و المعارف (۵/ ۲۰۱).

(۳) عبد الله بن عبيد الله بن زهير، و هو أبو مليكة بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم التيمى أبو بكر المكى. روى عن عائشة و أم سلمة و أسماء و ابن عباس، و أدرك ثلاثين من الصحابة رضى الله عنهم. و روى عنه ابنه يحيى و عطاء و عمرو بن دينار. وثقه أبو حاتم و أبو زرعة.

قال البخارى: مات سنة سبع عشرة و مائة. ينظر: الخلاصة (۲/ ۷۶).

(۴) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب. قرشى، مخزومى، من كبار التابعين، و أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة. جمع بين الحديث و الفقه و الزهد و الورع. كان لا يأخذ عطاء، و يعيش من التجارة بالزيت. و كان أحفظ الناس لأقضية عمر بن الخطاب و أحكامه حتى سمى راوية عمر. توفى بالمدينة سنة ۹۴ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۳/ ۱۵۵)، و صفة الصفوة (۲/ ۴۴)، و طبقات ابن سعد (۵/ ۸۸).

(۵) هو سالم بن عبد الله بن عمر العدوى المدنى الفقيه، أحد السبعة، و قيل السابع، أبو سليمان ابن عبد الرحمن. و قيل أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قاله أبو الزناد. روى عن أبيه، و أبى هريرة و رافع بن خديج و عائشة. و روى عنه ابنه أبو بكر و عبيد الله بن عمر و حنظلة بن أبى سفيان. قال ابن إسحاق: أصح الأسانيد كلها الزهرى عن سالم عن أبيه. و قال مالك: كان يلبس الثوب بدرهمين. و عن نافع: كان ابن عمر يقبل سالما، و يقول: شيخ يقبل شيخا. و قال البخارى:

لم يسمع من عائشة. مات سنة ست و مائة على الأصح. ينظر: الخلاصة (۱/ ۳۶۱).

(۶) هو سليمان بن يسار، أبو أيوب، الهلالى المدنى. من فقهاء التابعين. معدود فى الفقهاء السبعة بالمدينة. روى عن ميمونة و أم سلمة و عائشة، و فاطمة بنت قيس، و زيد بن ثابت و ابن عباس، و ابن عمر، و المقداد بن الأسود و غيرهم. و عنه عمرو بن دينار، و عبد الله بن دينار، و عبد الله

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۷۱

القارئ «۱»، و عبد الرحمن بن هرمز «۲»، و ابن شهاب، و مسلم بن جندب «۳»، و زيد ابن أسلم «۴».

و بالكوفة: علقمة «۵»، و الأسود «۶»، و مسروق «۷»: و عبيدة «۸»، و ابن شرحبيل، و الحارث

ابن الفضل الهاشمى و صالح بن كيسان، و عمرو بن ميمون، و الزهرى، و مكحول، و غيرهم. و قال الحسن بن محمد ابن الحنفية: سليمان بن يسار عندنا أفهم من ابن المسيب، و كان ابن المسيب يقول للسائل: اذهب إلى سليمان بن يسار فإنه أعلم من بقى اليوم، و قال مالك: كان سليمان بن يسار من علماء الناس بعد ابن المسيب. و قال أبو زرعة و ابن معين و ابن سعد: ثقة مأمون فاضل توفى سنة

۱۰۷ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۴/ ۲۲۸)، و تذكرة الحفاظ (۱/ ۸۵)، و النجوم الزاهرة (۱/ ۲۵۲)، و الأعلام (۳/ ۲۰۱)، و سير أعلام النبلاء (۴/ ۴۴۴).

هو عطاء بن يسار، أبو محمد، الهلالى، المدنى القاص، روى عن معاذ بن جبل و عبادة بن الصامت و زيد بن ثابت و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس و غيرهم. روى عنه زيد بن أسلم و صفوان ابن سليم و عمرو بن دينار و غيرهم. روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن أبا حازم قال: ما رأيت رجلا- كان ألزم لمسجد رسول الله صلى اللّه عليه و سلم من عطاء بن يسار، و ذكره ابن حبان فى الثقات.

توفى سنة ۱۰۳ ه. ينظر: طبقات ابن سعد (۵/ ۱۷۳)، و سير أعلام النبلاء (۴/ ۴۴۸)، و تهذيب التهذيب (۷/ ۲۱۷)، و تهذيب الكمال فى أسماء الرجال (۲۰/ ۱۲۵)، شذرات الذهب (۱/ ۱۲۵).

(۱) هو معاذ بن الحارث الأنصارى النجارى المازنى أبو حليمة القارئ. ولد عام الخندق. روى عن أبى بكر و عمر. و روى عنه سعيد المقبرى و نافع. قتل يوم الحرة سنة ۶۳ ه. ينظر: الخلاصة (۳/ ۳۶).

(۲) هو عبد الرحمن بن هرمز الهاشمى مولاهم أبو داود المدنى الأعرج القارئ. روى عن أبى هريرة و معاوية و أبى سعيد. و عنه الزهرى و أبو الزبير و أبو الزناد و خلق. وثقه جماعة. قال أبو عبيد: توفى سنة سبع عشرة و مائة بالإسكندرية. ينظر: الخلاصة (۲/ ۱۵۶).

(۳) هو مسلم بن جندب الهذلى أبو عبد الله قاضى المدينة. روى عن الزبير مرسلا. و عن حكيم بن حزام و ابن عمر. و روى عنه ابنه عبد الله و زيد بن أسلم. قال ابن حبان فى الثقات: مات سنة ست و مائة.

ينظر: الخلاصة (۳/ ۲۴).

(۴) هو زيد بن أسلم العدوى مولاهم المدنى أحد الأعلام. روى عن أبيه، و ابن عمر و جابر و عائشة و أبى هريرة. و قال ابن معين: لم يسمع منه و لا من جابر. و روى عنه بنوه، و داود بن قيس، و معمر و روح بن القاسم. قال مالك: كان زيد يحدث من تلقاء نفسه، فإذا قام فلا يجترئ عليه أحد. وثقه أحمد و يعقوب بن شيبة. مات سنة ست و ثلاثين و مائة فى ذى الحجة. ينظر: الخلاصة (۱/ ۳۴۹).

(۵) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعى، أبو شبل. من أهل الكوفة. تابعى، ورد المدائن فى صحبة على، و شهد معه حرب الخوارج بالنهروان. كما شهد معه صفين. غزا خراسان. و أقام بخوارزم سنتين، و بمرو مدة، و سكن الكوفة. روى عن عمر، و عثمان، و على، و عبد الله بن مسعود و غيرهم. و أخذ عنه كثيرون. جوّد القرآن على ابن مسعود، و تفقه به. و هو أحد أصحابه الستة الذين كانوا يقرءون الناس، و يعلّمونهم السنة و يصدر الناس عن رأيهم. كان علقمة فقيها إماما بارعا طيب الصوت بالقرآن، ثبتا فيما ينقل، صاحب خير و ورع، بلغ من علمه أن أناسا من أصحاب النبى صلى اللّه عليه و سلم كانوا يسألونه و يستفتونه توفى سنة ۶۱ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۷/ ۲۷۶)، و تاريخ بغداد (۱۲/ ۲۹۶)، و تذكرة الحفاظ (۱/ ۴۸).

(۶) هو الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمر، النخعى. تابعى، فقيه من الحفاظ، كان عالم الكوفة فى عصره.

روى عن أبى بكر و عمر و على و ابن مسعود و بلال و عائشة رضى الله عنهم. و عنه ابنه عبد الرحمن و أخوه

ابن قيس «۱»، و الربيع بن خثيم «۲»، و عمرو بن ميمون «۳»، و أبو عبد الرحمن، وزر بن حبيش «۴»،

عبد الرحمن و ابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعى و غيرهم. قال أبو طالب عن أحمد: ثقة. و قال ابن سعد:

كان ثقة و له أحاديث صالحة. قال ابن حبان فى الثقات: كان فقيها زاهدا توفى سنة ۷۵ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۱/ ۳۴۳)، و تذكرة الحفاظ (۱/ ۴۸)، و الأعلام (۱/ ۳۳۰).

هو مسروق الأجدع بن مالك بن أمية الهمدانى، ثم الوداعى، أبو عائشة تابعى ثقة، من أهل اليمن.

قدم المدينة فى أيام أبى بكر رضى الله عنه، و سكن الكوفة. و روى عن أبى بكر و عمر و عائشة و معاذ و ابن مسعود رضى الله عنهم. روى عنه الشعبى و النخعى و أبو الضحى و غيرهم. قال الشعبى: ما رأيت أطلب للعلم منه. و كان أعلم بالفتوى من شريح، و شريح أبصر منه بالقضاء توفى سنة ۶۳ و قيل ۶۲ ه. ينظر: الإصابة (۳/ ۴۹۲)، و الأعلام (۸/ ۱۰۸)، و أسد الغابة (۴/ ۲۵۴)، و طبقات ابن سعد (۴/ ۱۱۳).

هو عبيدة بن عمرو و يقال: ابن قيس بن عمرو السلمانى، أبو عمرو، الكوفى المرادى. فقيه، تابعى، أسلم باليمن، أيام فتح مكة، و لم ير النبى صلى اللّه عليه و سلم. روى عن على و ابن مسعود و ابن الزبير. و عنه إبراهيم النخعى و الشعبى و محمد بن سيرين و عبد الله بن سلمة المرادى و غيرهم. قال الشعبى: كان عبيدة يوازى شريحا فى القضاء. و قال ابن سيرين: ما رأيت رجلا كان أشد توقيا من عبيدة. و كان محمد ابن سيرين مكثرا عنه. قال أحمد العجلى: كان عبيدة أحد أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يقرءون و يفتون. قال ابن معين: كان عيسى بن يونس يقول السلمانى مفتوحة، وعده على المدينى فى الفقهاء من أصحاب ابن مسعود. ذكره ابن حبان فى الثقات توفى سنة ۷۲ ه. ينظر: البداية و النهاية (۸/ ۳۲۸)، و تهذيب التهذيب (۷/ ۸۴)، و شذرات الذهب (۱/ ۷۸)، و سير أعلام النبلاء (۴/ ۴۰)، و الأعلام (۴/ ۳۵۷).

(۱) هو الحارث بن قيس الجعفى الكوفى. روى عن على. و عنه خيثمة بن عبد الرحمن. قيل قتل بصفين، و قيل: مات بعد على ينظر الخلاصة (۱/ ۱۸۵) (۱۱۵۶).

(۲) هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله بن موهب بن منقذ الثورى، أبو يزيد، الكوفى، روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم مرسلا، و عن عبد الله بن مسعود، و عبد الرحمن بن أبى ليلى، و أبى أيوب الأنصارى، و غيرهم، و عنه ابنه عبد الله، و منذر الثورى، و الشعبى، و النخعى، و بكر بن ماعز، و غيرهم. قال عمرو بن مرة عن الشعبى: كان من معادن الصدق، و قال ابن حبان فى الثقات: أخباره فى الزهد و العبادة أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق فى ذكره، قال العجلى: تابعى ثقة، و كان خيارا، و روى أحمد فى الزهد عن ابن مسعود أنه كان يقول للربيع: و الله لو رآك رسول الله صلى اللّه عليه و سلم لأحبك، و ما رأيتك إلا ذكرت المخبتين. و قال الشعبى: كان الربيع أشد أصحاب ابن مسعود ورعا. و قال منذر و الثورى: شهد مع على صفين توفى سنة ۶۳ ه و قيل ۶۱. ينظر: تهذيب التهذيب (۳/ ۲۴۲)، و طبقات ابن سعد (۶/ ۱۸۲)، و تهذيب الكمال (۹/ ۷۰- ۷۶).

(۳) هو عمرو بن ميمون الأودى أبو يحيى الكوفى. روى عن عمر و معاذ. و له إدراك. و عنه الشعبى و سعيد بن جبير و أبو إسحاق و قال: حج ستين ما بين حجة و عمرة. و روى إسرائيل عن أبى إسحاق:

حج مائة حجة و عمرة. و ثقة ابن معين. قال أبو نعيم: مات سنة أربع و سبعين. ينظر الخلاصة (۲/ ۲۹۷).

(۴) هو زر بن حبيش بن حباشة بن أوس بن بلال، الأسدى، أبو مريم، و يقال أبو مطرف الكوفى.

تابعى، من جلتهم. أدرك الجاهلية و الإسلام، و لم ير النبى صلى اللّه عليه و سلم. كان عالما بالقرآن، فاضلا. و روى عن عمر و عثمان و على و أبى ذر و غيرهم. و عنه إبراهيم النخعى و عاصم بن بهدلة و عدى بن ثابت و الشعبى. قال ابن معين: ثقة و قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. و عاش مائة و عشرين سنة توفى سنة ۸۳ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۳/ ۳۲۱)، و أسد الغابة (۲/ ۲۰۰)، و الإصابة (۱/ ۵۷۷)،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۷۳

و عبيد بن نضلة «۱»، و أبو زرعة بن [أبى] عمرو «۲»، و سعيد بن جبير «۳»، و النخعى، و الشعبى.

و بالبصرة: عامر بن قيس، و أبو العالية «۴»، و أبو رجاء «۵»، و نصر بن عاصم «۶»، و يحيى ابن يعمر «۷»، و جابر بن زيد «۸»، و الحسن، و ابن سيرين، و قتادة «۹». و بالشام: المغيرة

و الأعلام (۳/ ۴۳)، و تهذيب الأسماء و اللغات (۱/ ۱۹۶).

(۱) هو عبيد بن نضلة الخزاعى أبو معاوية الكوفى المقرئ. عن ابن مسعود و المغيرة بن شعبة. و عنه إبراهيم النخعى و الحسن العرنى. قال العجلى: ثقة. قيل: مات سنة أربع و سبعين. له عندهم حديثان. ينظر: الخلاصة (۲/ ۲۰۵).

(۲) هو يحيى بن أبى عمرو السيبانى بفتح المهملة و الموحدة بينهما تحتانية. و سيبان بطن من حمير، أبو زرعة الحمصى. روى عن عبد الله بن الديلمى مرسلا و أبى محيريز. و عنه الأوزاعى و ابن المبارك. وثقه أحمد و دحيم. قال ضمرة بن ربيعة: توفى سنة ثمان و أربعين و مائة ينظر تهذيب الكمال (۳۱/ ۴۸۰).

(۳) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالبى، مولاهم، أبو محمد و يقال عبد الله الكوفى. من كبار التابعين. أخذ عن ابن عباس و أنس و غيرهما من الصحابة. خرج على الأمويين مع ابن الأشعث؛ فظفر به الحجاج فقتله صبرا. ينظر: تهذيب التهذيب (۴/ ۱۱) (۱۴).

(۴) هو رفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحى مولاهم البصرى. أدرك الجاهلية. و أسلم بعد وفاة النبى صلى اللّه عليه و سلم بسنتين. روى عن على و ابن مسعود و أبى موسى و أبى أيوب و أبى بن كعب و غيرهم. و عنه خالد الحذاء و محمد بن سيرين و حفصة بنت سيرين و الربيع بن أنس و غيرهم. قال ابن معين و أبو زرعة و أبو حاتم: ثقة، و قال اللالكائى: مجمع على ثقته. فأما قول الشافعى رحمه الله: حديث أبى العالية الرياحى رياح. فإنما أراد به حديثه الذى أرسله فى القهقهة. و مذهب الشافعى: أن المراسيل ليست بحجة، فأما إذا أسند أبو العالية فحجة توفى سنة ۹۰ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۳/ ۲۸۴)، و ميزان الاعتدال (۲/ ۵۴)، و البداية و النهاية (۹/ ۸۰)، و الطبقات الكبرى لابن سعد (۷/ ۱۱۲).

(۵) هو محمد بن سيف الأزدى الحدانى بضم المهملة الأولى أبو رجاء البصرى. روى عن الحسن و عكرمة و جماعة. و عنه شعبة و يزيد بن زريع و جماعة. وثقه ابن معين. ينظر: الخلاصة (۲/ ۴۱۳).

(۶) هو نصر بن عاصم الليثى البصرى النحوى. روى عن أبى بكرة. و عنه أبو الشعثاء و قتادة. وثقه النسائى. قال خالد الحذاء: هو أول من وضع العربية. له فى مسلم حديث واحد. ينظر: الخلاصة (۳/ ۹۱).

(۷) هو يحيى بن يعمر الوشقى العدوانى، أبو سليمان: أول من نقط المصاحف، كان من علماء التابعين، عارفا بالحديث و الفقه و لغات العرب، من كتاب الرسائل الديوانية، أدرك بعض الصحابة، و أخذ اللغة عن أبيه و النحو عن أبى الأسود الدؤلى، صحب يزيد بن المهلب والى خراسان سنة ۸۳ ولد بالأهواز و سكن البصرة و توفى بها سنة ۱۲۹ ه حيث كان قاضيا.

ينظر تهذيب التهذيب (۱۱/ ۳۰۵)، بغية الوعاة (۲/ ۳۴۵)، غاية النهاية (۲/ ۳۸۱)، الأعلام:

(۸/ ۱۷۷).

(۸) هو جابر بن زيد الأزدى، أبو الشعثاء، من أهل البصرة. تابعى ثقة فقيه. روى عن ابن عباس و ابن عمر و ابن الزبير و غيرهم، و روى عنه قتادة و عمرو بن دينار و جماعة. كان عالما بالفتيا، شهد له عمرو بن دينار بالفضل فقال: ما رأيت أحدا أعلم بالفتيا من جابر بن زيد. قيل إنه كان إباضيّا.

و الإباضية يعتبرونه إمامهم الأكبر. ينظر: تهذيب التهذيب (۲/ ۳۸)، و حلية الأولياء (۳/ ۸۵)، و تذكرة الحفاظ (۱/ ۶۷)، و الأعلام للزركلى (۲/ ۹۱)، و الإباضية فى موكب التاريخ (۳/ ۳۰).

(۹) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى. من أهل البصرة. ولد ضريرا. أحد المفسرين و الحفاظ

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۷۴

ابن أبى شهاب المخزومى «۱» و غيره.

ثم تجرد بعد هؤلاء قوم للقراءة و اشتهروا بها فاقتدى الناس بهم:

ف «بمكة»: ابن كثير، و حميد بن قيس الأعرج «۲» و محمد بن محيصن «۳».

و بالمدينة: أبو جعفر ثم شيبة بن نصاح ثم نافع بن أبى نعيم.

و ب «الكوفة»: يحيى بن وثاب «۴»، و عاصم بن بهدلة، و سليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائى.

و ب «البصرة»: عبيد الله بن أبى إسحاق، و عيسى بن عمر، و أبو عمرو بن العلاء، ثم عاصم الجحدرى، ثم يعقوب الحضرمى.

و ب «الشام»: ابن عامر، و يحيى بن الحارث الـذمارى «۵»، و خليد بن أسـعد، و عطية ابن قيس «۶»، و إسماعيل بن عبد الله، ثم خلفهم خلق كثير.

فإن قلت: إذا كان من تقدم من الصحابة كلهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى اللّه عليه و سلم، فكيف الجمع بين هذا و بين قول أنس: جمع القرآن على عهد رسول الله صلى اللّه عليه و سلم أربعة- و فى

للحديث. قال أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. و كان مع علمه بالحديث رأسا فى العربية، و مفردات اللغة و أيام العرب و النسب. و كان يرى القدر. و قد يدلس فى الحديث. مات بواسط فى الطاعون توفى سنة ۱۱۸ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۶/ ۲۷)، و تذكرة الحفاظ (۱/ ۱۱۵).

(۱) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى، أبو هاشم المدنى. روى عن أبيه و عنه ابن أخيه إسحاق بن يحيى بن طلحة. وثقه غير واحد. ينظر: الخلاصة (۳/ ۵۰).

(۲) هو حميد بن قيس مولى بنى أسد بن عبد العزى بن صفوان الأعرج المكى القارئ. روى عن مجاهد و عكرمة و طائفة. و عنه معمر و مالك و السفيانان و خلق، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. توفى فى خلافة أبى العباس. ينظر: الخلاصة (۱/ ۲۶۰).

(۳) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى مولاهم المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم و قيل اسمه عمر، و قيل عبد الرحمن. ينظر غاية النهاية (۲/ ۱۶۷) (۳۱۱۸).

(۴) هو يحيى بن وثاب الأسدى بالولاء، الكوفى: إمام أهل الكوفة فى القرآن. تابعى ثقة. قليل الحديث.

من أكابر القراء. له خبر طريف مع الحجاج: كان يحيى يؤم قومه فى الصلاة، و أمر الحجاج ألا يؤم بالكوفة إلا عربى! فقيل له: اعتزل؛ فبلغ الحجاج، فقال: ليس عن مثل هذا نهيت؛ فصلى بهم يوما، ثم قال: اطلبوا إماما غيرى إنما أردت ألا تستذلونى فإذا صار الأمر إلى فلا أؤمكم. توفى سنة ۱۰۳ ه ينظر: الأعلام (۸/ ۱۷۶)، و غاية النهاية (۲/ ۳۸۰) و تهذيب التهذيب (۱۱/ ۲۹۴).

(۵) هو يحيى بن الحارث بن عمرو بن يحيى بن سليمان بن الحارث أبو عمرو، و يقال أبو عمر، و يقال أبو عليم الغسانى الذمارى ثم الدمشقى، إمام الجامع الأموى، و شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، يعد من التابعين، لقى واثلة بن الأسقع و روى عنه.

ينظر: غاية النهاية (۲/ ۳۶۷) (۳۸۳۰).

(۶) هو عطية بن قيس أبو يحيى الكلابى الحمصى الدمشقى تابعى: قارئ دمشق بعد ابن عامر، ثقة، ولد سنة سبع فى حياة النبى صلى اللّه عليه و سلم، وردت الرواية عنه فى حروف القرآن، عرض القرآن على أم الدرداء.

ينظر: الغاية (۱/ ۵۱۳) (۲۱۲۵).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۷۵

رواية عنه: لم يجمعه إلا أربعة-: أبى، و معاذ، و زيد بن ثابت، و أبو زيد، و فى أخرى:

أبو الدرداء «۱»؟

قلت: الرواية الأولى لا تنافيه؛ لعدم الحصر، و أما الثانية فلا يصح حملها على ظاهرها؛ لانتفائها «۲» بمن «۳» ذكر؛ فلا بد من تأويلها بأنه لم يجمعه بوجوه قراءاته، أو لم يجمعه تلقيا من «۴» رسول الله صلى اللّه عليه و سلم، أو لم «۵» يجمعه «۶» عنده شيئا بعد شىء [كلما] «۷» نزل حتى تكامل نزوله- إلا هؤلاء [الأربعة] «۸».

و هذا البيت توطئة للأئمة المذكورين فى هذا الكتاب، و قدم على التصريح بهم استعارات شوقت [إليهم] «٩» فقال:

ص:

و منهمو عشر شموس ظهراضياؤهم و فى الأنام انتشرا

ش: (عشر شموس) مبتدأ، و (ظهر ضياؤهم) صفته، و (منهم) خبر مقدم، و (فى الأنام) يتعلق «١٠» ب (انتشر)، و هو معطوف على (ظهر).

أى: من هؤلاء الأئمة الذين حازوا قصب السبق فى تجويد القرآن، و إتقانه، و تحقيقه، عشرة رجال قد شاع فضلهم و علمهم شرقا و غربا، حتى صاروا كنور الشمس الذى لا يخفى على كل من له بصر، و لا يخص مكانا دون آخر، بل عم المشارق و المغارب.

و فى تشبيههم بالشمس إشارة إلى أن فضلهم «١١» يعرفه من عنده آلة يعرف بها العالم من غيره، و من «١٢» لا عنده آلة هو العامى، كما أن الشمس يعرفها من له بصر و من لا بصر له «١٣» فإنه «١٤» يحس بحرّها [فيعرفها] «١٥».

و المصنف- رحمه الله تعالى- ذكر أولا الذين نقلوا القرآن [مطلقا] «١٦» من الصحابة و التابعين و غيرهم، و ثانيا القراء العشرة، ثم ثلّث «١٧» بروايتهم، و ربّع «١٨» بطرقهم، فقال «١٩»:

---

(١) فى د، ص: و أبو الدرداء.

(٢) فى د، ص: لانتفاضها.

(٣) فى م: بما.

(٤) فى م: منه.

(٥) فى م: و لم.

(٦) فى م: يجمع.

(٧) سقط فى م.

(٨) زيادة من م.

(٩) سقط فى م.

(١٠) فى ص: متعلق.

(١١) فى م: كل.

(١٢) فى م، د: و لا من.

(١٣) فى د: لا له بصر.

(١٤) فى ز، ص، م: بأن.

(١٥) سقط فى م.

(١٦) سقط فى ص.

(١٧) فى ص: ثلثه.

(١٨) فى ص: و ربعه.

(١٩) فى م: قال.

ص:

حتّى استمدّ نور كلّ بدرمنهم و عنهم كلّ نجم درّى

ش: (حتى) للغاية هنا بمعنى: إلى أن استمد، و (نور كل بدر) فاعل (استمد)، و (منهم) يتعلق ب (استمد)، و (عنهم) يتعلق ب «أخذ» مقدرا، أى: و أخذ عنه كل نجم [و هو فاعله، و (درى) صفة (نجم)] «۱».

أى: ظهر ضياء الشموس و انتشر فى سائر الآفاق و الأقطار، إلى أن استمد منهم- أى من نورهم- نور كل بدر، و هو القمر ليلة تمامه، و من شدة هذا النور الذى حصل للبدور وصل «۲» عنهم، حتى أخذ عن هؤلاء أيضا- أى عن نورهم- نور كل نجم درى.

أشار بالأول إلى رواة القراءة، و بالأخير «۳» إلى طرقها، و أجاد فى تشبيهه القراء بالشموس، و الرواة بالبدور؛ لأن ضوء «۴» البدر من ضوء الشمس، و أصحاب الطرق بالأنجم.

و ذكر عن كل قارئ راويين «۵» [فقال] «۶»:

ص:

و ها هم يذكرهم بيانى كلّ إمام عنه راويان

ش: الواو استئنافية، و (ها) حرف تنبيه، و (هم) مبتدأ، و (يذكرهم بيانى «۷») فعلية خبر، و (كل إمام) مبتدأ، و (عنه راويان) خبره، و هى إما اسمية مقدمة الخبر أو فعلية، ف (راويان) «۸» فاعل ب (عنه) «۹»؛ لاعتماده على مبتدأ، و سيأتى ذكر الطرق.

ثم شرع فى ذكر القراء [واحدا بعد واحد، و ذكر مع كل قارئ راوييه فى بيت واحد، و بدأ بنافع «۱۰»] «۱۰» فقال:

ص:

فنافع بطيبة قد حظيافعنه قالون و ورش رويا

ش: (فنافع) مبتدأ، و (قد حظى) [فعلية خبر] «۱۱»، و (بطيبة) يتعلق به، و (قالون) مبتدأ، و (ورش) معطوف [عليه، و (رويا)] «۱۲» خبره، و (عنه) يتعلق به.

بدأ الناظم- رحمه الله تعالى- بنافع تبعا لابن مجاهد و المختصرين، و هو نافع ابن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى، مولاهم المدنى، و اختلف فى كنيته، فقيل:

أبو عبد الرحمن، و قيل: أبو عبد الله، و قيل: أبو رويم، و قيل: أبو الحسن.

---

(۱) سقط فى ص.

(۲) فى م، ص، د: فضل.

(۳) فى م: و بالآخر.

(۴) فى م: ضياء.

(۵) فى د، ص: روايتين.

(۶) فى د، ز، ص: أشار إليه بقوله.

(۷) فى ص: بيان.

(۸) فى م: و راويان.

(٩) فى د: لعنه.

(١٠) سقط فى م.

(١١) فى د: خبره.

(١٢) فى د: و رويا عنه فعلية.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٧٧

كان- رحمه الله تعالى- رجلا أسود اللون، عالما بوجوه القراءات و العربية، متمسكا بالآثار، فصيحا ورعا ناسكا، إمام الناس فى القراءة «١» بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، و أجمع الناس عليه بعد التابعين «٢»، أقرأ [بها] «٣» أكثر من سبعين.

قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة. قيل له:

قراءة نافع؟ قال: نعم.

و قال عبد الله بن حنبل: سألت أبى: أى القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة.

و كان نافع إذا تكلم يشمّ من فيه رائحة المسك.

فقيل «۴» له: أ تتطيب «۵»؟ قال: لا، و لكن رأيت فيما يرى النائم النبى صلى اللّه عليه و سلم و هو يقرأ فى فىّ، فمن ذلك اليوم أشم من فىّ هذه الرائحة.

و قال ابن المسيبى «۶»: قلت لنافع: ما أصبح وجهك و أحسن خلقك؟ قال: كيف لا و قد صافحنى رسول الله صلى اللّه عليه و سلم؟!

قرأ على سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر، و عبد الرحمن «٧» بن هرمز الأعرج، و مسلم «٨» بن جندب، و محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى، و صالح بن خوات «٩»، و شيبة ابن نصاح، و يزيد بن رومان «١٠»:

[فأبو جعفر سيأتى سنده] «١١».

و قرأ الأعرج على ابن عباس، و أبى هريرة، و عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة

---

(١) فى م: القراءات.

(٢) فى ز، ص، م: أربعين.

(٣) سقط فى م.

(۴) فى ز: و قيل.

(۵) فى ص: أنت تتطيب.

(۶) فى م، ص، د: ابن المسيب. و هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله المسيبى المدنى مقرئ عالم مشهور ضابط ثقة، أخذ القراءة عن أبيه عن نافع، و له عنه نسخة.

ينظر: الغاية (٢/ ٩٨) (٢٨۴٧).

(٧) فى د، ص: عبد الله.

(٨) فى م: سالم، و فى ص: سليم بن جبير.

(٩) هو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصارى المدنى تابعى جليل، روى القراءة عن أبى هريرة، أخذ عنه القراءة عرضا نافع بن أبى نعيم ينظر الخلاصة (١/ ۴۵٩) (٣٠١٩).

(١٠) هو يزيد بن رومان أبو روح المدنى، مولى الزبير، ثقة، ثبت، فقيه، قارئ، محدث، عرض على عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة، روى القراءة عنه عرضا نافع و أبو عمرو و لم يصح روايته عن أبى هريرة و لا ابن عباس و لا قراءته على أحد من الصحابة، روى عنه

مالك بن أنس و جرير بن حازم و ابن إسحاق، و حديثه فى الكتب الستة، و قال ابن معين و غيره: ثقة، و قال وهب بن جرير ثنا أبى قال رأيت محمد بن سيرين و يزيد بن رومان يعقدان الآى فى الصلاة. مات سنة عشرين و مائة و قال الدانى: سنة ثلاثين و قيل: سنة تسع و عشرين. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۳۸۱).

(۱۱) فى م: و سيأتى سند أبى جعفر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۷۸

المخزومى «۱»، و قرأ مسلم و شيبة و ابن رومان على عبد الله بن أبى ربيعة أيضا، و سمع شيبة القرآن من عمر بن الخطاب.

و قرأ صالح على أبى هريرة.

و قرأ الزهرى على سعيد بن المسيب.

و قرأ سعيد على ابن عباس و أبى هريرة.

و قرأ ابن عباس و أبو هريرة على أبى بن كعب.

و قرأ ابن عباس أيضا على زيد بن ثابت.

و قرأ أبى و عمر و زيد على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و تلقاه رسول الله صلى اللّه عليه و سلم من الأمين جبريل، و جبريل من رب العزة «۲» جل و علا، أو من «۳» اللوح المحفوظ.

و أول راويى نافع: أبو موسى «۴» عيسى قالون- و هو بالرومية: جيد، لقبه [به] «۵» نافع و ذلك لجودة قراءته- ابن مينا «۶» المدنى النحوى الزرقى «۷»، مولى الزهريين «۸»، قرأ على نافع سنة خمسين «۹»، و اختص به كثيرا، و كان إمام المدينة و نحويها، و كان أصم لا يسمع البوق، و إذا قرئ عليه القرآن يسمعه، و قال: قرأت على نافع قراءته غير مرة و كتبتها «۱۰» عنه.

و قال: قال «۱۱» نافع: لم «۱۲» تقرأ على؟! اجلس إلى «۱۳» أسطوانة «۱۴» حتى أرسل إليك من يقرأ «۱۵» عليك.

و ثانيهما «۱۶»: أبو سعيد عثمان بن سعيد، و لقبه نافع «ورش»؛ لشدة بياضه أو قلة أكله، القبطى «۱۷» المصرى، [كان أول أمره] «۱۸» راسا، ثم رحل إلى المدينة؛ ليقرأ على نافع،

---

(۱) هو عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة، عمرو أبو الحارث المخزومى التابعى الكبير، قيل إنه رأى النبى صلى اللّه عليه و سلم، أخذ القراءة عرضا عن أبى بن كعب، و سمع عمر بن الخطاب، روى القراءة عنه عرضا مولاه أبو جعفر، يزيد بن القعقاع، و شيبة بن نصاح، و عبد الرحمن بن هرمز، و مسلم بن جندب، و يزيد ابن رومان و هؤلاء الخمسة شيوخ نافع، و كان أقرأ أهل المدينة فى زمانه، مات بعد سنة سبعين و قيل سنة ثمان و سبعين، و الله تعالى أعلم. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۴۳۹- ۴۴۰).

(۲) فى د: العالمين.

(۳) فى د: و من.

(۴) فى ز: أبى موسى.

(۵) سقط فى ص.

(۶) فى ص: سينا.

(۷) فى ز: الرقى، و فى ص: الرومى.

(۸) فى م: الزهرى، و فى ص: بنى زهرة.

(۹) فى م: خمسين و مائة.

(۱۰) فى م: و كبتها.

(١١) زاد فى م: لى، و فى ص: قاله لى.

(١٢) فى ص، م، د: كم.

(١٣) فى م: على.

(١۴) فى ص: أصطوانة.

(١۵) زاد فى م: القرآن.

(١۶) فى د: و ثانيها.

(١٧) فى ز: النبطى، و فى م: التنبطى.

(١٨) زيادة من د، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٧٩

فقرأ عليه أربع ختمات فى شهر «١» سنة خمس و خمسين و مائة «٢»، و رجع إلى مصر و انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته فى العربية و معرفته بالتجويد «٣»، و كان حسن الصوت.

قال يونس بن عبد الأعلى «۴»: كان ورش جيد القراءة حسن الصوت، [إذا قرأ] «۵» يهمز و يمد و يشد و يبين الإعراب، لا يمل سامعه.

توفى نافع سنة تسع و ستين و مائة «۶» على الصحيح، و مولده سنة سبع «٧». و توفى قالون سنة مائتين و عشرين على الصواب، و مولده سنة مائة و عشرين. و توفى ورش بمصر سنة سبع و تسعين و مائة، و ولد بها سنة مائة و عشرة.

و أشار المصنف بقوله «رويا» إلى أنه لا واسطة بينهما و بينه.

ثم انتقل إلى ابن كثير فقال:

ص:

و ابن كثير مكّة له بلدبزّى «٨» و قنبل له على سند

ش: الواو للعطف، و (ابن كثير) مبتدأ، و (مكة) [مبتدأ] «٩» ثان، و (له بلد) اسمية خبر (مكة)، و الجملة خبر (ابن كثير) و يحتمل رفع (بلد) على الفاعلية «١٠»؛ لاعتماده على المبتدأ.

و (بزى) «١١» مبتدأ، و (قنبل) عطف عليه، و (له) يتعلق «١٢» بمحذوف تقديره: رويا له، خبر، و (على سند) محله النصب على الحال.

ثنى «١٣» بابن كثير: و هو أبو معبد «١۴» أو محمد «١۵» أو عباد أو المطلب أو أبو بكر، عبد الله بن كثير الدارى، نسبته إلى العطر، أو إلى «دارين» «١۶» موضع بالبحرين [يجلب

---

(١) فى ص: شهر ربيع.

(٢) فى م: مائة خمسة و خمسين.

(٣) فى د: و فى التجويد.

(۴) هو يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، أبو موسى الصدفى: من كبار الفقهاء. انتهت إليه رئاسة العلم بمصر. كان عالما بالأخبار و الحديث، وافر العقل. صحب الشافعى و أخذ عنه. قال الشافعى: ما رأيت بمصر أحدا أعقل من يونس. مولده و وفاته بها. أخذ عنه كثيرون توفى سنة ٢۶۴ ه. ينظر: الأعلام (٨/ ٢۶١)، و وفيات الأعيان (٢/ ۴١٧)، و غاية النهاية (٢/ ۴٠۶).

(۵) شقط فى ص، م.

(۶) فى م: مائة تسعة و ستين.

(۷) فى ص: سبعين و سبع.

(۸) فى د، ص، م: بز.

(۹) زيادة من د.

(۱۰) فى م: على أنه فاعل. و زاد فى ز: بلد.

(۱۱) فى م، د: بز.

(۱۲) فى د: متعلق.

(۱۳) فى م: و ثنى.

(۱۴) فى ز: أبو سعيد.

(۱۵) فى م: و محمد.

(۱۶) فى م: دارينا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۰

منه الطيب] «۱»، أو إلى بنى الدار، أو إلى تميم الدارى، تابعى مولى فارس بن علقمة الكنانى.

و كان إمام الناس ب «مكة»، لم ينازعه فيها منازع؛ و لذلك «۲» نقل عنه أبو عمرو، و الخليل بن أحمد، و الشافعى.

و كان فصيحا بليغا جسيما، أبيض اللحية «۳»، طويلا، [أسمر] «۴»، أشهل، يخضب بالحناء، عليه السكينة و الوقار.

و قيل: من أراد التمام فليقرأ بقراءة ابن كثير.

و سأله الناس أن يجلس للإقراء بعد شيخه، فأنشد فى ذم نفسه [شعرا] «۵»:

بنىّ كثير أكول نئومو ليس كذلك من خاف ربّه

بنى كثير يعلم علمالقد أعوز الصوف من جزّ كلبه

بنى كثير كثير الذنوبففى الحل و البل من كان سبّه

بنى كثير دهته اثنتانرياء و عجب يخالطن قلبه «۶» لقى من الصحابة: عبد الله بن الزبير، و أبا أيوب الأنصارى، و أنس بن مالك، و قرأ على: أبى السائب عبد الله بن السائب المخزومى، و على أبى الحجاج مجاهد المكى، و على درباس «۷» مولى ابن عباس، و قرأ درباس على مولاه ابن عباس، و قرأ ابن عباس على أبى، و زيد بن ثابت، و قرأ عمر «۸»، و زيد، و أبى على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

و أول راوييه البزى: و هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع ابن أبى بزة، و إليه نسب، مولى بنى مخزوم، [المكى، مؤذن المسجد الحرام و إمامه، قرأ

---

(۱) زيادة من ص.

(۲) فى ز: و كذلك.

(۳) فى ز، م: اللون.

(۴) سقط فى د.

(۵) زيادة من د.

(۶) قال ابن الجزرى: و بعض القراء يغلط و يورد هذه الأبيات لعبد الله بن كثير، قال: و إنما هى لمحمد بن كثير أحد شيوخ الحديث، و ممن أوردها لابن كثير القارئ أبو طاهر بن سوار و غيره. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۴۴۴).

(۷) هو درباس المكى مولى عبد الله بن عباس، عرض على مولاه عبد الله بن عباس، روى القراءة عنه عبد الله بن كثير، و محمد بن

عبد الرحمن بن محيصن، و زمعة بن صالح المكيون، قال الأهوازى:

سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن عبيد الله العجلى يقول: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: أهل مكة يقولون: درباس خفيفة، و أهل الحديث يقولون: درباس مشددة الباء، و هو الصواب، و فيما قاله نظر، بل المشهور عند أهل الحديث و غيرهم هو التخفيف، و هو الصواب، و الله أعلم. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۲۸۰).

(۸) فى د: و قرأ أبى، و فى ص: و قرأ عبد الله و أبى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۱

على] «۱» عكرمة [و] على إسماعيل بن عبد الله القسط «۲»، و على شبل بن عباد «۳» على ابن كثير.

و ثانيهما: قنبل، و هو الشديد الغليظ، أو من القنابلة بيت ب «مكة»، فالقياس «۴» قنبلى مخفف: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد «۵» المكى المخزومى، ولى الشرطة بمكة.

قرأ على أبى الحسن أحمد القواس على أبى الإخريط «۶» على إسماعيل على شبل، و معروف بن مشكان «۷» على ابن كثير.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) هو إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومى مولاهم المكى المعروف بالقسط مقرئ مكة. قال الشافعى رضى الله عنه: قرأت على ابن قسطنطين و كان يقول: القران اسم و ليس بمهموز مثل التوراة و الإنجيل، و لم يؤخذ من «قرأت»، و كان يقرأ: وَ إِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ [النحل: ۹۸] يهمز قرأت و لا يهمز القران، توفى سنة سبعين و مائة، و قال ابن إسرائيل سنة تسعين، و هو تصحيف، قال الذهبى: و هو آخر من قرأ على ابن كثير. ينظر: غاية النهاية (۱/ ۱۶۵- ۱۶۶).

(۳) هو شبل بن عباد أبو داود المكى مقرئ مكة ثقة ضابط هو أجل أصحاب ابن كثير، مولده فيما ذكر الأهوازى سنة سبعين، و عرض على ابن محيصن و عبد الله بن كثير و هو الذى خلفه فى القراءة، روى القراءة عنه عرضا إسماعيل القسط، مع أنه عرض على ابن كثير أيضا، و ابنه داود بن شبل، و عكرمة بن سليمان، و عبد الله بن زياد، و حسن بن محمد، و وهب بن واضح، و محمد بن سبعون، و روى عنه القراءة من غير عرض عبيد بن عقيل، و على بن نصر و محمد بن صالح المرى، و أبو حذيفة موسى بن مسعود، و يحيى بن سعيد المازنى، قيل إنه مات سنة ثمان و أربعين و مائة، قال الذهبى: و أظنه و هما؛ فإن أبا حذيفة إنما سمع منه سنة نيف و خمسين، ثم قال: بقى إلى قريب سنة ستين و مائة بلا ريب.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۲۳- ۳۲۴) (۱۴۱۴).

(۴) فى م: فلقب.

(۵) فى م: سعد.

(۶) هو وهب بن واضح أبو الإخريط و يقال أبو القاسم المكى، مقرئ أهل مكة، أخذ القراءة عرضا عن إسماعيل القسط ثم شبل بن عباد، و معروف بن مشكان، روى القراءة عنه عرضا أحمد بن محمد القواس، و أحمد بن محمد البزى، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبى: انتهت اليه رئاسة الإقراء بمكة، و قال ابن مجاهد: قال لى قنبل: كان البزى ينصب الياء يعنى فى قوله إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا [الفرقان: ۳۰] فقال لى القواس: انظر فى مصحف أبى الإخريط كيف هى فى نقطها، فنظرت فإذا هو كان نقطها بالفتح ثم حكت، و قال القصاع: مات سنة تسعين و مائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۶۱) (۳۸۱۴).

(۷) هو معروف بن مشكان أبو الوليد المكى مقرئ مكة مع شبل، ولد سنة مائة، و هو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى فى السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ القراءة عرضا عن ابن كثير، و هو أحد الذين خلفوه فى القيام بها بمكة، روى عنه القراءة عرضا إسماعيل القسط، مع أنه عرض على ابن كثير و وهب بن واضح بعد أن عرض على القسط، و سمع منه الحروف مطرف النهدى و حماد ابن

زيد، و قد سمعا الحروف من ابن كثير أيضا و عبيد بن عقيل، و روى عن مجاهد و عطاء، و سمع منه ابن المبارك، و له فى سنن ابن ماجة حديث واحد.

مات سنة خمس و ستين و مائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۰۳- ۳۰۴) (۳۶۲۸).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۲

و توفى ابن كثير سنة عشرين و مائة، و مولده سنة خمس و أربعين.

و توفى البزى سنة مائتين و خمسين، و مولده سنة مائة و سبعين.

و توفى قنبل سنة إحدى و تسعين و مائتين، و مولده سنة خمس و تسعين و مائة.

ثم انتقل إلى أبى عمرو فقال:

ص:

ثمّ أبو عمرو فيحيى عنهو نقل الدّورى وسوس منه

ش: (ثم) حرف عطف، و (أبو عمرو) مبتدأ خبره محذوف تقديره (ثالثهم) و نحوه، (فيحيى) مبتدأ و خبره «نقل عنه»، أو فاعل، و (نقل الدورى) فعلية، و (سوسى) عطف عليه، و «منه» يتعلق ب (نقل).

ثلث بأبى عمرو باعتبار مولده، و اسمه زبان أو يحيى أو محبوب أو محمد أو عيينة- قال الفرزدق «۱»: سألته عن اسمه فقال: أبو عمرو، فلم أراجعه لهيبته- [ابن العلاء] «۲» [ابن] «۳» عمار، مازنى الأصل، أسمر طوال «۴»، ثقة عدل زاهد، من أئمة القراءة «۵»، و النحو، و أعرف الناس بالشعر، و لما قدم المدينة هرعت «۶» الناس إليه، و كانوا لا يعدون من لم «۷» يقرأ عليه قارئا.

قال «۸» سفيان: رأيت النبى صلى اللّه عليه و سلم [ف] قلت: يا رسول الله قد اختلفت على القراءات فبقراءة من تأمرنى؟ قال: «اقرأ بقراءة أبى عمرو».

و مر الحسن به، و حلقته متوافرة «۹» و الناس عكوف [عليه] «۱۰»، فقال: لا إله إلا الله، لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا، كل عز لم يوطد «۱۱» بعلم فإلى ذل يئول.

قرأ على أبى جعفر، و يزيد «۱۲» بن رومان، و شيبة بن نصاح، و عبيد الله بن كثير، و مجاهد، و الحسن البصرى، و أبى العالية، و حميد بن قيس، و عبد الله الحضرمى،

---

(۱) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمى الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر فى اللغة، كما يقال: لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، و لو لا شعره لذهب نصف أخبار الناس، يشبه بزهير بن أبى سلمى و كلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير فى الجاهليين و الفرزدق فى الإسلاميين، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه و غلظه. توفى سنة ۱۱۰ ه.

ينظر ابن خلكان (۲/ ۱۹۶)، الأعلام (۸/ ۹۳).

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى م، ص: طويل. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۱۸۲ ص: ثم أبو عمرو فيحيى عنه و نقل الدورى وسوس منه ..... ص : ۱۸۲

(۵) فى د: القرآن.

(۶) فى م: هرع.

(۷) فى ص، م، د: لا.

(۸) فى م: و قال.

(۹) فى ز، د: متواترة.

(۱۰) سقط فى ز.

(۱۱) فى د: يوطأ.

(۱۲) فى ز: زيد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۳

و عبد الله بن أبى رباح، و عكرمة بن خالد، و عكرمة مولى ابن عباس، و محمد ابن عبد الرحمن بن محيصن، و عاصم بن أبى النجود، و نصر بن عاصم، و يحيى بن يعمر.

و سيأتى سند أبى جعفر، و تقدم سند يزيد و شيبة فى قراءة نافع، و سند مجاهد فى قراءة ابن كثير.

و قرأ الحسن على حطان «۱» بن عبد الله الرقاشى، و أبى العالية الرياحى.

و قرأ حطان على أبى موسى الأشعرى «۲».

و قرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، و أبى بن كعب، و زيد بن ثابت، و ابن عباس.

و قرأ حميد على مجاهد، و تقدم سنده.

و قرأ عبد الله الحضرمى على يحيى بن يعمر، و نصر بن عاصم، و قرأ عطاء على أبى هريرة، [و تقدم سنده] «۳».

و قرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عباس، و تقدم سنده، و قرأ عكرمة مولى ابن عباس على ابن عباس.

و قرأ ابن محيصن على مجاهد، و درباس، و تقدم سندهما.

و سيأتى سند عاصم. [و قرأ نصر بن عاصم] «۴»، و يحيى بن يعمر على أبى الأسود.

و قرأ أبو الأسود على عثمان، و على.

و قرأ أبو موسى الأشعرى، و عمر، و أبو زيد، و عثمان، [و علىّ] «۵» على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

و صرح المصنف- رحمه الله- بالواسطة، و هو [يحيى، أى قرأ أبو محمد] «۶» يحيى بن المبارك العدوى البصرى الزيدى صاحب يزيد على أبى عمرو، و كان أمثل أصحابه؛

---

(۱) فى ص، م: خطاب، و فى د: خطان. و هو: حطان بن عبد الله الرقاشى و يقال السدوسى، كبير القدر، صاحب زهد و ورع و علم، قرأ على أبى موسى الأشعرى عرضا، قرأ عليه عرضا الحسن البصرى، مات سنة نيف و سبعين، قاله الذهبى تخمينا. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۵۳) (۱۱۵۷).

(۲) هو عبد الله بن قيس بن سليم، من الأشعريين، و من أهل زبيد باليمن. صحابى من الشجعان الفاتحين الولاة. قدم مكة عند ظهور الاسلام، فأسلم، و هاجر إلى الحبشة، و استعمله النبى صلى اللّه عليه و سلم على زبيد و عدن. و ولاه عمر بن الخطاب البصرة سنة ۱۷ ه، فافتتح أصبهان و الأهواز، و لما ولى عثمان أقره عليها، ثم ولاه الكوفة. و أقره على، ثم عزله. ثم كان أحد الحكمين، فى حادثة التحكيم بين على و معاوية. و بعد التحكيم رجع إلى الكوفة و توفى بها سنة ۴۴ ه. ينظر الأعلام للزركلى (۴/ ۲۵۴).

(۳) سقط فى ز، ص، م.

(۴) زيادة من د.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: الحضرمى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۴

كان يأتيه الخليل و يناظره «۱» الكسائى، قام بالقراءة كثيرا بعد أبى عمرو.

و قيل: أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبى عمرو خاصة، غير ما أخذه عن الخليل و غيره.

و أخذ عنه القراءة أبو عمر «۲» حفص بن عمر بن صهبان الأزدى النحوى الدورى- مواضع بقرب بغداد ولد به- و أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسى، موضع ب «الأهواز».

و توفى أبو عمر فى «۳» قول الأكثر سنة مائة و أربع و خمسين.

و قيل «۴»: سبع.

و مولده سنة ثمان و ستين، و قيل: سبع.

و توفى اليزيدى سنة اثنتين و مائتين.

و توفى الدورى فى شوال سنة مائتين و ست و عشرين على الصواب.

و توفى السوسى [أول] «۵» سنة مائتين و إحدى و ستين و قد قارب التسعين.

ص:

ثمّ ابن عامر الدّمشقى بسندعنه هشام و ابن ذكوان ورد

ش: (ابن عامر) مبتدأ، (الدمشقى) صفته، و (ورد عنه هشام و ابن ذكوان «۶») فعلية خبر، و (عنه) يتعلق ب (ورد) و (بسند) «۷» يتعلق به، أى: مصاحبين لسند «۸».

ربّع بابن عامر، و هو أبو عمران، أو نعيم، أو عثمان، أو عليم، عبد الله بن عامر ابن يزيد بن تميم بن ربيعة الدمشقى اليحصبى.

كان إماما كبيرا، و تابعيّا جليلا، و عالما شهيرا، أم المسلمين ب «الجامع الأموى» سنين كثيرة فى أيام عمر بن عبد العزيز و قبله و بعده، فكان يؤمه «۹» و هو أمير المؤمنين، و ناهيك

---

(۱) فى ص: و يناظر.

(۲) فى ز: أبو عمرو، و فى م: أبو حفص.

(۳) فى ص: و فى.

(۴) فى م: أو.

(۵) سقط فى م.

(۶) هو عبد الله بن أحمد بن بشر، و يقال: بشير بن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن حسنون ابن سعد بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر أبو عمرو أو أبو محمد، القرشى الفهرى الدمشقى، الإمام الأستاذ الشهير الراوى الثقة، شيخ الإقراء بالشام و إمام جامع دمشق.

قال أبو زرعة الدمشقى:

لم يكن العراق و لا بالحجاز و لا بالشام و لا بمصر و لا بخراسان فى زمان ابن ذكوان أقرأ عندى منه.

و قال الوليد بن عتبة الدمشقى: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث و سبعين و مائة و توفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال، و قيل لسبع خلون منه، سنة اثنتين و أربعين و مائتين.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۰۴) (۱۷۲۰).

(۷) فى ص: و سند.

(۸) فى م: يسند.

(۹) فى د: قائما.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۵

بذلك منقبة، و جمع له بين الإمامة و القضاء و مشيخة الإقراء «۱» ب «دمشق»، و هى حينئذ دار الخلافة.

قرأ على المغيرة بن أبى شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة المخزومى بلا- خلاف، و على أبى الدرداء عويمر بن زيد «۲» بن قيس، فيما قطع به الدانى.

و قرأ المغيرة على عثمان بن عفان.

و قرأ عثمان و أبو الدرداء على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و رضى الله عنهما.

و راوياه: أبو الوليد هشام بن عمار السلمى «۳»، و أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشر ابن ذكوان القرشى الفهرى الدمشقى.

[قرأ على أبى سليمان أيوب بن تميم الدمشقى «۴»] «۵».

و قرأ هشام أيضا على أبى الضحاك «۶» عراك بن يزيد بن خالد، و على أبى محمد سويد ابن عبد العزيز الواسطى «۷»، و على أبى العباس صدقة.

---

(۱) فى م: القراءة.

(۲) فى م: يزيد.

(۳) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمى، و قيل الظفرى، الدمشقى، إمام أهل دمشق و خطيبهم و مقرئهم و محدثهم و مفتيهم، ولد سنة ثلاث و خمسين و مائة.

و قال النسائى: لا بأس به، و قال الدار قطنى: صدوق كبير المحل، و كان فصيحا علامة واسع الرواية. مات سنة خمس و أربعين و مائتين، و قيل سنة أربع و أربعين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۵۴- ۳۵۶) (۳۷۸۷).

(۴) هو أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان، التميمى الدمشقى، ضابط مشهور، ولد فى أول سنة عشرين و مائة، قرأ على يحيى بن الحارث الذمارى، و هو الذى خلفه بالقيام فى القراءة بدمشق، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان، و روى القراءة عنه هشام و عرضا أيضا و عبد الحميد بن بكار و الوليد ابن عتبة و أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغسانى، قال ابن ذكوان قلت له أنت تقرأ بقراءة يحيى ابن الحارث قال نعم أقرأ بحروفها كلها إلا قوله: جِبِلًّا فى يس [۶۲] فإنه رفع الجيم و أنا أكسرها، توفى سنة ثمان و تسعين و مائة، و قال القاضى أسد بن الحسين: سنة تسع عشرة و مائتين فى أيام المعتصم و له تسع و تسعون سنة و شهران. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۷۲) (۸۰۴).

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) هو عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح بن جشم، أبو الضحاك المرى الدمشقى، شيخ أهل دمشق فى عصره، أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن الحارث الذمارى و عن أبيه، و روى عن إبراهيم ابن أبى عبلة، و عن نافع فيما ذكره الهذلى، و هو بعيد جدّا، أخذ عنه القراءة عرضا هشام بن عمارة، و الربيع بن تغلب، و روى عنه ابن ذكوان، و أحمد بن عبد العزيز البزار الصورى، قال الدانى: لا بأس به و هو أحد الذين خلفوا الذمارى فى القراءة بالشام، مات قبيل المائتين فيما قاله الذهبى. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۱۱) (۲۱۱۳).

(۷) هو سويد بن عبد العزيز بن نمير، أبو محمد السلمى، مولاهم الواسطى قاضى بعلبك، ولد سنة ثمان و مائة، و قرأ على يحيى بن

الحارث و الحسن بن عمران صاحب عطية بن قيس، روى القراءة عنه الربيع بن تغلب و هشام بن عمار و أبو مسهر الغسانى، مات سنة أربع و تسعين و مائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۲۱) (۱۴۰۷).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۶

و قرأ أيوب و عراك و سويد و صدقة على أبى عمرو يحيى بن الحارث الذمارى.

[و قرأ الذمارى] «۱» على ابن عامر.

توفى ابن عامر بدمشق «۲» يوم عاشوراء سنة مائة و سبع عشرة، و مولده سنة إحدى «۳» و عشرين من الهجرة أو ثمان و عشرين «۴».

و توفى هشام سنة مائتين و خمس و أربعين، و مولده سنة مائة و ثلاث و خمسين.

و توفى ابن ذكوان [فى شوال] «۵» سنة اثنتين و مائتين على الصواب، و مولده يوم عاشوراء سنة مائة و ثلاث و سبعين.

[ثم انتقل إلى الخامس فقال] «۶»:

ص:

ثلاثة من كوفة فعاصمفعنه شعبة و حفص قائم

ش: (ثلاثة من كوفة) اسمية (فعاصم) مبتدأ، و (شعبة) ثان، و (حفص) عطف عليه، و (قائم) خبر أحدهما مقدر مثله فى الآخر، و الجملة خبر الأول، و يجوز جعل خبر «عاصم» محذوفا، أى: ثالثهم «۷».

و قوله: (فعنه) جواب شرط تقديره: فأما عاصم فروى عنه شعبة، أى من الكوفة ثلاثة من الأئمة المشهورة «۸» [السبعة] «۹»، و إلا فهم أكثر من ثلاثة.

و أولهم «۱۰»: عاصم بن أبى النجود- من [نجد الثياب: نضدها] «۱۱»- ابن بهدلة الأسدى مولاهم الكوفى.

انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبى عبد الرحمن السلمى، [خرج و] «۱۲» جلس موضعه، و رحل إليه الناس للقراءة، و كان قد جمع من «۱۳» الفصاحة و الإتقان و التحرير و التجويد «۱۴» حظّا وافرا، و كان أحسن الناس صوتا بالقرآن. قال أبو بكر بن عياش «۱۵»: لا

---

(۱) سقط فى م.

(۲) زاد فى م: فى.

(۳) فى د، ز: أحد.

(۴) فى د، ص: ثمان عشرين.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: خامسهم.

(۸) فى د: المشهورين.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م، د: فأولهم، و فى ص: فمنهم.

(۱۱) فى م: نجد الشباب قصرها.

(۱۲) زيادة من ص.

(۱۳) فى د: بين.

(۱۴) فى ص: و التجويد و التحرير.

(۱۵) هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط- بالنون- الأسدى، أبو بكر بن عياش النهشلى الكوفى، الإمام، العلم، راوى عاصم، اختلف فى اسمه على ثلاثة عشر قولا أصحها شعبة و قيل أحمد و عبد الله و عنترة و سالم و قاسم و محمد و غير ذلك، ولد سنة خمس و تسعين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۲۵) (۱۳۲۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۷

أحصى ما سمعت أبا إسحاق السّبيعى «۱» يقول: ما رأيت أحدا أقرأ للقرآن من عاصم.

و قال عبد الله «۲» بن أحمد [بن حنبل] «۳»: سألت أبى عن عاصم فقال: رجل صالح خيّر «۴» ثقة.

قرأ على أبى عبد الرحمن السلمى الضرير، و على زر بن حبيش الأسدى «۵»، و على أبى عمرو و سعد «۶» بن إياس الشيبانى «۷».

و قرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود.

و قرأ السلمى وزر أيضا على عثمان بن عفان، و على بن أبى طالب.

و قرأ السلمى أيضا على أبى بن كعب، و زيد بن ثابت.

و قرأ زيد، و ابن مسعود، و عثمان، و على، و أبى [بن كعب] «۸» على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و أول راوييه: أبو بكر، و قدم لعلمه، و اسمه شعبة أو يحيى أو محمد أو مطرف، أو كنيته.

تعلم القرآن من عاصم خمسا خمسا كما يتعلم الصبى من المعلم.

قال وكيع «۹»: هو العالم الذى أحيا الله به [قرآنه] «۱۰»، و خرج من صدره نور ظن أنه يرجى حتى عرف، و لما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك؟ انظرى إلى تلك الزاوية فقد ختمت بها [ثمانية عشر ألف] «۱۱» ختمة.

---

(۱) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق، السبيعى الهمدانى الكوفى. من أعلام التابعين الثقات.

كان شيخ الكوفة فى عصره. أدرك عليّا رضى الله عنه، و روى عنه و عن المغيرة بن شعبة و زيد ابن أرقم و البراء بن عازب و جابر بن سمرة و غيرهم. و عنه ابنه يونس، و قتادة و سليمان التميمى، و الثورى، و شعبة و زهير بن معاوية و غيرهم: و قيل: سمع من ۳۸ صحابيّا، و كان من الغزاة المشاركين فى الفتوح: غزا الروم فى زمن زياد ست غزوات. قال ابن معين و النسائى: ثقة، و قال العجلى: كوفى تابعى ثقة توفى سنة ۱۲۷ ه. ينظر: تهذيب التهذيب (۸/ ۶۳- ۶۷)، و تاريخ الإسلام للذهبى (۵/ ۱۱۶)، و الأعلام (۵/ ۲۵۱).

(۲) فى م: عبد الرحمن.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى ز، م: حبر.

(۵) فى ص: الأزدى، و هى لغة فى الأسدى.

(۶) فى م: سعيد.

(۷) هو سعد بن إياس، أبو عمرو الشيبانى الكوفى، أدرك زمن النبى صلى اللّه عليه و سلم و لم يره، عرض على عبد الله ابن مسعود، عرض عليه يحيى بن وثاب و عاصم بن أبى النجود، قلت مات سنة ست و تسعين أو نحوها، و له مائة و عشرون سنة.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۰۳) (۱۳۲۷).

(۸) سقط فى د، ز، ص.

(۹) وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان، الرؤاسى. فقيه حافظ للحديث. و اشتهر حتى عد محدث العراق فى عصره، و أراد الرشيد أن

يوليه قضاء الكوفة، فامتنع ورعا. ينظر: تذكرة الحفاظ (۱/ ۲۸۲).

(۱۰) فى ز، ص، د: قرنه.

(۱۱) فى م، د: ثمان عشرة، و فى ص عشرة آلاف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۸

و ثانيهما: أبو عمر داود، حفص، و اشتهر بحفيص بن سليمان بن المغيرة البزاز [الغاضرى] «۱»، قبيلة من بنى أسد، الأسدى.

كان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، و كان ابن زوجة عاصم.

قال يحيى بن معين «۲»: الرواية الصحيحة التى رويت من قراءة عاصم رواية حفص.

و قال ابن المنادى «۳»: كان «۴» الأولون يعدونه فى الحفظ فوق ابن عياش.

توفى عاصم آخر سنة سبع و عشرين و مائة، و قيل: سنة ثمان و عشرين «۵».

و توفى أبو بكر فى جمادى الأولى سنة مائة و ثلاث و تسعين و مولده سنة خمس و تسعين، و توفى [حفص] سنة مائة و ثمانين، و مولده سنة تسعين «۶».

ص:

و حمزة عنه سليم فخلف‌منه و خلّاد كلاهما اغترف

ش: (و حمزة) مبتدأ، و (نقل عنه سليم) فعلية، و يحتمل الاسمية إن جعل (سليم) مبتدأ مؤخرا، و عليهما «۷» فهى خبر ل (حمزة)، (فخلف) مبتدأ، و (خلاد) عطف عليه، و (كلاهما) توكيد «۸»، و (اغترف) خبر أحدهما مقدر مثله فى الآخر، و (منه) يتعلق به.

أى: ثانى ثلاثة الكوفة أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفى الفرضى التيمى، مولاهم، أو مولى بنى عجل.

---

(۱) فى م: الفارض، و فى ص: القاصرى.

(۲) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المرّى بالولاء، البغدادى، أبو زكريا من أئمة الحديث و مؤرخى رجاله. نعته الذهبى بسيد الحفاظ. و قال ابن حجر العسقلانى: «إمام الجرح و التعديل» و قال ابن حنبل: «أعلمنا بالرجال». كان أبوه على خراج الرى. فخلف له ثروة أنفقها فى طلب الحديث.

توفى بالمدينة حاجّا.

من تصانيفه: «التاريخ و العلل»، و «معرفة الرجال» توفى سنة ۲۳۳ ه. ينظر: الأعلام للزركلى (۱۰/ ۲۱۸)، و تذكرة الحفاظ (۲/ ۱۶)، و تهذيب التهذيب (۱۱/ ۲۸۰- ۲۸۸).

(۳) فى ز، ص، م: المناوى. و هو: أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين البغدادى، المعروف بابن المنادى الإمام المشهور، حافظ، ثقة، متقن، محقق، ضابط.

توفى سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة فى المحرم. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۴) (۱۸۳).

(۴) فى ص: كل.

(۵) قال ابن الجزرى فى الطبقات: توفى آخر سنة سبع و عشرين و مائة، و قيل سنة ثمان و عشرين، فلعله فى أولها بالكوفة و قال نقلا عن الأهوازى: و اختلف فى موته فقيل: سنة عشرين و مائة، و هو قول أحمد بن حنبل، و قيل: سنة ثمان، و قيل: سنة تسع، و قيل: قريبا من سنة ثلاثين، قال: و الذى عليه الأكثر ممن سبق أنه توفى سنة تسع و عشرين، قال ابن الجزرى: بل الصحيح ما قدمت، و لعله تصحف على الأهوازى سبع بتسع، و الله أعلم. ينظر الطبقات (۱/ ۳۴۸- ۳۴۹).

(۶) ينظر: الطبقات (۱/ ۲۵۵).

(۷) فى م: و على كل.

(۸) فى م: تأكيد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۸۹

كان إمام الناس ب «الكوفة» فى القراءة بعد عاصم، و الأعمش.

و كان ثقة كبيرا حجة قيما بكتاب الله تعالى، لم يكن له نظير، و كان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، و يجلب الجبن و الجوز منها إلى الكوفة، و كان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن.

و قال له الإمام أبو حنيفة: شيئان غلبتنا فيهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن، و الفرائض.

و كان لا يأخذ على القرآن أجرا تمسكا بحديث أبى الدرداء: «من أخذ قوسا «۱» على تعليم القرآن قلده الله قوسا من نار» «۲».

قرأ على أبى محمد الأعمش عرضا.

و قيل: الحروف فقط.

و على حمران بن أعين «۳»، و على أبى إسحاق السبيعى، و على محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى «۴»، و على طلحة بن مصرف اليامى «۵»، و على جعفر الصادق «۶».

و قرأ الأعمش، و طلحة على يحيى بن وثاب الأسدى.

---

(۱) فى م: فلسا.

(۲) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (۶/ ۱۲۶)؟؟؟ ذكره الهندى فى الكنز (۲۸۴۱) و زاد عزوه لأبى نعيم فى الحلية.

(۳) هو حمران بن أعين أبو حمزة الكوفى، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضا عن عبيد بن نضلة و أبى حرب ابن أبى الأسود و أبيه أبى الأسود و يحيى بن وثاب و محمد بن على الباقر، روى القراءة عنه عرضا حمزة الزيات، و كان ثبتا فى القراءة يرمى بالرفض، قال الذهبى: توفى فى حدود الثلاثين و المائة أو قبلها. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۶۱) (۱۱۸۹).

(۴) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، يسار- و قيل: داود- ابن بلال. أنصارى كوفى. فقيه من أصحاب الرأى. ولى القضاء ۳۳ سنة لبنى أمية، ثم لبنى العباس. له أخبار مع أبى حنيفة و غيره.

ينظر التهذيب (۹/ ۳۰۱) الوافى بالوفيات (۳/ ۲۲۱).

(۵) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد، و يقال أبو عبد الله الهمدانى اليامى الكوفى، تابعى كبير، له اختيار فى القراءة ينسب إليه، قال العجلى اجتمع قراء الكوفة فى منزل الحكم بن عيينة فأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة، فبلغه ذلك فغدا إلى الأعمش فقرأ عليه ليذهب عنه ذلك، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم بن يزيد النخعى، و الأعمش، و هو أقرأ منه و أقدم، و يحيى بن وثاب روى القراءة عرضا عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، و عيسى بن عمر الهمدانى، و أبان بن تغلب، و على بن حمزة الكسائى، و فياض بن غزوان، و هو الذى روى عنه اختياره و أقرأ به فى الرى و أخذه الناس عنه هناك، مات سنة اثنتى عشرة و مائة، قال أبو معشر: ما ترك بعده مثله. قال عبد الله بن إدريس كانوا يسمونه سيد القراء. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۴۳) (۱۴۸۸).

(۶) هو جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب الهاشمى أبو عبد الله الإمام الصادق المدنى أحد الأعلام. روى عن أبيه و جده أبى أمه القاسم بن محمد و عروة. و عنه خلق لا يحصون، منهم ابنه موسى، و شعبة، و السفيانان، و مالك. قال الشافعى و ابن معين و أبو حاتم: ثقة. مات سنة ثمان و أربعين و مائة، عن ثمان و ستين سنة. ينظر الخلاصة (۱/ ۱۶۸- ۱۶۹) (۱۰۴۸).

و قرأ يحيى على علقمة بن قيس، و على ابن أخيه الأسود، و على زر بن حبيش و على زيد بن وهب «۱»، و على عبيدة السلمانى و على مسروق بن الأجدع و قرأ حمران على أبى الأسود الدؤلى، و تقدم سنده، و على عبيد بن نضلة «۲».

و قرأ عبيد على علقمة.

و قرأ حمران أيضا على محمد بن الباقر.

و قرأ أبو إسحاق على أبى عبد الرحمن السلمى، و على زر بن حبيش، و تقدم سندهما و على عاصم بن ضمرة «۳»، و على الحارث الهمدانى «۴».

و قرأ عاصم و الحارث على على.

و قرأ ابن أبى ليلى على المنهال «۵» و غيره.

و قرأ المنهال على سعيد بن جبير، و تقدم سنده.

و قرأ علقمة، و الأسود، و ابن وهب، و مسروق و عاصم بن ضمرة، و الحارث أيضا على ابن مسعود.

و قرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر على أبيه «۶» زين العابدين على أبيه سيد شباب أهل الجنة الحسين على أبيه على بن أبى طالب.

و قرأ على، و ابن مسعود على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

و أول راوييه: أبو محمد خلف البزار.

و ثانيهما: أبو عيسى خلاد بن خالد أو خليد أو عيسى الصيرفى، كان إماما فى القراءة

---

(۱) هو زيد بن وهب أبو سليمان الجهنى الكوفى، رحل إلى النبى صلى اللّه عليه و سلم فمات و هو فى الطريق، عرض على عبد الله بن مسعود، عرض عليه سليمان بن مهران الأعمش، توفى بعد الثمانين. ينظر الغاية (۱/ ۲۹۹) (۱۳۰۹).

(۲) فى م: عبيدة بن نضيلة.

(۳) هو عاصم بن ضمرة السكونى الكوفى، أخذ القراءة عن على بن أبى طالب و معظم روايته عنه، روى القراءة عنه عرضا أبو إسحاق السبيعى و هو ثقة صالح، و هو فى سند حمزة من قراءته على السبيعى.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۴۹) (۱۴۹۷).

(۴) هو الحارث بن عبد الله الهمدانى الكوفى الأعور، قرأ على على و ابن مسعود، قرأ عليه أبو إسحاق السبيعى، قال ابن أبى داود: كان أفقه الناس، و أفرض الناس، و أحسب الناس، قلت: و قد تكلموا فيه و كان شيعيا، مات سنة خمس و ستين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۰۱) (۹۲۲).

(۵) هو المنهال بن عمرو الأنصارى و يقال الأسدى الكوفى ثقة مشهور كبير، عرض على سعيد بن جبير، عرض عليه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى و روى عنه منصور و الأعمش و شعبة و الحجاج. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۱۵) (۳۶۶۵).

(۶) فى م: و قرأ على أبيه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹۱

ثقة عارفا محققا مجوّدا أستاذا ضابطا متقنا.

قال الدانى: هو أضبط أصحاب سليم و أجلهم.

قرآ معا على أبى عيسى سليم.

و كان إماما [عارفا] «۱» فى القراءة [ثقة] «۲» ضابطا لها محررا حاذقا، و كان أخص أصحاب حمزة و أضبطهم و أقرأهم «۳» بحروف

حمزة، و هو الذى خلفه فى القيام بالقراءة «۴».

و قال يحيى بن عبد الملك: كنا نقرأ على حمزة، فإذا جاء سليم قال لنا حمزة: تحفظوا أو تثبتوا فقد جاء سليم.

توفى حمزة سنة ست و خمسين و مائة، و مولده سنة ثمانين.

و توفى خلف سنة تسع و عشرين و مائتين.

و خلاد سنة مائتين و عشرين.

و سليم سنة سبع «۵» أو ثمان و ثمانين و مائة.

ص:

ثمّ الكسائىّ الفتى علىّعنه أبو الحارث و الدّورىّ

ش: (ثم الكسائى) مبتدأ، و الخبر محذوف، أى: سابعهم، و (الفتى) صفته، و (على) بدل لا عطف بيان، لكونه غير واضح، و (عنه) يتعلق بمحذوف، أى: روى عنه، و (أبو الحارث) فاعل ب (عنه) لا بالمحذوف على الأصح، و يحتمل الاسمية، أى [أبو] «۶» الحارث و الدورى رويا عنه.

أى: ثالث ثلاثة الكوفة أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن تميم بن فيروز النحوى الكسائى، مولى بنى أسد، فارسى الأصل، من كبار [تابعى] «۷» التابعين كان [إمام] «۸» الناس [فى القراءة فى زمانه، و أعلمهم بالقرآن] «۹»، [قال أبو بكر الأنبارى «۱۰»: اجتمعت

---

(۱) زيادة من م.

(۲) زيادة من م.

(۳) فى د: و أقومهم.

(۴) فى ص: فى القراءة.

(۵) فى م: تسع.

(۶) سقط فى ز.

(۷) سقط فى ز، ص، م.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان، أبو بكر، ابن الأنبارى.

محدث، مفسر، لغوى، نحوى، قال محمد بن جعفر التميمى: ما رأينا أحدا أحفظ من ابن الأنبارى و لا أغزر من علمه.

من تصانيفه: (عجائب علوم القرآن)، (غريب الحديث)، (كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان)، (المشكل فى معانى القرآن).

ينظر سير أعلام النبلاء (۱۵/ ۲۷۴- ۲۷۹)، و تاريخ بغداد (۳/ ۱۸۹)، و معجم المؤلفين (۱۱/ ۱۴۳).

فى الكسائى أمور] «۱»: كان أعلم الناس بالنحو «۲»، و أوحدهم «۳» فى الغريب، و فى القرآن، و كانوا يكثرون عليه فيجمعهم فى مجلس واحد، و يتلو القرآن من أوله إلى آخره، و هم يسمعون و يضبطون عنه، حتى المقاطع و المبادئ.

و قال ابن معين: ما رأيت بعينى هاتين أحذق «۴» لهجة من الكسائى.

قرأ على حمزة أربع مرات، و عليه اعتماده، و على محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، و تقدم سندهما، و على عيسى بن عمر «۵»

الهمدانى «۶».

و روى أيضا الحروف عن «۷» أبى بكر شعبة «۸»، و إسماعيل بن جعفر، و زائدة «۹» ابن قدامة، و قرأ عيسى على عاصم، و طلحة بن مصرف و الأعمش، و تقدموا.

و قرأ إسماعيل على شيبة بن نصاح، و نافع.

و قرأ زائدة على الأعمش.

توفى «۱۰» سنة تسع و ثمانين و مائة عن سبعين سنة.

و أول راوييه: أبو الحارث الليث بن خالد المروزى البغدادى، كان ثقة قيما بالقراءة ضابطا لها محققا.

قال الدانى: كان من جلة «۱۱» أصحاب الكسائى توفى سنة أربعين و مائتين.

و ثانيهما: أبو عمر «۱۲» حفص [الدورى] «۱۳» راوى أبى عمرو، و تقدم «۱۴».

ص:

ثمّ أبو جعفر الحبر الرّضافعنه عيسى و ابن جمّاز مضى

ش: (أبو جعفر) مبتدأ، و (الحبر الرضا) صفته، و الخبر محذوف تقديره: ثامنهم أو

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۲) فى ص: فى النحو.

(۳) فى ز، ص، م: أجودهم.

(۴) فى م، د: أصدق.

(۵) فى ص: ابن عمرو.

(۶) فى م: الهذلى. و هو: عيسى بن عمر أبو عمر الهمدانى الكوفى القارئ الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، عرض على عاصم بن أبى النجود و طلحة بن مصرف و الأعمش و ذكر الأهوازى و النقاش أنه قرأ على أبى عمرو، عرض عليه الكسائى و بشر بن نصر و خارجة بن مصعب و الحسن بن زياد و عبيد الله بن موسى و عبد الرحمن بن أبى حماد و هارون بن حاتم، قال سفيان الثورى: أدركت الكوفة و ما بها أحد أقرأ من عيسى الهمدانى، و قال ابن معين: عيسى بن عمر الكوفى، ثقة، همدانى، هو صاحب الحروف. و قال أحمد بن عبد الله العجلى: هو ثقة، رجل صالح، رأس فى القرآن، و قال مطر: مات سنة ست و خمسين و مائة، و قيل سنة خمسين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۶۱۲) (۲۴۹۷).

(۷) فى م، ص: على.

(۸) فى ص: ابن شعبة.

(۹) فى م: زائد.

(۱۰) زاد فى م: الكسائى.

(۱۱) فى م: جملة.

(۱۲) فى ز: أبو عمرو.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) فى م: المتقدم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹۳

منهم، (فعنه عيسى) إما اسمية أو فعلية، و (ابن جماز) عطف عليه، أى: ثامن العشرة أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومى المدنى، إمام المدينة، تابعى.

قال يحيى بن معين: كان إمام أهل زمانه فى القراءة، و كان ثقة.

و قال يعقوب بن جعفر بن أبى كثير: كان إمام الناس ب «المدينة».

و قال «۱»: أبو الزناد: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبى جعفر.

و قال مالك: كان رجلا صالحا.

و قال نافع: لما غسّل أبو جعفر نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك أحد ممن حضره «۲» أنه نور القرآن.

و رئى [فى المنام بعد وفاته] «۳» فقال: بشر «۴» أصحابى و كل من قرأ قراءتى أن الله قد غفر لهم، و أجاب فيهم دعوتى، و مرهم أن يصلوا هذه الركعات فى جوف الليل كيف استطاعوا.

قرأ «۵» على مولاه عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى، و على عبد الله بن عباس الهاشمى، و على عبد الرحمن بن عوف الدوسى.

و قرأ هؤلاء الثلاثة على أبى «۶» المنذر الخزرجى «۷» على أبى هريرة.

و قرأ ابن عباس «۸» أيضا على زيد بن ثابت.

و قيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه، و هو محتمل؛ فإنه صح أنه أتى به إلى أم سلمة زوج النبى صلى اللّه عليه و سلم فمسحت على رأسه و دعت [له] «۹»، و أنه صلى بابن عمر بن الخطاب، و أنه أقرأ الناس قبل الحرة، [و كانت الحرة سنة ثلاث و ستين] «۱۰».

و قرأ زيد و أبى «۱۱» على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

و توفى «۱۲» سنة ثلاثين و مائة.

و أول راوييه: عيسى بن وردان المدنى الحذاء «۱۳»، كان رأسا فى القراءة

---

(۱) فى م: قال.

(۲) فى م: حضر.

(۳) فى م: بعد وفاته نوما.

(۴) فى م، ص: بشروا.

(۵) فى ز: و قرأ.

(۶) فى ص: ابن.

(۷) فى م: المخزومى.

(۸) فى ز، ص: ابن عياش.

(۹) سقط فى ز، ص.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى م: و أبو هريرة.

(۱۲) فى م: توفى أبو جعفر.

(۱۳) فى م: الحز و هو عيسى بن وردان أبو الحارث المدنى الحذاء إمام مقرئ حاذق و راو محقق ضابط، عرض على أبى جعفر و

شيبة ثم عرض على نافع و هو من قدماء أصحابه. قال الدانى من جلة أصحاب نافع و قدمائهم.

ينظر: الغاية (۱/ ۶۱۶) (۲۵۱۰).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹۴

ضابطا «۱» لها، من قدماء أصحاب نافع، و من أصحابه فى القراءة على أبى جعفر، و توفى فى حدود سنة ستين و مائة.

و ثانيهما: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى، مولاهم المدنى، و كان مقرئا جليلا ضابطا، مقصودا فى قراءة أبى جعفر و نافع، روى «۲» القراءة عرضا عنهما. توفى [بعد] «۳» سنة سبعين و مائة.

ص:

تاسعهم يعقوب و هو الحضرمىله رويس ثمّ روح ينتمى

ش: (تاسعهم يعقوب) اسمية، و كلّ صالح للابتداء به، (و هو الحضرمى) اسمية، (رويس ينتمى) اسمية، (ثم روح) عطف على (رويس)، و (له) يتعلق ب (ينتمى)، أى: تاسع العشرة يعقوب بن أبى إسحاق زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمى، مولاهم البصرى «۴».

كان إماما كبيرا ثقة عالما صالحا دينا، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبى عمرو، كان إمام جامع البصرة سنين.

قال أبو حاتم السجستانى: هو أعلم من رأيت بالحروف و الخلاف فى القرآن، و علله، و مذاهب النحو.

قرأ على أبى المنذر بن أبى سليمان «۵» المزنى مولاهم الطويل، و على شهاب ابن شرنفة «۶»، و على مهدى بن ميمون، و على جعفر بن حيان «۷» العطاردى.

و قيل: إنه قرأ على أبى عمرو سنة «۸»، و تقدم سندهم.

و قرأ [سلام] «۹» أيضا على عاصم بن العجاج [الجحدرى] «۱۰» البصرى، و على أبى عبد الله يونس بن عبيد بن دينار «۱۱».

---

(۱) فى م: و ضابطا.

(۲) فى د: و روى.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م: و هو البصرى.

(۵) فى م: ابن سلمان، و فى د، ص: سلام بن أبى سليمان. و هو سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزنى، مولاهم البصرى ثم الكوفى، ثقة جليل، و مقرئ كبير.

ذكره ابن حبان فى الثقات و قال أبو حاتم: صدوق، و لين العقيلى حديثه، مات سنة إحدى و سبعين و مائة، و من قال إن له من العمر مائة و خمسة و ثلاثين سنة فقد أبعد. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۰۹) (۱۳۶۰).

(۶) فى م: شريفة، و فى ص: شرنقة.

(۷) فى م: حجاز.

(۸) فى م، ص، د: نفسه.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) هو يونس بن عبيد بن دينار أبو عبد الله القعنبى البصرى، إمام جليل، عرض على الحسن البصرى، و رأى أنس بن مالك، عرض

علیه سلام بن سلیمان الطویل، قال حماد بن یزید عنه: یوشک أن تری عینک ما لم تر، و یوشک أن تسمع أذنک ما لم تسمع، و لا تخرج من طبقة إلا دخلت فیما هی أشد منها، حتی یکون آخر ذلک الجواز علی الصراط، توفی سنة تسع و ثلاثین و مائة. ینظر غایة النهایة

شرح طیبة النشر فی القراءات(النویری)، ج۱، ص: ۱۹۵

و قرأ «۱» علی الحسن بن الحسن «۲» البصری، و تقدم سنده.

و قرأ الجحدری أیضا علی سلیمان بن قتّة التیمی «۳».

و قرأ علی ابن عباس.

و قرأ شهاب علی أبی عبد الله بن هارون العتکی الأعور النحوی و علی المعلی «۴» ابن عیسی، و قرأ هارون علی عاصم بن [عیسی] «۵» الجحدری، و أبی عمرو بسندهما «۶».

و قرأ المعلی «۷» علی عاصم الجحدری، و قرأ مهدی «۸» علی شعیب بن الحبحاب «۹».

و قرأ علی أبی العالیة الریاحی و تقدم.

و قرأ جعفر بن حیان علی أبی رجاء «۱۰» عمران بن ملحان العطاردی علی أبی موسی الأشعری علی رسول الله صلی اللّه علیه و سلم، و هذا سند فی غایة العلو و الصحة.

توفی [یعقوب] «۱۱» سنة خمسین و مائتین.

و أول راوییه: محمد بن المتوکل اللؤلئی البصری المعروف برویس، و کان إماما فی القراءة قیما بها [ماهرا] «۱۲» ضابطا مشهورا حاذقا.

(۲/ ۴۰۷) (۳۹۵۱).

(۱) فی د، ص: و قرأ.

(۲) فی م: ابن أبی الحسن، و فی ص: ابن الحسین.

(۳) فی م، د: قنه، و فی ص: قتیبة. و هو سلیمان بن قتة- بفتح القاف و مثناة من فوق مشددة- و قتة أمه، التیمی، مولاهم البصری، ثقة، عرض علی ابن عباس ثلاث عرضات، و عرض علیه عاصم الجحدری. ینظر غایة النهایة (۱/ ۳۱۴) (۱۳۸۵).

(۴) فی م: العلاء. و هو معلی بن عیسی، و یقال ابن راشد، البصری الوراق الناقط، روی القراءة عن عاصم الجحدری و عون العقیلی، روی القراءة عنه علی بن نصیر و بشر بن عمر و عبید بن عقیل و عبد الرحمن بن عطاء، و هو الذی روی عدد الآی و الأجزاء عن عاصم الجحدری. قال الدانی:

و هو من أثبت الناس فیه، روی عنه العدد سلیم بن عیسی و عبید بن عقیل. ینظر غایة النهایة (۲/ ۳۰۴) (۳۶۳۰).

(۵) سقط فی د.

(۶) فی د: سندهما، و فی ص: سندهما تقدم.

(۷) فی م: العلاء.

(۸) فی د: المهدی، و فی ز: المهدوی. و هو مهدی بن میمون أبو یحیی البصری ثقة مشهور، عرض علی شعیب بن الحبحاب و روی عن الحسن و ابن سیرین، عرض علیه یعقوب الحضرمی و روی عنه ابن المبارک و وکیع، مات سنة إحدی و سبعین و مائة. ینظر غایة النهایة (۲/ ۳۱۶) (۳۶۶۹).

(۹) فی م: الحجاب. و هو شعیب بن الحبحاب الأزدی، أبو صالح البصری، تابعی ثقة، عرض علی أبی العالیة الریاحی، روی القراءة

عنه مهدى بن ميمون، أحد شيوخ يعقوب، مات سنة ثلاثين و مائة و قيل سنة إحدى و ثلاثين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۲۷) (۱۴۲۳).

(۱۰) فى م: أبى عامر.

(۱۱) زيادة من م، و فى د: و توفى.

(۱۲) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹۶

قال الدانى: هو من أحذق أصحاب يعقوب توفى سنة ثمان و ثلاثين «۱» و مائتين.

و ثانيهما: أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة «۲» الهذلى، مولاهم البصرى النحوى، كان مقرئا جليلا ضابطا مشهورا من أجل أصحاب يعقوب و أوثقهم، روى عنه البخارى فى «صحيحه».

توفى سنة أربع أو خمس و ثلاثين و مائتين.

ص:

و العاشر البزّار و هو خلف‌إسحاق مع إدريس عنه يعرف

ش: (العاشر «۳» البزار) اسمية، و (هو خلف) كذلك، (إسحاق) مبتدأ، (مع إدريس) حال، (يعرف) «۴» خبر، و (عنه) «۵» يتعلق ب (يعرف).

أى: عاشر العشرة أبو محمد خلف راوى حمزة [المتقدم] «۶»، كان إماما ثقة عالما، حفظ القرآن و هو ابن عشر سنين، و ابتدأ فى طلب العلم و هو ابن ثلاث عشرة [سنة] «۷».

قال: و أشكل علىّ باب من النحو فأنفقت ثمانين «۸» ألفا حتى عرفته.

قال الناظم: و لم يخرج فى اختياره عن قراءة الكوفيين فى حرف واحد، [بل] «۹» و لا- عن حمزة، و الكسائى، و شعبة، إلا فى حرف واحد، و هو «۱۰» قوله تعالى: و حرم على قرية «۱۱» [الأنبياء: ۹۵].

و روى عنه أبو العز فى «إرشاده» السكت بين السورتين فخالف الكوفيين.

قرأ على سليم صاحب حمزة، و على يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبى بكر، و على أبى زيد «۱۲» سعيد بن أوس الأنصارى، و على المفضل «۱۳».

و قرأ أبو بكر، و المفضل على عاصم، و روى الحروف عن إسحاق المسيبى «۱۴»

---

(۱) فى ص: ثمان و ثمانين.

(۲) فى د: ابن عبد.

(۳) فى ص: و العاشر.

(۴) فى م: يعرف عنه فعلية.

(۵) فى م: فعنه، و فى د: لمنه.

(۶) سقط فى د، ز، ص.

(۷) زيادة من م، ص.

(۸) فى م: ثلاثين.

(۹) سقط فى ص.

(۱۰) فى م: فى سورة الأنبياء.

(۱۱) و قرأه المذكورون- كما سيأتى فى فرش السور- بإسقاط الألف، و كسر الحاء، و إسكان الراء.

(۱۲) فى م: يزيد.

(۱۳) هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر، و يقال المفضل بن محمد بن سالم، و يقال محمد بن سالم ابن أبى المعالى بن يعلى بن سالم بن أبى بن سليم بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة أبو محمد الضبى الكوفى إمام مقرئ نحوى أخبارى موثق. قال أبو بكر الخطيب: كان علامة أخباريا موثقا، و قال أبو حاتم السجستانى: ثقة فى الأشعار، غير ثقة فى الحروف. و سئل عنه ابن أبى حاتم الرازى، فقال: متروك الحديث، متروك القراءة. و مات سنة ثمان و ستين و مائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۰۷) (۳۶۳۹).

(۱۴) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبى السائب بن عابد بن عبد الله ابن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومى أبو محمد المسيبى المدنى إمام جليل عالم

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹۷

صاحب نافع، و عن يحيى بن آدم «۱» عن أبى بكر، و عن الكسائى، و لم يقرأ عليه عرضا.

و توفى سنة تسع و عشرين و مائتين، و مولده سنة مائة و خمسين.

و أول راوييه: أبو يعقوب إسحاق الوراق المروزى ثم البغدادى، و كان ثقة قيما بالقراءة ضابطا لها، منفردا برواية اختيار خلف، لا يعرف غيرها.

توفى سنة ست و ثمانين و مائتين.

و ثانيهما: أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد «۲»، و كان إماما ضابطا متقنا ثقة.

روى عن خلف روايته و اختياره، و سئل عنه الدار قطنى فقال: ثقة و فوق الثقة بدرجة.

توفى سنة اثنتين و تسعين و مائتين «۳» عن ثلاث و تسعين [سنة] «۴».

و لما فرغ [المصنف] «۵» من ذكر الروايات «۶» شرع فى ذكر الطرق فقال:

ص:

اشارة

و هذه الرّواة عنهم طرقأصحّها فى نشرنا يحقّق

ش: (و هذه الرواة) مبتدأ موصوف، و (عنهم) خبر، [أو متعلقه، أى كائنة] «۷» عنهم، و (طرق) مرفوع عنهم على الأصح، و (أصحها يحقق) اسمية، و (فى نشرنا) يتعلق ب (يحقق).

أى: أن هذه الرواة المتقدمة تفرعت عنهم طرق كثيرة لا تضبط، و فيها صحيح و أصح و غيرهما، و حقق «۸» المصنف فى كتابه المسمى ب «النشر فى القراءات العشر» أصح الطرق:

بالحديث قيم فى قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع و غيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد و أبو حمدون الطيب بن إسماعيل و خلف بن هشام و محمد بن سعدان و أحمد بن جبير و حمزة ابن القاسم الأحول و إسحاق بن موسى و محمد بن عمرو الباهلى و حماد بن بحر و عبد الله بن ذكوان و محمد بن عبد الواسع، قال أبو حاتم السجستانى إذا حدثت عن المسيبى عن نافع ففرغ سمعك و قلبك فإنه أتقن الناس و أعرفهم بقراءة أهل المدينة و أقرؤهم للسنة و أفهمهم بالعربية، قال أبو الفخر حامد بن على فى كتابه حلية

القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه فليقرأ باختيار المسيبى و يدعو عند آخر الختمة؛ فيستجاب، قال محمد: رأيت رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فى النوم، فقلت لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك، توفى سنة ست و مائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٧) (٧٣٤).

(١) هو يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحى، إمام كبير حافظ، روى القراءة عن أبى بكر بن عياش سماعا. توفى يوم النصف من ربيع الآخر سنة ثلاث و مائتين، بفم الصلح قرية من قرى واسط، قال القاضى أسد: أول ضيعة من واسط إذا صعدت منها إلى بغداد.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤) (٣٨١٧).

(٢) هو إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادى إمام ضابط متقن ثقة.

سئل عنه الدار قطنى فقال: ثقة و فوق الثقة بدرجة، توفى يوم الأضحى سنة اثنتين و تسعين و مائتين عن ثلاث و تسعين سنة، و قيل سنة ثلاث و تسعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٤) (٧١٧).

(٣) فى ص، م: اثنين و سبعين و مائتين.

(٤) سقط فى د.

(٥) زيادة من م.

(٦) فى م: الرواة.

(٧) فى م: و متعلقه محذوف، أى: كانت.

(٨) فى م: و قد حقق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ١٩٨

فذكرها فيه ثم [ذكرها] «١» فى هذا النظم.

تنبيه:

قوله: «يحقق» المناسب «محقق»؛ لأن «النشر» مقدم فى التأليف على «الطيبة» «٢».

و اعلم أن القراء اصطلحوا على جعل القراءة للإمام و الرواية للآخذ عنه مطلقا بسند أو غيره، و الطريق للآخذ عن الراوى كذلك، فيقال: قراءة أبى عمرو، رواية الدورى، طريق أبى الزعراء «٣»، و كما أن لكل إمام رواة، فكذلك «٤» لكل راو طرق.

[و قد] «٥» ذكر [المصنف] «٦» لكل راو طريقين، كما قال «٧»:

ص:

باثنين فى اثنين و إلّا أربع‌فهى زها ألف طريق تجمع

ش: أى ميزت ذلك بأن جعلت عن كل «٨» إمام راويين، و عن كل راو طريقين، و عن كل طريق أيضا طريقين: مغربية و مشرقية، مصرية و عراقية، فإن لم يجد عن الراوى أربع طرق عن طريقين ذكر له أربع طرق عنه نفسه، مع ما يتصل بذلك من الطرق، و هلم جرا؛ فلهذا «٩» انتهت إلى زهاء ألف طريق كما أشار إليه «١٠».

و ها نحن نذكر أصول الطرق: و هى ثمانون.

فأما قالون: فمن طريق أبى نشيط «١١»، و الحلوانى «١٢» عنه، ف «أبو نشيط» من طريقى

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: ممن نظم.

(۳) هو عبد الرحمن بن عبدوس بفتح العين، أبو الزعراء البغدادى، ثقة ضابط محرر.

قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحوا من عشرين ختمة، و قرأت عليه للكسائى و لأبى عمرو و حمزة، مات سنة بضع و ثمانين و مائتين، قاله أبو عبد الله الحافظ. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۷۳) (۱۵۸۹).

(۴) فى ص: كذلك.

(۵) زيادة من م.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م، ص: فقال.

(۸) فى م: لكل.

(۹) فى د، ص: فلذلك.

(۱۰) فى م: إليها.

(۱۱) هو محمد بن هارون أبو جعفر الربعى الحربى البغدادى، و يقال المروزى، يعرف بأبى نشيط، مقرئ جليل ضابط مشهور. قال ابن أبى حاتم: صدوق، سمعت منه مع أبى ببغداد، قلت و سمع منه أبوه و أثنى عليه و محمد بن المؤمل الناقد و جماعة و كان ثقة، توفى سنة ثمان و خمسين و مائتين، و وهم من قال غير ذلك. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۷۲) (۳۵۰۴).

(۱۲) هو أحمد بن يزيد بن أزداذ و يقال يزداذ الصفار الأستاذ، أبو الحسن الحلوانى، قال الدانى: يعرف بأزداذ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصا فى قالون و هشام، قرأ بمكة على أحمد ابن محمد القواس و بالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، و إسماعيل و أبى بكر ابنى أبى أويس فيما ذكره الهذلى و بالكوفة و العراق على خلف و خلاد و جعفر بن محمد الخشكنى و أبى شعيب القواس و حسين بن الأسود و الدورى. و قال عبد الله محمد بن إسرائيل القصاع: توفى سنة خمسين و مائتين، و قيل: توفى سنة نيف و خمسين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۴۹) (۶۹۷).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۱۹۹

ابن بويان «۱»- بضم الباء- و القزاز «۲» عن أبى بكر [بن] «۳» الأشعث «۴» عنه فعنه، و الحلوانى من طريقى ابن أبى مهران «۵»، و جعفر بن محمد «۶» عنه.

و أما ورش: فمن طريقى الأزرق «۷» و الأصبهانى «۸»، فالأزرق من طريقى إسماعيل النحاس «۹»، و ابن سيف عنه، و الأصبهانى من طريقى هبة الله بن جعفر «۱۰» [و المطوعى

---

(۱) هو أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بويان بموحدة مضمومة ثم واو ثم نون آخر الحروف، و نقل الدانى أن شيخه طاهر بن غلبون كان يقوله بمثلثة مفتوحة ثم واو ثم موحدة، قال ابن الجزرى:

هو تصحيف، و الصواب الأول، أبو الحسين الخراسانى البغدادى الحربى القطان ثقة كبير مشهور ضابط، ولد سنة ستين و مائتين. مات سنة أربع و أربعين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۷۹) (۳۶۲).

(۲) هو على بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة- بالمعجمة- و كان أبو الطيب بن غلبون يقوله بالمهملة، فوهم فيه أبو الحسن البغدادى القزاز، مقرئ مشهور ضابط ثقة.

قال الدانى: مشهور بالضبط و الإتقان ثقة مأمون، و قال الذهبى: كان من جلة أهل الأداء مشهورا ضابطا محققا، توفى قبل الأربعين و

ثلاثمائة فيما أظن، و الله اعلم. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۴۳) (۲۲۲۶).

(۳) سقط فى أ.

(۴) هو أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن حسان القاضى أبو بكر العنزى البغدادى المعروف بأبى حسان، إمام ثقة، ضابط فى حرف قالون ماهر محرر. قال الذهبى: توفى قبل الثلاثمائة فيما أحسب. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۳۳- ۱۳۴) (۶۲۲).

(۵) هو الحسن بن العباس بن أبى مهران الجمال- بالجيم- أبو على، الرازى، شيخ عارف حاذق، مصدر، ثقة، إليه المنتهى فى الضبط و التحرير. توفى فى شهر رمضان سنة تسع و ثمانين و مائتين.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۱۶) (۹۸۶).

(۶) هو جعفر بن محمد بن الهيثم أبو جعفر البغدادى، روى القراءة عرضا عن أحمد بن يزيد الحلوانى و عن أحمد بن قالون، و لا يصح؛ و إنما قرأ على الحلوانى عنه.

و كان قيما برواية قالون ضابطا لها و لغيرها، توفى فى حدود سنة تسعين و مائتين فيما أحسب، و الله أعلم. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۹۷) (۹۰۷).

(۷) هو يوسف بن عمرو بن يسار و يقال سيار، قال الدانى: و الصواب يسار، و أخطأ من قال بشار بالموحدة و المعجمة، أبو يعقوب المدنى، ثم المصرى، المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا و سماعا عن ورش، و هو الذى خلفه فى القراءة و الإقراء بمصر، و عرض على سقلاب و معلى بن دحية. توفى فى حدود الأربعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۴۰۲) (۳۹۳۴).

(۸) هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرة بن عبد الله، و قال الحافظ أبو العلاء الهمذانى و غيره: ابن خالد بن عبد الله بن زاذان بن فروخ أبو بكر الأسدى الأصبهانى، صاحب رواية ورش عند العراقيين، إمام ضابط مشهور ثقة، نزل بغداد.

قال الأصبهانى: دخلت إلى مصر و معى ثمانون ألفا، فأنفقتها على ثمانين ختمة، مات ببغداد سنة ست و تسعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۱۶۹) (۳۱۲۹).

(۹) هو إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبى أبو الحسن النحاس، شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل. قال الذهبى: توفى سنة بضع و ثمانين و مائتين، و قال القاضى أسد: سنة نيف و ثمانين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۶۵) (۷۷۰).

(۱۰) هو هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم أبو القاسم البغدادى مقرئ حاذق ضابط مشهور.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۰

عنه] «۱» عن أصحابه [فعنه] «۲».

و أما البزى: فمن طريقى أبى ربيعة «۳»، و ابن الحباب «۴» عنه، فأبو ربيعة من طريقى النقاش «۵»، و ابن بنان «۶» عنه فعنه، و ابن الحباب من طريقى ابن صالح «۷»، و عبد الواحد

قال أبو عبد الله الحافظ: فهو أحد من عنى بالقراءات و تبحر فيها و تصدر للإقراء دهرا، قلت:

و كانت قراءته على أحمد بن يحيى الوكيل سنة ثلاث و ثمانين و مائتين، و قد انفرد بأحرف عن روح، أظنها من قراءته على أحمد الوكيل، و الله أعلم. و بقى فيما أحسب إلى حدود الخمسين و ثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۵۰) (۳۷۷۰).

(۱) سقط فى م. و هو: الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان، أبو العباس المطوعى العبادانى البصرى العمرى، مؤلف كتاب معرفة اللامات و تفسيرها، إمام عارف، ثقة فى القراءة، أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمذانى و وثقه، سكن إصطخر، و اعتنى بالفن و

رحل فيه إلى الأقطار. توفى سنة إحدى و سبعين و ثلاثمائة، و قد جاوز المائة، قال أبو الفضل الخزاعى: قلت للمطوعى: فى أى سنة قرأت على إدريس؟ قال: سنة اثنتين و تسعين و مائتين، فقلت له الشيخ قد قارب المائة، فقال إلا سنتين و أشار بإصبعيه الوسطى و السبابة، و قد سماه فى التجريد أحمد فوهم فيه.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۱۳- ۲۱۵) (۹۷۸).

(۲) سقط فى د.

(۳) هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان أبو ربيعة الربعى المكى المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط. من أهل الضبط و الإتقان و الثقة و العدالة. مات فى رمضان سنة أربع و تسعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۹۹) (۲۸۴۹).

(۴) هو الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق، أبو على البغدادى شيخ متصدر مشهور، ثقة، ضابط من كبار الحذاق. توفى سنة إحدى و ثلاثمائة ببغداد. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۰۹) (۹۶۵۵).

(۵) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند، أبو بكر الموصلى، النقاش، نزيل بغداد، الإمام العلم، مؤلف كتاب (شفاء الصدور» فى التفسير، مقرئ مفسر، ولد سنة ست و ستين و مائتين، و عنى بالقراءات من صغره.

و قد ذكر الدار قطنى ما يقتضى تضعيفه، و بالغ الذهبى فقال: و هو مع علمه و جلالته، ليس بثقة، و خيار من أثنى عليه الدانى فقبله و زكّاه قال الدانى: النقاش جائز القول مقبول الشهادة.

و قال أبو الحسن بن الفضل القطان: حضرت النقاش و هو يجود بنفسه فى ثالث شوال سنة إحدى و خمسين و ثلاثمائة، فجعل يحرك شفتيه، ثم نادى بعلو صوته لمثل هذا فليعمل العملون [الصافات: ۶۱] يرددها ثلاثا، ثم خرجت نفسه. ينظر غاية النهاية (۲/ ۱۱۹) (۲۹۳۸).

(۶) هو عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث بن بنان أبو محمد البغدادى مقرئ زاهد، عرض لابن كثير على الحسن بن الحباب و أبى ربيعة و للدورى على أحمد بن فرح المفسر، عرض عليه الحسين ابن أحمد شيخ عبد السيد، و كان موصوفا بالعبادة، مات سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة و قد قارب التسعين أو جاوزها. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۹۷) (۲۴۳۰).

(۷) هو أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، أبو بكر البغدادى، نزيل الرملة، مقرئ ثقة ضابط، قرأ على الحسن بن الحباب، و الحسن بن الحسين الصواف، و محمد بن هارون التمار، و أبى بكر ابن مجاهد، و أبى الحسن أحمد بن جعفر بن المنادى، و أبى الحسن بن شنبوذ، و قرأ عليه عبد الباقى بن الحسن و عبد المنعم بن غلبون و على بن بشر الأنطاكى، و خلف بن قاسم بن سهل الأندلسى، توفى بعد الخمسين و ثلاثمائة بالرملة، قاله الذهبى، و وقع فيما أسنده غلام الهراس عن الرهاوى، أن الرهاوى قرأ عليه، و هو و هم؛ فإن الرهاوى لم يدركه، و الذى ذكر أبو على الرهاوى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۱

ابن عمر عنه فعنه.

و أما قنبل: فمن طريقى ابن مجاهد، و ابن شنبوذ عنه، فابن مجاهد من طريقى السامرى «۱»، و صالح «۲» عنه فعنه، و ابن شنبوذ من طريقى القاضى أبى الفرج «۳» و الشطوى «۴» عنه فعنه.

و أما الدورى: فمن طريقى أبى الزعراء، و ابن فرح «۵»- بالحاء المهملة- عنه، فأبو الزعراء من طريقى ابن مجاهد، و المعدل «۶» عنه فعنه، و ابن فرح من طريقى

هو أحمد بن صالح بن عمر بن عطية ذكر أنه قرأ عليه بحمص. ينظر غاية النهاية (۱/ ۶۲) (۲۶۶).

(۱) هو: عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامرى البغدادى، نزيل مصر المقرئ اللغوى، مسند القراء فى زمانه، ولد سنة

خمس أو ست و تسعين و مائتين.

قال الـدانى: مشـهور ضابط، ثقة مأمون، غير أن أيامه طالت فاختل حفظه، و لحقه الوهم و قل من ضـبط عنه ممن قرأ عليه فى أخريات أيامه توفى بمصر سنة ۳۸۶ ه. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۱۵) (۱۷۶۱).

(۲) هو صالـح بن محمـد بن المبارك بن إسـماعيل، أبو طاهر، المؤدب البغـدادى، مقرئ حاذق متصـدر، قرأ على أبى بكر أحمـد بن موسـى بن مجاهـد، قرأ عليه الفرج بن عمر الواسـطى، مـات فيمـا أحسب فى حـدود الثمـانين و ثلاثمائـة. ينظر غايـة النهايـة (۱/ ۳۳۴) (۱۴۵۱).

(۳) هو المعـافى بن زكريـا بن طرارا، أبو الفرج النهروانى الجريرى- بفتـح الجيم- نسـبة إلى ابن جرير الطبرى؛ لأـنه كان على مـذهبه، إمام علامة مقرئ فقيه.

قال الخطيب: كان من أعلم الناس فى وقته بالفقه و النحو و اللغـة و أصـناف الأدب، و كان على مذهب ابن جرير الطبرى، ولى القضاء بباب الطاق، و بلغنا عن أبى محمد عبد الباقى أنه كان يقول:

إذا حضـر القاضـى أبو الفرج، فقـد حضـرت العلوم كلها، لو أوصـى رجل بثلث ماله أن يـدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يـدفع إليه. له مصنفات جليلة منها «أنيس الجليس» و غيره، مات سنة تسعين و ثلاثمائة عن خمس و ثمانين سنة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۰۲) (۳۶۲۳).

(۴) هو محمـد بن أحمـد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج، الشـنبوذى الشـطوى البغـدادى، أسـتاذ من أئمـة هـذا الشأن، رحل و لقى الشـيوخ و أكثر و تبحر فى التفسـير، ولد سـنة ثلاثمائة. قال الخطيب: و حدثنى أحمد بن سـليمان الواسطى المقرئ قال: كان الشنبوذى يذكر أنه قرأ على الأشنانى فتكلم الناس فيه و قرأت عليه لابن كثير ثم سألت الدار قطنى عنه فأساء القول فيه.

وثقه الحافظ أبو العلاء الهمذانى و أثنى عليه و لا نعلمه ادعى القراءة على الأشنانى، و قال التنوخى:

مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۵۰- ۵۱) (۲۷۰۱).

(۵) هو أحمد بن فرح بن جبريل، أبو جعفر الضرير البغدادى المفسر، و فرح بالحاء المهملة، ثقة كبير.

توفى سـنة ثلاث و ثلاثمائة فى ذى الحجة و قد قارب التسعين، و قيل: سنة إحدى و ثلاثمائة، و قال أسعد اليزدى: سنة أربع و ثلاثمائة بالكوفة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۹۵- ۹۶) (۴۳۷).

(۶) هو محمـد بن يعقوب بن الحجـاج بن معاويـة بن الزبرقـان بن صـخر أبو العبـاس التيمى من تيم الله ابن ثعلبـة، البصـرى، المعروف بالمعدل، إمام ضابط مشهور.

قال الـدانى: انفرد بالإمامـة فى عصـره ببلـده، فلم ينازعه فى ذلك أحد من أقرانه، مع ثقته و ضـبطه و حسن معرفته، قلت و قد وهم فى تسميته و تسمية أبيه الشيخ أبو طاهر بن سوار فى كتابه «المستنير»

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۲۰۲

ابن [أبى] بلال «۱»، و المطوعى عنه فعنه.

و أمـا السوسـى فمن طريقى ابن جرير، و ابن جمهور «۲» عنه، فابن جرير من طريقى عبـد الله بن الحسـين، و ابن حبش «۳» عنه فعنه، و ابن جمهور من طريقى الشذائى «۴»، و الشنبوذى عنه فعنه.

و أمـا هشـام فمن طريقى الحلـوانى عنه، [و الـداجونى عن أصـحابه عنه، فـالحلوانى من طريقى ابن عبـدان و الجمـال عنه فعنه،] «۵» و الداجونى من طريقى زيد بن على، و الشذائى عنه فعنه.

و أمـا ابن ذكوان فمن طريقى الأـخفش و الصورى «۶» عنه، فالأـخفش من طريقى النقاش، و ابن الأخرم «۷» عنه فعنه، و الصـورى من طريقى الرملى، و المطوعى عنه فعنه.

فقال: أحمد بن حرب المعدل، و الصواب محمد بن يعقوب أبو العباس المعدل و ذاك أحمد ابن حرب أبو جعفر قديم من أصحاب الدورى، توفى سنة إحدى و ثلاثمائة، و هذا متأخر يروى عن أصحاب الدورى، و توفى بعد العشرين و ثلاثمائة، نعم الذى بلغنا أنه قرأ عليهما أبو العباس الحسن بن سعيد المطوعى و هو محتمل. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۸۲) (۳۵۴۲).

(۱) هو زيد بن على بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبى بلال أبو القاسم العجلى الكوفى، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة.

توفى ببغداد سنة ثمان و خمسين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۹۸) (۱۳۰۸).

(۲) هو موسى بن جمهور بن زريق أبو عيسى البغدادى ثم التِّنِّيسىّ المقرئ، مصدر ثقة، أخذ القراءة عرضا عن السوسى و عامر بن عمر الموصلى و أحمد بن جبير الأنطاكى و عمران بن موسى القزاز قال الدانى: و هو كبير من أصحابهم، ثقة مشهور، و روى الحروف عن هشام بن عمار، روى القراءة عنه عرضا ابن شنبوذ، توفى فيما أحسب فى حدود الثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۱۸) (۳۶۷۶).

(۳) هو الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان و يقال ابن حمدان بن حبش أبو على الدينورى، حاذق ضابط متقن. قال الدانى: متقدم فى علم القراءات مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، توفى سنة ثلاث و سبعين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۵۰) (۱۱۳۷).

(۴) هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم أبو بكر الشذائى البصرى إمام مشهور، قال الدانى: توفى بالبصرة سنة سبعين و ثلاثمائة، و قال الذهبى: سنة ثلاث و سبعين. و هو الصحيح فى ذى القعدة و قيل سنة ست. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۴۴) (۶۷۳).

(۵) سقط فى ز.

(۶) هو محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبى عمار، و قيل ابن أبى عمارة- و الأول هو الصحيح- أبو العباس الصورى، الدمشقى، مقرئ مشهور، ضابط ثقة. مات سنة سبع و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۶۸) (۳۴۹۰).

(۷) هو محمد بن النضر بن مر بن الحر بن حسان بن محمد بن حسان بن الحسين بن النضر بن مسلم ابن سلامان بن غيلان بن المغيرة بن سالم بن دارم بن رفيع بن ربيعة الفرس، أبو الحسن، و يقال أبو عمرو، الربعى، الدمشقى، المعروف بابن الأخرم، شيخ الإقراء بالشام، ولد سنة ستين و مائتين بقينية خارج دمشق، توفى سنة إحدى و أربعين و ثلاثمائة و قيل سنة اثنتين و أربعين بدمشق و قال عبد الباقى و صليت عليه فى المصلى بعد صلاة الظهر و كان يوما صائفا و صعدت غمامة على جنازته

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۳

و أما أبو بكر فمن طريقى يحيى بن آدم، و العليمى «۱» عنه، فابن آدم من طريقى شعيب، و أبى حمدون «۲» عنه [فعنه] «۳»، و العليمى من طريقى ابن خليع «۴» و الرزاز «۵» عن أبى بكر الواسطى «۶» عنه فعنه.

و أما حفص فمن طريقى عبيد بن الصباح «۷»، و عمرو بن الصباح «۸» عنه، فعبيد من طريقى أبى الحسن الهاشمى «۹»، و أبى طاهر عن الأشنانى «۱۰» عنه فعنه، و عمرو من طريقى

من المصلى إلى قبره فكانت شبه الآية. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۷۰) (۳۵۰۲).

(۱) هو يحيى بن محمد بن قيس، و قيل ابن محمد بن عليم أبو محمد العليمى الأنصارى الكوفى، شيخ القراءة بالكوفة مقرئ حاذق ثقة، ولد سنة خمسين و مائة، توفى سنة ثلاث و أربعين و مائتين عن ثلاث و تسعين سنة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۳۷۸- ۳۷۹) (۳۸۶۴).

(۲) فى م: ابن حمدون.

(۳) سقط فى ز.

(۴) هو على بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع أبو الحسن البجلى البغدادى الخياط القلانسى، و يعرف أيضا بابن بنت القلانسى، مقرئ ضابط ثقة، قال عبد الباقى بن الحسن: بلغت عليه إلى الكوثر فأراد أن يعلق الختمة، فقلت أختم، فختمت، فلما كان ذلك اليوم سقط من موضع، فتكسر فمات رحمه الله، و توفى يوم الخميس بعد العصر، و دفن يوم الجمعة ضحوة نهار لاثنتى عشرة ليلة خلت من

ذى القعدة، سنة ست و خمسين و ثلاثمائة، و هو فى عشر الثمانين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۶۶- ۵۶۷) (۲۳۱۲).

(۵) فى د، ص: و الوزان. و هو: عثمان بن أحمد بن سمعان أبو عمرو الرزاز البغدادى، يعرف بالنجاشى مقرئ متصدر معروف، قال القاضى أسد: توفى فى المحرم سنة سبع و ستين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۰۱) (۲۰۸۳).

(۶) هو يوسف بن يعقوب بن خالد بن مهران أبو بكر الواسطى مقرئ، روى القراءة عن يحيى بن محمد العليمى عن أبى بكر بياض، قرأ عليه على بن الحسين الغضائرى. ينظر غاية النهاية (۲/ ۴۰۵) (۳۹۴۴).

(۷) فى م: عبيد الله بن الصباح. و هو: عبيد بن الصباح بن أبى شريح بن صبيح أبو محمد النهشلى الكوفى ثم البغدادى، مقرئ ضابط صالح، مات عبيد بن الصباح سنة تسع عشرة و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۹۵) (۲۰۶۱).

(۸) هو عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادى الضرير، مقرئ حاذق ضابط، مات سنة إحدى و عشرين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۶۰۱) (۲۴۵۴).

(۹) هو على بن محمد بن صالح بن أبى داود، أبو الحسن، الهاشمى، و يقال الأنصارى البصرى، شيخها الضرير، و يعرف بالجوخانى، ثقة عارف مشهور، مات سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۶۸) (۲۳۱۶).

(۱۰) هو أحمد بن سهل بن الفيروزان الشيخ أبو العباس الأشنانى، ثقة ضابط، خير مقرئ مجود، قرأ على عبيد بن الصباح، صاحب حفص، ثم قرأ على جماعة من أصحاب عمرو بن الصباح منهم الحسين ابن المبارك و إبراهيم السمسار و على بن محصن و على بن سعيد روى القراءة عنه عرضا أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل الدقاق و ابن مجاهد و غيرهم.

قال الدانى: توفى سنة ثلاثمائة، و قال الأهوازى سنة خمس. و الصحيح أنه لأربع عشرة خلت من المحرم سنة سبع و ثلاثمائة ببغداد. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۹) (۲۵۷).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۴

الفيل «۱»، و زرعان «۲» عنه فعنه.

و أما خلف فمن طرق: ابن عثمان، و ابن مقسم، و ابن صالح، و المطوعى، أربعتهم عن إدريس عن خلف.

و أما خلاد فمن طرق: ابن شاذان «۳»، و ابن الهيثم «۴»، و الوزان «۵»، و الطلحى «۶»، أربعتهم عن خلاد.

و أما أبو الحارث فمن طريقى محمد بن يحيى «۷»، و سلمة بن عاصم «۸» عنه، فابن يحيى

---

(۱) هو أحمد بن محمد بن حميد أبو جعفر البغدادى، يلقب بالفيل، و يعرف بالفامى، إلى قرية فامية، من عمل دمشق، و إنما لقب بالفيل لعظم خلقه، مشهور حاذق، توفى سنة تسع و ثمانين و مائتين، قاله الأهوازى و النقاش، و قيل سنة سبع و قيل سنة ست. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۱۲) (۵۱۴).

(۲) هو زرعان بن أحمد بن عيسى، أبو الحسن الطحان الدقاق البغدادى الماهر، مقرئ، عرض على عمرو بن الصباح، و هو من جلة أصحابه الضابطين لروايته، عرض عليه على بن محمد بن جعفر القلانسى، و كان مشهورا فى أصحاب عمرو. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۹۴) (۱۲۹۱).

(۳) هو محمد بن شاذان، أبو بكر الجوهرى البغدادى، مقرئ حاذق معروف، محدث مشهور ثقة، حدث عن هوذة بن خليفة، و زكريا بن عدى، و روى عنه أبو بكر النجاد، و قاسم بن أصبغ، و ابن قانع، مات سنة ست و ثمانين و مائتين، و قد نيف على التسعين لأربع خلون من جمادى الأولى. ينظر غاية النهاية (۲/ ۱۵۲) (۳۰۵۹).

(۴) هو محمد بن الهيثم أبو عبد الله الكوفى قاضى عكبرا، ضابط مشهور، حاذق فى قراءة حمزة، أخذ القراءة عرضا عن خلاد بن خالد و هو أجل أصحابه و عرض على عبد الرحمن بن أبى حماد و حسين الجعفى و جعفر الخشكنى، كلهم عن حمزة، و روى عن يحيى

بن زياد الفراء، روى القراءة عنه عرضا القاسم بن نصر المازنى و عبد الله بن ثابت و روى عنه ابن أبى الدنيا و سليمان بن يحيى الضبى، مات سنة تسع و أربعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۷۴) (۳۵۱۳).

(۵) هو القاسم بن يزيد بن كليب أبو محمد الوزان الأشجعى، مولاهم الكوفى، حاذق جليل ضابط مقرئ مشهور، قال أبو عبد الله الحافظ و هو أجل أصحاب خلاد، قديم الوفاة، توفى قريبا من سنة خمسين و مائتين.

قال الوزان: قرأت بقراءة حمزة عشر ختمات، و بلغت من الحادية عشرة إلى الشعراء قراءة معشرة رضيها يعنى: على خلاد. ينظر غاية النهاية (۲/ ۵۲) (۲۶۰۹).

(۶) هو سليمان بن عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله أبو داود الطلحى التمار اللؤلئى الكوفى، مقرئ ثقة، عرض على خلاد بن خالد الصيرفى، و عمرو بن أحمد الكندى، عرض عليه الإمام محمد بن جرير الطبرى، و عبد الله بن هاشم الزعفرانى، و الفضل بن يحيى الضبعى، مات سنة اثنتين و خمسين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۱۴) (۱۳۸۲).

(۷) هو محمد بن يحيى أبو عبد الله الكسائى الصغير، البغدادى، مقرئ محقق جليل، شيخ متصدر ثقة، ولد سنة تسع و ثمانين و مائة، أخذ القراءة عرضا عن أبى الحارث الليث بن خالد، و هو أجل أصحابه و عن هاشم البربرى، و قال الخزاعى: سألت الدار قطنى عن وفاة محمد بن يحيى، فقال: سنة نيف و سبعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۷۹) (۳۵۳۵).

(۸) هو سلمة بن عاصم أبو محمد البغدادى النحوى صاحب الفراء، روى القراءة عن أبى الحارث الليث ابن خالد، روى القراءة عنه أحمد بن يحيى ثعلب و محمد بن فرج الغسانى و محمد بن يحيى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۵

من طريقى البطى «۱»، و القنطرى «۲» عنه فعنه، و سلمة من طريقى ثعلب «۳»، و ابن الفرج «۴» عنه فعنه.

و أما الدورى فمن طريقى جعفر النصيبى «۵»، و أبى عثمان الضرير «۶» عنه، فالنصيبى من طريقى ابن الجلندا «۷»، و ابن ذى زوية «۸» عنه فعنه، و أبو عثمان من طريقى أبى طاهر ابن أبى هاشم و الشذائى عنه فعنه.

الكسائى، قال ثعلب: كان سلمة حافظا لتأدية ما فى الكتب و قال ابن الأنبارى كتاب سلمة فى معانى القرآن للفراء أجود الكتب، لأن سلمة كان عالما، و كان يراجع الفراء فيما عليه و يرجع عنه، توفى بعد السبعين و مائتين فيما أحسب. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۱۱) (۱۳۶۷).

(۱) هو أحمد بن الحسن أبو الحسن البغدادى المعروف بالبطى، مقرئ ضابط جليل مشهور، قرأ على محمد بن يحيى الكسائى، و هو من أجل أصحابه، قرأ عليه زيد بن على بن أبى بلال و أبو عيسى بكار ابن أحمد، توفى سنة ثلاثين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۷) (۱۹۹):

(۲) هو إبراهيم بن زياد أبو إسحاق القنطرى نسبة إلى قنطرة بردان، مقرئ متصدر معتبر، روى القراءة عرضا عن محمد بن يحيى الكسائى الصغير، روى القراءة عنه عرضا محمد بن عبد الله بن مرة و فارس بن موسى الضراب و نصر بن على الضرير، توفى فى نحو سنة عشر و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۵) (۵۴).

(۳) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيبانى الإمام اللغوى أبو العباس ثعلب النحوى البغدادى، ثقة كبير، له كتاب فى القراءات و كتاب الفصيح و هو إمام الكوفيين فى النحو و اللغة، ولد سنة مائتين:

كان يطالع كتابا فى الطريق فصدمته فرس فأوقعته فى بئر فاختلط و أخرج منها فمات فى اليوم الثانى يوم السبت عاشر جمادى الأولى سنة إحدى و تسعين و مائتين، و دفن بباب الشام من بغداد. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۴۸- ۱۴۹) (۶۹۲).

(۴) هو محمد بن فرج أبو جعفر الغسانى البغدادى النحوى، صاحب سلمة بن عاصم، مشهور ضابط نحوى عارف، روى عن سلمة عن

الفراء، و هو من جلة أصحابه، روى عنه أحمد بن جعفر بن عبيد الله بن المنادى، و محمد بن الحسن النقاش، توفى بعد سنة ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۲۹) (۳۳۶۲).

(۵) هو جعفر بن محمد بن أسد أبو الفضل الضرير النصيبى، يعرف بابن الحمامى، حاذق ضابط شيخ نصيبين و الجزيرة، قرأ على الدورى، و هو من جلة أصحابه، قرأ عليه محمد بن على بن الجلندا، و محمد بن على بن حسن العطوفى، و قيل سماعا، و روى عنه الحروف عبد الله بن أحمد بن ذى زويه- و يقال عرض عليه- و إبراهيم بن أحمد الخرقى، توفى سنة سبع و ثلاثمائة، قاله الذهبى. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۹۵) (۸۹۶).

(۶) هو سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد، أبو عثمان الضرير، البغدادى المؤدب، مؤدب الأيتام مقرئ حاذق ضابط، توفى بعد سنة عشر و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۰۶) (۱۳۴۷).

(۷) هو محمد بن على بن الحسن بن الجلندا، أبو بكر الموصلى، مقرئ متقن ضابط، قال الدانى:

مشهور بالضبط و الإتقان، توفى فيما أحسب سنة بضع و أربعين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۰۱) (۳۲۵۰).

(۸) هو عبد الله بن أحمد بن ذى زويه، أبو عمر الدمشقى، نزيل مصر ثقة عارف معدل، روى حروف الكسائى عن جعفر بن محمد النصيبى، عن الدورى عنه، روى عنه القراءة عبد الرحمن بن عمر ابن محمد المعدل و محمد بن أحمد بن محمد بن مفرج الأندلسى، توفى فيما أحسب قبل الأربعين

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۶

و أما عيسى بن وردان فمن طريقى الفضل بن شاذان «۱»، [وهبة الله بن جعفر أصحابه عنه، فالفضل من طريقى ابن شبيب و ابن هارون عنه فعنه،] «۲» و هبة الله من طريقى الحنبلى «۳»، و الحمامى «۴» عنه.

و أما ابن جماز فمن طريقى أبى أيوب الهاشمى «۵»، و الدورى عن إسماعيل بن جعفر عنه، فالهاشمى من طريقى ابن رزين «۶»، و الأزرق الجمال عنه فعنه، و الدورى من طريقى ابن النفاح «۷»، و ابن نهشل «۸» عنه فعنه.

و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۰۶) (۱۷۲۵).

(۱) هو الفضل بن شاذان بن عيسى، أبو العباس الرازى، الإمام الكبير، ثقة عالم. قال الدانى: لم يكن فى دهره مثله فى علمه و فهمه و عدالته و حسن اطلاعه، مات فى حدود التسعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۱۰) (۲۵۶۲).

(۲) سقط فى ز.

و فى د: فالفضل من طريقى شبيب و ابن هارون عن أصحابه، عنه.

و فى ص: عنه قال فالفضل من طريقى ابن شبيب و ابن هارون عنه.

(۳) هو محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما أبو عبد الله الحنبلى، و وقع فى الكفاية لأبى العز و غيرها:

أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح، و أحسبه و هما، و الله أعلم. متصدر، مقرئ، معدل ماهر، توفى فيما أحسب بعد الثمانى و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۷۹) (۲۷۷۲).

(۴) هو على بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله أبو الحسن الحمامى، شيخ العراق و مسند الآفاق، ثقة بارع مصدر، ولد سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة، روى عنه أبو بكر الخطيب، و أبو بكر البيهقى، و أبو الحسن على بن العلاف، قال الخطيب: كان صدوقا دينا فاضلا، تفرد بأسانيد القرآن و علوها، توفى فى شعبان سنة سبع عشرة و أربعمائة و هو فى تسعين سنة، قلت توفى يوم الأحد الرابع من شعبان بين الظهر و العصر، و دفن بمقبرة الإمام أحمد فى اليوم الثانى فى الثالثة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۵۲۱) (۲۱۵۷).

(۵) هو سليمان بن داود بن داود بن على بن عبد الله بن عباس أبو أيوب الهاشمى البغدادى، ضابط مشهور ثقة، روى القراءة عن

إسماعيل بن جعفر، و له عنه نسخة، و لا تصح قراءته على ابن جماز، كما ذكره الهذلى، روى القراءة عنه أحمد ابن أخى خيثمة و محمد بن الجهم و الحسين بن على بن حماد و محمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهانى، توفى سنة تسع عشرة و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۳۱۳) (۱۳۷۷).

(۶) هو محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين أبو عبد الله التيمى الأصبهانى إمام فى القراءات كبير مشهور، له اختيار فى القراءة أول و ثان، قال أبو حاتم: صدوق، و قال أبو نعيم الأصبهانى: ما أعلم أحدا أعلم منه فى وقته فى فنه، يعنى القراءات، و صنف كتاب «الجامع» فى القراءات و كتابا فى العدد، و كتابا فى جواز قراءة القرآن على طريق المخاطبة و كتابا فى الرسم، و كان إماما فى النحو، أستاذا فى القراءات، مات سنة ثلاث و خمسين و مائتين، و قيل: سنة اثنتين و أربعين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۲۳- ۲۲۴) (۳۳۴۰).

(۷) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر النفاح أبو الحسن، الباهلى البغدادى السامرى، نزيل مصر، ثقة مشهور، محدث صالح خير، قال ابن يونس: كان ثقة ثبتا صاحب حديث متقللا من الدنيا، توفى بمصر فى يوم الثلاثاء لعشر بقين من ربيع الآخر سنة أربع عشرة و ثلاثمائة، و كان بغدادى الأصل من «سر من رأى»، سافر إلى الشام، و رحل إلى مصر، فاستوطنها حتى مات. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۴۲) (۳۴۱۹).

(۸) هو جعفر بن عبد الله بن الصباح بن نهشل أبو عبد الله الأنصارى الأصبهانى، و إمام جامعها، إمام

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۷

و أما رويس فمن طرق النخاس «۱»- بالمعجمة- و أبى الطيب «۲»، و ابن مقسم، و الجوهرى، أربعتهم عن التمار «۳» عنه.

و أما روح فمن طريقى ابن وهب، و الزبيرى «۴» عنه، فابن وهب من طريقى المعدل، و حمزة بن على عنه فعنه، و الزبيرى من طريق غلام ابن شنبوذ، و ابن حبشان عنه فعنه.

و أما الوراق «۵» فمن طريقى السوسنجردى «۶»، و بكر بن شاذان «۷» عن ابن أبى عمر عنه، و من طريقى محمد بن إسحاق الوراق «۸» و البرزاطى «۹» عنه.

مجود فاضل، توفى سنة أربع و تسعين و مائتين، و قيل: سنة خمس و تسعين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۹۲- ۱۹۳) (۸۸۸).

(۱) هو عبد الله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم البغدادى، المعروف بالنخاس- مقرئ مشهور، ثقة ماهر متصدر، قال أبو الحسن بن الفرات الحافظ: ما رأيت فى الشيوخ مثله، و قال الخطيب: ولد سنة تسعين و مائتين، و كان ثقة و توفى سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة و قيل: سنة ست فى ذى القعدة.

ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۱۴) (۱۷۵۷).

(۲) هو محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر، أبو الطيب، البغدادى، غلام ابن شنبوذ مقرئ رحال عارف مشهور، توفى فيما أحسب سنة بضع و خمسين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۹۲) (۲۸۲۰).

(۳) هو محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة، أبو بكر الحنفى البغدادى، يعرف بالتمار مقرئ البصرة، ضابط مشهور، قال الذهبى: توفى بعد سنة عشر و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۲/ ۲۷۱- ۲۷۲) (۳۵۰۳).

(۴) هو الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى، أبو عبد الله الزبيرى البصرى، الفقيه، الشافعى، المشهور، مؤلف «الكافى» فى الفقه إمام ثقة، كان ضريرا، قال الذهبى: توفى سنة بضع و ثلاثمائة، و يقال: إنه بقى إلى سنة سبع عشرة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۹۲- ۲۹۳) (۱۲۸۶).

(۵) هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله أبو يعقوب المروزى، ثم البغدادى، وراق خلف، و راوى اختياره عنه، ثقة، و قال الخزاعى فى المنتهى: هو إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب فوهم، توفى فى سنة ست و ثمانين و مائتين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۵۵)

(۷۲۳).

(۶) هو أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور أبو الحسن السوسنجردى، ثم البغدادى، ضابط ثقة مشهور كبير، ولد فى جمادى الآخرة سنة خمس و عشرين و ثلاثمائة، توفى يوم الأربعاء لثلاث خلون من رجب سنة اثنتين و أربعمائة عن نيف و ثمانين. ينظر غاية النهاية (۱/ ۷۳) (۳۲۱).

(۷) هو بكر بن شاذان بن عبد الله، أبو القاسم، البغدادى الحربى، الواعظ، شيخ ماهر ثقة مشهور، صالح زاهد، مات يوم السبت التاسع من شوال سنة خمس و أربعمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۷۸) (۸۲۹).

(۸) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزى المقرئ، أخذ اختيار خلف عرضا عن أبيه إسحاق و خلفه بعده فيه و كان له متقنا، رواه عنه عرضا محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر مع روايته له عرضا عن إسحاق و غيره من أصحاب خلف لإتقانه، ما أظنه عاش بعد أبيه إلا يسيرا و ظاهر كلام ابن مهران يدل على أنه توفى سنة ست و ثمانين و مائتين و ليس كذلك بل الذى توفى فى هذه السنة أبوه ذكره الخطيب. ينظر غاية النهاية (۲/ ۹۷) (۸۴۴).

(۹) هو الحسن بن عثمان أبو على المؤدب النجار، يعرف بالبرزاطى مقرئ ضابط معدل، قرأ على

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۸

و أما إدريس الحداد فمن طرق: الشطى «۱» و المطوعى، و ابن بويان، و القطيعى «۲»، الأربعة عنه «۳».

فهذه ثمانون «۴» طريقا فرّع المصنف- رحمه الله تعالى- فى [نشره] «۵» عليها تتمة تسعمائة و ثمانين طريقا، و ذلك بحسب تشعب الطرق من «۶» أصحابها، مع أنه لم يعدّ للشاطبى «۷» و أمثاله «۸» إلى صاحب «التيسير» و غيره سوى طريقا «۹» [واحدة] «۱۰»، و إلا فلو عددها المصنف، و عدد «۱۱» طرقه أيضا لتجاوزت الألف بكثير.

و فائدة هذا كله عدم التركيب؛ لأنها إذا ميزت و بينت ارتفع ذلك، و هذه الطرق أعلى «۱۲» ما يوجد فى هذا العصر.

و لم يذكر المصنف فى هذه الطرق إلا من ثبت عنده أو عند من قبله «۱۳» عدالته، و لقيه لمن أخذ عنه، و صحت معاصرته، و هذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا الفن، و من نظر أسانيد القراءات، و أحاط بتراجم الرواة و أسانيد «۱۴» الروايات، عرف قدر ما حرر المصنف و نقّح، و اعتبر و صحّح، فجزاه الله عما فعل خيرا، فلقد أحيا من هذا العلم ما كان [قد] «۱۵» مات «۱۶»، و صير ما فات كأنه ما فات، [و أقام من معالمه ما كان قد اندرس] «۱۷»،

المروزى صاحب خلف البزار، فيقال: إنه أحمد بن إبراهيم و يقال: أخوه إسحاق و بالأول قطع ابن خيرون و أبو الكرم فى المصباح، و بالثانى قطع أبو العلاء الهمذانى و هو الصواب؛ لأن أحمد ابن إبراهيم قديم الوفاة، لم يدركه البرزاطى، و وفاة البرزاطى بعد الخمسين و ثلاثمائة فى حدود الستين بل بعد ذلك؛ فبين وفاتيهما أكثر من مائة سنة، و الله أعلم، و قرأ أيضا البرزاطى على أبى بكر ابن مجاهد، و قرأ عليه الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربى. ينظر غاية النهاية (۱/ ۲۲۰) (۱۰۰۴).

(۱) هو إبراهيم بن الحسين بن عبد الله أبو إسحاق، النساج البغدادى، المعروف بالشطى، مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضا عن إدريس الحداد، قرأ عليه على بن محمد بن عبد الله الحذاء، ينظر غاية النهاية (۱/ ۱۱) (۳۷).

(۲) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعى، ثقة مشهور مسند، قرأ باختيار خلف على إدريس بن عبد الكريم عنه، و روى اختيار أحمد بن حنبل عن عبد الله بن أحمد عنه، كذا ذكره الهذلى، قرأ عليه أبو العلاء الواسطى، و أبو القاسم اليزيدى، و أبو الفضل الخزاعى، و حدث عنه الحاكم و أبو نعيم و خلق، قال الدار قطنى: ثقة زاهد، سمعت أنه مجاب الدعوة توفى سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (۱/ ۴۳) (۱۷۹).

(۳) زاد فى د: فعنه.

(۴) فى م: ثمانين.

(۵) سقط فى م، و فى ص: فى النشر. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۲۰۸ ص: باثنين فى اثنين و إلا أربع فهى زها ألف طريق تجمع ..... ص : ۱۹۸

(۶) فى م: عن.

(۷) فى ص: الشاطبى.

(۸) زاد فى م: فى نشره.

(۹) فى م، د: طريق.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى م: وعد.

(۱۲) فى م: هى أعلى.

(۱۳) فى م، د: قبلت.

(۱۴) فى ز: و شيد، و فى م، د: و سند.

(۱۵) سقط فى ص.

(۱۶) فى م: اندرس.

(۱۷) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۰۹

و قوم من بنيانه ما كان قد انعكس؛ فهو الجدير بأن يقال فيه:

تحيا بكم كلّ أرض تنزلون بهاكأنكم لبقاع الأرض أمطار و هذا علم قد أهمل، و باب قد أغلق و أخمل «۱»، و هو السبب الأعظم فى ترك كثير من القراءات، و ضياع كثير «۲» من الوجوه و الروايات، و إذا كان السند من أركان القراءة «۳»- كما تقدم- تعين أن يعرف حال رجال القراءات، كما يعرف حال رجال الحديث، لا جرم اعتنى الناس بذلك قديما، و حرص الأئمة على ضبطه [تحريرا] «۴» عظيما، و أفضل من جمع ذلك و نقّحه و هذّبه إماما المغرب و المشرق «۵» أبو عمرو الدانى، و الحافظ أبو العلاء الهمذانى، و جمع المصنف فى ذلك كتابا سماه: «غاية النهاية فى أسماء رجال القراءات أولى الدراية و الرواية»، و هو كتاب عظيم جامع فى هذا الشأن. [و الله المستعان، و عليه توكلنا، و هو حسبنا و نعم الوكيل] «۶».

ص:

جعلت رمزهم على التّرتيبمن نافع كذا إلى يعقوب

ش: (رمزهم) مفعول (جعلت)، و (على الترتيب) يتعلق به، و (من نافع) يتعلق ب (الترتيب)، و (إلى يعقوب) يتعلق بمحذوف، أى: ينتهى إلى يعقوب.

ص:

أبج دهز حطّى كلم نصع فضقرست ثخذ ظغش على هذا النّسق

ش: (أبج) بدل من (رمزهم) «۷» و (على هذا) حال من البدل.

أى: جعلت كل كلمة من هذه «۸» الكلمات المذكورة دليلا على كل قارئ، و وزعت الحروف عليهم باعتبار تركيبها و نظمى للقراء،

فجعلت الأول للأول، ثم الذى يليه للذى يليه «۹»، فالتسع كلمات «۱۰» علامة التسعة القراء «۱۱»، ف (أبج) لنافع و راوييه، فالهمزة لنافع و الباء لقالون، و الجيم لورش، و هكذا إلى يعقوب، و هو التاسع.

ثم كمل فقال:

ص:

اشارة

و الواو فاصل و لا رمز يردعن خلف لأنّه لم ينفرد

ش: يعنى أنه إذا ذكر الوجه بترجمته إن كانت، و ذكر بعده قارئه بحرف «۱۲» مما تقدم،

---

(۱) فى م: و أمهل، و فى ز، ص: و أجمل.

(۲) فى م: أكثر.

(۳) فى د: القراءات.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى م: إمامان بالمشرق و المغرب، و فى د: إماما الغرب و الشرق، و فى ص: إمام.

(۶) زيادة من م.

(۷) فى د: هذا.

(۸) فى د: هؤلاء.

(۹) فى م: للإمام الذى بعده و راوييه، و هكذا البقية.

(۱۰) فى د: فالكلمات التسعة.

(۱۱) فى م: القراء، و فى د: القراء التسعة.

(۱۲) فى م: بحرفه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۰

أتى بواو فاصلة بينه و بين غيره؛ لكونه غير رمز، و اختار الواو؛ لكونها عاطفة غالبا، و أما العاشر- و هو خلف- فلم يأت له برمز؛ لأنه لم ينفرد بقراءة أصلا.

فائدة:

إنما «۱» اختار الناظم «۲» حروف «أبجد»؛ لما روى عنه صلى اللّه عليه و سلم أنه قال: «تعلموا أبا جاد، فقيل: ما أبا جاد؟ فقال: الألف: آلاء الله، و الباء بهاء الله، و الجيم جلال الله، و الدال دينه، و الهاء الهادية، و الواو: الويل لمن هوى «۳»، و الزاى زاوية «۴» فيها، و الحاء: حطت «۵» الخطايا عن المستغفرين بالأسحار، و الطاء طوبى لهم، و الياء يد الله على خلقه، و الكاف كلام الله لا تبديل «۶» له، و اللام تلازم أهل الجنة بالتحية، و الميم ملك الله، و النون: نون و القلم: لوح من نور، و قلم من نور يكتب ما هو كائن» «۷».

و عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: حروف أبجد ما منها «۸» حرف إلا و هو مكتوب فى صفحات العرش بالنور، و ما منها كلمة إلا فى آجال قوم و أعمال قوم و مدة «۹» قوم.

و عنه: «أبو جاد»: أبى آدم الطاعة و جدّ فى أكل الشجرة، «هوز» «۱۰»: زل فهوى من السماء إلى الأرض، «حطّى»: حطت عنه خطاياه، «كلمن»: أكل من الشجرة و منّ عليه بالتوبة، «سعفص»: عصى فأخرج من النعيم إلى النكد، «قرشت» «۱۱»: أقر بالذنب؛ فأمن من العقوبة.

و قيل: أول من وضع الكتابة العربية قوم من الأوائل، و وضعوا هذه الكلمات على عددهم.

و قال حفص بن غياث «۱۲»: أسماء ملوك الجن الذين سكنوا الأرض قبل آدم فألقيت إلى

---

(۱) فى د: قال الجعبرى: إنما.

(۲) فى م: كالنشاط.

(۳) فى م: هو.

(۴) فى ز: رواية.

(۵) فى د، ز، ص: حط.

(۶) فى م: لا يتبدل.

(۷) ذكره السيوطى فى الدر المنثور (۲/ ۴۶- ۴۷) و عزاه لإسحاق بن بشر و ابن عساكر من طريق جويبر، و مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس بنحوه، و عزاه أيضا لابن عدى و ابن عساكر عن أبى سعيد الخدرى و ابن مسعود بنحوه.

(۸) فى م: فيها.

(۹) فى ص: و مدد.

(۱۰) فى م، ز، د: هواز.

(۱۱) فى ز، د: قريشات.

(۱۲) هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعى الأزدى الكوفى، أبو عمر، قاض، من أهل الكوفة.

ولى القضاء ببغداد الشرقية لهارون الرشيد، ثم ولاه قضاء الكوفة و مات فيها. كان من الفقهاء حفاظ الحديث الثقات، حدث بثلاثة أو أربعة آلاف حديث من حفظه.

و له كتاب فيه نحو ۱۷۰ حديثا من روايته. و هو صاحب أبى حنيفة، و يذكره الإمامية فى رجالهم. توفى سنة ۱۹۴ ه. ينظر الأعلام (۲/ ۲۶۴) (۳۰۸۴).

العرب.

و قال الشعبى: أسماء الملوك الجبابرة.

[و قال ابن عرفة المالكى فى «مختصره» فى صفات معلم الأطفال: قال ابن سحنون عن مالك: و لا يعلمهم أبا جاد، و نهى عن ذلك؛ لأنى سمعت حفص بن غياث يحدث أن أبا جاد أسماء الشياطين ألقوها على ألسنة العرب فى الجاهلية فكتبوها.

قال محمد: و سمعت بعض أهل العلم يقول: هن أسماء ولد سابور ملك فارس، أمر من فى طاعته من العرب يكتبها فكتبوها، قال محمد: فكتبها حرام.

و أخبرنى سحنون عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: قوم ينظرون فى النجوم يكتبون أبا جاد لا خلاق لهم.

قلت: لعل الأستاذ الشاطبى لم يصح هذا عنده أو لم يبلغه، أو رأى النهى إنما هو باعتبار استعمالها لما وضعت له لا مع تغيرها فالنقل

لمعنى صحيح. و على هذا يسوغ استعمالها عددا كسراج الدين، فانظر هذا مع ما تقدم] «۱».

قال قطرب «۲»: و الأصل: أبو جاد هواز حطى كلمن سعفص قرشات «۳». قيل: الثلاثة الأول عربية و الأخرى «۴» أعجمية لا تنصرف، و تنوين «قرشات» «۵» ك «عرفات»، حذفت الألف و الواو لتكرارها «۶»، بخلاف تاء «قريشات» «۷»؛ لاختلاف الشكل، ثم حذفها الحساب فصارت «۸»: (أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت)، ثم غيرها القراء، فأخرجوا الواو للفصل، و جعلوا أول (سعفص) صادا مهملة [و آخره ضادا معجمة و قرست بسين مهملة] «۹»؛ فصار: أبج لنافع و راوييه بالترتيب ... إلخ.

قاعدة:

لا بد أن تلفظ «۱۰» بحرف الرمز «۱۱»، إما حالتى الوصل و الابتداء أو حالة الابتداء خاصة، كما لو كان الرمز همزة الوصل «۱۲»، و لا يعطف الرمز بعضه على بعض؛ لئلا

---

(۱) ما بين المعقوفين زيادة من د، ص.

(۲) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو على، الشهير بقطرب: نحوى، عالم بالأدب و اللغة، من أهل البصرة. و هو أول من وضع «المثلث» فى اللغة. و قطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه، فلزمه. من كتبه «معانى القرآن» و «النوادر». ينظر الأعلام (۷/ ۹۵) (۴۱۵).

(۳) فى ص: قرشيات، و سقط فى م.

(۴) فى ز، ص: و الآخر.

(۵) فى م: قرشات، و فى ص: قرشيات.

(۶) فى ز: لتكررها، و فى د، ص: لتكررهما.

(۷) فى م: تاء قرشات، و فى ص: ياء قرشيات.

(۸) فى ص: فصار.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: لمن يتلفظ، و فى د، ص: بلفظ.

(۱۱) فى م: برمز الحرف أن يلفظ بالرمز.

(۱۲) فى م: وصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۲

يلتبس بالوصل «۱»، و لا يفصل بينهما إلا بلفظ الخلاف، و لا يجمع بينه و بين الصريح على وجه واحد، و يسلك الأخصر «۲» غالبا، فإذا اتفق الراويان «۳» ذكر الإمام، فإن ذكرهما فإما للخلاف عن أحدهما نحو: «ولرا- فى اللام (ط) ب خلف (ى) د ...» و إما للوزن، و سيأتى بقية اصطلاحه.

ص:

و حيث جا رمز لورش فهوالأزرق لدى الأصول يروى

ش: (حيث) ظرف مكان باتفاق، و زمان عند الأخفش، و فيها «۴» معنى الشرط، و هى مبنية على الصحيح، و على البناء، ففيها واو أو ياء، مع كليهما «۵» تثليث الثاء «۶» و عاملها

---

(۱) فى د، ز، ص: بالفصل.

(۲) فى م: و ليسلك به الأخص.

(۳) فى د، ص: الروايات.

(۴) فى م: و فيه.

(۵) فى م: و مع كليهما، و فى د: كلاهما مع.

(۶) قوله: «حيث ظرف مكان .. تثليث الثاء» قد أجمل الشارح فى هذه العبارة عدة أحكام تتعلق بحيث، يحسن بنا- إكمالا للفائدة أن نفصلها؛ لبيان ما ورد فيها من خلاف لا سيما و أن بعض اللغويين قد أشار إلى لبس يقع لدى البعض بين استخدام «حيث و حين»، و لعل فى الإشارة إلى هذا اللبس ما يلقى الضوء على ما نقل عن الأخفش من أن «حيث» ظرف زمان؛ فلعل الأخفش قد أراد «حين»، فصحفها البعض، أو أخطأ فى نقلها، أو غير ذلك، فنقول: قال ابن منظور: حيث ظرف مبهم من الأمكنة مضموم و بعض العرب يفتحه و زعموا أن أصلها الواو قال ابن سيده و إنما قلبوا الواو ياء طلب الخفة قال و هذا غير قوى و قال بعضهم أجمعت العرب على رفع حيث فى كل وجه و ذلك أن أصلها حوث فقلبت الواو ياء لكثرة دخول الياء على الواو فقيل حيث ثم بنيت على الضم لالتقاء الساكنين و اختير لها الضم ليشعر ذلك بأن أصلها الواو و ذلك لأن الضمة مجانسة للواو فكأنهم أتبعوا الضم الضم قال الكسائى و قد يكون فيها النصب يحفزها ما قبلها إلى الفتح قال الكسائى سمعت فى بنى تميم من بنى يربوع و طهية من ينصب الثاء على كل حال فى الخفض و النصب و الرفع فيقول حيث التقينا و من حيث لا- يعلمون و لا- يصيبه الرفع فى لغتهم قال و سمعت فى بنى أسد بن الحارث بن ثعلبة و فى بنى فقعس كلها يخفضونها فى موضع الخفض و ينصبونها فى موضع النصب فيقول من حيث لا يعلمون و كان ذلك حيث التقينا و حكى اللحيانى عن الكسائى أيضا أن منهم من يخفض بحيث و أنشد:

أما ترى حيث سهيل طالعا قال و ليس بالوجه قال و قوله أنشده ابن دريد:

بحيث ناصى اللمم الكثاثامور الكثيب فجرى و حاثا قال يجوز أن يكون أراد و حثا فقلب الأزهرى عن الليث: للعرب فى حيث لغتان فاللغة العالية حيث الثاء مضمومة و هو أداة للرفع يرفع الاسم بعده و لغة أخرى حوث رواية عن العرب لبنى تميم يظنون حيث فى موضع نصب يقولون القه حيث لقيته و نحو ذلك كذلك و قال ابن كيسان حيث حرف مبنى على الضم و ما بعده صلة له يرتفع الاسم بعده على الابتداء كقولك قمت حيث زيد قائم و أهل الكوفة يجيزون حذف قائم و يرفعون زيدا بحيث و هو صلة لها فإذا أظهروا قائما بعد زيد أجازوا فيه الوجهين الرفع و النصب فيرفعون الاسم أيضا و ليس بصلة لها و ينصبون خبره و يرفعونه فيقولون قامت مقام صفتين و المعنى زيد فى موضع فيه عمرو فعمرو مرتفع بفيه و هو صلة للموضع و زيد مرتفع بفى الأولى و هى خبره و ليست بصلة لشىء قال و أهل البصرة يقولون حيث مضافة إلى جملة فلذلك لم تخفض و أنشد الفراء بيتا أجاز فيه الخفض و هو قوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا فلما أضافها فتحها كما يفعل بعند و خلف و قال أبو الهيثم حيث ظرف من الظروف يحتاج إلى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۳

مقدر، (جا) رمز فعلية مضاف «۱» إليها، (لورش) يتعلق ب (جا) (فهو يروى «۲» للأزرق «۳») جوابية، (ولدى الأصول) ظرف معمول (يروى)، أى: كل موضع جاء فيه رمز ورش المذكور أولا «۴»، و هو الجيم، فلا- يخلو إما أن يكون فى الفرش أو فى الأصول «۵»، فإن كان فى الفرش فهو لورش من طريقيه «۶»، أو فى الأصول «۷» فهو لورش «۸» من طريق الأزرق خاصة، و تكون قراءة الأصبهانى كقراءة قالون [حينئذ] «۹» دائما، و إن ذكر ورشا بصريح اسمه دخل الطريقان معا «۱۰»؛ كقوله: «و قبل همز القطع ورش». و سواء كان فى الفرش أو فى الأصول، و إلى هذا أشار بقوله:

ص:

و الأصبهانىّ كقالون و إنسمّيت ورشا فالطّريقان إذن

ش: (و الأصبهانى كقالون) اسمية، (و إن سميت ورشا) شرطية، (فالطريقان) مبتدأ

اسم و خبر و هى تجمع معنى ظرفين كقولك حيث عبد الله قاعد زيد قائم المعنى الموضع الذى فيه عبد الله قاعد زيد قائم قال و حيث من حروف المواضع لا من حروف المعانى و إنما ضمت لأنها ضمنت الاسم الذى كانت تستحق إضافتها إليه قال و قال بعضهم إنما ضمت لأن أصلها حوث فلما قلبوا واوها ياء ضموا آخرها قال أبو الهيثم و هذا خطأ لأنهم إنما يعقبون فى الحرف ضمة دالة على واو ساقطة. الجوهرى: حيث كلمة تدل على المكان لأنه ظرف فى الأمكنة بمنزلة حين فى الأزمنة و هو اسم مبنى و إنما حرك آخره لالتقاء الساكنين فمن العرب من يبنيها على الضم تشبيها بالغايات لأنها لم تجئ إلا مضافة إلى جملة كقولك أقوم حيث يقوم زيد و لم تقل حيث زيد و تقول حيث تكون أكون و منه من يبنيها على الفتح مثل كيف استثقالا للضم مع الياء و هى من الظروف التى لا يجازى بها إلا- مع ما تقول حيثما تجلس أجلس فى معنى أينما و قوله تعالى وَ لا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتى [طه: ۶۹] و فى حرف ابن مسعود أين أتى و العرب تقول جئت من أين لا تعلم أى من حيث لا تعلم قال الأصمعى و مما تخطئ فيه العامة و الخاصة باب حين و حيث غلط فيه العلماء مثل أبى عبيدة و سيبويه قال أبو حاتم رأيت فى كتاب سيبويه أشياء كثيرة يجعل حين حيث و كذلك فى كتاب أبى عبيدة بخطه قال أبو حاتم و اعلم أن حين و حيث ظرفان فحين ظرف من الزمان و حيث ظرف من المكان و لكل واحد منهما حد لا- يجاوزه و الأكثر من الناس جعلوهما معا حيث قال و الصواب أن تقول رأيتك حيث كنت أى فى الموضع الذى كنت فيه و اذهب حيث شئت أى إلى أى موضع شئت و قال الله عز و جل فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُما [الأعراف: ۱۹] و يقال رأيتك حين خرج الحاج أى فى ذلك الوقت فهذا ظرف من الزمان و لا- يجوز حيث خرج الحاج و تقول ائتنى حين يقدم الحاج و لا يجوز حيث يقدم الحاج و قد صير الناس هذا كله حيث فليتعهد الرجل كلامه فإذا كان موضع يحسن فيه أين و أى موضع فهو حيث لأن أين معناه حيث و قولهم حيث كانوا معناهما واحد و لكن أجازوا الجمع بينهما لاختلاف اللفظين و اعلم أنه يحسن فى موضع حين لما و إذ و إذا و وقت و يوم و ساعة و متى تقول رأيتك لما جئت و حين جئت و إذ جئت و يقال سأعطيك إذ جئت و متى جئت ينظر اللسان (۲/ ۱۰۶۴).

(۱) فى م: مضافة.

(۲) فى ص: يرى.

(۳) فى ص، د، م: الأزرق.

(۴) فى م: سابقا.

(۵) فى ص: أو الأصول.

(۶) زاد فى م: السابقتين، و فى د: طرقيه.

(۷) فى م: و إن كان فى الأصول.

(۸) فى م: له.

(۹) سقط فى د، ز، ص.

(۱۰) فى م: فقد أراد الطريقين مطلقا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۴

و خبره محذوف، أى: فالطريقان مرادفان، و الجملة جوابية، و «الأصبهانى» منسوب إلى أصبهان من بلاد العجم، و فيها أربع لغات: فتح الهمزة و كسرها مع الفاء و الباء.

[تنبيه:

وقع للناظم ما يسمى سناد التوجيه فى قوله: (و إن) مع (إذن)، و قد تقدم فى الديباجة ..

حيث قال الأخفش، و ابن القطاع، و ابن الحاجب: للشاعر أن يوجهه- أى حرف الروى المقيد- إلى أى جهة شاء من الحركات، و فى هذا البيت (و إن) بكسر الهمزة، (إذن) بفتح الذال، و هو الصحيح؛ خلافا للخليل الذى عاب الفتحة مع الكسرة أو الضمة] «۱».

ص:

فمدنىّ ثامن و نافع‌بصريّهم ثالثهم و التّاسع

ش: (فمدنى ثامن) اسمية، و (نافع) عطف على (ثامن)، (بصريهم ثالثهم) اسمية، (و التاسع) عطف على (ثالث).

ذكر أن نافعا و أبا جعفر- و هو الثامن- مدنيان و يعبر عنهما ب «مدنى» «۲» [؛ لأنهما مدنيان]، و ربما اضطر إلى حذف الياء، و قال: «مدن». و أن أبا عمرو- و هو الثالث- و يعقوب- و هو التاسع- بصريان، و يعبر عنهما ب «بصر» أو «بصرى» [لأنهما بصريان، و الله أعلم] «۳».

ص:

و خلف فى الكوف و الرّمز (كفا)و هم بغير عاصم لهم (شفا)

ش: (خلف كائن فى الكوف) اسمية (و الرمز كفا) كذلك، (و هم) مبتدأ، و (لهم شفا) اسمية مقدمة الخبر، خبر (هم) «۴» و (بغير عاصم) محله النصب على الحال.

لما «۵» فرغ [المصنف] «۶» من رموز الأئمة منفردين و روايتهم و طرقهم، شرع فى رموزهم مجتمعين، و لما انقضت حروف أبجد و لم توف «۷» بالغرض، رمز بكلمات أكثرها منقول من «۸» أسماء الجموع مناسبة، و نوعها «۹» على طريقة الأعلام المنقولة؛ لأنها «۱۰» أعلام.

و بدأ بإدخال خلف مع الكوفيين «۱۱»، فذكر أن «كفا» رمز الكوفيين، عاصم، و حمزة، و الكسائى، و خلف، [فحيث قال: كفا، أو: كوف- فالمراد] «۱۲» هؤلاء الأربعة، و إذا «۱۳»

---

(۱) زيادة من د، ص.

(۲) سقط فى ز، م.

(۳) سقط فى ز، م، و فى ص: لأنهما بصرى.

(۴) فى د، ز: لهم.

(۵) فى ص: و لما.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: يوف.

(۸) فى م: عن.

(۹) فى ص: وقوعها.

(۱۰) فى م: كأنها.

(۱۱) فى م: للكوفيين.

(۱۲) فى د، ز، ص: و كذا حيث ذكر الكوفيين فهم.

(۱۳) فى م: و أن.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۵

خرج منهم عاصم صاروا «۱» ثلاثة حمزة، و الكسائى، [و خلفا فرمزهم] «۲» (شفا).

ص:

و هم و حفص (صحب) ثمّ (صحبه)مع شعبة و خلف و شعبه

ش: (و هم و حفص صحب) اسمية، و (ثم صحب) مبتدأ و خبره (هم) مقدرة، و (مع شعبة) حال، و (خلف) مبتدأ، و (شعبة) عطف عليه، و (صفا) أول البيت [الآتى] «۳» خبره، أى: أن حمزة، و الكسائى، و خلفا إذا ضم إليهم حفص «۴»، فرمزهم (صحب)، و إذا ضم إليهم أبو بكر شعبة فرمزهم (صحبة)، و (صفا) «۵» رمز لخلف و أبى بكر.

ثم كمل فقال:

ص:

(صفا) و حمزة و بزّار (فتى)حمزة مع عليّهم (رضى) أتى

ش: إعراب البيت واضح، أى: أن حمزة، [و خلفا] «۶»- و هو البزار- رمزهما (فتى)، و حمزة، و الكسائى «۷»- و هو على- رمزهما (رضى)، و لخلف «۸»، و الكسائى (روى)، و لأبى جعفر- و هو الثامن- و يعقوب- و هو التاسع- (ثوى) بالثاء المثلثة «۹»، و إلى هذا «۱۰» أشار بقوله:

ص:

و خلف مع الكسائىّ (روى)و ثامن مع تاسع فقل (ثوى)

ش: (خلف) مبتدأ، [و (مع] «۱۱» الكسائى) حال، و (روى) خبره، و (ثامن مع تاسع) كذلك، و الخبر محذوف، أى: [لهما] «۱۲» ثوى [رمز؛ لأن الفاء لا تدخل فى الخبر و هى سببية، و (ثوى) مفعول (قل) و فيه محذوف يتعلق به] «۱۳».

ص:

و مدن (مدا) و بصرىّ (حما)و المدنى و المكّ و البصرى (سما)

ش: (و مدن مدا) «۱۴» اسمية، و كذا (و بصرى حما)، و (المدنى) مبتدأ، و تالياه «۱۵» معطوفاه «۱۶»، و خبره «سما» أى لهم.

---

(۱) فى ز، ص، د: فصاروا.

(۲) فى م: و خلف رمزهم.

(۳) سقط فى د، ز، ص.

(۴) زاد فى م: فى وجه من وجوه.

(۵) فى م: و إذا كان شعبة و خلف رمز لهما بصفا، قال.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: و على الكسائى.

(۸) فى ز، ص: و خلف.

(۹) فى م: بالمثلثة.

(۱۰) فى م: ذلك.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) سقط فى د، ص.

(۱۳) فى م: و الفاء سببية؛ إذ هى لا تدخل فى الخبر، و ثوى مفعول فقل.

(۱۴) فى د: لهما مدا.

(۱۵) فى م: ثالث، و فى د: و الملك و البصرى.

(۱۶) فى م: و ما بعده معطوفان عليه، و فى د: معطوفان، و فى ص: معطوفات.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۲۱۶

أى: أن «۱» المدنيين و هما نافع و أبو جعفر رمزهما (مدا)، و البصريين و هما أبو عمرو و يعقوب رمزهما (حما)، و (سما) رمز خمسة: المدنيان و البصريان و ابن كثير المكى «۲» [ثم قال] «۳».

ص:

مكّ و بصر (حقّ) مكّ مدنى(حرم) و (عم) شاميّهم و المدنى

ش: (مك و بصر حق) اسميهٔ، ([مك و مدنى] «۴» حرم) اسميهٔ «۵»، و حذف عاطف (مدنى) و تنوين (حق) [و خبره] «۶» [الآتى، و (عم شاميهم) اسميهٔ] «۷»، و المدنى عطف «۸» على شاميهم.

[فإن اجتمع البصريان و المكى فرمزهم (حق) و إن توافق المدنيان و المكى فلهم (حرم) و للمدنيين و الشامى (عم).

ثم قال] «۹».

ص:

اشارهٔ

و (حبر) ثالث و مكّ (كنز)كوف و شام و يجىء الرّمز

ش: (و حبر ثالث و مك) اسميهٔ، و (كنز كوف و شام) اسميهٔ «۱۰»، أى: أن ابن كثير المكى و البصريين «۱۱»- و هما أبو عمرو و يعقوب- رمزهم (حق)، [و ابن كثير و المدنيان- نافع، و أبو جعفر-] «۱۲» رمزهم (حرم)، [و ابن عامر الشامى و المدنيان] «۱۳» رمزهم (عم)، و الثالث و هو أبو عمرو مع ابن كثير رمزهما «حبر» و الكوفيون «۱۴» الأربعهٔ مع ابن عامر رمزهم «۱۵» (كنز)، و هذا آخر الرموز «۱۶».

تنبيه:

ربما أفرد كل رمز من هذه نحو:«و كسر حج (ع) ن (شفا) (ث) من» «۱۷» و هكذا إلى آخر الرموز «۱۸»، و أمثلته كثيرهٔ، و (صحبهٔ و صحب) «۱۹» اسما جمع، و (عم) منقول من فعل ماض، و «سما» منقول من الماضى، من السمو و هو العلو. و (حق) منقول

(١) فى م: و المعنى.

(٢) فى م: و إذا اجتمع المدنيان و البصريان. و ابن كثير المكى هؤلاء الخمسة رمزهم سما.

(٣) فى د: و مك مدنى.

(۴) سقط فى د، ز.

(۵) فى م: كذلك.

(۶) سقط فى م، و الذى فى د، ص: و خبر.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: معطوف عليه.

(٩) سقط فى ز، ص.

(١٠) زاد فى م: كذلك أيضا.

(١١) فى د، ز، ص: و البصرى.

(١٢) فى م: كما أن ابن كثير و المدنيين نافعا و أبا جعفر.

(١٣) فى م: و أن ابن عامر الشامى و للمدنيين.

(١۴) فى م: و أما الكوفيون.

(١۵) فى م: فرمزهم.

(١۶) فى م: الرمز.

(١٧) فى ز: و ما لكسر حج عن شفا نمى، و فى م، د: و بالكسر حج عن شفا ثمن.

(١٨) فى د، ز: الرمز.

(١٩) فى م: و صحب و صحاب، و فى ص: و صحبة و صحاب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٢١٧

من المصدر، و (حرم) أصله بياء مشددة حذفها «١» تخفيفا، و هو لغة فى الحرم، و الباقى واضح.

ثم كمل فقال:

ص:

قبل و بعد و بلفظ أغنىعن قيده عند اتّضاح المعنى

ش: (قبل و بعد) ظرفان [مبنيان على الضم] «٢» لقطعهما عن الإضافة، (و أغنى) فعلية، (و يلفظ) و (عن قيده) يتعلقان ب (أغنى)، و (عند) ظرف معمول ل (أغنى)، و (اتضاح المعنى) مضاف إليه.

أى أن الرمز [كله] «٣» إذا كان كلمة [فإنه] «۴» لا يلزم فيه ما التزم فى الرمز الحرفى من التأخير، بل يجوز تقدمه «۵»، مثل قوله: [و صحبة حما رءوف] «۶» و تأخره «٧» مثل قوله:

«يخدعونا كنز ثوى»، و سواء كانت الكلمة منفردة كما تقدم أو مع حرف رمز، و كلامه شامل لهما.

و أيضا فالحكم للأعم الأغلب نحو: «أنا مكرهم كفا ظعن»، «و شرب فاضممه مدا نصر فضا».

و تأخرها نحو «شين تشقّق كقاف حز كفا»، و «كن حول حرم» فى غافر.

و لم يذكر حالة اجتماعها مع حرف رمز، و عموم كلامه شامل لجواز [تقدمها و تأخرها] «٨» كالمثالين، و توسطها «٩» نحو: «يلقوا

يلقّوا ضمّ كم (سما) (ع) تا».

و قوله: (و بلفظ أغنى) أى أنه إذا ذكر القراءة فلا بـد من قيد حركة «۱۰» [أو سكون أو حذف أو حرف و نحوها] «۱۱» و ربما استغنى عن القيـد [بلفظ القراءة «۱۲» فى النظم] «۱۳» إن كشـفها اللفظ فى الوزن؛ [لأن الشـعر حروف] «۱۴» و حركات و سـكنات [محصورة] «۱۵»، ثم [قد يلفظ] «۱۶» بإحدى القراءتين و يعتمد فى الأخرى على محل إجماع أو سبق نظير كما ستراه، إن شاء الله تعالى.

---

(۱) فى م: حذفت.

(۲) سقط فى د، ز، ص.

(۳) سقط فى د.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص: تقديمه.

(۶) فى م: صحبة.

(۷) فى د، ز: و بآخره.

(۸) فى م: تقدمهما و تأخرهما.

(۹) فى م: و توسطهما.

(۱۰) فى د، ص: بحركة.

(۱۱) فى م: أو سكونا أو حرفا: أو نحوها، و فى د، ص: أو حرف أو حذف و نحوها.

(۱۲) فى م: به أى: لفظ القراءة.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) فى م: لا الشعر حروفا.

(۱۵) سقط فى م.

(۱۶) فى م: قيد بلفظ.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۸

ص:

و اكتفى بضدّها عن ضدّكالحذف و الجزم و همز مدّ

ش: (اكتفى) فعليـة، و (بضـدها) و (عن ضـد) يتعلقـان ب (اكتفى)، و (كالحـذف) خـبر مبتـدأ محـذوف، و مـا بعـده معطوف عليه، و عاطف (مـد) حذف كما حذف تنوين (همز) للضـرورة «۱»، و تقـدما أول «۲» القصيدة «۳»، أى: كل قراءة لها ضـد واحـد، سواء كان عقليّا أو اصـطلاحيّا، فإنى اكتفى بـذكر أحـد الضدين عن الآخر؛ لدلالته عليه بالالتزام اختصارا، فيكون المذكور للمذكور [معه] «۴» و المسـكوت عنه للمسـكوت عنه، و قال «بضدها» و لم يقل بها؛ لأنه «۵» قد يكون «۶» غيرها؛ إذ لا يلزم أحـد الطرفين إلا لعارض، على حد قوله تعالى: أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى [البقرة: ۲۸۲] أى: فتذكر الذاكرة الناسية، و هذا الاستغناء على سبيل الجواز لا الوجوب، و لا يصار إلى الأضـداد إلا عنـد عدم اللفظيات مطلقا [لضـعفها] «۷»، و مثّل ذلك بأربعـة أمثلـة، فالحذف ضد الإثبات، و كذا مرادفهما «۸» نحو: «تثبت فى الحـالين (ل) ى (ظ) لّ (د) مـا»، «بشـراى حـذف اليا (كفى)»، و نحو: «يقول واوه (كفا) (ح) ز (ظ) لا»، و ضده السقوط «۹» أو «دع» و شبهه.

و الجزم و الرفع ضدان نحو: «يذرهم اجزموا (شفا)»، «يوم انصب الرفع (أ) وى)» «۱۰».

و الهمز له ثلاثة «۱۱» معان:

[الأول:] التحقيق و ضده التخفيف، كقوله فى الأعراف: «و الهمز (ك) م و بيئس خلف (ص) دا».

و الثانى: جعله مكان حرف صالح لشكله لا على وجه البدل، و ضده «۱۲» ذلك الحرف؛ كقوله: «و التناوش همزت»، و إنما كان هذا على غير وجه البدل؛ لأن البدل لا يكون إلا فى ساكن، فيبدل من جنس حركة ما قبله، و هذا متحرك بعد ساكن.

و الثالث: الزيادة «۱۳» و ضدها الحذف «۱۴»، كقوله: «و اهمز يضاهون ندا».

---

(۱) فى م: لضرورة الشعر.

(۲) فى م: أولا فى الخطبة عند الكلام على ما يتعلق بالقصيد، و فى د، ص: فى أول.

(۳) فى د، ز، م: القصيد.

(۴) سقط فى د، ز، م.

(۵) فى د، ص: لأنها.

(۶) فى د، ص: تكون.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى ز، م: مراد فيهما.

(۹) فى م: و ضد الإثبات الحذف و السقوط.

(۱۰) فى م: يوم ارفع النصب أوى، و فى د: انصب ارفع أوى.

(۱۱) فى ز، م: ثلاث.

(۱۲) فى ص: و ضد.

(۱۳) فى م: زيادته أى الهمز.

(۱۴) فى م: حذفه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۱۹

و المد و القصر ضدان من الطرفين، [أى] «۱» لا ضد لكلّ إلا الآخر، و له معنيان:

زيادة حرف مد نحو حاذِرُونَ [الشعراء: ۵۶] و تُفادُوهُمْ [البقرة: ۸۵].

و زيادة مد على حرفه نحو:

و أشبع المد لساكن لزم ... ...

و فى هذه الأمثلة تنبيه على بقية مسائل الأضداد، و الله المستعان «۲».

ص:

و مطلق التّحريك فهو فتحو هو للاسكان كذاك الفتح

ش: (و مطلق التحريك) شرطية و شرطها محذوف، أى: و أما مطلق التحريك، و جوابه (فهو فتح) و (هو ضد للإسكان) اسمية، و (كذاك «۳» الفتح «۴» ضد للكسر) «۵» اسمية أيضا.

أى: حيث ذكر التحريك مطلقا، أى «۶» غير مقيد، فمراده به الفتح، و مفهومه أنه إذا قيد لا يكون فتحا؛ فيكون «۷» المراد ما قيده به، و

لام (الإسكان) للجنس، فمعنى كلامه: أن مطلق التحريك سواء أطلق أو قيد يضاد مطلق الإسكان، و لا شك أن الإسكان واحد سواء أطلق أو قيد بكونه سكون ضمّ أو كسر، نحو: «ود أبا حرّك علاً و خلق» «۸» «فاضمم حرّكا بالضم»، و «لام ليقطع «۹» حركت بالكسر».

و كذلك «۱۰» مطلق الإسكان يضاد مطلق التحريك، فالإسكان المطلق يضاد التحريك المطلق و هو الفتح، و المقيد يضاد ما قيد به نحو: «أخفى سكن فى (ظبى) «۱۱»»، «و روح ضمه اسكن كم حدا «۱۲»»، «و سكون الكسر (حق)».

و فائدة هذا بيان استعمال أنواع الحركة و مقابلها.

ثم كمل «۱۳» فقال «۱۴»:

ص:

للكسر و النّصب لخفض إخوة كالنّون لليا و لضمّ فتحة

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: و الله أعلم، و فى ص: و بالله المستعان.

(۳) فى ص، م، د: و كذاك.

(۴) فى م: الفتح مبتدأ خبره للكسر فى البيت الآتى بعد.

(۵) فى د: الكسر.

(۶) فى م: أعنى.

(۷) فى م: بل يكون.

(۸) فى م: و نحو خلق.

(۹) فى م: و نحو لام ليقطع.

(۱۰) فى م: فلذلك.

(۱۱) فى ز، ص: ظما.

(۱۲) فى ز: صدا، و فى م: مدا.

(۱۳) فى ص: حرك.

(۱۴) زاد فى م: كذلك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۰

ش: (كذلك الفتح أخ للكسر)، و (النصب أخ للخفض) اسميتان «۱»، و (إخوة) خبر لمحذوف، أى: هذه كلها إخوة، و (كإخوة النون للياء) جار و مجرور خبر لمحذوف، أى: و هذا مثل كذا «۲»، و (لضم «۳» فتحة) اسمية مقدمة الخبر، أى أن بين كل من المذكور «۴» و تاليه مؤاخاة «۵»، و معنى المؤاخاة هنا اشتراكهما فى الضدية، و فيه ثلاثة أنواع:

فالفتح و قسيمه الكسر «۶» ضدان من الطرفين، فإن «۷» أطلقا حملا «۸» على الأول، و إلا فعلى المقيد «۹»، نحو: «و إن الدين فافتحه (ر) جل»، «و كسر حج (ع) ن (شفا) (ث) من».

و النصب و الخفض أو الجر ضدان من الطرفين، و يختصان بحروف الإعراب؛ و لهذا أطلقهما غالبا كقوله: «تحتها اخفض»، «و طاغوت اجرر (ف) وزا»، «و أرجلكم نصب (ظ) با».

و نون المتكلم مطلقا «۱۰» فى المضارع و ياء الغائب فيه ضدان من الطرفين، و يختصان بالأول، و به فارقا «۱۱» الغيب، و الخطاب «۱۲»؛ لدخولهما فى الآخر أيضا نحو:

«نوفيهم بياء عن غنى»، « (و إنا فتحنا) نونها عم فى ندخله و نعذبه».

و الضم و الفتح ضدان، لا من «۱۳» الطرفين بل من طرف الضم خاصة؛ لأنه لو جعل من الطرفين لالتبس ضد «۱۴» الفتح فلا يعلم كسر أم ضم؛ فحاصله أن الضم ضد «۱۵» الفتح، و الكسر و الفتح ضدان من الطرفين، فحيث يقول: «اضمم» أو «الضم» لقارئ، ساكتا عن تقييده فغير المذكور قرأ بالفتح كقوله: «ربوة الضم»، «حسنا «۱۶» فضم».

ثم كمل فقال:

ص:

كالرّفع للنّصب اطردن و أطلقارفعا و تذكيرا و غيبا حقّقا

ش: (كالرفع للنصب) خبر لمحذوف، أى: و هذا كأخوّة الرفع للنصب، و (اطردن) أمر

---

(۱) فى م: و هما اسميتان.

(۲) فى م: كالنون.

(۳) فى ز: و بضم.

(۴) فى م: المذكورين.

(۵) فى م: المؤاخاة.

(۶) فى م: و قسيميه للكسر.

(۷) فى م: و أن.

(۸) فى ص: احملا.

(۹) فى م: القيد.

(۱۰) فى ص: مطلقة.

(۱۱) فى م، ص: فارق.

(۱۲) فى م: و الكتب.

(۱۳) فى د: لكن لا.

(۱۴) فى د: بضد.

(۱۵) فى د، ص: ضده.

(۱۶) فى م: و قوله: حسنا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۱

مؤكد، اى: اطرد جميع ما ذكرته من الأضداد فى جميع المواضع و لا- تقيده بقيد، و (أطلقا) فعل أمر، و الألف للإطلاق، و (رفعا) مفعول (أطلق) و تالياه «۱» معطوفان، و (حققا) صفة لما قبله، أى: الرفع و النصب أخوان، لكن لا «۲» من الطرفين بل من طرف «۳»، كالضم مع الفتح «۴»، فحيث يقول: «ارفع» أو «الرفع» [أو «رفع»] «۵» لقارئ، فغيره قرأ «۶» بالنصب، كقوله: «و الرفع (ف) د»، «واحدة رفع (ث) را».

فهذه جملة مصطلحاته المطلقة، فإن خرجت عنه قيدها نحو: يحصنّ نون (ص) ف (غ) نا أنّث (ع) لن»، «تطوّع التّا يا».

و نحو: «يعرشوا معا بضمّ الكسر»، «و يعكفوا اكسر ضمّه».

و نحو: «يدخلون ضمّ يا و فتح ضم». و أمثلته واضحة.

ثم ذكر قاعدة أخصر مما تقدم؛ إذ «۷» هنا لا يذكر ترجمته، و فى الأول لا بد من واحدة، يعنى [أن] «۸» الرفع و التذكير و الغيب و أضدادها تطلق للقارئ «۹» الذى له الأضداد المتقدمة على قراءاتها خالية من الترجمة.

فأعلم من هنا «۱۰» أن الخلاف إذا دار بين الرفع و ضده فلا يذكر إلا الرفع رمزا أو صريحا «۱۱»، و إذا دار بين التذكير و ضده فلا يذكر إلا [التذكير] «۱۲» و إذا دار بين الغيب و ضده فلا يذكر إلا الغيب، فإذا علم أحد الوجهين للمذكور أخذ ضده للمسكوت عنه، و مثال ذلك: «سبيل لا المدينى»، «ثانى يكن (حما) كفا»، «و يدعوا كلقمان».

و اجتمع الأولان فى قوله: «و يستبين (ص) ون (ف) ن (روى)»، «سبيل لا المدينى».

و الثلاثة فى قوله: «خالصة (إ) ذ يعلموا الرابع (ص) ف يفتح (فى) (روى)».

فإن قيل: يحتمل أن رفع «خالصة» استفيد استفيد من عطفه على «لباس».

---

(۱) فى ز: و الباء.

(۲) فى ز: للولاء.

(۳) فى ص: طرف واحد.

(۴) فى د: و الفتح.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ص: قد قرأ.

(۷) فى ص: أن.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: تطلق للقارئ.

(۱۰) فى م: هذا.

(۱۱) فى م: و صريحا.

(۱۲) سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۲۲۲

فالجواب: أن الاحتمال إنما نشأ من صلاحية الواو للاستئناف و العطف، لكن عين استئنافها «۱» اصطلاحه على أن أصل كل مسألة الاستقلال بعبارة؛ فلا يحال على متقدم أو متأخر حتى يعدم «۲» ترجمتها اللفظية و التقديرية، و قد وجدت هنا، و على هذا اعتمد فى إطلاق [قوله منهم] «۳».

و قوله «۴»: «يقول بعد اليا- (كفا) (ا) تل يرجعوا (ص) در»، «يعمل و يؤت اليا شفا» «۵»، و لو لا ذلك لفسدت ثانية الأولى؛ إذ يلزم أن فيها قراءة بالنون، و أولى «۶» الثانية كذلك.

و هنا انتهى اصطلاحه و بالله التوفيق.

ص:

و هذه أرجوزة وجيزةجمعت فيها طرقا عزيزه

ش: (و هـذه أرجوزة) اسـمية، (وجيزة) صـفة (أرجوزة)، و (جمعت فيها) فعليـة صـفة ثانية، و (طرقا) مفعول (جمعت) و (عزيزة) صـفة (طرقا).

أى: هـذه المنظومـة أرجوزة مختصـرة وجيزة، و لـذلك صارت تعـد من الألغاز و إنما حمله على ذلك تقاعد المشـتغلين و قلة رغبات المحصلين «۷»، مع أنه لم يسـبق بمن سلك هذا الطريق الصعب المسالك، و سد على من بعده بها المسالك، جمع فيها طرقا لم توجد فى كتب عدة، يعترف بها و يراها كل من أسـهر ليله و بذل جهده، وعدتها «۸» تسعمائة و ثمانون طريقا، و لم يشارك فى هذا الخطب صاحبا و لا رفيقا، و أصول هذه الطرق ثمانون يعدها كل بشر «۹». ذكر «۱۰» الدانى و الشاطبى منها أربعة عشر.

ثم [إن المصنف- رحمه الله «۱۱»- خشى أن يتوهّم منه «۱۲» تفضيل كتابه على من سبقه إلى فضل ربه و ثوابه، فلذلك «۱۳» قال:

ص:

و لا أقول إنّها قد فضلتحرز الأمانى بل به قد كملت

ش: (لاـ) نافيـة، و منفيهـا (أقول)، و كسـرت (إنهـا) «۱۴»؛ لأنهـا محكيـة بـالقول، و (قـد فضـلت) خـبر (إن)، و (حرز الأمـانى) مفعول (فضلت)، و (بل) حرف عطف و إضراب، و (به) يتعلق ب (كملت).

---

(۱) فى ص: استئنافهما.

(۲) فى ص، م: يعلم.

(۳) سقط فى د، ص.

(۴) فى م: و قوله.

(۵) فى م: يعلّم اليا (إ) ذ (ثوى) (ذ) ل.

(۶) فى م: و إلى.

(۷) فى د: المخلصين.

(۸) فى م: و عدة طرقها.

(۹) فى د: نشر.

(۱۰) فى م: و قد ذكر.

(۱۱) زيادة من م.

(۱۲) فى م: عنه.

(۱۳) فى م: لذلك.

(۱۴) فى م: إن.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۳

أى: لاـ أقول و أدعى أن هـذه الأرجوزة فضـلت «حرز الأمانى و وجه التهانى»، و هى «الشاطبيـة»، بلل «۱» الله ثرا ناظمهـا، [و أمطر عليه سحائب الرحمة و الرضوان] «۲» و كيف أقول: [إن نظمى قد فضل نظمها] «۳» و قد رزقت [تلك] «۴» من الحظ و الإقبال ما لم يوجد لغيرها [من المؤلفات] «۵»، بل أدعى أن هذه الأرجوزة ناقصة، و أنها لم تكمل إلا بتطفلها على «الشاطبية» و سيرها فى طريقها و اقتباس ألفاظها العذبة.

و هذا فى الحقيقة إنصاف من المصنف «۶»، و إلا- فلا نزاع بين كل من نظر أدنى نظر، و لو لم يكن له نقد «۷» و بصيرة، فى أن هذه الأرجوزة جمعت أشياء ليست فى تلك، و أن «۸» فى هذه «۹» نبذة من علم التجويد، و نبذة من علم الوقف و الابتداء، و باب إفراد القراءات و جمعها، و مسائل كثيرة لا يحصيها إلا من يتعب عليها، و تنبيهات «۱۰» على قيود أهملها الشاطبى لا تحصر، و مناسبات [لم توجد فى تلك] «۱۱»، و أوجها كثيرة، و روايات متعددة، و طرقا زائدة «۱۲»، و قراءات عشرة.

فأنت ترى ابن عامر ليس له فى الشاطبية إلا مد المنفصل بمرتبة واحدة، و له فى هذه عن هشام القصر و المد المتوسط [، زيادة عما فى تلك و هو المتوسط خاصة] «۱۳»، و عن ابن ذكوان الطول [و التوسط] «۱۴» و السكت و عدمه، و إمالة ذوات الراء و عدمها، و غير ذلك، و لأبى عمرو الإدغام و الإظهار من الروايتين، و المد و القصر منهما، و الهمز و عدمه منهما، و لنافع من رواية ورش المد الطويل و التوسط «۱۵» و القصر و إبدال كل همزة ساكنة «۱۶» و ترقيق اللامات و تفخيم الراءات «۱۷»، و لحمزة ما لا يحصيه إلا [من تتبعه و وقف عليه] «۱۸»، و [قد جمع ذلك الناظم من] «۱۹» تسعمائة «۲۰» و ثمانين طريقا، مع أن المذكور فيها من طرق «۲۱» [«الشاطبية» و «التيسير»] «۲۲» طريقا واحدة، و لا شك «۲۳» فى ترجيح هذه الأرجوزة باعتبار ما ذكرناه «۲۴».

---

(۱) فى ص، د، ز: بلّ.

(۲) زيادة من م.

(۳) فى ص، د، ز: ذلك.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى د، ز، ص.

(۶) فى ص: الناظم.

(۷) فى د: نقل.

(۸) فى ص، م، د: فإن.

(۹) فى ص: الأرجوزة.

(۱۰) فى م: و تنبيها.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى م: كثيرة.

(۱۳) سقط فى د، ز، ص.

(۱۴) سقط فى م.

(۱۵) فى د: و المتوسط.

(۱۶) زاد فى م: غير ما استثنى مما يأتى.

(۱۷) زاد فى م: إلى غير ذلك.

(۱۸) فى د، ز، ص: الواقف عليه.

(۱۹) فى د، ز: و جمعها.

(۲۰) فى د: لتسعمائة.

(۲۱) فى م: و أصلها طريق.

(۲۲) سقط فى م.

(۲۳) فى م: فلا شك.

(۲۴) فى د، ز، ص: ذكر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۴

و أما جلالة قدر الشاطبى و صلاحه و ولايته فلا تنكر «۱»، و العلم عند الله من «۲» أىّ المصنفين أفضل، و لا نزاع فى حلاوة نظمه و طلاوته و بهجته، [و لو لم يكن فى] «۳» ذلك إلا كون «۴» كتابه أمّا «۵» لجميع ما عداه «۶» و غيره عيال عليه، لكان فى ذلك كفاية؛ [فجزاهما الله خيرا] «۷» و لا خيب سعيهما، و نفعنا «۸» بعلمهما و بركتهما، إنه قريب مجيب.

ص:

حوت لما فيه مع التّيسيرو ضعف ضعفه سوى التّحرير

ش: (حوت هى) فعلية، و (لما) يتعلق ب (حوت)، و (فيه) يتعلق بصلة «۹» (ما)، و (مع التيسير) حال، و (ضعف) يجوز عطفه على (لما) فينصب، [و على (ما)] «۱۰» فيجر «۱۱»، و (سوى التحرير) [حال من فاعل حوت، أى حوت هى حالة كونها محررة، و (التحرير) مجرور ب (سوى) فهو] «۱۲» مستثنى من مقدر دل عليه قوله: (حوت).

أى: حوت لما فى الكتابين و لم تنقص عنهما، [سوى شىء] «۱۳» بدل التحرير، و هو الإشكال [الموجود فى بعض مواضع الحرز، و أصله من الاضطرابات فى بعض الأوجه بين النقلة و أئمة العربية] «۱۴»، فإنها نقصت به، أى: لم تحوه، [أى: حوت] «۱۵» هذه «۱۶» الأرجوزة كل «۱۷» ما فى [«حرز الأمانى» و كل ما فى «التيسير»] «۱۸» من القراءات و الطرق و الروايات، بل حوت [ضعف ضعف] «۱۹» ما فيهما، بل أكثر من ذلك؛ لأن ضعف الضعف «۲۰» ستة و خمسون طريقا، و لم تنقص «۲۱» عنهما «۲۲» بشىء أصلا إلا المواضع المشكلة المخالفة للمنقول أو لطرقهما، فإن هذه [الأرجوزة لم يكن فيها ذلك الإشكال كما فيها، بل حررت تلك] «۲۳» المواضع فيها، ففى الحقيقة إنما «۲۴» نقصت عنهما ببدل «۲۵»

---

(۱) فى ص، د، م: فلا ينكر.

(۲) فى ص، د، م: فى.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: وضعه بل لكون.

(۵) فى د: إماما.

(۶) زاد فى م: من المؤلفات فى هذا الشأن.

(۷) فى م: فجزى الله هذين الإمامين أحسن الجزاء.

(۸) فى م: و نسأله تعالى أن ينفعنا.

(۹) فى م: يتعلق بمحذوف، و فى ز: متعلق صلة.

(۱۰) سقط فى م، و فى ص: أو على.

(۱۱) فى م: أو يجر اعتباران.

(۱۲) سقط فى ز، م.

(۱۳) من د: شيئا سوى، و فى ص: بشىء سوى.

(۱۴) سقط فى د، ز، ص.

(۱۵) سقط فى م.

(۱۶) فى م: فهذه.

(۱۷) فى م: حوت.

(۱۸) فى م: الحرز و التيسير.

(۱۹) سقط فى م.

(۲۰) فى م: المضعف.

(۲۱) فى د: ينقص.

(۲۲) فى ص: عنها.

(۲۳) فى ز: نقصت بها و حررت.

(۲۴) فى م، د: أنها.

(۲۵) فى ز: بدل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۵

التحرير، و إلا فنفس التحرير فى كل مسألة لم يوجد فيهما حتى ينقص «۱» به هذه، [و هذا فى الحقيقة «۲» نقص يوجب الكمال] «۳» و الله أعلم.

ص:

ضمّنتها كتاب نشر العشرفهى به طيّبة فى النّشر

ش: (ضمنتها) فعلية، و المنصوب أول المفعولين، و (كتاب) ثانيهما، و (نشر العشر) مضاف إليه، (فهى طيبة) اسمية، (به) و (فى النشر) يتعلق ب (طيبة).

أى: ضمنها المصنف كتابه المسمى ب «النشر فى القراءات العشر» الذى لم [ينسج ناسج] «۴» على منواله و لم يأت أحد بمثاله «۵»؛ فإنه «۶» كتاب انفرد بالإتقان و التحرير، و اشتمل جزء منه «۷» على كل ما فى «الشاطبية» و «التيسير»، و جمع فوائد لا تحصى و لا تحصر، و فوائد ادخرت «۸» له فلم تكن فى غيره تذكر، فهو فى الحقيقة نشر العشر، و من زعم أن هذا العلم قد مات قيل له: قد حيى ب «النشر»، و لعمرى إنه لجدير بأن تشد [إليه] «۹» الرحال فيما دونه، و تقف عنده فحول الرجال و لا يعدونه «۱۰»، فجزاه الله على تعبه [و فحصه] «۱۱» عظيم الأجر و جزيل الثواب يوم الحشر.

و قوله: «فهى به طيبة» أى: هذه الأرجوزة صارت بسبب ما تضمنت «۱۲» [مما] «۱۳» فى هذا الكتاب طيبة فى الآفاق عطرة الرائحة.

ص:

و هأنا مقدّم عليهافوائدا مهمّة لديها

ش: (و هأنا) مبتدأ مقرون بهاء التنبيه، و (مقدم) خبرها «۱۴»، و (عليها) يتعلق ب (مقدم)، و (فوائدا)- جمع: فائدة- مفعوله، و نوّنه للضرورة، و (مهمة) صفة (فوائدا)، و (لديها) ظرف (مهمة).

ثم مثلها فقال:

ص:

كالقول فى مخارج الحروف‌و كيف يتلى الذّكر و الوقوف

ش: (كالقول) مبتدأ، أى: الفوائد كالقول، و (فى) يتعلق «۱۵» بالقول، و (كيف) حال

---

(۱) فى م، د: تنقص.

(۲) فى م: فى الحقيقة عن الكمال.

(۳) زاد فى د، ص: و هو قريب من قول الشاعر:

و لا عيب فيهم غير أن سيوفهم‌بهن فلول من قراع الكتائب

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص: على مثاله.

(۶) فى د، ص: فإن كتاب.

(۷) فى م: برمته.

(۸) فى م: أخرى.

(۹) زيادة من س.

(۱۰) فى ص: و لا يهدونه.

(۱۱) سقط فى ص.

(۱۲) فى د: ما تضمنته.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) فى م: خبر، و فى د، ص: خبره.

(۱۵) فى ص: متعلق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۶

من (الذكر)، أى: على أى حال «۱» يتلى القرآن «۲»، و الجملة معطوفة على (مخارج)، و (الوقوف) كذلك.

أى: و هأنا أبدأ «۳» قبل الشروع فى مقصود الأرجوزة بمقدمة تتعلق بالمقصود و ينتفع بها فيه، كالكلام على مخارج الحروف، و على أى وجه يقرأ القرآن، و مراده معرفة التجويد لقوله: و معرفة الوقوف، و لم يذكر فيها إلا المخارج و التجويد و الوقف.

و يحتمل أن يريد بقوله: «و كيف يتلى الذكر» ما هو أعم من التجويد و الوقف، و يكون «۴» على هذا خص الوقف بالعطف «۵»؛ لخصوصيته «۶» و الاهتمام به؛ كقوله تعالى:

مَنْ كانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَ مَلائِكَتِهِ وَ رُسُلِهِ وَ جِبْرِيلَ وَ مِيكالَ [البقرة: ۹۸] لكن «۷» قد يقال: لا نسلم أن معرفة الوقوف أهم من معرفة التجويد، و إنما قدم مخارج الحروف؛ لتوقف التلفظ بالقرآن «۸» المتكلّم فيه على مسائل الخلاف عليها «۹»، و لما لم يكن بعد معرفة المخارج أهم من معرفة التجويد؛ إذ هى أيضا مقدمة على المقصود، عقبه به و لا بد بعد معرفتهما من معرفة الوقف و الابتداء، لأنه من توابع التجويد، بل كان «۱۰» بعضهم لا يجيز أحدا حتى يبرع فيه «۱۱»، فلذلك عقبه به، و بدأ «۱۲» بالمخارج فقال:

مخارج الحروف و صفاتها

مخارج الحروف «۱۳»:

ص:

اشارة

مخارج الحروف سبعة عشرعلى الّذى يختاره من اختبر

ش: الشطر الأول صغرى، و مميز العدد محذوف، و «على الذى» خبر مبتدأ محذوف أى «۱۴»: و هذا على القول الذى يختاره من اختبر المخارج و حققها و أتقنها، و هو الصحيح كما سيأتى، و المخارج جمع مخرج: و هو موضع خروج الحرف من الفم، و دخل فى «۱۵»

---

(۱) فى د، ز، م: حالة.

(۲) فى م: الذكر.

(۳) فى م: إنما أبدأ.

(۴) زاد فى م: مما يتعلق بحضرة كلام الله تعالى.

(۵) فى د: بالعاطف، و فى ص: بالمعاطف و فى م: بالعطف و الذكر.

(۶) فى م: لخصوصية الاهتمام به.

(۷) فى م: ذكر بعدد دخولهما فى جنسهما تشريفا لهما و تنويها بشأنهما إلا أنه قد يقال فيما هنا.

(۸) فى م: بألفاظ القرآن.

(۹) فى ز، م: عليه.

(۱۰) فى م: بل هو الركن المهم بعد إتقان الحروف و هو معنى الترتيل حتى إن بعض مشايخ القراءة كان لا يجيز أحدا ممن يقرأ عليه.

(۱۱) فى م: فى معرفة الوقف و الابتداء.

(۱۲) زاد فى م: و الله أعلم.

(۱۳) قال ابن جنى فى سر الصناعة (۱/ ۱۵): و يجوز أن تكون سميت حروفا- أى حروف المعجم- لأنها جهات للكلم و نواح كحروف الشيء و جهاته المحدقة به، و كل اشتقاق المادة يدل على هذا المعنى.

(۱۴) فى م: أيضا.

(۱۵) فى م: فى قوله.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۷

(سبعة عشر) الخبل [و هو اجتماع الخبن و الطى و هو جائز] «۱»، و تقدم فى المقدمة [عند الكلام على ما يتعلق بالقصيدة و المعنى] «۲».

أى أن مخارج حروف المعجم [التسعة و العشرين] «۳» سبعة عشر مخرجا، و هذا هو الصحيح و مختار المحققين كالخليل بن أحمد [النحوى] «۴»، و [أبى محمد] «۵» مكى ابن أبى طالب، و الهذلى، و ابن سريج «۶» و غيرهم، و هو الذى أثبته ابن سينا «۷» فى كتاب أفرده فى المخارج.

و قال سيبويه و كثير من القراء و النحاة: هى ستة عشر خاصة «۸». فأسقطوا مخرج حروف

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) زيادة من م.

(۳) فى م: و هى تسعة و عشرون حرفا.

(۴) زيادة من م.

(۵) سقط فى د، ز، ص.

(۶) هو أحمد بن عمر بن سريج. بغدادى. كان يلقب بالباز الأشهب. فقيه الشافعية فى عصره. مولده و وفاته ببغداد. له نحو ۴۰۰ مصنف. ولى القضاء بشيراز. ثم اعتزل، و عرض عليه قضاء القضاة فامتنع، و قام بنصرة المذهب الشافعى فنصره فى كثير من الأمصار. وعده البعض مجدد المائة الثالثة. و كان له ردود على محمد بن داود الظاهرى و مناظرات معه. و فضله بعضهم على جميع أصحاب الشافعى حتى على المزنى.

من تصانيفه «الانتصار»، و «الأقسام و الخصال» فى فروع الفقه الشافعى، و «الودائع لنصوص الشرائع».

ينظر: طبقات الشافعية (۲/ ۸۷)، و الأعلام للزركلى (۱/ ۱۷۸)، و البداية و النهاية (۱۱/ ۱۲۹).

(۷) هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو على، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس، صاحب التصانيف فى الطب و المنطق و الطبيعيات و الإلهيات. أصله من بلخ، و مولده فى إحدى قرى بخارى. نشأ و تعلم فى بخارى، و طاف البلاد، و ناظر العلماء، و اتسعت شهرته، و تقلد الوزارة فى همذان، و ثار عليه عسكرها و نهبوا بيته، فتوارى. ثم صار إلى أصفهان، و صنف بها أكثر كتبه. و عاد فى أواخر أيامه إلى همذان، فمرض فى الطريق، و مات بها. قال ابن قيم الجوزية: «كان ابن سينا- كما أخبر عن نفسه- هو و أبوه، من أهل دعوة الحاكم، من القرامطة الباطنيين». و قال ابن تيمية: «تكلم ابن سينا فى أشياء من الإلهيات، و النبوات، و المعاد، و الشرائع، لم يتكلم بها سلفه، و لا وصلت إليها عقولهم، و لا بلغتها علومهم؛ فإنه استفادها من المسلمين، و إن كان إنما يأخذ عن الملاحدة المنتسبين إلى المسلمين كالإسماعيلية، و كان أهل بيته من أهل دعوتهم، من أتباع الحاكم العبيدى الذى كان هو و أهل بيته معروفين عند المسلمين بالإلحاد». توفى سنة ۴۲۸ ه. ينظر: الأعلام (۲/ ۲۴۱- ۲۴۲).

(۸) لحروف العربية ستة عشر مخرجا:

فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجا: الهمزة و الهاء و الألف، و من أوسط الحلق مخرج العين و الحاء، و أدناها مخرجا من الفم: الغين و الخاء.

و من أقصى اللسان و ما فوقه من الحنك الأعلى: مخرج القاف.

و من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا و مما يليه من الحنك الأعلى: مخرج الكاف.

و من وسط اللسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى: مخرج الجيم و الشين و الياء.

و من بين أول حافة اللسان و ما يليها من الأضراس: مخرج الضاد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۸

المد، و جعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، و الواو و الياء من مخرج المتحركتين «۱».

و قال قطرب و الفراء و الجرمى «۲»: هى أربعة عشر. فجعلوا النون و اللام و الراء من مخرج واحد.

و اعلم أن مخارج الحروف دائرة على ثلاث: الحلق «۳» و الفم و الشفة «۴»، هذا «۵» عند سيبويه [و صرح به] «۶»، و أما عند الخليل فيمكن أن يقال: أربع، فيزاد الجوف «۷».

فائدة: تبين مخرج الحرف بأن تنطق «۸» قبله بهمزة و تسكنه «۹»، و الله تعالى أعلم.

ص:

فالجوف للهاوى و أختيه و هىحروف مدّ للهواء تنتهى

ش: (فالجوف للهاوى) و هو الألف اسمية، (و أختيه) معطوف على (الهاوى) و هما:

و من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى و ما فويق الثنايا: مخرج النون.

و من مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام: مخرج الراء.

و مما بين طرف اللسان و أصول الثنايا: مخرج الطاء، و الدال، و التاء.

و مما بين طرف اللسان و فويق الثنايا: مخرج الزاى و السين و الصاد.

و مما بين طرف اللسان و أطراف الثنايا: مخرج الظاء و الذال، و الثاء.

و من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا: مخرج الفاء.

و مما بين الشفتين: مخرج الباء، و الميم، و الواو.

و من الخياشيم: مخرج النون الخفيفة.

ينظر المقرب (۲/ ۵، ۶).

(۱) فى م: المحركتين.

(۲) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى، مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن. كان فقيها عالما بالنحو و اللغة، دينا ورعا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، قدم بغداد، و أخذ النحو عن الأخفش و يونس، و اللغة عن الأصمعى و أبى عبيدة. مات سنة خمس و عشرين و مائتين.

ينظر: أخبار النحويين البصريين (۸۴) و الفهرست (۹۰) و طبقات النحويين و اللغويين (۷۴) و نزهة الألباء (۹۸) و إنباه الرواة (۲/ ۸۰) و وفيات الأعيان (۲/ ۴۸۵).

(۳) هو الجزء الذى يلى الحنجرة و ينتهى بأول الفم.

(۴) هى عضو يأخذ شكلا مستعرضا فى نهاية الفم و يقوم بعملية إغلاقه أحيانا، أو التحكم فى فتحة الفم أحيانا أخرى، بحيث تكون مستديرة تارة و مستطيلة أخرى. ينظر أصول اللغة العربية ص (۵۸).

(۵) فى ص: هكذا.

(۶) فى م: و من وافقه كما علمت.

(۷) فى م: هى دائرة على أربعة فيراد بالرابع جوف الفم و هواه أى من غير اعتماد على حلق أو لسان.

(۸) فى م، ص، د: ينطق.

(۹) فى م: و يسكن الحرف أو يشدد فيعلم محل خروجه عند انقطاع الصوت به.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۲۹

الواو و الياء الساكنتان «۱» بعد حركة مجانسة، و إنما كانتا أختيه لمشاركتهما له فى المخرج «۲»، و هو المحل الذى يتولد فيه الحرف «۳»، كالبطن بالنسبة إلى الأم «۴»، (و هى- أى الثلاثة- حروف مد) صغرى، و جملة (تنتهى) صفة ل (حروف مد)، و (للهواء) متعلق ب (تنتهى) «۵».

و هذا أول المخارج، أى أول «۶» المخارج جوف «۷» الحلق.

و فيه ثلاثة أحرف مترتبة «۸» هذا «۹» الترتيب:

الأول: الألف، و الثانى: الواو الساكنة المضموم ما قبلها، و الثالث: الياء الساكنة المكسور ما قبلها، و تسمى هذه الثلاثة حروف المد «۱۰» و الحروف الهوائية و الجوفية.

قال الخليل: و نسبن «۱۱» إلى الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهن.

قال: و زاد الخليل فيهن الهمزة. قال: لأن مخرجها الصدر، و هو متصل بالجوف «۱۲»، و الله أعلم.

و أمكن الثلاثة عند الجمهور: الألف.

و قال ابن الفحام: أمكنهنّ فى المد: الواو ثم الياء ثم الألف، و الجمهور على أن الفتحة من الألف، و الضمة من الواو، و الكسرة من الياء؛ فالحروف «۱۳» عند هؤلاء قبل الحركات، و قيل بالعكس.

و قيل: ليس كل منهما مأخوذا من الآخر.

قلت: و هذا هو الصحيح؛ لأن الحركة عرض لازم للحرف المتحرك لا يوجد «۱۴» إلا به، فليس أحدهما أسبق من الآخر و لا متولدا «۱۵» منه؛ لأنه متى فرض متحركا لا يمكن النطق به إلا مع حركته «۱۶»، و الله أعلم.

---

(۱) فى ز: الساكنين، و فى ص: الساكنتين.

(۲) فى م: فى المدية و المخرج.

(۳) فى ص: الحروف.

(۴) فى د: الولد.

(۵) فى م: يتعلق بتنتهى.

(۶) فى م: أى أن.

(۷) فى ص: حرف.

(۸) فى م، د: مرتبة.

(۹) فى ص: على هذا.

(۱۰) فى د: مذ، و فى ص: المد و اللين.

(۱۱) فى م: و نبت.

(۱۲) فى م: ثم إنه زاد معهن الهمزة قال: لأن مخرجها الصدر و هو يتصل بالجوف، و فى د، ز: قال مكى و زاد غير الخليل معهن الهمزة.

(۱۳) فى ز: و الحروف.

(۱۴) فى ص: لا توجد.

(۱۵) فى ز: متولد.

(۱۶) فى م: حركة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۰

و تسمى أيضا: الحروف الخفية «۱»، و كذا الهاء «۲»، و سميت خفية؛ لأنها تخفى فى اللفظ، و لخفائها «۳» [قويت الهاء بالصلة و الثلاثة بالمد عند الهمزة] «۴».

ص:

و قل لأقصى الحلق همز هاءثمّ لوسطه فعين حاء

ش: «قل» «۵» أمر، و (لأقصى الحلق همز) اسمية سوغ «۶» الابتداء بمبتدئها «۷» تقديم خبرها «۸»، [و هى فى محل مفعول (قل)] «۹» و (عين) مبتدأ، و (حاء) حذف عاطفه، و (لوسطه) خبره، و (ثم) عاطفة للجملة. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۲۳۰ ص: و قل لأقصى الحلق همز هاء ثم لوسطه فعين حاء ..... ص : ۲۳۰

: ثانى المخارج أقصى الحلق، و منه حرفان: الهمزة و الهاء «۱۰»، و أشار الناظم بتقديم الهمزة إلى تقديمها «۱۱» فى المخرج، [و قيل: هما فى مرتبة] «۱۲»، و ثالث المخارج:

وسط «۱۳» الحلق، و فيه حرفان: العين و الحاء المهملتان «۱۴»، و ظاهر كلام سيبويه أن العين قبل الحاء، و نص عليه مكى، و عكس شريح، و هو ظاهر كلام المهدوى [و غيره، و العاطف محذوف من «هاء» و «حاء»] «۱۵».

ص:

أدناه غين خاؤها و القافأقصى اللّسان فوق ثمّ الكاف

ش: (أدنى الحلق غين) اسمية، و (خاؤها) حذف عاطفه على (غين) و الإضافة للملابسة القوية، و هى الاتحاد فى المخرج، و (القاف أقصى اللسان) اسمية، و (فوق) ظرف مقطوع عن الإضافة فلذا «۱۶» بنى على الضم (ثم الكاف) مبتدأ خبره (أسفل) أول التالى «۱۷» أى: رابع المخارج أدنى الحلق إلى الفم، و فيه حرفان: الغين و الخاء المعجمتان «۱۸»، و أشار بتقديم الغين إلى أنها [المتقدمة على الخاء] «۱۹» فى المخرج، و كذا نص عليه شريح، قيل: و هو ظاهر كلام سيبويه، و نص مكى على تقديم الخاء.

---

(۱) فى م: و تسمى هذه الحروف أيضا الخطية.

(۲) فى م: الهاء معها.

(۳) فى م: و أخفاها الهاء، و فى د: و لخفاها، و فى ص: و لخفاء الهاء.

(۴) فى م: و لذلك قويت بالصلة، و الثلاثة بالمد عند سببه.

(۵) فى ص: و قل.

(۶) فى م: و سوغ.

(۷) فى م: بالنكرة.

(۸) فى م: الخبر.

(۹) فى م: و الجملة فى محل نصب يقل.

(۱۰) فى ز، ص، د: فالهاء.

(۱۱) فى م، د: تقدمها.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى ز: أقصى.

(۱۴) فى ز: المهملتين.

(۱۵) سقط فى م.

(۱۶) فى م: و لذا.

(۱۷) فى م: الكاف خبر مبتدأ، و أسفل أول البيت الآتى بعد خبره.

(۱۸) فى ز، ص: المعجمتين.

(۱۹) فى ز: مقدمة عليها، و فى ص: المقدمة عليها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۱

و قال «۱» ابن خروف: لم يقصد سيبويه ترتيبا فيما هو من مخرج واحد.

و تسمى هذه الستة «۲»: الحلقية. و هذا آخر مخارج الحلق.

ثم شرع فى مخارج الفم، و بدأ بأولها من جهة الحلق، أى: خامس المخارج، و هو التالى «۳» لأول الحلق أقصى اللسان [و ما] «۴» فوق من الحنك، و فيه القاف [فقط] «۵».

و سادس «۶» [المخارج] «۷»: أقصى اللسان [من أسفل مخرج] «۸» القاف قليلا و ما يليه من الحنك، و فيه الكاف فقط.

و هذان الحرفان يسمى كل منهما لهويّا «۹» نسبة إلى «اللهاة»، و هى بين الفم و الحلق.

و حذف الناظم المضاف إلى «۱۰» (أسفل)، و هو [ضمير] «۱۱» اللسان، و حذف أيضا «۱۲» أقصى اللسان [لدلالة الأول عليه «۱۳».

و منهم من يقول فى الكاف] «۱۴»: أقصى اللسان و ما فوقه من الحنك مما يلى مخرج القاف.

قال ابن الحاجب: و هو قريب؛ لأن هذا الحرف قد يوجد على كل من الأمرين بحسب اختلاف «۱۵» الأشخاص مع سلامة الذوق: فعبر كل [على] «۱۶» حسب وجدانه. و الله أعلم.

[ثم كمل فقال] «۱۷»:

ص:

أسفل و الوسط فجيم الشّين ياو الضّاد من حافته إذ وليا

الاضراس من أيسر أو يمناهاو اللام أدناها لمنتهاها

---

(۱) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسى النحوى، حضر من إشبيلية، و كان إماما فى العربية، محققا مدققا، ماهرا مشاركا فى الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، و كان فى خلقه زعارة، و لم يتزوج قط، و كان يسكن الخانات، و له مناظرات مع السهيلى، و صنف شرح سيبويه، شرح الجمل، كتابا فى الفرائض. و وقع فى جب ليلا، فمات سنة تسع و ستمائة- و قيل خمس و قيل عشر. و قال ياقوت: سنة ست- بإشبيلية عن خمس و ثمانين سنة. ينظر بغية الوعاة (۲/ ۲۰۳).

(۲) فى ص: السبعة.

(۳) فى ص: الثانى.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: و السادس.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: أسفل من مخرج.

(۹) فى ز، ص، م: لهوى.

(۱۰) فى د، ز، ص: إليه.

(۱۱) سقط فى د، ز، ص.

(۱۲) زاد فى م: بعد أسفل.

(۱۳) فى د، ص: عليهما.

(۱۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۵) فى م: اتفاق.

(۱۶) سقط فى ص.

(۱۷) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۲

ش: (أسفل) «۱» خبر لمبتدإ المتلو «۲»، (فجيم) [جواب «أما» محذوفة، أى: و أما وسط اللسان] «۳»؛ لأن الفاء لا تدخل على الخبر إلا إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط. و «الجيم» «۴» مبتدأ، و (الشين) و (يا) معطوفان بمحذوف، و خبر الثلاثة محذوف، أى: فيه، و الجملة جواب «أما» [المحذوفة] «۵»، و (الضاد من حافته) اسمية، و (إذ ولى «۶» حافة اللسان) شرطية «۷»، و (الأضراس) مفعول (ولى)، و ترك علامة التأنيث لاكتساب الفاعل التذكير من اللسان [و (من أيسر الأضراس)] «۸» حال الضاد «۹»، (أو يمناها) معطوف [على (أيسر)] «۱۰»، و (اللام أدنى حافة اللسان)، [اسمية، و (لمنتهى حافة اللسان)] «۱۱» حال.

و الوسط «۱۲» بالفتح و السكون، قيل «۱۳»: بمعنى [واحد] «۱۴» [على الأصح].

و قيل: الوسط بالفتح: المركز «۱۵»، [و بالسكون: من كان فى حلقة] «۱۶».

أى: سابع المخارج وسط اللسان، [يعنى] «۱۷»: بينه و بين وسط الحنك، و فيه ثلاثة أحرف: الجيم و الشين المعجمة و الياء، و قدم الجيم لتقدمها عليهما «۱۸» [فى المخرج].

و قال المهدوى: الشين تلا الكاف ثم الجيم ثم الياء، و مراده: الياء «۱۹» غير المدية، و أما هى فتقدمت فى الجوفية، و هذه الثلاثة هى الشجرية؛ [لخروجها من شجر الفم: و هو منفتح ما بين اللحيين، و شجر الحنك: ما يقابل طرف اللسان، و قال الخليل: الشجر مفرج الفم، أى: مفتحه، و قال غيره: هو مجتمع اللحيين عند العنفقة] «۲۰».

و ثامن المخارج: للضاد، و هو أول حافة اللسان و ما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، و من الأيمن عند الأقل، و يدل كلام سيبويه [على أنها تكون منهما] «۲۱».

و قال الخليل: «هى شجرية أيضا»، يريد من مخرج «۲۲» تلك الثلاثة «۲۳»،

---

(۱) فى م: تقدم أن أسفل.

(۲) فى س: آخر البيت المتلو، و فى د، ص: آخر المتلو.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: و جيم.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: اسمية دليل جواب الشرطية أعنى: إذ ولى.

(۷) فى ز: طرف، و ص: طرفه.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى د: حال الضاد من الأضراس.

(۱۰) فى م: عليه.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى م: و قوله و الوسط.

(۱۳) زيادة فى م.

(۱۴) سقط فى ز، ص.

(۱۵) فى ز، م: المركب.

(۱۶) سقط فى م، و فى ص: على الأصح.

(۱۷) سقط فى م.

(۱۸) سقط فى ز، م.

(۱۹) فى د: بالياء.

(۲۰) زيادة من م.

(۲۱) سقط فى م.

(۲۲) فى م: أنها تخرج من.

(۲۳) فى م: الثلاثة المتقدم عليها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۳

و الشجرة «۱» عنده: مخرج الفم، أى: منفتحه «۲».

و قال غيره «۳»: هو مجمع اللحيين عند العنفقة؛ فلذلك لم تكن «۴» الضاد منه، و قيل: إن عمر- رضى الله عنه- كان يخرجها من الجانبين، و منهم من يجعل مخرجها قبل مخرج الثلاثة [الشجرية] «۵».

و تاسع المخارج [و هو] «۶» اللام: حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه و ما بينها «۷» و بين ما يليها من الحنك الأعلى.

و منهم من يزيد على هذا فيقول: فويق الضاحك و الناب و الرّباعية و الثّنية، و فيه اللام فقط.

قال ابن الحاجب: كان ينبغى «۸» أن يقال: فويق «۹» الثنايا، إلا أن سيبويه ذكر ذلك فلذلك عددوا، و إلا فليس فى الحقيقة فوق ذلك؛ لأن مخرج النون يلى مخرجها و هو فوق الثنايا. [و أطال فى ذلك فانظره] «۱۰».

و قال أيضا: و ليس ثم إلا- ثنيتان، و إنما جمعوهما لأن [لفظ] «۱۱» الجمع أخف، و إلا- فالقياس أطراف «۱۲» الثنيتين. [و الله أعلم] «۱۳».

ص:

و النّون من طرفه تحت اجعلواو الرّا يدانيه لظهر أدخل

ش: (النون) مفعول (اجعلوا) و (من طرف اللسان) متعلق «۱۴» به، و (تحت) مخرج اللام مقطوع [عن الإضافة] «۱۵» مبنى «۱۶» على الضم، و (الرا يدانيه) كبرى، و لام (لظهر) ظرفية؛ كقوله «۱۷» تعالى: وَ نَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَةِ [الأنبياء: ۴۷] و (أدخل فى اللسان) إما خبر ثان [لرا] «۱۸» أو لمحذوف على الخلاف.

أى: عاشر المخارج للنون، و هو [من] «۱۹» طرف اللسان بينه و بين ما فوق «۲۰» الثنايا تحت «۲۱» مخرج اللام قليلا.

(۱) فى م: أو الشجرية، و فى د: و الشجر، و ص: و الشجرية.

(۲) فى ز: مفتحة.

(۳) فى م: كما قال غيره.

(۴) فى م: لم يعد.

(۵) زيادة من م.

(۶) زيادة من ص.

(۷) فى م: و هو ما بينها.

(۸) فى م: يغنى.

(۹) فى ص: فوق.

(۱۰) سقطت من م.

(۱۱) سقطت من م.

(۱۲) فى م: من أطراف.

(۱۳) فى م: و أطال فى ذلك.

(۱۴) فى م: يتعلق.

(۱۵) زيادة من م.

(۱۶) فى د: فينبنى.

(۱۷) فى ز: لقوله.

(۱۸) سقط فى ز، ص، م.

(۱۹) سقط فى م.

(۲۰) فى م: فريق.

(۲۱) فى م: إلى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۴

الحادى عشر: للراء، و هى من مخرج النون، لكنها أدخل فى ظهر «۱» اللسان قليلا من مخرج النون.

و هذه الثلاثة- [أعنى] «۲» اللام و النون و الراء- يقال لها: الذّلقيّة «۳»؛ نسبة إلى موضع مخرجها و هو طرف اللسان؛ لأن طرف «۴» الشيء: ذلقه.

و قال الفراء و قطرب و الجرمى و ابن كيسان «۵»: الثلاثة من مخرج واحد و هو طرف اللسان.

ص:

و الطّاء و الدّال و تا منه و منعليا الثّنايا و الصّفير مستكن

ش: (و الطاء و معطوفاه) و (منه) «۶» اسمية، و (من عليا الثنايا) معطوف على (منه)، (و الصفير مستكن) اسمية.

أى: [المخرج الثانى عشر للطاء] «۷» و الدال المهملتين، و التاء المثناة: من طرف اللسان و من الثنايا «۸» العليا، [يعنى بينهما.

و عبارة سيبويه: مما بين طرف اللسان و أصول الثنايا العليا] «۹».

قال ابن الحاجب: قوله «۱۰»: و (أصول الثنايا) ليس بحتم «۱۱»، بل قد يكون من بعد أصولها قليلا مع سلامة الطبع. و زاد بعضهم:

مصعدا إلى جهة الحنك، و يقال لهذه الثلاثة: النطعية «١٢»؛ لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى: و هو «١٣» سقفه «١۴» ثم كمل [حروف الصفير] «١۵» فقال:

ص:

منه و من فوق الثّنايا السّفلى و الظّاء و الذّال وثا للعليا

ش: (منه) أى: فيه، متعلق «١۶» ب (مستكن) آخر المتلو، و (من فوق) معطوف على (منه)، و (السفلى) صفة (الثنايا) (و الظاء) و معطوفاه مبتدأ «١٧»، و (للعليا) أى فى الثنايا

---

(١) فى م: طرف.

(٢) سقطت من م.

(٣) فى م: الذولفية.

(۴) فى ز: طرفه.

(۵) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى، كان يحفظ المذهب البصرى و الكوفى فى النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد و ثعلب، لكنه إلى مذهب البصريين أميل، و كان أبو بكر بن الأنبارى الكوفى شديد التعصب عليه و التنقص له، و كان يقول: خلط فلم يضبط مذهب الكوفيين و لا مذهب البصريين، و توفى أبو الحسن يوم الجمعة لثمان خلون من ذى القعدة سنة تسع و تسعين و مائتين.

انظر طبقات النحويين و اللغويين (١۵٣)، و نزهة الألباء (١۶٢).

(۶) فى ز، م: منه.

(٧) فى م: أى الثانى عشر مخرج الطاء.

(٨) فى م: فوق الثنايا.

(٩) سقطت من م.

(١٠) فى د: و قوله.

(١١) فى ز: يحتم.

(١٢) فى م: و هذه الثلاثة تسمى النطعية.

(١٣) فى م: الحنك.

(١۴) فى ز، ص: سطحه.

(١۵) سقطت من م.

(١۶) فى م: يتعلق.

(١٧) زاد فى ص: بتاليه.

العليا [خبر] «١» [مكمل بتاليه] «٢».

أى: المخرج الثالث عشر لحروف [الصفير] «٣»، و هى [الصاد و السين و الزاى] «۴»، من بين طرف «۵» اللسان و فوق الثنايا السفلى، و هو معنى قوله: من طرف اللسان [و بين الثنايا] «۶»، و وصف [الناظم] «٧» الثنايا بالسفلى «٨» تبعا لبعضهم، و عبارة سيبويه: مما بين

طرف اللسان و فويق الثنايا.

قال ابن الحاجب: و عبر غيره بالسفلى، و إنما يعنون «۹» فى هذه المواضع كلها العليا «۱۰».

الرابع عشر للظاء و الذال المعجمتين «۱۱» و الثاء المثلثة: من بين طرف اللسان و أطراف [الثنايا] «۱۲» العليا، [و يقال لها: اللثوية] «۱۳»؛ نسبة إلى اللثة: و هى اللحم المركب فيه الأسنان، و أشار إلى تكميلها «۱۴» بقوله:

ص:

من طرفيهما و من بطن الشّفهفالفا مع اطراف الثّنايا المشرفة

ش: (من طرفيهما) حال، أى: [من] «۱۵» طرف اللسان و طرف الثنايا [العليا] «۱۶»، و عاد ضمير اللسان على مدلول عليه بما تقدم.

[و قوله] «۱۷»: (فالفاء) جواب شرط مقدر، أى: و أما من بطن الشفة فالفاء، و (مع أطراف) حال.

أى: المخرج «۱۸» الخامس عشر للفاء، من باطن «۱۹» الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا، و إليه أشار بقوله: المشرفة، و هى «۲۰» عبارة سيبويه.

[ثم كمل فقال] «۲۱»:

ص:

اشارة

للشّفتين الواو باء ميمو غنّة مخرجها الخيشوم

ش: (للشفتين الواو) اسمية، و (باء و ميم) «۲۲» معطوفان بمحذوف، و (غنة) مبتدأ

---

(۱) سقط فى م، و فى د: خبره.

(۲) فى ز: مكملا، و فى د، ص: مكملا بتاليه.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: الصاد و الزاى و السين.

(۵) فى م: أطراف.

(۶) فى م: و من بين الثنايا السفلى.

(۷) سقطت من م.

(۸) فى م: السفلى.

(۹) فى م: يعرف.

(۱۰) فى م: للعليا.

(۱۱) فى م: فى المعجمتين.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى م: و الثلاثة لثوية.

(۱۴) فى م: هذا.

(۱۵) سقط من م.

(۱۶) زيادة من م.

(۱۷) سقط من م.

(۱۸) فى م: أن المخرج.

(۱۹) فى د: بطن.

(۲۰) فى ص، ز: و هذه.

(۲۱) سقط فى م.

(۲۲) فى م: ميم بدون الواو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۶

و (مخرجها) ثان، و (الخيشوم) خبره، و الجملة خبر الأول.

أى: [المخرج] «۱» السادس عشر للواو «۲» غير المديـة، و الباء و الميم مما بين الشـفتين؛ فينطبقان فى الباء و الميم [و ينفتحان مع الواو] «۳»، فهذه «۴» [الثلاثة] «۵» هى الشـفوية، و حروف «۶» الحلق هى [المبتـدأ بذكرها] «۷»، و البواقى حروف الفم، و الفـاء مشتركـة بين الثنايا و الشفة؛ فيجوز وصفها بالأمرين.

[المخرج] «۸» السابع عشـر الخيشوم؛ و هو «۹» للغنـة، و الغنـة تقع فى النون و الميم السـاكنين حالـة الإخفاء، أو ما «۱۰» فى حكمه من الإدغام، فإن هـذين الحرفين و الحالـة هذه «۱۱» يتحولان عن مخرجهما الأصـلى على الصـحيح، كما [تتحول] «۱۲» حروف «۱۳» المد [إلى الجوف] «۱۴» على الصحيح.

و قول سيبويه: مخرج النون الساكنة من مخرج المتحركة. يريد به الساكنة المظهرة.

فهذه مخارج الحروف الأصلية كلها «۱۵». و الله أعلم.

تنبيه:

بقى على النـاظم حروف فروع لم يتعرض لهـا، فمنها: الهمزة المسـهلة بين بين، و هى فرع [عن] «۱۶» المحققة، و مذهب سـيبويه أنهما «۱۷» [حرف] «۱۸» واحـد؛ نظرا إلى مطلق التسـهيل، و عليه فيدخل فى كلام «۱۹» الناظم، و مـذهب غيره أنها ثلاثة أحرف؛ نظرا [إلى أنها] «۲۰» تأتى بين الهمزة و الواو، و بينها «۲۱» [و] [بين الياء، و بينها و بين] «۲۲» الألف «۲۳».

و منها ألف الإمالة المحضة، قال سـيبويه: كأنها «۲۴» حرف آخر قرب «۲۵» من الياء؛ فلا تدخل «۲۶» فى مخرج الألف، و أما بين بين [فلم يعتد] «۲۷» بها.

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) فى ز: الواو.

(۳) زيادة من م.

(۴) فى م: هذه.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: فحروف.

(۷) فى م: المبدوء بها.

(۸) سقط فى م، ص.

(۹) فى م: و هى.

(۱۰) فى م: فيما.

(۱۱) فى م: فى هذه الحالة.

(۱۲) فى ز: يتحول بتحول.

(۱۳) فى ز: حرف.

(۱۴) سقط مفيم.

(۱۵) فى م: و كلها.

(۱۶) زيادة من ص.

(۱۷) فى د، ص: أنها.

(۱۸) سقط فى م.

(۱۹) فى م: فتدخل فى كلامه.

(۲۰) فى م: لكونها.

(۲۱) فى م: و بينهما.

(۲۲) سقط فى م.

(۲۳) فى م: و الألف.

(۲۴) فى م: لأنها.

(۲۵) فى ص: قريب.

(۲۶) فى د: فلا يدخل.

(۲۷) فى م: فلا اعتداد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۷

و منها الصاد المشمّة، و هى فرع «۱» عن الصاد أو الزاى [الخالصتين] «۲»، فتدخل «۳» فى إحداهما.

و منها اللام المفخمة، و هى فرع عن «۴» المرققة، و ذلك فى [الاسم الكريم بعد فتحه و ضمه] «۵» و فى «۶» نحو «الصلاة» «۷».

[و لما فرغ الناظم- أثابه الله تعالى- من مخارج الحروف شرع فى صفاتها] «۸» فقال:

[صفاتها]

ص:

صفاتها جهر و رخو مستفل‌منفتح مصمتة و الضّدّ قل

ش: (صفاتها) مبتدأ، و خبره (جهر) و معطوفه ... إلخ، و عاطف (مستفل) و (منفتح) و (مصمتة) محذوف، و (الضد) مفعول (قل)، و الجملة معطوفة على الخبر، أى: صفاتها هذا المذكور، و قل ضده أيضا.

و اعلم أن صفات مجموع حروف المعجم منقسمة «۹» إلى ما له أضداد مسماة و ما لا

---

(۱) فى م: و هى فرع أصلها و الزاى.

(۲) سقطت من م.

(۳) فى د، ز: فيدخل.

(۴) فى ص، م: أحدهما.

(۵) سقطت من م.

(۶) فى م: الجلالة بعد فتح أو ضم.

(۷) قال سيبويه: الحروف العربية تسعة و عشرون حرفا: الهمزة، و الألف، و العين، و الحاء، و الغين، و الخاء و الكاف، و القاف، و الضاد، و الجيم، و الشين، و الياء، و اللام، و الراء، و النون، و الطاء و الدال، و التاء، و الصاد، و الزاى، و السين، و الظاء، و الذال، و الثاء، و الفاء، و الباء، و الميم، و الواو.

و تكون خمسة و ثلاثين حرفا بحروف هن فروع، و أصلها من التسعة و العشرين، و هى كثيرة يؤخذ بها و تستحسن فى قراءة القرآن و الأشعار، و هى: النون الخفيفة، و الهمزة التى بين بين، و الألف التى تمال إمالة شديدة، و الشين التى كالجيم، و الصاد التى تكون كالزاى، و ألف التفخيم: يعنى بلغة أهل الحجاز، فى قولهم: الصلاة و الزكاة و الحياة.

و تكون اثنين و أربعين حرفا بحروف غير مستحسنة و لا كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته، و لا تستحسن فى قراءة القرآن و لا فى الشعر؛ و هى: الكاف التى بين الجيم و الكاف، و الجيم التى [كالكاف، و الجيم التى] كالشين، و الضاد الضعيفة، و الصاد التى كالسين، و الطاء التى كالتاء، و الظاء التى كالثاء، و الباء التى كالفاء.

و هذه الحروف التى تممتها اثنين و أربعين جيدها و رديئها: أصلها التسعة و العشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، و إن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر و هو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة: لأنك جمعت فى الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. و إنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذى فى اليمين. و هى أخف لأنها من حافة اللسان، و أنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالف حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير فى حافة اللسان فى الأيسر إلى مثل ما كانت فى الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك فى الأيمن.

ينظر:

الكتاب (۴/ ۴۳۱- ۴۳۳).

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: تنقسم الحروف، و فى د، ص: ينقسم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۸

أضداد له مسماة «۱»، فالأول «۲» خمسة [ذكرها الناظم- رضى الله عنه-] «۳» [فى هذا البيت] «۴»، و عبر عن [واحد منها] «۵» بلفظ المصدر و هو جهر، و لفظ الصفة فيه مجهورة، و عن الباقى بالصفة، [و بكل ذلك وقعت العبارة] «۶» فى «۷» كتب الأئمة. فالجهر ضد الهمس، و الرخوة «۸» ضد الشدة الخالصة أو المشوبة «۹»: و هى ما بين الرخوة و الشديدة، و الاستفال ضده «۱۰» الاستعلاء، و الانفتاح ضده الإطباق، و الإصمات ضده الإذلاق.

و اعلم أن كل [الحروف تنقسم] «۱۱» إلى كل ضدين من هذه الأضداد العشرة، فهى خمس. و لما ذكرها «۱۲» الناظم (رحمه الله) شرع فى أضدادها فقال:

ص:

مهموسها فحثّه شخص سكت‌شديدها لفظ أجد قط بكت

ش: (مهموسها) مبتدأ خبره (فحثه شخص سكت) أى مجموع هذا اللفظ، و كذلك الشطر الثانى، و بدأ بضد الأول و هو الجهر، أى الحروف المهموسة عشرة [جمعها] «۱۳» فى قوله: (سكت فحثه شخص) ففى كلامه تقديم و تأخير فى (سكت).

و الهمس لغة: الصوت الخفى، و منه قول أبى زيد فى صفة الأسد:

... ...بصير بالدجا «۱۴» هاد هموس «۱۵» فسميت بذلك؛ لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها، فلم يقو التصويت معها قوته فى المجهورة؛ فصار فى التصويت بها نوع خفاء. و الخاء المعجمة و الصاد المهملة أقوى مما عداهما، و إذا منع الحرف النفس أن يجرى معه كان مجهورا.

و المجهورة ما عدا المهموسة، [و هى تسعة عشر] «۱۶» سميت «۱۷» بذلك من قولهم:

جهرت بالشىء: إذا أعلنته، و ذلك أنه لما امتنع النفس أن يجرى معها انحصر الصوت

---

(۱) فى م: كذلك.

(۲) فى م: و الأول.

(۳) سقطت من ص.

(۴) سقطت من م.

(۵) فى م: أحدها بالمصدر، و فى ص: واحد منهما.

(۶) فى م: و قد وقع ذلك.

(۷) فى ص: عن.

(۸) فى م، ص، د: و الرخو.

(۹) فى م، ز: و المشوبه.

(۱۰) فى د: ضد.

(۱۱) فى م: حرف ينقسم.

(۱۲) فى ز: ذكر.

(۱۳) سقط من ز.

(۱۴) فى ص: بصير فى الدجى.

(۱۵) البيت من الوافر و هو لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص (۹۴)، و لسان العرب (۶/ ۱۰۳) (ريس)، (۶/ ۲۵۱) (همس)، و تهذيب اللغة (۶/ ۱۴۳)، و تاج العروس (۱۶/ ۱۳۸) (ريس)، (۱۷/ ۴۲) (همس)، و بلا نسبة فى مقاييس اللغة (۲/ ۳۳۸).

(۱۶) سقطت من م.

(۱۷) فى م: و سميت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۳۹

لها «۱» فقوى التصويت بها، قال سيبويه: إلا أن النون و الميم قد يعتمد لهما فى الفم و الخياشيم فيصير فيهما غنة «۲».

ثم الحروف الشديدة [ثمانية] «۳» جمعها فى قوله: «أجد قط بكت» و التاء أعم من تاء التأنيث و تاء الخطاب، و سميت هذه الحروف

شديدة لأنها قويت «۴» فى موضعها و لزمته، و منعت الصوت أن يجرى معها حال النطق بها؛ لأن الصوت انحصر فى المخرج فلم يجر، أى: اشتد و امتنع قبوله للتليين «۵»، بخلاف الرخوة «۶».

ثم إن من الشديدة اثنين من المهموسة، و هما التاء «۷» و الكاف، و الستة الباقية مجهورة شديدة، اجتمع فيها [أن النفس] «۸» لا يجرى معها و لا يصوت فى مخرجها، و هو معنى الجهر و الشدة جميعا «۹»، و هذه الثمانية هى الشديدة المحضة. ثم أشار إلى المتوسط بينهما فقال:

ص:

و بين رخو و الشّديد لن عمرو سبع علو خصّ ضغط قظ حصر

ش: (و بين رخو) خبر مقدم، و (الشديد) معطوف عليه، و (لن عمر) مبتدأ؛ لأن المراد لفظه، و (سبع علو) مبتدأ و (خص ضغط قظ) «۱۰» ثان «۱۱» و (حصر) خبره، و الجملة خبر الأول، و العائد مقدر، أى: حصره، أى: و الحروف التى بين الرخوة و الشديدة [خمسة] «۱۲»، جمعها فى قوله (لن عمر) «۱۳» و أصله: لن يا عمر: أمر (لعمر)

---

(۱) فى م، ص: بها.

(۲) ينظر الكتاب (۴/ ۴۳۴) و نص كلام سيبويه فيه أن الحرف المجهور هو: «حرف أشبع الاعتماد فى موضعه، و منع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه و يجرى الصوت. فهذه حال المجهورة فى الحلق و الفم، إلا أن النون و الميم قد يعتمد لهما فى الفم و الخياشيم فتصير فيهما غنة.

و الدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما. و أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه، و أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس. و لو أردت ذلك فى المجهورة لم تقدر عليه».

(۳) سقطت من م.

(۴) فى ص: قوية.

(۵) فى م: للسين.

(۶) قال سيبويه: «و من الحروف: الشديد، و هو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه. و هو الهمزة، و القاف، و الكاف، و الجيم، و الطاء، و التاء، و الدال، و الباء. و ذلك أنك لو قلت: الحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك». انظر الكتاب لسيبويه (۴/ ۴۳۴).

(۷) فى م: الفاء.

(۸) فى د: التنفس.

(۹) فى م: جميعا الفاء.

(۱۰) سقطت فى م.

(۱۱) فى د: ثانى.

(۱۲) سقطت من م، و فى ص: خمس.

(۱۳) قال سيبويه: «و أما العين فبين الرخوة و الشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء، و منها (المنحرف)، و هو حرف شديد جرى فيها الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، و لم يعترض على

بالليونة «١»؛ لأنه كان شديد البأس؛ فصارت الرخوة ستة عشر حرفا.

ثم إن المهموسة كلها غير التاء «٢» و الكاف رخوة، و المجهورة الرخوة خمسة: العين و الصاد و الظاء و الذال المعجمتان «٣» [و الراء «۴»]، و تقدمت المجهورة الشديدة و هى «طبق أجد».

و منهم من جعل حروف المد الثلاثة مما بين الرخوة و الشديدة؛ فتصير «۵» عندهم [ثمانية] «۶» يجمعها «٧»: «و لينا عمر» «٨» و هذا ظاهر كلام سيبويه «٩»، لكن الذى ذكره الناظم هو المختار، و نص عليه الشاطبى و الرمانى «١٠» و الدانى فى «الإيجاز»، و جعلها مكى سبعة

الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، و هو اللام؛ إن شئت مددت فيها الصوت. و ليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، و ليس يخرج الصوت من موضع اللام و لكن من ناحيتى مستدق اللسان فويق ذلك.

و منها حرف شديد يجرى معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك و اللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. و هو النون، و كذلك الميم.

و منها المكرر و هو حرف شديد يجرى فيه الصوت لتكريره و انحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، و لو لم يكرر لم يجر الصوت فيه. و هو الراء. انظر الكتاب لسيبويه (۴/ ۴۳۵).

(١) فى م: باللين.

(٢) فى م: الباء.

(٣) فى م: المعجمان، و فى ص: الغين و الضاد و الظاء و الذال المعجمات.

(۴) سقطت من م، و فى د: الزاى.

(۵) فى د، ص: فيصير.

(۶) سقطت من م.

(٧) فى د، ص: تجمعها.

(٨) فى م: لن عمر.

(٩) قال سيبويه و منها- أى: الحروف- اللينة: و هى الواو و الياء؛ لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما، كقولك: و أى، و الواو و إن شئت أجريت الصوت و مددت. و منها الهاوى:

و هو حرف اتسع لهواء الصوت، مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء و الواو، لأنك قد تضم شفتيك فى الواو و ترفع فى الياء لسانك قبل الحنك، و هى الألف.

و هذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها. و أخفاهن و أوسعهن مخرجا: الألف، ثم الياء، ثم الواو.

(١٠) على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى، و كان يعرف أيضا بالإخشيدى و بالوراق، و هو بالرمانى أشهر، كان إماما فى العربية، علامة فى الأدب فى طبقة الفارسى و السيرافى، معتزليّا.

ولد سنة ست و سبعين و مائتين، و أخذ عن الزجاج و ابن السراج و ابن دريد.

قال أبو حيان التوحيدى: لم ير مثله قط علما بالنحو و غزارة بالكلام، و بصرا بالمقالات، و استخراجا للعويص، و إيضاحا للمشكل، مع تأله و تنزه و دين و فصاحة، و عفاف و نظافة.

صنف الرمانى: التفسير، الحدود الأكبر، و الأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح موجزه، شرح سيبويه، شرح مختصر الجرمى، شرح الألف و اللام للمازنى، شرح المقتضب، شرح الصفات، معانى الحروف، و غير ذلك.

مات فى حادى عشر جمادى الأولى سنة أربع و ثمانين و ثلاثمائة. انظر بغية الوعاة (۲/ ۱۸۰، ۱۸۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۱

فأسقط الألف.

ثم أشار بقوله: «خص ضغط قظ» إلى أن [هذه] «۱» السبعة هى حروف الاستعلاء، و هو من صفات القوة، و سميت بذلك؛ لاستعلاء اللسان بها و ارتفاعه إلى الحنك، و ما عداها المستفلة؛ لعدم استعلائه «۲» بها، و أضاف بعضهم إليها الحاء و العين المهملتين، و السبعة حروف التفخيم «۳» على الصواب، و أعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، و قيل:

حروف التفخيم هى حروف الإطباق، و زاد مكى: الألف، و هو وهم؛ [لأنها تتبع ما قبلها] «۴» فلا توصف بتفخيم و لا ترقيق «۵». و الله أعلم.

ثم انتقل إلى ضد الانفتاح فقال «۶»:

ص:

و صاد ضاد طاء ظاء مطبقةو فرّ من لبّ الحروف المذلقة

ش: (و صاد) مبتدأ حذف تنوينه ضرورة، و الثلاثة بعد حذف عاطفها، [و (مطبقة) خبر،] «۷» و (فر من لب) مبتدأ، و (الحروف المذلقة) موصوف، و صفته خبر، و يجوز العكس، أى: الحروف المطبقة أربعة صرح بها، و سميت مطبقة؛ لأنها «۸» انطبق على مخرجها «۹» من اللسان ما حاذاه من الحنك، و ما عدا هذه الأربعة يقال لها: منفتحة؛ لأنه «۱۰» لا ينطبق «۱۱» اللسان «۱۲» منها «۱۳» على الحنك «۱۴».

قال الشيرازى «۱۵»: و لو لا الإطباق لصارت «۱۶» الطاء دالا و الظاء ذالا و الصاد سينا لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق، و لخرجت الصاد من الكلام «۱۷».

---

(۱) سقطت من م.

(۲) فى م: استعلاء اللسان.

(۳) فى م: للتفخيم.

(۴) فى م: لأنه يتبع ما قبله.

(۵) فى م: الترقيق.

(۶) فى م: و الثلاثة بعده فقال.

(۷) سقط فى ز.

(۸) فى م: لأنه.

(۹) فى د، ص: مخارجها.

(۱۰) فى م: لأنها، و فى ز: لأنك.

(۱۱) فى ز: لا تطبق.

(۱۲) فى ز، د: لسانك.

(۱۳) فى م: بها.

(۱۴) قال فى شرح التيسير: الأحرف المطبقة الطاء، و الظاء، و الصاد، و الضاد و سميت بذلك لانطباق ظهر اللسان مع الحنك الأعلى

عند النطق بها؛ و لهذا كتب كل واحد منها من خطين متوازيين متصلى الطرفين إشعارا بمخرجها، و المنفتحة ما عداها؛ لانفراج ما بين ظهر اللسان، و الحنك الأعلى عند النطق بها و قد يوصف الباء و الميم بالانطباق لانطباق الشفتين بهما.

(۱۵) محمد بن عبد الله بن الحسن بن موسى أبو عبد الله الشيرازى القاضى شيخ مقرئ متصدر نزل مصر. ينظر: غاية النهاية (۲/ ۱۷۸).

(۱۶) فى م: لانقلبت.

(۱۷) و قد نص على هذا أيضا سيبويه فى الكتاب فقال: «و هذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك فى مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۲

و أما الحروف المذلقة فستة، جمعها فى قوله: (فر من لب): ثلاثة من طرف اللسان، و ثلاثة من طرف الشفتين، و ما عداهما «۱» مصمتة، و لا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة؛ [لثقلها] «۲»، إلا ما ندر [مثل]: عسجد و عسطوس، و قيل: إنهما ليستا «۳» أصليتين «۴» بل ملحقتين «۵» فى كلامهم.

ص:

صفيرها صاد و زاى سين‌قلقلة قطب جد و اللين

ش: (صفيرها) مبتدأ، و باقى الشطر خبره؛ لأن الأول أعرف من الثانى، و عاطف (سين) محذوف، [و] «۶» (قلقلة) خبر مقدم، و (قطب جد) مبتدأ مؤخر، أى: هذا اللفظ حروف القلقلة «۷»، و (اللين) [مبتدأ] «۸» يأتى «۹» خبره.

و من هنا صفات لبعض الحروف «۱۰» ليس يطلق على باقيها اسم مشعر بضد «۱۱» تلك الصفة بل بسلبها «۱۲»، فمنها الصاد و السين و الزاى، و هى حروف الصفير؛ لأنها يصفر بها، قال مكى: و الصفير حدة الصوت كالصوت الخارج عن ضغطه نفث «۱۳»، و باقى الحروف لا صفير فيها، و هذه الثلاثة هى الأسلية التى تخرج من أسلة اللسان «۱۴»، قال ابن مريم «۱۵»: و منهم من ألحق بها الشين.

فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان و الحنك إلى موضع الحروف».

(۱) فى م: ما عداها.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: ليسا.

(۴) فى ص: أصلين.

(۵) فى ز: ملحقان.

(۶) سقط فى د، ز، م.

(۷) فى د، ز، ص: قلقلة.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى ص: و يأتى.

(۱۰) فى د، ز: حروف.

(۱۱) فى ص: و بضد.

(۱۲) فى م: يسلبها.

(۱۳) و قد أوضحه الدكتور حسن سيد فرغلى فى تعليقاته على شرح التيسير صفحة (۹۶) بأنه: صوت زائد يخرج من الشفتين شبيها

بصفير الطائر، و أقواها بذلك الصاد للإطباق و الاستعلاء، و تليها الزاى للجهر، ثم السين.

(۱۴) قال ابن منظور: «و أسلة اللسان: طرف شباته إلى مستدقه، و منه قيل للصاد و الزاى و السين أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، و هو مستدق طرفه، و الأسلة: مستدق اللسان و الذراع، و فى كلام على: لم تجف لطول المناجاة أسلات ألسنتهم، هى جمع أسلة و هى طرف اللسان. و فى حديث مجاهد: إن قطعت الأسلة فبين بعض الحروف و لم يبين بعضا يحسب بالحروف، أى تقسم دية اللسان على قدر ما بقى من حروف كلامه التى ينطق بها فى لغته، فما نطق به فلا يستحق ديته، و ما لم ينطق به استحق ديته». انظر لسان العرب (۱/ ۸۰).

(۱۵) نصر بن على بن محمد يعرف بابن أبى مريم فخر الدين أبو عبد الله الفارسى أستاذ عارف، وقفت له على كتاب فى القراءات الثمان سماه «الموضح» يدل على تمكنه فى الفن، جعله بأحرف مرموزة دالة على أسماء الرواة، و ذكر ناسخه أنه استملاه من لفظه فى رمضان سنة اثنتين و ستين و خمسمائة، قرأ فيما أحسب على تاج القراء محمود بن حمزة، و روى القراءة عنه مكرم بن العلاء بن نصر الفالى.

ينظر: الغاية (۲/ ۳۳۷- ۳۷۳۱).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۳

و حروف القلقة خمسة، و تسمى أيضا: اللقلقة، جمعها فى قوله: «قطب جد» [قال المبرد: و هذه القلقة بعضها أشد من بعض] «۱» و سميت بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت «۲» بغيرها؛ فتحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن فى الوقف و غيره، و تحتاج «۳» إلى زيادة إتمام النطق بهن، و ذلك «۴» الصوت فى سكونهن أبين منه فى حركتهن، [و هو فى الوقف أبين] «۵» و أصلها القاف؛ فلهذا «۶» كانت القلقلة فيها أبين، و كانت لا يمكن أن يؤتى بها «۷» ساكنة إلا مع صوت زائد لشدة استعلائها.

و خصص جماعة متأخرون القلقلة بالوقف؛ تمسكا بظاهر قول بعض المتقدمين: إن القلقلة تظهر «۸» فى الوقف على السكون «۹»، و رشحوا «۱۰» ذلك بأن القلقلة حركة، و صادفهم أن القلقلة فى الوقف العرفى أبين، و ليس كذلك؛ لقول الخليل: القلقلة: شدة الصياح، و القلقلة «۱۱»: شدة الصوت.

و قال أستاذ التجويد [أبو الحسن شريح] «۱۲» لما ذكر الخمسة: و هى متوسطة: كباء «الأبواب» «۱۳»، و قاف «خلقنا» «۱۴»، و جيم [«و الفجر»] «۱۵» و متطرفة «۱۶»: كجيم «لم يخرج»، و دال «لقد»، و قاف «من يشاقق» «۱۷»: و طاء «لا تشطط»، فالقلقلة «۱۸» هنا أبين

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) فى م: و اشتبهت.

(۳) فى ز: و يحتاج.

(۴) فى د: فلذلك.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: و لهذا.

(۷) فى ص، ز: به.

(۸) فى د، ص: تظهر فى هذه الحروف.

(۹) فى م: فتوهموا أنه ضد الوصل، و إنما المراد السكون، فإن المتأخرين يطلقون الوقف على السكون، و فى ص: الوقف على السكون فإن المتقدمين .. إلخ، و فى د: فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، و ليس المراد سوى السكون.

(۱۰) فى م: و رسخوا.

(۱۱) فى ز: و القلقلة.

(۱۲) فى م: الشيخ أبو الحسن بن شريح، و فى د: أبو الحسن بن شريح. و هو شريح بن محمد بن شريح ابن أحمد أبو الحسن الرعينى الإشبيلى إمام مقرئ أستاذ أديب محدث، ولى خطابة أشبيلية و قضاءها و ألف و كان فصيحا بليغا خيرا، ولد سنة إحدى و خمسين و أربعمائة، قرأ القراءات على أبيه، و روى عنه كثيرا و عن خاله أحمد بن محمد بن خولان، و عمر و ازدحم الناس، عليه قرأ عليه سبطه حبيب ابن محمد بن حبيب، و أحمد بن محمد بن مقدام، و عبد المنعم بن الخلوف، و اليسع بن عيسى ابن حزم، و عبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللخمى، و أحمد بن منذر الأزدى. توفى سنة سبع و ثلاثين و خمسمائة. ينظر: الغاية: (۱/ ۳۲۴- ۳۲۵) (۱۴۱۸).

(۱۳) فى ص: الألباب.

(۱۴) فى ص: خلقناهم.

(۱۵) فى ز: جوار، و فى د: النجدين.

(۱۶) فى م: و المتطرفة.

(۱۷) فى ص: و من يشاقق.

(۱۸) فى ص: و القلقلة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۴

من «۱» الوقف و المتطرفة من المتوسطة. انتهى. و هو عين «۲» ما قاله [أبو الحسن] «۳» المبرد «۴». و الله أعلم.

ثم كمل (اللين) فقال:

ص:

واو و ياء سكنا و انفتحاقبلهما و الانحراف صحّحا

ش: (واو و ياء) خبر، و (اللين) آخر المتلو، و (سكنا) صفتهما، و (انفتح) معطوف على (سكن)، و (قبلهما) [صلة لموصول مقدر] «۵»، أى: الذى قبلهما، و ألف (انفتح) «۶» للإطلاق، و (الانحراف صحح) كبرى، و ألفه للإطلاق، أى: للين «۷» حرفان: الواو و الياء الساكنتان «۸» المفتوح ما قبلهما، و سيأتى لهذا تحقيق فى أول باب المد.

ثم كمل فقال:

ص:

فى اللّام و الرّا و بتكرير جعلو للتّفشّى الشّين ضادا استطل

ش: (فى اللام) يتعلق ب (صحح) آخر المتلو، و (الراء) معطوف عليه و (بتكرير) يتعلق ب (جعل)، و (للتفشى الشين) اسمية، و (ضادا) مفعول (استطل).

أى: أن الصحيح أن الانحراف له حرفان: اللام و الراء، و قيل: اللام فقط، و نسب للبصريين، و سميا به؛ لانحرافهما عن مخرجهما و اتصالهما بمخرج غيرهما.

قال سيبويه: و منها المنحرف، و هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، و لم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، و هو اللام، إن شئت مددت فيها الصوت، و ليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، و ليس يخرج الصوت من «۹» موضع اللام و لكنه «۱۰» من ناحيتى شدق اللسان فويق ذلك «۱۱».

و قال فى موضع آخر لما ذكر أن اللام و النون و الميم بين الرخوة و الشديدة: و منها المكرر «١٢»، و هو «١٣» حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره و انحرافه إلى اللام، فتجافى «١۴» الصوت كالرخوة، و لو لم يكرر لم يجر فيه الصوت، و هو الراء «١۵». انتهى.

و فى هذين النصين دليل لما صححه الناظم، [أثابه الله تعالى] «١۶».

---

(١) فى ز: فى.

(٢) فى م، ص: غير.

(٣) زيادة من م.

(۴) سقط فى ز، م.

(۵) سقط من ز.

(۶) فى م: و انفتح الألف.

(٧) فى م: اللين.

(٨) فى ز، ص، م: الساكنتين.

(٩) فى ص: عن.

(١٠) فى م: و لكن.

(١١) ينظر: الكتاب (۴/ ۴٣۵).

(١٢) فى ز: المكررة.

(١٣) فى د: و هى.

(١۴) فى د: فيتجافى.

(١۵) انظر: الكتاب (۴/ ۴٣۵).

(١۶) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٢۴۵

و قوله: (و بتكرير) جعل الراء فقط بتكرير، يعنى «١»: أنها جمعت بين صفتى الانحراف و التكرير، كما نص عليه سيبويه فيما رأيت، و نص عليه ابن الحاجب و ابن مريم الشيرازى و غيرهما. و ظاهر «٢» كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية فى الراء، و إليه ذهب المحققون، و تكريرها ربوّها فى اللفظ لا إعادتها «٣» بعد قطعها، و يجب التحفظ من إظهار تكريرها لا سيما إذا شددت، و [القراء] «۴» يعدون ذلك عيبا فظيعا [فى القراءة] «۵»، و الله أعلم.

و قوله: «و للتفشى الشين» يعنى: أن حرف «۶» التفشى الشين «٧» فقط باتفاق؛ لأنه تفشى فى مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء «٨»، و أضاف بعضهم إليها حروفا أخر و لا يصح «٩».

و الحرف المستطيل هو الضاد؛ لأنه استطال عن الفم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام؛ و ذلك لما فيه من القوة بالجهر و الاستعلاء «١٠».

و هذا «١١» آخر الكلام على الحروف، و أوان الشروع فى التجويد؛ فلذا «١٢» قال:

ص:

و يقرأ القرآن بالتّحقيق مع حدر و تدوير و كلّ متّبع

ش: (و يقرأ القرآن) فعليـة، [و] (بـالتحقيق) يتعلق ب (يقرأ) [و البـاء للمصاحبـة] «۱۳»، و (مع حـدر) محله النصب «۱۴» على الحال، و (تدوير) عطف على (حدر)، و (كل متبع) اسمية.

ص:

مع حسن صوت بلحون العرب‌مرتّلا مجوّدا بالعربى

ش: (مع حسن صوت) محله نصب على الحـال، و البـاء [فى (بلحون العرب)] «۱۵» للمصاحبة، و (مرتلا مجودا) حال و (بالعربى) صـفة محذوف، أى: باللسان العربى، [و يتعلق ب (مجودا)] «۱۶» و هذا شروع فى قوله: (و كيف يتلى [الذكر)] «۱۷»، [أى:] «۱۸»

---

(۱) فى م: أى.

(۲) فى ص: فظاهر.

(۳) فى ز: إعادته.

(۴) سقط فى ز.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ص: حروف.

(۷) فى م: الشين التفشى.

(۸) فى ص، م: الطاء.

(۹) من هؤلاء صـاحب شـرح التيسـير حيث أضاف الفاء إلى الشـين قائلا: التفشـى و معناه الظهور، و هى صـفة الشـين، و الفاء، وصـفا بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف و التأثر عند النطق بهما.

(۱۰) فى ز: و الإطباق، و جاء فى شـرح التيسـير: أن الاسـتطالة هى صـفة الضاد؛ لأن مخرجها يبـدأ من أول حافـة اللسان من أقصاه، و ينتهى إلى مخارج الطرف، فيستوعب طول حافته، فيسمى بذلك مستطيلا.

قاله فى شرح التيسير.

(۱۱) فى م، ص: تنبيه: الحروف الخفيـة أربعـة: الهاء و حروف المـد و قـد تقدم و هنا انتهى الكلام على مخارج الحروف و صـفاتها و الآن يشرع فى التجويد.

(۱۲) فى م: و لهذا، و فى ص: فلهذا.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) فى م، ص، د: نصب.

(۱۵) سقط فى ز.

(۱۶) زيادة من ز.

(۱۷) سقط فى م.

(۱۸) زيادة من ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۶

كلام الله تعـالى يقرأ بـالتحقيق و بالحـدر و بالتـدوير الـذى هو التوسط بين الحالتين، مرتلا مجودا بلحون العرب و أصولها، و تحسـين اللفظ و الصوت بحسب الاستطاعة.

أما التحقيق فمعناه: المبالغة فى الإتيان بالشىء «۱» على حقه «۲» إلى نهاية شأنه، و عند القراء عبارة عن: إعطاء كل حرف حقه: من إشباع المد، و تحقيق الهمز، و إتمام الحركات، و اعتماد «۳» الإظهار، و التشديدات، و توفية «۴» الغنات، و تفكيك الحروف: و هو بيانها، و إخراج بعضها من بعض بالسكت و الترتيل و التّؤدة، و ملاحظة الجائز من الوقوف، و لا يكون معه غالبا قصر، و لا اختلاس، و لا إسكان متحرك «۵»، و لا إدغام.

فالتحقيق «۶» يكون لرياضة الألسن «۷» و تقويم الألفاظ و إقامة القراءة بغاية «۸» الترتيل، و هو الذى يستحسن و يستحب الأخذ به على المتعلمين، من غير أن يتجاوز فيه «۹» إلى حد الإفراط: من تحريك السواكن، و توليد الحروف من «۱۰» الحركات، و تكرير الراءات، و تطنين النونات فى الغنات، كما قال حمزة- و هو إمام المحققين- لبعض من سمعه يبالغ فى ذلك: أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط، و ما كان فوق البياض فهو برص؟! و ما كان فوق القراءة فليس بقراءة؟! و التحقيق يروى «۱۱» عن أبى بكر [هو مذهب حمزة و ورش من غير طريق الأصبهانى عنه و قتيبة عن الكسائى و الأعشى عن أبى بكر] «۱۲» و عن بعض طرق الأشنانى عن حفص، و بعض البصريين «۱۳» عن الحلوانى عن هشام، و أكثر «۱۴» طرق العراقيين عن هشام «۱۵» عن ابن ذكوان «۱۶»، و ساق الناظم سنده لقراءته بالتحقيق «۱۷» إلى أبى بن كعب على رسول الله صلى اللّه عليه و سلم.

و أما الحدر: [فمصدر حدر] «۱۸» بالفتح، يحدر بالضم، إذا أسرع، فهو من الحدور الذى هو الهبوط؛ لأن الإسراع من لازمه، بخلاف الصعود، و هو عندهم عبارة عن: إدراج القراءة و سرعتها و تخفيفها «۱۹» بالقصر و التسكين و الاختلاس و البدل و الإدغام الكبير

---

(۱) فى م: على الشىء.

(۲) فى م: بحقه.

(۳) فى ص: و الاعتماد.

(۴) فى م: و تغنين.

(۵) فى م: بتحريك، و فى ز: بتحرك.

(۶) فى ز: بالتحقيق، و ص: و التحقيق.

(۷) فى ص: اللسان.

(۸) فى م: بغير.

(۹) فى م، ص: فى ذلك.

(۱۰) فى ص: عن.

(۱۱) فى م: مروى.

(۱۲) سقط فى ز، م.

(۱۳) فى ز: المصريين.

(۱۴) فى ص: و عن أكثر.

(۱۵) فى د: عن الأخفش.

(۱۶) فى ص: عن الأخفش بالتحقيق عن ابن ذكوان.

(۱۷) فى ز، م: به، و فى ص: لقراءته عن هشام عن الأخفش بالتحقيق.

(۱۸) سقط من ز.

(۱۹) فى م: و تحقيقها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۷

و تخفيف «۱» الهمز «۲» و نحو ذلك، مع إيثار الوصل و إقامة الإعراب و تقويم اللفظ و تمكين «۳» الحروف، و هو عندهم ضد التحقيق.

فالحدر يكون لتكثير «۴» الحسنات فى القراءة و حوز فضيلة التلاوة و ليحترز فيه من «۵» بتر حروف المد و ذهاب صوت الغنة و اختلاس [أكثر] «۶» الحركات و من التفريط إلى غاية لا تصح «۷» بها القراءة، و لا تخرج «۸» عن حد الترتيل «۹».

و الحدر مذهب ابن كثير و أبى جعفر و سائر من قصر المنفصل، كأبى عمرو و يعقوب و قالون و الأصبهانى، و كالولى عن حفص، و أكثر العراقيين عن الحلوانى عن هشام.

و أما التدوير فهو: التوسط بين المقامين، و هو الوارد عن الأكثر ممن روى مد المنفصل و لم يبلغ فيه إلى الإشباع، و هو مذهب سائر القراء، و صح عن الأئمة، و هو المختار.

و أما الترتيل فهو مصدر من: رتل فلان كلامه، إذا أتبع بعضه بعضا على مكث، و هو الذى نزل به القرآن، قال «۱۰» تعالى: وَ رَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا [المزمل: ۴]، و عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى اللّه عليه و سلم قال: «إنّ الله تعالى يحبّ أن يقرأ القرآن كما أنزل» «۱۱» أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه. و قال ابن عباس فى قوله تعالى: وَ رَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا: [بيّنه] «۱۲»، و قال [ابن] «۱۳» مجاهد: تأنّ فيه، و قال الضحاك: انبذه حرفا حرفا، يقول تعالى: تثبت فى قراءته و تمهل فيها و افصل الحرف من الحرف الذى بعده، و لم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماما به و تعظيما له؛ ليكون ذلك عونا على تدبر القرآن و تفهمه، و كذلك كان [النبى] «۱۴» صلى اللّه عليه و سلم يقرأ، ففى جامع الترمذى و غيره عن يعلى أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبى صلى اللّه عليه و سلم فإذا هى قراءة مفسرة حرفا حرفا «۱۵». و قالت السيدة حفصة-

---

(۱) فى ص: و تحقيق.

(۲) فى م: الهمزة.

(۳) فى م: و تسكين، و فى ز: و تمكن.

(۴) فى ز: لتكثر.

(۵) فى ص: عن.

(۶) سقطت من م.

(۷) فى د: لا يصح.

(۸) فى د، م: و لا يخرج.

(۹) فى م، د: التنزيل.

(۱۰) فى م: فقال.

(۱۱) ذكره الهندى فى كنز العمال (۳۰۶۹) و عزاه للسجزى فى الإبانة عن زيد بن ثابت.

(۱۲) سقطت من ز.

(۱۳) سقطت فى ص.

(۱۴) زيادة من ز.

(۱۵) أخرجه عبد الرزاق (۴۷۰۹)، و أحمد (۶/ ۲۹۴، ۲۹۷، ۳۰۰، ۳۰۸)، و البخارى فى خلق أفعال العباد (۲۳)، و أبو داود (۱/ ۴۶۳) كتاب الصلاة باب استحباب الترتيل فى القراءة (۱۴۶۶)، و النسائى (۲/ ۱۸۱) كتاب الافتتاح باب تزيين القرآن بالصوت، و الترمذى

(۵/ ۴۳) كتاب فضائل القرآن باب ما جاء كيف كانت قراءة النبى صلى اللّه عليه و سلم (۲۹۲۳)، و ابن خزيمة (۱۱۵۸)، و الطحاوى فى شرح المشكل (۵۴۰۸)، و الطبرانى فى الكبير (۲۳، ۶۴۵، ۶۴۶، ۹۷۷) و أبو الشيخ فى أخلاق النبى صلى اللّه عليه و سلم (۱۵۷)، و ابن نصر فى قيام الليل (۸۵)، و البيهقى (۳/ ۱۳).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۸

رضى الله عنها-: «كان رسول الله صلى اللّه عليه و سلم يقرأ السورة فإذا هى أطول من أطول منها» «۱»، و عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى اللّه عليه و سلم فقال: «كانت مدّا، ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يمد: الله، و يمد: الرحمن، و يمد: الرحيم» «۲».

و اختلفوا فى الأفضل:

فقال بعضهم: السرعة و كثرة القراءة أفضل؛ لحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة، و الحسنة بعشر أمثالها» «۳» الحديث رواه الترمذى، و رواه غيره «بكلّ حرف عشر حسنات»، و لأن عثمان قرأه فى ركعة.

و الصحيح بل الصواب، و هو مذهب السلف و الخلف: أن الترتيل و التدبر «۴» مع قلة القراءة أفضل؛ لأن المقصود فهم القرآن و الفقه فيه و العمل به، و تلاوته و حفظه وسيلة إلى معانيه، و قد جاء ذلك نصّا عن ابن مسعود و ابن عباس- رضى الله عنهما- و الكلام على هذا يطول.

و فرق بعضهم بين الترتيل و التحقيق: [بأن التحقيق يكون] «۵» للرياضة و التعليم و التمرين «۶»، و الترتيل يكون للتدبر و التفكر و الاستنباط، فكل تحقيق ترتيل و لا عكس، و قال على- رضى الله عنه-: الترتيل: تجويد الحروف و معرفة الوقوف.

و أما حسن الصوت فروى الضحاك قال: قال عبد الله بن مسعود: «جودوا القرآن و زينوه بأحسن الأصوات و أعربوه؛ فإنه عربى، و الله يحب أن يعرب»؛ فلذلك ذكر نبذة «۷» من التجويد فقال:

ص:

و الأخذ بالتّجويد حتم لازممن لم يجوّد «۸» القرآن آثم

لأنّه به الإله أنزلاو هكذا منه إلينا وصلا

---

(۱) أخرجه مسلم (۱/ ۵۰۷) كتاب صلاة المسافرين باب جواز النافلة قائما و قاعدا (۱۱۸/ ۷۳۳)، و أحمد (۶/ ۲۸۵)، و عبد الرزاق (۴۰۸۹)، و الترمذى (۱/ ۳۹۹) كتاب الصلاة باب فيمن يتطوع جالسا (۳۷۳)، و فى الشمائل له (۲۸۱)، و النسائى (۳/ ۲۲۳) كتاب قيام الليل باب صلاة القاعد، و أبو يعلى (۷۰۵۵)، و ابن خزيمة (۱۲۴۲)، و ابن حبان (۲۵۰۸، ۲۵۳۰)، و البيهقى (۲/ ۴۹۰).

(۲) أخرجه البخارى (۱۰/ ۱۱۱) كتاب فضائل القرآن باب مد القراءة (۵۰۴۵، ۵۰۴۶) و فى خلق أفعال العباد (۳۷، ۳۸)، و أحمد (۳/ ۱۱۹، ۱۲۷، ۱۳۱)، و أبو داود (۱/ ۴۶۳) كتاب الصلاة باب استحباب الترتيل (۱۴۶۵)، و الترمذى فى الشمائل (۳۱۵)، و النسائى (۲/ ۷۹) كتاب الافتتاح باب مد الصوت بالقراءة.

(۳) تقدم.

(۴) فى ص: و التدوير.

(۵) فى م: بأن تكون التحقيق.

(۶) فى م: و التمرين و التعليم.

(۷) فى م: جملة.

(۸) فى ز، د، ص: من لم يصحح.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۴۹ و هو إعطاء الحروف حقّهامن صفة لها و مستحقّها

مكمّلا من غير ما تكلّف‌باللّطف فى النّطق بلا تعسّف ش: (و الأخذ بالتجويد حتم) اسمية، و (لازم) توكيد معنوى، و (من) موصولة «۱»، و (لم يجود «۲» [القرآن] «۳») جملة الصلة، و (آثم) خبره، و (لأنه) يتعلق «۴» ب (آثم)، و الهاء اسم (إن) تعود «۵» على (القرآن)، و (الإله) مبتدأ و (أنزل) خبره «۶»، و العائد محذوف، و الجملة خبر (لأنه) و (به) يتعلق ب (أنزل)، و الهاء تعود على التجويد، و (إلينا) و (عنه) يتعلقان ب (وصل)، و (هكذا) صفة لمصدر محذوف تقديره: و وصل إلينا عنه وصولا كهذا «۷» الوصول «۸»، يعنى وصل إلينا [عن النبى صلى اللّه عليه و سلم] «۹» مجردا كما وصل إلى نبينا محمد صلى اللّه عليه و سلم.

اعلم أن التجويد مصدر: جوّد تجويدا، و هو عندهم عبارة عن: الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الرداءة فى النطق و معناه: انتهاء الغاية فى التصحيح، و بلوغ النهاية فى التحسين، و لا شك أن الأمة كما هى متعبّدة «۱۰» بفهم القرآن و إقامة حدوده، متعبّدة بتصحيح ألفاظه و إقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القرآن المتصلة «۱۱» بالحضرة النبوية- على صاحبها أفضل الصلاة و السلام- فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربى الفصيح و عدل إلى غيره؛ استغناء بنفسه، و استبدادا برأيه، و استكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه- فإنه مقصر بلا شك، و آثم بلا ريب، و غاش بلا مرية؛ فقد قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «الدين النّصيحة، لله و لكتابه و لرسوله و لأئمة المسلمين و عامّتهم» «۱۲»، أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى

---

(۱) فى م: موصول مبتدأ.

(۲) فى ز، د، ص: و لم يصحح.

(۳) سقطت من م.

(۴) فى م: متعلق.

(۵) فى ص: يعود.

(۶) فى م: خبره فعلية.

(۷) فى م، د: هكذا.

(۸) فى ز: الوصل.

(۹) سقطت من م، د.

(۱۰) فى م: متعبدون.

(۱۱) فى م: المتصلين.

(۱۲) أخرجه مسلم (۱/ ۷۴) كتاب: الأيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، حديث (۹۵/ ۵۵)، و أبو داود (۵/ ۲۳۳، ۲۳۴) كتاب: الأدب، باب: فى النصيحة، حديث (۴۹۴۴)، و النسائى (۷/ ۱۵۶) كتاب: البيعة، باب: النصيحة للإمام، و أحمد (۴/ ۱۰۲)، و الحميدى (۲/ ۳۶۹) رقم (۸۳۷)، و أبو عوانة (۱/ ۳۶- ۳۷)، و البخارى فى التاريخ الصغير (۲/ ۳۴)، و أبو عبيد فى الأموال (ص- ۱۰) رقم (۱)، و أبو يعلى (۱۳/ ۱۰۰) رقم (۷۱۶۴)، و ابن حبان فى «روضة العقلاء» (ص- ۱۹۴)، و الطبرانى فى الكبير (۲/ ۵۲، ۵۴)، و البيهقى فى «شعب الإيمان» (۶/ ۲۶) رقم (۷۴۰۱)، و البغوى فى شرح السنة (۶/ ۴۸۵)، و القضاعى فى مسند الشهاب رقم (۱۷، ۱۸) كلهم

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۰

الصواب، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها.

وعد العلماء القراءة بغير «۱» تجويد لحنا و قسموا اللحن إلى جلى و خفى، و الصحيح أن اللحن خلل يطرأ على الألفاظ فيخل «۲»، إلا أن الجلى يخل إخلالا ظاهرا يعرفه «۳» القراء و غيرهم، و الخفى يختص بمعرفته [أئمة] «۴» القراء الذين ضبطوا [ألفاظ الأداء] «۵» و

تلقوها «۶» من أفواه «۷» العلماء.

قال الإمام أبو عبد الله الشيرازى: و يجب «۸» على القارئ أن يتلو «۹» القرآن حق تلاوته؛ صيانة للقرآن عن أن يجد «۱۰» اللحن إليه سبيلا- على أن العلماء اختلفوا فى وجوب حسن الأداء فى القرآن: فذهب بعضهم إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته فى المفروضات، و آخرون إلى وجوبه فى [كل] «۱۱» القرآن؛ لأنه لا رخصة فى تغيير اللفظ بالقرآن [و تعويجه] «۱۲». انتهى.

و الخلاف الذى ذكره غريب، بل الصواب الوجوب فى كل القرآن، و كذلك قال

من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى؛ أن النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله قال: «لله و لكتابه و لنبيه و لأئمة المسلمين و عامتهم».

و فى الباب عن أبى هريرة، و ابن عباس، و غيرهما.

حديث أبى هريرة:

أخرجه الترمذى (۴/ ۲۸۶) كتاب: البر و الصلة، باب: ما جاء فى النصيحة، حديث (۱۹۲۶)، و النسائى (۷/ ۱۵۷) كتاب: البيعة، باب: النصيحة للإمام، و أحمد (۲/ ۲۹۷)، و البخارى فى التاريخ الصغير (۲/ ۳۵)، و أبو نعيم فى الحلية (۶/ ۲۴۲، ۷/ ۱۴۲) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «الدين النصيحة» ثلاث مرات قالوا: يا رسول الله لمن؟ قال: «لله و لكتابه و لأئمة المسلمين و عامتهم».

و قال الترمذى: حسن صحيح.

حديث ابن عباس:

أخرجه أحمد (۱/ ۳۵۱)، و البزار (۱/ ۴۹- ۵۰- كشف) رقم (۶۱)، و أبو يعلى (۴/ ۲۵۹) رقم (۲۳۷۲) من حديث ابن عباس.

أما أبو يعلى و البزار، فأخرجاه من طريق زيد بن الحباب: ثنا محمد بن مسلم الطائفى، ثنا عمرو ابن دينار، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «الدين النصيحة»، قالوا: لمن يا رسول الله؟

قال: «لكتاب الله و لنبيه و لأئمة المسلمين».

(۱) فى م: بلا.

(۲) فى ز، م: فتخل.

(۳) فى م: تعرفه. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۲۵۰ ص: و الأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم لأنه به الإله أنزلا و هكذا منه إلينا وصلا ..... ص : ۲۴۸

(۴) سقط فى ز.

(۵) فى م: الألفاظ للأداء.

(۶) فى ص: و تلقوه.

(۷) فى ص: ألفاظ.

(۸) فى ص، م: يجب.

(۹) فى ص: يقرأ.

(۱۰) فى م: لا يجد.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۱

أبو الفضل الرازى، فالتجويد حلية التلاوة «۱»، و زينة القراءة «۲»، و هو إعطاء الحروف حقوقها و ترتيبها فى مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه، و تصحيح لفظه، و تلطيف النطق به على كل حال من غير إسراف و لا- تعسف، و لا- إفراط و لا- تكلف، و إلى ذلك أشار صلى اللّه عليه و سلم بقوله:

من أحبّ أن يقرأ القرآن كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أمّ عبد» «۳»

يعنى ابن مسعود، و كان- رضى الله عنه- قد أعطى حظّا عظيما فى [تجويد] «۴» القرآن و تحقيقه و ترتيله كما أنزله الله تعالى، و ناهيك برجل أحب النبى صلى اللّه عليه و سلم أن يسمع القرآن منه! و لما قرأ بكى النبى صلى اللّه عليه و سلم. و عن أبى عثمان [النهدى] «۵» قال: صلى «۶» بنا ابن مسعود المغرب [قصرا] «۷» فقرأ:

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [الإخلاص] و لوددت «۸» أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته و ترتيله، و هذه سنة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجودا مصححا «۹» كما أنزل، تلتذ «۱۰» الأسماع بتلاوته، و تخشع القلوب عند قراءته، و لقد بلغنا عن الإمام تقى الدين بن الصائغ المصرى، و كان أستاذا فى التجويد: أنه قرأ يوما فى صلاة الصبح: وَ تَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقالَ ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ [النمل: ۲۰] و كرر [هذه] «۱۱» الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ فسمع قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد. و بلغنا عن الأستاذ أبى محمد البغدادى، المعروف بسبط الخياط «۱۲»، و كان قد أعطى من ذلك حظّا عظيما: أنه أسلم جماعة من اليهود

---

(۱) فى م: الأداء.

(۲) فى ز، م: القرآن.

(۳) أخرجه أحمد (۱/ ۷، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۵۴)، و ابن ماجة (۱/ ۱۴۸) فى المقدمة، باب: فضل عبد الله بن مسعود (۱۳۸)، و ابن حبان (۷۰۶۶، ۷۰۶۷) و أبو يعلى فى مسنده (۱۶، ۱۷، ۵۰۵۸، ۵۰۵۹)، و البزار (۲۶۸۱)، و الطبرانى (۸۴۱۷).

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى ص، و فى م: المهدى، و هو عبد الرحمن بن مل- بضم أوله و كسر اللام- ابن عمرو ابن عدى النهدى أبو عثمان الكوفى. أسلم و صدق و لم ير النبى صلى اللّه عليه و سلم. روى عن عمر و على و أبى ذر.

و عنه قتادة و أيوب و أبو التياح و الجريرى و خلق. وثقه ابن المدينى و أبو حاتم و النسائى. قال سليمان التيمى: إنى لأحسب أبا عثمان كان لا يصيب ذنبا، كان ليله قائما و نهاره صائما. و قيل: إنه حج و اعتمر ستين مرة. قال عمرو بن على: مات سنة خمس و تسعين. و قال ابن معين: سنة مائة، عن أكثر من مائة و ثلاثين سنة.

ينظر: الخلاصة (۲/ ۱۵۳- ۴۲۵۸).

(۶) فى ص: أمنا.

(۷) سقط فى م، ص.

(۸) فى م، ص: فوددت.

(۹) فى ز: صحيحا.

(۱۰) فى ز: يلتذ.

(۱۱) سقطت من م.

(۱۲) هو عبد الله بن على بن أحمد بن عبد الله أبو محمد البغدادى سبط أبى منصور الخياط الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد فى عصره، ولد سنة أربع و ستين و أربعمائة، قرأ القراءات على جده أبى منصور محمد بن أحمد و أبى الفضل محمد بن

محمد بن الطيب الصباغ و أبى طاهر

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۲

و النصارى من قراءته «۱».

و لا أعلم شيئا لبلوغ نهاية «۲» الإتقان و التجويد، و وصول غاية «۳» التصحيح و التشديد، مثل رياضة الألسن و التكرار على اللفظ المتلقى من المرشد، و لله در الإمام أبى عمرو [الدانى] «۴» حيث يقول: «ليس [شىء] «۵» بين التجويد و تركه إلا رياضة [لمن] «۶» تدبره بفكره»، و لقد صدق و بصر، و أوجز فى القول و ما قصر، فليس التجويد بتصنيع اللسان، و لا بتقعير «۷» الفم، و لا بتعويج «۸» الفك، و لا بترعيد الصوت، و لا بتمطيط الشدّ، و لا بتقطيع المدّ، بل القراءة السهلة «۹» العذبة التى لا مضغ فيها و لا لوك و لا تعسف، و لا تصنع و لا تنطع، و لا تخرج عن طباع العرب و كلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات و الأداء.

ثم أشار المصنف إلى شىء من ذلك فقال:

ص:

فرقّقن مستفلا من أحرفو حاذرن تفخيم لفظ الألف

ش: الفاء سببية، و (رققن) فعل أمر مؤكد بالخفيفة، و (مستفلا) مفعوله «۱۰»، و (من أحرف) صفة (مستفلا)، و (حاذرن) أمر مؤكد، و (تفخيم) مفعوله، و (لفظ الألف) مضاف إليه.

اعلم أن أول ما يجب على مريد «۱۱» إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به [تصحيحا] «۱۲» يمتاز به عن مقارنه، و توفية كل حرف صفته، فإن كل حرف شارك «۱۳» غيره فى مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، و كل حرف شاركه

ابن سوار و أبى الخطاب بن الجراح، و قال أحمد بن صالح الجبلى: سار ذكر سبط الخياط فى الأغوار و الأنجاد و رأس أصحاب الإمام أحمد و لم أسمع فى جميع عمرى من يقرأ الفاتحة أحسن و لا أفصح منه و كان جمال العراق بأسره و كان ظريفا كريما قال الحافظ أبو عبد الله: كان إماما محققا واسع العلم متين الديانة قليل المثل و كان أطيب أهل زمانه صوتا بالقرآن على كبر السن. ألف كتاب المبهج و كتاب الروضة و كتاب الإيجاز و كتاب التبصرة و المؤيدة فى السبعة و الموضحة فى العشرة و القصيدة المنجدة فى القراءات العشر. توفى فى ربيع الآخر سنة إحدى و أربعين و خمسمائة ببغداد و صلى عليه ولى الله الشيخ عبد القادر الجيلى. ينظر: الغاية (۱/ ۴۳۴، ۴۳۵- ۱۸۱۷).

(۱) فى د، ص: من سماع قراءته.

(۲) فى م: غاية.

(۳) فى م: نهاية.

(۴) سقطت فى ز.

(۵) زيادة من ز.

(۶) فى م: من.

(۷) فى م، ص: بتقصير، و فى د: بتغيير.

(۸) فى م: بتفريج.

(۹) فى م: المسهلة.

(١٠) فى م: مفعول به.

(١١) فى م: مريدى.

(١٢) سقط فى ز، م.

(١٣) فى م، ص: مشاركك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٢٥٣

فى صفاته فلا يمتاز «١» عنه إلا بالمخرج: كالهمزة و الهاء اشتركا مخرجا و انفتاحا و استفالا [و انفردت الهمزة بالجهر و الشدة. و العين و الحاء اشتركا مخرجا و استفالا و انفتاحا] «٢»، و انفردت الحاء بالهمس و الرخاوة الخالصة، فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، فكم ممن يحسن الحروف مفردة و لا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مجانس و مقارب، و قوى و ضعيف، و مفخّم و مرقّق، و نحو ذلك، فيجذب القوى الضعيف، و يغلب المفخم المرقق؛ فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه، إلا بالرياضة [الشديدة] «٣» حالة «٤» التركيب.

و حينئذ فيجب «٥» ترقيق الحروف المستفلة كلها و لا يجوز تفخيم شىء منها إلا اللام «٦» من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعا، و إلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقا فى أكثر الروايات، و الساكنة فى بعض الأحوال، كما سيأتى فى بابه «٧».

و يجب «٨» تفخيم الحروف المستعلية كلها، و أما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق و لا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها فإنها تتبعه «٩» ترقيقا و تفخيما، و ما وقع فى كلام بعضهم من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم «١٠» من التفخيم فى لفظها إلى أن يصيّروها كالواو، و يريدون التنبيه على ما هى مرققة فيه.

و أما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فشىء وهم فيه و لم يسبقه [إليه] «١١» أحد، ورد عليه محققو زمانه و ألف فيه «١٢» العلامة أبو عبد الله بن بضحان «١٣» كتابا قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله، أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه. قال: و الدليل على جهله: أنه يدعى «١٤» أن الألف فى قراءة ورش

---

(١) فى ص: فإنه لا يمتاز.

(٢) سقط فى م، ص.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى ص: حال.

(٥) فى م: فحينئذ يجب.

(٦) سقط فى ز.

(٧) فى ص: باب.

(٨) فى م: و تقدم.

(٩) فى م: تابعه.

(١٠) فى ص، م: الأعاجم.

(١١) سقط فى م.

(١٢) فى ص: فيها.

(١٣) فى ص، م: ابن الضحاك. و هو محمد بن أحمد بن بضحان بن عين الدولة بدر الدين أبو عبد الله الدمشقى الإمام الأستاذ المجود البارع شيخ مشايخ الإقراء بالشام، ولد سنة ثمان و ستين و ستمائة، و سمع الحديث و عنى بالقراءات سنة تسعين و ستمائة و

بعدها فقرأ لنافع و ابن كثير و أبى عمرو. توفى خامس ذى الحجة سنة ثلاث و أربعين و سبعمائة. ينظر: الغاية (۲/ ۵۷، ۵۹) (۲۷۱۰).

(۱۴) فى ص: ادعى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۴

طالَ [الأنبياء: ۴۴] و فِصالًا [البقرة: ۲۳۳] و شبههما مرققة، و هو غير ممكن؛ لوقوعها بين حرفين مغلظين. و الدليل على غلظ طبعه: أنه لا يفرق فى لفظه «۱» بين ألف «قال» و ألف «طال» «۲» و الدليل على عدم اطلاعه: أن أكثر النحاة نصوا فى كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق النصوص و أوقف «۳» عليه الأستاذ أبا حيان فكتب إليه «۴»: طالعته فوجدته [قد] «۵» حاز إلى صحة النقل كمال الدراية و بلغ «۶» فى الغاية.

ثم مثل المستفل فقال:

ص:

كهمز الحمد أعوذ اهدناالله ثمّ لام لله لنا

ش: (كهمز) خبر مبتدأ محذوف، و ما بعده مضاف، و حرف العطف محذوف، و (لام) عطف على (همز)، و عاطف (لنا) محذوف، أى: مثال الذى يجب ترقيقه الهمزة فيجب على القارئ إذا ابتدأ بها من كلمة أن يلفظ بها سلسة فى النطق سهلة فى الذوق و ليتحفظ من تغليظ النطق بها كهمز الْحَمْدُ [الفاتحة: ۲]، الَّذِينَ [الفاتحة: ۷]، أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶] لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو أَتى [النحل: ۱]، فإن جاء بعدها حرف مغلظ تأكد ذلك، نحو: اللَّهُمَ [آل عمران: ۲۶]، فإن كان مجانسا أو مقاربا كان التحفظ لسهولتها أشد، و ترقيقها «۷» آكد «۸»، نحو: اهْدِنَا [الفاتحة: ۶]، أَعُوذُ [البقرة: ۶۷]، أَحَطْتُ [النمل: ۲۲]، أَحَقُ [البقرة: ۲۲۸] فكثير من الناس ينطق بها كالمتهوّع.

و يجب «۹» ترقيق اللام لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم؛ نحو: وَ لَا الضَّالِّينَ [الفاتحة: ۷]، وَ عَلَى اللَّهِ [النحل: ۹]، اللَّطِيفُ [الأنعام: ۱۰۳]، وَ لْيَتَلَطَّفْ «۱۰» [الكهف: ۱۹]، و إذا سكنت و أتى بعدها نون فليحرص «۱۱» على إظهارها «۱۲» مع رعاية السكون؛ نحو: جَعَلْنَا [البقرة: ۱۲۵]، وَ أَنْزَلْنا [البقرة: ۵۷]، وَ ظَلَّلْنا [البقرة: ۵۷]، قُلْ نَعَمْ [الصافات: ۱۸]، و مثل ذلك: فَقُلْ تَعالَوْا [آل عمران: ۶۱]، و أما قُلْ رَبِ [المؤمنون: ۹۳]، فلا خلاف فى إدغامه- كما سيأتى- [ثم كمل فقال] «۱۳»:

و ليتلطّف و على الله و لا الضو الميم من مخمصة و من مرض

---

(۱) فى م، ص، د: لفظة.

(۲) فى د: و الفصال.

(۳) فى م: و وافق، و فى د، ص: و وقف.

(۴) فى ز: عليه.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى ص: و بالغ.

(۷) فى م: و بترقيتها.

(۸) فى ز: أوكد.

(۹) فى م: فيجب.

(۱۰) فى م، ص: و ليتلطف و اللطيف.

(۱۱) فى ص: فيحرص.

(۱۲) فى م: ظهورها.

(۱۳) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۵

و (ليتلطف [عطف على لنا] «۱» و على الله و لا الضالين) [كذلك] «۲» عطف على (الله) و (الميم) عطف على (همز) و (من مخمصة) [و] حال، (من مرض) عطف عليه «۳».

أوائل البيت تقدم، و أما الميم فحرف أغن، و تظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغما أو مخفيّا، فإن أتى محركا «۴» فليحذر من تفخيمه لا سيما قبل حرف مفخم؛ نحو: مَخْمَصَةٍ [المائدة: ۳]، و مَرَضٌ [البقرة: ۱۰]، و يا مَرْيَمُ [آل عمران: ۴۳]، فإن «۵» كان قبل ألف «۶» تأكد التفخيم «۷»، فكثيرا «۸» ما يجرى ذلك على الألسنة خصوصا الأعاجم؛ نحو:

مالِكِ [الفاتحة، ۴]، و سنذكر بقية حكمها.

ص:

و باء بسم باطل و برقو حاء حصحص أحطت الحقّ

ش: (و باء) عطف [على] همز «۹» و (بسم) مضاف إليه، و عاطف تاليها محذوف و هما مرفوعان على الحكاية، و (حاء حصحص) معطوف على (همز) و عاطف تاليتها محذوف.

أى: و يجب ترقيق الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم، نحو: وَ بَطَلَ [الأعراف: ۱۱۸] و وَ بَصَلِها [البقرة: ۶۱]، فإن حال «۱۰» بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو بِالْباطِلِ [البقرة: ۴۲]، و باغٍ [البقرة: ۱۷۳]، و وَ الْأَسْباطِ [البقرة: ۱۳۶]، و من [باب] «۱۱» أولى إذا وليها حرفان مفخمان نحو: وَ بَرْقٌ [البقرة: ۱۹]، و الْبَقَرَ [البقرة: ۷۰]، [و] بَلْ طَبَعَ [النساء: ۱۵۵] عند المدغم. و ليحذر فى ترقيقها من ذهاب شدتها، لا سيما إن كان [مقابله على أصله] «۱۲» حرفا خفيّا «۱۳» نحو: بِهِمْ* وَ بِهِ* بالِغَ [المائدة: ۹۵] و بِباسِطٍ [المائدة: ۲۸] أو ضعيفا نحو: ثَلاثَةِ [البقرة:

۱۹۶]، و بِساحَتِهِمْ [الصافات: ۱۷۷].

و إذا سكنت كان التحفظ بما فيه من الشدة و الجهر أشد، نحو بِرَبْوَةٍ [البقرة: ۲۶۵]، و الْخَبْءَ [النمل: ۲۵]، و قَبْلُ [البقرة: ۲۵]، و بِالصَّبْرِ* «۱۴»، [و] فَارْغَبْ [الشرح: ۸]، و كذا [حكم] «۱۵» سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدة و الجهر فيها، نحو:

يَجْعَلُونَ [البقرة: ۱۹]، يَدْرَؤُنَ «۱۶» [الرعد: ۲۲]، [و] قَدْ نَرى [البقرة: ۱۴۴]،

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) سقط فى ز.

(۳) فى م: على.

(۴) فى ص، د: متحركا.

(۵) فى د، ص: و أن.

(۶) فى ص: الألف تعين.

(۷) فى د: تأكد التحذر من التفخيم.

(٨) فى م: و كثيرا.

(٩) فى ز: هم.

(١٠) فى م: باطل.

(١١) سقط فى ز.

(١٢) زيادة من ز.

(١٣) فى م: خفيفا.

(١٤) فى ز: البصر.

(١٥) سقط فى م.

(١٦) فى ز: و يذرون.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٢٥٦

و الْبَطْشَةَ [الدخان: ١٦]، و وِقْراً [الذاريات: ٢]، و يَسْرِقْ [يوسف: ٧٧] و يجب ترقيق الحاء إذا جاورها حرف استعلاء، نحو: أَحَطْتُ [النمل: ٢٢] و الْحَقُ [البقرة:

٢٦] فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب «١» نحو: حَصْحَصَ [يوسف: ٥١].

ص:

و بيّن الإطباق من أحطت معبسطت و الخلف بنخلقكم وقع

ش: (بين) جملة طلبية، و (الإطباق) مفعول (بين)، و (من أحطت مع بسطت) حال، [و] (الخلف وقع فى نخلقكم) اسمية.

أى: أن الطاء أقوى الحروف تفخيما، فلتوف «٢» حقها، لا سيما إذا كانت مشددة، نحو اطَّيَّرْنا [النمل: ٤٧]، و أَنْ يَطَّوَّفَ [البقرة: ١٥٨] و إذا سكنت و أتى بعدها تاء وجب إدغامها غير كامل، بل تبقى «٣» معه صفة الإطباق و الاستعلاء؛ لقوة الطاء و ضعف التاء، و لو لا التجانس لم يسغ «٤» الإدغام لذلك «٥»، نحو: بَسَطْتَ [المائدة: ٢٨]، [و] أَحَطْتُ [النمل: ٢٢]، و فَرَّطْتُ [الزمر: ٥٦] و أما نَخْلُقْكُمْ «٦» [المرسلات: ٢٠] فالمراد «٧» به القاف الساكنة عند الكاف، فلا خلاف فى إدغامه، و إنما الخلاف فى صفة الاستعلاء مع ذلك: فذهب مكى و غيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهى فى (أحطت) و (بسطت).

و ذهب الدانى و غيره إلى إدغامه إدغاما محضا، و هو أصح؛ قياسا على ما أجمعوا [عليه] «٨» فى باب الحركة «٩» للمدغم من خَلَقَكُمْ*، و الفرق بينه و بين باب أَحَطْتُ أن الطاء زادت بالإطباق.

و انفرد الهذلى عن ابن ذكوان بإظهاره، و كذلك «١٠» حكى عن أحمد بن صالح عن قالون، و لعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء.

و قال الدانى: و روى ابن حبش «١١» عن أحمد بن حرب عن الحسن بن مالك عن أحمد ابن صالح عن قالون الإظهار «١٢»، قال: و هو خطأ و غلط، و الإجماع على الإدغام. انتهى.

و فيه نظر؛ لأنه إن حمل «١٣» الإظهار على إظهار الصوت فقد نص على إظهاره غير

---

(١) فى م: واجب.

(٢) فى م: فلترقق.

(٣) فى ص: يبقى.

(٤) فى م: لم يسمع.

(۵) فى م: و كذلك.

(۶) فى ص: يخلقكم.

(۷) فى م: المراد، و فى د، ز: و المراد.

(۸) سقط فى ز، م.

(۹) فى م: المحرك، فى د: المتحرك، و فى ص: التحريك.

(۱۰) فى م: و كذا.

(۱۱) فى م: ابن حبيش.

(۱۲) فى م: بالإظهار.

(۱۳) فى ص: حمل هنا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۷

واحد، قال ابن مهران: قال ابن مجاهد فى جواب مسائل رفعت إليه: لا يدغمه إلا أبو عمرو، و قال ابن مهران: هذا «۱» منه «۲» غلط كبير «۳»، و قال أبو بكر «۴» الهاشمى: هى فى جميع القراءات بالإدغام، إلا عند أبى بكر النقاش فإنه كان يأخذ لنافع و عاصم بالإظهار، و لم يوافقه أحد [عليه] «۵» إلا البخارى المقرئ، فإنه ذكر فيه الإظهار عن نافع بروايۀ ورش. ثم قال ابن مهران: قرأناه بين الإظهار و الإدغام. قال: و هو الحق، و الصواب الإدغام، فأما إظهار بيّن «۶» فقبيح، و أجمعوا على منعه. انتهى.

و لا شك من أراد بإظهاره الإظهار المحض فإنه ممتنع إجماعا، و أما الصفۀ فليس بغلط و لا قبيح، فقد صح نصّا و أداء، و لم يذكر فى «الرعايۀ» غيره، إلا أن الإدغام الخالص أصح روايۀ و أوجه قياسا، بل لا ينبغى أن يجوز فى قراءۀ أبى عمرو فى وجه الإدغام الكبير غيره، لأنه يدغم «۷» المتحرك من ذلك إدغاما محضا، فالساكن أولى، و لعله مراد ابن مجاهد.

ص:

و أظهر الغنّۀ من نون و من‌ميم إذا ما شدّدا و أخفين

ش: (و أظهر) طلبيۀ، و (الغنۀ) مفعول، و (من نون) حال، و (من ميم) معطوف، و (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و (ما شدد) مضاف إليه.

أى: أن النون و الميم حرفان أغنّان، و النون «۸» آصل فى الغنۀ من الميم؛ لقربه من الخيشوم، و يجب إظهار الغنۀ منهما إذا ما شددا «۹».

ثم كمل فقال:

ص:

الميم إن تسكن بغنّۀ لداباء على المختار من أهل الأدا

ش: (الميم) مفعول (أخفين)، و هو دليل جواب (إن) على الأصح، و (تسكن) فعل الشرط، و (بغنۀ) يتعلق ب (تسكن)، و (لدى) ظرف (تسكن) و (على المختار) يتعلق ب (أخفين)، و (من أهل «۱۰» الأداء) يتعلق ب (المختار).

أى يجب إخفاء الميم الساكنۀ إذا كان بعدها باء، نحو يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ «۱۱» [آل عمران:

۱۰۱] و هو الذى اختاره الدانى و غيره من المحققين، و هو مذهب ابن مجاهد و غيره، و عليه أهل الأداء بمصر و الشام و الأندلس و

سائر البلاد العربية «۱۲»، فتظهر «۱۳» الغنة فيها

---

(۱) فى م: و هذا.

(۲) فى ص: غلط منه.

(۳) فى ز: كثير.

(۴) فى د، ص: و قال ابن مهران، و قال أبو بكر.

(۵) سقطت من م.

(۶) فى م: إظهاره المحض، و فى د: إظهارها.

(۷) فى ص: لا يدغم.

(۸) فى م: و الميم.

(۹) فى ز: إذا شددا.

(۱۰) فى م: و بأهل.

(۱۱) فى ص: و من يعتصم بالله.

(۱۲) فى م: الغربية، و فى د، ص: المغربية.

(۱۳) فى ص: فيظهر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۸

إذ ذاك إظهارها بعد القلب، نحو: مِنْ بَعْدِ [البقرة: ۲۷].

و ذهب جماعة كابن «۱» المنادى و غيره «۲»، و هو الذى عليه أهل الأداء بالعراق و سائر البلاد الشرقية «۳»- [إلى ترك الغنة] «۴»، و الوجهان صحيحان.

ثم كمل حكم الميم فقال:

ص:

و أظهرنها عند باقى الأحرفو احذر لدى واو و فا أن تختفى

ش: (و أظهرنها) فعل مؤكد بالخفيفة، و الضمير «۵» مفعوله، و (عند باقى الأحرف) يتعلق به، و (احذر) فعل أمر، و (لدى) ظرف «۶»، (و فا) معطوف قصره ضرورة «۷»، و (أن تختفى)، أى: خفاؤها «۸»، مفعول (احذر) أى: يجب إظهار الميم الساكنة عند باقى حروف الهجاء نحو الْحَمْدُ «۹» [الفاتحة: ۲]، و أَنْعَمْتَ [الفاتحة: ۷]، و هُمْ يُوقِنُونَ [البقرة: ۴]، و وَ لَهُمْ عَذابٌ [البقرة: ۷] و لا سيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليعن «۱۰» بإظهارها؛ لئلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب المخرجين، نحو: هُمْ فِيها [البقرة: ۸۲]، وَ يَمُدُّهُمْ فِي [البقرة: ۱۵] عَلَيْهِمْ وَ لَا [الفاتحة: ۷] إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَ ما «۱۱» [البقرة: ۹] و إذا أظهرت «۱۲» [حينئذ] «۱۳» فليتحفظ بإسكانها «۱۴»، و ليحترز «۱۵» من تحريكها، و إنما نبّه على هذين الحرفين بعد دخولهما فى عموم باقى الأحرف؛ لقرب مخرجهما من مخرج الميم، و هذا العموم مخصص بقوله:

ص:

و أوّلى مثل و جنس إن سكن أدغم كقل ربّ وبل لا و أبن

ش: (أولى مثل) مفعول (أدغم)، و (جنس) معطوف على (مثل)، و (إن سكن) شرط، و (أدغم) جوابه، أو دليل الجواب، و (كقل رب) خبر مبتدأ محذوف و (بل لا) عطف على (قل رب).

ثم كمل فقال:

ص:

اشارة

سبّحه فاصفح عنهم قالوا و همفى يوم لا تزغ قلوب قل نعم

ش: (سبحه) مفعول (أبن): [أى:] أظهر، و الخمسة بعده مقدر عاطفها، و يتعين هنا

---

(۱) فى م: منهم.

(۲) فى م، ص: إلى الإظهار.

(۳) فى د، ص: المشرقية.

(۴) سقط فى م، ص.

(۵) فى ز: و المنصوب.

(۶) فى م، ص: منصوب.

(۷) فى م: للضرورة.

(۸) فى م: خفى، و فى ز، د خفاها.

(۹) فى ص: الحمد لله.

(۱۰) فى د: فيعلن.

(۱۱) فى م: و لا.

(۱۲) فى م، ص: ظهرت.

(۱۳) سقطت فى م، ص.

(۱۴) فى م، ص: على إسكانها.

(۱۵) فى م: و ليتحر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۵۹

كسر عين (نعم)؛ لئلا يلزمه «۱» سناد التوجيه المجمع عليه، و هو مقابلة الضمة بالفتحة، و أما مقابلتها بالكسرة ففيه خلف كما تقدم.

أى: أن كل حرفين التقيا و كانا مثلين أو جنسين و سكن أولهما، وجب إدغامه فى الثانى لغة و قراءة نحو: وَ قُلْ لَهُمْ [النساء: ۶۳]، رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ [البقرة: ۱۶]، وَ قَدْ دَخَلُوا [المائدة: ۶۱]، يُدْرِكْكُمُ [النساء: ۷۸]، و نحو: وَ قالَتْ طائِفَةٌ [آل عمران: ۷۲]، أَثْقَلَتْ دَعَوَا [الأعراف: ۱۸۹]، قَدْ تَبَيَّنَ [البقرة: ۲۵۶]، إِذْ ظَلَمْتُمْ [الزخرف: ۳۹]، وَ قُلْ رَبِ [الإسراء: ۲۴]، بَلْ رانَ [المطففين: ۱۴]، هل رأيتم.

و يستثنى من هذه القاعدة ما إذا كان أول الجنسين حرف حلق، سواء كانا من كلمتين نحو: فَاصْفَحْ عَنْهُمْ [الزخرف: ۸۹] أو من كلمة نحو: فَسَبِّحْهُ [ق: ۴۰] و سواء كان الذى بعد حرف الحلق مجانسا كالأول أو مقاربا كالثانى، فلا يجوز الإدغام حينئذ، بل يتعين الإظهار، و يجب الاحتراز فى ذلك، فكثيرا ما يقلبونها فى الأول عينا و يدغمونها، و فى الثانى يقلبون الهاء حاء؛ لضعف الهاء و قوة الحاء، فينطقون بحاء مشددة، و كل ذلك ممتنع إجماعا.

و يستثنى من حروف الحلق أيضا: الغين إذا وقع بعدها مقارب، كالقاف فى لا تُزِغْ قُلُوبَنا [آل عمران: ۸] و الغين فى أَفْرِغْ عَلَيْنا [البقرة: ۲۵۰]، فيجب الاعتناء بإظهارها و سكونها لشدة القرب مخرجا و صفة.

و يستثنى أيضا من المتقاربين: اللام إذا جاء بعدها نون، فيجب إظهارها مع مراعاة السكون، و يجب الاحتراز عما يفعله بعض الأعاجم من قلقلتها حرصا على الإظهار، فإنه ممنوع لم يرد به نص و لا أداء، و ذلك نحو جَعَلْنَا [البقرة: ۱۲۵]، و وَ أَنْزَلْنا [البقرة: ۵۷]، و وَ ظَلَّلْنا [البقرة: ۵۷]، و قُلْ نَعَمْ [الصافات: ۱۸]، و قُلْ تَعالَوْا [الأنعام: ۱۵۱] فإن قلت: العين مع الحاء شملها المتجانسان؛ فساغ استثناؤها، و أما الحاء مع الهاء [فليسا متجانسين] «۲» بل متقاربين، فكيف ساغ استثناؤها، و كذلك الغين مع القاف؟

قلت «۳»: مراده بالمتجانسين ضد المتماثلين لكونه قابله به، فشمل «۴» الجنسين

---

(۱) فى ص: يلزم.

(۲) فى د: فليستا متجانستين.

(۳) فى د، ص: و اللام مع النون.

(۴) فى د، ص: فيشمل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۰

و المتقاربين، و لهذا مثل بالمتقاربين فى قوله: قالَ رَبِ [المؤمنون: ۳۹]؛ و كذلك «۱» يستثنى أيضا من المتماثلين ما إذا كان الأول حرف مد، سواء كان واوا ك قالُوا وَ هُمْ أو ياء ك فِي يَوْمٍ [السجدة: ۵]، فيجب حينئذ إظهارهما و تمكينهما بحسب ما فيهما من المد.

و يجب فى الواو و الياء المشددتين أن يحترز من لوكهما و مطّهما نحو إِيَّاكَ [الفاتحة: ۵]، و بِتَحِيَّةٍ [النساء: ۸۶]، و وَ أُفَوِّضُ [غافر: ۴۴]، و عَتَوْا [الفرقان: ۲۱] فكثيرا ما يتهاون «۲» فى تشديدهما [فيلفظ بهما لينتين] «۳»، فيجب أن ينبو اللسان بهما نبوة واحدة و حركة واحدة.

وجه وجوب الإدغام: زيادة ثقل المثلين و المشتركين، و إنما أدغم القاف فى الكاف؛ لفرط تدانى مخرجهما، و وجه إظهار حرف «۴» المد: زيادة صوته و المحافظة عليه.

تنبيه:

[شملت قاعدة] «۵» حرفى «۶» اللين نحو اتَّقَوْا وَ آمَنُوا [المائدة: ۹۳]، فتدغم «۷» إجماعا، إلا ما انفرد به ابن شنبوذ عن قالون من إظهاره و هو شاذ، و شملت أيضا مالِيَهْ هَلَكَ بالحاقة [الآيتان: ۲۸، ۲۹] فتدغم «۸»، قال الجعبرى: و به قرأت. و به قطع المالكى «۹»، و نقل فيه الإظهار لكونه هاء سكت، كما حكى عدم النقل فى كِتابِيَهْ إِنِّى [الحاقة: ۱۹- ۲۰] و قال مكى «۱۰»: يلزم من ألغى «۱۱» الحركة فى هذا أن يدغم «۱۲» هنا؛ لأنه قد أجراها مجرى الوصل حين ألغاها «۱۳»، قال: و بالإظهار قرأت، و عليه العمل، و هو الصواب. قال أبو شامة: يريد بالإظهار أن تقف «۱۴» على مالِيَهْ وقفة لطيفة، و أما إن [كان] «۱۵» وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك.

قال: و إن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفا و هو لا يدرى لسرعة الوقف.

و قال السخاوى: و فى قوله مالِيَهْ هَلَكَ خلف، و المختار أن يقف عليه؛ لأن الهاء موقوف «۱۶» عليها فى النية، لأنها سيقت للوقف، و الثانية منفصلة عنها «۱۷». قال

---

(۱) فى ز، م: و لذلك.

(۲) فى ز، ص، م: يتواهن.

(۳) فى ص: فليتلفظ بهما لينين.

(۴) فى ز، م: حروف.

(۵) فى د: شملت القاعدة، و فى ص: شملته عبارته.

(۶) فى د: حرف.

(۷) فى د: فيدغم.

(۸) فى د، ص: فيدغم.

(۹) فى د: المكى.

(۱۰) فى د: المكى.

(۱۱) فى د، ص: ألقى.

(۱۲) فى ز، م: تدغم.

(۱۳) فى د، ص: ألقاها.

(۱۴) فى د، ص: يقف.

(۱۵) سقط فى د، ص.

(۱۶) فى د، ص: اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل فإن وصلت فالاختيار الإظهار.

(۱۷) فى د: منها، و فى ص: من.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۱

المصنف: و قول أبى شامة أقرب للتحقيق، و سبقه للنص عليه الدانى فقال فى «جامعه»:

فمن روى التحقيق يعنى فى كِتابِيَهْ إِنِّى [الحاقة: ۱۹- ۲۰] لزمه أن يقف على الهاء فى قوله مالِيَهْ هَلَكَ وقفة لطيفة فى حال الوصل من غير قطع «۱» لا بنية «۲» الوقف؛ فيمتنع بذلك من أن يدغم فى الهاء للتى بعدها؛ لأنها عندهم كالحرف اللازم الأصلى. و الله تعالى أعلم.

ثم انتقل إلى الوقف فقال:

ص:

و بعد ما تحسن أن تجوّدالا بدّ أن تعرف وقفا و ابتدأ

ش: (بعد) ظرف مضاف معمول ل (تعرف)، و (ما) مصدرية، و (تحسن) صلتها، و (أن تجود) مفعول «۳» (تحسن)، و الباقى واضح.

أى: الواجب على القارئ بعد أن يحسن صناعة التجويد معرفة الوقف و الابتداء، و قد حض الأئمة على تعلمه و معرفته «۴»، كما قال على- رضى الله عنه-: الترتيل معرفة الوقوف و تجويد الحروف. و قال ابن عمر: لقد عشنا برهة من دهرنا و إن أحدنا ليؤتى الإيمان

قبل القرآن، و تنزل السورة على النبى صلى اللّه عليه و سلم فنتعلم حلالها و حرامها و أمرها و زجرها «۵»، و ما ينبغى أن يوقف عليه منها.

ففى كلام «۶» [علىّ] «۷» دليل على وجوب تعلمه و معرفته، و فى كلام ابن عمر «۸» برهان «۹» على أن تعلمه إجماع من الصحابة، و صح بل تواتر تعلمه و الاعتناء به من السلف الصالح: كأبى جعفر و نافع و أبى عمرو و يعقوب و عاصم و غيرهم من الأئمة، و كلامهم فى ذلك معروف، و من ثم اشترط كثير من الأئمة على المجيز ألا «۱۰» يجيز أحدا إلا بعد معرفته «۱۱» الوقف و الابتداء، و كان «۱۲» أئمتنا يوقفونا عند كل حرف و يشيرون إلينا فيه بالأصابع؛ سنّة أخذوها كذلك عن شيوخهم «۱۳» الأولين.

و قد اصطلح الأئمة لأنواع الوقف على أسماء، و أحسن ما قيل فيه: أن الوقف ينقسم إلى اختيارى و اضطرارى؛ لأن الكلام إن تم كان اختياريّا و إلا فاضطرارى «۱۴»، و التام لا يخلو من ثلاثة أحوال ذكرها المصنف فقال:

---

(۱) فى ص: نظر.

(۲) فى د، ص: لأنه بنية.

(۳) فى ص: معمول.

(۴) فى د: تعلمه و تعليمه.

(۵) سقط فى م، و فى ز: و زاجرها.

(۶) فى م: ففى كلامه.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: ابن عمر و على.

(۹) فى م: دليل.

(۱۰) فى م، ص: أنه.

(۱۱) فى م، ص: معرفة.

(۱۲) فى م: و كانوا.

(۱۳) فى م: مشايخهم.

(۱۴) فى م، ص: فاضطراريّا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۲

ص:

فاللفظ إن تمّ و لا تعلّقاتامّ و كاف إن بمعنى علّقا

ش: (فاللفظ) مبتدأ، و الجملة الشرطية مع جوابها خبره، و (لا تعلقا) معطوف على (تم)، و (تام) «۱» جواب الشرط، و (كاف) دليل الجواب الذى يستحقه (إن بمعنى علقا) «۲»، و الباء متعلقة ب (علق)، و على القول الثانى [فهو جواب مقدم] «۳»، يعنى الوقف ينقسم إلى: تام، و كاف، و حسن، و قبيح.

فالتام: هو الذى لا تعلق [لما بعده] «۴» بما قبله [من جهة اللفظ و لا من جهة المعنى، فيوقف عليه و يبتدأ بما بعده و يسمى المطلق.

و الكافى: هو الذى لما بعده بما قبله] «۵» تعلق من جهة المعنى فقط، و سمى كافيا للاكتفاء به و استغنائه عما بعده، و استغناء ما بعده عنه، و هو كالتام «۶» فى جواز الوقف عليه و الابتداء بما بعده.

و الوقف التام أكثر ما يكون فى رءوس الآى و انقضاء القصص؛ نحو الوقف على بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ۱]، و على مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الفاتحة: ۴]، و على نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ۵]، و على هُمُ الْمُفْلِحُونَ [البقرة: ۵]، و على إِنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [البقرة: ۲۰] و على وَ هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [البقرة: ۲۹]، و على وَ أَنَّهُمْ إِلَيْهِ راجِعُونَ [البقرة: ۴۶].

و الابتداء بما بعد ذلك كله، و قد يكون قبل انقضاء الفاصلة؛ نحو: وَ جَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِها أَذِلَّةً [النمل: ۳۴] لأن هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس: ثم قال الله تعالى: وَ كَذلِكَ يَفْعَلُونَ [النمل: ۳۴]، و هو رأس الآية.

و قد يكون وسط الآية نحو لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جاءَنِي [الفرقان: ۲۹] هو تمام حكاية قول الظالم، و الباقى «۷» من كلام الله تعالى.

و قد يكون بعد الآية بكلمة؛ نحو: لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِها سِتْراً [الكهف: ۹۰] آخر الآية، و تمام الكلام كَذلِكَ [الكهف: ۹۱]، أى: أمر [ذى القرنين] «۸» كذلك، أى كذا وضعه الله تعظيما لأمره، أو كذلك «۹» كان خبرهم.

و نحو: وَ إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَ بِاللَّيْلِ [الصافات: ۱۳۷، ۱۳۸]، أى: مصبحين

---

(۱) فى م: تام و تم.

(۲) فى ز، د، ص: إن علق بمعنى.

(۳) فى ز: فهذا جواب.

(۴) سقط فى ص.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: كتأمرنى.

(۷) فى ص: هو من.

(۸) فى م، ص: ذى القرية.

(۹) فى ص: أى كذلك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۳

و مليلين، و نحو عَلَيْها يَتَّكِؤُنَ وَ زُخْرُفاً [الزخرف: ۳۴، ۳۵].

و قد يكون الوقف تامّا على تفسير أو إعراب غير تام على غيره؛ نحو: وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ [آل عمران: ۷]، تام على أن ما بعده مستأنف، و قاله ابن عباس و عائشة و ابن مسعود و غيرهم، [و أبو حنيفة و أكثر المحدثين، و نافع و الكسائى و يعقوب و الفراء و الأخفش و أبو حاتم و غيرهم] «۱» من أئمة العربية- و غير تام عند آخرين، و التام عندهم وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ [آل عمران: ۷] و اختاره ابن الحاجب و غيره، و كذلك الم [البقرة: ۱] و نحوه من حروف الهجاء، الوقف عليها تام على أنها «۲» المبتدأ أو الخبر «۳» و الآخر محذوف، أى: «هذا آلم»، أو: «الم هذا»، أو على إضمار فعل، أى: «قل الم» على استئناف ما بعدها، و غير تام على أن ما بعدها هو الخبر.

و قد يكون الوقف تامّا على قراءة دون أخرى، نحو: مَثابَةً لِلنَّاسِ وَ أَمْناً [البقرة: ۱۲۵] فإنه [تام عند من كسر الخاء من وَ اتَّخِذُوا [البقرة: ۱۲۵] و كاف عند من فتحها، و نحو:

إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ [سبأ: ۶] فإنه تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، و حسن] «۴» عند من كسر «۵».

و قد يتفاضل المقام «۶» فى التمام «۷» نحو: مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الفاتحة: ۴]، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ۵] كلاهما تام، إلا أن الأول أتم [من الثانى] «۸»؛ لاشتراك الثانى مع ما بعده فى معنى الخطاب بخلاف الأول.

و الوقف الكافى يكثر فى الفواصل و غيرها، نحو الوقف على وَ مِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ [البقرة: ٣]، و على مِنْ قَبْلِكَ [البقرة: ۴] و على هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ [البقرة: ۵]، و على يُخادِعُونَ اللَّهَ وَ الَّذِينَ آمَنُوا [البقرة: ٩] و على أَنْفُسَهُمْ «٩» [البقرة: ٩] و على مُصْلِحُونَ [البقرة: ١١].

و قد يتفاضل [فى الكفاية كتفاضل] «١٠» [التام] «١١» فى نحو فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ [البقرة:

١٠] كاف فَزادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً [البقرة: ١٠]، أكفى منه.

و أكثر ما يكون التفاضل فى رءوس الآى؛ نحو: هُمُ السُّفَهاءُ [البقرة: ١٣] كاف وَ لكِنْ لا يَعْلَمُونَ [البقرة: ١٣] أكفى، و نحو الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ [البقرة: ٩٣] كاف

---

(١) سقط فى م.

(٢) فى م: أن.

(٣) فى م: و الخير.

(۴) زيادة من د.

(۵) فى ز: من كسره.

(۶) فى ص، م: التام.

(٧) فى ص: التام.

(٨) سقط فى م.

(٩) فى ص: إلا أنفسهم.

(١٠) سقط فى ز.

(١١) زيادة من ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٢۶۴

و مُؤْمِنِينَ البقرة: [٩٣] أكفى منه.

و قد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب غير كاف على غيره؛ نحو: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ [البقرة: ١٠٢] كاف على أن ما نافية، حسن على أنها موصولة، و نحو وَ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ [البقرة: ۴] [كاف على أن أُولئِكَ [البقرة: ۵] مبتدأ، حسن على أنها] «١» خبر الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ [٣].

و قد يكون كافيا على قراء غير كاف على غيرها، نحو: يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ [البقرة: ٢٨۴]، كاف على رفع فَيَغْفِرُ [٢٨۴] حسن على جزمه.

ثم كمل فقال:

ص:

قف و ابتدئ و إن بلفظ فحسنفقف و لا تبدأ سوى الآى يسن

ش: (قف) طلبية، و (ابتدئ) معطوفة عليها، و المفعول محذوف، أى: قف على التام و الكافى و ابتدئ بما بعدهما، و (إن) شرط، و فعله «٢» تعلق «٣» ب (لفظ)، و جوابه (فحسن)، و فاء (فقف) سببية، و هى طلبية، و (لا تبدا «۴») معطوفة عليها، أى: قف عليه و لا تبدأ بما بعده، و (سوى الآى) مستثنى من الابتداء، و (يسن) «۵» خبر [لمبتدإ محذوف] «۶»، أى: هو يسن.

أى: قف على الوقف التام و الكافى و ابتدئ بما بعدهما.

و الوقف الحسن: هو الذى يتعلق ما بعده بما قبله فى اللفظ؛ فيجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظى، إلا أن يكون رأس

آية فإنه يجوز فى اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه «۷» عن النبى صلى اللّه عليه و سلم، ففى حديث أم سلمة «أن النبى صلى اللّه عليه و سلم كان [إذا قرأ قرأ آية آية] «۸» يقول:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ۱] ثم [يقف] «۹»، ثم يقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ [الفاتحة: ۲] ثم يقف، ثم يقول: الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ۳] ثم يقف».

رواه أبو داود ساكتا عليه و الترمذى و أحمد «۱۰»، و أبو عبيد و غيرهم، و سنده صحيح، لذلك عد بعضهم «۱۱» الوقف على رءوس الآى [فى ذلك سنة «۱۲»، و تبعه المصنف، و قال أبو عمرو: و هو أحب [إلى] «۱۳»، و اختاره البيهقى «۱۴» و غيره و قالوا: الأفضل الوقف على رءوس

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: و فعلية.

(۳) فى د: معلق، و فى ص: يتعلق.

(۴) فى م: و الابتداء.

(۵) فى ز: و ليس.

(۶) فى د، ز، ص: لمحذوف.

(۷) فى ز: المجيبة.

(۸) فى ص: إذا قرأ آية.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) تقدم.

(۱۱) فى ز: بعض.

(۱۲) فى ص: الوقف التام الوقف عليه سنة.

(۱۳) سقط فى ز، م.

(۱۴) فى د، ص: أيضا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۵

الآى] «۱» و إن تعلقت [بما بعدها] «۲»، قالوا «۳»: و اتباع هدى رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و سنته أولى.

و مثال الحسن بِسْمِ اللَّهِ [الفاتحة: ۱]، و الْحَمْدُ لِلَّهِ [۲] رَبِّ الْعالَمِينَ [۲]، و الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ [۳]، و الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ [۶]، و أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ [۷]، فالوقف على ذلك كله حسن؛ لفهم «۴» المراد منه، و الابتداء [بما بعدها] «۵» لا يحسن؛ لتعلقه لفظا إلا ما كان منه رأس آية، و تقدم. و قد يكون الوقف [حسنا و كافيا و تامّا] «۶» بحسب الإعراب؛ نحو هُدىً لِلْمُتَّقِينَ [البقرة: ۲] فإنه تام على جعل الَّذِينَ [البقرة: ۳] مبتدأ خبره أُولئِكَ [البقرة: ۵]، كاف على جعلها صفة على القطع برافع أو ناصب، أى: هم، أو: أعنى الذين، [و] «۷» حسن على أنه صفة تابعة، و كذلك وَ ما يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفاسِقِينَ [البقرة: ۲۶]، و نحوه.

ثم انتقل إلى القبيح فقال:

ص:

و غير ما تمّ قبيح و له يوقف مضطرّا و يبدا قبله

ش: (و غير ما تم قبيح) اسميۀ، و (له) أى: و عنده، و نائب «٨» (يوقف) ضمير القارئ، و أصله: أوقفت القارئ عند كذا «٩» و (مضطرّا) نصب على الحال، و (يبدا) فعليۀ معطوفۀ على (يوقف)، و (قبله) ظرف (يبدا).

أى: الوقف «١٠» القبيح ما لم يتم الكلام عنده، و هو الاضطرارى، و لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورۀ من انقطاع نفس و نحوه؛ لعدم الفائدۀ أو لفساد المعنى، نحو الوقف على بِسْمِ [الفاتحۀ: ١]، و على الْحَمْدُ [٢]، و مالِكِ [٤]، و يَوْمِ [٤]، و إِيَّاكَ [٥]، و صِراطَ الَّذِينَ [٧]، و غَيْرِ الْمَغْضُوبِ [٧]، فكل هذا لا يتم عليه كلام «١١» و لا يفهم منه معنى. و قد يكون بعضه أقبح من بعض، كالوقف على [ما يخل بالمعنى] «١٢»؛ نحو وَ إِنْ كانَتْ واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَ لِأَبَوَيْهِ [النساء: ١١] و كذلك إِنَّما يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَ الْمَوْتى [الأنعام: ٣٦]، و أقبح من هذا ما يخل بالمعنى «١٣» و يؤدى إلى ما لا يليق: نحو الوقف على إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي [البقرۀ: ٢٦]، فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ وَ اللَّهُ لا يَهْدِى [البقرۀ: ٢٥٨]، لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ

---

(١) ما بين المعقوفين ليس فى م.

(٢) سقط فى ز، م.

(٣) فى م، ص: أولى قالوا.

(٤) فى ص: تفهم.

(٥) سقط فى ز، م.

(٦) سقط فى ز.

(٧) سقط فى ز، ص.

(٨) فى ز، ص، م: و ثابت.

(٩) فى م: كذا و كذا.

(١٠) فى م، ص: و الوقف، و فى د: فالوقف.

(١١) فى م: الكلام.

(١٢) فى ز، د، ص: ما يحتمل المعنى.

(١٣) فى ز، د، ص: المعنى.

شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٢٦٦

مَثَلُ السَّوْءِ وَ لِلَّهِ [النحل: ٦٠]، فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ [الماعون: ٤] فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلا اضطرارا؛ لانقطاع النفس [و نحو ذلك] «١» من عارض لا يمكنه الوصل معه.

تتمۀ: الابتداء لا يكون إلا اختياريّا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه الضرورۀ «٢»؛ فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، و هو فى أقسامه كالوقف، و يتفاوت تماما، و كفايۀ، و حسنا، و قبحا «٣»؛ بحسب التمام و عدمه، و فساد المعنى و إحالته، نحو الوقف على: وَ مِنَ النَّاسِ [البقرۀ: ٨] فإن الابتداء بالناس قبيح، فلو وقف على مَنْ يَقُولُ [البقرۀ: ٨] كان الابتداء ب يَقُولُ أحسن من الابتداء ب مِنَ، و كذا الوقف على خَتَمَ اللَّهُ [البقرۀ: ٧] قبيح، و الابتداء ب اللَّهُ أشد منعا، و ب خَتَمَ أقبح منهما. و الوقف على بَعْدَ الَّذِى جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ [البقرۀ: ١٢٠] ضرورۀ، و الابتداء بما بعده «٤» قبيح و كذا بما قبله، بل من أول الكلام.

[و] قد يكون الوقف حسنا و الابتداء به قبيحا، نحو: يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَ إِيَّاكُمْ [الممتحنۀ: ١] الوقف عليه «٥» حسن لتمام الكلام، و الابتداء ب وَ إِيَّاكُمْ قبيح لفساد المعنى، و قد يكون الوقف قبيحا و الابتداء به جيد، نحو: مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا هذا [يس: ٥٢] للفصل «٦» فى الوقف بين «٧» المبتدأ و خبره و الابتداء بها «٨» كاف أو تام؛ لأنه و ما بعده جملۀ مستأنفۀ [رد] «٩» بها قولهم. و الله أعلم.

ص:

اشارة

و ليس فى القرآن من وقف يجبو لا حرام غير ما له سبب

ش: (فى القرآن) «۱۰» خبر مقدم، و (وقف) اسم (ليس) و (من) زائدة للتوكيد و (يجب) صفة (وقف)، و (لا حرام) بالجر عطفا «۱۱» على محل (يجب) «۱۲»؛ لأنه فى تقدير: ليس فى القرآن من وقف واجب و لا حرام، مثل قوله تعالى: يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِ [الأنعام: ۹۵]، و (غير) يجوز نصب رائها على الاستثناء و جرها على الإتباع، و (ما) يجوز أن تكون نكرة موصوفة و (له سبب) صفتها، و [يجوز أن تكون] موصولة فصلتها.

أى: ليس فى القرآن وقف واجب و لا حرام إلا ما حصل فيه سبب يوجب تحريمه كما

---

(۱) سقط من ز.

(۲) فى د: ضرورة.

(۳) فى ز: و قبيحا.

(۴) فى م: بعدهما.

(۵) فى م: على و إياكم.

(۶) فى ز: الفصل.

(۷) فى ز، م: على.

(۸) فى م، د: به.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: الوقف.

(۱۱) فى ص: عطف.

(۱۲) فى م، ص: وجب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۷

لو وقف على قالُوا، و ابتدأ: إِنَّ اللَّهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ [المائدة: ۷۳] و اعتقد ظاهره؛ فإن هذا الوقف حرام بسبب الاعتقاد، و أشار بهذا إلى ما اصطلح «۱» السجاوندى «۲» على تسميته «۳» لازما، و عبر عنه بعضهم بالواجب، و ليس معناه عنده أنه لو تركه أثم، و كذلك «۴» أكثر السجاوندى من قوله: لا، أى: لا تقف، فتوهم «۵» [بعض الناس أنه قبيح محرم الوقف عليه و الابتداء بما بعده، و ليس كذلك، بل هو من الحسن بحيث يحسن الوقف عليه و لا يحسن الابتداء بما بعده، فصار متبعو السجاوندى] «۶» إذا اضطرهم النفس يتركون الوقف على الحسن الجائز و يعتمدون «۷» القبيح الممنوع، و الصواب: أن الأول يتأكد استحباب الوقف عليه لبيان المعنى المقصود؛ لأنه لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير مراد «۸»، و يجيء هذا فى التام و الكافى، و ربما يجيء فى الحسن.

فمن التام الوقف على قوله: وَ لا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ [يونس: ۶۵]، و الابتداء إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ [يونس: ۶۵] و منه وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ [آل عمران: ۷] عند الجمهور و على وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ [آل عمران: ۷] عند الآخرين.

و قوله: أَ لَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِلْكافِرِينَ [الزمر: ۳۲] و الابتداء وَ الَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ [الزمر: ۳۳] لئلا يوهم العطف و قوله: أَصْحابُ النَّارِ

بغافر [الآية: ۶] [و الابتداء:

الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ [غافر: ۷]؛ لئلا يوهم النعت] «۹» و قوله: إِنَّكَ تَعْلَمُ ما نُخْفِي وَ ما نُعْلِنُ [إبراهيم: ۳۸] [و الابتداء: وَ ما يَخْفى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ [إبراهيم: ۳۸]؛ لئلا يوهم وصل ما و عطفها] «۱۰».

و من الكافى الوقف على نحو: وَ ما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ [البقرة: ۸] و الابتداء يُخادِعُونَ اللَّهَ [۹] لئلا- يوهم أن يُخادِعُونَ حال، و نحو: وَ يَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا [البقرة: ۲۱۲] و الابتداء وَ الَّذِينَ اتَّقَوْا [البقرة: ۲۱۲] لئلا يوهم الظرفية ل وَ يَسْخَرُونَ، و نحو: تِلْكَ

---

(۱) فى م: ما اصطلح عليه.

(۲) فى ز: السخاوى، و هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور، سراج الدين، أبو طاهر السجاوندى الحنفى. فقيه، مفسر، فرضى، حاسب. من آثاره: «السراجية» فى الفرائض، و «التجنيس» فى الحساب، و «عين المعانى فى تفسير السبع المثانى»، و «رسالة فى الجبر و المقابلة»، و «ذخائر النثار فى أخبار السيد المختار» صلى الله عليه و سلم.

ينظر: الجواهر المضيئة (۲/ ۱۱۹)، و معجم المؤلفين (۱۱/ ۳۲۲)، و هدية العارفين (۲/ ۱۰۶)، و تاج التراجم (۵۷).

(۳) فى ص: عليه بتسميته.

(۴) فى ص: و لذلك.

(۵) فى د: و توهم.

(۶) ما بين المعكوفين سقط فى م.

(۷) فى د: و يتعمدون.

(۸) فى م: مراده.

(۹) سقط من ز.

(۱۰) سقط من ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۶۸

الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَ هُمْ عَلى بَعْضٍ [البقرة: ۲۵۳] [و الابتداء: مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ] «۱» [البقرة: ۲۵۳]؛ لئلا يوهم التنقيص للمفضل عليهم، و نحو: ثالِثُ ثَلاثَةٍ [المائدة: ۷۳]؛ لئلا يوهم أن ما بعده من قولهم، و نحو: فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ ساعَةً [الأعراف: ۳۴] و الابتداء وَ لا يَسْتَقْدِمُونَ [الأعراف: ۳۴] لئلا يوهم العطف على جواب الشرط، و نحو:

خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ [القدر: ۳] و الابتداء تَنَزَّلُ [القدر: ۴] لئلا يوهم الوصفية.

و من الحسن: الوقف على نحو: مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسى [البقرة: ۲۴۶]، و الابتداء إِذْ قالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ [البقرة: ۲۴۶]؛ لئلا يوهم أن العامل فيه أَ لَمْ تَرَ [البقرة: ۲۴۶]، و نحو: ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِ [المائدة: ۲۷]، و الابتداء إِذْ قَرَّبا [المائدة: ۲۷]، و نحو: وَ اتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ [يونس: ۷۱]، و الابتداء إِذْ قالَ لِقَوْمِهِ [يونس: ۷۱] كل ذلك ألزم السجاوندى الوقف عليه؛ لئلا يوهم أن العامل فى إِذْ الفعل المتقدم، و نحو: وَ تُعَزِّرُوهُ وَ تُوَقِّرُوهُ [الفتح: ۹] و الابتداء وَ تُسَبِّحُوهُ [الفتح: ۹] فإن ضمير الأولين عائد إلى النبى صلى اللّه عليه و سلم و الثالث إلى الله تعالى.

و أما الذى منعه السجاوندى، و هو القسم الثانى، فكثير منه «۲» يجوز الابتداء بما بعده، و أكثره يجوز الوقف عليه، و توهم بعض تابعى السجاوندى أن منعه من الوقف على ذلك يقتضى أنه قبيح، أى: لا يحسن الوقف عليه و لا الابتداء بما بعده؛ و ليس كذلك، بل هو من الحسن، بحيث يحسن الوقف عليه و لا يحسن الابتداء بما بعده؛ فصاروا لضرورة النفس يتركون الجائز و يتعمدون القبيح الممنوع، فيقفون على أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ [الفاتحة: ۷]، و على لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ [البقرة: ۲، ۳] و هو قبيح إجماعا، و يتركون عَلَيْهِمْ، و لِلْمُتَّقِينَ و

حجتهم قول السجاوندى: لا. فليت شعرى لما منع الوقف عليهما؟! هل أجازه على غَيْرِ و على الَّذِينَ؟ و فهم كلام السجاوندى على هذا فى غاية السقوط نقلا و عقلا، بل مراده بقوله: أى لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف.

و من المواضع التى منع السجاوندى الوقف عليها: هُدىً لِلْمُتَّقِينَ [البقرة: ٢] و قد تقدم فيه جواز الثلاثة، و منها يُنْفِقُونَ [البقرة: ٣] و جوازه ظاهر، و قد روى عن ابن عباس أنه صلى الصبح فقرأ فى الأولى الفاتحة و الم [البقرة: ١] إلى لِلْمُتَّقِينَ [٢] و فى الثانية «٣» إلى يُنْفِقُونَ [٣]، و ناهيك بالاقتداء بحبر القرآن. و منها فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ [البقرة: ١٠] قال: لأن الفاء للجزاء «٤»، و لو جعله من اللازم لكان ظاهرا

---

(١) سقط من ز.

(٢) فى د: منهم.

(٣) فى ز، ص: و بالثانية.

(٤) فى م: للجواز.

على أن الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض.

و قال جماعة من المفسرين و المقرئين و منها فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ [البقرة: ١٨] قال:

للعطف ب أَوْ [البقرة: ١٩]، و هى للتخيير و يزول «١» بالفصل «٢»، و فيه نظر لأنها لا تكون للتخيير إلا فى الأمر و ما فى معناه لا فى الخبر، و جعله الدانى و غيره كافيا أو تامّا، و أَوْ للتفصيل أى: من الناظرين من يشبههم بحال «٣» ذوى «٤» صيب. و منها إِلَّا الْفاسِقِينَ [البقرة: ٢٦] و جوزوا فيه الثلاثة، و مثل ذلك «٥» كثير «٦» فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع «٧» الأصوب و يختار منه الأقرب. و الله أعلم.

تنبيهات:

الأول: قولهم: لا يجوز الوقف على المضاف، و لا على الفعل، و لا على [الفاعل] «٨» و لا على المبتدأ، و لا على اسم «كان» [و أخواتها] «٩» [و إن] «١٠» و أخواتها، و لا على النعت، و لا على المعطوف عليه، و لا على القسم دون ما بعد الجميع، و لا على حرف دون ما دخل عليه إلى آخر ما ذكروه و بسطوه- إنما يريدون به الجواز الأدائى «١١»، و هو الذى يحسن فى القراءة و يروق فى التلاوة، و لم يريدوا أنه حرام و لا مكروه، و يوقف عليه للاضطرار إجماعا، ثم «١٢» يعتمد فى الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدأ به «١٣»، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، و خلاف المعنى الذى أراد الله تعالى؛ فإنه يحرم [عليه] «١٤» ذلك.

الثانى: ليس كل ما يتعسفه «١٥» بعض القراء و يتناوله بعض أهل الأهواء مما يقتضى «١٦» وقفا أو ابتداء ينبغى أن يعتمد «١٧» الوقف [عليه] «١٨»، بل ينبغى تحرى «١٩» المعنى الأتم و الوقف الأوجه، و ذلك نحو الوقف على وَ ارْحَمْنا أَنْتَ [البقرة: ٢٨٦]، و الابتداء مَوْلانا [٢٨٦]، و نحو: ثُمَّ جاؤُكَ يَحْلِفُونَ [النساء: ٦٢] و الابتداء بِاللَّهِ [٦٢]، و نحو: يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ [لقمان: ١٣]، و الابتداء بِاللَّهِ [١٣]، و نحو: فَمَنْ حَجَ

---

(١) فى ص: و تزول.

(٢) فى م: للفضل.

(٣) فى د: المستوقد منهم.

(۴) فى م: دون.

(۵) زاد فى د: فى قول السجاوندى.

(۶) زاد فى م: فى و قوف السجاوندى.

(۷) فى م: يمتع، و فى ص: تتبع.

(۸) فى د: الفاعل دون المفعول.

(۹) زيادة من د.

(۱۰) سقط فى د.

(۱۱) فى ز: الأولى.

(۱۲) فى م: جمعا.

(۱۳) فى م: فيبدأ.

(۱۴) سقط فى م.

(۱۵) د: يتعسف.

(۱۶) فى د: اقتضى.

(۱۷) فى د، ص: يتعمد.

(۱۸) سقط فى ص.

(۱۹) فى ز: أن يجرى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۰

الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا- جُناحَ [البقرة: ۱۵۸] [و الابتداء عَلَيْهِ [۵۸]]، و نحو: فَانْتَقَمْنا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَ كانَ حَقًّا [و الابتداء عَلَيْنا] [الروم: ۴۷]، و من ذلك قول بعضهم:

الوقف على عَيْناً فِيها تُسَمَّى [الإنسان: ۱۸] أى عينا مسماة معروفة، و الابتداء سَلْسَبِيلًا [۱۸] جملة طلبية، أى: اسأل طريقا موصلة «۱» إليها، و هذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. و من ذلك الوقف على لا- رَيْبَ [البقرة: ۲] و الابتداء فِيهِ هُدىً [۲] و يرده قوله تعالى فى سورة السجدة لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ [۲].

الثالث: يغتفر فى طول الفواصل و الجمل و القصص المعترضة و نحو ذلك، و فى حال جمع القراءات و قراءة التحقيق و الترتيل- ما لا يغتفر فى غير ذلك، و ربما أجيز الوقف و الابتداء ببعض ما ذكر و لو كان لغير ذلك لم يبح. و هذا الذى يسميه السجاوندى المرخص ضرورة، و مثله بقوله تعالى: وَ السَّماءَ بَنَيْناها «۲» [الذاريات: ۴۷]، و الأولى تمثيله بنحو قوله [تعالى] «۳»: قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ [البقرة: ۱۷۷]، و نحو: وَ أَقامَ الصَّلاةَ وَ آتَى الزَّكاةَ [البقرة: ۱۷۷]، و نحو: عاهَدُوا [البقرة: ۱۰۰]، و نحو كل من: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ ... الآية [النساء: ۲۳]، و نحو كل من فواصل: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ [المؤمنون: ۱] إلى آخر القصة، و نحو: هُمْ فِيها خالِدُونَ [البقرة: ۲۵]، و نحو: كل من فواصل: وَ الشَّمْسِ إلى «۴» مَنْ زَكَّاها [الشمس: ۱- ۹]، و نحو: لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ [الكافرون: ۲] دون قُلْ يا أَيُّهَا الْكافِرُونَ [۱]. و نحو: اللَّهُ الصَّمَدُ [الإخلاص: ۲] دون أَحَدٌ [۱] و أن كل [ذلك] «۵» معمول «۶» قُلْ [۱] و من ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل أو عاملا آخر فيما طال.

الرابع: كما اغتفر الوقف لما ذكرنا قد لا يغتفر و لا يحسن فيما قصر من الجمل نحو:

وَ لَقَدْ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ [البقرة: ۸۷]، وَ آتَيْنا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّناتِ [۸۷]؛ لقرب الوقف على بِالرُّسُلِ [۸۷]، و على الْقُدُسِ «۷» [۸۷] و نحو: مالِكَ الْمُلْكِ [آل عمران: ۲۶]؛ لقرب «۸» مَنْ تَشاءُ [۲۶] الأولى، و أكثرهم لا يذكرها لقربها من الثانية، و كذلك «۹» لم يغتفر

كثير الوقف على تَشاءُ [۲۶] الثالثة لقربها من الرابعة و لم يرضه بعضهم لقربه من بِيَدِكَ الْخَيْرُ [۲۶].

---

(۱) فى م: موصولة.

(۲) فى د: بناء.

(۳) زيادة من ص.

(۴) فى م: إلى قوله.

(۵) سقط فى ز، م.

(۶) فى ص: مقول قل.

(۷) فى م: بالقدس.

(۸) فى ز، د، ص: لقربه.

(۹) فى ص: و لذلك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۱

الخامس: قد يجيز بعض الوقف على حرف «۱» و بعض الوقف على آخر، و يكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على لا- رَيْبَ [البقرة: ۲] فإنه لا- يجيزه على فِيهِ [۲]، و كذا العكس، و كذا «۲» الوقف على مَثَلًا [۲۶] مع ما [۲۶] و على أَنْ يَكْتُبَ [۲۸۲] مع عَلَّمَهُ اللَّهُ [۲۸۲] و ك وَقُودُ النَّارِ [آل عمران: ۱۰] مع كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ [۱۱]، و كذا وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ [آل عمران: ۷] مع فِي الْعِلْمِ [۷]، و كذا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ [المائدة: ۲۶]، مع سَنَةً [المائدة: ۲۶]، و كذا النَّادِمِينَ [۳۲] مع مِنْ أَجْلِ ذلِكَ [۳۱] و أول من نبه على المراقبة الإمام أبو الفضل الرازى، أخذه من المراقبة فى العروض.

السادس: اختار الإمام نصر و من تبعه أنه ربما يراعى فى الوقف الازدواج، فيوصل ما يجوز الوقف على نظيره لوجود شرط الوقف، لكنه يوصل من أجل ازدواجه، نحو: لَها ما كَسَبَتْ [البقرة: ۱۳۴] مع وَ لَكُمْ ما كَسَبْتُمْ [۱۳۴]، و نحو: فَمَنْ تَعَجَّلَ ... الآية [۲۰۳]، و نحو: يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهارِ [الحج: ۶۱]، و نحو: مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ ... الآية [فصلت: ۴۶].

السابع: لا بد من معرفة أصول مذاهب القراء فى الوقف و الابتداء ليسلك القارئ لكل مذهبه، فروى عن نافع أنه كان يراعى محاسن الوقف و الابتداء بحسب المعنى، و عن ابن كثير أنه كان يقول: إذا وقفت فى القرآن على قوله: وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ [آل عمران: ۷] و على قوله: وَ ما يُشْعِرُكُمْ [الأنعام: ۱۰۹] و على إِنَّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ [النحل: ۱۰۳] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. و فيه دليل على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه، و روى عنه الرازى أنه كان يراعى الوقف على رءوس الآى مطلقا و لا- يتعمد فى أوساط الآى وقفا سوى الثلاثة المتقدمة، و عن أبى عمرو أنه كان يتعمد [الوقف على] رءوس الآى و يقول: هو أحب إلى، و ذكر عنه الخزاعى أنه كان يطلب حسن الابتداء، و ذكر الخزاعى أن عاصما و الكسائى كانا يطلقان الوقف من حيث يتم الكلام، و اتفقت الرواة عن حمزة أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيق و المد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ التام و لا الكافى «۳».

و الأولى «۴»؛ لأن القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يتعمد «۵» وقفا معينا؛ و لذلك «۶» آثر «۷»

---

(۱) فى م: حروف.

(۲) فى م: و على.

(۳) فى ص: و الكافى.

(۴) أى: و التعليل الأولى: أن يقال.

(۵) فى م: يتعين.

(۶) فى ز: و كذلك.

(۷) فى م: أنه آثر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۲

وصل السورتين، فلو كان للتحقيق لآثر القطع.

و باقى القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفا و ابتداء، حكاه عنهم الرازى و الخزاعى و غيرهما. و الله أعلم.

ص:

و فيهما رعايهٔ الرّسم اشترطو القطع كالوقف و بالآى شرط

ش: (رعايهٔ الرسم) مبتدأ، (و اشترط) خبره، و لم يؤنث «۱» على حد قوله:

إنارهٔ العقل مكسوف بطوع هوى ....

(و فيهما) يتعلق ب (اشترط)، و (القطع كالوقف) اسميهٔ، و (بالآى شرط) خبر لمبتدإ مقدر، أى و القطع شرط بالآى.

و هذا شروع فى الفرق بين الوقف و القطع «۲» و السكت، و قد كانت الثلاثهٔ عند كثير من المتقدمين يريدون بها الوقف غالبا، و أما عند المتأخرين و غيرهم من المحققين، فالقطع عندهم عبارهٔ عن قطع القراءهٔ رأسا، فهو كالانتهاء، [فالقارئ به كالمعرض] «۳» عن القراءهٔ و المنتقل منها إلى غير القراءهٔ، كالذى يقطع على حزب أو ورد أو عشر أو فى ركعهٔ ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءهٔ و الانتقال منها إلى حالهٔ أخرى، و لا يكون إلا على رأس آيهٔ «۴»؛ لأن رءوس الآى فى نفسها مقاطع، قال أبو عبد الله بن أبى الهذيل التابعى الكبير: «إذ افتتح أحدكم آيهٔ يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها» و فى روايهٔ عنه: «كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآيهٔ و يدعوا «۵» بعضها» و قوله: «كانوا» يدل على أن الصحابهٔ كانوا يكرهون ذلك.

و الوقف: قطع الصوت على آخر الكلمهٔ زمنا يتنفس فيه عادهٔ بنيهٔ استئناف القراءهٔ، إما «۶» بما يلى الحرف الموقوف عليه أو بما قبله كما تقدم، لا بنيهٔ الإعراض، و ينبغى البسملهٔ معه فى فواتح السور كما سيأتى، و يقع فى رءوس الآى و أوساطها، و لا يقع فى وسط كلمهٔ «۷»، و لا فيما اتصل رسما، و لا بد من التنفس «۸» معه؛ فحصل بين الوقف و القطع اشتراك فى قطع الصوت زمنا يتنفس فيه؛ فلهذا قال: (و القطع كالوقف)، و يفترقان فى أن القطع لا يكون إلا على رءوس الآى [بنيهٔ قطع القراءهٔ عما بعدها] «۹» بخلاف الوقف؛ فلذا قال: (و بالآى شرط).

---

(۱) فى م: تؤنث.

(۲) فى ص: القطع و الوقف.

(۳) فى د: فالقارئ كالمعرض به.

(۴) فى د: الآيهٔ.

(۵) فى م: و تدعون.

(۶) فى ص: أو.

(۷) فى م: الكلمهٔ.

(۸) فى م: النفس.

(۹) سقط فى ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۳

ثم ذكر السكت فقال:

ص:

و السّكت من دون تنفّس و خص‌بذى اتّصال و انفصال حيث نص

ش: (و السكت) حاصل (من دون تنفس) اسمية، و (خص) فعل مجهول الفاعل «۱»، و نائبه ضمير «۲» (السكت)، و (بذى) يتعلق ب (خص)، و حيث ظرف معمول ل (خص)، و (نص) جملة مضاف إليها.

أى: السكت عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس. و قد اختلفت ألفاظ الأئمة فى التعبير عنه مما يدل على طول السكت و قصره: فقال أصحاب سليم عنه عن حمزة فى السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة، و قال ابن سليم عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيرا، و قال الأشنانى: قصيرة، و قال قتيبة عن الكسائى: مختلسة بلا إشباع «۳»، و عن الأعشى: تسكت «۴» حتى تظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف. و قال ابن غلبون: يسيرة، و قال مكى: خفيفة، و قال ابن شريح: رقيقة، و قال أبو العلاء: من غير قطع نفس، و قال الشاطبى: سكتا مقللا، و قال الدانى: لطيفة من غير قطع، و هذا لفظه أيضا فى السكت بين السورتين فى «جامع البيان»، و قال [فيه] «۵» ابن شريح [و ابن الفحام] «۶»: سكتة خفيفة، [و قال أبو العز: يسيرة] «۷»، و قال أبو محمد فى «المبهج» «۸»: وقفة تؤذن بإسرارها، أى بإسرار البسملة، و هذا يدل على المهلة، و قال الشاطبى: دون تنفس.

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة، و لهم فى مقداره بحسب مذاهبهم فى التحقيق، و الحدر «۹»، [و التوسط] «۱۰».

و اختلفت «۱۱» آراء المتأخرين أيضا [فى المراد بكونه] «۱۲» دون تنفس: فقال أبو شامة:

المراد عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة، و قال الجعبرى: المراد قطع الصوت زمنا قليلا أقصر من إخراج «۱۳» النفس [لأنه إن طال صار وقفا يوجب البسملة، و قال ابن بضحان: أى دون مهلة و ليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس] «۱۴» بدليل أن القارئ إذا أخرج «۱۵» نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فدل على أن

---

(۱) فى م: و الفاعل.

(۲) فى م: ضمير مستكن للسكت.

(۳) فى ص: بالإشباع.

(۴) فى ص، د: يسكت.

(۵) سقطت من م.

(۶) سقطت من د.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: البهيج.

(۹) فى م: الحدر و التحقيق.

(۱۰) سقطت من م.

(۱۱) فى م، د: و اختلف.

(۱۲) فى م: فى كونه.

(۱۳) فى د، ص: زمن إخراج.

(۱۴) سقط فى ز، م.

(۱۵) فى د: خرج.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۴

التنفس «۱» هنا بمعنى المهلة، و قال ابن جبارة: يحتمل معنيين:

أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذى يقصد به القارئ التنفس.

الثانى «۲»: سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أى أقصر منه، أى دونه فى المنزلة و القصر. [قال] «۳»: [لكن لا يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه فى القصر قال] «۴» و يعلم ذلك بالعادة و عرف القراء.

قال الناظم: و الصواب حمل «دون» على معنى «غير» كما دلت عليه نصوص المتقدمين من «۵» أن السكت لا يكون إلا مع [عدم] «۶» التنفس، سواء قل «۷» زمنه أم «۸» كثر، و إن حمله على معنى «قل» خطأ.

[قال] «۹»: و إنما كان هذا صوابا لوجوه «۱۰»:

أحدها: ما تقدم [عن الأعشى] «۱۱»: حتى تظن أنك نسيت، و هذا صريح فى أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس.

ثانيها: قول صاحب «المبهج» «۱۲»: سكتة تؤذن بإسرار «۱۳» البسملة، و هو أكثر من إخراج النفس.

ثالثها: أن التنفس على الساكن [فى نحو: «الأرض»] «۱۴» و «قرأت» ممنوع اتفاقا، كما لا يجوز فى نحو: «الخالق» و «البارئ» لامتناع التنفس «۱۵» وسط الكلمة إجماعا.

و أما استدلال الجعبرى «۱۶» بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع «۱۷» من ذلك، فليس مطلقا؛ لأنه إن أراد السكت منع إجماعا؛ إذ [لا يجوز وسط] «۱۸» الكلمة إجماعا كما تقدم، أو بين السورتين؛ لأن كلامه فيه جاز باعتبار أن أواخر

---

(۱) فى م: النفس.

(۲) فى م: و المراد الثانى، و فى د: و يحتمل أن يراد به.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى ز، م.

(۵) فى ص: مع.

(۶) سقطت من ز.

(۷) فى ز: أقل.

(۸) فى م: أو.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: بالوجوه.

(۱۱) سقطت من م.

(۱۲) فى ز: البهجة.

(۱۳) فى ز، م: بإخراج.

(۱۴) فى م: نحو فى الأرض.

(۱۵) فى د: النفس.

(۱۶) فى د: ابن بضحان.

(۱۷) فى د: يمتنع.

(۱۸) فى م: لا يجوزه فى وسط.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۵

السورة فى نفسها تمام، يجوز القطع عليها و الوقف؛ فلا- محذور من التنفس عليها «۱»، نعم، لا- يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت أو على عِوَجاً [الكهف: ۱] و مَرْقَدِنا [يس: ۵۲] لحفص بلا مهلة لم يكن ساكتا و لا واقفا؛ إذ السكت لا يكون معه تنفس، و الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة. و الله أعلم.

و قوله: (و خص بذى اتصال) يعنى: أن السكت «۲» مقيد بالسماع و النقل، سواء كان الساكن المسكوت عليه متصلا بما بعده- أى فى كلمة- أم منفصلا، أى فى كلمتين، نحو: «قرآن»، و «من آمن» و منه أواخر السور، فلا- يجوز إلا- فيما صحت الرواية به بمعنى «۳» مقصود لذاته، [و هذا هو الصحيح] «۴»، و حكى ابن سعدان «۵» عن أبى عمرو، و الرازى «۶» عن ابن مجاهد «۷» أنه جائز فى رءوس الآى مطلقا حالة الوصل لقصد البيان.

و حمل بعضهم الحديث الوارد عن أم سلمة «۸» كان النبى صلى اللّه عليه و سلم يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ۱] ثم يقف ...» الحديث «۹» على ذلك [و إذا صح حمل ذلك جاز فلهذا جزم أولا بقوله: «و خص بذى اتصال» و قيد الانفصال بموضع النص] «۱۰».

و الله أعلم.

ص:

و الآن حين الأخذ فى المرادو الله حسبى و هو اعتمادى

ش: (الآن) اسم للزمن الحاضر مبتدأ، و (حين الأخذ) خبره) و (فى المراد) يتعلق ب (الأخذ)، و (الله حسبى) «۱۱» اسمية، و (هو اعتمادى) كذلك، و هى معطوفة على الأولى، و يجوز عطفها على (حسبى) فلا محل لها على الأول، و محلها رفع على الثانى.

أى: و هذا الوقت وقت الشروع فى المقصود من هذه القصيدة؛ لأن ما توقّف عليه المقصود قد [ذكرته و فرغت] «۱۲» منه؛ فلم يبق إلا الشروع فى المقصود، و الله تعالى كاف عن «۱۳» جميع الأمور لا- أحتاج معه إلى غيره، و هو اعتمادى لا أعتمد على غيره فى جميع أمورى، فهو الذى بيده اليسر و العسر، عليه توكلت و إليه أنيب.

---

(۱) فى م: أو تنفس عليها.

(۲) فى م، ص: الصحيح أن السكت.

(۳) فى د، ص، ع: لمعنى.

(۴) سقطت من م.

(۵) و هو محمد بن سعدان الكوفى، أبو جعفر: نحوى مقرئ ضرير. له كتب فى النحو و القراءات، منها «الجامع» و «المجرد» و غيرهما توفى سنة ۲۳۱ ه. ينظر: الأعلام (۶/ ۱۳۷- ۷۶۵).

(۶) فى م: أبو عمرو الرازى، و فى د: أبو عمرو، و الخزاعى.

(۷) فى د، ص: عن مجاهد.

(۸) فى د، ص: قول أم سلمة.

(۹) تقدم.

(۱۰) سقط فى ز.

(۱۱) فى م: من باب عطف الفعل على اسم يشبهه.

(۱۲) فى ز: ذكره و فرغ. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۲۷۵ ص: و الآن حين الأخذ فى المراد و الله حسبى و هو اعتمادى ..... ص : ۲۷۵

(۱۳) فى ص: فى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۶

باب الاستعاذة

اشارة

الباب: ما يتوصل للشىء منه «۱»، و هو خبر مبتدأ محذوف «۲» أى: هذا باب الاستعاذة، و عليه كان المتقدمون.

و الإضافة إما بمعنى [«فى»، أو] «۳» اللام التى للاستحقاق؛ كقولهم: (جلّ الفرس)، و كذا فى كل باب، و حذف المتوسطون المبتدأ، و المتأخرون بين حذف المضاف [و حذف] «۴» المضاف إليه. و الاستعاذة: طلب العوذ، مصدر استعاذ بالله: طلب عصمته، من: عاذ [يعوذ] «۵» عوذا [و عياذا] «۶» و عياذة «۷»، و قدمها وضعا؛ لتقدمها حكما.

---

(۱) فى م: منه للشىء.

(۲) فى د: حذف.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى د، ز، ص.

(۶) سقط فى د.

(۷) قال ابن منظور فى اللسان (عوذ): عاذ به يعوذ عوذا و عياذا و معاذا: لاذ به و لجأ إليه و اعتصم، و معاذ الله أى عياذا بالله قال الله عز و جل: مَعاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنا مَتاعَنا عِنْدَهُ أى: نعوذ بالله معاذا أن نأخذ غير الجانى بجنايته؛ نصبه على المصدر الذى أريد به الفعل. و روى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم أنه تزوج امرأة من العرب، فلما أدخلت عليه قالت: أعوذ بالله منك، فقال: لقد عذت بمعاذ، فالحقى بأهلك، و المعاذ فى هذا الحديث: الذى يعاذ به، و المعاذ بالله المصدر و المكان و الزمان: أى قد لجأت إلى ملجأ، و لذت بملاذ، و الله عز و جل معاذ من عاذ به، و ملجأ من لجأ إليه، و الملاذ: مثل المعاذ، و هو عياذى: أى ملجئى، و عذت بفلان و استعذت به: أى لجأت إليه، و قولهم: معاذ الله: أى أعوذ بالله معاذا؛ بجعله بدلا من اللفظ بالفعل لأنه مصدر، و إن كان غير مستعمل، مثل سبحان، و يقال أيضا: معاذة الله، و معاذ وجه الله، و معاذة وجه الله، و هو مثل: المعنى و المعناة و المأتى و المأتاة، و أعذت غيرى به، و عوذته به:

بمعنى. قال سيبويه: و قالوا: عائذا بالله من شرها؛ فوضعوا الاسم موضع المصدر. قال عبد الله السهمى:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغواو عائذا بك أن يغلوا فيطغونى قال الأزهرى: يقال: «اللهم عائذا بك من كل سوء»: أى أعوذ بك

عائذا. و فى الحديث: «عائذ بالله من النار»: أى أنا عائذ و متعوذ، كما يقال مستجير بالله، فجعل الفاعل موضع المفعول، كقولهم: «سر كاتم»، و «ماء دافق». و من رواه عائذا بالنصب، جعل الفاعل موضع المصدر، و هو العياذ. و طير عياذ، و عوذ: عائذة بجبل و غيره مما يمنعها. قال بخدج- يهجو أبا نخيلة-:

لاقى النخيلات حناذا محنذاشرا و شلا للأعادى مشقذا

و قافيات عارمات شمذاكالطير ينجون عياذا عوذا كرر مبالغة، فقال: عياذا عوذا. و قد يكون «عياذا» هنا مصدرا. و تعوذ بالله و استعاذ، فأعاذه و عوذه. و عوذ بالله منك: أى أعوذ بالله منك. قال قال الشاعر:

قالت و فيها حيدة و ذعرعوذ بربى منكم و حجر قال: و تقول العرب للشىء ينكرونه و الأمر يهابونه: حجرا: أى دفعا، و هو استعاذة من الأمر.

و ما تركت فلانا إلا عوذا منه- بالتحريك- و عوذا منه: أى كراهة. و يقال: أفلت فلان من فلان

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۲۷۷

ص:

اشارة

و قل أعوذ إن أردت تقراكالنّحل جهرا لجميع القرّا

ش: الواو للاستئناف، و (قل) فعل أمر، و هو مبنى على ما يجزم به مضارعه، و (أعوذ) مضارع «۱» مرفوع إما لتجرده من الناصب و الجازم، و هو مذهب الكوفيين [و هو] «۲» الصحيح، أو لحلوله محل الاسم، و هو «۳» مذهب البصريين.

و لا فاعل له هنا؛ لأن المراد منه لفظه و هو مفعول (قل)، و الجملة إما جواب [(إن)] «۴»، أو دليله [أى: إذا أردت قراءة القرآن وقتا ما فاقرأ قبل القراءة الاستعاذة لجميع القراء و اجهر بها أو أى شىء قرأت من ابتداء سورة أو آية أو بعضهما] «۵» على خلاف، و عليهما فلا محل لها؛ لعدم اقترانها بالفاء، أو ب «إذا» على الأول، و لاستئنافها على الثانى.

(و أردت): قصدت، فعل الشرط، و (تقرا) مفعوله؛ فيلزم تقدير (إن)، و يجوز نصبه؛ كقول طرفة:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى.. .. ... «۶»

عوذا، إذا خوفه و لم يضربه، أو ضربه و هو يريد قتله فلم يقتله. و قال الليث: يقال فلان عوذ لك:

أى ملجأ. و فى الحديث: «إنما قالها تعوذا»: أى إنما أقر بالشهادة لاجئا إليها و معتصما بها؛ ليدفع عنه القتل، و ليس بمخلص فى إسلامه. و فى حديث حذيفة: «تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير عودا عودا. قال ابن الأثير: و روى بالذال المعجمة، كأنه استعاذ من الفتن. و فى التنزيل: فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ معناه: إذا أردت قراءة القرآن، فقل:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم و وسوسته. و العوذة و المعاذة و التعويذ: الرقية يرقى بها الإنسان من فزع أو جنون؛ لأنه يعاذ بها. و قد عوذه- يقال: عوذت فلانا بالله و أسمائه و بالمعوذتين- إذا قلت: أعيذك بالله و أسمائه من كل ذى شر و كل داء و حاسد و عين.

(۱) فى م: فعل مضارع.

(۲) سقط فى ز.

(۳) فى م، د: فهو.

(۴) سقط فى د.

(۵) سقط فى د، ز، م.

(۶) صدر بيت، و عجزه:

... ...و أن أشهد اللذات هل أنت مخلدى استشهد بهذا البيت على نعت «أى» باسم الإشارة، ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف و اللام، و هذا هو الغالب إذا نعت «أى» باسم الإشارة (شذور الذهب- ۱۹۹).

و فى البيت شاهد آخر: و هو انتصاب الفعل المضارع الذى هو قوله: «أحضر» بأن المصدرية المحذوفة، و ذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب و هم الكوفيون، و الذى سهل النصب مع الحذف ذكر «أن» فى المعطوف و هو قوله: «و أن أشهد اللذات»، و نظيره: «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» بنصب «تسمع»، و يستدلون بقراءة عبد الله بن مسعود: وَ إِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ [البقرة: ۸۳] فنصب «تعبدوا» بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: ألا تعبدوا إلا الله، فحذف «أن» و أعملها مع الحذف؛ فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف، و كذلك الشاهد فى البيت على رواية النصب.

فأما البصريون فيروون البيت برفع «أحضر»؛ لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۸

و (كالنحل) إما حال فاعل (قل) فيتعلق بواجب الحذف، أى: قل هذا اللفظ حال كونك مكملا له كلفظ النحل، أو من (أعوذ)، أو صفة مصدر حذف.

و جهرا: [مصدر «جهر»] «۱» أى: قل هذا اللفظ قولا- ذا جهر، أو حال فاعل (قل) و حذف مفعول «تقرأ» «۲»؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض؛ إذ المراد: تقرأ آية أو سورة [أو أعم] «۳»، و ليس من استعمال المشترك فى مفهوميه. و نبه ب (إن) أردت «۴» تقرأ على تقديم «۵» الاستعاذة على القراءة، أى: قل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لجميع القراء جهرا إن أردت قراءة ما «۶».

محذوف؛ لأن نواصب المضارع عوامل ضعيفة لا تعمل إلا و هى مذكورة، و الذى يدل على ذلك أنّ «أنّ» المشددة لا تعمل مع الحذف؛ ف «أن» الخفيفة أولى ألا تعمل، و ذلك لوجهين:

أحدهما: أنّ «أنّ» المشددة من عوامل الأسماء، و «أن» الخفيفة من عوامل الأفعال، و عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، و إذا كانت «أنّ» المشددة لا- تعمل مع الحذف و هى الأقوى، فألّا تعمل «أن» الخفيفة مع الحذف و هى الأضعف- من طريق الأولى. و الثانى: أنّ «أن» الخفيفة إنما عملت النصب؛ لأنها أشبهت «أنّ» المشددة، و إذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف فالفرع المشبه أولى ألا ينصب مع الحذف؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل و ذلك لا يجوز.

و بقية خلاف البصريين و الكوفيين فى الانتصاف (۲/ ۳۲۷).

قال الأعلم الشنتمرى: و عند سيبويه رفع «أحضر»؛ لحذف الناصب و تعرّيه منه، و المعنى: لأن أحضر الوغى، و قد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة و هو مذهب الكوفيين (الكتاب: ۳/ ۹۹).

أما ابن يعيش فيستشهد بالبيت على اطراد حذف «أن» و إرادتها، و المراد: أن أحضر الوغى، فلما حذف «أن» ارتفع الفعل و إن كانت مرادة (شرح المفصل: ۴/ ۲۸).

و أما ابن هشام فيرى حذف «أن» و ارتفاع الفعل مع من رفع «أحضر» (مغنى اللبيب: ۲/ ۳۸۳).

قال الفارسى: روى ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول: ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى، بنصب «أحضر» على إضمار «أن»، و هذا قبيح؛ أ لا- ترى أن «أن» لا- تكاد تعمل مضمرة حتى يثبت منها عوض نحو الفاء أو الواو أو تعطف على اسم. المسائل العسكريات.

ينظر: شواهد سيبويه (۱/ ۴۵۲)، الفراء (۳/ ۲۶۵)، المقتضب (۲/ ۸۵، ۱۳۶)، مجالس ثعلب (۳۱۷)، الصاحبى (۱۳۲، ۲۳۳) سر صناعة

الإعراب (۱/ ۲۸۶)، الإنصاف (۵۶۰)، العين (۴/ ۴۰۲)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (۱۹۲)، ديوان طرفة، شرح القصائد العشر (۱۳۲)، و المحتسب (۲/ ۳۳۸)، شذور الذهب (۱۵۳)، أمالى ابن الشجرى (۱/ ۸۳)، شرح المفصل (۲/ ۷، ۴/ ۲۸، ۸/ ۵۲)، المغنى (۴۲۹، ۷۱۳)، و ابن عقيل (۲/ ۱۲۸)، و الهمع (۱/ ۵، ۱۷۵، ۲/ ۱۷)، و الدرر (۱/ ۳، ۱۵۲، ۲/ ۱۲)، شرح أبيات المغنى (۵/ ۵۸، ۶/ ۳۰۵).

(۱) سقط فى م.

(۲) فى ص: يقرأ.

(۳) سقط فى د، ص.

(۴) فى ص: أو تقدر أردت.

(۵) فى د، ص: على تقدير.

(۶) و فى د، ص: أى إن أردت قراءة القرآن وقتا ما فاقرأ قبل القراءة الاستعاذة لجميع القراءة و اجهر بها، أو أى شىء قرأت من ابتداء سورة أو آية أو بعضها أو أعم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۷۹

و قد ذكر فى هذا [البيت] «۱» حكم الاستعاذة، و الكلام عليها من وجوه:

الأول: فى محلها.

و هو قبل القراءة اتفاقا.

و أما قول الهذلى فى (كامله): قال حمزة فى رواية [ابن] «۲» قلوقا: «إنما يتعوذ بعد الفراغ»، و به قال [أبو] «۳» حاتم، فلا دليل فيه؛ لأن رواية ابن قلوقا عن حمزة منقطعة فى «الكامل» لا يصح إسنادها، و كل من ذكر هذه الرواية [عنه] «۴» كالدانى و الهمذانى، و ابن سوار، و غيرهم لم يذكروا ذلك؛ و لذا «۵» لم يذكر أحد عن أبى حاتم ما ذكره الهذلى، و لا دليل لهم فى الآية «۶»؛ لجريانها «۷» على ألسنة العرب و عرفهم «۸»؛ لأن تقديرها: إذا أردت القراءة؛ كقوله: إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ [المائدة: ۶]؛ و كالحديث: «من أتى الجمعة فليغتسل» «۹»، و أيضا فالمعنى الذى شرعت له يقتضى تقدمها، و هو الالتجاء إلى الله تعالى

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى ص.

(۳) سقط فى ز، م.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م، د: و كذا.

(۶) يعنى قوله تعالى: فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ [النحل: ۹۸]؛ حيث دلت هذه الآية على أن قراءة القرآن شرط، و ذكر الاستعاذة جزاء، و الجزاء متأخر عن الشرط؛ فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.

و قد قيل فى تأييد هذا الاستدلال: إن هذا موافق لما فى العقل؛ لأن من قرأ القرآن، فقد استوجب الثواب العظيم، فربما يداخله العجب؛ فيسقط ذلك الثواب؛ لقوله- عليه الصلاة و السلام-: «ثلاث مهلكات ...»، و ذكر منها إعجاب المرء بنفسه؛ فلهذا السبب أمره الله- تعالى- بأن يستعيذ من الشيطان؛ لئلا يحمله الشيطان بعد القراءة على عمل محبط ثواب تلك الطاعة.

قالوا: و لا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ أى: إذا أردت قراءة القرآن؛ كما فى قوله تعالى: إِذا

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا [المائدة: ۶] و المعنى: إذا أردتم القيام فتوضئوا؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا، فيكون نظير قوله: فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ و إن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك.

فنقول: نعم، إذا قام يغسل عقيب قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، و أيضا: فالإجماع دل على ترك هذا الظاهر، و إذا ترك الظاهر فى موضع لدليل، فإنه لا يوجب تركه فى سائر المواضع لغير دليل. ينظر اللباب (۱/ ۸۲، ۸۳).

(۷) فى م: بجريانها.

(۸) فى ص: و غيرهم عرفهم.

(۹) قال جمهور الفقهاء: إن قوله تعالى: فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ يحتمل أن يكون المراد منه: إذا أردت، و إذا ثبت الاحتمال، وجب حمل اللفظ عليه؛ توفيقا بين الآية و بين الخبر المروى عن جبير ابن مطعم- رضى الله عنه- أن النبى- صلى الله عليه و سلم- حين افتتح الصلاة قال: «الله أكبر كبيرا: ثلاث مرات، و الحمد لله كثيرا: ثلاث مرات، و سبحان الله بكرة و أصيلا: ثلاث مرات، ثم قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه و نفخه و نفثه». و الحديث أخرجه البخارى (۳/ ۵۹)

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۰

و الاعتصام بجانبه من خطل أو خلل يطرأ فى القراءة أو غيرها، و الإقرار «۱» له بالمعذرة، و اعتراف «۲» العبد بالضعف و العجز عن هذا العدو الذى لا يقدر على دفعه إلا الله تعالى.

الثانى: فى صفتها.

و المختار لجميع القراء: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، بل حكى الأستاذ أبو طاهر ابن سوار و أبو العز و غيرهما الاتفاق على ذلك، بل قال السخاوى: هو الذى عليه إجماع الأمة. و فى دعواهما «۳» نظر، و لعلهما أرادا المختار؛ فقد ورد غير ذلك «۴». أما (أعوذ) فنقل عن حمزة: «أعوذ» و «نستعيذ» و «استعذت» و لا يصح؛ لما سيأتى «۵»، و اختاره

كتاب الجمعة باب الخطبة على المنبر (۹۱۹) و مسلم (۲/ ۵۷۹) كتاب الجمعة (۲/ ۸۴۴) و أحمد (۱/ ۳۳۰، ۲/ ۹) و الترمذى (۱/ ۵۰۲) كتاب الجمعة باب ما جاء فى الاغتسال يوم الجمعة (۴۹۲)، (۴۹۳) و النسائى (۳/ ۱۰۵) كتاب الجمعة باب حض الإمام فى خطبته على الغسل يوم الجمعة، و ابن خزيمة (۱۷۴۹)، و ابن الجارود (۲۸۳) و الطحاوى فى شرح المعانى (۱/ ۱۱۵) و البيهقى (۱/ ۲۹۳).

(۱) فى م: و إقرار.

(۲) فى ز: و الاعتراف.

(۳) فى م: دعواها.

(۴) اختلف الناس فى لفظ الاستعاذة قال فى شرح التيسير: حكى المصريون عن ورش: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

و قد حكى هذا عن قنبل أيضا. و روى عن نافع، و ابن عامر و الكسائى: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم». و روى عن حفص: «أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم».

و عن حمزة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

و عنه أيضا: «أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم».

و عن بعضهم أنه اختار للجماعة: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».

و حكى أن أبا بكر الصديق- رضى الله عنه- كان يتعوذ بهذا التعوذ الأخير.

و ذكر الحافظ فى «جامع البيان» أن الرواية فى الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبى صلى اللّه عليه و سلم بلفظين:

أحدهما: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». روى ذلك جبير بن مطعم.

و الثانى: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

روى ذلك عنه أبو سعيد الخدرى.

قال: و روى أبو روق، عن الضحاك، عن ابن عباس أنه قال: «أول ما نزل جبريل على النبى صلى اللّه عليه و سلم علمه الاستعاذة- قال: «يا محمد؛ قل: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» ثم قال:

«قل: بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الحافظ: و على استعمال هذين اللفظين عامة أهل الأداء من أهل الحرمين، و العراقين، و الشام، فأما أهل مصر، و سائر أهل المغرب فاستعمال أكثر أهل الأداء منهم لفظ ثالث و هو:

«أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

ثم رجح التعوذ الأول، و عليه عول رغبة فى «التيسير» فقال: اعلم أن المستعمل عند الحذّاق من أهل الأداء فى لفظها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» دون غيره.

و هذا التعوذ هو المختار- أيضا- عند الشيخ أبى محمد مكى، و عند الإمام أبى عبد الله بن شريح.

(۵) فى م: كما سيأتى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۱

صاحب «الهداية» من الحنفية.

قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعنى فَاسْتَعِذْ [النحل: ۹۸].

و يؤخذ من هذا التعليل: أنه لا يجزئ عنده إلا «أستعيذ» و فيه نظر، بل لا يجزئ «أستعيذ».

و الدليل عليه أن السين و التاء شأنهما الدلالة على الطلب إيذانا بطلب التعوذ؛ فمعنى «استعذ بالله»: اطلب من الله أن يعيذك. فامتثال الأمر [قولك] «۱»: «أعوذ»؛ لأن قائله متعوذ و مستعيذ، قد عاذ و التجأ، و قائل: «أستعيذ» طالب العياذ لا متعوذ، ك «أستخير» [الله] «۲»، أى: أطلب خيرته، و كذلك [أستغفره] «۳» و أستقيله، فدخلت [استعذ] «۴» على الأمر إيذانا بطلب هذا المعنى من المعاذ به، فإذا قال المأمور: (أعوذ) فقد امتثل ما طلب منه؛ فإن المطلوب منه نفس الاعتصام، و فرق بينه و بين طلب الاعتصام، فلما كان المستعيذ هاربا ملتجئا معتصما بالله أتى بالفعل الدال على ذلك «۵»، فتأمله.

فإن قلت: فما تقول فى الحديث الذى رواه أبو جعفر الطبرى بسنده إلى ابن عباس «۶» قال: أول ما نزل جبريل على النبى صلى اللّه عليه و سلم قال: «يا محمّد استعذ» «۷».

قال: «أستعيذ بالسّميع العليم من الشّيطان الرّجيم «۸»».

فالجواب: أن التمسك به يتوقف على صحته، و قد قال الحافظ أبو الفداء «۹» إسماعيل ابن كثير: «فى إسناده ضعف و انقطاع». انتهى.

و مع ذلك فإن الدانى «۱۰» رواه على الصواب عن ابن عباس: أن جبريل قال: «يا محمّد قل: أعوذ باللّه من الشّيطان الرّجيم».

و الحاصل أن المروى عن النبى صلى اللّه عليه و سلم فى جميع تعوذاته: أعوذ، و هو الذى أمره الله به و علمه له فقال: وَ قُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ [المؤمنون: ۹۷]، قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ [الناس: ۱]، و قال تعالى عن موسى: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجاهِلِينَ [البقرة: ۶۷]، وَ إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَ رَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ [الدخان: ۲۰]، و قال سيد البشر: «إذا تشهّد أحدكم

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى ص.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى د، ز، ص.

(۵) فى د، ص: على طلب ذلك.

(۶) فى م: إلى أن قال.

(۷) فى م: فقال: يا محمد استعذ بالسميع العليم.

(۸) أخرجه الطبرى فى تفسيره (۱/ ۷۷) (۱۳۷).

(۹) فى م، ص: أبو العز.

(۱۰) فى م: و من ذلك قال الدانى، و فى د: و مع ذلك أن الدانى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۲

فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللّهمّ إنّى أعوذ بك ... الحديث «۱»».

و لم يقل: أستعيذ، و لا أصرح فى بيان الآية من هذا.

و أما «بالله» فجاء عن ابن سيرين [أعوذ] «۲» بالسميع العليم. قيل: و عن حمزة.

و أما «الرجيم» ففى «كامل «۳» الهذلى» «أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر».

و عن أبى السمال «۴»: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».

الثالث: فى الجهر «۵» بها و الإخفاء «۶».

اشارة

و المختار: الجهر بها عند جميع القراء، إلا ما سنذكر «۷» عن حمزة، و فى كل حال من أحوال القراءة.

قال «۸» الدانى: لا أعلم خلافا فى الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، و عند ابتداء كل قارئ لعرض «۹» أو تدريس أو تلقين، و فى جميع القرآن، إلا ما جاء «۱۰» عن حمزة و نافع.

---

(۱) أخرجه مسلم (۱/ ۴۱۲) كتاب: المساجد، باب: ما يستعاذ منه فى الصلاة، الحديث (۱۳۰/ ۵۸۸)، و أحمد (۲/ ۲۳۷)، و الدارمى (۱/ ۳۱۰) كتاب: الطهارة، باب: الدعاء بعد التشهد، و أبو داود (۱/ ۶۰۱) كتاب: الصلاة، باب: ما يقول بعد التشهد، الحديث (۹۸۳)، و النسائى (۳/ ۵۸) كتاب: السهو، باب: التعوذ فى الصلاة، و ابن ماجة (۱/ ۲۹۴) كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما يقال فى التشهد، الحديث (۹۰۹)، و ابن الجارود: كتاب: الصلاة، باب: فى التشهد، الحديث (۲۰۷)، و البيهقى (۲/ ۱۵۴) كتاب: الصلاة، باب: ما يستحب له ألا يقصر عنه من الدعاء، و أبو عوانة (۲/ ۲۳۵)، و أبو نعيم فى الحلية (۶/ ۷۹)، و ابن حبان (۱۹۵۸)، و أبو يعلى (۱۰/ ۵۱۵) رقم (۶۱۳۳)، من حديث أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع، من عذاب جهنم، و من عذاب القبر، و من فتنة المحيا و الممات، و من فتنة المسيح الدجّال».

و أخرجه مسلم (۱/ ۴۱۴) كتاب: المساجد، باب: ما يستعاذ منه فى الصلاة، رقم (۱۳۲/ ۵۸۸)، و النسائى (۸/ ۲۷۷- ۲۸۸) كتاب: الاستعاذة من عذاب الله.

و الحميدى: (۲/ ۴۳۲) رقم (۹۸۲)، و أحمد (۱/ ۲۵۸)، و الحاكم (۱/ ۵۳۳)، و أبو يعلى (۱۱/ ۱۶۸) رقم (۶۲۷۹)، من طريق أبى الزناد،

عن الأعرج، عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ:

«عوذوا بالله من عذاب القبر، عوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال، عوذوا بالله من فتنة المحيا و الممات. و صححه الحاكم، و تعقبه الذهبى بإخراج مسلم له.

(۲) زيادة من ز.

(۳) فى م: كلام.

(۴) فى ز: أبو السماك.

(۵) زاد فى م: فى كل حال.

(۶) و أيهما فعل من الجهر و الإخفاء، فهو جائز؛ فقد روى أن عبد الله بن عمر- رضى الله تعالى عنهما- لما قرأ، أسر بالتعويذ.

و عن أبى هريرة- رضى الله تعالى عنه-: أنه جهر به، ذكره الشافعى- رحمه الله تعالى- فى «الأم»، ثم قال: فإن جهر به جاز، و إن أسر به جاز ينظر اللباب (۱/ ۸۸).

(۷) فى م، ص، د: سيذكر.

(۸) فى د: فقال.

(۹) فى ص: لغرض.

(۱۰) فى م: ما روى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۳

ثم روى عن ابن المسيبى «۱» أنه قال: ما كنا نستعيذ البتة.

و روى عن نافع «۲» أنه كان يجهر بالتسمية، و يخفى الاستعاذة عند افتتاح السور و رءوس الآى «۳».

[ثم] «۴» قال المصنف: و قد صح إخفاء «۵» التعوذ من رواية المسيبى. و سيأتى عن حمزة «۶».

و اعلم أن فى البيت «۷» أربع مسائل: حكم الاستعاذة، و ابتداؤها ب «أعوذ»، و كونها كالنحل، [و جهرا] «۸».

فقوله «۹»: (لجميع القراء) إما حال من (أعوذ)، أى: قل هذا اللفظ لجميع القراء؛ لقول المصنف فى «نشره»: نقل عن حمزة: أستعيذ، و لا يصح؛ فيكون إجماعا، أو متعلق ب «جهرا» ثم استثنى حمزة، و هو صريح كلام الدانى، و لما «۱۰» صح عنده [إخفاء] «۱۱» الاستعاذة عن نافع لم يستثنه، أو ب (كالنحل) تبعا للسخاوى و غيره، و هو أبعدها؛ لتجويزه [الزيادة] «۱۲» و التغيير، و الأولى أن يكون المراد: قل التعوذ ابتداء لجميع القراء؛ لأنه طعن فيما روى عن حمزة و أبى حاتم.

تنبيه:

أطلقوا الجهر، و قيده أبو شامة بحضرة سامع، قال: لأنه [من فوائدها أن السامع] «۱۳» راح ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته شىء، و عند الإخفاء لم يعلم السامع إلا بعد فوات جزء، و هذا الفارق بين الصلاة و غيرها؛ [فإن المختار فيها] «۱۴» الإخفاء. انتهى. و هو كلام حسن لا بد منه.

و قال الجعبرى- رحمه الله-: «هى على سنن القراءة، إن جهرا فجهر، و إن سرّا فسر».

قلت: و فيه نظر؛ لأن المأتى بها لأجله يحصل بالجهر و السر «۱۵».

و أيضا فالإجماع على أنها دعاء لا قرآن، فينبغى السر بها جريا على سنن الدعاء، و فرقا بين القرآن و غيره [كأن] دعت الضرورة إلى الجهر بها بحضرة سامع، و محل الضرورة [فى مثله] «۱۶» لا يتجاوز.

(۱) فى م: ابن المسيب.

(۲) فى د، ص: عن أبيه عن نافع.

(۳) فى د: الأثمنة.

(۴) زيادة من ز.

(۵) فى م: و قد صح السند.

(۶) فى م: رواية حمزة.

(۷) فى م: فى أول البيت.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: بقوله.

(۱۰) فى د: و كما.

(۱۱) زيادة من د، ص.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) زيادة من ص، د.

(۱۴) فى ص: و إن المختار منها.

(۱۵) فى م: و بالسر.

(۱۶) زيادة من د، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۴

ص:

و إن تغيّر أو تزد لفظا فلاتعد الّذى قد صحّ ممّا نقلا

ش: (إن) حرف شرط، و (تغير) فعله «۱»، و (تزد) «۲» عطف عليه، و (لفظا) مفعول (تغير)، و مقدر «۳» مثله فى الثانى، و هو: الأولى، أو العكس، و أطلق (لفظا)؛ ليصدق على كل لفظ سواء كان تنزيها أو ذمّا للشيطان، و الفاء للجواب، و (لا) ناهية، و (تعد) مجزوم [بالحذف للنهى] «۴»، و الموصول مفعوله، [(و من) تتعلق «۵» ب (تعد)، (و ما) موصول، و (نقل) صلته] «۶»، و عبر بالموصول ليعم المنقول عن النبى صلى اللّه عليه و سلم و عن أئمة القراء «۷».

أى: و إن ترد أن تغير الاستعاذة عن النظم الوارد فى سورة النحل أو تزد لربك تنزيها، أو للشيطان ذمّا بأى لفظ شئت، فلا تتجاوز عن «۸» المنقول اللفظ الذى قد صح منه.

و ذكر الناظم- أثابه الله تعالى- فى هذا «۹» حكم التغيير و الزيادة:

أما التغيير فروى ابن ماجة بإسناد صحيح عنه صلى اللّه عليه و سلم: «اللّهمّ إنّى أعوذ بك من الشّيطان الرّجيم» «۱۰».

و رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى عن معاذ بن جبل و هذا لفظه، و الترمذى لكن بمعناه و قال: مرسل «۱۱»، و اختاره بعض القراء، و روى غير هذا.

و أما الزيادة فوردت بألفاظ، منها ما يتعلق بتنزيه الله- تعالى- و منها ما يتعلق بذم الشيطان، فالأول ورد على أنواع:

الأول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» «۱۲».

(۱) فى د، ص: فعلية.

(۲) فى م، د: أو ترد.

(۳) فى م: و يقدر، و فى ص: و مقرر.

(۴) فى م: بحذف النهى.

(۵) فى م، د: يتعلق.

(۶) فى م: و قد صح صلته.

(۷) فى د، ص: القراءة.

(۸) فى ز، م: من.

(۹) زاد فى د: الموضوع.

(۱۰) أخرجه أحمد (۴/ ۸۲، ۸۵)، و أبو داود (۱/ ۲۶۲) كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة (۷۶۴، ۷۶۵) و ابن ماجة (۲/ ۱۰۵) كتاب إقامة الصلاة (۸۰۷)، و أبو يعلى (۷۳۹۸)، و ابن خزيمة (۴۶۸، ۴۶۹)، و ابن الجارود (۱۸۰)، و ابن حبان (۱۷۷۹)، و الطبرانى (۱۵۶۸، ۱۵۶۹)، و الحاكم (۱/ ۲۳۵)، و البيهقى (۲/ ۳۵) عن جبير بن مطعم.

(۱۱) أخرجه أحمد (۵/ ۲۴۰، ۲۴۴)، و عبد بن حميد (۱۱۱)، و أبو داود (۲/ ۶۶۳) كتاب الأدب، باب ما يقال عند الغضب (۴۷۸۰)، و الترمذى (۵/ ۴۴۷) فى الدعوات، باب ما يقول عند الغضب (۳۴۵۲)، و الطبرانى فى الكبير (۲۰/ ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹).

(۱۲) أخرجه أحمد (۳/ ۵۰، ۶۹)، و أبو داود (۱/ ۲۶۵) كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۵

قال الدانى: و عليه عامة أهل الأداء من أهل الحرمين و الشام و العراقين، و رواه الخزاعى عن أبى عدى عن ورش «۱»، و الأهوازى عن حمزة، و رواه أصحاب السنن الأربعة و أحمد عن أبى سعيد بإسناد جيد.

قال الترمذى: و هو أصح حديث فى الباب.

فإن قلت: هذا الحديث معارض بما رواه ابن مسعود من قوله صلى اللّه عليه و سلم حين قرأ عليه فقال:

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم: «قل يا ابن أمّ [عبد] «۲»: «أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم» «۳».

قلت: يكفى فى ترجيح الأول قول الترمذى: هو أصح حديث فى الباب.

الثانى: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

قال الدانى: و عليه أهل مصر و سائر بلاد المغرب، و روى عن قنبل، و ورش و أهل الشام.

الثالث: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

ذكره أبو معشر عن أهل مصر، و المغرب، [و روى عن أبى جعفر و شيبة و نافع، فى غير رواية أبى عدى عن ورش، و ابن عامر، و الكسائى، و حمزة فى أحد وجوهه «۴»] «۵».

الرابع: «أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم]» «۶».

رواه الزينبى عن قنبل، و أبو عدى عن ورش.

[الخامس:] «۷» «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

رواه الزينبى عن ابن كثير.

السادس: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

ذكره الأهوازى عن جماعة.

السابع: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم و أستفتح الله و هو خير الفاتحين».

بسبحانك اللهم و بحمدك (۷۷۵)، و الترمذى (۱/ ۲۸۲) كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (۲۴۲)، و ابن ماجة (۱/ ۱۰۲) كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة (۸۰۴)، و النسائى (۲/ ۱۳۲) كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر، و أبو يعلى (۱۱۰۸)، و ابن خزيمة (۴۶۷) من حديث أبى سعيد الخدرى.

(۱) زاد فى د: أداء.

(۲) سقط فى ز.

(۳) ذكره ابن عراق فى تنزيه الشريعة (۱/ ۳۰۹) و عزاه لابن النجار فى التاريخ.

(۴) فى د: وجهيه.

(۵) العبارة التى بين المعقوفين وردت فى ص بعد القول الرابع.

(۶) زيادة من ص.

(۷) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۶

رواه إدريس عن حمزة.

الثامن: «أعوذ بالله العظيم و بوجهه الكريم و بسلطانه «۱» القديم من الشيطان الرجيم».

رواه أبو داود فى دخول المسجد عن عمرو بن العاص عن النبى صلى اللّه عليه و سلم و قال: إذا قال ذلك قال الشيطان: «عصم منّى سائر اليوم» «۲» و إسناده جيد، و هو حديث حسن.

و أما ما يتعلق بشتم الشيطان فخرج الطبرانى من حديث أبى بكر قال: «كان رسول الله صلى اللّه عليه و سلم إذا دخل الخلاء قال: اللّهمّ إنّى أعوذ بك من الرّجس النّجس الخبيث المخبّث الشّيطان الرّجيم، و نفخه» «۳» رواه ابن ماجة، و هذا لفظه، و أبو داود، و الحاكم، و ابن حبان فى صحيحيهما.

و أما النقص فأهمله أكثرهم؛ و لذا لم يذكره [لا] «۴» لضعفه، [فقد] «۵» قال الناظم فى «نشره»: و الصحيح جوازه، فقد قال الحلوانى فى جامعه: من شاء زاد أو نقص- يعنى بحسب الرواية- و فى سنن أبى داود و غيره من حديث [جبير] «۶» بن مطعم: «أعوذ بالله من الشيطان» «۷» فقط.

ص:

اشارة

و قيل يخفى حمزة حيث تلاو قيل لا فاتحة و علّلا

ش: (قيل) مبنى للمفعول، و (يخفى حمزة) فعلية، و (حيث) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل، و هى مبنية على الضم الصحيح لقطعها عن الإضافة، و فيها ست لغات: تثليث الثاء مع الياء و الواو، و هى مضافة إلى جملة (تلا)، و جملة (يخفى) نائب عن فاعل (قيل)، أى: و قيل هذا اللفظ، و لا (فاتحة) نائب فاعل (قيل)، و لا بد من تقدير محذوف، أى: و قيل لا فاتحة فلا يخفى فيها، (و عللا) فعلية مستأنفة، أى: و قيل: يخفى حمزة الاستعاذة فى كل مكان تلاه من القرآن سواء كان فاتحة أو غيرها، و هذه طريقة المهدوى و

الخزاعى، و قيل: يخفى فى جميع (القرآن) «۸» إلا [فى] «۹» الفاتحة فيجهر

---

(۱) فى د: و سلطانه.

(۲) أخرجه أبو داود (۱/ ۱۸۰) كتاب الصلاة، باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد (۴۶۶).

(۳) أخرجه ابن ماجة (۱/ ۲۶۷- ۲۶۸) كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (۲۹۹) من حديث أبى أمامة.

و قال البوصيرى فى الزوائد (۱/ ۱۲۸): هذا إسناد ضعيف، قال ابن حبان: إذا اجتمع فى إسناد خبر عبيد الله بن زحر، و على بن يزيد، و القاسم- فذاك مما عملته أيديهم.

و له شاهد من حديث أنس بن مالك، و هو مخرج فى الصحيحين.

(۴) سقط فى ز.

(۵) سقط فى ص.

(۶) سقط فى ص.

(۷) تقدم.

(۸) فى ز: القراءات.

(۹) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۲۸۷

بالتعوذ فى أولها، و هى «۱» طريقة «المبهج» عن سليم، و ذكر الصفراوى الوجهين عن حمزة.

تنبيه:

لا بد فى الإخفاء من إسماع القارئ نفسه، و لا يكفى «۲» التصور و لا فعل «۳» القارئ دون صوت عند الجمهور، و قال كثير: هو الكتمان، فيكفى ذكره بالنفس بلا لفظ، و حمل أكثرهم كلام الشاطبى عليه.

قوله: (و عللا) أى: ضعّف، يحتمل ألفه التثنية «۴» و هو الأولى؛ لاجتماعهما فى علة التضعيف «۵»، و هو فوات السامع شيئا، و الإطلاق؛ لأن القول الثانى بأن فعلها فى الفاتحة «۶» دون غيرها تحكّم؛ فهو ظاهر الضعف.

ص:

اشارة

و قف لهم عليه أو صل و استحب‌تعوّذ و قال بعضهم يجب

ش: [الواو لعطف جملة طلبية على مثلها، و] «۷» الجاران متعلقان ب (قف)، و ضمير (عليه) للتعوذ، و (أو صل) التعوذ بما بعده، كذلك، و لا محل لهما، و الباقى [واضح] «۸».

أى: قف للقراء على الاستعاذة، قال [الدانى] «۹»: و هو تام. أو صلهما بما بعدها من البسملة، قال الدانى: و هو أتم من الأول، أو من السورة، فيتصور أربع صور، و رجح ابن الباذش الوقف لمن مذهبه الترتيل.

قال: فأما من لم يسم- يعنى مع «۱۰» الاستعاذة- فالأشبه عندى أن يسكت، أى: يقف عليها و لا يصلها بشىء من القرآن، و على الوصل لو التقى مع الميم مثلها، نحو «الرجيم ما ننسخ» أدغم لمن مذهبه الإدغام.

و قوله: (و استحب تعوذ) إما من عطف الخبر على الإنشاء عند من جوّزه، أو جملة مستأنفة عند من منعه، و جملة: (قال بعضهم) معطوفة على (و استحب) فلا محل لهما مطلقا، و جملة: (يجب التعوذ) محكية بالقول، فمحلها «۱۱» نصب.

أى: يستحب التعوذ عند القراءة مطلقا [فى الصلاة] «۱۲» و خارجها عند الجمهور.

---

(۱) فى د: و هذه، و فى ز: و هو.

(۲) فى د: فلا يكفى.

(۳) فى م: و لا إعمال، و فى د، ص: و لا عمل.

(۴) فى م: ألف التثنية.

(۵) فى م، ص، د: الضعف.

(۶) فى د: بأن يجهر بها فى الفاتحة، و فى ص: بأن يجهر بفعلها.

(۷) سقط فى د، ز، ص.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: من.

(۱۱) فى ز: فحكمها.

(۱۲) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۸

و قال داود و أصحابه: يجب؛ إبقاء لصيغة «افعل» على أصلها، و جنح له الإمام فخر الدين الرازى و حكاه عن [ابن] «۱» أبى رباح.

فائدتان:

[الأولى] «۲»: إذا قطع القارئ القراءة لعارض «۳» من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة، بخلاف الكلام الأجنبى فيعيدها، و لو رد السلام، و كذا [لو كان القطع] «۴» إعراضا عن القراءة.

و قيل: يستعيذ.

الثانية: لو قرأ جماعة هل يجزئ تعوذ أحدهم؟ لا نص فيها، و الظاهر عدمه؛ لأن المقصود [الاعتصام] «۵» و الالتجاء؛ فلا بد من تعوذ كل قارئ. قاله «۶» المصنف.

---

(۱) سقط فى د، ز، ص.

(۲) سقط فى ز.

(۳) فى م: جاء من سؤال.

(۴) فى د: لو قطع.

(۵) فى د: التعوذ، و سقط فى ص.

(۶) فى ص: قال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۸۹

باب البسملة

اشارة

هى مصدر «بسمل»، إذا قال: بسم الله، ك «حوقل» إذا قال: لا حول و لا قوة إلا بالله، و «حمدل» إذا قال: الحمد لله، و هو شبيه بباب النسب، أى أنهم يأخذون اسمين فيركبون منهما اسما واحدا فينسبون إليه، كقولهم: حضرمى، و عبشمى، و عبقسى، نسبة إلى: حضر موت، و عبد شمس، و عبد القيس، لا جرم أن بعضهم قال فى «بسمل» و «هلل»: إنها لغة مولدة.

قال الماوردى: يقال لمن بسمل مبسمل، و هى لغة مولدة «۱»، و نقلها غيره كثعلب، و المطرز، و لم يقل: إنها مولدة. [و ذكرها بعد التعوذ؛ لوقوعها بعده فى التلاوة] «۲».

ص:

بسمل بين السّورتين (ب) ى (ن) صف(د) م (ث) ق (ر) جا وصل «۳» (ف) شا و عن خلف

فاسكت فصل و الخلف (ك) م (حما) (ج) لا... ... ...

ش: (بين السورتين) ظرف [بسمل] «۴» و (بى) فاعله، إما باعتبار أنه صار عند القراء اسما للقارئ، فحيث قالوا: بسمل (بى)، فكأنهم قالوا: بسمل قالون، و إما على حذف

---

(۱) جاء فى «شرح التيسير»: يقال لمن قال: باسم الله-: بسمل، و هى لغة مولدة و قد جاءت فى الشعر، قال عمر بن أبى ربيعة:

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها فيا حبّذا ذاك الحبيب المبسمل و المذكور عن أهل اللغة كما قال يعقوب بن السكيت و المطرز، و الثعالبى، و غيرهم من أهل اللغة: «بسمل الرجل» إذا قال: باسم الله.

و يقال: «قد أكثر من البسملة» أى: من «باسم الله».

و البسملة: مصدر جمعت حروفه من «باسم الله» كالحوقلة من «لا حول و لا قوة إلا بالله»، «و الحسبلة» من حسبى الله، تقول فى الفعل: «بسمل» و معناه قل: «باسم الله»، و يجرى فى تصاريفه مجرى «دحرج»، و كذلك «حوقل» و «حسبل» و نحوهما [مثل: «هلل» إذا قال: لا إله إلا الله، و «حمدل» إذا قال: الحمد لله، و «حيعل» إذا قال: حى على الصلاة، و «جعفل» إذا قال: جعلت فداك، و «طلبق» إذا قال: أطال الله بقاءك، و «دمعز» إذا قال: أدام الله عزك.

و هذا شبيه بباب النحت فى النسب، أى أنهم يأخذون اسمين، فينحتون منهما لفظا واحدا، فينسبون إليه؛ كقولهم: حضرمى، و عبقسى، و عبشمى؛ نسبة إلى: حضر موت، و عبد قيس، و عبد شمس؛ قال الشاعر:

و تضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا و هو غير مقيس؛ فلا جرم أن بعضهم قال فى «بسمل، و هلّل»: إنهما لغة مولدة.

(۲) ما بين المعقوفين ورد فى م مع تقديم و تأخير.

(۳) فى د، ص: فصل.

(۴) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۰

مضاف، و كأنهم قالوا: بسمل ذو باء (بى)، و هكذا جميع رموز «۱» الكتاب تجعل كأنها أسماء مستقلة «۲»، سواء كانت الكلمة فى

صورة الاسم أو الفعل أو الجار و المجرور، فيحكم على تلك الكلمة بالفاعلية و الابتدائية، و الخبرية و المفعولية، سواء كان مفعولا صريحا، أو بنزع الخافض أو بالإضافة «۳» إليها، و حاصله أنه لا ينظر إلى صورته أصلا، و كذلك إذا جمع الناظم بين كلمات رمز بلا عاطف «۴» فتجعل معطوفات «۵» بحذف العاطف، فقوله: (بى) فاعل) و الأربعة بعده معطوفات بمحذوف، (وصل) أمر متعد ل (فشا) بلام مقدرة، فهو «۶» فى محل نصب، و (فاسكت) جواب شرط مقدر، أى: و أما عن خلف، و «صل» معطوف على (اسكت)، و (الخلف) مبتدأ، و خبره كائن عن (كم).

و (حمى وجلا) معطوفان «۷» على (كم)، و محلها نصب، أى: بسمل «۸» بين السورتين باتفاق ذو باء (بى) قالون «۹»، و نون (نصف) عاصم، و دال (دم) ابن كثير و ثاء (ثق) (أبو جعفر) وراء (رجا) (الكسائى)، و وصل بينهما باتفاق ذو فاء (فشا) [حمزة] «۱۰».

و اختلف عن (خلف) فى اختياره فى الوصل و السكت، و عن ذى كاف (كم) ابن عامر، و حما (البصريّين)، و جيم جلا (ورش) من طريق الأزرق.

أما خلف: فنص له على الوصل أكثر المتقدمين، و هو الذى فى «المستنير» «۱۱» و «المبهج» و «كفاية سبط الخياط» و «غاية أبى العلاء»، و على السكت أكثر المتأخرين.

و أما ابن عامر: فقطع له بالوصل صاحب «الهداية»، و بالسكت صاحب «التلخيص» و «التبصرة»، و ابن غلبون، و اختاره الدانى، و به قرأ على أبى الحسن، و لا يؤخذ من

---

(۱) فى م: رموز جميع.

(۲) فى م: مستقبلة.

(۳) فى ز، ص، د: و بالإضافة.

(۴) فى ز: عطف.

(۵) فى د، ص: معطوفان.

(۶) فى م: فهى.

(۷) فى م: فهما معطوفان.

(۸) زاد فى م، د: و معنى الرمز.

(۹) فى د، م: بسمل بين السورتين قارئ نصف، أى: متوسط فى المذهب و الطريق من قول الشاعر:

لا تنكحن عجوزا أو مطلقةو لا يسوقنها فى رحلك القدر

و إن أتوك و قالوا إنها نصف‌فإن أطيب نصفيها الذى غبرا أى: وسط- و المبسمل يتوسط فى المذهب، و دم عليها وثق بها أى: بالمذهب القائل بها حالة كونك راجيا عليها الثواب، وصل بين السورتين و الوصل قد فشا و كثر و ليس بقليل و لا منكر، و الخلف كم كشف حما و الحمى ما يحميه الله أو رسوله أو غيرهما، و منه «و إن حمى الله محارمه» أى: كم كشفت مخالفة الله تعالى من محارمه التى لا تحصى و إسناد الكشف للخلف مجاز لأنه بسببه أى: بسمل بين السورتين باتفاق ذو باء بى قالون.

قلت: و البيتان فى لسان العرب (نصف)، (قوا) و المخصص (۱/ ۴۰).

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى د: التيسير.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۱

«التيسير» بسواه، و بالبسملة صاحب «العنوان» و «التجريد» و جمهور العراقيين.

و به قرأ الدانى على الفارسى، و أبى الفتح.

و أما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب «العنوان» و «الوجيز».

و به قرأ على الفارسى عن «۱» أبى طاهر.

و به قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقى، و بالسكت صاحب «التبصرة» و «تلخيص العبارات» و «المستنير» و «الروضة» و سائر كتب العراقيين، و بالبسملة صاحب «الهادى»، و اختاره صاحب «الكافى»، و هو الذى رواه ابن حبش «۲» عن السوسى و الثلاثة فى «الهداية».

و قال الخزاعى و الأهوازى، و مكى، و ابن سفيان، و الهذلى: و التسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبى عمرو.

و أما يعقوب فقطع له بالوصل صاحب «غاية الاختصار»، و بالسكت صاحب «المستنير» و «الإرشاد» و «الكفاية» و سائر العراقيين، و بالبسملة صاحب «التذكرة» و «الكافى» و «الوجيز» و «الكامل» و ابن الفحام.

و أما الأزرق فقطع له بالوصل صاحب «الهداية» و «العنوان» و «المفيد» و جماعة، و بالسكت ابنا غلبون و جماعة، و هو الذى فى «التيسير».

و به قرأ الدانى على جميع شيوخه، و بالبسملة صاحب «التبصرة» من «۳» قراءته على أبى عدى، و هو الذى اختاره صاحب «الكافى».

و به كان يأخذ أبو حاتم و أبو بكر الأدفوى و غيرهما عن الأزرق و الثلاثة فى «الشاطبية».

وجه إثباتها بين السور: ما روى [عن] «۴» سعيد بن جبير قال: «كان النّبىّ صلى اللّه عليه و سلم لا يعلم انقضاء السّورة حتّى تنزل بسم الله الرّحمن الرّحيم» «۵».

و لثبوتها فى المصحف بين السور عدا «براءة».

و وجه تركها: قول ابن مسعود: كنا نكتب (باسمك اللهم)، فلما نزل بِسْمِ اللَّهِ مَجْراها [هود: ۴۱] كتبنا (بسم الله)، فلما نزل قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ [الإسراء: ۱۱۰] كتبنا (بسم الله الرحمن)، فلما نزل إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ ... الآية [النمل: ۳۰] كتبناها «۶».

---

(۱) فى د: على.

(۲) فى م: حبيش.

(۳) فى ز: فى.

(۴) زيادة من ص.

(۵) أخرجه أبو داود (۱/ ۲۶۹) كتاب الصلاة، باب من جهر بها (۷۸۸).

(۶) ذكره السيوطى فى الدر المنثور (۵/ ۲۰۰) و عزاه لعبد الرزاق و ابن سعد و ابن أبى شيبة و ابن المنذر و ابن أبى حاتم عن الشعبى مرسلا، و له طريق آخر: أخرجه أبو عبيد فى فضائله عن الحارث العكلى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۲

فهذا دليل على أنها لم تنزل أول كل سورة.

و وجه الوصل: أنه جائز بين كل اثنتين، و كان حمزة يقول: القرآن كله عندى كالسورة، فإذا بسملت فى الفاتحة أجزأنى و لم أحتج لها.

و حينئذ فلا حاجة للسكت؛ لأنه بدل منها.

و وجه السكت: أنهما اثنتان و سورتان و فيه إشعار بالانفصال، و الله أعلم.

ص:

... ...و اختير للسّاكت فى (ويل) و لا

بسملة و السّكت عمّن وصلا.. ... ...

ش: (و اختير) مبنى للمفعول، و لام (للساكت) و (فى) متعلقان ب (اختير)، و المجرور لفظ (ويل) و (لا) معطوف عليه، و أطلقهما ليعما جميع مواقعهما، و كل منهما فى موضعين وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ [المطففين: ۱] و وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ [الهمزة: ۱] و لا أُقْسِمُ [القيامة: ۱] أول القيامة، و البلد، و (بسملة) نائب عن الفاعل، أى: و اختير فى هذا اللفظ بسملة، و (السكت) عطف على «بسملة».

أى: و اختير عمن وصل السكت: أى: اختار كثير من الآخذين بالسكت لمن ذكر من ورش و البصريين، و ابن عامر، و خلف، كابنى غلبون و صاحب «الهداية»، و مكى.

و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و ابن خاقان البسملة بين «المدثر» و لا أُقْسِمُ و بين «الانفطار» و وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ و بين «الفجر» و لا أُقْسِمُ و بين «العصر» و وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ للإتيان ب «لا» بعد [«المغفرة»] «۱» و «جنتى» و ب «ويل» بعد اسم الله- تعالى- و «الصبر» و الكراهة فى التلاصق؛ و لهذا ذمّ الخطيب الواصل «من يطع الله و رسوله فقد رشد و من يعصهما».

قال المصنف: و الظاهر أنه إنما قال له النبى صلى اللّه عليه و سلم: «بئس خطيب القوم أنت» «۲»؛ لأنه زاد حدّا فى تقصير الخطبة، و هو الذى يقتضيه سياق مسلم للحديث؛ لأنه فى مقام تعليم و رشد و بيان و نصح، فلا يناسب غاية الإيجاز، و هذا هو الصحيح فى سبب الذم. و قيل: لجمعه بين الله و رسوله فى كلمة. و ليس بشىء.

و فيما عدل إليه القراء؛ لأنهم فروا من قبيح إلى أقبح؛ لأن من وجوه البسملة الوصل

عنه، و ذكر له آثارا أخرى فى هذا المعنى فانظرها.

(۱) فى م: مغفرة.

(۲) أخرجه مسلم (۲/ ۵۹۴) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة و الخطبة (۴۸/ ۸۷۰)، و أحمد (۴/ ۲۵۶، ۳۷۹)، و أبو داود (۱/ ۳۵۵) كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس (۱۰۹۹)، و النسائى (۶/ ۹۰) كتاب النكاح، باب ما يكره من الخطبة عن عدى بن حاتم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۳

فيلتصق معهم «الرحيم» ب «ويل»، و أيضا قد وقع فى القرآن كثير من هذا؛ نحو: وَ كانَ اللَّهُ شاكِراً عَلِيماً لا يُحِبُ [النساء: ۱۴۷- ۱۴۸] إِنَّا كَذلِكَ نَجْزِى الْمُحْسِنِينَ وَيْلٌ [المرسلات:

۴۴- ۴۵]. و اختار أيضا كثير من الآخذين بالوصل لمن ذكر، و يدخل فيهم حمزة:

كصاحب «الهداية» و «المبهج» و «التبصرة» و «الإرشاد» و «المفيد» و «التجريد» و «التيسير» و ابنى غلبون- السكت بين الأربع، و هو مذهب حسن.

و الأحسن عدم التفرقة، و اختاره الدانى و المحققون، و وجهه عدم النقل. و الله أعلم.

ص:

اشارة

.. ..و فى ابتدأ السّورة كلّ بسملا

سوى براءة فلا و لو وصلو وسطا خيّر و فيها يحتمل

ش: (كل بسمل) كبرى، (و فى) يتعلق ب (بسمل)، و قصر (ابتدأ) للضرورة، و (سوى) قال ابن مالك و الزجاج: ك «غير» معنى و

إعرابا، و يؤيدها حكاية الفراء: أتانى سواك.

و قال سيبويه و الجمهور: ظرف دائما بدليل وصل الموصول بها؛ ك «جاء» الذى سواك.

و قال الرمانى، و العكبرى: و تستعمل «۱» ظرفا غالبا و ك «غير» قليلا.

و الإجماع على خفض المستثنى بها.

و قوله: (فلا) أى: فلا يبسمل «۲» فى أولها إن لم توصل «۳» بما قبلها بأن ابتدئ بها، و لو وصل أولها بما قبله فهو عطف على محذوف، (و وسطا) منصوب بنزع الخافض، أى:

و خير فى وسط كل سورة، و (فيها) يتعلق ب (يحتمل)، أى: يحتمل فى وسط «براءة» أن يقال بالبسملة و عدمها.

و اعلم أن المراد بالوسط هنا: ما كان من بعد أول السورة و لو بكلمة، أى: أن كل من بسمل أو وصل أو سكت [بين السورتين] «۴» إذا ابتدأ أى سورة قرأها يبسمل اتفاقا، أما عند من بسمل «۵» فواضح، و أما عند غيره «۶» فللتبرك و موافقة خط المصحف؛ لأنها عنده إنما كتبت لأول السورة فأتى بها ابتداء لئلا يخالف المصحف وصلا و ابتداء، و يجعلها فى الوصل كهمزة الوصل، و لهذا اتفقوا عليها أول الفاتحة، و لو وصلت ب «الناس»؛ لأنها لو وصلت لفظا فهى مبتدأ بها حكما.

قال الدانى: لأنها أول القرآن فلا سورة قبلها توصل «۷» بها. قال: و بها قرأت على

---

(۱) فى ز، د: يستعمل.

(۲) فى ص، د، ز: لا تبسمل.

(۳) فى ز: يوصل.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: يبسمل.

(۶) فى م: غيره عنده.

(۷) فى ز: يوصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۴

ابن غلبون و ابن خاقان و فارس، فعلى «۱» هذا يكون قول الناظم: (و فى ابتدأ السورة) شاملا لهذه المسألة.

إشارة: لا فرق بين قول الناظم: (و فى ابتدأ السورة)، و بين قول «التيسير»: «أول الفاتحة»؛ لأن صاحب هذا [اللفظ] «۲»- أعنى الدانى- قال: لأنها و إن «۳» وصلت ب «الناس» فهى مبتدأ حكما؛ لأنه لا بشىء قبلها يوصل «۴».

إذا عرفت «۵» هذا علمت أنه لا يرد على الناظم و لا «۶» الشاطبى ما أورده الجعبرى عليه من أن عبارة «التيسير» أولى؛ لأن من عبر بالابتداء يخرج عن كلامه وصل الفاتحة «۷» بالناس، فيكون مفهومه أن لا بسملة، و ليس كذلك؛ لأن الإيراد لا يرد إلا إن أمكن و روده، و لا يمكن هنا؛ لأن الفاتحة لا تكون [أبدا] «۸» إلا [مبتدأ] «۹» بها.

إشارة أخرى: إذا فهمت كلام الدانى أيضا- أعنى قوله: لأنها «۱۰» مبتدأ بها ... إلخ- ظهر لك فساد قول الجعبرى فى تعليلها: إذ تلك جزء [لا لفصل كذه] «۱۱» من قوله:

يا علماء العصر حيّيتم‌دونكم من خاطرى مسألة

ما سورتان اتّفق الكلّ على‌أن يثبتوا بينهما بسمله

و أجمعوا أيضا على أنّهم‌لم يثبتوا بينهما بسمله ثم أجاب فقال:

ما لى أرى المقرئ المشرقى‌يبهم أعلام الهدى الواضحة

سألتنا عن مبهم واضحهما هديت النّاس و الفاتحة

إذ تلك جزء لا لفصل كذهو تركت بل نافت الفاضحه «۱۲» فجعل علة «۱۳» البسملة أول الفاتحة حالة الوصل كونها جزءا منها، و لا تتم هذه العلة إلا إذا «۱۴» اتفق كل القراء على جزئيتها، و ليس كذلك؛ فقد قال السخاوى: اتفق القراء عليها أول الفاتحة: فابن كثير «۱۵»، و عاصم يعتقدونها آية منها و من كل سورة، و وافقهم حمزة على الفاتحة فقط، و أبو عمرو و قالون و من تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من

---

(۱) فى د: و على.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى م: لو.

(۴) فى م، د: توصل به، و فى ص: يوصل به.

(۵) فى ص: علمت.

(۶) فى م: و لا على.

(۷) فى م: السورة.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: لأنه.

(۱۱) فى م: لا للفصل.

(۱۲) فى م، د: الفاتحة.

(۱۳) فى ص: عليه.

(۱۴) فى م، ص، ز: إن.

(۱۵) فى د: و ابن كثير.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۵

الفاتحة. انتهى.

فالصحيح على هذا تعليل الدانى، و قد اعترف هو أيضا بذلك، حيث قال فى آخر كلامه على قول الشاطبى:

و لا بد منها فى ابتدائك سورة.... ....

و قراء المدينة و أبو عمرو لا يرونها آية من الأوائل، و مراده أول كل سورة؛ لقوله عقب هذا: و حمزة يراها آية من أول الفاتحة فقط.

قوله: (سوى براءة) يعنى أن القارئ إذا ابتدأ ب «براءة» أو وصلها بما قبلها لا يبسمل، و هذا هو الصحيح فيما إذا ابتدئ بها، و سيأتى مقابله.

و أما إذا وصلها بالأنفال فحكى على منعه الإجماع: مكىّ و ابنا غلبون و الفحام و غيرهم، و العلة قول ابن عباس- رضى الله عنهما-: [سألت عليّا: لم لم تكتب؟ قال: لأن] «۱» «بسم الله» أمان، و ليس فيها أمان، أنزلت بالسيف.

و معنى ذلك أن العرب كانت تكتبها أول مراسلاتهم فى الصلح و الأمان، فإذا نبذوا العهد و نقضوا الأمان لم يكتبوها «۲»، فنزل القرآن على هذا؛ فصار عدم كتابتها دليلا على أن هذا الوقت وقت نقض عهد و قتال فلا يناسب البسملة.

و قيل: العلة قول عثمان لما سئل عنها: كانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، و براءة من آخر القرآن، و قصتها شبيهة بقصتها، و

قبض «۳» رسول الله صلى اللّه عليه و سلم و لم يبين لنا، فظننت أنها منها فقرنت «۴» بينهما. و هو يجيز الخلاف؛ لأن غايته أنها جزء منها.

و قيل: قول أبى: كان رسول الله صلى اللّه عليه و سلم يأمرنا بها فى أول كل سورة، و لم يأمرنا فى أولها بشىء.

قلت: و يرد عليه أن من لم يبسمل فى أول غيرها لا يبسمل، و أنه صلى اللّه عليه و سلم كان يأمر «۵» بها فى غيرها و إلا بسمل، و أيضا عدم الأمر يوجب التخيير لا الإسقاط أصلا؛ لأن الأجزاء أيضا لم يكن يأمرهم فيها بشىء.

و قيل: قول مالك: نسخ أولها، و هو يوجب التخيير.

تنبيه:

حاول [بعضهم] «۶» جواز البسملة «۷» فى أول براءة حال الابتداء بها، قال السخاوى:

---

(۱) زيادة من د، ص.

(۲) فى ز، ص: لم يكتبوا.

(۳) فى م: و قضى.

(۴) فى م: قرنت.

(۵) فى ص: يأمرنا.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م، د: التسمية.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۶

و هو القياس؛ لأن إسقاطها إما لأن (براءة) نزلت بالسيف، أو لعدم قطعهم بأنها سورة مستقلة، فالأول مخصوص بمن نزلت فيه و نحن إنما نسمى للتبرك، و الثانى يجوزها لجوازها فى الأجزاء إجماعا، و قد علم الغرض من إسقاطها فلا مانع منها. انتهى.

و وافقه المهدوى و ابن شيطا:

قال المهدوى: فأما «۱» براءة فالقراء مجمعون «۲» على ترك الفصل بينها و بين الأنفال [بالبسملة] «۳»، و كذلك «۴» أجمعوا على [ترك] «۵» البسملة فى أولها فى حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة فى أوساط السور، فإنه يجوز أن يبتدئ «۶» بها من أول براءة عند من جعلها هى و الأنفال سورة واحدة، و لا يبتدأ بها عند من جعل العلة السيف.

و قال أبو الفتح بن شيطا: و لو أن قارئا ابتدأ قراءته من أول التوبة: فاستعاذ و وصل الاستعاذة بالبسملة [متبركا بها، ثم تلا السورة] «۷»، لم يكن عليه حرج- إن شاء الله تعالى- كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض السورة أن يفعل ذلك، و إنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة و ضلال «۸» و خرق للإجماع [و مخالف للمصحف] «۹». انتهى.

فهذان النصان قد تواردا على جوازها حالة الابتداء؛ اعتدادا بالتعليل بعدم القطع بأنها سورة مستقلة، و هو [إنما يدل على جوازها حالة] «۱۰» الابتداء لا حالة الوصل؛ لأنه لا يجوز الفصل بها بين الأجزاء حالة الوصل. و أما التعليل بالسيف فيعم حالة الابتداء و الوصل، إلا أن الخلاف إنما هو فى الابتداء [فقط] «۱۱» كما تقدم.

قوله: (و وسطا خير ...) أى: إذا ابتدئ بوسط سورة مطلقا سوى براءة جازت البسملة و عدمها لكل القراء تخييرا، و اختارها جمهور العراقيين و تركها جمهور المغاربة، و منهم من أتبع الوسط للأول؛ فبسمل لمن بسمل بينهما و ترك لغيره، و اختاره السبط و الأهوازى و غيرهما.

قوله: (و فيها يحتمل) أى: إذا ابتدئ بوسط [براءة] «۱۲» فلا نص فيها للمتقدمين، و اختار السخاوى الجواز، قال: أ لا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: بِسْمِ اللَّهِ*

---

(۱) فى ص: و أما.

(۲) فى ز: مجتمعون.

(۳) سقط فى ز، م.

(۴) فى م: و كذا.

(۵) سقط فى ز.

(۶) فى ص: يبدأ.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) فى م: و ضلالة.

(۹) زيادة من د.

(۱۰) سقط فى ص.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) سقط فى ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۷

الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ* وَ قاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً [التوبة: ۳۶] و فى نظائرها من الآى؟

و إلى منعهما ذهب الجعبرى، ورد على السخاوى فقال: إن كان نقلا فمسلم، و إلا فيرد «۱» عليه أنه «۲» تفريع على غير أصل و مصادم لتعليله.

قلت: لعل الجعبرى لم يقف على كلامه، و إلا فهو «۳» قد أقام الدليل على جوازها فى أولها كما تقدم.

و إذا تأصل ذلك بنى عليه هذا، و قد أفسد أدلة المانعين و ألزمهم القول بها قطعا كما تقدم، و ليس هذا مصادما لتعليله؛ لأنه لم يقل بالمنع حتى يعلله، فكيف يكون له تعليل؟

و الله أعلم. [لكن فى قوله: (أ لا ترى ..) إلخ نظر؛ لأنه محل النزاع] «۴».

قال المصنف: و الصواب أن من ترك البسملة فى [وسط] «۵» غيرها أو جعل الوسط تبعا للأول «۶» لا إشكال عنده فى تركها، و أما من بسمل فى الأجزاء مطلقا: فإن اعتبر بقاء أثر العلة التى من أجلها حذفت البسملة أولها، [و هو] «۷» نزولها بالسيف، كالشاطبى [و أتباعه] «۸» لم يبسمل، و إن لم يعتبر البقاء أو لم يرها علة بسمل، و الله أعلم.

ص:

اشارة

و إن وصلتها بآخر السّورفلا تقف و غيره لا يحتجر

ش: (إن) شرطية و (وصلتها) جملة الشرط، و هى ماضية، و معناها الاستقبال، و الجار يتعلق ب (وصلت)، و الفاء للجواب، و جملة الجواب «۹» محلها جزم لاقترانها بالفاء، (و غيره لا يحتجر) اسمية.

أى: أنك إذا بسملت بين السورتين أمكن أربعة أوجه: وصلها بالآخر مع الأول، و فصلها عنهما، و قطعها عن الآخر مع وصلها بالأول. و هذه الثلاثة داخلة فى قوله:

(و غيره لا يحتجر) و هى جائزة إجماعا.

و الرابع: وصل البسملة بالآخر «۱۰» مع الوقف عليها، و هو ممتنع؛ لأن البسملة للأوائل لا للأواخر، و قال فى «التيسير»: لا يجوز.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: «فلا سكت»؛ لأنه لا يلزم من امتناع الوقف امتناع السكت، و كلاهما ممنوع، كما اعترض به الجعبرى كلام الشاطبى.

قلت: الذى نص عليه أئمة هذا الشأن إنما هو الوقف خاصة، كما هو صريح كلام

---

(۱) فى ص: فرد.

(۲) فى م: لأنه.

(۳) فى ص: فقد.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: فهو.

(۷) سقط فى ص.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى ز، ص، م: الشرط.

(۱۰) فى م: مع الآخر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۲۹۸

الشاطبى، و قال الدانى فى «جامعه»: و اختيارى فى مذهب من فصل بأن يقف القارئ على آخر السورة و يقطع على ذلك [ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى، و الله أعلم] «۱». و لم يسبق الجعبرى بذلك، و كأنه فهمه من كلام السخاوى حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة «۲» جاز أن يسكت عليها، و إنما مراده بالسكت الوقف؛ لأنه قال قبله:

اختيار الأئمة [لمن يفصل بالتسمية] «۳» أن يقف القارئ [على أواخر السورة ثم يبتدئ بالتسمية] «۴». و الله أعلم.

[تتمات]

«۵» الأولى: أن هذه الأوجه و نحوها الواردة على سبيل التخيير إنما المقصود منها معرفة جواز القراءة [على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف] «۶» بكل [منها] «۷»، فأى وجه قرئ [به] «۸» جاز، و لا حاجة للجميع «۹» فى موضعه إلا إذا قصد استيعاب الأوجه، و كذا الوقف بالسكون و الروم [و الإشمام] «۱۰»، أو بالطول، و التوسط، و القصر، و كذلك «۱۱» كان بعض المحققين لا يأخذ إلا بالأقوى و يجعل الباقى مأذونا فيه، و بعضهم يرى القراءة بواحد فى موضع و بآخر فى آخر، و بعضهم يرى جمعها «۱۲» فى أول موضع، أو موضع [ما] «۱۳» على وجه التعليم و الإعلام و شمول الرواية، أما الأخذ بالكل [فى كل موضع] «۱۴» [فلا- يعتمده إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف] «۱۵»، و إنما شاع الجمع بين أوجه تسهيل حمزة وقفا لتدريب المبتدئ؛ فلذا لا يكلف العارف بجمعها.

الثانية: يجوز بين الأنفال و براءة الوصل و السكت و الوقف لجميع القراء، أما الوصل فقد كان جائزا مع وجود البسملة فمع عدمها أولى، و هو اختيار أبى الحسن بن غلبون فى قراءة من لم يفصل، و هو فى قراءة من فصل [أظهر] «۱۶».

و أما السكت فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، و نص عليه لغيرهم من الفاصلين و الواصلين مكى و ابن القصاع «۱۷»، و أما الوقف فهو الأقيس و هو الأشبه «۱۸» بمذهب أهل

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) فى م: السورة.

(۳) سقط فى ص، م و فى ز: لمن لم يفصل بالتسمية.

(۴) سقط فى ز، م.

(۵) سقط فى م.

(۶) زيادة من د، ص.

(۷) سقط فى د.

(۸) زيادة من ص.

(۹) فى م، ص: للجمع.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى د: و لذلك.

(۱۲) فى م: جمعا.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) سقط فى م.

(۱۵) ما بين المعقوفين ورد متأخرا عن موضعه فى ز خلافا لباقى النسخ.

(۱۶) سقط فى م.

(۱۷) فى م: و ابن القطاع.

(۱۸) فى م: المشبه.

الترتيل «۱».

قال المصنف: و هو اختيارى للجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام، و إنما عدل عنه كمن لم «۲» يفصل؛ لأنه لو وقف على أواخر السور للزمت «۳» البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، و إن لم يؤت بها خولف الرسم فى الحالين، و اللازم هنا منتف، و المقتضى للوقف قائم «۴»، فمن ثم أجيز «۵» الوقف و لم يمنع غيره.

الثالثة: ما ذكر من الخلاف بين السورتين عام ترتبا أم لا، كواصل آخر آل عمران بأول البقرة. أما لو كررت السورة فقال «۶» المصنف: لم أجد فيها «۷» نصّا، و الظاهر البسملة قطعا؛ فإن السورة و الحالة هذه مبتدأة، كما لو وصلت الناس بالفاتحة قال: و مقتضى ما ذكره الجعبرى عموم الحكم، و فيه نظر، إلا أن يريد فى مذهب الفقهاء عند من يعدها آية، و هذا الذى ذكرناه على مذهب القراء. انتهى.

و لذلك يجوز إجراء أحوال الوصل فى آخر السورة الموصل طرفاها من إعراب و تنوين، و الله أعلم.

خاتمة:

فى وصل «الرحيم» [ب «الحمد» «۸» ثلاثة أوجه:

الأول: للجمهور كسر ميم «الرحيم»] «۹»، و الأصح أنها حركة إعراب، و قيل: يحتمل أن تكون الميم سكنت بنية الوقف، فلما وقع بعدها ساكن حركت «۱۰» بالكسر.

الثانى: سكون الميم و الابتداء بقطع الهمزة، و روته أم سلمة عنه صلى اللّه عليه و سلم.

الثالث: حكاه الكسائى عن بعض العرب، و قال ابن عطية: إنه لم يقرأ به، و هو فتح الميم مع الوصل، كأنهم سكنوا الميم و قطعوا الألف ثم أجروا الوقف مجرى الوصل، فنقلت حركة همزة الوصل إلى الميم الساكنة، و يحتمل نصب الميم ب «أعنى» مقدرا. و الله أعلم «۱۱».

---

(۱) فى م: بتنزيل.

(۲) فى م، د: من لم، و فى ص: لمن لم.

(۳) فى ص: ألزمت.

(۴) زاد فى م: مقام آخر الوقف.

(۵) فى د: اخترنا، و فى ص: اختير.

(۶) فى م: قال.

(۷) فى م: فيه.

(۸) فى م: وصل الحمد بالرحيم.

(۹) سقط فى د.

(۱۰) فى م: حرك.

(۱۱) ثبت فى د: فائدة مهمة: أورد بعض الفضلاء على القراء سؤالا، و هو أن هذه الأوجه التى يقرأ بها بين السور و غيرها، و تنتهى فى بعض المواضع إلى نحو أربعة آلاف وجه ...

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۰

سورة أم القرآن

اشارة

قال القتبى: أصل «السورة» الهمز، من: أسأرت: أبقيت، أو الواو من: سورة المجد، و هو الارتفاع «۱».

---

(۱) قال ابن سيده: سميت السورة من القرآن سورة؛ لأنها درجة إلى غيرها، و من همزها جعلها بمعنى بقية من القرآن و قطعة، و أكثر القراء على ترك الهمزة فيها، و قيل: السورة من القرآن يجوز أن تكون من سؤرة المال، ترك همزه لما كثر فى الكلام.

التهذيب: و أما أبو عبيدة فإنه زعم أنه مشتق من سورة البناء، و أن السورة عرق من أعراق الحائط و يجمع: سورا، و كذلك الصورة تجمع: صورا، و احتج أبو عبيدة بقوله: سرت إليه فى أعالى السور و روى الأزهرى بسنده عن أبى الهيثم أنه رد على أبى عبيدة قوله، و قال: إنما تجمع «فعلة» على:

فعل- بسكون العين- إذا سبق الجمع الواحد مثل: صوفة و صوف، و سورة البناء و سوره، فالسور جمع سبق وحدانه فى هذا الموضع، قال الله عز و جل: فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بابٌ باطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ قال: السور عند العرب: حائط المدينة و هو أشرف الحيطان، و شبه الله

تعالى الحائط الـذى حجز بين أهل النار و أهل الجنة بأشـرف حائط عرفناه فى الدنيا، و هو اسم واحد لشـىء واحد، إلا أنا إذا أردنا أن نعرف العرق منه قلنا: سورة، كما نقول: التمر، و هو اسم جامع للجنس، فإذا أردنا معرفـة الواحدة من التمر قلنا: تمرة، و كل منزلة رفيعة فهى سورة مأخوذة من سورة البناء، و أنشد للنابغة:

أ لم تر أن الله أعطـاك سورةترى كل ملك دونها يتذبـذب معناه: أعطاك رفعـة و شـرفا و منزلـة، و جمعها: سور، أى: رفع. قال: و أما سورة القرآن فإن الله جل ثناؤه جعلها سورا مثل: غرفـة و غرف، و رتبة و رتب، و زلفة و زلف؛ فدل على أنه لم يجعلها من سور البناء؛ لأنهـا لو كـانت من سور البناء لقال: فأتوا بعشـر سور مثله، و لم يقل: بعشـر سور. و القراء مجتمعون على سور، و كـذلك اجتمعوا على قراءة سور فى قوله: فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ و لم يقرأ أحد:

بسور؛ فـدل ذلك على تميز «سورة» من سور القرآن عن «سورة» من سور البناء. قال: و كأن أبا عبيـدة أراد أن يؤيد قوله فى الصور أنه جمع صورة، فأخطأ فى الصور و السور، و حرف كلام العرب عن صيغته فأدخل فيه ما ليس منه؛ خذلانا من الله لتكذيبه بأن الصور قرن خلقه الله تعالى للنفخ فيه حتى يميت الخلق أجمعين بالنفخة الأولى ثم يحييهم بالنفخة الثانية؛ و الله حسيبه.

قال أبو الهيثم: السورة من سور القرآن عنـدنا قطعة من القرآن سـبق وحدانها جمعها، كما أن الغرفة سابقة للغرف، و أنزل الله عز و جل القرآن على نبيه شـيئا بعـد شـىء و جعله مفصـلا، و بين كـل سورة بخاتمتها و بادئتها و ميزها من التى تليها، قال و كأن أبا الهيثم جعل السورة من سور القرآن من: أسـأرت سؤرا، أى: أفضـلت فضـلا، إلا أنها لما كثرت فى الكلام و فى القرآن ترك فيها الهمز كما ترك فى «الملك»، ورد على أبى عبيدة، قال الأزهرى فاختصرت مجامع مقاصده، قال: و ربما غيرت بعض ألفاظه و المعنى معناه.

ابن الأعرابى: سورة كل شـىء: حـده، ابن الأعرابى: السورة: الرفعـة، و بها سـميت السورة من القرآن، أى: رفعة و خير، قال: فوافق قوله قول أبى عبيـدة، قال أبو منصور: و البصـريون جمعوا الصورة و السورة و ما أشـبهها صورا و صورا سورا سورا، و لم يميزوا بين ما سـبق جمعه وحدانه و بين ما سبق وحدانه جمعه، قال: و الذى حكاه أبو الهيثم هو قول الكوفيين و هو يقول به إن شاء الله تعالى.

ابن الأعرابى: السورة من القرآن معناها: الرفعة لإجلال القرآن، قال ذلك جماعة من أهل اللغة.

قاله فى اللسان ينظر لسان العرب (سور).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۱

و لها خمسة عشـر اسـما: فاتحة الكتاب؛ لأنها يفتح بها القرآن «۱»، [و أم الكتاب] «۲»، و أم القرآن «۳»؛ لأنها [مبدأ القرآن و مفتتحه] «۴»، فكأنها أصله و منشؤه، و كذلك «۵» تسمى أساسا «۶»، و سورة الكنز، و الواقية، و الكافية «۷»، و الشافية، و الشفاء «۸»، و سورة «۹» الحمد و الشـكر و الدعاء، و تعليم المسألة لاشـتمالها عليها، و الصـلاة «۱۰»؛ لوجوب قراءتها أو اسـتحبابها فيها، و السـبع المثانى «۱۱»؛ لأنها سبع آيات

---

(۱) و لأنها يفتتح بها التعليم و القراءة فى الصلاة، و قيل: لأنها أول سورة نزلت من السماء. ينظر اللباب (۱/ ۱۶۰).

(۲) سقط فى ز.

(۳) قال ابن عادل الحنبلى فى تعليل هذه التسـمية: قيل: لأن أم الشـىء: أصله، و يقال لمكة: أم القرى؛ لأنها أصل البلاد، دحيت الأرض من تحتها.

و قال الثعلبى: سـمعت أبا القاسم بن حبيب قال: سمعت أبا بكر القفال قال: سمعت أبا بكر بن دريد يقول: «الأم فى كلام العرب: الراية التى ينصبها العسكر».

قال قيس بن الخطيم:

أصـبنا أمّنـا حتى ازعرّواو صاروا بعـد ألفتهم شـلالا فسـميت هـذه السورة بأم القرآن؛ لأن مفزع أهل الإيمان إلى هـذه السورة، كما أن

مفزع العسكر إلى الراية، و العرب تسمى الأرض أمّا؛ لأن معاد الخلق إليها فى حياتهم و مماتهم، و لأنه يقال:

أم فلان فلانا، إذا قصده. ينظر اللباب (۱/ ۱۶۰- ۱۶۱).

(۴) زيادة من م، د.

(۵) فى د: و لذلك.

(۶) قيل: لأنها أول سورة من القرآن؛ فهى كالأساس.

و قيل: إن أشرف العبادات بعد الإيمان هى الصلاة، و هذه السورة مشتملة على كل ما لا بد منه فى الإيمان، و الصلاة لا تتم إلا بها. ينظر اللباب (۱/ ۱۶۳).

(۷) سميت بذلك؛ لأنها تكفى عن غيرها، و غيرها لا يكفى عنها، روى محمود بن الربيع، عن عبادة ابن الصامت- رضى الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله- صلى الله عليه و على آله و سلم و شرف و كرم و بجل و مجد و عظم و فخم-: «أم القرآن عوض عن غيرها، و ليس غيرها عوضا عنها». ينظر اللباب (۱/ ۱۶۲- ۱۶۳).

(۸) عن أبى سعيد الخدرى- رضى الله عنه- قال: قال رسول الله- صلى الله عليه و على آله و سلم و شرف و كرم و بجل و مجد و عظم و فخم-: «فاتحة الكتاب شفاء من كل سقم».

و مر بعض الصحابة- رضى الله عنهم- برجل مصروع فقرأ هذه السورة فى أذنه، فبرئ، فذكروه لرسول الله صلى اللّه عليه و سلم فقال: «هى أم القرآن، و هى شفاء من كل داء». ينظر: اللباب (۱/ ۱۶۳).

(۹) فى د: و القرآن العظيم.

(۱۰) قال عليه الصلاة و السلام: «يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بينى و بين عبدى نصفين»، و المراد هذه السورة. ينظر: اللباب (۱/ ۱۶۳).

(۱۱) قيل: لأنها مثنى، نصفها ثناء العبد للرب، و نصفها عطاء الرب للعبد.

و قيل: لأنها تثنى فى الصلاة، فتقرأ فى كل ركعة.

و قيل: لأنها مستثناة من سائر الكتب، قال عليه الصلاة و السلام: «و الذى نفسى بيده، ما أنزلت

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۲

اتفاقا [عند الجمهور] «۱»، إلا [أن] «۲» منهم من عد التسمية. دون أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ [الفاتحة: ۷]، و منهم من عكس فثنّى فى الصلاة، و الكاملة، و الرقية «۳».

و أول مسائلها «الرحيم مالك»، لكنه باب كبير فقدم جزئياتها، ثم عقد له بابا، و قدمها على الأصول؛ تنبيها على ترتيب المتقدمين.

فائدة:

[الصحيح] «۴» أنه يجوز أن يقال: سورة الحمد و سورة البقرة، و كذا ورد فى الصحيحين.

و قيل: إنما يقال: السورة التى يذكر فيها الحمد أو البقرة «۵».

مهمة

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۳۰۲ مهمة ..... ص : ۳۰۲

اعلم أن كلام «۶» الله- تعالى- واحد بالذات، متّفقة و مختلفه، فعلى هذا لا- تفاضل فيه؛ و لهذا قال ثعلب: إذا اختلف الإعراب فى القرآن [عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب فى القرآن] «۷»، فإذا «۸» خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى. نقله أبو عمر الزاهد

فى «اليواقيت».

و الصواب أن بعض الوجوه يترجح [بعضها] «۹» على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب؛ لقوله تعالى: قُرْآناً عَرَبِيًّا [يوسف: ۲] و إذا تواترت

فى التوراة، و لا فى الإنجيل، و لا فى الزبور، و لا فى الفرقان مثل هذه السورة؛ فإنها السبع المثانى، و القرآن العظيم».

و قيل: لأنها سبع آيات، كل آية تعدل قراءتها بسبع من القرآن، فمن قرأ الفاتحة أعطاه الله- تعالى- ثواب من قرأ كل القرآن.

و قيل: لأنها نزلت مرتين: مرة ب «مكة»، و مرة ب «المدينة».

و قيل: لأن آياتها سبع، و أبواب النيران سبعة، فمن قرأها غلقت عنه أبواب النيران السبعة.

و الدليل عليه: ما روى أن جبريل- عليه الصلاة و السلام- قال للنبى- صلى الله عليه و على آله و سلم و شرف و كرم و بجل و مجد و عظم-: «يا محمد، كنت أخشى العذاب على أمتك، فلما نزلت الفاتحة أمنت، قال: لم يا جبريل؟ قال: لأن الله- تعالى- قال: وَ إِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ لَها سَبْعَةُ أَبْوابٍ لِكُلِّ بابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ [الحجر: ۴۳، ۴۴]، و آياتها سبع، فمن قرأها صارت كل آية طبقا على كل باب من أبواب جهنم، فتمر أمتك عليها سالمين».

و قيل: لأنها إذا قرئت فى الصلاة تثنى بسورة أخرى.

و قيل: سميت مثانى؛ لأنها أثنية على الله تعالى و مدائح له. ينظر: اللباب (۱/ ۱۶۱).

(۱) زيادة من ص.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: و الراقية.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د: و البقرة.

(۶) فى د: كلامه.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى د: و إذا.

(۹) زيادة فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۳

القراءة علم كونها من الأحرف السبعة، و لم يتوقف على عربية و لا رسم؛ لأن من لازم قرآنيته وجودهما؛ لأنه لا يكون إلا متصفا بهما، و إنما يذكران لبيان وجود الشرط و تحقيقه؛ و لهذا ينبغى أن يقال: وجه القراءة من العربية، و لا يقال: علة القراءة «۱»؛ لعدم توقفها عليها و تأخرها عنها، و الله أعلم.

[إذا قرئ الرَّحِيمِ مالِكِ [۳- ۴] بالإدغام لأبى عمرو، و يعقوب و وقف على الدِّينِ [۴] ففيها ستة أوجه و هى ثلاثة: الإدغام مع مثلها فى «الدين» أعنى الطول مع طول، و كذلك التوسط و القصر، و كل من الثلاثة أيضا مع القصر بالروم، أى: فى «الدين»، و لا يتأتى روم «الرحيم» لأنه ميم فى ميم و هو مستثنى] «۲».

ص:

اشارة

مالك (ن) ل (ظ) لّا (روى) السّراط معسراط (ز) ن خلفا (غ) لا كيف وقع

ش: (مالك) «۳» مفعول (قرأ) مقدرا، و فاعله (نل)، و (ظلا) مفعول معه، و الواو مقدرة. و (روى) معطوف عليه لمحذوف «۴»، و (السراط) مفعول (قرأ) أيضا و فاعله (زن)، و (مع سراط) محله نصب على الحال، و (خلفا) إما مصدر فعل محذوف باق على حاله، أى: اختلف عنه خلفا، أو بمعنى مفعول؛ كقولهم: [درهم] «۵» ضرب الأمير، و محله على هذا نصب على الحال، و (غلا) حذف عاطفه على (زن)، و (كيف) محلها نصب على الحال من فاعل (وقع)، و ضابط (كيف) أنها إن صحبت جملة فهى فى محل نصب على الحال، أو مفردا فهى فى محل رفع على الخبر.

أى: قرأ ذو نون (نل) عاصم و ظاء (ظلّا) يعقوب، و مدلول (روى) الكسائى، و خلف مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الفاتحة: ۴] بوزن «فاعل»، و قرأ الباقون بلا ألف.

فإن قلت: [من أين] «۶» يفهم قراءة المذكورين قيل «۷»: من لفظه؛ لدخوله فى قاعدته التى نبه عليها بقوله: «و بلفظ أغنى عن قيده عند اتضاح المعنى»، أى: صحة الوزن.

قلت: لا؛ لأن الوزن أيضا صحيح مع القصر، غايته أنه دخله الخبل. و الله أعلم.

فإن قلت: هب أن اللفظ [يكتفى به للمذكورين] «۸»، بأن يقال: قرأ المذكورون بهذا اللفظ، فمن أين تعلم «۹» قراءة المتروكين؟ فإنه يصح أن يقال: قرأ المذكورون [بمد

---

(۱) فى د: القرآن.

(۲) زيادة فى د.

(۳) فى ص، د، ز: ملك.

(۴) فى ص: بمحذوف.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ز: هل.

(۷) فى م، د: قلت.

(۸) فى م: يكفى للمذكورين.

(۹) فى م: نعلم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۴

«مالك»، فيكون ضده القصر للمتروكين، و يصح أن يقال: قرأ المذكورون] «۱» بتقديم الألف على اللام «۲»، و هو كذلك فيكون ضده التأخير؛ فلم يتعين قيد يؤخذ للمتروكين ضده؛ لأن تقدير المد يزاحمه [تقدير] «۳» الألف.

قلت: إنما ترك التقييد تعويلا على القرينة؛ لأن هذا اللفظ لم يقع فى القرآن فى قراءة صحيحة إلا محصورا فى (مالك) بالمد و (ملك) بالقصر، و كلاهما مجمع عليه فى موضعه، و اختلفوا فى هذا هنا، فلما مضى للمذكورين على [المد] «۴» علم أن الباقين لمجمع «۵» العقد، أو علمنا المد [من متفق المد] «۶»، فأخذنا لهم ضده، و هو القصر.

و قرأ ذو غين (غلا) رويس (سراط) كيف وقع، سواء كان معرفة أو نكرة، بالسين، فيحتمل أن يريد بقوله: (السراط) «۷» المقترن باللام، فيدخل فى قوله: (مع سراط) المجرد منها مطلقا، سواء كان نكرة؛ نحو: سراط مستقيم [البقرة: ۱۴۲]، أو معرفا بالإضافة؛ نحو: سراط الذين [الفاتحة: ۷]، و سراط ربك [الأنعام: ۱۲۶]، و سراطى [الأنعام: ۱۵۳]، و يحتمل أن يريد ب (السراط) مطلق المعرفة؛ فيدخل فى الثانى المنكر خاصة.

و اختلف عن ذيزاى (زن) قنبل فى ذلك؛ فروى عنه ابن مجاهد السين، و ابن شنبوذ الصاد.

فإن قلت: من أين يعلم أنهما قرآ بالسين؟

قلت: من تعين المزاحمين بعد.

فإن قلت: هل يفهم من قوله: (و بلفظ أغنى عن قيده)؟

قلت: لا؛ لأنه قال: (عند اتضاح المعنى) و مراده [به] «۸» أن ينكشف لفظ القراءة بألا يتزن البيت إلا بها، و الوزن هنا «۹» يصح بالوجهين.

فإن قلت: كان يكفيه (سراط)؛ كقوله: (و بيس بير جد).

قلت: الفرق أن الأصول تعم بخلاف الفرش.

مقدمة:

قاعدة الكتاب أن الكلمة ذات النظير إن ذكرت فى الأصول و عم الخلاف «۱۰» جميع مواقعها، فقرينة كلية الأصول تغنى عن صيغة العموم؛ كقوله: (و بيس بير جد)، و إن لم

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م: على الميم.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د: كمجمع.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: قوله: بالصراط.

(۸) سقط فى ص.

(۹) فى م: هذا.

(۱۰) زاد فى ص: فى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۵

يعم الخلاف بل خص بعضا دون بعض قيد محل القراءة، نحو: [نأى الإسرا صف] «۱»، و إن ذكرت فى الفرش و خصها الخلاف ذكرها مطلقة لقرينة «۲» الخصوص، و إن كان النظير بسورتها لزم الترتيب نحو: (يعملون دم)، و إن عم الخلاف بعض النظائر نص عليه نحو:

(يغفر مدا أنث هناكم و ظرب عم فى الأعراف «۳»)، أو كل النظائر أتى بلفظ يعم «۴»، فإن «۵» كان واقعا فى موضعين خاصة قال: (معا) نحو: (و قدره حرك معا) أو (كلا) نحو: (و كلا دفع دفاع) [و قد يصرح بهما نحو:

....[ظعن] و نحشر يا نقول ظنّهٔ و معه حفص فى سبا يكن (رضا)] «۶» ....

و إن كان فى أكثر قال: (جميعا) [أو (كلا) نحو: يترك كلا خف حق] «۷».

وجه مد مالِكِ «۸» أنه اسم، قال: من ملك ملكا بالكسر، و يرجح بأن الله هو المالك الحقيقى، و بأن إضافته عامة؛ إذ يقال: «مالك الجن و الإنس و الطير»، و (ملك) يضاف «۹» لغير المملوك، فيقال: «ملك العرب و العجم»، و بأن زيادة البناء دليل على زيادة

المعنى، و بأن ثواب تاليها أكثر.

ثم إن فسر بالمتصرف فهو من صفات الأفعال، أو القادر «۱۰» فمن صفات الذات و مفعوله محذوف، أى: مالك الجزاء أو القضاء، و أضيف للظرف توسعا، و يجوز أن يكون على ظاهره بلا تقدير. و نسبة الملك إلى الزمان فى حق الله- تعالى- مستقيمة، و يؤيده قراءة ملك [بفعل ماض] «۱۱»، فإنه حينئذ مفعول به، و يوافق الرسم تقديرا؛ لأن المحذوف «۱۲» تحقيقا «۱۳» كالموجود.

و وجه القصر: أنه صفة مشبهة من ملك ملكا [بالضم] «۱۴»، و لا حذف؛ للزوم الصفة المشبهة، و يرجح بأنه تعالى ملك الملوك، و هى تدل على الثبوت، ف «ملك» أبلغ؛ لاندراج [المالك فى الملك] «۱۵».

و قال أبو حاتم: «مالك» أبلغ [فى مدح الخالق] «۱۶»، و ملك أبلغ فى مدح المخلوق، و الفرق بينهما: أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك، و إذا كان الله- تعالى- ملكا

---

(۱) فى م: رؤياى له.

(۲) فى م: القرين.

(۳) فى ص: بالأعراف.

(۴) فى م: يعمه، و فى د: يعم نحو.

(۵) فى د: ثم، و فى ص: و إن.

(۶) زيادة من م.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى د، ز، ص: ملك.

(۹) فى ص: مضاف.

(۱۰) فى م: بالقادر.

(۱۱) فى م: بفتح ماضيه.

(۱۲) فى ص: للمحذوف.

(۱۳) فى د، ص: تخفيفا.

(۱۴) سقط فى م.

(۱۵) فى ص: الملك فى المالك.

(۱۶) فى م: فى المدح للخالق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۶

كان مالكا. و اختاره ابن العربى، و بأنه- تعالى- تمدح بقوله: قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ [آل عمران: ۲۶] و «ملك» مأخوذ منه، و لم يتمدح بمالك «۱» الملك (بكسر الميم)، و بأنه أشرف لاستعماله «۲» مفردا، و هو موافق للرسم تحقيقا.

تنبيه:

ما تقدم من أن «مالك» من «ملك» بالكسر هو المعروف.

و قال الأخفش: (يقال: «ملك «۳» من الملك»، بضم الميم، و «مالك» من «الملك» بفتح الميم و كسرها، و روى ضمها أيضا بهذا [المعنى] «۴»، و روى عن العرب «لى فى هذا الوادى ملك» بتثليث الميم، و المعروف الفرق: فالمفتوح بمعنى الشد و الربط، و

المضموم بمعنى القهر «۵» و التسليط «۶» على من يتأتّى «۷» منه الطاعة، و يكون باستحقاق [و غيره] «۸»، و المكسور بمعنى التسلط «۹» على من يتأتى «۱۰» منه [الطاعة] «۱۱» و من لا- يتأتى منه، و لا- يكون إلا- باستحقاق؛ فيكون بين المكسور و المضموم [عموم و خصوص من وجه] «۱۲»، و الله أعلم.

ص:

اشارة

و الصّاد كالزّاى (ض) فا الأول (ق) فـو فيه و الثّانى و ذى اللّام اختلف

ش: (و الصاد كالزاى) اسمية، و (ضفا) محله النصب «۱۳» بنزع الخافض «۱۴»، و (الأول) مبتدأ و خبره «۱۵»: [كذلك] «۱۶»، مقدر، و (قف) محله [أيضا] «۱۷» نصب، (و فيه) يتعلق ب (اختلف)، (و الثانى) عطف على الهاء من (فيه) على «۱۸» الصحيح من أن المعطوف على ضمير خفض [لا يحتاج لإعادة الخافض] «۱۹»، (و ذى اللام) كذلك.

أى: قرأ الصاد من صِراطَ و الصِّراطَ كيف وقع كالزاى، بالإشمام بين الصاد و الزاى: ذو ضاد «۲۰» (ضفا) خلف عن حمزة، و اختلف عن ذى قاف (قف) خلاد على

---

(۱) فى م: بملك.

(۲) فى ص: استعماله.

(۳) فى م: لملك.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى م: القبر.

(۶) فى د: التسلط.

(۷) فى د: يأتى.

(۸) سقط فى د.

(۹) فى ص: التسليط.

(۱۰) فى م، ز: يأتى.

(۱۱) سقط فى د.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى ص، د، ز: نصب اللام.

(۱۴) فى ص، د، ز: نصب.

(۱۵) فى م: و نصبه.

(۱۶) زيادة من ز.

(۱۷) سقط فى م.

(۱۸) فى م: لكن بتقدير فى.

(۱۹) فى م: لا بد من إعادة الخافض.

(۲۰) فى م، ص: و ضاد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۳۰۷

أربعة أوجه:

فقطع له بإشمام الأول من الفاتحة خاصة الشاطبى و الدانى [فى «التيسير»] «۱»، و به قرأ على فارس.

و بإشمام حرفى الفاتحة صاحب «العنوان» و الطرسوسى من طريق ابن شاذان عنه، و صاحب «المستنير» من طريق ابن البخترى «۲» [، و به قطع الأهوازى] «۳» عن الوزان أيضا، و هى طريق ابن حامد عن الصواف.

و بإشمام المعرف بأل خاصة هنا و فى جميع القرآن جمهور العراقيين، و هى «۴» طريق [ابن] «۵» بكار عن الوزان، و به قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى و المالكى، و هو الذى فى «روضة» أبى على البندارى، و طريق ابن مهران عن «۶» ابن أبى عمر عن الصواف عن الوزان، و هى رواية الدورى عن سليم عن حمزة.

و قطع له بعدم الإشمام فى الجميع صاحب «التبصرة» و «التلخيص» و «الهداية» و «التذكرة» و جمهور المغاربة، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و هى طريق أبى الهيثم و الطلحى، و رواية الحلوانى عن خلاد.

و الباقون بالصاد الخالصة فى جميع المواضع؛ لأن إشمام الصاد ضده ترك الإشمام، و هو للمتروكين؛ فتعين لم ذكر أولا السين.

تنبيه:

معنى الإشمام «۷» هنا: خلط لفظ الصاد بالزاى، و يعرف بأنه: مزج «۸» الحرف بآخر.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: البحيرى.

(۳) سقط فى ز، م.

(۴) فى د، ز: و هو.

(۵) سقط فى ز، م.

(۶) فى م: على.

(۷) قال ابن منظور فى اللسان (۴/ ۲۳۳۳): الإشمام: روم الحرف الساكن بحركة خفية لا يعتد بها و لا تكسر وزنا، أ لا ترى أن سيبويه حين أنشد «متى أنام لا- يؤرقنى الكرى» مجزوم القاف، قال بعد ذلك: و سمعت بعض العرب يشمها الرفع، كأنه قال: متى أنام غير مؤرق.

التهذيب: و الإشمام: أن يشم الحرف الساكن حرفا كقولك فى الضمة: هذا العمل، و تسكت فتجد فى فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واوا و لا تحريكا يعتد به و لكن شمة من ضمة خفيفة، و يجوز ذلك فى الكسر و الفتح أيضا.

الجوهرى: و إشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة و هو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، و إنما يتبين بحركة الشفة، قال: و لا يعتد بها حركة؛ لضعفها، و الحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالساكن مثل قول الشاعر:

متى أنام لا يؤرقنى الكرىليلا و لا أسمع أجراس المطى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۳۰۸

و يعبر «۱» عنه بصاد بين بين، و بصاد كزاى، و قد استعمل الإشمام [أيضا] «۲» فى فصل قِيلَ [هود: ۴۴] و غِيضَ [هود: ۴۴]، و فى الوقف، و فى تَأْمَنَّا [يوسف: ۱۱] [فهذه أربعة مواضع وقع ذكر الإشمام فيها. و قوله: (و فى الوقف)؛ أى: باب الوقف، و فى باب وقف

حمزة و هشام] «۳» و كل منها يغاير غيره، و سيأتى التنبيه على كلّ فى محله.

وجه السين: أنه الأصل؛ لأنه مشتق من السرط، و هو الابتلاع؛ إما لأنه يبتلع المارة به، أو المار به يبتلعه «۴» كما قالوا: «قتل أرضا عالمها، و قتلت أرض جاهلها»، و هذه «۵» لغة عامة العرب، و هو يوافق الرسم تقديرا، و إنما رسم صادا؛ ليدل على البدل فلا تناقضه «۶» السين.

و وجه الصاد: قلب السين صادا مناسبة للطاء بالاستعلاء و الإطباق و التفخيم مع الراء؛ استثقالا للانتقال من سفل إلى علو «۷».

و وجه الإشمام «۸»: ضم الجهر إلى المناسبات، و هى لغة قيس.

فائدة لغوية:

كل كلمة وجد فيها بعد السين حرف من أربعة جاز قلب السين صادا، و هى الطاء؛ نحو: الصِّراطَ [الفاتحة: ۶] و الخاء و الغين المعجمتان؛ نحو: سخره و وَ أَسْبَغَ [لقمان: ۲۰]، و القاف؛ نحو: سَقَرَ [القمر: ۴۸]، و هذه الأربعة «۹» لم تقع «۱۰» فى القرآن إلا على الأصل بالسين، و القلب فى كلام العرب.

تنبيه:

الطرق الأربعة واضحة من كلام المصنف؛ لأن قوله: (الأول قف) إشارة إلى الأولى.

و قوله: (و اختلف فيه «۱۱» مع الثانى) تفيد «۱۲» الخلاف فيه على انفراده و حال انضمامه للثانى، و هو الطريق الثانية.

و قوله: (و اختلف فى ذى اللام) إشارة للثالث، و يفهم من حكاية الخلف فى الجميع

قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئا من الضمة و لو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت، و صار تقطيع «رقنى الكرى»: متفاعلن، و لا يكون ذلك إلا فى الكامل، و هذا البيت من الرجز.

فى د: مخرج.

(۱) فى م: و يعرف.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى د، ز.

(۴) فى م، د: تبتلعه.

(۵) فى د: و هى.

(۶) فى م، د: يناقضه.

(۷) فى م: من علو إلى أسفل.

(۸) زاد فى م: جعلها كالزاى.

(۹) فى د، ص: الثلاثة.

(۱۰) فى ز: لم يقع.

(۱۱) فى م: من.

(۱۲) فى د، ز: تقيد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۰۹

الرابع.

ص:

و باب أصدق (شفا) و الخلف (غ) ريصدر (غ) ث (شفا) المصيطرون (ض) ر

ش: (باب أصدق) قراءة (شفا) كالزاى اسمية، (و الخلف كائن عن غر) كذلك، و (يصدر) إما مبتدأ [خبره] «۱» أشمه «۲» (غث)، أو مفعول ل «أشم»، و (شفا) عطف على (غث)، و (المصيطرون ضر) كذلك فيهما، و لا محل للجمل كلها.

أى قرأ مدلول (شفا) (حمزة و الكسائى و خلف) فى اختياره باب «أصدق» كله «۳» بإشمام الصاد زاء، و هو كل صاد ساكنة بعدها دال، ك تَصْدِيقَ [يوسف: ۱۱۱]، و يَصْدِفُونَ [الأنعام: ۴۶] و فَاصْدَعْ [الحجر: ۹۴] و يَصْدُرُ [الزلزلة: ۶] و اختلف عن ذى غين (غر) رويس فى الباب كله:

فروى عنه النخاس و الجوهرى: إشمام الكل، و به قطع ابن مهران «۴».

و روى أبو الطيب و ابن مقسم الصاد الخالصة، و به قطع الهذلى، و اتفقوا عنه على إشمام يُصْدِرَ الرِّعاءُ «۵» [القصص: ۲۳] و يَصْدُرُ النَّاسُ [الزلزلة: ۶] [و لهذا] «۶» قال:

(يصدر غث شفا) أى: أشمها لهؤلاء.

فإن قلت: إعادة (شفا) تكرار؛ لدخوله فى باب (أصدق).

قلت: بل واجب الذكر؛ لرفع توهم انفراد رويس بها.

ثم كمل فقال:

ص:

(ق) الخلف مع مصيطر و السّين (ل) ىو فيهما الخلف (ز) كى (ع) ن (م) لى

ش: (ق) مبتدأ (و الخلف) ثان، و خبره محذوف، أى: كائن عنه، فى (المصيطرون) و الجملة خبر الأول، و (مع مصيطر) حال، (و السين فيهما [كائن] «۷» عن لى «۸») اسمية، و (زكى) مبتدأ، و (عن و ملى) معطوفان عليه، و (فيهما) خبر، و (الخلف) فاعل الظرف تقديره: ذو زكى و عن و ملى استقر الخلف فى الكلمتين عنهم.

أى: قرأ ذو ضاد (ضر) خلف «۹» فى البيت المتلو بلا خلاف عنه: الْمُصَيْطِرُونَ [الطور: ۳۷]، و بِمُصَيْطِرٍ بالغاشية [۲۲] بالإشمام.

و اختلف عن ذى قاف (ق) خلاد: فروى [عنه] «۱۰» جمهور المشارقة و المغاربة

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: اسمية.

(۳) فى م: كل.

(۴) زاد فى د: له.

(۵) سقط فى ز، ص، م.

(۶) سقط فى ز.

(۷) سقط فى ص.

(۸) فى م، ص: عن ملى.

(۹) فى م: الخلف.

(۱۰) زيادة من د، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۰

الإشمام، و هو الذى لم يوجد نص بخلافه، و أثبت له الخلاف [فيهما] «۱» صاحب «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، و تبعه الشاطبى، و روى عنه الصاد الحلوانى، و محمد بن سعيد البزار [كلاهما عن خلاد] «۲»، و قرأهما بالسين ذو لام (لى) هشام، و اختلف فيهما عن ذى زاى (زكى) «۳» و عين (عن) و ميم (ملى) قنبل و حفص و ابن ذكوان «۴».

فأما قنبل: فرواهما عنه بالصاد ابن شنبوذ من «المبهج»، و كذا نص الدانى فى «جامعه»، و بالسين ابن مجاهد، و ابن شنبوذ [من] «۵» «المستنير»، و نص على السين فى الْمُصَيْطِرُونَ و الصاد فى بِمُصَيْطِرٍ [الغاشية: ۲۲] جمهور العراقيين [و المغاربة] «۶»، و هو الذى فى «الشاطبية» [و «التيسير»] «۷».

و أما ابن ذكوان فرواهما عنه بالسين ابن مهران من طريق الفارسى عن النقاش، و هى «۸» رواية ابن الأخرم و غيره عن الأخفش بالصاد و ابن سوار، و رواه الجمهور عن النقاش، و هو الذى فى «الشاطبية» و «التيسير».

و أما حفص فنص له على الصاد فيهما ابن مهران و ابن غلبون و صاحب «العنوان»، و هو الذى فى «التبصرة» و «الكافى» و «التلخيص»، و هو الذى عند الجمهور له، و ذكره الدانى فى «جامعه» عن الأشنانى عن عبيد، و به قرأ على أبى الحسن، و رواهما بالسين زرعان عن عمرو، [و هو نص الهذلى عن الأشنانى] «۹» عن عبيد، و حكاه الدانى فى «جامعه» عن أبى طاهر عن الأشنانى، و كذا رواه ابن شاهى عن عمرو، و روى آخرون [عنه]: «۱۰» المسيطرون [الطور: ۳۷] بالسين و بِمُصَيْطِرٍ [الغاشية: ۲۲] بالصاد، و كذا «۱۱» هو فى «المبهج» و «الإرشاد» «۱۲» و «غاية أبى العلاء».

و به قرأ الدانى على أبى الفتح، و قطع بالخلاف له فى الْمُصَيْطِرُونَ و بالصاد فى بِمُصَيْطِرٍ فى «التيسير» و «الشاطبية».

و الحاصل من هذه الطرق: أن لكل من قنبل و حفص ثلاث طرق، و لابن ذكوان طريقان.

و وجه كل منهما يفهم مما تقدم.

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) زيادة من د.

(۳) زاد فى م: قنبل.

(۴) فى م: و عين عن حفص و ميم ملى ابن ذكوان.

(۵) سقط فى م.

(۶) زيادة من د.

(۷) زيادة من د.

(۸) فى ص: و هو.

(۹) فى م: و حكاه عن الأشنانى.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى ص: و كذلك.

(۱۲) فى ز، ص: و الإرشادين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣١١

ثم انتقل فقال:

ص:

اشارة

عليهمو إليهمو لديهموبضمّ كسر الهاء (ظ) بى (ف) هم

ش: (ظبى) فاعل (قرأ) و (فهم) عطف عليه، حذف عاطفه، و (عليهم) مفعوله، و (إليهم و لديهم) حذف عاطفهما، و (بضم) يتعلق ب (قرأ)، أو (ظبى) «١» مبتدأ و (فهم) عطف عليه، و (عليهم) و ما بعده مفعول (قرأ)، أو هو الخبر.

أى: قرأ ذو ظاء (ظبى) و فاء (فهم)، يعقوب و حمزة، عليهُم و إليهُم و لديهُم، بضم كسر الهاء فى الثلاث، [حال وصله و وقفه] «٢»، و يفهمان من إطلاقه:

[إذا كانت لجمع مذكر و لم] «٣» يتلها ساكن علم مما بعد، و يتزن البيت بقراءة ابن كثير و الباقون بالكسر كما صرح به.

فائدة «۴»

: الخلاف تارة يعم الوصل و الوقف فيطلقه كهذا الموضع و مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الفاتحة: ۴] و تارة يخص الوصل و تارة الوقف، فإن خص أحدهما و جاز غيره فى الآخر تعين «۵» القيد، نحو: (حاشا معا صل)، و إن امتنع اعتمد على القرينة؛ نحو: (و آدم انتصاب الرّفع دل)، و ربما صرح به تأكيدا؛ نحو: (فى الوصل تا تيمموا).

وجه ضم الهاء: أنه الأصل؛ بدليل الإجماع عليه قبل اتصالهما، و هى لغة قريش، و الحجازيين و مجاوريهم من فصحاء اليمن، و لأنها خفيّة «۶» فقويت بأقوى حركة.

و وجه الكسر: مجانسة لفظ الياء، و هى لغة قيس و تميم و بنى سعد، و رسمهما «٧» واحد.

ثم كمل فقال:

ص:

و بعد ياء سكنت لا مفردا(ظ) اهر و إن تزل كيخزهم (غ) دا

ش: (ظاهر) فاعل (قرأ)، و (بعد) ظرفه «٨» و متعلقه محذوف لدلالة الأول، و هو (بضم كسر الهاء)، و كذلك مفعوله، و هو كل هاء بعد ياء، و (سكنت) صفة ياء، و (لا مفردا) عطف ب (لا) المشتركة لفظا على المفعول المحذوف، و (تزل) فعل الشرط و (كيخزهم) خبر مبتدأ محذوف، و (ذو غدا) فاعل (قرأ)، و هو جواب (إن)، أى: قرأ ذو ظاء (ظاهر) يعقوب كل هاء وقعت بعد ياء ساكنة بضم الكسر، سواء كانت فى الثلاثة أو

---

(١) فى ص: و ظبى.

(٢) سقط فى م.

(٣) سقط فى ز.

(۴) فى ص، د، ز: قاعدة.

(۵) فى م: يعنى.

(۶) فى م: خفيفة.

(۷) فى ص: رسمها.

(۸) فى م: ظرف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۲

[فى] «۱» غيرها، فى «۲» ضمير تثنية أو جمع، مذكر أو مؤنث، نحو: عليهُما و لديهُما و إليهُما و صياصيهُم [الأحزاب: ۲۶] و جنتيهُم [سبأ: ۱۶] و ترميهُم [الفيل: ۴] و عليهُن و فيهُن و إليهُن إلا إن أفرد الضمير نحو (عليه) و (إليه) و سيأتى فى باب الكناية.

و هذا كله إن كانت الياء موجودة، فإن زالت لعلة «۳» جزم أو بناء؛ نحو: و إن يأتهُم [الأعراف: ۱۶۹] و يخزهُم [التوبة: ۱۴] فاستفتهُم [الصافات: ۱۴۹] فَآتِهِمْ [الأعراف: ۳۸] فإن رويسا ينفرد بضم ذلك كله، إلا ما أشار إليه [بقوله] «۴»:

ص:

و خلف يلههم قهم و يغنهمعنه و لا يضمّ من يولّهم

ش: (و خلف هذا اللفظ كائن عنه) اسمية، و عاطف (قهم) محذوف بدلالة الثانى، (و لا يضم) منفية، و فى المعنى مخرجة من قوله: (و إن تزل).

أى: اختلف عن ذى غين (غدا) (رويس) المعبر عنه بضمير (عنه) فى وَ يُلْهِهِمُ الْأَمَلُ [الحجر: ۳] و يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ [النور: ۳۳] و وَ قِهِمُ السَّيِّئاتِ [غافر: ۹] و وَ قِهِمْ عَذابَ الْجَحِيمِ [غافر: ۷] فروى كسر الأربعة القاضى عن النخاس، و الثلاثة الأول الهذلى عن الحمامى، و كذا نص الأهوازى.

و قال الهذلى: و كذا أخذ علينا فى التلاوة، زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة، و ضم الأربعة الجمهور عن رويس، و اتفق عنه على كسر وَ مَنْ يُوَلِّهِمْ [الأنفال: ۱۶].

وجه ضم الجميع: ما تقدم.

و وجه كسر المستثنى: الاعتداد بالعارض، و هو زوال الياء مراعاة صورة اللفظ، و وجه الاتفاق فى يُوَلِّهِمْ تغليب العارض، و الله أعلم.

ص:

اشارة

و ضمّ ميم الجمع (ص) ل (ث) بت (د) رىقبل محرّك و بالخلف (ب) را

ش: (ضمّ) «۵» مفعول (صل) من (يصل)، حذفت فاؤه حملا على المضارع، [و الجملة خبر (من)] «۶» و (ثبت) [محله نصب على نزع الخافض] «۷» (و درى) عطف عليه «۸»، و العائد محذوف: أى: ذو (ثبت) و (درى) صل لهما ضم ميم الجمع، و (قبل محرك) ظرف أو

---

(۱) سقط فى م، د.

(۲) فى م: من.

(۳) فى ص: بعلة.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: ضم ميم الجمع صل أمر، و فى ص: صل أمر من وصل.

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى ز، ص.

(۸) فى م: على محذوف على ثبت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۳

حال المفعول، (و بالخلف) خبر مقدم، أى: و ذو [باء] «۱» (برا).

و روى عنه بالخلف، أى: ضم ميم الجمع وصلها بواو لذى ثاء (ثبت) (أبو جعفر) و دال (درى) (ابن كثير) إن كانت قبل محرك نحو عليهمو غير [الفاتحة: ۷] معكمو أينما [الحديد: ۴] جاءكمو موسى [البقرة: ۹۲] و اختلف عن قالون، و أطلق جمهور العراقيين و ابن بليمة «۲» الخلاف عنه من الطريقين، و فى «التيسير» الخلاف عن أبى نشيط، و جعل مكى الإسكان لأبى نشيط و الصلة للحلوانى.

تنبيه:

تحتاج الميم لقيدين و هما: قبل محرك و لو تقديرا؛ ليندرج فيه كنتمو تمنون [آل عمران: ۱۴۳] و فظلتمو تفكهون [الواقعة: ۶۵] على التشديد، و أن يكون المحرك منفصلا «۳»؛ ليخرج عنه نحو دَخَلْتُمُوهُ [المائدة: ۲۳] أَ نُلْزِمُكُمُوها [هود: ۲۸] فإنه مجمع عليه.

ثم تمم حكم الميم فقال:

ص:

اشارة

و قبل همز القطع ورش..... ....

ش: (ورش) فاعل (وصل) مقدرا، و (قبل) ظرفه «۴» أو حال مفعوله، و هو ضم ميم الجمع.

[أى: و وصل ورش ضم ميم الجمع] «۵» و الواقعة قبل همزة «۶» القطع من طريقيه.

فإن قلت: إفراد ورش يوهم تخصيصه.

قلت: إذا علمت أن قاعدته «۷» ذكر صاحب الأصل أولا ثم إفراد الموافق؛ كقوله:

.... ولفا فعل سوى الإيواء الأزرق اقتفى و كقوله:

وافق فى إدغام «۸» صفّا زجراذكرا و ذروا (ف) د ...

قد علمت أنه أحسن فيما فعل.

فإن قلت: هلا قال: وافق ورش؛ كقوله: «وافق فى: مؤتفك»؟

قلت: لو قاله «۹» لم يعلم أ وافق الأقرب على الخلاف، أو الأبعد على الصلة.

فإن قلت: لم يبين هل الخلاف فى الوصل أو الوقف؟

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) فى د: ابن تيمية.

(۳) فى م: تقديرا منفصلا.

(۴) فى م: ظرف.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م، د، ص: همز.

(۷) فى م: قاعدتهم.

(۸) فى د: الإدغام.

(۹) فى ص: قال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۴

قلت: شرط فى الصلة كونها قبل محرك و لا يكون إلا وصلا.

تفريع:

يثلث «۱» لورش باعتبار طريقيه؛ [نحو] «۲» أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ [البقرة: ۶] كما يثلث وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ [البقرة: ۲۷۵] وجه الضم أنه الأصل؛ و لهذا أجمع عليه عند اتصال «۳» الضمير، نحو دَخَلْتُمُوهُ [المائدة: ۲۳] و يوافق الرسم وقفا أو تقديرا، أو امتنع فى الوقف؛ لأنه محل تخفيف.

و جمع قالون بين اللغتين؛ كقول لبيد [من الكامل]:

....و هم فوارسها و هم حكّامها «۴» و خص ورش الهمزة إيثارا «۵» للمد، و أيضا فمذهبه النقل، و لو نقلت لحركت «۶» [الميم] «۷» بالثلاث، [فحركتها] «۸» بحركتها الأصلية، و أسكنها الباقون تخفيفا؛ لكثرة دورها مع أمن اللبس، و عليه الرسم.

و لما تم حكم [المتحرك] «۹» ما بعدها، انتقل للساكن ما بعدها فقال:

ص:

اشارة

.... و اكسرواقبل السّكون بعد كسر (ح) رّروا

وصلا و باقيهم بضمّ و (شفا)مع ميم الهاء و أتبع (ظ) رفا

ش: (قبل) و (بعد) ظرفان، (كسر و حرروا) محله نصب بنزع الخافض، [و كذا (وصلا و باقيهم قرءوا بضم) اسمية و (شفا) فاعل (ضم) مقدرا، و الهاء مفعوله، و (مع ميم) حال الهاء، و (ظرفا) نصب بنزع الخافض] «۱۰» المتعلق ب (أتبع)، أى: كسر ذو حاء (حرروا) أبو عمرو الميم وصلا قبل الساكن إذا كان قبلها كسر، نحو: بِهِمُ الْأَسْبابُ [البقرة: ۱۶۶]، عَلَيْهِمُ الْقِتالُ [البقرة: ۲۴۶]. و بعد كسر شامل للهاء التى قبلها كسرة، أو ياء ساكنة كالمثالين، و خرج [عنه] «۱۱»: لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ [هود: ۳۱] لأن الميم بعد ضم، و الباقون بضمها، و صرح به ليتعين ضد الكسر، و ضم مدلول (شفا) (حمزة و الكسائى

---

(۱) فى د: ثلث.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى ص: إيصال.

(۴) عجز بيت، و صدره:

و هم السّعاة إذا العشيرة أفظعت.... .... و البيت فى ديوانه ص (۳۲۱)، و اللسان (فظع)، و التاج (فظع).

(۵) فى م: طلبا.

(۶) فى م: حركت، و فى ص: لحركة.

(۷) سقط فى م.

(۸) زيادة من ز.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى م: عليه. و سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۵

و خلف) [الهاء] «۱» مع الميم، و أتبع ذو ظاء ظرفا (يعقوب) الهاء فى حكمها المتقدم، فيضم فى نحو: يُرِيهِمُ اللَّهُ [البقرة: ۱۶۷] و يكسر فى نحو بِهِمُ الْأَسْبابُ [البقرة: ۱۶۶] و يجوز لرويس فى نحو يُغْنِهِمُ اللَّهُ [النور: ۳۲] الوجهان اللذان فى الهاء، و أجمعوا على ضم الميم بعد مضموم، سواء كان ياءً «۲» ك لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ [هود: ۳۱]، أو [هاء] «۳» نحو: عَلَيْهِمُ الْقِتالُ [البقرة: ۲۴۶] أو تاء نحو: وَ أَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ [آل عمران: ۱۳۹]، و علم من قوله: (وصلا) أن الكل يقفون بكسر الهاء و الميم، و يخص هذا العموم حمزة و يعقوب ب عَلَيْهِمْ* «۴» [و إِلَيْهِمْ*] «۵» و لَدَيْهِمْ*.

وجه ضم الميم المتفق عليه: أنه حرّك للساكنين بالضمة الأصلية و أيده الإتباع، و امتنع إثبات الصلة للساكن ك وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ [البقرة: ۲۵]، و لا يرد كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ [آل عمران: ۱۴۳]؛ للعروض.

و وجه كسرهما: أنه كسر الميم على أصل التقاء الساكنين، و الهاء لمناسبة الطرفين، أى: ما بعدها و ما قبلها، و الياء مجانسة الكسرة، فتخلف أصلان، و هما ضمهما، و حصل وصل «۶» و هو كسر أول الساكنين «۷»، و مناسبتان و هما أولى. و وجه ضمها: أن الميم حركت للساكن بحركة الأصل و ضم الهاء اتباعا [لها] «۸» لا على الأصل، و إلا لزم بقاء ضمها وقفا، إلا أن حمزة فى عَلَيْهِمْ* و ما معها آثر الإتباع فى الوقف، و هى لغة [بنى] «۹» سعد.

و وجه كسر الهاء و ضم الميم: مناسبة الهاء للياء و تحريك الميم بالأصلية، و هى لغة بنى سعد «۱۰» و أهل الحرمين، و فيها «۱۱» موافقة أصل و هو تحريك الميم بالأصلية، و مناسبة و هى كسر الهاء للياء، و مخالفة أصلين و هما ضم [الهاء] «۱۲» و كسر الميم على أصل التقاء الساكنين.

خاتمة:

(آمين) ليست من القرآن، و فيها أربع لغات: مد الهمزة و قصرها «۱۳» مع تخفيف الميم و تشديدها، [لكن فى التشديد بحاليه خلاف «۱۴»] «۱۵».

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى د، ص: هاء.

(۳) سقط فى م، د، و فى ص: كافا، نحو «عليكم القتال».

(۴) فى م: فى عليهم.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م، ص، د: أصل.

(۷) فى م: كسر التقاء الساكنين.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى د.

(۱۰) فى د، ص: أسد.

(۱۱) فى م: و فيهما.

(۱۲) سقط فى م، د.

(۱۳) فى م: و قصره.

(۱۴) فى د: بخلاف.

(۱۵) ما بين المعقوفين سقط فى م. و قال السمين الحلبى: ليست من القرآن إجماعا، و معناها: استجب،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۶

باب الإدغام الكبير «۱»

اشارة

ذكره بعد الفاتحة؛ لأنه من مسائلها، و هو «۲» لغة: الإدخال و الستر و الخفاء؛ يقال:

أدغمت اللجام فى فم الفرس، قال [الشاعر:] «۳»

ص:

و أدغمت فى قلبى من الحبّ «۴» شعبةتذوب «۵» لها حرّا من الوجد أضلعى «۶»

فهى اسم فعل مبنى على الفتح، و قيل: ليس فعل، بل هو من أسماء البارى تعالى، و التقدير: يا آمين، و ضعف أبو البقاء هذا بوجهين:

أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مفرد معرفة.

و الثانى: أن أسماء الله تعالى توقيفية.

و وجه الفارسى قول من جعله اسما لله تعالى على معنى أن فيه ضميرا يعود على الله تعالى؛ لأنه اسم فعل، و هو توجيه حسن نقله صاحب «المغرب».

و فى «آمين» لغتان: المد و القصر، فمن الأول قوله:

آمين آمين لا أرضى بواحدةحتى أبلغها ألفين آمينا و قال آخر:

يا رب لا تسلبنى حبها أبداو يرحم الله عبدا قال آمينا و من الثانى قوله:

تباعد عنى فطحل إذ دعوتهأمين فزاد الله ما بيننا بعدا و قيل: الممدود اسم أعجمى؛ لأنه بزنة «قابيل و هابيل».

و هل يجوز تشديد الميم؟ المشهور أنه خطأ، نقله الجوهرى، و لكن قد روى عن الحسن و جعفر الصادق التشديد، و هو قول الحسين بن الفضل، من «أم» إذا قصد، أى: نحن قاصدون نحوك، و منه: وَ لَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ [المائدة: ۲]. ينظر: الدر المصون (۱/ ۸۶- ۸۷).

(١) قال شرح التيسير: اعلم أنه إنما سمى هذا الإدغام كبيرا؛ لكثرة دورانه فى حروف القرآن فقد بلغت عدة ما يذكر منه فى هذا الباب ما بين متفق عليه و مختلف فيه ألف كلمة و ثلاثمائة كلمة و اثنتين و تسعين كلمة.

و يمكن أن يسمى: كثيرا؛ لكثرة ما فيه من العمل: و ذلك أنه مخصوص بما أصله التحريك- فيعرض فيه فى بعض المواضع أربع تغييرات، و ذلك فى إدغام المتقاربين إذا كان قبل الأول منهما ساكن:

أحدها: قلب الحرف الأول.

و الثانى: إسكانه.

و الثالث: إدغامه إن كان مفتوحا فى الأصل، أو إخفاؤه إذا كان أصله الضم أو الكسر، على ما سيأتى تحقيق القول فى تسمية هذا النوع من الإخفاء إدغاما بحول الله تعالى.

و الرابع: التقاء الساكنين إذا كان الأول مفتوحا فى الأصل كما تقدم، و كذلك إذا كان الأول متحركا بالضم أو بالكسر فى الأصل عند من لا يقول بالإخفاء و يجعله إدغاما صحيحا.

(٢) فى د: و هى.

(٣) زيادة من م.

(۴) فى ص: المحبة.

(۵) فى د: يذوب.

(۶) ذكر البيت ابن الجزرى فى «النشر فى القراءات العشر» فى باب اختلافهم فى الإدغام الكبير، و فيه اختلاف فى بعض الألفاظ.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣١٧

و صناعة: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد. فاللفظ ... إلخ: يشمل المظهر و المدغم و المخفى، و بلا فصل: خرج به المظهر، [و من مخرج واحد خرج] «١» به المخفى، و هو قريب من قول المصنف: (اللفظ بحرفين حرفا كالثانى)؛ لأن قوله: (اللفظ بحرفين) يشمل الثلاث، و (حرفا) خرج به المظهر، و (كالثانى) خرج به المخفى، و هذا «٢» كله ليس هو إدخال حرف فى حرف، بل هما ملفوظ بهما، و هو فرع الإظهار؛ لافتقاره «٣» لسبب.

قال أبو عمرو المازنى: الإدغام لغة العرب [التى تجرى] «۴» على ألسنتها و لا يحسنون غيره، و من الكبير قول عكرمة:

عشيّة تّمنّى أن يكون «۵» حمامة «۶»بمكّة توريك «٧» [السّتار] «٨» المحرّم و فائدته: التخفيف؛ لثقل عود اللسان إلى المخرج أو مقاربه، و لا بد من سلب الأول حركته، ثم ينبو «٩» اللسان بهما نبوة واحدة؛ فتصير «١٠» شدة الامتزاج فى السمع كالحرف الواحد، و يعوض عنه التشديد، و هو: حبس الصوت فى الحيز «١١» بعنف.

فإن قلت: قولهم: اللفظ بساكن «١٢» فمتحرك، يناقض قولهم: التشديد عوض الذاهب.

فالجواب: ليس التشديد عوض الحرف، بل عمّا فاته من لفظ الاستفال، و إذا أصغيت إلى لفظك سمعته ساكنا مشددا ينتهى إلى محرك مخفف «١٣».

و ينقسم إلى كبير: و هو ما كان أول الحرفين فيه محركا ثم يسكن للإدغام فهو أبدا أزيد «١۴» عملا؛ و لذا سمى كبيرا، و قيل: لكثرة وقوعه، و قيل: لما فيه من الصعوبة، و قيل: لشموله المثلين و المتقاربين و الجنسين.

و صغير: و هو ما كان أولهما ساكنا.

و اعلم أنه إذا ثقل الإظهار و بعد الإدغام عدل إلى الإخفاء، و هو يشاركه فى إسكان المتحرك دون القلب.

---

(١) فى م: و بالثانى خرج.

(۲) فى م، ص، د: و على هذا.

(۳) فى د: لافتقار.

(۴) فى م، ص، د: الذى يجرى.

(۵) فى م: تكون.

(۶) فى م، د، ز: جماعة.

(۷) فى ص: مدركك.

(۸) فى ز: الثنا، و فى د: اليسار.

(۹) فى ص: ينبو عنهما.

(۱۰) فى ص، د، ز: فيصير.

(۱۱) فى م: فى الحنك، و فى د: فى الخير.

(۱۲) فى ص: ساكن.

(۱۳) فى م: مختف.

(۱۴) فى د: زائد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۸

ثم قال صاحب «المصباح» و الأهوازى: فيه تشديد يسير.

و قال الدانى: هو عار منه، و هو التحقيق لعدم الامتزاج؛ و لذا يقال: أدغم هذا «۱» فى هذا و أخفى عنده «۲».

ص:

إذا التقى خطّا محرّكانمثلان جنسان مقاربان «۳»

أدغم بخلف الدّور و السّوسى معالكن بوجه الهمز و المدّ امنعا

ش: (إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان، و فيه معنى الشرط، و (التقى): فعل الشرط، و (خطّا): تمييز، و (محركان): صفة الفاعل «۴» و هو حرفان، و الثلاثة بعده أوصاف حذف عاطفها، و (أدغم): جواب (إذا)، و مفعوله محذوف دل عليه جملة الشرط أى: أدغم أول المتلاقيين «۵»، و الباء بمعنى «مع» متعلق به، و حذف ياء (الدورى) و خفف ياء (السوسى) للضرورة، و (معا): نصب على الحال من الاسمين، أى: حالة كونهما مجتمعين، و أصلها اسم لمكان الاجتماع معرب، إلا فى لغة غنم «۶» و ربيعة فمبنى على السكون؛ لقوله «۷»:

قريشى «۸» معكم «۹» أى: و هو معكم، و تخصيصها «۱۰» بالاثنين اصطلاح طارئ، و (لكن):

حرف ابتداء لمجرد إفادة «۱۱» الاستدراك؛ لأنها «۱۲» داخلة على جملة و ليست عاطفة، و يجوز أن يستعمل «۱۳» بالواو؛ نحو «۱۴»: وَ لكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ [الزخرف: ۷۶] و بدونها؛ كقول زهير:

إنّ ابن ورقاء لا تخشى «۱۵» بوادرهلكن وقائعه فى الحرب تنتظر «۱۶» و باء (بوجه) بمعنى (مع) متعلق ب (امنع)، و ألفه للإطلاق؛ و مفعوله محذوف، أى: امنع الإدغام.

---

(۱) فى م: ذا.

(۲) زاد فى م: هذا عن هذا.

(۳) فى م: متقاربان.

(۴) فى م: صفة لا فاعل.

(۵) فى م: المتقابلين.

(۶) فى د، م: تميم.

(۷) فى م: لقوله، و فى د: كقوله.

(۸) فى م: قريش، و فى د، ص: قرشى.

(۹) فى د، ص: منكم.

(۱۰) فى ص: و تخصصها.

(۱۱) فى م: فائدة.

(۱۲) فى د: و لأنها.

(۱۳) فى م، ص: تستعمل.

(۱۴) فى م: و نحو.

(۱۵) فى د: لا يخشى.

(۱۶) ينظر: ديوانه ص (۳۰۶)، و الجنى الدانى (۵۸۹)، و الدرر (۶/ ۱۴۴)، و شرح التصريح (۲/ ۱۴۷)، و شرح شواهد المغنى (۲/ ۷۰۳)، و اللمع (۱۸۰)، و مغنى اللبيب (۱/ ۲۹۲)، و المقاصد النحوية (۴/ ۱۷۸)، و بلا نسبة فى أوضح المسالك (۳/ ۳۸۵)، و شرح الأشمونى (۲/ ۴۲۷)، و همع الهوامع (۲/ ۱۳۷).

و الشاهد فيه: مجيء «لكن» حرف ابتداء لا حرف عطف؛ لكون ما بعدها جملة من مبتدأ و خبر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۱۹

و اعلم أن الشائع بين القراء فى الإدغام الكبير أن مرجعه «۱» إلى أبى عمرو، فهو أصله، و عنده اجتمعت أصوله و عنه «۲» انتشرت فروعه، و كل من القراء قرأ به اتفاقا؛ مثل:

الضَّالِّينَ [الفاتحة: ۷]، و صَوافَ [الحج: ۳۶]، و اختلافا؛ مثل حَيَ [الأنفال: ۴۲]، و تَأْمَنَّا [يوسف: ۱۱]، و ما مَكَّنِّى [الكهف: ۹۵].

و روى الإدغام الكبير أيضا عن الحسن، و ابن محيصن، و الأعمش، و طلحة، و عيسى ابن عمر «۳»، و مسلمة بن عبد الله الفهرى، و مسلمة بن الحارث السدوسى «۴»، و يعقوب الحضرمى و غيرهم.

ثم إن لهم فى نقله عنه خمس طرق: منهم من لم يذكره أصلا: كأبى عبيد، و ابن مجاهد، و مكى و جماعة.

و منهم من ذكره عن أبى عمرو فى أحد الوجهين من جميع طرقه، و هم «۵» جمهور العراقيين و غيرهم.

و منهم من خصه برواية الدورى، و السوسى: كأبى معشر الطبرى، و الصفراوى.

و المصنف موافق لهاتين «۶» الطريقين «۷»؛ لاجتماعهما على ثبوته للروايتين «۸».

و منهم من خص به السوسى؛ كأبى الحسن بن غلبون و صاحب «التيسير» و الشاطبى «۹».

و منهم من ذكره «۱۰» عن غير الدورى و السوسى؛ كصاحب «التجريد» و «الروضة»؛ فعلى ما ذكر «۱۱» المصنف من الخلاف يجتمع لأبى عمرو إذا اجتمع الإدغام مع الهمز الساكن أربعة أوجه، و كلها طرق محكية: الإبدال مع الإظهار، و الإدغام، و التحقيق معهما.

فالأولى: الإبدال مع الإظهار؛ و هو أحد الثلاثة عن جمهور العراقيين عنه، و أحد الوجهين عن السوسى فى «التجريد» و «التذكار» [و أحد الوجهين فى «التيسير» المصرح به فى أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد،] «۱۲» و فى «جامع البيان» من قراءته على أبى الحسن، و لم يذكر كل من ترك الإدغام عن أبى عمرو سواه، كالمهدوى «۱۳»، و مكى،

(١) فى ز، ص: مرجوعه.

(٢) فى د: و عنده.

(٣) فى ص: عمرة.

(٤) فى م: السندوسى.

(٥) فى د: و هو.

(٦) فى م: لها بين.

(٧) فى ص: الطريقتين.

(٨) فى م، ص، د: للراويين.

(٩) فى م: و الشاطبية.

(١٠) فى م: ذكر.

(١١) فى م: ما ذكره.

(١٢) سقط فى ز، م.

(١٣) فى د: كالمهدى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٢٠

و صاحب «العنوان» و «الكافى» و غيرهم، و كذلك اقتصر عليه أبو العز فى «إرشاده».

الثانية: الإبدال مع الإدغام، و هى التى فى جميع كتب أصحاب «١» الإدغام من الروايتين «٢» معا، و كذلك «٣» نص الدانى [عليه] «۴» فى «جامعه» تلاوة، و هو الذى عن السوسى فى «التذكرة» لابن غلبون و «مفردات الدانى» و «الشاطبية» و [هو الوجه الثانى فى] «۵» «التيسير»، كما سيأتى بيانه.

الثالثة: الإظهار مع التحقيق، و هو الأصل عن «۶» أبى عمرو الثابت عنه من جميع الكتب و قراءة «٧» العامة من أصحابه، و هو [الوجه] «٨» الثانى عن السوسى فى «التجريد» و الدورى عند من لم يذكر الإدغام كالمهدوى و مكى و ابن شريح و غيرهم، [و هو الذى فى «التيسير» عن الدورى من قراءة الدانى على أبى القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادى] «٩».

الرابعة «١٠»: الإدغام مع الهمز، و هى ممنوعة اتفاقا، و قد انفرد بجوازها الهذلى، قال فى «كامله»: هكذا قرأنا على ابن هشام على الأنطاكى «١١» على ابن بدهن على ابن مجاهد على ابن الزعراء على الدورى، و الغالب أنه و هم [منه] «١٢» على ابن هاشم «١٣»؛ لأن ابن هاشم «١۴» هذا هو المعروف بتاج الأئمة، أستاذ مشهور ضابط قرأ عليه غير واحد من الأئمة، كالأستاذ أبى عمر «١۵» الطلمنكى، و ابن شريح، و ابن الفحام و غيرهم، و لم يحك «١۶» أحد عنه ما حكاه الهذلى، و شيخه الحسين «١٧» بن سليمان الأنطاكى أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحد؛ كالدانى و المعدل الشريف صاحب «الروضة» و محمد القزوينى و غيرهم، و لم يذكر أحد منهم ذلك [عنه] «١٨»، و شيخه ابن بدهن هو أبو الفتح البغدادى، إمام متقن مشهور أحذق أصحاب ابن مجاهد، أخذ عنه غير واحد، كأبى الطيب عبد المنعم بن غلبون و أبيه أبى الحسن [و عبيد الله بن عمر القيسى] «١٩» و غيرهم، لم يذكر أحد

(١) فى د: الأصحاب.

(٢) فى ز: الراويين.

(٣) فى م: و كذا.

(۴) زيادة من م.

(۵) سقط فى ز، م.

(۶) فى م: مع.

(۷) فى م: و قول.

(۸) سقط فى م.

(۹) زيادة من د، ص.

(۱۰) فى د، ز: و الرابعة.

(۱۱) فى م: الأنصارى.

(۱۲) سقط فى د.

(۱۳) فى م، ص: ابن هشام.

(۱۴) فى م، ص: ابن هشام.

(۱۵) فى م: أبى عمرو، و فى ص: أبى على.

(۱۶) فى د: و لم يحك من الأئمة كالأستاذ.

(۱۷) فى د، ص: الحسن.

(۱۸) سقط فى م.

(۱۹) فى م: عبد الله بن عمرو، و فى د: عبد الله بن عمر العبسى، و فى ص: عبد الله بن عمرو القيسى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۱

منهم ذلك عنه، [و شيخه ابن مجاهد شيخ الصنعة و إمام السبعة، نقل عنه] «۱» خلق لا- يحصون [كثرة] «۲» [و لم يذكر أحد منهم ذلك عنه؛ فقد رأيت كل من فى سند الهذلى لم ينقل عنهم شىء من ذلك و لو كان لنقل، و إذا دار الأمر بين توهيم جماعة لا يحصون كثرة] «۳» و واحد، فالواحد أولى عقلا و شرعا.

فإن قلت: [فقد] «۴» قرأ به القاضى أبو العلاء «۵» الواسطى على أبى القاسم عبد الله الأنطاكى على «۶» الحسين بن إبراهيم الأنطاكى على أحمد بن جبير عن اليزيدى، فالواجب هذا مع كونه ليس طريق «۷» الدورى عن اليزيدى لم يهمله الواسطى، بل أنكره؛ و لهذا قال:

و لم يقرئنا أحد من شيوخنا به إلا هذا الشيخ؛ [و لهذا] «۸» قال الأهوازى: و ناهيك «۹» به [الذى لم يقرأ] «۱۰» أحد بمثل ما قرأ ما رأيت من «۱۱» يأخذ عن أبى عمرو [بالإدغام مع] «۱۲» الهمز، و لا أعرف لذلك «۱۳» راويا، و الصواب فى ذلك الرجوع لما عليه الأئمة من أن الإدغام لا يكون إلا مع [الإبدال، و كذلك أيضا لا يكون مع قصر المد المنفصل؛ لأنه إذا امتنع مع] «۱۴» الهمز فمع المد أولى؛ لأن الهمز يكون مع المد و القصر، و الإبدال لا يكون إلا مع القصر، و أيضا فلقوله فى «التيسير»: اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ فى الصلاة أو أدرج قراءته أو أدغم، لم يهمز كل همزة ساكنة، فخص استعمال الإدغام و الإدراج، و هو الإسراع، [أى: القراءة بلا مد بالإدغام] «۱۵» الذى هو ضد التحقيق بالإبدال.

فإن قلت: ظاهر قوله: (إذا أدرج لم يهمز) أنه لا يجوز مع الحدر «۱۶» إلا الإبدال.

قلت: جواز الحدر مع الهمز هو الأصل عن أبى عمرو؛ فلا يحتاج إلى نص.

فإن قلت: بين لنا طريق «التيسير» و «الشاطبية» فى هذه المسألة كما سبق وعدك.

قلت: اعلم أن الدانى صرح بطريق «التيسير» فى أسانيده فقال فى إسناد [قراءة] «۱۷» أبى عمرو: قرأت بها القرآن كله من طريق أبى

عمر- يعنى الدورى- على شيخنا عبد العزيز.

و قال: قرأت بها على أبى طاهر [بن] «۱۸» هاشم المقرئ.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) زيادة من م.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى د: قد. و سقط فى م.

(۵) فى م، ص، د: أبو على.

(۶) فى م: عن.

(۷) فى م: من طريق.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى د: ناهيك.

(۱۰) فى د: الذى لم يقل.

(۱۱) فى م: أحدا.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى م: فى ذلك.

(۱۴) سقط فى د.

(۱۵) زيادة من م.

(۱۶) فى م: القصر.

(۱۷) سقط فى م.

(۱۸) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۲

و قال: قرأت بها على ابن مجاهد، و قال: قرأت على أبى الزعراء.

و قال: قرأت على أبى عمر «۱» يعنى الدورى، و صرح فى «الجامع» بأنه قرأ على عبد العزيز بالإظهار و التحقيق.

و يدل على هذا من «التيسير» أيضا قوله بعد: و حدثنا بأصول الإدغام محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن أبى [الزعراء] «۲» عن الدورى، ثم قال: و قرأت بها القرآن كله بإظهار الأول من المثلين و المتقاربين و بإدغامه على فارس بن أحمد.

و قال: و قال لى: قرأت بها كذلك [على عبد الله بن الحسين المقرئ، و قال لى: قرأت بها كذلك] «۳» على ابن جرير، و قال: قرأت على أبى شعيب- يعنى السوسى- فأنت تراه كيف صرح بالإدغام و الإظهار للسوسى- [و تقدم أن شرطه الإبدال] «۴»- و بالإظهار مع التحقيق للدورى، و كيف صرح بالإدغام للدورى على سبيل التحديث عن غير عبد العزيز لا على سبيل القراءة؛ فعلى هذا لا يجوز أن يؤخذ له من طريق «التيسير» إلا بوجه للدورى و بوجهين للسوسى، و لا يجوز لأحد أن يقول: قرأت بالتيسير، إلا إذا قرأ للسوسى بالوجهين.

فإن قلت: فما مستند أهل هذا العصر فى تخصيص السوسى بوجه واحد؟

قلت: مستندهم فعل الشاطبى.

قال السخاوى فى آخر باب الإدغام: و كان أبو القاسم- يعنى الشاطبى- يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسى؛ لأنه كذلك قرأ، فصرح بأن قراءته لم تقع «۵» للسوسى إلا بوجه واحد.

فإن قلت: فكيف ذكر فى «شاطبيته» للسوسى الوجهين كما سنبينه؟

قلت: قد قال فى ديباجته:

و فى يسرها التّيسير رمت اختصاره... ... ...

فلم يلتزم ما قرأ به إنما التزم ما فى «التيسير».

قلت: و على هذا فيجب على المجيز أن يقول: أجزته بما نقل أن الشاطبى كان يقرئ به، و لا يجوز أن يقول: قرأ علىّ بما فى «الشاطبية»؛ لأن ذلك افتراء مخل «۶» بعدالته، [و أما ما فهمه الشيخ برهان الدين الجعبرى من قول الدانى: اعلم أن أبا عمرو ... إلخ من جواز

---

(۱) فى م، ص: أبى عمرو.

(۲) سقط فى م.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د: لم يقع.

(۶) فى ز: يخل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۳

الثلاث طرق المتقدمة لأبى عمرو بكماله، فغير متجه؛ لأن العمدة على قول القارئ: قرأت بكذا على ما يفهم من كلامه، و المعتمد عليه ما صرح به فى أسانيده، و لا يجوز الاعتماد على هذا؛ لأنه لم يقرأ به من طريقه، و لا يترك ما نص عليه لما يفهم من الكلام، لا سيما فى هذا العلم الموقوف على الرواية و صريح النقل] «۱».

و أما كلام الشاطبى فلا شك أنه موافق لصريح «التيسير»؛ و ذلك أنه صرح بالإبدال للسوسى، و بالتحقيق للدورى، و بالإدغام للراويين على سبيل الجواز لا الوجوب، فلكلّ وجهان؛ فيصير للسوسى الإدغام و الإظهار مع الإبدال، و للدورى الإظهار مع التحقيق، و يمتنع له الإدغام مع التحقيق؛ لما تقدم من منع اجتماعهما.

فإن قلت: إطلاق الشاطبى الوجهين يوهم أنهما للدورى أيضا.

قلت: لا إيهام مع تحقيق «۲» معرفة شرطه: و هو الإبدال، و هذا واضح لا يحتاج إلى تأمل، و الله- تعالى- أعلم.

وجه الإظهار و التحقيق: الأصل.

و وجه الإدغام و البدل: تخفيف اللفظ.

و وجه الإظهار و البدل: أن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحركات «۳»، و لا يلزم منه تخفيف الثقيل «۴».

و وجه الإدغام مع التحقيق: أن كلّا منهما باب تخفيف برأسه «۵»؛ فليس أحدهما شرطا للآخر.

و وجه منعه: أن فيه نوع مناقضة بتخفيف الثقيل دون الأثقل، و الله أعلم.

ثم نرجع إلى كلام المصنف فنقول: ذكر المصنف للإدغام [مطلقا] «۶» شرطا و سببا و موانع:

فشرطه: أن يلتقى الحرفان خطّا، سواء التقيا لفظا؛ نحو: يَعْلَمُ ما [البقرة: ۷۷]، أو لا فدخل؛ نحو: إِنَّهُ هُوَ [البقرة: ۳۷] و خرج «۷»؛ نحو: أَنَا نَذِيرٌ [العنكبوت:

۵۰] و سببه: التماثل، و هو: الاتفاق فى المخرج، [أو الصفة، و يلزم منه أن يكون آمَنُوا وَ عَمِلُوا [البقرة: ۲۵] و فِي يُوسُفَ [يوسف: ۷] متماثلين، و الأولى أن يقال:

---

(۱) زيادة من د، ص.

(۲) فى د: تحقق.

(۳) فى د: المتحركان.

(۴) فى د: الثقيل دون الأثقل.

(۵) فى م: يختلف برأسه، و فى ص: تحقيق برأسه.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: و نحو خرج.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۴

المتماثلان: هما اللذان اتحدا ذاتا أو اندرجا فى الاسم.

و التجانس: هو الاتفاق فى المخرج] «۱» لا فى الصفة.

و التقارب: هو التقارب فى المخرج أو الصفة «۲» أو فيهما، و سيأتى مانعه.

فإذا وجد الشرط، و السبب، و ارتفع المانع، جاز الإدغام: فإن كانا مثلين سكن الأول ثم أدغم، أو متقاربين قلب كالثانى ثم سكن ثم أدغم، و ارتفع اللسان بهما رفعة «۳» واحدة من غير وقف «۴» على الأول، و لا فصل بحركة، و الله أعلم.

ص:

اشارة

فكلمة «۵»: مثلى مناسككم و ماسلككم و كلمتين عمّما

ش: (كلمة): مفعول لمحذوف دل عليه (عمم) فحذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه، و (مثلى): منصوب بنزع الخافض، تقديره: خصص إدغام كلمة إذا كان من إدغام المثلين بمثلى هاتين الكلمتين، و لا يتجاوز بالإدغام الواقع فى كلمة من المثلين إلى أكثر منهما، و (مناسككم) [مضاف إليه] «۶» و (ما سلككم) معطوف عليه، و (كلمتين): مفعول (عمم) على حذف مضاف تقديره عمم إدغام كلمتين فى كل ما اجتمعت أسبابه كما تقدم.

[أى] «۷»: إذا اجتمع الشرط و السبب و ارتفع المانع، فإما أن يكونا غير متماثلين أو متقاربين أو متجانسين «۸»، فغير المتماثلين سيأتى، و المتماثلان إن كانا من كلمة فخصص جواز الإدغام بالكاف من كلمتين خاصة و هما مَناسِكَكُمْ [البقرة: ۲۰۰] و ما سَلَكَكُمْ [المدثر: ۴۲] و أظهر ما عدا ذلك نحو بِشِرْكِكُمْ [فاطر: ۱۴] و جِباهُهُمْ [التوبة: ۳۵] و أَ تُحَاجُّونَنا [البقرة: ۱۳۹].

و إن كانا من كلمتين فعمم الإدغام فى كل حرف كانا أو غيرهما.

تنبيهان «۹»

: الأول: يرد على تخصيصه بكلمتين ما سيذكره آخر الأعراف، و هو إدغام ولى الله [الأعراف: ۱۹۶] إن قيل: إن المحذوف هو الياء

الأولى، فإنه حينئذ من الكبير، و إن قيل: الثانية أو الثالثة، فمن الصغير.

الثانى: روى «۱۰» إدغام كل مثلين لكنه ضعيف، و وجه تخصيصهما «۱۱» كثرة الحروف

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۲) فى د: و الصفة.

(۳) فى د، ص: دفعة.

(۴) فى ز: توقف.

(۵) فى م: ففى كلمة.

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى ز، ص: يجتمع متداخلان أو متقاربان أو متجانسان.

(۹) فى ز، ص: تنبيهات.

(۱۰) فى د: يروى.

(۱۱) فى ز: تخصيصها. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۳۲۵ تنبيهان ..... ص : ۳۲۴

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۵

و الحركات.

إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف تسعة و عشرون، فمنها الألف و الهمزة لا يدغمان و لا يدغم فيهما، و منها خمسة لم تلق جنسا و لا مقاربا «۱»، و هى: الخاء، و الزاى، و الصاد، و الطاء، و الظاء، و ستة لقيت مثلها خاصة، و هى: العين، و الغين، و الفاء، و الهاء، و الواو، و الياء، و خمسة لقيت مجانسا و مقاربا لا مثلا، و هى «۲»: الجيم، و الشين، و الدال، [و الذال] «۳»، و الضاد، و الباقى أحد عشر لقى الثلاث، فجملة ما لقى مثله متحركا سبعة عشر [يختص بستة] «۴»، و لم يتعرض له لوضوحه، و جنسه أو مقاربه ستة عشر يختص بخمسة، و سيأتى كل ذلك.

و لما ذكر سبب الإدغام و شرطه شرع فى مانعه فقال:

ص:

ما لم ينوّن أو يكن تا مضمرو لا مشدّدا و فى الجزم انظر

ش: (ما): حرف نفى يدخل «۵» على الأسماء و الأفعال، و (لم): حرف جزم لنفى المضارع و قلبه ماضيا؛ نحو: لَمْ يَلِدْ [الإخلاص: ۳]، و (ينون): مجزوم بها، و (يكن): معطوف عليه، و (تا مضمر): خبر مقصور للضرورة، و (مشددا) «۶»: عطف «۷» على الخبر، و (فى الجزم)، أى: المجزوم «۸» كقولهم «۹»: ضرب الأمير، أى: مضروبه، متعلق «۱۰» ب (انظر).

ثم كمل فقال:

ص:

فإن تماثلا ففيه خلفو إن تقاربا ففيه ضعف

ش: الفاء: جواب شرط مدلول عليه ب (انظر)، أى: فإذا نظرت لا جواب؛ إذ لا جواب له على الصحيح. (ففيه خلف) جواب: (فإن)، و

الباقى شرطية، و جوابها محلها محل ما عطفت عليه من الجزم؛ لاقترانه بالفاء.

أى: إذا وجد الشرط و السبب و ارتفع المانع فأدغم، إلا إن وجد مانع فلا يجوز الإدغام لا فى المثلين و لا فى غيرهما.

و المانع إما متفق عليه، و هو ثلاثة:

الأول: بتنوين الأول؛ نحو: غَفُورٌ رَحِيمٌ [البقرة: ١٧٣]، رَجُلٌ رَشِيدٌ [هود:

---

(١) فى م: و لا متقاربا.

(٢) فى د: و هو.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى م: تختص بخمسة.

(٥) فى د: تدخل.

(٦) فى ص، ز: مشدد.

(٧) فى د: معطوف.

(٨) فى م: فى المجزوم.

(٩) فى ز: بقولهم.

(١٠) فى م: و يتعلق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٢٦

٧٨]، مَأْكُولٍ لِإِيلافِ [الفيل: ٥، قريش: ١]؛ لأن التنوين حاجز «١» قوى جرى مجرى الأصول فى النقل و تغيير «٢» الساكنين، فلم يجتمع الحرفان «٣»، و الفرق بينه و بين [صلة] «٤» إِنَّهُ هُوَ [البقرة: ٣٧] عدم القوة و الدلالة.

الثانى: كونه تاء ضمير سواء كان المتكلم أو المخاطب ك كُنْتُ تُراباً [النبأ: ٤٠]، فَأَنْتَ تُكْرِهُ [يونس: ٩٩]، كِدْتَ تَرْكَنُ [الإسراء: ٧٤]، و ليس مانعا لذاته؛ بل لملازمة «٥» المانع حيث وقع، و هو إما سبق إخفاء فقط كالأوّلين، أو مع انضمام حذف فى الثقل؛ كالثالث و الأول، و مثل لكون كل منهما اسما على حرف واحد فأورد لَكَ كَيْداً «٦» [يوسف: ٥] [فزيد مع كونه] «٧» فاعلا «٨» و سيأتى جِئْتِ شَيْئاً بمريم [٢٧].

فقوله: (تا مضمر) عام مخصوص.

الثالث: كونه مشددا ك مَسَّ سَقَرَ [القمر: ٤٨]؛ لما يلزم من الدوران فك الإدغام و ضعف «٩» الثانى عن تحمله إن لم يفك، لا سيما عند البصريين، قاله [الجعبرى] «١٠» [و ليس منه إن ولى الله [الأعراف: ١٩٦]؛ لما سيأتى] «١١».

[قلت: و فيه شىء؛ لأنه لا يلزم الدور إلا إذا قيل: وجود الإدغام متوقف على وجود الفك و وجود الفك متوقف على وجود الإدغام، و لا نسلم ذلك، بل يقال: وجود الإدغام متوقف على وجود الفك، و وجود الفك متوقف على قصد الإدغام لا وجوده، فاختلفت جهتا التوقف فلا دور. و الله أعلم] «١٢».

و إما مختلف فيه و هو الجزم.

قيل: و قلة الحروف و توالى الإعلال و سبق الإخفاء و الحذف و الضعف و العروض [و كلها] «١٣» حصلت فيما سنذكره «١٤» من المتماثلين، و يريد المتقاربين «١٥» بسكون ما قبل المدغم فقط و سكونه مع انفتاحه، و أصل الحركة المقصودة «١٦»، فالجزم فى وَ مَنْ يَبْتَغِ

---

(۱) فى م: جائز.

(۲) فى د: و تعبير.

(۳) زاد فى د، ص: و هو حلية الاسم لدلالة على إمكانيته فحذفه.

(۴) سقط فى م. و فى ز: صلته.

(۵) فى م: للازمة.

(۶) فى د: فأورد ذلك تأكيدا.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى د، ص: و الإدغام نوع حذف فاندفع.

(۹) فى م، ص: و لضعف.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) زيادة من م، ص.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

(۱۴) فى م، ص، د: سيذكره.

(۱۵) فى ز: يزيد المتقاربان.

(۱۶) زاد فى د: هى من الموانع نحو: «أنا نذير، أنا لكم» لا يدغم؛ محافظة على الحركة، نص عليه فى جمال القراء؛ و لذلك زاد، و الألف أو الهاء و قفا فالجزم فى المتماثلين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۷

غَيْرَ [آل عمران: ۸۵]، و يَخْلُ لَكُمْ [يوسف: ۹]، وَ إِنْ يَكُ كاذِباً [غافر: ۲۸]، و فى المتجانسين فى وَ لْتَأْتِ طائِفَةٌ [النساء: ۱۰۲]، و ألحق به وَ آتِ ذَا الْقُرْبى [الإسراء: ۲۶]، و فى المتقاربين، وَ لَمْ يُؤْتَ سَعَةً [البقرة: ۲۴۷] فأكثرهم جعله مانعا مطلقا: كابن مجاهد، و أصحابه، و بعضهم لم يعتد بهم مطلقا: كابن شنبوذ، و الداجونى، و المشهور الاعتداد به فى المتقاربين و أجرى الوجهين فى غيره، [كما قال المصنف: ما لم يكن مفتوحا بعد ساكن؛ و لذا ضعف الخلاف فى يُؤْتَ سَعَةً و قوى فى غيره] «۱» و إنما كان الجزم مانعا لضعف الكلمة بالحذف أو لخفتها معه، أو لأن المحذوف كالموجود، فهو فاصل، و هو الأظهر لا سيما الوسط [و هو وَ إِنْ يَكُ كاذِباً «۲»].

ص:

اشارة

و الخلف فى واو هو المضموم هاو آل لوط جئت شيئا كاف ها

ش: (و الخلف فى واو هو) اسمية، و (المضموم) صفة (هو) المضاف إليه؛ لأن الإضافة للفظه، (ها): تمييز، (و آل لوط) عطفه على (واو)، و كذا (جئت شيئا)، و عاطفه محذوف، و هو مفرد؛ لأن المراد لفظه، و (كاف ها) أراد به «كهيعص» من إطلاق اسم البعض على الكل، و هو يتعلق بمحذوف، أى: الواقع فى «كهيعص» [أو حال من (جئت شيئا) أى: هذا اللفظ حالة كونه فى «كهيعص»] «۳» أى: اختلف من أدغم الإدغام الكبير فى إدغام واو (هو) «۴» المضموم هاؤه، و آلَ لُوطٍ [الحجر: ۵۹]، جِئْتِ شَيْئاً [مريم: ۲۷].

فأما «هو» فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه، إلا العطار و ابن شيطا عن الحمامى [عن زيد] «۵» عنه، و كذا أبو الزعراء من طريقى

ابن شيطا عن ابن العلاء عن أبى طاهر عن ابن مجاهد، و ابن جرير عن السوسى، و ابن بشار عن الدورى، و ابن روميّ و ابن جبير كلاهما عن اليزيدى، و اختاره جملة «۶» البصريين «۷»، و المغاربة. و روى إظهاره سائر البغداديين سوى من ذكر.

وجه الإدغام: طرد الباب.

و وجه الإظهار: [أن الإدغام يؤدى إلى] «۸» [لزوم الدور] «۹».

و بيانه: أنه إذا أريد الإدغام سكنت الواو لذلك، فتصير «۱۰» حرف «۱۱» مد، فيمتنع

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۲) زيادة من د.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: هو واو المضموم.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د: جلة.

(۷) فى م: الأصحاب.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى ز.

(۱۰) فى ز، ص: فيصير.

(۱۱) فى د: حرفى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۸

إدغامها، و ينتقض بإدغام نُودِيَ يا مُوسى [طه: ۱۱] إجماعا؛ إذ لا فرق بين الواو و الياء، [و الصحيح أنه] «۱» أظهر «۲» لضعفه بالإضمار و الخفاء و عدم التقوى. [و بالأول فارق نُودِيَ يا مُوسى و بالأخير فارق النظير] «۳».

و قيل: لقلة الحروف، ورد أيضا.

و قيل: اجتماع العلتين و الضعيف يقوى بالضعيف.

فإن قلت: فلم منع المد فى اتَّقَوْا وَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا [المائدة: ۹۳] و فِي يُوسُفَ [۷] من الإدغام، و لم يمنع فى هُوَ وَ مَنْ [النحل: ۷۶]، يَأْتِيَ يَوْمٌ [البقرة: ۲۵۴]؟

قلت: لأنه فى الأوّلين محقق «۴» سابق، و فى الأخير عارض مقارن، و هو سبب، فلا يكون مانعا، و مفهوم اللقب و الصفة يدل على إدغام فَهُوَ وَلِيُّهُمُ [النحل: ۶۳]، و خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ [الأعراف: ۱۹۹] و هو كذلك، قال فى «الجامع»: باتفاق، و نبه بذلك على ما روى من إظهار وَ هُوَ وَلِيُّهُمْ بالأنعام [۱۲۷] و فَهُوَ وَلِيُّهُمُ بالنحل [۶۳]، وَ هُوَ واقِعٌ بالشورى [۲۲] و إدغام الْعَفْوَ وَ أْمُرْ [الأعراف: ۱۹۹] فلم يعتد به؛ لضعف علته.

و أما آلَ لُوطٍ* فى الحجر [۵۹، ۶۱] معا و النمل [۵۶] و القمر [۳۴]:

فأدغمه ابن سوار عن النهروانى و ابن شيطا عن الحمامى و ابن العلاف «۵»، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدورى، رواه ابن حبش عن السوسى.

و به قرأ الدانى، و كذا رواه شجاع، و جماعة «۶»، عن اليزيدى، و أبو زيد، و ابن واقد، كلاهما «۷» عن أبى عمرو، و روى إظهاره سائر الجماعة، و روى عن أبى عمرو نصّا.

وجه الإدغام: طرد الباب.

و وجه الإظهار: [قلة الحروف] «۸»، قاله أبو عمرو، و رده الدانى بإدغام لَكَ كَيْداً [يوسف: ۵] إجماعا، بل [كان] «۹» الإظهار هنا أولى؛ لأن ذلك ثلاثى «۱۰» لفظا و إن رسم ثنائيا.

و فرق ابن مجاهد: بأن الكاف قام مقام الظاهر فجرى مجراه؛ نحو: لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ [يوسف: ۲۱].

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: و قيل أظهر.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى م: محققا.

(۵) فى د، ص: ابن العلاق.

(۶) فى د: عن أبى عمرو و جماعة.

(۷) فى د: عن عباس كلاهما، و فى ص: عن ابن عباس.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى ص.

(۱۰) فى م: تلاق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۲۹

قلت: فيه نظر؛ لأن العبرة بما يتلفظ به، و وجّهه الدانى بتكرر «۱» إعلال عينه تجنبا للإجحاف بالكلمة، ثم اختلف:

فقال سيبويه: لأن أصل «آل»: أهل «۲»، قلبت الهاء همزة؛ توصلا إلى الألف، ثم قلبت الهمزة ألفا وجوبا؛ لاجتماع الهمزتين. فإن قلت: قلب الهاء همزة ينافى حكمة اللغة، و هو العدول من خفيف إلى ثقيل. قلت: الثقيل ليس مقصودا لذاته، بل الأخف «۳» من الهاء.

و قال الكسائى: أصله: أول، تحركت الواو بعد فتح فقلبت ألفا، و حكى تصغيره على أهيل، و أويل.

و أما جِئْتَ شَيْئاً [الكهف: ۷۱]: فروى إدغامه مدنى «۴» عن أصحابه، و روى إظهاره غيره، و بهما قرأ الدانى و أخذ الشاطبى و سائر المتأخرين.

وجه الإظهار: إما ضعف البدل؛ لكونها تاء خطاب كما تقدم، و إما حذف عينه المعبر عنه بالنقص «۵»؛ لأن التصريفيين لما حولوا «فعل» الأجوف الثانى إلى «فعلت» عند اتصاله بتاء الضمير، و سكنوا اللام و تعذر «۶» القلب- نقلوا كسرة الياء للجيم استثقالا، و لينبهوا على المحذوف حذفت الياء للساكنين.

و التحقيق: أن للتاء جهة اتصال لكونه فاعلا، و انفصال لكونه كلمة: فإن اعتبر الانفصال فالعلة الخطاب، و لا يعلل حينئذ بالنقص للتناقض. أو الاتصال فالعلة «۷» حذف العين، و لا يعلل بالخطاب لذلك «۸»، فهما علتان، و ظاهر كلام الشاطبى أنهما علة.

و وجه الإدغام: ثقل الكسرة فخفف به، و ينبغى أن يضم إلى ثقلها ثقل التأنيث؛ ليقوى «۹» السبب [كما] «۱۰» علم من طَلَّقَكُنَ [التحريم: ۵].

تنبيه:

هذا تخصيص لعموم قوله: (تا مضمر) و علم من التقييد ب «كهيعص» بقاء لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً [الكهف: ۷۱]، و لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً [الكهف: ۷۴] على الأصل من الإظهار، و هذا سبب تقييده ب (كاف ها)؛ لأن اللفظ لم يبين؛ هل مراده «جئت» المفتوح

(۱) فى م: بتكرار.

(۲) فى ص: الأصل أهل.

(۳) فى ص، ز: لأخف.

(۴) فى ز: مدين، و فى د: مدين هو.

(۵) فى د، ص: قال الجعبرى: وجه- أى: الشاطبى- بشيئين: على البدل؛ لكونها تاء خطاب كما تقدم، و الثانى حذف عينه المعبر عنها بالنقص.

(۶) فى م: و تعدد.

(۷) فى م: و العلة.

(۸) فى م: كذلك.

(۹) فى ز: لتقوى.

(۱۰) زيادة من ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۰

التاء أو المكسور ها؟

ص:

كالّلاء لا يحزنك فامنع و كلمرض سنشدّ حجّتك بذل قثم

ش: الكاف يتعلق بمتعلق خبر الاسمية تقديره: الخلف كائن فى كذا [كذا] «۱»، و (يحزنك): معطوف على (واو «۲» هو) ب (لا) النافية للحكم، و مفعول (امنع) و هو الإدغام محذوف، و (كلم) مبتدأ، و ما بعده بجملته مضاف إليه، و هو من إضافة الشىء لنفسه؛ لأن الكلم هى (رض ...) إلخ، و يجوز أن يكون المراد بالكلمة الحروف، أى: و حروف هذا اللفظ تدغم، و يجوز أن يكون (رض ...) إلخ، خبرا ل (هو) مقدرا، و على الكل ف (تدغم) «۳» خبر.

أى: اختلف أيضا فى وَ اللَّائِي يَئِسْنَ بالطلاق [۴]: فنص الدانى على إظهاره وجها واحدا بناء على مذهبه فى إبدال الهاء ياء ساكنة، و تبعه الشاطبى و جماعة، و قياسه الإظهار للبزى، و تعقبه ابن الباذش و جماعة و جعلوه من الإدغام الصغير، و أوجبوا إدغامه لمن سكن الياء مبدلة. قال أبو شامة: و هو الصواب؛ لأن الكبير يختص «۴» بالمتحرك، بل هو من باب المثلين الساكن أولهما. قال المصنف: و هما ظاهران مأخوذ بهما، قرأت بهما على أصحاب أبى حيان عنه.

وجه الإظهار: وجود إعلالين فيهما «۵»، فلم يقبل ثالثا «۶»، و بيانه من وجهين:

الأول: أن أصلها بهمزة «۷» ثم ياء، كقراءة الكوفيين، فحذفت الياء؛ لتطرفها و انكسار ما قبلها، كقراءة قالون و البزى، ثم خففت الهمزة لثقلها و حشوها فأبدلت ياء ساكنة [على غير قياس] «۸».

الثانى: أن أصل هذه الياء همزة، ثم عرض لها الإبدال و السكون فعوملت «۹» باعتبار الأصل، و هو تخفيفها «۱۰»، و لم يعتد بالعارض.

[فإن قلت: ما المانع من أن تكون الياء المتطرفة قدمت على الهمزة، ثم حذفت الهمزة فالتقى المثلان؛ كما فعلوا فى: هار، و هاير؟

قلت: هذا تصرف فى كلمة مبنية بإجماع، و كل مبنى يمتنع التصرف فيه بإجماع] «۱۱».

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: معطوف على الكاف.

(۳) فى ز: فيدغم.

(۴) فى ص: مختص.

(۵) فى م، د، ز: فيها.

(۶) فى ز: بالتاء.

(۷) فى م: همزة.

(۸) زيادة من د.

(۹) فى م: فقوبل.

(۱۰) فى م، د: و هو تحقيقها.

(۱۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۱

و وجه الإدغام: قوة سببيه: باجتماع مثلين، و سبق أحدهما بالسكون؛ فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، و هذا أصل مطرد كما فعل أبو جعفر «۱» فى و ريا [مريم: ۷۴] أو أن وَ اللَّائِي [الطلاق: ۴] بياء ساكنة بلا همزة لغة فيها «۲».

قال ابن العلاء: هى لغة قريش. فعلى هذا يجب الإدغام، و يكون من الصغير، و لم تدغم «۳» عند الكوفى [و ابن عامر] «۴»؛ لأنها حروف مد.

و قوله: (لا- يحزنك) أى: اتفقوا فى المشهور على إظهار الكاف يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ [لقمان: ۲۳] إما لأن النون المخفاة انتقل مخرجها للخيشوم، فثقل النطق بالتشديد، أو لتوالى إعلالين، و إنما أخفيت النون لتحسن بذهاب «۵» قوة لفظها و ببقاء غنتها «۶»، و انفرد الخزاعى عن الشذائى عن ابن شنبوذ عن القاسم عن الدورى بالإدغام، و لم يؤخذ عن السوسى.

قال الدانى: و العمل و الأخذ بخلافه.

ثم انتقل إلى حكم المتقاربين و كملها بقوله:

ص:

تدغم فى جنس و قرب فضّلافالرّاء فى اللّام و هى فى الرّاء لا

ش: (تدغم): خبر (كلم) [على الإعرابين المتقدمين] «۷»، و (فى جنس [و قرب])، أى: مجانس، و مقارب: متعلق ب (تدغم)، و (فصل): فعلية صفة إحداهما «۸» و أخرى مقدرة للآخر، يعنى لا بد فى إدغام هذه الأحرف من تفصيل و سيأتى.

و «فالراء» تدغم فى اللام اسمية، و كذا معطوفها بالواو، أى: أن هذه الكلمة [تدغم فى] «۹» كل حرف منها فيما يجانسه أو يقاربه «۱۰»، على ما سيفصل، ما لم يمنع مانع من الثلاثة «۱۱»، أو [مانع] «۱۲» اختص ببعضها و اختلف فيه، كما سيأتى، إلا [الميم] «۱۳» إذا

---

(۱) الجمهور على «رئيا» بهمزة ساكنة بعدها ياء صريحة وصلا و وقفا. و حمزة إذا وقف يبدل هذه الهمزة ياء على أصله فى تخفيف الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان الإظهار اعتبارا بالأصل، و الإدغام باللفظ ينظر اللباب (۱۳/ ۱۲۵).

(۲) و أبو عمرو يقرأ هنا: وَ اللَّائِي يَئِسْنَ بالإظهار، و قاعدته فى مثله الإدغام، إلا أن الياء لما كانت عنده عارضة لكونها بدلا من همزة، فكأنه لم يجتمع مثلان، و أيضا فإن سكونها عارض؛ فكأن ياء «اللائى» متحركة، و الحرف ما دام متحركا لا يدغم فى غيره. ينظر: اللباب (۱۹/ ۱۶۱).

(۳) فى م: و لم يدغم، و فى د: و لا يدغم.

(۴) سقط فى ص.

(۵) فى ص: بذهابه.

(۶) فى ز: عينها.

(۷) زيادة من ص.

(۸) فى ص، د، م: أحدها.

(۹) فى ص، د، ز: يدغم.

(۱۰) فى ص، ز، د: و يقاربه.

(۱۱) فى م: ما لم يمنع من الثلاثة مانع.

(۱۲) سقط فى م، د.

(۱۳) زيادة من د، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۲

تقدمت الياء فتحذف حركتها [فقط] «۱» فتخفى.

و هذا أول الشروع فى المتقاربين و هو قسيم «۲» المثلين و قسيم الكبير، و تسميته متقاربين مجاز، من التسمية بالبعض، و هو أيضا متصل «۳» من كلمة؛ نحو: خَلَقَكُمْ [البقرة:

۲۱] و بابه، و سيأتى، و منفصل من كلمتين.

و لما شرع فى التفصيل ذكر للراء و اللام «۴» شرطا فقال:

ص:

إن فتحا عن ساكن لا قال ثملا عن سكون فيهما النّون ادّغم

ش: (لا إن فتح اللام و الراء «۵» بعد ساكن- فيمتنع الإدغام-) فعلية منفية، (لا قال):

معطوف بحرف نفى، [فخرج] «۶» من المنفى «۷» فيجوز إدغامه، (ثم النون تدغم فى الراء و اللام) اسمية مقدمة الخبر، معطوف قدّم لفظا و رتبته التأخير.

شرع يذكر «۸» كل حرف من حروف رض ... إلخ، فى كم حرف يدغم و بأى شرط، و بدأ بالراء، أى: أن الراء تدغم فى اللام، و اللام تدغم فى الراء مطلقا، إلا- إن فتحا بعد ساكن، و آلت العبارة إلى أن الراء تدغم فى اللام و اللام فى الراء إذا تحرك ما قبلهما مطلقا أو سكن و لم ينفتح «۹»، فإن انفتح بعد سكون أظهر، .....

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى ز: و قسم.

(۳) فى م: متصل و منفصل.

(۴) فى م: للام و الراء.

(۵) فى ز: و الياء.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى ز، ص: النفى.

(۸) فى ص: بذكر.

(۹) قال فى «شرح التيسير» فى بيان مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير: اعلم أنه إنما يدغم الراء فى اللام على تفصيل، و هو أنها إن تحرك ما قبلها فيدغمها فى اللام سواء كانت هى متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم، فأما إن سكن ما قبلها فلا يدغمها إلا أن تكون هى متحركة بالضم أو بالكسر خاصة.

أما القسم الأول: فجملته فى القرآن سبعة و خمسون موضعا:

منها: يَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ فى آل عمران [۱۲۹]، و وَ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ [آل عمران: ۱۵۹]، و لِيَغْفِرَ لَهُمْ* فى موضعين من النساء [۳۷، ۱۶۸]، و يَغْفِرُ لِمَنْ* فى موضعين من المائدة [۱۸، ۴۰]، و سَيُغْفَرُ لَنا فى الأعراف [۱۶۹]، و أَطْهَرُ لَكُمْ فى سورة هود عليه السلام [۷۸]، و أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ فى سورة يوسف عليه السلام [۹۸]، و الْكُفَّارُ لِمَنْ فى الرعد [۴۲]، و لِيَغْفِرَ لَكُمْ، و سَخَّرَ لَكُمُ* فى أربعة مواضع من سورة إبراهيم عليه السلام [۳۲، ۳۳]، و سَخَّرَ لَكُمُ، و أَكْبَرُ لَوْ، و الْعُمُرِ لِكَيْ فى النحل [۱۲، ۴۱، ۷۰]، و تَفْجُرَ لَنا فى الإسراء [۹۰]، و سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ فى كهيعص [۴۷]، و لِيَغْفِرَ لَنا فى طه [۷۳]، و الْعُمُرِ لِكَيْلا، و سَخَّرَ لَكُمْ* فى الحج [۵، ۶۵]، و آخَرَ لا بُرْهانَ لَهُ فى المؤمنين [۱۱۷]، و أَنْ يَغْفِرَ لَنا، و أَنْ يَغْفِرَ لِي فى الشعراء [۵۱، ۸۲]، و يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ، و وَ حُشِرَ لِسُلَيْمانَ فى النمل [۱۷]، و فَغَفَرَ لَهُ، و بَصائِرَ لِلنَّاسِ، و وَ يَقْدِرُ-

---

لَوْ لا- و آخَرَ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ فى القصص [۱۶، ۴۳، ۸۲، ۸۸]، و وَ الْقَمَرَ لَيَقُولُنَ، و يَقْدِرُ لَهُ فى العنكبوت [۶۱، ۶۲]، و يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ، و سَخَّرَ لَكُمْ فى لقمان [۱۲، ۲۰]، و الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ فى «الم» السجدة [۲۱]، و أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ فى الأحزاب [۵۳]، و وَ يَقْدِرُ لَهُ فى سبأ [۳۹].

و مَواخِرَ لِتَبْتَغُوا فى فاطر [۱۲]، و غَفَرَ لِي فى يس [۲۷].

و أَكْبَرُ لَوْ فى الزمر [۲۶]، و وَ الْقَمَرُ لا تَسْجُدُوا فى فصلت [۳۷].

و سَخَّرَ لَنا فى الزخرف [۱۳]، و سَخَّرَ لَكُمُ* فى موضعين، و بَصائِرُ لِلنَّاسِ فى الجاثية [۱۲، ۱۳، ۲۰]، و فَلا ناصِرَ لَهُمْ فى القتال [محمد: ۱۳].

و لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ، و يَغْفِرُ لِمَنْ فى الفتح [۲، ۱۴]، و الْمُصَوِّرُ لَهُ فى الحشر [۲۴]، و أَكْبَرُ لَوْ فى ن [۳۳]، و لا- يُؤَخِّرُ لَوْ، و لِتَغْفِرَ لَهُمْ فى سورة نوح عليه السلام [۴، ۷]، و ما سَقَرُ لا تُبْقِي وَ لا تَذَرُ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ ... [لِلْبَشَرِ] لِمَنْ فى المدثر [۲۷- ۲۹، ۳۶- ۳۷].

أما القسم الثانى: فجملته فى القرآن ثمانية و عشرون موضعا:

منها: فى البقرة: الْأَنْهارُ لَهُ [۲۶۶]، الْمَصِيرُ لا يُكَلِّفُ [۲۸۵- ۲۸۶].

و فى آل عمران الْغُرُورِ لَتُبْلَوُنَ [۱۸۵- ۱۸۶]، و النَّهارِ لَآياتٍ [۱۹۰].

و فى سورة يونس عليه السلام بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ [۱۱].

و فى سورة هود عليه السلام النَّارِ لَهُمْ [۱۰۶].

و فى الرعد بِالنَّهارِ لَهُ [۱۰- ۱۱].

و فى سورة إبراهيم عليه السلام النَّارُ لِيَجْزِيَ [۵۰- ۵۱].

و فى النحل الْأَنْهارُ لَهُمْ [۳۱].

و فى الإسراء فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا [۶۶].

و فى طه النَّهارِ لَعَلَّكَ [۱۳۰].

و فى النور وَ الْأَبْصارُ لِيَجْزِيَهُمُ [۳۷- ۳۸].

و فى القصص مِنَ النَّارِ لَعَلَّكَمْ [۲۹].

و فى الزمر مَنْ فِى النَّارِ لكِنِ [۱۹- ۲۰].

و فى غافر الْغَفَّارِ لا جَرَمَ [۴۲- ۴۳]، و فِى النَّارِ لِخَزَنَةِ [۴۹]، و الْبَصِيرُ لَخَلْقُ [۵۶- ۵۷].

و فى فصلت النَّارُ لَهُمْ [۲۸]، و بِالذِّكْرِ لَمَّا [۴۱].

و فى الشورى الْبَصِيرُ لَهُ [۱۱- ۱۲].

و فى الحجرات مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ [۷].

و فى الممتحنة إِلَى الْكُفَّارِ لا هُنَ [۱۰].

و فى الإنسان مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ [۱].

و فى المطففين الْفُجَّارِ لَفِى [۷]، و الْأَبْرارِ لَفِى [۱۸].

و فى القدر الْقَدْرِ لَيْلَةُ [۲- ۳].

و الْفَجْرِ لَمْ يَكُنِ [القدر: ۵- البينة: ۱].

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۴

إلا قال «۱» فالمدغم نحو: هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ [هود: ۷۸]، لِيَغْفِرَ لَكُمْ [إبراهيم: ۱۰]، الْمَصِيرُ لا [البقرة: ۲۸۶]، بِالذِّكْرِ لَمَّا [فصلت: ۴۱]، الْفَجْرِ لَمْ يَكُنِ [القدر: ۵- البينة: ۱]، رُسُلُ رَبِّكَ [هود: ۸]، قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ [مريم: ۲۴]، وَ إِسْماعِيلُ رَبَّنا [البقرة: ۱۲۷]، إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ [النحل: ۱۲۵]، قالَ رَبُّكَ [البقرة: ۳۰] و شبهه.

و المظهر نحو: وَ الْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوها [النحل: ۸]، و الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا [النحل: ۱۴]، و وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ [الحج: ۷۷]، فَيَقُولُ رَبِّى [الفجر: ۱۵].

وجه الإدغام فيهما: تقارب مخرجيهما عند سيبويه، و تشاركهما عند الفراء، و تجانسهما فى الجهر، و الانفتاح، و الاستفال، و الانحراف، و بعض الشدة.

و وجه إظهارهما إذا انفتحا بعد ساكن: الاكتفاء بخفة الفتحة.

و دخل فى استثناء قالَ إدغامها فى كل راء؛ نحو: قالَ رَبِّى [الأنبياء: ۴]، قالَ رَجُلٌ [غافر: ۲۸]، قالَ رَبُّنَا [طه: ۵۰]، قالَ رَبُّكُمْ [الشعراء: ۲۶]، و لا خلاف فى إدغامها، و وجهه: كثرة دورها.

و قال اليزيدى: أدغم قالَ رَبِ [آل عمران: ۳۸]؛ لأن الألف تكفى عن النصب. يعنى أن حركة ما قبل المدغم تدل عليه، ففتحة «قال» الأصلية دلت على حركة المدغم فخرج عنه فَيَقُولَ رَبِ [المنافقون: ۱۰]، و رَسُولَ رَبِّهِمْ [الحاقة: ۱۰]، و إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِى [الانفطار: ۱۳]؛ لأن حركة الأول مغايرة و لا حركة للآخرين. و قال ابن مجاهد: لكون الألف أخف [فاغتفر التشديد] «۲»، و يرد عليه الأخير.

و قيل: لقوة المد فيها، و يرد عليه الأخيران.

و قيل: لنية الحركة، و يرد [عليه] الأول.

و قيل: للخفاء، و يرد [عليه] الأخيران.

ثم انتقل للنون فقال: و يدغم النون فى الراء و اللام [بأى] «۳» حركة تحركت، إذا تحرك ما قبلها؛ لتقاربهما فى المخرج أو تشاركهما و تجانسهما فى الانفتاح و الاستفال و بعض

و فى العاديات الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ [۸].

(۱) أى إذا أتى بعدها الراء.

(٢) سقط فى م، ص.

(٣) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٣٥

الشدة، فإن سكن ما قبلها وجب الإظهار؛ لوجود الثقل، و ألحق الضم و الكسر بالفتح بعد السكون تشوّفا إلى غنة النون.

ص:

و نحن أدغم ضاد بعض شان نص‌سين النّفوس الرّاس بالخلف يخص

ش: (نحن)، مفعول [أدغم] «١» مقدم، و (ضاد لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) معطوف حذف عاطفه، (فقد نص عليه) جملة حذف متعلقها «٢»، (سين النفوس) حذف أيضا عاطفه، فهو منصوب، و يجوز رفعه مبتدأ حذف خبره، (الراس يخص بالخلف) اسمية.

أى: يستثنى من أقسام النون الساكن ما قبلها: (نحن) خاصة، فيجب إدغامها عند المدغم؛ لثقل الضمة مع لزومها و تكرر النون و لسكونها أصلا، و أدغم الضاد فى الشين من لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ [النور: ٦٢] خاصة، و نص عليه السوسى عن اليزيدى.

قال الدانى: و لم يروه غيره، قال المصنف: يعنى منصوصا «٣»، و إلا فقد روى إدغامه ابن شيطا عن أبى عمرو عن ابن مجاهد عن أبى الزعراء عن الدورى و ابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامى و جماعة، و لا خلاف فى إظهار وَ الْأَرْضِ شَيْئاً [النحل: ٧٣] و انفرد القاضى [أبو العلاء] «٤» عن ابن حبش عن السوسى بإدغامه، و تابعه الآدمى فخالف سائر الرواة، و يدغم أيضا السين فى الزاى من وَ إِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ [التكوير: ٧] باتفاق، و سين الرَّأْسُ فى شين شَيْباً [مريم: ٤] بخلف: فروى الإظهار ابن حبش عن أصحابه فى روايتى السوسى و الدورى، و ابن شيطا عن أصحابه عن ابن مجاهد فى رواية الدورى، و وافقهم جماعة، و روى الإدغام سائر المدغمين، و به قرأ الدانى.

و أجمعوا على إظهار لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً [يونس: ٤٤] لخفة الفتح بعد السكون.

وجه إدغام الضاد فى الشين: تقاربهما مخرجا، و تجانسهما فى الرخاوة، و كافأ انتشار التفشى استطالة الضاد.

و وجه السين فى الزاى: اشتراكهما مخرجا، و تجانسهما فى الصفير و الانفتاح و التسفل «٥»، و قوى «٦» الإدغام بجهر الزاى.

و فى الشين: اتصال تفشيها بها، و تجانسهما فى الهمس و الرخاوة و التسفل و الانفتاح.

و وجه الإظهار: تباعد المخرجين و الاكتفاء بتخفيف البدل.

---

(١) سقط فى د، ز، م.

(٢) فى د: متعلق فعلها.

(٣) فى د: منصوبا.

(٤) سقط فى ز.

(٥) فى م: السفل.

(٦) فى د: و قرئ.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٣٦

ص:

مع شين عرش الدّال فى عشر (س) نا(ذ) ا (ض) ق (ت) رى (ش) د (ث) ق (ظ) بى (ز) د (ص) ف (ح) نا

ش: الجار يتعلق ب (يخص)؛ قيل: تقديره: يخص الرأس شيبا مع شين (العرش)، و (الدال) يجوز رفعه مبتدأ، و (فى عشر) متعلق بمحذوف و هو (يدغم)، و فى تعيين الخبر الخلاف المشهور، و يجوز نصبه ب (أدغم)، ف (فى عشر) يتعلق ب (أدغم)، و (سنا)، خبر مبتدأ محذوف، و ما بعده معطوف حذف عاطفه، [و حذف تنوين (عرش) للضرورة] «۱» أى: اختلف أيضا فى [الشين] «۲» من ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا [الإسراء: ۴۲]: فروى إدغامه منصوصا عبد الله بن اليزيدى، و كذا ابن شيطا من جميع طرقه عن الدورى، و النهروانى عن ابن فرح عن الدورى، و أبى معشر الثغرى «۳» عن السوسى و الدورى، و به قرأ [الدانى] «۴» من طريق [ابن] «۵» اليزيدى و شجاع، و روى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبى عمرو، قال الدانى: و به قرأت.

وجه الإدغام: تجانسهما فى الهمس و الرخاوة و الانفتاح و التسفل «۶»، و كافأ الصفير التفشى.

و وجه الإظهار: زيادة الشين بالتفشى «۷» و منع المكافأة.

و الدال تدغم فى عشرة أحرف [أخرى] «۸» ضمنها أوائل «۹» سنا ... إلخ، إذا تحرك ما قبلها بأى حركة تحركت هى، أو سكن ما قبلها و انضمت هى، أو انكسرت فقط أو انفتحت مع التاء، علم من قوله:

إلا بفتح عن سكون غير تا... ... ...

و هو مستثنى من الحكم السابق: و باء (بفتح) للمصاحبة، كقوله [تعالى]: دَخَلُوا بِالْكُفْرِ [المائدة: ۶۱] و (عن) بمعنى: بعد، (سكون) يتعلق بمحذوف [تقديره] «۱۰» كائن أو مستقر. و (غير تا) بالمد قصر للضرورة «۱۱» مستثنى من مجرور محذوف تقديره: إلا مع فتح عن سكون «۱۲»، [فلا يدغم الدال] «۱۳» فى حرف أصلا إلا فى التاء «۱۴»

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: ابن معشر، و فى د: أبى الحسن الثغرى، و فى ص: ابن الحسن الثغرى.

(۴) زيادة من د، ص.

(۵) سقط فى د، ص.

(۶) فى م: و السفلى.

(۷) فى م: زيادة التفشى.

(۸) زيادة من م.

(۹) فى م: أولا.

(۱۰) زيادة من د، ص.

(۱۱) فى م، ص، د: ضرورة.

(۱۲) فى م: مع سكون.

(۱۳) فى م: فلا تدغم.

(۱۴) زاد فى م: أى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۷

(غير) القياس فيها الإتباع بالخفض؛ لأنه مستثنى من النفى، و هو متصل، و يجوز نصبه على الاستثناء، قال سيبويه: و النصب عربى جيد، و قرئ به فى السبع «۱» فى قوله:

---

(۱) قرأ ابن كثير، و أبو عمرو برفع «امرأتك»، و الباقون بنصبها. و فى هذه الآية كلام كثير:

أما قراءة الرفع ففيها وجهان:

أشهرهما- عند المعربين-: أنه على البدل من «أحد» و هو أحسن من النصب؛ لأن الكلام غير موجب.

و هذا الوجه رده أبو عبيد بأنه يلزم منه أنهم نهوا عن الالتفات إلا المرأة فإنها لم تنه عنه، و هذا لا يجوز، و لو كان الكلام: «و لا يلتفت» برفع «يلتفت»- يعنى على أن تكون «لا» نافية- فيكون الكلام خبرا عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلفتت- لكان الاستثناء بالبدلية واضحا، لكنه لم يقرأ برفع «يلتفت» أحد.

و استحسن ابن عطية هذا الإلزام من أبى عبيد، و قال: «إنه وارد على القول باستثناء المرأة من «أحد» سواء رفعت «المرأة» أو نصبتها.

و هذا صحيح، فإن أبا عبيد لم يرد الرفع لخصوص كونه رفعا، بل لفساد المعنى، و فساد المعنى دائر مع الاستثناء من «أحد»، و أبو عبيد يخرّج النصب على الاستثناء من «بأهلك»، و لكنه يلزم من ذلك إبطال قراءة الرفع، و لا سبيل إلى ذلك؛ لتواترها.

و قد انفصل المبرد عن هذا الإشكال الذى أورده أبو عبيد بأن النهى فى اللفظ ل «أحد» و هو فى المعنى للوط- عليه الصلاة و السلام- إذ التقدير: لا تدع منهم أحدا يلتفت، كقولك لخادمك: «لا يقم أحد» النهى ل «أحد» و هو فى المعنى للخادم؛ إذ المعنى: لا تدع أحدا يقوم. فآل الجواب إلى أن المعنى: لا تدع أحدا يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: «لا تدع أحدا يقوم إلا زيدا» معناه: فدعه يقوم. و فيه نظر؛ إذ المحذور الذى قد فر منه أبو عبيد موجود هو أو قريب منه هنا.

و الثانى: أن الرفع على الاستثناء المنقطع.

و قال أبو شامة: «قراءة النصب أيضا من الاستثناء المنقطع؛ فالقراءتان عنده على حد سواء»، قال: «الذى يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، و لا من المنهيين عن الالتفات، و لكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يجرى لها كذا و كذا، و يؤيد هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت فى سورة الحجر و ليس فيها استثناء البتة، قال تعالى: فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ... الآية [الحجر: ۶۵].

فلم تقع العناية فى ذلك إلا بذكر من أنجاهم الله تعالى، فجاء شرح حال امرأته فى سورة هود تبعا لا مقصودا بالإخراج مما تقدم، و إذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية فى الاستثناء المنقطع، و فيه النصب و الرفع: فالنصب لغة أهل الحجاز، و عليه الأكثر، و الرفع لغة تميم، و عليه اثنان من القراء».

قال أبو حيان: «و هذا الذى طوّل به لا تحقيق فيه؛ فإنه إذا لم يقصد إخراجها من الأمور بالإسراء بهم، و لا من المنهيين عن الالتفات، و جعل استثناء منقطعا- كان من المنقطع الذى لم يتوجه عليه العامل بحال، و هذا النوع يجب فيه النصب على كلتا اللغتين- و إنما تكون اللغتان فيما جاز توجه العامل عليه، و فى كلا النوعين يكون ما بعد «إلا» من غير الجنس المستثنى، فكونه جاز فيه اللغتان دليل على أنه يتوجه عليه العامل و هو أنه قد فرض أنه لم يقصد بالاستثناء إخراجها من المأمور بالإسراء بهم و لا من المنهيين عن الالتفات؛ فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولا واحدا.

قال شهاب الدين: أما قوله: «إنه لم يتوجه عليه العامل» فليس بمسلم؛ بل يتوجه عليه فى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۸

إِلَّا امْرَأَتَكَ [هود: ۸۱].

فحاصله: تدغم الدال فى التاء تحرّك ما قبلها أو سكن، و فى البواقى إذا انضمت أو انكسرت مطلقا أو انفتحت و تحرك ما قبلها.

و أقسام المدغمة بالنسبة لما قبلها ثلاثة:

الأول «۱»: ما لاقته بعد متحرك و ساكن و هو أربعة:

الجملة، و الذى قاله النحاة مما لم يتوجه عليه العامل من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، و ما نفع إلا ما ضر، و هذا ليس من ذاك، فكيف يعترض به على أبى شامة؟!».

و أما النصب ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مستثنى من «بأهلك»، و استشكلوا عليه إشكالا من حيث المعنى: و هو أنه يلزم ألا يكون سرى بها، لكن الفرض أنه سرى بها، يدل عليه أنها التفتت، و لو لم تكن معهم لما حسن الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفات يدل على كونها سرت معهم قطعا.

و قد أجيب عنه بأنه لم يسر هو بها، و لكن لما سرى هو و بناته تبعتهم فالتفتت، و يؤيد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبد الله و سقط من مصحفه: فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ و لم يذكر قوله: وَ لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ.

و الثانى: أنه مستثنى من «أحد» و إن كان الأحسن الرفع، إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر: ما فعلوا إلا قليلا منهم [النساء: ۶۶]، بالنصب مع تقدم النفى الصريح.

و الثالث: أنه مستثنى منقطع على ما تقدم عن أبى شامة.

و قال الزمخشرى: «و فى إخراجها مع أهله روايتان، روى أنه أخرجها معهم، و أمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هى، فلما سمعت هدّة العذاب التفتت و قالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها، و روى أنه أمر بأن يخلّفها مع قومها فإن هواها إليهم و لم يسر بها، و اختلاف القراءتين؛ لاختلاف الروايتين».

قال أبو حيان: «و هذا و هم فاحش؛ إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها أو لم يسر بها، و هذا تكاذب فى الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان- و هما من كلام الله تعالى- تترتبان على التكاذب».

قال شهاب الدين: «و حاش لله أن تترتب القراءتان على التكاذب، و لكن ما قاله الزمخشرى صحيح، [إذ] الفرض أنه قد جاء القولان فى التفسير، و لا يلزم من ذلك التكاذب؛ لأن من قال إنه سرى بها، يعنى أنها سرت هى بنفسها مصاحبة لهم فى أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سراها، و من قال: إنه لم يسر بها، أى: لم يأمرها، و لم يأخذها، و أنه لم يدم سراها معهم بل انقطع؛ فصح أن يقال: إنه سرى بها و لم يسر بها، و قد أجاب الناس بهذا، و هو حسن».

و قال أبو شامة: «و وقع لى فى تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن، و ذلك أن يكون فى الكلام اختصار نبه عليه اختلاف القراءتين؛ فكأنه قيل: فأسر بأهلك إلا امرأتك، و كذا روى أبو عبيد و غيره أنها فى مصحف عبد الله هكذا، و ليس فيها: «و لا يلتفت منكم أحد»، فهذا دليل على استثنائها من السرى بهم، ثم كأنه سبحانه و تعالى قال: فإن خرجت معكم و تبعتكم- غير أن تكون أنت سريت بها- فانه أهلك عن الالتفات غيرها؛ فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم، و قراءة الرفع دالة على المعنى المتأخر، و مجموعهما دال على جملة المعنى المشروح». و هو كلام حسن شاهد لما ذكرته. ينظر: اللباب: (۱۰/ ۵۳۷- ۵۴۰).

(۱) فى م: الأولى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۳۹

التاء فى الْمَساجِدِ تِلْكَ [البقرة: ۱۸۷]، مِنَ الصَّيْدِ تَنالُهُ [المائدة: ۹۴]، كاد تزيغ [التوبة: ۱۱۷]، بَعْدَ تَوْكِيدِها [النحل: ۹۲]، تَكادُ تَمَيَّزُ [الملك: ۸]؛ لتشاركهما فى المخرج و تجانسهما فى الشدة و الانفتاح و التسفل.

و الذال الْقَلائِدَ ذلِكَ [المائدة: ۹۷]، و الْمَرْفُودُ ذلِكَ [هود: ۹۹- ۱۰۰] مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذلِكَ [الفتح: ۲۹] الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ [البروج: ۱۴، ۱۵]، و مِنْ بَعْدِ ذلِكَ* اثنا عشر «۱».

و الصاد: نَفْقِدُ صُواعَ [يوسف: ۷۲] فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ [القمر: ۵۵] فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا [مريم: ۲۹] مِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشاءِ [النور: ۵۸].

و السين عَدَدَ سِنِينَ [المؤمنون: ۱۱۲] فِي الْأَصْفادِ سَرابِيلُهُمْ [إبراهيم: ۴۹- ۵۰] كَيْدُ ساحِرٍ [طه: ۶۹] يَكادُ سَنا بَرْقِهِ [النور: ۴۳].

الثانى: ما لاقته بعد ساكن فقط و هو خمسة:

الجيم: داوُدُ جالُوتَ [البقرة: ۲۵۱] و الْخُلْدِ جَزاءً [فصلت: ۲۸]؛ لتجانسهما فى الجهر و الشدة و الانفتاح و الاستفال و القلقلة، و روى إدغام «۲» هذا الحرف «۳» عن الدورى من طريق ابن مجاهد، و عن السوسى من طريق الخزاعى، و الصحيح أن الخلاف فى ذلك فى الإخفاء و الإدغام؛ لكون الساكن قبله ساكنا صحيحا، كما سيأتى؛ إذ لا فرق بينه و بين غيره، و هذا مذهب المحققين، و به كان «۴» يأخذ ابن شنبوذ و غيره من المتقدمين، و من بعدهم من المتأخرين، و به قرأ الدانى، و لم يذكر الناظم فى النظم [فيها] «۵» خلافا.

و الضاد: مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ بيونس [۲۱] و فصلت [۵۰]، و مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً [الروم: ۵۴].

و الظاء: وَ مَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعالَمِينَ [آل عمران: ۱۰۸] وَ مَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبادِ [غافر: ۳۱] مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ [المائدة: ۳۹].

و الثاء: يُرِيدُ ثَوابَ [النساء: ۳۴] لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَ [الإسراء: ۱۸].

و الزاى: تُرِيدُ زِينَةَ [الكهف: ۲۸] يَكادُ زَيْتُها [النور: ۳۵].

الثالث: ما لاقته بعد متحرك فقط، و هو الشين خاصة فى قوله: وَ شَهِدَ شاهِدٌ مِنْ

---

(۱) و هذه المواضع هى: البقرة [۵۲، ۶۴، ۷۴]، آل عمران [۸۹، ۹۴]، المائدة [۴۳]، و التوبة [۲۷]، و يوسف [۴۸، ۴۹]، و النحل [۱۱۹]، و النور [۵، ۴۷].

(۲) فى د، ص: إظهار.

(۳) فى م: هذه الأحرف.

(۴) فى م: و كان به.

(۵) سقط فى م، و فى د: فيه.

أَهْلِها [يوسف: ۲۶] و شَهِدَ شاهِدٌ مِنْ بَنِى إِسْرائِيلَ [الأحقاف: ۱۰]؛ لوصول تفشيها إليها و تجانسهما فى الانفتاح و الاستفال.

و أما المظهرة بَعْدَ ذلِكَ [البقرة: ۱۷۸] داوُدَ ذَا الْأَيْدِ [ص: ۱۷] لِداوُدَ سُلَيْمانَ [ص: ۳۰] بَعْدَ ضَرَّاءَ [هود: ۱۰] بَعْدَ ظُلْمِهِ [الشورى: ۴۱] بَعْدَ ثُبُوتِها [النحل: ۹۴] داوُدَ زَبُوراً [الإسراء: ۵۵] أَرادَ شُكُوراً [الفرقان: ۶۲] داوُدَ شُكْراً [سبأ: ۱۳] إِذا أَرادَ شَيْئاً [يس: ۸۲] و أظهرت هنا استغناء بخفتها «۱» فى السكون [الأول] «۲»، و أدغمت فى السبع الباقية؛ لتقارب مخارجها و تجانس الدال و التاء «۳» و الزاى و السين فى الانفتاح و الاستفال، و تجانس الطاء و الضاد و الزاى فى الجهر، و تقوّى الطاء و الضاد بالإطباق و الاستعلاء و التفخيم، و كافأ صفير الصاد جهر الدال، و تقوى الزاى بزيادته، و وجه استثناء الثاء زيادة الثقل باتحاد المخرج. و الله أعلم.

ص:

اشارة

... ...و التّاء فى العشر و فى الطّا ثبتا

ش: (و التاء تدغم فى عشرة [مواضع] «۴»، الدال)، [اسمية] (و فى الطاء) أيضا اسمية، و (ثبت ذلك عن أبى عمرو) فعلية مؤكدة فى المعنى، (و فى الطاء) يتعلق ب (ثبت) [أى:] الإدغام.

أى: تدغم التاء فى العشرة التى أدغمت فيها الدال و فى الطاء، فتصير «۵» [أحد عشر، لكن من العشرة التاء، فتخرج من] «۶» المتقاربين للمثلين يبقى «۷» عشرة، و لم يستثنها الناظم؛ لعدم اللبس.

تنبيه:

خص من عموم التاء تاء المخاطب.

فإن قلت: قد أحالها على أحرف الدال فما حالها فى الشرط؟

قلت: ليست مثلها بل قريبة منها؛ لأنها إن سكن ما قبلها و كانت تاء المخاطب فقد تقدم منعها، أو المخاطبة فتقدم الخلاف فيها، أو غيرهما «۸»، فسيأتى وجهان فى أربع صور، و بقى موضع مدغم اتفاقا، و هو الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ [هود: ۱۱۴] نظير بَعْدَ تَوْكِيدِها [النحل: ۹۱] قال الجعبرى: تدغم اتفاقا، و ليس كذلك؛ بل رواه ابن حبش عن السوسى بإظهاره؛ لخفة «۹» الفتحة و سكون ما قبل.

---

(۱) فى ز: بخفائها.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى ز: و الياء.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى ز، ص: فيصير.

(۶) سقط فى ص.

(۷) فى م: تبقى.

(۸) فى ز: أو غيرها.

(۹) فى م: فخفة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴۱

و قد انقسمت أيضا بتلك القسمة، فلقيت الضاد و قبلها ساكن وَ الْعادِياتِ ضَبْحاً [العاديات: ۱] و الظاء و الشين و قبلهما «۱» متحرك تَوَفَّاهُمُ و تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظالِمِي بالنساء [۹۷] و النحل [۲۸] السَّاعَةِ شَيْءٌ [الحج: ۱۱] بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ [النور: ۴] معا. و السبعة الباقية و قبلها متحرك و ساكن الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ [النحل: ۳۲]، الصَّلاةَ طَرَفَيِ [هود: ۱۴]، الصَّالِحاتِ طُوبى [الرعد: ۲۹]، و نحو: عَذابَ الْآخِرَةِ ذلِكَ [هود: ۱۰۳]، الدَّرَجاتِ ذُو الْعَرْشِ [غافر: ۱۵]، فَالتَّالِياتِ ذِكْراً [الصافات: ۳]، و نحوه: النُّبُوَّةَ ثُمَ [آل عمران: ۷۹]، بِالْبَيِّناتِ ثُمَ [المائدة: ۳۲]، ذائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَ [العنكبوت: ۵۷]، و نحوه: وَ الْمَلائِكَةُ صَفًّا [النبأ: ۳۸]، فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً [العاديات: ۳]، السَّحَرَةُ ساجِدِينَ [الأعراف: ۱۲۰]، فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا [التوبة: ۱۹]، الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ [النساء: ۱۲۲]، و نحوه بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا [النمل: ۴] إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً [الزمر: ۷۳] فَالزَّاجِراتِ زَجْراً [الصافات: ۲].

وجه إدغامها فى الطاء: اتحاد مخرجهما، و فى البواقى التقارب، إلا السين فللاتصال و التجانس فى الهمز و الانفتاح و الاستفال، إلا الجيم فللتجانس فى الشدة و الانفتاح و الاستفال و الترقيق.

ثم نص على صورة «۲» الوجهين فقال:

ص:

اشارة

و الخلف فى الزّكاة و التّوراة حلو لتأت آت ولثا الخمس الأول

ش: (و الخلف حل فى الزكاة)، و معطوفه «٣» اسميه، و حذف العاطف من [آت] «۴»، (ولثا) ممدود قصره ضرورة، و هو خبر مقدم، و (الأول) صفة المبتدأ.

أى: صورة «۵» الوجهين أربعة و هى: وَ آتُوا الزَّكاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ [البقرة: ٨٣] حُمِّلُوا التَّوْراةَ ثُمَ [الجمعة: ۵]، وَ لْتَأْتِ طائِفَةٌ [النساء: ١٠٢]، وَ آتِ ذَا الْقُرْبى [الإسراء: ٢۶]، فَآتِ ذَا الْقُرْبى [الروم: ٣٨].

فروى إدغام الأوّلين ابن حبش «۶» من طريق الدورى و السوسى، و به قرأ الدانى من الطريقين، و هى «٧» رواية ابن جبير، و ابن روميّ، عن اليزيدى.

و روى إظهارهما إسحاق و ابن مجاهد عن شجاع، و هى «٨» رواية أولاد اليزيدى عنه.

---

(١) فى د، ز: و قبلها.

(٢) فى م، د: صور.

(٣) فى د: معطوف.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د، ص: صور.

(۶) فى م: ابن حبيش.

(٧) فى ص، ز: و هو.

(٨) فى ص، ز، د: و هو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٣۴٢

و أما وَ لْتَأْتِ طائِفَةٌ [النساء: ١٠٢] فروى إدغامه من روى إدغام المجزوم من المثلين، و روى إظهاره من روى إظهاره.

و أما وَ آتِ [الإسراء: ٢۶]، [و] فَآتِ [الروم: ٣٨] فكان ابن مجاهد و أصحابه و ابن المنادى و كثير من البغداديين يأخذون فيهما «١» بالإظهار، و كان ابن شنبوذ و أصحابه و الداجونى و من تبعهم يأخذون «٢» بالإدغام، و بهما قرأ الدانى، و أخذ الشاطبى و أكثر المقرئين.

وجه الإدغام: طرد الأصل؛ اعتبارا باللفظ مع ثقل الكسر.

و وجه إظهار الأولين: الاستغناء بخفة الفتح مع السكون، و الأخيرين ضعف الكلمة بالحذف أو خفتها «٣»، و إدغامها أضعف؛ للإجحافين، بخلاف الأولين فإدغامهما أشهر للتخصيص.

تنبيه:

الأولان تخصيص لعموم قوله: (و التاء فى العشر)، و الأخيران مفهوم خلافهما من قوله: (و إن تقاربا ففيه ضعف) و فهم من تعيين المختلف فيه [أن] الصَّلاةَ طَرَفَيِ [هود:

١١۴] متفق على إدغامه، و هو كذلك إلا ما انفرد به [ابن حبش] «۴» عن السوسى من الإظهار كما تقدم، و الإدغام أقيس؛ لأنه نظير كاد تزيغ [التوبة: ١١٧] و وَ لَمْ يُؤْتَ سَعَةً [البقرة: ٢۴٧] مظهر اتفاقا؛ لاشتماله على المانعين، إلا ما شذ من مذهب ابن شنبوذ و الداجونى، فإنهما أدغماها و لم يعتدا بالجزم كما تقدم.

و قوله: (ولثا الخمس الأول) أى: للثاء المثلثة من الحروف التى تدغم فيها الكلمات الخمس المذكورة أوائل البيت و هى: (س) نا (ذ) ا (ض) ق (ت) رى (ش) د، يعنى الأحرف الواقعة أوائلها و ما قبلها ساكن معها، إلا مع السين فساكن و متحرك، و الواقع منه حَيْثُ

سَكَنْتُمْ [الطلاق: ۶] الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ [القلم: ۴۴] مِنَ الْأَجْداثِ سِراعاً [المعارج: ۴۳] وَ وَرِثَ سُلَيْمانُ [النمل: ۱۶] وَ الْحَرْثِ ذلِكَ [آل عمران: ۱۸] حَدِيثُ ضَيْفِ [الذاريات: ۲۴] حَيْثُ تُؤْمَرُونَ [الحجر: ۶۵] الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ [النجم: ۵۹] حَيْثُ شِئْتُما [الأعراف: ۱۹] و حَيْثُ شِئْتُمْ [البقرة: ۵۸] ثَلاثِ شُعَبٍ [المرسلات: ۳۰]، وجه إدغامها فى الدال: التشارك، و فى التاء و السين: التقارب، و فى الضاد: تقارب آخر المخرج، و فى الشين: وصول التفشى.

---

(۱) فى م: فيها.

(۲) فى م: يأخذونه.

(۳) فى م: و خفتها.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى م، ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۳۴۳

ص:

و الكاف فى القاف و هى فيها و إنبكلمة فميم جمع و اشرطن

فيهنّ عن محرّك و الخلف فىطلّقكنّ ولحا زحزح ف

ش: (و الكاف تدغم فى القاف)، (و هى تدغم فيها) اسميتان، و إن اجتمعا بكلمة «۱» شرطية، (فشرط «۲» الإدغام وجود ميم جمع) اسمية جواب (إن) محلّها جزم؛ لاقترانها بالفاء، و على هذا التقدير (فميم جمع) [خبر مبتدأ محذوف و يحتمل الابتدائية، أى: فميم جمع] «۳» شرط الإدغام، (و اشرطن فى جواز إدغامهن وجودهن بعد محرك) فعلية، و (فيهن) يتعلق ب (اشرطن)، و (عن) ظرفية «۴»؛ كقوله: طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ [الانشقاق: ۱۹] يتعلق بوجودهن المقدر «۵»، و (الخلف كائن فى طلقكن) اسمية، و لام (لحا) «۶» يتعلق ب (ف) أمر من: و فى «۷» يفى، مبنى «۸» على الحذف، و مفعوله محذوف تقديره: كمل لحاء زحزح حقها من الإدغام و لا تظهرها، و فهم منه أن الحاء لا تدغم إلا من زحزح خاصة؛ لأنه لم يأمر إلا بإدغامها خاصة، أى: تدغم القاف فى الكاف، و الكاف فى القاف، سواء كان فى كلمتين أو فى كلمة، بشرط أن يتحرك ما قبل كل واحد منهما مطلقا، و أن يقع بعدهما ميم جمع إن اجتمعا فى كلمة، مثاله: وَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ [الفرقان: ۲] يُنْفِقُ كَيْفَ [المائدة: ۶۴] لَكَ قُصُوراً [الفرقان: ۱۰] يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ [البقرة: ۲۰۴].

و مفهوم الشرط يدل على إظهار؛ نحو: فَوْقَ كُلِ [يوسف: ۷۶] و هُدْنا إِلَيْكَ قالَ [الأعراف: ۱۵۶] و يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ [يونس: ۶۵]، و من كلمة خَلَقَكُمْ [البقرة: ۲۱]، و رَزَقَكُمُ [المائدة: ۸۸]، و سَبَقَكُمْ [الأعراف: ۸۰]، و صَدَقَكُمُ [آل عمران: ۱۵۲]، و واثَقَكُمْ [المائدة: ۷]، و يَرْزُقُكُمْ*، و يَخْلُقُكُمْ [الزمر: ۶]، فَيُغْرِقَكُمْ [الإسراء: ۶۹] فقط.

و مفهوم الشرط الثانى إظهار نحو مِيثاقَكُمْ [الحديد: ۸]، و ما خَلْقُكُمْ [لقمان: ۲۸]، بِوَرِقِكُمْ [الكهف: ۱۹] صَدِيقِكُمْ [النور: ۶۱] و الأولى إظهار نحو نَرْزُقُكَ [طه: ۱۳۲] و هو باتفاق، و اختلف إذا لم يكن ميم و لا نون جمع و هو «۹» طَلَّقَكُنَ [التحريم: ۵] فقط: فروى إظهاره عامة أصحاب ابن مجاهد عنه عن أبى الزعراء عن الدورى، و عامة العراقيين عن السوسى، و روى الإدغام ابن فرح و النقاش و الجلاء

---

(۱) فى م: بكلمية.

(۲) فى ص: و شرط.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى د: و ظرفية.

(۵) فى م: بوجود قل لعلة، كمل المقدر.

(۶) فى م: و لحاء.

(۷) فى ص: بالوفاء.

(۸) فى د: بنى.

(۹) فى م: نحو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۳۴۴

و أبو طاهر بن عمر، من غير طريق الجوهرى، و ابن شيطا، ثلاثتهم عن ابن مجاهد، و روى ابن بشار «۱» عن الدورى الكارزينى «۲» عن أصحابه [عن السوسى] «۳».

و رواه أيضا «۴» عن أبى عمرو العباس ابن الفضل «۵»، و بهما قرأ الدانى.

وجه إدغام القاف فى الكاف و الكاف فى القاف: تقارب المخرجين، و التجانس فى الشدة و الانفتاح، و شرط التحرك لتحقق الثقل، و زيادة الميم لتحقق الثقل بكثرة الحروف و الحركات.

و وجه إظهار طَلَّقَكُنَ [التحريم: ۵]: كراهة اجتماع ثلاث تشديدات فى كلمة.

[و وجه إدغامها] «۶»: اجتماع ثقل الجمع و ثقل التأنيث.

ثم انتقل [للحاء] «۷»، أى: تدغم الحاء فى حرف واحد، و هو العين، من كلمة واحدة و هو زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ [آل عمران: ۱۸۵] خاصة، و رواه اليزيدى عنه.

قال المصنف: [و هو] «۸» مما ورد فيه الخلاف عن المدغمين: فروى إدغامه أهل الأداء، و عليه جميع طرق ابن فرح عن الدورى، و ابن جرير من جميع طرقه عن السوسى، و خرج نحو لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ [طه: ۹۱]، فَلا جُناحَ عَلَيْهِ [البقرة: ۱۵۸]، و لا جُناحَ عَلَيْكُمْ [البقرة: ۲۳۶].

وجه الإدغام: اشتراكهما مخرجا و انفتاحا و استفالا، و زادت العين بالجهر و بعض الشدة.

و وجه التخصيص: كثرة الحروف و تكرّر المثلين.

و أما قول اليزيدى: من العرب من يدغم الحاء فى العين، و كان أبو عمرو لا يرى ذلك- فمعناه: لا يراه «۹» قياسا بل سماعا، بدليل صحته عن أبى عمرو نفسه.

و روى أبو القاسم عن الدورى إدغام فَلا جُناحَ عَلَيْهِ [البقرة: ۱۵۸]، الْمَسِيحُ عِيسَى [آل عمران: ۴۵]، و الرِّيحَ عاصِفَةً [الأنبياء: ۸۱]، و الإظهار أصح، و عليه العمل، و يعضده الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التى إدغامها أكبر من المتحركة «۱۰» فى نحو فَاصْفَحْ عَنْهُمْ [الزخرف: ۸۹]؛ فدل على أن إدغام الحاء فى العين سماع.

ص:

اشارة

و الذّال فى سين و صاد الجيم صحمن ذى المعارج و شطأه رجح

---

(۱) فى م، ص: ابن يسار.

(۲) فى م: الكازرونى.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م، ص، د: نصا.

(۵) فى م: ابن فضل.

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى د.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: لا يرى.

(۱۰) فى م، د، ص: المحركة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴۵

ش: (و الـذال تـدغم فى سين و فى صـاد) كبرى، و (الجيم صـح إدغامها فى التاء من ذِى الْمَعارِجِ تَعْرُجُ [المعارج: ۳، ۴]) كذلك، و عاطف الجملـة محـذوف، و فاعل (صح) يفسـره المقام، و (من) يتعلق ب (صح)، و (شـطأه) «۱» يتعلق ب (رجـح إدغامه) عطف على الخبر تقديره: و الجيم صح إدغامه فى التاء من (ذى المعارج تّعرج) و رجح إدغامه فى (شطأه).

و انتقل للذال و الصاد، أى: الذال تدغم فى حرفين خاصة: السين و الصاد و هو فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِى الْبَحْرِ سَرَباً و عَجَباً [الكهف: ۶۱، ۶۳] و مَا اتَّخَذَ صاحِبَةً [الجن: ۳]، و الجيم فى [التاء] «۲» من ذِى الْمَعارِجِ تَعْرُجُ [المعارج: ۳، ۴] اتفاقا، و فى الشين من أَخْرَجَ شَطْأَهُ [الفتح: ۲۹] على القول الراجح، و هو الذى رواه [سائر] «۳» أصحاب الإدغام.

و به قرأ الدانى و أصحابه، و لم يذكروا غيره.

و روى إظهـاره ابـن حبش «۴» عـن السوسـى، و الكـاتب عن ابن مجاهـد عن أبى الزعراء عن الـدورى، و هى «۵» روايـة ابن بشار عن الدورى، و مدين عن أصحابه، و ابن جبير عن اليزيدى، و ابن واقد عن عباس عن أبى عمرو.

تنبيه:

كان الأولى أن يـذكر فى (ذى المعارج) الاتفاق على الإدغام؛ لأنه لم يختلف فيه، و إنما عبر ب (صح) دفعا لقول الدانى: إدغام الجيم فى التاء قبيح لتباعد مخرجهما، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج الشين «۶». قال: و جاء بذلك نصّا عن اليزيدى ابنه عبد الرحمن و سائر أصحابه. انتهى.

فقول الناظم: (صح) أى: صح إدغامه روايةً؛ فلا يلتفت لكونه قبيحا من جهةٍ.

وجه إدغـام الـذال فيهمـا: تشاركهمـا فى بعض المخرج، و تقاربهما «۷» فى البـاقى، و تجانسـهما فى الرخـاوة، و السين فى الانفتـاح و الاستفال، و كافأ «۸» الصفير الجهر «۹»، و زادت الصاد بالإطباق و الاستعلاء.

و وجه إدغام الجيم فى التاء: تجانسهما شدة «۱۰» و انفتاحا و تسفلا، [و فى الشين:

---

(۱) فى ز، ص، د: و ب (شطأه).

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م: ابن حبيش.

(۵) فى م، د: و هو.

(۶) فى م: السين.

(۷) فى م: تقارنهما.

(۸) فى م: و طغا.

(۹) فى م: فى الجهر.

(۱۰) فى ز: صفة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴۶

اشتراكهما مخرجا و تجانسهما انفتاحا و تسفلا] «۱» و كافأ جهر الجيم و شدتها تفشى الشين.

ص:

و الباء فى ميم يعذّب من فقطو الحرف بالصّفة إن يدغم سقط

ش: (و الباء تدغم فى ميم هذا اللفظ) اسمية؛ فالإضافة للفظ «۲»، و (الحرف) مبتدأ، و باء (بالصفة) للمصاحبة، و محله نصب على الحال، و (إن يدغم) «۳» شرطية، و سقط جوابه «۴»، و تقديره: و الحرف حالة كونه مصاحبا للصفة إذا أدغم سقط [وصفه؛ كقوله تعالى: وَ قَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ [المائدة: ۶۱] و فاعل سقط] «۵» هو [الصفة، و ذكّر] «۶» الفعل [إما لأن تأنيث فاعله مجاز أو] «۷» لأنه مؤول بالوصف، و لا- يجوز: سقط الحرف؛ لما تقرر أول الباب أن المدغم ليس بساقط، أى: يدغم الباء فى الميم من «۸» يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ [البقرة: ۲۸۴] خاصة، و هو خمسة: فى آل عمران [واحد] «۹» [۱۲۹]، و فى المائدة آيتان «۱۰» [۱۸، ۴۰]، و فى العنكبوت [۲۱] و الفتح [۶]، و فهم من تخصيص الباء بميم (يعذب من) إظهار ما عداه، نحو أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا [البقرة: ۲۶] سَنَكْتُبُ ما [آل عمران: ۱۸۱].

وجه اختصاصها بالإدغام: الموافقة لما جاورها، و هو يَرْحَمُ مَنْ [العنكبوت: ۲۱]، وَ يَغْفِرُ لِمَنْ [المائدة: ۴۰] إما قبلها أو بعدها؛ و لهذا أظهر ما عداه نحو ضُرِبَ مَثَلٌ [الحج: ۷۳] و هو مما لا خلاف فيه.

و قال ابن مجاهد: قال اليزيدى: إنما أدغم من أجل كسرة الذال. و رده الدانى بنحو وَ كُذِّبَ مُوسى [الحج: ۴۴]، و ضُرِبَ مَثَلٌ فقيل: أراد الضم بعد الكسرة، و رده أيضا بإدغامه زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ [آل عمران: ۱۸۵] و الصواب ما تقدم.

و كذلك «۱۱» روى ابن سعدان عن اليزيدى عن أبى عمرو إدغامه فَمَنْ تابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ [فى المائدة [۳۹]، و الباء فى ذلك مفتوحة و ما ذاك إلا من أجل مجاورة بَعْدِ ظُلْمِهِ المدغمة فى مذهبه، و الدليل على ذلك أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر وَ مَنْ تابَ مَعَكَ فى هود] «۱۲» [۱۱۲]، و قوله: (و الحرف بالصفة) أى: إذا أدغم حرف له صفة، نحو القاف فى الكاف، فإن صفة القاف و هى الاستعلاء تسقط «۱۳» معه إجماعا، و به ورد

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م، ص، د: الفعل فهو اسم.

(۳) فى ص، ز: تدغم.

(۴) فى ص، د، ز: جواب.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى د.

(۷) زيادة من م، د.

(۸) فى م: نحو.

(۹) سقط فى د، ز، م.

(۱۰) فى م، ص، د: اثنان.

(۱۱) فى د: و لذلك.

(۱۲) زيادة من د.

(۱۳) فى د: سقط.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴۷

الأداء و صح النقل، و إنما خالف فى أَ لَمْ نَخْلُقْكُمْ [المرسلات: ۲۰] من لم يرو إدغامه عن أبى عمرو، و كذلك أجمعوا على إدغام النون فى اللام و الراء إدغاما خالصا من غير غنة [عند] «۱» من روى الغنة فى التنوين و النون الساكنة عندهما، و من لم يروها كما سيأتى.

ص:

اشارة

و الميم عند الباء عن محرّك تخفى ... ...

ش: (و الميم تخفى) اسمية، و المجروران حالان [من] «۲» فاعل (تخفى)، أى: تخفى الميم المتحرك ما قبلها عند الباء لكن بعد تسكينها؛ نحو: بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ [الأنعام:

۵۳] فإن سكن ما قبلها أظهرت؛ نحو: الشَّهْرُ الْحَرامُ بِالشَّهْرِ [البقرة: ۱۹۴] الْعِلْمُ بَغْياً [الشورى: ۱۴].

وجه الإخفاء: أنهما لما اشتركا «۳» فى المخرج و تجانسا فى الانفتاح و الاستفال، و ثقل الإظهار، و الإدغام المحض يذهب الغنة، عدل إلى الإخفاء.

و لا ترد النون؛ لكثرة المناسبات، و اشتراط الحركة لتحقق الثقل و التمكن من الغنة.

تنبيه:

ليس فى الكبير مخفى غير هذا، و لم يتعرض المصنف لتسكين الميم قبل الإخفاء؛ لأن [الإخفاء] «۴» من لازمه التسكين كالإدغام لكنه لا يقلب.

ص:

.. ..و أشممن ورم أو اتركا

فى غير با و الميم (معهما) «۵» و عن بعض بغير الفا

ش: (أشممن) جملة أمر، و الواو فى (ورم) بمعنى (أو) التى للإباحة و كذا (أو اتركا)، و (فى غير با) ممدود قصر ضرورة «۶»، متعلق بأحد الثلاثة مقدر مثله فى الأخيرين.

فإن قلت: يلزم على تقدير [مثله] «۷» فيهما ألا يكون فى الباء و الميم شىء من الثلاثة.

قلت: حاصله ... إلخ الثلاثة فى غير باء و ميم، و مفهومه سلب إباحة الثلاثة عن الباء و الميم، و سلبها يصدق بإباحة بعض الثلاثة أو

بإيجابه، و هذا هو المراد، و (معهما)، أى:

بعدهما حال من الباء و الميم، و عن «۸» بعض يتعلق بمقدر، أى: و افعل ذلك عن بعض القراء فى كذا.

و لما فرغ من الإدغام شرع فى عوارضه، أى: إذا أدغمت حرفا فى حرف مماثل أو

---

(۱) سقط فى م.

(۲) زيادة من م.

(۳) فى م: تقاربا.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ز: عنهما.

(۶) فى م: للضرورة.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: و من.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴۸

مقارب أو مجانس، أبيح لك فيه السكون و الروم و الإشمام بشرطيهما «۱»، فى غير الباء و الميم، [و] بعد الباء و الميم اتفاقا، و فى غير الفاء [عند الفاء] عند بعضهم، و مثال ذلك:

يَعْلَمُ ما [هود: ۵]، أَعْلَمُ بِما [الإسراء: ۲۵]، و نُصِيبُ بِرَحْمَتِنا [يوسف: ۵۶]، يُعَذِّبُ مَنْ [المائدة: ۱۸]، تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ [المطففين: ۲۴].

تحقيق: اعلم أنه قد ورد النص عن أبى عمرو، من رواية أصحاب اليزيدى عنه، و عن شجاع، أنه إذا أدغم الحرف فى مثله أو مقاربه سواء سكن ما قبل الأول أم تحرك إذا كان مرفوعا أو مجرورا أشار إلى حركته.

ثم اختلفوا فى المراد بهذه الإشارة: [فحمله ابن مجاهد على الروم، و الشنبوذى على الإشمام.

ثم قال الشنبوذى: الإشارة] «۲» إلى الرفع فى المدغم مرئية لا مسموعة، و إلى الخفض مضمرة فى النفس غير مرئية و لا مسموعة.

و حمله الجمهور على الروم و الإشمام معا، فقال الدانى: و الإشارة عندنا «۳» تكون روما و إشماما، و الروم آكد فى البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يقرع «۴» السمع، غير أن الإدغام الصحيح و التشديد التام يمتنعان معه، و يصاحبه مع الإشمام؛ لأنه إعمال العضو و تهيئته من غير صوت إلى اللفظ، فلا يقرع السمع، و يمتنع «۵» فى المخفوض؛ لبعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأول منصوبا لم يشر إلى حركته لخفته. انتهى.

و هذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعم فى اللفظ و أصوب، و تشهد له القراءتان المجمع على صحتهما فى تَأْمَنَّا بيوسف [۱۱]، و هو من الإدغام كما سيأتى؛ فإنهما بعينهما هما المشار إليهما فى قول الجمهور فى إدغام أبى عمرو، و مما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه المسكن للوقف، من حيث إن [سكون] «۶» كل «۷» منهما عارض «۸»؛ و لهذا أجرى فيه المد، و ضده الجريان «۹» فى سكون الوقف.

نعم، يمتنع الإدغام الصحيح مع «۱۰» الروم دون الإشمام؛ [إذ] «۱۱» هو عبارة عن الإخفاء و النطق ببعض الحركة، فيكون مذهبا آخر غير الإدغام و الإظهار، و لشبهه بالوقف

---

(۱) فى د: بشروطها.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: عنه.

(۴) فى م: لا يقرع.

(۵) فى ز: و يمنع.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: كلا.

(۸) فى م: عوض.

(۹) فى ص، د، ز: الجاريان.

(۱۰) فى م: من.

(۱۱) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۴۹

كان الأصل فيه عدمهما، و هو الأصل المقروء به و المأخوذ به عند عامة أهل الأداء و أهل التحقيق، و لم يوجد بينهم خلاف فى ذلك، و لم يعول منهم على الروم و الإشمام إلا حاذق معتد البيان و التعليم.

و إذا فهمت هذا علمت أن فى كلام الجعبرى نظرا؛ و ذلك أنه قال: «يتعذر الروم؛ لأن المروم محرك بحركة ناقصة» و هو مسلم، ثم قال: «و المتحرك يمتنع إدغامه».

قلنا: هذا نشأ من الاشتراك؛ لأنه إن أراد الإدغام التام فمسلم، أو الناقص و هو المراد فممنوع، و الدليل على تسميته إدغاما قول الدانى «۱»: غير أن الإدغام الصحيح. فمفهوم الصفة: أنه إدغام غير صحيح، و نحن قائلون بالموجب.

و إذا ثبت هذا فلا حاجة لتأويل كلام الشاطبى، بل يحمل على مذهب «۲» الجمهور.

و الله أعلم.

و قوله: (فى غير با) يعنى أن الآخذين بالإشارة أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها و عند الباء، و على استثناء الباء عند مثلها و عند الميم، قالوا: لتعذر الإشارة فيهما من أجل انطباق الشفتين، و هو إنما يتجه إذا قيل: إن المراد بالإشارة الإشمام؛ [إذ تعز] «۳» الإشارة بالشفة، و الباء و الميم من حروف الشفة، و الإشارة غير النطق [بالحرف] «۴»؛ فتعذر «۵» فعلهما معا فى الإدغام من حيث إنه وصل، و لا يتعذر ذلك فى الوقف؛ لأن الإشمام فى ضم الشفتين بعد سكون الحرف [فلا يقعان معا] «۶».

و قوله: (و عن بعض) يعنى أن بعضهم، كأبى طاهر بن سوار و أبى العز القلانسى و ابن الفحام و غير واحد- استثنى أيضا الفاء؛ لأن مخرجها من مخرج الميم و الباء، فلا فرق بينهما.

وجه الإشارة: التنبيه «۷» على حركة المدغم، و وجه استثناء الشفهية «۸»: تعذر الإشمام معهما فى الإدغام؛ لاتحاد المخرج، كما تقدم.

[ثم كمل فقال:] «۹»

... ... و معتلّ سكن

ص:

اشارة

قبل امددن و اقصره و الصّحيح قلّ‌إدغامه للعسر و الإخفا أجلّ

(۱) فى د: أبى.

(۲) فى م: كلام.

(۳) فى د: إذا تعسر، و فى ص: إذا تعذر.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى م، ص، د: فيقدر.

(۶) زيادة من د.

(۷) فى م: وجه الإدغام الإشارة القلبية.

(۸) فى م: الشفتين.

(۹) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۰

ش: (و معتل) «۱» مبتدأ، و المسوغ له وصفه [ب (سكن)] «۲»، و (قبل) ظرف مقطوع منصوب على الحال، و (و امددن و اقصره) فعلية وقعت خبرا فمحلها رفع، و الواو بمعنى «أو»، و رابط (امدد) محذوف لدلالة (اقصره) عليه.

فإن قلت: فهل يجوز نصب معتل على أنه مفعول مقدم؟

قلت: لا يمتنع «۳»، لكن التناسب بين المتعاطفات أنسب. (و الصحيح قل إدغامه) كبرى، و لام (للعسر) تعليلية (تتعلق «۴» ب (قل)، (و الإخفاء أجل) صغرى، عطف على (قل) الخبرية فمحلهما رفع.

أى: إذا أدغم حرف فى آخر فلا يخلو ما قبل المدغم من الحروف إما أن يكون معتلّا أو صحيحا، فإن كان معتلا أمكن الإدغام معه و حسن؛ لامتداد «۵» [الصوت به.

و يجوز فيه ثلاثة أوجه: الطول و التوسط من قوله: (امددن)] «۶»؛ لأنه جنس لهما، و قوبل «۷» بالقصر، و كلاهما ضد له، و القصر كالوقف؛ لأن المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، و سواء كان حرف مد كما نص عليه أبو العلاء الهمذانى، أو لين؛ نحو: الرَّحِيمِ مالِكِ [الفاتحة: ۳، ۴] قالَ لَهُمْ [آل عمران: ۱۷۳] يَقُولُ رَبَّنا [البقرة: ۲۰۰]، قَوْمِ مُوسى [الأعراف: ۱۵۹]، كَيْفَ فَعَلَ [الفجر: ۶]، و لو قيل باختيار المدنى حرف المد أو التوسط «۸» فى اللين كما فى الوقف لكان له وجه، و كلامه شامل لهما.

تنبيه:

قال الجعبرى: ظاهر عبارة الشاطبى فى اللين القصر.

و فيه نظر، بل يؤخذ منها الثلاثة من قوله: «و ورش يوافقهم فى حيث لا همز»؛ لأن كلامه فى حرف اللين، يسلم «۹» من عدم الفرق بين سكون الوقف و الإدغام، و أيضا فقوله:

(و ورش) مقابل لقوله: «و فى عين ...» و سكونه لازم؛ فضده «۱۰» ما سكونه عارض فيهما.

وجه القصر: أن الساكنين على حدهما فجاز التقاؤهما.

و وجه الطول: حمل السكون العارض على اللازم.

و وجه التوسط: مراعاة الحمل مع النظر لكونه عارضا، و سيأتى لهذه المسألة مزيد بيان

(۱) فى م: معتلة.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: لا يمنع.

(۴) فى ز: يتعلق.

(۵) فى م: اعتداد، و فى د: الامتداد.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى م: و قوله بل.

(۸) فى م، د، ز: و التوسط.

(۹) فى ز: و هو يسلم.

(۱۰) فى م: قصره.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۱

فى الوقف.

و إن كان ما قبل المدغم صحيحا: فإن كان محركا فواضح، و إن كان ساكنا [ففيه] «۱» طريقان: طريقة المتقدمين أنه مدغم إدغاما صحيحا، و نصوصهم متظافرة «۲» و مجتمعة عليه، و طريقة أكثر المتأخرين أنه مخفى، بمعنى: مختلس الحركة، و هو المسمى بالروم فى المسألة قبلها «۳»، فهو فى الحقيقة مرتبة ثالثة لا- إدغام و لا- إظهار كما تقدم، و ليس مرادهم [الإخفاء المذكور فى باب النون الساكنة؛ [لأنه] «۴» لا يكون إلا عن سكون، و فرارهم] «۵» هنا من الإدغام إنما هو لما يلزم فيه من التقاء ساكنين «۶» على حدهما.

تحقيق:

قال التصريفيون: إذا اجتمع ساكنان، و الأول حرف [مد] «۷» أو لين «۸»، نحو خويصّة- حذف، أو زيد فى مده على حالتين، و إن كان صحيحا حرك، ثم خصوا الوقف لجواز «۹» التقائهما مطلقا بكونه عارضا؛ فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين وصلا، و الأول صحيح، و قد ثبت عن القراء «۱۰» اجتماعهما على هذه الصفة، فحاص فيها مبتدع و ضعيف مقلد اعتقادا منه أن ما خالف قاعدتهم لا يجوز، و أنه لم يسمع، فمنع إدغام الباب، فتحيرت فيها معللو القراءات و تخيلت «۱۱» منها ناقلو الروايات.

و الجواب: أنا لا نسلم أن ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، و ما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن، و إن سمع فهو شاذ قياسا، و لا يمتنع وقوعه فى القرآن، نحو استحوذ، و إن سلمنا أن ما خالفها «۱۲» غير جائز فهذه الصورة «۱۳» ملحقة بالموقوف؛ لأنه لا فرق بين الساكن [للوقف] «۱۴» و الساكن للإدغام بجامع قصد الخفة، ثم نعود فنقول:

دعواهم عدم جوازه وصلا ممنوع، و عدم وجدان الشىء لا يدل على عدم وجوده؛ فقد سمع التقاؤهما وصلا من أفصح العرب إجماعا، و هو النبى صلى اللّه عليه و سلم فيما يروى: «نعمّا المال الصّالح للرّجل الصّالح» «۱۵» قاله الإمام أبو عبيدة و اختاره، و ناهيك به.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى د: متضافرة. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۳۵۱ تحقيق: ..... ص : ۳۵۱

(۳) فى م: التى قبلها.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م، د: الساكنين.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى م: و لين.

(۹) فى م، د: بجوار.

(۱۰) فى ز: الفراء.

(۱۱) فى ص: تخليت.

(۱۲) فى ص: ما خالفهما.

(۱۳) فى م: الصور.

(۱۴) سقط فى ص.

(۱۵) أخرجه أحمد (۴/ ۲۰۲)، و الحاكم (۲/ ۲) من حديث عمرو بن العاص. و انظر مجمع الزوائد (۹/ ۳۵۶).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۲

و حكى النحويون الكوفيون سماعا من العرب: (شهر رمضان) و حكاه سيبويه فى الشعر، و تواتر ذلك عن القراء و شاع و ذاع و لم ينكر، و إذا حمل المخالف على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم و بين القراءة المتواترة، و الجمع و لو بوجه أولى.

تنبيه:

اعلم «۱» أنه وقع «۲» [للشيخ برهان الدين] «۳» الجعبرى أنه «۴» قال [فى الجواب] «۵» عن الإشكال: و أجاب حذاق القراء بأنه ليس إدغاما بل إخفاء. فاستحسنه من وقف عليه، و ادعى كلّ السبق إليه، ثم قال: و هذا ليس بشىء؛ لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذ يكون مختلسا ظاهرا، لا مدغما و لا مخفى، ك (يأمركم) و لا قارئ به.

و لا جائز أن يكون إخفاء الحرف؛ لأنه مقلوب متصل تام التشديد، و هذه حقيقة المدغم، فتسميته إخفاء لا تقلب «۶» حقيقته، و إن حمل على حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن الحرف المخفى ساكن؛ لقول «۷» الجوهرى: و المانع لم يمنع «۸» من [حيث] «۹» الإدغام بل من حيث التقاء الساكنين، و الأول ساكن صحيح، و هذا موجود فى الإخفاء. انتهى.

و أقول عنهم: إن قوله ليس بشىء؛ لأنا نختار من الترديد القسم الأول.

و أما قوله: لا قارئ به.

[فقد] قلنا: ممنوع، كيف و هو طريقة أكثر المتأخرين كما تقدم. و ليس مرادهم الأخيرين، و إنكاره للأول يدل على أنه لم يطلع عليه و لم يقرأ به؛ و لهذا لم ينص فى «النزهة» إلا على الإدغام حيث قال: و إن صح قبل الساكن [إدغامه] «۱۰» اغتفر لعارضه كالوقف أو أن يقدرا.

و من قال إخفاء فغير محقّق؛إذ الحرف مقلوب و تشديده يرى «۱۱» و معنى قوله: (أو أن يقدرا) أن التقاء الساكنين اغتفر فى الإدغام، إما لأن السكون عارض أو [أن] «۱۲» التقاءهما تقديرى؛ إذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقا.

---

(۱) فى د: علم.

(۲) فى م: قد وقع.

(۳) سقط فى م.

(۴) زاد فى م، ص: و بالأصل.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د، ص: لا يقلب.

(۷) فى م، د: كقول.

(۸) فى م: لا يمنع.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى ص: قوى.

(۱۲) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۳

و قد ظهر أن قول ابن جنى فى الإدغام: هو سهو من القراء و قصور عن إدراك حقيقته [سهو منه] «۱»، و هذا المقام مما تزل فيه الأقدام. و الله أعلم.

و لما فرغ الناظم من مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير أتبعه بأحرف منه وافق بعضهم عليها أبا عمرو، و خالفه [بعضهم] «۲» فيها فأدغمها و أظهرها أبو عمرو، [فقال:] «۳»

ص:

اشارة

وافق فى إدغام صفّا زجراذكرا و ذروا (ف) د و ذكرا الاخرى

ش: (وافق ذو (فد) أبا عمرو) فعليهٔ، و (فى إدغام) متعلق ب (وافق) [و الثلاثهٔ بعده معطوفهٔ] «۴» حذف عاطفه «۵» بدليل (و ذروا) و (ذكرا) الأخرى عطف أيضا.

أى: وافق أبا عمرو حمزهٔ «۶» من طريقيه على إدغام التاء فى أربعهٔ أحرف من محلين مخصوصين و هى: وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِراتِ زَجْراً فَالتَّالِياتِ ذِكْراً [الصافات: ۱- ۳] وَ الذَّارِياتِ ذَرْواً [الذاريات: ۱]، و اختلف عن خلاد فى فَالْمُلْقِياتِ ذِكْراً [المرسلات: ۵] فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً [العاديات: ۳]: فرواهما بالإدغام ابن مهران عن أصحابه عن الوزان عن خلاد و فارس بن أحمد عن أصحابه عن] «۷» خلاد، و به قرأ الدانى عليه. و روى سائر الرواهٔ عن خلاد إظهارهما «۸»، و ذكرهما الشاطبى.

تنبيه:

«ذكر» الأولى متفق عليها، و هى التى بالصافات، و الأخيرهٔ هى المختلف فيها.

ثم كمل فقال- و الله أعلم-:

ص:

صبحا (ق) را خلف «۹» و با و الصّاحب‌بك تّمارى (ظ) نّ أنساب (غ) بى

ش: (صبحا) عطف على (ذكرا)، و حذف عاطفها، و (قرا) فاعل (وافق) تقديره:

و وافق (قرا) فى (ذكرا) و (صبحا)، (و با) مفعول أدغم، و (بك) معطوف حذف عاطفه على (و الصاحب)، و (ظن) فاعله، و لا يجوز

كونه فاعلا- ب (وافق) «۱۰» لتعذره فى المعطوف؛ إذ لا- موافق فلا- موافق، و يلزم من أدغم (وافق) و لا- عكس، و (أنساب) مفعول (أدغم) على تقدير مضاف و (غبى) «۱۱» فاعله، و يحتمل الفاعلية ب (وافق) لإمكانه.

أى: أدغم يعقوب من طريقيه الباء فى الباء من وَ الصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ [النساء: ۳۶]،

---

(۱) سقط فى د، ص، م.

(۲) سقط فى د.

(۳) سقط فى م.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى ص، د، ز: عاطفهما.

(۶) فى د: حمزة أبا عمرو.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: إظهارها.

(۹) فى م: الخلف.

(۱۰) فى ص: يوافق.

(۱۱) فى ز: و على.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۴

و الكاف فى التاء من رَبِّكَ تَتَمارى [النجم: ۵۵]. ثم عطف على (أنساب) فقال:

ص:

ثمّ تفكّروا نسبّحك كلابعد و رجّح لذهب و قبلا

ش: (ثم تفكروا) و (نسبحك) و كلا- الكلمتين الواقعتين بعد (نسبحك) الثلاثة عطف على (أنساب) و (رجح) أمر، و (لذهب) و معطوفه مفعول بتقدير مضاف، و هو (رجح إدغام كذا).

أى: أدغم رويس باتفاق عنه الباء فى الباء، و الميم فى التاء، و الكاف فى الكاف، من قوله تعالى: فَلا أَنْسابَ بَيْنَهُمْ [المؤمنون: ۱۰۱]، و ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا [سبأ: ۴۶]، و كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً وَ نَذْكُرَكَ كَثِيراً. إِنَّكَ كُنْتَ ... [طه: ۳۳- ۳۵].

ثم كمل المختلف فيه فقال:

ص:

جعل نحل «۱» أنّه النّجم معاو خلف الأوّلين مع لتصنعا

ش: (جعل) «۲» و (أنه) مضافان بمعنى «۳»: فى، أو من معطوف على (لذهب)، و (مع) «۴» حال من (أنه)، (و خلف الأولين حاصل مع لتصنع) اسميه.

أى: اختلف عن رويس فى إدغام لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ [البقرة: ۲۰]، و لا قِبَلَ لَهُمْ بِها [النمل: ۳۷] و جَعَلَ لَكُمْ* فى النحل و هو ثمانية [۷۲، ۷۸، ۸۰، ۸۱] وَ أَنَّهُ هُوَ أَغْنى وَ أَقْنى وَ أَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرى آخر النجم [۴۸- ۴۹]، فروى عنه إدغامه النخاس من جميع طرقه و الجوهرى، كلاهما عن التمار، و هو الراجح و الذى فى أكثر الكتب، و روى الإظهار ابن مقسم و أبو الطيب كلاهما عن التمار أيضا، و

اختلف عنه فى الأوّلين و فى وَ لِتُصْنَعَ [طه: ۳۹].

ص:

اشارة

مبدّل الكهف و با الكتابابأيد بالحقّ و إن عذابا

و الكاف فى كانوا و كلّا أنزلالكم تمثّل [من] جهنّم جعلا

شورى و عنه البعض فيها أسجلاو قيل عن يعقوب ما لابن العلا

ش: (مبدل الكهف) يحتمل الرفع محلّا على الابتداء، و الخبر محذوف أى: كذلك، و يحتمل الجر [محلّا] «۵» عطفا على (و لتصنع).

فإن قلت: الأول أولى؛ لعدم تقدير العاطف.

قلت: فيه تقدير الخبر فتكافآ و (با الكتابا) عطف على (مبدل) فى الوجهين، و يحتمل

---

(۱) فى ص: بنحل.

(۲) زاد فى م: جعل نحل.

(۳) فى ز: يعنى.

(۴) فى ص، د، ز: معا.

(۵) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۵

عطف [الأول و استئناف الثانى، (و بالحق)] «۱» عطف «۲» على (بأيد)، و بالعذاب عطف على (باء الكتاب) «۳» [و الكاف تحتمل الابتدائية عطف على (باء الكتاب)] «۴» و (فى كانوا) يتعلق بالعامل و هو (أدغم) و (كلا) عطف على (كانوا) و (أنزل) مع الثلاثة بعده عطف على (با الكتاب)، و (شورى) مضاف إليه.

و (أطلق بعض القراء الإدغام فى (جعل) [عن] «۵» رويس) اسميهٔ، و الجاران متعلقان ب «أسجل».

و قيل: مجهول «۶» و نائبه (عن ...) إلخ، أى: و قيل هذه المقالة [أو هذا اللفظ] «۷».

أى: اختلف عن رويس أيضا فى الأوّلين من النجم، و هما: وَ أَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَ أَبْكى وَ أَنَّهُ هُوَ أَماتَ وَ أَحْيا [النجم: ۴۳- ۴۴]، و فى وَ لِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِى [طه: ۳۹] و لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ [الكهف: ۲۷] و الْكِتابَ بِأَيْدِيهِمْ [البقرة: ۷۹] و ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتابَ بِالْحَقِ [البقرة: ۱۷۶] و وَ الْعَذابَ بِالْمَغْفِرَةِ [البقرة: ۱۷۵] و كَذلِكَ كانُوا يُؤْفَكُونَ [الروم: ۵۵]، و رَكَّبَكَ كَلَّا [الانفطار: ۸، ۹] و وَ أَنْزَلَ لَكُمْ بالنمل [۶۰] و الزمر [۶]، و فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً [مريم: ۱۷]، و لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهادٌ [الأعراف: ۴۱] و جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً بالشورى [۱۱]، فروى عنه [الأربعة عشر موضعا] «۸» بالإدغام و الإظهار، و لا حاجة إلى التطويل بذكر أصحاب الطرق.

و قوله: (و عنه البعض)، أى: أطلق بعضهم، و هو الأهوازى، عن رويس و ابن الفحام عن الكارزينى إدغام وَ جَعَلَ لَكُمْ* حيثما وقع، و هو ستة و عشرون موضعا، ثمانية بالنحل [۷۲، ۷۸، ۸۰، ۸۱]، و حرف الشورى، [۱۱] و البقرة [۲۲] و الأنعام [۹۷] و يونس [۶۷] و الإسراء [۹۹]، و طه [۵۳] و الفرقان [۴۷] و القصص [۷۳] و السجدة [۹] و يس [۸۰] و غافر [۶۱] و الزخرف [۱۰، ۱۲] و فى كل منها ثلاثة، و الملك و فيها حرفان [۲۳]، و نوح [۱۹]، و روى أبو على و ابن الفحام أيضا التخيير فيها «۹» عن الحمامى، أى: غير التسعة «۱۰» الأول فلا خلاف فيها عنه.

[و قوله] «١١»: و «قيل عن يعقوب»، أى: نقل عن يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(٢) فى م: و إن الذين عطف.

(٣) فى د، ص: بالكتاب.

(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(٥) سقط فى م.

(٦) فى م: بمجهول.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: فى أربعة عشر، و فى ز: الأربعة عشر.

(٩) فى م: فيها أيضا.

(١٠) فى م: السبعة.

(١١) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٥٦

من المثلين و المتقاربين. ذكره صاحب «المصباح» عن رويس و روح و غيرهما، و جميع رواة يعقوب.

و ذكره أبو حيان فى كتابه «المطلوب فى رواية «١» يعقوب»، قال المصنف: و به قرأ على أصحابه، و ربما أخذنا عنه به، و حكاه أبو الفضل الرازى و استشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز.

تنبيه:

إذا ابتدئ ليعقوب ب تَتَمارى [النجم: ٥٥] و لرويس ب تَتَفَكَّرُوا [سبأ: ٤٦] ابتدئ بتاءين مظهرتين لموافقة الرسم و الأصل؛ لأن الإدغام إنما يتأتى فى الوصل، و أما الابتداء بتاءات البزى فبتاء واحدة للرسم أيضا، فالوصل بينهما متحد، و الابتداء مختلف.

ص:

بيّت (ح) ز (ف) ز تعداننى (ل) طف‌و فى تمدّونن (ف) ضله (ظ) رف

ش: (بيت) مفعول (أدغم) مقدرا، و (حز) فاعله، و (فز) عطف على (حز)، و (أدغم تعداننى لطف) فعلية كالأولى، و (فى تمدوننى) يتعلق «٢» بمحذوف مبتدأ، و (فضله) ثان، و (ظرف) خبر، و الاسمية خبر، تقديره: و الإدغام فى تمدوننى فضله ظرف، و يحتمل (فضله) الفاعلية ب (أدغم النون فى تمدونن)، و (ظرف) «٣» عطف عليه.

و هذه خمسة أحرف بقيت من الإدغام الكبير شرع فيها، أى: أدغم ذو حاء (حز) أبو عمرو، و فاء (فز) حمزة التاء [فى الطاء] «٤» من بَيَّتَ طائِفَةٌ [النساء: ٨١] باتفاق عنهما، قال الدانى: و لم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ «٥» بالإدغام «٦» غيره.

و قال بعضهم: هو من السواكن؛ فهو من الإدغام الصغير. و أدغم ذو لام «٧» (لطف) (هشام) النون فى النون من أ تعدانى بالأحقاف [١٧]، و رويت عن جماعة، [و قرأ الباقون بالإظهار] «٨» و كلهم كسر النون الأولى.

و أدغم ذو فاء (فضله) حمزة، و ظاء (ظرف) يعقوب [النون] فى النون من أ تمدون بمال فى النمل [٣٦] و هى «٩» بنونين فى جميع المصاحف، و سيأتى الكلام على يائها فى الزوائد، و اتفق من أدغمهما على مد الألف و الواو للساكنين. [و الله أعلم] «١٠».

(۱) فى م: بروايۀ.

(۲) فى ص: متعلق.

(۳) فى ص: فظرف.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: قرأنا.

(۶) فى د، ص: بالإظهار.

(۷) فى د: اللام.

(۸) سقط فى ز، م.

(۹) فى م: و هو.

(۱۰) سقط فى م.

شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۷

ص:

مكّنّ غير المكّ تأمنّا أشمو رم لكلّهم و بالمحض (ث) رم

ش: (غير المكّ) فاعل ناصب (مكنى) و هو (أدغم) محذوفا، و (تأمنا) مفعول مقدم ل (أشم)، و واو (ورم) بمعنى (أو)، و الجار متعلق «۱» بأحدهما مقدر «۲» مثله فى الآخر، و (ثرم) فاعل (يقرأ) «۳» و (بالمحض) صفۀ الإدغام يتعلق «۴» به.

أى: أدغم التسعۀ النون من ما مَكَّنِّى بالكهف [۹۵]، و هى فى مصاحفهم بنون، و أظهرها ابن كثير المكى، و هى فى المصحف المكى بنونين، و أجمعوا على إدغام النون من ما لَكَ لا تَأْمَنَّا [يوسف: ۱۱] و اختلفوا فى اللفظ به.

فقرأه ذو ثاء (ثرم) أبو جعفر بالإدغام المحض من غير إشارۀ.

و قرأ الباقون بالإشارۀ، ثم اختلفوا: فبعضهم يجعلها روما، و يكون حينئذ إخفاء و لا يتم معه الإدغام الصحيح، [كما تقدم فى إدغام أبى عمرو.

و بعضهم يجعلها إشماما، فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام؛] «۵» فيصح معه حينئذ الإدغام كما تقدم، و بالأول قطع الشاطبى.

و قال الدانى: هو الذى ذهب إليه أكثر القراء و النحويين، و قاله أبو محمد اليزيدى و أبو حاتم النحوى و ابن مجاهد، و أبو الطيب التائب، و أبو طاهر بن أبى هاشم «۶» و ابن أشتۀ «۷» و غيرهم من الجلۀ «۸».

و به ورد النص عن نافع، و بالثانى قطع سائر أئمۀ أهل الأداء أو حكاه الشاطبى أيضا.

قال المصنف: و هو اختيارى؛ لأنى لم أجد نصّا يخالفه «۹»، و لأنه الأقرب إلى حقيقۀ الإدغام، و أصرح فى اتباع الرسم، و به ورد النص عن الأصبهانى. انتهى.

فإن قلت: من أين يعلم «۱۰» الإدغام من كلامه؟ قلت: من قوله: (أشم)؛ لأنه لا يكون إلا فى ساكن، فيلتقى مثلان أولهما [ساكن] «۱۱».

فإن قلت: هذا الجواب متجه فى (أشم) لا فى (رم)؛ لأن الحرف المروم محرك.

قلت: (رم) معطوف (بالواو) «۱۲» على (أشم)؛ فلا بد أن يتحد موضوعه و موضوع

(۱) فى م: يتعلق.

(۲) فى م: مقدم.

(۳) فى د: تقرأ.

(۴) فى د: متعلق.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) فى د: هشام.

(۷) فى ز، ص: ابن أبى أشتة.

(۸) فى م: الأجلة، و فى ص: العراقيين.

(۹) فى د: لم يخالفه.

(۱۰) فى م، ص: تعلم.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى ز: معطوف بأو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۵۸

المعطوف عليه.

وجه الإجماع عن أبى عمرو على إدغام (بيت): أن قياسه (بيّتت)؛ لأنه مسند لمؤنث لكنه مجازى، فجاز حذفها، و صارت اللام مكانها فالتزم إسكانها [لضرب] «۱» من النيابة، و هذا وجه موافقة حمزة.

و وجه إظهار أ تَعِدانِنِى [الأحقاف: ۱۷]، و أ تُمِدُّونَنِ [النمل: ۳۶]، و ما مكننى [الكهف: ۹۵] أن أصله نونان: الأولى مفتوحة علامة الرفع، و الثانية مكسورة للوقاية، [و سيأتى لهذا زيادة تحقيق فى الأنعام] «۲».

و وجه الإدغام: قصد التخفيف بسبب اجتماع مثلين، و وجه إظهار نون تأمننا [يوسف: ۱۱] [مع اختلاسها] «۳» أنه الأصل، و الفعل مرفوع، و الإظهار نص عليه، و الضمة ثقيلة، فخففت بالاختلاس و توافق «۴» الرسم تقديرا.

و وجه الإدغام و الإشمام: تخفيف المثلين و الدلالة على حركة المدغم «۵»، و يخالف «۶» بِأَعْيُنِنا [هود: ۳۷] لقصد «۷» الإعراب.

باب هاء الكناية

اشارة

ذكره «۸» هنا؛ لأنه أول أصل مختلف فيه وقع بعد الفاتحة، و هو فِيهِ هُدىً بالبقرة [۲]، و اختلف القراء فى خمس هاءات:

الأولى: هاء (هما) و (هم) و شبههما «۹»، و هو كل ضمير مجرور لمثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث «۱۰»، و تقدمت فى الفاتحة.

الثانية: هاء ضمير المذكر و المؤنث المنفصل [المرفوع] «۱۱»، و تأتى «۱۲» فى البقرة.

الثالثة: هاء التأنيث، و تأتى فى الإمالة.

الرابعة: [هاء السكت] «۱۳»، و تأتى فى الوقف.

الخامسة: هاء ضمير المذكر المتصل «۱۴» المنصوب و المجرور، و لها عقد الباب.

و يسميها البصريون: ضميرا، و الكوفيون: كناية، و هو اسم مبنى؛ لشبه الحرف وضعا

(١) سقطت فى م.

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٣) فى م: و اختلاسها.

(۴) فى م: و يوافق، و فى د، ص: و موافق.

(۵) فى م: المثلين.

(۶) فى د: و خالف.

(٧) فى د: يقصد.

(٨) فى م: ذكر.

(٩) فى ز، د، ص: و شبهها.

(١٠) فى ص: مذكرا و مؤقتا.

(١١) سقط فى م.

(١٢) فى م، ص: و يأتى.

(١٣) سقط فى د.

(١۴) فى م: المنفصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٣۵٩

و افتقارا، و على حركة؛ لتوحّده، و كانت ضمة تقوية لها «١»، و وصلت بمد «٢» لخفائها و انفرادها، و كانت المدة «٣» واوا اتباعا، و كسرت الهاء مع الكسرة و الياء مجانسة، [فصارت الصلة ياء لذلك، و فتحت للمؤنث فرقا] «۴» فصارت ألفا، و حذفت الصلة وقفا تخفيفا «۵»، و بقيت الألف فى المؤنث للدلالة على الفرعية.

و تنقسم «۶» باعتبار طرفيها «٧» أربعة أقسام: لأنها إما بين ساكنين، أو متحركين، أو ساكن و متحرك «٨»، أو عكسه، اختلف «٩» فى إثبات الصلة فى واحد [منها] «١٠» و اتفق على ثلاثة «١١».

ص:

اشارة

صل ها الضّمير عن سكون قبل ماحرّك (د) ن فيه مهانا (ع) ن (د) ما

ش: (صل): أمر من وصل، و (ها) قصر للضرورة «١٢» مفعول، و (عن: بعد سكون) متعلق ب (بصل).

و (قبل): ظرف مضاف «١٣» لموصول، أو موصوف، و عامله (صل)، و المجرور و الظرف حالان من المفعول، و (دن) محله نصب بنزع الخافض، و (عن) فاعل ب (وصل) مقدرا، دل عليه (صل) و (فيه مهانا) مفعول. ود ما عطف على عن؛ حذف عاطفه، أى: صل ها الضمير حالة كونها بعد ساكن و قبل متحرك لذى دال (دن) ابن كثير و وافقه حفص على صلة فِيهِ مُهاناً [الفرقان: ۶٩] فخرج ما إذا كانت قبل ساكن، سواء كانت بعد ساكن أو متحرك، فلا توصل إجماعا؛ فاندرج فيه ما بين ساكنين و ما بين متحرك

---

(١) فى د: بها.

(٢) فى م: بهمز.

(۳) فى م: المد.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۵) فى د: تحقيقا.

(۶) فى م، ص، د: و ينقسم.

(۷) فى م: طرقها.

(۸) فى د: فمتحرك.

(۹) فى ز: يختلف.

(۱۰) سقط فى ص.

(۱۱) اعلم أن هذه الهاء إن وقف عليها فلها مثل ما لسائر الحروف من الإسكان، و الروم و الإشمام كما سيأتى فى بابه، بحول الله عزّ و جل.

فإن وصلت هذه الهاء فهى ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على صلة حركته.

و قسم اتفقوا على ترك صلة حركته.

و قسم اختلفوا فيه. و ضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكنا فهى من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، و إن كان الحرف الواقع بعدها متحركا فهنا يعتبر ما قبلها، فإن كان متحركا فهى من المتفق على صلته، و إن كان ساكنا فهى من المختلف فيه: يصلها ابن كثير، و يختلس حركتها الباقون.

(۱۲) فى د، ص: ضرورة.

(۱۳) فى م: و مضاف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۰

فساكن «۱»، و خرج أيضا ما إذا كانت «۲» بعد متحرك و قبل متحرك، فتوصل إجماعا. و أما [ما] «۳» قبل ساكن فمن القسمين قبلها.

فإن قلت: ها الضمير لا تشمل «۴» الهاء من (إياه) و شبهه؛ لأن مذهب سيبويه أنها حرف، و الضمير (إيا).

قلت: يريد بها الضمير أعم من كونها نفس الضمير مستقبلا أو مضافا إليه ضده على رأى الزجاج، أو مثله على رأى الخليل، أو جزؤه على رأى الكوفيين، أو مبينا [له] «۵» على رأى الأخفش؛ لأن الإضافة صادقة بأدنى ملابسة، و الإجماع منعقد على تسميتها هاء الضمير.

تنبيه:

يستثنى من قولنا: لا يوصل «۶» قبل سكون: عَنْهُ تَلَهَّى [عبس: ۱۰] و سيأتى مثال متروك الصلة بقسميه، و يُعَلِّمُهُ الْكِتابَ [آل عمران: ۴۸]، عَلَّمَهُ اللَّهُ [البقرة:

۲۸۲]، بِهِ انْظُرْ [الأنعام: ۴۶] و سيأتى: [هل] «۷» تضم الهاء من به أو تكسر؟ و منه:

اسْمُهُ الْمَسِيحُ [آل عمران: ۴۵]، فَأَراهُ الْآيَةَ [النازعات: ۲۰]، فِيهِ اخْتِلافاً [النساء: ۸۲]، و مثال الموصولة إجماعا يُخْلِفُهُ وَ هُوَ [سبأ: ۳۹] رِزْقَهُ فَيَقُولُ [الفجر: ۱۶]، عَلى بَصَرِهِ غِشاوَةً [الجاثية: ۲۳].

و أحكام الباب كلها فى الوصل فهم من قوله: (قبل ما حرك «۸»)؛ لعدم الشرط فى الوقف.

وجه «۹» عدم الصلة فى الأول فيما قبله ساكن أنه أصلهم، إلا ابن كثير فإنه حذفها للساكنين، أو لم يصلها لما يؤدى إلى حذفها، و كذلك الكل فيما قبله متحرك.

و وجه الصلة فى الثانى: أنه الأصل، و كذا وجه الصلة لابن كثير.

و وجه الحذف فيه للباقين، قول سيبويه: إن الهاء خفية «١٠» فضعف حجزها فحذفت الصلة لتوهم التقاء الساكنين، و قيل: تخفيفا اجتزاء بالحركة قبلها.

و وجه صلة البعض: الجمع بين اللغتين، و قيل: قصد بها مد الصوت تسميعا بحال العاصى فى فِيهِ مُهاناً [الفرقان: ۶۹] و تشنيعا على ملأ فرعون فى أرجئه و أخاه

---

(١) فى م: و ساكن.

(٢) فى م: كان.

(٣) سقط فى ز.

(۴) فى ص: لا يشمل.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م، د: لا توصل.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى ص: محرك.

(٩) زاد فى ص: صلاح.

(١٠) فى م: خفيفة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٣۶١

[الشعراء: ٣۶] ثم خص المصنف مواضع من القسم الثالث، و هو ما كان بين متحركين، و ذكر منه اثنى عشر «١» حرفا يُؤَدِّهِ [آل عمران: ٧۵] معا و نُؤْتِهِ ثلاثة «٢» [آل عمران:

١۴۵] [الشورى: ٢٠]، و نُوَلِّهِ [النساء: ١١۵]، و وَ نُصْلِهِ [النساء: ١١۵]، وَ مَنْ يَأْتِهِ [طه: ٧۵]، وَ يَتَّقْهِ [النور: ۵٢]، و فَأَلْقِهْ [النمل: ٨٢]، و يَرْضَهُ [الزمر:

٧]، و يَرَهُ* ثلاثة «٣» [البلد: ٧، الزلزلة: ٧، ٨] و أَرْجِهْ* [الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣۶] معا و بِيَدِهِ* بالبقرة [٢٣٧، ٢۴٩] معا، و بالمؤمنين [المؤمنون: ٨٩] و ب «يس» [٨٣] و تُرْزَقانِهِ [يوسف: ٣٧] و نص عليها؛ لمخالفة بعض «۴» القراء أصله فيها، فنص على المخالف و بقى غيره على الأصل المقرر فقال:

ص:

اشارة

سكّن يؤدّه نصله نؤته نول(ص) ف (ل) ى (ث) نا خلفهما (ف) ناه (ح) ل

ش: (سكن): أمر متعد لواحد، و هو لفظ (يؤده) و معطوفه، و العاطف «۵» محذوف، (وصف) محل نصب بنزع الخافض، أى: سكن هذا اللفظ لذى (صف)، و تالياه معطوفان عليه بمحذوف، و كذا (فناه) و (حل)، و (خلفهما) مبتدأ خبره «۶» [محذوف] «٧» أى: حاصل.

أى: سكن ذو صاد (صف) و فا (فناه) و حاء (حل) (أبو بكر و حمزة و أبو عمرو) باتفاقهم فى الوصل هاء يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ [آل عمران: ٧۵]

و لا يُؤَدِّهِ بآل عمران [٧٥]، و نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى وَ نُصْلِهِ بالنساء [١١٥]، و نُؤْتِهِ مِنْها* موضعان بآل عمران [١۴۵]، و موضع بالشورى [٢٠].

و اختلف عن ذى لام (لى) و ثاء (ثنا) هشام و أبى جعفر: [فأسكنها عن أبى جعفر النهروانى و الرازى من جميع طرقهما عن أصحابهما عن ابن وردان، و كذلك روى الهاشمى عن ابن جماز، و هو المنصوص عليه. و أسكنها عن هشام الداجونى من جميع طرقه.

و الباقون على الأصل المقرر بالكسر و الصلة إلا من سيستثنى] «٨». فروى عنهما الإسكان و عدمه على ما سيأتى، و الباقون بضد السكون، و هو الإشباع على ما تقرر، إلا ما «٩» يستثنى.

---

(١) فى م: اثنين و عشرين، و فى ص: اثنا عشر.

(٢) فى ز: ثلاث.

(٣) فى ز: ثلاث.

(۴) فى م: مخالفة لبعض.

(۵) فى م، ص: فالعاطف.

(۶) فى ص: و خبره.

(٧) سقط فى م.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة من م.

(٩) فى د: من.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣۶٢

تنبيه:

[قاعدة الناظم هنا أن] «١» ضد الإسكان الكسر مع الإشباع؛ لأنه الأصل، [و كذلك] «٢» هو ضد الاختلاس، [فإن دار الخلاف بين الإسكان و الاختلاس نص على الضد، أو بين الإشباع و الإسكان تركه، أو بين الاختلاس] «٣» و الإشباع تركه أيضا.

ص:

و هم و حفص ألقه اقصرهنّ (ك) مخلف (ظ) بى (ب) ن (ث) ق و يتّقه (ظ) لم

ش: و (هم): مبتدأ، و (حفص) معطوف عليه، و سكنوا هاء (ألقه) فعلية خبرية، و (اقصرهن) فعلية حذف عاطفها على (سكّن) [أو مستأنفة] «۴»، و (كم) محله نصب بنزع الخافض، أى: لذى (كم) و (ظبا) و (بن)، و (ثق) معطوفة على (كم)، حذف عاطفها، و (خلف) مبتدأ حذف خبره، أى: و عنه خلف، [و تنوينه للضرورة] «۵»، و (يتقه) مفعول (قصر) «۶» و (أظلم) فاعله.

أى: سكن مدلول ضمير (هم) و معطوفه الخمسة «٧» و حفص هاء فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ بالنمل [٢٨]، و الباقون بالصلة إلا من سيخص. و قصر الهاء من كل ما ذكر من يُؤَدِّهِ إلى هنا ذو ظاء (ظبا) (يعقوب) و باء (بن) (قالون) باتفاقهما و ذو ثاء (ثق) (أبو جعفر) و هو ثانى وجهيه، و اختلف عن ابن عامر: فروى عنه القصر، و ضده و هو الإشباع.

فالحاصل أن لأبى بكر و حمزة و أبى عمرو [السكون فى الكل] «٨» اتفاقا، و لقالون و يعقوب الاختلاس اتفاقا، و لحفص فى فَأَلْقِهْ [النمل: ٢٨] السكون و فى غيره الإشباع، و لأبى جعفر وجهان «٩»: الإسكان من البيت الأول، و الاختلاس من التصريح بالضد فى الثانى، و لابن عامر من طريقيه الاختلاس بخلف فضده الإشباع، و لهشام السكون من الأول بخلف و ضده الاختلاس من التصريح فى الثانى.

[و ذكر فى الاختلاس خلفا متعينا لضده الإشباع؛ فصار لهشام «۱۰» ثلاثة أوجه «۱۱»، و لابن ذكوان وجهان، و للباقين الإشباع قولا واحدا.

فأما هشام: فروى عنه الإسكان الداجونى من جميع طرقه، و اختلف عن الحلوانى عنه، فروى ابن مجاهد، و ابن عبدان عن الجمال عنه الاختلاس. و به قرأ الدانى على فارس

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى د.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م، د.

(۶) فى م، د: سكن.

(۷) فى م: الخمس.

(۸) فى م، ص، د: فى الكل السكون.

(۹) فى م، د: الوجهان.

(۱۰) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۱) فى م: فلها ثلاثة أوجه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۳

عن «۱» قراءته على عبد الله بن الحسين السامرى و إشباع الكسرة، و رواه النقاش و ابن شنبوذ و الرازى من جميع طرقهم عن الجمال، و لم يذكر سائر المؤلفين سواه.

و أما ابن ذكوان: فروى المطوعى عن الصورى عنه الاختلاس، و كذا روى زيد من طريق [غير أبى العز، و أبو بكر بن القباب، كلاهما عن الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان، و روى زيد من طريق] «۲» أبى العز و غيره عن الصورى أيضا عنه الإشباع، و كذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان.

و أما أبو جعفر فأسكنها عنه «۳» النهروانى، و الرازى من جميع طرقهما عن أصحابهما عن ابن وردان، و كذلك روى الهاشمى عن ابن جماز، و هو المنصوص عليه، و اختلسها ابن العلاف و ابن مهران و الخبازى و الوراق «۴» عن أصحابهم عن الفضل عن ابن وردان، و من طريق الدورى عن ابن جماز، و هو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشمى عنه.

ص:

(ب) ل (ع) د و خلفا (ك) م (ذ) كا و سكّنا(خ) ف (ل) و م (ق) وم خلفهم (ص) عب (ح) نا

ش: (بل) و (عد) معطوفان على (ظلم)، [و كم] «۵» و (ذكا) نصب بنزع الخافض، و (خلفا) نصب على المصدرية، أى: و اختلف خلفا عن (كم) و (ذكا)، و الباقى واضح.

أى: قصر ذو ظاء (ظلم) [قبل] «۶» و باء (بل) و عين (عد) يعقوب و قالون و حفص باتفاق هاء «۷» وَ يَتَّقْهِ فَأُولئِكَ [النور: ۵۲]، كذلك ذو كاف (كم) و ذال (ذكا) (ابن عامر و ابن جماز) لكن بخلف عنهما، و سكنها ذو صاد (صعب) و حاء (حنا) أبو بكر و أبو عمرو باتفاق، و ذو خاء (خف) و لام (لوم) و قاف (قوم) ابن وردان و هشام و خلاد لكن بخلف عن الثلاث؛ فحصل للثلاث الأول القصر

فقط، و لأبى بكر و أبى عمرو الإسكان فقط، و لابن عامر و ابن جماز القصر بخلف و ضده الإشباع ثم ذكر لهشام السكون بخلف و ضده الإشباع؛ فصار له ثلاثة أوجه، و لابن ذكوان [وجهان القصر و الإشباع، و خلاد و ابن وردان السكون] «٨» بخلف و ضده الإشباع، و للباقين [الإشباع] «٩» على الأصل.

---

(١) فى ص: على.

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٣) فى م: عن.

(٤) فى د: وهبة الله.

(٥) سقط فى م.

(٦) سقط فى ص.

(٧) فى م: و هاء.

(٨) فى م، ز: و خلاد السكون.

(٩) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٦۴

فأما هشام فالخلاف عنه كالخمسة قبله، و رواة [الخلف] «١» عنه هم رواته «٢» فى الخمسة قبل، و كذا ابن ذكوان.

و أما ابن جماز: فروى عنه الدورى، و الهاشمى من طريق [الجمال قصر الهاء، و هو الذى لم يذكر الهذلى عنه سواه، و روى عنه الهاشمى] «٣» من طريق ابن رزين الإشباع، و هو الذى نص عليه الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع، و لم يذكر ابن سوار عن ابن جماز سواه.

و أما ابن وردان: فروى عنه الإسكان النهروانى و الرازى و هبة الله، و هو الذى نص عليه أبو العلاء، و روى عنه الإشباع ابن مهران و ابن العلاف و الوراق، و رواهما معا الخبازى.

و أما خلاد: فنص له على الإسكان ابن مهران، و القلانسى، و ابن سوار، و أبو العلاء و صاحب «المبهج» و سائر العراقيين، و هو الذى قرأ به الدانى على أبى الحسن، و نص له على الصلة صاحب «التلخيص» و «العنوان» و «التبصرة» و «الهداية» و «الكافى» و «التذكرة».

و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و هما فى «التيسير» و «الشاطبية».

وجه الإسكان فى الكل: ما نقل الفراء أن من العرب من يسكن هاء الضمير [إذا تحرك ما قبلها، فيقول: «ضربته ضربا» حملا على ميم الجمع، و قال الفارسى: حملت على ياء الضمير] «۴»، و عليه أنشد: [من الطويل]

فبتّ لدى البيت العتيق أجلّهو مطواى مشتاقان «۵» له أرقان «۶» و أنشد ابن مجاهد: [من الطويل]

و أشرب الماء ما بى «٧» [نحوه] «٨» عطش إلّا لأنّ عيونه سيل واديها «٩» و قيل: حملت على الوقف، و قيل: نبه على المحذوف.

---

(١) سقط فى د.

(٢) فى د: رواية.

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

(۵) فى م: مشتقان.

(۶) البيت ليعلى بن الأحول الأزدى فى خزانة الأدب (۵/ ۲۶۹، ۲۷۵)؛ و لسان العرب (۱۵/ ۲۸۷)؛ و بلا نسبة فى الخصائص (۱/ ۱۲۸، ۳۷۰)؛ و رصف المبانى ص (۱۶)؛ و سر صناعة الإعراب (۲/ ۷۲۷)؛ و المحتسب (۱/ ۲۴۴)؛ و المقتضب (۱/ ۳۹، ۲۶۷)؛ و المنصف (۳/ ۸۴).

و يروى «فظلت» بدل «فبت»، و «أريغه» بدل «أجله».

(۷) فى ص: ما لى.

(۸) سقط فى م.

(۹) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (۵/ ۲۷۰) (۶/ ۴۵۰)؛ و الخصائص (۱/ ۱۲۸، ۳۱۷) (۲/ ۱۸)؛ و الدرر (۱/ ۱۸۲)؛ و رصف المبانى ص (۱۶)؛ و سر صناعة الإعراب (۲/ ۷۲۷)؛ و لسان العرب (۱۵/ ۴۷۷)؛ و المحتسب (۱/ ۲۴۴)؛ و المقرب (۲/ ۲۰۵)؛ و همع الهوامع (۱/ ۵۹).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۵

و وجه القصر: أنه حذف المد تخفيفا و لم يسكن للخفاء و هى لغة قيس يقولون:

وَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ [الأعراف: ۱۴۳].

قال شاعرهم:

أنا ابن كلاب و ابن قيس فمن يكنقناعه مغطيّا فإنّى لمجتلى «۱» و وجه الصلة: أنه الأصل؛ لأنها وقعت بين محركين لفظا يوافق الرسم «۲» تقديرا كالمجمع عليه.

ثم كمل فقال:

ص:

و القاف (ع) د يرضه (ى) فى و الخلف (ل)(ص) ن (ذ) ا (ط) وى اقصر (ف) ى (ظ) بى (ل) ذ (ن) ل (أ) لا

ش: (القاف) مفعول (سكن)، و (عد) فاعله، و (يرضه يفى) فعلية كذلك، و (الخلف حاصل عن ذى لا) اسمية «۳» و (لا) محله مع الثلاث المعطوف عليه النصب بنزع الخافض، و (اقصر) فعلية طلبية، و محل (فى) نصب بنزع الخافض أيضا، و الأربعة بعده معطوفة عليه.

أى: و سكن ذو عين (عد) حفص القاف من وَ يَتَّقْهِ [النور ۵۲]، و تقدم له قصر الهاء، و سكن ذو ياء (يفى) السوسى هاء (يَرْضَهُ لَكُمْ بالزمر [۷] اتفاقا، و ذو لام (لا) و صاد (صن) و ذال (ذا) «۴» و طاء (طوى) هشام و أبو بكر، و ابن جماز، و الدورى لكن بخلف عن أربعتهم، و قصرها باتفاق ذو فاء (فى) حمزة و ظاء ظبا يعقوب و لام (لذ) هشام و نون (نل) عاصم و ألف (ألا) نافع و ذو ظاء (ظل) و ميم (مز) أول [البيت الآتى] «۵» ابن وردان و ابن ذكوان لكن بخلف عنهما؛ فحصل للسوسى الإسكان فقط، و لأبى بكر «۶» وجهان: الاختلاس، و الإسكان، و لابن «۷» جماز و الدورى وجهان:

---

(۱) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (۲/ ۵۱۸)؛ و لسان العرب (۱۵/ ۱۳۰)؛ و الممتع فى التصريف (۲/ ۷۲۷).

و الشاهد فيه قوله: «قناعة» حيث اختلس الشاعر ضمة الهاء اختلاسا، و لم يمطلها حتى تنشأ عنها واو.

(۲) فى ص: الاسم.

(۳) فى د: اسمية عن ذى لا.

(۴) فى ص: ذو.

(۵) فى ز: الثانى.

(۶) فى ص: أن لشعبة وجهين فصحيح، و فى م، د: أن لهشام وجهين فصحيح أيضا؛ لأن كليهما له الإسكان و الاختلاس.

(۷) فى د: و ابن.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۶

الإسكان، و الإشباع، [و لابن وردان، و ابن ذكوان الاختلاس، و الإشباع، و لهشام الثلاثة «۱» كما تقدم، و لحمزة، و يعقوب] «۲»، و نافع و حفص «۳» القصر فقط، و الباقون بالإشباع.

فأما هشام: فروى عنه الإسكان «۴» صاحب «التيسيز» من قراءة أبى الفتح، و ظاهره أن يكون من طريق «۵» ابن عبدان، و تبعه الشاطبى، و نص فى «جامع البيان» على أنه من قراءته على أبى العز «۶» عن عبد الباقى بن الحسن الخراسانى عن أبى الحسن بن خليع «۷» عن مسلم بن عبيد الله بن محمد [عن أبيه عن الحلوانى، و ليس عبيد الله بن محمد] «۸» فى طرق «التيسير» و لا «الشاطبية»، و قال الدانى: عبيد الله بن محمد لا ندرى من هو.

قال المصنف: و قد تتبعت رواية الإسكان عن هشام فلم [أجدها] «۹» فى غير ما تقدم، سوى ما رواه الهذلى عن جعفر بن محمد البلخى عن الحلوانى، و ما رواه الأهوازى عن عبيد الله بن محمد بن هشام «۱۰»، و ذكره فى مفردة ابن عامر أيضا عن الأخفش و عن هبة الله و الداجونى «۱۱» عن هشام، و تبعه على ذلك الطبرى فى «جامعه»، و كذا ذكره أبو الكرم عن الأخفش عنه، و ليس ذلك كله من طرقنا، و فى ثبوته عن الداجونى عندى نظر، و لو لا شهرته عن هشام و صحته فى نفس الأمر لم أذكره.

و روى الاختلاس سائر الرواة، و اتفق عليه أئمة الأمصار فى سائر مؤلفاتهم. انتهى.

[و أما الدورى فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدل و ابن فرح من طريق المطوعى عنه، و من طريق بكر بن شاذان القطان و الحمامى عن زيد عن ابن فرح عنه، و هو الذى لم يذكر صاحب «العنوان» سواه.

[و به قرأ الدانى من طريق ابن فرح] «۱۲».

و به قرأ صاحب «التجريد» على «۱۳» الفارسى، و هو رواية العلاف و عمر بن محمد كلاهما عن الدورى.

و روى عنه الصلة ابن مجاهد عن أبى الزعراء من جميع طرقه، و زيد بن أبى بلال عن

---

(۱) فى د: إذا توصل كلام المصنف فى هذا النظم و فى «النشر» أولا و آخرا لم يتلخص لهشام إلا وجهان الإسكان و الاختلاس كما تقدم.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۳) فى م: و لنافع و عاصم، و فى د: و حفص و نافع.

(۴) فى م: فروى الإسكان عنه.

(۵) فى د: ابن كثير و الكسائى و خلف من طريق.

(۶) فى م، د: على أبى الفتح.

(۷) فى د: خلع.

(۸) سقط فى د.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى د: عن هشام.

(۱۱) فى م: و الدانى.

(۱۲) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

(۱۳) فى د: عن.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۷

ابن فرح من [غير] «۱» طريق القطان و الحمامى.

و به قرأ الدانى على من قرأ من طريق أبى الزعراء، و هو الذى لم يذكر فى «الهداية» «و التبصرة» «و الهادى» «و التلخيص» سواه، و الوجهان فى «الشاطبية»] «۲».

و أما ابن ذكوان فروى عنه الاختلاس الصورى، و النقاش عن الأخفش من جميع طرقه، إلا من طريق الدانى، و ابن الفحام، و هو الذى لم يذكر فى «المبهج» [عنه سواه] «۳»، و هو الذى فى «الإرشاد» و «المستنير» و سائر كتب العراقيين من هذه الطرق و روى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم عن الأخفش من جميع طرقه سوى «المبهج»، و كذلك روى الدانى و ابن الفحام، و لم يذكر سائر المصريين و المغاربة عنه سواه.

و أما ابن وردان فروى عنه الاختلاس [ابن العلاف، و ابن مهران، و الخبازى، و الوراق عن أصحابهم عنه، و هو رواية الأهوازى و الرهاوى عن أصحابهما عنه، و روى عنه الإشباع الرازى و هبة الله و النهروانى عن أصحابهم «۴» و عنه.

و أما أبو بكر] «۵»: فروى عنه الاختلاس «۶» يحيى بن آدم من طريق أبى حمدون «۷»، و هو الذى فى «التجريد» عن يحيى بكماله، و كذا روى ابن خيرون من طريق شعيب، و روى عنه الاختلاس العليمى و ابن آدم من طريق شعيب، سوى ابن خيرون عنه، و هما فى «العنوان».

و أما ابن جماز: فسكن الهاء عنه الهاشمى من [غير] «۸» طريق الأشنانى، و هو نص صاحب «الكامل» و أشبعها الدورى عنه و الأشنانى عن الهاشمى.

وجه إسكان القاف و الكسر بلا صلة: أنه جاء على لغة من قال: و من يتّقه «۹» فإن الله معه؛ كأنه جعل الياء نسيا «۱۰» فسلط الجازم على القاف و كسر الهاء بلا صلة؛ لسكون ما قبلها فى اللفظ على أصله، و لم يضمها «۱۱».

و قال أبو على الفارسى: سكن الهاء ثم القاف فالتقى ساكنان، حرك الثانى بالكسر لتطرفه؛ كقوله:

عجبت لمولود و ليس له أبو ذى ولد لم يلده أبوان «۱۲»

---

(۱) سقط فى ص.

(۲) ما بين المعقوفين من أول «و أما الدورى» سقط فى م.

(۳) فى م: سواه عنه.

(۴) فى د: صحابهم.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) فى د: الإسكان.

(۷) فى م: ابن حمدون.

(۸) سقط فى د.

(۹) فى ز: يتق.

(۱۰) فى د: سيئا.

(۱۱) فى د: أضمها.

(۱۲) البيت لرجل من أزد السراة فى شرح التصريح (۲/ ۱۸)، و شرح شواهد الإيضاح ص (۲۵۷)،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۸

ص:

و الخلف (ظ) ل (م) ز يأته الخلف (ب) ره(خ) ذ (غ) ث سكون الخلف (ى) ا و لم يره

ش: (و الخلف عن ظل و مز) اسمية، و عاطف (مز) محذوف، و (يأته) مبتدأ، و (الخلف) ثان، (و بره) و معطوفاه محلها النصب بنزع الخافض، أى: الخلف حاصل عن هؤلاء، و الجملة خبر (يأته)، و (سكون الخلف حاصل عن «۱» ذى [يا] «۲» اسمية، (و لم يره) مفعوله «سكون» و (لى) أول التالى «۳» فاعله.

أى: قصر ذو باء (بره) و خاء (خذ) «۴» و غين (غث) قالون و ابن وردان و رويس هاء يَأْتِهِ مُؤْمِناً ب «طه» [۷۵] بخلف «۵» و ضده الإشباع، و به قرأ الباقون.

فأما «۶» قالون: فروى عنه الاختلاس وجها واحدا صاحب «التجريد» «و التبصرة» و «الكافى»، و كثير من «۷» طريق صالح بن إدريس عن أبى نشيط، و طريق ابن مهران و ابن العلاف و الشذائى [عن] «۸» ابن بويان، و كذا رواه ابن أبى مهران «۹» عن الحلوانى من طريق السامرى و النقاش.

و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و روى عنه الإشباع وجها واحدا صاحب «الهداية» و «الكامل»، و به قرأ الدانى على أبى الفتح، و هى «۱۰» طريق إبراهيم الطبرى، و غلام الهراس عن ابن بويان و طريق جعفر بن محمد عن الحلوانى.

و شرح شواهد الشافعية ص (۲۲)، و الكتاب (۲/ ۲۶۶) (۴/ ۱۱۵)، و له أو لعمرو الجنبى فى خزانة الأدب (۲/ ۳۸۱)، و الدرر (۱/ ۱۷۳، ۱۷۴)، و شرح شواهد المغنى (۱/ ۳۹۸)، و المقاصد النحوية (۳/ ۳۵۴)، و بلا نسبة فى الأشباه و النظائر (۱/ ۱۹)، و أوضح المسالك (۳/ ۵۱)، و الجنى الدانى ص (۴۴۱)، و الخصائص (۲/ ۳۳۳)، و الدرر (۴/ ۱۱۹)، و رصف المبانى ص (۱۸۹)، و شرح الأشمونى (۲/ ۲۹۸)، و شرح المفصل (۴/ ۴۸) (۹/ ۱۲۶)، و المقرب (۱/ ۱۹۹)، و مغنى اللبيب (۱/ ۱۳۵)، و همع الهوامع (۱/ ۵۴) (۲/ ۲۶).

و فى البيت شاهدان: أولهما مجىء «رب» للتقليل، فإن الشاعر أراد عيسى و آدم، كما أراد القمر فى البيت الذى يليه، و هو:

و ذى شامة سوداء فى حر وجههمجللة لا تنقضى بأوان و ثانيهما قوله: «لم يلده»، و الأصل: لم يلده، فسكن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرك الثانى بالفتح لأنه أخف.

و يروى «ألا رب مولود» بدل «عجبت لمولود».

(۱) فى د: من.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى ز: الثانى.

(۴) فى ص: خل.

(۵) فى م: و يخلف.

(۶) فى م: و أما.

(۷) فى م، ص، د: و هى.

(۸) سقط فى د.

(۹) فى م، د: ابن مهران.

(۱۰) فى م، ص: و هو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۶۹

و أما «۱» ابن وردان فروى عنه الاختلاس هبة الله، و كذا ابن العلاف، و الوراق، و ابن مهران عن أصحابهم عن الفضل، و روى عنه الإشباع النهروانى من جميع طرقه، و ابن هارون [و] «۲» الرازى كذلك.

و أما رويس: فروى عنه الاختلاس العراقيون قاطبة.

و روى الصلة طاهر بن غلبون، و الدانى من طريقيه و ابن الفحام و سائر المغاربة.

و أما السوسى: فروى الدانى من جميع طرقه عنه إسكانها، و كذلك ابن غلبون و الشاطبى و سائر المغاربة. [و بذلك قرأ الباقون و هم: ابن كثير و ابن عامر و عاصم و حمزة و الكسائى و خلف و رويس و الدورى و ابن جماز و روح؛ فيكون للسوسى وجهان هما: الإسكان و الإشباع، و لكل من قالون و ابن وردان و رويس وجهان: و هما الاختلاس و الإشباع] «۳».

و روى عنه الصلة ابن سوار و ابن مهران و سبط الخياط، و أبو العلاء، و صاحب «الإرشادين» و «العنوان» و «التجريد» و «الكامل» و سائر العراقيين، و ذكرهما المهدوى.

ص:

(ل) ى الخلف زلزلت (خ) لا الخلف (ل) ماو اقصر بخلف السّورتين (خ) ف (ظ) ما

ش: (لى) فاعل (سكن) الناصب ل (لم يره) (و الخلف حاصل عنه) اسمية، و (سكن يره فى «۴» زلزلت ذو خلا) «۵» فعلية، و (الخلف حاصل عن ذى خلا) كذلك «۶»، و لما عطف على (خلا)، (و اقصر عن خف، و ظما) فعلية، و (بخلف) يتعلق «۷» ب (اقصر)، و السورتين مضاف إليه، أى: بخلف فى السورتين.

أى: سكن ذو لام [(لى)] «۸» هشام هاء لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ بالبلد [۷]، بخلف [و سكن ذو خاء (خلا) ابن وردان يَرَهُ* معا بزلزلت [۷، ۸] بخلاف عنه، و سكنها ذو لام (لما) هشام باتفاق، و قصر الهاء فى السورتين ذو خاء (خف) ابن وردان و ظاء (ظما) يعقوب بخلاف عنهما.

فالحاصل أن هشاما له فى البلد وجهان: السكون كما صرح به، و ضده «۹» الإشباع؛ لأنه لم يذكره مع القاصرين، و له فى زلزلت السكون بلا خلاف، و لابن وردان فى البلد

---

(۱) فى د: و أطلق الخلاف عن صاحب «التيسير» و الشاطبى و من تبعهما.

(۲) سقط فى د، ز.

(۳) ما بين المعقوفين زيادة من د.

(۴) فى ص: لا أقسم و يره فى.

(۵) فى م: و خلا.

(۶) فى ز: لذلك.

(۷) فى ص: متعلق.

(۸) سقط فى د.

(۹) فى ص: فضده.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۰

وجهان: القصر و ضده الإشباع، كلاهما من قوله: (و اقصر بخلف السورتين) و له فى زلزلت ثلاثة أوجه: السكون من قوله: (زلزلت خلا)، و القصر من قوله: (و اقصر بخلف)، و تعين الإشباع هنا ضد القصر.

فأما هشام «۱» فسكن عنه الهاء الداجونى، و كذا أبو العز عن ابن عبدان [عن الحلوانى عنه] «۲».

و روى إشباعها الحلوانى من [غير] «۳» طريق أبى العز.

و أما يعقوب: فأطلق الخلاف عنه الهذلى من جميع طرقه، و روى هبة الله عن المعدل عن روح اختلاسها، و هو القياس عن يعقوب، و روى الجمهور عنه الإشباع.

و أما ابن وردان: فروى عنه الاختلاس هبة الله من جميع طرقه، و ابن العلاف عن ابن شبيب و ابن هارون الرازى، كلاهما عن الفضل، كلهم عن أصحابهم عنه، و روى «۴» الصلة عنه النهروانى و الوراق و ابن مهران عن أصحابهم عنه [هذا حكم البلد.

و أما [فى حرفى] «۵» الزلزلة: فروى عن ابن وردان النهروانى الإسكان فى الكلمتين، و روى عنه الإشباع ابن مهران و الوراق و الخبازى فيما قرأه فى الختمة الأولى، و روى عنه الاختلاس باقى أصحابه.

و أما يعقوب: فروى عنه الاختلاس فيها طاهر بن غلبون، و الدانى و غيرهما، و روى الصلة عنه «۶» سبط الخياط فى «مبهجه»، و أبو العلاء فى «غايته» من جميع طرقهما «۷»، و أبو بكر بن مهران و غيرهم، و روى الوجهين جميعا بالخلاف عن رويس فقط الهذلى فى «كامله»، و خص أبو طاهر بن سوار و أبو العز و غيرهما روحا بالاختلاس و رويسا بالصلة، و كلاهما صحيح عن يعقوب] «۸».

ص:

بيده (غ) ث ترزقانه اختلف(ب) ن (خ) ذ عليه الله أنسانيه (ع) ف

ش: (بيده) مفعول (اقصر) «۹» المدلول عليه ب (اقصر) قبل، و (غث) فاعله، و (ترزقانه) مبتدأ، و (اختلف فى فيه عن ذى بن) خبره «۱۰»، و (خذ) عطف على (بن) و (عليه الله) مبتدأ و (أنسانيه) عطف عليه، و (عف) محله نصب بنزع الخافض، و الخبر بضم كسر «۱۱» أول

---

(۱) زاد فى د، ص: و يعقوب له فيهما وجهان: الاختلاس و الإشباع.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م: فروى.

(۵) زيادة من د.

(۶) فى د: عنه الصلة.

(۷) فى د: طرقها.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۹) فى م: اختلس، و فى د: قصر.

(۱۰) فى م: و خبره.

(۱۱) فى م: الكسر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۳۷۱

الثانى «۱» تقديره: عليه الله، و أنسانيه عن ذى عف كائنان بضم كسر.

أى: قصر هاء بِيَدِهِ* فى موضعى البقرة [۲۳۷، ۲۴۹] و موضعى المؤمنين [۸۸] و يس [۸۳] ذو غين «۲» (غث) رويس.

و أشبعها الباقون على الأصل، و قصر ذو باء (بن) و خاء (خذ) قالون و ابن وردان هاء تُرْزَقانِهِ بيوسف [۳۷] بخلف و ضده الإشباع.

فأما قالون: فروى عنه الاختلاس القلانسى أبو العز و غيرهما عن أبى نشيط، و رواه فى «المستنير» عن أبى [على] «۳» العطار من طريقى الفرضى عن أبى نشيط، و الطبرى عن الحلوانى، و رواه فى «المبهج» عن أبى نشيط و فى «التجريد» عن قالون من طريقيه، و روى عنه سائر الرواة من الطريقين.

و أما ابن وردان: فروى عنه الاختلاس محمد بن هارون، و روى سائر الرواة عنه الإشباع، و به قرأ الباقون.

ثم شرع فى أربع هاءات مما لقى ساكنا «۴» اتفقوا فيها على عدم الصلة، و اختلفوا فى ضمها و كسرها فى الوصل، فمنها عَلَيْهُ اللَّهَ فى الفتح [۱۰]، و أما أَنْسانِيهُ إِلَّا الشَّيْطانُ بالكهف [۶۳] [فضمهما حفص، و كسرهما الباقون] «۵»، و أشار إلى الحكمة بقوله:

ص:

بضمّ كسر أهله امكثوا (ف) داو الأصبهانىّ به انظر جوّدا

ش: (بضم كسر) خبر المبتدأ قبل، و تقدم، و (أهله امكثوا) مبتدأ، (وفدا) نصب بنزع الخافض، و الخبر محذوف بدليل ما تقدم، و يحتمل (أهله امكثوا) المفعولية (وفدا) فاعل تقديره: ضم كسر أهله ذو فدا، و (الأصبهانى ضم به انظر) اسمية، و يحتمل الفعلية تقديره: ضم الأصبهانى، و (جودا) ليس برمز؛ لأنه لا يجامع الصريح.

أى: ضم ذو فاء (فدا) (حمزة) هاء فَقالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا* ب «طه» [۱۰] و القصص [۲۹] فى الوصل، و ضم الأصبهانى عن ورش الهاء من يَأْتِيكُمْ بِهِ انْظُرْ بالأنعام [۴۶].

وجه الضم فى الأربعة: أنه «۶» هاء ضمير، و الأصل فيه الضم.

و وجه الكسر فيها: مجاورة الهاء للكسرة أو الياء الساكنة.

و وجه اختلاس «۷» حركة بِيَدِهِ* فى الموضعين: [۲۳۷، ۲۴۹] [قصد] «۸» التخفيف.

---

(۱) فى د: التالى.

(۲) فى م: و كسر ذو غين و غث.

(۳) سقط فى ص.

(۴) فى م: ساكنان.

(۵) فى م، د: فضمها حفص و كسرها الباقون.

(۶) فى م: أنها.

(۷) فى ز: الاختلاس.

(۸) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۲

ص:

و همز أرجئه (ك) سا (حقّا) و هافاقصر (حما) (ب) ن (م) ل و خلف (خ) ذ (ل) ها

و أسكنن (ف) ز (ن) ل و ضمّ الكسر (ل) ى(حق) و عن شعبة كالبصر انقل

ش: (و همز أرجئه حاصل عن كسا) اسمية، و (حقا) معطوف على (كسا)، و (ها) مفعول (اقصر)، و (حما) محله نصب بنزع الخافض، و (بن) و (من) معطوفان عليه، و (خلف) حاصل عن (خذ) اسمية، و (لها) بضم اللام معطوف على خذ، و (فز) و (نل) منصوبان بنزع الخافض، و مفعول (أسكنن) الهاء محذوف؛ لأنه منصوب، و (ضم الكسر كائن عن ذى [لى)] «۱» اسمية، و (حق) مبتدأ «۲» خبره كذلك، و (انقل عن شعبة) فعلية، و (عن) يتعلق ب (انقل) و ك (البصرى) صفة لمحذوف «۳» تقديره: قولا، و شبهه [و الله أعلم] «۴»، أى: قرأ ذو كاف (كسا) و مدلول (حقا) ابن عامر و ابن كثير و البصريان:

أرجئه [الأعراف: ۱۱۱] بهمزة ساكنة، و كذا «۵» روى أبو حمدون عن يحيى بن آدم، و كذا نفطويه عن الصريفينى «۶» عن يحيى فيما قاله سبط الخياط. و الباقون بغير همز. و قصر الهاء بلا صلة مدلول (حما) و ذو با (بن) و ميم [مل] «۷» البصريان «۸» و قالون و ابن ذكوان باتفاق و ذو خاء (خذ) و لام (لها) (ابن وردان و هشام لكن بخلف عنهما)، و أسكنها ذو فاء (فز) و نون (نل) (حمزة و عاصم من) غير طريق أبى حمدون «۹» و نفطويه كما تقدم.

و ضم كسرة [الهاء] «۱۰» ذو لام (لى) هشام و مدلول (حق) ابن كثير و البصريان.

فأما هشام فضمها عنه بلا صلة الداجونى، و ضمها مع الصلة الحلوانى.

و أما ابن وردان فاختلسها عنه [ابن] «۱۱» هبة الله و الرازى و أشبعها [عنه] «۱۲» الباقون؛ فالحاصل «۱۳» أن أبا عمرو و يعقوب و الداجونى عن هشام ضموا الهاء من غير صلة مع الهمز، و ابن كثير، و الحلوانى عن هشام كذلك لكن مع الصلة، و أسكنها مع ترك الهمز حمزة و عاصم من غير طريق أبى حمدون و نفطويه، و كسرها مع القصر قالون و هبة الله و الرازى عن ابن وردان، و كذا ابن ذكوان، إلا أنه مع الهمز، و كسرها الباقون مع الإشباع،

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: و حق عطف على لى.

(۳) فى ص: لموصوف محذوف.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص: و اختلف عن أبى بكر: فروى عنه كذلك و كذا.

(۶) فى ص: التصريفيين.

(۷) سقط فى د.

(۸) زاد فى ز: و ابن كثير.

(۹) فى م: ابن أبى حمدون.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) سقط فى د، ز، ص.

(۱۲) سقط فى ز.

(۱۳) فى ز: و الحاصل.

فهذه ست قراءات.

وجه الهمز و تركه: أن (أرجأ) مهموز [لتميم] «۱»، معتل مقصور لأسد، و قيس.

و قال: الفراء: ترك الهمز أجود. و عكسه صاحب «المحكم».

و كـذا وجه ضم الهاء مع الهمز: أنه على الأصل، و كـذا صـلة ابن كثير و هشام، و إنما وافق هشام لغرض المد، و وجه الكسـر بلا همز أنه على الأصل كصاحبه «۲»؛ فكذا وجه الصلة معه.

و وجه الكسـرة مع الهمز: أنه أجرى الهمز فى عدم الحجز مجرى حروف «۳» العلة؛ لأنها «۴» منها، فكأن [الهاء] «۵» و ليت كسرة الجيم أو ضعفت بقبولها البدل.

[تفريع: قالوا: «أرجئه»، أصولها ثلاث مراتب: المد، و ستة أرجئه و سبعة الوقف:

قالون و من معه المد و القصر و ورش الطول، ابن كثير و الحلوانى ليس لهما إلا القصر، و له عند أبى العز المد و القصر، و أبو عمرو و من معه المـد و القصـر، حمزة أربعـة السـكت و عـدمه مع التخفيف و التسـهيل، عاصم المـد و القصـر، ابن ذكوان الطول و التوسط، و خلف المد، فهذه خمسة عشر وجها فى سبعة؛ فالحاصل مائة و خمسة أوجه] «۶». و الله أعلم.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى ز: لصاحبه.

(۳) فى ص: حرف.

(۴) فى م: كأنها.

(۵) سقط فى م.

(۶) ما بين المعقوفين زيادة من م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۴

باب المد و القصر

اشارة

أى: باب زيادة المد على الأصل و حذفها، و قدم الفرع لعقد الباب له، و ذكره بعد [باب] «۱» الهاء؛ لاشتراكهما فى الخفاء.

فإن قلت: هل يكون راعى ترتيب التلاوة؟

قلت: لو راعاه «۲» لعقّب الهاء بالهمز المفرد.

فإن قلت: أخره ليجمعه مع المجتمع فى أَ أَنْذَرْتَهُمْ* بالبقرة [۶]، و يس [۱۰].

قلت: عكسه أولى.

فإن قلت: [لعله عقبه به؛ لمراعاة فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ] «۳» [البقرة: ۲].

قلت: لا عبرة به لفرعيته، و إلا لقدم على الإدغام. و الله أعلم.

وجه «۴» المد الشامل للأصلى و الفرعى: طوله زمان صوت الحرف.

و المراد به هنـا زيـادة مط فى حروف المـد الطبيعى، و هو ما لا يتقوم ذات الحرف دونه، و القصـر: ترك تلك الزيادة، و حروف المد بحق الأصالـة [ثلاثة: الألف و لا تقع إلا ساكنة بعد حركة مجانسة] «۵»، و الياء الساكنة المكسور ما قبلها، و الواو الساكنة المضـموم ما قبلها «۶».

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: قال الجعبرى: لا لسبق الهمزة، و أقول: فيه نظر؛ لأن المصنف إنما تكلم على المد، و هو لا يتقوم إلا بشرطه و سببه، و هما لم يستبقا، و السابق الهمزة، و ليس الكلام فيها. و فى د: قلت: هو لو راعاه.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۴) فى د: وحده.

(۵) ما بين المعقوفين بياض فى م.

(۶) قال الشاطبى:

إذا ألف أو ياؤها بعد كسرةأو الواو عن ضم لقى الهمز طولا و فيه قال أبو شامة: (ذكر فى هذا البيت حروف المد الثلاثة و هن الألف و الياء و الواو و لم يقيد الألف لأنها لا تقع إلا بعد فتحة، و قيد الياء بكسرة قبلها و الواو بضمة قبلها لأن كل واحدة منهما يجوز أن يقع قبلهما كهيئة و سوأة، و لذلك حكم سيأتى، و شرط الياء و الواو أيضا أن يكونا ساكنين، و أما الألف فلا تكون إلا ساكنة، فالألف من جنسها قبل الياء كسرة، و قبل الواو ضمة فحينئذ يكونان حرفى مد نحو «قال» و «قيل» و «يقول» ينطق فى هذه الثلاثة بعد القاف بمدة ثم لام، فإذا اتفق وجود همز بعد أحد هذه الحروف طول ذلك استعانة على النطق بالهمز محققا و بيانا لحرف المد خوفا من سقوطه عند الإسراع لخفائه و صعوبة الهمز بعده، و هذا عام لجميع القراء إذا كان ذلك فى كلمة واحدة نص على ذلك جماعة من العلماء المصنفين فى علم القراءات من المغاربة و المشارقة، و منهم من أجرى فيه الخلاف المذكور فى كلمتين، و بعضهم اختار تفضيل الألف على أختيها فى المد و تفضيل الياء على الواو و الله أعلم.

ينظر: إبراز المعانى (۸۴).

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۵

و يصدق اللين على حرف المد بخلاف العكس؛ لأنه «۱» يلزم من وجود الأخص وجود الأعم و لا ينعكس، و إن اعتبر قبول اللين المد تساويا فى صدق الاسم عليهما، و على هذا فكل من حروف المد و حرفى اللين يصدق عليهما حروف لين على الأول، و حروف مد على الثانى، و حروف مد و لين عليهما.

قلت: لكن الاصطلاح أن حرف المد ما قبله حركة مجانسة، كما تقدم، و حرف «۲» اللين هو ما قبله «۳» حركة غير مجانسة، فعلى [هذا] «۴» الاصطلاح بينهما مباينة كلية [من كل وجه] «۵»، كل من وقع فى عبارته حروف مد و لين إنما هو نظر للمعنى الأخير «۶». و الله أعلم.

و سبب اختصاص هذه الحروف بالمد اتساع «۷» مخارجها فجرت بحبسها، و غيرها مساو لمخرجه، فانحصر فيه تجريد «۸» فى حروف المد مد أصلى، و فى حروف اللين مد ما يضبط كل منهما بالمشافهة و النقصان منه فيهما، و الزيادة عليه فى غير منصوص عليه، و ترعيد المدات لحن فظيع، و الدليل على أن فى حرفى اللين مدّا ما من العقل و النقل:

أما العقل: فإن علة المد موجودة فيهما، و الإجماع على دوران المعلول مع علته.

و أيضا فقد قوى [شبههما] «۹» بحروف المد؛ لأن [فيهما] «۱۰» شيئا من الخفاء، و يجوز إدغام الحرف بعدهما بإجماع فى نحو: كَيْفَ فَعَلَ* بالفجر [۶]، و الفيل [۱] بلا عسر، و يجوز إدغامهما الثلاثة الجائزة فى حروف المد بلا خلف «۱۱»، و لم يجز النقل إليهما فى الوقف فى نحو: زيد، عوف، بخلاف بكر، و عمر، و لتعاقبهما فى قول الشاعر: [من الوافر]

مخاريق بأيدى اللّاعبينا «۱۲»تصفّقها الرّياح إذا جرينا «۱۳»

---

(۱) فى م: لما.

(۲) فى م: و حرفى.

(۳) فى م، د: و ما قبله.

(۴) زيادة من د.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: الأول، و فى ص: الآخر.

(۷) فى ص: إشباع.

(۸) فى ز: تجويد.

(۹) سقط فى ز.

(۱۰) سقط فى ز.

(۱۱) فى د: بلا عسر.

(۱۲) أما هذا فعجز بيت لعمرو بن كلثوم، و صدره:

كأن سيوفنا منا و منهم... ... ... و البيت فى ديوانه ص (۷۶)؛ و لسان العرب (۱۰/ ۷۶)؛ و تاج العروس (۲۵/ ۲۲۵)؛ و مقاييس اللغة (۲/ ۱۷۳)؛ و الأشباه و النظائر (۲/ ۱۷۳)؛ و جمهرة أشعار العرب (۱/ ۳۹۹)؛ و ديوان المعانى (۲/ ۵۰)؛ و الزاهر (۲/ ۳۳۰)؛ و شرح ديوان امرئ القيس ص (۳۲۵)؛ و شرح القصائد السبع ص (۳۹۷)؛ و شرح القصائد العشر ص (۳۴۰)؛ و شرح المعلقات السبع ص (۱۷۶)؛ و شرح المعلقات العشر ص (۹۱)؛ و بلا نسبة فى تاج العروس (۸/ ۲۲۰)؛ و أساس البلاغة (خرق).

(۱۳) و أما هذا فعجز بيت آخر لعمرو بن كلثوم و صدره:

كأن متونهن متون غدر... ... ...

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۶

و أيضا جوز «۱» أكثر القراء التوسط و الطول فيهما وقفا، و جوز ورش من طريق الأزرق مدهما مع السبب، أ فتراهم مدوا غير حرف مد؟

و أما النقل فنص سيبويه- و ناهيك به- على ذلك، [و كذلك الدانى] «۲»، و كذلك مكى حيث قال فى حرفى اللين: من «۳» المد بعض ما فى حروف المد، و كذلك الجعبرى حيث قال: و اللين لا يخلو من أيسر مد، فقدر الطبع «۴» قد رواه الدانى.

فإن قلت: أجمع القائلون به على أنه دون ألف، و المد لا يكون دون ألف.

قلت: ممنوع كيف و قد تليت عليك النصوص الشاهدة بثبوت مد ما افترى قائلها و لم يتل على سمعهم هذا التخصيص؟! و إنما الألف نهاية الطبيعى، و نحن لا ندعيها إلا بدايته «۵» و هو المدّعى.

فإن قلت: قال أبو شامة: فمن مد «عليهم و إليهم و لديهم» و نحو ذلك وصلا أو وقفا- فهو مخطئ. و هذا صريح فى أن اللين لا مد فيه.

قلت: ما أعظمه مساعدا لو كان فى محل [النزاع] «۶»؛ لأن النزاع فى الطبيعى، و كلامه هنا فى الفرعى؛ بدليل قوله قبل: فقد بان لك أن حرف المد لا مد فيه، إلا إذا كان بعده همزة أو ساكن «۷» عند من رأى ذلك، و الإجماع على أنهما سببا الفرعى «۸».

و أيضا فهو يتكلم على قول الشاطبى: «و أن تسكن اليا بين فتح و همزة».

و ليس كلام الشاطبى إلا فى الفرعى، بل أقول: فى كلام أبى شامة تصريح بأن اللين ممدود، و أن هذه قدر مد حرف المد؛ و ذلك أنه قال فى الانتصار لمذهب الجماعة على ورش فى قصر اللين: و هنا لم يكن فيهما مد، كأن القصر عبارة عن مد يسير، يصيران به «۹» على لفظيهما إذا كانت حركتهما مجانسة، فقوله: «على لفظيهما» دليل المساواة، و على هذا فهو برىء مما «۱۰» فهم السائل «۱۱» من كلامه، و هذا مما لا ينكره عاقل «۱۲»، و الله سبحانه

و البيت فى ديوانه ص (۸۵)؛ و جمهرة أشعار العرب (۱/ ۴۰۹)؛ و شرح ديوان امرئ القيس ص (۳۳۱)؛ و شرح القصائد السبع ص (۴۱۶)؛ و شرح القصائد العشر ص (۳۵۷)؛ و شرح المعلقات السبع ص (۱۸۴)؛ و شرح المعلقات العشر ص (۹۵)؛ و لسان العرب (۱۵/ ۱۲۳)؛ و بلا نسبة فى تاج العروس (۸/ ۲۲۰)، و كتاب العين (۷/ ۲۲۹).

(۱) فى ص: جواز.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: مع.

(۴) فى ز: فتقدر طبيعى، و فى ص: فيقدر طبع، و فى م: فيقدر الطبع.

(۵) فى م: بذاتها.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: أو سكون.

(۸) فى م: النزاع.

(۹) فى د: بهما.

(۱۰) فى م: فما.

(۱۱) فى م: أتساءل.

(۱۲) فى م، د: فنسأل الله العصمة فى الأقوال و الأفعال. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۳۷۷ باب المد و القصر ..... ص : ۳۷۴

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۷

[جل] «۱» و علا أعلم.

ص:

إن حرف مدّ قبل همز طوّلا(ج) د (ف) د و (م) ز خلفا و عن باقى الملا

ش: (حرف) فاعل لفعل الشرط [و هو (وقع)، و (قبل) ظرف له، و (طول) فعل ماض جواب الشرط] «۲» و (جد) فاعله، و (مز) عطف عليه «۳»، و (خلفا) نصب على المصدرية.

أى: و اختلف خلفا عن ذى ميم (مز)، أو [حال] «۴»، (و عن) يتعلق ب (وسط) من قوله:

ص:

وسّط و قيل دونهم (ن) ل ثمّ (ك) ل(روى) فباقيهم أو أشبع ما اتّصل

ش: (وسط) متعلق (عن)، و (قيل) مبنى للمفعول، و نائبه ما بعده «۵»- [بتأويل اللفظ] «۶» أى: و قيل «۷» هذا اللفظ، و (نل) فاعل بمقدر، أى: يمد، و (كل) عطف على (نل)، و ظرفه مقدر؛ لدلالة الأول عليه، و (روى) عطف على (كل) بواو محذوفة، (فباقيهم) «۸» عطف على (كل) بفاء الترتيب، و (أشبع) معطوف على مقدر، أى: افعل ما ذكرت أو أشبع و (أو) للتخيير «۹»، و (ما) موصولة، أى المد الذى اتصل.

ثم كمل فقال:

ص:

اشارة

للكلّ عن بعض و قصر المنفصل(ب) ن (ل) ى (حما) (ع) ن خلفهم (د) اع (ث) مل

ش: (للكل) و [عن متعلقان] «۱۰» ب (أشبع) فى البيت قبله، (و قصر المنفصل) مبتدأ، و (بن) فى محل نصب على نزع «۱۱» الخافض، [و هو الخبر، أى: و قصر] «۱۲» المنفصل كائن عن ذى (بن) و (لى) و (حما) و (عن) و (داع) و (ثمل) معطوفة على (بن) بمحذوف.

و الله أعلم.

اعلم أنه لا بدّ للمد من شرط «۱۳»- و هو حرفه «۱۴»- و سبب- و يسمى أيضا [موجبا- و هو: إما] «۱۵» لفظى أو معنوى.

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: و رمز كذلك، و فى د: معطوف عليه.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: و نائبه بل.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: و قيل ذو نل و دونهم ظرف قيل.

(۸) فى م، د: قيامهم عطف.

(۹) فى م: للإباحة.

(۱۰) بياض فى م.

(۱۱) فى م: بنزع.

(۱۲) بياض فى م.

(۱۳) فى ص: شروط.

(۱۴) فى م: حرف.

(۱۵) بياض فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۸

و اللفظى: إما همز أو سكون و الهمز إما منفصل عن الحرف، أى: واقع فى كلمة أخرى، و هو المد المنفصل، أو متصل، و هو إما متأخر عن الحرف و المد له يسمى متصلا، أو بمتقدم، و هو ضرب من المتصل «۱»، و هو مختص بالأزرق كما سيأتى، و السكون: إما لازم، أى: لا يتغير فى حال من الأحوال، و المد له يسمى لازما، و إما عارض، و هو ما يتغير حالة الوصل أو حالة الإظهار، و المد له يسمى عارضا، و كل من اللازم و العارض إما مدغم أو مظهر، و سيأتى تفصيل ذلك.

إذا تقرر ذلك فاعلم أنهم اختلفوا فى زيادة مد فرعى على ما فى حروف المد من الطبيعى، إذا اجتمعت مع همز متقدم، أو متأخر منفصل، أو سكون عارض، و أجمعوا على زيادته مع الهمز المتأخر [المتصل] «۲» و السكون اللازم، و إن اختلفوا فى تفاوته كما سيأتى، و لم يختلف فى ذلك اثنان، و لم يوجد قول بقصره فى قراءة صحيحة و لا- شاذة، بل ورد النص على مده «۳» فيما خرجه الطبرانى فى «المعجم الكبير» عن ابن مسعود [يرفعه إلى النبى صلى اللّه عليه و سلم فيما روى ابن زيد الكندى قال: كان ابن مسعود]

«۴» يقرئ رجلا فقرأ الرجل:

إِنَّمَا الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَ الْمَساكِينِ مرسلة، أى: مقصورة، فقال [ابن مسعود] «۵»: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى اللّه عليه و سلم [فقال: كيف أقرأكها يا أبا] «۶» عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها:

إِنَّمَا الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَ الْمَساكِينِ [التوبة: ۶۰] فمدّوها «۷». و هو حديث جليل حجة فى الباب، و رجاله ثقات.

و توهم أبو شامة [جواز قصره] «۸» فى قول، فقال فى شرحه: و منهم من أجرى فيه الخلاف المذكور فى كلمتين، و فهم ذلك من قول الهذلى: و قد ذكر أبو نصر العراقى الاختلاف فى مد كلمة واحدة؛ [كالاختلاف فى مد] «۹» كلمتين، و لم أسمع هذا لغيره، و طالما دارست الكتب و العلماء فلم أجد أحدا يجعل مد الكلمة الواحدة كمد كلمتين «۱۰» إلا العراقى، بل فصلوا [بينهما] «۱۱». انتهى.

فتوهم أبو شامة من قول الهذلى: و قد ذكر العراقى [الاختلاف] «۱۲» أن الخلاف الذى ذكره العراقى فى زيادة المد الفرعى و عدمها كالمنفصل، و ليس كذلك، و إنما ذكر العراقى

---

(۱) فى ص: المنفصل.

(۲) زيادة من د، ص.

(۳) فى د: مد.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۵) سقط فى د.

(۶) بياض فى م.

(۷) فى ص: فمدها.

(۸) بياض فى م.

(۹) بياض فى م.

(۱۰) فى د، ص: الكلمتين.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۷۹

الخلاف فى تفاوت المتصل «۱» و عدمه؛ لأن الهذلى يرى أن القراء كلهم فى المتصل على مرتبة واحدة، كما سيأتى، و العراقى يرى التفاوت كالجمهور.

و إنما قلنا: إن كلام العراقى فى التفاوت؛ لأنه نص فى كتابه «الإشارة» و كذلك فى كتابه «البشارة» على مراتب المد فى المتصل و المنفصل، و أنها ثلاثة: طولى، و وسطى، و دونهما، ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمد، أو كلمتين فيقصر.

قال: و هو مذهب أهل الحجاز، و يعقوب، و اختلف عن أبى عمرو، و هو نص فى المراتب، ثم اختلفوا بعد ذلك: فذهب أكثر العراقيين، و كثير من المغاربة إلى مد المتصل لكل القراء قدرا واحدا مشبعا، من غير إفحاش، و لا خروج عن منهاج العربية؛ نص على ذلك ابن شيطا، و ابن سوار، و أبو العز، و سبط الخياط، و أبو على البغدادى، و أبو معشر الطبرى، و مكى، و المهدوى، و الهمذانى، و الهذلى و غيرهم.

و ذهب آخرون «۲» إلى تفاضل المراتب فيه؛ كتفاضلها فى المنفصل، ثم اختلفوا فى كمية المراتب؛ فذهب [طاهر] «۳» بن غلبون، و الدانى، و ابن بليمة، و ابن الباذش، و سبط الخياط، و أبو على المالكى، و مكى، و صاحب «الكافى» و «الهادى» و «الهداية»، و أكثر

[المغاربة] «۴»، و بعض المشارقة- إلى أنه على أربع مراتب: «إشباع»، ثم دونه، ثم دونه، ثم [دونه] «۵»، و ليس بعدها إلا القصر.

و ظاهر «التيسير» أن بينهما مرتبة أخرى، و لا يصح أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب، كما نص هو عليه فى غير «التيسير» قال: و لم يختلف عليه أحد فى [ذلك] «۶».

و ذهب ابن مهران، و ابن الفحام، و الأهوازى، و أبو نصر العراقى، و ابنه عبد الحميد، و أبو الفخر الجاجانى «۷» و غيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطى، و فوقها، و دونها، فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة.

و ذهب ابن مجاهد، و أبو القاسم الطرسوسى، و صاحب «العنوان»، و ابن سوار، و أبو الحسن بن فارس، و ابن خيرون، و غيرهم، و كثير من العراقيين إلى أنه على مرتبتين:

طولى، و وسطى، فأسقطوا الدنيا و ما فوق الوسطى، و هو الذى استقر عليه رأى الأئمة قديما و حديثا، و به كان يأخذ الشاطبى؛ و لذلك لم يذكر فى قصيدته فى الضربين تفاوتا، بل

---

(۱) فى م: المنفصل.

(۲) فى د، ص: الآخرون.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى د، ص.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م، د: الخاقانى.

أحاله على المشافهة، و به كان يأخذ الأستاذ أبو الجود بن فارس، و هو اختيار الأستاذ أبى عبد الله بن القصاع الدمشقى.

قال: و هذا «۱» الذى ينبغى أن يؤخذ به، و لا يمكن أن يتحقق غيره، و يستوى فى معرفته أكثر الناس. و سيأتى لهذا مزيد بيان.

و هذه المراتب مطردة فى المتصل و المنفصل، و السابق عليها كلها القصر؛ فتكون المراتب حينئذ خمسة، و ذكر فى «الجامع» سادسة فوق الطولى التى فى «التيسير»، و ذكرها الهمذانى، و الهذلى سابعة، و هى الإفراط جدّا، و قدرها ست ألفات، و انفرد بذلك عن ورش، و ذكر أبو على الأهوازى ثامنة [دون القصر] «۲»، و هى البتر، عن الحلوانى و الهاشمى، كلاهما [عن القواس] «۳» عن ابن كثير فى المنفصل، و البتر: حذف حرف المد. قال الدانى: و هو مكروه قبيح [لا يعول عليه] «۴»، و لا يؤخذ به؛ إذ هو لحن «۵» لا يجوز بوجه، و لا تحل القراءة به.

فهذا حال اختلافهم فى كمية المراتب. و أما تعيين «۶» قدر كل مرتبة و تعيين قائلها فها أنا أذكر اختلافهم فى ذلك.

فالمرتبة الأولى: و هى قصر المنفصل لابن كثير «۷»، و أبى جعفر «۸» بالإجماع، إلا أن عبارة أبى جعفر، و صاحب «الكامل» تقتضى الزيادة على القصر المحض، و اختلف عن قالون، و الأصبهانى، و أبى عمرو من روايتيه، و يعقوب و عن هشام من طريق الحلوانى، و عن حفص من طريق عمرو.

و أما قالون: فقطع له بالقصر ابن مجاهد، و ابن مهران، و ابن سوار، و أبو على البغدادى، و أبو العز فى «إرشاديه» من جميع طرقه، و كذلك ابن فارس فى «جامعه» و الأهوازى فى «وجيزه»، و سبط الخياط فى «مبهجه» من طريقيه، و ابن خيرون فى كتابيه، و جمهور العراقيين، و كذلك الطرسوسى «۹»، و أبو طاهر بن خلف، و بعض المغاربة، و قطع له بذلك- من طريق الحلوانى- ابن الفحام، و مكى، و المهدوى، و ابن بليمة، و ابن غلبون، و الصفراوى، و جماعة، و به قرأ الدانى على فارس.

و أما الأصفهانى فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين «۱۰»: كابن مجاهد، و ابن مهران،

---

(۱) فى م: و هو.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى ز، ص: لا يعمل عليه.

(۵) فى م: لحن هو.

(۶) فى م: تبيين.

(۷) فى م، د: فلابن كثير.

(۸) فى د، ص: أبى معشر.

(۹) فى د: الطرطوسى.

(۱۰) فى م: العراقيين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۱

و ابن سوار، و صاحب «الروضة»، و أبو العز، و ابن فارس، و السبط، و الدانى و غيرهم.

و أما أبو عمرو فقطع له به- من روايتيه- ابن مهران، و ابن سوار، و ابن فارس، و أبو على البغدادى «۱»، و الأهوازى، و أبو العز، و ابن خيرون، و أبو طاهر بن خلف، و شيخه الطرسوسى، و الأكثرون، و هو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية، و فى «جامع البيان» من قراءته على أبى الفتح، و فى «التجريد» و «المبهج» و «التذكار»، إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام.

و قطع له بالقصر- من رواية السوسى فقط-: ابن سفيان، و ابن شريح، و المهدوى، و مكى، و الدانى، و الشاطبى، و ابن بليمة، و سائر المغاربة، و ابنا «۲» غلبون، و الصفراوى، و غيرهم، و هو أحد الوجهين للدورى فى «الكافى»، و «الإعلان»، و «الشاطبية»، و غيرها «۳».

و أما يعقوب: فقطع له به «۴» ابن سوار، و المالكى، و ابن خيرون، و أبو العز، و جمهور العراقيين، و كذلك الأهوازى، و ابن غلبون، و صاحب «التجريد»، و الدانى، و ابن شريح و غيره.

و أما هشام فقطع له [به] «۵»- من [طريق] «۶» ابن عبدان عن الحلوانى-: أبو العز، و قطع له [به] «۷» من طريق الحلوانى ابن خيرون، و ابن سوار، و الأهوازى و غيرهم، و هو المشهور [عنه] «۸» عند العراقيين عن الحلوانى «۹» من سائر طرقه، و قطع به ابن مهران، و صاحب «الوجيز» لهشام بكماله.

و أما حفص فقطع له بالقصر «۱۰» [أبو على البغدادى من طريق زرعان عن عمرو عنه، و كذلك ابن فارس فى «جامعه»، و كذلك صاحب «المستنير»] «۱۱» من طريق الحمامى عن الولى عنه، و كذلك أبو العز من طريق الفيل عنه «۱۲»، و هو المشهور [عند العراقيين] «۱۳» من طريق الفيل.

المرتبة الثانية: فويق «۱۴» القصر سؤال، و قدرت بألفين، و بعضهم بألف و نصف، و هو

---

(۱) فى ص: و ابن مهران البغدادى.

(۲) فى م: و ابن غلبون.

(۳) فى م: و غيرهما.

(۴) فى م، ص، د: بالقصر.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى د.

(۷) سقط فى م، د.

(۸) زيادة من م، د.

(۹) فى م: و عند الحلوانى.

(۱۰) فى م، د: به.

(۱۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۲) فى م: أبى الفيل.

(۱۳) فى د: لأبى عمرو.

(۱۴) فى م: فوق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۲

مذهب الهذلى «۱»، و هى فى المتصل لمن قصر المنفصل عند من ربّع المراتب، و فى المنفصل لمن قصره عند صاحب «التيسير» من رواية الدورى «۲»، و كذلك قرأ [على أبى الحسن، و الفارسى، و لقالون فيه أيضا، لكن بخلاف عنه، و كذلك] «۳» قرأ من طريق أبى نشيط على أبى الحسن، و هى فى «الهادى»، و «الهداية»، و «التبصرة»، و «تلخيص العبارات»، و «التذكرة»، و عامة كتب المغاربة كقالون «۴»، و الدورى باتفاق، و كذا فى «الكافى» إلا أنه قال: و قرأت لهما بالقصر.

و فى «۵» «المبهج» ليعقوب، و هشام، و حفص عن طريق عمرو، و لأبى عمرو إذا أظهر، و فى «التذكار» لنافع، و أبى جعفر، و الحلوانى عن هشام، و الحمامى [عن الولى عن حفص، و لأبى عمرو إذا أظهر، و فى «الروضة» فخلف فى اختياره، و الكسائى] «۶» سوى قتيبة، و فى «غاية» أبى العلاء لأبى جعفر، و نافع، و أبى عمرو، و يعقوب، و الحلوانى عن هشام [و الولى عن حفص، و فى «تلخيص» ابن بليمة لابن كثير، و لنافع غير ورش، و الحلوانى عن هشام] «۷»، و لأبى عمرو، و يعقوب، و فى «الكامل» لقالون من طريق الحلوانى، و أبى نشيط، و للسوسى «۸» و غيره عن أبى عمرو، و للحلوانى عن أبى جعفر، يعنى فى رواية ابن وردان، و للقواس عن قنبل و أصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلا، و هى التوسط عند الجميع، و قدرت بثلاثة ألفات، و الهذلى و غيره: بألفين و نصف، و نقل عن شيخه قدر ألفين، و هو ممن «۹» يرى ما «۱۰» قبلها قدر ألف و نصف، و هى فى «التيسير»، و «التذكرة»، و «تلخيص العبارات» لابن عامر، و الكسائى فى الضربين، و كذا فى «الجامع»، و عند ابن مجاهد لغير حمزة و من «۱۱» قصر، و أحد [وجهى أبى عمرو] «۱۲».

و كذلك هى لغيرهما «۱۳» عند من قال بمرتبتين «۱۴»: طولى و وسطى، و كذلك هى عند هؤلاء فى المتصل لمن قصر المنفصل، و هى فيهما عند الطرسوسى «۱۵»، و للكسائى، و عاصم من قراءته على عبد الباقى، و لابن عامر من قراءته على الفارسى، و لأبى نشيط،

---

(۱) زاد فى د: و أبى عمرو.

(۲) زاد فى د: لأبى عمرو.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) فى م، د: لقالون.

(۵) فى م، ص، د: و هى.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) فى م: و السوسى.

(۹) فى م: مما.

(۱۰) فى م: مما.

(۱۱) فى م: لمن.

(۱۲) فى م: وجهين لأبى عمرو.

(۱۳) فى م: لغيرهما هى.

(۱۴) فى ص: لمرتبتين.

(۱۵) فى د: للطرطوسى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۳

و الأصبهانى، و أبى عمرو، و فى رواية الإظهار من قراءته على الفارسى، و المالكى، و هى فى المنفصل عند صاحب «المبهج» للكوفيين غير «۱» حمزة، و هشام و عمرو عن حفص، و عند صاحب «المستنير» للعبسى عن حمزة و لعلى بن سليم عن سليم عنه، و لسائر من لم يقصره سوى حمزة، [و عن الحمامى عن النقاش عن ابن ذكوان، و كذا فى «جامع» ابن فارس سوى حمزة] «۲» و للأعشى، و كذا عن ابن خيرون سوى المصريين أيضا عن ورش، و فى «الروضة» لعاصم سوى الأعشى، و قتيبة عن الكسائى، و فى «الوجيز» للكسائى، و ابن ذكوان، و فى «إرشاد» أبى العز لمن «۳» لم يمد المنفصل سوى حمزة، و الأخفش عن ابن ذكوان، و فى «۴» «الكامل» لابن عامر، و الأصبهانى، و بقية أصحاب أبى جعفر، و لأبى عمرو، و لحفص من طريق عمرو، و لباقى أصحاب ابن كثير، يعنى البزى و غيره، و فى «مبسوط» ابن مهران لسائر القراء غير [ورش] «۵»، و حمزة، و الأعشى.

المرتبة الرابعة: فوقها قليلا، و قدرت بأربع ألفات عند «۶» من قدر «۷» الثلاثة «۸» بثلاث، و بعضهم] «۹» بثلاثة [ألفات] «۱۰» و نصف. و قال الهذلى: [مقدار] «۱۱» ثلاث عند من قدر الثالثة بألفين أو بألف و نصف.

و هى فيهما «۱۲» لعاصم عند صاحب «التيسير»، و «التذكرة»، و ابن بليمة، و كذا فى «التجريد» من قراءته على عبد الباقى، و لابن عامر أيضا من قراءته على الفارسى سوى النقاش عن الحلوانى عن هشام، و فى المنفصل لعاصم أيضا عند صاحب «الوجيز»، و «الكفاية الكبرى»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «الكافى»، و «التبصرة»، و عند ابن خيرون لعاصم، و فى «غاية» أبى العلاء لحمزة وحده، و فى «تلخيص» أبى معشر «۱۳» لورش وحده، و فى «الكامل» لأبى بكر، و لحفص من طريق عبيد، و للأخفش عن ابن ذكوان، و للدورى عن الكسائى.

المرتبة الخامسة: فوقها قليلا، و قدرت بأربع، و بخمس «۱۴»، و بأربع و نصف، و هى [فيهما] «۱۵» لحمزة، و الأزرق، و هشام من طريق النقاش عن الحلوانى، و فى «الروضة»

---

(۱) فى ز: عند، و فى م: عن.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى م: كمن.

(۴) فى د: و هى.

(۵) ما بين المعقوفين زيادة من ز.

(۶) فى د: بعض من.

(۷) فى م: قرأ.

(٨) فى د، ص: الثالثة.

(٩) سقط فى م.

(١٠) زيادة من م.

(١١) زيادة من د.

(١٢) فى م: فيها.

(١٣) فى ز، ص: أبى جعفر.

(١٤) فى د: و خمس.

(١٥) سقط فى د. و فى ص: فيها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٣٨٤

لحمزة، و الأعشى فقط، و هى [فى المنفصل] «١» فى «البهجة» «٢» لحمزة وحده، و قال فى «المستنير»: و كذا ذكر شيوخنا عن الحمامى عن النقاش، و فى «الروضة» لحمزة، و الأعشى، و كذا فى «جامع» ابن فارس، و فى «إرشاد» أبى العز لحمزة، و الأخفش عن ابن ذكوان، و فى «كفايته» لحمزة و الحمامى، و فى كتابى ابن خيرون لحمزة، و الأعشى، و المصريين عن ورش، و فى «غاية» أبى العلاء للأعشى وحده، و عند ابن مهران، و أبى معشر لحمزة وحده، و فى «الوجيز» لحمزة، و ورش، و فى «التذكار» لحمزة، و الأعشى، و قتيبة، و الحمامى عن النقاش.

و ينبغى أن تكون هذه المرتبة «٣» فى المتصل للجماعة كلهم عند من لم يجعل فيه تفاوتا، و إلا فيلزمهم تفصيل المنفصل؛ إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت فى المشهور، و لا قائل به، و كذا يكون لهم أجمعين فى المد اللازم لما ذكر؛ إذ سببه أقوى بالإجماع.

و اعلم أن هذا «٤» الاختلاف فى تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه؛ لأن مرتبة القصر «٥» إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك إلى القصوى، و هذه الزيادة إن قدرت بألف أو بنصف ألف هى واحدة، فالمقدر غير محقق، و المحقق إنما هو مجرد [هذه] «٦» الزيادة، و هذا مما تحكمه المشافهة، و يكشفه الحس «٧».

و لا يخفى «ما ذكر» «٨» من الاضطراب الشديد فى تفاوت المراتب، و أنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا و ذكر له ما يليها، و كل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها، و أن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، و المنضبط من ذلك غالبا هو القصر المحض، و المد المشبع من غير إفراط عرفا، و التوسط بين ذلك، و يستوى فى معرفة «٩» ذلك أكثر الناس، و تحكم المشافهة حقيقته «١٠»، و هو الذى استقر عليه العمل كما تقدم.

و الله أعلم.

انعطاف إلى كلام المصنف

قوله: (إن «١١» حرف مد ..) إلخ، ذكر فى حرف «١٢» المد إذا وقع قبل همز، سواء كان الهمز متصلا بالحرف فى كلمة أو منفصلا، ثلاث طرق:

---

(١) سقط فى م، د.

(٢) فى د: فى المبهج.

(٣) فى م: المراتب.

(٤) فى د: هذه.

(۵) فى د: لا مرتبة القصر.

(۶) زيادة من د.

(۷) فى ز: الحسن.

(۸) فى د: ما فى ذكر.

(۹) فى م، د: فى ذلك معرفة.

(۱۰) فى ص: حقيقة. و سقط فى د.

(۱۱) فى د: و إن.

(۱۲) فى ص: حروف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۵

الأولى: أن القراء فى المدين «۱» على مرتبتين: طولى لذى جيم (جد) (ورش) من طريق الأزرق، و ذى فاء (فد) (حمزة)، و وسطى لباقى القراء، إلا ذا ميم «۲» مز (ابن ذكوان) فاختلف عنه: فروى عنه الطول كحمزة الأخفش من طريق الحمامى عن النقاش عنه فعنه، و هى طريق «۳» العراقيين، و نص على ذلك صاحب «المستنير»، و «الإرشاد»، و «الكفاية»، و «التذكار».

قال فى «المستنير»: و كذلك ذكر شيوخنا عن الحمامى عن النقاش عن الأخفش، إلا أن أبا العز فى الإرشاد أطلق عن الأخفش، و فى «الكفاية» قيد بالحمامى عنه.

و روى عنه التوسط الأخفش من طريق العراقيين، و كذلك رواه الصورى عن ابن ذكوان، و سيأتى لابن ذكوان السكت عند صاحب «المبهج» من جميع طرقه، و عند أبى العلاء من طريق العلوى عن النقاش، و عند الهذلى من طريق الجبنى عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان، و كل هؤلاء لابن ذكوان عندهم التوسط فقط؛ فيكون السكت عندهم مع التوسط «۴».

و روى السكت أيضا صاحب «الإرشاد» من طريق العلوى عن النقاش عن الأخفش.

قال المصنف: فيكون له من «الإرشاد» و السكت مع الطول.

و أقول: فيه نظر؛ لأنه فى «الإرشاد» أطلق الطول عن الأخفش، و فى «الكفاية» قيده بالحمامى كالجماعة، فيحمل إطلاقه على تقييده؛ لأن غيره لم يقل: إن الطول من جميع طرق الأخفش، و هو لم يصرح، فيتعين الحمل، و هو قد جعل السكت للأخفش من طريق العلوى عن الأخفش، و ليس الطول عنه «۵» إلا عن النقاش [فاعلم ذلك] «۶».

و انفرد ابن الفحام فى «التجريد» عن الفارسى عن الشريف عن النقاش عن الحلوانى عن هشام بإشباع المد فى الضربين، فخالف سائر الناس فى ذلك. و الله أعلم.

و الثانية: طريق الدانى و من معه، على ما تقدم أن القراء فيهما على أربع مراتب غير «۷» القصر فى المنفصل: الطول «۸» لحمزة و الأزرق، و دونه قليلا لذى نون (نل) (عاصم)، و دونه قليلا لذى كاف (كل) (ابن عامر).

و روى الكسائى و خلف، [و دونه] «۹» قليلا لباقى القراء، و ليس دون هذه المرتبة «۱۰» إلا

---

(۱) فى ص: المد.

(۲) فى م: ميم ذا.

(۳) فى ص: طريقة.

(۴) فى ز: السكت.

(۵) فى م: عنده.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى د: نمير.

(۸) فى م: الطولى.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: المراتب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۶

قصر المنفصل، و هاتان المرتبتان عند من يقول بتفاوت المراتب.

ثم ذكر ثالثة: و هى طريق أكثر العراقيين كما تقدم أن القراء كلهم فى المتصل على مرتبة واحدة، و هى الإشباع، و فى المنفصل على مراتب، ثم خصص المنفصل لمرتبة، و هى القصر عن ذى باء (بن) (قالون)، و لام (لى) (هشام) و مدلول (حما) (أبو عمرو، و يعقوب) و عين (عن) (حفص) [بخلف] «۱» عن الجميع، و عن ذى دال (داع) «۲» (ابن كثير) و ثاء (ثمل) (أبى جعفر)، و قد تقدم [بيان] «۳» ذلك كله فى أول المراتب.

قال المصنف: و الذى أختاره و آخذ به غالبا أن القراء كلهم فى المدّين «۴» على مرتبتين؛ لما تقدم من الأدلة و النصوص؛ و عليه فآخذ بالمد «۵» المشبع فى الضربين لحمزة و الأزرق، و كذلك «۶» ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه، و آخذ له من الطريق المذكورة أيضا و من غيرها، و لسائر القراء ممن «۷» له مد المنفصل بالتوسط فى المرتبتين، و به آخذ فى المتصل لأصحاب القصر قاطبة، هذا الذى أعتمد عليه و أعول [عليه] «۸»، مع أنى لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، و لا أرده، كيف و قد قرأت به على عادة شيوخى و إذا أخذت به كان القصر فى المنفصل لمن سأذكره، ثم فوقه «۹» قليلا فى «۱۰» الضربين «۱۱» لأصحاب الخلاف فى المنفصل، ثم فوقه قليلا للكسائى و خلف و لابن عامر سوى أصحاب القصر و الطول، ثم فوقه قليلا لعاصم، ثم فوقه قليلا لحمزة و ورش و للأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، و آخذ فى المنفصل بالقصر لابن كثير، و أبى جعفر بلا خلاف عنهما، و لقالون بالخلاف من طريقيه، و كذلك ليعقوب من روايتيه جمعا بين الطرق، و لأبى عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير؛ عملا بنصوص من تقدم فى أول المراتب و أجرى الخلاف عنه- مع الإظهار- لثبوته نصّا و أداء. و كذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو عنه، و كذا عن هشام من طريق الحلوانى؛ جمعا بين طريقى المشارقة و المغاربة، و اعتمادا على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة، و آخذ للأصبهانى، بالخلاف كقالون؛ لثبوته عنه بالنص و إن كان القصر أشهر عنه.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى ز: دع.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م، ص، د: المد.

(۵) فى م، د: فى المد.

(۶) فى د: فكذلك.

(۷) فى ص: لمن.

(۸) سقط فى م، د.

(۹) فى ز: فوقها.

(۱۰) زاد فى د، ص: فى المتصل لمن قصر المنفصل.

(۱۱) فى د: و الضربين، و فى ص: و فى الضربين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۷

هـذا إذا أخـذت بالتفاوت [فى الضـربين كما هو مذهب الدانى و غيره، و أما إذا أخذت بالتفاوت] «۱» فى المنفصل فقط؛ فإن مراتبهم عنـدى فى المنفصل كما ذكرت آنفا. و كـذلك [يكون بالإشـباع على وتيرة واحدة، و كذلك] «۲» لا أمنع التفاوت فى المـد اللازم- كما سيأتى- غير أنى أختار ما عليه الجمهور. و الله أعلم.

فإن قلت: كلامه فى مذهب ابن عامر على أن المراتب أربع مطلق لم يذكر فيها عن ابن ذكوان طولا.

قلت: يسلم، لكنه مقيد بالنص المتقدم على الطول، كما أنه مقيد بالنص المتأخر عن هشام على القصر، و لا نزاع فيه، و الله تعالى أعلم.

وجه المـد مع الهمز: أن حرف المد [ضـعيف] «۳» خفى و الهمز قوى صـعب؛ فزيـد فى الطبيعى تقوية للضـعيف عند مجاورة القوى، و قيل: ليتمكن من اللفظ بالهمز على خفة «۴».

و قال أنس: «كان النبى صلى اللّه عليه و سلم إذا قرأ يمد صوته مدّا» «۵».

و وجه تفاوت المراتب: مراعاة سند القراءة. و وجه المساواة: اتحاد السبب.

و وجه قصر المنفصل: إلغاء أثر الهمز؛ لعدم لزومه باعتبار الوقف، و اختاره المبرد فرقا بين اللازم و العارض.

و وجه مده: اعتبار اتصالها لفظا فى الوصل.

و أيضا حديث أنس يعم الضربين.

ثم انتقل إلى السبب المعنوى فقال:

ص:

اشارة

و البعض للتّعظيم عن ذى القصر مدّو أزرق إن بعد همز حرف مدّ

مدّ له و اقصر و وسّط كنأىفالآن أوتوا إى ء آمنتم رأى

ش: (و البعض مـد) اسـمية، و لام (للتعظيم) تعليليـة، و (عن) يتعلق ب (مـد) و مفعوله محـذوف، أى: مد المنفصل، و (أزرق) مبتدأ، و (إن) شـرط، و (حرف مـد) فاعل بفعل الشـرط المقدر، و هو (وقع)، و به نصب الظرف، و (مد له) جواب (إن)، و الجملة خبر المبتدأ، [و اسـتغنى الناظم بجواب الشـرط عن خبر المبتدأ و هو الأرجح] «۶» و (اقصـر)، و (وسط) عطف على «۷» (مـد)، [و] الواو بمعنى (أو) للإباحة، و (كنأى) و ما عطف عليه بواو محذوفة خبر لمحذوف، أى [و هو] «۸» ككذا.

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۲) زيادة من د، ص.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م، د: حقه.

(۵) تقدم.

(۶) سقط فى ز.

(۷) فى م، د: عليه.

(۸) سقط فى م، و فى د: أى ككذا هذا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۸

و هذا شروع فى السبب المعنوى، و هو قصد المبالغة فى النفى، و هو [قوى] «۱» مقصود عند العرب و إن كان أضعف من اللفظى عند القراء، و منه [مد] «۲» التعظيم فى نحو لا إله إلا الله» و هو المقصود بالذكر هنا، و هو مروى «۳» عن أصحاب القصر فى المنفصل لهذا المعنى، و نص على ذلك أبو معشر الطبرى، و الهذلى، و ابن مهران و غيرهم، و يقال له:

مد المبالغة؛ لما فيه من المبالغة فى نفى الألوهية عن غير الله- تعالى- قال ولى الله النووى- نفع «۴» الله به-: و لهذا كان الصحيح مد الذاكر قوله: لا إله إلا الله. و روى أنس: «من قال: لا إله إلا الله و مدها، هدمت له أربعة آلاف ذنب» «۵» و روى ابن عمر: «من قال: لا إله إلا الله و مد بها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال، دار سمى بها نفسه»، و هما و إن ضعّفا «۶» يعمل بهما فى فضائل الأعمال.

و من هذا أيضا مد حمزة فى (لا) التبرئة و سيأتى.

قال المصنف: و قدر هذا المد وسط لا يبلغ الإشباع لقصور سببه عن الهمز «۷»، و قاله الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع.

قوله: [و أزرق] «۸» إلخ، هذا هو القسم الذى تقدم فيه السبب، أى: إذا وقع حرف [مد بعد همز متصل] «۹» محقق: ك (نأى و أوتوا و آمنوا)، أو مغير «۱۰» إما بين بين ك آمَنْتُمْ* فى الثلاث [الأعراف: ۱۲۳، و طه: ۷۱، الشعراء: ۴۹] و آلِهَتُنا فى الزخرف [۵۸]، و جاء (آلَ)* بالحجر [۶۱] و القمر [۴۱]، أو بالنقل؛ ك (الآن) و الْآخِرَةُ [البقرة: ۹۴]، و سواء كان المنقول إليه متصلا رسما كما تقدم أو منفصلا؛ ك قُلْ إِي [يونس: ۵۳] قَدْ أُوتِيتَ [طه: ۳۶]، أو بالبدل؛ نحو: هؤلاء يالهة [الأنبياء: ۹۹]، و من السماء اية [الشعراء: ۴]، و سواء كانت فى أول الكلمة ك أُوتُوا*، أو وسطها ك ء آمَنْتُمْ أو آخرها ك (رأى و نأى)، و سواء كان حرف المد واوا أو ياء أو ألفا، و سواء كانت الألف ممالة هى و ما قبلها ك (رأى)، أو وحدها ك نَأى*، أو غير ممالة كغيرهما.

و كلامه شامل لكل الأقسام إلا المغير بالبدل، و ربما «۱۱» يدخل فى المغير بالتسهيل؛ لأنه ضرب منه؛ لأن التسهيل صادق عليهما، و الإجماع «۱۲» على قصر الباب كله.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى م، د: و هذا وارد.

(۴) فى م: رحمه الله.

(۵) ذكره الهندى فى كنز العمال (۲۰۲) و عزاه لابن النجار.

(۶) فى م: كانا ضعفا.

(۷) فى م: عن الهمزة قال، و فى ص: و قال.

(۸) سقط فى م، د.

(۹) فى م: المد بعد همز منفصل.

(۱۰) فى د: مغيرا.

(۱۱) زاد فى م: مغير.

(۱۲) فى م، د: فالإجماع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۸۹

و اختص ورش من طريق الأزرق بمده على اختلاف عن أهل الأداء فى ذلك: فروى ابن سفيان، و مكى، و ابن شريح، و المهدوى، و

صاحب «العنوان»، و الهذلى، و الخزاعى، و الحصرى، و ابن الفحام، و ابن بليمة، و الأهوازى، و الدانى من قراءته على أبى الفتح، و ابن خاقان و غيرهم- زيادة المد فى ذلك كله، ثم اختلفوا فى قدرها:

فذهب جمهور من ذكر إلى التسوية «۱» بينه و بين ما تقدم على الهمز.

و ذهب الدانى، و الأهوازى، و ابن بليمة، و أبو على الهراس إلى التوسط.

و ذهب إلى القصر أبو الحسن بن غلبون، و به قرأ الدانى عليه، و اختاره الشاطبى، كما نقله أبو شامة عن السخاوى.

قلت «۲»: و هو ظاهر الشاطبية؛ لأن تقديم الشيء يفيد الاهتمام به.

و «قد»- مع المضارع- تفيد التقليل، و تنوين «قوم» للتنكير.

تنبيه:

لا بد للنقل «۳» من قيد الانفصال أو الجواز؛ ليخرج نحو قَدْ نَرى [البقرة: ۱۴۴]؛ لأنه ألف بعد [همزة] «۴» منقولة «۵»، و لا خلاف فى قصره لوجوبه، و هو «۶» خارج عن كلام المصنف لتمثيله بالمنفصل، و اشترط الاتصال؛ ليخرج نحو أَوْلِياءُ أُولئِكَ [الأحقاف: ۳۲]، و جاءَ أَمْرُنا [هود: ۴۰]، و هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ [البقرة: ۳۱].

فإن قلت: هذا وارد عليه لإطلاقه الهمز «۷».

قلت: الإطلاق «۸» مقيد بالمثال.

تنبيه:

قال الجعبرى: التطويل هنا دون المد المتصل.

و فيه نظر؛ فقد «۹» تقدم عن الجمهور التسوية بينهما.

وجه المد: الأخذ بالعلة الأولى، و هى «۱۰» تقوية حرف المد الضعيف «۱۱» عند [مجاورة] «۱۲» القوى.

---

(۱) فى م: التسمية.

(۲) فى ص: و به قلت.

(۳) فى ز: للفصل.

(۴) سقط فى م، و فى د: ألف وقع بعد همزة.

(۵) فى م: منقول.

(۶) فى م: و هذا.

(۷) فى م: الهمزة، و فى د: للهمز.

(۸) فى د: قيد الإطلاق.

(۹) فى م، د: لأنه.

(۱۰) فى م، د، ص: و هو.

(۱۱) فى م، د: حرف ضعفه.

(۱۲) سقط فى م، د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۰

و وجه التوسط: الاكتفاء بأدنى مد.

و وجه القصر: الاعتماد على العلة الثانية، و هو [أنه] «۱» إنما «۲» مد فى العكس ليتمكن من لفظ الهمزة: و هنا قد لفظ بها قبل المد فاستغنى عنه.

ثم استثنى مواضع تفريعا على المد [و التوسط] «۳»، فقال:

ص:

اشارة

لا عن منوّن و لا السّاكن صحبكلمة أو همز وصل فى الأصح

ش: (لا) حرف عطف مشترك لفظا لا حكما، و تقديره: مد و وسط إن وقع بعد همز محقق أو مغير، لا إن وقع بدلا (عن منون) [أى تنوين] «۴»، و لا- بعد (الساكن) الصحيح (بكلمة) أو بعد (همز وصل)، [ف (عن] «۵» منون) متعلق ب (بدلا) و (بعد الساكن) «۶» عطف على المعطوف عليه أولا- [و (بكلمة) تتعلق بصح، و هو صفة للساكن] «۷»؛ لأن تعريفه جنسى، و يحتمل أن يكون حالا، [و (بكلمة) حال] «۸»، و (أو همز) «۹» عطف على الساكن، و فى الأصح يتعلق ب (يمتنع المد) مقدرا.

أى: كل من مد أو وسط عن ورش أجمعوا على استثناء أصلين [مطردين و كلمة، فالكلمة (يؤاخذ) و سيأتى. و الأصلان] «۱۰»:

أولهما: أن تكون الألف التى هى سبب المد بدلا عن تنوين وقفا ك دُعاءً*، و نِداءً*، فلا يمد إجماعا.

و ثانيهما: أن يكون الهمز «۱۱» بعد ساكن صحيح، و هما من كلمة؛ ك قُرْآنٍ*، و مَسْؤُلًا*، فلو كان الساكن حرفه مد أو لين؛ مثل قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴]، و ابْنَىْ آدَمَ [المائدة: ۲۷]، أو منفصلا ك مَنْ آمَنَ [البقرة: ۶۲] فهم على أصولهم.

و قوله: (أو همز وصل) أى: اختلف رواة المد عن ورش فى أصل مطرد و ثلاث كلمات: فالأصل المطرد: حرف المد إذا وقع بعد همز الوصل حالة الابتداء؛ نحو: ائْتِ بِقُرْآنٍ [يونس: ۱۵]، و ائْتُونِى [يونس: ۷۹]، و اؤْتُمِنَ [البقرة: ۲۸۳]، و ائْذَنْ لِى [التوبة: ۴۹]، فنص على استثنائه الدانى فى جميع كتبه، و أبو معشر الطبرى و غيرهم، و نص «۱۲» على الوجهين ابن سفيان، و ابن شريح، و مكى و قال فى «التبصرة»:

---

(۱) سقط فى م، د.

(۲) فى م: إذا.

(۳) فى ز: التوسيط.

(۴) سقط فى م، د.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: ببدلا و لا و بعد الساكن، و فى د: ببدلا و لا بعد الساكن.

(۷) سقط فى ز.

(۸) سقط فى م، د.

(۹) فى م: حرف.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى ص: المد.

(۱۲) فى م: و هو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۱

و كلاهما حسن.

وجه استثناء بدل التنوين «۱»: أنه عارض.

و وجه الساكن الصحيح: أن الضعف إنما يخاف عند كمال لفظ الهمزة، و هذا مأمون عند الساكن الصحيح. و قال المصنف: و لما كانت الهمزة محذوفة رسما، ترك زيادة المد فيه بينها على ذلك، و هذه [هى] «۲» العلة الصحيحة فى استثناء إسرائيل عند من استثناها.

و وجه استثناء ما بعد همز الوصل: عروضه أو عروض سببه، لا لإبداله «۳» بعينه، و وجه المد: [وجود] «۴» حرف «۵» المد بعد همزة محققة [لفظا] «۶»، و إن عرضت ابتداء.

تنبيه:

هذا فيما وجوده عارض، فأما «۷» ما زواله عارض ففيه الثلاثة؛ نحو: رَأَى الْقَمَرَ [الأنعام: ۷۷]، و تَرَاءَا الْجَمْعانِ [الشعراء: ۶۱] فى الوقف؛ لأن الألف من نفس الكلمة، و ذهابها وصلا عارض، و كذا النص «۸»، و أما مِلَّةَ آبائِى إِبْراهِيمَ [يوسف: ۳۸]، و فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعائِى إِلَّا [نوح: ۶] فى الوقف، و تقبل دعائى [إبراهيم: ۴۰] وصلا، [فقال المصنف: لم أجد الثلاث «۹» نصّا، و القياس يقتضى جريان الثلاث فيها] «۱۰»؛ لأن الأصل فى حرف المد من الأولين الإسكان، و الفتح فيهما عارض للهمز، و كذا حذف [حرف] «۱۱» المد فى الثالثة عارض حالة الوقف اتباعا للرسم، و الأصل إثباتها، فلم يعقد فيها بالعارض، و كان حكمها حكم مِنْ وَراءِ «۱۲» [الأحزاب: ۵۳] فى الحالين، قال: و لذلك «۱۳» أخذته إذنا عن الشيخ فى دُعائِى بإبراهيم [۴۰]، و ينبغى ألا يعمل بخلافه.

ثم عطف فقال:

ص:

اشارة

و امنع يؤاخذ و بعادا الأولىخلف و آلآن و إسرائيلا

ش: (و امنع مد يؤاخذ) فعلية طلبية، (و بعادا [الأولى] «۱۴» خلف) اسمية مقدمة الخبر،

---

(۱) فى م: النون، و فى د: المنون.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: لانتقاضه بنحو: من أمن.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى د: و حروف.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى م: و أما.

(۸) فى د، ص: ورد بها النص.

(۹) فى م: الثلاثة.

(۱۰) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۱۱) سقط فى د.

(۱۲) فى م: قرأ، و فى د، ص: ورائى.

(۱۳) فى م: و كذا، و فى د: و كذلك.

(۱۴) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۲

و (آلآن) و (إسرائيل) يحتمل الابتدائية، فالخبر محذوف، و هو كذلك، و العطف على المبتدأ.

أى: امنع «۱» مـد (يؤاخذ) كيف وقع؛ نحو: لا يُؤاخِذُكُمُ اللَّهُ [البقرة: ۲۲۵]، و لا تُؤاخِذْنا [البقرة: ۲۸۶]، وَ لَوْ يُؤاخِذُ اللَّهُ [النحل: ۶۱] و هـذه الكلمة المسـتثناة بالإجماع، نص على ذلك المهدوى، و ابن سـفيان، و مكى، و ابن شـريح، و ابن القصاع، و كل من صـرح بمد المغير، و قـال الـدانى فى «إيجازه»: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين «۲» للألف فى قوله: لا يُؤاخِذُكُمُ [البقرة: ۲۲۵] و وَ لَوْ يُؤاخِذُ [النحل: ۶۱] حيث وقع، قال: و كأنه عنـدهم من: (و اخذ) غير مهموز. و قال فى «المفردات»: و كلهم لم يزد «۳» فى «يؤاخذكم» و بابه، و كذا قال فى «جامع البيان».

و توهم الشاطبى من عدم ذكره لها فى «التيسير» أنها داخلة فى عموم الممدودة فقال:

و بعضـهم يُؤاخِذُكُمُ و لم يتركها فى «التيسـير» إلا اعتمادا على سائر كتبه، أو لأنها «۴» لم تـدخل فى ضابط الممدود؛ لأنها من «و اخذ» غير مهموز، من أجل لزوم البـدل [له] «۵» كلزوم النقـل فى «يرى» «۶»، و الرجـوع إلى المنقول أولى، و الحق أحق أن يتبع، و العصـمة للأنبياء.

قوله: (و بعـادا الأـولى ...) إلـخ، إشـارة إلى الكلمـات الثلاـث المختلف فيهـا، أما عاداً الْأُولى بالنجم [۵۰]، و آلْآنَ* المسـتفهم بها فى موضعى يونس [۵۱، ۹۱]، أعنى المد بعد اللام «۷»، فاستثناهما «۸» الدانى فى «جامعه» و أهملهما «۹» فى «التيسير» فلم يستثنهما «۱۰»، و نص على اسـتثنائهما «۱۱» ابـن سـفيان، و المهـدوى، و ابـن شـريح، و أجرى الخلاـف فيهمـا «۱۲» الشـاطبى، و قـال فى «الإيجـاز» و «المفردات»: إن بعض الرواة لم يزد فى تمكين آلْآنَ* و استثناها «۱۳» أيضا مكى، و أما إسرائيل فنص على استثنائها الدانى و أصحابه، و تبعه الشاطبى، و نص على مدها ابن سفيان، و أبو الطاهر ابن خلف، و ابن شريح، و هو ظاهر عبارة مكى، و الأهوازى، و الخزاعى،

---

(۱) فى م: كامنع.

(۲) فى د: التمكن.

(۳) فى د: لم يروا.

(۴) فى م: أنها.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى د: ترى.

(۷) فى م: اللازم.

(۸) فى م، د: فاستثناها، و فى ص: فاستثناهما.

(۹) فى م، د: و أهملها.

(۱۰) فى م، د: فلم يستثنها.

(۱۱) فى م، د: استثنائها.

(۱۲) فى م، د: فيها.

(۱۳) فى ص: و استثناهما.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۳

و ابن الفحام، و الحصرى.

[و وجه المد] «۱»: الجريان على القاعدة.

و وجه الاستثناء: طول الكلمة، و كثرة دورها، و ثقلها بالعجمة «۲»، مع أن [الغالب] «۳» مجيئها مع كلمة (بنى) «۴»، فيجتمع «۵» ثلاث مدات، فاستثنى تخفيفا.

تنبيه:

إجراء الطول و التوسط فى المغير بالنقل إنما يتأتى «۶» حال الوصل، أما حال الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف و لم يعتد بالعارض، و هو تحريك اللام، و ابتدئ بالهمزة- فالوجهان «۷» جائزان كالآخرة، و الإيمان، و الأولى و شبهه، و إن اعتد بالعارض، و ابتدئ باللام، فالقصر ليس إلا نحو: لَاخرة و لُولى؛ لقوة الاعتداد فى ذلك؛ و لأنه لما اعتد بحركة اللام فلا همز أصلا، فلا مد، و نص على ذلك المحققون.

و إذا فهمت ذلك علمت أن قول الجعبرى: إطلاقهم يعم الوصل و الابتداء، و تعليلهم يقتضى أن يكون الحكم فى الوصل فقط، و يكون الابتداء بحذف الهمزة، أما فى الابتداء [بها] «۸» فلا- فيه نظر؛ لأن إطلاق الحكم لفظا لا يقطع فيه النظر عما أدى إليه الدليل، بل يفيد «۹» بما «۱۰» يمكن فيه وجود الدليل، و أما تعليلهم فى الابتداء، فقد علمت أنه لا يوجب ما قاله «۱۱». و الله أعلم.

وجه قصر آلْآنَ حذف الجمع بين مدتين، و الأولى أولى بالثبوت لسبقها، و الثقل «۱۲» حصل بالثانية.

و قال السخاوى: [أبقيت] «۱۳» الأولى لتحقق سببها، و هو يشعر بأن المدة الأولى للهمزة [السابقة] «۱۴» لا للساكن المقدر؛ فيجرى لورش فيها الأوجه الثلاث، و على اعتبار السكون لا يجرى إلا المد، و المد فيهما على الأصل المقدر، و سيأتى تتميم «آلآن» فى الهمزتين.

و لما فرغ من الكلام على الهمز مع حذف «۱۵» المد شرع فيه مع اللين، و هو أنسب [من ترتيب الشاطبى] «۱۶»؛ لما فيه من ضم الأنواع بعضها إلى بعض، و أيضا فيه ضم ما اختص

---

(۱) فى م، ص، ز: و وجهه.

(۲) فى د، ص: بالمعجمة.

(۳) سقط فى م. و فى ز: أكثر.

(۴) فى م: هى.

(۵) فى م: تجمع.

(۶) فى ص: يأتى.

(۷) فى م: و الوجهان.

(۸) زيادة فى د.

(۹) فى ص: يعتد.

(۱۰) فى م: لما.

(۱۱) فى م، د: يقتضى عكس ما قاله.

(۱۲) فى ز: و النقل.

(۱۳) سقط فى د.

(۱۴) زيادة فى ص.

(۱۵) فى د، ص: حرف.

(۱۶) سقط فى م، د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۴

به ورش، و هو أولى، فقال:

ص:

و حرفى اللّين قبيل همزةعنه امددن و وسّطن بكلمة

ش: (حرفى اللين) مفعول مقدم ل (امددن) أو (وسطن)، مقدر مثله فى الآخر، و (عنه) «۱» يتعلق بأحدهما كذلك، و (قبيل)، و (بكلمة) فى محل نصب على الحال من (حرفى)، [أى] «۲» إذا وقع حرف اللين قبل همز متصل من كلمة واحدة، نحو: شَيْءٍ* و سَوْأَةً*، فاتفق عن ورش من طريق الأزرق على مده، و اختلف فى قدره: فذهب إلى إشباعه المهدوى، و ذهب إلى التوسط «۳» الدانى، و به قرأ على خلف بن خاقان «۴»، و أبى الفتح فارس، و الوجهان فى «الهادى»، و «الكافى»، و «الشاطبية»، و ذكرهما الجعبرى «۵»، و اختار الإشباع «۶».

وجه الطول: تنزيلهما منزلة حرف المد؛ لما تقدم فى التجويد «۷».

و وجه القصر عند الجماعة: اختلال «۸» شرط المد بعدم الحركة المجانسة، و أيضا إجراؤهما مجرى الصحيح [فى] «۹» إدغامهما فى مثلهما، فى نحو: عَصَوْا وَ كانُوا [البقرة: ۶۱]، «و اخشى يا هند»، [و] فى النقل إليهما نحو: ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِ [المائدة: ۲۷].

و وجه التوسط: ضعف الشبه.

فإن قلت: لم أخر هذا عن قوله: (و أزرق إن بعد همز حرف مد) مع أنه من قبيل [المتصل] «۱۰»؟

قلت: لا حظ فيه [جمع] «۱۱» سائر «۱۲» [حروف] «۱۳» المد.

ثم استثنى مواضع فقال:

ص:

اشارة

لا موئلا موءودة و من يمدّقصّر سوآت و بعض خصّ مدّ

ش: (موءودة) عطف على (موئلا) حذف عاطفه، و هو معطوف على حرفى [اللين] «۱۴» و (من يمد قصر سوآت) كبرى، و كذا (بعض خص مد شىء)، [و فى البيت سناد

(۱) زاد فى د، ز، م: و وسطن.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى م: للتوسط.

(۴) فى م، د: و ابن خاقان.

(۵) فى م، ص، د: الحصرى.

(۶) فى م، ص، د: القصر.

(۷) فى م، ص: التجريد.

(۸) فى م: إخلال.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) سقط فى م، د.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى م، ص، د: شتات

(۱۳) زيادة من ز.

(۱۴) زيادة من م، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۵

التوجيه] «۱».

أى: أجمع رواة مد اللين على استثناء كلمتين، و هما مَوْئِلًا [الكهف: ۵۸]، و الْمَوْؤُدَةُ [التكوير: ۸]، أعنى الواو الأولى، فلم يزد أحد فيهما تمكينا على ما فيها من المد، و اختلفوا فى (سوآت) من سَوْآتِهِما [الأعراف: ۲۰]، سَوْآتِكُمْ [الأعراف: ۲۶]، فذكرها «۲» مفردة [ليعم المضاف إلى المثنى و المجموع] «۳» فنص على استثنائها المهدوى، و ابن سفيان، و ابن شريح، و أبو محمد، و الجمهور، و لم يستثنها الدانى فى سائر كتبه و لا الأهوازى «۴» فى كتابه الكبير.

و اعلم أنه لم يوجد أحد ممن روى إشباع اللين إلا و هو يستثنى «۵» (سوآت)؛ فعلى هذا يكون الخلاف دائرا بين القصر و التوسط «۶»، و أيضا كل «۷» من وسطها، و مذهبه فى الهمز المتقدم التوسط، فعلى هذا لا يكون فيها إلا أربعة أوجه: توسط الواو مع الألف للدانى، و الأهوازى، و ثلاثة الهمزة مع قصر الواو، و قد نظم المصنف فيها بيتا فقال:

و سوآت قصر الواو، و الهمز ثلّثاو وسّطهما، فالكلّ أربعة، فادرى

تنبيه:

وقع للجعبرى فى (سوآت) تركيب، فجعل فى الواو ثلاثة أوجه، و ضربها فى ثلاثة الهمزة فقال: و قد ظهر لك فساد «۸» ذلك.

وجه قصر مَوْئِلًا [الكهف: ۵۸] و الْمَوْؤُدَةُ [التكوير: ۸] عروض سكونهما؛ [لأنهما] «۹» من (وأل) و (وأد)؛ و لتعادل (موئلا) (موعدا)، و أما (سوآت) فجمع (سوأة)، و فعلة الاسم «۱۰»، إذا جمعت بالألف و التاء «۱۱» فتحت عينها، كتمرة و تمرات «۱۲»، و ركعة و ركعات؛ فرقا بينه و بين الصفة: كصعبات جمع صعبة، و استثنوا من الاسم «۱۳»:

المضاعف «۱۴»؛ كسلة و سلات؛ فسكنوه محافظة على الإدغام، و سكنوا الأجوف أيضا «۱۵» كجوزات و بيضات؛ لأنهم لو فتحوه للزم قلب [العين] «۱۶» ألفا، و فتحته «۱۷»

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م، د.

(۲) فى م: و ذكرها، و فى د: و ذكرهما.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى د: و الأهوازى.

(۵) فى م، ص، ز: مستثنى.

(۶) فى م: التوسط و القصر.

(۷) فى م: فكل، و فى د: و كل.

(۸) فى ز: فساده.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: الاسمى.

(۱۱) فى م: بالتاء و الألف.

(۱۲) فى ز: و الثمرات.

(۱۳) فى د: الجمع.

(۱۴) فى م: المضعف.

(۱۵) فى د: و أيضا.

(۱۶) سقط فى ز.

(۱۷) فى، ص، د، ز: فتحه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۶

هذيل على الأصل و [صححوه] «۱» محافظة على صيغة الجمع، كقول شاعرهم:

أخو بيضات رائح متأوب... ... ... «۲»

فوجه مد الواو: جريه على القاعدة باعتبار اللفظ.

و وجه قصرها: تقدير الحركة الأصلية التى ظهرت عند هذيل، و على التقديرين يجوز مد الواو «۳»؛ لأنه بمنزلة (رأى) «۴».

و هذه المسألة مما التزم بعضهم فى كلا الحرفين أصله، و خالفه «۵» بعضهم لفظا «۶»، و وافقه «۷» تقديرا، و ألغزها بعضهم «۸» فقال:

سألتكم يا مقرئى الغرب كلّهو ما من سؤال الحبر عن علمه بدّ

بحرفين مدّوا ذا و ما المدّ أصلهو ذا لم يمدّوه و من أصله المدّ

و قد جمعا فى كلمة مستبينةعلى بعضكم «۹» تخفى و من بعضكم تبدو و السؤال مبنى على أصل ورش فى مد الهمزة «۱۰»: و على استثناء الواو من الأول، فالحرف الذى مدوه، و ما أصل ورش فيه المد ألف (سوآت)؛ لأن قبلها ساكن غير ممدود، و الذى لم يمدوه و أصله المد واوها؛ لأن أصله [فى حرف اللين] «۱۱» المتصل بهمزة المد.

و يقال: إنه لما نظمه ذكر أن الشاطبى بين أظهرهم فقال: و من بعضكم تبدو، فأجابه الشاطبى فقال:

عجبت لأهل القيروان و ما جدّوالدى قصر سوآت و فى همزها مدّوا

لورش و مدّ اللّين للهمز أصلهسوى مشرع الثّنيا إذا عذب الورد

---

(۱) زيادة من د.

(۲) صدر بيت و عجزه:

... ...رفيق بمسح المنكبين سبوح و البيت لأحد الهذليين فى الدرر (۱/ ۸۵)؛ و شرح التصريح (۲/ ۲۹۹)؛ و شرح المفصل (۵/ ۳۰)؛ و بلا نسبة فى أسرار العربية ص (۳۵۵)؛ و أوضح المسالك (۴/ ۳۰۶)؛ و خزانة الأدب (۸/ ۱۰۲، ۱۰۴)؛ و الخصائص (۳/ ۱۸۴)؛ و سر صناعة الإعراب ص (۷۷۸)؛ و شرح الأشمونى (۳/ ۶۶۸)؛ و شرح شواهد الشافية ص (۱۳۲)؛ و لسان العرب (۷/ ۱۲۵)؛ و المحتسب (۱/ ۵۸)؛ و المنصف (۱/ ۳۴۳)؛ و همع الهوامع (۱/ ۲۳).

(۳) فى د: الألف.

(۴) فى م: مودوءة.

(۵) فى م: و خالفهم، و فى د: و خالف.

(۶) فى د: مذهبه لفظا.

(۷) فى م: و وافقهم.

(۸) زاد فى م: نظما، و فى د: أبو الحسن على بن عبد الغنى الحصرى.

(۹) فى د: بعضهم.

(۱۰) فى م، د: الهمز.

(۱۱) فى ز: فى المد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۷ و ما بعد همز حرف مدّ يمدّهسوى ما سكون قبله [ما له] «۱» مدّ

و فى همز سوآت يمدّ و قبلهسكون بلا مدّ فمن أين ذا المدّ؟ هذا تقرير السؤال.

و قوله: مشرع الثنيا، أى: إلا ما استثناه؛ نحو: (موئلا)، (و الموءودة).

و قوله: (و ما بعده «۲») (همز) أى: و الذى وقع بعد همز- و هو حرف مد يمده سوى الذى قبله سكون، فلا مد له، أى ليس فى ذلك السكون مد، و أما إن كان حرف مد، فأصله المد.

و قوله: (و فى همز سوآت)، يعنى: ما الجواب عن همز سوآت؛ فإن همزها قبله سكون لا مد فيه، فكان قياسه القصر.

و أجاب الشاطبى- رضى الله تعالى عنه- [فقال] «۳»:

يقولون عين الجمع فرع سكونهافذو القصر بالتّحريك الاصلىّ يعتدّ

و يوجب مدّ الهمز هذا بعينهلأنّ الّذى بعد المحرّك ممتدّ

و لو لا لزوم الواو قلبا لحرّكتبجمع بفعلات فى الاسما لها «۴» عقد

و تحريكها واليا هذيل و إن فشافليس له فيما روى قارئ عدّ

و للحصرى نظم «۵» السّؤال بها و كمعليه اعتراض حين زايله الجدّ

و من يعن وجه الله بالعلم فليعنعليه و إن عنّى به خانه الجدّ قوله: (يقولون عين الجمع) تقدم أن قياس (سوآت) أن يكون محرك الوسط، و أن «۶» سكونها محافظة على ذات الحرف، فإن «۷» سكونه فرع، و الهمز «۸» وقع بعد حرف محرك «۹»، فيمد ما بعده، و تقصر الحرف؛ لأن أصله التحريك. و قوله: (مجمع)، أى:

فى جمع، و أبدل منه ب (فعلات)، و قوله: (فى الأسماء لها «۱۰» عقد) أى: فى الأسماء للتحريك عقد «۱۱» وثيق دون الصفات.

و قوله: (و تحريكها) مصدر مضاف لمفعوله، و فاعله (هذيل)، (و الياء) أى: مع الياء، و قوله: (و كم عليه اعتراض) توجيهه «۱۲» أن يقال: لا نسلم أن الذى قصروه أصله المد

(۱) سقط فى د.

(۲) فى د، ز: و ما بعده.

(۳) زيادة فى م.

(۴) فى د: له.

(۵) فى م، د: يعم.

(۶) فى ص: و لأن.

(۷) فى ز: فإذا.

(۸) فى ص، د، م: فالهمز.

(۹) فى د: متحرك.

(۱۰) فى د، ز: له.

(۱۱) زاد فى م: ثابت.

(۱۲) فى م: توجهه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۸

مطلقا، بل يشترط ألا يكون أصله التحريك.

قال الجعبرى: يعنى: و لا نسلم أنهم قصروه جزما، يعنى: بل فيه الخلاف.

قلت: و فيه نظر؛ لأن السؤال مبنى على مذهب القاصر، و كون غيره مده «۱» لا تعلق له به؛ لأن البحث مع صاحب القصر.

ثم تمم مذهب ورش مستطردا لمذهب «۲» غيره فقال:

ص:

شىء له مع حمزة و البعض مدلحمزة فى نفى لا كلا مردّ

ش: (شىء) يضاف إليه لفظة (مد) آخر المتلو، و (له) يتعلق ب (خص) و (مع حمزة) حال من الهاء، و (البعض مد لحمزة) كبرى، و (فى نفى لا)، يتعلق ب (مد)، و (لا) مضاف إليه، و (كلا مرد) خبر مبتدأ.

أى: و بعض القراء خص الأزرق من حرفى اللين بمد (شىء) فقط مرفوعا أو مجرورا [أو منصوبا] «۳»، و قصر سائر الباب، و هذا مذهب أبى الحسن طاهر بن غلبون، و صاحب «العنوان»، و الطرسوسى «۴»، و ابن بليمة، و الخزاعى و غيرهم، ثم اختلفوا فى قدره: فابن بليمة، و الخزاعى، و ابن غلبون يرونه «۵» توسطا، و به قرأ الدانى. و الطرسوسى و صاحب «العنوان» يريانه إشباعا. و ذهب أيضا أبو الطيب بن غلبون، و صاحب «العنوان»، و ابن بليمة و غيرهم إلى مده مدّا متوسطا كيف وقع عن حمزة، و هو ظاهر «التذكرة» لابن غلبون، [و ذهب غيرهم إلى أنه السكت، و عليه حمل الدانى كلام ابن غلبون] «۶»، و به قرأ عليه.

و قد ورد عن حمزة أيضا المد على (لا) النافية التى للتبرئة، و هى الداخلة على نكرة؛ نحو:

لا رَيْبَ فِيهِ [البقرة: ۲]، لا شِيَةَ فِيها [البقرة: ۷۱]، لا مَرَدَّ لَهُ [الشورى: ۴۷]، لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ [البقرة: ۶۲] نص [على ذلك] «۷» ابن سوار السبط من رواية خلف عن سليم عنه، و أبو الحسن بن فارس عن محمد بن سعدان عن [سليم] «۸».

و قال الخزاعى: قرأت به من طريق خلف، و ابن سعدان، و خلاد، و ابن جبير، و رويم ابن زيد، كلهم عن حمزة.

قال المصنف: و قدره وسط لا يبلغ الإشباع، و نص عليه ابن القصاع؛ و ذلك لضعف سببه عن الهمز.

(۱) فى م، د: مد.

(۲) فى د: لمد.

(۳) سقط فى ز، ص، م.

(۴) فى د، ص: الطرطوسى.

(۵) فى ص: يرويه.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۷) فى م، د: عليه.

(۸) سقط فى م، د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۳۹۹

و لما تم الكلام فى الهمز انتقل إلى الكلام على المد للساكن فقال:

ص:

و أشبع المدّ لساكن لزمو نحو عين فالثّلاثة لهم

ش: (و أشبع المد) فعلية [طلبية] «۱»، و لام (لساكن) تعليلية متعلقة [ب (أشبع) «۲»]، و (لزم) صفته، (و نحو عين) تقديره: و أما نحو عين، و (فالثلاثة لهم) اسمية جوابية.

هذه المسألة من مسائل التجويد تبرع بها الناظم أثابه الله- تعالى- و لا بد لها من مقدمة، فأقول:

اعلم أن السكون إما لازم أو عارض، و كلاهما إما مشدد أو مخفف، فهذه أربعة أقسام:

تكون تارة بعد حروف المد، و تارة بعد حرفى اللين، فأما حروف «۳» المد فاللازم «۴» المشدد؛ نحو: الضَّالِّينَ [الفاتحة: ۷]، و دَابَّةٍ [البقرة: ۱۶۴]، و هذانِ [الحج: ۱۹] عند من شدد، و تَأْمُرُونِّى [الزمر: ۶۴]، و أ تعدانى [الأحقاف: ۱۷]، و لا تَيَمَّمُوا [البقرة: ۲۶۷]، وَ لا تَعاوَنُوا [المائدة: ۲] عند المدغم، و العارض المشدد ك قالَ رَبُّكُمْ [سبأ: ۲۳] لأبى عمرو.

و اللازم المخفف (لام ميم) [البقرة، آل عمران، الأعراف، الرعد، العنكبوت، لقمان، السجدة] من فواتح السور، و هو سبعة، و مَحْياىَ [الأنعام: ۱۶۲]، و اللاى [الطلاق: ۴]، لمن سكن الياء، و أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶]، و أَ أَشْفَقْتُمْ [المجادلة: ۱۳]، و هؤلاء ين كنتم [البقرة: ۳۱]، و جاءَ أَمْرُنا [هود: ۴۰]، عند المبدل.

و العارض [المخفف] «۵» [غير المدغم] «۶» ك الرَّحْمنُ [الرحمن: ۱] و نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ۵]، و يُوقِنُونَ [البقرة: ۴].

و أما [حرفا] «۷» اللين: فاللازم المشدد بعدها حرفان «۸» فقط هاتَيْنِ فى القصص «۹» [۲۷]، و الَّذِينَ فى فصلت [۲۹]، كلاهما عند ابن كثير.

و اللازم غير المشدد (عين) من كهيعص [مريم: ۱]، و حم عسق [الشورى: ۱، ۲] خاصة.

و العارض المشدد؛ نحو: اللَّيْلَ لِباساً [النبأ: ۱۰]، كَيْفَ فَعَلَ [الفجر: ۶]، اللَّيْلُ رَأى [الأنعام: ۷۶]، بِالْخَيْرِ لَقُضِىَ [يونس: ۱۱] كله عند أبى عمرو.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى م، د: و أما حرف.

(۴) فى ص: و اللازم.

(۵) سقط فى د.

(۶) زيادة من م، د.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى م: و حرفان.

(۹) فى م: بالقصر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۰

و العارض [غير] «۱» المشدد؛ نحو: اللَّيْلَ [النبأ: ۱۰] و الْمَوْتِ «۲» [البقرة: ۱۹].

إذا علمت ذلك فاعلم أن القراء أجمعوا على المد للساكن «۳» اللازم- و هو ما لا يتحرك وصلا و لا وقفا، مشددا أو غيره- إذا كان بعد حرف المد مدّا مشبعا من غير إفراط قدرا واحدا «۴»، إلا ما ذكره ابن مهران حيث قال: و القراء مختلفون فى مقداره: فالمحققون يمدون قدر أربع ألفات، و منهم من يمد قدر ثلاث ألفات، و الحادرون قدر ألفين: إحداهما الألف التى بعد المتحرك، و الثانية المدة التى أدخلت بين «۵» الساكنين لتعدل «۶». و ظاهر [كلام] «۷» «التجريد» أيضا تفاوت المراتب كالمتصل، و المحققون على خلافه.

وجه المد اللازم: ما تقرر فى التصريف أنه لا يجمع فى الوصل بين ساكنين، فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد فى المد ليقدر متحركا، و هذا من مواضع الزيادة، [و تحقيقه: أنها عرض زيد على الذات كالحركة؛ لأن الزيادة] «۸» فصلت بينهما؛ لأنها مثل، و المثل لا يفصل بين مثله.

فإن قلت: فما قدره على رأى الجمهور؟

قلت: المحققون على أنه الإشباع، كما صرح به الناظم، و الأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه.

و قال بعضهم: هو دون ما مد للهمز، كما أشار إليه السخاوى بقوله:

و المدّ من قبل المسكّن دون ماقد مدّ للهمزات باستيقان يعنى: دون أعلى المراتب و فوق التوسط، و بذلك يظهر أن فى قول الجعبرى: و هو يساوى أقل رتبه- نظرا، و الرجوع للنقل أولى.

و فى جملة البيت على ما ادعاه نظر أيضا؛ لأن الممدود للهمزة «۹» عنده و عند شيخه الشاطبى له مرتبتان: عليا و دنيا، لا جائز أن يكون مراده دون أدنى ما مد للهمزات «۱۰» اتفاقا؛ لعدم وجوده، فتعين أن يريد: دون أعلى، و هو صادق على الوسطى و فوقها، [و] لا جائز أن يحمل على الوسطى؛ لمخالفته لمذهب المحققين و الأكثرين؛ و إلا لقال «۱۱» (مثل ما قد مد [للهمزات)، أى: مثل أدنى ما مد للهمزات؛ فتعين أن مراده: دون] «۱۲»

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: و الميت.

(۳) فى م: الساكن.

(۴) فى م، د: قولا، و فى ص: قدرا قولا.

(۵) فى ز، ص: من.

(۶) فى ص: فيعدل.

(۷) زيادة من م.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۹) فى م: الهمز، و فى د: للهمز.

(۱۰) فى ص: للهمزة.

(۱۱) فى م: قيل.

(۱۲) ما بين المعقوفين سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۱

العليا و فوق الوسطى.

فإن قلت: هل يتفاضل بعضه على بعض؟

قلت: ذهب كثير إلى أن مد المدغم أمكن من مد المظهر من أجل الإدغام؛ لاتصال الصوت فيه و انقطاعه فى المظهر.

و هذا مذهب أبى حاتم السجستانى، و ابن مجاهد، و مكى بن أبى طالب، و ابن شريح، [و قال به] «۱» الدانى و جوّده، و شيخه الحسن بن سليمان الأنطاكى.

و ذهب بعضهم لعكس ذلك و قال: لأن المدغم يقوى بالحرف المدغم فيه؛ فكأن الحركة فى المدغم فيه حاصلة فى المدغم، فقوى بتلك «۲» الحركة. ذكره أبو العز، و سوّى الجمهور [بينهما؛ لاتحاد الموجب للمد، و هو التقاء الساكنين، و عليه جمهور] «۳» العراقيين.

قال الدانى: و هو مذهب أكثر شيوخنا، و به قرأت على أكثر أصحابنا البغداديين و المصريين «۴».

و لما قال المصنف: (لساكن [لزم] «۵») دخل فيه حرفا اللين قبل لازم، و حكم البابين مختلف فيه على اللين بقوله: (و نحو عين فالثلاثة لهم)، يعنى: أن فى اللين قبل ساكن مخفف ثلاثة أقوال:

الأول: إجراؤها مجرى حرف المد، فيشبع مدها للساكنين، و هذا مذهب ابن مجاهد، و أبى الحسن الأنطاكى، و أبى بكر الأدفوى، و اختيار أبى محمد مكى و الشاطبى. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۴۰۱ ص: و أشبع المد لساكن لزم و نحو عين فالثلاثة لهم ..... ص : ۳۹۹

ثانى: التوسط؛ نظرا لفتح ما قبل؛ و رعاية للجمع بين الساكنين، و هذا مذهب أبى الطيب ابن غلبون، و ابنه طاهر، و على بن سليمان الأنطاكى، و صاحب «العنوان»، و ابن شيطا، و أبى على صاحب «الروضة» و هما فى «جامع البيان»، و «الشاطبية»، و «التبصرة» و غيرهم، و هما مختاران لجميع القراء عند المصريين و المغاربة و من تبعهم.

الثالث: إجراؤها «۶» مجرى الصحيح؛ فلا يزاد «۷» فى تمكينها على ما قبلها «۸».

و هذا مذهب ابن سوار، و سبط الخياط، و الهمذانى، و هو اختيار متأخرى العراقيين قاطبة.

و أما إن كان قبل مشدد ففيها أيضا الثلاثة على مذهب من تقدم، و ممن نص على

---

(۱) فى م، د: و به قال.

(۲) فى م: بذلك.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۴) فى م: و البصريين.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م، د: إجراؤهما.

(۷) فى ص: فلا يزداد.

(۸) فى م، د: على ما فيها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۲

[أن] «۱» المد فيه كالمد فى الضَّالِّينَ* الدانى فى «الجامع»، و نص فيه أيضا فى سورة النساء و الحج [۱۹] على الإشباع فى هذانِ [طه: ۶۳] و الَّذانِ [النساء: ۱۷] و التمكين فيهما، و هو صريح فى التوسط، و لم يذكر [سائر] «۲» المؤلفين فيهما إشباعا و لا توسطا؛ فلذلك كان القصر فيه «۳» مذهب الجمهور، و إلى القسم أشار ب (نحو) فى قوله:

(و نحو عين)؛ لأن (عين) «۴» لا مثل لها فى اللازم قبل مخفف، فلزم أن يكون هو اللازم قبل مشدد.

و لما فرغ من اللازم فى القسمين شرع فى العارض، و هو قسمان: إما ساكن للإدغام، و تقدم فى بابه، و إما للوقف «۵»، و إليه أشار بقوله:

ص:

اشارة

كساكن الوقف و فى اللّين يقلّ‌طول و أقوى السّببين يستقلّ

ش: الكاف لإفادة الحكم، و (فى اللين) متعلق ب (يقل)، و محله نصب على الحال من (طول) فاعل (يقل)، (و أقوى السببين يستقل بالاعتبار) كبرى.

أى «۶»: يجوز فى حرف المد و حرف اللين إذا سكن ما بعدهما «۷» للوقف الثلاثة المتقدمة، و سواء كان سكونا مجردا أم مع إشمام، و احترز ب (ساكن الوقف) عن رومه؛ إذ لا سكون فيه.

أما حرف المد:

فالأول: فيه الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين؛ اعتدادا بالعارض.

قال الدانى: و هو مذهب القدماء من مشيخة «۸» المصريين.

قال: و بذلك كنت أقف على الخاقانى، و هو اختيار الشاطبى لجميع القراء، و أحد الوجهين فى «الكافى»، و اختاره بعضهم لأصحاب التحقيق: كحمزة، و ورش، و الأخفش عن ابن ذكوان من طريق «۹» العراقيين، و من نحا [نحوهم] «۱۰» من أصحاب عاصم و غيره.

الثانى: التوسط، و وجهه تعدية الحكم الأول، لكن مع [حطه] «۱۱» عن الأصل، أو لمراعاة «۱۲» الساكنين، و ملاحظة كونه عارضا، و هو مذهب ابن مجاهد، و أصحابه،

---

(۱) سقط فى م، د.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: فيهما.

(۴) فى م: العين.

(۵) فى م: فى الوقف.

(۶) فى م: أن.

(۷) فى م: ما عداهما.

(۸) فى م: شيوخه.

(۹) فى د: طرق.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) بياض فى م.

(۱۲) فى د: و لمراعاة، و ص: أو مراعاة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۳

و اختيار الشذائى، و الأهوازى، و ابن شيطا، و الشاطبى أيضا، و الدانى قال: و بذلك كنت أقف على أبى الحسن، و أبى الفتح، و عبد العزيز.

الثالث: القصر؛ لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا، فاستغنى عنه، أو لعدم الاعتداد بالعارض، و هو مذهب الحصرى، و اختاره الجعبرى و غيره، و كرهه الأهوازى، و لم يرتضه الشاطبى، و اختاره بعضهم لأصحاب الحدر و التخفيف ممن قصر المنفصل:

كأبى جعفر، و أبى عمرو، و يعقوب، و قالون.

قال الدانى: و كنت أرى شيخنا أبا على يأخذ به فى مذاهبهم، و حدثنى به عن أحمد ابن نصر.

قال المصنف: [الصحيح] «۱» جواز الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض و عدمه عند الجميع، إلا عند من أثبت تفاوت المراتب فى اللازم، [فإنه يجوز فيه لكل ذى مرتبة فى اللازم] «۲» مرتبته و ما دونها؛ للقاعدة المذكورة، و لا يجوز ما فوقها بحال.

و بعضهم فرق لأبى عمرو، فأجرى الثلاثة فى الوقف، و جعل المد خاصة فى الإدغام، و ألحقه باللازم، كما فعل أبو شامة، و الصحيح تسويتهما بجامع إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، و الروم، و الإشمام، كما تقدم؛ و لهذا كان: وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا [الصافات: ۱] لحمزة ملحقا باللازم، فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز فى دَابَّةٍ [البقرة: ۱۶۴]، و الْحَاقَّةُ [الحاقة: ۱]؛ لأنه لم يجز عنده روم و لا إشمام فى الإدغام، كما نصوا عليه؛ فلا فرق حينئذ بينه و بين المفتوح الذى لم يجز فيه «۳» روم و لا إشمام باتفاق؛ نحو:

أ تمدونى [النمل: ۳۶] له و ليعقوب، كما لا فرق [لهما] «۴» بينه و بين لام أَ لَمْ [البقرة: ۱]، و كذلك حكم إدغام أَنْسابَ بَيْنَهُمْ [المؤمنون: ۱۰۱] و نحوه [لرويس] «۵» و أ تعدانى [الأحقاف: ۱۷] لهشام و تاءات البزى و غيره.

و أما أبو عمرو فكل من روى الإشارة عنه فى الكبير، كصاحب «التيسير» و «الشاطبية» و الجمهور، [لا يفرق بينه و بين الوقف، و كذلك لم يوجد «۶» أحد منهم نص على المد فى الإدغام] «۷» إلا و يرى المد فى الوقف: كأبى العز، و سبط الخياط، و أبى الفضل الرازى،

---

(۱) سقط فى د.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۳) فى م: عنده.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: لا يوجد.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۴

و الخاقانى «۱» و غيرهم.

و أما من لم ير الإشارة له، فيحتمل أن يلحقه باللازم؛ لجريه مجراه لفظا، و يحتمل أن يفرق بينهما من جهة أن هذا جائز و ذلك واجب، فإن ألحقه به- و كان ممن يرى التفاوت [فى اللازم، كابن مهران و صاحب «التجريد»- أخذ له فيه بمرتبته فى اللازم، و هى

الدنيا، قولا واحدا، و إن كان ممن لا يرى التفاوت] «۲» فيه، كالهذلى، أخذ له بالعليا؛ إذ لا فرق بينه و بين غيره فى ذلك؛ و لهذا نص الهذلى فى الإدغام على المد فقط. و الاختيار الأول تمسكا بما عليه الجمهور، و طردا للقياس.

تنبيه:

قال الجعبرى فى شرحه لقول الشاطبى: «و عن كلّهم بالمدّ ما قبل ساكن»: و حيث اقتصر على تخصيص سكون الوقف اندرج فى الأول، يعنى: و عن كلهم، نحو: الْأَبْرارِ رَبَّنا [آل عمران: ۱۹۳، ۱۹۴]، و لا تَعاوَنُوا [المائدة: ۲] مدغمين، و مَحْيايَ [الأنعام: ۱۶۲] اللاى مسكنين، و تعين مدها وجها «۳» واحدا عنده.

ثم قال: و قد نقل صاحب «غاية الاختصار» فى الأول الأوجه الثلاثة.

قلت: أما الثلاثة الأخيرة فواجبة المد؛ للزوم السكون كما تقدم، و أما الأول فلم يندرج أصلا لما تقدم آنفا، و النقل فى الأربع كما ذكر.

فإن قلت: يرد على المصنف: (ميم الله) بآل عمران [۱، ۲] للجماعة، و (ميم أحسب «۴») بالعنكبوت [۱، ۲] لورش؛ لأنها «۵» لا جائز أن تدخل فى الأول «۶» لتحركها وصلا، فيتعين دخولها فى الثانى، فيدخل «۷» فى عموم الثلاثة، و ليس فيها إلا وجهان:

المد و القصر.

قلت: القصر ممنوع لثبوت واسطة، و هو ما تغير فيه سبب المد، و الدليل على عدم دخولها فى الثانى: أن سكونها لم يكن للوقف، بل هو أصلى فيها، بدليل استقراء مواقعها، ثم عرض تحريكها هذا؛ فيدخل «۸» فى قوله: (و المدّ أولى إن تغيّر السّبب) و سيأتى.

و أما حرفا اللين الساكن ما بعدها للوقف، و لا يكون إلا محققا؛ نحو: اللَّيْلِ* «۹» و الْمَوْتِ*، سواء كان [الساكن] «۱۰» أيضا مجردا أم مع إشمام، ففيه أيضا الثلاثة، حكاها

---

(۱) فى د: الجاجانى.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۳) فى م: قولا.

(۴) فى م: و ميم الم.

(۵) فى م: لأنه.

(۶) فى د: أولى.

(۷) فى م، ص: فتدخل.

(۸) فى م: فتدخل.

(۹) فى م: أولئك.

(۱۰) زيادة من د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۵

الشاطبى و غيره، إلا أن ورشا يمتنع «۱» له القصر فى المهموز، كما سيأتى.

أما الإشباع: فهو [مذهب أبى] «۲» الحسن على بن بشر، و بعض من يأخذ بالتحقيق و إشباع التمطيط من المصريين و أضرابهم «۳».

و أما التوسط: فمذهب أكثر المحققين، و اختيار الدانى، و به كان يقول «۴» الشاطبى، كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير.

قال الدانى: و به قرأت.

و أما القصر: فمذهب الحذاق كأبى بكر الشذائى، و الحسن بن داود النقار- بنون و قاف آخره راء مهملة- و ابن شيطا، و السبط، و أبى «۵» على المالكى، و ابن شريح، و غيرهم، و حكى أكثرهم الإجماع عليه.

و قال النحويون كافة: و التحقيق أن الثلاثة لا تجوز هنا إلا لمن أشبعوا حروف المد فى هذا الباب، و أما القاصرون فالقصر لهم هنا أولى، و الذين وسطوا لا يجوز لهم هنا إلا التوسط و القصر، سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد، و لا يجوز الإشباع؛ فلذلك كان الأخذ به فى هذا النوع قليلا، و هو معنى قوله: (و فى اللّين يقل طول).

و أما العارض المشدد فتقدم فى الإدغام حكمه.

وجه الثلاثة: الحمل على حروف المد؛ لما ثبت لهما أولا من المشابهة.

قوله: (و أقوى السّببين يستقلّ) هذا يتوقف على مقدمة تتعلق بقواعد مهمة تنفع فى هذا الباب، و يتوقف عليها بقيته، و هى أن شرط المد- [و هو حرفه] «۶»- قد يكون لازما، إما بأن يكون موجودا فى كل حال؛ ك وَ أُولئِكَ*، و قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴]، أو موجودا على الأصل؛ نحو: وَ أَمْرُهُ إِلَى [البقرة: ۲۷۵]، و بَعْضُهُمْ إِلى [البقرة:

۷۶]؛ فإن أصلهما الإشباع و الصلة.

[و] قد يكون عارضا، فيأتى فى بعض الأحوال؛ نحو: مَلْجَأً [التوبة: ۵۷]، فى الوقف، أو يجىء على غير الأصل؛ نحو: آمَنْتُمْ [الأعراف: ۱۲۳] عند من فصل، و نحو: [أَ أَلِدُ] «۷»، و أَ أَمِنْتُمْ مَنْ [الملك: ۱۶] و من السماء بِلَى [السجدة: ۵] عند مبدل الثانية.

[و] قد يكون ثابتا، فلا يتغير عن حالة السكون، و قد يكون متغيرا، نحو: يضى

---

(۱) فى ز: يمنع.

(۲) فى م: على مذهب.

(۳) فى م، ص: و أحزابهم.

(۴) فى د: يقرئ.

(۵) فى م: و ابن.

(۶) سقط فى ز.

(۷) فى م: إله. و سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۶

[النور: ۳۵]، و وسوا [آل عمران: ۱۱۳] فى وقف حمزة، و قد يكون قويّا فيكون «۱» حركة ما قبله من جنسه، و قد يكون ضعيفا فتخالفه حركته، و كذلك «۲» سبب المد «۳».

و قد يكون لازما [نحو: أَ تُحاجُّونِّى [الأنعام: ۸۰]، و إِسْرائِيلَ] «۴» [البقرة: ۴۰] أو عارضا «۵»؛ نحو: وَ النُّجُومَ مُسَخَّراتٍ [الأعراف: ۵۴] بالإدغام أو الوقف «۶»، و قد يكون مغيرا؛ نحو: الم اللَّهُ [آل عمران: ۱، ۲] حالة الوصل، و هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ [البقرة: ۳۱] حالة الوصل للبزى، و قالون، و أبى عمرو، و حالة الوقف لحمزة.

و قد يكون قويّا أو ضعيفا، و كل منهما يتفاوت، فأقواه ما كان لفظيّا، و أقوى اللفظى ما كان ساكنا لازما «۷»، ثم متصلا «۸»، ثم منفصلا، و يتلوه المتقدم، و هو أضعفها «۹»، و إنما كان اللفظى أقوى من المعنوى؛ لإجماعهم عليه، و كان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المد فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن إلا بالمد، [بخلاف العارض فإنه يجوز جمع الساكنين وقفا] «۱۰».

و لذلك اتفق الجمهور [على قدره؛ فكان أقوى من المتصل لذلك، و كان المتصل أقوى من المنفصل و العارض؛ لإجماعهم] «۱۱» على مده، و إن اختلفوا فى قدره؛ [لاختلافهم فى مد المنفصل] «۱۲» [فيهما، و كان العارض أقوى من المنفصل لمد كثير ممن قصر

المنفصل له] «۱۳»، و كان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز؛ لإجماع من اختلف فى المد بعد الهمز على مد المنفصل.

فمتى اجتمع الشرط و السبب مع اللزوم و القوة وجب المد إجماعا، و متى تخلف أحدهما أو اجتمعا ضعيفين، أو غير الشرط، أو عرض، و لم يقو السبب امتنع المد إجماعا، و متى ضعف أحدهما أو عرض السبب أو غيّر جاز «۱۴» المد و عدمه، على خلاف بينهم يأتى مفصلا، و متى اجتمع سببان عمل بأقواهما، و ألغى أضعفهما إجماعا.

---

(۱) فى م، د: فتكرر.

(۲) فى م: و ذلك.

(۳) فى م: للمد.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص، د، ز: و عارضا.

(۶) زاد فى م: و ايتمن، حالة الابتداء.

(۷) فى م: لازما ساكنا.

(۸) فى ص: ثم عارضا.

(۹) فى م: و أقوى الساكن: ما كان لازما، و أضعفه: ما كان عارضا، و قد يتفاضل عند بعضهم لزوما و عروضا، فأقواها ما كان مدغما كما تقدم، و يتلو الساكن العارض: الهمز المنفصل و يتلوه المتقدم و هو أضعفها.

(۱۰) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۲) فى ز: و اختلافهم.

(۱۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۴) فى م: أو جاز غير.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۷

و يتخرج على هذه القواعد ست مسائل:

الأولى: لا يجوز مد خَلَوْا إِلى [البقرة: ۱۴] و ابْنَىْ آدَمَ [المائدة: ۲۷] لضعف الشرط؛ لعدم «۱» المجانسة و السبب بالانفصال، و يجوز مد نحو: شَىْءٍ*، و سَوْأَةَ [المائدة: ۳۱] لورش؛ لقوة السبب بالاتصال، [كما يجوز مد عَيْنٍ [الكهف: ۸۶]، و هذين فى الحالين و نحو: اللَّيْلِ [البقرة: ۱۶۴]، و الْمَوْتِ [البقرة: ۱۹] وقفا؛ لقوة السبب بالسكون «۲»] «۳».

الثانية: لا يجوز المد فى وقف حمزة و هشام على نحو: وَ تَذُوقُوا السُّوءَ [النحل:

۹۴]، و حَتَّى تَفِيءَ [الحجرات: ۹] حالة النقل، و إن وقف بالسكون؛ لتغير حرف المد بنقل الحركة إليه، و لا يقال: [إنه حينئذ] «۴» حرف مد قبل همز مغير؛ لأن الهمز لما زال حرك حرف المد ثم سكن للوقف. و أما قول السخاوى: و لا يسقط حينئذ المد؛ لأن الياء و إن زال سكونها فقد عاد إليها- فإن «۵» أراد المد الفرعى ففيه نظر؛ إذ لا خلاف فى إسقاطه، أو الطبيعى «۶» فمسلم؛ لأنه «۷» يصير مثل «هى» فى الوقف.

الثالثة: لا يجوز لورش مد أَ أَلِدُ «۸» [هود: ۷۲]، و أَوْلِياءُ أُولئِكَ [الأحقاف:

۳۲] و نحوهما حالة الإبدال، كما يجوز فى نحو: آمَنُوا [البقرة: ۹]، و أُتُوا [البقرة: ۲۵]؛ لعروض حرف المد بالإبدال، و ضعف السبب بتقدمه.

و اختلف فى نحو: و آمَنْتُمْ [الأعراف: ۱۲۳]، و أ إِنَّا*، و أ أُنْزِلَ [ص: ۸] عند من أدخل بين الهمزتين ألفا، من حيث إن الألف منها معجمة جيء بها؛ للفصل بينهما لثقل اجتماعهما، فاعتد بعضهم بها لقوة سببية الهمز، و وقوعه بعد حرف مد من كلمة مُضَارٍّ [النساء: ۱۲] من باب المتصل، و إن كانت عارضة، كما اعتد بها من أبدل، و مد لسببية السكون، و هذا مذهب جماعة، منهم ابن شريح، قال [المصنف] «۹»: و هو ظاهر «التيسير»، حيث قال فى ها أَنْتُمْ [النساء: ۱۰۹]: و من جعلها- يعنى الهاء- مبدلة، و كان ممن يفصل بالألف، زاد فى التمكين، سواء حقق أم سهل. و صرح به فى «الجامع» كما سيأتى فى الهمز المفرد.

و قال الأستاذ المحقق عبد الواحد [فى قوله] «۱۰» فى «التيسير»: [و قالون و هشام

---

(۱) فى د: بعدم.

(۲) فى م: و هو السكون.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۴) فى م: حينئذ أنه.

(۵) فى م: و إن.

(۶) فى م: الأصلى.

(۷) فى م: فإنه.

(۸) فى م: أ إله.

(۹) زيادة من م، د.

(۱۰) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۸

يدخلانها بين الهمزتين] «۱»- يعنى الألف-: فعلى هذا يلزم المد بين المخففة و الملينة، إلا أن مد هشام [أطول] «۲»، و مد السوسى أقصر، و مد قالون و الدورى أوسط، و كله من قبيل المتصل. قال المصنف: و إنما جعل «۳» مد السوسى أقصر؛ لأنه يذهب إلى [أن] «۴» مراتب المتصل خمس، و الدنيا منها لقاصر المنفصل، و بزيادة المد قرأت من طريق «الكافى» [فى] «۵» ذلك كله. انتهى.

و ذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف؛ لعروضها و ضعف سببية الهمز، و هو مذهب العراقيين كافة و جمهور المصريين، و الشاميين، و المغاربة، و عامة أهل الأداء، و حكى ابن مهران الإجماع على ذلك، أى على [أنه] «۶» قدر ألف خاصة، و هو الظاهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت «۷»؛ بيانا و خوفا من سقوطه لخفائه، و إنما جيء بهذه الألف زيادة بينهما للفصل؛ و استعانة على النطق بالثانية، فزيادتها [هنا] «۸» كزيادة المد على حرف المد [ثمّ] «۹» فلا يحتاج لزيادة أخرى.

الرابعة: يجوز المد و عدمه لعروض السبب، و يقوى بحسب قوته، و يضعف بحسب ضعفه، فمد نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ۵] و يُؤْمِنُونَ [البقرة: ۳] وقفا عند من اعتد بسكونه أقوى منه فى نحو: ائْذَنْ لِي [التوبة: ۴۹] ابتداء عند من اعتد بهمزة؛ لضعف [سببية الهمز المتقدم] «۱۰» عن سكون الوقف، و لذلك «۱۱» كان الأصح إجراء الثلاثة فى الأول، لا الثانى كما تقدم [و من ثم جرت الثلاثة لورش و لغيره فى الوقف على ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هذا أَوْ بَدِّلْهُ ب «يونس» [۱۵]؛ لقوة سبب السكون على سبب الهمز المتقدم] «۱۲».

المسألة الخامسة: فى العمل بأقوى السببين، و هى مسألة المصنف، و فيها فروع خمسة:

الأول: إذا قرئ لحمزة؛ نحو: لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ [الصافات: ۳۵]، و لا إِكْراهَ فِي الدِّينِ [البقرة: ۲۵۶]، و فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ [البقرة: ۱۷۳] على مذهب من روى مد المبالغة عنه، فاللفظ أقوى فيمد مدّا مشبعا على أصله فى المد لأجل الهمزة، و يلغى

---

(۱) فى د، ص: و قالون و هشام و أبو عمرو يدخلونها.

(۲) سقط فى ز، ص، م.

(۳) فى م: كان.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى ص: النائب.

(۸) فى م: هناك. و سقط فى د.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: سبب تقدم الهمز.

(۱۱) فى ز: و كذلك.

(۱۲) زيادة من د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۰۹

المعنوى.

الثانى: إذا [وقف] «۱» على نحو: يَشاءُ [البقرة: ۹۰]، و تَفِيءَ [الحجرات: ۹]، و السُّوءَ [النساء: ۱۷] بالسكون «۲»، لم يجز عند من همز قصره إجماعا، و لا توسطه لمن مذهبه الإشباع أصلا، و يجوز إشباعه وقفا لأصحاب التوسط، و من الإعمال للسبب الأصلى دون العارض.

فلو وقف على السَّماءِ [البقرة: ۱۹] مثلا بالسكون لأبى عمرو، فإن لم يعتد كان مثله حالة الوصل، و يكون كمن وقف له على الْكِتابُ [البقرة: ۲]، و الْحِسابِ [البقرة: ۲۰۲] بالقصر حالة السكون.

و إن اعتد بالعارض زيد فى ذلك إلى الإشباع، و يكون كالوقف بزيادة المد على «الكتاب» و «الحساب».

و لو وقف عليه لورش- مثلا- فإن الإشباع فقط لا أقل؛ لأن سبب المد لم يتغير، و لم يعرض حالة الوقف، و لو وقف له على شَيْءٍ* مثلا امتنع القصر [لذلك] «۳» و جاز لغيره كما تقدم.

الثالث: إذا وقف لورش على [نحو] «۴» مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة: ۱۴]، و مُتَّكِئِينَ [الكهف: ۳۱]، و مَآبٍ [الرعد: ۲۹]، فمن روى عنه المد وصلا وقف كذلك، سواء «۵» اعتد [بالعارض أم لا، و من روى التوسط وصلا، وقف به إن لم يعتد] «۶»، و بالآخرين إن اعتد.

الرابع: إذا قرئ له رَأى أَيْدِيَهُمْ [هود: ۷۰]، و جاؤُ أَباهُمْ [يوسف: ۱۶]، و السُّواى أَنْ كَذَّبُوا [الروم: ۱۰] وصلا مد وجها واحدا مشبعا عملا بأقوى السببين، فإن وقف على رَأى [هود: ۷۰]، و جاؤُ [يوسف: ۱۶]، و السُّواى [الروم: ۱۰] جازت الثلاثة [أوجه] «۷»؛ لعدم العارض، و كذلك «۸» لا يجوز نحو برآء [الممتحنة: ۴]، و آمِّينَ [المائدة: ۲] إلا الإشباع فى الحالتين؛ تغليبا للأقوى.

الخامس: إذا وقف على المشدد بالسكون؛ نحو: صَوافَ [الحج: ۳۶]، و تُبَشِّرُونَ [الحجر: ۵۴]، و الَّذانِ [النساء: ۱۶]، و الَّذِينَ [فصلت: ۲۹]،

---

(۱) سقط فى د.

(۲) زاد فى د: عنه بالعارض.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى ص.

(۵) فى د: نحو.

(۶) فى م، ص: بالعارض، و بالمد إن اعتد به، و من روى القصر وقف به.

(۷) زيادة من م.

(۸) فى د: و لذلك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۰

و هاتَيْنِ [القصص: ۲۷] عند مشدّد النون فمقتضى إطلاقهم لا فرق فى قدر المد وصلا و وقفا.

قال [الناظم] «۱»: و لو قيل بزيادته وقفا لما بعد، فقد قال كثير بزيادة ما شدد على غيره؛ فهذا «۲» أولى لاجتماع ثلاث سواكن.

قلت: و فيه نظر؛ لأن العلة هناك اتصال الصوت، و هو حاصل هنا وصلا و وقفا، و ليست علة المد فى اجتماع الساكنين كونهما ساكنين، بل مجرد اجتماع، و زاد المدغم «۳» على غيره بالاتصال. و الله أعلم.

ص:

و المدّ أولى إن تغيّر السّببو بقى الأثر أو فاقصر أحبّ

ش: (المد أولى) اسمية، إما جواب (إن) أو دليله على الخلاف، و (تغير السبب) فعلية شرطية، (و بقى الأثر) عطف عليها، و (فاقصر) جواب شرط معطوف على الشرط الأول، تقديره: أو إن لم يتغير فاقصر، فهو أحب، ف (أحب) خبر مبتدأ محذوف.

و هذه المسألة السادسة من فروع «۴» القواعد، قيل: أى يجوز المد و القصر إذا غير سبب المد عن صفته التى من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزا أم سكونا، و سواء كان تغير «۵» الهمز بين «۶» بين؛ نحو: هؤُلاءِ إِنْ [البقرة: ۳۱] لقالون و البزى، و جاءَهُمْ [البقرة: ۸۹]، و إِسْرائِيلَ [البقرة: ۴۰] لحمزة، و ها أَنْتُمْ [آل عمران: ۶۶] لأبى عمرو و قالون، أم بدل؛ نحو: آباؤُكُمْ وَ أَبْناؤُكُمْ [النساء: ۱۱] فى وقف حمزة بالرسم، أو [حذف] «۷» نحو: جا أجلهم [الأعراف: ۳۴] لأبى عمرو و من معه، أو نقل؛ نحو:

آلْآنَ* موضعى يونس [۵۱، ۹۱].

جاز المد؛ لعدم الاعتداد بالعارض و استصحاب حاله فيما كان أولا، و تنزيل السبب المتغير كالثابت، و المعدوم كالملفوظ، و اختاره الدانى، و ابن شريح، و القلانسى، و الشاطبى، و الجعبرى و غيرهم؛ لأن الاعتداد بالأصل أقوى و أقيس. و [جاز] القصر اعتدادا بالعارض، و قال به جماعة كثيرة.

و المذهبان قويان مشهوران نصّا و أداء، و الأرجح عند المصنف التفصيل بين ما ذهب أثره- كالتغير بحذف- فالقصر، و ما بقى أثر يدل عليه، فالمد؛ ترجيحا للموجود على

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى د، ص: و زادوا مد لام من «الم» على مد ميم للتشديد.

(۳) فى د: المد.

(۴) فى م: فرع.

(۵) فى د: لتغير الهمزتين.

(۶) فى م، ص: الهمزتين.

(۷) سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۱

المعدوم.

و أيضا فقد حكى الداجونى عن ابن جبير عن أصحابه عن نافع فى الهمزتين المتفقتين أنهم يهمزون، و لا يطولون السَّماءِ [البقرة: ۱۹] و لا يهمزونها، و هو نص فى المسألة.

و مما يرجح المد ترجيحه على القصر لأبى جعفر فى إِسْرائِيلَ [البقرة: ۴۰]، و منع المد فى شركاى [النحل: ۲۷] و نحوه فى رواية من «۱» حذف الهمزة، و قد يعارض [استصحاب] «۲» الأصل مانع آخر فيترجح الاعتداد [بالعارض] «۳» أو يمتنع البتة.

و لذلك «۴» استثنى جماعة من لم يعتد بالعارض للأزرق آلْآنَ* موضعى يونس [۵۱، ۹۱] لعارض عليه التخفيف بالنقل.

و لذلك خص نافع نقلها من أجل توالى الهمزات فأشبهت اللازم.

و قيل: لثقل الجمع بين المدين، فلم يعتد بالثانية؛ لحصول الثقل [بها] «۵».

و استثنى جمهورهم عاداً الْأُولى [النجم: ۵۰]؛ لغلبة التغيير و تنزيله بالإدغام منزلة اللازم، و أجمعوا على استثناء يُؤاخِذُ [النحل: ۶۱]؛ للزوم البدل؛ و لذلك لم يجز فى الابتداء بنحو: الْأَيْمانَ*، لولى سوى القصر؛ لغلبة الاعتداد بالعارض كما تقدم.

و اعلم أنه لا يجوز بهذه «۶» القاعدة إلا المد؛ اعتدادا بالأصل، أو القصر؛ اعتدادا بالعارض، و لا يجوز التوسط إلا برواية، و لم توجد «۷».

تفريع: يتفرع على القاعدة المذكورة فى البيت عشرة «۸» فروع:

الأول: إذا قرئ، [نحو] «۹» هؤلاء إن كنتم [البقرة: ۳۱] بالإسقاط أو فرعنا على قصر المنفصل، فإن قدر حذف الأولى- كالجمهور- فالقصر فى (ها)؛ لانفصاله مع وجهى المد، و القصر فى (أولا)؛ بناء على الاعتداد بالعارض و عدمه، أو على مده تعين مد (أولا) مع مد (ها)؛ لأن (أولا): إما أن يقدر منفصلا فيمد، [أو يقصر] «۱۰» مع (ها)، أو متصلا، و هو مذهب الدانى، فيمد مع قصر (ها)، فحينئذ لا وجه لمد (ها) المتفق على انفصاله، و قصر أولا المختلف فى انفصاله، فجميع «۱۱» ما فيها ثلاثة أوجه.

الثانى: إذا قرئ فى هذا و نحوه بتسهيل الأولى لقالون و من معه، فالأربعة المذكورة

---

(۱) فى ز: فى.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى ص.

(۴) فى ز: كذلك.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: لهذه.

(۷) فى ص، د، ز: و لم يوجد.

(۸) فى م: عشر.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) سقط فى ز.

(۱۱) فى م: فحاصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۲

جائزة؛ بناء على الاعتداد بالعارض و عدمه فى (أولا) سواء مد الأولى أم قصر، إلا أن (مدها) «۱» مع قصر (أولا) ضعيف؛ لأن سبب الاتصال و لو تغير أقوى من الانفصال؛ لإجماع من قصر المنفصل على جواز مد المتصل المغير دون العكس. و الله أعلم.

الثالث: إذا قرئ هانتم هؤلاء [محمد: ۳۸] لأبى عمرو، و قالون، [و قد] «۲» زاد (ها) للتنبيه، فإن فرعنا على مد المنفصل ففى (ها أنتم) وجهان لتغير السبب، أو على قصره تعين قصرهما «۳»، و لا وجه لقصر (هؤلاء) مع مد (ها [أنتم] «۴») فلا يجوز.

الرابع: إذا قرئ لحمزة، و هشام نحو: هُمُ السُّفَهاءُ [البقرة: ۱۳]، و مِنَ السَّماءِ [البقرة: ۱۹] وقفا بالروم، جاز المد و القصر على القاعدة، و إن قرئ بالبدل و قدر حذف المبدل فالمد على المرجوح عند المصنف، و القصر على الراجح من أجل الحذف.

و تظهر فائدة الخلاف فى نحو: هؤُلاءِ [آل عمران: ۶۶] إذا وقف بالروم لحمزة، و سهلت الأولى، جاز فى الألفين المد و القصر معا؛ لتغير الهمزتين بعد حرفى «۵» المد.

و لا يجوز مد أحدهما دون الآخر للتركيب، و إن وقف بالبدل- و قدر حذف المبدل أيضا- جاز فى ألف (ها) الوجهان مع قصر (أولا) على الأرجح «۶»؛ لبقاء أثر التغير فى الأولى و ذهابه فى الثانية، و جاز مدهما «۷» و قصرهما كما جاز فى وجه الروم «۸» على وجه التفرقة بين ما بقى أثره و ذهب. و الله أعلم.

الخامس: إذا وقف على زَكَرِيَّا [آل عمران: ۳۷] لهشام بالتخفيف «۹»؛ جاز له «۱۰» البدل و القصر «۱۱»، و يجب لحمزة القصر؛ للزوم التخفيف كبرى لورش.

السادس: لا يمنع لعموم القاعدة المذكورة إجراء المد و القصر لورش فى حرف المد المتأخر، بل القصر ظاهر عبارة صاحب «العنوان» و «الكامل» و «التلخيص» و «الوجيز»، و كذلك «۱۲» لم يستثن أحدهم ما أجمع على استثنائه، نحو يُؤاخِذُ [النحل: ۶۱]، و لا ما اختلف فيه من آلآن [يونس: ۵۱، ۹۱]، و عاداً الْأُولى [النجم: ۵۰]، و لا مثلوا بشىء منه، و لم ينصوا إلا على الهمز المحقق، و هو صريح فى الاعتداد بالعارض، و وجهه قوى، و هو ضعف «۱۳» سبب المد بالتقدم و بالتغير.

---

(۱) فى ز: أمرها.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: قصرها.

(۴) سقط فى ز.

(۵) فى د: حرف.

(۶) فى م: الراجح.

(۷) زاد فى م: معا.

(۸) فى د: اللزوم.

(۹) فى د: فى وجه التخفيف.

(۱۰) فى د، ص: حالة.

(۱۱) فى د، ص: المد و القصر.

(۱۲) فى م: لذلك، و فى د، ص: و لذلك.

(۱۳) فى ز: ضعيف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۳

و فائدة الخلاف تظهر فى نحو: آمَنَّا بِاللَّهِ وَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ [البقرة: ۸] هل يمدان معا و يوسطان، أو يثلث الأول مع قصر الآخر؟ لكن

العمل على عدم الاعتداد بالعارض فى الباب كله، إلا ما استثنى من ذلك فيما تقدم، قال المصنف: و به قرأت، مع أنى لا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصا من طريق من ذكرت.

السابع: آلان موضعى يونس [۵۱، ۹۱]، يجوز لنافع و أبى جعفر فى همزة الوصل إذا أبدلت و نقلت حركة الهمزة الثانية إلى اللام- القصر و المد؛ بناء على الاعتداد بالعارض و عدمه، فإن وقف عليها جاز لهما فى الألف التى [قبل النون] «۱» ثلاثة: الوقف مع كل منهما، و هذه الستة لحمزة فى وقفه بالنقل.

و أما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر، و ذلك أنه اختلف عنه فى إبدال همزة الوصل التى نشأت عنها الألف الأولى و فى تسهيلها، و هل إبدالها لازم أو جائز؟ و سيأتى (فى الهمزتين من كلمة)، فعلى اللزوم حكمها حكم آمَنَ [البقرة: ۱۳] ففيها الثلاثة، و على الجواز حكم «۲» أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶]، أَ أَلِدُ [هود: ۷۲]، فإن اعتد بالعارض قصر مثل: و أَلِدُ [هود: ۷۲]، و إلا مد كـ أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶]، و لا يكون على هذا التقدير كـ آمَنَ [البقرة: ۱۳]؛ فلا يجرى التوسط.

و تظهر فائدة هذين التقديرين فى الألف الأخرى، فعلى مد الأولى يجوز فى الثانية ثلاثة: المد على تقدير عدم الاعتداد بعارض النقل قبل الثانية، سواء قلنا باللزوم بدل الأولى أم جوازه «۳»، و هذا فى «تبصرة» مكى، و «الشاطبية»، و التوسط على التقدير بين المذكورين، و هو «التيسير»، و «الشاطبية»، و العقد على الاعتداد «۴» بعارض النقل و لازم بدل الأولى [لا] «۵» على عدم الاعتداد؛ لتصادم المذهبين، و هذا الوجه فى «الكفاية» «۶»، [و «الهادى»] «۷»، و «الشاطبية».

و على توسط الأولى [على تقدير لزوم البدل] «۸» يجوز فى الثانية وجهان: التوسط على [تقدير] «۹» عدم الاعتداد بعارض النقل، و هو طريق خلف بن خاقان فى «التيسير»، و بينهم من «الشاطبية»، و القصر على [عدم] «۱۰» الاعتداد بالعارض «۱۱»، و عليهما توسط الأولى،

---

(۱) فى د: بعد اللام.

(۲) فى د: حكمها حكم.

(۳) زاد فى د: إن لم يعتد بالعارض.

(۴) فى م: على عدم الاعتداد.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د: الكافى.

(۷) سقط فى د.

(۸) زيادة من د، ص.

(۹) زيادة من د.

(۱۰) سقط فى د. و فى ص: على تقدير.

(۱۱) فى د: بالعارض فيها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۴

على تقدير لزوم البدل، و يمتنع المد للتركيب.

و على قصر الأولى يجب قصر الثانية؛ لأن قصر الأولى إما أن يكون على لزوم البدل؛ فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز «۱»، كطاهر بن غلبون، فوجوبه «۲» فى الثانية أولى؛ لتحقيق «۳» الهمزة الأولى «۴» و تغير الثانية، و إما على جواز البدل و الاعتداد بالعارض، ففى الثانية أولى، فهذا تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها و طرقها، و نظم المصنف هذه الستة الممنوع غيرها فقال:

للازرق فى آلآن ستّة أوجهعلى وجه إبدال لدى وصله تجرى

فمدّ و ثلّث ثانيا ثمّ وسّطنبه و بقصر ثمّ بالقصر مع قصرى و قوله: (لدى وصله) إشارة إلى مخالفة الوقف [له،] «۵» فإن الثلاثة الممنوعة جائزة لكل من نقل حالة الوقف كما تقدم.

و قوله: (على وجه إبدال) قيد للستة؛ لأن التسهيل ليس فيه «۶» إلا ثلاثة: فى الثانية المد، و هو ظاهر كلام «الشاطبية»، و «كامل» الهذلى، و التوسط، و هو طريق أبى الفتح فارس، و هو فى «التيسير»، و ظاهر كلام الشاطبى أيضا، و القصر، و هو غريب فى طرق «۷» الأزرق؛ لأن طاهر بن غلبون، و ابن بليمة اللذين رويا عنه القصر فى باب آمَنَ [البقرة:

۱۳] مذهبهما فى همزة الوصل الإبدال، و لكنه ظاهر من «الشاطبية»، و يحتمله «العنوان»، نعم هو طريق الأصبهانى، و هو أيضا لقالون، و أبى جعفر. و الله أعلم.

الثامن: يجوز فى الم اللَّهُ [آل عمران: ۱، ۲] فى الوصل لكل القراء، و فى الم أَ حَسِبَ [العنكبوت: ۱، ۲] لورش القصر و المد؛ بناء على الاعتداد بالعارض و عدمه، نص عليهما «۸» مكى و المهدوى، و الدانى، و قال أبو الحسن بن غلبون: كلاهما حسن، غير أنى بالقصر قرأت «۹»، و به آخذ.

قال الفارسى: و لو أخذ بالتوسط مراعاة لجانبى «۱۰» اللفظ و الحكم لكان وجها، و هو تفقه و قياس لا «۱۱» نقل، بل يمتنع لما سيأتى فى العاشر.

التاسع: إذا قرئ لورش بإبدال ثانية الهمزتين المتفقتين مدّا، و حرك ما بعد المبدل

---

(۱) فى د: المد.

(۲) فى د: فعدم جوازه.

(۳) فى م، ص: التحقيق.

(۴) فى م: فى الأولى.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ز: معه.

(۷) فى م: طريق.

(۸) فى م: عليه.

(۹) فى م: قرأت بالقصر.

(۱۰) فى م: بجانبى.

(۱۱) فى م: إلى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۵

بحركة عارضة للساكنين؛ نحو: من النساء بِنِ اتقيتن [الأحزاب: ۳۲]، أو لنقل؛ نحو: على البغاء بِئَ اردن [النور: ۳۳]، للنبىءِ بِئَ اراد [الأحزاب: ۵۰]- جاز القصر و المد؛ بناء على الاعتداد بالعارض [و عدمه] «۱».

العاشر: تقدم التنبيه على منع التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة المذكورة، و يجوز فيما تغير فيه سبب القصر؛ نحو: نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ۵] وقفا، مع أن كلّا على «۲» الاعتداد بالعارض و عدمه، و الفرق: أن المد فى الأول هو الأصل، ثم عرض تغيّر «۳» السبب، و هو علة للقصر، و القصر لا يتفاوت، و فى الثانى القصر هو الأصل، ثم عرض [له] «۴» سبب المد، فإن اعتد بالعارض طوّل و وسط لوجود علة ما هو أعم من كل منهما، [و كلاهما] «۵» ضد القصر. و الله أعلم.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: مع.

(۳) فى ز: لغير.

(۴) زيادة من م، د.

(۵) سقط من د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۶

باب الهمزتين من كلمة

اشارة

الجار يتعلق بمقدر، أى المتلاصقتين، كما صرح به فى «التيسير»، و من قال فى كلمة «۱»، قدر: الحاصلتين، و ذكره «۲» بعد المد «۳»؛ لأن الهمزة إذا خففت جعلت مدّا أو كالمد غالبا، و الهمز «۴» مصدر: همزت «۵»، و [هو] «۶» اسم جنس، واحده همزة، و جمعها همزات.

و إنما سمى به أول حرف من الهجاء؛ لما يحتاج فى إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت؛ و من ثم سميت نبرة لرفعها منه، و التصريفيون «۷» سموا [مهموز] «۸» الفاء: نبرا، و العين قطعا، و اللام همزا.

و لثقلها اجترأت العرب على تخفيفها، و استغنوا به عن إدغامها، و لم يرسموا لها صورة، بل استعاروا لها شكل ما تئول «۹» إليه إذا خففت؛ تنبيها على هذه الحادثة، و التحقيق: الأصل، و يقابله التخفيف، و هو لغة «۱۰» الحجازيين.

و أنواعه ثلاثة:

بدل: و يرادفه القلب لغة، و البدل أعم اصطلاحا؛ و هو جعله حرف مد و تأصيل «۱۱» للساكنة.

و تسهيل: و يرادفه بين بين، أى: يجعله «۱۲» حرفا مخرجه بين مخرج المحققة و مخرج حرف «۱۳» المد المجانس لحركتها أو حركة سابقها، و تأصيل للمتحركة.

و حذف: و هو إسقاطها مدلولا عليها و غير مدلول، و لم يأت «۱۴» إلا فى المتحركة.

و هل المخففة «۱۵» بين بين محركة؟ و قاله «۱۶» البصريون؛ لمقابلتها المتحركة فى قول الأعشى: [من البسيط]

أ أن رأت رجلا أعشى أضرّ به‌ريب المنون و دهر مفند خبل «۱۷»

---

(۱) فى م: كلمتين.

(۲) فى د: و ذكر.

(۳) فى د: باب المد.

(۴) فى ص: و المد.

(۵) زاد فى م: أى ضغطت، و فى د، ص: ضغطت.

(۶) زيادة من م.

(۷) فى ز: و البصريون.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى ص: يئول.

(۱۰) زاد فى م: أهل.

(۱۱) فى م، د، ز: و تأصل.

(۱۲) فى د، ص: يجعل.

(۱۳) فى م، ص: المحققة.

(۱۴) فى م: و لم تأت.

(۱۵) فى م: المحققة.

(۱۶) فى ص، م: و قال.

(۱۷) البيت فى ديوانه ص (۱۰۵)، و الإنصاف (۲/ ۷۲۷)، و جمهرة اللغة ص (۸۷۲)، و شرح أبيات

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۷

لأنها بإزاء فاء «مفاعلن»، مخبون «مستفعلن»، و سمع مسهلا.

أو ساكنة؟ و قاله «۱» الكوفيون؛ لعدم الابتداء بها؟

قولان، و الصحيح: الأول؛ لوضوحه، و العدم ليس دليلا، و تخفف لقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة.

و ضابط أقسام الباب أن الأولى منهما دائما محققة، [و هى إما] «۲» للاستفهام أو لغيره، و لا تكون إلا متحركة، و لا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة.

و أما الثانية: فتكون متحركة و ساكنة، فالمتحركة «۳» همزة قطع و وصل، فهمزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام تكون مفتوحة، و مكسورة، و مضمومة.

فالمفتوحة ضربان: متفق على قراءته بالاستفهام، و مختلف فيه.

فالمتفق على استفهامه يأتى بعده ساكن [و متحرك، فالساكن يكون صحيحا و حرف مد، فالذى بعده ساكن] «۴» صحيح من المتفق عليه عشر كلمات فى ثمانية عشر موضعا، و هى:

أَ أَنْذَرْتَهُمْ بالبقرة [۶]، و يس [۱۰] و أَ أَنْتُمْ «۵» بالبقرة [۱۴۰]، و الفرقان [۱۷]، [و أربعة مواضع] «۶» فى الواقعة [۵۹، ۶۴، ۶۹، ۷۲]، و موضع فى النازعات [۲۷]، و أَ أَسْلَمْتُمْ [۲۰]، و أَ أَقْرَرْتُمْ بآل عمران [۲۰، ۸۱] و أَ أَنْتَ بالمائدة [۱۱۶] و الأنبياء [۶۲] و أَ أَرْبابٌ فى يوسف [۳۹] و أَ أَسْجُدُ بالإسراء [۶۱]، و أَ أَشْكُرُ بالنمل [۴۰] و أَ أَتَّخِذُ ب «يس» [۲۳]، و أَ أَشْفَقْتُمْ بالمجادلة [۱۳]. [و الذى بعده متحرك منه ب «هود» و أَ أَلِدُ [هود: ۷۲] و أَ أَمِنْتُمْ بالملك [۱۷] فقط] «۷». و الذى بعده حرف مد أَ آلِهَتُنا «۸» [الزخرف: ۵۸] فقط.

و المختلف فيه بين الاستفهام و الخبر يأتى بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح و حرف مد، و لم يقع بعده متحرك.

فالذى بعده ساكن صحيح أربعة «۹»: أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ بآل عمران [۷۳]، و ءَ أَعْجَمِيٌّ بفصلت [۴۴]، و أَذْهَبْتُمْ بالأحقاف [۲۰]، و أَنْ كانَ بالقلم [۱۴].

و الذى بعده مد آمَنْتُمْ* فى الثلاث [الأعراف: ۱۲۳، طه: ۷۱، الشعراء: ۴۹].

سيبويه (۲/ ۷۵)، و شرح شافية ابن الحاجب (۳/ ۴۵)، و الكتاب (۳/ ۱۵۴، ۵۵۰).

(۱) فى ص، م: و قال.

(۲) فى د: و إما.

(۳) فى ص: و المتحركة.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۵) فى ز: و أمنتم.

(۶) فى م: و أربع.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: منه أ آلهتنا.

(۹) فى م: أربع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۸

و أما المكسور [فقسمان أيضا] «۱»: متفق على الاستفهام، و مختلف فيه.

فالمتفق عليه سبع فى ثلاثة عشر موضعا: أ أَئِنَّكُمْ* بالأنعام [۸۱]، و النمل [۵۵]، و فصلت [۹]، و أ إِنَّ لَنا لَأَجْراً بالشعراء [۴۱]، و أ إِلهٌ* فى خمسة النمل [۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴]، أ إِنَّا لَتارِكُوا، و أ إِنَّكَ لَمِنَ، و أ إِفْكاً، ثلاثة الصافات [۳۶، ۵۲، ۸۶]، و أ إِذا مِتْنا بقاف [۳].

و المختلف فيه قسمان: مفرد؛ و هو ما ليس بعد الهمزتين مثلهما، و مكرر، و هو عكسه.

فالأول «۲» [خمسة] «۳»: إِنَّ لَنا لَأَجْراً، إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجالَ، كلاهما بالأعراف [۱۱۳، ۸۱]، إِنَّكَ لَأَنْتَ [يوسف: ۹۰]، إِذا ما مِتُّ بمريم [۶۶]، إِنَّا لَمُغْرَمُونَ بالواقعة [۶۶] و المكرر أحد عشر موضعا.

و أما المضمومة فلم تثبت إلا بعد الاستفهام، [و أتت فى ثلاث متفق عليها أ أُنَبِّئُكُمْ [آل عمران: ۱۵]، أ أُنْزِلَ [ص: ۸]، أ أُلْقِيَ [القمر: ۲۵]، و رابع بخلف أ شَهِدُوا [الزخرف: ۱۹].

و أما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام] «۴» فقسمان «۵»: مفتوحة، و مكسورة.

فالمفتوحة أيضا قسمان: متفق على قراءتها بالاستفهام، و مختلف فيها، فالمتفق عليها:

آلذَّكَرَيْنِ* معا «۶» بالأنعام [۱۴۳، ۱۴۴]، آلْآنَ* معا بيونس [۵۱، ۹۱]، و آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ب «يونس» [۵۹]، و آللَّهُ خَيْرٌ بالنمل [۵۹]، و المختلف فيه السِّحْرُ بيونس [۸۱].

و أما «۷» المكسورة بعد الاستفهام فتحذف فى الدرج، و يكتفى بالاستفهام؛ نحو:

أَفْتَرى عَلَى اللَّهِ [سبأ: ۸]، أَسْتَغْفَرْتَ [المنافقون: ۶]، أَصْطَفَى الْبَناتِ [الصافات: ۱۵۳]، أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيًّا [ص: ۶۳]، و فى بعضها اختلاف.

و أما إن كانت الأولى لغير استفهام فإن ثانيتها تكون متحركة و ساكنة:

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، و هى كلمة أَئِمَّةً* بالتوبة [۱۲]، و الأنبياء [۷۳]، و القصص معا [۵، ۴۱]، و السجدة [۲۴].

و الساكنة نحو: آسى [الأعراف: ۹۳]، أُوتِيَ* «۸» [البقرة: ۱۳۶]، و بِالْإِيمانِ

---

(۱) فى م: قسمان.

(۲) فى د: فأول.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م، ص: قسمان.

(۶) فى م، د: موضعان.

(۷) فى د: فأما.

(۸) فى م، د: و أولى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۱۹

[المائدة: ۵]، و سيأتى حكم كل ما اختلف فيه.

و صدّر المصنف الباب بقاعدة كلية تعم جميع أقسام الهمزة الثانية، إذا كانت همزة قطع، فقال:

ص:

اشارة

ثانيهما سهّل (غ) نى (حرم) (ح) لاو خلف ذى الفتح (ل) وى أبدل (ج) لا

ش: ثانى الهمزتين مفعول (سهل)، و سكنت «۱» الياء ضرورة «۲»، و (غنى) محله نصب على نزع الخافض، و (حلا) حذف عاطفه «۳» على (غنى)، و (حرم) مجرور بتقدير حرف، أى: مع حرم، و (خلف ذى الفتح) مبتدأ، و (كائن [عن] «۴» ذى لوى) خبره، و (أبدل لجلا) فعلية.

أى: سهل الهمزتين المتقدمتين بين بين ذو غين (غنا) و (حرم) [و حاء] «۵» (حلا) رويس، و نافع، و ابن كثير، و أبو جعفر، و أبو عمرو، إلا أن ورشا من طريق الأزرق اختلف عنه و عن هشام فى المفتوحة.

أما ورش: فأبدلها عنه ألفا خالصة صاحب «التيسير»، و ابن سفيان، و المهدوى، و مكى، و ابن الفحام، و ابن الباذش، قال الدانى: و هو قول عامة المصريين «۶» عنه.

و سهلها عنه بين بين صاحب «العنوان»، و الطرسوسى، و طاهر بن غلبون، و الأهوازى، و ذكرهما ابن شريح، و الشاطبى، و الصفراوى و غيرهم.

و أما هشام: فروى عنه الحلوانى من طريق ابن عبدان تسهيلها بين بين، و هو الذى فى «التيسير»، و «الكافى»، و «العنوان»، و «المجتبى»، و «القاصد»، و «الإعلان»، و «تلخيص العبارات»، و «روضة المعدل»، و «كفاية أبى العز» من الطريق المذكورة.

و هو أيضا عن الحلوانى من غير الطريق المذكورة فى «التبصرة»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «الإرشاد»، و «تذكرة» ابن غلبون، و «المستنير»، و «المبهج»، و «غاية أبى العلاء»، و «التجريد» من قراءته على عبد الباقى، و هو رواية الأخفش عن هشام.

و روى الحلوانى عنه أيضا من طريق الجمال تحقيقها، و هو الذى فى «تلخيص أبى معشر»، و «روضة» البغدادى، و «التجريد»، و «سبعة» «۷» ابن مجاهد.

و كذلك «۸» روى الداجونى من مشهور طرقه عن أصحابه عن هشام، و هو رواية إبراهيم

---

(۱) فى م، د: سكن.

(۲) فى م: للضرورة.

(۳) فى م، د: و حرم و علا حذف عاطفهما.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د: البصريين.

(۷) فى م: و سبقه.

(۸) فى م: و كذا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۰

ابن عباد عن هشام، و بذلك «۱» قرأ الباقون، و هم الكوفيون، و روح، و ابن ذكوان، إلا ما سيأتى فى أَ أَسْجُدُ [الإسراء: ۶۱] لابن ذكوان، و علم التسهيل لورش بين بين من عموم [حرم] «۲»، و الإبدال من (أبدل جلا و خلفا) «۳» محصور فيهما؛ لأنه لم يذكر غيرهما.

[فائدة: سيأتى لهشام من طريق الداجونى عدم الفصل بين الهمزتين المفتوحتين، و من طريق الحلوانى الفصل، و سيأتى له قصر المنفصل قطعا من جميع طرقه عند ابن مهران، و يأتى معه الثلاثة الأول، و من طريق الحلوانى عند جماعة: فالداجونى عندهم له المد، و المد لهشام بكماله فى «المبهج»، و الحلوانى فى «التذكار» و «غاية أبى العلاء»، و «تلخيص ابن بليمة»، فتحصّل له ستة أوجه إذا اجتمع هذا الهمز مع المد المنفصل؛ نحو:

أَ أَلِدُ وَ أَنَا عَجُوزٌ [هود: ۷۲] و قد جمعتها فى بيت:

و سهّل كأنتم بفصل و حقّقن معا لهشام امده و اقصرن] «۴»

تنبيه:

ينبغى للقارئ أن يفرق فى لفظه بين المسهل و المبدل، و يحترز «۵» فى التسهيل عن الهاء و الهاوى، و فيه لين لقسط المد، و هذا معنى قول مكى: فى همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف، و يمد فى البدل «۶».

وجه «۷» التسهيل: قصد الخفة، و أولى من المنفردة، و هى لغة قريش، و سعد، و كنانة، و عامة قيس.

و وجه البدل: المبالغة فى التخفيف؛ إذ فى التسهيل قسط همز.

و وجه التحقيق: أنه الأصل، و هو لغة هذيل، و عامة تميم، و عكل.

و وجه تخفيف «۸» المفتوح و تحقيق غيره: أن المفتوح أثقل؛ لتماثل الشكلين كالحرفين، و قول سيبويه: ليس من كلام العرب الجمع بين همزتين- [يعنى] «۹» محققتين «۱۰»- محمول على الخصوص لثبوت الهذلية «۱۱». و الله أعلم.

ثم كمل مذهب ورش، فقال «۱۲»:

---

(۱) فى م، د: و كذلك.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: و الحلف.

(۴) ما بين المعقوفين زيادة من د.

(۵) فى د: و هذا و يحترز.

(۶) فى م، د: فى المبدل.

(۷) فى د، ص: مد الحجز فى الكل إلا فى: أ ألد، أ أمنتم، و سيأتى الكلام على «أ أمنتم».

(۸) فى م: تحقيق.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى ص: مخففتين.

(۱۱) فى م: السهلية، و فى ز: العدلية.

(۱۲) فى م: بقوله.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۱

ص:

خلفا و غير المكّ أن يؤتى أحديخبر أن كان (روى) (ا) علم (ح) بر (ع) د

ش: (خلفا) منصوب بنزع الخافض، (و غير الملك يخبر) اسمية، و (أن يؤتى أحد) نصب بنزع الخافض، أى: فى هذا اللفظ، و (أن كان) يحتمل محله النصب بنزع الخافض ك (أن يؤتى)، و يحتمل الرفع بالابتداء، و (روى) فاعل (يخبر) المقدر، و محلها رفع على الثانى، و لا محل لها على الأول، و الثلاثة بعد (روى) معطوفة عليه.

و هذا شروع فيما اختلف فيه بين الاستفهام و الخبر، و يأتى بعده ساكن صحيح و حرف مد، و بدأ بالصحيح و هو أربعة:

أولها: أَنْ يُؤْتى أى قرأ التسعة أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ بآل عمران [۷۳] بالإخبار.

و قرأ ابن كثير بالاستفهام، و قرأ مدلول (روى) و (حبر) و ألف (اعلم) و عين (عد) خلف، و الكسائى، و نافع، و ابن كثير، و أبو عمرو، و حفص أَنْ كانَ ذا مالٍ [القلم:

۱۴] بهمزة على الخبر، و الباقون: بهمزتين على الاستفهام.

ص:

و حقّقت (ش) م (ف) ى (ص) با و أعجمى‌حم (ش) د (صحبة) أخبر (ز) د (ل) م

(غ) ص خلفهم أذهبتم (ا) تل (ح) ز (كفا)و (د) ن (ث) نا إنّك لأنت يوسفا

ش: (و حققت) مبنى للمفعول، و نائبه مستتر، و (شم) محله نصب بنزع الخافض، و (فى) و (صبا) معطوفان عليه، (و أعجمى) مضاف «۱» إلى (حم) هى «۲» مثل: (أن كان) و (زد) محله نصب، و (لم) و (غص) معطوفان عليه، و (خلفهم) مبتدأ حذف خبره، و هو: [حاصل] «۳»، و (أذهبتم اتل حز كفا) مثل: (أن كان روى و ذو (دن) مبتدأ و (ثنا) معطوف عليه، و خبره: (يخبر فى إنك)، و محل نصب بنزع الخافض، و فتح فاء (يوسف) ضرورة.

أى: حقق ذو شين (شم) روح، و فاء (فى) حمزة و صاد (صبا) أبو بكر ثانى همزتى أَنْ كانَ الباقون بتحقيق الأولى و تسهيل الثانية، و قرأ ذو شين (شد) روح و مدلول (صحبة):

حمزة، و الكسائى، و شعبة، و خلف: ءَ أَعْجَمِيٌّ وَ عَرَبِيٌ بفصلت [۴۴] بتحقيق الهمزتين معا، و اختلف عن ذيزاى (زد) و لام (لم) و غين (غص) قنبل و هشام و رويس:

أما قنبل: فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، و كذا رواه [عن ابن مجاهد طلحة بن محمد الشاهد] «۴» و الشذائى، و المطوعى، و الشنبوذى،

---

(۱) فى م: مضاف إليه.

(۲) فى م: ولى.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى د، ص: ابن طلحة، و فى م: أبى طلحة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۲

و ابن أبى بلال، و [ابن] «۱» بكار من طريق النهروانى، و هى رواية «۲» (ابن شوذب) «۳» عن قنبل، و رواه عنه بهمزتين ابن شنبوذ، و السامرى عن ابن مجاهد.

و أما هشام: فرواه عنه بالخبر الحلوانى من طريق ابن عبدان، و هو طريق صاحب «التجريد» عن الجمال عن الحلوانى [و] بالاستفهام: الجمال عن الحلوانى من جميع طرقه، إلا من طريق «التجريد» و كذا الداجونى إلا من طريق «المبهج».

و أما رويس: فرواه عنه بالخبر التمار من طريق أبى الطيب البغدادى، و رواه عنه بالاستفهام من طريق النحاس، و ابن مقسم، و الجوهرى.

و الباقون قرءوا بالاستفهام، و بالتسهيل، و قرأ ذو ألف (اتل) نافع، و حاء (حز) أبو عمرو، و كذا الكوفيون أَذْهَبْتُمْ طَيِّباتِكُمْ [الأحقاف: ۲۰] بهمزة على الخبر، و الباقون بهمزتين على الاستفهام، و كل على أصله فى المد، كما سيأتى، إلا أن الداجونى عن هشام من طريق النهروانى يسهل و لا يفصل، و من طريق المفسر يحقق و يفصل.

و وجه الهمزتين فى أ أن يؤتى [آل عمران: ۷۳] قصد التوبيخ، و يحتمل أن يكون خطاب إخبار اليهود لعامتهم، أى: لا تؤمنوا الإيمان الظاهر وجه النهار، إلا لمن تبع دينكم قبل إسلامه، أو لا تكفروا و لا تصدقوا و «قل إن الهدى» معترض، و «أن يؤتى أحد» مبتدأ محذوف الخبر، أو نصب به، [أى: إتيان] «۴» أحد أو محاجتهم «۵» يصدقون «۶».

و يحتمل أن يكون أمر الله لنبيه بأن يقول للأحبار اليهود، أى: أن يؤتى أحد أو يحاجوكم «۷» تنكرون.

و وجه الواحدة «۸»: أنه خبر، أى: لا تصدقون بأن يؤتى أحد، فهو نصب، و هو المختار؛ لأن المعنى عليه.

و وجه الهمزتين فى أ أَنْ كانَ [القلم: ۱۴]: إدخال همزة الإنكار على «أن»، أى:

أ تعطيه «۹» لأن «۱۰» كان ذا مال، فالجملة معترضة بين الصفتين، أو تعليل لفعل مقدر «۱۱»، أى: أنكف لأن [كان ذا مال] «۱۲»، فلا أعترض؟!

---

(۱) سقط فى ز، م.

(۲) فى ص: من رواية.

(۳) فى ز: ابن شنبوذ.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م، ص: محاجهم.

(۶) فى م: تصدقون، و فى د: تصدقون به.

(۷) فى م: أو محاجوكم.

(۸) فى د: الواحد.

(۹) فى م: يعطيه، و فى د: أيطيعه، و فى ص: أ تطيعه.

(۱۰) فى ص: لأنه.

(۱۱) فى د: مقدر من الأخيرة، و فى ص: مقدر عن معنى الأخيرة.

(۱۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۳

و وجه الواحدة: أنه تعليل مقدر، أى: أنكف لأن كان ذا مال، أو يتعلق ب (مشاء)، و أجاز أبو على تعلقه ب (عتل)، و هو ضعيف لوضعه.

و وجه حذف همزة (أعجمى): أنه خبر، أى: هلا نوعت آياته بكلام «١» أعجمى و عربى، أو حذفت تخفيفا فترادف «٢» الهمزتين.

و وجه الهمزتين: قصد التوبيخ و الإنكار، و وجه [همزتى] «٣» أ أذهبتم [الأحقاف:

٢٠] كذلك.

و وجه الواحدة: إما على الحذف فيترادفان «۴»، أو على الخبر، أى يقال لهم: استوفيتم نصيبكم فى الدنيا؛ فلم يبق لكم نعيم فى الأخرى.

ثم انتقل إلى ثانى قسمى المكسورة، و بدأ منه بالمفردة، و هو خمسة فقال: (و دن ثنا) أى قرأ ذو دال (دن) ابن كثير [و ثاء (ثنا)] (أبو جعفر): إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ [يوسف:

٩٠] بهمزة واحدة على الخبر و الإيجاب؛ [لأنهم تحققوا معرفته] «۵»، و الباقون بهمزتين على الاستفهام التقريرى؛ و لذلك «۶» حقق «٧» ب (إنّ) و اللام.

ص:

و أئذا ما متّ بالخلف متىإنّا لمغرمون غير شعبتا

ش: (أئذا ما مت) [مبتدأ، و (متى) فاعل (يخبر)] «٨»، و (بالخلف) منصوب على الحال، تقديره: هذا اللفظ يخبر فيه ذو متى «٩» مع الخلف، و (إنا لمغرمون يخبر فيه شعبة) اسمية.

أى: اختلف عن ذى ميم (متى) ابن ذكوان فى إِذا ما مِتُّ بمريم [۶۶]. فروى عنه قراءتها بهمزة واحدة على الإخبار الإيجابى «١٠» الصورىّ من جميع طرقه، غير الشذائى عنه، و عليه الجمهور «١١» من العراقيين من طريقه، و ابن الأخرم عن الأخفش «١٢» من طريق «التبصرة»، و كتب كثيرة، و به قرأ الدانى على فارس و طاهر، و رواه [عنه] «١٣» النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين على الاستفهام التقريرى، و ذلك من جميع طرقه، و الشذائى عن الصورى عنه فعنه.

و قرأ «١۴» القراء كلهم: إِنَّا لَمُغْرَمُونَ بالواقعة [۶۶] بالإخبار، [و أبو بكر بهمزتين] «١۵»

---

(١) فى ز: لكلام.

(٢) فى م، ص: فترادف، و فى د: فيرادف.

(٣) سقط فى م.

(۴) فى م: فترادفا.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) فى م: و كذلك.

(٧) فى د: حققت.

(٨) فى م: خبر مبتدأ يخبر.

(٩) فى د: و متى.

(١٠) فى م، ص، د: الإيجاب.

(١١) فى م: بجمهور.

(١٢) سقط فى م، ص، د.

(١٣) زيادة من م.

(۱۴) فى م: قرأ.

(۱۵) فى م: أبو بكر شعبة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۴

على الاستفهام.

ص:

أئنكم الأعراف عن (مدا) أئنلنا بها (حرم) (علا) و الخلف (ز) ن

ش: (أئنكم) مبتدأ مضاف ل (الأعراف)، و (عن) فاعل (يخبر)، و (مدا) معطوف عليه، و الجملة [اسمية] «۱» كبرى، (و أئن لنا) مبتدأ، و (بها) حاله «۲»، و يخبر فيه (حرم) خبره، و (علا) معطوف على (حرم)، (و الخلف حاصل عن زن) اسمية، ف (زن) محله نصب على نزع «۳» الخافض.

أى: قرأ ذو عين (عن) حفص، و مدلول نافع، و أبو جعفر: إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجالَ فى الأعراف [۸۱] بهمزة واحدة على الإخبار المستأنف، و الباقون بهمزتين على الاستفهام التوبيخى و التقريعى، و هو بيان لقوله: أَ تَأْتُونَ الْفاحِشَةَ [الأعراف: ۸۰] و أبلغ منه.

و قرأ مدلول (حرم) المدنيان، و ابن كثير، و ذو عين (علا) حفص: إِنَّ لَنا لَأَجْراً فى الأعراف [۱۱۳] أيضا بهمزة واحدة على الإخبار، و إيجاب الأجر، كأنهم قالوا: لا بد لنا من أجر. و الباقون بهمزتين على الاستئناف و كأنه جواب سائل قال: ما قالوا إذ جاءوا؟

و قوله: (و الخلف زن) يتعلق بقوله:

ص:

آمنتموا طه و فى الثّلاث عنحفص رويس الأصبهانى أخبرن

و حقّق الثّلاث (لى) الخلف (شفا)(ص) ف شم أ آلهتنا (ش) هد (كفا)

و الملك و الأعراف الاولى أبدلافى الوصل واوا (ز) ن و ثان سهّلا

ش: (آمنتم) محله نصب على نزع الخافض، و هو مضاف ل (طه)، [أى:] «۴» و الخلف [عن] «۵» زن فى (آمنتم) فى (طه)، و (فى الثلاث) و (عن) يتعلقان ب (أخبرن)، و (رويس)، و (الأصبهانى) معطوفان على (حفص)، و (لى) محله نصب، تقديره: و حقق الثلاث عن لى، و (الثلاث) مفعول (حقق)، و (الخلف حاصل عنه) اسمية، و (شفا) و (صف) و (شم) معطوفة على (لى)، و (آلهتنا) مفعول (حقق) مقدرا، و (شهد) فاعله و (كفا) معطوف [عليه] «۶»، و (الملك) مفعول (أبدل)، و (الأعراف) معطوف عليه، و (الأولى) بدل منهما «۷»، و (فى الوصل) يتعلق ب (أبدل) و (واوا) نصب «۸» على نزع الخافض، أى بواو وزن «۹» كذلك و (ثان) مفعول (سهل)، و ألفه للإطلاق، و يحتمل (الملك)

---

(۱) زيادة من م.

(۲) فى م: حال.

(۳) فى م: بنزع.

(۴) سقط فى د.

(۵) سقط فى م.

(۶) زيادة من م.

(۷) فى د: منها.

(۸) فى م: محله نصب.

(۹) فى د: زن، و فى ص: زر.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۵

و (الأعراف) الرفع على الابتداء، و (الأولى) مفعول أبدل، و الجملة خبر، و الرابط بينهما «۱» محذوف.

أى: اختلف عن ذيزاى (زن) آخر البيت (قنبل) فى آمَنْتُمْ ب «طه» [۷۱]، فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد، و رواه ابن شنبوذ بالاستفهام. و قرأها حفص، و رويس، و الأصبهانى فى الثلاث سور- و هى الأعراف [۷۶]، و طه [۷۱]، و الشعراء [۴۹]- بهمزة واحدة على الخبر. و قرأ مدلول (شفا) و ذو صاد (صف) و شين (شم) (حمزة، و الكسائى، و خلف، و أبو بكر، و روح) فى الثلاث بهمزتين محققتين.

و اختلف عن ذى لام (لى) هشام: فرواها عنه الداجونى من طريق الشذائى بالتحقيق، و رواها عنه الحلوانى و الداجونى من طريق زيد بين بين، و به قرأ الباقون، و وافقهم قنبل على الشعراء، و أبدل أولى الأعراف (بعد ضمة نون «فرعون») واوا خالصة حالة الوصل، و كذا فعل فى النُّشُورُ و أَمِنْتُمْ بالملك [۱۵، ۱۶].

و اختلف عنه فى الثانية [من الأعراف] «۲»: فسهلها عنه ابن مجاهد، و حققها مفتوحة ابن شنبوذ.

و مفهوم قوله: (فى الوصل) أنه إذا ابتدأ التزم الأصل، [فيحقق الأولى، و يسهل الثانية] «۳» اتفاقا.

و أما أَ آلِهَتُنا بالزخرف [۵۸]: فقرأ ذو شين (شهد) «۴» و مدلول كفا روح و الكوفيون بتحقيقها، و سهلها الباقون، و لم يدخل أحد بينهما ألفا؛ لئلا يصير اللفظ فى تقدير «۵» أربع ألفات: الأولى: همزة الاستفهام، و الثانية: الألف الفاصلة، و الثالثة: همزة القطع، و الرابعة «۶»: المبدلة من الساكنة، و هو إفراط فى التطويل، و خروج الألف الفاصلة، و خروج عن كلام العرب.

و لذلك لم يبدل أحد ممن روى إبدال الثانية فى نحو: أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶] عن الأزرق، بل اتفق أصحاب الأزرق على تسهيلها بين بين؛ لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين و حذف أحدهما.

قال ابن الباذش فى «الإقناع»: و من أخذ لورش فى أَ أَنْذَرْتَهُمْ بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين؛ و لذلك «۷» لم يذكر الدانى، و ابن سفيان، و المهدوى، و ابن شريح، و مكى،

---

(۱) فى ز، ص، د: منهما.

(۲) فى ص: فيهما.

(۳) فى م، د: تحقيق الأولى، و تسهيل الثانية، و فى ص: تحقيق للأولى و سهل الثانية.

(۴) فى م: شم.

(۵) فى ص: بتقدير.

(۶) فى م: و الرابع.

(۷) فى م: و لذا، و فى د: و كذلك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۶

و ابن الفحام و غيرهم فيها سوى بين بين، و ذكر الدانى فى غير «التيسير» أن أبا بكر الأدفوى ذكر فيها البدل.

قال المصنف: و خالف فيه سائر الناس، و هو ضعيف قياسا و رواية، و مصادم «۱» لمذهب «۲» ورش نفسه؛ و ذلك أنه إذا كان المد للاستفهام فلم يجز «۳» المد فى نحو: آمَنَ الرَّسُولُ [البقرة: ۲۸۵]، و يخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؛ و لذلك «۴» لم يدخل أحد بين همزتى «۵» (أ أمنتم) ألفا، و لم يبدل الأزرق أيضا الثانية؛ إذ لا فرق بينهما؛ و لذلك «۶» لم يذكر فى «التيسير» له سوى

التسهيل.

قال الجعبرى: و ورش على بدله بهمزة محققة «۷»، و ألف بدل عن «۸» الثانية [أى: أ امنتم و أ آلهتنا] «۹» و ألف أخرى عن الثالثة، ثم حذف إحداهما للساكنين «۱۰»، قال الدانى فى «الإيجاز»: فيصير فى اللفظ كحفص «۱۱».

ثم قال الجعبرى: قلت «۱۲»: ليس على إطلاقه، بل فى وجه القصر و يخالفه فى التوسط و المد، و خص اللفظ؛ لأن المحققة [عند حفص] «۱۳» للخبر، و عند ورش للاستفهام.

و أقول: أما تجويز الهمزة «۱۴» ففيه نظر؛ لمخالفته لما تقدم من القياسى فى أَ آلِهَتُنا [الزخرف: ۵۸]، و أما ما حكاه فى «الإيجاز» من إبدال الثانية ألفا [له] «۱۵»؛ فهو وجه قال به بعض من أبدلها فى أَ أَنْذَرْتَهُمْ و نحوها، و ليس بسديد لما تقدم، و لعله و هم من بعضهم «۱۶» حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر، و ظن أن ذلك على وجه البدل، ثم حذف [إحدى] «۱۷» الألفين، و ليس كذلك، بل هى رواية الأصبهانى عن أصحابه عن ورش، و رواته: أحمد بن أبى صالح، و يونس بن عبد الأعلى، و أبى الأزهر، كلهم عن ورش يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر لحفص «۱۸».

فمن كان من هؤلاء يروى «۱۹» المد لما بعد الهمزة، فإنه يمد ذلك، فيكون مثل:

---

(۱) فى ص: و هو مصادم.

(۲) فى م: لرواية.

(۳) فى ز، د: يجيز.

(۴) فى د: و كذلك.

(۵) فى م: همزة.

(۶) فى ص: و كذلك.

(۷) فى ص: مخففة.

(۸) فى م: على.

(۹) زيادة من ص.

(۱۰) فى م: للسكون.

(۱۱) فى م: لحفص.

(۱۲) فى م: فإن قلت.

(۱۳) سقط فى د.

(۱۴) فى د: القصر.

(۱۵) سقط فى ص.

(۱۶) فى م: بعض.

(۱۷) سقط فى م.

(۱۸) فى د، ص: كحفص.

(۱۹) فى د: يرى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۷

آمَنُوا* إلا أنه «۱» بالاستفهام، و أبدل و حذف، فقد ظهر أن من يقرأ عن ورش بهمزة إنما يقرأ بالخبر، و إذا كان القارئ يصرح بأن

القراءة التى يقرؤها بالخبر؛ فلا يحمل بعد ذلك على غيره.

و قد ظهر بهذا أن قوله: قلت: ليس على إطلاقه- فيه نظر، بل هو [على] إطلاقه.

وجه الإثبات: التصريح بالتوبيخ.

و وجه الحذف: الاعتماد على قرينة التوبيخ، و من فرق جمع المعنيين.

و وجه قلب الأولى واوا: انفتاحها «٢» بعد الضم، و لم يكتف به عن تسهيل الثانية لعروض.

ثم [ذكر خلف قنبل] «٣» فقال:

ص:

بخلفه أئنّ الانعام اختلف(غ) وث أئنّ فصلت خلف (ل) طف شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج ١ ۴٢٧ ص: بخلفه أئن الانعام اختلف (غ) وث أئن فصلت خلف(ل) طف ..... ص : ۴٢٧

ش: (بخلفه) يتعلق «۴» ب (سهلا) قبل، و (أئن) مبتدأ مضاف، و (اختلف) [عنه] «۵» فيها خبر عن (غوث) «۶»، و الجملة خبر «٧» (أئن)، و (أئن) مبتدأ مضاف إلى (فصلت)، و (حصل فيه خلف)، خبره و (لطف) محله نصب على نزع الخافض.

أى: اختلف عن ذى غين (غوث) رويس فى: أَ إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ بالأنعام [١٩]، فروى أبو الطيب [عنه] «٨» تحقيقه خلافا لأصله، و نص أبو العلاء على التخيير فيه له بين التسهيل و التحقيق.

و اختلف [أيضا] «٩» عن ذى لام (لطف) هشام فى أَ إِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بفصلت [٩]:

فجمهور المغاربة عن هشام بالتسهيل خلافا لأصله، و ممن نص له على التسهيل وجها واحدا صاحب «التيسير»، و «الكافى»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «التبصرة»، و «تلخيص العبارات»، و ابنا غلبون، و صاحب «المبهج»، و «العنوان». و كل من روى تسهيله فصل بالألف قبله، كما سيأتى.

[و] جمهور العراقيين على التحقيق.

فإن قلت: من أين يعلم تردد الخلاف بين التحقيق و التسهيل؟

---

(١) فى م: ألفه.

(٢) فى م: اتضاحها.

(٣) فى م: ذكر قنبلا.

(۴) فى د: خلف متعلق.

(۵) سقط فى م، د.

(۶) فى م، د: عن غوث خبره.

(٧) فى م: و الجملة كبرى، و فى د: و الجملة خبر كبرى.

(٨) سقط فى م، د.

(٩) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۴٢٨

قلت: من عطفه على (سهلا): (بخلفه) «١» ثم قال:

ص:

أ أسجد الخلاف (م) ز و أخبرابنحو ءائذا أئنّا كررا

ش: (أ أسجد) مبتدأ، و (الخلاف عن ذى [ميم] «۲» مز) اسمية وقعت خبرا عن (أ أسجد)، و باء (بنحو) [بمعنى فى] «۳» يتعلق ب (أخبرا)، و (أئنا) حذف عاطفه على (أئذا)، و هما مضاف إليهما، أى: بنحو «۴» هذا اللفظ، (كرر) فعلية فى محل نصب على الحال.

ثم كمل فقال:

ص:

أوّله (ث) بت (ك) ما الثّانى (ر) د(إ) ذ (ظ) هروا و النّمل مع نون (ز) د

ش: (أوله) بدل [من] «۵» (نحو أئذا)، و (ثبت) خبر «۶» مبتدأ محذوف، أى: المخبر ذو (ثبت)، و (كما) عطف على ثبت، و (الثانى) مبتدأ، و (أخبر فيه ذو زد) خبره، و تالياه «۷» معطوفان عليه، و (النمل) مبتدأ، و (مع نون) حال، و (زد) ناصب لمحذوف، أى: زدها، و الخبر: ذو رض و كس، من قوله:

ص:

رض كس و أولاها مدا و السّاهره(ث) نا و ثانيها ظبى (إ) ذ (ر) م (ك) ره

ش: (و أولاها أخبر فيه مدا) اسمية، و (أولى الساهرة) و هى «۸» و النازعات مبتدأ على حذف مضاف، و (أخبر فيها «۹» ثنا) خبر، و (ثانى الساهرة أخبر فيها ظبى) اسمية، و (إذ) و (رم) و (كره) معطوف على ظبى.

[ثم قال:] «۱۰»

ص:

و أوّل الأول من ذبح (ك) وىثانيه مع وقعت (ر) د (إ) ذ (ثوى)

ش: و (أول) ظرف ل (أخبر)، و (كوى) فاعله، و (من) يتعلق ب (الأول) و [كذا] «۱۱» الثانى، و (ثانيه) ظرف ل (أخبر) أيضا [ففتحة الياء ضرورة] «۱۲»، و يحتمل المفعولية ل (أخبر)؛ تشبيها له بالمتعدى، و (مع وقعت) حال، و (رد) فاعل (أخبر)، و (إذ) و (ثوى) معطوفان عليه.

ص:

و الكلّ أولاها و ثانى العنكبامستفهم الأوّل (صحبة) (ح) با

ش: (الكل أخبر [فى] «۱۳» أولاها) اسمية، و (ثانى العنكبوت) مبتدأ، و (صحبة) فاعل

---

(۱) فى م: بخلافه.

(۲) سقط فى ز، م، د.

(۳) زيادة من د، ص.

(۴) فى ص: نحو.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى د: خبره.

(۷) فى ز: و ثالثاه.

(۸) فى م: و فى.

(۹) فى م: فيه.

(۱۰) زيادة من م.

(۱۱) زيادة من ص.

(۱۲) زيادة من م، د.

(۱۳) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۲۹

(مستفهم) و هو الخبر، و (سبا) عطف على (صحبة).

أى: اختلف عن ذى ميم (مز) ابن ذكوان فى أَ أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ بالإسراء [۶۱]:

فروى الصورى من جميع طرقه تسهيل الثانية، و روى غيره تحقيقها.

و قوله: (و أخبر «۱» ...) إلخ، شروع فيما يكرر من الاستفهامية، و جملته أحد عشر موضعا فى تسع «۲» سور: فى الرعد: أَ إِذا كُنَّا تُراباً أَ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ [۵]، و فى الإسراء موضعان [۴۹، ۹۸]، و فى المؤمنين قالُوا أَ إِذا مِتْنا وَ كُنَّا تُراباً وَ عِظاماً أَ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ [۸۲]، و فى النمل أَ إِذا كُنَّا تُراباً وَ آباؤُنا أَ إِنَّا لَمُخْرَجُونَ [۶۷]، و فى العنكبوت إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ ما سَبَقَكُمْ ... الآية [۲۸]، و فى السجدة أَ إِذا ضَلَلْنا فِي الْأَرْضِ أَ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ [۱۰]، و فى الصافات موضعان أَ إِذا مِتْنا وَ كُنَّا تُراباً وَ عِظاماً أَ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ [۱۶]، و الثانى أَ إِذا مِتْنا وَ كُنَّا تُراباً وَ عِظاماً أَ إِنَّا لَمَدِينُونَ [۵۳]، و فى الواقعة أَ إِذا مِتْنا وَ كُنَّا تُراباً وَ عِظاماً أَ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ [۴۷]، و فى النازعات أَ إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحافِرَةِ [۱۰]، أَ إِذا كُنَّا [۱۱].

فاختلفوا فى الإخبار بالأول منهما، و الاستفهام بالثانى، و عكسه، و الاستفهام فيهما:

فقرأ ذو ثاء (ثبت) و كاف (كما) أبو جعفر، و ابن عامر- [بالإخبار فى الأول، و الاستفهام فى الثانى] «۳» فيما لم ينص عليه المصنف، و هو ست مواضع: موضع الرعد «۴»، و موضعا الإسراء، و المؤمنون، و السجدة، و ثانى الصافات.

و قرأ ذو راء (رد) و همزة (إذ) و ظاء (ظهروا) (الكسائى، و نافع، و يعقوب) فى الستة- [بالاستفهام فى الأول، و الإخبار فى الثانى، و قرأ الباقون] «۵» بالاستفهام فيهما.

و أما الخمسة الباقية فلم يطرد فيهما هذا الأصل، فشرع يذكرها مفردة:

فأما النمل فقرأ ذو راء (رض)، و كاف (كس) [الكسائى] «۶» و ابن عامر بالاستفهام فى الأول، و الإخبار فى الثانى، مع زيادة نون فيه، فيصير إننا لمخرجون، و قرأ مدلول (مدا) المدنيان بالإخبار فى الأول منهما، و الاستفهام فى الثانى، و الباقون بالاستفهام فيهما.

و أما النازعات «۷» فقرأ ذو ثاء (ثنا) أبو جعفر أولاهما بالإخبار، و ثانيهما «۸» (بالاستفهام،

---

(۱) فى م: و أخبرن، و فى ص: أو أخبر.

(۲) فى م: تسعة.

(۳) فى م: بالاستفهام فى الأول و بالإخبار فى الثانى.

(۴) فى م: فى الرعد.

(۵) سقط فى د.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى م: و النازعات.

(۸) فى م، ص، د: و ثانيها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۰

و قرأ ذو ظاء (ظبا) و ألف (إذ) و راء (رم)، و كاف (كره) [يعقوب، و نافع، و الكسائى] «۱»، و ابن عامر- بالاستفهام فى الأول، و الإخبار فى الثانى، [و الباقون بالاستفهام فيهما] «۲».

و أما الموضع الأول من الصافات فقرأ ذو [كاف] «۳» (كوى) ابن عامر: الأول منه بالإخبار، و الثانى بالاستفهام، و قرأ ذو راء (رد) و همزة «۴» (إذ) و مدلول (ثوى) «۵» الكسائى، و نافع، و أبو جعفر، و يعقوب الثانى منه بالإخبار، و الأول [بالاستفهام] «۶» و الباقون بالاستفهام فيهما.

و أما الواقعة فقرأ الثانى منه أيضا بالإخبار ذو راء (رد) و همزة (إذ) و مدلول (ثوى) الكسائى، و نافع، و أبو جعفر، و يعقوب بالاستفهام فى الأول [و الإخبار فى الثانى] «۷»، و قرأ الباقون بالاستفهام فيهما، فعلى [هذا] «۸» لا خلاف عنهم فى الأول؛ و لهذا قال:

(و الكل أولاها).

و أما العنكبوت فأجمعوا فيها على الاستفهام فى الثانى [و قرأ مدلول (صحبة) و ذو حاء (حبا): حمزة، و الكسائى، و أبو بكر، و خلف، و أبو عمرو بالاستفهام فى الأول و الباقون بالإخبار] «۹».

فإن قلت: من أين يفهم أن من لم يذكره لم يقرأ بالاستفهام فيهما؟

قلت: من حصر الخلاف فى ثلاثة، و كل من استفهم فهو على أصله من التحقيق، و التسهيل، و إدخال الألف؛ إلا أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل بالألف من هذا الباب، أعنى الاستفهام «۱۰»، و به قطع صاحب «التيسير»، و «الشاطبية»، و سائر المغاربة، و أكثر المشارقة كابن شيطا، و ابن سوار، و أبى العز، و الهمذانى و غيرهم. و ذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه فى ذلك، كما هو مذهبه فى سائر هذا الضرب، منهم سبط الخياط، و الهذلى، و الصفراوى و غيرهم، و هو القياس.

وجه إثبات الهمزتين فيهما: الأصل المؤيد بالتأكيد.

و وجه حذفها من أحدهما الاستغناء بالأخرى فى إحدى الجملتين المتلابستين «۱۱»، و جعل إخبار الثانى راشدا لعدم ما يدل عليه بخلاف العكس.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى ص، م: و ألف.

(۵) فى ز، م: و ثاء ثوى.

(۶) سقط فى م، ص.

(۷) زيادة من ص.

(۸) سقط فى د.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى ص، م، ز: الاستفهامين.

(۱۱) فى م: المتلاصقين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۱

و وجه التفريق: الجمع و التنبيه على الجواز.

و وجه إثبات النون: الأصل؛ لأنها نون الضمير.

و وجه الحذف: تخفيف «۱» استثقال النونات «۲».

و الأصح أنها الوسطى كالانفراد، أو الأخيرة «۳»؛ لأنها محققة «۴»، و رسمت ياء فى «۵» النمل، و العنكبوت، و أول الواقعة، فكل قارئ موافق صريحا أو تقديرا. و الله أعلم.

ص:

و المدّ قبل الفتح و الكسر (ح) جر(ب) ن (ث) ق (ل) ه الخلف و قبل الضّمّ (ث) ر

و الخلف (ح) ز (ب) ى (ل) ذ و عنه أوّلاكشعبة و غيره امدد سهّلا

ش: (المد كائن عن حجر) اسمية، و (قبل الفتح) ظرف، [و حجر] «۶» محله نصب، و (بن) و (ثق) و (له) معطوفة «۷» على (حجر)، و (الخلف حاصل عن له) اسمية، و (المد قبل الضم [كائن عن ثر) اسمية] «۸»، و (الخلف حز) «۹» اسمية، و (بى) و (لذ) معطوفان على (حز) بمحذوف، و (عنه) يتعلق بمحذوف، أى: و انقل عنه أول باب الضم، و (كشعبة) صفة لمقدر «۱۰»، و (غيره) مفعول (امدد)، و (سهل) معطوف على (امدد) بواو محذوفة لمطلق الجمع.

أى: ثبت ذو حاء (حز)، و باء (بن)، و ثاء (ثق) (أبو عمرو، و قالون، و أبو جعفر) ألفا بين الهمزتين المفتوحتين، و بين المفتوحة و المكسورة، حيث جاء نحو: أ أأنذرتهم و أ إإنك إلا ما سيخص.

و اختلف عن هشام فى الفصل بينهما فى المسألتين:

فروى عنه الحلوانى من جميع طرقه الفصل كذلك، و روى الداجونى عن أصحابه عنه عدم الفصل.

هذا قبل المفتوحة، و أما قبل المكسورة فروى الفصل فى الجميع الحلوانى [من طريق ابن عبدان] «۱۱» من طريق صاحب «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، و من طريق أبى العز، و من طريق الجمال عن الحلوانى، و هو الذى فى «التجريد» عنه، و هو المقطوع به للحلوانى عند

---

(۱) فى ز: تحقيق.

(۲) فى ز، د: النونان.

(۳) فى م: و الأخيرة.

(۴) فى ز: مخففة.

(۵) فى ز: ثانى.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: معطوفان.

(۸) فى م: حكمه قبل الفتح.

(۹) فى ز: ثر.

(۱۰) فى م: يتعلق بالمقدر.

(۱۱) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۲

جمهور العراقيين، كابن سوار، و ابن فارس، و ابن شيطا، و أبى على البغدادى و غيرهم؛ و هو طريق الشذائى عن الداجونى، و هو فى «المبهج» و غيره، و عليه نص الداجونى، و به قطع أبو العلاء من طريق الحلوانى، و الداجونى، و هما فى «الشاطبية».

و روى عنه القصر فى «۱» الباب كله الداجونى عند جمهور العراقيين و غيرهم، [كصاحب «المستنير» و «التذكار» و «الروضة» و «التجريد» و «الكفاية الكبرى» و غيرهم] «۲»، و هو الصحيح من طريق زيد عنه، و هو الذى فى «المبهج» من طريق الجمال.

و ذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل: ففصلوا بالألف فى سبعة «۳» مواضع، و هى:

أ ااِن لنا بالشعراء [۴۱]، [و أ ااِنك و أ ااِفكا] «۴» معا بالصافات [۵۲، ۸۶]، و أ ااِنكم بفصلت [۹]، و أ ااِن لنا لأجرا بالأعراف [۱۱۳]، و أ ااِذا ما مت ب «مريم» [۶۶]، و تركوا الفصل فى الباقى، و هو الذى فى «الهداية»، و «العنوان»، و الوجه الثانى فى «الشاطبية»، و به قرأ الدانى على أبى الحسن. و الله أعلم.

و أما قبل الضم ففصل بينهما بألف ذو ثاء (ثر) أبو جعفر، و اختلف عن ذى حاء (حز) و باء (بى) و لام (لذ)- أبو عمرو، و قالون، و هشام.

فأما أبو عمرو: فروى عنه الفصل الدانى فى «جامع البيان»، و قرأه بالقياس و بنصوص الرواة عنه أبو عمرو، و أبو شعيب، و أبو حمدون، و أبو خلاد و غيرهم، و نص عليه للدورى «۵» من طريق ابن فرح، و الصفراوى، و للسوسى من طريق ابن حبش- ابن سوار و أبو العز، و صاحب «التجريد» و غير واحد، و هما للسوسى أيضا فى «الكافى»، و «التبصرة». و روى القصر عن أبى عمرو جمهور أهل الأداء من العراقيين [و المغاربة] «۶» و غيرهم. و ذكرهما «۷» عنه المهدوى، و الشهرزورى، و الشاطبى، و الصفراوى.

و أما قالون: فروى عنه المد من طريق أبى نشيط، و الحلوانى، و الدانى فى جامعه من قراءته على أبى الحسن، و عن أبى نشيط من قراءته على أبى الفتح، و قطع به «۸» فى «التيسير»، و «الشاطبية»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «الكافى»، و «التبصرة»، و «تلخيص الإشارات» «۹»، و رواه من الطريقين عنه [أبو على المالكى، و ابن سوار، و القلانسى، و ابن مهران، و الهمذانى، و الهذلى، و السبط، و قطع به فى «الكفاية»] «۱۰» للحلوانى فقط.

---

(۱) زاد فى م: هذا.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۳) فى م: سبع.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م، د: الدورى.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: و ذكره.

(۸) فى ز، د، ص: له.

(۹) فى د: العبارات.

(۱۰) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۳

و الجمهور على الفصل من الطريقين، و به قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى، و المالكى، و روى عنه القصر من الطريقين ابن الفحام

من قراءته على عبد الباقى، و رواه من طريق أبى نشيط سبط الخياط، و من طريق الحلوانى الدانى فى الجامع، و به قرأ على أبى الفتح فارس.

و أما هشام: فالخلاف عنه [فى] «۱» أول آل عمران و ص، و القمر على ثلاثة أوجه:

أولها: التحقيق مع المد فى الثلاثة، و هذا أحد وجهى «التيسير»، و به قرأ الدانى على فارس من طريق ابن عبدان على الحلوانى، و فى «التجريد» من طريق الجمال عن الحلوانى، و قطع به ابن سوار، و أبو العلاء للحلوانى عنه.

ثانيها: التحقيق مع القصر فى الثلاثة، و هو أحد وجهى «الكافى»، و الذى قطع به الجمهور له من طريق الداجونى عن أصحابه عن هشام: كابن سوار، و أبى على البغدادى، و ابن الفحام، و القلانسى، و الهمذانى، و سبط الخياط و غيرهم، و به قرأ الباقون.

ثالثها: التفصيل، ففى آل عمران بالقصر و التحقيق، و فى الآخرين بالمد و التسهيل، و هو الثانى فى «التيسير»، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و به قطع فى «التذكرة»، و «الهداية»، و «الهادى»، و «التبصرة»، و «العنوان»، و الثلاثة فى «الشاطبية»، و يدخل فى هذا أيضا: آأشهدوا خلقهم [الزخرف: ۱۹] لنافع و أبى جعفر «۲» كما سيأتى.

و اختلف عن قالون أيضا: فرواه بالمد فى قراءته على أبى الفتح من طريق أبى نشيط، و ابن مهران من الطريقين، و قطع به سبط الخياط لأبى نشيط، و كذلك الهذلى من جميع طرقه، و به قطع أبو العز و ابن سوار للحلوانى من غير طريق الحمامى.

و روى عنه القصر كل من روى عنه القصر فى أخواته، و لم يذكر أكثر المؤلفين سواه، و الوجهان عن أبى نشيط فى «التيسير»، و «الشاطبية»، و «الإعلان» و غيرها «۳».

وجه الفصل مع التحقيق: اجتماع همزتين مع بقاء لفظهما، و هى لغة هذيل، و عكل، و عامة تميم.

و وجه الفصل مع التسهيل: بقاء قسط الهمزة، و به يجاب من اعترض بحصول الخفة بالتسهيل، و فيه تداخل اللغتين؛ لأن التسهيل لقريش و الفصل لهذيل، و هو مع التحقيق أقوى «۴».

و وجه من فرق: الجمع بين اللغتين. و وجه تركه مع المضمومة: قلة ورودها.

---

(۱) سقط فى م، د.

(۲) زاد فى د، ص: و سهلا الهمزة الثانية بين بين على أصلها، و فصل بينهما أبو جعفر على أصله.

(۳) فى م: و غيرهما.

(۴) فى م: أولى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۴

و لما فرغ من همزة القطع بأنواعها انتقل إلى همزة الوصل، و هى قسمان: متفق على قراءته بالاستفهام، و مختلف فيه.

فالمتفق عليه «۱» ثلاث كلم فى ستة مواضع: آلذَّكَرَيْنِ* معا بالأنعام [۱۴۳، ۱۴۴]، و آلْآنَ وَ قَدْ* معا بيونس [۵۱، ۹۱]، و آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ [يونس: ۵۹]، و آللَّهُ خَيْرٌ بالنمل [۵۹]، و إلى [هذا] «۲» أشار بقوله:

ص:

و همز وصل من كالله أذنأبدل لكلّ أو فسهّل و اقصرن

ش: (و همز وصل) مفعول مقدم لقوله: (أبدل)، و (من مثل هذا اللفظ) يتعلق «۳» ب (أبدل) «۴»، فالكاف اسم لدخول (من) عليها و (آلله أذن) كبرى محكية، و (لكل القراء) يتعلق ب (أبدل)، و (فسهل) «۵» معطوف على (أبدل) و مفعول (فسهل) الهاء المحذوفة، و (اقصرن) مثل (فسهل)، و (أو) للإباحة.

أى: أجمع القراء على عدم تحقيق همز «۶» الوصل؛ لكونه لا- يثبت إلا ابتداء، و أجمعوا أيضا على تليينها، و اختلفوا فى كيفيته، فقال كثير: تبدل ألفا خالصة، و هذا هو المشهور فى الأداء القوى عند التصريفيين. قال الدانى: و هو لأكثر النحاة، و به قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن.

قال المصنف: و به قرأت من طريق «التذكرة»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «الكافى»، و «التبصرة»، و «التجريد»، و «الروضة»، و «المستنير»، و «التذكار»، و «الإرشادين»، و «الغايتين»، و غير ذلك من جلة «۷» كتب المغاربة [و المشارقة] «۸»، و اختاره الشاطبى.

و قال آخرون: يسهل بين بين، و هما فى «الشاطبية»، و «التيسير»، و «الإعلان».

وجه البدل: أن حذفها «۹» يؤدى إلى التباس الاستفهام بالخبر؛ لتماثل الحركتين، و لم يستغنوا بالقطع، و التسهيل فيه شىء من لفظ المحققة، و التحقيق يؤدى إلى إثبات همزة الوصل «۱۰» فى الوصل، و هو لحن، فتعين البدل، و كان ألفا؛ لأنها مفتوحة.

و وجه تسهيلها: أنه قياس المتحركة «۱۱»، و عليه «۱۲» قوله: [من الوافر]

و ما أدرى إذا يمّمت قصداأريد الخير أيّهما يلينى_____

(۱) فى م، ص، ز: فيه. (۲) سقط فى م. (۳) فى ص: متعلق. (۴) زاد فى م، ص، د: و أو. (۵) فى م، ز، د: فسهله. (۶) فى ز، د، ص: همزة. (۷) فى م، ص: جملة. (۸) سقط فى د. (۹) فى ص: حذفهم. (۱۰) فى د: وصل. (۱۱) فى م، د، ز: المحركة. (۱۲) فى م: و علته.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۵ أ ألخير الّذى أنا أبتغيهأو الشّرّ الّذى هو يبتغينى «۱» لأنها لا جائز أن تكون محققة؛ لأنه لحن، و الشاعر عربى، و لا- محذوفة و لا مبدلة؛ لأنها بإزاء فاء (مفاعيلن)؛ فتعين التسهيل. و منه أيضا قول الشاعر: [من الطويل]

أ ألحقّ أن دار الرّباب تباعدتأو انبتّ حبل أنّ قلبك طائر «۲» لا جائز أن تكون مبدلة؛ لأنها بإزاء (فعولن).

ثم أشار إلى المختلف فيه، و هو موضع واحد، فقال:

ص:

كذا به السّحر (ث) نا (ح) ز و البدلو الفصل من نحو ء آمنتم حظل

ش: (كذا به السحر) اسمية، تقديره: هذا اللفظ مثل: آللّه أذن، و (ثنا) نصب بنزع الخافض، أى: لثنا، و (حز) عطف عليه، و (البدل) «۳» مبتدأ، و (الفصل) معطوف عليه، و (من) متعلق بأحدهما مقدر مثله فى الآخر، و (حظل) أى: منع مبنى للفاعل، و فاعله مضمر، أى: كل القراء، و دل عليه قوله: (أبدل لكل)، و الجملة خبر البدل.

أى: كذلك ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ [يونس: ۸۱] يجوز فيها البدل، و التسهيل أيضا لذى ثاء (ثنا) و حاء (حز) أبى جعفر و أبى عمرو، [و قرأ] «۴» الباقون بهمزة واحدة على الخبر، و تسقط عندهم «۵» الصلة لالتقاء الساكنين.

و أجمع من أجاز التسهيل على امتناع الفصل بينهما بألف كما يجوز فى همزة القطع؛ لضعفها عنها.

و قوله: (و البدل) إشارة إلى أنه يمتنع فى «۶» آمَنْتُمْ* فى الثلاث [الأعراف: ۱۲۳، و طه: ۷۱، و الشعراء: ۴۹] و أَ آلِهَتُنا [الزخرف: ۵۸] الفصل بين الأولى و الثانية بألف، و يمتنع- أيضا- إبدال الثانية.

و لما فرغ من الهمزتين- و الأولى للاستفهام- شرع فيما إذا كانت لغير استفهام،

---

(۱) البيتان من قصيدة طويلة للمثقب العبدى فى ديوانه ص (۲۱۲)؛ و خزانة الأدب (۱۱/ ۸۰)؛ و شرح اختيارات المفضل ص (۱۲۶۷)؛ و شرح شواهد المغنى (۱/ ۱۹۱)؛ و بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص (۱۴۵)؛ و خزانة الأدب (۶/ ۳۷).

(۲) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص (۱۳۳)؛ و الأغانى (۱/ ۱۲۷)؛ و خزانة الأدب (۱۰/ ۲۷۷)؛ و الكتاب (۳/ ۱۳۶)؛ و لجميل

فى ملحق ديوانه ص (۲۳۷)؛ و بلا نسبة فى أوضح المسالك (۴/ ۳۶۹)؛ و شرح الأشمونى (۳/ ۸۱۸)؛ و شرح التصريح (۲/ ۳۶۶)؛ و شرح ابن عقيل ص (۶۸۹).

و الشاهد فيهما قوله: «أ ألحق» حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» فى هذه الكلمة بين الألف و الهمزة مع القصر. و هذا هو التسهيل، و هو قليل فى مثل هذا، و الكثير إبدال همزة «أل» التالية لهمزة الاستفهام ألفا.

(۳) زاد فى د: منه.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: عند.

(۶) فى د: من.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۶

و تكون الثانية فى هذا القسم متحركة و ساكنة، و بدأ بالمتحركة، فقال:

ص:

اشارة

أئمّة سهّل أو ابدل (ح) ط (غ) نا(حرم) و مدّ (لا) ح بالخلف (ث) نا

مسهّلا و الأصبهانى بالقصص‌فى الثّان و السّجدة معه المدّ نص

ش: (أئمة) مفعول (سهل)، و (أبدل) معطوف عليه، و (حط) محله نصب بنزع الخافض، و (غنا) و (حرم) معطوفان عليه، و (مدّ كائن عن لاح) اسمية، و (بالخلف) يتعلق بالمقدر، و (ثنا) عطف على (لاح)، و (مسهلا) حال من ذى (لاح)، و (الأصبهانى) مبتدأ، و (معه) حاله «۱» و (المد نص عليه): اسمية وقعت خبرا عن (الأصبهانى)، و باء (بالقصص) بمعنى [فى] «۲»، يتعلق «۳» ب (نص)، و (فى الثانى) «۴» بدل منه، و (السجدة) عطف عليه.

أى: قرأ ذو حاء (حط) أبو عمرو، و ذو غين (غنا) رويس، و مدلول (حرم) نافع، و ابن كثير، و أبو جعفر: أَئِمَّةً* فى المواضع الخمسة، و هى التوبة [۱۲]، و الأنبياء [۷۳]، و فى القصص موضعان [۵، ۴۱]، و فى السجدة [۲۴] بتحقيق الأولى و تسهيل الثانية، إلا أنه اختلف [عنهم] «۵» [فى] «۶» كيفية تسهيلها.

فذهب جمهور أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، و نص عليه: ابن سوار و الهذلى، و أبو على [البغدادى] «۷»، و ابن الفحام، و أبو العلاء، و سبط الخياط، و المهدوى، و ابن سفيان «۸»، و أبو العز، و مكى، و الشاطبى و غيرهم.

و ذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء خالصة، و نص عليه: ابن شريح، و القلانسى، و سائر العراقيين. قال المصنف: و به قرأت من طريقهم، و قال محمد بن مؤمن فى «كنزه»: إن جماعة يجعلونها ياء خالصة، و أشار إليه [مكى، و الدانى فى «جامعه»، و الحافظ أبو العلاء و غيرهم. و الباقون بتحقيقها] «۹» مطلقا.

و هكذا «۱۰» اختلف التصريفيون أيضا فيها: فمن محقق و مسهل بين بين.

فقال «۱۱» ابن جنى فى كتاب «الخصائص» له: و من شاذ الهمزة عندنا قراءة الكسائى:

أَئِمَّةً* بالتحقيق «۱۲» فيهما.

و قال أبو على [الفارسى] «۱۳»: و التحقيق ليس بالوجه؛ لأنا لا نعلم أحدا ذكر التحقيق

(۱) فى م: حال.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: متعلق.

(۴) فى م: و فى الباب.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى د.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى ز، ص: أبو سفيان.

(۹) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۱۰) فى م، د: و أقول هكذا.

(۱۱) فى م: قال.

(۱۲) فى د: بالتخفيف.

(۱۳) سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۷

فى (آدم) و «آخر»؛ فكذا «۱» ينبغى فى القياس «أئمة»، و أشار بهذا إلى أن أصلها (أيمّة) [على وزن] «۲»: أفعلة، جمع إمام، فنقلت حركة الميم للهمزة الساكنة قبلها لأجل الإدغام لاجتماع المثلين؛ فكان الأصل الإبدال من أجل السكون.

و كذلك «۳» نص على الإبدال أكثر النحاة كما ذكره الزمخشرى فى «المفصل».

و قال أبو شامة: و منع كثير منهم تسهيلها بين بين، قالوا: لأنها تكون كذلك فى حكم الهمزة.

ثم إن الزمخشرى خالف «۴» النحاة، و ادعى تسهيلها بين بين [عملا بقول من حققها «۵» كذلك من القراء، فقال فى «الكشاف»: فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة «۶» بين بين] «۷». ثم قال: و تحقيق الهمزتين قول مشهور و إن لم يكن مقبولا- عند البصريين. ثم قال: و أما التصريح بالياء فليس بقراءة و لا يجوز، و من قرأ به فهو لاحن محرّف.

و الجواب «۸» أن القراءة بالياء قد تواترت فلا يطعن فيها. و أما وجهها «۹» فتقدم فلا يلتفت إلى طعنه فى الأمرين.

و اختلفوا فى إدخال ألف بينهما «۱۰»، فقرأ ذو ثاء (ثنا) أبو جعفر بالمد، أى: بالألف، و اختلف عن ذى لام (لاح) هشام: فروى عنه المد من طريق ابن عبدان و غيره عن الحلوانى- أبو العز، و قطع به جمهور العراقيين كابن سوار، و ابن شيطا، و ابن فارس و غيرهم، و قطع به لهشام من طريقهم أبو العلاء. و فى «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، يعنى من طريق «۱۱» غير ابن عبدان.

و أما من طريق ابن عبدان؛ فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح به فى «جامع البيان»، و هذا مما «۱۲» وقع له فيه خلط طريق بطريق. و فى «التجريد» من قراءته على عبد الباقى يعنى من طريق [الجمال عن] «۱۳» الحلوانى، و فى «المبهج» سوى بينه و بين سائر الباب؛ فيكون له من طريق الشذائى عن الحلوانى، و الداجونى و غيرهما.

و روى القصر «۱۴»: ابن سفيان، و المهدوى، و ابن شريح، و ابنا غلبون، و مكى، و صاحب

---

(۱) فى م: فلذا.

(۲) فى م: بوزن.

(۳) فى م: و كذا.

(۴) فى م: يخالف.

(۵) فى د: خففها.

(۶) فى م، د: بهمزة.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

(۸) فى م: و أقول أما.

(۹) فى م: وجها.

(۱۰) فى م: بينها.

(۱۱) فى د: من غير طريق.

(۱۲) فى د: ما.

(۱۳) سقط فى ص.

(۱۴) فى م: الفضل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۸

«العنوان»، و جمهور المغاربة، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و على أبى الفتح من طريق ابن عبدان، و فى «التجريد» من غير طريق الجمال، و هو فى «المبهج» من غير طريقه.

و قوله: (الأصبهانى) أى: وافق الأصبهانى أبا جعفر، لكن لا فى الخمس، بل فى ثانى القصص [۴۱]، و هو و جعلناهم أاإمة يدعون، و كذا «۱» السجدة [۲۴]، فقرأ فى الموضعين بالمد، و نص على ذلك الأصبهانى فى كتابه، و هو المأخوذ به من جميع طرقه.

تنبيه:

كل من فصل بالألف فى (أئمة) إنما يفصل فى حال التسهيل، و لا يجوز مع الإبدال؛ لأن الفصل إنما ساغ تشبيها ب أ إذا، و أ إنا و سائر الباب، قال الدانى: و هو مذهب عامة النحويين.

ص:

أن كان أعجميّ خلف (م) لياو الكلّ مبدل كآسى أوتيا

ش: (أن كان) مبتدأ، و (أعجمى) عطف عليه، و (خلف) ثان «۲» و خبره: حاصل «۳» فيه، و الجملة خبر الأول، و (ملیا) محله نصب بنزع الخافض، (و الكل مبدل «۴») مثل هذا اللفظ اسمية، و الكاف اسم، و (أوتى) معطوف بمحذوف و ألفه للإطلاق.

[أى:] «۵» اختلف عن ذى ميم (ملیا) ابن ذكوان فى مد حرفين خاصة، و هما آن كان ذا مال بالقلم [۱۴]، و ءَ أَعْجَمِيٌّ بفصلت [۴۴]: فنص له على الفصل بينهما مكى، و ابن شريح، و ابن سفيان، و المهدوى، و أبو الطيب، و ابن غلبون و غيرهم، و كذلك روى أبو العلاء عن ابن الأخرم، و الصورى.

و رد ذلك الدانى، فقال فى «التيسير»: ليس بمستقيم من طريق النظر، و لا- صحيح من جهة القياس؛ و ذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين فى حال تحقيقهما- مع ثقل اجتماعهما- علم أن فصله بها بينهما فى حال تسهيلها «۶» مع خفته غير صحيح عنده، على أن الأخفش قال فى كتابه عنه بتحقيق الأولى و تسهيل الثانية، و لم يذكر فصلا فى الموضعين؛ فاتضح ما قلناه.

قال: و هذا من الأشياء اللطيفة «۷» التى لا- يميزها، و لا يعرف حقائقها إلا المطلعون على مذاهب الأئمة، المختصون بالفهم الفائق و الدراية الكاملة. انتهى.

قال «۸» ابن الباذش: فأما ابن ذكوان فاختلف عنه، فكان الدانى يأخذ له بغير فصل،

---

(۱) فى م: و كذلك.

(۲) فى ص، ز، د: فاعل.

(۳) فى ص، ز، د: حصل.

(۴) فى م: مبتدأ.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م، د: تسهيله.

(۷) فى م: المطلقة.

(۸) فى ص، ز، د: و قال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۳۹

و كان مكى يأخذ له بالفصل بينهما بألف، و على ذلك أبو الطيب و أصحابه، و هو الذى يعطيه نصوص الأئمة من أهل الأداء كابن شنبوذ، و النقاش، و ابن عبد الرازق، و أبى الطيب التائب، و أبى طاهر «۱» بن أبى هاشم، و ابن أشتة، و الشذائى، و الخزاعى، و الدار قطنى، و الأهوازى، و جماعة كثيرة من متقدم و متأخر، قالوا كلهم بهمزة و مد «۲».

قال المصنف: و ليس هذا يعطى الفصل أو يدل عليه، و من نظر كلام الأئمة: متقدمهم و متأخرهم، علم أنهم لا يريدون بذلك إلا بين بين؛ فقول الدانى أقرب إلى النص و أصح فى القياس، نعم، قول الحسن بن حبيب صاحب الأخفش أقرب إلى [قول] «۳» مكى و أصحابه؛ فإنه قال فى كتابه عن ابن ذكوان عن يحيى أنه قرأ: ءَ أَعْجَمِيٌّ بمدة مطولة «۴»، كما قال ذو الرمة:

آن توهمت من خرقاء منزلة... ... ... «۵»

فقال (آن) بهمزة مطولة، فهذا يدل على ما قاله «۶» مكى، و لا «۷» يمنع ما قاله الدانى؛ لأن الوزن يقوم «۸» بهما، و يستدل له به، و الوزن لا يقوم بالبدل، و قد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت، ممن هو أعرف بدلائل النص: كابن شيطا، و ابن سوار، و أبى العز، و ابن الفحام و غيرهم، و قرأت له بالوجهين. انتهى.

فإن قلت: من أين يفهم أن الخلاف فى المد؟ قلت: من كونه أقرب محكوم.

و قوله: (و الكل مبدل) أى: أجمعوا على إبدال كل همزة ساكنة بعد متحركة لغير استفهام؛ نحو: آتَى [البقرة: ۱۷۷]، و أُوتِىَ [البقرة: ۱۳۶]، و وَ أُوذُوا*، و أَيْمانٌ*، و ائْتِيا «۹» [فصلت: ۱۱]، وجه الاتفاق على بدل هذا عند من يقول الساكن أثقل لزيادة الثقل، و عند غيره: لزوم الاجتماع بخلاف المتحركين تحقيقا.

---

(۱) فى م، ص: و أبى الطاهر.

(۲) فى ص: و مدة.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى ص: طويلة.

(۵) صدر بيت و عجزه:

... ...ماء الصبابة من عينيك مسجوم و البيت فى ديوانه (۱/ ۳۶۹)؛ و جمهرة اللغة ص (۷۲۰، ۸۸۶)؛ و الجنى الدانى ص (۲۵۰)، و خزانة الأدب (۲/ ۳۴۱، ۴/ ۳۴۵، ۱۰/ ۲۹۲، ۱۱/ ۲۳۵- ۲۳۸، ۴۶۶)، و الخصائص (۲/ ۱۱)؛ و رصف المبانى ص (۲۶، ۳۷۰)؛ و سر

صناعته الإعراب (۲/ ۷۲۲).

(۶) فى م: ما قال.

(۷) فى د: بينما.

(۸) فى م: المهمزون يقومون.

(۹) فى م: أسى و أتى و أوتوا، و فى د: و أوى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۰

باب الهمزتين من كلمتين

اشارة

أى: حكم المتلاصقتين من كلمتين، و هذا قسيم المتقدم، و هو قسمان: متفق و هو ثلاثة، و مختلف و هو خمسة.

و اعلم أن المتفقتين كسرا ثلاثة عشر [لفظا] «۱» فى خمسة عشر موضعا متفق عليها:

هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ بالبقرة [۳۱]، و مِنَ النِّساءِ إِلَّا* معا بالنساء [۲۲، ۲۴]، و وَ مِنْ وَراءِ إِسْحاقَ يَعْقُوبَ بهود [۷۱]، و بِالسُّوءِ إِلَّا بيوسف [۵۳]، و ما أَنْزَلَ هؤُلاءِ إِلَّا بالإسراء [۱۰۲]، و عَلَى الْبِغاءِ إِنْ بالنور [۳۳]، و مِنَ السَّماءِ إِنْ بالشعراء [۱۸۷] و مِنَ السَّماءِ إِلَى بالسجدة [۵]، و مِنَ النِّساءِ إِنِ، وَ لا أَبْناءِ إِخْوانِهِنَ كلاهما بالأحزاب [۳۲، ۵۵]، مِنَ السَّماءِ إِنْ، أَ هؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كلاهما بسبإ «۲» [۹، ۴۰]، و فِي السَّماءِ إِلهٌ بالزخرف [۸۴] و اختلف فى ثلاثة: لِلنَّبِيِ إِنْ أَرادَ، و بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا بالأحزاب [۵۰، ۵۳] لنافع، و مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ بالبقرة [۲۸۲] لحمزة.

و المتفقتان فتحا ثلاثة عشر فى تسعة و عشرين موضعا: السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمُ، و جاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بالنساء [۵، ۴۳]، و المائدة [۶] و جاءَ أَحَدَكُمُ بالأنعام [۶۱]، و تِلْقاءَ أَصْحابِ بالأعراف [۴۷]، و فيها [۳۴]، و فى يونس [۴۹]، و النحل [۶۱]، و فاطر [۴۵]:

جاءَ أَجَلُهُمْ*، و فى هود [خمسة] «۳» [۴۰، ۵۸، ۶۶، ۸۲، ۹۴] و فى المؤمنين اثنان [۲۷، ۹۹]، جاءَ أَمْرُنا*، وَ جاءَ أَهْلُ بالحجر [۶۷]، و جاءَ آلَ* بها [الحجر:

۶۱]، و بالقمر [۴۱]، و السَّماءَ أَنْ [بالحج] «۴» [۶۵]، و بالمؤمنين [۹۹]: جاءَ أَحَدَهُمُ، و بالفرقان «۵» [۵۷]: شاءَ أَنْ يَتَّخِذَ، و بالأحزاب [۲۴] شاءَ أَوْ يَتُوبَ، و بغافر [۷۸]، و الحديد [۱۴]: جاءَ أَمْرُ اللَّهِ*، و بالقتال [۱۸]: جاءَ أَشْراطُها، و بالمنافقين [۱۱]: جاءَ أَجَلُها، و بعبس [۲۲] شاءَ أَنْشَرَهُ.

و المتفقان ضما أَوْلِياءُ أُولئِكَ بالأحقاف [۳۲] خاصة.

ص:

أسقط الاولى فى اتّفاق (ز) ن (غ) داخلفهما (ح) ز و بفتح (ب) ن (ه) دى

ش: (فى) يتعلق «۶» ب (أسقط) «۷»، و فاعله (زن)، و (غدا) معطوف على زن، و (خلفهما) مبتدأ [حذف] «۸» خبره، و هو حاصل «۹»، و (حز) عطف على (زن) حذف

---

(۱) زيادة من ص.

(۲) فى ز: بالنساء.

(۳) فى م: خمس. و سقط فى د.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى م: و فى.

(۶) فى د: تتعلق.

(۷) فى د: بإسقاط.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: و شبهه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۱

عاطفه، و (بفتح) متعلق ب (أسقط) محذوفا، و (بن) فاعل، و (هدى) عطف عليه، أى:

و أسقط الأولى «۱» بفتح ذوا (بن) و (هدى).

ص:

و سهّلا فى الكسر و الضّمّ و فىبالسّوء و النّبىء الادغام اصطفى

ش: فاعل (سهل) ضمير عائد على (بن) و (هدى)، و (فى) يتعلق ب (سهل) «۲»، و (الكسر) «۳» معطوف على (الضم)، و (الإدغام اصطفى) كبرى، و (فى بالسوء) يتعلق ب (اصطفى).

أى: أسقط ذو حاء (حز) أبو عمرو الهمزة الأولى من همزتى القطع المتفقتين فى الحركة مطلقا، المنفصلتين تحقيقا المتلاصقتين.

فقوله: (الأولى) تنبيه على أن مذهبه أنها الساقطة، و مذهب «۴» أبى الطيب بن غلبون، و أبى الحسن الحمامى أنها «۵» الثانية، و هو مذهب الخليل و غيره من النحاة. و ذهب سائرهم إلى الأول، [و هو القياس. و تظهر] «۶» فائدته فى المد: فمن قال بإسقاط الأولى؛ فالمد عنده «۷» منفصل، أو الثانية؛ فمتصل «۸».

و قوله فى «التيسير»: و متى سهلت الأولى من المتفقتين أو أسقطت؛ فالألف التى قبلها ممكنة على حالها- مع تحقيقها اعتدادا بها- و يجوز أن تقصر- يؤذن بأن المد متصل.

و قوله: (من همزتى القطع) خرج به نحو: إِلَّا ما شاءَ اللَّهُ [الأنعام: ۱۲۸]، و لا يرد عليه؛ لأن كلامه فى المتلاصقتين «۹» لفظا؛ لأن التخفيف منوط باللفظ.

و قوله: (و المنفصلتين) مخرج لنحو: أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶] و تحقيقا بيان؛ لأن نحو أَ أَنْذَرْتَهُمْ و إن كان حرفا و فعلا؛ فهو عند القراء كلمة لعدم الاستقلال، فهو خارج بقرينة الباب قبله، [و المتلاصقتين] «۱۰» خرج به: السُّواى أَنْ [الروم: ۱۰] علم من الترجمة.

و أسقط الأول أيضا [ذوزاى زن] «۱۱» قنبل من طريق ابن شنبوذ من أكثر طرقه، و كذلك ذو غين (غدا) رويس من رواية أبى الطيب، و ستأتى «۱۲» بقية مذهبهما.

و وافق ذو باء (بن) قالون و هاء (هدى) البزى على إسقاط أولى «۱۳» المفتوحتين.

---

(۱) فى م: و أسقط إلا ذو باء بن و هدى.

(۲) فى م: بسهلا.

(۳) فى ز: و بالكسر.

(۴) فى م: و ذهب.

(۵) فى م: إلى أنها.

(۶) فى د: و هو ابن الباذش.

(۷) فى د: عنه.

(۸) فى د: منفصل.

(۹) فى ز: المتلاصقين.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى ص، د، ز: و سيأتى.

(۱۳) فى د: الأولى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۲

و أما المكسورتان [و المضمومتان] «۱»؛ فسهلا «۲» أولاهما «۳» بين بين، و هو معنى قوله:

(و سهلا فى الكسر و الضم).

و اختلف عنهما فى بِالسُّوءِ إِلَّا بيوسف [۵۳]، و لِلنَّبِيِ إِنْ أَرادَ [الأحزاب:

۵۰]، و لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا [الأحزاب: ۵۳]، و يشملهما قوله: (و النبىء) فأبدل الأولى منهما واوا، و أدغم الواو التى قبلها فيها «۴» جمهور المغاربة و سائر العراقيين عن قالون و البزى معا «۵»، و هذا هو المختار رواية «۶» مع صحته قياسا، و قال الدانى فى «المفردات»: لا يجوز فى التسهيل غيره، و سهل الأولى منهما بين طردا للباب جماعة من أهل الأداء، و ذكره مكى أيضا، و ذكرهما ابن بليمة، و الشاطبى، و الصحيح قياسا و رواية ما عليه الجمهور من الأول، و إليه أشار بقوله: (اصطفى).

وجه تحقيق «۷» أولى المتفقتين: أنه طرف «۸»، فهو أنسب كالإدغام «۹» و الساكنين، و المبتدأة أولى بالتحقيق «۱۰»، و هو مذهب أبى عمرو فى النحو.

و وجه «۱۱» تسهيلها: أنه قياس المتحركة «۱۲».

و وجه حذفها المبالغة فى التخفيف، و الاكتفاء بدلالة التالية «۱۳» ذاتا و شكلا كالمتصلة، و هى من حروف الحذف، و أولى من تَأْمُرُونِّى [الزمر: ۶۴] و تَذَكَّرُونَ [الأنعام:

۱۵۲]، و هو مندرج فى التخفيف، و هذا مذهب الخليل.

و وجه التفرقة: الجمع.

و وجه إدغام بالسوِّ إلا [يوسف: ۵۳]: أن اللغة فى تسهيل مثل ذلك، إما النقل «۱۴»، و هو قياسها، و لم يقرأ به لهما «۱۵»، أو قلب الهمزة واوا [و إدغامها] «۱۶»، و إنما اختير على النقل «۱۷»؛ لما يؤدى إليه من كسر الواو بعد الضمة، و هو مرفوض لغة.

و قوله «۱۸» بالتشديد مستعمل، و هو أخف من قول سيبويه: حجز الساكن بين الضمة

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م: بسهل.

(۳) فى م: أولاها.

(۴) فى م: بها.

(۵) فى ز: تبعا.

(۶) فى ص: و أنه.

(۷) فى ز: تخفيف.

(۸) فى د: ظرف.

(۹) فى ص: بالإدغام.

(۱۰) فى د: بالتخفيف.

(۱۱) فى م: وجه.

(۱۲) فى م: المحركة.

(۱۳) فى ز: النافية.

(۱۴) فى م: الثقل.

(۱۵) فى م: لهما به.

(۱۶) سقط فى ز.

(۱۷) فى م: الثقل.

(۱۸) فى ز، د: و قول.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۳

و الكسرة، و هذا وجه تشديد النَّبِيُ [آل عمران: ۶۸] و لِلنَّبِيِ [التوبة: ۱۱۳].

ص:

و سهّل الأخرى رويس قنبلورش و ثامن و قيل تبدل

مدّا (ز) كا (ج) ودا و عنه هؤلاإن و البغا إن كسر ياء أبدلا

ش: (و سهل رويس الهمزة الأخيرة) فعليهٔ، قدم مفعولها، و عاطف (قنبل) و (ورش) محذوف، و نائب «۱» فى (و ثامن)، و (قيل): [عطف على (سهل)، و النائب (تبدل) باعتبار دلالته على الحكم] «۲»، و نائب «۳» (تبدل) مستتر، و (مدا) نصب بنزع الخافض، أى: بمد و (زكا) [كذلك] «۴»، و (جودا) عطف على (زكا)، و (عنه) متعلق ب (أبدلا)، و (هؤلاء إن)، (و البغاء إن) مفعول مراد «۵» لفظه، و (كسر ياء) منصوب بنزع الخافض، تقديره: أبدل همز هذا اللفظ بكسر ياء، يعنى بياء مكسورة.

أى: سهل الهمزة الأخيرة من الهمزتين المتفقتين مطلقا رويس- يعنى من غير طريق أبى الطيب- و كذلك قنبل من طريق ابن مجاهد، و هذا مذهب الجمهور عنه، و لم يذكر عنه العراقيون و لا صاحب «التيسير» غيره، و كذا ذكره «۶» ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ، و روى عنه عامة المصريين و المغاربة إبدالها حرف مد خالص، فتبدل فى حالة الكسر ياء، و فى حالة الضم واوا ساكنة، و هو الذى قطع به فى «الهادى»، و «الهداية»، و «التجريد»، و هما فى «التبصرة»، و «الكافى»، و «الشاطبية»، و روى عنه ابن شنبوذ إسقاط [الأولى] «۷» مطلقا كما ذكره.

و أما ورش فلا خلاف عنه من طريق الأصبهانى فى تسهيلها بين بين.

و اختلف عن الأزرق: فروى عنه إبدال الثانية حرف مد «۸» جمهور المصريين و من أخذ عنهم من المغاربة، و هو الذى قطع به غير واحد منهم: كابن سفيان، و المهدوى، و ابن الفحام، و كذا فى «التبصرة»، و «الكافى»، و روى عنه تسهيلها مطلقا بين بين كثير منهم: كأبى الحسن بن غلبون، و ابن بليمة، و صاحب «العنوان»، و لم يذكر فى «التيسير» غيره، و اختلفوا عنه فى حرفين: هؤُلاءِ إِنْ [البقرة: ۳۱] و الْبِغاءِ إِنْ [النور: ۳۳]:

(۱) فى ص، د، ز: و ثابت.

(۲) بدل ما بين المعقوفين فى ز: نائبه لفظ (تبدل) إلى جودا.

(۳) فى م: و الثابت.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: يراد.

(۶) فى م: و ذكره.

(۷) سقط فى ز.

(۸) فى م: يا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۴۴۴

فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيها ياء مكسورة.

و قال فى «التيسير»: «و قرأت به على ابن خاقان». قال: و روى عنه ابن شيطا «۱» إجراءهما «۲» كنظائرهما «۳»، و قد قرأت بذلك أيضا على أبى الفتح، و أكثر مشيخة «۴» المصريين على الأول.

و قرأ الباقون- و هم ابن عامر، و عاصم، و حمزة، و الكسائى، و خلف، و روح- بتحقيق «۵» الهمزتين مطلقا «۶».

وجه تخفيف «۷» الثانية: أنها سبب زيادة الثقل «۸» فخففت، و طردا للبابين «۹» و جمعا، و هو مذهب الخليل و حكاه عن أبى عمرو.

و وجه قلبها: المبالغة فى التخفيف، و هو سماعى.

و وجه الاختلاس: مراعاة لأصلها.

و وجه التحقيق: الأصل. [تنبيه إذا ابتدئ بقوله تعالى: فَقالَ أَنْبِئُونِى و وقف على:

صادِقِينَ فلقالون أربعة و عشرون وجها حاصلة من ضرب كل من أربعة هؤُلاءِ إِنْ و هى مدهما، و قصرهما، و مد كلّ مع قصر الآخر فى صلة الميم و عدمها، فكل من الثمانية فى ثلاثة صادِقِينَ، و لورش سبعة و عشرون حاصلة من ضرب ثلاثة: أَنْبِئُونِى فى ثلاثة هؤُلاءِ إِنْ فى ثلاثة صادِقِينَ (هذا من طريق الأزرق، و أما من طريق الأصبهانى: فثلاثة فقط فى:

صادِقِينَ و للبزى ستة أوجه، و لقنبل ستة كورش، و ستة على موافقة أبى عمرو، و لأبى عمرو تسعة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة: هؤُلاءِ إِنْ فى ثلاثة صادِقِينَ] «۱۰».

ثم انتقل إلى المختلف فقال:

ص:

و عند الاختلاف الأخرى سهّلن(حرم) (ح) وى (غ) نا و مثل السّوء إن

ش: (و سهلن «۱۱» الأخرى) فعلية مؤكدة، و (عند الاختلاف) ظرف ل (سهلن)، و (حرم) محله نصب على نزع الخافض، و (حوى) و (غنا) معطوفان عليه بمحذوف، و (مثل هذا اللفظ) مبتدأ، و أما مقدرة، و قالوا: و أول التالى «۱۲» جوابها أى: و أما مثل السوء إن فالواو تسهل «۱۳» بها، (و يحتمل «۱۴» إلغاء الزيادة فتكون الواو مبتدأ ثانيا، و خبره

(۱) فى م، د: ابن سيف.

(۲) فى م: و جعلهما.

(۳) فى د، ص: كنظائرهما.

(۴) فى م: مشايخه.

(۵) فى ص: تحقيق.

(۶) فى م: جميعا.

(۷) فى ص: تحقيق.

(۸) فى ز: النقل.

(۹) فى د، ز، م: للباقين.

(۱۰) ما بين المعقوفين زيادة من د، ص.

(۱۱) فى ص: و سهل.

(۱۲) فى د، ز، م: الثانى.

(۱۳) فى م: و ليسهل، و فى د: و سهل.

(۱۴) فى د: و تحتمل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۵

تسهل «۱» [بها] «۲» و الجملة خبر الأول، و فى البيت سناد التوجيه.

أى: سهل مدلول (حرم) المدنيان و ابن كثير و ذو حاء (حوى) أبو عمرو و غين (غنا) رويس ثانى الهمزتين الموصوفتين المختلفتى «۳» الحركة، و أصل التسهيل: أن يكون بين بين، و لما لم يكن هذا عامّا فى كل الأقسام؛ أخرج منه ما أبدل بياء أو واو، فنص عليه.

و اعلم أن أقسام المختلفتين ستة، و الواقع فى القرآن خمسة:

الأول: مفتوحة بعدها مضمومة، و هو جاءَ أُمَّةً [المؤمنون: ۴۴] فقط.

الثانى: مفتوحة فمكسورة، و هو قسمان:

متفق عليه فى سبعة عشر موضعا: شُهَداءَ إِذْ* بالبقرة [۱۳۳] و الأنعام [۱۴۴]، وَ الْبَغْضاءَ إِلى* معا بالمائدة [۱۴، ۶۴]، [و فيها] «۴» [۱۰۱]: عَنْ أَشْياءَ إِنْ، أَوْلِياءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا، و إِنْ شاءَ إِنَّ اللَّهَ كلاهما بالتوبة [۲۳، ۲۸]، و شُرَكاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ يونس [۶۶]، و وَ الْفَحْشاءَ إِنَّهُ وَ جاءَ إِخْوَةُ معا بيوسف [۲۴، ۵۸]، و أَوْلِياءَ إِنَّا بالكهف [۱۰۲]، و الدُّعاءَ إِذا ما بالأنبياء «۵» [۴۵]، و الْماءَ إِلَى بالسجدة [۲۷]، و نَبَأَ إِبْراهِيمَ بالشعراء [۶۹]، و حَتَّى تَفِيءَ إِلى بالحجرات [۹].

و مختلف فيه، و هو: زكرياء إذ بمريم [۲، ۳]، و الأنبياء [۸۹]، على قراءة غير (صحب) حمزة، و الكسائى، و خلف، و حفص.

الثالث: المضمومة فمفتوحة، و هو قسمان:

متفق عليه، و هو أحد عشر موضعا: السُّفَهاءُ أَلا بالبقرة [۱۳]، و نَشاءُ أَصَبْناهُمْ بالأعراف [۱۰۰] و فيها [۱۵۵]: تَشاءُ أَنْتَ وَلِيُّنا، و سُوءُ أَعْمالِهِمْ بالتوبة [۳۷]، و وَ يا سَماءُ أَقْلِعِي بهود [۴۴]، و الْمَلَأُ أَفْتُونِي* بيوسف [۴۳] و النمل [۳۲]، و ما يَشاءُ أَ لَمْ بإبراهيم [۲۷، ۲۸] و الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ بالنمل [۳۸]، و جَزاءُ أَعْداءِ اللَّهِ بفصلت [۲۸]، و وَ الْبَغْضاءُ أَبَداً بالامتحان [الممتحنة: ۴].

و مختلف فيه، و هو: النبىء أولى، و إن أراد النبىء أن بالأحزاب [۶، ۵۰] لنافع.

الرابع: مكسورة فمفتوحة، و هو قسمان أيضا:

فالمتفق عليه خمسة عشر موضعا، و هى: مِنْ خِطْبَةِ النِّساءِ أَوْ بالبقرة [۲۳۵]، و هؤُلاءِ أَهْدى بالنساء [۵۱]، و لا- يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ أَ تَقُولُونَ بالأعراف [۲۸]، و هؤُلاءِ

(۱) فى ص: سهله.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى ز، ص: المختلفين.

(۴) سقط فى م، د.

(۵) فى ص: و الدعاء «إذا ولوا مدبرين» بالنمل و الروم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۶

أَضَلُّونا بالأعراف [۳۸]، و مِنَ الْماءِ أَوْ مِمَّا بالأعراف [۵۰]، و مِنَ السَّماءِ أَوِ ائْتِنا بالأنفال [۳۲]، و مِنْ وِعاءِ أَخِيهِ موضعان بيوسف [۷۶]، و لَوْ كانَ هؤُلاءِ آلِهَةً بالأنبياء [۹۹]، و هؤُلاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا، و مَطَرَ السَّوْءِ أَ فَلَمْ كلاهما بالفرقان [۱۷، ۴۰]، و مِنَ السَّماءِ آيَةً بالشعراء [۴]، وَ لا أَبْناءِ إِخْوانِهِنَ بالأحزاب [۵۵]، و فِي السَّماءِ أَنْ* معا بالملك [۱۶، ۱۷].

و المختلف فيه: مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ بالبقرة [۲۸۲] لغير حمزة.

الخامس: مضمومة فمكسورة، و هو أيضا قسمان:

فالمتفق عليه اثنان و عشرون: يَشاءُ إِلى* معا بالبقرة [۱۴۲، ۲۱۳]، و بيونس [۲۵]، و النور [۴۶]، وَ لا يَأْبَ الشُّهَداءُ إِذا بالبقرة [۲۸۲]، و ما يَشاءُ إِذا بآل عمران [۴۷]، و يَشاءُ إِنَّ* فيها [۱۳]، و فى النور [۴۵] و فاطر [۱]، و مَنْ نَشاءُ إِنَ بالأنعام [۸۳]، و السُّوءُ إِنْ بالأعراف [۱۸۸]، و ما نَشؤُا إِنَّكَ بهود [۸۷] و لِما يَشاءُ إِنَّهُ بيوسف [۱۰۰]، و موضعى الشورى [۲۷، ۵۱]، و ما نَشاءُ إِلى بالحج [۵]، و شُهَداءُ إِلَّا بالنور [۶]، و يا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّى بالنمل [۲۹]، و الْفُقَراءُ إِلَى اللَّهِ، و الْعُلَماءُ إِنَ، و السَّيِّئُ إِلَّا ثلاثتها بفاطر [۱۵، ۲۸، ۴۳]، و يَشاءُ إِناثاً بالشورى [۴۹].

و المختلف فيه ستة: يا زكرياء إنا بمريم [۷] لغير صحبة «۱»، و يا أَيُّهَا النَّبِيُّ* إِنَّا أَرْسَلْناكَ*، و يا أَيُّهَا النَّبِيُ إِنَّا أَحْلَلْنا كلاهما بالأحزاب [۴۵، ۵۰]، و يا أَيُّهَا النَّبِيُ إِذا جاءَكَ بالممتحنة [۱۲]، و يا أَيُّهَا النَّبِيُ إِذا بالطلاق [۱]، و النَّبِيُّ إِلى بالتحريم [۳] خمستها لنافع.

و كيفية التسهيل أن تجعل فى القسم الأول الثانى بين بين، و إليهما أشار بقوله: (سهلن حرم) بدليل نصه على الغير.

و أما الخامس: فاختلف فيه، فأشار إليه بقوله:

ص:

فالواو أو كاليا و كالسّماء أوتشاء أنت فبالابدال وعوا

ش: (فالواو) تقدم إعرابها، و (كالياء) معطوف على (الواو) ب (أو) التى للإباحة، و كاف (كالسماء أو) اسم، و فيه شرط محذوف و (تشاء أنت) معطوف على (السماء، أو) بواو محذوفة، تقديره: و أما مثل السماء أو و مثل تشاء أنت، و قوله: (فبالإبدال) جواب الشرط، و (وعوا) ناصب لمفعول محذوف.

أى: اختلف فى القسم الخامس، و هو المكسور بعد مضموم عمن تقدم، فقيل: تبدل واوا

---

(۱) فى م: صحاب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۷

خالصة، و هو مذهب جمهور القراء قديما، و هو الذى فى «الإرشاد» و «الكفاية» لأبى العز.

قال الدانى: و كذا حكى أبو طاهر بن أبى هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد، قال: [و كذا قرأ الشذائى على غير ابن مجاهد، قال] «۱»: و بذلك قرأت على أكثر شيوخى.

و ذهب بعضهم إلى أنها تجعل بين بين، أى: بين الهمزة و الياء، و هو مذهب أئمة النحو: كالخليل، و سيبويه، و مذهب جمهور المتأخرين، و حكاه ابن مجاهد نصّا عن اليزيدى عن أبى عمرو، و رواه الشذائى عن ابن مجاهد أيضا، و به قرأ الدانى على فارس.

قال الدانى: و هو أوجه فى القياس «۲»، و آثر فى النقل، و حكى ابن شريح فى «كافيه» تسهيلها «۳» كالواو.

[قال الناظم] «۴»: و لم يصب؛ لعدم صحته نقلا و إمكانه لفظا؛ فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف [إشمامها] «۵» الضم، و كلاهما لا يجوز و لا يصح؛ و لذلك لم يذكره الشاطبى و لا غيره.

و أما الثالث: فتبدل فيه واوا محضة، و فى الرابع: ياء محضة، و إليهما أشار ببقية «۶» البيت.

و قرأ الباقون بتحقيق الهمزتين معا.

وجه تحقيق «۷» الثانية من المختلفتين عند محققها «۸» من المتفقتين طرد مذهبه، و عند مخففها- أنه شبه تماثل الحركتين بتماثل الحرفين؛ فأعل الأول، فلما اختلف صار إلى تخفيف الثانية.

وجه قلب المفتوحة واوا بعد الضم و ياء بعد الكسر: أن تسهيلها جعلها كالألف، و الألف لا يكون «۹» ما قبله إلا من جنسه؛ فجرى ما أشبهه «۱۰» مجراه؛ فتعين قلبها، و لا يمكن تدبيرها بحركتها لتعذر الألف بعد «۱۱» الضم؛ فتعين تدبيرها بحركة سابقها؛ فجعلت واوا بعد الضم و ياء بعد الكسرة محافظة على حركتها.

و وجه تسهيل المكسورة بعد الضم كالياء: تدبيرها بحركتها؛ و من ثم كان أقيس.

و وجه تسهيلها واوا مكسورة- تدبيرها بحركتها و حركة ما قبلها.

و وجه التحقيق: الأصل.

---

(۱) سقط فى ص.

(۲) فى م: الأول.

(۳) فى د: تسهيلا.

(۴) سقط فى م، د.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: وجه.

(۷) فى د، ز، م: تخفيف.

(۸) فى د، ص: مخففها.

(۹) فى ز: لا تكون.

(۱۰) فى م: ما أشبه.

(۱۱) فى م: بعدها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۸

باب الهمز المفرد

اشارة

و هو الذى لم يلاصق مثله، و حذف الهاء منه أحسن، و قدمه على بابى النقل، و وقف حمزة؛ لعمومه الساكن، و المتحرك، و الوصل،

و الوقف.

و ينقسم كل من الساكن و المتحرك إلى: فاء، و عين، و لام، و كلّ إلى ما قبله:

[ضم] «۱»، نحو: يُؤْمِنُونَ [البقرة: ۳]، و «رؤيا»، و «مؤتفكـة»، و وَ لُؤْلُؤاً [فى الحج: ۲۳]، و تَسُؤْكُمْ [المائدة: ۱۰۱]، و يَقُولُ ائْذَنْ [التوبة: ۴۹].

و كسر نحو: وَ بِئْسَ [البقرة: ۱۲۶]، و جِئْتِ [مريم: ۲۷]، و وَ رِءْياً [مريم: ۷۴]، و نَبِّئْ «۲» [الحجر: ۴۹]، و الَّذِى اؤْتُمِنَ [البقرة: ۲۸۳].

و فتح، نحو «۳»: فَأْتُوهُنَ [البقرة: ۲۲۲]، فَأْذَنُوا [البقرة: ۲۷۹]، وَ أْتُوا [البقرة: ۱۸۹]، و «مأوى»، و اقْرَأْ [الإسراء: ۱۴]، و إِنْ نَشَأْ [الشعراء: ۴]، و الْهُدَى ائْتِنا [الأنعام: ۷۱].

و الأصل فى الهمز: التحقيق، و لغـة الحجازيين فيه التخفيف؛ لما فيه من الثقل، و عليه فقياس الساكنـة إبدالها بحرف مد يجانس «۴» ما قبلها.

و قياس المتحركة: أن تجعل «۵» بينها و بين «۶» الحرف الذى يجانس «۷» حركتها عند سيبويه، و حركة ما قبلها عند الأخفش، و يجوز فيها الإبدال و الحذف، فهذا [وجه تخفيف] «۸» مطلق الباب، و ستأتى «۹» أوجه التخفيف «۱۰».

ص:

و كلّ همز ساكن أبدل (ح) ذاخلف سوى ذى الجزم و الأمر كذا

ش: و (كل همز) مفعول (أبـدل)، (ساكن) صـفة (همز)، و (حـذا) [نصب] «۱۱» بنزع الخـافض، و (سوى) كغير فى المعنى و التصـرف عند ابن مالك، فهى استثنائية، [و مستثناها] «۱۲» (ذى «۱۳» الجزم)، و (الأمر) مجرور اتفاقا بالإضافة.

أى: أبدل ذو حاء (حذا) أبو عمرو من طريقيه «۱۴» بخلاف عنه كل همز ساكن فى الحالين، و فى جميع أقسامه.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى ص: و هيئ.

(۳) فى م: و نحو فتح.

(۴) فى د، ص: يجانس.

(۵) فى ز: يجعل.

(۶) فى د: بين أو بين.

(۷) فى د: جانس.

(۸) سقط فى د. و فى ص: وجه تحقيق.

(۹) فى م، ص، ز: و سيأتى.

(۱۰) فى ص: التحقيق.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى م: و ذى، و فى ص: سوى ذى.

(۱۴) فى د: من روايتيه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۴۹

و أجمع رواة الإبدال على أنه لا يكون إلا مع قصر المنفصل، و تقدم تحقيقه فى الإدغام، و على استثناء خمس «۱» عشرة كلمة وقعت فى خمس و ثلاثين موضعا، و انحصرت فى خمسة معان:

الأول: المجزوم، و وقع فى ستة ألفاظ:

الأول: (يشأ) بالياء، و وقع فى عشرة مواضع: إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ بالنساء [۱۳۳]، و الأنعام [۱۳۳]، و إبراهيم [۱۹]، و فاطر [۱۶]، [و] مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَ مَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ بالأنعام [۳۹]، و إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ [بالإسراء] «۲» [۵۴]، و فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ، و إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ كلاهما بالشورى [۲۴، ۳۳].

الثانى: (نشأ) بالنون، و هو: إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ، و إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ، و وَ إِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ بالشعراء [۴]، و سبأ [۹]، و يس [۴۳].

الثالث: تَسُؤْهُمْ* بآل عمران [۱۲۰]، و التوبة [۵۰]، و تَسُؤْكُمْ بالمائدة [۱۰۱].

الرابع: نُنْسِها بالبقرة [۱۰۶].

الخامس: وَ يُهَيِّئْ لَكُمْ بالكهف [۱۶].

السادس: أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بالنجم [۳۶]، و إليه أشار بقوله: (ذى الجزم).

الثانى: الأمر و هو «۳» فى سبعة: أَنْبِئْهُمْ بالبقرة [۳۳]، و أَرْجِهْ* بالأعراف [۱۱۱]، و الشعراء: [۳۶]، و نَبِّئْنا بيوسف [۳۶]، و نَبِّئْ عِبادِي بالحجر [۴۹]، و وَ نَبِّئْهُمْ* فيها [۵۱] و فى القمر [۲۸] و اقْرَأْ* بسبحان [الإسراء: ۱۴]، و موضعى العلق [۱، ۳]، و وَ هَيِّئْ لَنا بالكهف [۱۰]، و إليه أشار بقوله: «و الأمر».

ثم تمم فقال:

ص:

مؤصدة رئيا و تؤوى ولفافعل سوى الإيواء الازرق اقتفى

ش: (مؤصدة) مبتدأ و (رئيا) حذف عاطفه، و (تؤوى) معطوف، و الخبر كذا آخر البيت، و (الأزرق اقتفى) كبرى، أى: تبع، و مفعوله محذوف، أى: اقتفاه، و لام (لفا) بمعنى: «فى»؛ كقوله: وَ نَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَةِ [الأنبياء: ۴۷]، أى: فى إبدال فاء فعل.

الثالث من المستثنى: مُؤْصَدَةٌ* بالبلد [۲۰]، و الهمزة [۸].

الرابع: وَ رِءْياً بمريم [۷۴].

---

(۱) فى م: خمسة.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى ز: و هى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۰

الخامس: وَ تُؤْوِى إِلَيْكَ بالأحزاب [۵۱]، و تُؤْوِيهِ بالمعارج [۱۳]، و انفرد أبو الحسن بن غلبون بإبدال همز بارِئِكُمْ معا [البقرة: ۵۴] حالة قراءتها بالهمز الساكن، و هو غير مرضى.

وجه تخصيصه الساكنة بالتخفيف: اتفاق الأئمة على أن حروف المد ساكنها أخف من متحركها، [إلا الهمزة: فأكثرهم كالفراء و أبى طاهر على أن ساكنها أثقل من متحركها] «۱»؛ لاحتباس النفس و فقد ما يعين على إخراجها، و هو الحركة؛ و من ثم ضعف الوقف [عليها] «۲».

فإن قلت: يرد على قولك: ساكنها أخف (بارئكم)؛ فإنهم انتقلوا فيه من الهمز المتحرك إلى الساكن، فانتقلوا من أخف إلى أثقل.

قلت: هذا غلط نشأ من [عدم] «۳» تحرير محل النزاع؛ لأن النزاع فى تخفيف الحرف، و هنا غرضهم تخفيف الحركة ك يَأْمُرُكُمْ [البقرة: ۶۷]؛ فلزم من تخفيفها سكون الحرف، فقيل: متحركها أثقل؛ للزوم «۴» الساكنة طريقه فى التخفيف، و المتحركة تتشعب «۵» أنحاؤها.

و وجه إبدالها: تعذر تسهيلها، و الإخلال بحذفها، و أبدلت من جنس ما قبلها دون ما بعدها؛ لأنه يكون حركة إعراب فيختلف «۶»، و لا مزية لبعض فيغلب «۷».

و وجه [استثناء الساكنة للجزم، و الأمر: المحافظة على ذات حرف الإعراب و البناء «۸»، ليكون بالسكون «۹»] «۱۰»، و حينئذ لا يرد إسكان (بارئكم).

فإن قلت: هذه العلة [منتقضة ب بارِئُكُمْ؛ لأن الهمز موجب لعدم المحافظة.

قلت: لا نسلم وقوع عدم المحافظة فضلا عن أن يكون الهمز موجبا له؛ لأن ذات الحرف باقية، و حركته مدلول عليها بحركة الراء.

و أجيب بأن ذلك؛ لئلا يوالى بين إعلالين فى «۱۱» كلمة، فورد عليه: فَادَّارَأْتُمْ] «۱۲» [البقرة: ۷۲].

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۲) سقط فى ز.

(۳) زيادة من د.

(۴) فى د، ص: و لكن خففت الساكنة للزوم.

(۵) فى ص: تشعب.

(۶) فى د: فتختلف.

(۷) فى م: فينقلب، و فى د: فيعل.

(۸) ثبت فى ص: و وجه إبدالها توفير الغرض و البناء.

(۹) فى د: بالساكن.

(۱۰) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۱) فى ز، م: بين.

(۱۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۱

و وجه استثناء: وَ رِءْياً [مريم: ۷۴] أن الرئى المهموز: ما «۱» يرى من حسن المنظر، و «ريّا» المشدد مصدر: روى من الماء: امتلأ، و المعنى: أحسن أثاثا و منظرا.

و وجه استثناء مُؤْصَدَةٌ* [البلد: ۲۰، و الهمزة: ۸] أن «آصدت» ك «آمنت» «۲» مهموز [الفاء]، و «أوصدت» ك «أوفيت»: معتلها، و مؤصدة- عند أبى عمرو- من المهموز؛ فحقق فى قراءته تبعا لمذهبه.

و وجه استثناء بارِئُكُمْ: المحافظة على ذات حرف الإعراب «۳»، و وجه إبدالها: توفير الغرض من المسكن. و الله أعلم.

قوله: (الأزرق اقتفى)، أى: تبع ورش من طريق الأزرق أبا عمرو فى إبدال فاء الفعل خاصة، و هى كل همزة وقعت فى أول كلمة بعد همزة وصل، أو حرف مضارعة، أو ميم اسم فاعل أو مفعول، نحو: لقاءنا ات [يونس: ۱۵]، الذى ايتمن [البقرة: ۲۸۳]، يا صالح اوتنا [الأعراف: ۷۷]، وَ امُرْ «۴» [الأعراف: ۱۴۵]، فاستاذنوك [التوبة: ۸۳]، و ياتى [البقرة: ۱۰۹]، و يومنون [البقرة: ۳]،

و يالمون [النساء: ۱۰۴]، و مامون [المعارج: ۲۸]، و ماتيا [مريم: ۶۱].

و استثنى من الفاء باب (الإيواء)، و هو كل كلمة تركبت من الهمزة و الواو و الياء فحققها؛ نحو: تُؤْوِيهِ [المعارج: ۱۳]، و وَ تُؤْوِى [الأحزاب: ۵۱]، و مَأْواهُ [آل عمران: ۱۶۲]، و الْمَأْوى [السجدة: ۱۹]، و وَ مَأْواهُمُ [آل عمران: ۱۵۱]، و وَ مَأْواكُمُ [العنكبوت: ۲۵].

وجه تخصيصه الفاء: أنها «۵» تجرى مجرى المبتدأ؛ فألحقها بها كما فعل فى النقل.

و وجه استثناء باب (الإيواء): أن التخفيف إذا أدى إلى التثقيل؛ لزم الأصل، و هو محقق «۶» فى تُؤْوِى، [و تُؤْوِيهِ] «۷» لاجتماع واوين، و ضمة، و كسرة، و غيرهما حمل «۸» عليهما، أو كراهة اجتماع ثلاثة أحرف، و لا يرد سَآوِى [هود: ۱۱]؛ لأنه أخف.

ص:

و الأصبهانى مطلقا لا كاسو لؤلؤا و الرّاس رؤيا باس

ش: (الأصبهانى اقتفى أثره) كبرى، و (مطلقا) صفة مصدر، أى: اتباعا مطلقا، غير مقيد بفاء و لا غيرها، و لا مجزوم و لا أمر و لا نهى «۹» مما استثناه.

---

(۱) فى ص: مما.

(۲) فى ص: كانت.

(۳) فى م: للإعراب.

(۴) فى م: و اقرأ.

(۵) فى د: أن الفاء.

(۶) فى م: التحقيق.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى د: أحمل.

(۹) فى م، ص، د: و لا شىء.

فإن قلت: ظاهره أنه تبعه فى المستثنى.

قلت: قوله: (مطلقا) يرده؛ لأن معناه أنه تبعه فى مطلق الإبدال لا فى إبداله المخصوص، و لو لا هذا ما صح استثناء العين و اللام، و أيضا فتصريحه بما استثناه دليل على أن لا شىء غيره، [أى أن] «۱» الأصبهانى تبع أبا عمرو فى مطلق الإبدال، و أبدل كل همز ساكن ما أبدله أبو عمرو و ما استثناه، إلا خمسة [أسماء] «۲»، و خمسة «۳» أفعال، فحققها باتفاق: و هى: (لؤلؤ) كيف وقع، و (الرأس)، و (كأس)، و (رؤيا)، و (البأس)، [و (البأساء)] «۴».

ثم تمم «۵» فقال:

ص:

تؤوى و ما يجىء من نبّأت‌هيّئ و جئت و كذا قرأت

ش: (تؤوى) حذف عاطفه، و (هيئ) كذلك، و الكل معطوف على (كأس).

أى: استثنى الأصبهانى أيضا هذه الخمسة الأفعال «۶»، و هى: وَ تُؤْوِى [الأحزاب:

۵۱]، و تُؤْوِيهِ [المعارج: ۱۳]، [و كل ما جاء من] «۷» (نبأت) نحو: أَنْبِئْهُمْ [البقرة:

۳۳]، و وَ نَبِّئْهُمْ [الحجر: ۵۱]، و نَبِّئْ عِبادِى [الحجر: ۴۹]، و نَبَّأْتُكُما [يوسف: ۳۷]، و أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ [النجم: ۳۶]، و من (هيئ)، [نحو] «۸»: وَ يُهَيِّئْ [الكهف: ۱۶]، و من (جئت) نحو: أَ جِئْتَنا [الأعراف: ۷۰]، و جِئْناكُمْ [الزخرف:

۷۸]، و جِئْتُمُونا [الأنعام: ۹۴]، و من (قرأت قرآنا)، نحو اقْرَأْ [الإسراء: ۱۴].

ص:

و الكلّ (ث) ق مع خلف نبّئنا و لن يبدل أنبئهم و نبّئهم إذن

ش: (أبدل الكل ذو ثق): فعليۀ، و (مع خلف) هذا اللفظ جار و مجرور مضاف إليه فى محل نصب على الحال، و (أنبئهم) و (نبئهم) نائب «۹» عن الفاعل باعتبار اللفظ، و (إذن) حرف على الأصح، قال سيبويه: معناها [الجزاء و الجواب] «۱۰». و الفعليۀ قبلها جوابها أو دليله على الخلاف.

أى: أبدل ذو ثاء (ثق) أبو جعفر كل همز ساكن، و لم يستثن شيئا أصلا، إلا أَنْبِئْهُمْ [البقرة: ۳۳]، و وَ نَبِّئْهُمْ [الحجر: ۵۱]، فحقق همزهما باتفاق.

و اختلف عنه فى: نَبِّئْنا بِتَأْوِيلِهِ [يوسف: ۳۶]: فروى عنه تحقيقها ابن سوار من

---

(۱) سقط فى د.

(۲) سقط فى م.

(۳) زاد فى ز: و هى.

(۴) سقط فى ص.

(۵) فى ص: حيث وقع.

(۶) فى ز: أفعال. شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۴۵۲ ص: و الكل(ث) ق مع خلف نبئنا و لن يبدل أنبئهم و نبئهم إذن ..... ص : ۴۵۲

(۷) سقط فى د.

(۸) فى ز: و هو. و سقط فى د، ص.

(۹) فى م، ص: نائبه.

(۱۰) فى م: الخبر أو الجواب.

شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۳

روايته، و روى الهذلى إبدالها من طريق الهاشمى عن ابن جماز، و روى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، و كذا أبو العز من طريق النهروانى عنه، و أبدلها من سائر طرقه.

و قطع له بالتحقيق أبو العلاء، و أطلق الخلاف عنه من الروايتين ابن وردان «۱».

وجه العموم: عموم العلۀ، و وجه الاستثناء: المحافظۀ على بنيۀ الأمر.

ص:

وافق فى مؤتفك بالخلف (ب) رو الذّئب (ج) انيه (روى) اللّؤلؤ (ص) ر

ش: (وافق ... بر): فعليۀ، و (فى مؤتفك) يتعلق ب (وافق)، و (بالخلف) حال، أى: حالۀ كونه مختلفا عنه فيه، و (جانيه) فاعل (وافق) فى (الذئب)، و (روى) عطف على (جانيه)، و (اللؤلؤ) محله نصب بنزع الخافض، و الجملۀ فعليۀ أى: وافق (صر) فى اللؤلؤ.

أى: وافق ذو باء (بر) قالون أبا عمرو فى إبدال موتفكۀ [النجم: ۵۳] و الْمُؤْتَفِكاتِ [التوبۀ: ۷۰] من «۲» طريق أبى «۳» نشيط، فيما قطع به ابن سوار، و أبو العلاء، و سبط الخياط، و غيرهم.

و كذا روى «۴» ابـن مهران عن [الحسن] «۵» الجمال «۶» و غيره عن الحلوانى، و هو طريق [الطـبرى] «۷» و العلوى عن أصـحابهما عن الحلوانى.

و كذا روى الشحام «۸» عن قالون، و هو الصحيح [عن الحلوانى] «۹». و به قطع له الدانى فى «المفردات».

و قال فى «الجامع»: «و بـذلك قرأت من طريق ابن جماز «۱۰»، و ابن عبـد الرازق، و غيرهما، و بذلك آخذ». قال: [و قال لى] «۱۱» أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن حسين عن أصحابه بالهمز، قال: و هو وهم؛ لأن الحلوانى نص على إبداله فى كتابه. انتهى.

و روى الجمهور عن قالون الهمز «۱۲» [و هو الذى لم يذكر المغاربۀ و المصريون سواه] «۱۳». و الله أعلم.

و وافق على إبدال الذيب ذو جيم (جانيه) ورش من طريق الأزرق و مدلول (روى الكسائى و خلف.

---

(۱) فى د، ص: ابن مهران.

(۲) فى د: و من.

(۳) فى م: ابن.

(۴) فى م: روايۀ.

(۵) سقط فى ص.

(۶) فى م، د: عن الحسن عن الجمال.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى ز، م: الشجاع.

(۹) سقط فى د.

(۱۰) فى د، ز: أبى حماد.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى ص: بالهمز.

(۱۳) سقط فى ز.

شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۴

و وافق على إبدال اللُّؤْلُؤُ ذو صاد (صر) أبو بكر عن عاصم.

ص:

و بئس بئر (ج) د و رؤيا فادّغم كلّا (ث) نا رئيا (ب) ه (ث) ا و (م) لم

ش: وافق فى هذين اللفظين ذو [جيم] (جد): فعليۀ، و (رؤيا) مفعول مقدم ل (ادّغم) و (كلا) حال (رؤيا) «۱»، و لا يجوز كونه توكيدا؛ لعدم «۲» الضمير، و (ثنا) محله نصب على نزع الخافض، و (رئيا) مفعول (ادّغم)، و (به) فاعله، و (ثاو ملم) معطوفان عليه.

أى: [وافق على إبدال] «۳» (بئر) و (بئس)- حيث وقع ورش من طريق الأزرق، ثم أمر بإدغام (رؤيا) لأبى جعفر، يعنى «۴»: أجمع الرواۀ

عنه على أنه إذا أبدل باب رؤيا نحو [الرؤيا] «۵» (رؤياك)؛ فإنه يقلب [الواو ياء] «۶» ثم يدغمها فى الياء بعدها؛ معاملة للعارض معاملة الأصل، و مفهومه أنه إذا أبدل (تؤوى) و [تؤويه] «۷» جمع بين الواوين «۸» مظهرا، و هو كذلك.

و اتفق ذو باء (به) و ثاء (ثاو) «۹» و ميم (ملم) قالون، و أبو جعفر، و ابن ذكوان على الإبدال و الإدغام فى ريا بمريم [۷۴] فقط، و غيرها «۱۰» على أصولهم.

ص:

مؤصدة بالهمز (ع) ن (فتى) (حما)ضئزى (د) رى يأجوج مأجوج (ن) ما

ش: (مؤصدة) مبتدأ، و (كائن) [بالهمز] «۱۱» خبره، و (عن) محله نصب بنزع اللام «۱۲»، و (فتى) و (حما) معطوفان عليه بمحذوف، و (ضئزى بالهمز عن درى):

اسميهٔ، و كذا (يأجوج) و (مأجوج).

أى: قرأ ذو عين (عن) حفص و مدلول (فتى) حمزة و خلف [و الكسائى] «۱۳» و (حمى) البصريان-: مُؤْصَدَةٌ بالبلد [۲۰]، و الهمزة [۸] بتخفيف الهمز، و قرأ ذو دال (درى) ابن كثير: ضِيزى [النجم: ۲۲] بالهمز، و قرأ ذو نون (نما) عاصم يَأْجُوجَ وَ مَأْجُوجَ [الكهف: ۹۴] بالهمز، و الباقون بالإبدال «۱۴» فى الثلاث.

ص:

و الفاء من نحو يؤدّه أبدلوا(ج) د (ث) ق يؤيّد خلف (خ) ذ و يبدل

ش: و (الفاء) مفعول ل (أبدلوا)، و (من نحو هذا اللفظ) يتعلق به، و (يؤده) مضاف

---

(۱) فى م: و كلا رئيا حال.

(۲) فى م: لعموم.

(۳) فى م: وفاق.

(۴) فى م: أى.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى د.

(۷) سقط فى ص.

(۸) فى ز، م: الواو.

(۹) فى د: و ثاء ثنا.

(۱۰) فى ز: و غيرهما.

(۱۱) سقط فى د.

(۱۲) فى م: الخافض.

(۱۳) سقط فى د، ص.

(۱۴) فى د: باء بدال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۵

إليه «۱» باعتبار لفظه، و (جد) محله نصب بنزع اللام، و (ثق) عطف عليه، و (يؤيد) «۲» مبتدأ، و (خلف خذ فيه) خبره؛ و الرابط «۳» محذوف، و (يبدل) مبنى للمفعول، و نائبه مستتر يفسره الفاء.

و هذا ثانى قسمى الهمزة: و هو المتحرك، و هو قسمان: قبله متحرك و ساكن.

فالأول اختلفوا فى تخفيف «۴» الهمز فيه فى سبعة مواضع:

الأول: أن تكون مفتوحة مضموما «۵» ما قبلها. و شرع فيها، أى: اتفق ذو جيم (جد) ورش من طريق الأزرق و ثاء (ثق) أبو جعفر على إبدال كل همزة متحركة وقعت فاء من الكلمة، و هى مفتوحة و قبلها ضمة بواو؛ نحو: يُؤَدِّهِ «۶» [آل عمران: ۷۵]، و يُؤاخِذُ [النحل: ۶۱]، و يُؤَلِّفُ [النور: ۴۳]، و مُؤَجَّلًا [آل عمران: ۱۴۵]، و مُؤَذِّنٌ [الأعراف: ۴۴].

و اختلف [عن ذى] «۷» خاء (خذ) ابن وردان فى يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ [بآل عمران: ۱۳] فروى «۸» ابن شبيب من طريق ابن العلاف و غيره من طريق الشطوى و غيره كلاهما عن الفضل [ابن شاذان تحقيق الهمزة فيه، و كذا روى الرهاوى عن أصحابه عن الفضل] «۹»، و كأنه روعى «۱۰» فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، و روى سائرهم عنه الإبدال؛ طردا للباب، و الله تعالى أعلم.

ص:

للأصبهانى مع فؤاد إلّامؤذّن و أزرق ليلّا

ش: اللام متعلق ب (يبدل) «۱۱»، و (مع فؤاد) محله نصب على الحال من فاعل (يبدل)، و (مؤذن) مستثنى منه أيضا، و (أزرق أبدل لئلا): كبرى.

أى: تبدل «۱۲» للأصبهانى أيضا فاء الكلمة كالأزرق، إلا أنه استثنى كلمة واحدة، و هى (مؤذن)، و زاد فأبدل من عين «۱۳» الكلمة حرفا واحدا، و هو فواد بهود [۱۲۰]، و سبحان [الإسراء: ۳۶]، و الفرقان [۳۲]، و القصص [۱۰]، و النجم [۱۱]، و أما لام الكلمة فاختص حفص بإبدالها من هُزُواً [البقرة: ۶۷] و سيأتى «۱۴»، و اختص الأزرق

---

(۱) فى ز، ص: مضاف له.

(۲) فى م: و يواده.

(۳) فى ز: فالرابط.

(۴) فى ص: تحقيق.

(۵) فى م: مضموم.

(۶) فى د: يؤيده.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: و روى.

(۹) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۰) فى م: روى.

(۱۱) فى م: يتبدل.

(۱۲) فى د: يبدل.

(۱۳) فى ز: غير.

(۱۴) فى د: و ستأتى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۶

بإبدال همز «۱» (لئلا)، و وقع فى البقرة [۱۵۰]، و النساء [۱۶۵]، و الحديد [۲۹].

و هذا مبدأ «۲» الشروع فى القسم الثانى، و هو المفتوح بعد كسر.

ص:

و شانئك قرى نبوّى استهزئاباب مائه فئة و خاطئه رئا

ش: (شانئك) مبتدأ، و كل ما بعده عطف عليه، و الخبر (ثب) من قوله:

ص:

يبطّئن (ث) ب و خلاف موطياو الأصبهانى و هو قالا خاسيا

ش: و يحتمل أن يكون (شانئك) نائب عن فاعل (يبدل) «۳»، و (ثب) فى محل نصب على نزع اللام، و خلاف هذا [اللفظ] «۴» مبتدأ محذوف الخبر، أى موجود أو مشهور و (الأصبهانى) مبتدأ، و هو عطف عليه، و (قالا خاسيا بالإبدال) خبره «۵».

أى: اختص ذو ثاء (ثب) أبو جعفر من القسم الثانى بإبدال شانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ [الكوثر: ۳]، و قُرِئَ* بالأعراف [۲۰۴]، و الانشقاق [۲۱]، و لَنُبَوِّئَنَّهُمْ* بالنحل [۴۱] و العنكبوت [۵۸]، و اسْتُهْزِئَ* بالأنعام [۱۰]، و الرعد [۳۲]، و الأنبياء [۴۱]، و (مائة)، و (فئة)، و تثنيتهما، و هو المراد ببابهما و خاطِئَةٍ [العلق: ۱۶]، و رِئاءَ النَّاسِ* بالبقرة [۲۶۴]، و النساء [۳۸]، و الأنفال [۴۷]، و لَيُبَطِّئَنَ بالنساء [۷۲]، و كل هذا عنه باتفاق.

و اختلف عنه فى مَوْطِئاً [التوبة: ۱۲۰]؛ فقطع له بالإبدال أبو العلاء من رواية ابن وردان، [و كذلك الهذلى من روايتى ابن وردان] «۶»، [و ابن جماز جميعا، و لم يذكر الهمز فيهما إلا من طريق النهروانى عن أصحابه عن ابن وردان] «۷»، و قطع أبو العز من الروايتين، و كذلك ابن سوار، و هما صحيحان.

و اتفق الأصبهانى و أبو جعفر على إبدال خاسِئاً [الملك: ۴] [و] ما عطف عليه فى قوله:

ص:

ملى و ناشئة و زاد فبأىّبالفا بلا خلف و خلفه بأىّ

ش: (ملى) عطف على (خاسيا) حذف عاطفه، و (ناشئة) عطف أيضا، و (زاد الأصبهانى هذا اللفظ): فعلية، و (بالفاء) حال المفعول، و هو (فبأى)، و (بلا خلف) حال المفعول أو الفاعل، و (خلفه حصل أو حاصل «۸» فى أى): كبرى أو صغرى.

---

(۱) فى م: همزة.

(۲) فى ص: مبتدأ.

(۳) فى ز: تبدل.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: كبرى.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) فى م: فالحاصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۷

أى: اتفق [الأصبهانى] «۱» و أبو جعفر أيضا على إبدال (فبأى) حيث وقع مقترنا بالفاء اتفاقا.

و اختلف عنه فيما تجرد منها؛ نحو: بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ [لقمان: ۳۴]، و بأييّكم المفتون [القلم: ۶]: فروى عنه الحمامى من جميع طرقه، و المطوعى- الإبدال، و به قطع فى «الكامل»، و «التجريد»، و روى سائر الرواة عنه التحقيق، و قرأ صاحب «المبهج» بهما فى بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ على الشريف.

و لما فرغ من مسائل التخفيف «۲» بالإبدال شرع فى (التخفيف) [بين بين] «۳» و فى القسم الثالث، و هو المفتوح بعد فتح «۴»، فقال:

ص:

و عنه سهّل اطمأنّ و كأنّأخرى فأنت فأمن لأملأنّ

ش: (و سهل اطمأن عن الأصبهانى): فعلية، (و كأن) و (أخرى) هذا اللفظ عطف على (اطمأن)، و الأخيران عطف على (فأنت)، حذف عاطفها.

أى: سهل عن الأصبهانى خاصة همز: وَ اطْمَأَنُّوا بِها بيونس [۷]، و اطْمَأَنَّ بِهِ بالحج [۱۱]، و كأن حيث أتى مشددا و مخففا، نحو كَأَنَّكَ [الأعراف: ۱۸۷]، و كَأَنَّهُمْ [النازعات: ۴۶]، و كَأَنَّما [الأنفال: ۶]، و كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا [الأعراف: ۹۲]، و كَأَنَّهُنَ [الرحمن: ۵۸]، و وَيْكَأَنَّ اللَّهَ [القصص: ۸۲]، و كَأَنْ لَمْ تَكُنْ [النساء: ۷۳]، و كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا [يونس: ۴۵].

و سهل أيضا الهمزة الأخيرة من أَ فَأَنْتَ تُكْرِهُ [يونس: ۹۹]، و أَ فَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ [الأنبياء: ۵۰]، و من أَ فَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئاتِ [النحل: ۴۵]، و لَأَمْلَأَنَّ* و هى بالأعراف [۱۸]، و هود [۱۱۹]، و السجدة [۱۳]، و «ص» [۸۵] خاصة، و فهم الاختصاص من تقديم (عنه).

ص:

أصفى رأيتهم رآها بالقصص‌لمّا رأته و رآها النّمل خص

ش: هذا كله عطف على (اطمأن) حذف عاطفه، و (بالقصص) حال (رآها)، و (النمل) مفعول (خص) مقدم، أى: سهل عن الأصبهانى أيضا همز «۵» أَ فَأَصْفاكُمْ [الإسراء: ۴۰] الثانى، و همز (رأى)، لكن فى «۶» مواضع خاصة: رَأَيْتُهُمْ لِى ساجِدِينَ بيوسف [۴]، و فَلَمَّا رَآها تَهْتَزُّ بالقصص [۳۱]، و فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ، و رَآهُ مُسْتَقِرًّا كلاهما

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى ز، م: التحقيق.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: فتحه.

(۵) فى ز: همزة.

(۶) زاد فى م: ستة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۸

بالنمل «۱» [۴۴، ۴۰].

ثم كمل فقال:

ص:

رأيتهم تعجب رأيت يوسفاتأذّن الأعراف بعد اختلفا

ش: كله أيضا عطف على (اطمأن)، و (يوسف) مضاف إليه؛ لأن (رأيت) أريد منها لفظها، و كذا (تأذن الأعراف)، و (بعد) ظرف المقطوع، و عامله (اختلف).

أى: سهل «٢» أيضا عن الأصبهانى رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ و رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً بالمنافقين [۴] و يوسف [۴]، و سهل عنه أيضا تَأَذَّنَ بالأعراف [١۶٧] اتفاقا.

و اختلف عنه فى تَأَذَّنَ التى «٣» بعد الأعراف، و هى التى بإبراهيم [٧]: فروى صاحب «المستنير»، و «التجريد»، و غيرهما: التحقيق، و الهذلى، و أبو العلاء، و غيرهما: التسهيل.

ص:

و البزّ بالخلف لأعنت و فى كائن و إسرائيل (ث) بت و احذف

ش: (و سهل البزى): فعلية، و (لأعنت) مفعوله، و (بالخلف) حال المفعول «۴» أو الفاعل، فيقدر: مختلفا فيه عنه، و (سهل [ذو ثاء] ثبت كائن، و إسرائيل): فعلية.

أى: سهل البزى الهمز من لَأَعْنَتَكُمْ بالبقرة [٢٢٠] بخلاف عنه، فروى التسهيل الجمهور عن أبى ربيعة عنه، و به قرأ الدانى من طريقيه.

و روى صاحب [«التجريد»: التحقيق من قراءته على الفارسى، و به قرأ الدانى من طريق ابن الحباب عنه] «۵».

و سهل ذو ثاء (ثبت) أبو جعفر همز (كائن) و (إسرائيل)، و هاتان اللفظتان من المتحرك الساكن ما قبله، و إنما ذكره لاشتراكه «۶» مع هذا فى التسهيل، و سيأتى تتمته.

ثم شرع فى الرابع، و هو المضمومة بعد كسر و بعدها واو، فقال:

ص:

كمتّكون استهزءوا يطفو (ث) مدصابون صابين (مدا) منشون (خ) د

ش: (كمتكون) مفعول (احذف)، على تقديم مضاف، أى: همز مثل هذا اللفظ، و الكاف تحتمل الاسمية و الحرفية، و عاطف [متأخّريه] «٧» محذوف، و (ثمد) محله نصب على نزع «٨» الخافض، و (صابون) مفعول (احذف) «٩»، و (صابين) عطف «١٠» عليه، و (مدا) فاعله، و الجملة فعلية، و حذف همزة (منشئون) ذو [خاء] (خد): فعلية أيضا.

---

(١) زاد فى م: بالهمز.

(٢) فى م: و سهل.

(٣) فى م: إلى.

(۴) فى م، د: من المفعول.

(۵) فى م: و رواه صاحب «المبهج» عنه.

(۶) فى ز، ص: لإشراكه.

(۷) زيادة فى م، د.

(۸) فى ص: بنزع.

(۹) فى د: أخذ مقدرا.

(۱۰) فى م، د: معطوف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۵۹

أى: اختص ذو ثاء (ثمد) أبو جعفر بحذف «۱» كل همز مضموم بعد كسر و بعدها واو، نحو: مُتَّكِؤُنَ [يس: ۵۶]، و اسْتَهْزِؤُا [التوبة: ۶۴]، و مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة:

۱۴]، و فَمالِؤُنَ [الصافات: ۶۶]، و لِيُواطِؤُا [التوبة: ۳۷]، و يُطْفِؤُا [التوبة:

۳۲]، و قُلِ اسْتَهْزِؤُا [التوبة: ۶۴] و ما أتى من ذلك، و وافقه المدنيان على حذف همز الصَّابِئُونَ [المائدة: ۶۹]، و الصَّابِئِينَ [البقرة: ۶۲].

و اختلف عن ذى خاء (خد) فى الْمُنْشِؤُنَ: فروى الهمز ابن العلاف عن أصحابه عنه، و النهروانى من طريق «الإرشاد»، و «غاية» أبى العلاء، و الحنبلى من طريق «الكفاية»، و به قطع الأهوازى، و بالحذف قطع ابن مهران، و الهذلى، و غيرهما، و اتفق عن ابن جماز على حذفه، و خص بعضهم الألفاظ المتقدمة ب أنبونى [البقرة: ۳۱]، و قل أ تنبون الله [يونس: ۱۸]، تنبونى بعلم [الأنعام: ۱۴۳]، و يتكُّون [الزخرف: ۳۴]، و يستنبونك [يونس: ۵۳]، و ظاهر كلام الهذلى العموم، على أن الأهوازى و غيره نص عليه، و لا يظهر فرق سوى الرواية. و الله أعلم.

و أشار إلى الخلاف بقوله:

ص:

خلفا و متّكين مستهزين (ث) لو متّكا تطوا يطوا خاطين ول

ش: (خلف) منصوب بنزع الخافض، و (متكئين) مفعول حذف «۲»، و (ثل) «۳» فاعله، و (مستهزئين) عطف عليه، و الخمسة بعده عطف عليه، و عاطفها محذوف، و هذا [هو] «۴» الخامس.

أى: اختص أيضا ذو ثاء (ثل) أبو جعفر بحذف كل همز مكسور قبل ياء و بعد كسر، نحو: متكين [الكهف: ۳۱]، و الصابين [البقرة: ۶۲]، و المستهزين [الحجر: ۹۵]، و خاطين [يوسف: ۹۷]، و الخاطين [يوسف: ۲۹]، و هو مراده «۵» ب (ول).

و أشار إلى السادس بقوله: (يطوا) أى: حذف أبو جعفر أيضا كل همز مضموم بعد فتح، و الواقع منه: و لا يطون [التوبة: ۱۲۰]، لم تطوها [الأحزاب: ۲۷]، و أن تطوهم [الفتح: ۲۵]، و أما متكًا [يوسف: ۳۱]؛ فهو من القسم الثالث، و إنما ذكره هنا؛ لاشتراكه فى الحذف.

---

(۱) فى ص: بحذف همز.

(۲) زاد فى م: عاطفه و هكذا بالمخطوط.

(۳) فى م، ص: و نل.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى م: المراد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۰

و انفرد الهذلى عن أبى جعفر بتسهيل: تَبَوَّؤُا الدَّارَ [الحشر: ۹]، و هى رواية الأهوازى عن ابن وردان.

السابع: المكسورة «۱» بعد فتح، فانفرد «۲» الهذلى عن هبة الله بتسهيلها من: تَطْمَئِنُ [الرعد: ۲۸]، و بِئْسَ [البقرة: ۱۲۶] حيث وقع، و ليس من شرط الكتاب.

ثم شرع فى كلمة من الثالث اجتمع فيها حذف و تسهيل، فقال:

ص:

أريت كلّا (ر) م و سهّلها (مدا)هأنتم (ح) ا ز (مدا) أبدل (ج) دا

بالخلف فيهما و يحذف الألفورش و قنبل و عنهما اختلف

ش: (أ رأيت) مفعول قرأ مقدر «۳»، و فاعله (رم)، أى: قرأ [ذورا] «۴» (رم): (أريت) كما لفظ بها، يعنى بحذف الهمزة، [و يحتمل تقدير حذف] «۵»، و (كلا) حاله، و (مدا) محله نصب بنزع اللام [المتعلقة ب (سهلها)] «۶»، و (هأنتم) مفعول (سهل) مقدرا، و (حاز) فاعله و (مدا) عطف، و [أبدل جدا] «۷»: فعلية حذف عاطفها على (سهل)، و (جدا) محله نصب، و (بالخلف) حال، و فى (أ رأيت و هأنتم) يتعلق ب (الخلف)، و (يحذف الألف ورش): فعلية، و (قنبل) عطف عليه، و (عنهما) يتعلق ب (اختلف): فعلية محلها نصب على الحال.

أى: حذف ذو راء (رم) الكسائى همز (رأيت) إذا وقع بعد همزة استفهام، و سهلها المدنيان، و حققها الباقون، و سهل همز ها أَنْتُمْ* بآل عمران [۶۶]، و النساء [۱۰۹]، و القتال [۳۸] ذو حاء (حاز)، و مدلول (مدا) أبو عمرو و المدنيان، و أبدلها من ها أَنْتُمْ و أَ رَأَيْتَ [الكهف: ۶۳] بألف ذو جيم (جدا) ورش من طريق الأزرق و على الإبدال فيجب إشباع المد للساكنين.

و إذا سهل فقال بحذف الألف ورش و قنبل، بخلاف عنهما فى الحذف، فهذا مختص ب (هأنتم) فحصل لورش من طريق الأزرق فى (أ رأيت) وجهان:

البدل، و هو أحد الوجهين فى «التبصرة»، و «الشاطبية»، و «الإعلان»، و عند الدانى فى غير «التيسير»، و قال فى كتاب «التنبيه»: إنه قرأ له بالوجهين. قال مكى: و هو أحرى فى الرواية.

و الثانى: التسهيل، و هو الأقيس على أصول العربية، و الأكثر، و الأشهر، و عليه

---

(۱) فى ص: مكسورة.

(۲) فى م: و انفرد.

(۳) فى م، ص: مقدار.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى ز.

(۷) فى م، ص، د: و أبدله لجدا.

الجمهور، و لقالون و الأصبهانى التسهيل فقط.

و أما هاشم: ففهم من كلامه أن التسهيل للمدنيين و أبى عمرو.

فأما قالون: فقرأ بإثبات الألف، و يأتى له فى المد وجهان؛ لأنه همز مغيّر، و كذلك أبو عمرو.

و أما الأزرق: فله ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف؛ فيأتى بهمزة [مسهلة] «۱» بعد الهاء، مثل (هعنتم) و لم يذكر فى «التيسير» غيره.

و الثانى: إبدال الهمزة ألفا محضة؛ فيجتمع مع الألف [النون الساكنة] «۲»؛ فتمد للساكنين، و هذا الذى فى «الهادى»، و «الهداية»، و هما فى «الشاطبية»، و «الإعلان».

الثالث «۳»: إثبات الألف، كقراءة قالون، و أبى جعفر، و أبى عمرو، إلا أنه يمد مدّا مشبعا على أصله، و هو الذى فى «التبصرة»، و «الكافى»، و «العنوان»، و «التجريد»، و «التلخيص»، و «التذكرة»، و عليه جمهور المصريين و المغاربة.

و أما الأصبهانى: فله وجهان:

أحدهما: حذف الألف؛ فتصير مثل: (هعنتم)، و هو طريق المطوعى عنه، و طريق الحمامى من جمهور طرقه عن هبة الله.

[و الثانى: إثباتها، و هو الذى رواه النهروانى من طريق هبة الله] «۴» أيضا.

و فهم القصر له من قوله: (و يحذف الألف ورش ... إلخ).

و قرأ الباقون بتحقيق الهمزة بعد الألف، و هم: ابن كثير، و ابن عامر، و يعقوب، و الكوفيون، إلا قنبلا فاختلف عنه: فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف [فيصير] «۵» مثل:

(سألتم)، و هكذا روى نظيف، و ابن بويان «۶»، و ابن عبد الرازق، و ابن الصباح- كلهم عن قنبل، و روى «۷» عنه ابن شنبوذ إثباتها كالبزى، و كذا روى الزينبى، و ابن بقرة «۸»، و أبو ربيعة إسحاق الخزاعى، و صهر الأمير، و اليقطينى، و البلخى، و غيرهم عن قنبل.

و رواه بكار عن ابن مجاهد، و اقتصر عليه ابن مهران، و ذكر عن الزينبى أنه رد الحذف و قال: إنه قرأ على قنبل بمد تام، و كذا قرأ على غيره من أصحاب القواس، و أصحاب

---

(۱) زيادة من د.

(۲) سقط فى ز، م.

(۳) فى ص: و الثالث.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ز: ابن يونان.

(۷) فى م: ذوى.

(۸) فى م، د: ابن نقرة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۲

البزى، و ابن فليح.

قال الدانى: و هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف، و أغمضها، و أدقها، و تحقيق المد و القصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها و تسهيلها- لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التى فى أولها؛ أ هى للتنبيه أم مبدلة من همزة؟

فيترتب «۱» على كل مذهب ما يقتضيه، ثم بين أن الهاء على مذهب قنبل و ورش [لا تكون] «۲» إلا مبدلة لا غير، و على مذهب البزى، و ابن ذكوان، و الكوفيين: للتنبيه لا غير، و على مذهب قالون، و أبى عمرو هشام: تحتمل الوجهين.

فمن جعلها للتنبيه- و مذهبه «۳» قصر المنفصل- لم يزد فى [قصر المنفصل] «۴» تمكين الألف، سواء حقق «۵» الهمزة أم سهلها.

و من جعلها مبدلة، و كان ممن يفصل بالألف- زاد فى التمكين، سواء أيضا (حقق) الهمزة أم لينها. انتهى.

و أقول: قوله: (و كان مذهبه القصر) مفهومه: لو كان [مذهبه] «۶» المد زاد فى التمكين، و هو كذلك، و يجرى فيه ما تقدم فى المد

من التغيير «۷» بالتسهيل، و ابتناء المد «۸» و القصر عليه، و يدخل فى هذا قالون و أبو عمرو على القول بأن (ها) عندهما «۹» للتنبيه، فعلى القصر يقصران، و على المد يجرى لهما وجهان محصول التغيير، و هكذا مذهبهما المتقدم، و يدخل فيه الكوفيون و ابن ذكوان فيمدون فقط، و هو كذلك.

و يدخل أيضا «۱۰» فى قوله: (قصر المنفصل)- البزى، فعلى هذا يقرأ: ها أَنْتُمْ* مثل: «ما أنتم»، و هو كذلك.

و قوله: و من جعلها مبدلة و كان مذهبه الفصل؛ يدخل فيه قالون و أبو عمرو و هشام؛ فيقرءون بألف، و هو صحيح بالنسبة للأولين.

و أما هشام: فأمره مشكل؛ إذ الغرض أنه يمد أطول من ألف.

فإن قيل «۱۱»: يلزم من إدخاله الألف وجود المد سببه و شرطه.

قلت: فرض «۱۲» المسألة أنها مبدلة عن همزة و لا مد فيها، إنما هو فصل، لكن قوله:

---

(۱) فى م: فترتب، و فى د: فرتب.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: و مذهب.

(۴) ما بين المعقوفين عبارة مكررة.

(۵) فى ز: خفف.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى ص: التعبير.

(۸) فى م: بالمد.

(۹) فى م، ع: عندهم.

(۱۰) فى م: فى قوله أيضا.

(۱۱) فى م: قلت.

(۱۲) فى م: غرض.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۳

(زاد فى التمكين) دليل على المد؛ إذ التمكين عنده هو القصر، على أن فيه من ألف، لكنه يشكل باعتبار مفهومه؛ لأنه يدخل «۱» فيه ورش و قنبل، فيكون لهما إدخال الألف، و ليس كذلك؛ إذ مذهبهما: (هأنتم) مثل: (هعنتم) خاصة؛ [و لهذا] «۲» ليس لهما فى «التيسير» إلا هذا الوجه.

و تبع الشاطبى الدانى، و زاد عليه [احتمال] «۳» وجهى الإبدال و التنبيه لكل من القراء، و زاد أيضا قوله: (و ذو البدل) [الوجهان عنه مسهلا، و اضطربوا فى فهمه، فقيل: أراد بذى البدل] «۴» ورشا؛ لأن له فى (أ أنتم) الوجهين: التسهيل و الإبدال.

قال المصنف: و لا شك أنه إذا أريد بذى البدل من جعل الهاء مبدلة من همزة فالألف «۵» للفصل؛ لأن الألف على هذا الوجه قد تكون «۶» من قبيل المتصل كما تقدم آخر باب المد.

فعلى هذا من حقق همزة أنتم فلا خلاف عنه فى المد؛ لأنه يصير ك «السماء»، و «الماء»، و من سهل فله المد و القصر من حيث كونه حرف مد قبل همز مغيرا؛ فيكون «۷» على هذا تبع ابن شريح و من وافقه.

و اعلم بعد هذا كله أن البحث فى كون الهاء بدلا أو للتنبيه لا طائل تحته، و لا فائدة فيه؛ لأن قراءة كل قارئ منقولة ثابتة، سواء ثبت عنه كونها للتنبيه [أم لا] «۸»، و العمدة إنما هى على نقل القراءة نفسها، لا على توجيهها، و الله أعلم.

ص:

اشارة

و حذف يا اللّائى (سما) و سهّلواغير (ظبى) (ب) ه (ز) كا و البدل

ساكنة اليا خلف (ه) ا ديه (ح) سبو باب ييأس اقلب ابدل خلف (ه) ب

ش: (و حذف ياء اللائى كائن عن سما): كبرى، (و سهلوا) جملة حالية و (غير) واجبة النصب، و (ظبى) مضاف إليه [و هو اسم مقصور] «۹»، و (به)، و (زكا) معطوفان عليه، و (البدل فيها) مبتدأ، و (ساكنة الياء) حال «۱۰»، و (خلف هاديه)، أى: خلف البزى، مبتدأ ثان، و (حسب) معطوف عليه، و خبر الثانى محذوف، أى: موجود، و الجملة خبر الأول، و رابطها به مقدر، و التقدير: البدل فى الهمزة «۱۱» خلف البزى و أبى عمرو موجود فيه.

أى: حذف مدلول (سما) المدنيان، و البصريان، (و ابن كثير) «۱۲» من (اللائى) و هو

---

(۱) فى ز: لا يدخل.

(۲) سقط فى م، و فى د: و هذا.

(۳) سقط فى د.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى ز: فألف.

(۶) فى د: يكون.

(۷) فى م، د: و يكون.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى ز، ص.

(۱۰) فى م: حال منه.

(۱۱) فى ز، ص: الهمز.

(۱۲) فى ز، م، ص: و أبى عمرو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۴

بالأحزاب [۴]، [و المجادلة] «۱» [۲]، و موضعى الطلاق [۴] الياء الواقع بعد الهمز، و أثبتها الباقون، و اختلف الذين «۲» حذفوا «۳» فى تحقيق الهمزة، و تسهيلها، و إبدالها:

فقرأ يعقوب، و قالون، و قنبل «۴» بتحقيقها.

و قرأ أبو جعفر، و ورش من طريقيه بتسهيلها [بين بين] «۵».

و اختلف عن أبى عمرو، و البزى:

فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك «۶»، و هو الذى فى «الإرشاد»، و «الكفاية»، و «المستنير»، و «الغايتين»، و «المبهج»، و «التجريد»، و «الروضة».

و قطع لهما «۷» المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة، و هو الذى فى «التيسير»، [و «الهادى»] «۸»، و «التبصرة»، و «التذكرة»، [و «الهداية»] «۹»، و «الكافى»، و «تلخيص العبارات»، و «العنوان»، فيجتمع ساكنان؛ فيمد لالتقائهما.

قال أبو عمرو بن العلاء: هى «۱۰» لغة قريش. و هما فى «الشاطبية»، و «الإعلان».

و قرأ الدانى بالتسهيل على فارس، و بالإبدال على أبى الحسن بن غلبون و الفارسى.

تنبيه:

كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف، قلبها ياء ساكنة، و وجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ لزوال حركتها؛ فتنقلب ياء «۱۱»؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة.

و اختلف عن ذى هاء (هب) البزى فى باب: (ييأس) و هو: فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا [يوسف: ۸۰]، و وَ لا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لا يَيْأَسُ [يوسف: ۸۷]، حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ [يوسف: ۱۱۰]، أَ فَلَمْ يَيْأَسِ [الرعد: ۳۱]: فروى عنه أبو ربيعة من عامة طرقه قلب الهمزة إلى موضع الياء و تأخير الياء، فتصير (يأيس) ثم تبدل الهمزة ألفا، و هى رواية اللهبى «۱۲»، و ابن بقرة، و غيرهم عن البزى، و قرأ به الدانى على عبد العزيز الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة. و روى عنه ابن الحباب «۱۳» بالهمز كالجماعة، و هى رواية سائر

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م، د: عن الذين.

(۳) زاد فى م: الياء.

(۴) فى ص: و قنبل و قالون.

(۵) سقط فى ز، م.

(۶) فى ص: لذلك.

(۷) فى م: بهما.

(۸) فى م: و الهداية.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: فى.

(۱۱) فى م: فتقلب بالوقف عنها، و فى د: فنقلت، و فى ص: فتقلب.

(۱۲) فى م: المهلب.

(۱۳) فى د: ابن الخباز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۴۶۵

الرواة عن البزى، و به قرأ الدانى على أبى الحسن و أبى الفتح، و لم يذكر المهدوى و سائر المغاربة عن البزى سواه.

وجه إثبات الياء: أنه أصل الكلمة، ك (القاضى)؛ لأنه جمع (التى) [فى المعنى] «۱».

و وجه قراءة يعقوب و من معه: حذف «۲» الياء، و الاجتزاء عنها بالكسرة.

و وجه قراءة البزى و أبى عمرو بالسكون: أنهما حذفا الهمزة (و بقّيا) الياء، و قيل:

حذفا «۳» الياء بعد «۴» الهمزة تخفيفا «۵»، ثم أبدلا «۶» الهمزة ياء، و سكناها، إلا أن القراءة حينئذ فيها الجمع بين ساكنين، و هى مثل: مَحْيايَ [الأنعام: ۱۶۲] فى قراءة من يسكن «۷» ياؤها.

و وجه التسهيل مع الكسر: أنه القياسى فى التخفيف.

و وجه يَيْأَسُ* أن كل كلمتين اتفقتا فى الحروف، و اختلفتا بالتقديم «۸» و التأخير فيهما:

[إما] «۹» أصلان ك «و قل و قال»، أو إحداهما «۱۰» أصل و الأخرى مقلوبة عنها «۱۱» كمسألتنا، و يعرف القلب بطرق «۱۲»: إحداها الأصل، ف «أيس» فرع «يئس» «۱۳»، و «استفعل» بمعنى «فعل» كثير، فالأصل الهمزة، و «استيأس» بمعنى «يئس، و اليأس من الشىء: عدم توقعه».

و وجه الألف ثم الياء: أنها مقلوبة على حد: «نأى»، و «أدر»، و أخرت الفاء التى هى [ياء] «۱۴» ساكنة إلى موضع العين التى هى همزة مفتوحة، و أعطى كلّ صفة الآخر «۱۵»؛ لحلوله «۱۶» محله؛ فانفتحت الياء، و سكنت الهمزة، ثم قلبت «۱۷» ألفا لسكونها بعد الفتح جبرا للفرع بالخفة و ليكمل، و وزنها الآن «۱۸»: استفعل، و تفعل، و عليه رسم: «يايس»، «و تايسوا».

ص:

هيئة أدغم مع برى مرى هنى‌خلف (ث) نا النسىء (ث) مره (ج) نى

ش: (هيئة) محله نصب مفعول (أدغم)، و لفظه محكى، و (مع برى) حال، و (مرى)

---

(۱) فى د، ص: فى المنى، و فى م: معنى.

(۲) فى م: بحذف.

(۳) فى م: حذفها.

(۴) فى د: و أبقيا.

(۵) فى م: تحقيقا.

(۶) فى م: أبدل.

(۷) فى م: سكن.

(۸) فى م: فى التقديم.

(۹) سقط فى ص.

(۱۰) فى ز: أحدهما.

(۱۱) فى ز، ص، د: فيها.

(۱۲) فى د: لطريق.

(۱۳) زاد فى د، ص: لليأس.

(۱۴) سقط فى م، د.

(۱۵) فى م: الأخرى.

(۱۶) فى د: بحلوله.

(۱۷) فى د: قلب.

(۱۸) فى م: ثم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۶

و (هنى) معطوفان [عليه] «۱»، و (خلف ثنا) مبتدأ، و خبره محذوف، أى: حاصل فيه، و (النسىء) محله أيضا نصب ب (أدغم)، و (ثمره) فاعله، و (جنى) عطف «۲» عليه، و عاطف الكل محذوف.

أى: أدغم هذه الألفاظ ذو ثاء (ثنا) أبو جعفر بخلاف:

أما كَهَيْئَةِ* بآل عمران [۴۹]، و المائدة [۱۱۰]، فرواه ابن هارون من جميع طرقه، و الهذلى عن أصحابه فى رواية ابن وردان بالإبدال و الإدغام، و هى رواية الدورى و غيره عن ابن جماز، و رواه الباقون عن أبى جعفر بالهمز، و به قطع ابن سوار و غيره عن أبى جعفر فى الروايتين.

و أما بَرِيءٌ [الأنعام: ۱۹]، و بَرِيئُونَ [يونس: ۴۱] حيث وقع، و هَنِيئاً و مَرِيئاً بالنساء [۴]؛ فروى هبة الله من جميع طرقه، و الهذلى عن أصحابه عن ابن شبيب، كلاهما عن ابن وردان- بالإدغام كذلك، و كذلك [روى] «۳» الهاشمى من طريق الجوهرى، و المغازلى «۴»، و الدورى كلاهما عن ابن جماز، و روى باقى أصحاب أبى جعفر من الروايتين ذلك بالهمز.

و أدغم النسىّ بالتوبة [۳۷] ذو ثاء (ثمره) أبو جعفر و جيم (جنى) ورش من طريق الأزرق.

وجه إدغام الكل: أن قاعدة أبى جعفر فيه الإبدال، فلما أبدل اجتمع عنده مثلان؛ أولهما ساكن؛ فوجب الإدغام.

و وجه إدغام النسىّ عند ورش: أنه عنده مصدر «نسأ: أخر». و الله أعلم.

ص:

جزّا (ث) نا و اهمز يضاهون (ن) داباب النّبىّ و النّبوءة الهدى

ش: (جزا) مفعول (أدغم)، و (ثنا) فاعله، و الجملة فعلية، و (اهمز يضاهون): فعلية، و (ندا) محله نصب بنزع الخافض، و (باب النبى) مفعول (همز) مقدرا، و (النبوة) [عطف] «۵» عليه، و (الهدى) فاعله، و يجوز رفع (باب): مبتدأ، و (همزة الهدى) خبره.

أى: أدغم ذو ثاء (ثنى) أبو جعفر [جزا] «۶» و هو بالبقرة [۲۶۰]، و الحجر [۴۴]، و الزخرف [۱۵].

و قرأ ذو نون (ندا) عاصم يُضاهِؤُنَ بالتوبة [۳۰] بالهمز، فيضم لوقوع الواو بعده،

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: معطوف.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: المغازى.

(۵) سقط فى د.

(۶) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۷

و تكسر الهاء قبله، و الباقون بلا همز، و ضم الهاء «۱».

و قرأ ذو همزة (الهدى) نافع باب (النبى)؛ نحو: النبيئين [البقرة: ۶۱]، و الأنبئاء «۲» [البقرة: ۹۱]، و كذلك النبوءة حيث وقع بالهمز، و قرأ الباقون بغير همز.

وجه تشديد (جزّا) أنه لما حذف الهمزة «۳» وقف «۴» على الزاى، ثم ضعفها، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

و وجه همز (يضاهئ) و عدمه: أنهما لغتان، يقال: ضاهأت بالهمز و الياء، و الهمز لغة ثقيف.

و قيل: الياء فرع الهمز، كما قالوا: قرأت و قريت.

و قيل: بل «يضاهئون» بالهمز مأخوذ من «يضاهيون»، فلما ضمت الياء قلبت همزة.

و وجه همز (النبىء): أنه الأصل؛ لأنه من: أنبأ و نبأ ف (نبىء) بمعنى (منبّأ) «۵»، و خالف نافع مذهبه فى التخفيف؛ تنبيها على جواز

التحقيق، خلافا لمن ادعى وجوب التخفيف، و أنكره قوم؛ لما أخرجه «۶» الحاكم من حديث أبى ذر قال: «جاء أعرابىّ إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلم فقال: يا نبىء اللّه، فقال: لست بنبىء اللّه و لكنّى نبىّ اللّه» «۷» و قال: صحيح على شرط الشيخين.

قال أبو عبيد: أنكر عليه عدوله عن الفصحى، فعلى هذا يجوز الوجهان، لكن الأفصح التخفيف.

و أما قول سيبويه: بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يخففون (نبيئا) و (بريئة)، و ذلك ردىء، فمعناه: قليل، لا رذيل؛ لثبوته.

و وجه التخفيف: أن أصله الهمز، و أبدل للتخفيف، و قال به المحققون؛ لكثرة دوره.

و قال أبو عبيدة: العرب تبدل الهمزة «۸» فى ثلاثة أحرف: النبى، و البرية، [و الخابية] «۹».

و يحتمل أن يكون واويّا من: نبا ينبو: ارتفع، [فالنبى] «۱۰» مرتفع بالحق عن الخلق.

---

(۱) فى ز: الواو.

(۲) فى م: النبى و النبيين و النبوة و الأنبياء.

(۳) فى م، د: الهمز.

(۴) فى ز: و وقف.

(۵) فى د: مخبر.

(۶) فى م، ص: خرجه.

(۷) أخرجه الحاكم (۲/ ۲۳۱) و صححه على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبى قائلا: بل منكر لا يصح.

و أخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير (۳/ ۸۱) عن ابن عباس، و تكلم فى إسناده.

(۸) فى ص، د، ز: الهمز.

(۹) بياض فى د.

(۱۰) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۸

ص:

اشارة

ضياء (ز) ن مرجون ترجى (حقّ) (ص) م(ك) سا البريّة (ا) تل (م) ز بادى (ح) م

ش: (ضياء) مفعول (همز) مقدرا، و (زن) فاعله [و الجملة فعلية] «۱»، و كذلك (همز مرجئون حق)، و (ترجى) عطف عليه، و (صم كسا) عطف على (حق) [و هى فعلية أيضا] «۲»، و كذلك (همز البرية اتل)، و (بادى حم).

أى: قرأ ذوزاى (زن) قنبل ضِياءً* بيونس [۵]، و الأنبياء [۴۸]، و القصص [۷۱]، بهمزة مفتوحة بعد الضاد فى الثلاثة، و زعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل.

و خالف الناس ابن مجاهد فى ذلك، فرووه عنه بالهمز، و لم يختلف عنه فى ذلك.

و قرأ «۳» مدلول (حق) و ذو صاد (صم) و كاف (كسا): البصريان، و ابن كثير، و أبو بكر، و ابن عامر: مرجئون لأمر الله [التوبة: ۱۰۶]، و تُرْجِى مَنْ تَشاءُ [الأحزاب: ۵۱] بهمزة مضمومة.

و قرأ ذو ألف (اتل) و ميم (مز) نافع و ابن ذكوان البريئة [البينة: ۶] معا بالهمز المفتوح.

و قرأ ذو حاء (حم) أبو عمرو: بادِيَ الرَّأْيِ [هود: ۲۷] بهمزة بعد الدال.

و قرأ الباقون بلا همز فى الجميع.

وجه ياء (ضياء): أنه جمع «ضوء»، كحوض و حياض، ثم أبدلت الواو ياء؛ لوقوعها «۴» بعد كسرة، أو مصدر [ضاء يضوء، لغة فى: أضاء، كقام يقوم قياما، ثم فعل كذلك بها.

و وجه الهمز: أنه جمع، أو مصدر] «۵» إن ثبت (ضاء)، ثم قلب (ضياء)، فقدمت الهمزة و أخرت الياء أو الواو؛ فوقع همزها لتطرفها «۶» بعد الألف، كرداء و كساء، فوزنها:

فلاع، و على الأول: فعال.

و وجه همزة (ترجئ) و (مرجئون): أنه من «أرجأ» بالهمزة، و هو لغة تميم.

و وجه تركه: أنه من «أرجا» المعتل، و هو لغة (أسد) و (قيس)، و لم يهمز [(مرجون)؛ لأنها من المعتل فحذفت ضمة الياء تخفيفا ثم الياء و الواو، و يجوز أن تكون مخففة من المهموز.

و وجه همز البرية: أنه الأصل؛ لأنه من: برأ الله الخلق، أى: اخترعه فهى فعيلة بمعنى

---

(۱) زيادة من م.

(۲) سقط فى ز، ص.

(۳) فى م: ذو.

(۴) فى د: لوقوع.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) فى د: لطرفها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۶۹

مفعولة «۱».

و وجه عدمه. أن الهمز خفف بالحذف عند عامة العرب، و قد التزمت العرب غالبا تخفيف ألفاظ، منها: «النبى»، و «الخابية»، و «البرية»، و «الذرية».

و قيل: عدم الهمز مشتق من الهمز، و هو التراب، فهى أصل بنفسها. فالقراءتان متفقتا المعنى مختلفتا اللفظ] «۲».

تنبيهات:

الأول: إذا لقيت «۳» الهمزة الساكنة [ساكنا؛ فحركت] «۴» لأجله، نحو: مَنْ يَشَإِ اللَّهُ [الأنعام: ۳۹]، و فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ [الشورى: ۲۴] خففت «۵» عند من يبدلها لتحركها، فإن وقف عليها أبدلت لسكونها عند أبى جعفر، و الأصبهانى، قاله فى «جامع البيان».

الثانى: الهمزة المتطرفة المتحركة فى الوصل؛ نحو: يَشَإِ «۶» [الأنعام: ۳۹]، و يَسْتَهْزِئُ [البقرة: ۱۵]، و لِكُلِّ امْرِئٍ [النور: ۱۱]؛ إذا سكنت وقفا- فهى محققة عند من يبدل الساكنة اتفاقا، قال الدانى: و كان بعض شيوخنا يرى ترك «۷» همز بادِيَ بهود [۲۷] وقفا، و هو خطأ؛ لوقوع الإشكال بما لا يهمز؛ لأنه عند أبى عمرو من الابتداء الذى أصله الهمز، لا من الظهور، و أيضا كان يلزم فى مثل «۸» قُرِئَ [الأعراف:

۲۰۴]، و اسْتُهْزِئَ [الأنعام: ۱۰]، و ذلك غير معروف من مذهبه فيه. انتهى.

الثالث: ها أَنْتُمْ [آل عمران: ۶۶] على القول بأن (ها) للتنبيه، لا يجوز فصلها منها، و لا الوقف عليها دونها؛ لأنها باتصالها رسما كالكلمة

الواحدة كهذا و هؤلاء، و وقع فى «جامع البيان» أنه قال: «هما كلمتان منفصلتان، يسكت على أحدهما، و يبتدأ بالثانية».

و هو مشكل، و سيأتى تحقيقه فى باب الوقف على المرسوم.

الرابع: إذا وقف على اللَّائِى* للمسهّل بين بين بالروم؛ فلا فرق بينه و بين الوصل، أو بالسكون فبياء ساكنة. قاله الدانى و غيره.

و أما الوقف على أَ أَنْتَ [الأنبياء: ۶۲] و أَ رَأَيْتَ [الكهف: ۶۳] على مذهب من روى البدل عن الأزرق فبين بين، عكس اللَّائِى*؛ لاجتماع ثلاث سواكن، و لا وجود له فى كلام عربى، و الله تعالى أعلم.

---

(۱) فى ص: مفعول.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: ألقيت.

(۴) فى د: حركت.

(۵) فى م: حققت.

(۶) فى ص: نبأ.

(۷) فى م: تلك.

(۸) فى م: مثله.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۰

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

اشارة

هذا نوع من المفرد، و إنما أخره عن الساكن لخفته، و ثقل الساكن، و هو لغة [لبعض] «۱» العرب.

ص:

و انقل إلى الآخر غير حرف مدّلورش الّا ها كتابيه أسدّ

ش: مفعول (انقل) محذوف دل عليه الترجمة، أى: انقل حركة الهمز «۲»، و (إلى الحرف الآخر): متعلق ب (انقل)، و هو عام استثنى منه (حرف المد)؛ ف (غير) «۳» واجبة النصب، و لا يجوز جرها على الوصفية؛ لعدم إضافتها لمعرفة، و يجوز نصبها على الحالية كما هو مذهب [الفارسى] «۴»، و اختاره ابن مالك و (لورش) يتعلق ب (انقل)، و (إلا ها كتابيه) مستثنى من (الآخر)، فهو معطوف على (غير)، و لا بد من تقدير العاطف؛ لئلا يوهم عطفه على الثانى، و (أسد) خبر مبتدأ، أى: عدم النقل فيه أسد.

أى: نقل ورش باتفاق من طريقيه حركة همزة القطع المبتدأة إلى الحرف الذى يليها من آخر الكلمة السابقة و لو مقدرة، إن كان ساكنا غير مد، و لا منوى الوقف، أصليّا كان أو زائدا، رسم أو لم يرسم، إن وصله به، ثم حذف الهمزة مخففة «۵» حال تخفيف «۶» اللفظ.

فخرج بهمزة القطع الم اللَّهُ [ميم الله] [آل عمران: ۱، ۲] خلافا لمدعيه، و بالمبتدأة نحو: (يسل)، و بين ب (الذى يليها) أن النقل [لما] «۷» قبل؛ و ذلك لأنه ظرف، و هو محل التصرف.

و دخل بقوله: (و لو كانت السابقة مقدرة) لام التعريف؛ لأنها كلمة؛ إذ هى حرف معنى.

و خرج ب (ساكنا) نحو: الْكِتابَ أَ فَلا [البقرة: ۴۴] لاشتغال المحل، و ب (غير حرف مد) نحو: يا أَيُّهَا [البقرة: ۲۱]، و قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴]، و وَ فِي أَنْفُسِكُمْ [الذاريات: ۲۱] لتعذره فى الألف، و تغليب المد فى الواو، و الياء للأصالة، و لذا «۸» نقل فى اللين، و بلا منوى الوقف (كتابيه) من الاتفاق.

و دخل ب «زائد» تاء التأنيث نحو: وَ قالَتِ اخْرُجْ [يوسف: ۳۱]؛ لأنه بمنزلة الجر، و التنوين، نحو: يَوْمَئِذٍ [آل عمران: ۱۶۷]؛ لأنه حرف.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: الهمزة.

(۳) فى م: و غير.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى د، ز: محققة.

(۶) فى م: تخفيضا، و فى ز: تخفيضه.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى ز، م: و كذا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۱

و (إن وصل الهمز بما قبله)، نصّ على أن محل الخلاف الوصل؛ فيجب، نحو: قَدْ أَفْلَحَ [المؤمنون: ۱]، قُلْ أُوحِيَ [الجن: ۱]، قالَتْ إِحْداهُما [القصص: ۲۶]، الم أَ حَسِبَ [العنكبوت: ۲]، خَلَوْا إِلى [البقرة: ۱۴]، تَعالَوْا أَتْلُ [الأنعام: ۱۵۱]، ابْنَيْ آدَمَ [المائدة: ۲۷] ذَواتَيْ أُكُلٍ [سبأ: ۱۶] و الْأَنْهارُ [البقرة: ۲۵]، وَ الْأُذُنَ [المائدة: ۴۵]، وَ الْإِبْكارِ [آل عمران: ۴۱]، قوة أَوَ اوى [هود: ۸۰] فِي عادٍ إِذْ أَرْسَلْنا [الذاريات: ۴۱]، مبينُنَ ان اعبدوا [هود: ۸۰] [وجه النقل:

قصد تخفيف الهمز و لم يسهل لكون السابق غير مد، و لم يحذف رأسا] «۱»؛ لعدم الدلالة و اجتماع الساكنين [غالبا] «۲»، فتوصل لحذفها بنقل حركتها إلى ما قبلها، [فسكنت و تحرك ما قبلها] «۳»، ثم حذفها مخففة «۴»؛ لدلالة حركتها عليها، و أمن التقاء الساكنين.

و قيل: نقلت فسكنت، و تحرك ما قبلها فقلبها، [ثم حذفها] «۵» مخففة لسكونها و سكون ما قبلها أصلا أو بعدها غالبا.

[و وجه تخصيص المنفصل: ملاحظة أصله فى الفاء، لا لأنه أثقل، خلافا للمهدوى.

و وجه تخصيص] «۶» الساكن: عدم قبول المتحرك الحركة [خلافا له] «۷». [و خص الصحيح و اللين دون حروف المد؛ لتعذر تحريك الألف، و زوال مد أختيه] «۸».

و اختلف عن ورش فى كِتابِيَهْ فى الحاقة [۱۹]: فروى عنه الجمهور إسكان الهاء، و تحقيق «۹» الهمزة على مراد القطع و الاستئناف، من أجل أنها هاء سكت، و هو الذى قطع به غير واحد من الأئمة [من طريق الأزرق] «۱۰» و لم يذكر فى «التيسير» غيره، [و قال فى غيره] «۱۱»: إنه قرأ بالتحقيق على الخاقانى، و أبى الفتح، و ابن غلبون، و به قرأ صاحب «التجريد» من طريق الأزرق على «۱۲» ابن نفيس «۱۳» عن أصحابه عنه، و على عبد الباقى عن أصحابه على ابن عراك «۱۴» عنه، و من طريق الأصبهانى أيضا بلا خلاف عنه، و رجحه الشاطبى و غيره؛ و لهذا قال المصنف: (أسد).

و روى النقل جماعة، و به قطع غير واحد من طريق الأصبهانى، و ذكره بعضهم عن

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٢) سقط فى د.

(٣) سقط فى م.

(۴) فى د: محققة.

(۵) سقط فى د.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(٧) سقط فى د، ز، ص.

(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٩) فى د: و تخفيف.

(١٠) سقط فى م.

(١١) سقط فى م، د.

(١٢) فى م: عن.

(١٣) فى ز: ابن يعيش.

(١۴) فى م، د: عن ابن عمران.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۴٧٢

الأزرق، و به قرأ «١» صاحب «التجريد» على عبد الباقى عن أبيه من طريق ابن هلال عنه.

وجه عدم النقل: أن الهاء للسكت، و حكمها السكون، و لم تحرك إلا فى ضرورة الشعر على ما فيه من فتح، و أيضا فهى لم تثبت إلا وقفا، فخولف «٢» الأصل، و أثبتت وصلا إجراء له مجرى الوقف؛ لإثباتها فى الرسم، فلا ينبغى أن يخالف الأصل من جهة أخرى، و هو تحريكها، فيجتمع فى حرف واحد مخالفتان، و ليس بسديد.

ص:

اشارة

وافق من إستبرق (غ) ر و اختلففى الآن (خ) ذ و يونس (ب) ه (خ) طف

ش: (من إستبرق) فى محل نصب بنزع الخافض، و (غر) فاعل (وافق)، و (اختلف فى الآن): اسمية «٣»، و (خذ) محله نصب بنزع «۴» اللام، و (يونس) مبتدأ، و خبره (كذلك) مقدرا، و (به) محله نصب بنزع الخافض، و (خطف) عطف عليه.

أى: وافق ورشا فى نقل مِنْ إِسْتَبْرَقٍ بالرحمن [۵۴] خاصة ذو غين (غر) رويس.

و اختلف «۵» عن ذى باء (به) قالون، و خاء (خطف) ابن وردان فى نقل آلْآنَ* موضعى يونس [۵١، ٩١].

و اختلف عن ذى خاء (خذ) ابن وردان فى (الآن) فيما عداهما: فروى النهروانى [من جميع طرقه، و ابن هارون من غير طريق هبة الله، و غيرهما- النقل فيه، و هو رواية الأهوازى] «۶»، و الرهاوى، و غيرهما عنه، و روى [هبة الله] «٧»، و ابن مهران، و الوراق، و ابن العلاف عن أصحابهم عنه- التحقيق، و الهاشمى عن ابن جماز فى ذلك كله على أصله من النقل كما تقدم.

تنبيه:

قيد (إستبرق) ب (من)؛ ليخرج التى فى الإنسان [٢١].

وجه تخصيص «۸» (من إستبرق): حصول «۹» الثقل باجتماع كسرتين و سكونين مع كسر «۱۰» الهمزة، و وجه نقل (الآن) مطلقا ثقلها بالهمزتين.

و وجه تخصيص يونس: زيادة الثقل بثلاث همزات.

ص:

و عادا الأولى فعادا لولى(مدا) (حما) ه، مدغما منقولا

---

(۱) فى م: قطع.

(۲) فى م: فتخلف.

(۳) فى م، د: فعلية.

(۴) فى م: بحذف.

(۵) فى د، ز: و اتفق.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى د: التخصيص.

(۹) فى م: لحصول.

(۱۰) فى م: كسرة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۳

ش: (و عادا الأولى) [مفعول] «۱» (قرأ) مقدرا، و (مدا) فاعل، و حماه «۲» عطف [عليه،] «۳» و (مدغما منقولا) حال المفعول.

أى: اتفق المدنيان و البصريان فى عاداً الْأُولى من النجم [۵۰] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام إليها، و إدغام «۴» التنوين قبلها حالة الوصل بلا خلاف عنهم، و الباقون باللفظ الأول.

ص:

و خلف همز الواو فى النّقل (ب) سمو ابدا لغير ورش بالأصل أتمّ

ش: (و خلف همز الواو كائن عن بسم): اسمية، و (فى) يتعلق ب (خلف)، (ورش) حذف تنوينه «۵» ضرورة، و (ابدا لغير ورش بالأصل «۶»): طلبية، و (فهو أتم): اسمية.

أى: اختلف عن ذى باء (بسم) قالون فى همز الواو حالة النقل وصلا أو وقفا: فروى جمهور المغاربة عنه الهمز، و لم يذكر الدانى و لا ابن مهران و لا الهذلى عنه من جميع الطرق سواه.

و روى عنه «۷» العراقيون- كصاحب «التذكار»، و «المستنير»، و «الكفاية»، و «الإرشاد»، و «غاية الاختصار»، و «الموضح» و غيرها «۸» من طريق أبى نشيط- عدم الهمز.

قوله: و (ابدا): شروع «۹» فى حكم الابتداء، فذكر لأبى عمرو، و يعقوب، و قالون: إذا لم يهمزوا «۱۰» الواو، و أبى جعفر من غير طريق الهاشمى [عن ابن جماز] «۱۱»، و من غير طريق الحنبلى عن ابن وردان- ثلاثة أوجه:

أحدها: الابتداء ب (الأولى) «۱۲» برد الكلمة إلى أصلها، فيؤتى بهمزة «۱۳» الوصل، و تسكن «۱۴» اللام، و تحقق «۱۵» الهمزة

المضمومة بعدهما، و الثلاثة فى «التيسير»، و «التذكرة»، و «الغاية»، و «الكفاية»، و «الإعلان»، و «الشاطبية»، و الثانى فى «التبصرة»، و «التجريد»، قال مكى: و هو أحسن، و قال أبو الحسن بن غلبون: و هو أجود الأوجه «۱۶»،

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: وحما.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى ص: و أدغم.

(۵) فى م، د: ممنوع الصرف.

(۶) فى ز، ص: بالنقل.

(۷) فى م: عنه سواء.

(۸) فى م: و غيرهما، و فى د: و غير.

(۹) فى ز، ص: شرع.

(۱۰) فى م، ص، د: يهمز.

(۱۱) سقط فى ز، م.

(۱۲) فى د: بالأصل.

(۱۳) فى ص، د، ز: بهمز.

(۱۴) فى ص: فتسكن.

(۱۵) فى م: و تخفيف، و فى د: يحقق.

(۱۶) فى ز، ص: الوجوه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۴۷۴

و فى «التيسير»: و هو أحسنها و أقيسها.

و أشار إلى الآخرين بقوله:

ص:

اشارة

و ابدأ بهمز الوصل فى النّقل أجلّو انقل (مدا) ردا و (ث) بت البدل

ش: (فى النقل) حال، أى: حالة كونك ناقلا، (فهو أجل): اسمية، و (انقل ردا):

طلبية، و (مدا) محله نصب بنزع الخافض، و (ثبت) مبتدأ، و (البدل) ثان، و (كائن عنه) خبره، و الجملة خبر (ثبت).

الثانى: الابتداء مع النقل بهمزة الوصل، و ضم اللام بعدها، و هو الذى لم ينص ابن سوار [على سواه] «۱»، و لم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيره، و هو أحد الوجهين فى «التبصرة»، و «التجريد»، و «الكافى»، و «الإرشاد»، و «المبهج»، و «الكفاية».

الثالث: (لولى) بلا همز وصل مع ضم اللام، و هو الثانى فى «الإرشاد»، و «المبهج»، و «الكفاية»، و «الكافى».

و يجوز الأخيران لقالون أيضا مع همز الواو، و كذلك «۲» يجوز الثلاثة للحنبلى عن ابن وردان، لكن له همز الواو فى الأخيرين، [و

النص له على الثلاثة فى الكتب المتقدمة] «۳» و كل على أصله فى السكت، و تركه، و الإمالة، و الفتح.

قاعدة:

أصل (أولى) عند البصرين: (وولى) بواوين، تأنيث (أول)، قلبت الواو الأولى همزة وجوبا حملا على جمعه، نحو: أول «۴»، و عند الكوفيين (وولى) بواو ثم همزة، من (وأل)، [فأبدل الواو بهمزة على حد «وجوه»، فاجتمع همزتان] «۵»؛ فأبدلت ثانيتهما واوا على «۶»: أولى، و حركة النقل عارضة، و أكثر العرب على عدم الاعتداد بها؛ فيجرون على الحرف المنقول إليه حكم الساكن [و البعض على الاعتماد بها فيعاملونه معاملة المتحرك] «۷».

وجه قراءة المحققين: الإتيان بها على الأصل وصلا و ابتداء، و كسروا التنوين وصلا للساكنين، و توافق «۸» الرسم تقديرا.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م: كذلك.

(۳) زيادة من م، د.

(۴) فى م: الأول.

(۵) سقط فى ز، م.

(۶) زاد فى ص، م: حد.

(۷) زيادة من د.

(۸) فى م، ز: و يوافق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۵

و وجه النقل وصلا عند ورش: الجريان على أصله، و عند أبى عمرو و قالون: قصد التخفيف، و اعتدوا بالعارض على اللغة القليلة توصلا إلى الإدغام، فلما نقلت الحركة إلى اللام تحركت لفظا، فعاد التنوين الذى كسر لسكونها إلى سكونه، فأدغم [فى] «۱» اللام، و هى «۲» توافق صريح الرسم.

و وجه الابتداء بالأصل لأبى عمرو و قالون: فوات الإدغام الحامل على النقل، فعادا إلى أصلها، [و وجه النقل لهما فيه الحمل على الوصل] «۳».

و وجه حذف الهمزة: استغناء اللام عنها بحركتها، و فيه تمام الحمل؛ و لذلك رجح.

و وجه إثباتها: مراعاة الجهتين «۴» أو موافقة الخليل «۵».

و وجه همز قالون واضح على مذهب الكوفيين؛ لأنها عادت إلى أصلها [لزوال السابقة، و على «۶» مذهب البصريين همزت الواو، و إجراء للضمة السابقة مجرى المقارنة] «۷» و عليه قول الشاعر:

أحبّ المؤقدين إلىّ مؤسى... ... ... «۸»

و هو مبنى على القول بأن حركة الحرف بعده، و هو اختيار أبى على الفارسى.

و قيل: وجهه ضم اللام قبلها، فهمزت لمجاورة الضم؛ كسؤق، و هى لغة بعض العرب، و وجه الواو عند الهاء من أنه الأصل، أو قلب «۹» عند الهمزة السابقة، و عند الناقل تتعين «۱۰» أصالة الواو.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى د: و هو.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) فى م: للجهتين.

(۵) فى م: للخليل.

(۶) فى د: و عليه.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) صدر بيت، و عجزه:

... ...و جعدة إذا أضاءهما الوقود و البيت من قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك المروانى، و قبله:

بأود و الإياد لنا صديق‌نأى عنك الإياد و أين أود. و هو فى ديوانه ص (۲۸۸)؛ و الأشباه و النظائر (۲/ ۱۲، ۸/ ۷۴)، و الخصائص (۲/ ۱۷۵، ۳/ ۱۴۶، ۱۴۹، ۳۱۹)، و شرح شواهد الشافية ص (۴۲۹)، و شرح شواهد المغنى (۲/ ۹۶۲)، و المحتسب (۱/ ۴۷)، و بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (۱/ ۷۹)، و شرح شافية ابن الحاجب ص (۲۰۶)، و مغنى اللبيب (۲/ ۶۸۴)، و المقرب (۲/ ۱۶۳)، و الممتع فى التصريف (۱/ ۹۱، ۳۴۲، ۲/ ۵۶۵).

و الشاهد فيه همز الواو فى «المؤقدين» و «مؤسى»؛ لأنه قدر ضمة الميم على الواو، و هذا غير قياسى.

(۹) فى م: و قلب.

(۱۰) فى م، د: يتعين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۶

و أما ورش فجرى فى وصل نقله على الأصل؛ لأنه أكثر؛ و لذلك حذف ألف سِيرَتَهَا الْأُولى [طه: ۲۱]، و واو قالُوا الْآنَ [البقرة: ۷۱] و يا فِي الْأَلْواحِ [الأعراف:

۱۴۵] نص عليه أبو محمد، فوجه الابتداء بالهمزة جار على هذا الأصل، و وجه حذفها نصّا على مذهبه فى (آل).

قوله: (و انقل) أى: نقل مدلول (مدا) المدنيان الحركة فى رداً يصدقنى [القصص:

۳۴] إلا أن ذا ثاء (ثبت) أبا جعفر: أبدل «۱» من التنوين ألفا فى الحالين، و وافقه نافع وقفا.

وجه الهمزة: أنه من الردء: المعين، أى: أرسله معى معينا، و وجه تركه: أنه من (أردى)، أى: زاد، فلا همز.

ص:

اشارة

و ملء الأصبهانى مع عيسى اختلفو سل (روى) (د) م كيف جا القرآن (د) ف

ش: [و ملء] «۲»- أى: هذا اللفظ- مبتدأ، و (الأصبهانى) ثان، و (مع عيسى) حاله، (و اختلف) عنه فيه: اسمية «۳» خبر (الأصبهانى) «۴»، و الجملة خبر [الأول] «۵»، و نقل (سل روى): فعليه، و (دم) عطف على (روى)، و (نقل القرآن دف) كذلك، و (كيف جا) «۶» حال «۷» (سل)، يعنى: سواء كان معرفا [أم منكرا، أو كان] «۸» بالواو أو الفاء، متصلا بضمير أو لا.

أى: اختلف عن الأصبهانى و عيسى بن وردان فى: مِلْءُ الْأَرْضِ [آل عمران: ۹۱] فرواه بالنقل النهروانى عن أصحابه عن ابن وردان، و به قطع لابن وردان أبو العلاء، و رواه من الطريق المذكورة أبو العز فى «الإرشاد»، و «الكفاية»، و ابن سوار فى «المستنير»، و رواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، و قطع للأصبهانى فيه بالنقل- الهذلى من جميع طرقه، و هو رواية أبى نصر بن مسرور «۹»، و النهروانى

عن أصحابهما عنه، و هو «۱۰» نص ابن سوار عن النهروانى عنه، و كذا رواه الدانى نصّا عن الأصبهانى.

و قرأ مدلول (روى) الكسائى و خلف و دال (دم) ابن كثير (اسأل)، و ما جاء منه نحو:

وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ [يوسف: ۸۲]، فَسْئَلِ الَّذِينَ [يونس: ۹۴]، وَ سْئَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ [الأعراف: ۱۶۳]، فَسْئَلُوهُمْ [الأنبياء: ۶۳] إذا كان فعل أمر، و قبل السين شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۴۷۶ ص: و ملء الأصبهانى مع عيسى اختلف و سل(روى)(د) م كيف جا القرآن(د) ف ..... ص : ۴۷۶

---

(۱) فى م: بدل.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م، د: فعلية.

(۴) فى م: الاسمية.

(۵) سقط فى م.

(۶) زاد فى م، د: حال القرآن.

(۷) فى م: و حال.

(۸) ما بين المعقوفين زيادة من م، د.

(۹) فى ز: مسروق.

(۱۰) فى ص: و هى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۷

واو أو فاء بنقل حركة الهمزة للسين، و الباقون بلا نقل.

و قرأ ذو دال (دف) ابن كثير (القرآن)، و ما جاء فيه بالنقل؛ نحو: و قُران الفجر [الإسراء: ۷۸]، و قرَانا فرقناه [الإسراء: ۱۰۶]، وقُرَانه [القيامة: ۱۷]، فاتبع قُرَانه [القيامة: ۱۸].

وجه قراءة الأصبهانى: أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام، و أمر المخاطب من «سأل»:

اسأل، فبعض العرب جرى على هذا الأصل، و أكثرهم خفف الهمزة بالنقل؛ لاستثقال [اجتماعها] «۱» مع الأولى ابتداء فيما كثر دوره، و مضى «۲» المعتد بالأصل على إثبات همزة الوصل، و المعتد بالعارض على حذفها، فوجه النقل لغة: التخفيف، و وجه الهمز لغة الأصل، و هو المختار؛ لأنها «۳» القرشية الفصحى، و وجه عدم همز (القرآن): أنه «۴» نقل الهمزة تخفيفا، و هو منقول من مصدر: قرأ قرآنا، سمى به المنزل على نبينا صلى اللّه عليه و سلم، و أصله:

فعلان، أو من قرنت: ضممت؛ لأنه يجمع الحروف و الكلمة، و منه «قران الحج»، وزنه فعال، و وجه الهمز: الأصل؛ بناء على أنه منقول من المهموز.

قاعدة:

لام التعريف، و إن اشتد اتصالها بمدخولها حتى رسمت معه كجزء الكلمة الواحدة، فهى فى حكم المنفصل؛ لأنها «۵» لو سقطت لم يختل معنى الكلمة؛ فلذا «۶» ذكرت مع المنفصل الذى ينقل إليه، و الذى يسكت عليه، قال سيبويه: «و هى حرف تعريف بنفسها، و الألف قبلها ألف وصل؛ و لذا تسقط فى الدرج». و قال الخليل: «الهمزة للقطع، و التعريف حصل بهما».

تفريع: إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف، و قصد الابتداء على مذهب الناقل، فعلى مذهب الخليل: يبتدأ بالهمزة و بعدها «۷»

اللام محركة، [و] على مذهب سيبويه: إن اعتد بالعارض ابتدئ باللام، و إن اعتد بالأصل ابتدئ بالهمزة «۸»، و هذان الوجهان فى كل لام نقل إليها و عند كل ناقل، و ممن نص عليهما فى الابتداء مطلقا: الدانى، و الهمذانى، و ابن بليمة، و القلانسى، و ابن الباذش، و الشاطبى، و غيرهم.

مسألة: قوله تعالى: بِئْسَ الِاسْمُ [الحجرات: ۱۱] إذا ابتدئ ب «الاسم»؛ فالثانية

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) فى م: و معنى.

(۳) فى ز، م: لأنه.

(۴) فى م: لما أنه.

(۵) فى د: لأن.

(۶) فى ص: فلذلك.

(۷) فى د: و بعد.

(۸) فى ز: بالهمز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۸

محذوفة كالوصل. قال الجعبرى: «و قياس الأولى جواز الإثبات و الحذف، و هو أوجه؛ لرجحان العارض الدائم على المفارق». انتهى.

و هما جائزان مبنيان على ما تقدم.

مسألة أخرى: إذا كان قبل اللام المنقول إليها ساكن صحيح أو معتل، نحو: يَسْتَمِعِ الْآنَ [الجن: ۹]، و مِنَ الْأَرْضِ [المائدة: ۳۳]، و نحو: وَ أَلْقَى الْأَلْواحَ [الأعراف: ۱۵۰]، وَ أُولِي الْأَمْرِ [النساء: ۵۹]، قالُوا الْآنَ [البقرة: ۷۱]، لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ [الأنعام: ۱۰۳]، وَ أَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ [آل عمران: ۱۳۹]- وجب استصحاب تحريك الصحيح، و حذف المعتل؛ لأن تحريك اللام عارض، و اعتبروا هنا السكون؛ لأنه الأصل، و هذا مما لا خلاف فيه، و نص عليه غير واحد: كالدانى، و سبط الخياط، و السخاوى، و غيرهم، و إن كان الرد و الإسكان جائزا «۱» فى اللغة على الاعتداد بالعارض، و على ذلك قرأ ابن محيصن: يسألونك عن لَّهِلَّةُ [البقرة: ۱۸۹] و عن لَّانفَال [الأنفال: ۱]، و شبههما بإسكان النون و إدغامها.

و لما رأى أبو شامة إطلاق النحاة استشكل تقييد القراء، فقال: «جميع ما نقل فيه ورش إلى لام التعريف غير عاداً الْأُولى [النجم: ۵۰] قسمان:

قسم ظهر فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض؛ نحو: عَلَى الْأَرْضِ [الكهف: ۷]، و فى الاخرة [البقرة: ۱۰۲]، و يدع الانسان [الإسراء: ۱۱]، و أَزِفَتِ الْآزِفَةُ [النجم: ۷۷]؛ لأنه لم يرد ما امتنع لأجل سكون اللام و من الحرف و السكون، فعلم أنه لم يعتد بالحركة هنا، فينبغى الإتيان بهمزة [الوصل] «۲» فى الابتداء بهذه؛ لأن اللام- و إن تحركت- فكأنها بعد ساكنة.

و قسم لم يظهر فيه أمارة، نحو: وَ قالَ الْإِنْسانُ [الزلزلة: ۳]، فيتجه [هنا] «۳» لورش الوجهان». انتهى.

و قد تعقبه الجعبرى و غيره- بأن النقل يرده.

و الجواب عن [الإشكال] «۴»: أن حذف حرف المد للساكن و الحركة لأجله فى الوصل سابق للنقل، و النقل طارئ عليه؛ فأبقى على حاله لطرآن النقل، و فى الابتداء النقل سابق على الابتداء، و الابتداء طارئ عليه، فحسن الاعتداد فيه؛ أ لا تراه لما قصد الابتداء بالكلمة التى نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام؛ لم تكن اللام إلا متحركة «۵»؟!.

---

(۱) فى د: جائزان.

(۲) سقط فى د.

(۳) سقط فى م.

(۴) سقط فى ز.

(۵) فى د، ص، ز: محركة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۷۹

و نظيره حذفهم حرف المد فى نحو: وَ قالا الْحَمْدُ لِلَّهِ [النمل: ۱۵]، وَ لا تَسُبُّوا الَّذِينَ [الأنعام: ۱۰۸]، و أَ فِي اللَّهِ شَكٌّ [إبراهيم: ۱۰].

مسألة: ميم الجمع من طريق الهاشمى عن ابن جماز، نص الهذلى على أن مذهبه عدم الصلة مطلقا، و مقتضاه عدم صلتها عند الهمزة «۱»، و نص أيضا له على النقل مطلقا، و مقتضاه النقل إلى ميم الجمع، و هو مشكل؛ فإن أحدا لم ينص على النقل لميم الجمع بخصوصها، و الصواب عدم النقل فيها لخصوصها «۲»، و الأخذ فيها بالصلة، و نص عليه أبو الكرم الشهرزورى و ابن خيرون، و الله أعلم.

---

(۱) فى م: الهمز.

(۲) فى د، ص: بخصوصها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۰

باب السكت على الساكن قبل الهمزة و غيره

اشارة

السكت: قطع آخر الكلمة بلا تنفس، و ذكره عقب النقل؛ لاشتراكهما فى أكثر الشروط.

ص:

و السّكت عن حمزة فى شىء و أل‌و البعض معهما له فيما انفصل

ش: (و السكت كائن عن حمزة): اسمية، و (فى شىء) يتعلق «۱» بالمقدر، و لا بد من تقدير: (عن بعضهم) بدليل قوله: (و البعض) يسكت (فيما انفصل) معهما لحمزة، و هى كبرى.

ثم كمل فقال:

ص:

و البعض مطلقا و قيل بعد مدّأو ليس عن خلّاد السّكت اطّرد

ش: (و البعض) يسكت عنه (مطلقا) أى: فيما انفصل و اتصل «۲» من الساكت الصحيح:

كبرى، [و نائب قيل] «۳» لفظ يسكت [فعلية و] «۴» (بعد حرف مد) [حال] «۵»، و (ليس السكت اطرد عن خلاد): فعلية معطوفة على: (يسكت بعد مد) ب (أو) التى للإباحة، [و تقديره] «۶»: و قيل: ليس «۷» السكت مطردا عن خلاد.

و لما قدم المصنف معنى «۸» السكت شرع فى محله.

و اعلم أنه لا يكون إلا على ساكن [صحيح] «۹» و ليس كل ساكن يسكت عليه، فلا بد من معرفة أقسامه، فالساكن الذى يجوز الوقف عليه إما أن يكون بعده «۱۰» همز؛ فيسكت عليه لبيان الهمز و تحقيقه، [أو غيره] «۱۱»، و يسكت «۱۲» لمعنى «۱۳» آخر.

فالأول يكون منفصلا؛ فيكون آخر كلمة و الهمز أول كلمة أخرى، و متصلا، و كل منهما حرف مد و غيره.

فالمنفصل من غير حرف المد، نحو: مَنْ آمَنَ [البقرة: ۶۲]، خَلَوْا إِلى [البقرة: ۱۴]، عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶]، الْأَرْضُ [البقرة: ۶۱]، و من حرف المد نحو:

بِما أَنْزَلَ [البقرة: ۹۰]، قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴]، وَ فِي آذانِهِمْ [الأنعام: ۲۵]،

---

(۱) فى م: حال فاعل الخبر.

(۲) فى م، ص، د: و ما اتصل.

(۳) فى م: و قيل.

(۴) سقط فى ز، ص، م.

(۵) سقط فى ز، ص، م.

(۶) سقط فى د، م.

(۷) فى م، د: و ليس.

(۸) فى م: يعنى.

(۹) زيادة من م.

(۱۰) فى م، د: بعد.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى م، ص، د: فيسكت.

(۱۳) فى م: بمعنى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۱

و لو اتصل رسما ك (هؤلاء).

و المتصل بغير [حرف] «۱» مد: قُرْآنٍ [يونس: ۶۱] الظَّمْآنُ [النور: ۳۹]، و شَيْءٌ [البقرة: ۱۷۸]، و الْخَبْءَ [النمل: ۲۵]، الْمَرْءِ [البقرة: ۱۰۲]، و دِفْءٌ [النحل: ۵]، و مَسْؤُلًا [الإسراء: ۳۴]، و بحرف المد أُولئِكَ [البقرة: ۵]، و جاءَ [النساء: ۴۳]، و السَّماءِ [البقرة: ۱۹]، و بِناءً [البقرة: ۲۲].

و اعلم أن السكت ورد عن جماعة [كثيرة] «۲»، و جاء من طريق المتن عن حمزة، و ابن ذكوان، و حفص، و إدريس.

فأما حمزة: فهو أكثرهم به اعتناء؛ و لذلك «۳» اختلفت «۴» عنه الطرق و اضطربت، و ذكر الناظم سبع طرق:

الأولى: السكت عنه من روايتى خلف و خلاد على لام التعريف، و (شىء)- كيف وقعت: مرفوعة و منصوبة أو مجرورة- و هذا مذهب صاحب «الكافى»، و أبى الحسن، و طاهر بن غلبون من طريق الدانى، و مذهب ابنه عبد المنعم، و ابن بليمة.

و ذكر الدانى أنه قرأ به على أبى الحسن بن غلبون، إلا أن روايته فى «التذكرة»، و «إرشاد» أبى الطيب عبد المنعم، و «تلخيص» ابن بليمة- هو المد فى (شىء) مع السكت على لام التعريف لا غير، و قال فى «الجامع»: «و قرأت على أبى الحسن عن قراءته فى روايته بالسكت على لام المعرفة خاصة؛ لكثرة دورها».

و كلامه فى «الجامع» مخالف لقوله فى «التيسير»: قرأت على أبى الحسن بالسكت على (أل)، و (شىء) و (شيئا) لا غير.

فلا بد من تأويل «الجامع»: إما بأنه سقط منه لفظة (شيء) فيوافق «التيسير»، أو بأنه قرأ بالسكت على (أل) مع مد (شيء)، فيوافق «التذكرة».

و نقل مكى، و أبو الطيب بن غلبون هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف، لكنه مع مد (شيء) كما تقدم، و إلى هذه «۵» أشار بقوله: (و السكت عن حمزة فى شيء و أل).

الثانية «۶»: السكت عنه من روايتيه على (أل)، و (شيء)، و الساكن الصحيح [المنفصل] «۷»- غير حرف المد- و هذا مذهب صاحب «العنوان»، و شيخه الطرسوسى،

---

(۱) سقط فى م، و فى د: نحو.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۳) فى م: و كذا.

(۴) فى د، ص: اختلف.

(۵) فى م، ص: هذا.

(۶) فى م: الثانى.

(۷) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۲

و هو المنصوص عليه فى «جامع البيان»، و الذى ذكره ابن الفحام فى «تجريده» من قراءته على الفارسى، و رواه «۱» بعضهم عنه من رواية خلف خاصة.

و هذا مذهب فارس بن أحمد، و طريق ابن شريح صاحب «الكافى» «۲»، و هو الذى فى «الشاطبية»، و «التيسير» من طريق أبى الفتح المذكور، و الطريقان هما اللتان فى الكتابين، و إلى هذه أشار بقوله: (و السكت «۳» معهما له فيما انفصل).

الثالثة «۴»: السكت مطلقا، أى: على (أل)، و (شيء)، و الساكن الصحيح المنفصل، و المتصل- ما لم يكن حرف مد- و هذا مذهب ابن سوار، و ابن مهران، و أبى على البغدادى، و أبى العز القلانسى، و سبط الخياط، و جمهور العراقيين.

و قال أبو العلاء: إنه اختيارهم، و هو مذكور أيضا فى «الكامل»، و إلى هذا أشار بقوله:

(و البعض مطلقا).

الرابعة «۵»: السكت عنه من الروايتين على ما تقدم و على حرف المد المنفصل، و هذا مذهب الهمذانى و غيره، و ذكره «۶» صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقى فى رواية خلاد.

الخامسة «۷»: السكت مطلقا على ما تقدم، و على المد المتصل أيضا، و هذا مذهب أبى بكر الشذائى، و به قرأ سبط الخياط على الشريف أبى الفضل عن «۸» الكارزينى عنه، و هو فى «الكامل» أيضا، و إلى هاتين أشار بقوله: (و قيل بعد مد)؛ لأنه شامل لهما.

السادسة «۹»: ترك السكت «۱۰» مطلقا، و هو «۱۱» مذهب فارس بن أحمد، و مكى، و شيخه أبى الطيب، و ابن شريح، و ذكره صاحب «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، و تبعه الشاطبى و غيره، و هو طريق أبى العطار عن أصحابه عن ابن البخترى عن جعفر الوزان عن خلاد، كما سيأتى آخر باب وقف حمزة، و إلى هذه «۱۲» أشار بقوله: (أو ليس عن خلاد السكت اطرد).

السابعة «۱۳»: عدم السكت مطلقا عن حمزة، و من روايته، و هذا مذهب أبى العباس المهدوى، و شيخه أبى عبد الله بن سفيان، و لم يذكر ابن مهران فى غير «غايته» سواه،

---

(۱) فى د: رواه.

(۲) زاد فى د: أى هذا المذهب.

(۳) فى م، ص: هذا.

(۴) فى م: الثالث.

(۵) فى م: الرابع.

(۶) فى م، د: و ذكر.

(۷) فى م: الخامس.

(۸) فى ز، ص، م: على.

(۹) فى م: السادس.

(۱۰) زاد فى د: عن خلاد.

(۱۱) فى ص: و هذا.

(۱۲) فى م، ص، د: هذا.

(۱۳) فى م: السابع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۳

و إلى هذه «۱» أشار بقوله: (قيل و لا عن حمزة).

قال المصنف: «و بكل [ذلك] «۲» قرأت من طريق من ذكرت».

قال: و اختيارى عنه السكت فى غير حرف المد؛ جمعا بين النص و الأداء و القياس، فقد روينا عن خلف، و خلاد، و غيرهما عن سليم عن حمزة قال: إذا مددت الحرف؛ فالمد يجزئ عن السكت قبل الهمزة «۳».

قال: «و كان إذا مد ثم أتى بالهمزة «۴» بعد الألف؛ لا يقف قبل الهمز». انتهى.

قال الدانى: و هذا الذى قاله حمزة من أن المد يجزئ عن السكت معنى حسن لطيف، دال على وفور علمه و نفاذ بصيرته؛ و ذلك أن زيادة التمكين لحرف المد مع الهمزة «۵» إنما هو بيان لها؛ [لخفائها، و بعد مخرجها؛ فيقوى به على النطق بها محققة «۶»، و كذلك السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها] «۷» أيضا، فإذا بينت «۸» بزيادة التمكين [لحرف المد] «۹» قبلها؛ لم يحتج أن يبين بالسكت عليه، و كفى المد عن ذلك، و أغنى عنه.

وجه السكت: المحافظة على تحقيق الهمزة؛ لامتناع نقلها له، أو الاستراحة لتأتى «۱۰» بكمال لفظهما، و هذا التوجيه يعم كل الطرق.

و وجه تركه: أنه الأصل.

[و أشار المصنف إلى الطريقة السابعة] «۱۱» بقوله:

ص:

قيل و لا عن حمزة و الخلف عنإدريس غير المدّ أطلق و اخصصن

ش: (قيل) مجهول، و نائبه (و لا عن حمزة) أى: قيل هذا اللفظ، و (الخلف) مفعول (أطلق) مقدرا «۱۲»، مثله فى (اخصصن)، و يجوز العكس، و (عن إدريس) حال (الخلف)، و (غير المد) منصوب مستثنى من متعلق تقديره: أطلق الخلف فيما تقدم حالة كون الخلف منقولا- عن إدريس، فمعنى (أطلق): لا تستثن «۱۳» شيئا، كما هى رواية المطوعى، و اخصصه «۱۴» بما عدا المتصل من كلمة كما تقدم، و هى رواية الشطى.

و لا يمكن حمل التخصيص على ما عدا المنفصل [و المتصل] «۱۵»؛ لعدم وجود هذا

---

(۱) فى م، د: هذا.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى ص: الهمز.

(۴) فى ز، ص: الهمز.

(۵) فى ز، ص: الهمز.

(۶) فى د: مخففة.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) فى م، ص، د: ثبتت.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى د، ص: ليأتى.

(۱۱) سقط فى ز.

(۱۲) فى م، ص، د: مقدر.

(۱۳) فى د، ص: لا يستثن.

(۱۴) فى د: أو اخصصه.

(۱۵) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۴

الوجه عنه، و أيضا فأقرب الوجوه بعد استثناء المد الهمز المتصل، و به يحصل التخصيص.

أى: اختلف عن إدريس عن خلف فى اختياره: فروى الشطى، و ابن بويان- السكت عنه فى كلمة المنفصل و ما كان فى حكمه، و (شىء) خاصة، قاله فى «الكفاية»، و «غاية الاختصار»، و «الكامل». و روى عنه المطوعى السكت على ما كان من كلمة و كلمتين عموما، قاله فى «المبهج».

ص:

و قيل حفص و ابن ذكوان و فىهجا الفواتح كطه (ث) قّف

ش: (حفص و ابن ذكوان: كإدريس): اسمية [نائبه عن فاعل قيل] «۱»، و (فى هجا الفواتح) «۲» متعلق بمقدر، و هو سكت، و (ثقف) فاعله، و (كطه) صفة مصدر.

أى: اختلف أيضا عن حفص و ابن ذكوان فى السكت على ما تقدم مطلقا غير المد:

أما حفص: فاختلف أصحاب الأشنانى عن عبيد بن الصباح عنه، فروى أبو على البغدادى عن الحمامى عنه- السكت على ما كان من كلمة أو كلمتين «۳»، و لام التعريف، و (شىء) لا غير.

و قال الدانى فى «جامعه»: و قرأت أيضا على أبى الفتح من قراءته على عبد الله ابن الحسين عن الأشنانى بغير سكت فى جميع القرآن، و كذلك قرأت على أبى الحسن ابن غلبون عن قراءته على الهاشمى عن الأشنانى قال: و بالسكت آخذ فى روايته؛ لأن أبا طاهر [بن أبى هاشم] «۴» رواه عنه تلاوة، و هو من الإتقان «۵»، و الضبط، و الصدق، و وفور المعرفة، و الحذق بموضع لا يبلغه أحد من علماء

هذه الصناعة؛ فمن خالفه عن الأشنانى فليس بحجة عليه.

قال المصنف: و أمر [ابن] «۶» أبى هاشم كما قال الدانى، إلا أن أكثر أصحابه لم يرووا عنه السكت تلاوة أيضا: كالنهروانى، و ابن العلاف، و المصاحفى و غيرهم، و لم يصح «۷» السكت عنه تلاوة إلا من طريق الحمامى، مع أن أكثر أصحاب الحمامى لم يرووه «۸» عنه، مثل: الرازى، و ابن شيطا، و غلام الهراس، و هم من أضبط أصحابه، و أحذقهم، فظهر أن عدم السكت عن الأشنانى أظهر و أشهر، و عليه الجمهور، و بهما قرأت. انتهى.

و أما ابن ذكوان: فروى عنه السكت و عدمه: صاحب «المبهج» من جميع طرقه، على

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م، و فى د: و هى النائب.

(۲) فى م، د: حال هجا الفواتح.

(۳) فى ص، د، ز: و كلمتين.

(۴) سقط فى ز، ص، م.

(۵) فى م: الاتفاق.

(۶) سقط فى ز، ص، م.

(۷) فى م: تصح.

(۸) فى م، ص: لم يروه.

ما كان من كلمة و كلمتين- ما لم يكن حرف مد- فقال: «قرأت بهما على شيخنا الشريف».

و روى عنه أيضا السكت صاحب «الإرشاد»، و أبو العلاء، كلاهما من طريق العلوى عن النقاش عن الأخفش، إلا أن أبا العلاء خصه بالمنفصل، و لام التعريف، و (شىء) و جعله دون سكت حمزة؛ فخالف صاحب «الإرشاد» مع أنه لم يقرأ بهذه الطرق إلا عليه، و كذلك رواه الهذلى من طريق الجبنى عن ابن الأخرم عن الأخفش، و خصه بالكلمتين، و الجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، و عليه العمل.

و قوله: (و فى هجا الفواتح كطه ثقف) أى: سكت ذو ثاء (ثق) أبو جعفر على حروف الهجاء الواردة فى فواتح السور نحو الم [البقرة: ۱]، الر [يونس: ۱]، كهيعص [مريم: ۱]، طه [طه: ۱]، طسم [الشعراء: ۱]، طس [النمل: ۱]، ص [ص: ۱]، ن [القلم: ۱]، و يلزم من سكته إظهار المدغم فيها، و المخفى، و قطع همزة الوصل بعدها «۱».

وجه السكت: أنه يبين به أن الحروف كلها ليست للمعانى كالأدوات للأسماء و الأفعال، بل مفصولة، و إن اتصلت رسما، و ليست مؤتلفة، و فى كل واحد منها سر من أسرار الله [الذى] «۲» استأثر الله تعالى بعلمه، و أوردت مفردة بلا عامل؛ فسكنت [كما سكنت] الأعداد إذا أوردت من غير عامل، فتقول «۳»: [واحد اثنان و ألفى ثلاثة هكذا] «۴».

ص:

اشارة

و ألفى مرقدنا و عوجابل ران من راق لحفص الخلف جا

ش: (الخلف جا): كبرى، و (لحفص) «۵» يتعلق ب (جا)، و (ألفى) محله نصب بنزع الخافض، و (عوجا) عطف على (مرقدنا)، و (بل

ران) [عطف] «۶» على (ألفى)، أى: جاء فى ألفى [و] «۷» فى لام (بل ران) و نون (من راق).

أى: اختلف عن حفص فى السكت على أربع كلمات:

فروى جمهور المغاربة و بعض العراقيين عنه من طريق عبيد و عمرو- السكت على ألف مَرْقَدِنا [يس: ۵۲]، و الألف المبدلة من تنوين عِوَجاً [الكهف: ۱]، و لام بَلْ [المطففين: ۱۴]، و نون مَنْ [القيامة: ۲۷]، ثم يبتدئ: هذا [يس: ۵۲]،

---

(۱) زاد فى ز، م: ليس بها.

(۲) سقط فى د.

(۳) فى د: فيقول.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۵) فى ز: بحفص.

(۶) سقط فى ص.

(۷) سقط من م، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۶

و قَيِّماً [الكهف: ۲]، و رانَ [المطففين: ۱۴]، و راقٍ* [القيامة: ۲۷]، و هذا الذى فى «الشاطبية» و «التيسير»، و «الهادى»، و «الهداية»، و غيرها.

و روى عدم السكت فيها: الهذلى، و ابن مهران، و غير واحد من العراقيين.

و روى له الوجهين: ابن الفحام، و الخلاف عنه ثابت «۱» من طريقيه.

وجه السكت فى (عوجا): قصد بيان أن «قيما» بعده ليس متصلا بما بعده فى الإعراب، فيكون منصوبا بفعل مضمر تقديره: «أنزله قيما»، فهو حال من الهاء فى [أنزله] «۲».

و فى «۳» (مرقدنا) لإثبات أن كلام الكفار انقضى، و أن (هذا ما وعد) إما من كلام الملائكة أو المؤمنين.

و فى من [راق] «۴» و (بل ران): قصد بيان اللفظ؛ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية فى ذلك.

فوائد:

الأولى: إنما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده، فإن وقف عليه فيما يجوز الوقف عليه- مما انفصل خطّا- امتنع السكت، و صير إلى الوقف المعروف.

و إن وقف على الكلمة التى فيها الهمز، سواء كان متصلا أو منفصلا؛ فإن لحمزة فى ذلك مذهبا يأتى.

و أما غير حمزة: فإن توسط الهمز ك الْقُرْآنُ [البقرة: ۱۸۵]، و الظَّمْآنُ [النور: ۳۹]، و شَيْئاً [البقرة: ۴۸] و الْأَرْضُ [البقرة: ۶۱]- فالسكت «۵» أيضا؛ إذ لا فرق بين الوصل و الوقف، و كذا «۶» إن كان مبتدأ و وصل بالساكن قبله، و إن كان متطرفا و وقف بالروم؛ فكذلك، أو بالسكون؛ امتنع السكت للساكنين.

الثانية: السكت لابن ذكوان يكون مع التوسط، و فى «الإرشاد» مع الطول، و قد تقدم تحقيقه آخر الكلام على قوله: (إن حرف مد قبل همز طوّلا)، و لا يكون لحفص إلا مع المد؛ لأنه إنما ورد من طريق الأشنانى عن عبيد عن حفص و ليس له إلا المد، [و أما القصر فورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، و ليس له إلا المد] «۷».

الثالثة: من كان مذهبه عن حمزة السكت، أو التحقيق الذى هو عدمه إذا وقف:

---

(۱) زاد فى م: عنه.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: و من.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى م: و لسكت.

(۶) فى م: و كذلك إذا.

(۷) بدل ما بين المعقوفين فى ز: الإدراج.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۷

فإن كان الساكن و الهمز فى الكلمة الموقوف عليها؛ فإن تخفيف الهمز كما سيأتى ينسخ السكت و التحقيق.

و إن كان الهمز فى كلمة أخرى؛ فإن الذى مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتى ينسخ تخفيفه بسكتة، و عدمه بحسب ما يقتضيه التخفيف؛ و لذلك ليس له فى نحو: الْأَرْضُ فى الوقف- إلا النقل و السكت؛ لأن من سكت عنه على لام التعريف وصلا اختلفوا:

فمنهم من نقل وقفا كأبى الفتح عن خلف، و الجمهور عن حمزة، و منهم من لم ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقرؤه على حاله كما لو وصل: كابنى غلبون، و صاحب «العنوان»، و مكى، و غيرهم.

و أما من لم يسكت عليه: كالمهدوى، و ابن سفيان عن حمزة، و كأبى الفتح عن خلاد- فإنهم مجمعون على النقل وقفا، و يجىء فى: قَدْ أَفْلَحَ [المؤمنون: ۱] الثلاثة، و يأتى أيضا فى نحو: قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۷۶]، و فِي أَنْفُسِكُمْ [البقرة: ۲۳۵]، و ما أَنْزَلْنا [البقرة: ۱۵۹].

و أما نحو: يا أَيُّهَا [الأحزاب: ۱]، و هؤُلاءِ [البقرة: ۳۱]؛ فليس فيه سوى وجهين التحقيق و التخفيف، و لا يتأتى فيه سكت؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون على تخفيفه وقفا، فامتنع السكت عليه حينئذ.

تنبيه:

قال الجعبرى: و إن وقفت على (الأرض) فلخلف وجهان، و لخلاد ثلاثة: النقل و السكت و عدمها، و قد ظهر أن التحقيق لا يجوز أصلا، و المنقول فيها وجهان:

التحقيق مع السكت، و هو مذهب أبى الحسن طاهر بن غلبون، [و ابن] «۱» شريح، و ابن بليمة، و صاحب «العنوان»، و غيرهم عن حمزة [بكماله، و هو طريق أبى الطيب بن غلبون، و مكى عن خلف عن حمزة] «۲».

و الثانى: النقل، و هو مذهب فارس، و المهدوى، و ابن شريح أيضا، و الجمهور، و الوجهان فى «التيسير»، و «الشاطبية».

و أما التحقيق فلم يرد فى كتاب من الكتب، و لا فى طريق من الطرق عن حمزة؛ [لأن أصحاب عدم السكت على (أل) عن حمزة] «۳»، أو عن أحد من رواته حالة الوصل، مجمعون على النقل وقفا لا خلاف منصوص بينهم فى ذلك، و الله تعالى أعلم.

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) سقط فى م.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۸

الرابعة: لا يجوز مد (شىء) لحمزة- حيث قرئ به- إلا على لام التعريف فقط، أو عليه و على المنفصل، و ظاهر «التبصرة» المد على (شىء) لحمزة مع عدم السكت المطلق؛ فإنه قال: «و ذكر أبو الطيب مد (شىء) من روايته، و به آخذ». انتهى.

و لم يقدم السكت إلا لخلف وحده فى غير (شىء)؛ فعلى هذا يكون مذهب أبى الطيب: المد عن خلاد فى (شىء) مع عدم السكت، و ذلك لا يجوز؛ فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب «الإرشاد»، و لم يذكر فى كتابه مد (شىء) لحمزة إلا مع السكت [على لام التعريف، و أيضا فإن مد (شىء) قام مقام السكت] «۱» فيه؛ فلا يكون إلا مع وجه السكت، قال المصنف: (و كذلك قرأت). و الله أعلم.

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۸۹

باب وقف حمزة و هشام على الهمز

اشارة

أخره عن أبواب الهمز «۱»؛ لتأخر الوقف عن الوصل و فرعيته [عليه] «۲»، و هذا الباب يعم أنواع «۳» التخفيف، و من ثم عسر ضبطه، و تشعبت «۴» فيه مذاهب أهل العربية، قال أبو شامة: و هو من أصعب الأبواب نظما و نثرا فى تمهيد قواعده، و فهم مقاصده، و لكثرة تشعبه أفراد له ابن مهران تصنيفا، و ابن غلبون، و الدانى، و الجعبرى، و ابن جبارة، و غير واحد، و وقع لكثير منهم أوهام ستقف عليها.

و اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقا، و أبعدها مخرجا، تنوعت العرب فى تخفيفه «۵» بأنواع: كالنقل، و البدل، و بين بين، و الإدغام، و غير ذلك.

و كانت قريش و الحجازيون أكثرهم له تخفيفا، و قال بعضهم: هو لغة أكثر العرب الفصحاء، و تخفيف الهمز وقفا مشهور عند النحاة، أفردوا [له] «۶» بابا و أحكاما، و اختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم، و نسبت إليهم كما ستراه.

و ما من قارئ إلا و ورد عنه تخفيفه، إما عموما أو خصوصا كما تقدم.

فإن قلت: فلم اختص حمزة به، و نسب إليه خاصة؟

قلت: لمّا اشتملت قراءته على شدة التحقيق، و الترتيل، و المد، و السكت؛ ناسبت التسهيل وقفا «۷»، هذا مع صحته و ثبوته عنده رواية و نقلا؛ فقد قال سفيان الثورى: ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بالأثر.

و وافقه على تسهيل الهمزة مطلقا: حمران بن أعين، و طلحة بن مصرّف، و جعفر ابن محمد الصادق، و الأعمش، و سلام الطويل، و غيرهم، و على تسهيل المتطرف: هشام.

قاعدة:

لحمزة فى تخفيف الهمز مذهبان:

الأول: التخفيف التصريفى، و هو الأشهر؛ و لهذا «۸» بدأ به المصنف.

و الثانى: [التخفيف] «۹» الرسمى.

و أشار إلى حكم الأول فقال:

---

(۱) فى د: الهمزة.

(۲) زيادة من م، د.

(۳) فى د: أبواب.

(۴) فى ز، د: و تشعب.

(۵) فى م، د: تحقيقه.

(۶) سقط فى د.

(۷) زاد فى م: على هذا.

(۸) فى م: و لذا.

(۹) سقط فى ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹۰

ص:

إذا اعتمدت الوقف خفّف همزه‌توسّطا أو طرفا لحمزه

ش: (إذا) ظرف لما يستقبل [من الزمان] «۱»، و فيه معنى الشرط، و ناصبها شرطها، و هو (اعتمدت) عند المحققين، و قيل: جوابها، و (الوقف) مفعوله، و (خفف) جملة الجواب، و (همزة) مفعول (خفف)، و (توسطا) [أو طرفا] أى: متوسطا أو متطرفا، حالان من (همزة)، و (لحمزة) يتعلق «۲» ب (خفف) أو (اعتمدت).

أى: يجب تخفيف الهمز المتوسط و المتطرف حال الوقف عند حمزة، و فهم الوجوب من صيغة «افعل»، و مراده المتوسط بنفسه، و أما المتوسط بغيره سواء كان الغير كلمة أو حرفا فسيأتى، و تخفيفهما متفق عليه إلا ما سأذكره فى الساكن.

فإن قلت: مفهوم قوله: (إذا اعتمدت) أن التخفيف لا يكون إلا عند قصد الوقف، و ليس كذلك.

قلت: هو قيد خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، و أولى منه أن يقال: معناه إذا جعلته عمادا لك، أى: [تعتمد عليه] «۳».

وجه تخصيص الوقف بالتخفيف: أنه محل للاستراحة عند كلال «۴» الأدوات غالبا؛ و من [ثم] «۵» حذفت الحركات و الحروف فيه.

و وجه تخصيص المتطرفة: أنها محل التغيير و تزداد صعوبة.

و وجه المتوسطة «۶»: أنه «۷» فى الكلمة الموقوف عليها فى محل الكلال، و تعديه «۸» للمجاورة «۹» [و حيث ذكر المصنف بعض أقسامه فلا بأس بتتميمها؛ ليكون ذلك تبصرة للمبتدى و تذكرة للمنتهى] «۱۰».

و اعلم أن الهمز ينقسم إلى ساكن و متحرك، و الساكن إلى: متطرف: و هو ما ينقطع الصوت عليه، و متوسط: و هو ضده، و المتطرف إلى: لازم السكون- و هو ما لا يتحرك وصلا- و عارضه- و هو ضده- فاللازم يقع بعد فتح و كسر ك اقْرَأْ [الإسراء: ۱۴]، و نَبِّئْ [الحجر: ۴۹]، و لم يقع فى القرآن بعد ضم.

و العارض [يقع] «۱۱» بعد الثلاث؛ نحو: لُؤْلُؤٌ [الطور: ۲۴]، و شاطِئِ

---

(۱) زيادة من م.

(۲) فى ز: متعلق.

(۳) فى م: و تستريح، و فى د: يعتمد عليه و يستريح.

(۴) فى د: كمال.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى ز، م: المتوسط.

(٧) فى د: أنها.

(٨) فى ص: و يعديه.

(٩) فى م، د: للمجال.

(١٠) سقط فى ز، ص.

(١١) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۴۹١

[القصص: ٣٠]، و بَدَأَ [العنكبوت: ٢٠].

و الساكن المتوسط: إما متوسط بنفسه، و يقع بعد الثلاث ك وَ الْمُؤْتَفِكَةَ [النجم: ۵٣]، و وَ بِئْرٍ [الحج: ۴۵]، و وَ كَأْسٍ [الواقعة: ١٨] أو بغيره، و الغير: إما حرف، و لا يكون الهمز فيه إلا بعد فتح، نحو: فَأْوُوا [الكهف: ١۶]، أو كلمة، و يقع بعد الثلاث، نحو: قالُوا ائْتِنا [العنكبوت: ٢٩]، و الَّذِى اؤْتُمِنَ [البقرة: ٢٨٣]، قالَ ائْتُونِى [يوسف: ۵٩]، فهذه أنواع الساكن.

ثم انتقل إلى كيفية تخفيف كل نوع، و بدأ بالساكن لسبقه فقال:

ص:

فإن يسكّن بالّذى قبل ابدلو إن يحرّك عن سكون فانقل

ش: (الفاء) تفريعية، و (إن) حرف شرط، و (يسكن) فعله، و جوابه (أبدله)، مفعوله «١» محذوف، و (بالذى) يتعلق ب (أبدل)، وصلته: استقر قبل الهمز، و (إن يحرك): شرطية، و (عن) يتعلق ب (يحرك)، و جملة (فانقل) جوابية.

أى: يجب تخفيف الساكن مطلقا بإبداله من جنس حركة ما قبله؛ فيبدل واوا بعد الضمة، و ألفا بعد الفتحة، و ياء بعد الكسرة، و هذا متفق عليه عن حمزة، و شذ ابن سفيان و من تبعه من المغاربة: كالمهدوى، و ابن شريح، و ابن الباذش؛ فحققوا المتوسط بكلمة لاتصاله «٢»، و أجروا فى المتوسط بحرف وجهين لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ.

قال المصنف: و هذا وهم منهم، و خروج عن الصواب؛ لأن هذه الهمزات- و إن كن أوائل كلمات- فإنهن غير مبتدآت؛ لأن الغرض سكونهن، و لا- يتصور إلا- باتصالهن بما قبلهن؛ و لهذا حكم لهن بالتوسط، و أيضا فالهمزة فى فَأْوُوا [الكهف: ١۶]، و فى وَ أْمُرْ «٣» [الأعراف: ١۴۵] كالدال و السين من فَادْعُ [البقرة: ۶١]، و وَ اسْتَقِمْ [الشورى: ١۵]، فكما لا يقال فى السين و الدال: مبتدآت؛ فكذلك هذه الهمزات، و يرشح ذلك أن كل من أبدل الهمز الساكن المتوسط- كأبى عمرو، و أبى جعفر- أبدل هذا باتفاق عنهم. انتهى. هذا ما وعدناك به من الخلاف.

و استنبط السخاوى فى: قالُوا ائْتِنا [العنكبوت: ٢٩] و أخويه «۴» ثالثا «۵»: و هو زيادة [مد] «۶» على حرف المد، فقال: [فإذا أبدل هذا الهمز] «٧» حرف مد، و كان قبله من

---

(١) فى م: لمفعوله، و فى ز: فمفعوله.

(٢) فى م: لانفصاله.

(٣) فى د: و قال ائتونى.

(۴) فى د: و إخوته.

(۵) فى م: بالياء.

(۶) سقط فى د.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹۲

جنسه، و كان يحذف بسكون الهمزة: [فلما أبدلت؛ اتجه عود المحذوف لزوال سكون الهمزة] «۱» المقتضى لحذفه، و الجمع بين حرفى مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد.

قال: و اتجه أيضا (حذفه) لوجود الساكن، قال: و هذان هما مراد الشاطبى بقوله:

«و يبدله مهما تطرف ...» البيت.

قال الناظم: «و فيما قاله نظر «۲»؛ لأنه «۳» إذا كانا مراد الشاطبى؛ فيلزمه إجراء الطول، و التوسط، و القصر كما أجراها هناك للساكنين، و يلزمه حذف الألف المبدلة كهناك «۴»؛ فيجىء على وجه البدل- ثلاثة أوجه فى الَّذِى اؤْتُمِنَ [البقرة: ۲۸۳]، و يجىء فى الْهُدَى ائْتِنا [الأنعام: ۷۱]- ستة مع الفتح و الإمالة، و يكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة.

و يصير فيها مع التحقيق سبعة، و لا يصح [منها] «۵» سوى البدل خاصة مع القصر و الفتح؛ لأن حرف المد أولا حذف للساكنين قبل الوقف بالبدل، كما حذف من قالُوا الْآنَ [البقرة: ۷۱]؛ فلا يجوز رده لعروض الوقف بالبدل كعروض النقل، و الوجهان المذكوران فى البيت هما المد و القصر فى نحو: يَشاءُ* حالة الوقف بالبدل، كما ذكر فيهما من حرف «۶» مد قبل همز مغير «۷» من جهة أن أحدهما كان محذوفا فى حالة، و رجع فى أخرى، و تقديره حذف الألفين فى الوجه الآخر هو على الأصل، فكيف يقاس عليه ما حذف من حروف المد للساكنين قبل اللفظ بالهمز- مع أن رده خلاف الأصل؟» انتهى.

و الله- تعالى- أعلم.

وجه تخفيفها بالإبدال: عدم تسهيلها لسكونها، و نقل حركتها كذلك.

و لما فرغ من الساكنة شرع فى كيفية تسهيل المحركة فقال: (و إن يحرك) أى: يجب تخفيف المحركة متوسطة أو متطرفة «۸» بنقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها إن كان صحيحا، أو ياء أو واوا أصليين، سواء كانا حرفى لين أو مد، ثم يحذف الهمزة «۹» ليخفف اللفظ، و مثاله: الظمَان [النور: ۳۹]، و المشَامة [الواقعة: ۹]، مَسُولا- [الفرقان: ۱۶]، كَهَية [آل عمران: ۴۹]، و سُوٍ [آل عمران: ۳۰]، و السُّوَى [الروم: ۱۰]، و سِيَت [الملك: ۲۷]، و دفٌ [النحل: ۵]، و الخبَ [النمل:

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م: و فيه نظر.

(۳) فى د: لأنها.

(۴) فى ص: هناك.

(۵) زيادة من م.

(۶) فى م: حروف.

(۷) فى د: معين.

(۸) فى د: و متطرفة.

(۹) فى ز: الهمز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹۳

۲۵]، و شَيٍ [الطور: ۲۱].

و حكى جماعة من النحاة «۱» عن «۲» غير الحجازيين كتميم، و قيس، و هذيل و غيرهم- إبدال المتطرفة وقفا من جنس حركتها وصلا، سواء كانت بعد متحرك أو ساكن؛ نحو:

(قال الملو)، و مررت بالملى، و رأيت الملا، (و هذا نبو، و رأيت نبا، و مررت بنبى)، و كذلك تفتو [يوسف: ۸۵]، و تشاو [آل عمران: ۲۶]، فتكون الهمزة واوا فى الرفع، و ياء فى الجر.

و أما [فى] «۳» النصب: فيتفق مع ما تقدم، و كذلك يتفق معه حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، و حالة الجر إذا انكسر نحو: يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ [الرحمن: ۲۲]، مِنْ شاطِئِ [القصص: ۳۰]؛ فعلى الأول يخفف بحركة ما قبلها، و على هذا بحركة نفسها.

و فائدة الخلاف تظهر فى الإشارة بالروم «۴» و الإشمام؛ فعلى الثانى يأتى، و على الأول يمتنع، و وافق جماعة من القراء على هذا فيما وافق الرسم، فما رسم بالواو أو بالياء، وقف عليه، أو بالألف؛ فكذلك، و هذا «۵» مذهب أبى الفتح فارس، و غيره، و اختيار الدانى.

و الله أعلم.

و اعلم أن الحركة قسمان: الأول: متحرك قبله متحرك، و سيأتى، و الثانى: متحرك قبله ساكن، و هو قسمان: متطرف و متوسط؛ فالمتطرف إما أن يكون الساكن قبله حرفا [صحيحا] «۶» أو حرف علة.

فالأول ورد فى سبعة: أربعة بمضمومة الهمزة، و هى: دِفْءٌ [النحل: ۵]، و مِلْءُ [آل عمران: ۹۱]، و يَنْظُرُ الْمَرْءُ [النبأ: ۴۰]، و لِكُلِّ بابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ [الحجر: ۴۴]، و اثنان مكسور الهمزة: و هما: بَيْنَ الْمَرْءِ وَ قَلْبِهِ [الأنفال: ۲۴]، بَيْنَ الْمَرْءِ وَ زَوْجِهِ [البقرة: ۱۰۲]، و واحد مفتوح الهمزة: و هو: الْخَبْءَ [النمل:

۲۵].

و الثانى: إما أن يكون ياء أو واوا أصليين أو غيرهما، فالأول إما أن يكون حرفى مد؛ نحو: لَتَنُوأُ [القصص: ۷۶]، و أن تَبُوأَ [المائدة: ۲۹]، و مِنْ سُوءٍ [آل عمران: ۳۰]، و لِيَسُوؤُا [الإسراء: ۷]، وَ جِيءَ [الزمر: ۶۹]، و سِيءَ [هود: ۷۷]، و يُضِيءُ [النور: ۳۵] أو لين و هو: قَوْمَ سَوْءٍ [الأنبياء: ۷۷]، مثل: السَّوْءِ

---

(۱) فى م: النحويين.

(۲) فى ز، ص: من.

(۳) سقط فى ز.

(۴) فى م: فى الروم.

(۵) فى د: و كذا.

(۶) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹۴

[التوبة: ۹۸]، و شَيْءٍ [البقرة: ۲۰] فقط، و هذا كله شمله قوله: (و إن يحرك عن سكون فانقل)، و أما إن كان حرف العلة ألفا؛ فأشار إليه بقوله:

ص:

اشارة

إلّا موسّطا أتى بعد ألف‌سهّل و مثله فأبدل فى الطّرف

ش: (موسطا) مستثنى من قوله: (و إن يحرك عن سكون فانقل)، و جملة (أتى) صفة، و (بعد ألف) ظرف، و (سهله) حذف مفعوله، و (مثله) مفعول (أبدل) مقدم، و (فى الظرف) حال المفعول.

أى: سهل الهمزة المتوسطة المتحركة مطلقا الواقعة بعد ألف زائدة أو مبدلة، نحو:

لَقَدْ جاءَكُمْ [البقرة: ٩٢]، فَلَمَّا تَراءَتِ [الأنفال: ٤٨]، ماءً [البقرة: ٢٢]، و هاؤُمُ [الحاقة: ١٩]، فَما جَزاؤُهُ [يوسف: ٧٤]، إِنْ كانَ آباؤُكُمْ [التوبة:

٢٤]، وَ الْقَلائِدَ [المائدة: ٩٧]، مِنْ نِسائِكُمْ [النساء: ١٥].

و أبدل المتطرفة الواقعة بعد الألف حرف مد من جنس حركة سابقه أو من جنس ما قبلها، و هو الألف؛ نحو: جا [النساء: ٤٣]، و صفرا [البقرة: ٦٩]، و من الما [الأعراف: ٥٠].

و أجاز نحاة الكوفيين أن تقع «١» همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، حكاه أبو حيان فى «الارتشاف» و قال: «هذا مخالف لكلام العرب»، و انفرد أبو العلاء الهمذانى من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مد، سواء كان متوسطا بنفسه أو بغيره، فأجرى الواو و الياء مجرى الألف، و سوى بين الألف و غيرها من حيث اشتراكهن فى المد، و هو ضعيف جدّا؛ لأنهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف؛ لأنه لا يمكن معها النقل و لا الإدغام، بخلاف الياء و الواو.

على أن الدانى حكى ذلك فى مَوْئِلًا [الكهف: ٥٨]، و الْمَوْؤُدَةُ [التكوير:

٨]، و قال: «هو مذهب أبى طاهر بن أبى هاشم».

و خص أبو العلاء الْخَبْءَ [النمل: ٢٥] بجواز إبدال همزه ألفا بعد النقل، و أجاز أيضا فى نحو يَسْئَلُونَ [البقرة: ٢٧٣]، و يَجْأَرُونَ [المؤمنون: ٦٤] إبدال الهمزة ألفا، فيلزم انفتاح ما قبلها، و ذكره كثير منهم فى النَّشْأَةَ [العنكبوت: ٢٠] فقط؛ كونها كتبت بالألف.

تتمة:

إذا وقف على المتطرفة بالبدل؛ فإنه يحتمل ألفان، و حينئذ يجوز بقاؤهما و حذف

---

(١) فى د: يقع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٤٩٥

إحداهما؛ و عليه فإما أن تقدر «١» الأولى أو الثانية:

فإن قدرت الأولى وجب القصر لفقد الشرط؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة فلا مد فيه، كألف يَأْمُرُ [الأعراف: ٢٨]، و يَأْتِىَ [البقرة: ١٠٩].

و إن قدرت الثانية جاز المد و القصر؛ لأنه حرف مد قبل همز مغير «٢» بالبدل.

و إن أبقيتهما مددت مدّا طويلا، و يجوز توسطه لما تقدم فى سكون الوقف.

و كذلك ذكر غير واحد كالدانى، و مكى، و ابن شريح، و المهدوى، و صاحب «تلخيص العبارات»، و غيره.

و نص على التوسط أبو شامة و غيرهم من أجل التقاء الساكنين؛ قياسا على سكون الوقف، ورد القول بالمد، و رده مردود نصّا و قياسا.

فالنص ما رواه الرفاعى نصّا عن سليم عن حمزة قال: «إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأخلف مكان الهمزة مدة».

فإن قلت: قوله «مدة» يحتمل أن يريد ألفا- قلت: الأصل إطلاقه على غير الألف، و لو أراده لقال ألفا.

و أما القياس فما أجازه يونس فى «اضربان زيدا» بتخفيف النون، قال: فتبدل ألفا فى الوقف؛ فيجتمع ألفان؛ فيزداد فى المد لذلك.

وجه بدل المتطرفة: أنه لما تعذر النقل و سكنت للوقف «٣»، و قبلها حاجز غير حصين «٤»- قلبت ألفا؛ لسكونها و انفتاح ما قبلها.

وجه إثبات الألفين: اتحاد اللفظ و اغتفاره فى الوقف.

وجه حذف الأولى: قياس التغيير للساكنين.

وجه حذف الثانية: أن الطرف أنسب بالتغيير.

و بقى من الأقسام الواو و الياء الزائدتان، فأشار إليهما بقوله:

ص:

و الواو و اليا إن يزادا أدغماو البعض فى الأصلى أيضا أدغما

ش: (اليـاء) عطف على (الواو)، و هو مفعول (أدغم) [مقـدما] «۵»، [و الجملة] «۶» جواب (أن يزادا)، و (البعض أدغم): كـبرى، و (فى الأصلى) يتعلق ب (أدغم)، و ألفه للإطلاق، و (أيضا) مصدر.

---

(۱) فى ز: يقدر.

(۲) فى د: معين.

(۳) فى ص: للموقوف.

(۴) فى د: حصن.

(۵) سقط فى د.

(۶) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹۶

أى: إن كانت الواو و الياء زائـدتين، فأبـدل الهمز الواقع بعدهما: واوا بعد الواو، و ياء بعد الياء، و أدغم الياء فى الياء المبدلة و الواو فى الـواو المبدلـة؛ فتميز باختلاـف الحكم الفرق بين اليـاء و الواو الأصـليين و الزائـدين، فـالواو: قروّ [البقرة: ۲۲۸] فقـط، و اليـاء نحو: بريّ [الأنعام: ۱۹]، و النَّبِيُ [آل عمران: ۶۸]، و هنيا [النساء: ۴] و بريّون [يونس: ۴۱] و خطيّة [النساء: ۱۱۲].

وجه البدل: تعذر النقل و ضعف التسهيل؛ لقصور الحرفين فى المد عن الألف، فتعين البدل، و أبدلت من جنس ما قبلها لقصد الإدغام.

فإن قلت: لم «۱» خرج المد هنا عن حكم قالُوا وَ هُمْ [الشعراء: ۹۶]، و فِي يَوْمٍ [المعارج: ۴] فساغ إدغامه؟

فالجواب: [أنه] «۲» إنمـا أبـدل للإدغـام؛ فلاـ يكون السبب مانعـا، فالمـد فى «قالوا وهم» و «فى يوم» سابق على الإدغام، و هنا مقارن؛ فافترقا.

قوله: (و البعض فى الأصـلى أيضا أدغما) يعنى: أن القياس فى الياء و الواو الأصـليين النقل كما تقـدم، و لم يـذكر أكثر النحاة و القراء غيره: كأبى الحسن بن غلبون، و ابنه أبى الطيب، و ابن سـفيان، و المهدوى، و صاحب «العنوان»، و شـيخه الطرسوسى، و ابن الفحام، و الجمهور.

و ذكر بعض النحـاة إجراءهمـا مجرى الزائـدين فأبـدل و أدغم، حكـاه يونس و الكسائى، و حكاه سـيبويه لكنه لم يقسه، و وافقهم من القراء جماعة، و جاء منصوصا عن حمزة، و به قرأ الثانى على أبى الفتح فارس، و ذكره فى «التيسير» و غيره، و أبو محمد فى «التبصرة»، و ابن شريح، و الشاطبى، و غيرهم.

و لما فرغ من المتحرك بعد ساكن انتقل للمتحرك بعد متحرك فقال:

ص:

و بعد كسرة و ضمّ أبدلاإن فتحت ياء و واوا مسجلا

ش: (إن فتحت) شرطية، و (بعد كسرة و ضم) ظرف منصوب على الحال، و (و أبدلها ياء و واوا) دليل الجواب، أو هو و ياء منصوب على نزع الخافض، و (مسجلا): مطلقا، صفة مصدر (أبدل) «٣».

أى: أبدل الهمزة المفتوحة ياء بعد كسرة، و واوا بعد ضمة، نحو: بِيَيِّكم المفتون [القلم: ۶]، و فِيَتِين [آل عمران: ١٣]، و ناشِيَة [المزمل: ۶]، و مليَت

---

(١) فى د: فلم.

(٢) سقط فى ز.

(٣) فى م، د، ز: و أبدل.

[الجن: ٨]، و مُوَذن [الأعراف: ۴۴]، و الفوَاد [الإسراء: ٣۶]، و موَجلا [آل عمران: ١۴۵]، و لؤلوا [الحج: ٢٣].

و اعلم أن أقسام الهمز المتحرك بعد متحرك تسعة؛ لأنه يكون مفتوحا و مكسورا و مضموما، و قبله «١» كذلك، و يكون أيضا متوسطا و متطرفا، و لما تكلم منها على قسمين، شرع فى الباقى فقال:

ص:

و غير هذا بين بين و نقل‌ياء كيطفئوا و واو كسئل

ش: (و غير هذا كائن بين بين): اسمية، و (نقل) مجهول، و نائبه: ([ياء] «٢» كيطفئوا) «٣»، و (كيطفئوا) مضاف إليه، و (واو) عطف على (ياء).

أى: نقل ياء مثل هذا اللفظ، و [واو مثل هذا اللفظ] «۴»، أى: و غير المفتوحة بعد كسر و بعد ضم تسهل بين بين، أى: بينها و بين حركتها، كما هو مذهب سيبويه.

و دخل فى هذا سبع صور: المضمومة مطلقا، و المكسورة مطلقا، و المفتوحة بعد فتح.

[و مثالها فى المتوسط: رُؤُسُ [البقرة: ٢٧٩]، رَؤُفٌ [البقرة: ٢٠٧]، لِيُطْفِؤُا [الصف: ٨]، سَأَلَ [المعارج: ١]، بارِئِكُمْ [البقرة: ۵۴]، لِيَطْمَئِنَ [البقرة: ٢۶٠]، سَأَلَهُمْ] «۵» [الملك: ٨].

و أما المتطرفة: فإن وقف عليها بالروم سهلت كذلك، أو بالسكون أبدلت من جنس حركة ما قبلها، نحو: بَدَأَ [العنكبوت: ٢٠]، لا مَلْجَأَ [التوبة: ١١٨]، إن امْرُؤٌ [النساء: ١٧۶]، تَفْتَؤُا [يوسف: ٨۵]، يُبْدِئُ [العنكبوت: ١٩]، الْبارِئُ [الحشر: ٢۴]، شاطِئِ [القصص: ٣٠]، لُؤْلُؤٌ [الطور: ٢۴]، لِكُلِّ نَبَإٍ [الأنعام: ۶٧]. وجه التسهيل: أنه قياس المتحركة بعد الحركة.

و لما كان أحد مذهبى حمزة اتباع القانون التصريفى، اقتضى ذلك أن التصريفيين إذا اختلفوا فى شىء حسن ذكره «۶» تتميما للفائدة.

[فقوله: و نقل] «٧» تخصيص لعموم قوله: (و غير هذا بين بين)، أى: خالف الأخفش سيبويه فى نوعين: أحدهما الهمزة المضمومة بعد الكسر «٨» و المكسورة بعد الضم؛ نحو:

سَنُقْرِئُكَ [الأعلى: ۶]، و يُبْدِئُ [العنكبوت: ١٩]، و سُئِلَ [البقرة: ١٠٨]:

---

(١) فى د: و قبله أيضا.

(٢) سقط فى م.

(۳) فى م: و ياء ليطفئوا.

(۴) ما بين المعقوفين زيادة من ز.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) فى د: ذكرهما.

(۷) فى م: و قوله.

(۸) فى د: الكسرة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۴۹۸

فسيبويه يسهلها بين بين، و الأخفش يسهلها من جنس حركة ما قبلها، فيبدلها ياء بعد الكسرة، و واوا بعد الضمة. قال الدانى فى «جامعه»: و هذا مذهب الأخفش الذى لا يجوز عنده غيره.

و أجاز هذا الإبدال لحمزة فى الوقف: أبو العز القلانسى و غيره، و هو ظاهر كلام الشاطبى.

و وافق أبو العلاء الهمذانى على إبدال المضمومة مطلقا «۱» فى المنفصل و المتصل «۲».

و حكى أبو العز هذا المذهب عن أهل واسط و بغداد.

و حكى أبو حيان عن الأخفش الإبدال فى النوعين، ثم قال: و عنه فى المكسورة المضموم ما قبلها من «۳» كلمة أخرى- التسهيل بين بين. فنص «۴» له على الوجهين فى المنفصل.

و الذى عليه جمهور «۵» القراء: إلغاء مذهب الأخفش فى [النوعين فى الوقف لحمزة] «۶»، و الأخذ بمذهب سيبويه، و هو التسهيل بين الهمزة و حركتها [و ذهب آخرون إلى التفصيل: فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو: «سنقرئك» و «اللؤلؤ» و بمذهب سيبويه فى نحو: «سئل»، و «يستهزءون» و نحوه؛ لموافقته للرسم، و هو اختيار الحافظ أبو عمرو الدانى و غيره] «۷». و فى مسألتى الناظم أيضا مذهب معضل، و هو تسهيل المكسورة [بعد ضم] «۸» بين الهمزة و الواو، و تسهيل المضمومة [بعد كسر] «۹» بين الهمزة و الياء، و نسب للأخفش، و إليه أشار الشاطبى بقوله: «و من حكى فيهما كالياء و كالواو معضلا»، و سيأتى لهذا «۱۰» تتمة عند قوله: (فنحو منشون مع الضم احذف).

وجه تدبيرهما بحركتيهما أنهما أولى بهما من غيرهما، و وجه [تدبيرهما] «۱۱» بحركة ما قبلهما قلبا و تسهيلا: أنهما لو دبرا بحركتيهما أدى إلى شبه أصل مرفوض، و هو واو ساكنة قبلها كسرة، و ياء ساكنة قبلها ضمة، فقلبهما «۱۲» إلى مجانس سابقهما كـ مُوَجل [آل عمران: ۱۴۵].

و وجه تسهيلهما «۱۳» أن القلب أيضا أدى إلى أصل مرفوض، و هو ياء مضمومة بعد

---

(۱) فى د: بعد كسر فقط مطلقا، و فى ص: مطلقا بعد كسر فقط.

(۲) فى د، ص: فاء الفعل و لامه.

(۳) فى د: فى.

(۴) فى م: فيصير.

(۵) فى م: الجمهور من.

(۶) سقط فى ز، ص، م.

(۷) زيادة من د، ص.

(۸) زيادة من د.

(٩) زيادة من د.

(١٠) فى ص: لهذه.

(١١) سقط فى ص.

(١٢) فى ص: ما قبلهما.

(١٣) فى م: تسهيلها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٤٩٩

كسرة، و واو مكسورة بعد ضمة.

و أورد على الإبدال وقوعه فى أصعب مما فر منه، و على تسهيله تدبيرها بحركة سابقها تسهيلا، و لا قائل به، و يفارق يَشاءُ إِلى [البقرة: ١٤٢] بالانفصال و هو سبب الإعضال، و فرق بالإمكان «١» و التعذر، قال الجعبرى: «و لكل وجه».

أما مذهب سيبويه فلا محذور فيه على أصله؛ لأن المسهلة متحركة، و ما [قرب] «٢» إلى الشىء لا يجب تعدية حكمه إليه، بل ربما جاز.

و ما أورد على إبدال الأخفش إنما يلزم فيما هو أصل لا محول «٣» عن الهمز، أ لا ترى جواز «رؤيا»، و امتناع «طوى»، و غاية ما فى تسهيله تدبيرها بحركة سابقها، و لا بعد «٤» فى جعل السابقة كالمقارنة، سيما «٥» على مذهب من يقول الحركة بعد الحرف، و فرقهم بتعذر «٦» السُّفَهاءُ أَلا [البقرة: ١٣] يمنعه «٧» تسهيله.

و لما فرغ من المتطرفة المتوسطة بنفسها شرع فى المتوسطة بغيرها، و هى الواقعة أول الكلمة فقال:

ص:

و الهمز الاوّل إذا ما اتّصلارسما فعن جمهورهم قد سهّلا

ش: (الهمز) مبتدأ، و (الأول) صفته، و (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط، و (ما) زائدة؛ كقوله تعالى: حَتَّى إِذا ما جاؤُها [فصلت: ٢٠] و (اتصل) فعل الشرط، و (رسما) نصب بالتمييز، (فعن جمهورهم) متعلق ب (سهل)، و الجملة جواب الشرط، و جوابه خبر المبتدأ.

أى: سهل الجمهور الهمز الواقع فى أول الكلمة إذا اتصل [بها] «٨» شىء فى الرسم، و لم يتعرض الناظم إلا لحكم التسهيل، و ترك كيفيته؛ لاشتراك هذا النوع مع غيره «٩» فيها.

و اعلم أن الواقع أول الكلمة، و هو المتوسط بغيره «١٠»، لا يمكن أن يكون ساكنا؛ لما تقدم أول الياء، فلا بد أن يكون محركا، و هو قسمان: تارة يكون قبله ساكن، و تارة محرك، و كلامه شامل لمتصل النوعين.

فالأول «١١»: و هو الساكن ما قبله، إن اتصل رسما فلا يخلو الساكن إما أن يكون ألفا أو

---

(١) فى م: بالإسكان.

(٢) فى م: من، و سقط فى د.

(٣) فى م: لا يحرك، و فى ص: لا يحول.

(٤) فى د: و لا قصد.

(٥) فى م: سواء.

(٦) فى م: مقدر.

(۷) فى م: لمنعه.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: غيرها.

(۱۰) فى م: بغير.

(۱۱) فى ص: و الأول.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۰

غيرها، فالألف تكون «۱» فى موضعين: ياء النداء، و هاء التنبيه؛ نحو: يا آدَمُ [البقرة: ۳۳]، يا أَيُّهَا [البقرة: ۲۱]، يا أُولِي الْأَلْبابِ [البقرة: ۱۷۹] كيف وقع و ها أَنْتُمْ [آل عمران: ۶۶]، و هؤُلاءِ [آل عمران: ۶۶]. [و] غير الألف لام التعريف خاصة، فتسهل «۲» مع الألف بين بين و مع (أل) بالنقل.

فإن قلت: كيفية الأول مسلم فهمها مما تقدم فمن أين حكم (أل)؟

قلت: لما قدم «۳» فيها السكت انحصر التسهيل فى النقل لعدم الواسطة فأطلقه، و تسهيل المنفصل رسما مذهب الجمهور، و عليه العراقيون قاطبة، و أكثر المصريين، و المشارقة، و به قرأ الدانى على فارس بن أحمد، و رواه منصوصا عن حمزة غير واحد.

و ذهب كثير إلى الوقف بالتحقيق و أجروه مجرى المبتدأ، و هو مذهب أبى الحسن ابن غلبون، و ابنه أبى الطيب، و مكى، و اختيار «۴» صالح بن إدريس، و غيره من أصحاب ابن مجاهد، و رواه «۵» أيضا نصّا عن حمزة، و الوجهان فى «التيسير»، و «الشاطبية»، و «الكافى»، و «الهادى».

و أما الثانى: و هو المتحرك ما قبله، إن اتصل رسما بأن يدخل عليه حرف من حروف المعانى- كحروف «۶» العطف، و الجر، و لام الابتداء، و همزة الاستفهام، و غيرها- فإن الهمزة تأتى فيه «۷» مثلثة، و الذى قبلها لا يكون إلا مفتوحا و مكسورا، [فتصير «۸» ست صور] «۹»، و أمثلتها «۱۰»: بِأَيْدِى [عبس: ۱۵]، وَ لِأَبَوَيْهِ [النساء: ۱۱]، فَبِأَيِ [الأعراف: ۱۸۵]، فَأَذَّنَ [الأعراف: ۴۴]، تَأَذَّنَ [الأعراف: ۱۶۷]، كَأَنَّهُ [المرسلات: ۳۳]، وَ كَأَيِّنْ [الحج: ۴۸]، فَسَأَكْتُبُها [الأعراف: ۱۵۶]، أَ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ۶]، سَأَصْرِفُ [الأعراف: ۱۴۶]، [ثم «۱۱» بِإِيمانٍ [الطور: ۲۱]، لِإِيلافِ [قريش: ۱]، فَإِنَّهُمْ] «۱۲» [الأنعام: ۳۳]، أَ إِذا [الإسراء: ۴۹]، ثم: لِأُولاهُمْ [الأعراف: ۳۸]، لِأُخْراهُمْ [الأعراف: ۳۹]، وَ أُوحِيَ [الأنعام: ۱۹]، وَ أَلْقَى «۱۳» [الأعراف: ۱۵۰]، و الخلاف «۱۴» فى تسهيله كالأول سواء، و كيفية

---

(۱) فى ز: يكون.

(۲) فى م: يسهل.

(۳) فى د، ص: تقدم.

(۴) فى م: و اختار.

(۵) فى م، ص، د: و ورد.

(۶) فى م: كحرف.

(۷) فى م، ص: فيها.

(۸) فى د، ص: فيصير.

(۹) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۰) فى م: و مثلها.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) سقط فى م، د.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) فى د: فالخلاف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۱

تسهيله كالمتوسط بنفسه، فتبدل «۱» المفتوحة بعد الكسر ياء «۲»، و تسهل «۳» فى الباقى.

[تنبيه:] «۴» شرط «۵» هذا الباب ألا ينزل منزلة الجزء منه؛ احترازا عن حروف المضارعة و ميم اسم الفاعل، [نحو] «۶» يُؤْلُونَ [البقرة: ۲۲۶]، و يُؤْخَذُ [البقرة: ۴۸]، و مُؤْمِنٌ [البقرة: ۲۲۱]، فيجب فيه الإبدال؛ لقوة الامتزاج بالبناء، و كذلك يَا بْنَ أُمَ [طه: ۹۴]، حِينَئِذٍ [الواقعة: ۸۴]، و إِسْرائِيلَ [البقرة: ۴۰]، فإن هذا كله يعد متوسطا بنفسه.

ثم شرع فى المنفصل فقال:

ص:

اشارة

أو ينفصل كاسعوا إلى قل إن رجحلا ميم جمع و بغير ذاك صح

ش: (ينفصل) شرط ل (إن) مقدرة معطوفة على إن، أى: و الهمز الأول إن ينفصل، و (كاسعوا) محله نصب على الحال من فاعل (ينفصل)، [أو صفة لمصدر محذوف] «۷»، و عاطف (قل إن) محذوف، و (رجح تسهيله) جواب (إن)، و (ميم جمع) مخرج من عموم ما قبله «۸»، و (غير) يتعلق ب (صح).

أى: و صح التسهيل أيضا غير ما ذكر نحو: قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴]، وَ فِى أَنْفُسِكُمْ [الذاريات: ۲۱]، و بِما أُنْزِلَ [البقرة: ۴]، هذا أيضا قسمان:

الأول: متحرك قبله ساكن، و الساكن أيضا إما [أن] «۹» يكون صحيحا أو حرف علة، فالصحيح نحو: مَنْ آمَنَ [البقرة: ۶۲]، قُلْ إِنَّنِى [الأنعام: ۱۶]، عَذابٌ أَلِيمٌ [البقرة: ۱۰]، يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ [آل عمران: ۷۵].

و اختلفوا فيه أيضا:

فروى كثير تسهيله «۱۰» إلحاقا له بما هو من كلمة، و رواه منصوصا أبو سلمة، و هو مذهب أبى على البغدادى، و القلانسى «۱۱»، و الهذلى، و أحد «۱۲» الوجهين فى «الشاطبية»، و هؤلاء خصوا من المنفصل هذا النوع بالتسهيل، و إلا فمن المنفصل متحركا و ساكنا، كما سيأتى من مذهب العراقيين؛ فإنه يسهل هذا أيضا.

و روى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأ، و جاء أيضا نصّا عن حمزة من طريق

---

(۱) فى ز: فيبدل.

(۲) فى م: فى الأول باء.

(۳) فى ز، ص، د: و يسهل.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: قلت.

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: قل.

(۹) زيادة من م.

(۱۰) فى م: بتسهيله.

(۱۱) فى م، د: و أبى العز.

(۱۲) فى م: هو أحد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۲

ابن واصل عن خلف و ابن سعدان، كلاهما عن سليم عن حمزة، و قال به كثير من الشاميين، و المصريين، و المغاربة، و لم يجز الدانى غيره، و هو مذهب شيخه فارس، و طاهر بن غلبون، و مذهب أبى إسحاق الطبرى من جميع طرقه، و ابن سفيان، و مكى، و سائر من حقق المتصل رسما.

تنبيه:

قال الجعبرى عند قول الشاطبى: «و عن حمزة فى الوقف خلف»: «و النقل فى هذا الباب مذهب أبى الفتح فارس».

و هو وهم؛ بل الصواب أن النقل فى هذا مما زاده الشاطبى على «التيسير»، و على طريق الدانى، فإن الدانى لم يذكر فى مؤلفاته كلها سوى التحقيق فى هذا النوع، و أجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت، و قال فى «الجامع»: «و ما رواه خلف و ابن سعدان نصّا عن سليم عن حمزة، و تابعهما عليه سائر الرواة، من تحقيق «۱» الهمزات المبتدآت مع السواكن و غيرها وصلا و وقفا، فهو الصحيح المعول عليه و المأخوذ به». انتهى. و لكن النقل صحيح من طرق غيره.

و أما إن كان الساكن قبله حرف علة: فإما أن يكون حرف لين أو مد؛ فإن كان حرف [لين] «۲»؛ نحو: خَلَوْا إِلى [البقرة: ۱۴]، ابْنَىْ آدَمَ [المائدة: ۲۷]- فحكمه «۳» كالساكن الصحيح فى النقل و السكت سواء، فمن روى نقل ذلك عن حمزة رواه هنا، و يأتى فيه [أيضا] «۴» الإدغام كالياء و الواو الزائدتين، و نص عليه [ابن] سوار، و أبو العلاء الهمذانى، و غيرهما؛ قال المصنف: و الصحيح الثابت هو النقل، و لم أقرأ بغيره و لا آخذ بسواه. و إلى هذين أشار بالمثالين فى قوله: فَاسْعَوْا إِلى [الجمعة: ۹]، و قُلْ إِنْ [البقرة: ۹۴].

و قوله: (رجح) تسهيله على تحقيقه، و هو هذا بالنقل فقط؛ لأنه قدم السكت فى بابه.

و إن كان الساكن حرف مد، فإما أن يكون ألفا [أو غيرها، فإن كان ألفا] «۵»؛ نحو:

بِما أُنْزِلَ [البقرة: ۴]، فَما آمَنَ [يونس: ۸۳]، اسْتَوى إِلَى [البقرة: ۲۹]؛ فإن بعض من سهل الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة فى هذا النوع بين بين، و هو مذهب أبى طاهر بن أبى هاشم، و ابن مقسم «۶»، و ابن مهران، و المطوعى و ابن شيطا «۷»،

---

(۱) فى م: المحققين.

(۲) سقط فى ص.

(۳) فى م: حكم.

(۴) سقط فى د.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: و أبى بكر بن أبى مقسم.

(۷) فى م: و أبى الفتح بن شيطا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۳

و ابن مجاهد فيما حكاه عنه مكى و غيرهم، و عليه أكثر العراقيين، و هو المعروف من مذهبهم، قال المصنف: و به قرأنا من طرقهم.

و هو مقتضى «كفاية» أبى العز، و لم يذكر أبو العلاء غيره، و به قرأ صاحب «المبهج» على الشريف الكارزينى عن المطوعى، و قال ابن شيطا: و هو القياس الصحيح؛ لكونها صارت باتصالها بما قبلها فى حكم المتوسطة، قال: و به قرأت.

و ذهب الجمهور إلى التحقيق فى هذا النوع و فى كل «۱» ما وقع الهمز فيه محركا منفصلا، سواء كان قبله ساكن أو متحرك، و لم يذكر أكثر المؤلفين سواه، و هو الأصح رواية.

و إن كان غير ألف، فإما واوا أو ياء، و كل من سهل مع الألف سهل معهما إما بالنقل أو الإدغام، و سواء كان من نفس الكلمة؛ نحو: تَرْدَرِى أَعْيُنُكُمْ [هود: ۳۱]، و فِى أَنْفُسِكُمْ [البقرة: ۲۳۵]، و أَدْعُوا إِلَى [يوسف: ۱۰۸]، أو ضميرا زائدا؛ نحو: لَتارِكُوا آلِهَتِنا [الصافات: ۳۶]، ظالِمِى أَنْفُسِهِمْ [النساء: ۹۷]، قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴] [قال المصنف] «۲»: و بمقتضى «۳» إطلاقهم يجرى الوجهان فى الزائد للصلة؛ نحو: بِهِ أَحَداً [الجن: ۲۰]، وَ أَمْرُهُ إِلَى [البقرة: ۲۷۵]، وَ أَهْلَهُ أَجْمَعِينَ [الشعراء: ۱۷۰]، و القياس يقتضى فيه الإدغام فقط.

و انفرد أبو العلاء بإطلاق «۴» تسهيل هذا [القسم] «۵» مع قسم الألف قبله كتسهيله بعد الحركة، و ذلك أنه يلغى حروف المد، و يقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك، فتخفف بحسب ما قبلها على القياس، و ذلك غير معروف عند القراء و النحويين، قال المصنف:

و الذى قرأت به ما قدمته، و لكنى آخذ فى الياء و الواو بالنقل، إلا فيما كان زائدا صريحا لمجرد المد «۶» و الصلة فبالإدغام، قال: و كذلك [كان] «۷» اختيار شيخنا أبى عبد الله ابن الصائغ المصرى، و كان إمام زمانه فى العربية.

و القسم الثانى: أن يكون الهمز [متحركا] «۸» و قبله متحرك، و فيه أيضا تسع صور، و أمثلتها: يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنا [يوسف: ۴۶]، مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ [مريم: ۵۸]، فِيهِ آياتٌ [آل عمران: ۹۷]، أَ فَتَطْمَعُونَ أَنْ [البقرة: ۷۵]، جاءَ أَجَلُهُمْ [الأعراف: ۳۴]،

---

(۱) فى ز: و كل.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى د: و مقتضى.

(۴) فى د: بإطلاق الهذلى.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م: الرد.

(۷) سقط فى م.

(۸) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۴

و نحو: يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ [البقرة: ۱۲۷]، يَشاءُ إِلى [البقرة: ۱۴۲]، يا قَوْمِ إِنَّكُمْ [البقرة: ۵۴]، مِنَ النُّورِ إِلَى [البقرة: ۲۵۷]، قالَ إِنِّى [مريم: ۳۰]، تَفِيءَ إِلى [الحجرات: ۹]، و نحو: الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ [التكوير: ۱۳]، كُلُّ أُولئِكَ [الإسراء: ۳۶]، مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ [النساء: ۴۱]، فِى الْأَرْضِ أُمَماً [الأعراف: ۱۶۸]، كانَ أُمَّةً [النحل: ۱۲۰]، هُنَّ أُمُّ [آل عمران: ۷]، فسهل هذا القسم من سهل الهمزة فى المتوسط المنفصل الواقع بعد

حروف المد من «۱» العراقيين، و تسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه، فتبدل المفتوحة بعد الكسر ياء، و بعد الضم واوا، أو تسهل «۲» فى السبع الباقية.

و إلى حكم حرف المد و إلى هذا القسم أشار «۳» بقوله: (و بغير ذاك صح).

و قوله: (لا ميم [جمع] «۴») فخرج من الساكن الصحيح، أى: فلا يجوز فيه [التسهيل، و مراده محصور فى] «۵» النقل.

قال السخاوى: «لا خلاف فى تحقيق مثل هذا عندنا فى الوقف». قال المصنف: «و هو الصحيح الذى قرأنا به و عليه العمل».

و إنما امتنع؛ لأن ميم [الجمع] «۶» أصلها الضم، فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية، و كذلك «۷» آثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمز؛ لتعود «۸» إلى أصلها و لا تحرك «۹» بغير حركتها، كما فعل ورش و غيره، و ذكر ابن مهران فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: نقل حركة الهمزة إليها مطلقا.

الثانى: النقل أيضا لكن تضم مطلقا و لو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة؛ حذرا من تحريكها بغير حركتها الأصلية، و هذا لا يمكن فى نحو: عَلَيْهِمْ آياتُنا [يونس: ۱۵] و فَزادَتْهُمْ إِيماناً [التوبة: ۱۲۴]؛ لأن الألف و الياء حينئذ لا تقعان «۱۰» بعد الضمة.

الثالث «۱۱»: النقل فى الضم و الكسر دون الفتح؛ لئلا تشتبه بالتثنية.

و هذا آخر الكلام على المذهب الأول من التخفيف، ثم انتقل إلى الثانى- و هو الرسمى- فقال:

ص:

و عنه تسهيل كخطّ المصحفنحو منشون مع الضّم احذف

---

(۱) فى م: عن.

(۲) فى د: و يسهل.

(۳) فى م: و إلى حكم المد حرف أشار.

(۴) سقط فى ز، ص.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى د: و لذلك. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۵۰۴ ص: و عنه تسهيل كخط المصحف فنحو منشون مع الضم احذف ..... ص : ۵۰۴

(۸) فى ز: ليعود.

(۹) فى م: و لا نغير.

(۱۰) فى م، ص، د: لا يقعان.

(۱۱) فى ص: الثالثة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۵

ش: (عنه تسهيل): اسمية مقدمة الخبر، و (كخط المصحف) صفة، (فنحو منشون) مفعول (احذف) مقدم [بتقدير مضاف، أى: همزة «۱» منشئون] «۲»، و مع الضم حال من (نحو).

[أى: ورد عن حمزة تسهيل الهمزات موافقا لرسم المصحف العثمانى و قال به لحمزة:

الدانى و شيخه فارس و مكى و ابن شريح و الشاطبى و من تبعهم على ذلك من المتأخرين، و المراد بالرسم: صورة ما كتب فى

المصاحف العثمانية، و سيأتى الخلاف فى كيفية اتباعه آخر الفصل، و أصل ذلك أن سليما روى عن حمزة أنه كان يتبع فى الوقف على الهمزة خط المصحف، يعنى: أنه إذا خفف الهمز فى الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقا لخط المصحف خففه به دون ما خالفه و إن كان أقيس] «۳».

[و] اعلم أن القراء اختلفوا فى التخفيف الرسمى، فذهب جمهورهم إلى التخفيف القياسى خاصة و ترك الرسمى مطلقا، و هذا الذى لم يذكر ابن شيطا، و ابن سوار، و أبو الحسن ابن فارس «۴»، و سائر العراقيين «۵»- سواه، و ذهب آخرون إلى الأخذ به مطلقا، فأبدلوا الهمزة بما صورت به و حذفوها فيما حذفت فيه، و سيأتى هذا فى قول الناظم: (و اترك ما شذ).

و ذهب محمد بن واصل، و أبو الفتح فارس، و الدانى، و ابن شريح، و الشاطبى، و غيره من المتأخرين- إلى الأخذ به؛ إن وافق التخفيف القياسى و لو بوجه.

فعلى قول هؤلاء إذا كان فى التخفيف القياسى وجه راجح- و هو مخالف ظاهر الرسم- و كان الوجه الموافق ظاهره مرجوحا «۶» قياسا، كان هذا هو المختار «۷»، و لهذا نص على أن موافقة القياس التصريفى شرط فى هذا، بقوله «۸» آخر الفصل: (إن يوافق)، و ذكر فى النظم ما يخفف رسما على [الصحيح] «۹».

و اعلم أن الهمزة و إن كان لها مخرج يخصها، و لفظ تتميز «۱۰» به، [فإنه لم يكن لها صورة تتميز بها] «۱۱»- كسائر الحروف- و لتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالا، و نقلا،

---

(۱) فى د: همز.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۳) ما بين المعقوفين زيادة من م.

(۴) زاد فى ص: و أبو العز القلانسى و سبط الخياط و الشهرزورى و أبو العلاء.

(۵) زاد فى ص: و أبو طاهر بن خلف و الطرسوسى و المالكى و أبو الحسن بن غلبون و ابن الفحام و المهدوى و ابن سفيان و غيرهم.

(۶) فى ص: موجودا.

(۷) زاد فى د: و عليه الناظم.

(۸) فى ز، م: فقوله.

(۹) ليست فى م.

(۱۰) فى ز: يتميز.

(۱۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۶

و إدغاما، و بين بين- كتبت بحسب ما تخفف «۱» به: فإن خففت بالألف «۲» أو كالألف، كتبت ألفا أو ياء، أو كالياء كتبت ياء أو واوا، أو كالواو كتبت واوا، أو تحذف «۳» بنقل أو إدغام أو غيره؛ حذفت، ما لم يكن أولا؛ فتكتب حينئذ ألفا إشعارا بحالة الابتداء، هذا قياس العربية و الرسم، و ربما خرجت مواضع عن هذا القياس [المطرد] «۴» لمعنى «۵»، و هأنا أتلو عليك المواضع بأسرها، فمنها «۶» أصل مطرد: و هو كل همز متوسط متحرك بعد متحرك، و بعد الهمزة واو و ياء، نحو؛ مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة: ۱۴]، الصَّابِئُونَ [المائدة: ۶۹]، و فَمالِؤُنَ [الصافات: ۶۶]، و يَسْتَنْبِئُونَكَ [يونس: ۵۳]، و لِيُطْفِؤُا [الصف: ۸]، بِرُؤُسِكُمْ [المائدة: ۶]، يَطَؤُنَ [التوبة: ۱۲۰]، خاسِئِينَ [البقرة: ۶۵]، الصَّابِئِينَ [البقرة: ۶۲]، مُتَّكِئِينَ [الكهف: ۳۱]، فكان قياسه أن يرسم واوا أو ياء على الخلاف فى تسهيله، فلم يرسم «۷» له صورة؛ إما لأنه يلزم اجتماع المثلين، أو على لغة من يسقط «۸» الهمزة رسما، أو لاحتمال القراءتين إثباتا و حذفا.

و كذلك «۹» حذفوها «۱۰» من سَيِّئاتُ [النحل: ۳۴] فى الجمع، نحو: كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئاتِهِمْ [محمد: ۲] لاجتماع المثلين، و أثبتوا صورتها فى المفرد، و خرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر «۱۱»؛ إذا لم يكن بعدها واو؛ نحو: وَ لا يُنَبِّئُكَ [فاطر: ۱۴]، سَنُقْرِئُكَ [الأعلى: ۶]، فلم ترسم «۱۲» على مذهب الجادة بواو، بل رسمت على مذهب الأخفش بياء، [و رسم عكسه، نحو: سُئِلَ [البقرة: ۱۰۸]، و سُئِلُوا [الأحزاب: ۱۴] على مذهب الجادة بياء، و لم يرسم على مذهب الأخفش بواو] «۱۳».

و نص «۱۴» المصنف مفرعا على القياس الرسمى على أن الوقف فى مُتَّكِئِينَ* و بابه- إذا كان بالياء؛ تحذف «۱۵» الهمزة، و كذا إذا كان بالواو، نحو: مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة:

۱۴] حالة الرفع. و نبه بقوله: (مع الضم) على أن الهمزة إذا حذفت وقفا؛ تضم «۱۶» الزاى،

---

(۱) فى د: ما يخفف.

(۲) فى م، ص، د: بألف.

(۳) فى د، ص: يحذف.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص، د، ز: بمعنى.

(۶) فى م: و لها.

(۷) فى م، د: ترسم.

(۸) فى د: تسقط.

(۹) فى م: و كذا، و فى د، ص: و لذلك.

(۱۰) فى م: حذفوه.

(۱۱) فى م: كسره.

(۱۲) فى د، ز: يرسم.

(۱۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۴) فى م: و قال.

(۱۵) فى د: بحذف، و فى ص: تحذف.

(۱۶) فى د: يضم.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۰۷

و النص كذلك، فقد روى سليم عن حمزة أنه كان [يقف على] «۱» مُسْتَهْزِؤُنَ بغير همز و بضم الزاى.

و روى إسماعيل بن شداد عن شجاع قال: «كان حمزة يقف برفع الزاى من غير همز، و يرفع الكاف، و الفاء، و الزاى، و الطاء فيما تقدم»، و قال ابن الأنبارى: «أخبرنا إدريس حدثنا خلف حدثنا الكسائى قال: و من وقف بغير همز قال: مُسْتَهْزِؤُنَ برفع الزاى».

و هذا كله نص صريح فى الضم.

قال المصنف: و العجب من السخاوى- و من تبعه- فى تضعيف هذا الوجه و إخماله «۲»، و سببه أنه حمل الألف فى قول الشاطبى: «و ضمّ و كسر قبل قيل و أخملا»- على أنها ألف التثنية، و وافقه الفارسى «۳»، و هو و هم بين، و لو أراده لقال: «قيلا و أخملا».

و الصواب: أن الألف للإطلاق، و إنما الخامل «۴»: الحذف مع بقاء الكسر على إرادة الهمز، كما أجازه بعضهم، و حكاه خلف عن الكسائى، و قال الدانى: «و هذا لا عمل عليه».

و اختلف من المفتوح بعد الفتح فى وَ اطْمَأَنُّوا [يونس: ۷]، و فى لَأَمْلَأَنَ [الأعراف: ۱۸]- أعنى: التى قبل النون- و فى [اشْمَأَزَّتْ] «۵» [الزمر: ۴۵] فرسمت فى بعض المصاحف بألف على القياس، و حذفت فى أكثرها على غير قياس تخفيفا و اختصارا.

و كذلك اختلفوا فى أَ رَأَيْتَ [الكهف: ۶۳]، و أَ رَأَيْتَكُمْ [الأنعام: ۴۰]، و أَ رَأَيْتُمْ [الأنعام: ۴۶] فى جميع القرآن، و ذكر بعضهم الخلاف فى (أ رأيتم) فقط، و لا يجوز اتباع الرسم فى هذا كله كما سيأتى.

و أما رسم مِائَةِ [الصافات: ۱۴۷]، و مِائَتَيْنِ [الأنفال: ۶۵]، و وَ مَلَائِهِ [الأعراف: ۱۰۳]، و وَ مَلَائِهِمْ [يونس: ۸۳]؛ فإن الألف قبل الياء فى ذلك زائدة، و الياء فيه «۶» صورة الهمزة «۷» قطعا، و قطع [الدانى] «۸» و الشاطبى، و السخاوى بزيادة الياء فى «ملائه»، «ملائهم»، و هما بالياء فى كل المصاحف، و لكنها صورة الهمزة «۹» و إنما الزائدة الألف.

و لما ذكر ما يحذف إعادة للرسم انتقل إلى ما يثبت مراعاة له أيضا، فقال:

ص:

و ألف النّشأة مع واو كفاهزوا و يعبؤا البلؤا الضّعفا

---

(۱) سقط فى ز.

(۲) فى د: و إهماله.

(۳) فى ز، م: الفاسى.

(۴) فى م: الحاصل.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى ز: و الباقية.

(۷) فى م: الهمز.

(۸) سقط فى ص.

(۹) فى م، ز: الهمز.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۸

ش: (ألف) مفعول (أثبت) بدليل (احذف) «۱»، و (مع) نصب على الحال، و (هزوا) حذف عاطفه، [على (كفوا)] «۲» مضاف إليه، و كذا عاطف (البلاء) و (الضعفاء).

أى: أثبت [فى] الوقف- مراعاة للرسم- ألف النَّشْأَةَ [العنكبوت: ۲۰]، و واو كُفُواً [الإخلاص: ۴]، و [هُزُواً] «۳» [البقرة: ۶۷]، و يَعْبَؤُا [الفرقان: ۷۷]، و ما سيذكر معه، البلؤا [الصافات: ۱۰۶]، و الضُّعَفاءِ [التوبة: ۹۱]، و ما سيذكر «۴» معها؛ لكونهما [على] «۵» صورة الهمزة «۶».

و هذا أيضا مما خرج عن القياس، فما «۷» خرج عن قياس المتحرك بعد «۸» ساكن غير ألف النَّشْأَةَ*: يَسْئَلُونَ [البقرة: ۲۷۳]، و مَوْئِلًا [الكهف: ۵۸]، السُّواى [الروم: ۱۰]، و أَنْ تَبُوءَ [المائدة: ۲۹]، و لِيَسُوؤُا [الإسراء: ۷]، فصورت «۹» الهمزة فى الأحرف الخمسة، و كان قياسها الحذف؛ لأن قياس تخفيفها النقل، و ملحق بها «۱۰» كفؤا، و هزؤا على قراءة حمزة و خلف.

و المعنى الذى «۱۱» خرجت عن القياس لأجله:

أما «النشأة»: فكتبت بألف بعد الشين اتفاقا؛ لاحتمال القراءتين، فالألف فى قراءة أبى عمرو و موافقيه: صورة المد، و فى قراءة حمزة:

صورة [الهمزة] «۱۲».

و أما «يسألون»: ففى بعض المصاحف بألف بعد السين، و فى بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بألف؛ فهى ك «النشأة» لاحتمال القراءتين، فإن يعقوب فى رواية «۱۳» رويس قرأها بالتشديد و ألف، و ما كتبت فيه بالحذف «۱۴»؛ فعلى قراءة الجماعة.

و «هزؤا» و «كفؤا» كتبا «۱۵» على الأصل بضم العين، فصورت على القياس، و لم يكتب «۱۶» على قراءة من سكن «۱۷» تخفيفا.

و كذلك «موئلا» أجمعوا على تصويرها ياء؛ لمناسبة «۱۸» رءوس الآى.

---

(۱) فى د: بدليل حذف.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى ص.

(۴) فى د: و ما يذكر.

(۵) سقط فى م، د.

(۶) فى د، ز: الهمز.

(۷) فى م، ص، ز: فيما.

(۸) فى ز: يغير.

(۹) فى م: فصورة.

(۱۰) فى م: به.

(۱۱) فى م: التى.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى م: قراءة.

(۱۴) فى د: لحذف.

(۱۵) فى م: كتبتا، و فى د: كتبت.

(۱۶) فى م: تكتب.

(۱۷) فى م: سكت.

(۱۸) فى م: فلمناسبة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۰۹

قيل: [و بعد نحو: «موعدا»، و «مصرفا»، و «السوأى»، و صورت الهمزة فيه ألفا بعد الواو] «۱»، و بعدها ياء و ألف التأنيث، على مراد الإمالة.

و أَنْ تَبُوءَ [المائدة: ۲۹] صورت فيه الهمزة [ألفا و لم تصور همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن غير هذا الموضع.

و لِيَسُوؤُا] «۲» [الإسراء: ۷] على قراءة نافع الألف زائدة؛ لوقوعها بعد واو الجمع.

و ذكر الدانى لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ فى القصص [۷۶]- مما صورت الهمزة فيه ألفا مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، و تبعه الشاطبى فجعلها أيضا مما خرج عن القياس، و ليس كذلك؛ فإن همزة «لتنوأ» مضمومة، فلو صورت لكانت واوا كما صورت المكسورة ياء، و كالمفتوحة فى تَبُوءَ [المائدة: ۲۹]، و «النشأة».

قال [المصنف] «۳»: «و الصواب أنها محذوفة على القياس، و هذه الألف زائدة كما زيدت فى يَعْبَؤُا [الفرقان: ۷۷]، و تَفْتَؤُا [يوسف:

.[٨٥]

و أما الموءدة [التكوير: ٨]: فرسمت بواو فقط لاجتماع المثلين، و حذفت صورة الهمز فيها على القياس، و كذلك مَسْؤُلًا [الإسراء: ٣٤]؛ لأن قياسها النقل قال المصنف: و العجب من الشاطبى كيف ذكر «مسئولا» مما حذف إحدى واويه.

و أما إن كان الساكن ألفا فخرج عن القياس من الهمز المتحرك [بعد الألف أصل مطرد] «۴» و كلمات مخصوصة: فالأصل «۵» ما اجتمع فيه مثلان فأكثر، و ذلك فى المفتوحة مطلقا، نحو: نَدْعُ أَبْناءَنا وَ أَبْناءَكُمْ [آل عمران: ۶۱]، وَ ما كانُوا أَوْلِياءَهُ [الأنفال: ۳۴]، و دُعاءً وَ نِداءً [البقرة: ۱۷۱]، و ماءً [البقرة: ۲۲]، و مَلْجَأً [التوبة: ۵۷].

و فى المضمومة إذا وقع [بعد الهمز واو، نحو: جاءوكم [النساء: ۹۰]، يراءون [النساء: ۱۴۲].

و فى المكسورة إذا وقع] «۶» بعدها ياء؛ نحو: إِسْرائِيلَ [البقرة: ۴۰]، مِنْ وَرائِى [مريم: ۵]، و شُرَكائِيَ [النحل: ۲۷]، و وَ اللَّائِى [الطلاق: ۴]، فى قراءة حمزة كما تقدم، فلم يكتب للهمز صورة؛ لئلا يجمع بين واوين و ياءين.

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۲) ما بين المعقوفين زيادة من ص.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م، د: بعده أصل مطرد.

(۵) فى م: و الأصل.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۱۰

و اختلف فى «۱»: أَوْلِياؤُهُمُ الطَّاغُوتُ [البقرة: ۲۵۷]، و أَوْلِياؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ [الأنعام: ۱۲۸]، و لَيُوحُونَ إِلى أَوْلِيائِهِمْ [الأنعام: ۱۲۱]، و إِلى أَوْلِيائِكُمْ [الأحزاب: ۶]، نَحْنُ أَوْلِياؤُكُمْ [فصلت: ۳۱]- فكتب «۲» فى أكثر مصاحف العراق محذوف الصورة، و فى سائر المصاحف ثابتا، و إنما حذف لأنه لما حذفت «۳» [الألف] «۴» من المخفوض؛ [اجتمعت] الصورتان؛ فحذفت صورة الهمز لذلك «۵»، و حمل المرفوع عليه فى «۶» إِنْ أَوْلِياؤُهُ [الأحزاب: ۳۴] ليناسب «۷» وَ ما كانُوا أَوْلِياءَهُ [الأنفال: ۳۴].

و اختلف فى جَزاؤُهُ* ثلاثة يوسف [۷۴، ۷۵]؛ فحكى الغازى حذف صورة الهمزة، و رواه الدانى عن نافع، و وجهه: قرب شبه الواو من صورة الزاى فى الخط القديم، كما فعلوا.

[و أجمعوا] «۸» على رسم تَراءَا الْجَمْعانِ [الشعراء: ۶۱] بألف، و اختلفوا هل المحذوف: الأولى أو الثانية؟

هذا حاصل ما خرج عن القياس من المتوسط، و حكم الجميع ألا يتبع الرسم فى شىء منه، [كما فعلوا فى «الرؤيا» فحذفوا صورة الهمزة؛ لشبه الواو بالراء] «۹» إلا فى النَّشْأَةَ*، و كفؤا، و هزؤا خاصة، و الله أعلم.

ثم انتقل إلى الهمز المتطرف المتحرك [بعد متحرك] «۱۰»، فقال: (و يعبؤا)- يعنى [أن (و يعبؤا) و ما سيذكر معها «۱۱»- يوقف عليها «۱۲» بواو بعدها [تفريعا] «۱۳» على قياس الرسم.

و حاصل هذا] «۱۴» النوع: أنه خرج من المتحرك المتطرف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة و مكسورة.

فالمضمومة عشرة كتبت الهمزة فيها واوا و هى: تَفْتَؤُا بيوسف [۸۵]، و يَتَفَيَّؤُا بالنحل [۴۸]، و أَتَوَكَّؤُا، و لا تَظْمَؤُا بطه [۱۸، ۱۱۹] و وَ يَدْرَؤُا بالنور [۸]، و يَعْبَؤُا بالفرقان [۷۷] و الْمَلَأُ الأول من المؤمنين [۲۴] و هو: فَقالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ

---

(۱) فى ز، ص: و الكلمات.

(۲) فى د، ص: فكتبت.

(۳) فى م، ص، ز: حذف.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى ص: كذلك.

(۶) فى د، ص، ز: و فى.

(۷) فى م، د: لتناسب.

(۸) سقط فى م.

(۹) زيادة من ص.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى ز: معهما.

(۱۲) فى ز: عليهما.

(۱۳) سقط فى ز، م.

(۱۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۱

كَفَرُوا فى قصة نوح: و فى مواضع النمل الثلاثة [۲۹، ۳۲، ۳۸]، و هى: الملؤا إنى ألقى، الملؤا أفتونى، الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ، يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ [الزخرف: ۱۸]، نَبِّؤُا فى غير حرف براءة، و هو بإبراهيم [۹]، و التغابن [۵]، نبؤا عظيم ب «ص» [۶۷]، و نبؤا الخصم بها [۲۱] إلا أنه كتبت بلا واو، و فى بعض المصاحف يُنَبَّؤُا الْإِنْسانُ بالقيامة [۱۳] على اختلاف فيه، و زيدت الألف [بعد الواو] «۱» فى هذه المواضع؛ تشبيها بالألف الواقعة [بعد واو الضمير.

و قوله: (البلؤا و الضعفاء) أشار [به] «۲» إلى ما خرج عن القياس من المتطرف بعد الألف، و هى «۳» كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة و مكسورة.

فالمضمومة ثمان، كتبت فيها الهمزة واوا اتفاقا، و هى: فيكم شركؤا بالأنعام [۹۴]، و أم لهم شركؤا بالشورى [۲۱]، و أن نفعل فى أموالنا ما نشؤا بهود [۸۷]، و فقال الضعفؤا بإبراهيم [۲۱]، و و لم يكن لهم من شركائهم شفعؤا بالروم [۱۳]، و و ما دعؤا الكافرين بغافر [۵۰]، و البلؤا المبين بالصافات [۱۰۶]، و بلؤا مبين بالدخان [۳۳]، برءؤا منكم بالممتحنة [۴]، و و ذلك جزؤا الظالمين، و جزؤا الذين يحاربون أول المائدة [۲۹، ۳۳] و و جزؤا سيئة بالشورى [۴۰]، و جزؤا الظالمين بالحشر [۱۷] و اختلف فى أربع: و هى جَزاءُ الْمُحْسِنِينَ بالزمر [۳۴]، و وَ ذلِكَ جَزاءُ مَنْ تَزَكَّى بطه [۷۶]، و جَزاءً الْحُسْنى بالكهف [۸۸]، و علمؤا بنى إسرائيل بالشعراء [۱۹۷]، و إنما يخشى الله من عباده العلمؤا بفاطر [۲۸]، و أنبؤا ما كانوا بالأنعام [۵] و الشعراء [۶]، فكل من راعى الرسم وقف على جميع ذلك [كله] «۴» بالواو.

و اعلم أن ما كتب من هذه الألفاظ بالواو- فإن الألف قبله تحذف اختصارا، و يلحق «۵» بعد الواو منه ألف تشبيها بواو (يدعوا)، و ما لم يكتب فيه صورة الهمزة فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفا.

ثم انتقل إلى المكسورة مما قبله ساكن و متحرك فقال:

ص:

و ياء من آنا نبأ ال و ريّاتدغم مع تؤوى و قيل رويا

س: (ياء) مفعول أثبت، و (من آناء) مضاف إليه، (و نبأ المرسلين) حذف عاطفه «۶»،

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م، ص، ز: و هو.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى د: و تلحق.

(۶) فى م: عاطفها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۲

على (من آناء)، (وريا تدغم): كبرى، و (مع تؤوى) حال فاعل (تدغم).

أى: أثبت اليـاء من آناءَ اللَّيْلِ [آل عمران: ۱۱۳] و ما سيذكر معه، و كذلك نبإى المرسلين [الأنعام: ۳۴]، و وَ رِءْياً بمريم [۷۴] تدغم «۱»، و كـذلك فى السورتين الأحزاب [۵۱] و المعـارج [۱۳]، و اختلف فى الرُّؤْيَا [الإسـراء: ۶۰]، و رءيى [يوسـف: ۴۳]، و رُؤْياكَ [يوسف: ۵]؛ فقيل: تدغم، و قيل: لا، و سببه: الخلاف فى الرسم.

و قوله: (من آناء) أشار به إلى ما صورت فيه الهمزة المكسورة بعد سكون ياء «۲»، و هو «۳» فى أربع كلمات بغير خلاف، و هى: من تلقاى نفسى بيونس [۱۵]، و و إيتاى ذى القربى [بالنحل: ۹۰]، و من آناى الليل ب «طه» [۱۳۰]، و من وراى حجاب بالشورى [۵۱]، و الألف قبلها ثابتة فيها إلا أنها [حذفت] «۴» فى بعض المصاحف من:

مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِى و إِيتاءِ ذِى الْقُرْبى.

و اختلف فى بلقـاى ربهم، و لقـاى الآخرة الحرفين بـالروم [۱۶، ۱۸]، فنص الغـازى على إثبـات يائهما، قال الـدانى: «و مصاحف أهل المدينة كذلك»، قال: «و رأيتهما بلا ياء فى الشامى».

فمن راعى الرسم وقف على الست بالياء، باتفاق فى الأربع، و على اختلاف [فى] «۵» الاثنين.

و بقى «۶» من هـذا الباب اللَّائِى* فلم يكتب لهمزتها صورة لتحتملها القراءات الأربع، فالألف حـذفت اختصارا كما حـذفت من «تلقاء نفسى»، و بقيت صورة الهمزة عنـد حـذف الياء، و صورة الياء عنـد من أبـدلها ياء ساكنـة، و أما عنـد حمزة، و من معه «۷» ممن أثبت الهمزة «۸» و الياء، فحذفت الياءان لاجتماع الصورتين، و الظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، و الياء ثابتة.

و قوله: (نبأ المرسلين) أشار به إلى ما صورت فيه الهمزة المكسورة بعد «۹» كسرة، و هو من نبإى المرسلين بالأنعام [۳۴]، إلا أن الألف زيدت قبلها، و قيل: الألف صورة

---

(۱) فى د: مدغم.

(۲) فى م، د: الألف.

(۳) فى م: و هى.

(۴) سقط فى د.

(۵) سقط فى ز.

(۶) فى ز: و هى.

(۷) فى ص، م، د: تبعه.

(۸) فى د، ص: الهمز.

(۹) فى م، د: ياء بعد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۳

الهمز، و الياء زائدة، و الأول أولى، فمن راعى أيضا الرسم وقف بالياء.

و قوله: (وريا تدغم «۱») أشار به إلى ما خرج من الساكن اللازم المكسور ما قبله، فمنه:

ريّا بمريم [۷۴]، حذفت صورة همزتها بياء واحدة كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صورت لكانت «۲» ياء، فحذفت لذلك كما حذفت من يستحى [البقرة: ۲۶]، و يُحْيِ [البقرة: ۷۳]، فمن راعى الرسمى «۳» أدغم و من راعى التصريفى أظهر، و هو الأصح عند صاحب «الكافى»، و «التبصرة».

و الأول أصح فى «التذكرة» [و «جامع البيان»؛ لأنه جاء منصوصا عن حمزة و موافقا للرسم، و زاد فى «التذكرة»] «۴»: و فى (ريّا) التحقيق لتغيير المعنى، و لا يصح؛ لمخالفته النص و الأداء، و حكى الفارسى حذف الهمزة فيوقف [على] ياء مخففة فقط على اتباع الرسم، و لا يصح؛ لأن الرسم يوجد مع الإدغام.

و أشار بقوله: (تؤوى) إلى المضموم ما قبله، أى: حذفت صورة الهمزة أيضا من وَ تُؤْوِى إِلَيْكَ مَنْ تَشاءُ [الأحزاب: ۵۱]، و من الَّتِى تُؤْوِيهِ [المعارج: ۱۳]، لاجتماع المثلين؛ لأنها لو صورت لكانت واوا كما حذفت فى «۵» داوُدُ [البقرة: ۲۵۱]، و حكمها كسر يا فى الأولين خاصة، و فى أصحهما، و كذلك حذفت فى رُؤْياكَ [يوسف: ۵]، و الرُّؤْيَا* [يوسف: ۴۳، الإسراء: ۶۰، الصافات: ۱۰۵، الفتح: ۲۷]، و رءيى [يوسف: ۴۳، ۱۰۰] فى جميع القرآن؛ لأنها لو صورت لكانت واوا، و الواو فى خط المصاحف تشبه الراء، و يحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل «۶» القراءتين تحقيقا و تقديرا «۷»، و هو الأحسن.

و حكمها فى الجميع- بعد الإجماع على قلب الهمزة واوا- كقلب الواو ياء و إدغامها عند الهذلى، و أبى العلاء، و غيرهما، كقراءة أبى جعفر، و ضعفه ابن شريح، و لم يفرقوا بينه و بين (ريّا) لموافقتهما للرسم، و أوجب جماعة الإظهار، و هو الأصح عند الناظم، قال: «و عليه أكثر أهل الأداء». و حكى فيه ثالث، و هو حذف الهمزة، و الوقف بياء خفيفة لأجل [الرسم] «۸» و لا يجوز. و الله أعلم.

و إلى تضعيف الإدغام أشار بقوله «۹»: (و قيل رويا) أى: و قيل: يدغم (رؤيا) أيضا.

---

(۱) فى ز، ص: يدغم.

(۲) فى م، د: همزتها لكانت.

(۳) فى م، ص، ز: الرسم.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى د، ص.

(۵) فى د: من.

(۶) فى م: تشمل، و فى د: التسهيل.

(۷) فى م: تحقيقا أو تقديرا.

(۸) سقط فى د.

(۹) فى م: لقوله.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۴

و بقى من هذا النوع [أيضا] «۱» المفتوح ما قبلها: فاداراءتم فيها بالبقرة [۷۲]، حذفت صورة همزتها، و لو صورت لكانت ألفا، و

كذلك «۲» حذفت الألف التى بعد الدال، و إنما حذفا اختصارا؛ و لهذا لا يجوز فيها مراعاة الرسم كما سيأتى.

و كذلك حذفت من امْتَلَأْتِ [ق: ۳۰] فى أكثر المصاحف تحقيقا، و كذلك استئجره [القصص: ۲۶]، و كذلك يَسْتَأْخِرُونَ [الأعراف: ۳۴] فى الغيبة و الخطاب، و لا يجوز فى هذا أيضا اتباع الرسم، و سيأتى.

و خرج من الهمز الواقع أولا كلمات لم تصور الهمزة فيها ألفا، كما هو القياس فيما وقع أولا، بل صورت بحسب ما تخفف «۳» به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراء للمبتدإ مجرى المتوسطة، و تنبيها على جواز التخفيف جمعا بين اللغتين؛ فرسمت المضمومة فى أؤنبئكم [آل عمران: ۱۵] واوا، و حذفت من أءلقى [القمر: ۲۵]، و أءنزل [ص: ۸]، فكتبا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، و كذلك سائر الباب نحو:

ء أنذرتهم [البقرة: ۶]، ء أشفقتم [المجادلة: ۱۳]، ءآلله أذن لكم [يونس: ۵۹]، و كذا «۴» ما اجتمع فيه ثلاث ألفات ك ءامنتم [الأعراف: ۱۲۳]- و كذا أءذا [الإسراء: ۴۹]، أءنا [الرعد: ۵]، كتبت بياء على مراد الوصف، و رسم هؤُلاءِ [البقرة: ۸۵] بواو ثم وصل بهاء التنبيه، فحذفت ألفه كبائها، و يبنؤمّ [طه: ۹۴] بواو، و أما هاؤُمُ [الحاقة: ۱۹] فليست همزته من هذا الباب بل هى متوسطة خفيفة «۵»، و يوقف [على] «۶» ميمها اتفاقا. و رسمت المكسورة فى يَوْمَئِذٍ [آل عمران: ۱۶۷]، و لَئِنْ [إبراهيم: ۷]، و حِينَئِذٍ [الواقعة: ۸۴] ياء، و كذا أَ إِنَّكُمْ فى الأنعام [۱۹]، و النمل [۵۵]، و ثانى العنكبوت [۲۹]، و فصلت [۴۹] و أَ إِنَّا لَتارِكُوا [الصافات: ۳۶]، و رسما فى غيرها «۷» بألف واحدة، و كذا سائر الباب.

و حذفت المفتوحة بعد لام التعريف فى موضعين ءآلئن موضعى يونس [۵۱، ۹۱]، و فى جميع القرآن؛ إجراء للمبتدإ مجرى المتوسط «۸»، و اختلف فيها فى الجن [۹].

و الثانية لئيكة بالشعراء [۱۷۶]، و ص [۱۳]، و أما بِآيَةٍ [آل عمران: ۴۹]، و بِآياتِ [آل عمران: ۱۹۹] ففى بعضها بألف و ياء من بعدها، فذهب جماعة لزيادة الياء الواحدة، و قال السخاوى: «و رأيتها فى المصاحف العثمانية بياءين».

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م، د: و لذلك.

(۳) فى د، ز: ما يخفف.

(۴) فى م: و كذلك.

(۵) فى م، د: حقيقة.

(۶) بياض فى م، و فى د: هاؤم على الميم.

(۷) فى ز: و غيرهما.

(۸) فى م: التوسط.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۵

فهذا ما خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد، و أكثره على قياس مشهور، و غالبه لمعنى مقصود، و إن لم يرد ظاهره فلا بد له من وجه يعلمه من قدر للسلف قدرهم، و عرف لهم حقهم، رحمهم الله [و نفع بهم] «۱» [ثم انتقل فقال:] «۲»

ص:

و بين بين إن يوافق و اتركما شذّ و اكسرها كأنبئهم حكى

ش: [(بين بين) معمول لمقدر، أى: و يكون الرسمى أيضا بين بين، و (إن يوافق)] «۳» شرط لجزاء مقدر، أى: و إن يوافق الرسمى القياس «۴» التصريفى اعتبر، و إلا فلا، و (اترك) أى: فيسهل بين بين: فعلية «۵»، و (الذى شذ) موصول اسمى، [و (ها)] «۶» مفعول «۷» (اكسر)، و (كأنبئهم) صفة موصوف مضاف إليه، و (حكى) خبر مبتدأ.

[أى: و إن وافق الرسم القياسى التصريفى بأن يرسم الهمز بألف، و القياس التصريفى اقتضى ذلك فإن تسهيله يكون بين بين، و ذلك مثل: اطْمَأَنُّوا و لَأَمْلَأَنَّ* و اشْمَأَزَّتْ و شبهه] «۸».

[أى: أن القياس الرسمى يكون بالحذف كما فى مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة: ۱۴]، و بالواو ك البلؤا [الصافات: ۱۰۶]، و الضُّعَفاءِ [التوبة: ۹۱]، و بالياء ك آناءَ اللَّيْلِ [آل عمران: ۱۱۳]، و بالألف ك النَّشْأَةَ [العنكبوت: ۲۰]، و بالإدغام مع الإبدال ك وَ رِءْياً [مريم: ۷۴]، و مع النقل ك شيّا [البقرة: ۴۸]، و بين بين ك يَعْبَؤُا [الفرقان: ۷۷]، و البلؤا، و نبإى [الأنعام: ۳۴]، و من آنائ [طه: ۱۳۰] عند من وقف عليها بالروم الموافق للرسم.

و قوله: (إن يوافق) شرط فى التخفيف الرسمى، كما تقدم. و الله أعلم.

و قوله: (و اترك ما شذ ...) إلخ، الشاذ و الذى أمر بتركه هو القول بتعميم الأخذ بالقياس الرسمى، و قد ذهب إليه جماعة] «۹» فأبدلوا الهمزة مما صورت به، و حذفوها فيما حذفت منه.

فأبدلوها واوا خالصة فى نحو: رووف [البقرة: ۲۰۷]، و أبناوكم [النساء:

۱۱]، و توزهم [مريم: ۸۳]، و شركاوهم [الأنعام: ۱۳۷]، و يذروكم [الشورى: ۱۱]، و نساوكم [البقرة: ۲۲۳]، و أحباوه [المائدة: ۱۸]، و هولاء

---

(۱) سقط فى م، د.

(۲) سقط فى ز.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) فى م، د: فى الهمز القياسى.

(۵) فى م: و بين بين دليل الجواب و هو و اترك فعلية.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى د: و مفعول.

(۸) زيادة من م.

(۹) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۶

[البقرة: ۸۵].

و ياء خالصة فى نحو تايبات سائحات [التحريم: ۵]، و نسايكم [البقرة:

۱۸۷]، و أبنايكم [النساء: ۲۲۳]، و خايفين [البقرة: ۱۱۴]، و أوليك [البقرة: ۵]، و مويلا [الكهف: ۵۸]، و لين [طه: ۴۴].

و ألفا خالصة فى نحو سال [المعارج: ۱]، و امراته [المسد: ۴]، سالهم [الملك: ۸]، و بداكم [الأعراف: ۲۹]، و اخاه [الأعراف: ۱۱۱].

و حذفوها فى نحو و ما كانوا أولياه إن أولياه [الأنفال: ۳۴]، إلى أولياهم [الأنعام: ۱۲۱]، و يقولون فى فادارءتم [البقرة: ۷۲]: فادارأتم؛ و فى امْتَلَأْتِ [ق: ۳۰] و فى اشْمَأَزَّتْ [الزمر: ۴۵]: اشمازّت و اشمزّت، و فى ء أنذرتهم [البقرة: ۶]: أنذرتهم، و فى الموءدة [التكوير: ۸]: المودة كالموزة، و لا يبالون: ورود ذلك على قياس أم لا، صح فى العربية أم لا، اختلفت الكلمة أم لا، فسد المعنى أم لا.

و بالغ بعض شراح «الشاطبية» حتى أتى بما لا يحل، فأجاز فى نحو: رأيت و سألت:

رأيت و سالت، فجمع بين ثلاث سواكن، و لم يسمع إلا فى اللسان الفارسى، و أجاز فى نحو [يجئرون] «۱» [المؤمنون: ۶۴]: يجرون، و يَسْئَلُونَ [البقرة: ۲۷۳]: يسلون فأفسد المعنى و غير اللفظ، و فى برءؤا [الممتحنة: ۴]: بر واو فغير المعنى و أفسد.

و كله لا- يجوز، و لا- يصح نقله، و لا- تثبت روايته عن حمزة، و لا- عن أحد من أصحابه، و لا- عمن نقل عنهم، و يقال له: الشاذ، و الرسمى، و المتروك، على أن بعضه أشد نكرا من بعض.

و أما إبدال الهمزة ياء فى نحو: أوليك [البقرة: ۵]، و واوا فى نحو: آباوكم [النساء: ۱۱]، فلم يذكره أحد من أئمة القراء بتصريح و لا إشارة، إلا أن ابن مهران جوز فى نحو: تائِباتٍ [التحريم: ۵] الإبدال بياء، و فى نحو: رَؤُفٌ [البقرة: ۲۰۷] الإبدال بواو، و حكاه الأهوازى عن شيخه أبى إسحاق الطبرى، و قال: «لم أر أحدا ذكره و لا حكاه غيره».

و ليس فى كتاب الطبرى شىء من ذلك إلا التسهيل بين بين خاصة، و لا يجوز فى العربية إبدال الهمزة بياء، بل نص أئمتنا على أنه من اللحن الذى لم يأت مخالفة العرب- و إن

---

(۱) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۷

تكلمت به النبط- و إنما الجائز بين بين و هو الموافق للرسم، و أما غير ذلك: [فمنه] ما ورد على ضعف و منه ما لم يرد بوجه، و كلّ ممنوع فى القراءة؛ من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ و المتروك الذى لا يعمل به، و لا يعتمد عليه.

و قوله: و (اكسرها كأنبئهم) يعنى: أن الضم فى أَنْبِئْهُمْ [البقرة: ۳۳]، و وَ نَبِّئْهُمْ [الحجر: ۵۱] هو القياس و الأصح، و رواه منصوصا محمد بن يزيد الرفاعى صاحب سليم، و اختاره ابن سفيان، و المهدوى، و ابن مهران، و الجمهور، و وجهه أن الياء عارضة، و إذا كان حمزة ضم هاء عليهُم، و لديهُم، و إليهُم؛ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف، فهنا أولى و آصل. و حكى [الكسر] «۱» عن ابن مجاهد، و أبى الطيب ابن غلبون، و أبى الحسن ابنه، و من تبعهم.

ثم انتقل إلى حكم كلى فقال:

ص:

و أشممن ورم بغير المبدلمدّا و آخرا بروم سهّل

ش: (بغير «۲» المبدل) يتعلق ب (رم) مقدر مثله فى (أشممن) أو العكس، و الباء بمعنى (فى)، و (مدا) تمييز فاعل المبدل «۳»، و (آخرا) مفعول (سهل) مقدم، و باء (بروم) للمصاحبة «۴».

أى: يجوز الروم و الإشمام فيما لم تبدل «۵» المتطرفة فيه حرف مد، و كلامه شامل الأربع صور:

[الأولى:] «۶» ما ألقى فيه حركة الهمزة على الساكن، نحو: دفٌ [النحل: ۵]، و المَرِ [البقرة: ۱۰۲]، و من سوّ [يوسف: ۵۱] و شىّ [البقرة: ۲۰].

الثانية: ما أبدل الهمز فيه حرف مد، و أدغم فيه ما قبله، نحو: قروّ [البقرة: ۲۲۸]، و برىّ [الأنعام: ۱۹]، و سىَّ [هود: ۷۷]، و سوّ [آل عمران: ۱۷۴] عند من روى فيه الإدغام.

و الثالثة «۷»: ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة ياء أو واوا بحركة نفسها على التخفيف الرسمى نحو: الْمَلَإِ*، و الضُّعَفاءِ*، و مِنْ نَبَإِ [الأنعام: ۳۴].

و الرابعة: ما أبدلت الهمزة المكسورة بعد الضم واوا، و المضمومة بعد الكسر ياء،

(۱) زيادة من ز.

(۲) فى د: يعنى، و فى ص: محل رم نصب على الحال.

(۳) فى م: منصوب على نزع الخافض.

(۴) فى م، د: محل بروم نصب على الحال.

(۵) فى م: لا تبدل، و فى ز: لم يبدل.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: الثالث.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۸

و ذلك على مذهب الأخفش، [نحو] «۱» (لؤلو)، و يُبْدِئُ [العنكبوت: ۱۹].

و قوله: (بغير المبدل) أى: كل همز أبدل حرف مد، فلا روم فيه و لا إشمام، و هو نوعان:

الأول: ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك، سواء كان سكونها لازما، نحو: اقرا [الإسراء: ۱۴]، و نبى [الحجر: ۴۹]، أو عارضا ك يبدو [يونس: ۴]، من شاطى [القصص: ۳۰].

و الثانى: أن تقع ساكنة بعد الألف، نحو: يَشاءُ [البقرة: ۹۰]، و مِنَ السَّماءِ [البقرة: ۱۹]، و مِنْ ماءٍ [البقرة: ۱۶۴]؛ لأن هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها فى الحركة، فهن مثلهن فى يَخْشى [طه: ۳]، و يَدْعُوا [البقرة: ۲۲۱]، و تَرْمِى [المرسلات: ۳۲].

و قوله: (بروم سهل) كمله بقوله:

ص:

اشارة

بعد محرّك كذا بعد ألفو مثله خلف هشام فى الطّرف

ش: (بعد محرك) ظرف (سهل)، و (كذا بعد ألف) حذف عاطفه على (بعد)، و (خلف هشام كائن مثل) حمزة: اسمية، و (فى الطرف) حال.

أى: يجوز الروم فى الهمزة المتحركة المتطرفة- إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف- إذا كانت مضمومة أو مكسورة، كما سيأتى، نحو: يبدأ [يونس: ۴]، و يُنَبَّأُ [النجم: ۳۶]، و اللُّؤْلُؤُ [الرحمن: ۲۲]، و شاطِئِ [القصص: ۳۰]، و عَنِ النَّبَإِ [النبأ: ۲]، و السَّماءِ [البقرة: ۱۹]، و بُرَآؤُا [الممتحنة: ۴]، و سَواءٌ [البقرة: ۶]، مِنْ ماءٍ [البقرة: ۱۶۴].

و إذا رمت حركة الهمزة فى ذلك [سهلها بين بين] «۲»، فتنزل «۳» النطق ببعض الحركة- و هو الروم- منزلة النطق بجميعها فتسهل، و هذا مذهب فارس، و الدانى، و صاحب «التجريد»، و أبى على، و سبط الخياط، و الشاطبى، و كثير من القراء، و بعض النحاة، و أنكره جمهورهم، و ادعوا انفراد القراء به؛ لأن سكون الهمزة وقفا يوجب الإبدال؛ حملا على الفتحة التى قبل الألف، فهى [تخفف] «۴» تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك؛ فلا يجوز على هذا سوى الإبدال، و قال به المهدوى، و ابن سفيان، و صاحب «العنوان»، و القلانسى، و ابن الباذش، و غيرهم، و ضعفه الشاطبى و من تبعه.

(۱) سقط فى ص.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م، د: فينزل.

(۴) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۱۹

و الصواب [صحة الوجهين] «۱» فقد ذكر النص على الروم- الدانى عن خلف عن سليم عن حمزة، و قال ابن الأنبارى: حدثنا إدريس عن خلف قال: كان حمزة يشم الياء فى الوقف، مثل: من نبإى المرسلين [الأنعام: ۳۴]، يعنى: فيما رسم بالياء.

و روى أيضا عنه أنه كان يسكت على قوله: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ [البقرة: ۶] يمد و يشم «۲» الرفع من غير همز.

و لا خلاف فى صحة الإبدال، و إنما الخلاف فى صحة الروم مع التسهيل بين بين، و شذ بعضهم فأجاز الروم بالتسهيل فى الحركات الثلاث بعد الألف و غيرها، و لم يفرق بين المفتوح و غيره، حكاه الدانى فى «جامعه» و لم يذكر أنه قرأ [به] «۳» على أحد، و أبو الحسن ابن غلبون فى «تذكرته»، و لم يرتضه.

و اختلف عن هشام فى تسهيل الهمز المتطرف وقفا: فروى جمهور الشاميين، و المصريين، و المغاربة- خاصة عند الحلوانى عنه- تسهيل الهمز فى ذلك كله نحو ما يسهله حمزة، و هى رواية الدانى، و ابن سفيان، و المهدوى، و ابن غلبون، و مكى، و ابن شريح، و ابن بليمة، و صاحب «العنوان»، و هى رواية أبى العباس البكراوى عن هشام.

و روى التحقيق صاحب «التجريد»، و «الروضة»، و «الجامع»، و «المستنير»، و «التذكار»، [و صاحب] «۴» «المبهج»، و «الإرشاد»، و سائر العراقيين، و غيرهم عن هشام من جميع طرقه، بكل من روى التسهيل، أجرى نحو دُعاءً [البقرة: ۱۷۱]، و مَلْجَأً [التوبة: ۵۷]، و مَوْطِئاً [التوبة: ۱۲۰] مجرى المتوسط لأجل التنوين المبدل وقفا، و لا خلاف عليهم فى ذلك. و الله أعلم بالصواب.

[خاتمة: فى مسائل يذكر فيها ما تنطبق عليه القواعد المذكورة] «۵»

اشارة

من جزئيات الهمزة: و يزاد فيها أقوال أخرى [مع] «۶» بيان الصحيح من غيره، و يقاس عليها غيرها، و هى أقسام:

القسم الأول: [و هو] «۷» الساكن.

اشارة

مسألة: من المتطرف اللازم: وَ هَيِّئْ [الكهف: ۱۰]، وَ يُهَيِّئْ [الكهف: ۱۶]، و وَ مَكْرَ السَّيِّئِ [فاطر: ۴۳]، [و شبهه] «۸»- قياسه الإبدال، و حكى تخفيفه «۹» أبى عمرو،

---

(۱) فى م: صحته.

(۲) فى د: فى مثل.

(۳) سقط فى ص.

(۴) زيادة من ز.

(۵) فى م: فى مسائل.

(۶) سقط فى د.

(۷) سقط فى د، ص.

(۸) سقط فى م، و فى د: شبهها.

(۹) فى م: تحقيق «هيئ و يهيئ و نبئ و اقرأ، و يشاء»، و فى ز: تحقيقه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۰

و لا يصح، و ذكر صاحب «الروضة» حذف «۱» حرف المد المبدل من الهمز، و لا يجوز.

مسألة: من العارض: إِنِ امْرُؤٌ [النساء: ۱۷۶] قياسه الإبدال واوا تخفيفا لها بحركة ما قبلها، و يجوز عند التميميين تخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واوا مضمومة، ثم إن سكنت للوقف اتحد مع القياس، و يتحد معها «۲» اتباع الرسم [و إن وقف بالإشارة جاز الروم و الإشمام.

و يجوز رابع: و هو بين بين على تقدير حركة الهمزة: و يتحد معه اتباع الرسم] «۳»، على مذهب مكى، و ابن شريح، و جوز الأربعة فى يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ [الرحمن: ۲۲] و كذلك تَفْتَؤُا «۴» [يوسف: ۸۵]، أَتَوَكَّؤُا [طه: ۱۸] و غيره مما رسم بالواو، و الْمَلَأُ [الأعراف: ۶۰] فى المواضع الأربعة، نَبَؤُا فى غير براءة.

و يجوز [على التخفيف القياس] «۵». خامس: و هو الإبدال بألف لسكونها بعد فتح، و هو مذهب الحجازيين و الجادة.

و أما ما رسم بألف كـ نَبَأُ [براءة: ۷۰]، و قالَ الْمَلَأُ [الأعراف: ۶۰] فوجهان:

الإبدال ألفا، و بين بين على الروم، و يمتنع إبدالها بحركة نفسها؛ لمخالفة الرسم و عدم صحته رواية. و الله أعلم.

و منه وَ يُنْشِئُ [الرعد: ۱۲] و شبهه، قياسها الإبدال ياء ساكنة، و على مذهب الأخفش ياء مضمومة، فإن وقف بالسكون وافق، أو بالإشارة جاز الروم و الإشمام، و الرابع: روم الحركة؛ فيسهل «۶» بين الهمزة و الواو عند سيبويه [و غيره] «۷»، و الخامس المعضل: تسهيلها بين الهمزة و الياء على الروم.

مسألة «۸»: و من العارض المكسورة بعد كسر مِنْ شاطِئِ [القصص: ۳۰]، و لِكُلِّ امْرِئٍ [النور: ۱۱] قياسها «۹» إبدالها ياء ساكنة [بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف على القياس] «۱۰».

و على مذهب التميميين- ياء مكسورة، فعلى السكون موافق، و على الإشارة يجوز الروم، و الثالث: بين بين على روم حركة الهمزة «۱۱» أو الرسم «۱۲»، عند مكى، و ابن شريح.

و تجرى «۱۳» الثلاثة فى المكسورة بعد فتح مما رسم بالياء، و هو من نبإى المرسلين

---

(۱) فى ص: خلاف حذف.

(۲) فى م: معهما اتحاد.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

(۴) فى م: نتبوؤ.

(۵) زاد فى د، ز: على التخفيف القياس.

(۶) فى م، د: فتسهل.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى م: فصل.

(۹) فى م: إبدالها.

(۱۰) سقط فى ز، ص، م.

(۱۱) فى د: بحركة نفسها.

(۱۲) فى ص: أو الروم.

(۱۳) فى ص: و يجرى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۱

[الأنعام: ۳۴]، و يزاد عليها القياس «۱»، و هو الإبدال ألفا، فإن رسم بلا ياء نحو: عَنِ النَّبَإِ [النبأ: ۲]؛ فالقياس الألف، و يجوز الروم بين بين، و يمتنع إبدالها ياء لمخالفة الرسم و الرواية، لكن الهذلى جوزه فى مِنْ مَلْجَإٍ [الشورى: ۴۷] و لا يصح.

و أما المكسورة «۲» بعد ضم نحو: كَأَمْثالِ اللُّؤْلُؤِ [الواقعة: ۲۳]؛ فقياسه الإبدال واوا، و على مذهب الأخفش واوا مكسورة، فيجوز [سكونها] «۳» فيتحدا، و رومها، و على مذهب سيبويه سهل «۴» بين الهمزة و الياء، و المعضل: بين الهمزة و الواو.

مسألة «۵»: و منه المفتوح بعد ضم نحو: لُؤْلُؤاً [الإنسان: ۱۹]، و فيه الإبدال فقط، و بعد فتح نحو: بَدَأَ [العنكبوت: ۲۰]، و ما كانَ أَبُوكِ امْرَأَ [مريم: ۲۸]؛ فقياسه الألف، و على روم المفتوحة يجوز الروم.

فصل

و من الساكن المتوسط بعد الضم: وَ تُؤْوِى، و تُؤْوِيهِ، و وَ رِءْياً بالأحزاب [۵۱] و المعارج [۱۳] و مريم [۷۴] و (الرؤيا)، [و (رؤيا)] «۶» حيث وقع، و تقدم فى الأولين وجهان، و فى وَ رِءْياً أربعة، و فى (رؤيا) ثلاثة، و بعد الفتح [فَاذَّارَأْتُمْ [البقرة: ۷۲] و ما معه] «۷»، و تقدم مع وَ رِءْياً، وَ تُؤْوِى، و بعد الكسر الَّذِى اؤْتُمِنَ [البقرة: ۲۸۳]، و ملحق به الْهُدَى ائْتِنا [الأنعام: ۷۱]، و فِرْعَوْنُ ائْتُونِى [يونس: ۷۹]، و تقدم فيه تضعيف التحقيق و زيادة المد.

القسم الثانى: و هو المتحرك.

اشارة

فمن المتطرف المفتوح بعد الألف نحو أَضاءَ و شاءَ [البقرة: ۲۰]، فقياسه البدل، و يجوز معه الطول و القصر، و قد يجوز التوسط، و تقدم فيه بين بين بضعف «۸» مع المد و القصر، و يجىء الخامس بلا ضعف فى مكسور الهمزة و مضمومها، إن لم يرسم للهمز فيه صورة، فإن رسمت جاز فى المكسور منه، نحو: و إيتاى ذى القربى [النحل: ۹۰]، و آناى الليل [طه: ۱۳۰] إذا أبدلت همزته ياء على اتباع الرسم.

و مذهب غير الحجازيين بين طول [الياء، و توسطها] «۹»، و قصرها «۱۰»، و رومها مع

---

(۱) فى د، ص: القياسى.

(۲) فى م، د: المكسور.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م: تسهل.

(۵) فى م: قلت.

(۶) سقط فى م.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) فى ص: فضعف.

(۹) فى د: الألف.

(۱۰) زاد فى د، ص: مع سكون الياء.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۲

القصر؛ فيصير تسعة، و لكن فى و إيتاى ذى القربى [النحل: ۹۰] باعتبار [تسهيل الهمزة] «۱» الأولى ثمانية عشر، و فى و من آناى الليل [طه: ۱۳۰]- [سبعة و عشرون] «۲»، فى المضمومة منه نحو: نفعل فى أموالنا ما نشؤا [هود: ۸۷]، و فيكم شركؤا [الأنعام: ۹۴] مع التسعة، ثلاثة مع إشمام حركة الواو، و فى بُرَآؤُا [الممتحنة: ۴] الاثنا عشر.

و أجاز بعضهم لحمزة حذف الأولى على وجه اتباع الرسم، و هو حذف الأولى و الواو و بعد الثانية، فتجىء «۳» فى الواو ثلاثة مع الإشمام و مع السكون، و سابع مع الروم: فتصير تسعة [عشر] «۴»، و هذا الوجه ضعيف جدّا؛ لاختلال بنية الكلمة و معناها بذلك، و اختار الهذلى هذا الوجه على قلب الأولى ألفا على غير قياس، فتحذف إحداهما، و تقلب الثانية واوا على مذهب التميميين.

و أجاز بعضهم برواء بواو مفتوحة بعدها ألف، فتصير عشرين، و لا يجوز «۵»؛ لفساد المعنى لما تقدم، و أشد منه و أنكر ما حكاه الهذلى عن الأنطاكى من قلب الهمزتين واوين، قال: و ليس بصحيح، و عداها بعضهم إلى إحدى و ثلاثين «۶»، و لا يصح منها سوى ما تقدم. و الله أعلم.

مسألة: و من المتطرف بعد الواو و الياء الساكنين الزائدين: ثَلاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة: ۲۲۸]، و قياسه الإدغام، و يجوز رومه، و الوجهان فى بَرِيءٌ [الأنعام: ۱۹]، النَّبِيُ [آل عمران: ۶۸] مع الإشمام، و حكى فى الكل الحذف على اتباع الرسم مع المد و القصر، و لا يصح، و الرسم متحد مع الإدغام.

و منه بعد الساكن الصحيح يُخْرِجُ الْخَبْءَ [النمل: ۲۵] و قياسه النقل، و زاد [أبو العلاء] «۷» «الخبأ» بالألف على الإشباع، و حكاه سيبويه و غيره، و يجىء الأول فى مكسور الهمزة: و هو بَيْنَ الْمَرْءِ [الأنفال: ۲۴] و يجوز رومه، و يجىء الوجهان فى مِلْءُ [آل عمران: ۹۱]، و دِفْءٌ [النمل: ۵]، و يَنْظُرُ الْمَرْءُ [النبأ: ۴۰]، و يجوز إشمامه، و تجرى «۸» الثلاثة فى «جزء»، و زاد الهذلى الإدغام، و لا يصح، و الإيجاز معه الثلاثة التى مع النقل؛ فتصير «۹» ستة.

مسألة «۱۰»: و من ذلك بعد الساكن المعتل الأصلى: وَ جِيءَ [الزمر: ۶۹] و أَنْ

---

(۱) سقط فى ز، ص، م.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: فيجى ء.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى م: و لا تجوز.

(۶) فى م: ستة و عشرين.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى ص: و يجرى.

(۹) فى ز، ص: فيصير.

(۱۰) فى م: قلت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۳

تَبَوَّءا [يونس: ۸۷] مما همزته مفتوحة، قياسه النقل، و يجوز الإدغام، و يزاد فى مكسورها نحو: مِنْ شَيْءٍ [آل عمران: ۹۲] الروم معها «۱»؛ فتصير «۲» أربعة، و يزاد فى مضمومها نحو: يُضِيءُ [النور: ۳۵]، و الْمُسِيءُ [غافر: ۵۸]، و مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ [آل عمران: ۱۲۸] الإشمام معها [أيضا] «۳»؛ فتصير ستة «۴»، و لا يصح «۵» منها غير ذلك، و الرسم متحد، و قيل: يجوز حذف الهمزة اعتباطا «۶»، فيمد «۷» حرف المد، و يقصر على اتباع الرسم، و عن ابن غلبون التسهيل بين بين، و لا يصحان.

فصل

«۸» و من المتوسط بعد الساكن إن كان ألفا نحو شُرَكاؤُنَا [النحل: ۸۶]، و جاؤُ [آل عمران: ۱۸۴]، و دُعاءً [البقرة: ۱۷۱]، و وَ نِدائً [البقرة: ۱۷۱]، و أَوْلِياءَهُ [الأنفال: ۳۴]، و بُرَآؤُا [الممتحنة: ۴]، فقياسه «۹» التسهيل بين بين، و فى الألف المد و القصر، و زيد فى مضموم الهمزة منه، و مكسورها مما رسم فيه صورة الهمزة واوا و ياء الإبدال بهما محضين مع «۱۰» المد و القصر، و هو شاذ لا أصل له فى العربية، و اتباع الرسم فيه حاصل بين بين.

و ذكر أيضا فيما حذف فيه صورة الهمز إسقاطه لفظ أعد نحو: أَوْلِياؤُهُمُ الطَّاغُوتُ [البقرة: ۲۵۷]، إِلى أَوْلِيائِهِمْ [الأنعام: ۱۲۱]، و وَ نِساءَنا [آل عمران: ۶۱]، و وَ نِساءَكُمْ [آل عمران: ۶۱] إجراء المد و القصر، و قيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه بين بين، و اتباع الرسم على رأيهم بمحض الواو و الياء و الحذف؛ ثلاثتها مع المد القصر، و قيل ذلك فى جَزاؤُهُ [يوسف: ۷۴]، و أَوْلِياءَهُ [آل عمران: ۱۷۵] مع زيادة المتوسط مع الحذف، و ربما قيل مع ذلك بالروم و الإشمام فى الهاء، و لا يصح سوى بين بين، كما تقدم.

و انفرد صاحب «المبهج» فى نحو: دُعاءً وَ نِدائً [البقرة: ۱۷۱] مما توسط بتنوين بزيادة الحذف، و أطلقه عن حمزة بكماله، و به ورد النص عن حمزة من رواية الضبى، و وجهه: إجراء المنصوب مجرى المرفوع و المجرور، هو لغة معروفة؛ فتبدل ألفه همزة،

---

(۱) فى م: معهما.

(۲) فى ز، ص: فيصير.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: أربعا.

(۵) فى ص: و لا يصير.

(۶) فى م: اغتباطا.

(۷) فى ز، ص: فتمد.

(۸) فى م: مسألة.

(۹) فى م: و قياسه.

(۱۰) فى م: معهما.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۴

ثم تحذف للساكنين، و يجوز مع الحذف الثلاث «۱».

أما وَ أَحِبَّاؤُهُ [المائدة: ۱۸] ففيها أربعة: اثنان فى الأولى فى اثنين فى الثانية، و على جواز الروم و الإشمام «۲» يصير فيها اثنا عشر، و ذكر فيها أيضا إبدال الثانية واوا، و أيضا إبدال الأولى ألفا على اتباع الرسم فيهما، و فى كل منهما (اثنا عشر)، و الأربعة و العشرون غير صحيحة. و الله أعلم.

و أما تَرائَا الْجَمْعانِ [الشعراء: ۶۱]؛ فلا يوجد «۳» فيه إلا بين بين، و زيد حذف الألف التى بعد الهمزة؛ لأن بعضهم حذفها رسما فتتطرف «۴» [فتبدل] «۵» ألفا، فيأتى فيها ثلاثة:

ك جاءَ [النساء: ۴۳]، و شاءَ [البقرة: ۲۰]، و سَواءٌ [البقرة: ۶] و هشاما معه فى هذا الوجه، و لا يجوز لفظه، لفساد معناه.

و تعلق مجيز هذا الوجه «۶» بظاهر قول ابن مجاهد: و كان حمزة يقف على «تراءى» يمد «۷» مدة بعد الراء، و يكسر «۸» الراء من غير همز «۹». انتهى.

و فيه نظر، [بل] «۱۰» إنما أراد الوجه الصحيح، فعبر بالمدة عن التسهيل كعادة القراء، و حذاق أصحاب ابن مجاهد أعلم بمراده، و قد أخبر عنه منهم ابن أبى هاشم و غيره، و كذا «۱۱» قال الدانى فى «جامعه»، و زاد أن الألفين ممالتان، ثم حكى قول ابن مجاهد ثم قال: «هذا مجاز، و ما قلناه حقيقة». ثم قال: «و يحكم ذلك المشافهة».

[و أشار بهذا] «۱۲» إلى أن مثل قول ابن مجاهد و غيره مما يشكل ظاهره إنما «۱۳» يؤخذ من مشافهة الشيوخ و ألفاظهم لا من الكتب، و زاد الهذلى و غيره قلب الهمزة ياء؛ فتصير «۱۴»: (ترايا)، و وجهه أن الهمزة فى مثله تقلب «۱۵» ياء عند الكوفيين، و قد حكى عنه الوقف على تَبُوءَ [المائدة: ۲۹] كذلك، و روى أيضا عن حفص، و الصحيح عن حمزة أنه بين بين. و الله أعلم.

مسألة «۱۶»: و منه بعد ياء زائدة: خَطِيئَةً [النساء: ۱۱۲]، و (خطيئات)، و بَرِيئُونَ

---

(۱) فى م: للثلاث.

(۲) زاد فى د، ص: فى الهاء.

(۳) فى د: فلا يؤخذ.

(۴) فى ز، ص: فيتطرف.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى ص: بهذا الوجه.

(۷) فى م: يمده.

(۸) فى م: و تكسر.

(۹) فى د: من غيرهما.

(۱۰) سقط فى د.

(۱۱) فى م: و لذا.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى م، ص: و إنما.

(۱۴) فى د: فيصير.

(۱۵) فى د: يقلب.

(۱۶) فى م: قلت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۲۵

[يونس: ۴۱] منه الإدغام فقط، و ذكر أبو العلاء فيه بين بين، و هو ضعيف، و كذلك «۱» هَنِيئاً [النساء: ۴]، و مَرِيئاً [النساء: ۴]، و حكى فيهما التخفيف بالنقل، و لا يصح سوى الأول.

مسألة: و منه بعد ياء و واو أصليتين، نحو: سِيئَتْ [الملك: ۲۷]، و السُّواى [الروم: ۱۰]، فقياسهما النقل، و يجوز الإدغام، و زاد أبو

العلاء و غيره بين بين، و كذلك سَوْأَةَ [المائدة: ٣١]، و سَوْآتِكُمْ [الأعراف: ٢٦]، و سَيِّئًا [التوبة: ١٠٢]، و اسْتَيْأَسَ [يوسف: ١١٠]، و يَيْأَسُ [يوسف: ٨٧] و بابه، إلا أن الهذلى حكى فى (استيأس) رابعا، و هو الألف على القلب كالبزى.

و أما مَوْئِلًا ففيه الوجهان، و حكى فيه الإبدال ياء للرسم، و فيه نظر لمخالفته القياس و ضعفه رواية، و عده الدانى [من النادر الشاذ، و ذكر فيه ابن أبى هاشم بين بين، و هو أقرب للرسم مما قبله، و رده الدانى] «٢»، و ذكر ابن الباذش خامسا، و هو إبدال الهمزة ياء ساكنة و كسر الواو قبلها على نقل الحركة، و إبقاء الأثر، و هو ضعيف قياسا غير صحيح رواية، و حكى الهذلى سادسا، و هو إبدال الهمزة واوا «بلا إدغام»، و هو أضعف الكل و أردؤها «٣».

و أما الْمَوْؤُدَةُ [التكوير: ٨] ففيها الوجهان، و زاد ابن أبى هاشم و غيره: بين بين، و ذكر رابعا، و هو الحذف؛ فتصير «٤» [المودة] كالموزة، و فيه ضعف لإسقاط حرفين، و رواه عن حمزة نصّا الضبى، و اختاره ابن مجاهد، و ذكره الدانى و قال: هو من الشاذ الذى لا يصار إليه إلا بالسماع.

مسألة «٥»: و منه بعد الساكن الصحيح نحو: مَسْؤُلًا [الإسراء: ٣٤]، و أَفْئِدَةً [إبراهيم: ٣٧]، و الظَّمْآنُ [النور: ٣٩] قياسه النقل، و بين بين فيه ضعف «٦»، و كذلك شَطْأَهُ [الفتح: ٢٩]، و يُسْئَلُونَ [الأنبياء: ٢٣]، و يَسْأَمُونَ [فصلت: ٣٨]، و النَّشْأَةَ [العنكبوت: ٢٠]، و حكى فيها «٧» [إبدال] الهمزة ألفا على تقدير نقل حركتها فقط. و روى [ذلك] أبو العلاء- و هو قوى- فى النَّشْأَةَ، و يُسْئَلُونَ [الأنبياء: ٢٣]؛ لرسمها بألف، ضعيف فى غيرهما «٨»؛ لمخالفة «٩» الرسم و العمل.

---

(١) فى د: و لذلك.

(٢) سقط فى م.

(٣) فى م: و أرذلها.

(٤) فى ز، ص: فيصير.

(٥) فى م: قلت.

(٦) فى د، ز، ص: ضعيف.

(٧) فى م: فيه.

(٨) فى د: و غيرهما.

(٩) فى د: المخالفة، و فى ص: و لمخالفة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٢٦

و أما جُزْءاً [البقرة: ٢٦٠] فالنقل فقط، و حكى فيه بين بين بضعف، و الإدغام و لا يصح، و شذ الهذلى بذكر إبدال الهمزة «١» واوا قياسا على هُزُواً [البقرة: ٦٧]، [و] ليس بصحيح.

و أما هُزُواً [البقرة: ٦٧] و كُفُواً [الإخلاص: ٤] فقياسهما النقل، و يجوز إبدال الهمزة واوا [مع إسكان الزاى] «٢»، و الوجهان قويان، و الثانى ظاهر [كلام] «٣» «التيسير»، و «الشاطبية»، و فيهما أيضا بين بين، و أيضا تشديد الزاى «٤» على الإدغام، و كلاهما ضعيف و أيضا ضم الزاى و الفاء «٥» مع إبدال الهمزة واوا اتباعا للرسم و لزوما للقياس، و ذكره «٦» الدانى فى «جامعه» مرويّا، قال: «و العمل بخلاف ذلك». انتهى.

فصل

«٧» و منه بعد المتحرك المفتوح بعد فتح: سَأَلَ «٨»، و مَلْجَأً [التوبة: ٥٧]، و رَأَيْتَ [النساء: ٦١]، و الْمَآبِ [آل عمران: ١٤] [و نحوه]

«۹»، ففيه [التسهيل] «۱۰» بين بين فقط، و كذا «۱۱» فى «الكافى»، و «التبصرة» إبدال الهمزة ألفا، و ليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس و ضعفه رواية «۱۲»، و تقدم ما فيه كفاية فى رده.

و أما المفتوح بعد كسر أو ضم، فلا إشكال فى إبدال همزته من جنس ما قبلها، و لا يصح ما حكى فيه من بين بين.

مسألة «۱۳»: و من المضموم بعد [فتح] «۱۴» رَؤُفٌ [البقرة: ۲۰۷]، و تَؤُزُّهُمْ [مريم: ۸۳] و نحوه، قياسه بين بين، و حكى فيه واو مضمومة «۱۵» للرسم، و لا يصح.

و أما نحو يَطَؤُنَ [التوبة: ۱۲۰]، و تَطَؤُهُمْ [الفتح: ۲۵]؛ ففيه ثان، و هو الحذف، كأبى جعفر، نص عليه الهذلى و غيره.

و نص صاحب «التجريد» على الحذف فى يُؤَدِّهِ [آل عمران: ۷۵] و هو «۱۶» موافق للرسم، فهو أرجح «۱۷» عند من يأخذ به، و قال الهذلى: «هو الصحيح». و حكى ثالثا

---

(۱) فى د: فذكر الهمزة.

(۲) زيادة من د، ص.

(۳) سقط فى م، د.

(۴) فى م: التشديد للزاى.

(۵) فى ص: و كذا الفاء.

(۶) فى م، د: و ذكر.

(۷) فى م: قلت.

(۸) فى م: نحو سأل.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) سقط فى م.

(۱۱) فى م: و ذكر، و فى د، ص: و زاد.

(۱۲) فى ص: و ضعف رواية.

(۱۳) فى م: قلت.

(۱۴) سقط فى د.

(۱۵) فى م: مضموم.

(۱۶) فى د: و قياسه: يئوسا.

(۱۷) فى م: راجح.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۷

القلانسى، و هو إبدالها واوا، قال: «و ليس بشىء».

و منه بعد الضم بِرُؤُسِكُمْ [المائدة: ۶]، و فيه الحذف و بين بين «۱»، و هو أولى «۲» عند الآخذين بالرسم، و هما صحيحان و منه بعد الكسر يُنَبِّئُكَ [فاطر: ۱۴]، و سَيِّئَةً [البقرة: ۸۱] و فيه إبدال الهمزة بينها و بين الواو على مذهب سيبويه، و عليه الجمهور، و إبدالها واوا «۳» على مذهب الأخفش، و هو المختار على «۴» مذهب الآخذين بالرسمى، كالدانى و غيره، و حكى فيه بين الهمزة و الياء، و هو المعضل، [و أيضا] «۵» إبدالها واوا، و لا يصحان.

فإن «۶» وقع بعد الهمزة واو نحو: قُلِ اسْتَهْزِؤُا [التوبة: ۶۴]، و و يُطْفِؤُا [التوبة:

۳۲]، و وَ يَسْتَنْبِئُونَكَ [يونس: ۵۳] ففيه أيضا الخلاف مع ضم ما قبل الواو [على] الوجه الخامل، فتصير «۷» ستة أوجه، الصحيح منها ثلاثة: إبدال الهمزة ياء، و حذفها مع ضم ما قبلها، و تسهيلها بينها و بين الواو، و سيأتى «۸» فى نحو مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة: ۱۴] مع كل الثلاثة ثلاثة الوقف.

مسألة: و من المكسور بعد الفتح تَطْمَئِنُ [الرعد: ۲۸] و نحوه، و قياسه بين بين، و حكى «۹» إبدالها ياء و لا يجوز، و كذلك جبريل «۱۰» و حكى فيه [أيضا] «۱۱» ياء واحدة مكسورة للرسم و لا يصح؛ لأن ياء البنية لا تحذف، و كذلك «۱۲» لا يصح حذف الهمزة على الرسم [أيضا] «۱۳» لتغير البنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة، و حكى الهذلى إبدالها [ياء] «۱۴»، و هو ضعيف.

[و منه بعد الكسر بارِئِكُمْ [البقرة: ۵۴] و فيه بين بين فقط، و نص الهذلى و غيره على إبدالها ياء، و هو ضعيف] «۱۵».

و أما نحو وَ الصَّابِئِينَ [البقرة: ۶۲]، و مُتَّكِئِينَ [الكهف: ۳۱] فحكى جماعة فيه الحذف أيضا، و هو المختار عند متبعى الرسم، و زاد الهذلى و غيره إبدالها ياء، و هو ضعيف.

---

(۱) فى د: و فيه بين بين و الحذف.

(۲) فى ص: الأولى.

(۳) فى م، د: ياء.

(۴) فى ص: و على.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: و أما إذا.

(۷) فى ز، ص: فيصير.

(۸) فى م، د: و يأتى.

(۹) فى ص: و حكى مكى.

(۱۰) فى م: و كذا جبرائيل.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى ز: و لذلك.

(۱۳) سقط فى م.

(۱۴) سقط فى ز.

(۱۵) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۲۸

و منه بعد الضم «۱» سُئِلَ [البقرة: ۱۰۸]، و سُئِلُوا [الأحزاب: ۱۴] و فيه الإبدال «۲» بين الهمزة و الياء على مذهب سيبويه و قول الجمهور، و قلب الهمزة واوا على مذهب الأخفش، و نص عليه الهذلى و القلانسى.

و أما المتوسط بغيره فحكمه حكم غيره، و قد اتضح فيما تقدم، و لكن نزيده بيانا لتتم الفائدة.

مسألة: فى الوقف على [لام التعريف] «۳» نحو «الأرض» السكت و النقل، و تقدم بسطه فى باب السكت، و لا يجوز غيرهما لأحد [من] «۴» الراويين.

مسألة [فى «۵»: وَ لِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى [الأعراف: ۱۸۰] عشرة: اثنان فى اللام «۶» فى خمسة الهمزة] «۷» [و هى البدل مع المد و القصر و المتوسط، و الروم بالتسهيل مع المد و القصر] «۸».

مسألة: من المتوسط بزائد: هؤُلاءِ [البقرة: ٣١]، ففى الأولى «٩» التحقيق مع «١٠» المد، و بين بين مع المد و القصر، ثلاثتها مضمومة فى الخمسة «١١» الأخيرة، يمتنع من الخمسة عشر وجهان فى بين بين، و هما مد الأول «١٢» مع قصر الثانى و عكسه، و ذكر فى الأول «١٣» الإبدال بواو للرسم «١۴» مع المد و القصر؛ فتبلغ «١۵» خمسة و عشرين.

مسألة: و مما اجتمع [فيه] «١۶» متوسط بزائد، و بغير زائد: قُلْ أَ أُنَبِّئُكُمْ [آل عمران:

١۵] فيها ثلاث همزات، ففى الأولى «١٧»: التحقيق [مع السكت و عدمه، و التسهيل، و لا يكون إلا «١٨» مع النقل، و فى الثانية: التحقيق] «١٩» و التسهيل بين بين فقط، و فى الثالثة:

التسهيل على مذهب سيبويه بين الهمزة و الواو، و على مذهب الأخفش بياء محضة؛ فيجوز منها عشرة أوجه:

الأول: السكت مع تحقيق الثانية، و تسهيل الثالثة بين بين، و هو لحمزة فى «العنوان»،

---

(١) فى ز، د: ضم.

(٢) فى د: التسهيل.

(٣) زيادة من م.

(۴) سقط فى ز، م.

(۵) فى م: فى نحو.

(۶) فى د: السكت و النقل فى اللام.

(٧) زيادة من د.

(٨) سقط فى ص.

(٩) فى م، د: الأول.

(١٠) فى م: على.

(١١) فى م، ص: خمسة.

(١٢) فى د: مع مد الأول.

(١٣) فى د: الأولى.

(١۴) فى م: لواو الرسم.

(١۵) فى م: و لا يصح فتبلغ.

(١۶) سقط فى ص.

(١٧) فى ص: الأول.

(١٨) فى ص: إلا فيه.

(١٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٥٢٩

و لخلف فى «الكافى»، و الكتابين: «التيسير»، و «الشاطبية».

الثانى «١»: مثله مع إبدال الثانية ياء مضمومة، و هو اختيار الدانى فى وجه السكت، و فى الكتابين لخلف.

الثالث «٢»: عدم السكت مع تحقيق الأولى و الثانية [و تسهيل الثالثة] «٣» بين بين، و هو [فى] «الهداية»، و «التذكرة» لحمزة، و فى الكتابين غيرهما لخلف.

الرابع «۴»: [مثله مع إبدال الثالثة ياء، و هو فى الكتابين لخلاد] «۵».

الخامس «۶»: السكت على اللام مع تسهيل الثانية «۷» و الثالثة بين بين، و هو «۸» فى «التجريد» لحمزة، و طريق أبى الفتح لخلف، و كذا [فيهما] «۹».

السادس «۱۰»: مثله مع إبدال الثالثة «۱۱»، و هو فيهما لخلف.

السابع «۱۲»: عدم السكت مع تسهيل [الثانية] «۱۳» و الثالثة بين بين، و هو اختيار صاحب «الهداية» «۱۴» لحمزة، و فى «تلخيص» ابن بليمة، و طريق أبى الفتح لخلاد، و فى الكتابين.

الثامن «۱۵»: مثله مع إبدال الثالثة [ياء] «۱۶»، و هو اختيار الدانى فى وجه عدم السكت و فى الكتابين.

التاسع «۱۷»: النقل مع تسهيل الثانية و الثالثة بين بين، و هو فى «الروضة»، و «الشاطبية» العاشر «۱۸»: مثله مع إبدال الثالثة [ياء] «۱۹»، و هو فى «الكفاية الكبرى»، و «غاية» [أبى] «۲۰» العلاء، و حكاه أبو العز عن أهل واسط و بغداد، و لا يصح فيها غير «۲۱» هذا، و أجاز «۲۲» الجعبرى و غيره «۲۳» سبعة و عشرين حصلت من ضرب ثلاثة الأولى فى [ثلاثة] «۲۴» الثانية فى ثلاثة الثالثة.

---

(۱) فى م: الثانية.

(۲) فى م: ثلاثة.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

(۴) فى م: أربعة.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م: خمسة.

(۷) فى م: التسهيل للثانية.

(۸) فى د: و هى.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى م: ستة.

(۱۱) فى د: الثالثة ياء.

(۱۲) فى م: سبع.

(۱۳) سقط فى د.

(۱۴) فى م: الكفاية.

(۱۵) فى م: ثمانية.

(۱۶) فى م: ياء مضمومة. و سقط فى ز.

(۱۷) فى م: تسع.

(۱۸) فى م: عشرة.

(۱۹) سقط فى م.

(۲۰) سقط فى ز.

(۲۱) فى م، د: عشر.

(۲۲) فى د: و اختار.

(۲۳) فى م، د: و غيره فيها.

(۲۴) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۰

و لا يصح فيها غير «۱» العشرة المذكورة؛ لأن التسعة التى مع تسهيل الأخيرة كالياء، و هو الوجه المعضل، [و] لا يصح كما تقدم، و إبدال الثانية واوا محضة «۲» على الرسم فى الستة لا يجوز «۳»، و النقل فى الأولى مع الثانية بالوجهين لا يوافق. قال أبو شامة: لأن من خفف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى؛ لأنها متوسطة صورة؛ فهى أحرى بذلك من المبتدأة. و الله أعلم.

مسألة: قُلْ أَ أَنْتُمْ [البقرة: ۱۴۰] فيها ثلاثة [هى السكت، و عدمه، و النقل] «۴» اللام مع تسهيل الثانية بين بين و تخفيفها «۵»، يمتنع «۶» منها النقل مع التحقيق؛ لما تقدم، و حكى فيها أيضا فى «الكافى» و غيره- ثلاثة: اللام مع إبدال الثانية ألفا، و حكيت الثلاثة أيضا مع حذف [إحدى] «۷» الهمزتين على صورة إتباع الأول «۸»، و لا يصح سوى الخمسة.

مسألة: و من المتوسط بغيره بعد ساكن: قالُوا آمَنَّا [البقرة: ۱۴]، و فِى أَنْفُسِكُمْ [البقرة: ۲۳۵]، و فيها خمسة:

التحقيق مع عدم السكت للجمهور.

و مع السكت للشذائى، و ذكره الهذلى، و به قرأ صاحب «المبهج» على أبى الفضل، و صاحب «التجريد» على أبى البقاء.

و النقل لأكثر العراقيين.

و الإدغام، و هو جائز من طريق أكثرهم.

و التسهيل بين بين على ما ذكره أبو العلاء، و هو ضعيف.

و تجىء «۹» هذه الخمسة فى الخمسة الأخيرة فى قوله: مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ [الأعراف:

۳]، و تقدم «۱۰» أن الإدغام فيها مختار على النقل.

و من ذلك يا بَنِى إِسْرائِيلَ «۱۱» [البقرة: ۴۰]، يضرب خمس «۱۲» بنى «۱۳» فى وجهى همزة إسرائيل الثانية، و ذكر أيضا إبدالها ياء للرسم «۱۴» و حذفها، و اللفظ بياء

---

(۱) فى ص: إلا.

(۲) فى م: محضة واوا. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۵۳۰ فصل ..... ص : ۵۲۶

(۳) فى د: لا تجوز.

(۴) زيادة من د.

(۵) فى م، ص، د: و تحقيقها.

(۶) فى م: يمنع.

(۷) سقط فى د.

(۸) فى د: الرسم.

(۹) فى د: و يجىء.

(۱۰) فى م، د: فتبلغ خمسة و عشرين.

(۱۱) فى م: فيها عشرة.

(۱۲) فى م: تضرب فى خمسة، و فى د، ص: تضرب خمسة.

(۱۳) فى م: هى.

(۱۴) زاد فى ز، ص: كلاهما مع الخمسة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۱

واحدة، فتصير «۱» عشرين، و لا يصح سوى العشرة الأولى «۲».

و منه بِما أُنْزِلَ [البقرة: ۴]، و فيها التحقيق للجمهور، و بين بين لأكثر العراقيين، [و فيه المد و القصر، و الرابع: السكت مع التحقيق] «۳» لمن تقدم آنفا، و تجيء الأربعة فى فَلَمَّا أَضاءَتْ [البقرة: ۱۷] مع تسهيل الثانية بالمد و القصر، فيصح ستة؛ لإخراج المد مع المد و القصر مع القصر «۴».

و يجيء «۵» فى كُلَّما أَضاءَ [البقرة: ۲۰] [ثلاثة الإبدال] «۶» فتبلغ اثنى عشر، و فى وَ لا- أَبْناءِ [النور: ۳۱] [مع خمسة الأخيرة] «۷» فتبلغ عشرين، يسقط «۸» منها وجها التصادم [يبقى الصحيح: ثمانية عشر] «۹».

[و منه] «۱۰» فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْباءُ [الأنعام: ۵] و فيه أربعة و عشرون، حاصلة من ضرب وجهى الميم فى اثنى عشر فى الهمزة: مثل فِيكُمْ شُرَكاءُ [الأنعام: ۹۴] فلو قرأ بالنقل فى الميم جاءت «۱۱» [أربعة و عشرون] «۱۲» أخرى؛ لأن الميم فيها حالة «۱۳» النقل الضم و الفتح على الخلاف، و لا تصح «۱۴».

مسألة: يَشاءُ إِلى [البقرة: ۱۴۲] و نحوه، فيه «۱۵» تحقيق الثانية للجمهور، و تسهيلها بين بين لأكثر العراقيين، و الواو المحضة لبعضهم، و تجيء «۱۶» هذه الثلاثة [فى وجهى تسهيل الهمزة المكسورة] «۱۷» فى نحو: فِي الْأَرْضِ أُمَماً [الأعراف: ۱۶۸]، و تجيء فى نحو: فِي الْكِتابِ أُولئِكَ [البقرة: ۱۵۹] ستة، و هى هذه الثلاثة مع المد و القصر، فقس على هذا تصب- إن شاء الله تعالى- و بالله التوفيق.

---

(۱) فى م: فتبلغ.

(۲) فى ز، ص: الأول.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۴) فى ز، ص: لإخراج المد مع القصر و القصر مع المد.

(۵) فى م: و تجيء.

(۶) سقط فى ز، م.

(۷) سقط فى ز، م.

(۸) فى د: سقط.

(۹) سقط فى ز، ص.

(۱۰) سقط فى د.

(۱۱) فى د: جازت.

(۱۲) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۱۳) فى م: إحالة.

(۱۴) فى ز، ص: و لا يصح.

(۱۵) فى م: و فيه.

(۱۶) فى ز، ص: و تجرى.

(۱۷) زيادة من د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۲

باب الإدغام الصغير

اشارة

ذكره بعد تخفيف الهمزة «۱»؛ لاشتراكهما فى قصد التخفيف و هو ما كان المدغم [فيه] «۲» ساكنا و هو جائز، و واجب، و ممتنع، فالأخيران «۳» تقدما، و الجائز هو المقصود بالذكر هنا و هو قسمان:

الأول: إدغام حرف من كلمة فى حروف متعددة من كلمات متفرقة، و ينحصر فى فصول: إذ، و قد، و تاء التأنيث [الساكنة] «۴»، و هل، و بل.

الثانى: إدغام حرف فى حرف من كلمة أو كلمتين حيث وقع، و هو المعبر عنه «بحروف قربت مخارجها» و يلحق «۵» بهذا قسم اختلف فى بعضه يذكره الجمهور عقيب ذلك و هو «أحكام النون الساكنة و التنوين» و إنما جعل طرفا [و دليلا] «۶»؛ لأنه يتعلق به أحكام أخر سوى الإدغام و بدأ المصنف بذال «إذ» فقال:

فصل ذال «إذ»

اشارة

«۷»

ص:

إذ فى الصّفير و تجد أدغم (ح) لا(ل) ى و بغير الجيم (ق) اض (ر) تّلا

ش: (إذ) [ظرف لما مضى من الزمان، و ليس معناه هنا الظرفية؛ لأن المراد لفظه و هو] «۸» مفعول مقدم ل (أدغم) «۹»، و (فى) «۱۰» يتعلق به، و (تجد) عطف على (الصفير)، و (حلا) محله نصب بنزع الخافض، و (لى) معطوف عليه، و (بغير الجيم) يتعلق بمقدر، و هو (أدغم)، و فاعله (قاض)، و (رتلا) معطوف عليه.

ص:

و الخلف فى الدّال (م) صيب و (فتى)قد وصّلا الإدغام فى دال و تا

ش: (و الخلف فى الدال) اسمية «۱۱» وقعت خبرا عن [(مصيب)] «۱۲»، و الرابط محذوف: أى: عنه، و (فتى) مبتدأ، و ما بعده الخبر، أى: اختلف فى إدغام «۱۳» ذال «إذ»

---

(۱) فى م، د: الهمز.

(۲) سقط من د.

(۳) فى ص: و الأخيران.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى د: و تلحق.

(۶) سقط فى د، ص، ز.

(۷) قال فى التيسير: اعلم أن الحروف الثمانية و العشرين المجموعة فى رسم «أبجد» على ضربين:

أحدهما: لم يقع فى القرآن بعد ذال «إذ»، و ذلك ستة أحرف: الطاء و الميم و الثاء و الشين المثلثتان، و الضاد و الخاء المعجمتان، و يجمعها قولك: طمث شضخ.

و الضرب الثانى: وقع بعدها و هو باقى الحروف.

(۸) زيادة من م، د.

(۹) زاد فى م: مقدم.

(۱۰) فى م: و فى حروف الصفير متعلق بأدغم و حرف تجد معطوف على الصفير.

(۱۱) فى م، د: مصيب اسمية، و وصف الخلف بالإصابة مبالغة، و هى من أوصاف المخالفة.

(۱۲) سقط من م، و فى د: الإدغام.

(۱۳) فى م: منها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۳

[فى] «۱» ستة أحرف، و هى حروف الصفير الثلاثة: (الزاى و السين و الصاد) و فى حروف (تجد)، و هى: (التاء، و الجيم، و الدال) و مثالها «۲» وَ إِذْ زَيَّنَ [الأنفال: ۴۸]، وَ إِذْ زاغَتِ [الأحزاب: ۱۰] فقط، إِذْ سَمِعْتُمُوهُ* [النور: ۱۲، ۱۶] معا فقط، وَ إِذْ صَرَفْنا [الأحقاف: ۲۹] فقط، إِذْ تَبَرَّأَ [البقرة: ۱۶۶] و نحوه إِذْ دَخَلُوا* [الحجر: ۵۲، ص: ۲۲، الذاريات: ۲۵] و إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ [الكهف: ۳۹] فقط، فأدغمها ذو حاء (حلا) أبو عمرو، و لام (لى) هشام فى جميع حروفها و ذو قاف «قاض» خلاد و راء (رتل) الكسائى فى الستة «۳» إلا الجيم فأظهرها عندها، و أظهرها ذو ميم (مصيب) ابن ذكوان فى غير الدال اتفاقا فيها من طريق الصورى، و أدغمها من طريق الأخفش، و أدغمها فى حرفين: الدال، و التاء خاصة- مدلول فتى حمزة، و خلف فى اختيار، و أظهرها الباقون عند «۴» الستة «۵» و هم: نافع، و ابن كثير، و عاصم، و أبو جعفر، و يعقوب. وجه الإظهار: الأصل، و وجه «۶» الإدغام التشارك فى بعض المخرج، إلا «۷» الجيم فإنها تجانسها فى الانفتاح و الاستفال و الجهر.

و وجه «۸» التفرقة: الجمع بين اللغات.

و وجه «۹» الإظهار عند الجيم بخصوصها بعد المخرج.

و وجه تخصيص إدغام الدال و التاء: زيادة القرب «۱۰».

فصل دال قد

اشارة

ذكرها بعد [ذال «إذ»] «۱۱»؛ لكونها أنسب بها «۱۲».

ص:

بالجيم و الصّفير و الذّال ادّغمقد و بضاد الشّين و الظّا تنعجم

ش: (قد) «۱۳» مفعول (ادغم)، و ناب عن فاعله، و (بالجيم) متعلقه «۱۴»، و (الصفير) و ما بعده عطف على (الجيم)، و عاطف (الشين) على (ضاد) مقدر، و (تنعجم) صفة [أى:

(١) سقط من م.

(٢) فى م: و مثاله.

(٣) فى م: الخمسة.

(۴) فى م: فى.

(۵) فى د، م: كلها.

(۶) فى م: وجه.

(٧) فى د: إلى.

(٨) فى م: وجه.

(٩) فى م: وجه.

(١٠) فى م، د: وجه تخصيص الدال زيادة المناسبة.

(١١) سقط فى ز.

(١٢) فى م، ز: البواقى.

(١٣) فى م: أى هذا اللفظ.

(١۴) فى م: و فاعله حكم أول الثانى، و بالجيم و ما معه متعلقه، و بضاد عطف على بالجيم، و الشين معطوف حذف عاطفه، و الظاء معطوف أيضا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٣۴

تنعجم المذكورات الثلاث] «١»، أو حال أى «٢»: حالة كونها منعجمة.

[ثم ذكر المدغمين فقال:] «٣»

ص:

(ح) كم (شفا) (ل) فظا و خلف ظلمكله و ورش الظّاء و الضّاد ملك

ش: (حكم) [فاعل (أدغم) قبل و (شفا) صفته و (لفظا) مفعول (شفا) أى: عطف عليه، و كذا (لفظا و خلف ظلمك له) اسمية] «۴» نصب على نزع الخافض، و (شفا) و (لفظا) معطوفان عليه (و خلف ظلمك لهشام) اسمية، و (ورش ملك إدغام الظاء و الضاد) كبرى [و (الظاء) مفعول و (الضاد) عطف عليه، و ميم (ملك) ليست برمز؛ لأنه لم يفصلها بواو.

ثم كمل فقال] «۵».

ص:

و الضّاد و الظا الذّال فيها وافقا(م) اض و خلفه بزاى وثّقا

ش: و (الضاد) مبتدأ، و (الظاء) عطف عليه، و عاطف (الذال) محذوف، و (وافقا ذو ميم ماض) خبر؛ فهى «۶» كبرى، (و خلف ذى ميم ماض) مبتدأ، و (وثق) خبره، و (بزاى) متعلق ب (وثق) أى: اختلفوا فى دال (قد) عند الأحرف الثمانية المذكورة «٧» و هى الجيم، و ثلاثة الصفير، و الذال، و الضاد، و الشين، و الظاء المعجمات، و أمثلتها:

(١) سقط فى م.

(٢) فى م: لأنها جملة بعد معرف بلام الجنسية.

(٣) زيادة من م، د.

(۴) سقط فى ز، ص، د.

(۵) سقط فى ز، ص، د.

(۶) فى م، د: فهو.

(٧) قال فى شرح التيسير: اعلم أن من الحروف ما لم يقع فى القرآن بعد دال «قد» و ذلك: الطاء المهملة، و الثاء المثلثة، و الغين المعجمة، و ما عدا ذلك فقد وقع بعدها على النوعين المذكورين، فما كان منه ساكنا، كسرت الدال قبله لئلا يلتقى ساكنان نحو فَقَدِ اهْتَدَوْا [البقرة: ١٣٧] و لَقَدِ ابْتَغَوُا [التوبة: ۴٨] و وَ لَقَدِ اخْتَرْناهُمْ [الدخان: ٣٢] و وَ لَقَدِ اصْطَفَيْناهُ [البقرة: ١٣٠] و فَقَدِ افْتَرى [النساء: ۴٨] و فَقَدِ اسْتَمْسَكَ [البقرة: ٢۵۶] و فَقَدِ احْتَمَلَ [النساء: ١١٢] و لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا [الفرقان: ٢١].

و وَ لَقَدِ اسْتُهْزِئَ [الأنعام: ١٠].

و ما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إدغام دال «قد» فيه.

و قسم اتفقوا على إظهاره عنده.

و قسم فيه خلاف.

فالقسم الأول: حرفان:

الدال فى قوله تعالى: وَ قَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ [المائدة: ۶١].

و التاء فى قوله تعالى: لَقَدْ تابَ اللَّهُ [التوبة: ١١٧]، و قَدْ تَبَيَّنَ فى البقرة [٢۵۶]، وَ لَقَدْ تَرَكْنا فى العنكبوت [٣۵]، و القمر [١۵].

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۵٣۵

[الجيم] «١» نحو: قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ [آل عمران: ١٧٣]، لَقَدْ جاءَكُمْ [التوبة: ١٢٨].

و القسم الثانى: خمسة عشر حرفا يجمعها قولك: العفو خير بحقك نمه.

فالهمزة وَ لَقَدْ أَنْزَلْنا [البقرة: ٩٩]، و اللام فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ [يونس: ١۶]، و لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتابِ اللَّهِ [الروم: ۵۶]، و العين وَ لَقَدْ عَهِدْنا [طه: ١١۵]، وَ لَقَدْ عَلِمُوا [البقرة: ١٠٢]. و الفاء قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ ... [التحريم: ٢]، و فَقَدْ فازَ ... [آل عمران: ١٨۵]. و قَدْ فَصَّلْنَا ... الآيات [الأنعام: ٩٧]، و الواو أَنْ قَدْ وَجَدْنا [الأعراف: ۴۴]، وَ لَقَدْ وَصَّلْنا [القصص: ۵١]، و فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ [النساء: ١٠٠].

و الخاء قَدْ خَرَجُوا [المائدة: ۶١]، وَ لَقَدْ خَلَقْنَا [المؤمنون: ١٢]، وَ قَدْ خابَ [طه: ۶١]، و قَدْ خَسِرُوا [الأعراف: ۵٣]. و الياء قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ [النور: ۶٣]، و وَ لَقَدْ يَسَّرْنَا [القمر: ٣٢]، و قَدْ يَئِسُوا [الممتحنة: ١٣]. و الراء وَ لَقَدْ راوَدُوهُ [القمر: ٣٧]، و فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ [آل عمران: ١۴٣]، و فَقَدْ رَحِمَهُ [الأنعام: ١۶]. و الباء قَدْ بَيَّنَّا [البقرة: ١١٨]، و وَ لَقَدْ بَوَّأْنا بَنِي إِسْرائِيلَ [يونس: ٩٣]. و الحاء لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ [يس: ٧]، و فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ [المائدة: ٧٢]، و قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبادِ [غافر: ۴٨]. و القاف قَدْ قالَهَا الَّذِينَ [الزمر: ۵٠].

و الكاف وَ لَقَدْ كَرَّمْنا [الإسراء: ٧٠]، و وَ قَدْ كُنْتُمْ [يونس: ۵١]، وَ لَقَدْ كَتَبْنا فِي الزَّبُورِ [الأنبياء: ١٠۵]، فَقَدْ كَذَّبُوا [الأنعام: ۵]. و النون

قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ [البقرة:

۱۴۴]، وَ لَقَدْ نَعْلَمُ [الحجر: ۹۷]، وَ لَقَدْ نادانا نُوحٌ [الصافات: ۷۵]. و الميم وَ لَقَدْ مَنَنَّا عَلى مُوسى [الصافات: ۱۱۴]، و فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ [الأنفال: ۳۸]. و الهاء وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ [يوسف: ۲۴].

و القسم الثالث: المختلف فيه: ثمانية أحرف، و هى التى ذكر الحافظ فى هذا الفصل، و يجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الوافر]

شهدت ضحى ظباء سابحاتذكرت زمان جرد صافنات فالشين قَدْ شَغَفَها [يوسف: ۳۰] لا غير، و الضاد قَدْ ضَلُّوا [النساء: ۱۶۷] و الظاء فَقَدْ ظَلَمَ [الطلاق: ۱] و السين قَدْ سَأَلَها [المائدة: ۱۰۲] و قَدْ سَمِعَ [المجادلة: ۱] و ما قَدْ سَلَفَ [النساء: ۲۳] و الذال وَ لَقَدْ ذَرَأْنا [الأعراف: ۱۷۹] و الزاى وَ لَقَدْ زَيَّنَّا السَّماءَ [الملك:

۵] و الجيم وَ لَقَدْ جاءَكُمْ [البقرة: ۹۲] و الصاد وَ لَقَدْ صَرَّفْنا [الإسراء: ۸۹] و لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ [الفتح: ۲۷].

فمن القراء من أظهر دال «قد» عند الجميع و هم قالون، و ابن كثير، و عاصم. و منهم من أدغم فى الجميع، و هم أبو عمرو، و حمزة، و الكسائى، و هشام، غير أن هشاما استثنى لَقَدْ ظَلَمَكَ فى «ص» فأظهره.

و منهم من فصل: فأدغم ورش فى الظاء، و الضاد، و أظهر عند البواقى.

و أدغم ابن ذكوان فى الضاد و الظاء و الذال، و اختلف عنه عند الزاى، و كان ينبغى للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم.

وافق الشيخ، و الإمام على كل ما تقدم، إلا فى مذهب ابن ذكوان عند الزاى، فطريقهما عنه الإدغام لا غير.

و زاد الإمام عن هشام الإدغام فى لَقَدْ ظَلَمَكَ فى «ص»، و الله تبارك اسمه و تعالى جده أعلم.

(۱) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۶

(و الزاى) وَ لَقَدْ زَيَّنَّا [الملك: ۵] فقط.

و السين نحو: قَدْ سَأَلَها [المائدة: ۱۰۲]، قَدْ سَمِعَ [المجادلة: ۱].

و الصاد نحو: وَ لَقَدْ صَدَقَكُمُ [آل عمران: ۱۵۲] وَ لَقَدْ صَرَّفْنا* [الإسراء: ۴۱]، [الكهف: ۵۴].

و الذال وَ لَقَدْ ذَرَأْنا لِجَهَنَّمَ [الأعراف: ۱۷۹] فقط.

و الضاد نحو فَقَدْ ضَلَّ* [البقرة: ۱۰۸]، [النساء: ۱۱۶- ۱۳۶]، [المائدة: ۱۲]، [الممتحنة: ۱]، وَ لَقَدْ ضَرَبْنا [الروم: ۵۸].

و الشين قَدْ شَغَفَها [يوسف: ۳۰] فقط.

و الظاء [نحو] «۱» فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ* [البقرة: ۲۳۱]، [الطلاق: ۱].

فأدغمها فى حروفها الثمانية ذو حاء (حكما) أبو عمرو و مدلول (شفا) حمزة و الكسائى و خلف و ذو لام (لفظا) هشام، إلا أن هشاما اختلف عنه فى حرف واحد و هو لَقَدْ ظَلَمَكَ فى ص [الآية: ۲۴] فروى جمهور المغاربة، و كثير من العراقيين [عنه الإظهار، و هو الذى فى «الكتابين» «و الهداية» و روى جمهور العراقيين] «۲» و بعض المغاربة عنه الإدغام، و هو الذى فى «المستنير» و «الكفاية [الكبرى]» «۳» لأبى العز، و «غاية» أبى العلاء، و به قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى، و المالكى، و أدغمها ورش فى الضاد، و الظاء، و أدغمها ذو ميم (ماض) ابن ذكوان فى الضاد و الظاء و الذال، و اختلف عنه فى الزاى فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، و به قرأ الدانى على الفارسى، و هو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش، و روى عنه الصورى و بعض المغاربة عن الأخفش الإدغام، و هو الذى فى «العنوان» و «التبصرة»، و «الكافى»، و «الهداية»، و «التلخيص»، و غيرها. و به قرأ الدانى على أبى الحسن بن غليون «۴»، و فارس، و أظهرها الباقون عند حروفها الثمانية. و هم:

ابن كثير، و عاصم، و أبو جعفر، و يعقوب، و قالون.

وجه الإظهار: أنه الأصل.

و وجه الإدغام: اشتراك حروف الصفير و الظاء معها «۵» فى طرف اللسان، و الضاد؛ لقرب «۶» آخر مخرجها، و الشين؛ لوصولها إليه بانتشار تفشيها «۷»، و الجيم؛ لتجانسها،

---

(۱) سقط فى م.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م: أبى فارس بن غلبون.

(۵) فى م: معهما.

(۶) فى د: أقرب.

(۷) فى م: إليه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۷

انفتاحا، و استفالا، و شدة، و جهرا، و قلقلة.

و وجه تخصيص الضاد و الظاء، كثرة صفات القوة.

و وجه الاختلاف فى الزاى: حملها على حروف الصفير مرة، و على حروف الجهر أخرى، و وجه تخصيص لَقَدْ ظَلَمَكَ [ص: ۲۴] التنبيه على الجواز حيث قوى التناسب و الله أعلم.

فصل تاء التأنيث

اشارة

قدمها على «هل»، و «بل»؛ لكونها أنسب ب «قد» باعتبار المظهرين.

ص:

و تاء تأنيث بجيم الظّا وثامع الصّفير ادغم (رضى) (ح) ز و (ج) ثا

ش: و (تاء تأنيث) مفعول (أدغم)، و (بجيم) «۱» يتعلق به، و حذف تنوينه، و (الظا وثا) قصرا ضرورة، و عطفا على جيم، و (مع الصفير) فى محل نصب على الحال، و (رضى) محله نصب بنزع الخافض، و (حز) عطف عليه، و (جثا) فاعل «۲» ب (أدغم) محذوفا.

ثم كمل فقال:

ص:

بالظّا و بزّار بغير الثّا و (ك) مبالصّاد و الظّا و سجز خلف (ل) زم

ش: (بالظاء) «۳» يتعلق ب «أدغم» و (بزار) فاعل «أدغم» مقدر، و (بغير الثا) يتعلق به، و (كم بالصاد و الظا): كذلك، و (سجز) مبتدأ، (خلف) ثان و كائن عن (لزم) خبر الثانى، و الجملة خبر الأول «۴».

ص:

كهدّمت و النّا (ل) نا و الخلف (م) لمع أنبتت لا وجبت و إن نقل

ش: (كهدمت) خبر مبتدأ محذوف، أى و هو مثل هدمت فى الخلاف، و (الثا) مفعول بمقدر، و (لنا) فاعله، و (الخلف) كائن عن (مل) اسمية، و (مع أنبتت) محله نصب على الحال، و (وجبت) «۵» عطف ب (لا) على مقدر، تقديره الخلف فى (الثاء) لا فى (وجبت)، أى اختلف فى تاء التأنيث عند ستة أحرف و هى: الجيم و الظاء و الثاء و حروف الصفير الثلاثة.

فالجيم نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ [النساء: ۵۶]، وَجَبَتْ جُنُوبُها [الحج: ۳۶].

---

(۱) فى م: و بجيم مضاف إلى الظاء؛ لما بينهما من الملابسة باعتبار حلول كل منهما محل الأخرى بعد تاء التأنيث، و تاء عطف على جيم.

(۲) فى م: فاعله لمحذوف.

(۳) فى ز: فى الظاء.

(۴) فى م: شرطه و جوابه فلا خلاف فيه مقدر بدليل ما قبله.

(۵) فى م: و وجبت بلا مقدر تقديره.

و الظاء حَمَلَتْ ظُهُورُهُما [الأنعام: ۱۴۶] و وَ أَنْعامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُها [الأنعام: ۱۳۸] و كانَتْ ظالِمَةً [الأنبياء: ۱۱].

و التاء بَعِدَتْ ثَمُودُ [هود: ۹۵] و كَذَّبَتْ ثَمُودُ* أربعة [الشعراء: ۱۴۱، القمر: ۲۳، الحاقة: ۴، الشمس: ۱۱] و رَحُبَتْ ثُمَ [لتوبة: ۲۵].

و الزاى خَبَتْ زِدْناهُمْ [الإسراء: ۹۷].

و السين أَنْبَتَتْ سَبْعَ [البقرة: ۲۶۱] أَقَلَّتْ سَحاباً [الأعراف: ۵۷] مَضَتْ سُنَّتُ [الأنفال: ۳۸] وَ جاءَتْ سَكْرَةُ [ق: ۱۹] وَ جاءَتْ سَيَّارَةٌ [يوسف: ۱۹] و أُنْزِلَتْ سُورَةٌ* اثنان بالتوبة [الآيتان: ۱۲۴، ۱۲۷] و اثنان بالقتال: [۲۰] و وَ قَدْ خَلَتْ سُنَّةُ [الحجر: ۱۳] فَكانَتْ سَراباً [النبأ: ۲۰].

و الصاد حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ [النساء: ۹۰] لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ [الحج: ۴۰].

فأدغمها فى الستة مدلول «رضى» حمزة، و الكسائى و ذو حاء «حزا» أبو عمرو، و أدغمها ذو جيم «جثا»، ورش من طريق الأزرق فى الظاء فقط.

[فإن قلت: فلم لم يدغمها فى الضاد كالثاء مع اشتراكهما فى المخرج؟.

قلت: لعدم وقوع الضاد] «۱».

و أدغمها البزار و هو خلف فى اختياره فى الستة إلا الثاء.

و أدغمها ذو كاف «كم» ابن عامر فى الصاد، و الظاء.

و اختلف عن ذى لام «لزم» هشام فى ثلاثة «سجز» و هى السين و الجيم و الزاى، فروى الإدغام فيها الداجونى عن أصحابه عنه، و ابن عبدان عن الحلوانى عنه من طريق أبى العز عن شيخه عن ابن نفيس و من طريق الطرسوسى «۲» كلاهما عن السامرى عنه و به قطع لهشام وحده فى «العنوان» و «التجريد» و أظهرها «۳» عن الحلوانى من جميع طرقه إلا من طريق أبى العز و الطرسوسى عن ابن عبدان و اختلف عن هشام من طريق الحلوانى فى لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ [الحج: ۴۰] فروى الجمهور عن الحلوانى إظهارها، و هو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية» «۴» و غيرهما، و روى جماعة إدغامها، و قطع بالوجهين له فى «الكافى» و أدغمها ذو لام «لنا» هشام أيضا فى الثاء، و أظهرها ابن ذكوان عند حروف «سجز» الثلاثة، و اختلف عنه فى الثاء فروى عنه الصورى: إظهارها عندها، و روى الأخفش إدغامها فيها.

و اختلف عن ابن ذكوان أيضا فى تاء أَنْبَتَتْ سَبْعَ [البقرة: ۲۶۱] فاستثناها الصورى

---

(۱) ما بين المعقوفين زيادة من م.

(۲) فى د: الطرطوس.

(۳) فى م: أظهرهما.

(۴) فى م: فى الكتابين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۳۹

من السين فأدغمها و الأخفش على أصله من الإظهار.

و قوله: (لاوجبت) أى: لا خلاف فى إظهار وَجَبَتْ جُنُوبُها [الحج: ۳۶] لابن ذكوان و انفرد بالخلاف عنه الشاطبى.

و قال أبو شامة: ذكر الدانى الإدغام فى «۱» غير «التيسير» من قراءته على فارس لابن ذكوان و لهشام معا.

و الذى «۲» فى «الجامع»: اختلفوا عن ابن ذكوان: فروى ابن الأخرم، و ابن أبى داود، و ابن أبى حمزة، و النقاش، و ابن شنبوذ عن الأخفش عنه: الإظهار فى الحرفين، و كذلك «۳» روى محمد بن يونس عن ابن ذكوان، و روى ابن مرشد، و أبو طاهر، و ابن عبد الرازق و غيرهم عن الأخفش عنه نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ [النساء: ۵۶] بالإظهار، و وَجَبَتْ جُنُوبُها [الحج: ۳۶] بالإدغام، [و كذلك] «۴» روى لى أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن فى رواية هشام. انتهى.

فرواة الإظهار هم الذين فى «الشاطبية»، و لم يذكر الدانى أنه قرأ بالإدغام على أبى الفتح إلا فى رواية هشام، و على تقدير أنه قرأ على «۵» أبى الفتح من طريق أصحاب الإدغام ك «ابن مرشد، و أبى طاهر، و ابن عبد الرازق، و غيرهم»، فما ذا يفيد إذا لم تكن قراءته من طريق كتابه؟ بل نص فارس فى كتابه: على الإدغام عن هشام فى الجيم، و الإظهار عن ابن ذكوان و لم يفرق بين وَجَبَتْ جُنُوبُها [الحج: ۳۶] و غيره.

و الباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، و هم «۶»: قالون، و الأصبهانى، و أبو جعفر، و ابن كثير، و يعقوب، و عاصم، و خلف.

وجه [الإظهار] «۷»: أنه الأصل.

و وجه الإدغام: الاشتراك فى بعض المخرج، إلا الجيم فإنها تشاركها فى اللسان.

و وجه تخصيص الفاء: كونها أقرب و أنسب.

و وجه تخصيص الظاء، و التاء، و الصاد: كون [الأولين] «۸» أقرب، [و الأخير] «۹» أنسب، و الله أعلم.

---

(۱) فى م: من.

(۲) فى د: و الدانى.

(۳) فى م: و كذا.

(۴) سقط من د، ص.

(۵) فى م، ص: عن.

(۶) فى م: الذين هم.

(۷) سقط فى م.

(۸) سقط فى م.

(۹) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴۰

فصل لام «هل»، و «بل»

اشارة

تعين ذكرهما هنا.

ص:

و بل و هل فى تا وثا السّين ادّغمو زاى طا ظا النّون و الضّاد (ر) سم

ش: (بل) مفعول (ادغم)، و (هل) عطف عليه، و (فى) يتعلق ب (ادغم)، و (تا و ثا) بعده معطوف على (تا)، و (رسم) فاعله، و العاطف مقدر.

ص:

و السّين مع تاء و ثا (ف) د و اختلف‌بالطّاء عنه هل ترى الإدغام (ح) ف

ش: و (السين) «۱» مبتدأ، و (مع تاء) حال، و أدغمها ذو فاء (فد) خبره، و يجوز «۲» تقدير «۳» رافع (فد) قبل السين فينصب «۴».

و (اختلف عنه بالطاء) «۵» اسميه، و الباء ظرفية «۶» و (هل ترى) مبتدأ، و (الإدغام) ثان، و خبر «۷» كائن عن (حف)، و الجملة خبر (هل ترى)، ثم عطف فقال:

ص:

و عن هشام غير نضّ يدغم‌عن جلّهم لا حرف رعد فى الأتمّ

ش: (غير نض)، [أى] «۸» غير هذا اللفظ، مبتدأ، و (يدغم) خبره، و (عن) يتعلق ب (يدغم) «۹» و ([لا] «۱۰» حرف (رعد) معطوف على ما قبله ب (لا) النافية للحكم، (فى [الأتم]) «۱۱» [خبر لمحذوف، أى و هذا الحكم فى القول الأصح، و (عن جلهم) حال، أى: يدغم حالة كونه منقولا عن جلهم] «۱۲»، أى اختلف فى لام «هل» و «بل»، [عند] الأحرف الثمانية المشار إليها، و هى: التاء، و الثاء، و السين، و الزاى، و الطاء، و الظاء، و النون، و الضاد، و هى أقسام: منها حرف تخصص «۱۳» ب «هل» و هو الثاء المثلثة، و حرفان يشتركان فيهما، و هما: التاء، و النون، و الخمسة الباقية مختصة ب «بل».

فالثاء هَلْ ثُوِّبَ [المطففين: ۳۶].

و التاء نحو هَلْ تَنْقِمُونَ [المائدة: ۵۹] و نحو بَلْ تَأْتِيهِمْ [الأنبياء: ۴۰].

و النون بَلْ نَتَّبِعُ* [البقرة: ۱۷۰]، [لقمان: ۲۱] و نحوه [بَلْ نَقْذِفُ بالأنبياء

---

(۱) فى م: و السين معطوف بمحذوف و زاى حذف تنوينه ضرورة، و الثلاثة بعده حذف عاطفها و يثبت فى الضاد و رسم فاعل أدغم، ثم عطف فقال.

(۲) فى ز، و: و تجوز.

(٣) فى ص: تقديره.

(۴) فى م: فنصب.

(۵) فى م: ذى الطاء.

(۶) فى د، ص، ز: اسميۀ.

(٧) فى ز، د: و خبره.

(٨) سقط فى د.

(٩) فى ص: بأدغم.

(١٠) زيادۀ من م، ص.

(١١) فى م: و فى القول الأتم يتعلق بمقدر، أى: فيظهر فى الأتم.

(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(١٣) فى م: منها ما يختص، و فى ص: مختص.

شرح طيبۀ النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۵۴١

[الآيۀ: ١٨]، هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ بالشعراء [الآيۀ: ٢٠٣] و هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بالكهف [الآيۀ: ١٠٣] «١».

و الزاى بَلْ زُيِّنَ [الرعد: ٣٣]، بَلْ زَعَمْتُمْ [الكهف: ۴٨].

و السين بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ [يوسف: ١٨].

و الضاد بَلْ ضَلُّوا [الأحقاف: ٢٨].

و الطاء بَلْ طَبَعَ اللَّهُ [النساء: ١۵۵].

و الظاء بَلْ ظَنَنْتُمْ [الفتح: ١٢].

فأدغمها فى الأحرف الثمانيۀ ذو راء «رسم» الكسائى، و وافقه على إدغام التاء و السين ذو فاء «فد» حمزۀ، و اختلف عنه فى الطاء، فروى عنه جماعۀ إدغامها، و به قرأ الدانى على فارس فى روايۀ خلاد، و كذا روى صاحب «التجريد» على أبى الحسن «٢» الفارسى عن خلاد «٣»، و رواه عنه نصا «۴» محمد بن سعيد، و محمد بن عيسى، و رواه الجمهور عن خلاد بالإظهار، و به قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون، و اختار الإدغام.

و قال فى «التيسير»: و به آخذ، و روى صاحب «المبهج» عن المطوعى عن خلف:

إدغامه.

و قال ابن مجاهد فى «كتابه» عن أصحابه عن خلف عن سليم: [إنه كان يقرأ على حمزۀ بَلْ طَبَعَ [النساء: ١۵۵] مدغما فيجيزه.

و قال خلف فى «كتابه» عن سليم] «۵» عن حمزۀ: إنه كان يقرأ عليه بالإظهار فيجيزه، و بالإدغام فيرده «۶».

و وافقه على إدغام هل فى التاء من: هَلْ تَرى* خاصۀ، و هى فى الملك [الآيۀ: ٣] و الحاقۀ [الآيۀ: ٨] ذو حاء «حف» أبو عمرو، و أظهرها عنه الجميع.

فإن قلت: لم أدغم ذو فاء «فد» التاء دون اللام هنا؟

فالجواب «٧»: أن حروف تلك أنسب بها مخرجا، أو صفۀ.

و أظهرها هشام فى النون، و الضاد فقط، و أدغمها فى الستۀ الباقيۀ، هذا هو الصواب، و الذى عليه الجمهور، و الذى يقتضيه «٨» أصوله.

و خص بعضهم الإدغام «بالحلوانى» فقط، كذا ذكره ابن سوار، و هو ظاهر عبارۀ

(١) سقط فى د، ص، ز.

(٢) فى م: أبو الفتح.

(٣) فى م: عن خلاد بالإظهار.

(۴) فى د: أيضا، و فى ص: نصّا عنه.

(۵) ما بين المعقوفين سقط من م.

(۶) فى م: فيرويه.

(٧) فى م: قلت لأن.

(٨) فى م: تقضيه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۵۴٢

«التجريد» و أبى العز فى «كفايته» و لكن خالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلوانى و الداجونى مع أنه لم يسند «١» طريق الداجونى إلا من قراءته على أبى العز.

و كذا نص على الإدغام ل «هشام» بكماله اتفاقا الدانى فى «الجامع» و الهذلى.

و ذكر سبط الخياط الإدغام ل «هشام» من طريقيه: فى لام «هل» و «بل».

و استثنى جمهور رواة الإدغام عن هشام: اللام من هَلْ تَسْتَوِى بالرعد «٢» [الآية: ١۶] و هو الذى فى: «الشاطبية» و «التيسير» و «الكافى» و «التبصرة» و «الهادى» و «الهداية» و «التذكرة» و «التلخيص» و «المستنير»، و لم يستثنها القلانسى [فى «كتابيه»] «٣»، و لم يستثنها فى «الكامل» الداجونى، و استثناها الحلوانى.

و روى صاحب «التجريد» إدغامها من «۴» قراءته على الفارسى، و إظهارها «۵» من قراءته على عبد الباقى.

و نص على الوجهين عن الحلوانى فقط صاحب «المبهج» [فقال] «۶»: و اختلف فيها عن الحلوانى عن هشام: فروى الشذائى الإدغام، و روى غيره الإظهار، قال: و بهما قرأت على الشريف، و مقتضاه الإدغام للداجونى اتفاقا.

و قال الدانى فى «الجامع»: و حكى لى أبو الفتح عن ابن الحسين عن أصحابه عن الحلوانى عن هشام أَمْ هَلْ تَسْتَوِى [الرعد: ١۶] بالإدغام كنظائره.

قال: و كذلك «٧» نص عليه الحلوانى فى «كتابه» «٨». انتهى. و هو يقتضى صحة الوجهين، و أظهرها الباقون منها «٩»، و الله أعلم.

وجه الإظهار: الأصل.

و وجه الإدغام: اشتراك مخرجهما، و مخرج النون أو تلاصقهما، كالصاد و تقارب [مخرج] «١٠» البواقى.

و وجه إظهار النون و الضاد فقط: النص على تعدد المخرج، و إنما أدغم فى لام التعريف للكثرة «١١».

(١) فى م: لم يسنده الداجونى.

(٢) فى د، ص: بالرعد و النور.

(٣) سقط فى م.

(۴) فى م: فى.

(۵) فى د: ففى إظهارها.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: و كذا.

(۸) فى ص: كتابيه.

(۹) فى م: منهما.

(۱۰) سقط فى م، ص.

(۱۱) قال فى شرح التيسير: اعلم أن الحاء، و الخاء، و الدال، و الذال، و الغين و الشين المعجمتين، و الصاد المهملة لم تقع فى القرآن بعد هذه اللام، فأما باقى الحروف فعلى ثلاثة أقسام:

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۴۳

قسم وقع بعد «هل» خاصة و هو الثاء فى قوله- تعالى-: هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ [المطففين: ۳۶].

و قسم وقع بعد «بل» خاصة، و هو أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «ظفر بقسطك ضجز»:

فالظاء قوله- تعالى-: بَلْ ظَنَنْتُمْ [الفتح: ۱۲]، و الفاء بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ [الأنبياء: ۶۳]، و الراء بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ [النساء: ۱۵۸] و بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّماواتِ [الأنبياء: ۵۶] و بَلْ رانَ [المطففين: ۱۴]، و الباء بَلْ بَدا لَهُمْ [الأنعام: ۲۸]، و القاف بَلْ قالُوا [الأنبياء: ۵]، و السين بَلْ سَوَّلَتْ [يوسف: ۱۸]، و الطاء بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْها [النساء: ۱۵۵] لا غير، و الكاف بَلْ كَذَّبُوا [ق: ۵] بَلْ كُنْتُمْ [سبأ: ۳۲]، و الضاد بَلْ ضَلُّوا [الأحقاف: ۲۸] و الجيم بَلْ جاءَ بِالْحَقِ [الصافات: ۳۷]، و الزاى بَلْ زُيِّنَ [الرعد: ۳۳].

و قسم وقع بعدهما و هو تسعة أحرف يجمعها قولك: «أ يتعلمونه»:

فالهمزة قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ [غافر: ۴۷]، هَلْ أَتاكَ [البروج: ۱۷]، و هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ [يوسف: ۶۴]، و بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ [ص: ۶۰]، و الياء هَلْ يَنْظُرُونَ [البقرة: ۲۱۰]. و قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ [الزمر: ۹]، و بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسانُ لِيَفْجُرَ أَمامَهُ [القيامة: ۵]، و التاء هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا [مريم: ۶۵]، و هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ [الملك: ۳]، و هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنا [التوبة: ۵۲]، و بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً [الأنبياء: ۴۰]، و العين قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ [الأنعام: ۱۴۸]، و هَلْ عَلِمْتُمْ ما فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ [يوسف: ۸۹]، و بَلْ عَجِبْتَ وَ يَسْخَرُونَ [الصافات: ۱۲].

و اللام فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ [الأعراف: ۵۳]، و هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى [النازعات: ۱۸]، و بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ [الكهف: ۵۸]، و بَلْ لا يُؤْمِنُونَ [الطور: ۳۳]، و الميم فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ [القمر: ۱۵]، و هَلْ مِنْ شُرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ [الروم: ۴۰]، و بَلْ مَتَّعْنا [الأنبياء: ۴۴]، و الواو فَهَلْ وَجَدْتُمْ [الأعراف: ۴۴]، و بَلْ وَجَدْنا آباءَنا [الشعراء: ۷۴]، و النون هَلْ نَدُلُّكُمْ [سبأ: ۷]، و هَلْ أُنَبِّئُكُمْ [المائدة: ۶۰]، و بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِ [الأنبياء: ۱۸]، و الهاء هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ [الأنبياء: ۳]، و بَلْ هُوَ آياتٌ [العنكبوت: ۴۹]، و بَلْ هُمْ بِلِقاءِ رَبِّهِمْ كافِرُونَ [السجدة: ۱۰].

و اعلم أن مجموع الحروف الواقعة بعد «هل» و «بل» أو بعد أحدهما تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام اللام فيه.

و قسم اتفقوا على الإظهار عنده.

و قسم اختلفوا فيه.

فالقسم الأول: اللام، و الراء، إلا بَلْ رانَ [المطففين: ۱۴] فى قراءة حفص، فإنه يسكت بين اللام و الراء؛ فيمتنع الإدغام لذلك.

و القسم الثانى: أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «قم به عوجا فيه».

و القسم الثالث: ثمانية أحرف، و يجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الرجز]

تقول سلمى ضاع طالبوك‌ناءيت ظلما ثم زايلوك فمنهم من أظهر عند الجميع، و هم الحرميان، و عاصم، و ابن ذكوان، و كذلك أبو عمرو، إلا فى قوله- تعالى-: هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ [الملك: ۳] و فَهَلْ تَرى لَهُمْ مِنْ باقِيَةٍ [الحاقة: ۸].

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴۴

باب حروف قربت مخارجها

اشارة

هذا ثانى قسمى الصفير، و هو سبعة عشر حرفا، و بدأ بالباء فقال:

ص:

إدغام باء الجزم فى الفا (ل) ى (ق) لاخلفهما (ر) م (ح) ز يعذّب من (ح) لا

ش: (إدغام باء) كائن عن (لى) اسمية، و (فى) يتعلق ب (إدغام)، و (قلا) و (رم) و (حز) معطوف على (لى)، و (خلفهما) حاصل اسمية، و (يعذب من)، مفعول بمقدر «۱»، و هو (أدغم)، و فاعله (حلا).

أى: اختلف فى [إدغام] باء الجزم- و هى الباء الساكنة- فى الفاء، و هى واقعة فى خمسة مواضع: يَغْلِبْ فَسَوْفَ [النساء: ۷۴] و وَ إِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ [الرعد: ۵] قالَ اذْهَبْ فَمَنْ [الإسراء: ۶۳] فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ [طه: ۹۷] وَ مَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولئِكَ [الحجرات: ۱۱].

فأدغمها فى الخمسة ذو لام (لى)، و قاف (قلا) هشام و خلاد «۲» بخلاف عنهما، وراء (رم) و حاء (حز) الكسائى و أبو عمرو «۳» باتفاقهما، فأما هشام فرواها عنه: بالإدغام القلانسى، و أبو العز كلاهما من طريق الحلوانى، و ابن سوار من طريق هبة الله عن الداجونى، و الهذلى عن هشام من جميع طرقه، [و كذلك «۴» قطع أحمد بن نصر «۵» الشذائى من جميع طرقه] «۶» و قال: لا خلاف عن هشام فيه.

و قال الدانى فى «جامعه»: قال لى أبو الفتح عن عبد الباقى عن أصحابه عن هشام:

الوجهين «۷»، و رواه الجمهور عن هشام بالإظهار، و عليه أهل المغرب قاطبة، لم يذكر فى «التيسير» و «الشاطبية» غيرها.

و أما خلاد: فرواها عنه بالإدغام جمهور [أهل الأداء، و عليه المغاربة] «۸»، و أظهرها عنه

و منهم من أدغم فى الجميع، و هو الكسائى.

و منهم من فصل:

فأظهر هشام عند النون و الضاد، و فى التاء فى قوله- تعالى-: أَمْ هَلْ تَسْتَوِى فى الرعد [الآية: ۱۶] و أدغم فى البواقى.

و أدغم حمزة فى السين، و التاء، و الثاء.

و اختلف عن خلاد فى قوله- تعالى-: بَلْ طَبَعَ فى آخر النساء [الآية: ۱۵۵].

و ذكر الحافظ أنه يأخذ فيه بالإدغام.

و أما الشيخ، و الإمام فلم يذكرا فيه إلا الإظهار، و اتفقا مع الحافظ على سائر الفصل.

(۱) فى د: مقدر.

(۲) فى م: خلاد و هشام.

(۳) فى م: أبو عمرو و الكسائى.

(۴) فى د: و لذلك.

(۵) فى ز: نصير.

(۶) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

(۷) فى م: الوجهان.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴۵

جمهور العراقيين «۱» كابن سوار، و أبى العز، و أبى العلاء، و سبط الخياط.

و خص بعض المدغمين عن خلاد الخلاف بحرف «الحجرات» فذكر فيه الوجهين على التخيير كصاحب «۲» «التيسير» و «الشاطبية».

و قال فى «الجامع»: قال لى أبو الفتح: خيّر خلاد فيه فأقرأنيه عنه بالوجهين و روى فيه الإظهار فقط صاحب «العنوان»، و قرأ الباقون بالإظهار.

وجه الإظهار: الأصل و وجه الإدغام: اشتراكهما فى بعض المخرج، و تجانسهما فى الانفتاح و الاستفال [الثانى: يعذب] «۳»، و كمله بقوله:

ص:

(روى) و خلف (ف) ى (د) وا (ب) ن ولرافى اللّام (ط) ب خلف (ى) د يفعل (س) را

ش: (روى) معطوف على (حلا) «۴» بمحذوف، و (خلف) كائن عن (فى) و (دوا بن) اسمية، [و الإدغام (لرا فى اللام) كائن عن (طب) اسمية] «۵» و (يفعل) مفعول (أدغم)، و (سرا) فاعله.

أى: اختلف فى باء وَ يُعَذِّبُ مَنْ بالبقرة [الآية: ۲۸۴] فأدغمها ذو حاء (حلا) أبو عمرو و مدلول روى الكسائى و خلف باتفاقهم، و اختلف عن ذى فاء (فى) حمزة، و دال (دوا) ابن كثير، و باء (بن) قالون.

فأما ابن كثير فقطع له فى «التبصرة» و «الكافى» و «العنوان» و «التذكرة» و «تلخيص العبارات» بالإدغام اتفاقا.

و قطع [له] «۶» بالإظهار للبزى «۷» صاحب «الإرشاد»، و رواه من طريق أبى ربيعة صاحب «التجريد» و «الكامل»، و هو فى «التجريد» لقنبل من طريق ابن مجاهد [و فى «الكفاية الكبرى» للنقاش عن أبى ربيعة، و لقنبل من طريق ابن مجاهد] «۸»، و أطلق [الخلاف] «۹» عن ابن كثير بكماله فى «التيسير»، و تبعه الشاطبى، [و الذى تقتضيه طرقهما: الإظهار له؛ و ذلك «۱۰» أن الدانى نص فى «جامع البيان» على الإظهار لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل، و من رواية النقاش عن أبى ربيعة، و هاتان الطريقتان هما اللتان فى «التيسير»

---

(۱) فى د: المغاربة.

(۲) فى ز، د: لصاحب.

(۳) سقط فى م، د، ص.

(۴) فى ز، د، ص: خلا.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) زيادة من ز.

(۷) فى ز: البزى.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۹) سقط من د، ص.

(۱۰) فى م: و لذلك.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴۶

و «الشاطبية»] «۱»، و لكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذى عليه «۲» الجمهور أطلق الخلاف فى «التيسير» له [ليجمع] «۳» بين الرواية، و بين ما عليه الأكثرون، و هو مما خرج فيه عن طرقه، و تبعه على ذلك الشاطبى، و الوجهان صحيحان.

و أما حمزة فروى له الإدغام المغاربة قاطبة، و كثير من العراقيين.

و روى الإظهار فقط صاحب «العنوان»، «و المبهج» و قطع به «۴» صاحب «الكامل» فى رواية خلف، و فى رواية خلاد [من] «۵» طريق الوزان.

و كذلك هو فى «التجريد» لخلاد من قراءته على عبد الباقى، و الخلاف عنه من روايتيه جميعا فى «التيسير»، و «غاية» ابن مهران.

و ممن نص على الإظهار محمد بن عيسى بن خلاد، و ابن جبير، كلاهما عن سليم، و الوجهان صحيحان.

و أما قالون: فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبى نشيط، و هو رواية المغاربة قاطبة عن قالون.

و روى عنه الإظهار من طريقيه صاحب «الإرشاد»، و سبط الخياط فى «كفايته»، و من طريق الحلوانى «صاحب المستنير»، و «الكفاية الكبرى»، و «المبهج»، و «الكامل» و الجمهور.

و قرأ الباقون من الجازمين بالإظهار وجها واحدا و هو ورش وحده.

الثالث: الراء الساكنة عند اللام، نحو وَ اصْبِرْ لِحُكْمِ [الطور: ۴۸] فأدغمها فيها ذو ياء «يد» السوسى بلا خلاف و ذو طاء «طب» الدورى لكن بخلاف فرواه عنه بالإدغام ابن شريح، و أبو العز و أبو العلاء، و صاحب «۶» «المستنير»، و جماعة.

و رواه بالإظهار مكى و ابن بليمة.

و أطلق الخلاف [عن الدورى] «۷» صاحب «المستنير» و الشاطبى و المهدوى و أبو الحسن بن غلبون.

و الخلاف مفرع على الإدغام الكبير، فكل من أدغمه أدغم هذا اتفاقا، و من أظهره اختلف قوله فى هذا عن الدورى، و الأكثرون على الإدغام.

الرابع: [اللام] «۸» فى الذال المعجمة فى قوله تعالى وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ و هو ستة مواضع

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

(۲) فى م: عول عليه.

(۳) زيادة من ص.

(۴) فى م: له.

(۵) زيادة من ص.

(۶) فى م: و القلانسى.

(۷) سقط فى ز، د، ص.

(۸) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴۷

بالبقرة وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ [الآية: ۲۳۱] و آل عمران وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ [الآية: ۲۸] و فى النساء وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ عُدْواناً [الآية: ۳۰]، وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ ابْتِغاءَ [الآية: ۱۱۴]، و الفرقان وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ [الآية: ۶۸]، و المنافقين وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ

فَأُولئِكَ [الآية: ۹].

فأدغمها الكسائى من رواية أبى الحارث.

وجه إظهار الجميع: أنه الأصل.

و وجه إدغام يُعَذِّبُ [آل عمران: ۱۲۹] اتحاد مخرجهما «۱» و تجانسهما فى الانفتاح، و الاستفال.

و وجه «۲» إدغام الراء الساكنة: ما تقدم فى المتحركة بل أولى.

و وجه «۳» إدغام لام «يفعل» فى الذال: التقارب، و التجانس فى الانفتاح، و الاستفال، و الجهر.

و لم يدغمها فى النون من [نحو] «۴» وَ مَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ [البقرة: ۲۱۱] و إن كانت «۵» أقرب؛ للفرق بين السكون اللازم و العارض.

ثم انتقل للخامس فقال:

ص:

نخسف بهم (ر) با و فى اركب (ر) ض (حما)و الخلف (د) ن (ب) ى (ن) ل (ق) وى عذت (ل) ما

ش: (نخسف بهم) مفعول «۶» (أدغم)، و (ربا) فاعله، و أدغم الباء، [و] (فى اركب رض) اسمية، فمفعول (أدغم) محذوف، و (فى) يتعلق به، و (الخلف) كائن عن (دن) اسمية، و (بى) و (نل) و (قوى) معطوف عليه، و (عذت) مفعول (أدغم)، و (لما) فاعله.

الخامس: [الفاء فى الباء من نَخْسِفْ بِهِمُ بسبإ [الآية: ۹] أدغمها] «۷» ذو راء (ربا)

---

(۱) فى م: مخرجيهما.

(۲) فى م: وجه اختصاص أبى عمرو بالاتفاق على إدغام (يعذب) هنا؛ لأنه مجزوم فناسب التخفيف أكثر من المحرك.

(۳) فى م: وجه الاتفاق هنا عن السوسى دون الإدغام الكبير: أن الراء- سبب السكون- عسر إظهارها؛ فاحتاجت إلى زيادة تخفيف، هذا وجه من أدغم عن الدورى ممن قاعدته الإظهار الكبير. و فى د:

وجه.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى د: كان.

(۶) فى م: لمفعول.

(۷) وردت العبارة فى م مع تقديم و تأخير.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۴۸

الكسائى و أظهرها الباقون و خرج الفاء من نَقْذِفُ بِالْحَقِ [الأنبياء: ۱۸].

السادس: الباء فى الميم من ارْكَبْ مَعَنا بهود [الآية: ۴۲] أدغمها ذو راء (رض) الكسائى و مدلول (حما) أبو عمرو و يعقوب، و اختلف عن ذى دال (دن) ابن كثير و باء (بى) قالون، و نون (نل) عاصم، و قاف (قوى) خلاد.

فأما ابن كثير فقطع له بالإدغام وجها واحدا جماعة، [و بالإظهار كذلك] «۱».

و أطلق صاحب «التيسير» و «الشاطبية» و غيرهما الخلاف عن البزى، و خص الأكثرون قنبلا بالإظهار «۲» من طريق ابن شنبوذ، و الإدغام من طريق ابن مجاهد.

و أما قالون: فقطع له بالإدغام صاحب «التبصرة» و «الهداية» و «الكافى» [و غيرهم] «۳»، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و بالإظهار صاحب «الإرشاد» «و الكفاية الكبرى» و به قرأ «۴» على أبى الفتح و الأكثرون على تخصيص الإدغام بأبى نشيط و الإظهار بالحلوانى، و

عكس فى «المبهج».

و أما عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، و الأكثرون بالإدغام.

و أما خلاد فالأكثرون على الإظهار له، و هو الذى فى «الكافى»، «و الهادى»، و غيرهما، و به قرأ على أبى الحسن، و قطع له صاحب «الكامل» بالإدغام، و هى رواية ابن الهيثم عنه، و كذا نص عليه محمد بن يحيى الحبشى، و جماعة كلهم عن خلاد، و به قرأ على فارس، و الوجهان عن خلاد فى «الكتابين» و فى «الهداية» «٥».

و قرأ الباقون بالإظهار و هم: ابن عامر، و أبو جعفر، و خلف، و ورش، و خلف عن حمزة.

وجه إظهار الجميع: الأصل.

و وجه إدغام نَخْسِفْ بِهِمُ [سبأ: ٩] الاشتراك فى بعض المخرج، و التجانس، و الانفتاح، و الاستفال.

و وجه إدغام ارْكَبْ مَعَنا [هود: ۴۲]: ما تقدم فى يُعَذِّبُ مَنْ [العنكبوت: ٢١].

ثم كمل السابع فقال:

ص:

خلف (شفا) (ح) ز (ث) ق و صاد ذكر مع يرد (شفا) (ك) م (حط) نبذت (ح) ز (ل) مع

---

(١) سقط من ص.

(٢) فى ز: بالإدغام.

(٣) فى ز، د، ص: و غيرهما بالتثنية.

(۴) فى م: قرأ الدانى.

(۵) فى ص: و فى الكفاية.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۵۴۹

ش: (خلف) مبتدأ، و خبره مقدر، أى حاصل، و (شفا) و (حز) و (ثق) عطف على (لما)، و (صاد ذكر) مفعول (أدغم)، و (مع يرد) حال، و (شفا) و (كم) و (حط) معطوفات (و نبذت حز لمع) كذلك.

أى: أدغم مدلول (شفا) حمزة، و الكسائى، و خلف، و ذو حاء (حز) أبو عمرو، و ثاء (ثق) أبو جعفر الذال فى التاء من عُذْتُ بِرَبِّى* [غافر: ٢٧، الدخان: ٢٠]، و اختلف عن ذى لام (لما) هشام، فقطع له بالإدغام جمهور العراقيين كابن سوار، و أبى العز، و أبى العلاء، و بالإظهار صاحب «الكتابين» و المغاربة و به قرأ الدانى من طريق الحلوانى.

الثامن، و التاسع: الدال المهملة فى الذال المعجمة من كهيعص ذِكْرُ [مريم: ١- ٢]، و فى الثاء من وَ مَنْ يُرِدْ ثَوابَ الدُّنْيا [آل عمران: ١۴۵] و وَ مَنْ يُرِدْ ثَوابَ الْآخِرَةِ [آل عمران: ١۴۵] فأدغمها مدلول (شفا) و ذو كاف (كم) ابن عامر و حاء (حط) أبو عمرو «١»، و أظهرها الباقون.

وجه إظهار الجميع: الأصل.

و وجه إدغام عُذْتُ*: ما تقدم فى إِذْ تَقُولُ [الأحزاب: ٣٧] و كهيعص [مريم: ١] ما مر فى «قد» و مَنْ يُرِدْ ثَوابَ [آل عمران: ١۴۵] الاشتراك فى بعض المخرج «٢»، و التجانس، و الانفتاح، و الاستفال.

ثم كمل «٣» فقال:

ص:

خلف (شفا) أورثتمو (رضى) (ل) جا(ح) ز (م) ثل خلف و لبثت كيف جا

ش: (خلف) مبتدأ، و خبره [مقدر أى] «۴»: حاصل [عنه] «۵»، (و شفا) معطوف على (لمع)، و (أورثتمو) مفعول (أدغم)، و (رضى) فاعله، و (لجا) و (حز) و (مثل) عطف «۶» عليه، و (لبثت) مفعول (أدغم)، و (كيف) حاله «۷» و فاعله (حط).

العاشر: الذال فى التاء من فَنَبَذْتُها بطه [الآية: ۹۶] فأدغمها ذو حاء (حز) أبو عمرو، و مدلول (شفا) حمزة، و الكسائى، و خلف.

و اختلف عن ذى لام «لمع» هشام: فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار، و هو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية» «۸» و غيرهما، و جمهور المشارقة بالإدغام، و هو الذى فى «الكفاية

---

(۱) فى م: ذو حاء (حط) أبو عمرو، و كاف (كم) ابن عامر و (شفا) حمزة و الكسائى و خلف.

(۲) فى م: المخارج.

(۳) فى م: كمل العاشر.

(۴) زيادة من م.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى د: معطوف.

(۷) فى م: فاعله. و جاء معطوف عليه.

(۸) فى م: الكتابين.

الكبرى» و «المستنير» و «الكامل» و «غاية» أبى العلاء و غيرها «۱».

الحادى عشر: الثاء المثلثة «۲» فى المثناة من أُورِثْتُمُوها بالأعراف [الآية: ۴۳] و الزخرف: فأدغمها مدلول (رضى) الكسائى، و حمزة، و لام (لجا) هشام و حاء (حز) أبو عمرو، و الصورى عن ابن ذكوان و رواه عنه الأخفش بالإظهار.

الثانى عشر: الثاء المثلثة فى المثناة من «لبثت» كيف ورد مفردا أو جمعا نحو: فَلَبِثْتَ سِنِينَ [طه: ۴۰] و لَبِثْتُمْ [الإسراء: ۵۲] فأدغمها ذو كاف (كم) ابن عامر، و حاء (حط) أبو عمرو، و ثاء (ثنا) أبو جعفر، و مدلول (رضى) حمزة و الكسائى، و أظهرها الباقون.

وجه الإظهار: الأصل و وجه «۳» إدغام فَنَبَذْتُها [طه: ۹۶]: ما تقدم فى عُذْتُ [غافر: ۲۷].

و وجه أُورِثْتُمُوها [الأعراف: ۴۳] و فَلَبِثْتَ [طه: ۴۰] [الاشتراك] «۴» فى بعض المخرج و التجانس فى الانفتاح، و الاستفال، و الهمس.

ثم كمل [البيت] «۵» فقال:

ص:

(ح) ط (ك) م (ث) نا (رضى) ويس (روى)(ظ) عن (ل) وا و الخلف (م) ز (ن) ل (إ) ذ (ه) وى

ش: (حط) فاعل «أدغم لبثت» و (كم) و (ثنا) و (رضى) معطوف عليه بمحذوف، و أدغم (يس روى) اسمية، و (ظعن و لوا) معطوف عليه، و (الخلف) كائن عن (مز) اسمية، و ما بعده عطف عليه.

[الثالث عشر] «۶»: النون عند الواو من يس وَ الْقُرْآنِ [يس: ۱، ۲] فأدغمها مدلول (روى) الكسائى و خلف و ذو ظاء (ظعن) يعقوب و لام (لوا) هشام.

و اختلف عن ذى ميم (مز) ابن ذكوان، و نون (نل) عاصم، و ألف (إذ) نافع، و هاء (هوى) البزى.

فأما ابن ذكوان: فروى [عنه] «٧» الإدغام الأخفش، و الإظهار الصورى، قاله الدانى فى «جامع البيان»، و الأكثرون.

و أما عاصم: فقطع له الجمهور بالإدغام من رواية أبى بكر «٨» من طريق يحيى بن آدم،

---

(١) فى ص: و غيرهما.

(٢) فى م: المعجمة.

(٣) فى م: وجه، و فى د: الإدغام فى.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى م.

(۶) سقط فى ص.

(٧) سقط فى د.

(٨) فى ص: أبى بكير.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٥١

و بالإظهار من طريق العليمى، و روى كثير الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم، و روى عنه الإدغام من [رواية حفص و عمرو بن الصباح من طريق ابن زرعان، و قطع به فى «التجريد» من طريق عمرو، و الإظهار] «١» من طريق الفيل.

و قرأ الباقون بالإظهار.

و أما نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون، و ابن مهران، و ابن سوار فى «المستنير»، و سبط الخياط فى «كفايته» «و مبهجه» و أبو العلاء و جمهور العراقيين من جميع طرقهم، إلا أن أبا العز استثنى هبة الله، يعنى: من طريق الحلوانى، [و به قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى] «٢» من طريق الحلوانى، و أبى نشيط، و على ابن نفيس «٣» من طريق أبى نشيط، [و قطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و «الشاطبية» و «الكافى» و جمهور المغاربة، و قطع فى «الجامع» بالإدغام من طريق الحلوانى، و بالإظهار من طريق أبى نشيط] «۴» و كلاهما صحيح عن قالون من الطريقين «۵»، و قطع له بالإدغام من طريق «۶» الأزرق صاحب «التيسير» و «الشاطبية» و الجمهور، و بالإظهار صاحب «التجريد»، حسبما قرأ به على شيوخه، و قطع بالإدغام من طريق الأصبهانى أبو العز و ابن سوار، و أبو العلاء، و الأكثرون، و بالإظهار ابن مهران و الدانى.

و أما البزى فروى عنه الإظهار أبو ربيعة و الإدغام ابن الحباب، و هما صحيحان، نص عليهما من الطريقين «٧» و غيرهما الدانى. وجه الإظهار: الأصل، و حق حرف التهجى أن يوقف عليه لعدم التركيب فإن «٨» وصل فبنية الوقف.

و وجه «٩» الإدغام: ما ذكر فى مثله نحو مَنْ راقٍ [القيامة: ٢٧] و من أدغم يس [يس: ١] و أظهر النون- راعى الأصل و كثرة الحروف.

[ثم] انتقل إلى الرابع عشر فقال:

ص:

كنون لا قالون يلهث أظهر(حرم) (ل) هم (ن) ال خلافهم ورى

ش: الرابع عشر: النون عند الواو من ن وَ الْقَلَمِ [القلم: ١- ٢] و حكمه ك يس [يس: ١] إلا أنه لم يختلف عن (قالون) أنه بالإظهار.

الخامس عشر: الثاء المثلثة عند الذال المعجمة من يَلْهَثْ ذلِكَ بالأعراف [الآية:

١٧۶] فأظهرها مدلول (حرم) و ذو لام (لهم) و نون (نال) نافع، و أبو جعفر، و ابن كثير،

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۲) ما بين المعقوفين سقط فى م، ص.

(۳) فى م: ابن قيس، و فى د: يعيش.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۵) فى م: الطرفين.

(۶) فى ص: من رواية ورش.

(۷) فى م: الطرفين.

(۸) فى ص: و إن.

(۹) فى م: وجه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۵۲

و هشام، و عاصم بخلاف عنهم، فأما نافع: فروى إدغامه عنه من رواية قالون، و مكى، و ابن سفيان، و جمهور المغاربة و جماعة من المشارقة، و به قرأ الدانى على أبى الحسن من جميع طرقه، و بالإظهار قرأ على أبى الفتح من قراءته على عبد الباقى.

و أما ورش فأظهرها عنه جمهور المغاربة و المشارقة، و خص بعضهم الإظهار بالأزرق:

و بعضهم بالأصبهانى، و أدغمها عنه من جميع طرقه ابن مهران، و رواه الخزاعى و اختاره الهذلى.

و أما ابن كثير: فروى له أكثر المغاربة «۱» الإظهار، و لم يذكره ابن سوار إلا من طريق النقاش عن أبى ربيعة عن البزى، و من غير طريق النهروانى عن ابن مجاهد عن قنبل فقط، و كلهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن مجاهد، و أما عاصم فقال الدانى فى «جامعه»:

أقرأنى فارس فى جميع طرقه من طريق السامرى بالإظهار، و من طريق [عبد] «۲» الباقى بالإدغام، قال: و روى الأشنانى عن عبيد عن حفص بالإظهار. انتهى.

و روى الجمهور عن عاصم من جميع رواياته الإدغام و هو الأشهر عنه.

و أما أبو جعفر، فالأكثرون أخذوا له بالإظهار و هو المشهور، و ذكر له الإدغام فقط الخزاعى، و اختاره الهذلى، و لم يأخذ ابن مهران بسواه «۳».

و أما هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار، و أكثر المشارقة على الإدغام للداجونى، و الإظهار للحلوانى و كذا فى «المبهج»، و «الكامل»، و غيرهما، و كان القياس هنا بالإدغام؛ لاشتراك الحرفين مخرجا و سكون أولهما و عدم المانع، و كذلك «۴» حكى ابن مهران الإجماع على إدغامه.

[ثم انتقل فقال:] «۵»

ص:

و فى أخذت و اتّخذت (ع) ن (د) رىو الخلف (غ) ث طس ميم (ف) د (ث) رى

ش: السادس عشر: الذال المعجمة فى التاء من أَخَذْتُ [فاطر: ۲۶]، و اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ [البقرة: ۵۱]، و لَاتَّخَذْتَ [الكهف: ۷۷] و شبهه، فأظهره ذو عين (عن) حفص، و دال (درا) ابن كثير، و اختلف عن [ذى غين (غث)] «۶» رويس: فروى الحمامى من جميع طرقه، و القاضى أبو العلاء، و ابن العلاف، و الأكثرون عن النحاس عن التمار عنه الإظهار، و روى أبو الطيب و ابن مقسم كلاهما عن التمار عنه الإدغام «۷»، و كذا روى

(١) فى ص: جمهور المغاربة.

(٢) سقط فى ز.

(٣) فى م، ص: سواه.

(۴) فى م، د: و كذا.

(۵) زيادة من م.

(۶) سقط فى م.

(٧) فى م: بالإدغام.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۵۵٣

الخبازى «١»، و الخزاعى و النخاس عنه، و قطع به [الهذلى] «٢»، و ابن مهران.

السابع عشر: النون فى الميم من طسم [القصص: ١] أظهره ذو فاء (فد) حمزة و ثاء (ثرا) أبو جعفر، و أدغمه الباقون.

[تنبيه] «٣»:

أبو جعفر على أصله من السكت على الفواتح، بل لا حاجة إلى ذكره هنا؛ لأن من لوازم «۴» السكت الإظهار، و إنما ذكره [مع من أظهر] «۵»؛ لئلا يظن من لم يتأمل أن ابن كثير «۶» انفرد به.

و كذلك «٧» لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار النون «٨» المخفاة من عين صاد أول مريم، و من طس تِلْكَ أول النمل [الآيتان: ١، ٢]، و من حم عسق [الشورى: ١، ٢] فإن السكت عليها لا يتم إلا بالإظهار.

[تنبيه:] «٩» وقع «١٠» لأبى شامة النص على إظهار نون طس [النمل: ١]، [و هو سبق قلم] «١١»، و الله أعلم.

وجه الإظهار: الأصل «١٢».

و وجه إدغام أَخَذْتُ [فاطر: ٢۶] و بابه: ما تقدم فى فَنَبَذْتُها [طه: ٩۶].

و وجه إدغام طسم* [القصص: ١، الشعراء: ١] و إظهاره: ما ذكر فى يس [يس: ١].

(١) فى م: ابن الحبارى.

(٢) سقط فى م.

(٣) سقط فى م.

(۴) فى ز، ص، د: لازم.

(۵) سقط فى م، ص.

(۶) فى م: حمزة.

(٧) فى م: و لذا، و فى ص: و لذلك.

(٨) فى م: الميم و كذلك النون.

(٩) سقط من م، و فى ص: فائدة.

(١٠) فى م: و وقع.

(١١) سقط فى م.

(١٢) فى م: أنه الأصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵۴

باب أحكام النون الساكنة و التنوين

اشارة

التنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظا و تسقط خطا لغير توكيد، و النون الساكنة:

نون «۱» ثابتة خطا [بلا حركة] «۲»، و تقع فى وسط الكلمة و آخرها «۳»، و أكثر مسائل هذا الباب إجماعية من قبيل التجويد، و أكثرهم قسم أحكام الباب إلى أربعة، و التحقيق أنها ثلاثة [و هى:] «۴» إظهار، و إدغام محض، و غير محض، و إخفاء مع قلب و مع غيره، و دليل الحصر: استقرائى، و ضابطه: أن الحرف الواقع بعد التنوين و النون الساكنة إما أن يقرب مخرجه من مخرجهما «۵» [جدا] «۶» أو لا، و الأول واجب الإدغام، و الثانى إما أن يبعد جدا أو لا، و الأول واجب الإظهار، و الثانى واجب الإخفاء.

و على هذا فالإخفاء حال بين الإدغام و الإظهار «۷».

فإن قيل: لو كانت العلة ما ذكرت لما اختلف فى الغين و الخاء «۸».

قلت: الخلاف فى التحقيق: إنما هو فى وجود العلة و عدمها.

و بدأ بالإظهار فقال «۹»:

ص:

أظهرهما عند حروف الحلق عن كل و فى غين و خا أخفى (ث) من

ش: أظهر التنوين و النون [الساكنة] «۱۰» فعلية، و الضمير مفعول (أظهر)، و (عند)

---

(۱) فى م: تقع.

(۲) سقط فى م.

(۳) اعلم أن التنوين فى الأصل مصدر من قولك: نونت الاسم، إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين لقلت: سيّنته، فالاسم المنون: هو الذى جعل فى آخره النون ساكنة زائدة على ما بينه النحويون، و التنوين هو الجعل، ثم إنهم يسمون النون المجعولة تنوينا تسمية بالمصدر، فإذا قلت مثلا: لا يجتمع التنوين مع الإضافة أمكن أن تريد: لا يجتمع جعل النون و الإضافة، و أمكن أن تريد: لا- تجتمع النون و الإضافة، أما إذا قلت: يبدل التنوين فى الوقف ألفا و يدغم التنوين فى الواو و الياء، فلا يحمل هذا إلا على أنك أردت النون و الله جلت قدرته أعلم.

(۴) زيادة من م.

(۵) فى د، ص: مخرجها.

(۶) سقط من د.

(۷) فى م: بين الإظهار و الإدغام. و قال ابن الجزرى فى النشر (۲/ ۲۷): و اعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار و الإدغام، قال الدانى: و ذلك أن النون و التنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب و لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد فلما عدم القرب الموجب للإدغام و البعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن فصارا لا مدغمين و لا مظهرين إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن و بعدهما عنهن، فما قربا منه

كانا عنده أخفى مما بعدا عنده، قال: و الفرق عند القراء و النحويين بين المخفى و المدغم أن المخفى مخفف و المدغم مشدد.

(۸) فى م: العين و الخاء، و فى د: العين و الحاء.

(۹) فى م: لتأصله فقال.

(۱۰) زيادة من م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵۵

ظرفه، [و (حروف الحلق) مضاف و مضاف إليه] «۱»، و (عن كل القراء) محله نصب على الحال، و (فى) متعلق «۲» ب (أخفى) و فاعله (ثمن).

أى: أظهر التنوين و النون الساكنة عند حروف الحلق الستة و هى: الهمزة: و الهاء، ثم العين، و الحاء، ثم الغين، و الخاء، عن القراء العشرة، إلا أبا جعفر، فإنه أخفاهما «۳» عند الغين و الخاء:

فالهمزة نحو: وَ يَنْأَوْنَ [الأنعام: ۲۶]، إِنْ أَنَا [الشعراء: ۱۱۵]، عادٍ إِذْ [الأحقاف: ۲۱].

و الهاء نحو: عَنْهُمْ [الأنعام: ۲۴]، مَنْ هاجَرَ [الحشر: ۹]، إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ [النساء: ۱۷۶]. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۵۵۵

ص: أظهرهما عند حروف الحلق عن كل و فى غين و خا أخفى(ث) من ..... ص : ۵۵۴

العين نحو أَنْعَمْتَ [الفاتحة: ۷]، مِنْ عِلْمٍ [ص: ۶۹] حَقِيقٌ عَلى [الأعراف: ۱۰۵].

و الحاء نحو: وَ انْحَرْ [الكوثر: ۲]، مَنْ حَادَّ [المجادلة: ۲۲]، نارٌ حامِيَةٌ [القارعة: ۱۱].

و الغين نحو فَسَيُنْغِضُونَ [الإسراء: ۵۱]، مِنْ غِلٍ [الحجر: ۴۷] ماءٍ غَيْرِ [محمد: ۱۵].

و الخاء نحو: وَ الْمُنْخَنِقَةُ [المائدة: ۳]، وَ إِنْ خِفْتُمْ [النساء: ۳۵]، يَوْمَئِذٍ خاشِعَةٌ [الغاشية: ۲].

وجه الإظهار: غاية بعد المخرج مع «۴» تنوعها.

و وجه الخلاف فى الغين و الخاء هل «۵» قربهما متمكن بحيث يوجب الإظهار «۶» أو لا فيوجب «۷» الإخفاء؟.

ثم استثنى لأبى جعفر ألفاظا فقال:

ص:

لا منخنق ينغض يكن بعض أبىو اقلبهما مع غنة ميما ببا

ش: (لا- منخنق) عطف على (غين)، و (ينغض) و (يكن) حذف «۸» عاطفهما، و (بعض أبى إخفاءهما) كبرى، و (اقلبهما) فعلية، و الضمير مفعول أول، و (ميما) ثان، و (مع غنة) حال، و (بباء)- أى: مع «۹» باء- حال أيضا.

---

(۱) زيادة من م.

(۲) فى م: غين متعلق.

(۳) فى م: أخفاها.

(۴) فى م: من.

(۵) فى م: هو.

(۶) فى م: الإدغام.

(۷) فى د: موجب.

(۸) فى م، د: محذوف.

(۹) فى م: و مع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵۶

أى: استثنى بعض أهل الأداء عن أبى جعفر فَسَيُنْغِضُونَ [الإسراء: ۵۱]، وَ الْمُنْخَنِقَةُ [المائدة: ۳]، و إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا [النساء: ۱۳۵]، فأظهروا النون عنه، و روى الإخفاء فيها أبو العز فى [«إرشاده»] «۱» من طريق الحنبلى عن هبة الله، و ذكرها فى «كفايته» «۲» [عن الشطوى] «۳» كلاهما من رواية ابن وردان، و خص فى «الكامل» استثناءها «۴» من طريق «۵» الحنبلى فقط، و أطلق الخلاف فيها من الطريقين، و الوجهان صحيحان، و الاستثناء أشهر و عدمه أقيس.

ثم ثنى بالقلب فقال: (و اقلبهما)، أى: يجب قلب التنوين و النون الساكنة ميما إذا ما وقعا «۶» قبل باء، نحو: أَنْبِئْهُمْ [البقرة: ۳۳]، و وَ مِنْ بَعْدِ [النور: ۵۸]، و صُمٌّ بُكْمٌ [البقرة: ۱۸]، و لا بد من إظهار الغنة معه فيصير فى الحقيقة إخفاء للنون المقلوبة ميما؛ فلا فرق حينئذ فى اللفظ بين أَنْ بُورِكَ [النمل: ۸] و بين وَ مَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ [آل عمران: ۱۰۱].

و لا خلاف فى إظهار الغنة و لا إخفاء الميم فى القلب.

وجه القلب و الإخفاء: عسر الإتيان بالغنة و إطباق الشفتين فى الإظهار، و لم يدغم «۷» لاختلاف نوع المخرج و قلة التناسب؛ فتعين الإخفاء، و توصل «۸» إليه [بالقلب فيما] «۹» يشارك الباء مخرجا و النون غنة.

و كذلك «۱۰» تعين «۱۱» الإخفاء [بخلاف: احْكُمْ بَيْنَهُمْ] «۱۲» [المائدة: ۴۹] و جرى فى المتصل لعدم اللبس.

و ثلث «۱۳» بالإدغام، و هو «۱۴» قسمان «۱۵»: إما فى «ينمو» أو فى «اللام و الراء» و بدأ بهما فقال:

ص:

و أدغم بلا غنة فى لام و راو هى لغير (صحبة) أيضا ترى

ش: مفعول (أدغم) محذوف، و (فى لام و را) متعلقه، و (بلا غنة) صفة مصدر «۱۶»،

---

(۱) سقط من م.

(۲) فى م: و ذكر فى كتابيه.

(۳) سقط من م.

(۴) فى م: استثناءهما.

(۵) فى ص، ز، م: بطريق.

(۶) فى د: وقع.

(۷) فى م: و لم تدغم.

(۸) فى م: و يتوصل.

(۹) فى م: و هو مما.

(۱۰) فى م: فلذلك.

(۱۱) فى ص: يعين.

(۱۲) زيادة من م.

(۱۳) فى ز، م: و ثنى.

(۱۴) فى د: و هما.

(۱۵) فى م: إما بغير غنة فى اللام و الراء.

(۱۶) فى م: متعلق بأدغم، و بلا غنة محله نصب على الحال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵۷

[و الباء الداخلة على (لا) مثلها «۱» فى «جئت بلا زاد» و (هى ... ترى) كبرى، و (بغير) «۲» يتعلق ب (ترى)، و (أيضا) «۳» مصدر] «۴».

أى: يجب إدغام التنوين و النون الساكنة فى اللام و الراء و لا غنة فيهما عند الجمهور، و عليه العمل عند أئمة الأمصار.

و ذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع بقاء الغنة، و رووه عن أكثر أئمة القراء كنافع و ابن كثير و أبى عمرو و ابن عامر و عاصم و أبى جعفر و يعقوب.

قال الناظم: قد «۵» وردت الغنة و صحت من طرق كتابنا عن أهل الحجاز، و الشام، و البصرة، و حمص «۶»، و هذا معنى قوله: (و هى لغير صحبة أيضا ترى): و أطال الناظم فى ذلك فى نشره فانظره، و الله أعلم.

[وجه الإدغام: تلاصق المخرج أو اتحاده «۷»] «۸».

و وجه وجوبه: كثرة دورهما عندهما.

و وجه حذف الغنة: المبالغة فى التخفيف «۹» و اتباع الصفة الموصوف، أو تنزلهما- لشدة المناسبة- منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر.

و وجه بقاء الغنة «۱۰»: أن الأصح بقاء صوت المدغم.

فإن قلت: إذا كان الأصح البقاء فلم أسقطت على الأول؟ قلت: مخالفة الغنة [نحو] «۱۱» الإطباق لمغايرة «۱۲» المخرج المؤذنة بالاستقلال.

ثم كمل الإدغام فقال:

ص:

و الكل فى ينمو بها و (ض) ق حذف‌فى الواو و اليا و (ت) رى فى اليا اختلف

ش: (و الكل) «۱۳» يحتمل الابتدائية، فالجملة كبرى، أو صغرى، أو الفاعلية «۱۴»، فالجملة فعلية، و (فى ينمو) يتعلق بمقدر، و (بها) أى: معها، منصوب على الحال، و (ضق) مبتدأ و (حذف) «۱۵» خبره، و (فى) يتعلق به، و (ترى) مبتدأ و (اختلف) قوله (فى

---

(۱) فى م: مثيلتها.

(۲) فى م: و بغير صحبة، و فى ص: و لغير.

(۳) فى م: محل نصب حال من فاعل ترى.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۵) فى ص، م: و قد.

(۶) فى ز، د: و حفص.

(۷) فى د، ص: و اتحاده.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۹) فى ص: التحقيق.

(۱۰) فى م: الآخر.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى م: بمغايرة.

(۱۳) فى م، ز: فى الكل.

(۱۴) فى ز، م، د: و الفاعلية.

(۱۵) فى م: على حذف مضاف، و فى الواو و الياء يتعلق بمحذوف، و فى الخبر الخلاف المشهور.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵۸

الياء) خبره.

أى: و أدغم القراء العشرة التنوين، و النون الساكنة فى حروف (ينمو) الأربعة بغنة فى حرفى الغنة- و هما: النون و الميم- إجماعا، و (فى الواو و الياء) عن العشرة، إلا ذا الضاد من (ضق) خلف؛ فإنه حذفها «۱» فيهما، و إلا ذا التاء من «ترى» دورى [الكسائى] «۲»؛ فإنه اختلف عنه فى الياء، فروى «۳» أبو عثمان الضرير عنه حذفها، و جعفر بن محمد عنه ثبوتها و أطلق له الوجهين صاحب «المبهج»:

وجه إدغامها فى النون: التماثل، و فى الميم: التجانس فى الغنة، و الجهر «۴» و الانفتاح، و فى الواو و الياء: التجانس فى الغنة و الجهر.

و وجه الوجوب: المثلية فى النون، و كثرة الدور فى الباقى.

و وجه إثبات الغنة مع النون و الميم: أنها للمدغم فيه و هو مظهر.

و وجه إثباتها مع الواو و الياء: أن الأفصح بقاء الصوت، و خالفت اللام و الراء بالبعد.

و وجه حذفها معهما «۵»: اتباعا للأصل و تقارب غيرهما باختلاف المخرج.

ثم كمل فقال:

ص:

اشارة

و أظهروا لديهما بكلمةو فى البواقى أخفين بغنة

ش: (لـديهما) ظرف ل (أظهروا)، و (بكلمـة) حال ضـمير (لـديهما)، و (فى البواقى) يتعلق ب (أخفين)، و (بغنـة) صـفة مصدر، و حال فاعل (أخفين).

أى: و أظهر القراء العشرة النون الساكنة عند الواو و الياء إذا اجتمعا معهما فى كلمة و هو قِنْوانٌ [الأنعام: ۹۹]، و صِنْوانٌ [الرعد: ۴]، و الدُّنْيا [البقرة: ۸۵]، و بُنْيانَهُ [التوبة: ۱۰۹]؛ لأنه لو أدغم التبس بالمضاعف، و هو ما تكرر أحد «۶» أصوله نحو: صِنْوانٌ [الرعد: ۴].

و يجب إخفاء التنوين و النون الساكنة عند باقى حروف الهجاء، و هى خمسة عشر، و لا بد فى الإخفاء من الغنة، و المراد هنا إخفاء الحرف لا الحركة؛ إذ لا حركة، و هذه أمثلة على ترتيب المخارج: يَنْقَلِبْ [آل عمران: ۱۴۴]، وَ إِنْ قِيلَ [النور: ۲۸]، بِتابِعٍ قِبْلَتَهُمْ [البقرة: ۱۴۵]، أَنْكالًا [المزمل: ۱۲]، مَنْ كانَ [البقرة: ۹۸]، زَرْعاً كِلْتَا [الكهف: ۳۲- ۳۳]، تُنْجِيكُمْ [الصف: ۱۰]، وَ إِنْ جَنَحُوا

---

(۱) فى م: حذفهما.

(۲) سقط فى م، ص.

(۳) فى م: و روى.

(۴) فى ص: و وجه الوجوب.

(۵) فى م: معا.

(۶) فى د: أصل.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۵۹

[الأنفال: ۶۱]، وَ لِكُلٍّ جَعَلْنا [النساء: ۳۳]، وَ يُنْشِئُ [الرعد: ۱۲، العنكبوت: ۲۰]، فَمَنْ شَهِدَ [البقرة: ۱۸۵]، شَيْءٍ شَهِيداً [الأحزاب: ۵۵]، مَنْضُودٍ [الواقعة: ۲۹]، مِنْ ضَعْفٍ [الروم: ۵۴]، عَذاباً ضِعْفاً [الأعراف: ۳۸]، وَ ما يَنْطِقُ [النجم: ۳]، فَإِنْ طِبْنَ [النساء: ۴]، صَعِيداً طَيِّباً [النساء: ۴۳، المائدة: ۶]، عِنْدَهُ [آل عمران: ۱۴]، وَ مَنْ دَخَلَهُ [آل عمران: ۹۷]، عَمَلًا دُونَ [الأنبياء: ۸۲]، كُنْتُمْ [البقرة: ۲۳] وَ إِنْ تُبْتُمْ [البقرة: ۲۷۹]، جَنَّاتٍ تَجْرِى [البقرة: ۲۵]، يَنْصُرْكُمُ [آل عمران: ۱۶۰]، وَ لَمَنْ صَبَرَ [الشورى: ۴۳]، عَمَلًا صالِحاً [التوبة: ۱۰۲]، ما نَنْسَخْ [البقرة: ۱۰۶]، أَنْ سَيَكُونُ [المزمل:

۲۰]، وَ رَجُلًا سَلَماً [الزمر: ۲۹]، يُنَزِّلَ [البقرة: ۹۰]، فَإِنْ زَلَلْتُمْ [البقرة:

۲۰۹]، نَفْساً زَكِيَّةً [الكهف: ۷۴]، أَنْظُرْ [الأعراف: ۱۴۳]، إِنْ ظَنًّا [البقرة:

۲۳۰]، ظِلًّا ظَلِيلًا [النساء: ۵۷]، لِيُنْذِرَ* [يس: ۷۰، غافر: ۱۵]، مَنْ ذَا الَّذِى [الحديد: ۱۱]، ظِلٍّ ذى [المرسلات: ۳۰]، الْحِنْثِ [الواقعة: ۴۶]، فَمَنْ ثَقُلَتْ [الأعراف: ۸]، أَزْواجاً ثَلاثَةً [الواقعة: ۷]، يُنْفِقُ [المائدة: ۶۴]، فَإِنْ فاؤُ [البقرة: ۲۲۶]، سَفَرٍ فَعِدَّةٌ [البقرة: ۱۸۵].

وجه الإخفاء: تراخى حروفه عن مناسبة «يرملون» و مباينة «۱» الحلقية فأخفيت «۲»؛ لأن الإخفاء بين الأمرين.

تحقيقات

الأول: حروف الإخفاء لما تراخت و باينت ناسبت «۳» أن تعطى حكما مخالفا للحكمين، لكن [لا] من كل وجه؛ لأن مخالفتها لم تقع من كل وجه؛ لما فى حروف الإخفاء من حيث هى من قربها من «۴» «يرملون» و الحلقية؛ فعلى هذا لا بد فى الإخفاء من جهة بها «۵» تشبه الإظهار و الإدغام، وجهة «۶» بها تفارقهما «۷»، فالأولى: أن الإخفاء يشبه الإظهار من جهة عدم الممازجة و الدخول؛ و لهذا يقال «۸»: أظهر عند كذا، و أخفى عند كذا، و أدغم فى كذا، و يفارقه من جهة بقاء الغنة.

[و الثانية: أنه يشبه الإدغام من جهة الغنة، و يفارقه من جهتين] «۹»: التشديد، و القلب

---

(۱) فى د: و مناسبة.

(۲) فى م: فإن خفيت.

(۳) فى د: ناسب.

(۴) فى ز، ص، د: قرب ما من.

(۵) فى ص: منها.

(۶) فى ص: و جهتها.

(۷) فى م: تفارقها، و فى د: يفارقهما.

(۸) فى م: يقول.

(۹) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۰

الحاصلين «۱» فى الإدغام دون الإخفاء.

فإن قلت: قد قدمت أن القلب مع الباء ضرب من الإخفاء، و فيه مناقضة.

قلت: إنما يعتد «۲» بما يتلفظ به دون ما فعل قبل ذلك، و لم ينطق مع الباء [إلا] «۳» بإخفاء «۴» فقط.

الثانى: مخرج التنوين، و النون الساكنة مع حروف الإخفاء من الخيشوم فقط «۵»، و لا حظ لهما معهن فى الفم؛ لأنه «۶» لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما، مع ما يظهران عنده أو يدغمان فيه بغنة، و حكمهما مع الغين و الخاء عند أبى جعفر كذلك؛ لأنه أجراهما مجرى حروف الضم للتقارب بينهما و بينهن عند غيره من أصل مخرجهما؛ لإجرائهم لهما «۷» مجرى [باقى] «۸» حروف الحلق؛ لكونهما من جملتهن «۹».

الثالث: اختلف فى الإدغام بالغنة فى الواو و الياء، و كذلك فى اللام و الراء عند من روى ذلك:

قال «۱۰» بعضهم: هو إخفاء إلا أنه لا بد فيه من تشديد يسير، و تسميته: إدغاما مجاز، و قاله السخاوى، قال: و هو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، و الإدغام ما لا غنة معه.

[و الصحيح: أنه إدغام ناقص؛ لوجود لازمه المساوى، و هو التشديد؛ فلزم وجوده.

[و] قولهم الإدغام لا غنة فيه] «۱۱».

قلنا: إن أردتم كامل التشديد فمسلّم، و لم ندّعه، أو الناقص فممنوع؛ للدليل القاطع، و هو وجود اللازم المساوى، و الغنة الموجودة معه لا تزيد «۱۲» على صوت الإطباق معه فى أَحَطْتُ [النمل: ۲۲] و بَسَطْتَ [المائدة: ۲۸]؛ و لهذا قال الدانى: لم يكن إدغاما صحيحا؛ لأنه لا يبقى فيه من الحرف المدغم «۱۳» أثر؛ إذ كان لفظه ينقلب كلفظ المدغم فيه، بل هو فى الحقيقة كالإخفاء الذى يمتنع فيه الحرف من القلب؛ لظهور صوت

---

(۱) فى ز، د: الخاصيتين.

(۲) فى م: يفيد، و فى د: يتعد.

(۳) سقط من د.

(۴) فى د، ص: بالإخفاء

(۵) قال ابن يعيش فى «شرح المفصل» (۱۰/ ۱۵): و مما بين الشفتين مخرج الميم و الباء، إلا أن الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها الغنة؛ فلذلك تسمعها كالنون؛ لأن النون المتحركة مشربة غنة، و الغنة من الخياشيم.

(۶) فى م: فإنه.

(۷) فى م: لها، و سقط فى د.

(۸) زيادة من م.

(۹) فى د، ز: جملتين.

(۱۰) فى ز، ص، م: فقال.

(۱۱) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

(۱۲) فى م: لا مزيد.

(۱۳) فى م: الحروف المدغمة.

المدغم، و هو الغنة.

الرابع: أطلق من ذهب إلى الغنة فى اللام، و ينبغى تقييده بالمنفصل رسما، نحو: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا [البقرة: ۲۴]؛ لثبوت النون فيه.

أما المتصل نحو: فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ بهود [الآية: ۱۴]، أَلَّنْ نَجْعَلَ بالكهف [الآية: ۴۸]- فلا غنة؛ لمخالفة الرسم، و هو اختيار الدانى و

غيره من المحققين.

قال الدانى: قرأت الباب كله المرسوم منه بالنون و بغيرها بثبات الغنة، و إلى الأول أذهب.

قال الناظم: و كذلك قرأت على شيوخى بالغنة، و لا آخذ به غالبا.

و يمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة، و لا نون فى المتصل.

الخامس: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة و التنوين فى اللام و الراء للسوسى و غيره عن أبى عمرو، فينبغى قياسا إظهارها من النون المتحركة نحو نُؤْمِنَ لَكَ [البقرة:

۵۵]، و زُيِّنَ لِلَّذِينَ [البقرة: ۲۱۲]؛ إذ النون تسكن حينئذ للإدغام.

قال الناظم: و بعدم الغنة قرأت عن «۱» أبى عمرو فى «۲» الساكن و المتحرك، و به آخذ.

و يحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك فى وجه الإظهار حيث يدغم الإدغام الكبير، و الله أعلم.

---

(۱) فى د، م: على.

(۲) فى م: و فى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۲

باب الفتح و الإمالة و بين اللفظين

اشارة

ذكر الإمالة «۱» بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها فى أبصارهم «۲»، و الفتح عبارة عن

---

(۱) قال ابن الحاجب: الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، و سببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، و للفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه.

فالكسرة قبل الألف فى نحو: عماد و شملال، و نحو «درهمان» سوغه خفاء الهاء مع شذوذه، و بعدها فى نحو: عالم، و نحوه من الكلام قليل؛ لعروضها، بخلاف نحو: من دار؛ للراء، و ليس مقدرها الأصلى كملفوظها على الأفصح كجاد و جواد، بخلاف سكون الوقف.

و قال الرضى شارحا لكلام ابن الحاجب:

أقول: «ينحى بالفتحة» أى: تمال الفتحة نحو الكسرة: أى جانب الكسرة، و نحو الشىء: ناحيته وجهته، و «ينحى» مسند إلى «نحو» و معناه: يقصد، و الباء فى «بالفتحة» لتعدية «ينحى» إلى ثانى المفعولين، و هو المقدم على الأول هاهنا، و إنما لم يقل: ينحى بالفتحة نحو الكسرة، و بالألف نحو الياء؛ لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة؛ فيميل الألف نحو الياء، و إمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما فى «رحمة»، و إمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو الكبر؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، و يلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، و يميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمتها لم يحتج إلى ذكرها.

و ليست الإمالة لغة جميع العرب، و أهل الحجاز لا يميلون، و أشدهم حرصا عليها بنو تميم، و إنما تسمى إمالة إذا بالغت فى إمالة الفتحة نحو الكسرة، و ما لم تبالغ فيه يسمى: بين اللفظين و ترقيقا. و الترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف فقط.

و سبب الإمالة إما قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التى قبلها كعماد، أو بعدها: كعالم، أو لصوت نطقك

بياء قبلها: كسيال و شيبان، أو قصد مناسبة فاصلة لفاصلة ممالة، أو قصد مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة، أو قصد مناسبة صوت نطقك بالألف لصوت نطقك بأصل تلك الألف، و ذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة: كباع و خاف، أو لصوت ما يصير إليه الألف فى بعض المواضع كما فى حبلى و معزى؛ لقولك: حبليان و معزيان، و الأولى أن تقول فى إمالة نحو خاف و باع: إنها للتنبيه على أصل الألف، و ما كان عليه قبل، و فى نحو حبلى و معزى:

إنها للتنبيه على الحالة التى تصير إليها الألف بعد فى بعض الأحوال.

و اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هى المجوزة لها عند من هى فى لغته، و كل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح، فأحد الأسباب: الكسرة، و هى إما قبل الألف أو بعدها، و الحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذى يليه الألف؛ لأنها لا تلى إلا الفتحة، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه و بين الألف حرف أو حرفان، و الأول أقوى فى اقتضاء الإمالة لقربها، و إذا تتابع كسرتان كحلبلاب، أو كسرة و ياء نحو كيزان- كان المقتضى أقوى، و التى بينها و بين الألف حرفان لا تقتضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذى بينها و بين حرف الألف ساكنا نحو: شملال؛ فإن كان متحركا نحو عنبا، أو كان بين الكسرة و الألف ثلاثة أحرف- لم يجز الإمالة و إن كان أحد الأحرف ساكنا، نحو: ابنتا زيد، و فتلت قنّبا، بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف فى الأول هاء نحو: يريد أن يسفهنا، و ينزعها؛ فإن ناسا من العرب كثيرا يميلونها؛ لخفاء الهاء، فكأنها معدومة، فكأنه: يسفّنا و ينزعا، و إذا كان ما قبل الهاء التى هى حرف الألف فى مثله مضموما لم يجز فيه الإمالة أحد،

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٦٣

فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، و يقال: له [أيضا] «١» التفخيم، و ينقسم إلى: فتح شديد، و متوسط، فالشديد نهاية فتح الفم بالحرف و يحرم فى القرآن، و إنما يوجد فى لغة العجم، كما نص عليه الدانى فى «الموضح».

قال: و الفتح المتوسط هو ما بين الشديد، و الإمالة المتوسطة.

و الإمالة لغة: الإخفاء، من أمال فلان ظهره: أحناه.

و اصطلاحا: جعل الفتحة كالكسرة، و الألف كالياء: كثيرا «٢»، و هى المحضة، و يقال لها: الإضجاع، و قليلا و هو بين اللفظين، و يقال لها: التقليل و التلطيف، و بين بين.

و الإمالة فى الفعل أقوى منها فى الاسم؛ لتمكنه من التصرف، و هى دخيلة فى الحرف؛ لجموده.

و يجتنب فى الإمالة المحضة القلب الخالص، و الإشباع المبالغ فيه.

قال الدانى: و الفتح و الإمالة لغتان مشهورتان على ألسنة العرب الفصحاء «٣» الذين نزل القرآن بلغتهم. و الفتح لغة الحجازيين، و الإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم، و أسد، و قيس.

و اختلفوا فى أيهما أولى؟ و اختار هو بين بين؛ لحصول الغرض [بها] «٤»، و هو الإعلام «٥» بأن أصل الألف ياء، و التنبيه على انقلابها إلى الياء فى مواضع، أو [مشاكلتها للكسر] «٦» المجاور أو الياء، و هل الفتح أصل الإمالة؛ لافتقارها لسبب «٧» وجود «٨» الفتح عند انتفائه و جوازه مع الإمالة عند وجود السبب، و لا عكس، أو كل أصل؛ لأن الإمالة كما لا تكون إلا لسبب كذلك الفتح و وجود السبب لا يقتضى الفرعية.

نحو: هو يضربها؛ لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم؛ إذ ما قبل الألف لا يكون مضموما، و لخفة الهاء أجازوا فى نحو «مهارى»: مهارى، بإمالة الهاء و الميم؛ لأنك كأنك قلت: مارى، و كذلك إن كان فى الثانى أحد الثلاثة الأحرف التى بين الكسرة و الألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف و شذوذ، نحو: درهما زيد، و درهمان، و خبرها. فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر: فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كلتاهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين؛ فالإمالة فى: بنا بؤسى و بنّا

و منّا، أحسن منها فى: لزيد مال، و بعبد الله. ينظر شرح شافية ابن الحاجب (۳/ ۴- ۶).

فى ص: و أبصارهم.

(۱) سقط فى م.

(۲) فى ز، د: كسر.

(۳) فى م: الفصحى.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى ز، د: بالإدغام أعلم.

(۶) فى م: و مشاكلتها الكسر، و فى ص: لمشاكلتها.

(۷) فى م: إلى سبب.

(۸) فى م، د، ز: و وجود.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۴

إذا تقرر هذا فاعلم أن الكلام فى أسباب الإمالة، و وجهها «۱»، و فائدتها، و من يميل و ما يمال:

فأسبابها عشرة، و ترجع إلى شيئين: كسرة أو ياء، و ذلك أنه إما أن يتقدما على محل الإمالة من الكلمة نحو: «كتاب» «۲» و «حساب» «۳»، أو يتأخرا عنه، نحو «عائد» «۴» و «مبايع» و «الناس» «۵» و «النار».

أو يكونا مقدرين فى محل الإمالة نحو: «خاف» أصله «خوف» و «يخشى» «۶»، أو لا- يوجدان لفظا و لا تقديرا، بل يعرضان «۷» فى بعض تصاريف الكلمة نحو: «طلب» و «شاء» و «جاء» و «زاد»؛ لأن الفاء تكسر منها إذا اتصل بها الضمير المرفوع، و نحو «تلا» و «غزا»؛ لأنك تقول: «تلا» «و غزى».

و قد تمال «۸» الألف و الفتحة؛ لأجل ألف أخرى، و تسمى «۹»: إمالة لأجل إمالة، نحو:

تَرَاءَا [الشعراء: ۶۱]، أعنى ألفها الأولى.

و قيل فى إمالة الضُّحى [الضحى: ۱] و الْقُوى [النجم: ۵]، و وَ ضُحاها [الشمس: ۱]، و تَقْواها [الشمس: ۸]: إنها بسبب إمالة رءوس الآى قبل و بعد.

و قد تمال «۱۰» الألف؛ تشبيها بالألف الممالة نحو ألف التأنيث كَ الْحُسْنى* [الأعراف: ۱۳۷، النساء: ۹۵].

و قد تمال للفرق بين الاسم و الفعل [و الحرف] «۱۱» كما قال سيبويه فى [نحو] «۱۲» باء و تاء من حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ بها، فليست مثل «ما» و «لا»، و هذا سبب إمالة حروف الهجاء فى الفواتح.

و أما وجوه «۱۳» الإمالة فترجع «۱۴» إلى مناسبة أو إشعار:

فالمناسبة فيما أميل بسبب «۱۵» موجود فى اللفظ، و فيما أميل لإمالة غيره، كأنهم أرادوا أن يكون عمل اللسان و مجاورة «۱۶» النطق بالحرف الممال و بسبب «۱۷» الإمالة من وجه

---

(۱) فى م: و وجوبها.

(۲) فى ص: الكتاب.

(۳) فى ز، م، ص: و حياة.

(۴) فى م: عامة، و فى ص: عابد.

(۵) زاد فى ز: الياس.

(۶) فى م: تخوف و تخشى.

(۷) فى ص: يفرضان.

(۸) فى د: يمال.

(۹) فى د، ز: و يسمى.

(۱۰) فى د: بمال.

(۱۱) سقط فى ص.

(۱۲) سقط فى م.

(۱۳) فى م: وجود.

(۱۴) فى د: فيرجع.

(۱۵) فى د: لسبب.

(۱۶) فى م: و مجاوزة.

(۱۷) فى د، ص: و سبب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۵

واحد على نمط واحد.

و الإشعار ثلاثة أقسام:

إشعار بالأصل، و ذلك فى الألف المنقلبة عن ياء أو واو مكسورة.

و إشعار بما يعرض فى الكلمة فى بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء، حسبما تقتضيه التصاريف «۱» دون الأصل، كما فى طاب.

و إشعار بالشبه المشعر بالأصل، و ذلك كإمالة ألف التأنيث و الملحق بها و المشبه أيضا.

و فائدة الإمالة: سهولة اللفظ، و ذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، و ينحدر [بالإمالة] «۲»، و الانحدار أخف عليه من الارتفاع.

و من فتح راعى الأصل، أو كون الفتح أبين «۳».

و اعلم أنه حيث ذكر «۴» الإمالة فهى الكبرى و المحضة، و القراء أقسام:

منهم من لم يمل شيئا، و هو ابن كثير «۵».

و منهم من يميل، و هم «۶» قسمان:

[مقل] «۷»: و هم قالون، و ابن عامر، و عاصم، و أبو جعفر، و يعقوب. و مكثر: و هم الباقون.

و أصل حمزة، و الكسائى، و خلف الكبرى، و ورش الصغرى، و أبو عمرو متردد بينهما.

و بدأ بالمكثرين [فقال:] «۸»

ص:

أمل ذوات الياء فى الكل شفاوثن الاسما إن ترد أن تعرفا

ش: (ذوات اليـاء) مفعول (أمل)، و (فى) يتعلق ب (أمل) «۹»، و (شـفا) محله نصب على نزع الخافض، و (الأسما) مفعول (ثن) «۱۰» و هى جواب أو دليله على الخلاف، و (أن تعرف) [أصلها] «۱۱» مفعول (ترد).

أى: (أمل) لمدلول شفا حمزة و الكسائى و خلف إمالة كبرى حالى الوصل و الوقف كل

(۱) فى م: التضايف.

(۲) سقط فى ص.

(۳) فى م: أمتن، و فى ص: أميز.

(۴) فى م: ذكرت، و فى د: وجبت.

(۵) زاد فى ص: و أبو جعفر.

(۶) فى م: و هو.

(۷) سقط فى د.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: و الياء مضاف إليه و فى الكل و يتعلق بأمل.

(۱۰) فى م: و هى فعلية، إما جواب «إن» ترد أن تعرفها أو دليله، و فى ز: و هى جواب «إن».

(۱۱) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۶

ألف منقلبة عن ياء تحقيقا و لو بوسط «۱» هى لام فى كل اسم متمكن نكرة أو معرفة أو فعل ماض أو مضارع، و إن اتصلت بالضمائر ثلاثية كانت أو زائدة، إلا ما سيخص؛ و لذلك «۲» تمال «۳» فتحة ما قبلها فخرج ب «منقلبة» الزائدة، نحو قائم، و ياء نحو عصا و دعا، و ب «تحقيقا» نحو «الحياة»، و ب «لام» نحو «صار»، و الباقى تنويع.

و «لو بوسط» دخل به نحو يَرْضى «۴» [النساء: ۱۰۸]، فالأسماء الثلاثية نحو النُّهى [طه: ۱۲۸]، فَبِهُداهُمُ [الأنعام: ۹۰]، تُقاةً [آل عمران: ۲۸]، و الْعَمى [فصلت: ۱۷]، و هَواهُ [الفرقان: ۴۳]، و الزِّنى [الإسراء: ۳۲]، و إِناهُ [الأحزاب: ۵۳].

و المزيدة نحو أَهْدى [النساء: ۵۱] و أَغْنى [النجم: ۴۸]، و الْمَوْلى [الأنفال: ۴۰]، و مَأْواهُمُ [آل عمران: ۱۵۱]، و وَ مُرْساها [النازعات: ۴۲] و مُزْجاةٍ [يوسف: ۸۸]، و الْمُنْتَهى [النجم: ۴۲].

و الأفعال الثلاثية: فعل مفتوح «۵» الفاء و العين نحو قَضى [مريم ۳۵]، و قَلى [الضحى: ۳]، و أَبى [طه: ۵۶].

و المزيدة نحو أَوْحى [النحل: ۶۸]، آتاهُ [البقرة: ۲۵۸]، وَصَّاكُمْ [الأنعام: ۱۵۲]، وَ لا هُمْ [البقرة: ۱۶۲]، نادى* «۶» [الأعراف: ۴۴- ۴۸] الْمَأْوى [السجدة: ۱۹]، اصْطَفاهُ [الفتح: ۱۷]، و اسْتَسْقاهُ «۷» [الأعراف: ۱۶۰]، اسْتَغْنى [عبس: ۵]، فتلقاه، تَراءَا [الشعراء: ۶۱]، و يَنْهى [النحل: ۹۰]، و آسى [الأعراف: ۹۳]، و يَتَوَلَّى [آل عمران: ۲۳]، و تَتَجافى [السجدة: ۱۶]، و يُوحى [النجم: ۴]، و تُمْلى [الفرقان: ۵]، و يُتَوَفَّى [الحج: ۵]، و مَنْ يُتَوَفَّى [الحج: ۲۲].

و قوله: (ذوات الياء)، أى: الألفات المنقلبات عن الياء، و هو الأظهر؛ لئلا يلزم التكرار، و هو المصطلح عليه عند التصريفيين.

و يحتمل ما يرد «۸» إلى الياء فى [نحو] «۹» التثنية و الجمع و لحوق الضمير، و هذا أعم.

و يحتمل ما رسم بالياء، و هو أعم.

---

(۱) فى م، ص: توسط.

(۲) فى م: و كذلك.

(۳) فى د، ز: يمال.

(۴) فى م: رضى.

(۵) فى ص، م: المفتوح.

(۶) فى م: فآوى.

(۷) فى م: استقاه.

(۸) فى م: ما يراد.

(۹) سقط فى ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۷

و يرد عليه طَغى* [النازعات: ۱۷، ۳۷]، و الْأَقْصَى [الإسراء: ۱].

و على الأخيرين «۱» فقوله: و كيف فعلى و فعالى و ما بياء رسمه توكيد تنويع.

و أمالوا أيضا من الأسماء الثلاثية الواوية ما انضم [أوله] «۲» أو انكسر، كما سيأتى.

و اعلم أن القيود المتقدمة إنما هى شروط ما أماله الثلاثة، و ما خرج عنها قد لا يمال، و قد يمال لأحدها «۳»، و لما توقفت الإمالة على معرفة أصل الألف ذكر «۴» له ضابطا يشمل «۵» الأسماء، و الأفعال، و بدأ بالأسماء فقال: (وثن الاسماء، أى: تثنية الاسم تبين أصل الألف الحاصلة فى الأسماء: ثم ثنى بالأفعال فقال:

ص:

ورد فعلها إليك كالفتى‌هدى الهوى اشترى مع استعلى أتى

ش: (فعلها) مفعول (رد)، و (إليك) يتعلق به، و (كالفتى) خبر مبتدأ محذوف، أى الممال كالفتى، و الثلاثة بعده معطوفة حذف عاطفها، و (مع استعلى) محله نصب على الحال، و (أتى) حذف عاطفه، أى يتبين «۶» أصل الألف الواقعة فى الأفعال بأن يسند «۷» الفعل إلى المتكلم أو المخاطب.

فمثال الاسم: الفتى و الهدى و [الهوى] «۸» و العمى، فتقول: فتيان، و هديان، و هويان و عميان.

و تقول فى الواوى: أب و أبوان، و أخ و أخوان، و صفا و صفوان، و شفا و شفوان، و سنا و سنوان، و عصا و عصوان.

و مثال الفعل: اشترى و استعلى، و أتى، و رمى، و سعى، و سقى، فتقول: اشتريت، [و استعليت، و أتيت، و رميت] «۹»، و سعيت و سقيت.

و تقول فى الواوى: دعوت، و عفوت، و نجوت.

و ما ذكره [المصنف] «۱۰» من الضابط يعرفك أصل الثلاثيات «۱۱»، و أما ما فوقها «۱۲» فترد «۱۳» إلى الياء، يائيا كان أو واويا، أو زائدا.

فإن قلت: هذا التعريف دورى؛ لأن معرفة أصلها تتوقف «۱۴» على تثنيتها، و تثنيتها

---

(۱) فى م، د: الآخرين.

(۲) زيادة فى م، ص.

(۳) فى م: لأحدهما.

(۴) فى د: و ذكر.

(۵) فى ز، م: يشتمل، و فى د: يحتمل.

(۶) فى م: تبين، و فى د: نبين.

(۷) فى م: تسند.

(۸) سقط فى ص.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) زيادة من ص، م.

(۱۱) فى م: الثلاثى.

(۱۲) فى م: فوقهما.

(۱۳) فى م، ص: غير.

(۱۴) فى ز: يتوقف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۶۸

تتوقف «۱» على معرفة أصلها.

فالجواب أنك تعرف أصلها فيما علمت تثنيته، و تعلم تثنيتها فيما علمت أصله، بالإمالة أو غيرها.

ص:

اشارة

و كيف فعلى و فعالى ضمهو فتحه و ما بياء رسمه

ش: (فعلى) مفعول «أمالوا» مقدرا، و (كيف) حاله، و (فعالى) مبتدأ، و (ضمه) أى:

مضمومة و (فتحه) «۲» مبتدأ ثان، و خبره كذلك، و الاسمية خبر «۳» فهى كبرى، و (ما ثبت رسمه بياء) كذلك اسمية «۴».

أى: أمال- [أيضا] «۵»- حمزة، و الكسائى، و خلف ألفات التأنيث كلها، و هى زائدة رابعة فصاعدا، دالة على مؤنث حقيقى أو مجازى، فى الواحد «۶» و الجمع، اسما كان أو صفة، و هو معنى قول «التيسير»: مما ألفه للتأنيث، و هى محصورة فيما ذكره من الأوزان الخمسة و هى: (فعلى)، و (فعلى)، و (فعلى) الساكنة العين، كما لفظ بها، و قال: «۷» كيف جاءت؛ فانحصر التغيير فى فائها، و (فعالى) بفتح العين الذى لا يمكن غيره مثل الألف مع ضم الفاء و فتحها.

و بعضها يخص الواحد «۸» [نحو] «۹» الدُّنْيا «۱۰» [البقرة: ۸۶]، أُولاهُمْ [الأعراف: ۳۹]، ضِيزى [النجم: ۲۲]، السَّلْوى [البقرة: ۵۷]، دَعْواهُمْ «۱۱» [يونس: ۱۰]، صَرْعى [الحاقة: ۷]، سِيماهُمْ [الفتح: ۲۹]، إِحْدَى [التوبة: ۵۲]، أُسارى [البقرة: ۸۵]، كُسالى [التوبة: ۵۴، و النساء:

۱۴۳]، الْأَيامى [النور: ۳۲]، الْيَتامى [النساء: ۲]، نَصارى [البقرة: ۱۱۱].

بحثان

الأول: ليست ألف «فعلى» دائما للتأنيث؛ لأن ألف «أرطى» «۱۲» للإلحاق، بل أنها لم

---

(۱) فى ز: يتوقف.

(۲) فى م، ز: و مفتوحة.

(۳) فى م: خبرية.

(۴) فى ز: اسمه.

(۵) سقط من ص.

(۶) فى د، ز: الواحدة.

(۷) فى م: و كذلك.

(۸) فى د: الواو.

(۹) فى م: و بعضها للجمع.

(۱۰) فى ص: أم لم ينبأ.

(۱۱) فى م: و غزى.

(۱۲) الأرطى: شجر ينبت بالرمل، قال أبو حنيفة: هو شبيه بالغضا ينبت عصيّا من أصل واحد، يطول قدر قامة، و ورقه هدب، و نوره كنور الخلاف، غير أنه أصغر منه. و اللون واحد، و رائحته طيبة، و منبته الرمل؛ و لذلك أكثر الشعراء من ذكر تعوذ بقر الوحش بالأرطى و نحوها من شجر الرمل، و احتفار أصولها للكنوس فيها، و التبرد بها من الحر، و الانكراس فيها من البرد و المطر دون شجر

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۶۹

تقع فى القرآن إلا للتأنيث و لا ترد «تترى» للمنون، فيقول: ألفه يدل على التنوين؛ لأن تنوينه «۱» لغير الثلاثة.

الثانى: لا يندرج «۲» فى «فعلى»: «موسى»، و «عيسى»، و «يحيى»، الأعلام؛ لأنه لا يوزن إلا العربى «۳»، و «موسى» معرب موشاما «۴»، و شجر بالقبطى، و «عيسى» معرب

الجلد. و الرمل احتفاره سهل. و ثمره كالعناب مرّة تأكلها الإبل غضة، و عروقه حمر شديدة الحمرة، قال: و أخبرنى رجل من بنى أسد أن هدب الأرطى حمر كأنه الرمان الأحمر. قال أبو النجم يصف حمرة ثمرها:

يحت روقاها على تحويرهامن ذابل الأرطى و من غضيرها

فى مونع كالبسر من تثميرها

الواحدة: أرطاة، قال الراجز:

لما رأى أن لا دعه و لا شبع‌مال إلى أرطاة حقف فاضطجع و لذا قالوا: إن ألفه للإلحاق لا للتأنيث، و وزنه: فعلى، فينون حينئذ نكرة لا معرفة، نقله الجوهرى، و أنشد لأعرابى. و قد مرض بالشام:

ألا أيها المكاء ما لك هاهناألاء و لا أرطى فأين تبيض

فأصعد إلى أرض المكاكىّ و اجتنب‌قرى الشام لا تصبح و أنت مريض أو ألفه أصلية فينون دائما، و عبارة الصحاح: فإن جعلت ألفه أصليّا نونته فى المعرفة و النكرة جميعا. قال ابن برى: إذا جعلت ألف «أرطى» أصليّا، أعنى لام الكلمة، كان وزنها: أفعل، و «أفعل» إذا كان اسما لم ينصرف فى المعرفة، و انصرف فى النكرة، أو وزنه: أفعل؛ لأنه يقال:

أديم مرطىّ، و هذا موضعه المعتل، كما فى الصحاح. قال أبو حنيفة: و به سمى الرجل: أرطاة، و كنى: أبا أرطاة، و يثنى: أرطيان، و يجمع: أرطيات، قال أبو حنيفة:

و يجمع أيضا على أراطى، كعذارى، و أنشد لذى الرمة:

و مثل الحمام الورق مما توقرت‌به من أراطى حبل حزوى أرينها قال الصاغانى: و لم أجده فى شعره، قال: و يجمع أيضا على: أراط، و أنشد للعجاج يصف ثورا:

ألجأه لفح الصبا و أدمساو الطل فى خيس أراط أخيسا ينظر تاج العروس (أرط) (۱۹/ ۱۲۴- ۱۲۵).

(۱) فى م: التنوين.

(۲) فى ص: لا تندرج.

(۳) فى م: القربى.

(۴) فى ص، ز، د: موساما.

و موسى هو ابن بن عمران، صلوات الله عليه و سلم و معنى «موسى» أى: ماء، و شجر؛ لأنه دخل فى نيل مصر حيث ألقته أمه إلى قصر فرعون من جداول تسرع إلى النيل، و كان فيه شجر، و من ثم سمى بذلك، فعربته العرب إلى موسى.

و الموسى عند العرب: هذه الآلة المعروفة التى يستحدّ بها و يحلق. و اختلف الصرفيون فى اشتقاقها: فقيل: من أوسيت رأسه: حلقته، فوزنه [مفعل]. و قيل: من ماسه، أى: حسنه،

«يسوع» سريانى «۱»، و «يحيى» سمى به قبل مولده «۲» و هو أعجمى.

و قيل: عربى؛ لأن الله- تعالى- أحياه بالعلم، أو أحيا به عقر «۳» أمه، و كذلك «۴» قال الخليل: وزنه: يفعل «۵»؛ لأن الياء لم تقع فاء و لا لاما فى كلمة «۶» إلا فى «يدى».

أما «موسى الحديد» فتوزن، و وزنها عند سيبويه «مفعل» من «أوسى»: حلق، أو «أسى»: حزن، أو أسوت الجرح، أو «فعلى» من «مأسى».

و أما نحو «۷» وَ لا- يَحْيى [طه: ۷۴] فوزنه «يفعل»، و لا إشكال فى إمالة الأعلام الثلاثة «۸»؛ لاندراجها فى (و ما بياء رسمه)، و إنما الإشكال فى تقليلها لأبى عمرو.

فإن قلت: قد ادعى بعضهم أن مذهب الكوفيين و الفراء أنها فعلى، و فعلى.

فوزنه: فعلى، و ليس هذا من موسى العلم فى شىء، فإن ذاك أعجمى و هذا عربى.

ينظر عمدة الحفاظ (۴/ ۱۴۴- ۱۴۵).

(۱) عيسى ليس عربيا، و قد جعله بعضهم عربيا، و تكلم فى اشتقاقه. قال الراغب: إذا جعل عربيا أمكن أن يكون من قولهم: بعير أعيس و ناقة عيساء، و جمعها: عيس، و هى إبل بيض يعترى بياضها ظلمة. أو من العيس و هو ماء الفحل. يقال: عاسها يعيسها: إذا طرقها، عيسا، فهو عائس، و الصحيح أنه معرّب لا عربى، كموسى ينظر: عمدة الحفاظ (۳/ ۱۷۴).

(۲) فى م: موته.

(۳) فى م: عقم.

(۴) فى م، د: و لذلك. و اختلفوا فى سبب تسميته بيحيى: فعن ابن عباس: لأن الله أحيا به عقر أمه، و يرد على هذا قصة إبراهيم، و زوجته، قالَتْ يا وَيْلَتى أَ أَلِدُ وَ أَنَا عَجُوزٌ وَ هذا بَعْلِى شَيْخاً ... [هود:

۷۲] فينبغى أن يكون اسم ولدهم يحيى.

و عن قتادة: لأن الله تعالى أحيا قلبه بالإيمان و الطاعة، و الله تعالى سمى المطيع حيا، و العاصى ميتا؛ بقوله: أَ وَ مَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ ... [الأنعام: ۱۲۲]. و قال: إِذا دَعاكُمْ لِما يُحْيِيكُمْ [الأنفال: ۲۴].

و قيل: لأن الله تعالى أحياه بالطاعة حتى لم يعص، و لم يهم بمعصية. قال رسول الله صلى اللّه عليه و سلم «ما من أحد إلا و قد عصى، أو هم إلا يحيى بن زكريا، فإنه لم يهم و لم يعملها». و فى هذا نظر؛ لأنه كان ينبغى أن تسمى الأنبياء كلهم و الأولياء ب «يحيى».

و قيل: لأنه استشهد، و الشهداء أحياء عند ربهم، قال تعالى: بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ [آل عمران:

۱۶۹]. و فى ذلك نظر؛ لأنه كان يلزم منه أن يسمى الشهداء كلهم ب «يحيى».

و قال عمرو بن المقدسى: أوحى الله تعالى إلى إبراهيم- عليه السلام- أن قل لسارة بأنى مخرج منها عبدا، لا يهم بمعصية اسمه: حيى، فقال: هبى له من اسمك حرفا، فوهبته حرفا من اسمها، فصار: يحيى، و كان اسمها يسارة، فصار اسمها: سارة.

و قيل: لأن يحيى أول من آمن بعيسى، فصار قلبه حيّا بذلك الإيمان.

و قيل: إن أم يحيى كانت حاملا به، فاستقبلتها مريم، و قد حملت بعيسى، فقالت لها أم يحيى:

يا مريم، أ حامل أنت؟ فقالت: لم تقولين؟ فقالت: أرى ما فى بطنى يسجد لما فى بطنك.

ينظر: اللباب (١٣/ ١٧- ١٨)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٩).

(۵) فى م: فيعل.

(۶) فى م: الكلمة.

(٧) فى م: أو نحوه.

(٨) فى د: الثلاثية.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۵٧١

فالجواب: لا دليل لهم على ذلك، لأنهم إن «١» راعوا [اصطلاح] «٢» التصريفيين، فقد تبين منعه.

أو اللفظى اندرج فيه نحو «مولى» و «موسى»، و ليس منه.

لكن فى قول أبى العلاء: «أما ما لا يوزن فى غالب الأمر» إشارة إلى أنها قد توزن.

و وجه وزنها: قربها من العربية بالتعريب «٣»، فجرى عليها شىء من أحكامها.

و وزن أَوْلى لَكَ [القيامة: ٣۵] عند الخليل فعلى، من «آل»: قارب الهلاك.

و قيل: أفعل.

[و قال ابن كيسان] «۴»: من «الويل»، أصلها: «أويل»، فقلبت.

و أما الْحَوايا «۵» [الأنعام: ١۴۶]، فتمال للثلاثة؛ لاندراجها فى اليائيات، و هى

---

(١) فى م: إنما، و فى د: إذ.

(٢) سقط فى م.

(٣) فى م: بالتقريب، و فى ص: بالتعريف.

(۴) سقط فى م، و فى د، ز: فقال.

(۵) و «الحوايا» قيل: هى المباعر، و قيل: المصارين و الأمعاء، و قيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع و استدار، و قيل: هى الدّوّارة التى فى بطن الشاة.

و اختلف فى مفرد «الحوايا»: فقيل: حاوية ك «ضاربة»، و قيل: حاوياء ك «قاصعاء» و قيل غير ذلك.

و جوز الفارسى أن يكون جمعا لكل واحد من الثلاثة، يعنى: أنه صالح لذلك، و قال ابن الأعرابى: هى الحوية و الحاوية و لم يذكر الحاوياء. و ذكر ابن السكيت الثلاثة فقال: يقال:

«حاوية» و «حوايا» مثل «زاوية» و «زوايا»، و «راوية» و «روايا»، و منهم من يقول: حوية و حوايا، مثل الحوية التى توضع على ظهر البعير و يركب فوقها، و منهم من يقول لواحدتها:

«حاوياء» و أنشد قول جرير:

تضغو الخنانيص و الغول التى أكلتفى حاوياء دروم الليل مجعار و أنشد ابن الأنبارى:

كأن نقيق الحب فى حاويائهفحيح الأفاعى أو نقيق العقارب فإن كان مفردها: حاوية، فوزنها: فواعل: كضاربة و ضوارب و نظيرها فى المعتل: «زاوية» و «زوايا»، و «رواية» و «روايا»، و الأصل: حواوى كضوارب، فقلبت الواو التى هى عين الكلمة همزة؛ لأنها ثانى حرفى لين، اكتنفا مدة «مفاعل»؛ فاستثقلت همزة مكسورة فقلبت ياء، فاستثقلت الكسرة على الياء فجعلت فتحة، فتحرك حرف العلة و هو الياء التى هى لام الكلمة بعد فتحة، فقلبت ألفا فصارت «حوايا»، و إن شئت قلت: قلبت الواو همزة مفتوحة، فتحركت الياء و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصارت همزة مفتوحة بين ألفين يشبهانها فقلبت الهمزة ياء.

و كذلك إذا قلنا: مفردها «حاوياء»، كان وزنها: فواعل أيضا: كقاصعاء و قواصع، و راهطاء و رواهط، و الأصل: حواوى أيضا، ففعل به ما فعل فى الذى قبله.

و إن قلنا: إن مفردها «حوية» فوزنها: فعائل كطرائف، و الأصل: حوائى، فقلبت الهمزة ياء مفتوحة، و قلبت الياء التى هى لام ألفا، فصار اللفظ «حوايا» أيضا، فاللفظ متحد و العمل مختلف.

و فى موضعها من الإعراب فى الآية ثلاثة أوجه:

أحدها- و هو قول الكسائى-: أنها فى موضع رفع عطفا على «ظهورهما» أى: و إلا الذى

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۷۲

المباعر [ذوات اللبن] «۱» جمع: حاوية أو حاوياء أو حوية، و وزنها على الأولين: فواعل،

حملته الحوايا من الشحم، فإنه أيضا غير محرم، و هذا هو الظاهر.

الثانى: أنها فى محل نصب نسقا على «شحومهما» أى: حرمنا عليهم الحوايا أيضا، أو ما اختلط بعظم؛ فتكون الحوايا و المختلط محرمين، و إلى هذا ذهب جماعة قليلة، و تكون «أو» فيه كالتى فى قوله- تعالى-: وَ لا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً [الإنسان: ۲۴] يراد بها: نفى ما يدخل عليه بطريق الانفراد؛ كما تقول: «هؤلاء أهل أن يعصوا فاعص هذا أو هذا» فالمعنى: حرم عليهم هذا و هذا.

و قال الزمخشرى: «أو بمنزلتها فى قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين».

قال أبو حيان: «و قال النحويون: «أو» فى هذا المثال للإباحة، فيجوز له أن يجالسهما و أن يجالس أحدهما، و الأحسن فى الآية إذا قلنا: إن الْحَوايا معطوف على شُحُومَهُما أن تكون «أو» فيه للتفصيل؛ فصل بها ما حرم عليهم من البقر و الغنم».

قال شهاب الدين: هذه العبارة التى ذكرها الزمخشرى سبقه إليها الزجاج فإنه قال: و قال قوم:

حرمت عليهم الثّروب، و أحل لهم ما حملت الظهور، و صارت الحوايا أو ما اختلط بعظم نسقا على ما حرم لا على الاستثناء، و المعنى على هذا القول: حرمت عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم، إلا ما حملت الظهور فإنه غير محرم، و أدخلت «أو» على سبيل الإباحة؛ كما قال تعالى:

وَ لا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً [الإنسان: ۲۴] و المعنى: كل هؤلاء أهل أن يعصى فاعص هذا أو اعص هذا، و «أو» بليغة فى هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: «لا تطع زيدا و عمرا» فجائز أن تكون نهيتنى عن طاعتهما معا فى حالة، فإذا أطعت زيدا على حدته، لم أكن عاصيا، و إذا قلت: لا تطع زيدا أو عمرا أو خالدا، فالمعنى: أن كل هؤلاء أهل ألا يطاع، فلا تطع واحدا منهم، و لا تطع الجماعة، و مثله: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبى، فليس المعنى: أنى آمرك بمجالسة واحد منهم، فإن جالست واحدا منهم فأنت مصيب، و إن جالست الجماعة فأنت مصيب.

و أما قوله: «فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل» فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء؛ فإنه قال:

و «أو» هنا بمعنى الواو؛ لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها.

و قال ابن عطية ردّا على هذا القول- أعنى: كون الْحَوايا نسقا على شُحُومَهُما-:

«و على هذا تدخل الْحَوايا فى التحريم. و هذا قول لا يعضده لا اللفظ و لا المعنى بل يدفعانه» و لم يبين وجه الدفع فيهما.

الثالث: أن الْحَوايا فى محل نصب عطفا على المستثنى و هو ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُما؛ كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكى، و أبو البقاء بدأ به ثم قال: «و قيل:

هو معطوف على الشحوم».

و نقل الواحدى عن الفراء أنه قال: يجوز أن يكون فى موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد: أو شحوم الحوايا فيحذف «الشحوم» و يكتفى ب «الحوايا»؛ كما قال- تعالى-: وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ [يوسف: ۸۲] يريد أهلها، و حكى ابن الأنبارى عن أبى عبيد؛ أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر:

لا- يسمع المرء فيها ما يؤنّسه‌بالليل إلا نئيم البوم و الضّوعا فقال لى: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النئيم» و لم يعطف على «البوم»؛ كما عطفت الْحَوايا على ما و لم تعطف على الظهور.

قال شهاب الدين: فمقتضى ما حكاه ابن الأنبارى: أن تكون الْحَوايا عطفا على ما المستثناة، و فى معنى ذلك قلق بين. ينظر: اللباب (۸/ ۴۹۱- ۴۹۳).

(۱) فى د، ص: أبو زيد باب اللين.

و على الثالث: فعايل، و أصلها: حواوى.

وجه إمالة ألف التأنيث للدلالة على أنها تئول إلى الياء فى التثنية و الجمع السالم نحو «سعديات».

و قوله: (و ما بياء رسمه)، أى: أمال- أيضا- حمزة و الكسائى و خلف كل ألف متطرفة كتبت فى المصحف العثمانى ياء فى الأسماء و الأفعال [مما ليس أصله الياء] «۱»؛ بأن تكون زائدة، أو عن واو فى الثلاثى، إلا ما سيخص.

ثم مثله و خصه فقال:

ص:

كحسرتى أنى ضحى متى بلىغير لدى زكى على حتى إلى

ش: (كحسرتى) خبر مبتدأ، أى: الممال (كحسرتى)، (و أنّى) و (ضحى)، و (متى)، و (بلى) حذف عاطفها، و (غير) استثنائية، و (لدى) مضاف إليه، و ما بعده «۲» عطف عليه.

أى: مثال [الممال] «۳» مما رسم بالياء يا حَسْرَتى [الزمر: ۵۶]، و يا أَسَفى [يوسف: ۸۴]، و يا وَيْلَتى [الفرقان: ۲۸]، و (أنى) الاستفهامية، و هى ما وقع بعدها حرف من خمسة، يجمعها قولك: [شليته] «۴»، و ضُحًى [الأعراف: ۹۸]، و لا تَضْحى [طه: ۱۱۹]، و مَتى [البقرة: ۲۱۴]، و بَلى [البقرة: ۸۱] ثم استثنى خمس كلمات: اسما ثم فعلا ثم ثلاثة أحرف.

وجه إمالة ما رسم بالياء: تعلقه بالياء بوجه ما؛ بدليل رسمه بها، و لا يقال: رسمه بالياء؛ لئلا يلزم حمل الأصل على الفرع؛ لأن الرسم عن فرع الإمالة.

و وجه رسم ألف الندبة «۵» [ياء: معاقبتها] «۶» ياء الإضافة؛ لانقلابها عنها، كما قيل لثبوت ياء (حسرتى)، [و رسم] «۷» «ضحى» بالياء؛ لعوده ياء فى التثنية، و «لا تضحى» تبعا للمصدر، و (ما زكى)؛ لمناسبة (يزكى)، و (حتى)؛ لوقوعها رابعة، و (لدى) و (على) و (إلى) «۸»؛ لانقلاب ألفاتها ياء مع المضمر، [و فتحها].

أما (لدى)؛ فلرسمها بالألف فى «يوسف» [۲۵] و اختلف فيها؛ فالتزم الأصل و هو الفتح.

و أما (إلى) و (حتى) و (على)؛ فلبعد الحرف عن «۹» التصرف.

(١) فى م: مما أصله ليس الياء.

(٢) فى م: أى المرسوم بالياء.

(٣) سقط فى م.

(۴) سقط فى م.

(۵) فى ص: التثنية.

(۶) فى م: مشابهتها.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: و إلى بالياء

(٩) فى د: عند.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۵٧۴

[و أما (زكى)، فللتنبيه على الأصل] «١».

ثم انتقل فقال:

ص:

و ميلوا الربا القوى العلى كلاكذا مزيدا [من] ثلاثى كابتلى

ش: (الربا) مفعول (ميلوا)، و (القوى) و (العلى) و (كلا) حذف عاطفها، و (مزيدا) [مفعول (ميلوا) مقدرا، و (كذا) صفة مصدر محذوف «٢»، و (من ثلاثى) بتخفيف الياء] «٣» و (كابتلى) خبر [مبتدأ] «۴» محذوف.

أى: الثلاثى [المزيد، مثل] «۵»: (ابتلى)، أى: أمال الثلاثة- أيضا- ما كان من الواوى مكسور «۶» الأول أو مضمومه، نحو الرِّبا [البقرة: ٢٧۵] و الْقُوى [النجم: ۵]، و الْعُلى [طه: ۴]، و الضُّحى [الضحى: ١].

و كذلك أمالوا- أيضا:- «كلا» من قوله: أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما بالإسراء [الآية: ٢٣]، و إنما ذكرها لعدم اندراجها فى الضوابط عند قوم.

و أمالوا- أيضا- كل ألف هى لام منقلبة عن واو فى الفعل و الاسم الزائدين على ثلاثة أحرف بحرف فأكثر، إلا ما سيخص: مثل: وَ أَوْصانِى [مريم: ٣١].

و سواء كانت الزيادة فى الفعل بحروف المضارعة أو آلة التعدية أو غيرهما، فمثال الفعل تَرْضى [البقرة: ١٢٠]، و يُدْعى [الصف: ٧]، و يَبْلى [طه: ١٢٠]، و يَزَّكَّى* [عبس: ٣، ٧]، و زَكَّاها [الشمس: ٩]، و فَأَنْجاهُ [العنكبوت: ٢۴]، و ابْتَلى [البقرة: ١٢۴]، و تَجَلَّى [الأعراف: ١۴٣]، و فَتَعالَى اللَّهُ [المؤمنون: ١١۶].

و مثال الأسماء أَدْنى [البقرة: ۶١]، و الْأَعْلى [النحل: ۶٠] فظهر أن الثلاثى المزيد يكون اسما و فعلا ماضيا و مضارعا مبنيا للفاعل و المفعول.

و اتفق على فتح الواوى الثلاثى فى غير المذكور نحو فَدَعا رَبَّهُ [القمر: ١٠]، و إِنَّ الصَّفا [البقرة: ١۵٨]، و شَفا حُفْرَةٍ «٧» [آل عمران: ١٠٣]، و سَنا بَرْقِهِ [النور: ۴٣]، و أَبا أَحَدٍ [الأحزاب: ۴٠].

وجه إمالة الرِّبا* [البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦] و ما معه: أن من العرب من يثنى ما كان

---

(١) سقط فى م.

(٢) فى ز، د، م: و حذف.

(٣) بدل ما بين المعقوفين فى م: خبر «كان» محذوفا، و كذا خبر مقدم، أى: كذا ما كان مزيدا و من ثلاثى بيان.

(٤) زيادة من م.

(٥) سقط فى م.

(٦) فى م: المكسور.

(٧) فى ص: و شفا جرف بالتوبة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٧٥

كذلك بالياء، فيقول: ربيان و ضحيان؛ فرارا من الواو؛ لأن الياء أخف.

و قال مكى: مذهب الكوفيين: أن يثنوا «١» ما كان من ذوات الواو و مضموم الأول أو مكسوره بالياء «٢»، و ربما يقوى هذا السبب بوجود الكسرة، مثل: الباء فى الرِّبا*، و كون غيره رأس آية، فأميل «٣» للتناسب.

و أما كِلاهُما [الإسراء: ٢٣] فاختلف فى ألفها:

فقيل: منقلبة عن واو؛ و على هذا فعلة إمالتها «٤» كسرة الكاف، و الواوية ممالة؛ لكسرة أصلها قليلا نحو: خافَ [إبراهيم: ١٤]، و لكسرة تليها كثيرا نحو الدَّارَ [الحشر:

٩].

و قيل: منقلبة عن ياء؛ لقول سيبويه: لو سميت بها «٥»، لقلبت ألفها فى التثنية [ياء] «٦» بالإمالة؛ للدلالة عليها.

و وجه إمالة (المزيد): الدلالة على رجوع ألفه إلى الياء عند تثنية الاسم، و اتصال الفعل بالضمير نحو «الأعليان»، و «ابتليت»، و لظهورها فيما لم يسم فاعله.

ثم انتقل فقال:

ص:

مع روس آى النجم طه اقرأ مع القيامة الليل الضحى الشمس سأل

عبس و النزع و سبح و على أحيا بلا واو و عنه ميل

ش: (مع روس) محله نصب على الحال، و ما بعده معطوف بحرف مذكور أو مقدر «٧»، و (على) فاعل بمقدر، أى: و أمال على (أحيا)، و (بلا واو) حال المفعول.

و (عنه) يتعلق ب (ميل)، و مفعوله سيأتى.

أى: و أمال- أيضا- حمزة و الكسائى و خلف إمالة كبرى ألفات فواصل الآى المتطرفة تحقيقا أو تقديرا، سواء كانت يائية أو واوية، أو أصلية أو زائدة، فى الأسماء و الأفعال، الثلاثية و غيرها، إلا ما سيخص ب «على»، و إلا المبدلة من تنوين «٨» مطلقا، و ذلك فى الإحدى عشرة سورة المذكورة، فخرج ب «الفواصل»: ما تراخى عن الفاصلة، فلا يميلونه بهذه العلة بل بعلة «٩» أخرى: كالرسم و اليائيات «١٠» نحو هَواهُ فَتَرْدى [طه: ١٦]، و أَغْنى وَ أَقْنى [القمر: ٤٨].

---

(۱) فى م: يلينوا.

(۲) فى م: بالواو.

(۳) فى ص: فأصل.

(۴) فى ص: أماكنها.

(۵) فى م: هار.

(۶) سقط من ص.

(۷) فى م، ز، ص: و مقدر.

(۸) فى م: التنوين.

(۹) فى ص: لعلة.

(۱۰) فى م: الياءات.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۷۶

و ب «المتطرفة»: ما تراخى عن الطرف [و إن كان فى الفاصلة] «۱»، نحو ألف تَتمارى [النجم: ۵۵] الْأُولى [النجم: ۵۶].

و «تحقيقا أو تقديرا»، أى: المقابلة للروى خرج عنه ألف [نحو] «۲» مُنْتَهاها [النازعات: ۴۴] الأخير «۳»، و دخل الأول، و الباقى تنويع، و ب «إلا» المخصص خرج عنه نحو تَلاها [الشمس: ۲]، و ما معه كما سيأتى، و ب «إلا» المبدلة من التنوين خرج عنه نحو نَسْفاً، و عِلْماً، و ذِكْراً [طه: ۹۷، ۹۸، ۹۹] و المميل نحو ضُحًى [الأعراف: ۹۸]، غير المبدل إشارات لا تكاد تظهر لهذا الأصل.

و اعلم أن هذه السور «۴» منها ثلاث «۵» عمت الإمالة فواصلها و هى «سبح»، و «الشمس»، و فى المدنى فَعَقَرُوها [الشمس: ۱۴]، رأس آية و ليس بممال، و الثالثة «الليل».

قيل: و «النجم»، و فيه نظر؛ لخروج تَعْجَبُونَ [النجم: ۵۹] و ما بعدها.

و باقى السور أميل منها «۶» القابل للإمالة.

فالممال فى (طه) من أولها إلى طَغى قالَ رَبِ [الآيتان: ۲۴، ۲۵] إلا وَ أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِى [الآية: ۱۴]، ثم من يا مُوسى [الآية: ۳۶] إلى لِتَرْضى [الآية: ۸۴] إلا عَيْنِى [طه: ۳۹] و لِذِكْرِى [طه: ۱۴] و ما غَشِيَهُمْ [الآية: ۷۸] ثم حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى [الآية: ۹۱] ممال، ثم من إِلَّا إِبْلِيسَ أَبى [الآية: ۱۱۶] إلى آخرها إلا بَصِيراً [الآية: ۱۲۵].

و فى (النجم) من أولها إلى النُّذُرِ الْأُولى [الآية: ۵۶] إلا مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً [الآية: ۲۸].

و فى (سأل) من لَظى [المعارج: ۱۵] إلى فَأَوْعى [الآية: ۱۵].

و فى (القيامة) من صَلَّى [الآية: ۳۱] إلى آخرها.

و فى (النازعات) من حَدِيثُ مُوسى [الآية: ۱۵] إلى آخرها، إلا وَ لِأَنْعامِكُمْ [الآية: ۳۳].

و فى (عبس) من أولها إلى تَلَهَّى [الآية: ۱۰].

---

(۱) فى م: و إن كانت فاصلة.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: الأخيرة.

(۴) فى م: السورة.

(۵) فى م: ثلاث منها.

(۶) فى ص: فيها.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۷۷

و فى (الضحى) من أولها إلى فَأَغْنى [الآية: ۷].

و فى (العلق) من لَيَطْغى [الآية: ۶] إلى يَرى [الآية: ۱۴].

ثم إن كل مميل إنما يعتد بعدد بلده، فحمزة و على و خلف يعتبرون الكوفى، و أبو عمرو يعتبر المدنى الأول؛ لعرضه على أبى جعفر؛ قاله الدانى و ورش- أيضا- لأنه على مذهب إمامه.

و اعلم أن المصاحف ستة: المدنى الأول و الثانى، و المكى، و البصرى، و الشامى، و الكوفى، و ها أنا أذكر ما يحتاج إليه من علم العدد:

طه [الآية: ۱] رأس آية عند الكوفى، وَ لَقَدْ أَوْحَيْنا إِلى مُوسى [الآية: ۷۷] عدها الشامى فقط مِنِّى هُدىً [الآية: ۱۲۳]، زَهْرَةَ الْحَياةِ الدُّنْيا [الآية: ۱۳۱] عدهما المدنيان، و المكى، و البصرى، و الشامى، وَ إِلهُ مُوسى [الآية: ۸۸] لم يعدها إلا المدنى الأول و المكى.

«النجم»: عَنْ مَنْ تَوَلَّى [الآية: ۲۹] عدها الشامى.

«النازعات»: مَنْ طَغى [الآية: ۳۷] عدها البصرى، و الشامى، و الكوفى.

و «عبس»: اسْتَغْنى [الآية: ۵]، و يَسْعى [الآية: ۸]، كلاهما رأس آية.

«الأعلى»: الْأَشْقَى [الآية: ۱۱] رأس آية.

و «الليل»: [ليس] «۱» مَنْ أَعْطى [الآية: ۵] رأس آية، بل وَ اتَّقى [۵] وَ اسْتَغْنى [۸] و الْأَشْقَى [۱۵] و الْأَتْقَى [۱۷] و رَبِّهِ الْأَعْلى [۲۰].

و وَ الضُّحى [الضحى: ۱] رأس آية.

و «اقرأ»: أَ رَأَيْتَ الَّذِى يَنْهى [العلق: ۹] عدها كلهم إلا الشامى.

إذا علمت هذا فاعلم أن قوله فى «طه»: لِتُجْزى كُلُّ نَفْسٍ [الآية: ۱۵]، و فَأَلْقاها [الآية: ۲۰]، و وَ عَصى آدَمُ رَبَّهُ [الآية: ۱۲۱] و ثُمَّ اجْتَباهُ رَبُّهُ [الآية: ۱۲۲]، و حَشَرْتَنِى أَعْمى [الآية: ۱۲۵].

و قوله فى «النجم»: إِذْ يَغْشَى [الآية: ۱۶]، و عَنْ مَنْ تَوَلَّى [الآية: ۲۹]، و وَ أَعْطى قَلِيلًا [الآية: ۳۴]، [و] ثُمَّ يُجْزاهُ [الآية: ۴۱]، و أَغْنى [الآية: ۴۸]، و فَغَشَّاها [الآية: ۵۴].

و قوله فى «القيامة»: أَوْلى لَكَ [الآية: ۳۴]، و ثُمَّ أَوْلى لَكَ [الآية: ۳۵].

و قوله فى «الليل» مَنْ أَعْطى [الآية: ۵]، و لا يَصْلاها [الآية: ۱۵] يفتح أبو عمرو

---

(۱) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۷۸

جميع ذلك من طريق المميلين له رءوس الآى؛ لأنه ليس برأس آية، ما عدا مُوسى [النازعات: ۱۵] عند من أماله عنه.

و الأزرق فيها على أصله.

و كذلك فَأَمَّا مَنْ طَغى [النازعات: ۳۷]، فإنه مكتوب بالياء فيميله عنه، من أمال «۱» عنه و يترجح «۲» له عند من أمال الفتح فى قوله: لا يَصْلاها فى «و الليل» [الآية: ۱۵] كما سيأتى فى باب اللامات.

وجه إمالة الفواصل المندرجة فى الضوابط المتقدمة: ما تقدم، و غير المندرجة:

التناسب؛ لتجرى الفواصل كلها على سنن واحد، و التناسب مقصود فى كلام العرب؛ كالغدايا «۳» و العشايا، و عليه نحو سَلاسِلَ وَ

أَغْلالًا [الإنسان: ۴] و تسمى: إمالة الإمالة «۴»، و إنما لم تمل ألف التنوين؛ لعروضها فى عارض و هو الوقف، مع عدم رجوعها إلى الياء فى حالة ما.

و لما فرغ مما يميله الثلاثة، شرع فيما اختص به بعضهم، فذكر أن عليا- و هو الكسائى- [اختص] «۵» عن حمزة و خلف بإمالة «أحيا» إذا كان غير مسبوق بالواو، نحو: أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ [البقرة: ۲۸]، فَأَحْيا بِهِ [البقرة: ۱۶۴] وَ مَنْ أَحْياها [المائدة: ۳۲].

و أما المسبوق بالواو، سواء كان ماضيا أو مضارعا، فيتفق الثلاثة على إمالته نحو أَماتَ وَ أَحْيا [النجم: ۴۴]، و نَمُوتُ وَ نَحْيا* [الجاثية: ۲۴، المؤمنون: ۲۳]، و يَحْيى مَنْ حَيَ [الأنفال: ۴۲].

و تقدم للثلاثة إمالة يَحْيى [آل عمران: ۳۹] العلم [و إمالة غيره] «۶» فى الفاصلة، نحو وَ لا يَحْيى [طه: ۷۴].

ثم كمل ما اختص به الكسائى فقال:

ص:

اشارة

محياهمو تلا خطايا و دحاتقاته مرضاة كيف جا طحا

ش: (محياهم) مفعول «ميل» «۷»، و الباقى عطف عليه، و (كيف) حال [من فاعل] «۸» (جاء).

---

(۱) فى م: عمن أماله.

(۲) فى م: و يرجح.

(۳) فى د: كالعرايا.

(۴) فى م، د، ز: و يسمى إمالة إمالة.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: و إمالته.

(۷) فى م: و (تلا) و (خطايا) حذف عاطفهما، و (دحا) معطوف، و (تقاته) و (مرضاة) و (طحا) حذف عاطفها، و (كيف جا) حال.

(۸) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۷۹

أى: انفرد الكسائى بإمالة مَحْياهُمْ فى الجاثية [الآية: ۲۱]، و تَلاها فى الشمس [الآية: ۲]، و (خطايا) كيف وقع نحو: خَطايا كُمْ* و خَطاياهُمْ و خَطايانا* و دَحاها فى «و النازعات» [الآية: ۳۰] و حَقَّ تُقاتِهِ بآل عمران [الآية: ۱۰۲].

و أما «۱» تُقاةً [آل عمران: ۲۸] فاتفق الثلاثة على إمالتها و مَرْضاتِ* و مَرْضاتِي حيث وقع و طَحاها فى «و الشمس» [الآية: ۶].

تنبيه:

المراد من (خطايا) الألف الثانية؛ لقرينة اللام و ما فى محلها، و هى «۲» مخصصة من ذوات الياء جمع «خطيئة» بالهمز، و أصلها فى أحد قولى سيبويه: خطائى بياء مكسورة، هى ياء «خطيئة»، و همزة بعدها هى لامها، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى «صحائف»، ثم أبدلت الثانية ياء؛ لتطرفها بعد همزة مكسورة. [و هذا حكمها بعد الهمزة مطلقا، فما ظنك بها بعد المكسورة] «۳» ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف؛ إذ كانوا يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة نحو «مدارى»، و «عذارى» ثم قلبت الياء ألفا؛ لتحركها و

انفتاح ما قبلها؛ فصار «خطايا» بعد خمسة أعمال.

و ثانى قولى سيبويه وفاقا للخليل: أنه قدم الهمزة و أخر الياء ثم أعمل، و وزنها «فعالى».

و قال الفراء: جمع «خطية» المبدلة، كهدية، و هدايا «۴».

ثم كمل فقال:

ص:

سجى و أنسانيه من عصانى آتان لا هودا و قد هدانى

ش: (سجى) عطف على ما قبله، حذف عاطفه، و كذا (من عصانى) المتصل بالياء، و خرج عنه وَ عَصى آدَمُ [طه: ۱۲۱]، و الباقى «۵» واضح.

أى: انفرد الكسائى- أيضا- بإمالة سَجى فى و الضحى [الآية: ۲] و أَنْسانِيهُ فى الكهف [الآية: ۶۳] وَ مَنْ عَصانِى فى إبراهيم [الآية: ۳۶] و هو مخصص من [ذوات

---

(۱) فى م: فأما.

(۲) فى ص: و هما.

(۳) ما بين المعقوفين سقط فى م. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج۱ ۵۷۹ ص: سجى و أنسانيه من عصانى آتان لا هودا و قد هدانى ..... ص : ۵۷۹

(۴) قال سيبويه فى الكتاب (۳/ ۵۵۳): و أما خطايا فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر خطايا ألفا، لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا و نحوها ألفا، و أبدلوا مكان الهمزة التى قبل الآخر ياء و فتحت للألف، كما فتحوا راء مدار، فرقوا بينها و بين الهمزة التى تكون من نفس الحرف أو بدلا مما هو من نفس الحرف.

(۵) زاد فى م: و آتانى و ما بعده.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۸۰

الياء، و آتانِيَ الْكِتابَ فى مريم [الآية: ۳۰]، فَما آتانِيَ اللَّهُ بالنمل [الآية: ۳۶]، و هو مخصص] «۱» من مزيد الواوى، و علم أن المراد الألف الثانية من قرينة «اللام»، و «ما» آتانِى رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فى هود [الآية: ۲۸] وَ آتانِى مِنْهُ رَحْمَةً فيها «۲» [الآية: ۶۳]؛ فإنهما للثلاثة، و كذا «۳» وَ قَدْ هَدانِ فى الأنعام [الآية: ۸۰].

ثم كمل فقال:

ص:

أوصان رويای له الرؤيا (روى)رويأك مع هداى مثواى (ت) وى

ش: (أوصان) حذف عاطفه، (رؤياى له)- أى: [الكسائى] «۴»- اسمية، (الرؤيا) مفعول فعل حذف، أى: أمال الرؤيا مدلول روى، و كذا (رؤياك مع هداى) حال المفعول، و عاطف (مثواى) محذوف، و ذو (توى) فاعله.

أى: اختص الكسائى- أيضا- بإمالة أَوْصانِى بمريم [الآية: ۳۱]، و خرج عنه وَ وَصَّى بِها إِبْراهِيمُ بالبقرة [الآية: ۱۳۲]، و هو مخصص لذوات الياء المزيدة.

و اختص- أيضا- بإمالة رُءْيايَ* موضعى يوسف [الآيتان: ۴۳- ۱۰۰].

و قوله: [(الرؤيا روى)] «۵»، أى: وافق خلف الكسائى على إمالة الرؤيا باللام، و هو «۶» فى يوسف [الآية: ۲۳]، و سبحان [الآية: ۶۰]، و الصافات [الآية: ۱۰۵]، و الفتح [الآية: ۲۷] إلا أنه فى «سبحان» يمال فى الوقف فقط الأصل الساكن وصلا «۷».

و اختلف عنه فى «رؤيا» المضاف إلى الكاف، و به خرج المعرف باللام مثل لِلرُّءْيا و رُءْياىَ*، و فى مَثْواىَ بيوسف [الآية: ۲۳] بالياء، و خرج «۸» أَكْرِمِى مَثْواهُ [يوسف: ۲۱] و مَثْواكُمْ [الأنعام: ۱۲۸]، و هو مخصص من ذوات الياء، و فى هُداىَ بالبقرة [الآية: ۳۸]، فأمال الألف من الثلاث ذو تاء (توى) الدورى عن الكسائى، و فتحها أبو الحارث، و سيأتى الخلاف عن إدريس «۹» فى (رؤياى) (و رؤياك).

وجه فتح حمزة، و خلف، [أَحْيَا [المائدة: ۳۲] وَ آتانِى [هود: ۲۸]: التنبيه على شبه الواو] «۱۰».

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۲) فى م: فيهما.

(۳) فى م: و كذلك.

(۴) سقط فى م.

(۵) سقط فى ص.

(۶) فى د: و هى.

(۷) فى م: وقفا.

(۸) فى م، ص: و به خرج.

(۹) فى ص: رويس.

(۱۰) فى د: و أما فى التثنية على تثنية الواو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۸۱

و وجه رُءْياىَ [يوسف: ۱۰۰]، و مَرْضاتِ [البقرة: ۲۰۷]، و خَطاياكُمْ [البقرة: ۵۸] و مَحْياهُمْ [الجاثية: ۲۱] و تُقاتِهِ [آل عمران: ۱۰۲] و عَصانِى [إبراهيم: ۳۶] و وَ أَوْصانِى [مريم: ۳۱]: التنبيه على رسم الألف، و انضم إلى مَحْياهُمْ [الجاثية: ۲۱] و مَرْضاتِ [البقرة: ۲۰۷] شبه «۱» الواو، و إلى خطايا شبه «۲» الهمزة، و أما تَلاها [الشمس: ۲] و طَحاها [الشمس: ۶]، و دَحاها [النازعات: ۳۰]، و سَجى [الضحى: ۲]- فعلى فى ذلك على أصله فى إمالة المرسوم بالياء مشاكلة للفواصل.

و وجه الفتح التنبيه على الواو.

و وجه الفتح فى مَثْواىَ [يوسف: ۲۳]، و وَ مَحْياىَ [الأنعام: ۱۶۲]، و هُداىَ [البقرة: ۳۸]: التنبيه على رسمها ألفا.

و الدورى فى الإمالة على أصل إمامه.

ثم كمل ما اختص بإمالته «۳» الدورى عن الكسائى فقال:

ص:

اشارة

محياى مع آذاننا آذانهمجوار مع بارئكمو طغيانهم

ش: [محياى مفعول أمال مقدرا، أى: أمال ذو توى أيضا محياى و مع حال المفعول و آذنهم معطوف على محياى و جوار معطوف

على محياى و مع بارئكم حال و طغيانهم معطوف.

أى: انفرد الكسائى] «۴».

أى: انفرد الكسائى- أيضا- من طريق الدورى بإمالة ألف مَحْياىَ آخر الأنعام [الآية: ۱۶۲] وَ فِى آذانِنا بفصلت [الآية: ۵]، و آذانِهِمْ* المجرور، و هو سبعة مواضع: بالبقرة [الآية: ۱۹] و الأنعام [الآية: ۲۵] و سبحان [الآية: ۴۶] و موضعى الكهف [الآيتان: ۱۱، ۵۷] و فصلت [الآية: ۴۴] و نوح [الآية: ۷].

و الْجَوارِ* و هو ثلاثة مواضع فى: الشورى [الآية: ۳۲] و الرحمن [الآية: ۲۴] و كورت [الآية: ۱۶].

و بارِئِكُمْ موضعى البقرة [الآيتان: ۵۴] و طُغْيانِهِمْ* و هو خمسة مواضع فى البقرة [الآية: ۱۵] و الأنعام [الآية: ۱۱۰] و الأعراف [الآية: ۱۸۶] و يونس [الآية: ۱۱] و المؤمنين [الآية: ۷۵].

---

(۱) فى ز، د: ستة.

(۲) فى ز، د: ستة.

(۳) فى م: بإمالة.

(۴) بدل ما بين المعقوفين فى د، ز، ص: الكل عطف على رؤياك، و مع مع حال.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۸۲

تنبيه:

الممال فى أَذانٌ [التوبة: ۳] الألف الثانى؛ لأنه المباشر للسبب، و هو الكسر المتأخر.

و وجه إمالة مَحْياىَ [الأنعام: ۱۶۲]: أنه فيها على أصل إمالته «۱».

و وجه فتحها: التنبيه على رسمها [ألفا] «۲».

و وجه إمالة الباقى: مناسبة الكسرة التالية، فما كان الكسر فيه على الراء فهو فيه على أصله، و هى و إن كانت متوسطة، فلزوم كسرها قاوم تطرف المكسورة «۳»؛ لسبق الياء.

و وجه فتح أبى عمرو الْجَوارِ [الشورى: ۳۲] خروجها عن ضابطه، و هو التطرف.

ثم كمل مذهب الدورى فقال:

ص:

اشارة

مشكاة جبارين مع أنصارىو باب سارعوا و خلف البارى

تمار مع أوار مع يوار مععين يتامى عنه الاتباع وقع

و من كسالى و من النصارىكذا أسارى و كذا سكارى

ش: (مشكاة) يحتمل النصب محلا عطفا على ما قبلها، و يحتمل الابتداء و خبرها كذلك، و (جبارين) معطوف عليها، و (مع أنصارى) حال، و (باب سارعوا) يجوز نصبه و رفعه على الوجهين، [و] (خلف البارى) موجود اسمية، و (تمار) يحتملها و (مع أوار) حال، و (مع) الثانى حذف عاطفه على الأول، و (مع عين يتامى) حال- أيضا- حذف عاطفها، و (الاتباع عنه وقع) كبرى [مستأنفة] «۴»، [و متعلق

(وقع) مقدر، و عليه عطف (من كسالى)، أى: وقع الاتباع عنه فى العين] «٥» [للام] «٦» من (يتامى) و من (كسالى) «٧» و (أسارى) [كذا و (سكارى)] «٨» كذا اسميتان.

أى: انفرد الكسائى- أيضا- من طريق الدورى بإمالة كَمِشْكاةٍ [النور: ٣٥] و هى مخصصة من مزيد الواوى، و قَوْماً جَبَّارِينَ [المائدة: ٢٢]، و بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ [الشعراء: ١٣٠]، و أَنْصارِى إِلَى اللَّهِ* بالصف [الآية: ١٤] و آل عمران [الآية: ٥٢]،

---

(١) فى م: الإمالة.

(٢) سقط فى د.

(٣) فى م، ص: و ما كان الكسر فيه على غير الراء فللتنبيه على عدم انحصار الكسر فى الراء، و هو فى «طغيانهم».

(٤) سقط فى م.

(٥) فى م: و متعلق الإتباع أو وقع محذوف أى: الإتباع فى العين.

(٦) سقط فى م، ص.

(٧) فى م: عطف عليه، و من النصارى كذلك، و فى ص: و من النصارى.

(٨) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٨٣

و باب «سارعوا»، و هو سارِعُوا إِلى فى آل عمران [الآية: ١٣٣] و الحديد [الآية: ٢١]، و نُسارِعُ لَهُمْ فِى الْخَيْراتِ [المؤمنون: ٥٦] و يُسارِعُونَ [الأنبياء: ٩٠].

و اختلف عن الدورى فى ألفاظ منها الْبارِئُ الْمُصَوِّرُ [الحشر: ٢٤] فروى عنه إمالته إجراء له مجرى بارِئِكُمْ [البقرة: ٥٤] جمهور المغاربة، و هو الذى فى «تلخيص العبارات» و «الكافى» و «الهادى» و «التبصرة» و «العنوان» و «التيسير» و «الشاطبية».

و رواه بالفتح أبو عثمان الضرير، و هو الذى فى سائر كتب القراءات.

و نص على استثنائه أبو العلاء و سبط الخياط، و ابن سوار، و أبو العز، و هما صحيحان عنه.

و منها تُمارِ فى الكهف [الآية: ٢٢]، و يُوارِى، و فَأُوارِىَ كلاهما فى المائدة [الآية: ٣١]، و يُوارِى سَوْآتِكُمْ فى الأعراف [الآية: ٢٦]: فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصا و أداء، و روى جعفر بن محمد فتحها، و كل منهما متفق عنه على ذلك.

تنبيه:

اعلم أن طريق أبى عثمان ليست فى «التيسير»، و لا [فى] «١» «الشاطبية»، فذكر الإمالة فى «الشاطبية» لا وجه له إلا اتباع «التيسير»؛ فإنه قال: روى «٢» الفارسى عن أبى طاهر عن أبى عثمان عن أبى عمرو عن الكسائى أنه أمال يُوارِى و فَأُوارِىَ فى الحرفين فى المائدة [الآية: ٣١]، و لم يروه غيره، و بذلك أخذ أبو طاهر من هذا الطريق و غيره من طريق ابن مجاهد بالفتح. انتهى، و هو حكاية أراد بها تتميم الفائدة على عادته، ثم تخصيص «المائدة» دون «الأعراف» مما انفرد به الدانى، و خالف فيه جميع الرواة، ففى «الجامع» بعد ذكره إمالتها عن أبى عثمان: «و كذلك «٣» رواه عن أبى عثمان سائر أصحابه: ابن بدهن، و غيره، و قياس ذلك يُوارِى بالأعراف [الآية: ٢٦]، و لم يذكره أبو طاهر، و لعله أغفل ذكره». انتهى.

قال المصنف: بل ذكره، و رواه [عنه] «٤» جميع أصحابه نصا و أداء، و لعل ذلك سقط من كتاب «صاحبه» أبى القاسم الفارسى، على [أن] «٥» الدانى قال بعد ذلك: و بإخلاص الفتح قرأت ذلك كله- يعنى: الثلاث- للكسائى من جميع الطرق، و به كان «٦» يأخذ ابن مجاهد. انتهى و الله أعلم.

و قوله «٧»: (عين يتامى) يعنى: أن الدورى انفرد- أيضا- من طريق أبى عثمان بإمالة

---

(١) زيادة من م.

(٢) فى م: و روى.

(٣) فى م: و كذا.

(٤) سقط فى م.

(٥) سقط فى ص.

(٦) فى م: و كان.

(٧) فى ز، ص، د: و كان.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٨٤

العين تبعا للام مما ذكر، و هى التاء من الْيَتامى [النساء: ٢]، و السين من كُسالى [النساء: ١٤٢]، و أُسارى [البقرة: ٨٥] و الصاد من نَصارى [البقرة: ١١١]، و الكاف من سُكارى [النساء: ٤٣].

وجه فتح كَمِشْكاةٍ [النور: ٣٥]: التنبيه «١» على رسمها واوا للأصل.

و قيل: مجهولة «٢».

و قيل: أميلت للكسرة؛ كشملال.

و وجه إمالة الدورى: أنه فيه على أصل إمامه «٣».

و وجه إمالة ما قبل عين الْيَتامى [النساء: ٢] وجود الكسرة الثالثة «٤»، و تقدم.

و وجه إمالة عين الْيَتامى و ما بعده الاتباع لإمالة الألف الأخيرة، و يسمى إمالة لإمالة «٥».

و لما فرغ مما اختص به الثلاثة أو أحدهم انتقل إلى [إحدى عشرة كلمة] «٦» من ذوات الياء، فخالف فيها بعض الرواة أصولهم فأمالوها موافقة لمن أمال، فقال:

ص:

وافق فى أعمى كلا الإسرا (ص) دىو أولا (حما) و فى سوى سدى

ش: (وافق ... صدى) فعلية، و (فى) يتعلق ب (وافق)، و (كلا) مضاف لمقدر، أى:

كلا موضعى الإسراء، و (أولا) نصب بنزع الخافض، و (حما) فاعل لمقدر، و (فى سوى) يتعلق بمقدر، و (سدى) حذف عاطفه على (سوى).

أى: وافق الثلاثة على الإمالة الكبرى ذو صاد (صدى) أبو بكر فى أَعْمى موضعى سبحان [الآية: ٧٢]، و وافق على الأولى فقط مدلول حما البصريان.

وجه موافقة أبى بكر فى موضعى أَعْمى الجمع.

و وجه إمالة أبى عمرو: ما تقدم للثلاثة، و هو كونه يائيا.

و وجه فتح الثانى «٧» له: الفرق بين الصفة «٨» و أفعل التفضيل عنده.

و قيل: لتراخيه بالافتقار أو التنوين «٩»، و إنما بنى أفعل التفضيل من العيوب؛ لأنه من العمى الباطن.

---

(۱) فى م: المبينة.

(۲) فى م: محمولة.

(۳) فى ص: إمالته.

(۴) فى ص: التالية.

(۵) فى م، ص: إمالة الإمالة.

(۶) فى د، ز: أحد عشر.

(۷) فى م: الدانى.

(۸) فى م: الصفة و الموصوف.

(۹) فى ص: و التنوين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۸۵

و أما حَشَرْتَنِى أَعْمى بطه [الآية: ۱۲۵]، فأمالها «۱» صغرى؛ لكونها رأس آية.

ص:

رمى بلى (ص) ف خلفه و (م) تصف‌مزجا يلقيه أتى أمر اختلف

ش: (رمى) و (بلى) معطوفان على «سدى» حذف عاطفهما، و (صف) فاعل بمتعلق «۲» «سوى» فى المتلو، و (خلفه) مبتدأ، و خبره حاصل حذف، و (متصف) مبتدأ و خبره (اختلف)، و (مزجا) محله نصب «۳» بنزع الخافض، و (يلقيه) و (أتى أمر) حذف عاطفهما.

أى: اختلف عن [ذى] «۴» صاد (صف) أبو بكر فى أربعة ألفاظ و هى: «سوى و سدى و رمى و بلى» فأما «۵» سُوىً و هى بطه [الآية: ۵۸] و سُدىً و هى بالقيامة [الآية: ۳۶]- فروى المصريون «۶» و المغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة فى الوقف «۷»، و هى رواية العجلى و الوكيعى عن يحيى بن آدم، و رواية ابن أبى أمية و عبيد بن نعيم «۸» عن أبى بكر، و لم يذكر سائر الرواة عن أبى بكر من جميع الطرق فى ذلك شيئا فى الوقف، و الفتح [من] «۹» طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره «۱۰». و أما رَمى و هى فى الأنفال [الآية: ۱۷] فأماله عنه المغاربة، و لم يذكره «۱۱» أكثر العراقيين كسبط الخياط.

و أما بَلى* حيث وقع «۱۲»، فأماله أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى بن آدم، عن أبى بكر، و فتحه شعيب و العليمى عنه.

و اختلف- أيضا- عن ذى ميم (متصف) ابن ذكوان فى ثلاث كلمات و هى: مُزْجاةٍ بيوسف [الآية: ۸۸]، و أَتى أَمْرُ اللَّهِ أول النحل [الآية: ۱]، و يَلْقاهُ مَنْشُوراً بسبحان [الآية: ۱۳].

فأما مُزْجاةٍ [يوسف: ۸۸] [فروى عنه إمالتها صاحب «التجريد» من جميع طرقه] «۱۳»، و صاحب «الكامل» «۱۴» من طريق الصورى، و هو نص «۱۵» الأخفش فى «كتابه الكبير» عن ابن ذكوان، و كذلك «۱۶» روى هبة الله عنه، و الإسكندرانى عن ابن ذكوان.

و أما أَتى أَمْرُ اللَّهِ [النحل: ۱]، فروى عنه إمالتها الصورى، و هى رواية

---

(۱) فى د: فإمالة، و فى ص: فإمالتها.

(۲) فى م: متعلق.

(۳) فى د: النصب.

(۴) سقط فى ص.

(۵) فى ص: و أما.

(۶) فى د: البصريون.

(۷) فى م: مع من أمال.

(۸) فى ص: ابن أبى نعم.

(۹) سقط فى م.

(۱۰) فى ص: غير.

(۱۱) فى ز: عند.

(۱۲) فى م: جاء.

(۱۳) سقط فى ص.

(۱۴) فى ص: الكافى.

(۱۵) فى م: و نص هو.

(۱۶) فى م، ص: و كذا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۸۶

الداجونى «۱» عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نص على ذلك ابن سوار، و السبط، و أبو العلاء، و أبو العز، و غيرهم.

و أما يَلْقاهُ [الإسراء: ۱۳] فأمالها عنه الصورى من طريق الرملى، و هى روايـة الـداجونى عن أصـحابه عن ابن ذكوان أيضا، و الفتح فى الثلاث لغير من ذكر.

[وجه الإمالة: ما تقدم للثلاثة.

و وجه الموافقة فى البعض: الجمع بين اللغتين] «۲».

ص:

إناه لى خلف نأى الإسرا (ص) فمع خلف نونه و فيهما (ض) ف

ش: (إناه): نصب بنزع الخافض، و (لى) فاعل بمقدر «۳» أى: وافق لى، و (خلف) مبتدأ حذف خبره، أى: عنه «۴» خلف، و (نأى الإسرا صف) «۵» كذلك فعلية، و (نأى) مضاف ل (الإسرا) «۶»، و (فيهما) يتعلق بمحذوف، أى: وافق على الإمالة [فى الهمز و النون] «۷» ذو صف، أى: اختلف عن ذى لام (لى) هشام فى (إناه) فى الأحزاب [الآية:

۵۳] فروى عنه إمالة النون الجمهور من طريق الحلوانى عنه، و روى الداجونى عن أصـحابه عنه الفتح، و به قطع فى «المبهج» لهشام من طريقيه.

قال المصنف: و بالإمالة آخذ من طريق الحلوانى، و بالفتح من طريق غيره، و وافق- أيضا- على إمالة الهمزة من نَأى فى الإسراء [الآية: ۸۳] دون فصلت [الآية: ۵۱] ذو صاد (صف) أبو بكر؛ هذا هو المشهور عنه.

و اختلف عنه فى النون «۸» من سُبْحانَ [الإسراء: ۱] فروى عنه العليمى، و الحمامى، و ابن شاذان، عن أبى حمـدون، عن يحيى بن آدم عنه إمالتهـا مع الهمزة، و روى سائر الرواة عنه [عن شـعيب] «۹» عنه فتحها و إمالـة الهمزة، و انفرد صاحب «المبهـج» عن أبى عون عن شعيـب عن يحيى عنه بفتحهـا، و انفرد ابن سـوار «۱۰» عن النهروانى، عن أبى حمـدون عن يحيى عنه بالإمالة فى الموضـعين، فحصـل لأبى بكر أربع طرق.

و أمال الحرفين ذو ضاد (ضف) [خلف عن حمزة] «۱۱»، و روى [أول] «۱۲»

(١) فى ز: الدراوردى، و فى م: الداودىّ.

(٢) ما بين المعقوفين ورد فى م مع تقديم و تأخير.

(٣) فى د، ز: المقدر.

(۴) فى م: على.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: أى وافق على إمالة همزة نَأى الإسراء ذو صف.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: نون نأى.

(٩) سقط فى م.

(١٠) فى م: عن ابن سوار.

(١١) سقط فى م.

(١٢) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٨٧

الثانى «١» الكسائى «٢» و خلف فى اختياره، و انفرد فارس بن أحمد فى أحد وجهيه عن السوسى بالإمالة فى الموضعين، و تبعه الشاطبى، و أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح؛ و لهذا قال فى «التيسير»: و قد روى عن أبى شعيب مثل ذلك- أى: فتح النون- و هو على عادته فى ذكر ما روى؛ لتعميم الفائدة؛ و لذا لم يذكره فى «المفردات».

وجه إمالة إِناهُ [الأحزاب: ۵٣] انقلابه عن الياء.

و وجه الموافقة: الجمع، يقال: أنى الطعام يأنى إناء، و آن يئين: بلغ وقت نضجه.

و وجه إمالة نَأى [الإسراء: ٨٣]: كونه يائيا؛ لأنه يقال: نأيت، و لشعبة الجمع بين اللغتين.

و لما فرغ مما وقعت فيه الموافقة من ذوات الياء، و بقى منها رَأى* آخرها، ثم انتقل إلى ما وقعت فيه الموافقة من ذوات الراء بعد تتميم «٣» قرأ (نأى) فقال:

ص:

(روى) و فيما بعد راء (ح) ط (م) لاخلف و مجرى (ع) د و أدرى أولا

ش: (روى) عطف على (صفة)، و (فيما) يتعلق بمحذوف، و (حط) فاعله و (حط) و (ملا) عطف عليه، أى: وافق على الإمالة فيما بعد راء، [أو (ملا) مبتدأ (خلف) إما ثان أو فاعل، و الخبر أو الرافع فيه مقدم على خلف، تقديره: و (ملا) عنه خلف، و (مجرى) مبتدأ و (عد) فاعل بالخبر، أى: وافق على إمالتها، (عد و أدرى) ملا كذلك، و (أولا) حال من (أدرى)، و يحتمل أن يكون صفة ل (أدرى) ينأى على أنه مبنى على الفتح؛ لتقدير ألفيه و تقديره، و (أدرى) الأول وافق على إمالتها صل] «۴» ذو حاء (حط)، و خلف يجوز جره بإضافة (ملا) إليه، أى: وافق صاحب ملا المضاف للخلف «۵»، و رفعه مبتدأ مؤخر، و عنه خبر مقدم، و وافق (مجرى عد) فعلية، و أدرى صل كذلك، و (أولا) يحتمل الحالية من (أدرى)، و الوصفية، فيقدر فيه أل.

ثم كمل فقال:

ص:

(ص) ل و سواها مع يا بشرى اختلف‌و افتح و قللها و أضجعها (ح) تف

ش: و (سواها) مبتدأ، و (مع يا بشرى) حال، [و (اختلف) عنه فيه خبره و (افتح) أمر،

---

(١) فى ص: التالى.

(٢) فى م: أبو بكر و الكسائى.

(٣) فى م: بتميم.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من م.

(٥) فى د: التخلف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٥٨٨

و معطوفاه «١» كذلك، و «صف» محله نصب على نزع الخافض] «٢» و يتعلق بأحد الثلاث، و يقدر مثله فى الأخيرين.

[أى:] وافق ذو حاء «حط» أبو عمرو باتفاق و ذو ميم «ملا» ابن ذكوان، لكن من طريق الصورى دون الأخفش، و هو معنى قوله: (اختلف) على إمالة كل ألف يائية «٣» أو مؤنثة أو للإلحاق، متطرفة لفظا أو تقديرا، قبلها راء مباشرة، لفظا عينا كانت أو فاء، [فالمنقلبة فى الأفعال تكون فى كل ما كان على وزن أفعل و افتعل و يفعل و يفتعل، و فى الأسماء ما كان [على] وزن فعل و فعل و فوعلة و مفتعل، و المؤنثة فيها فى موزون فعلى ثلاثى و فعالى كلاهما بالأفعال] «٤»، نحو أَسْرى «٥» [الأنفال: ٦٧]، [و] أَراكُمْ [هود: ٢٩]، و افْتَرى* [آل عمران: ٩٤، النساء: ٤٨]، و اشْتَراهُ [البقرة: ١٠٢]، و أَسْمَعُ وَ أَرى [طه: ٤٦] و قَدْ نَرى [البقرة: ١٤٤]، و تَراهُمْ [الأعراف: ١٩٨]، و يَراكَ [الشعراء: ٢١٨]، و تَتَمارى [القمر: ٥٥]، و يَتَوارى [النحل: ٥٩]، و يَفْتَرِى [النحل: ١٠٥].

و مثال الأسماء: الثَّرى [طه: ٦]، و الْقُرى [الأنعام: ٩٢] و التَّوْراةَ* [آل عمران: ٣، ٤٨، ٥٠] على تفصيل فيها يأتى، و مَجْراها [هود: ٤١] و مُفْتَرىً* [القصص: ٣٦، سبأ: ٤٣] وفاقا.

و مثال [ألف التأنيث] «٦»: لَهُ أَسْرى حَتَّى [الأنفال: ٦٧]، و أُخْراكُمْ [آل عمران: ١٥٣]، و الْكُبْرى [طه: ٢٣] و ذِكْراهُمْ [محمد: ١٨] و الشِّعْرى [النجم: ٤٩] و النَّصارى [البقرة: ٦٢] و سُكارى [النساء: ٤٣].

و انفرد الكارزينى عن المطوعى عن الصورى بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصورى، و وافق ذو عين «عد» حفص على إمالة مَجْراها بهود [الآية: ٤١]، و لم يمل غيره.

و وافق ذو صاد (صل) أبو بكر على إمالة أَدْراكُمْ فى يونس [الآية: ١٦] [فقط، و هو المراد بالأول، و اختلف عنه فى غير يونس] «٧»، و فى ياء بُشْرى بيوسف [الآية: ١٩].

فأما أَدْراكُمْ [يونس: ١٦]، فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقا، و هى طريقة «٨» شعيب عن يحيى، و هو الذى قطع به صاحب «التيسير» و «الهادى» و «الكافى» و «التذكرة»

---

(١) فى م: معطوف.

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(٣) فى ص: ثنائية.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة فى م.

(٥) فى ص: اشترى.

(٦) سقط فى م.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: طريق.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۸۹

و «التبصرة» و «الهداية» و «التلخيص» و «العنوان» و غيرها.

و روى عنه العراقيون قاطبة الفتح فى غير يونس، و هو طريق أبى حمدون عن يحيى، و العليمى عن أبى بكر، و هو الذى فى «التجريد» و «المبهج» و «الإرشاد» و «الكفايتين» و «الغايتين» و غيرها، و ذكره أيضا فى «المستنير» من طريق شعيب.

و أما بُشْرى [يوسف: ۱۹] فروى عنه إمالتها العليمى من أكثر طرقه، و هو الذى قطع به صاحب «التجريد» و الدانى، و أبو العلاء و أبو على العطار و سبط الخياط فى «كفايته» «۱».

و قال فى «المبهج»: إن الإمالة له فى وجه و رواها الدانى من طريق يحيى بن آدم من جمهور طرقه، و هو «۲» رواية أبى العز عن العليمى، و الوجهان صحيحان.

و اختلف عن ذى [حاء] (حتف) أبى عمرو فى يا بُشْرى بيوسف [الآية: ۱۹] فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، و هو الذى قطع به فى «التيسير» و «الكافى» و «الهداية» و «الهادى» و «التجريد» و غالب كتب المغاربة و المصريين، و لم ينقل العراقيون قاطبة سواه، و رواه بعضهم بين اللفظين، و عليه نص أحمد بن جبير «۳»، و هو أحد الوجهين فى «التذكرة» و «التبصرة» و قال فيهما: و الفتح أشهر، و حكاه أيضا صاحب «تلخيص العبارات».

و روى آخرون عنه الإمالة المحضة كابن مهران، و الهذلى، و ذكر الثلاثة الشاطبى و من تبعه، و الفتح أصح رواية، و الإمالة أقيس على أصله، و الله أعلم.

وجه موافقة أبى عمرو، و ابن ذكوان: ما حكاه الفراء عن الكسائى: أنه قال: للعرب فى كسر الراء رأى ليس لها فى غيره، و إنما فعلوا ذلك؛ تشوقا إلى ترقيقها، و ذلك أن الألف الممالة تستلزم إمالة الفتحة التى قبلها؛ فتصير كالكسرة؛ فتعطى حكم الكسرة فى سنة «۴» الترقيق.

و وجه موافقة حفص: أنه لما خالف بين حركتى الميم أثبتها مخالفة الألفين «۵».

و لما فرغ من الإمالة الكبرى شرع فى الصغرى فقال:

ص:

و قلّل الرّا و رءوس الآى (ج) فـو ما به ها غير ذى الرّا يختلف

ش: اللفظ (الرائى)، أى: المنسوب إلى الراء، مفعول (قلل) على حذف مضاف، أى: قلل [فيه] «۶» إمالة اللفظ الرائى، و (رءوس) عطف على (الرائى) و (جف) محله نصب

---

(۱) فى م: كتابيه.

(۲) فى م: و هى.

(۳) فى ص: ابن جبر.

(۴) فى م، ص: سببية.

(۵) زاد فى م: و جمعها.

(۶) سقط فى م، ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۹۰

بنزع الخافض، و (ما به ها ... يختلف) قوله فيه: كبرى، و (غير) مستثنى من (ها)، و راؤها منصوبة، أى: أمال ذو جيم (جف) ورش من طريق الأزرق ذوات الراء المتقدمة بين بين اتفاقا، و كذلك أمال بين بين رءوس آى الإحدى عشرة سورة المتقدمة بلا خلاف أيضا إذا لم يكن فيها هاء نحو: وَ ضُحاها [الشمس: ۱]، و لم يكن «۱» من ذوات الراء، و سواء كانت رءوس الآى يائية نحو: هَوى [طه: ۸۱]، و هُدىً* [البقرة: ۲- ۵]، أو واوية نحو: الضُّحى [الضحى: ۱]، و سَجى [الضحى: ۲]، و الْقُوى [النجم: ۵]، و هذا أيضا مما لا خلاف عنه فى إمالته، و أجمعوا عنه «۲» أيضا على تقليل «۳» «رأى» و بابه مما لم يكن بعده ساكن.

و انفرد صاحب «التجريد» بفتح هذا النوع، فخالف جميع الرواة عن الأزرق.

و انفرد أيضا صاحب «الكافى» ففرق فى ذلك بين الرائى، فأماله بين بين، و بين الواوى ففتحه.

و أما إن كان فى رءوس الآى (هاء)، فإن كان معها راء نحو: ذِكْراها [النازعات:

۴۳]، فلا خلاف أيضا فى إمالتها، و إن لم يكن [معها] «۴» هاء «۵» نحو: بَناها [الشمس:

۵]، و وَ ضُحاها [الشمس: ۱]، و سَوَّاها [الشمس: ۷]، و دَحاها [النازعات:

۳۰]، و تَلاها [الشمس: ۲]، و أَرْساها [النازعات: ۳۲]، و جَلَّاها [الشمس:

۳].

و سواء كان واويا أو يائيا، و هو المراد بقوله: (و ما به ها) فاختلف [فيه] «۶» فأخذ [فيه] «۷» بالفتح ابن سفيان و المهدوى و مكى و ابن غلبون و ابن شريح و ابن بليمة و غيرهم، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و أخذ فيه بالإمالة بين بين الطرسوسى و صاحب «العنوان» و فارس بن أحمد و الخاقانى و غيرهم.

و الذى عول عليه الدانى فى «التيسير» هو الفتح كما صرح به أول السور «۸»، مع [أن] «۹» اعتماده فى «التيسير» على قراءته على الخاقانى فى رواية ورش، و أسندها فى «التيسير» من طريقه «۱۰»، و لكنه اعتمد فى هذا الفصل على قراءته على أبى الحسن، و كذلك قطع عنه

---

(۱) فى م، ص: تكن.

(۲) فى م: عليه.

(۳) فى م: تقليل إمالة رأى.

(۴) سقط فى د.

(۵) فى م: راء.

(۶) سقط فى د.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: فى أول السورة.

(۹) سقط فى د.

(۱۰) فى م، ص: طريقيه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۹۱

بالفتح فى «المفردات» وجها واحدا مع إسناده فيها «۱» الرواية من طريق ابن خاقان.

و جرد السخاوى ذوات الواو من الخلاف فى ذوات الياء، و تبعه بعض شراح «الشاطبية» و هو مردود؛ للانفراد.

ثم انتقل إلى تتمة مذهب ورش فقال:

ص:

اشارة

مع ذات ياء مع أراكهمو وردو كيف فعلى مع رءوس الآى (ح) د

ش: (مع ذات يـاء) حـال، و (مع أراكهم) «۲» [معطوف] حـذف عاطفه، و (فعلى) منصوب بمقدر «۳»، أى: أمـال فعلى، و (كيف) وقع حالا، و (مع رءوس الآى) حال أخرى، و (حد) فاعله.

أى: اختلـف- أيضـا- عن الأزرق فى ذوات اليـاء غير مـا تقـدم من رءوس الآى على أى وزن كـان نحـو: هُدىً [البقرة: ۲] و وَ نَأى [الإسراء: ۸۳] و أَتى [النحل: ۱] و رَمى [الأنفال: ۱۷]، و ابْتَلى [البقرة: ۱۲۴]، و وَ يَخْشَ [النـور: ۵۲]، و يَرْضى [النساء: ۱۰۸] و الْهَدْىَ [الفتح: ۲۵، النجم: ۲۳]، و هُداىَ* [البقرة: ۳۸، طه:

۱۲۳]، و وَ مَحْياىَ [الأنعام: ۱۶۲]، و الزِّنى [الإسراء: ۳۲] و أَعْمى [الإسراء:

۷۲]، و يا أَسَفى [يوسف: ۸۴]، و خطايـا و تُقاتِهِ [آل عمران: ۱۰۲] و مَتى [البقرة: ۲۱۴] و إِناهُ [الأحزاب: ۵۳] و مَثْواىَ [يوسف: ۲۳] و مَثْوَى* [آل عمران: ۱۵۱، النحل: ۲۹] و الْمَأْوى [السجدة: ۱۹] و الدُّنْيا [البقرة: ۸۵] و مَرْضى* [النساء: ۴۳، ۱۰۲] و طُوبى [الرعد: ۲۹] و الرُّؤْيَا [الإسراء: ۶۰] و مُوسى وَ عِيسى [البقرة: ۱۳۶] و يا يَحْيى [مريم: ۱۲] و الْيَتامى [النساء: ۲] و كُسالى [النساء: ۱۴۳] و بَلى [البقرة: ۸۱]، و شـبه ذلك، فروى عنه إمالـة ذلك كله بين بين صاحب «العنوان» و «المجتبى» و الطرسوسـى و فارس، و ابن خاقان و غيرهم، و هو الذى فى «التيسير» و «المفردات» و غيرهما.

و روى فتحه طاهر بن غلبون و أبوه أبو الطيب و مكى و صاحب «الكافى» و «الهادى» و «الهداية» و «التجريد» و ابن بليمة و غيرهم.

و أطلق الوجهين الدانى فى «جامعه» و غيره و الشاطبى.

و أجمعوا على فتح مَرْضاتِ [الممتحنة: ۱] و مَرْضاتِ [البقرة: ۲۰۷] و كَمِشْكاةٍ [النور: ۳۵].

---

(۱) فى م: فيهما.

(۲) فى م: حال أيضا.

(۳) فى م: بفعل مقدر.

و أما الرِّبا* [البقرة: ۲۷۶، ۲۷۸] و كِلاهُما [الإسراء: ۲۳] فألحقهما بعضهم «۱» بنظائرهما من «القوى» و «الضحى»؛ فأمالهما بين بين، و هو صريح «العنوان»، و ظاهر «جامع البيان».

و الجمهور على فتحهما، و هو الذى عليه العمل و أهل الأداء، [و لا يوجد نص بخلافه] «۲».

و اختلفوا أيضـا فى أَراكَهُمْ فى الأنفـال [الآيـة: ۴۳]: فقطع بالفتـح صـاحب «العنوان» و شـيخه عبـد الجبـار و أبو بكر الأُدفُوّى، و به قرأ الدانى على أبى الفتح فارس، و قطع بين بين صاحب «تلخيص العبارات» و «التيسير» و «التذكرة» و «الهداية»، و قال: إنه اختيار ورش، و إن قراءته على نافع بالفتح، و كذلك «۳» قال مكى، إلا أنه قال: و بالوجهين قرأت، و بالفتح قرأ الدانى على ابن خاقان و ابن غلبون، و قال فى «تمهيده»: و «هو الصواب»، و فى «جامعه»: «و هو القياس».

قال: و على الفتح عامة أصحاب [ابن] «۴» هلال و أصحاب النحاس؛ فالحاصل أن للأزرق أربع طرق فى غير ذوات الراء:

الأولى: الإمالة بين بين مطلقا رءوس الآى و غيرها كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، و هذا مذهب أبى الطاهر صاحب «العنوان» و شيخه و أبى الفتح و ابن خاقان.

الثانية: الفتح مطلقا، رءوس الآى و غيرها، و هذا مذهب أبى القاسم بن الفحام صاحب «التجريد».

الثالثة: الإمالة بين بين فى رءوس الآى فقط سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، و كذلك ما لم يكن رأس آية، و هذا مذهب أبى الحسن بن غلبون و مكى و جمهور المغاربة.

الرابعة: الإمالة بين بين مطلقا رءوس الآى و غيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، و هذا مذهب [الدانى فى «التيسير» و «المفردات»، و هو] «۵» مذهب مركب من مذهبى شيوخه.

قال المصنف: و بقى مذهب خامس، و هو إجراء الخلاف فى الكل، رءوس الآى مطلقا ذوات الياء و غيرها، إلا [أن] «۶» الفتح فى رءوس الآى غير ما فيه هاء قليل و فيما فيه هاء كثير، و هو يجمع الثلاثة الأول، و هذا «۷» الذى يظهر من كلام الشاطبى، و هو الأولى عندى، و يحمل كلامه عليه. انتهى.

---

(۱) فى م: بعض أصحابنا.

(۲) زيادة فى م.

(۳) فى د: و لذلك.

(۴) سقط فى د.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: هو.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۹۳

وجه التقليل: حصول الغرض بمطلق الإمالة و مراعاة الأصل.

قال خلف: سمعت القراء يقولون: أفرط عاصم فى الفتح و حمزة فى الكسر- يعنون:

الإمالة الكبرى- و أحب إلى أن تكون القراءة بينهما.

و هو يدل على سماعها من العرب كذلك.

و وجه تحتم ذى الراء: ما تقدم لأبى عمرو من استحسانها معها.

و وجه تحتم الفواصل و التعميم: التناسب.

و وجه «۱» فتح أَراكَهُمْ [الأنفال: ۴۳]: بعده من «۲» الطرف بالضميرين، بخلاف أَراكُمْ «۳» [هود: ۲۹].

[و وجه خلاف اليائيات: عدم المرجح و الجمع.

و وجه فتح المؤنثة: تراخيها عن الطرف] «۴».

و وجه تحتم رائى الإلحاق بذوات الياء «۵»؛ من أجل إمالة الراء قبله كذلك.

و وجه فتح الرِّبا* [البقرة: ۲۷۶، ۲۷۸] و كِلاهُما [الإسراء: ۲۳]: أن الرِّبا* واوى، و الاثنان إنما أميلا لأجل الكسرة، و الذى أميل من الواوى إنما أميل لكونه رأس آية ك الضُّحى [الضحى: ۱] و الْقَوِىُ [هود: ۶۶]، و أميل «۶» للمناسبة و المجاورة.

تنبيهات

الأول: يحمل قوله: (الرائى) على الألف المتطرفة؛ لأن الكلام المتقدم فيها؛ ليخرج عنه الألف التى بعد راء تَراءَا [الشعراء: ۶۱]؛ فإنه لم يملها و أَراكَهُمْ [الأنفال:

۴۳] مخصصة «۷».

الثانى: قوله: (مع ذات ياء) «۸» ليس مراده المنقلب عن الياء فقط بل الأعم، و هو كل ألف انقلبت عن الياء أو ردت إليها أو رسمت بها مما أماله حمزة و الكسائى من الروايتين أو إحداهما، و نص عليه الدانى سوى مَرْضاتِ* [البقرة: ۲۰۷، ۲۶۵] و تابعيها.

الثالث: ظاهر عبارة «التيسير» فى: هُدايَ* بالبقرة [الآية: ۳۸]، و طه [الآية:

۱۲۳]، و وَ مَحْيايَ بالأنعام [الآية: ۱۶۲] و مَثْوايَ بيوسف [الآية: ۲۳]- الفتح

---

(۱) فى م: أوجه.

(۲) فى م: عن.

(۳) فى م: أراكهم.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۵) فى م، ص: الراء.

(۶) فى م: فأميل.

(۷) فى م: محضة.

(۸) فى م: مع ذوات الياء.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ۱، ص: ۵۹۴

لورش من طريق الأزرق؛ و ذلك أنه لما نص على إمالتها الكسائى من رواية الدورى عنه فى الفصل المختص به، و أضاف إليه رُؤْياكَ [يوسف: ۵]- نص بعد ذلك على إمالة رُؤْياكَ بين بين لورش و أبى عمرو، و ترك الباقى، و قد نص على إمالة الثلاثة «۱» فى باقى كتبه، و هو الصواب.

الرابع: ظاهر عبارة «العنوان» فى هود [الآية: ۴۱] يقتضى فتح مُرْساها [الأعراف:

۱۸۷] و السُّواى [الروم: ۱۰] لورش.

و الصواب: إدخالهما فى الضابط المتقدم فيما لا بين بين، و الله أعلم.

و قوله: (و كيف فعلى) أى: اختلف عن ذى حاء (حد) أبو عمرو فى إمالة ألف فعلى و فعلى و فعلى المعبر عنه ب «كيف فعلى» الساكنة العين كاللفظ، و فى ألفات فواصل السور الإحدى عشرة «۲» اتصل بها هاء مؤنث أم لا، إلا أن يتقدم «۳» ألف «فعلى» مطلقا و الفواصل راء مباشرة، فإنه يميلها إمالة كبرى، كما سيخصه. [فأما «فعلى» فروى جمهور العراقيين و بعض المصريين] «۴» فتح الباب عن أبى عمرو من روايتيه إلا ذوات الراء، و أَعْمى الأول من سبحان [الآية: ۷۲] و رَأى* [الأنعام: ۷۶، ۷۷، ۷۸]، فأمالوها خاصة، و هو الذى فى «المستنير» لابن سوار و «الكفاية» لأبى العز و «المبهج» و «الكفاية» لسبط الخياط و «الجامع» لابن فارس و «الكامل» للهذلى و غير ذلك من الكتب.

و روى الإمالة جماعة كثيرة.

و أما «۵» رءوس الآى فروى عنه المغاربة قاطبة و جمهور المصريين و غيرهم إمالتها، و هو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية» و «التذكرة» و «التبصرة» و «المجتبى» و «العنوان» و «إرشاد» عبد المنعم، و «الكافى» و «الهادى» [و «الهداية»] «۶» و «التلخيص» و «غاية» ابن مهران و «تجريد» ابن الفحام من قراءته على عبد الباقى.

و أجمعوا على إلحاق الواوى منها بالياء للمجاورة، و انفرد صاحب «التبصرة» بتقييد الإمالة بما إذا كانت الألف «۷» منقلبة عن ياء مع نصه فى صدر الكتاب على إمالة دَحاها [النازعات: ۳۰] و طَحاها [الشمس: ۶] و تَلاها [الشمس: ۲] و سَجى [الضحى: ۲] لأبى عمرو، فبقى على قوله: و الضُّحى [الضحى: ۱] و ضُحًى

---

(۱) فى م: الثلاث.

(۲) فى م: الإحدى عشر.

(۳) فى د، ز، ص: تقدم.

(۴) فى م: و أما الأول فروى جمهور بعض البصريين.

(۵) فى م: فأما.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى د: ألفه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۹۵

[الأعراف: ۹۸] و الْقُوى «۱» [النجم: ۵] و الْعُلى [طه: ۴].

و الصواب إلحاقها بأخواتها إذ لم يوجد هذا التفصيل لغيره.

و الخلاف فى «فعلى» مفرع، و ذلك أن هؤلاء المذكورين اختلفوا فى إمالتها إذا لم تكن رأس آية و لا من ذوات الراء، فأمالها جمهورهم بين بين، و هو الذى فى «الشاطبية» و «التيسير» و «التذكرة» و «التبصرة» و «الإرشاد» و «التلخيص» و «الكافى» و «غاية» ابن مهران و «التجريد» من قراءته على عبد الباقى.

و ذهب باقيهم إلى الفتح، و عليه أكثر العراقيين، و هو الذى فى «العنوان» و «المجتبى» و «الهادى».

و أجمع أصحاب بين بين على إلحاق موسى و عيسى و يحيى بألفات التأنيث.

و نص الدانى فى «الموضح» على أن القراء يقولون: يحيى «فعلى»، و موسى «فعلى»، و عيسى «فعلى».

و انفرد أبو على البغدادى بإمالة ألف «فعلى» محضا لأبى عمرو فى «۲» رواية الإدغام، و ليس من طرق الكتاب.

و انفرد أيضا صاحب «التجريد» بإلحاق ألف «فعالى» و «فعالى» ب «فعلى»، فأمالها عنه بين بين من قراءته على عبد الباقى، و هو يحكى عن السوسى من طريق الخشاب عنه. وجه إمالة «فعلى» التنبيه على ما يستحقه المؤنث من الكسر و التاء نحو: أنت و قمت، و اكتفى بالأصل دون «فعالى».

و وجه رءوس الآى: أن منها «فعلى» فأتبعها صورتها، و ألحق ما ليست فيه بما هى «۳» فيه لتجرى «۴» فواصله على سنن واحد. و وجه تقليله: الجمع بين الصغرى و الكبرى.

و اختلف هؤلاء المطلقون عن أبى عمرو فى سبعة ألفاظ فانتقل إليها [فقال:] «۵»

ص:

خلف سوى ذى الرّا و أنّى ويلتىيا حسرتى الخلف (ط) وى قيل متى

ش: (خلف) [مبتدأ «۶» مؤخر حذف خبره، أى: و عنه خلف] «۷»، و (سوى) أداة استثناء، و (ذى الرا) مجرور بالإضافة، و (أنى) مبتدأ، أى: و هذا اللفظ، و تالياه حذف

---

(١) سقط فى ص.

(٢) فى م: و هو فى.

(٣) فى م: هو.

(۴) فى ز: ليجرى.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م: خبر مبتدأ، أى: الإمالة خلف، أى: مختلف فيها.

(٧) ما بين المعقوفين سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۵٩۶

عاطفهما، و (الخلف) فيها «١» عن ذى (طوى) اسميهٔ، خبر (أنى)، و قيل: مجهول، و (متى) مبتدأ.

ثم عطف عليه فقال:

ص:

بلى عسى و أسفى عنه نقلو عن جماعهٔ له دنيا أمل

ش: [الثلاثهٔ (بلى) و (عسى) و (أسفى) حذف عاطفها على (متى) و (عنه) يتعلق بالخبر و هو (نقل)، أى: هذا اللفظ نقل عن الدورى، و الجملهٔ نائبهٔ عن مقول القول، و (عن جماعهٔ)] «٢» عطف على «متى» «٣»، و (عنه نقل) خبره، و الجملهٔ نائب الفاعل، و (عن) و (له) يتعلق ب (أمل) و (دنيا) [مفعوله] «۴» أى: اختلف عن ذى طاء «طوى» الدورى عن أبى عمرو فى سبعهٔ ألفاظ منها: أَنَّى* [البقرهٔ: ٢۵٩، آل عمران: ٣٧] الاستفهاميهٔ، و يا وَيْلَتى [الفرقان: ٢٨] و يا حَسْرَتى [الزمر: ۵۶] فروى عنه إمالتها صاحب «التيسير» و «الكافى» و «التبصرهٔ» و «الهدايهٔ» و «الهادى» و «الشاطبى».

و منها يا أَسَفى [يوسف: ٨۴] فروى إمالتها عنه بلا خلاف صاحب «الكافى» و «الهدايهٔ» و «الهادى».

و ذكر صاحب «التبصرهٔ» عنه فيها خلافا.

و نص الدانى على فتحها له دون أخواتها، و منها «متى» و «بلى» فروى عنه إمالتهما ابن شريح و المهدوى و صاحب «الهادى».

و منها «عسى» و ذكر إمالتها له صاحب «الهدايهٔ» و «الهادى».

و روى فتح السبعهٔ عنه سائر أهل الأداء من المغاربهٔ و المصريين و غيرهم، و به قرأ الدانى على أبى الحسن.

و أمال عن الدورى أيضا الدُّنْيا* كيف وقعت إمالهٔ محضهٔ جماعهٔ، منهم بكر ابن شاذان، و النهروانى عن زيد [عن ابن فرح] «۵» عن الدورى، و نص عليه ابن سوار، و القلانسى، و الهمدانى، و غيرهم، و هو صحيح مأخوذ به من هذه الطرق المذكورهٔ.

وجه إمالهٔ ألف الندبهٔ: كونها خلفا عن ياء المتكلم.

و وجه أَنَّى* اندراجها فى «فعلى».

[و وجه] «۶» إمالهٔ الثلاثهٔ الأخرى: ما تقدم للمميلين.

---

(١) فى م: فيهما.

(٢) ما بين المعقوفين زيادهٔ من م.

(٣) فى د: أمل.

(۴) سقط فى د، ز.

(۵) فى م: على أبى الفرج.

(۶) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۵۹۷

و وجه التقليل: أنه أصله فى غير ذوات الراء.

و وجه الفتح: خروجها عن أصل أبى عمرو.

ثم كمل ذوات الراء فقال:

ص:

حرفى رأى (م) ن (صحبة) (ل) نا اختلفو غير الأولى الخلف (ص) ف و الهمز (ح) ف

ش: (حرفى) مفعول «أمال» «۱» المدلول عليه ب (أمل) آخر المتلو، و (رأى) مضاف إليه «۲»، و الفاعل (من)، و (صحبة) «۳» مجرور بحرف مقدر، و هو قليل كقوله:

... ...أشارت كليب بالأكف الأصابع «۴» (و لنا) مبتدأ، و (اختلف) عنه فيهما خبره، و (الخلف) فيهما عن (صف) اسمية، و (غير الأولى) واجب النصب على الاستثناء، و يجوز مراعاة لفظ (صف) فينصب (الخلف)، و (الهمز) مفعول (أمال) و (حف) فاعله.

ثم كمل فقال:

ص:

و ذو الضّمير فيه أو همز و راخلف (م) نى قلّلهما كلّا (ج) رى

ش: (و ذو الضمير) مبتدأ، و (فيه) أى: فى همزه «۵»، يتعلق بمحذوف، أى: كائن فى همز خلف منى، و (فيه) خبر أو متعلقه على الخلاف، و (همز) معطوف ب (أو) على [ضمير] «۶» (فيه)، و (را) معطوف على (همز)، و تقديره: و ذو الضمير فى همز على انفراده خلف ابن ذكوان، قيل: يمال، و قيل: لا، أو فى همزه ورائه «۷» خلف ابن ذكوان، فقوله «۸»: (خلف منا) إنما «۹» أخبر عن أحدهما بأل على خبر الآخر، أو خبر عنهما، و (منى) مضاف إليه، و (قللهما) مستأنف، و (كلا) «۱۰» حال، و (جرى) محله نصب بنزع الخافض، و تقديره: قلل إمالة الحرفين حالة كونهما فى جميع المواضع عن الأزرق.

---

(۱) فى م: أماله.

(۲) فى د، ز، ص: مضاف له.

(۳) فى م: و صحبة معطوف عليه.

(۴) عجز بيت للفرزدق، و صدره:

إذا قيل أى الناس شرّ قبيلة... ... ... و هو من قصيدة عدتها خمسة و أربعون بيتا للفرزدق، ناقض بها قصيدة لجرير هجاه بها على هذا الروىّ.

ينظر ديوانه (۱/ ۴۲۰)، خزانة الأدب (۹/ ۱۱۳، ۱۱۵)، شرح التصريح (۱/ ۲۱۳).

(۵) فى م: الهمز.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م، د: و رواية.

(٨) فى م: فقول.

(٩) فى م: إما خبر، و سقط فى ص.

(١٠) فى د: و كلاهما.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٥٩٨

فإن قلت: [كان] «١» الواجب أن يعيد العامل فى العطف.

قلت: لا نسلم وجوبه، فقد جوزه جماعة منهم ابن مالك، و قد قال تعالى: بِهِ وَ الْأَرْحامَ [النساء: ٢]، و حكى سيبويه «ما فيها غيره و فرسه» «٢».

ثم كمل فقال:

ص:

و قبل ساكن أمل للرّا (صفا)(ف) ى و كغيره الجميع وقفا

ش: (قبل ساكن) حال من مفعول (أمل)، و هو الراء «٣»، و لامها زائدة «۴»، و (صفا)

---

(١) سقط فى د.

(٢) اعلم أن الجمهور على نصب ميم وَ الْأَرْحامَ و فيه وجهان:

أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة، أى: و اتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها. و قدر بعضهم مضافا، أى: قطع الأرحام، و يقال: إن هذا فى الحقيقة من عطف الخاص على العام، و ذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفته، و قطع الأرحام مندرج فيها.

و الثانى: أنه معطوف على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد و عمرا؛ لما لم يشركه فى الإتباع على اللفظ تبعه على الموضع. و يؤيد هذا قراءة عبد الله: و بالأرحام. و قال أبو البقاء:

«تعظمونه و الأرحام؛ لأن الحلف به تعظيم له».

و قرأ حمزة: و الأرحام بالجر، و فيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، و هذا لا يجيزه البصريون.

و قد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج و غيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه جواز ذلك أنه قال: «حدثنى شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: وَ الْأَرْحامَ- بخفض الْأَرْحامَ- هو كقولهم: «أسألك بالله و الرحم» قال: و هذا قبيح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه».

و الثانى: أنه ليس معطوفا على الضمير المجرور، بل الواو للقسم و هو خفض بحرف القسم مقسم به، و جواب القسم: «إن الله كان عليكم رقيبا». و ضعف هذا بوجهين:

أحدهما: أن قراءتى النصب و إظهار حرف الجر فى «بالأرحام» يمنعان من ذلك، و الأصل توافق القراءات.

و الثانى: أنه نهى أن يحلف بغير الله تعالى و الأحاديث مصرحة بذلك.

و قدر بعضهم مضافا فرارا من ذلك فقال: تقديره: و رب الأرحام، قال أبو البقاء: «و هذا قد أغنى عنه ما قبله» يعنى الحلف بالله تعالى.

و لقائل أن يقول: «إن لله تعالى أن يقسم بما شاء كما أقسم بمخلوقاته كالشمس و النجم و الليل، و إن كنا نحن منهيين عن ذلك»، إلا أن المقصود من حيث المعنى ليس على القسم فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير، و لا التفات إلى طعن من طعن فيها، و حمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة.

و قرأ عبد الله أيضا: وَ الْأَرْحامَ رفعا و هو على الابتداء، و الخبر محذوف فقدره ابن عطية:

«أهل أن توصل»، و قدره الزمخشرى: «و الأرحام مما يتقى، أو مما يتساءل به»، و هذا أحسن:

للدلالة اللفظية و المعنوية، بخلاف الأول؛ فإنه للدلالة المعنوية فقط، و قدره أبو البقاء:

«و الأرحام محترمة» أى: واجب حرمتها. ينظر: الدر المصون (٢/ ٢٩٦- ٢٩٧).

(٣) فى م: الهمزة.

(٤) فى م: تعليلية.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٥٩٩

محله نصب بنزع الخافض، و (فى) معطوف عليه، و (الجميع وقف) اسمية، و (كغيره) صفة مصدر حذف، و تقديره: و الجميع وقف على «رأى» الذى قبل ساكن وقوفا مثل الوقوف على غيره مما ليس قبله ساكن.

فإن قلت: كان المناسب أن يقول: وقفوا؛ ليناسب «١» المبتدأ.

قلت: حصلت المطابقة باعتبار لفظ المبتدأ. أقول: اعلم أن «رأى» تارة تقع قبل متحرك و تارة قبل ساكن، و الأول ظاهر و مضمر، فالظاهر سبعة مواضع: رَأى كَوْكَباً بالأنعام [الآية: ٧٦] و رَأى أَيْدِيَهُمْ بهود [الآية: ٧٠] و رَأى قَمِيصَهُ بيوسف [الآية: ٢٨] و رَأى بُرْهانَ رَبِّهِ بها [الآية: ٢٤] و رَأى ناراً بطه [الآية: ١٠] و رَأى أَ فَتُمارُونَهُ و لَقَدْ رَأى مِنْ آياتِ رَبِّهِ كلاهما بالنجم [الآيتان: ١٢، ١٨].

و المضمر ثلاث كلمات فى تسعة «٢» مواضع: رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بالأنبياء [الآية: ٣٦] و رَآها تَهْتَزُّ* بالنمل [الآية: ١٠] و القصص [الآية: ٣١] و رَآهُ* بالنمل أيضا [الآية: ٤٠] و بفاطر [الآية: ٨] و الصافات [الآية: ٥٥] و النجم [الآية: ١٣] و التكوير [الآية: ٢٣] و العلق [الآية: ٧].

و الساكن ستة: رَأَى الْقَمَرَ و رَأَى الشَّمْسَ و كلاهما «٣» بالأنعام [الآيتان: ٧٧- ٧٨] و رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا بالنحل [الآية: ٨٥] و رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا بها [الآية: ٨٦]، و وَ رَأَى الْمُجْرِمُونَ بالكهف [الآية: ٥٣] و وَ لَمَّا رَأَ الْمُؤْمِنُونَ بالأحزاب [الآية: ٢٢].

و بدأ بما بعده متحرك ظاهر أو مضمر، أى: أمال كبرى الهمزة و الراء معا من «رأى» حيث وقعت إذا كان بعد الألف متحرك، سواء كان ظاهرا أو مضمرا- ذو ميم (من) ابن ذكوان و مدلول (صحبة) حمزة، و الكسائى و أبو بكر و خلف، و اختلف عن ذى لام (لنا) هشام فى الستة عشر:

فروى الجمهور عن الحلوانى عنه فتح الراء «٤» و الهمزة، و هو الأصح عنه، و كذا روى أبو العلاء و القلانسى و ابن الفحام و غيرهم عن الداجونى عنه إمالتهما «٥»، و هو الذى فى «المبهج» و «كامل الهذلى»، و رواه صاحب «المستنير» [عن ابن المفسر] «٦» عن الداجونى، و هذا هو المشهور عن الداجونى، و قطع به صاحب «التجريد» عن الحلوانى من قراءته على

---

(١) فى م، ص: لتناسب.

(٢) فى د: سبعة.

(٣) فى د، ز: كلاهما بدون واو.

(٤) فى ز، د: الواو.

(٥) فى ز، د: إمالتها.

(٦) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٦٠٠

الفارسى فى السبعة، و من قراءته على عبد الباقى فى غير سورة النجم، و الوجهان صحيحان.

ثم خصص عموم موافقة أبى بكر [للكوفيين] «۱» فقال: (و غير الأولى) أى: لا- خلاف عن ذى صاد (صف) أبى بكر فى إمالة رَأى كَوْكَباً [الأنعام: ۷۶] و هو المراد بالأولى، و اختلف عنه فى الخمسة عشر الباقية، فأمال الحرفين منها يحيى بن آدم عنه، و فتحهما العليمى، فهذان طريقان، [و له طريقان] «۲» آخران:

أولاهما: فتحهما فى الستة عشر، [و هى] طريق «المبهج» عن أبى [عون] «۳» عن يحيى، و عن الرزاز عن العليمى، و الثانية: فتح الراء و إمالة الهمزة [و هى] طريق «۴» صاحب «العنوان» فى أحد وجهيه عن «۵» شعيب عن يحيى.

لكن هاتان وقع فيهما انفراد.

و أمال ذو حاء (حف) أبو عمرو الهمزة فقط من الستة [عشر] «۶» موضعا.

و قوله: (و ذو الضمير) تخصيص لعموم مذهب ابن ذكوان، أى: لا خلاف عنه [فى إمالة السبعة الواقعة قبل ظاهر.

و اختلف عنه] «۷» فيما وقع قبل مضمر، هل يمال الحرفان معا أو لا يمالان معا، أو تمال الهمزة دون الراء؟ فأمال «۸» الراء و الهمزة جميعا عنه المغاربة قاطبة، و جمهور المصريين، و لم يذكر صاحب «التيسير» و أبو العلاء عن الأخفش «۹» من طريق النقاش سواه، و به قطع ابن فارس فى «جامعه» لابن ذكوان من طريقى «۱۰» الأخفش، و الرملى.

و فتحهما جميعا عن ابن ذكوان جمهور العراقيين و هو طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

و فتح الراء و أمال الهمزة الجمهور عن الصورى.

و لم يذكر أبو العز و أبو العلاء عنه سواه، و بالفتح قطع أبو العز للأخفش من «۱۱» جميع طرقه، و ابن مهران و سبط الخياط و غيرهم.

و قوله: «قللهما»: أى أمل صغرى لذى جيم (جرى) ورش من طريق الأزرق الهمزة و الراء معا فى المواضع الستة عشر و هو المراد بقوله: (كلا) و أخلص الباقون الفتح فى ذلك.

---

(۱) سقط فى ص.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى د.

(۴) فى م: طابق.

(۵) فى د: على.

(۶) سقط فى د.

(۷) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۸) فى د، ز، ص: و أمال.

(۹) فى م: الأعمش.

(۱۰) فى د: طريق.

(۱۱) فى ص: عن.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۰۱

و أما إذا كان قبل ساكن، فأمال مدلول (صفا) أبو بكر، و خلف، و ذو فاء (فد) حمزة الراء، و فتحوا الهمزة، و فتحهما «۱» الباقون، هذا حكم الوصل «۲».

فإن وقفوا عليه فحكمه حكم ما ليس بعده ساكن.

وجه إمالة حرفى رَأى* [الكهف: ۵۳، و النحل: ۸۵]: أن الألف يائية، و لزم من إمالتها الهمزة، ثم أميلت فتحة الراء؛ للمجانسة فهى إمالة لإمالة، لا سيما و هى: راء، و أيضا لاصقت همزة؛ و لهذا لم تجز «۳» إمالة فتحة نون نَرَى* و راء رَمى [الأنفال: ۱۷].

و وجه إمالة الألف و فتح الراء إلحاق رَأىَ* بنحو يَرَى*. و وجه استثناء المضمر:

بعد الألف عن محل التغيير «۴».

و وجه تقليلهما: طرد الأصل و المجانسة.

و وجه إمالتهما مع السكون: استصحاب حالهما مع الألف و إلغاء العارض.

و وجه فتحهما لمميلهما وقفا: أن التابع يتبع المتبوع.

و وجه فتحهما: الأصل.

تنبيه: انفرد «۵» الشاطبى- رحمه الله- بحكاية إمالة الراء فيما بعده متحرك عن السوسى، فخالف فيه سائر الناس من طريق كتابه و «التيسير»، و لم يرو أيضا من طريق هذا الكتاب، [و إنما رواه عنه صاحب «التجريد» من طريق أبى بكر القرشى «۶» عن السوسى، و ليس هو من طرق «۷» هذا الكتاب] «۸».

و قوله فى «التيسير»: «و قد روى عن أبى شعيب مثل حمزة» لا يدل على ثبوته من طرقه «۹»؛ فإنه قد صرح بخلافه فى «جامع البيان»، فقال: «إنه قرأ على أبى الفتح فى رواية السوسى من [غير] «۱۰» طريق ابن جرير، فيما لم يستقبله ساكن و فيما استقبله، بإمالة فتحة الحرفين معا، و أمال إذا كان بعده ساكن». فهذا نص الدانى على أنه قرأ على أبى الفتح بإمالة الحرفين معا، و ابن جرير ليس من طرق «۱۱» «الشاطبية» و «التيسير» إلا هو، و على هذا فليس إلى الأخذ به فى الساكن و غيره «۱۲» سبيل من طرق هذه الكتب كلها، على أن

---

(۱) فى د: و فتحها.

(۲) فى م: الأصل.

(۳) فى ص: لم تجر.

(۴) فى د: التعبير.

(۵) فى م: وجه انفراد.

(۶) فى م: الفارسى.

(۷) فى م: طريق.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۹) فى م: طريق.

(۱۰) سقط فى د.

(۱۱) فى م: طريق.

(۱۲) فى م: و غير.

ذلك مما انفرد به أبو الفتح من الطرق التى ذكرها عنه سوى [طريق] «۱» ابن جرير، و هى «۲» طريق أبى بكر القرشى، و الرقى، و أبى عثمان النحوى، و من طريق القرشى، ذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقى [و] ابن فارس عن أبيه.

و أخذ بعضهم بظاهر «الشاطبية»، فأخذ «۳» للسوسى فيما بعده ساكن بأربعة أوجه مركبة من وجهى الراء و وجهى الهمزة، و لا يصح

من طريق الكتابين سوى فتحهما، و أما إمالتهما فمن طريق من تقدم.

و أما فتح الراء و إمالة الهمزة فلا يصح «۴» من طريق السوسى البتة، و إنما روى من طريق أبى حمدون عبد الرحمن و إبراهيم ابنى «۵» اليزيدى، و من طريقهما حكاه فى «التيسير» و صححه، على أن أحمد بن حفص «۶» الخشاب و أبا العباس حكياه «۷» أيضا «۸» عن السوسى.

و أما إمالة الراء و فتحة «۹» الهمزة فلم ترد «۱۰» عن السوسى بطريق من الطرق، و سنذكر بقية المسألة آخر الباب، و إنما قدمتها تسهيلا على الناظرين، و الله أعلم.

و انفرد الشاطبى أيضا بإمالة الهمزة عن أبى بكر، و إنما رواه خلف عن يحيى بن آدم عن أبى بكر، حسبما نص عليه الدانى فى «جامعه»، حيث سوى فى ذلك بين ما بعده متحرك و ساكن.

و نص فى «تجريده» عن يحيى [بن آدم] «۱۱» عن أبى بكر [على أن] الباب كله بكسر الراء و لم يذكر الهمزة، و كان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما، و نص على ذلك فى كتابه، و خالفه سائر الناس فلم يأخذوا لأبى بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء، و فتح الهمزة.

و قد صحح الدانى إمالتهما من طريق خلف حسبما نص عليه فى «التيسير» فتوهم الشاطبى أنه من طريق كتابه فحكى فيه الخلاف عنه، و الصواب إمالة الراء فقط من طرق هذا الكتاب، و من جملتها طرق الكتابين.

ثم انتقل إلى الكسرة المصاحبة للراء فقال:

---

(۱) سقط فى د.

(۲) فى م: و هو.

(۳) فى م: و أخذ، و فى ص: و أخذ السوسى.

(۴) فى ز، د، م: لا يصح.

(۵) فى م، ص: ابن.

(۶) فى م: ابن جعفر.

(۷) فى م: حكاه.

(۸) فى د: نصّا.

(۹) فى م: و فتح.

(۱۰) فى م: فلم يرد.

(۱۱) زيادة من ص.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۰۳

ص:

و الألفات قبل كسر را طرف كالدّار نار (ح) ز (ت) فز (م) نه اختلف

ش: (الألفات) مفعول [أمال] «۱» المقدر، و (قبل) «۲» محله نصب على الحال، و (را) «۳» مضاف إليه، و (طرف) صفته و (كالدار) خبر لمحذوف، و (نار) عطف عليه بمحذوف، و (حز) فاعل (أمال)، و (تفز) و (منه) حذف عاطفهما، [و فاعل (اختلف) ضمير عائد على (منه) على تقدير مضاف، أى: اختلف قوله] «۴».

ثم كمل فقال:

ص:

و خلف غار (ت) مّ و الجار (ت) لا(ط) ب خلف هار (ص) ف (ح) لا (ر) م (ب) ن (م) لا

ش: (و خلف غار) كائن عن ذى تاء (تم) اسمية و (الجار) مبتدأ، و (تلا) فاعل «أمال» مقدرا، و الجملة خبر، و (طب) عطف عليه، و (خلف) حاصل عنه اسمية محذوفة الخبر، و (أمال هار صف) فعلية و الأربعة بعده معطوفة بمحذوف، أى: أمال إمالة كبرى ذو حاء «حز»، و تاء «تفز» أبو عمرو.

و روى «۵» الكسائى فى الحالين كل ألف عين أو زائدة بين العين و اللام و الفاء متلوة براء [مكسورة] «۶»، و لو كسرة مقدرة مباشرة، و لو لفظا متطرفة، تحقيقا أو تقديرا، غير مسبوقة بأخرى فى الأسماء المعرفة، و المنكرة، و التوحيد، و الإفراد، و مقابلهما، إلا ما سيخص.

فخرج بقولى: «راء» نحو مِنْ قِيامٍ [الذاريات: ۴۵] و بمكسورة نحو وَ يُولِجُ النَّهارَ* [لقمان: ۲۹، فاطر: ۱۳] مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ* [البقرة: ۲۵، النساء: ۵۷].

و دخل بقولى: «و لو كسرة مقدرة» نحو وَ النَّهارِ لَآياتٍ [آل عمران: ۱۹۰] حالة الإدغام، و الوقف، و سيأتى ما فيهما.

و خرج ب «مباشرة» نحو فَمِنْكُمْ كافِرٌ [التغابن: ۲].

و دخل هارٍ [التوبة: ۱۰۹] ب «و لو لفظا».

و خرج ب «متطرفة» نحو وَ نَمارِقُ [الغاشية: ۱۵].

و ب «تحقيقا» نحو فَلا تُمارِ [الكهف: ۲۲] و الْجَوارِ الْكُنَّسِ [التكوير: ۱۶] و الْجَوارِ الْمُنْشَآتُ [الرحمن: ۲۴]، و أما الْجَوارِ فِى الْبَحْرِ [الشورى: ۳۲] فغير متطرفة تحقيقا و تقديرا.

---

(۱) سقط فى ص.

(۲) فى د، ز: قبل.

(۳) فى م: و كسر راء.

(۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۵) فى ص، م: دورى.

(۶) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۰۴

و دخل [نحو] «۱» عَلى أَبْصارِهِمْ [البقرة: ۷] بقولى: [«و لو» «۲» تقديرا».

و خرج ب «غير مسبوقة بأخرى» نحو الْأَبْرارِ [آل عمران: ۱۹۳]؛ لأنه أصل آخر، و سيأتى فى «۳» الأسماء؛ لبيان اختصاصها بها؛ لأنها المجرورة و ما بعده تنويع، و أَنْصارِى* [آل عمران: ۵۲، الصف: ۱۴] يخرج بالتخصيص قيل: نحو الدَّارُ* [الأنعام: ۱۳۵، القصص: ۸۳] و الْغارِ [التوبة: ۴۰]، و الْقَهَّارُ* [الزمر: ۴، غافر: ۱۶] و الْغَفَّارُ* [الزمر: ۵، غافر: ۴۲] و الْأَنْهارُ [البقرة: ۲۵] و بِدِينارٍ [آل عمران: ۷۵] و الْكُفَّارَ* [التوبة: ۷۳، ۱۲۳] و الْفُجَّارِ* [المطففين: ۷، الانفطار: ۱۴] و أَبْكاراً* [الواقعة: ۳۶، التحريم: ۵] و بِدِينارٍ [آل عمران: ۷۵] و بِقِنْطارٍ [آل عمران: ۷۵، النساء: ۲۰] و بِمِقْدارٍ [الرعد: ۸] و وَ أَوْبارِها وَ أَشْعارِها [النحل: ۸۰] و وَ آثارَهُمْ [يس: ۱۲، الصافات: ۷۰] و أَبْصارَهُمْ [البقرة: ۲۰] و وَ دِيارَهُمْ [الأحزاب: ۲۷، هود: ۶۷].

و اختلف عن ذى ميم (منه) ابن ذكوان فى الباب كله:

فروى عنه الصورى إمالته.

و روى الأخفش عنه فتحه، و هو الذى لم تعرف المغاربة سواه.

و انفرد فارس عن الصورى بفتح الْأَبْصارِ [آل عمران: ١٣] فقط حيث وقع، فخالف سائر الناس عنه.

وجه إمالة الباب مناسبة الكسرة، و اعتبرت الكسرة على الراء دون غيرها؛ لمناسبة الإمالة و الترقيق، و اشترط تطرف الراء؛ للقرب.

ثم عموم الباب مخصص بتسعة ألفاظ خالف بعض المميلين فيها أصولهم و هى:

الْغارِ [التوبة: ٤٠] و وَ الْجارِ [النساء: ٣٦] معا و هارٍ [التوبة: ١٠٩] و جَبَّارِينَ [المائدة: ٢٢] و الْقَهَّارُ* [الزمر: ٤، غافر: ١٦] و الْبَوارِ [إبراهيم:

٢٨] و التَّوْراةَ [آل عمران: ٣، ٤٨] و أَنْصارِى [آل عمران: ٥٢] و الْحِمارِ [الجمعة: ٥] و حِمارِكَ [البقرة: ٢٥٩].

الأول: الْغارِ [التوبة: ٤٠] فاختلف فيه عن ذى تاء (تم) الدورى عن الكسائى، فرواه [عنه] «٤» جعفر بن محمد النصيبى بالإمالة على أصله، و رواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه خاصة، و الباقون بفتحه.

الثانى: و وَ الْجارِ ذِى الْقُرْبى وَ الْجارِ كلاهما بالنساء [الآية: ٣٦]، فاختص بإمالته

---

(١) سقط فى د.

(٢) سقط فى م.

(٣) فى ز، ص، م: و فى.

(٤) سقط فى د.

باتفاق ذو تاء (تلا) دورى الكسائى، و اختلف فيها «١» عند ذى طاء (طب) دورى أبى عمرو، فروى الجمهور عنه الفتح، و هى رواية المغاربة و عامة البصريين «٢»، و طريق أبى الزعراء عنه «٣» و المطوعى عن [ابن] «٤» فرح، و روى ابن فرح طريق «٥» النهروانى و بكر بن شاذان و أبى محمد الفحام من جميع طرقهم و الحمامى من طريق الفارسى و المالكى كلهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالة، و هو الذى فى «الإرشاد» و «الكفاية» و «المستنير» و غيرها من هذه الطرق، و به قطع صاحب «التجريد» لابن فرح عنه، و قطع بالخلاف لأبى عمرو فيه «٦» ابن مهران، و هى رواية بكران السراويلى عن الدورى نصا، و لم يستثنه فى «الكامل» و هو يقتضى إمالته لأبى عمرو [باتفاق] «٧».

و المشهور عنه فتحه، و عليه عمل [أهل] «٨» الأداء، إلا الراوى له عن ابن فرح، و فتحها «٩» الباقون.

الثالث: هارٍ [التوبة: ١٠٩] فأماله «١٠» ذو صاد (صف) و حاء (حلا) و راء (رم) أبو بكر و أبو عمرو و الكسائى بلا خلاف عنهم.

و اختلف فيه عن ذى باء (بن) قالون و ميم (ملا) ابن ذكوان.

فأما قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن القزاز، و به قرأ الدانى على أبى الحسن ابن غلبون، و هو الذى عليه العراقيون قاطبة من طريق أبى نشيط، و رواه أبو العز و أبو العلاء و ابن مهران و غيرهم عن قالون من طريقيه.

و روى الإمالة ابن بويان «١١»، و به قرأ الدانى على أبى الفتح فارس، و هو الذى لم تذكر «١٢» المغاربة قاطبة عن قالون سواه، و قطع به الدانى للحلوانى «١٣» فى «جامعه»، و كذلك صاحب «التجريد» و «المبهج» و غيرهم.

و الوجهان صحيحان عن قالون من الطريقين، كما نص عليهما الدانى فى «مفرداته».

و أما ابن ذكوان فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش و غيرهم، و هو الذى قرأ به الدانى على عبد العزيز، و عليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة، و روى عنه الإمالة من طريق أبى الحسن [بن] «١٤» الأخرم، و هو طريق الصورى عن ابن ذكوان، و بذلك قطع

(١) فى م، ص: فيهما.

(٢) فى م، ص: المصريين.

(٣) فى م: عن الدورى.

(۴) فى ز: أبى.

(۵) فى م، د: من الطريق.

(۶) فى م: و فيه.

(٧) سقط فى م.

(٨) زيادة من ص.

(٩) فى ص: و فتحهما.

(١٠) فى د، ز، ص: و أماله.

(١١) فى م، د: ثوبان.

(١٢) فى م، ص: لم يذكر.

(١٣) فى م: للحلوانى الدانى.

(١۴) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۶۰۶

لابن ذكوان صاحب «المبهج» و «التجريد» و «العنوان» و ابن مهران و ابن شريح و مكى و ابن سفيان و ابن بليمة، و الجمهور و فتحه الباقون. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج١ ۶۰۶ ص: و خلف غار(ت) م و الجار(ت) لا (ط) ب خلف هار(ص) ف(ح) لا(ر) م(ب) ن(م) لا ..... ص : ۶۰٣

ه إمالة الْجارِ [النساء: ٣۶] و الْغارِ [التوبة: ۴٠]: قياس «١» الأصل.

و وجه فتح أبى عمرو و ابن ذكوان: التنبيه على أن كسرة الراء و إن رجحت لا تحتم الإمالة.

و وجه إمالة: هارٍ [التوبة: ١٠٩] أن راءه كانت لا ما فجعلت عينا بالقلب، و ذلك أن أصله «هائر» أو «هاور» من هار يهير، أو يهور، و هو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين و أخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل فى «قاض»؛ فالراء [حينئذ] «٢» ليست طرفا بل تشبه كافٍ [البقرة: ۴١] بالنظر لصورة اللفظ طرفا؛ فلهذا ذكرت هنا.

فوجه المميلين: قياس أصلهما.

و وجه الموافقين: التأنس «٣» بالتغيير، و التنبيه على الأصل.

ثم استطرد إلى ذكر مسألة التكرار المحتملة الدخول فى الباب، و عدمه و هو الراجح فقال:

ص:

خلفهما و إن تكرّر (ح) ط (روى)و الخلف (م) ن (ف) وز و تقليل (ج) وى

ش: و خلف قالون و ابن ذكوان حاصل اسمية، (و إن تكرر) شرط و فعله، و الجواب جملة فأمالها «۴» ذو حاء (حط) أبو عمرو و مدلول روى الكسائى و خلف، و (الخلف) فيه كائن عن ذى [ميم] (من) اسمية، و (فوز) حذف عاطفه، و (تقليل عن جوى) اسمية، أى:

أمال إمالة محضة ذو حاء (حط) و روى أبو عمرو، و الكسائى و خلف فى اختياره ألف التكسير المكتنفة براء مفتوحة فمجرورة فى ثلاثة أسماء مَعَ الْأَبْرارِ [آل عمران: ۱۹۳] و خَيْرٌ لِلْأَبْرارِ [آل عمران: ۱۹۸] و كِتابَ الْأَبْرارِ [المطففين: ۱۸] و ما لَها مِنْ قَرارٍ [إبراهيم: ۲۶] و دارُ الْقَرارِ [غافر: ۳۹] و مِنَ الْأَشْرارِ [ص: ۶۲].

و اختلف فيه عن ذى ميم (من) و فاء (فوز) ابن ذكوان و حمزة:

فأما ابن ذكوان فروى عنه الإمالة الصورى «۵»، و روى عنه الفتح الأخفش، و انفرد صاحب «العنوان» عنه بين بين، فخالف سائر الرواة.

و أما حمزة فروى عنه الإمالة المحضة جماعة، و هو الذى فى «العنوان» و «المبهج»

---

(۱) فى م: أنه قياس.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: بالياء، و فى د: اليأس.

(۴) فى م: أمالها.

(۵) فى م: الإمالة الصغرى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۰۷

و «تلخيص» أبى معشر و «التجريد» من قراءته على عبد الباقى، و به قرأ الدانى على فارس «۱» من الروايتين، و لم يذكره فى «التيسير»، و هو خروج عن طريقه، و ذكره فى «جامع البيان»، و رواه جمهور [العراقيين] «۲» عنه من رواية خلف، و قطعوا [عن] الخلاد بالفتح: كأبى العز و ابن سوار، و الهندى، و الهذلى، و الهمدانى، و ابن مهران، و غيرهم.

و روى جمهور المغاربة و المصريين عن حمزة بين بين، و هو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية» و «الهداية» و «التبصرة» و «الكافى» و «تلخيص العبارات» و غيرها، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و فتحه بقية القراء.

تنبيه: فهم أن خلاف ابن ذكوان متردد بين الإمالة و الفتح من سكونه عن ضد الإمالة، و أن خلاف حمزة بين المحضة و القليلة «۳» من تصريحه بالضد بقوله بعد: «وافق فى التكرير «۴» قس خلف ضفا»؛ فحصل لخلف المحضة بين بين، و لخلاد المحضة من هنا، و بين بين من تصريحه بالضد، و الفتح من حكاية الخلف فى الضد، و هو كذلك «۵».

[و] قوله: (و تقليل جوى) أى: قلل ورش من طريق الأزرق إمالة صغرى ما تقدم من قوله: (و الألفات ...) إلى هنا، لم يختلف عنه فى شىء من ذلك إلا ما سيخصه «۶»، و من هنا إلى قوله: (أمل) يتكلم «۷» على الإمالة بين بين.

و وجه إمالة هذا الباب للمتأصل «۸»: ما مر من التناسب و للمرافق: التنبيه على أن السبب غلب المانع؛ لأن المكسورة إذا غلبت المستعلى فى الْأَبْصارُ [ص: ۶۳] فلأن تغلب «۹» المفتوحة أولى.

و وجه تقليل حمزة: مراعاة السبب و صورة المانع.

و وجه تقليل ورش: الاستمرار على أصله فى مراعاة السبب و الأصل.

ثم خصص عموم إمالة ورش فقال:

ص:

للباب جبّارين جار اختلفاوافق فى التّكرير (ق) س خلف (ض) فا

ش: (للباب) يتعلق ب (تقليل)، و (جبارين) مبتدأ، و (جار) عطف عليه حذف عاطفه، و اختلف الرواة عنه فيهما خبره، و (فى التكرير) يتعلق ب (وافق)، و (قس) فاعله، و (ضفا) عطف على (قس) حذف عاطفه.

(١) فى د: الفارسى.

(٢) سقط فى د.

(٣) فى م: و التقليل.

(٤) فى ز، د: فى التقليل.

(٥) فى د: لذلك.

(٦) فى د: ما سيحض.

(٧) فى ص: و يتكلم.

(٨) فى ز: و الفواصل، و فى د: للمفاصل.

(٩) فى م: تنقلب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٦٠٨

أى: اختلف الرواة عن ورش فى جَبَّارِينَ [المائدة: ٢٢] وَ الْجارِ ذِى الْقُرْبى وَ الْجارِ الْجُنُبِ [النساء: ٣٦] أما جَبَّارِينَ فروى عنه بين بين ابن شريح فى «كافيه» و الدانى فى «مفرداته» و «تيسيره»، و به قرأ على الخاقانى و فارس، و قرأ بفتحه على أبى الحسن ابن غلبون، و هو الذى فى «التذكرة» و «التبصرة» و «الكافى» و «الهداية» و «الهادى» و «التجريد» و «العنوان» و «تلخيص العبارات» و غيرها، و الباقون بالفتح؛ و هذا رابع التسعة.

و أما وَ الْجارِ [النساء: ٣٦] فرواه ابن شريح بين بين، و كذلك هو فى «التيسير».

فإن قلت: قد حكى فيه خلافا.

قلت: و قد نص بعد ذلك على أنه قرأ بين بين و به يأخذ، و كذلك قطع به فى «مفرداته» و لم يذكر عنه سواه.

و نص فى «الجامع» أن «١» قراءته على ابن خاقان، و فارس بين بين، و بالفتح على أبى الحسن بن غلبون. انتهى.

و الفتح «٢» طريق أبيه «٣» أبى الطيب و اختياره، و به قطع صاحب «الهداية» و «الهادى» و «التلخيص» و غيرهم.

و قال مكى فى «التبصرة»: مذهب أبى الطيب الفتح، و غيره بين بين.

و بالوجهين قطع فى «الشاطبية»، و ليس الجار بخامس؛ لتقدمه.

و قوله: (وافق)، أى: أمال قاف (قس) خلاد بين بين الراء المكررة بخلاف عنه بينها «٤» و بين الفتح، و وافقه عليها ذو ضاد [(ضفا)] [خلف] «٥»، و تقدم ما فيه كفاية عند قوله:

«و إن تكرر».

وجه خلاف الأزرق: طرد أصله، و ما تقدم لأبى عمرو فى فتحهما.

و وجه تقليل حمزة: تقدم.

ثم كمل المخصصات فقال:

ص:

و خلف قهّار البرار (ف) ضّلاتوراة (ج) د و الخلف (ف) ضل (ب) جّلا

ش: و (خلف قهار ... فضلا) اسمية، و (البوار) عطف بمحذوف، و (توراة) مفعول (قلل)، و (ذو جد) فاعله، و (الخلف فضل بجلا) كبرى؛ هذه الثلاثة تتمة سبعة.

أى: اختلف عن ذى فاء (فضل) حمزة فى الْقَهَّارُ* [الزمر: ۴، غافر: ۱۶]

---

(۱) فى م: على أن، و فى د: أنه قرأه.

(۲) فى م: و بالفتح.

(۳) فى ز: ابنه.

(۴) فى م، ز: بينهما.

(۵) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۰۹

و الْبَوارِ [إبراهيم: ۲۸]: فروى فتحهما «۱» من روايتيه العراقيون قاطبة، و هو الذى فى «الإرشادين» «۲» و «الغايتين» و «المستنير» و «الجامع» و «التذكار» و «المبهج» و «التجريد» و «الكامل» و غيرها.

و رواهما بين بين المغاربة كلهم، و هو الذى فى «التيسير» و «الكافى» و «الشاطبية» و «التبصرة» و «الهادى» و «الهداية» و غيرها.

و هذان الوجهان هما مراده بالخلاف.

و انفرد أبو معشر عنه بإمالتهما محضا، و كذا أبو على العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه.

و الباقون على أصولهم المتقدمة، و قوله: (توراة جد)، أى: أمال بين بين ذو جيم (جد) ورش من طريق الأزرق التوارة كيف وقعت.

و اختلف «۳» فيها عن ذى فاء (فضل) و باء (بجلا) حمزة و قالون:

فأما حمزة فروى عنه إمالتها بين بين جمهور المغاربة و غيرهم، و هو الذى فى «التذكرة» و «إرشاد عبد المنعم» و «التبصرة» و «التيسير» و «العنوان» و «الشاطبية» و غيرها، و به قرأ الدانى [على أبى الحسن بن غلبون و على أبى الفتح [أيضا] «۴» عن قراءته على السامرى.

و روى عنه إمالتها محضة العراقيون و جماعة من غيرهم، و هو الذى فى «المستنير» و «جامع ابن فارس» و «المبهج» و «الإرشادين» و «الكامل» و «الغايتين» و «التجريد» و غيرها، و به قرأ الدانى] «۵» على فارس عن قراءته على أبى الحسن.

و أما قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة و آخرون من غيرهم، و هو الذى فى «الكافى» و «الهادى» و «التبصرة» و «التذكرة» و غيرها، و به قرأ الدانى على أبى الحسن ابن غلبون، و قرأ به أيضا على شيخه أبى الفتح عن قراءته على «۶» السامرى- يعنى: من طريق الحلوانى- و هو ظاهر «التيسير».

و روى عنه الفتح العراقيون قاطبة و جماعة و غيرهم، و هو الذى فى «الكافيتين» و «الغايتين» و «الإرشاد» و «التذكار» و «المستنير» و «الجامع» و «الكامل» و «التجريد» و غيرها، و به قرأ الدانى على أبى الفتح عن [قراءته على] «۷» عبد الباقى، يعنى: من طريق أبى نشيط، الطريق التى فى «التيسير»، و ذكره غيرهم فيه خروج عن طريقه، و سيأتى بقية

---

(۱) فى م، ص: فتحها له.

(۲) فى د: الإرشاد.

(۳) فى د: و الخلف.

(۴) سقط فى ص.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۶) فى د: عن.

(۷) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۰

الكلام على التَّوْراةَ*.

تنبيه: الأصل أن ضد الإمالة محضة أو بين بين هو الفتح، إلا إن صرح بأن مقابلها غيره فغيره؛ فلذلك كان الخلاف فى التَّوْراةَ* [آل عمران: ۳، ۴۸] لقالون بين الإمالة، و الفتح؛ لسكوته عن الضد، و كذا الْقَهَّارُ* [الزمر: ۴، غافر: ۱۶] و الْبَوارِ [إبراهيم: ۲۸] لحمزة.

و كان الخلاف لحمزة فى التَّوْراةَ* [آل عمران: ۳، ۴۸] بين التقليل و المحضة؛ لتصريحه بالضد.

فإن قلت: بقى من المخصوص به اثنان، و هما أَنْصارِى* [آل عمران: ۵۲، الصف: ۱۴] و الْحِمارِ «۱» [الجمعة: ۵] مع حِمارِكَ [البقرة: ۲۵۹].

قلت: أَنْصارِى* [آل عمران: ۵۲، الصف: ۱۴] تقدم ذكره لعلى.

و أما الْحِمارِ [الجمعة: ۵] فلا يلزم الناظم ذكره؛ لأنه إنما ذكر خلف الباب عن ابن ذكوان، و الخلف فى هذا إنما جاء عن الأخفش؛ فلا يلزم إلا من خصص الفتح بالأخفش و الإمالة بالصورى، و لكنى أتمم المسألة فأقول: اختلف عن الأخفش: فرواه عنه الجمهور من طريق ابن الأخرم بالإمالة، و رواها آخرون من طريق النقاش، و قطع بها ابن ذكوان بكماله صاحب «المبهج» و صاحب «التجريد» من قراءته على الفارسى و صاحب «التيسير» و قال: إنه قرأ به على عبد العزيز و هو طريق «التيسير»، و على فارس، و الله أعلم.

وجه الْبَوارِ [إبراهيم: ۲۸] و الْقَهَّارُ* [الزمر: ۴، غافر: ۱۶]: الجمع بين اللغتين.

و وجه إمالة التَّوْراةَ [آل عمران: ۳، ۴۸] انقلاب الْقَهَّارُ* [الزمر: ۴، غافر: ۱۶] عن ياء عند من قال به.

ثم عطف فقال:

ص:

و كيف كافرين (ج) اد و أمل(ت) ب (ح) ز (م) نا خلف (غ) لا و روح قل

ش: (كيف) حال (كافرين)، و (كافرين) مفعول «أمال» مقدرا، و (جاد) فاعله، و مفعول (أمل) حذف، أى: أمل الكافرين لتب، فهو فى محل نصب على نزع «۲» الخافض، و (حز) و (منا) حذف عاطفهما، و (خلف) مضاف إليه، و (غلا) حذف عاطفه، و (روح) مبتدأ، و (قل) له بالإمالة خبر بتأويل.

---

(۱) فى د: و الجار.

(۲) فى ص، م: ينزع.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۱

أى: أمال صغرى ذو جيم (جاد) ورش من طريق الأزرق الألف الزائدة فى «الكافرين» [يعنى] «۱»: الجمع المصحح المحلى باللام، و العارى منها، المعرب بالياء جرا و نصبا، حيث وقع نحو: مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ [البقرة: ۱۹] و لا يهدى الكافرين [آل عمران: ۲۶۴] مِنْ قَوْمِ كافِرِينَ [النمل: ۴۳]، فخرج بقولى: «فى الكافرين» نحو الصَّابِرِينَ [آل عمران: ۱۴۶]، الشَّاكِرِينَ [آل عمران: ۱۴۴].

و ب «الجمع»: نحو: أَوَّلَ كافِرٍ [البقرة: ۴۱].

و ب «المصحح»: المكسر المذكر نحو: إِلَى الْكُفَّارِ* [الممتحنة: ۱۰- ۱۱]؛ لئلا يتكرر مع قوله: «الألفات قبل كسر راء»، و المؤنث نحو: بِعِصَمِ الْكَوافِرِ [الممتحنة: ۱۰]، و دخل المعرف، و المنكر بقولى: «المحلى، و العارى»، و خرج ب «المعرب بالياء» نحو: الْكافِرُونَ [الكافرون: ۱].

و قوله: و (أمل) شروع فى المحض، أى: أمالها ذو تاء (تب) و حاء (حز) [و غين (غلا)] «۲»، دروى و الكسائى و أبو عمرو، [و رويس]

«۳».

و اختلف فيها عن ذى ميم (منا) ابن ذكوان، فأمالها الصورى عنه، و فتحها الأخفش، [و أمالها روح عن أبى جعفر] «۴» فى «النمل» خاصة و هو مِنْ قَوْمٍ كافِرِينَ [الآية: ۴۳].

وجه الإمالة المحضة: التناسب بين الألف و بين ترقيق الراء، و تنبيها على أن الكسرة تؤثر على غير الراء مع مجاورة أخرى، و لزومها و كثرة الدور؛ و لهذا لم يطرد فى الْكافِرُ [الفرقان: ۵۵] و كافِرٍ [البقرة: ۴۱] و وَ الذَّاكِرِينَ [الأحزاب: ۳۵].

فإن قيل: فهلا أمالوا أخواتها، نحو وَ الْقائِلِينَ [الأحزاب: ۱۹] و الشَّاكِرِينَ* [آل عمران: ۱۴۴، ۱۴۵] و الصَّابِرِينَ [آل عمران: ۱۴۶] و صادِقِينَ [آل عمران:

۱۶۸] و نظيره.

فالجواب: أما الصَّابِرِينَ [آل عمران: ۱۴۶] و صادِقِينَ [آل عمران: ۱۶۸] و نظيره؛ فلأجل حرف الاستعلاء، فإنه يمنع الإمالة.

و أما الشَّاكِرِينَ* [آل عمران: ۱۴۴- ۱۴۵]؛ فلأن الشين فيها تفش.

و وجه تقليل ورش الاستمرار على أصله فى مراعاة السبب و الأصل.

و وجه وجهى ابن ذكوان الجمع بين اللغتين.

---

(۱) سقط فى م.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: و أمالها روح عن يعقوب.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۲

ثم كمل فقال:

ص:

معهم بنمل و الثلاثى (ف) ضّلافى خاف طاب ضاق حاق زاغ لا

ش: (معهم) حال «۱» من (روح)، و ب (نمل) يتعلق ب «أمال» «۲» [مقدرا.

أى: (قل) أمال معهم فى (نمل)] «۳»، و (الثلاثى) مفعول «أمال»، و (فضل) «۴» فاعله، و (فى) يتعلق ب «أمال» و الأربعة بعد (خاف) حذف عاطفها عليه، و (لا) حرف عطف لنفى الحكم السابق.

ثم كمل فقال:

ص:

زاغت و زاد خاب (ك) م خلف (ف) ناو شاء جا (ل) ى خلفه (فتى) (م) نا

ش: (زاغت) عطف على (زاغ) ب (لا) المشتركة لفظا لا معنى، و (زاد) مفعول «أمال» محذوفا، و فاعله ذو (كم)، [و عنه خلف اسمية، و (فتى) عطف على (كم)] «۵»، و (خاب) عطف على (زاد)، و (شاء) مفعول أيضا، و (جا) حذف عاطفه، و فاعله (لى)، و (خلفه) حاصل صغرى محذوفة الخبر، و (فتى) و (منا) معطوفان على (لى)، و الكلام الآن فى الألف المنقلبة عن العين، و هذه الأفعال تسمى «الجوف» [جمع أجوف] «۶»، و هو ما عينه حرف علة، و العشرة المذكورة عينها ياءات مفتوحة، إلا (شاء) فياؤها مكسورة، و إلا

«خاف» فواوها مكسورة، و كلها أعلت بالقلب؛ لتحركها، و انفتاح ما قبلها.

أى: أمال ذو فاء (فضل) حمزة هذه التسعة الأفعال بشرط أن تكون ماضية ثلاثية مجردة عن الزيادة، و إن اتصلت بضمير أو تاء تأنيث، إلا زاغَتِ [الأحزاب: ۱۰].

فخرج ب «الأفعال نحو وَ ضائِقٌ [هود: ۱۲].

و ب «ماضية» نحو مَنْ يَشاءُ [البقرة: ۱۴۲] و يَخافُونَ رَبَّهُمْ [النحل: ۵۰] و وَ خافُونِ إِنْ «۷» [آل عمران: ۱۷۵].

و «ثلاثية» لبيان المختلف فيه.

و احترز ب «مجردة» عن الزيادة المعلومة من التصريف، لكن لما لم تقع إلا ثلاثية جعل الثلاثى عبارة عما هو على ثلاثة أحرف، فخرج نحو فَأَجاءَهَا الْمَخاضُ [مريم: ۲۳] أَزاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ [الصف: ۵].

---

(۱) فى م: محله حال.

(۲) فى م: بالإمالة.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: مقدار و ذو.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى م: عن.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۳

و دخل نحو خافُوا [النساء: ۹]، و ضاقَتْ* [التوبة: ۲۵، ۱۱۸] بقوله: «و إن اتصلت بضمير أو تأنيث» و خرج ب «إلا زاغت» زاغ المتصل بالتاء.

و هذه عدتها «۱»: فخاف ثمانية: فَمَنْ خافَ مِنْ مُوصٍ [البقرة: ۱۸۲] ضِعافاً خافُوا [النساء: ۹] خافَتْ مِنْ بَعْلِها [النساء: ۱۲۸] لِمَنْ خافَ عَذابَ الْآخِرَةِ [هود: ۱۰۳] لِمَنْ خافَ مَقامِي وَ خافَ وَعِيدِ [إبراهيم: ۱۴] وَ لِمَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ جَنَّتانِ [الرحمن: ۴۶] مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ [النازعات: ۴۰].

و طاب: فَانْكِحُوا ما طابَ [النساء: ۳] فقط.

و ضاق: خمسة: وَ ضاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ [التوبة: ۲۵] حَتَّى إِذا ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ وَ ضاقَتْ [التوبة: ۱۱۸] وَ ضاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَ قالَ هذا يَوْمٌ [هود: ۷۷].

و حاق: عشرة: فَحاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا بالأنعام [الآية: ۱۰] و لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ وَ حاقَ بِهِمْ بهود [الآية: ۸] حاقَ بِهِمْ* بالنحل [الآية: ۳۴] و الزمر [الآية: ۴۸] و الجاثية [الآية: ۳۳] و الأحقاف [الآية: ۲۶] و المؤمن [غافر: ۴۵] و فيها وَ حاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ [الآية: ۴۵].

و زاغ: ما زاغَ الْبَصَرُ [النجم: ۱۷] فَلَمَّا زاغُوا [الصف: ۵] فقط.

و زاد: خمسة عشر.

(و خاب): أربعة: وَ خابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ [إبراهيم: ۱۵] وَ قَدْ خابَ مَنِ افْتَرى [طه: ۶۱] وَ قَدْ خابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً [طه: ۱۱۱] وَ قَدْ خابَ مَنْ دَسَّاها [الشمس:

۱۰].

و شاءَ: مائة و ستة كل نصف فى نصف.

و جاءَ: مائتان و اثنان و عشرون.

وافقه خلف فى اختياره، و ابن ذكوان على إمالة شاءَ [الكهف: ۲۹] و جاءَ [الأعراف: ۱۱۳] فقط.

و اختلف فيهما عن ذى لام (لى) هشام، فأمالها عنه الداجونى و فتحها «۲» الحلوانى.

[و اختلف عن ذى كاف (كم)] «۳» [ابن عامر] «۴» فى الزَّادِ و خابَ* عن كل من روايتيه.

---

(۱) فى م: عادتها.

(۲) فى م: و فتحهما.

(۳) سقط فى د.

(۴) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۴

فأما هشام «۱» فروى عنه إمالة الزَّادِ الداجونى و فتحها الحلوانى.

و اختلف عن الداجونى فى خابَ* فأمالها عنه صاحب «التجريد» و «الروضة» و «المبهج» و ابن فارس و جماعة.

و فتحها ابن سوار و أبو العز و أبو العلاء و آخرون.

و أما ابن ذكوان فروى عنه إمالة خابَ* الصورى فروى «۲» فتحها الأخفش.

و أما «زاد» فلا خلاف عنه- أعنى: ابن ذكوان- فى إمالة الأولى و هى «۳» [فَزادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً] «۴» [البقرة: ۱۰] و هو معنى قوله بعد: [«و أولى زاد لا خلف استقر».

و اختلف عنه فى غير الأولى فروى فيه الفتح وجها واحدا صاحب «العنوان»] «۵» و ابن شريح و ابن سفيان و المهدوى، و ابن بليمة، و مكى و صاحب «التذكرة» و المغاربة قاطبة، و هى طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، و به قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون.

و روى الإمالة أبو العز فى كتابيه و صاحب «التجريد» و «المستنير» و «المبهج» و جمهور [العراقيين] «۶»، و هى طريق الصورى و النقاش عن الأخفش «۷» و طريق «التيسير»؛ فإن الدانى قرأ بها على عبد العزيز «۸» و على أبى الفتح أيضا.

من هذا الباب أيضا: بَلْ رانَ [المطففين: ۱۴] فصارت الأفعال عشرة.

وجه إمالة العشرة: الدلالة على أصل الياءات، و حركة الواوى، و لما يئول «۹» إليه عند البناء للمفعول، و إشعارا بكسر الفاء مع الضمير؛ فلذلك لم يمل نحو: قالَ* و أَزاغَ [الصف: ۵] و يَشاءُ [البقرة: ۱۴۲].

و وجه استثناء زاغَتِ [الأحزاب: ۱۰]: معادلة أصل بفرع، و لم يبتعد «۱۰» إلى نحو سار تبعا للنقل.

و وجه موافقة ابن عامر فى جاءَ* و شاءَ* و الزَّادِ و خابَ*: خلوها من شبهة المانع، و الجمع بين اللغتين؛ إذ الباقية فيها صورة المانع.

متقدم فى: خافَ [إبراهيم: ۱۴] و طابَ [النساء: ۳] و رانَ «۱۱» [المطففين: ۱۴].

متأخر فى خافَ و أَزاغَ [الصف: ۵].

---

(۱) فى م: و أما ابن عامر.

(۲) فى م: عنه.

(۳) فى م، ص: و روى.

(۴) سقط فى د.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: الأعمش.

(۸) فى م: أبى العز.

(۹) فى د: تؤوى.

(۱۰) فى م: لفرع و لم يتقدم، و فى د: و لم يبعد.

(۱۱) فى م: و زاد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۵

مكتنف فى وَ ضاقَ* [العنكبوت: ۳۳، هود: ۷۷].

فإن قيل «۱»: فهل لهذه الموانع تأثير هنا؟

فالجواب: لتمكن الأفعال من الإعلال.

قال سيبويه: بلغنا عن أبى إسحاق «۲»: أنه سمع كثير عزة يميل «صار» مع اكتناف المانعين.

و وجه فتح الكسائى: بعدها عن محل التغيير.

و وجه موافقته فى بَلْ رانَ [المطففين: ۱۴]: التشوق إلى ترقيق الراء.

و وجه موافقة خلف فى شاءَ [البقرة: ۲۰] و جاءَ [النساء: ۴۳] ما تقدم لابن عامر.

ثم انتقل إلى شىء يتعلق بابن عامر فقال.

ص:

و خلفه الإكرام شاربيناإكراههنّ و الحواريّينا

ش: (الإكرام) مبتدأ، و (خلفه) ثان حذف خبره، و الجملة خبر الأول، و (شاربينا) [مبتدأ] «۳» حذف خبره، أى: كذلك، و (الحواريين) و (إكراههن) معطوفان على المبتدأ.

ثم عطف فقال «۴»:

ص:

عمران و المحراب غير ما يجرّفهو و أولى زاد لا خلف استقرّ

ش: (عمران) و (المحراب) عطف على (شاربين) بمحذوف «۵»، و (غير) أداة استثناء، و (ما) الذى يجر مستثنى محله جر بالإضافة، و (فهو) مبتدأ جواب شرط محذوف، أى:

[فإن] «۶» جر فهو، و (أولى) عطف على (هو)، و (زاد) مضاف إليه، و (لا خلف): (لا) النافية و (خلف) اسمها؛ فلذا بنى، و الخبر محذوف، أى: لا خلف فيها، مثل: قوله تعالى: قالُوا لا ضَيْرَ [الشعراء: ۵۰]، و لا يجوز أن يكون (استقر) هو الخبر؛ لأن شرطها ألا تعمل إلا فى نكرتين؛ فيكون (استقر) محله نصب على الحال.

أى: اختلف عن ذى ميم (منا) ابن ذكوان فى إمالة ما ذكر فى البيتين «۷».

فأما وَ الْإِكْرامِ* و هو موضعان فى «الرحمن» [الآيتان: ۲۷، ۷۸].

و عِمْرانَ* موضعان فى «آل عمران» [الآيتان: ۳۳، ۳۵].

و إِكْراهِهِنَ فى النور [الآية: ٣٣] فروى بعضهم إمالتها، و هو الذى لم يذكر فى

---

(١) فى م: وجه فإن قيل.

(٢) فى م: ابن إسحاق.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى م: و عاطفهما محذوف ثم عطفه فقال.

(٥) فى م: بمحذوف و المحراب.

(٦) سقط فى م.

(٧) فى م: فى البيت.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٦١٦

«التجريد» غيره، [و ذلك من طريق الأخفش عنه] «١»، و من طريق النقاش و هبة الله ابن جعفر، و سلامة بن هارون، و ابن شنبوذ، و موسى بن عبد الرحمن، خمستهم عن الأخفش.

و رواه أيضا صاحب «العنوان» من طريق ابن شنبوذ، و سلامة بن هارون.

و ذكره فى «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، و لكنه منقطع بالنسبة إلى «التيسير»، فإنه لم يقرأ على أبى الفتح بطريق [النقاش عن] «٢» الأخفش التى «٣» ذكرها فى «التيسير»، بل قرأ عليه [بطريق] «٤» محمد بن الزرز، و موسى بن عبد الرحمن بن موسى، و أبى طاهر البعلبكى، و ابن شنبوذ، و ابن مهران، خمستهم عن الأخفش «٥».

و رواه أيضا العراقيون قاطبة من طريق هبة الله عن الأخفش.

و رواه صاحب «المبهج» عن الإسكندرانى عن ابن ذكوان.

و روى سائر أهل الأداء عن ابن ذكوان الفتح، و كلاهما صحيح عن الأخفش، و عن ابن ذكوان أيضا، و ذكرهما الشاطبى و الصفراوى.

و أما لِلشَّارِبِينَ [محمد: ١٥] فأمالها الصورى عنه، و فتحها الأخفش.

و أما الْحَوارِيِّينَ [المائدة: ١١١، الصف: ١٤]، فاختلف فيه عن الصورى عن ابن ذكوان: فروى إمالته عنه زيد من طريق «الإرشاد» لأبى العز، و أبو العلاء من طريق القباب «٦»، و روى فتحه غيره.

و أما (المحراب) فأماله ابن ذكوان من جميع طرقه إذا كان مجرورا، و هو موضعان:

يُصَلِّى فِي الْمِحْرابِ [آل عمران: ٣٩] و عَلى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرابِ [مريم: ١١] و هو معنى قوله: (غير ما يجر).

و أما إن كان منصوبا و هو موضعان: كُلَّما دَخَلَ عَلَيْها زَكَرِيَّا الْمِحْرابَ [آل عمران: ٣٧] و إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ [ص: ٢١] فأماله النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز، و به قرأ الدانى عليه، و على فارس.

و رواه أيضا هبة الله عن الأخفش، و هو رواية محمد بن يزيد «٧» الإسكندرانى عن ابن ذكوان «٨».

---

(١) سقط فى د.

(٢) سقط فى د.

(٣) فى م: الذى.

(٤) سقط فى د.

(۵) فى م: ابن الوزان، و فى د: ابن أزرق.

(۶) فى م، ص: العباب.

(۷) فى د: زيد.

(۸) فى م: السكندرى عن ابن مجاهد.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۷

و فتحه عنه الصورى و ابن الأخرم عن الأخفش، و سائر أهل الأداء من الشاميين و المصريين و العراقيين و المغاربة، و نص عليهما صاحب «التيسير» من طريق هبة الله، و فى «جامع البيان» من رواية التغلبى و ابن المعلى و ابن أنس، كلهم عن ابن ذكوان.

وجه الإمالة: الكسرة السابقة و اللاحقة، و الفاصل غير حصين.

قال سيبويه: حكوا أنهم أمالوا عِمْرانَ [آل عمران: ۳۳] و فِراشاً [البقرة: ۲۲].

و وجه الفتح: مراعاة صورة الحاجز و المانع، و عدم قصد المناسبة.

ثم كمل فقال:

ص:

مشارب (ك) م خلف عين آنيه‌مع عابدون عابد الجحد (ل) يه

ش: (مشارب) مفعول «أمال» المحذوف، و (كم) فاعله، [و عنه (خلف) اسمية] «۱»، و (عين آنية) مفعول «أمال» أيضا، و (مع عابدون) حال، و (عابد) عطف عليه بمحذوف، و (الجحد) مضاف إليه، و (ليه) فاعل «أمال».

أى: اختلف عن ذى [كاف] (كم) ابن عامر فى وَ مَشارِبُ [يس: ۷۳]، فروى إمالة ألفه عن هشام جمهور المغاربة و غيرهم، و هو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية» «۲» و «الكافى» و غيرها، و رواه الصورى عن ابن ذكوان.

و روى الداجونى عن هشام الفتح، و الأخفش «۳» عن ابن ذكوان.

و اختلف عن ذى لام (ليه) هشام فى ألف آنِيَةٍ من عَيْنٍ آنِيَةٍ [الغاشية: ۵] فى هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ الْغاشِيَةِ «۴» [الغاشية: ۱]، و فى ألف وَ لا أَنْتُمْ عابِدُونَ وَ لا أَنا عابِدٌ و كلاهما فى سورة الكافرين [الآيات: ۳- ۵].

فأما آنِيَةٍ [الغاشية: ۵] فروى إمالته [عن هشام الحلوانى] «۵»، و به قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقى، و هو الذى لم تذكر «۶» المغاربة [عن هشام سواه.

و روى فتحه الداجونى، و لم يذكر العراقيون عن هشام] «۷» سواه «۸»، و كلاهما صحيح.

و أما عابِدُونَ* [الكافرون: ۳، ۵] و عابِدٌ [الكافرون: ۴] فروى إمالتهما الحلوانى، و فتحهما الداجونى.

وجه إمالة الأربع: الكسرة المتأخرة، و يزيد مَشارِبُ [يس: ۷۳] قوة؛ لأجل الراء،

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(۲) فى م: الشاطبية و التيسير.

(۳) فى م: و الصورى عن ابن ذكوان.

(۴) فى ز، د: من «عين آنية» فى «هل أتى على الإنسان».

(۵) فى م: عند الحلوانى.

(۶) فى م، ص: لم يذكر.

(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٨) فى م: غيره.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ٦١٨

و الثلاثة «١» للزوم الكسرة.

تنبيه: احترز بقوله: (عين آنية) عن «آنية» «٢» من بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ [الإنسان: ١٥] فى السورة أيضا فإنه لا يمال.

و بقوله: «الجحد» أى: الواقعة فى جحد [يعنى: سورة الكافرين] عن قوله: لَنا عابِدُونَ بالفلاح [يعنى: سورة المؤمنين الآية: ٤٧] ثم كمل بذكر «٣» الخلف عن هشام فقال:

ص:

خلف تراءى الرّا (فتى) النّاس بجرّ(ط) يّب خلفا ران (ر) د (صفا) (ف) خر

ش: و (عنه خلف) اسمية «٤» و (تراءى) مفعول «أمال»، و (الرا) بدل بعض منه و (فتى) فاعل، و (الناس) مفعول «أمال»، و (بجر) حال (الناس) «٥» [أو صفته] «٦»، (خلفا) مصدر «اختلف عنه خلفا»، أو حال بتأويل، أى: مختلفا عنه فيه و (ران) مفعول «أمال»، [و (رد) فاعله] «٧»، و (صفا) و (فخر) معطوفان بمحذوف.

أى: أمال مدلول (فتى) حمزة و خلف فى اختياره حالتى الوصل [و الوقف] «٨»- الألف الأولى من تَراءَا [الشعراء: ٦١] [أى:] «٩» اللازم من إمالتها إمالة الراء؛ و لهذا أثبت «١٠» الإمالة للراء، و احترز به عن الألف الواقعة بعد الهمزة؛ فلا يجوز «١١» إمالتها إلا وقفا، و يشاركهما فيه الكسائى على أصله المتقدم فى ذوات الياء.

و احترز ب «تراءى» عن تَراءَتِ الْفِئَتانِ بالأنفال [الآية: ٤٨]، فلا تمال إجماعا.

و اختلف عن ذى طاء (طيب) الدورى فى النَّاسِ المجرورة، فروى إمالتها أبو طاهر عن أبى الزعراء عنه، و هو الذى فى «التيسير»، و ذكر أنه إذا أسند رواية الدورى فيه عن عبد العزيز عن قراءته على أبى طاهر فى قراءة أبى عمرو بإمالة فتح النون من النَّاسِ فى موضع «١٢» الجر، حيث وقع، ذلك صريح فى أن ذلك من رواية الدورى، و [به] «١٣» كان يأخذ الشاطبى فى هذه الرواية، و هى رواية جماعة من أصحاب اليزيدى عنه عن أبى عمرو.

---

(١) فى م: و الآخرين.

(٢) سقط فى د.

(٣) فى م: فذكر خلف.

(٤) فى م: خلف هشام حاصل: اسمية.

(٥) فى د: من الناس.

(٦) سقط فى م.

(٧) سقط فى م.

(٨) سقط فى د.

(٩) سقط فى د، ز.

(١٠) فى م: لا تثبت.

(١١) فى م، ص: فلا تجوز.

(۱۲) فى ز: موضعى.

(۱۳) سقط فى د.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۱۹

و اختار «۱» الدانى هذه الرواية، قال فى «الجامع»: و اختيارى فى قراءة أبى عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة، و بذلك قرأت على الفارسى على أبى طاهر، و به آخذ «۲».

و كان ابن مجاهد يقرئ «۳» [بإخلاص الفتح] «۴» فى جميع الأحوال، و أظن ذلك اختيارا منه و استحسانا فى مذهب أبى عمرو، و ترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته؛ إذ قد فعل ذلك فى غير ما حرف، و ترك الجميع فيه عن اليزيدى، و مال إلى رواية غيره إما لقوتها «۵» فى العربية أو لغير ذلك. انتهى.

على أنه قد ذكر فى كتابه قراءة أبى عمرو من رواية أبى عبد الرحمن إمالته النَّاسِ فى موضع الخفض، و لم يتبعها «۶» خلافا من أحد [من] «۷» الناقلين عن اليزيدى، و لا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءته رواية غيره؛ فدل ذلك على أن الفتح اختيار منه، و الله أعلم.

قال: و قد ذكر عبد الله الحربى عن أبى عمرو: [أن] «۸» الإمالة فى النَّاسِ فى موضع الخفض لغة أهل الحجاز، و أنه كان يميل. انتهى.

و رواه الهذلى من طريق ابن فرح عن الدورى و عن جماعة عن أبى عمرو.

و روى سائر الناس عن أبى عمرو من رواية الدورى و غيره الفتح، و هو الذى اجتمع «۹» عليه العراقيون، و الشاميون، و المصريون، و المغاربة.

و الوجهان صحيحان من رواية الدورى عن أبى عمرو، و الله تعالى أعلم.

وجه إمالة تَرَاءَا [الشعراء: ۶۱]: أنهما أمالا ألفها الأخيرة «۱۰» وقفا؛ لانقلابها عن الياء، [و استلزمت] «۱۱» إمالة فتحة الهمزة، فأمالا «۱۲» الأولى مناسبة للثانية؛ فتبعتها «۱۳» فتحة الراء و هى مناسبة مجاورة لا مقابلة، و تسمى: إمالة لإمالة، [فلما وصلا فتحا الألف الثانية للساكنين؛ ففتحت الهمزة لعدم الممنوع، و أبقيا إمالة الأولى] «۱۴»، و إن زال الأصل

---

(۱) فى م، ص: و اختيار.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: قرأ.

(۴) فى م، د: بالإخلاص.

(۵) فى م: لقربها.

(۶) فى م: تبعهما.

(۷) سقط فى ص.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى م: أجمع.

(۱۰) فى د: الأخير.

(۱۱) سقط فى م.

(۱۲) فى د: أما.

(۱۳) فى م: فتبعها.

(١۴) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۶٢٠

استصحابا لحكم الوقف، كما فعلا فى رَأَى الْقَمَرَ «١» [الأنعام: ٧٧]، و لم يستصحبا إمالة الهمزة تنبيها على أن إمالتها لا تمكن بغير ألف.

و وجه إمالة النَّاسِ: وجود الكسرة اللاحقة و تقوى بقرب الطرف.

قال أبو عمرو بن العلاء: الإمالة فى النَّاسِ أعجز- أى: أفصح- و هى لغة الحجازيين انتهى.

و إنما حسنت بكثرة الدور؛ و لهذا لم يمل أُناسٍ «٢» [الإسراء: ٧١]، و نحو:

الْوَسْواسِ [الناس: ۴].

و أما: بَلْ رانَ [المطففين: ١۴] فأمال ألفه ذو راء (رد) الكسائى و مدلول (صفا) أبو بكر، و خلف و فاء (فخر) حمزة، و هذا عاشر الأفعال العشرة الثلاثية، و تقدم توجيهها.

ثم عطف فقال:

ص:

و فى ضعافا (ق) ام بالخلف (ض) مرآتيك فى النّمل (فتى) و الخلف (ق) ر

ش: الجار يتعلق ب «أمال»، أى: أمال الألف حال كونها فى (ضعافا) و ذو (قام) فاعله، و (بالخلف)، أى: معه، محله نصب على الحال، و (ضمر) عطف على (قام)، و (آتيك) مفعول (أمال)، و (فى النمل) محله نصب على الحال، و (فتى) فاعل، (الخلف) كائن عن (قر) اسمية.

أى: اختلف عن ذى قاف (قام) خلاد فى ضِعافاً [النساء: ٩]، فروى ابن بليمة إمالته كرواية ذى ضاد (ضمر) خلف، و قطع بالفتح العراقيون قاطبة و جمهور أهل الأداء، و هو المشهور عنه.

و أطلق الوجهين صاحب «التيسير» و «الشاطبية» و «التبصرة» و «التذكرة»، و لكن قال فى «التيسير»: إنه بالفتح يأخذ له.

و قال فى «المفردات»: و بالفتح قرأت على أبى الفتح و أبى الحسن بالوجهين.

و أمال مدلول (فتى) حمزة و خلف الألف من آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ و آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ بالنمل [الآيتان: ٣٩- ۴٠]، إلا أنه اختلف عن خلاد فيهما:

فروى الإمالة ابن شريح و ابن غلبون فى «التذكرة» و أبوه فى «إرشاده» و مكى، و ابن بليمة.

و أطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد.

---

(١) فى م: راء الهمزة.

(٢) فى ص: الناس.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۶٢١

و أطلق الوجهين فى «الشاطبية»، و كذا فى «التيسير»، و قال: إنه يأخذ بالفتح.

و قال فى «جامع البيان»: و هو الصحيح عنه، و به قرأ على أبى الفتح، و بالإمالة على أبى الحسن، و الفتح مذهب جمهور العراقيين و غيرهم.

وجه الإمالة فى ضِعافاً [النساء: ٩] وجود الكسرة السابقة؛ إذ الكسرة تؤثر لا حقة مباشرة و سابقة مفصولة «١» بالحرف؛ لتعذر المباشرة،

[و لم تمنع الضاد المستعلية] «۲»؛ لتقدمها و انكسارها، و العدول «۳» من الصعود إلى النزول أسهل من العكس.

و وجه الفتح: مباشرة الحلقى.

و وجه إمالة آتِيكَ* [النمل: ۳۹- ۴۰] الكسرة «۴» التالية لا الياء «۵».

فإن قلت: هذه الألف منقلبة عن همزة؛ فلا تمال كأصلها.

فالجواب: منع العموم، و إنما هذا فى غير واجب البدل؛ بدليل: «سعى» و «رمى».

و وجه الفتح: توهم الأصل بحمله على أخواته «يأتيك» «و تأتيك» قياسا على «أعد».

و لما فرغ مما يتعلق بغير فواتح السور، شرع فيما يتعلق بها، و هى خمسة فى سبع عشرة سورة «۶»، و بدأ بالراء فقال:

ص:

و را الفواتح أمل (صحبة) (ك) ف(ح) لا، و ها كاف (ر) عى (ح) افظ (ص) ف

ش: (و را الفواتح) [مفعول (أمل)] «۷»، و الجملة خبر مقدم، و (صحبة) مبتدأ مؤخر، و (كف) و (حلا) عطف عليه، و (ها)] «۸» مفعول ل «أمال» المدلول عليه ب (أمل)، و (كاف) مضاف إليه، و (رعى) فاعل، و تالياه حذف عاطفهما «۹» عليه.

أى: أمال [كبرى] «۱۰» مدلول (صحبة) حمزة، و الكسائى، و أبو بكر، و خلف، و كاف (كف) ابن عامر، و حاء (حلا) أبو عمرو- الراء الواقعة فى فواتح السور، و هى ست:

الراء أول «يونس» و «هود» و «يوسف» و «إبراهيم» و «الحجر».

و المر أول «الرعد».

و الإمالة عن ابن عامر هى التى قطع بها الجمهور له بكماله، و عليه المغاربة و المصريون

---

(۱) فى م: مفصول.

(۲) فى ص: و لم يمنع الضاد المستطيلة.

(۳) فى م: و العدل.

(۴) فى م: بالكسرة.

(۵) فى م، د، ز: للياء.

(۶) فى م: سور.

(۷) فى م، ز: أمل مفعول.

(۸) ما بين المعقوفين سقطت فى م.

(۹) فى د: عاطفها.

(۱۰) سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۲

قاطبة، و أكثر العراقيين، و ذكر الهذلى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعنى: عن الحلوانى عنه، و تبعه أبو العز، و زاد الفتح له أيضا من طريق الداجونى، [و تبعه على الفتح للداجونى أبو العلاء، و كذلك ذكر ابن سوار و ابن فارس عن] «۱» الداجونى، و لم يذكر فى «التجريد» عن هشام إمالة البتة.

قال الناظم: و الصواب عن هشام الإمالة من جميع طرقه، فقد نص هشام عليها فى كتابه، و رواه منصوصا عن ابن عامر بإسناده «۲».

قال الدانى: و هو الصحيح عن هشام، و لا يعرف أهل الأداء «۳» عنه سواه، و رواه الأزرق بين بين.

و قرأ الباقون بالفتح:

و أمال «كبرى» ذو راء (رعى) و حاء (حافظ).

و صاد «صف» الكسائى و أبو عمرو و أبو بكر الهاء من كهيعص [مريم: ۱].

ثم عطف فقال:

ص:

و تحت (صحبهٔ) (ج) نا الخلف(ح) صل يا عين (صحبهٔ) (ك) سا و الخلف قلّ

ش: (تحت) ظرف «أمال الهاء» المقدر، و (صحبهٔ) فاعله، و (جنا) و (حصل) «۴» عطف عليه، و (الخلف عن ذى جنا) اسمية، و (يا) مفعول أمال، و (عين) مضاف إليه، و (صحبهٔ) فاعل، و (كسا) عطف عليه حذف عاطفه، و (الخلف [قل)] «۵» كبرى، و سيأتى متعلقه أول الثانى «۶».

أى: أمال مدلول صحبهٔ حمزهٔ، و الكسائى، و أبو بكر، و خلف الهاء من طه [طه:

۱] و كذلك ذو حاء (حصل) أبو عمرو.

و اختلف فيها عن ذى جيم (جنا) ورش من طريق الأزرق:

فروى الجمهور عنه الإمالهٔ المحضهٔ، و هو الذى فى «الشاطبيهٔ» و «التيسير» و «التذكرهٔ» و «تلخيص العبارات» و «العنوان» و «الكامل» و فى «التجريد» من قراءته على ابن نفيس «۷»، و «التبصرهٔ» من قراءته على أبى الطيب «۸»، و أحد الوجهين فى «الكامل».

---

(۱) ما بين المعقوفين سقط فى م، د.

(۲) فى د: عن ابن عامر عن هشام الإمالهٔ بإسناده.

(۳) فى م: عنه أهل الأداء، و فى د: لأهل الأداء.

(۴) فى م: و حصل و كسا.

(۵) سقط فى د.

(۶) فى م: التالى.

(۷) فى د: ابن يعيش.

(۸) فى م: الليث.

شرح طيبهٔ النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۳

و لم يمل الأزرق محضا فى هذه الكتب غير هذا الحرف، و لم يقرأ الدانى له سواه «۱».

و روى بعضهم عنه بين بين، و هو الذى فى «تلخيص أبى معشر» و الوجه الثانى فى «الكافى» و «التجريد»، و رواه ابن شنبوذ عن النخاس عن الأزرق نصا.

و انفرد صاحب «التجريد» بإمالتها عن الأصبهانى، و انفرد الهذلى عنه و عن قالون بإمالتها بين بين، و الله أعلم.

و اختلف فى «الياء» من كهيعص [مريم: ۱] و يس [يس: ۱].

فأما من كهيعص و هو] «۲» مراده «۳» بياء «عين» فهو، من باب إطلاق البعض و إرادهٔ الكل، فأمالها كبرى مدلول (صحبهٔ) حمزهٔ، و الكسائى، و أبو بكر، و خلف، و ذو كاف (كسا) ابن عامر.

و اختلف عن ثالث القراء و هو أبو عمرو: فورد عنه إمالتها من روايـة الـدورى من طريق ابن فرح من [«كتاب] «۴» التجريد» من قراءته على عبد الباقى «و غاية ابن مهران» و الدانى من قراءته على فارس، و من رواية السوسـى أيضا فى «التجريد» من قراءته على عبد الباقى «۵»، يعنى: من طريق القرشـى عنه، و فى «كتـاب النسـائى» عن السوسـى نصـا و فى «جامع البيان» من طريق الرقى و أبى عثمان النحوى فقط، و ذلك من قراءته على فارس لا من طريق ابن جرير حسبما نص عليه فى «الجامع».

و قال فى «التيسـير» عقيب ذكر الإمالـة: «و كذلك قرأت فى رواية أبى شـعيب على فارس عن قراءته»؛ فأوهم أن ذلك من طريق [ابن] «۶» جرير التى هى طريق «التيسير»، و الواقع أنه من طريق [الرقى] «۷» و أبى عثمان كما تقدم.

و تبعه الشـامى، و زاد وجه الفتـح، فـأطلق الخلاـف عن السوسـى، و هو- رحمه الله- معـذور؛ فإن الـدانى أسـند روايـة أبى شـعيب فى «التيسـير» من قراءته على فارس، ثم ذكر أنه قرأ [بالإمالـة عليه، و لم يبين من أى طرق «۸» أبى شعيب كما بينه «۹» فى «الجامع»، و قال فيه: إنه] «۱۰» قرأ بفتح الياء على فارس فى رواية أبى شعيب من طريق ابن جرير عنه عن اليزيدى.

---

(۱) فى م: بسواه.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: المراد.

(۴) سقط فى م.

(۵) من قراءته على عبد الباقى فى «التجريد».

(۶) سقط فى م.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى ز: طريق.

(۹) فى ص: قرأ عليه، و كان يتعين أن يبينه كما بينه.

(۱۰) ما بين المعقوفين سقط فى م.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۴

قال المصنف: فإنه لم ينبه على ذلك، لكنا أخذناه من إطلاقه الإمالة لأبى شعيب من كل طريق قرأ بها على فارس.

و بالجملـة: فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسـى فى غير طريق من ذكرنا، و ليس ذلك فى طريق «۱» «التيسير» و لا «الشاطبية»، بل و لا فى طريق كتابنا، و نحن لا نأخذ به من [غير] «۲» طريق من ذكرنا، و الله أعلم.

فقول النـاظم: (و الخلف قل لثالث)، أى: حكايـة الخلاف فى إمالـة هـذه الياء عن أبى عمرو، قل من ذكرها، و إنما الأكثرون عنه على إطلاق الفتح و هو كذلك.

و اعلم أن الإمالـة مطلقا ضـدها الفتـح، و قاعـدة المصـنف فى هـذا الفصل أنه إذا ذكر عن قارئ إمالة حرف [بخلاف] «۳» فقط، و لم يذكر له وجها ثانيا، فمقابلها الفتح، كقوله:

(و الخلف قـل لثـالث)، و إن ذكر له وجها ثانيا «۴»، و لم يحك الخلاف إلا فى أحـد الوجهين، [فالآخر ضـده، كقوله: «فى (أ) سـف خلفهما» بعد أن ذكر لحمزة الإمالة بلا خلف، و إن حكى الخلاف فى الوجهين] «۵» فلذلك القارئ ثلاثة أوجه.

ثم كمل فقال:

ص:

لثالث لا عن هشام طا (شفا)ص (ف) (ح) ا (م) نى (صحبة) يس (ص) فا

ش: (لثالث) يتعلق ب «قل»، أى: عن ثالث، و (عن هشام) معطوف ب (لا) النافية على «۶» (ثالث)، و (طا) مفعول «۷» «أمال» مقدرا و (شفا) فاعله، و (صف) «۸» حذف عاطفه على (شفا) «۹»، و (حا) مفعول «أمال» أيضا، و ذو (منى) فاعله، و (صحبة) معطوف كذلك، و (يس) كذلك فى الناصب، و الفاعل، أى: لم ينقل «۱۰» عن هشام إمالة الياء من كهيعص [مريم: ۱] بل هو المشهور عنه؛ و بهذا قطع له ابن مجاهد، و ابن شنبوذ، و الدانى من جميع طرقه فى «جامع البيان» و غيره، و كذلك صاحب «الكامل» و «المبهج» و «التلخيص»، و هو الذى فى «التذكرة» و «التبصرة» و «الكافى» و غيرها «۱۱».

و روى جماعة له الفتح كصاحب «التجريد» و المهدوى، و رواه أبو العز، و ابن سوار،

---

(۱) فى م: إلا فى طريق، و فى د: من طريق.

(۲) سقط فى م.

(۳) سقط فى م.

(۴) فى م: ثالثا.

(۵) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۶) فى م: عن.

(۷) فى ص: معطوف.

(۸) فى د: وصفا.

(۹) فى م: بمحذوف.

(۱۰) فى م، ص، د: لم يقل.

(۱۱) فى ص: و غيرهما.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۵

و ابن فارس، و أبو العلاء من طريق الداجونى.

و أما الطاء و هو أول «طه» و «الشعراء» و تاليتاها، فأمالها مدلول «شفا» حمزة، و الكسائى، و خلف، و ذو صاد (صف) أبو بكر، و الباقون بالفتح، إلا أن صاحب «الكامل» روى بين بين فى طه عن نافع سوى الأصبهانى، و وافقه عليه أبو معشر الطبرى فى «تلخيصه»، و كذلك أبو على العطار عن الطبرى عن أصحابه عن أبى نشيط فيما ذكره ابن سوار.

و انفرد ابن مهران عن العليمى عن أبى بكر [بالفتح] «۱»:

و انفرد الهذلى أيضا عن نافع بين بين، و وافقه فى ذلك صاحب «العنوان» إلا أنه عن قالون ليس من طرق هذا الكتاب.

و أما (حاء) [من] «۲» حم* فى السور السبع [غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف] فأمالها كبرى ذو ميم «منا» ابن ذكوان و مدلول صحبة حمزة و الكسائى و شعبة «۳» و خلف، و سنذكر «۴» من أمالها بين بين.

ثم عطف فقال:

ص:

(ر) د (ش) د (ف) شا و بين بين (ف) ى (أ) سف‌خلفهما را (ج) د (إ) ذ، ها، يا اختلف

ش: (رد) عطف على (صفا) بمحذوف «۵»، و كذا تالياه، و (بين بين) معمول ل «أمال» مقدرا، و (فى) [فاعله] «۶»، و (أسف) عطف

عليه، و (خلفهما) «۷» حاصل اسمية، و (را) مفعول «أمال بين بين»، و فاعله [(جد)] «۸» و ذو [ألف] (إذا) [مبتدأ] «۹»، و خبره (اختلف).

أى: اختلف قوله «۱۰» فى (ها يا)، ف (ها) محله نصب بنزع الخافض، و (يا) مضاف إليه.

و يحتمل (ها) أن يكون مبتدأ ثانيا «۱۱»، و المراد ب (ياء) كهيعص [مريم: ۱] من باب إطلاق اسم الجزء على الكل أى: أمال محضة الياء من يس [يس: ۱] مدلول (صفا) أبو بكر و خلف و ذو راء (رد) الكسائى و شين (شد) روح، و اختلف فيها عن ذى فاء (فشا) و فاء (فى) حمزة و ألف (أسف) «۱۲» نافع.

---

(۱) سقط فى د.

(۲) سقط فى م.

(۳) فى م: و أبو بكر.

(۴) فى م، ص: و سيذكر.

(۵) فى م: صف المحذوف.

(۶) سقط فى م.

(۷) فى م: و خلفه.

(۸) سقط فى د، ص.

(۹) سقط فى ص.

(۱۰) فى م: و اختلف خبره.

(۱۱) فى م: أن يكون لها مبتدأ ثان.

(۱۲) فى م: و ألف إذا.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۶

فأما حمزة فروى عنه الجمهور الإمالة المحضة، و روى عنه جماعة بين بين، و هو الذى فى «العنوان» و «التبصرة» و «تلخيص أبى معشر»؛ كذا ذكره ابن مجاهد عنه، و رواه أيضا عنه خلف، و خلاد، و الدورى، و ابن سعدان.

و أما نافع فالجمهور عنه على الفتح، و قطع له بين بين ابن بليمة فى «تلخيصه» و أبو طاهر بن خلف [فى] «۱» «عنوانه»، و به كان يأخذ ابن مجاهد، و كذا ذكره فى «الكامل» من جميع طرقه فيدخل فيه الأصبهانى، و كذا رواه فى «المستنير» عن العطار عن أبى إسحاق عن أصحابه عن نافع «۲»؛ فحصل لحمزة وجهان المحضة و التقليل، و قد ذكر «۳» أولا المحضة [مع] من قرأ بها، و ثانيا التقليل مع من قرأ به.

و لنافع وجهان: التقليل من «۴» تصريحه، و الفتح «۵» من ضده المسكوت عنه «۶».

فإن قلت: الناظم حكى عن حمزة و نافع الخلاف فى التقليل، فلم «۷» جعلت الضد بالنسبة إليهما مختلفا؟

قلت: لما ذكر لحمزة وجها بالمحضة ثم ذكر له الخلاف فى التقليل- علم أن الضد هو المذكور أولا، و لما لم يذكر عن نافع إلا التقليل، و ذكر فيه الخلاف، علم أن ضده الفتح على قاعدته المتقدمة.

و لما فرغ من ذكر الذين أمالوا الفواتح محضة، شرع فى ذكر من أمالها بين بين، فذكر أن ذا جيم [(جد)] «۸» ورش من طريق الأزرق أمال «۹» الراء من الر* [يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر] فى الجميع، و المر «۱۰» [الرعد] بين بين، و تقدم من أمالها محضة، و الباقون «۱۱» [بالفتح.

و انفرد] «۱۲» ابن مهران عن ابن عامر، و قالون و العليمى عن أبى بكر بإمالـة «۱۳» بين بين، و تبعه الهذلى عن ابن بويان «۱۴» عن أبى نشيط عن قالون «۱۵».

و انفرد صاحب «المبهج» عن أبى نشيط عن قالون بالمحضة، و تبعه صاحب «الكنز».

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى م: عن نافع عن أصحابه.

(۳) فى م: و ذكر.

(۴) فى م: مع.

(۵) فى م: و التقليل.

(۶) فى م: عليه.

(۷) فى د: فلو.

(۸) سقط فى م.

(۹) فى د: أما.

(۱۰) فى ص: و المراد.

(۱۱) فى م: و هى و الباقون.

(۱۲) فى ص: و انفرد به.

(۱۳) فى ص: بإمالته.

(۱۴) فى د: ثوبان.

(۱۵) زاد فى ص: بالمحضة.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۷

و اختلف عن ذى ألف (إذ) نافع من روايتيه فى الهاء من كهيعص [مريم: ۱].

و أما قالون «۱»: فاتفق العراقيون عنه على الفتح، و كذلك هو فى «الهداية» و «الهادى» و غيرهما من طريق «۲» المغاربة، و هو أحد الوجهين فى «الكافى» و «التبصرة»، إلا أنه قال:

و قرأ نافع بين اللفظين، و قد روى عنه الفتح، و الأول أشهر.

و قطع له أيضا بالفتح صاحب «التجريد» و به قرأ الدانى على فارس عن قراءته على عبد الباقى عن طريق أبى نشيط، و هى طريق «التيسير»، و لم يذكره «۳» فيه، فهو «۴» من المواضع التى خرج فيها عن طريقه.

و روى عنه بين بين صاحب «التيسير» و «التلخيص» و «العنوان» و «التذكرة» و «الكامل» و «الشاطبية»، و هو الوجه الثانى فى «الكافى» و «التبصرة»، و به قرأ الدانى على أبى الحسن، و على فارس من طريق الحلوانى.

و أما ورش فرواه عنه الأصبهانى بالفتح.

و اختلف عن الأزرق، فقطع له بين بين صاحب «التيسير» و «التلخيص» [و] «الكامل» و «التذكرة»، و قطع له بالفتح صاحب «الهداية» و «الهادى» و «التجريد»، و الوجهان فى «الكافى» و «التبصرة»، فحصل لكل من الروايتين وجهان، و لما لم يذكر «۵» لنافع فى الهاء وجها آخر علم أن ضده الفتح.

ثم انتقل فقال:

ص:

و تحت ها (ج) ئ حا (ح) لا خلف (ج) لاتوراة (م) ن (شفا) (ح) كيما ميّلا

ش: (تحت) ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة، و هو معمول فى المعنى ل «أمال»، و (ها) مفعوله، و (جىء) فاعله، و (حا) مفعول «أمال» أيضا، و (حلا) فاعله، و (جلا)- بالجيم- عطف عليه بمحذوف، و (له خلف) اسمية «۶» و (توراة) مفعول (ميل) [آخرا] «۷»، و (من) فاعله، و (شفا) «۸» عطف عليه و (حكيما) نصب على نزع الخافض، أى: (شفا) مع (حكيم).

أى: أمال بين بين ورش من طريق الأزرق الهاء من طه [طه: ۱] و لم يذكر له خلافا

---

(۱) فى م: فأما.

(۲) فى ص: طرق.

(۳) فى ص: و لم يذكر.

(۴) فى م: فى.

(۵) فى د: و لم يذكر.

(۶) فى م: و خلف مبتدأ خبره له مقدرا مقدما.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: و تالياه معطوفان عليه.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۲۸

فى التقليل، و قد قدم له الخلاف فى المحضة؛ فعلم أن هذا ضدها.

و أمال الحاء من حم* بين بين ذو جيم (جلا) ورش من طريق الأزرق باتفاق عنه.

و اختلف عن ذى حاء (حلا) أبو عمرو فيها، فأمالها عنه بين بين صاحب «التيسير» و «الكافى» و «التبصرة» و «العنوان» و «التلخيص» و «الهداية» و «الهادى» و «التذكرة» و «الكامل» و سائر المغاربة، و به قرأ فى «التجريد» على عبد الباقى.

قال الهذلى: و عليه الحذاق «۱» من أصحاب أبى عمرو، و به قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على السامرى عن أصحابه عن الدورى «۲»، و على الفارسى، و أبى الحسن ابن غلبون من الروايتين معا.

و فتحها عنه صاحب «المبهج» و «المستنير» و «الإرشاد» و «الجامع» و ابن مهران و سائر العراقيين، و به قرأ الدانى على أبى الفتح عن «۳» قراءته على عبد الباقى من الروايتين.

و أمال محضة ذو ميم (من) ابن ذكوان، و مدلول (شفا) حمزة، و الكسائى، و خلف «۴»، و حاء (حكيما) أبو عمرو، و التَّوْراةَ* حيث وقع، و كذلك الأصبهانى كما سنذكره «۵»، و قد تقدم فى قوله: (توراة «۶» جد) عن حمزة وجها بالإمالة بين بين.

فإن قلت: لم صرح ب «ميل» مع أنه مقدر لما قبله؟.

قلت: لا بد منه، و لا يجوز عطفه؛ لأن المراد بالمقدر الإمالة بين بين؛ لأنه من باب «و بين بين فى أسف»، و اصطلاحه أن المحضة يصرح فيها بمادة الإمالة بخلاف التقليلية؛ فكان العطف يوهم الاشتراك.

[ثم كمل فقال:] «۷»

ص:

و غيرها للأصبهانى لم يملو خلف إدريس برؤيا لا بأل

ش: (غير التوراة لم يمل) كبرى، و (للأصبهانى) يتعلق ب (ميل)، و (خلف إدريس) موجود فى (رؤيا) اسمية، و (بأل) بعض كلمة، أصله (بالرؤيا) فيكون معطوفا على (رؤيا)، و تقديره [(خلف إدريس حاصل فى رؤيا المنكرة لا فى الرؤيا المعرفة).

و يحتمل أن تكون على حالها، و تكون «٨» معطوفة على مقدر، و تقديره:] «٩» (و خلف إدريس فى «رؤيا» «١٠» حال كونها بغير أل، لا بأل، أى: لم يمل أحد للأصبهانى عن ورش

---

(١) فى م، د، ز: حذاق.

(٢) فى ص: اليزيدى.

(٣) فى م: من.

(٤) فى ز، د: و أبو بكر.

(٥) فى ص: سيذكره.

(٦) فى م: بتوارة.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى ص: و يكون.

(٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(١٠) فى ص: حاء حصل فى «رؤيا».

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ٦٢٩

حرفا من الحروف إلا التَّوْراةَ*؛ فإنه أمالها محضة.

و اختلف عن إدريس عن خلف فى (رؤيا) إذا لم تقترن ب «أل»، و هو موضعان:

رُءْيايَ [يوسف: ٤٣] و رُؤْياكَ [يوسف: ٥] فأمالها الشطى، و به قطع فى «الغاية» عن إدريس، و فتحها عنه الباقون، و هو الذى فى «المبهج» و «الكامل» و غيرهما، و الوجهان صحيحان.

و قد تقدم عن خلف إمالة الرؤيا المقرون ب «أل» فى قوله: (أو صان رؤياى له الرؤيا روى)، ثم انتقل فقال:

ص:

[و ليس إدغام و وقف إن سكن يمنع ما يمال للكسر و عن]

ش: (إدغام) اسم (ليس): و (وقف) عطف عليه، و خبرها (يمنع ... إلخ)، و (إن سكن) شرط فى الإدغام و الوقف «١» معا، و (استغنى «٢» عن جوابه) خبر المبتدأ، و (ما) يحتمل أن تكون نكرة موصوفة أو موصولة، ف «يمال» لها محل من الإعراب «٣»، أو لا محل لها، و (للكسر) يتعلق ب (يمال).

ثم كمل فقال:

ص:

سوس خلاف و لبعض قللاو ما بذى التّنوين خلف يعتلى

ش: و (عن سوس خلاف) اسمية مقدمة الخبر و (لبعض) يتعلق ب (قلل) فعل مبنى للمفعول، و نائبه مستتر فيه، و (ما) نافية، و (بذى

التنوين) خبر مقدم، و (خلف يعتلى) مبتدأ موصوف مؤخر [أى]: إذا أدغم حرف ممال لأجل الكسر نحو: النَّارِ رَبَّنا [آل عمران: ۹۱- ۹۲] و الْأَبْرارِ رَبَّنا [آل عمران: ۱۹۳- ۱۹۴] وَ النَّهارِ لَآياتٍ [البقرة: ۱۶۴] و وقف عليه، و كان الإدغام و الوقف مع السكون لا مع الروم- فإن الإدغام و الوقف مع السكون لا مع الروم؛ فإن الإدغام و الوقف لا يمنع الإمالة؛ لأنه عارض، و الأصل ألا يعتد به.

و كذلك الوقف على الدَّارُ* و النَّاسِ* و الْمِحْرابَ*.

و ذهب جماعة إلى الوقف بالفتح عمن أمال وصلا اعتدادا بالعارض، و قد زال موجب الإمالة، و هو الكسر، و هذا مذهب أبى بكر الشذائى، و ابن المنادى، و ابن حبش «۴»، و ابن أشتة، و غيرهم.

و حكى هذا أيضا عن البصريين، و رواه داود بن أبى طيبة عن ورش و عن سليم عن

---

(۱) فى م: خاصة.

(۲) فى م: و استثنى.

(۳) سقط فى م، ص.

(۴) فى م: ابن حبيش.

حمزة.

و الأول مذهب الأكثرين و اختيار المحققين، و العمل عليه، و لم يذكر أكثرهم سواه كصاحب «التيسير» و «الشاطبية» و «التلخيص» و «الهادى» و «الهداية» و «العنوان» و «التذكرة» و «الإرشادين» و ابن مهران، و الدانى، و الهذلى، و أبى العز، و غيرهم، و اختاره «۱» فى «التبصرة» و قال فيها: «سواء رمت أو أسكنت».

قال المصنف: و كلا الوجهين صح عن السوسى نصا و أداء «۲»، و قرأنا بهما من روايته «۳» و قطع له بهما «۴» صاحب «المبهج» و غيره. و قطع له بالفتح «۵» فقط أبو العلاء الهمذانى.

و الأصح أن ذلك مخصوص [به] «۶» من طريق ابن جرير و مأخوذ به من طريق ابن حبش، كما نص عليه فى «المستنير» و «التجريد» و «جامع ابن فارس» و غيرهم، [و أطلق ذلك أبو العلاء فى الوقف و لم يقيده بسكون، و قيده آخرون برءوس الآى كابن سوار و الصقلى] «۷».

و ذهب بعضهم إلى الإمالة بين بين، و هو معنى قوله: (و لبعض قللا)، و من هؤلاء من جعل ذلك «۸» مع الروم، و منهم من أطلق و اكتفى بالإمالة اليسيرة إشارة إلى الكسرة، و هو مذهب ابن أبى هاشم و أصحابه.

و حكى أنه قرأ على ابن مجاهد و أبى عثمان عن الكسائى، و على ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدى.

قال المصنف: و الصواب تقييد ذلك بالإسكان فقط و إطلاقه «۹» فى رءوس الآى و غيرها و تعميم الإسكان حالتى الوقف و الإدغام الكبير كما تقدم.

فلهذا «۱۰» عمم الحكم فى النظم و لم يخص إحدى المسألتين بحكم دون أخرى.

قال: و ذلك من طريق ابن حبش «۱۱» عن ابن جرير كما نص عليه أبو الفضل الخزاعى و أبو عبد الله القصاع و غيرهما.

قال: و قد تترجح «۱۲» الإمالة عند من يأخذ بالفتح فى قوله تعالى: فِى النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ

---

(۱) فى م: و اختيار.

(۲) فى ص: بأيتها.

(٣) فى م: روايتيه.

(۴) فى ص: بهما له.

(۵) فى م: أبو الفتح.

(۶) سقط فى د، ص.

(٧) زيادة من ص. شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى) ج ١ ۶٣٠ ص: سوس خلاف و لبعض قللا و ما بذى التنوين خلف يعتلى .....

ص : ۶۲۹

(٨) فى م: من ذلك.

(٩) زاد فى م: و الخلاف.

(١٠) فى م: و لهذا.

(١١) فى م: ابن حبيش.

(١٢) فى م، د: ترجح.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج ١، ص: ۶٣١

[غافر: ۴٩] لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام بخلاف غيره، و هو فتحه قياسا.

تنبيه: الثلاثة «١» هنا تشبه ثلاثة الوقف بعد حرف المد، لكن الراجح فى المد الاعتداد بالعارض و هنا عكسه، و الفرق أن المد موجبه «٢» الإسكان و قد حصل؛ فاعتبروا الإمالة موجبها الكسر، و قد زال؛ فروعى فى المسألتين الحالة الملفوظ بها، و الله أعلم.

ثم كمل مسألة التنوين فقال:

ص:

بل قبل ساكن بما أصل قفو خلف كالقرى الّتى وصلا يصف

ش: (قبل) ظرف معمول ل (قف)، و (بما) يتعلق به، و (خلف) مثل هذا اللفظ (يصف) اسمية، [و] و (صلا) نصب ب «فى»، أى: فى وصل.

اعلم «٣» أنه إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن فإنها تسقط «۴» للساكنين؛ فتذهب الإمالة بنوعيها؛ لعدم وجود محلها، فإن وقف عليه، انفصلت من الساكن، تنوينا كان أو غيره، و عادت الإمالة لعود محلها و وجود سببها، كما تأصل و تقرر، فالتنوين يلحق الاسم مرفوعا، و منصوبا و مجرورا، و لا يكون إلا متصلا نحو هُدىً لِلْمُتَّقِينَ [البقرة: ٢]، و أَجَلٌ مُسَمًّى [الأنعام: ٢] و نحو قُرىً ظاهِرَةً [سبأ: ١٨] أَوْ كانُوا غُزًّى [آل عمران: ١۵۶] [و] إِلى أَجَلٍ [البقرة: ٢٨٢] و عَنْ مَوْلًى [الدخان: ۴١] و غير التنوين لا يكون إلا منفصلا «۵» فى كلمة أخرى، و يكون فى اسم و فعل نحو: مُوسَى الْكِتابَ [البقرة: ۵٣] و عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ [البقرة: ٨٧] و الْقَتْلى الْحُرُّ [البقرة: ١٧٨] و جَنَى الْجَنَّتَيْنِ [الرحمن: ۵۴] و الرُّؤْيَا الَّتِي [الإسراء: ۶٠] و ذِكْرَى الدَّارِ [ص: ۴۶] و الْقُرَى الَّتِي [سبأ: ١٨] و طَغَى الْماءُ [الحاقة: ١١] و أَحْيَا النَّاسَ [المائدة: ٣٢].

و الوقف بالإمالة لمن مذهبه ذلك هو المعمول به و المعول عليه، و هو الثابت نصا و أداء، و لا يوجد نص [عن] «۶» أحد من الأئمة القراء المتقدمين بخلافه «٧»، فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنبارى: حدثنا إدريس قال: حدثنا خلف قال: سمعت الكسائى يقف «٨» على هُدىً لِلْمُتَّقِينَ [البقرة: ٢] هُدىً بالياء، و كذلك مِنْ مَقامِ إِبْراهِيمَ [البقرة: ١٢۵] و كذلك أَوْ كانُوا غُزًّى [آل عمران: ١۵۶] و مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى [محمد: ١۵] و أَجَلٌ مُسَمًّى [الأنعام ٢] و كان يسكت أيضا على سَمِعْنا فَتًى [الأنبياء: ۶٠] و فِي قُرىً

(۱) فى م: و هذه الثلاثة.

(۲) فى ص: موجب.

(۳) فى م: و اعلم.

(۴) فى ص: فإنه يسقط.

(۵) فى م: مفصلا.

(۶) سقط فى د.

(۷) فى ص: بل هو المنصوص به عنهم، و هو الذى عليه العمل، فأما النص.

(۸) فى م: يقول يقف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳۲

[الحشر: ۱۴] و أَنْ يُتْرَكَ سُدىً [القيامة: ۳۶] بالياء، و مثله حمزة.

قال خلف: و سمعت الكسائى [يقول فى قوله] «۱»: أَحْيَا النَّاسَ [المائدة: ۳۲]:

الوقف عليه: أُحْيِى بالياء، و لمن كسر الحروف إلا من يفتح فيفتح مثل هذا.

قال: و سمعته يقول: الوقف على قوله: الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى [الإسراء: ۱] بالياء، و كذلك مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ [القصص: ۲۰] و كذلك وَ جَنَى الْجَنَّتَيْنِ [الرحمن: ۵۴] و كذلك طَغَى الْماءُ [الحاقة: ۱۱].

قال: و الوقف على وَ ما آتَيْتُمْ مِنْ رِباً [الروم: ۳۹] بالياء.

و روى حبيب عن داود عن ورش عن نافع قُرىً ظاهِرَةً [سبأ: ۱۸] مفتوحة فى القراءة مكسورة فى الوقف، و كذلك قُرىً مُحَصَّنَةٍ [الحشر: ۱۴] و سِحْرٌ مُفْتَرىً [القصص:

۳۶].

و قال الدانى: و لم يأت به عن ورش- يعنى: غيره- و ممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء و المهدوى و ابن غلبون و الطبرى و سبط الخياط و غيرهم.

قال المصنف: و هو الذى قرأنا به على عامة شيوخنا، و لم أعلم أحدا أخذ على بسواه «۲»، و هو القياس الصحيح، و الله أعلم.

و لهذا قال: (و ما بذى التنوين خلف يعتلى) لا خلاف أن الوقف عليه يرجع فيه إلى الأصل، فمن كان مذهبه الفتح فتح، أو الإمالة أمال.

و ذهب الشاطبى إلى حكاية الخلاف فى المنون مطلقا «۳» حيث قال: «و قد فخموا التنوين وقفا و رققوا»، و تبعه «۴» السخاوى.

قال المصنف «۵»: و لم أعلم أحدا ذهب إلى هذا القول، و لا- قال به، و لا- أشار إليه فى كلامه، و إنما هو مذهب نحوى دعا إليه القياس لا الرواية.

ثم أطال فى سوق كلام النحاة، ثم قال: قالوا: و فائدة هذا الخلاف تظهر فى الوقف على لغة أصحاب الإمالة؛ فيلزم أن يقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقا على مذهب الكسائى، و تابعيه، و على مذهب الفارسى، و أصحابه؛ إن كان الاسم مرفوعا أو مجرورا، و أن يقف «۶» عليهما بالفتح مطلقا على مذهب المازنى، و على مذهب الفارسى؛ إن كان

---

(۱) سقط فى م.

(۲) فى د: سواه.

(۳) فى ص: فى الوقف من أمال، أو قرأ بين اللفظين.

(۴) فى د: و شبه.

(۵) فى ص: و قد فتح قوم ذلك كله، قلت.

(۶) فى ص: يوقف.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳۳

الاسم منصوبا، و لم ينقل هذا التفصيل «۱» فى ذلك عن أحد من الأئمة، و إنما حكاه الشاطبى بقوله: «و تفخيمهم فى النصب أجمع أشملا»، و حكاه «۲» مكى و ابن شريح عن أبى عمرو و ورش، و لم يحكيا خلافا عن حمزة و الكسائى فى الإمالة، و حكاه ابن الفحام فى «تجريده» أيضا، و حكاه الدانى فى «مفرداته» عن أبى عمرو.

ثم قال الدانى: «و العمل عند القراء و أهل الأداء على الأول» يعنى «۳»: الإمالة.

قال: و به أقول؛ لورود النص به، و دلالة القياس على صحته. انتهى.

قال المصنف: فدل مجموع ما ذكرنا على أن الخلاف فى الوقف على المنون «۴» لا- التفات إليه و لا- عمل عليه، و إنما هو خلاف نحوى لا تعلق للقراءة به، و الله أعلم.

و قوله: (و خلف كالقرى) يعنى: اختلف عن ذى ياء (يصف) السوسى فى إمالة فتحة الراء التى ذهبت الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل نحو قوله تعالى: الْقُرَى الَّتِى [سبأ: ۱۸] و نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً [البقرة: ۵۵] و وَ سَيَرَى اللَّهُ [التوبة: ۹۴] و وَ تَرَى النَّاسَ [الحج: ۲] و وَ يَرَى الَّذِينَ [سبأ: ۶] و النَّصارى الْمَسِيحُ [التوبة: ۳۰]، فروى عنه ابن جرير الإمالة وصلا، و هى رواية على بن الرقى «۵» و أبى عثمان النحوى و أبى بكر القرشى كلهم عن السوسى، و به قطع [الدانى] «۶» للسوسى فى «التيسير» و غيره، و هو قراءته على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير.

و قطع به للسوسى الهذلى أيضا من طريق ابن جرير و أبى معشر الطبرى و أبى عبد الله الحضرمى.

و روى ابن جمهور و غيره عن السوسى الفتح، و هو الذى لم يذكر أكثر المؤلفين [عن السوسى] «۷» سواه كصاحب «التبصرة» و «التذكرة» و «الهادى» و «الهداية» و «الكافى» و «الغايتين» و «الإرشاد» و «الكفاية» و «الجامع» و «الروضة» و «التذكار»، و به قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون، و ذكرهما الصفراوى و الشاطبى، و غيرهما، و سيأتى الكلام على «۸» ترقيق اللام من اسم الله تعالى بعد ذكر الراء فى باب الراءات.

وجه إمالة السوسى: الدلالة على مذهبه فى الألف المحذوفة.

و وجه الفتح: أن الفتحة إنما أميلت تبعا للألف، و قد انتفى المتبوع فينتفى التابع.

---

(۱) فى م، د، ز: التفضيل.

(۲) فى م: و حكى.

(۳) فى د: عن.

(۴) فى د: كالمنون.

(۵) فى م، ز، د: ابن الرومى.

(۶) سقط فى د.

(۷) سقط فى م.

(۸) فى م: فى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳۴

و وجه استمرارهم على أصولهم: ما تقدم فى أثناء الباب، و الله أعلم.

تنبيه «۱»: يجب على القارئ أن يتحفظ «۲» على كسرة الراء فى [نحو] «۳» نَرَى اللَّهَ [البقرة: ۵۵] و الْقُرى [الأنعام: ۹۲] التى حالة الإمالة، فيأتى بها خفيفة، و لا يجوز إشباعها؛ لأن الإمالة إنما هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، و ليس بكسرة خالصة، فتأمل ذلك؛ فإنه واضح.

ص:

اشارة

و قيل قبل ساكن حرفى رأىعنه و را سواه مع همز نأى

ش: (قيل): مبنى للمفعول [و (حرفى) مفعول (أمالوا) مقدرا، و (قبل) ظرفه، و (عنه) يتعلق [به] و (را) عطف على (حرفى)] «۴»، و (مع همز نأى) محله النصب على الحال، [و الجملة نائب الفاعل باعتبار لفظها] «۵».

أى: تقدم عن السوسى فتح حرفى (رأى) [إذا وقعت قبل ساكن] «۶» [نحو: رَأَى الشَّمْسَ [الأنعام: ۷۸] و رَأَى الْقَمَرَ [الأنعام: ۷۷] و فتح همزه و إمالة رائه «۷»؛ إذا وقعت قبل متحرك] «۸»، نحو رَأَى كَوْكَباً [الأنعام: ۷۶].

و فتح حرفى (نأى) «۹».

و ذكر بعضهم عنه إمالة حرفى (رأى) قبل ساكن، و إمالة الراء مع [فتح] «۱۰» الهمزة قبل متحرك، و إمالة همزة (نأى) أيضا، و قد تقدم ذكر ذلك بكماله فى موضعه، و تقدم أن الأصح القول الأول، و أن هذا القول فى المسألتين ليس من طريق هذا الكتاب، و أن إمالة همزة (نأى) مما انفرد به فارس بن أحمد فى أحد وجهيه، و تبعه على ذلك الشاطبى، و أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على «۱۱» الفتح؛ و لذلك لم يذكره الدانى فى «المفردات» و لا عول عليه، و الله تعالى أعلم.

تنبيهات

الأول: إنما سوغ «۱۲» إمالة الراء فى نحو: وَ يَرَى الَّذِينَ [سبأ: ۶] وجود الألف

---

(۱) فى م: تتمة.

(۲) فى م: يحتفظ.

(۳) سقط فى ص.

(۴) بدل ما بين المعقوفين فى م: و نائبه ساكن مع عامله و هو يمال، و نائب هذا قبل ساكن أو عنه قبل قراءة لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما و راء سواه معطوف على النائب.

(۵) سقط فى م.

(۶) فى م: إذا وقع بعدها ساكن.

(۷) فى م: و فتح رائه و إمالة همزته إذا وقع بعده متحرك.

(۸) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(۹) فى م، ص: رأى.

(۱۰) سقطت فى م.

(١١) فى م، ص: عند.

(١٢) فى م، ص: يسوغ.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج١، ص: ۶۳۵

بعدها فتمال مع إمالة «١» الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن، و بقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت الألف أصالة لم يجز «٢» إمالة الراء وصلا؛ لعدم وجود ما تمال «٣» الراء بسببه نحو: أَ وَ لَمْ يَرَ الْإِنْسانُ [يس: ٧٧] و من هذا الباب إمالة «۴» حمزة و خلف و أبو بكر رَأَى الْقَمَرَ [الأنعام: ٧٧] و نحوه كما تقدم.

الثانى: إذا وقف على «۵» كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ بالكهف [الآية: ٣٣] و الْهُدَى ائْتِنا بالأنعام [الآية: ٧١] و تَتْرا بالمؤمنين [الآية: ۴۴].

أما «۶» كِلْتَا [الكهف: ٣٣] فالوقف عليها ينبنى «٧» على معرفة ألفها. [قال الدانى] «٨»: و مذهب الكوفيين أنها للتثنية، و واحدها «٩» «كلت».

و مذهب البصريين: [أنها] ألف تأنيث، و وزنها «فعلى» و تاؤها واو، و الأصل «كلوا».

قال: فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لمن يميل «١٠»، و يوقف بها عليها على الثانى.

قال: و القراء و أهل الأداء على الأول.

قال المصنف: و نص على إمالتها لمن أمال العراقيون قاطبة كأبى العز و ابن سوار و ابن فارس و سبط الخياط و غيرهم.

و نص على الفتح غير واحد، و حكى الإجماع عليه ابن شريح و غيره.

و أما إِلَى الْهُدَى ائْتِنا [الأنعام: ٧١] فى وقف حمزة «١١»، فقال الدانى فى «الجامع» يحتمل وجهين «١٢»:

الفتح على أن الألف الموجودة فى اللفظ بعد فتحة الدال هى المبدلة من الهمزة:

و الإمالة على أنها ألف الْهُدَى.

و الأول أقيس؛ لأن ألف الْهُدَى قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة فى حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدلة؛ لأنه تخفيف، و التخفيف عارض. انتهى.

و تقدم حكاية ذلك عن أبى شامة، و لا شك أنه لم يقف على كلام الدانى.

و الحكم فى إمالة الأزرق كذلك، و الصحيح المأخوذ به هو الفتح.

و أما تَتْرا [المؤمنون: ۴۴] على قراءة من نون فيحتمل أيضا وجهين:

---

(١) فى م، ص: مع الإمالة.

(٢) فى م، ص: لم تجز.

(٣) فى د: ما يمال.

(۴) فى م، ص: أمال.

(۵) فى ص: أمال.

(۶) فى د: فأما.

(٧) فى م، ص: يبنى.

(٨) سقط فى م، ص.

(٩) فى د: و أحدهما.

(١٠) فى ص: و لا بين بين لمن مذهبه ذلك.

(۱۱) فى ص: بإبدال الهمزة ألفا.

(۱۲) فى م: الوجهين.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳۶

أحدهما: ألا تكون «۱» بدلا من التنوين؛ فيجرى على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة.

و الثانى: أن تكون للإلحاق ب «جعفر».

فعلى الأول لا يجوز إمالتها وقفا عند أبى عمرو، كما لا يجوز إمالة ألف التنوين نحو:

أَشَدَّ ذِكْراً [البقرة: ۲۰] و مِنْ دُونِها سِتْراً [الكهف: ۹۰] و يَوْمَئِذٍ زُرْقاً [طه:

۱۰۲] و عِوَجاً [آل عمران: ۹۹] و أَمْتاً [طه: ۱۰۷].

و على الثانى يجوز عنده؛ لأنها «۲» كالأصلية المنقلبة عن الياء.

قال الدانى: و القراء و أهل الأداء على الأول، و به قرأت، و به آخذ، و هو مذهب ابن مجاهد و ابن أبى هاشم.

قال المصنف: و ظاهر كلام الشاطبى: أنها للإلحاق من أجل رسمها بالألف، و نصوص أكثر أئمتنا تقتضى «۳» فتحها لأبى عمرو، و إن كانت للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف؛ فقد شرط مكى و ابن بليمة و صاحب «العنوان» و غيرهم فى إمالة ذوات الراء له: أن تكون الألف مرسومة ياء، و لا يريدون بذلك إلا إخراج «تترى»، و الله أعلم.

الثالث: إذا وصل نحو: النَّصارى الْمَسِيحُ [التوبة: ۳۰] و يَتامَى النِّساءِ [النساء: ۱۲۷] لأبى عثمان الضرير- وجب فتح الصاد و التاء؛ لأنهما إنما أميلا تبعا للراء و الميم، و قد زالت إمالتهما وصلا، فإذا وقف عليهما له أميلا؛ لأجل إمالة متبوعهما، و الله أعلم.

---

(۱) فى ص: أن يكون.

(۲) فى م: أنها.

(۳) فى ص: مقتضى.

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳۷

فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق ۳ ترجمة الإمام النويرى صاحب الكتاب ۱۷ وصف النسخ ۱۹ مقدمة المؤلف ۲۷ الفصل الأول: فى ذكر شىء من أحوال الناظم ۳۳ الفصل الثانى: فيما يتعلق بطالب العلم فى نفسه و مع شيخه ۳۷ الفصل الثالث: فى حد القراءات و المقرئ و القارئ ۵۳ الفصل الرابع: فى شرط المقرئ و ما يجب عليه ۵۴ الفصل الخامس: فيما ينبغى للمقرئ أن يفعله ۵۸ الفصل السادس: فى قدر ما يسمع و ما ينتهى إليه سماعه ۶۰ الفصل السابع: فيما يقرئ به ۶۳ الفصل الثامن: فى الإقراء و القراءة فى الطريق ۶۵ الفصل التاسع: فى حكم الأجرة على الإقراء و قبول هدية القارئ ۶۷ الفصل العاشر: فى أمور تتعلق بالقصيدة من عروض و إعراب و غيرها ۷۰ شرح القصيدة ۸۱ فصل فى حصر المتواتر فى العشر ۱۲۷ فصل فى تحريم القراءة بالشواذ ۱۲۹ فصل: فى صحة الصلاة بها ۱۳۱ مخارج الحروف و صفاتها ۲۲۶ مخارج الحروف ۲۲۶ باب الاستعاذة ۲۷۶ باب البسملة ۲۸۹ سورة أم القرآن ۳۰۰ باب الإدغام الكبير ۳۱۶ باب هاء الكناية ۳۵۸ باب المد و القصر ۳۷۴ باب الهمزتين فى كلمة ۴۱۶ باب الهمزتين من كلمتين ۴۴۰ باب الهمز المفرد ۴۴۸ باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ۴۷۰

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۱، ص: ۶۳۸

باب السكت على الساكن قبل الهمزة و غيره ۴۸۰ باب وقف حمزة و هشام على الهمز ۴۸۹ باب الإدغام الصغير ۵۳۲ فصل ذال «إذ»

۵۳۲ فصل دال قد ۵۳۳ فصل تاء التأنيث ۵۳۷ فصل لام «هل»، و «بل» ۵۴۰ باب حروف قربت مخارجها ۵۴۴ باب أحكام النون الساكنة و التنوين ۵۵۴ باب الفتح و الإمالة و بين اللفظين ۵۶۲ تنبيهات ۵۹۳ تنبيهات ۶۳۴ فهرس الموضوعات ۶۳۷

شرح طيبة النشر فى القراءات(النويرى)، ج۲، ص: ۳

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحامِيل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ أُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ أُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/ "بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹